الفاشم بالدليل نحو اضرب زيدا ان أساء والا فلا همع (قوله طالبا) أى آمرا أو ناهيا أو داعيا أو ملتمسا (قوله الطلبيتان) لكن اللام لطلب الفعل ولا لطلب الترك والمراد الطلبيتان اصالة والا فاللام قد يراد بهما وبمصحوبها الخبر نحو فليمدد له الرحمن مدا او التهديد نحو ومن شاء فليكفر ولا قد تستعمل فى التهديد كقولك لعبدك لا تطعنى وأما ليكفروا بما آتيناهم وليتمتعوا فيحتمل اللامان فيه التعليل فيكون ما بعدهما منصوبا والتهديد فيكون مجزوما (قوله للنهى) وللالتماس كقولك لمساويك لا تفعل يا فلان اذا لم ترد الاستعلاء عليه (قوله للامر) وللالتماس كقولك لمساويك لتفعل يا فلان اذا لم ترد الاستعلاء عليه دمامينى (قوله الامر) أى فى اللام والنهى أى فى لا والدعاء أى فيهما (قوله والاحتراز به) أى بالطلب (قوله مثل لا النافية) وأما تجويز الكوفيين الجزم فى المنفى بلا الصالح قبلها كى لحكاية الفراء عن العرب ربطت الفرس لا ينفلت برفع ينفلت وجزمه فعلى توهم وتقدير جملة شرطية والتقدير ربطت الفرس لانى ان لم أربطه ينفلت قاله الدمامينى (قوله واللام التى ينتصب بعدها المضارع) هى لام كى ولام الجحود (قوله وقد أشعر كلامه الخ) أى حيث قال طالبا لان الانسان لا يطلب من نفسه أى الغالب فيه ذلك فاندفع تنظيرهم (قوله فعلى المتكلم) أى المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون تصريح (قوله وندر قوله الخ) أفاد أنه لا يقاس على ما سمع منه لا نثرا ولا نظما (قوله لا أعرفن الخ) الربرب القطيع من البقر شبه النساء به فى حسن العيون وسكون المشى وحورا صفته جمع حوراء من الحور وهو شدة بياض العين فى شدة سوادها ومدامعها مرفوع بحورا وأراد بها العيون لانها مواضع الدمع ومردفات حال من ربربا والاكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرحل بأداته والاعقاب جمع عقب وعقب كل شئ آخره اه عينى ويصح جعل مردفات صفة ثانية لربربا والمردفات المركبات خلف الراكب (قوله الجراضم) تعريض بمعاوية رضى الله تعالى عنه والجراضم بضم الجيم الاكول الواسع البطن وكان معاوية كذلك عينى (قوله نعم ان كان) مقتضى الظاهر أن يقول كانا أى فعلا المتكلم الا أن يقال أفرد للتأويل بالمذكور (قوله لان المنهى غير المتكلم) وهو الفاعل

طالبا حال من فاعل ضع المستتر وجزما مفعول به أى تجزم لا واللام الطلبيتان الفعل المضارع أما لا فتكون للنهى نحو ولا تشرك بالله وللدعاء نحو ولا تؤاخذنا وأما اللام فتكون للامر نحو لينفق وللدعاء نحو ليقض علينا ربك وقد دخل تحت الطلب الأمر والنهى والدعاء والاحتراز به عن غير الطلبيتين مثل لا النافية والزائدة واللام التى ينتصب بعدها المضارع وقد أشعر كلامه أنهما لا يجزمان فعلى المتكلم وهو كذلك فى لا وندر قوله

لا أعرفن ربربا حورا مدامعها * مردفات على أعقاب أكوار * وقوله

اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد * لها أبدا ما دام فيها الجراضم * نعم ان كان للمفعول جاز بكثرة نحو لا أخرج ولا نخرج لان المنهى غير المتكلم وأما اللام

فجزمه الفعل المتكلم مبنيا للفاعل جائز في السعة لكنه قليل (٤) ومنه قوموا فلاصل لكم ولنحمل خطاياكم وأقل منه جزمها فعل الفاعل المخاطب كقراءة أبي وأنس فبذلك فلتفرحوا وقوله عليه السلام لتأخذوا مصافكم والاكثر الاستغناء عن هذا بفعل الامر * تنبيهات * الأول زعم بعضهم أن أصل لا الطلبة لام الأمر زيدت عليها الألف فانفتحت وزعم بعضهم أن لا الناهية والجزم بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ وهما ضعيفان * الثاني لا يفصل بين لا ومجزومها وأما قوله وقالوا أخانا لا تخشع لظالم عزيز ولا ذا حق قومك تظلم فضرورة وأجاز بعضهم في قليل من الكلام نحو لا اليوم تضرب * الثالث حركة اللام الطلبية الكسر وفتحها لغة ويجوز تسكينها بعد الواو والفاء وثم وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها وليس بضعيف بعد ثم ولا قليل ولا ضرورة خلافا لمن زعم ذلك * الرابع تحذف لام الأمر ويبقى عملها وذلك على ثلاثة أضرب كثير مطرد وهو حذفها بعد أمر بقول نحو قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة وقليل جائز في الاختيار وهو حذفها بعد قول غير أمر اختيار

المحذوف النائب عنه ضمير المتكلم (قوله فجزمها الفعل المتكلم الخ) سكت عن المبني للمفعول لفهمه بالاولى سم (قوله فلاصل لكم) قال يس وتبعه غيره كالبعض أي لاجلكم والفاء زائدة اه وفيه أن الفاء يحتمل أن تكون عاطفة جملة على جملة وأن الاولى كون اللام لتعدية لان الصلاة بمعنى الدعاء بخير كما هو متعدي باللام فاعرفه (قوله وأقل منه جزمها الخ) وذلك لان له صيغة تخصه وهي فعل الامر واختص المخاطب بالامر بالصيغة وغيره بالامر باللام لان أمر المخاطب أكثر استعمالا فكان التخفيف فيه أولى (قوله فعل الفاعل المخاطب) أما المبني للمفعول نحو لتكرم يا زيد بضم التاء وفتح الراء فانه كثير لان الامر فيه للغائب فارضي (قوله فانفتحت) أي وحذفت اللام بسبب ذلك معنى وهو طلب الكف (قوله مضمرة قبلها) أي ليتسلط الامر على النفي فيكون حاصله أن النهي طلب الكف لا طلب النفي بمعنى الامتناع (قوله وهما ضعيفان) لما فيهما من التكلف بلا حاجة ولما مر في الثاني (قوله وقالوا أخانا الخ) أي يا أخانا لا تخشع الخ والشاهد في فصل لا الثانية من مجزومها وهو تظلم بمعمول تظلم وهما ذا وحق قومك كذا في العيني وفي كون حق معمولا ثانيا حما ولعله منصوب بنزع الخافض أي ولا تظلم هذا في أخذ حق قومك منه فتأمل (قوله نحو لا اليوم تضرب) أي من كل تركيب فصل فيه بين لا ومجزومها بالظرف أو الجار والمجرور (قوله حركة اللام الطلبية الكسر) أي حملا على لام الجر لانها أختها في الاختصاص بنوع وعملها فيه فان قلت لام الجر تفتح مع المضمر فهلا حملت على لام المضمر في الفتح قلت لان مدخول لام الامر هو المضارع وهو شبيه باسم الفاعل الذي هو من الاسم الظاهر دماميني (قوله وفتحها لغة) أي لغة سليم كما في العيني قيل انما تفتح على هذه اللغة ان فتح تاليها بخلاف ما اذا كسر نحو لتيذن أو ضم نحو لتكرم سيوطي (قوله وليس) أي التسكين بضعيف ثم الكسر بعد ثم أجود من الاسكان فارضي (قوله كثير مطرد الخ) كذا في التسهيل وغيره وقال السيوطي الاصح أن جواز الحذف مختص بالشعر مطلقا (قوله نحو قل لعبادي الخ) كون الجزم في هذه الآية بلام مقدرة هو

كقوله قلت لبواب لديه دارها * تيذن فانى حموها وجارها قال المصنف وليس مضطرا لتمكنه من أن يقول ائذن قال وليس اضطرار لتمكنه من أن يقول

هذا من تسكين المتحرك لثقله على أن يكون الفعل مستحقا للرفع فسكن اضطرارا لان الراجز لو قصد الرفع لتوصل اليه مستغنيا عن الفاء فكان يقول تئذن انى وقليل مخصوص بالاضطرار وهو الحذف دون تقدم قول بصيغة أمر ولا بخلافه كقوله

محمد تفد نفسك كل نفس
اذا ما خفت من أمر تبالا

وقوله

فلا تستطل منى بقائى ومدتى
ولكن يكن للخير منك نصيب

انتهى و (هكذا بلم ولما) أى لم ولما يجزمان المضارع مثل لا واللام الطلبيتين نحو لم يلد ولم يولد ونحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم ويشتركان فى الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفى والجزم وقلب معنى الفعل للمضى وتنفرد لم بمصاحبة الشرط نحو وان لم تفعل فما بلغت رسالته وجواز انقطاع نفى منفيها عن الحال بخلاف لما فانه يجب اتصال نفى منفيها بحال النطق كقوله فان كنت مأكولا فكن خير آكل * والا فأدركنى ولما أمزق * ومن ثم جاز لم يكن ثم كان وامتنع لما يكن ثم كان

اختيار المصنف وذهب أكثر المتأخرين الى كونه فى جواب قل وقد أشبعنا الكلام على ذلك فى الباب السابق (قوله قلت لبواب الخ) لديه خبر مقدم ودارها مبتدأ مؤخر والشاهد فى تيذن أصله ائذن فحذف اللام وكسر حرف المضارعة اه سم أى لان كسره لغة مبينة بتفصيلها فى كتب التصريف زاد البعض فانقلبت الهمزة ياء اه وهو مسلم ان كان الرواية والا فالانقلاب غير لازم (قوله قال المصنف الخ) دفع به الاعتراض على قوله فى الاختيار بأنه لا يصح الاستشهاد بالشعر على الوقوع فى الاختيار (قوله وليس مضطرا لتمكنه الخ) لا يأتى على قول غير المصنف ان الضرورة ما وقع فى الشعر مما لا يقع مثله فى النثر وان كان للشاعر عنه مندوحة وكذا قوله بعد لان الراجز الخ لا يأتى على قول غيره (قوله من أن يقول ائذن) قيل هذا تخلص من ضرورة الضرورة وهى اثبات همزة الوصل فى الوصل ورد بأن قوله قلت الخ بيتان لا بيت مصرع فالهمزة فى أول بيت لا فى حشوه سلمنا أنه بيت مصرع فالبيت المصرع أو المقفى يعامل معاملة بيتين قال الدمامينى ولولا ذلك لم يكن للصدر روى كالعجز اه بل قال بعضهم لا ضرورة وان لم يكن البيت مصرعا لما ذكره المبرد فى كتاب الكامل أن النصف الاول موقوف عليه اى وان لم يكن البيت مصرعا أو مقفى قال الشاعر لا نسب اليوم ولا خلة * اتسع الخرق على الراقع فاستأنف اتسع لكون النصف الاول موقوفا عليه قال وهذا كثير حسن غير معيب اه (قوله تبالا) التبال بفتح الفوقية فالموحدة الفساد وقيل الحقد والعداوة عينى (قوله فلا تستطل الخ) يخاطب به ابنه لما تمنى موته عينى (قوله وهكذا بلم ولما) أشار بتقدير الواو الى أن قوله بلم ولما معطوف على قوله بلا ولام وقوله هكذا أى حالة كونهما كالمذكور فى موضع الجزم به فى الفعل وهو حشو (قوله بمصاحبة الشرط) أى بجواز مصاحبته (قوله وجواز انقطاع الخ) أى يجوز أن ينقطع وأن لا ينقطع ومن غير المنقطع لم يلد ولم يولد الخ وهذا الجواز ثابت للم فى الجملة والا فقد يكون نفيها واجب الاتصال بالحال كما فى لم يزل ولم يبرح ولم ينفك أفاده الحفيد (قوله فان كنت مأكولا الخ)

والفصل بها وبين مجزومها اضطرارا كقوله
فذاك ولم إذا نحن امترينا
تكن في الناس يدركك المراء
وقوله
فأضحت مغانيها قفارا
رسومها * كأن لم سوى أهل
من الوحش تؤهل * وأما قد
تأتي فلا يجزم بها قال في
التسهيل حملا على لا وفي شرح
الكافية حملا على ما وهو
أحسن لأن ما في الماضي
كثيرا خلافا لا وأشد
الحمل على إعمالها كقوله
لولا فوارس من ذهل
وأسرتهم * يوم الصليفاء لم
يوفون بالجار * وصرح في
أول شرح التسهيل بأن الرفع
لغة قوم وتنفرد لما بجواز
حذف مجزومها والوقف
عليها في الاختيار كقوله
فجئت قبورهم بدأ ولما
فناديت القبور فلم يجبنه
أي ولما أكن بدأ قبل ذلك
أي سيدا وتقول قاربت
المدينة ولما أي ولما أدخلها
وهو أحسن ما تخرج عليه

قيل كتبه عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه متمثلا به إلى علي كرم الله تعالى وجهه يدعوه إليه حين حاصره الخوارج وتوهم أنه أغراهم عليه وهو لشاعر جاهلي يلقب بالممزق لأجل هذا البيت (قوله والفصل) أي وجواز الفصل (قوله فذاك الخ) امترينا تشاددنا وجملة يدركك المراء أي الجدال جواب تكن والظرف الفاصل بين لم ومجزومها متعلق بيدرك والأصل ولم تكن في الناس يدركك المراء إذا نحن امترينا (قوله فأضحت مغانيها الخ) المغاني بالغين المعجمة جمع مغنى وهو الموضع الذي كان غنيا به أهله والقفار جمع قفر مفازة لا نبات بها ولا ماء والرسوم جمع رسم وهو ما كان من آثار الديار لاصقا بالأرض اهـ شمني والشاهد في فصل لم من مجزومها وهو تؤهل والأصل كأن لم تؤهل الدار سوى أهل من الوحش (قوله بخلاف لا) فإن الغالب فيها المستقبل (قوله لولا فوارس الخ) الفوارس جمع فارس على غير قياس وذهل بضم الذال المعجمة حي من بكر وأسرة الرجل بالضم رهطه والصليفاء بضم الصاد المهملة وبالفاء والمد اسم موضع اهـ عيني والذي في المغني من ضم النون وسكون العين بدل ذهل ويجوز رفع أسرتهم عطفا على فوارس وجره عطفا على نعم أو ذهل ويوم الصليفاء يوم من أيام العرب كانت فيه وقعة والصليفاء في الأصل مصغر الصلفاء وهي الأرض الصلبة والظرف متعلق بخبر فوارس المحذوف أي موجودة يوم الصليفاء ولا يصح تعلقه بلم يوفون لأنه جواب لولا وما في حيز الجواب لا يتقدم عليه كذا في الشمني وغيره (قوله بجواز حذف مجزومها) أي لدليل كما في المغني والتسهيل قال أبو حيان إنما انفردت بذلك عن لم لتركبها من لم وما فكان ما عوض عن المحذوف وقال غيره لأن مثبتها وهو قد فعل يجوز أن يقتصر فيه على قد كقوله وكأن قد كذا في الهمع (قوله كقوله فجئت الخ) شاهد على جواز حذف مجزومها ولما لم يدل البيت على سكون الحذف لمجزومها والوقف عليها اختيارا احتاج إلى قوله وتقول الخ وقد أحال من النداء والهاء في لم يجبنه للسكت (قوله أي ولما أكن بدأ قبل ذلك) أي قبل مجيء قبورهم والظاهر أن قول هذا البيت بعد مضي مجيء قبورهم بدأ فيكون فيه مخالفة لما تقدم من وجوب اتصال نفيها بحال التكلم (قوله

قراءةمن قرأ وان كلالما ولا يجوز ذلك في لم وأما قوله احفظ وديعتك التى استودعتها * يوم الأعازب ان وصلت وان لم * فضرورة و يكون منفيها يكون قريبا من الحال ولا يشترط ذلك في منفي لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي مقيما ولا يجوز لما يكن وقال المصنف كون منفي لما يكون قريبا من الحال غالب لا لازم و يكون منفيها متوقع ثبوته بخلاف منفي لم ألا ترى أن معنى بل لما يذوقوا عذاب أنهم لم يذوقوه الى الآن وأن ذوقهم له متوقع قال الزمخشري في ولما يدخل الايمان في قلوبكم ما في لما من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد انتهى وهذا بالنسبة الى المستقبل فاما بالنسبة الى الماضي فهما سيان في التوقع وعدمه مثال التوقع مالي قمت ولم تقم أو ولما تقم ومثال عدم التوقع أن تقول ابتداء لم يقم أو لما يقم * تنبيهات * الأول قال في التسهيل ومنها لم ولما أختها يعني من الجوازم فقيد لما بقوله

قراءة من قرأ) أي من السبعة وان كلالما بتشديد نون ان وميم لما قال ابن الحاجب لما هذه جازمة حذف فعلها والتقدير لما يهملوا بدليل تقدم ذكر السعداء والاشقياء ومجازاتهم قال ابن هشام الاولى أن يقدر لما يوفوا أعمالهم أى أنهم الى الآن لم يوفوها وسيوفونها ووجه رجحانه أمران أحدهما أن بعده ليوفينهم وهو دليل على أن التوفية لم تقع بعد أى الآن وأنها ستقع والثاني أن منفي لما متوقع الثبوت والاهمال غير متوقع الثبوت اه ولمانع أن يمنع أنه يلزم في منفي لما أن يكون متوقع الثبوت سلمناه لكن لانسلم أن الاهمال غير متوقع الثبوت بل هو متوقع الثبوت للكفار ولذا كانوا يسترسلون في الافعال القبيحة ظنا منهم أن يتركوا سدى و يقولون نموت ونحيا وما نحن بمبعوثين فهم متوقعون الاهمال برأيهم الفاسد ولا يشترط في توقع الثبوت أن يكون من المتكلم بل قد ينفي المتكلم شيأ بلما بناء على توقع غيره لثبوته كما أن قد تكون لتوقع المتكلم ولتوقع غيره دماميني (قوله استودعتها) بالبناء للمجهول كما قاله العيني وقوله يوم الاعازب يروى بالعين المهملة والزاى المعجمة وبالغين المعجمة والراء المهملة أى الاباعد اه تصريح (قوله و يكون منفيها يكون قريبا من الحال) أى يكون انتفاء منفيها أى بالنظر الى ابتدائه لما عرفت أنه يجب أن تكون متصلة بالحال والمراد بالحال زمن التكلم كما مر (قوله يتوقع ثبوته) أى ينتظر وهو غالب في لما ومن غير الغالب ندم ابليس ولما ينفعه الندم تصريح (قوله ولما يدخل الايمان في قلوبكم) جملة مستأنفة أو حال من الضمير في قولوا وليست تكرارا بعد قوله لم تؤمنوا الان فائدة قوله لم تؤمنوا تكذيب دعواهم وفائدة قوله ولما يدخل الخ توقيت قول ما امروا أن يقولوه نقله شيخنا عن بعضهم وانما يظهر التوقيت على الحالية كما تفيده عبارة البيضاوى ونصها ولما يدخل الايمان في قلوبكم توقيت لقولوا فانه حال من ضميره أى ولكن قولوا أسلمنا ولم تواطئ قلوبكم ألسنتكم بعد (قوله دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد) أى لان التوقع في كلامه تعالى يحمل على التحقيق وهذا على أن التوقع من المتكلم وقد مر عن الدماميني أنه يكون من غيره (قوله ولم تقم أو ولما تقم) أى مع انى كنت متوقعا منك قياما مقتضى القيام كما يشعر به التعجب من عدم

أختها احترازا من لما بمعنى الا ومن لما التي هي حرف وجود لوجود وكذلك فعل الشارح فقال احترزت بقولى أختها من لما الحينية ومن لما بمعنى الا هنا كلامه وانما لم يقيدها هنا بذلك وكذا فعل فى الكافية لان هاتين لايليهما المضارع لان التى بمعنى الا لاتدخل الا على جملة اسمية نحوان كل نفس لما عليها حافظ فى قراءة من شدد الميم أو على الماضى لفظا لا معنى نحو أنشدك الله لما فعلت أى الا فعلت والمعنى ما أسألك الا فعلك والتى هى حرف وجود لوجود لايليها الا ماض لفظا ومعنى نحو ولما جاء أمرنا نجينا هودا وأما قوله

أقول لعبد الله لما سقاؤنا ونحن بوادى عبد شمس وهاشم

فقد تقدم الكلام عليه فى باب الاضافة وتسمية الشارح لما هذه حينية هو مذهب ابن السراج وتبعه الفارسى وتبعهما ابن جنى وتبعهم جماعة أى انها الحرف بمعنى حين وقال المصنف بمعنى اذ وهو أحسن لانها مختصة بالماضى وبالاضافة الى الجملة وعند ابن خروف أنها حرف * الثانى حكى اللحيانى عن بعض العرب أنه ينصب بلم وقال فى شرح الكافية زعم بعض الناس أن النصب بلم لغة اغترارا بقراءة بعض السلف الم نشرح لك صدرك بفتح الحاء وبقول الراجز الالف

فى أى يومى من الموت أفر * أيوم لم يقدر أم يوم قدر

وهو عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ففتح لها ماقبلها ثم حذفت ونويت هذا كلامه وفيه شذوذان توكيد المنفى بلم وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين * الثالث الجمهور على أن لما مركبة

قيام الخاطب (قوله أختها) أى نظيرتها فى الامر والخمسة المتقدمة (قوله التى هى حرف وجود لوجود) انما يظهر على القول بأنها حرف وهو خلاف مذهب المصنف كما ستعرفه ويمكن اجراؤه على قول بأنها ظرف بجعل الحرف مرادا به مطلق الكلمة والقول بأنها حرف قال الدمامينى هو مذهب سيبويه ورجح بأشياء منها قوله تعالى فلما قضينا عليه الموت مادلهم على موته وقوله تعالى فلما أحسوا بأسنا اذا هم منها يركضون اذ مابعد ما النافية واذا الفجائية لايعمل فيما قبلهما ومنها اجماعهم على زيادة أن بعدها ولو كانت ظرفا والجملة بعدها فى محل خفض بالاضافة لزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بأن اه (قوله لايليهما المضارع) أى وكلامه فيما يليه المضارع فلا حاجة الى الاحتراز منهما (قوله الا فعلت) أى الا أن تفعل فالماضى فى لما فعلت بمعنى المستقبل ولهذا قال الشارح الماضى لفظا لامعنى (قوله فقد تقدم الخ) حاصله أن وهى فعل بمعنى سقط مفسر لفعل محذوف رفع سقاؤنا على الفاعلية وشم فعل أمر من شمت البرق اذا نظرت اليه ولا يستعمل الا فى البرق كما قاله الفارضى وهو وفاعله مقول القول (قوله لما هذه) أى التى هى حرف وجود لوجود (قوله وعند ابن خروف) بل وسيبويه على مامر (قوله أن النصب بلم لغة) جزم به السيوطى (قوله أيوم) بالجر بدل من يومى ويجوز نصبه على الفتح (قوله على أن الفعل مؤكد الخ) قال الدمامينى أو على أن الفتحة اتباع للفتحة قبلها أو بعدها وخرج فى المغنى النصب فى لم يقدر على أنه نقلت حركة همزة أم الى راء يقدر الساكنة ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفا ثم الالف همزة متحركة لالتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة اتباعا لفتحة الراء كما فى ولا الضألين فيمن همز وعلى ذلك قولهم المرأة والكمأة بالالف وقوله * كأن لم ترا قبلى أسيرا يمانيا * ولكن لم تحرك

الالف فهن لعدم التقاء الساكنين وبيان ذلك فى ترا أن أصله ترأى حذفت الالف للجازم ونقلت حركة الهمزة الى الراء ثم أبدلت ألفا قال الدماميني وعلى هذا تكتب ألف ترا ألفا لا ياء (قوله وما) أى الزائدة كما فى الهمع (قوله تدخل همزة الاستفهام الخ) والاكثر كونها للتقرير أى حمل المخاطب على الاقرار أى على الاعتراف بالحكم الذى يعرفه من اثبات كما فى ألم نشرح لك صدرك أو نفى كما فى أأنت قلت للناس اتخذونى وأمى الهين من دون الله لحمله على الاقرار بما يلى الهمزة دائما والا ورد مثل هاتين الآيتين وقد تجىء لغيره كالاستبطاء نحو ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم والتوبيخ نحو أولم نعمركم والتنبيه على لم أكثر (قوله وازع) أى زاجر (قوله الى ما يجزم فعلين) أى غالبا والا فقد يجزم فعلا وجملة كما اذا كان الجزاء جملة مقرونة بالفاء أو اذا الفجائية فان محلها جزم على ما فى المغنى من التفصيل بين أن يكون الجزاء الشرط غير جازم مطلقا أو جازما ولم يقترن بالفاء ولا باذا الفجائية فلا يكون له محل نحو لو قام زيد قام عمرو ونحو ان يقم أقم ان ظهر الجزم فى لفظ الفعل وان قمت قمت لان الذى فى محل جزم الفعل لا الجملة بأسرها وأن يكون الجزاء الشرط جازما وقد اقترن بالفاء أو اذا الفجائية فيكون فى محل جزم لانه لم يصدر بمفرد يقبل الجزم لفظا أو محلا لكن قال الدماميني وأقره الشمنى الحق أن جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقا اذ كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها وأما جزم ويذرهم من قوله تعالى فلا هادى له ويذرهم على قراءة الجزم فبحرف شرط مقدر حذف لدلالة ما تقدم عليه أى وان يفعل ذلك يذرهم والمحكوم على محله بالجزم على القول به مجموع الفاء أو اذا وما بعدها كما فى المغنى فى غير موضع وفى الكشاف لان المجموع هو الذى لو وقع موقعه ما هو مصدر بمضارع لجزم وعلى ما فى المغنى مع القول بأن جملة جواب اسم الشرط الواقع مبتدأ هى خبره تكون جملة الجواب فى نحو من يقم فانى أكرمه لها محل جزم ومحل رفع باعتبارين وفى نحو من يقم أكرمه لها محل رفع ولا محل لها باعتبارين اه ملخصا وقد يجزم فعلا واحدا كما اذا كان فعل الشرط ماضيا وبناء بعده مضارع مرفوع على ما صرح به جمع كما سيأتى والتحقيق فى نحو قولهم زيد

من لم ولما وقيل بسيطة * الرابع تدخل همزة الاستفهام على لم ولما فيصيران ألم وألما باقيتين على عملهما نحو ألم نشرح ألم نشرح لك صدرك ونحو قوله * وقلت ألما أصح والشيب وازع * ولما فرغ مما يجزم فعلا واحدا انتقل الى ما يجزم فعلين فقال

وان كثر ماله بخيل أى ان زائدة لمجرد الوصل ولهذا تسمى وصلية والواو للحال أو شرطية والواو للعطف على مقدر أى ان لم يكثر ماله وان كثر ماله والجواب محذوف لدلالة عليه بقول تاز بد بخيل لكن ليس المراد بالشرط فيه احقيقة التعليق اذ لا يعلق حقيقة على الشئ ونقيضه معا بل المراد التعميم كما فى الدماميني وقد يكون المحذوف الواو ومعطوفها كما فى قوله تعالى فذكر ان نفعت الذكرى أى وان لم تنفع على أحد أوجه فيه ذكرها فى المغنى (قوله واجزم بان) ذكرهنا ورود ان شرطية وفى باب ان وأخواتها ورودها مخففة من الثقيلة وفى فصل أدوات النفى العاملة عمل ليس ورودها نافية وزائدة وهذه هى أوجهها الاربعة المشهورة قال فى المغنى وزعم قطرب أنها قد تكون بمعنى قد كما فى فذكر ان نفعت الذكرى وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى اذ التعليلية وجعل منه اتقوا الله ان كنتم مؤمنين ولتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله وحديث وانا ان شاء الله بكم لاحقون وقول الشاعر

أتغضب ان أذنا قتيبة حزتا ۞ جهارا ولم تغضب لقتل ابن حازم

فى رواية من كسر همزة ان أى أتغضب جهارا لقطع أذنى قتيبة ولم تغضب لما هو أعظم وهو قتل ابن حازم وأجيب بأن ان قد يؤتى بها للشرط المحقق لنكتة كالتهييج فى الآية الاولى كما تقول لابنك ان كنت ابنى فافعل كذا وكتعليم العباد كيفية اخبارهم عن الامر المستقبل فى الثانية وكالتبرك فى الحديث وأما البيت فانه على اقامة السبب مقام المسبب والاصل أتغضب ان يفتخر مفتخر بسبب حز أذنى قتيبة وانما على معنى التبين أى أتغضب ان يتبين حز أذنى قتيبة فيما مضى فالشرط غير محقق على الوجهين اه بتلخيص وايضاح وفى حاشية السيوطى على المغنى الجواب عن أكثر أدلتهم بأن ما شأنه أن يكون مترددا فيه بين الناس حسن تعليقه بان من الله ومن غيره سواء كان معلوما للمتكلم أو للسامع أم لا (قوله أنى) كما تأتى شرطا تأتى استفهاما بمعنى من أين نحو أنى لك هذا وبمعنى كيف نحو أنى يحيى هذه الله وبمعنى متى فتكون ظرف زمان نحو فأتوا حرثكم أنى شئتم على أحد أوجه قال الشهاب فى حواشى البيضاوى أجاز المفسرون وجوه أنى كلها

(واجزم بان ومن وما ومهما ۞ أى متى أيان أين اذما وحيثما أنى) وهذه احدى عشرة أداة كلها تجزم فعلين نحو وان تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله واما ينزغنك من الشيطان نزغ فاستعذ بالله ونحو من يعمل سوءا يجز به ونحو

وماتفعلوا من خير يعلمه الله وقوله (11) أرى العمر كنزا ناقصا كل ليلة * وما تنقص الايام

والدهر ينفد * ونحو وقالوا مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين وقوله

ومهما يكن عند امرئ من خليقة * وان خالها تخفى على الناس تعلم * ونحو أياما تدعوا فله الاسماء الحسنى وقوله

في أي نحو يميلوا دينه يمل

ونحو قوله

متى تأته تعشو الى ضوء ناره * تجد خير نار عندها خير موقد

وقوله

متى ما تلقني فردين ترجف * روانف اليتيك وتستطارا

ونحو قوله

أيان نؤمنك تأمن غيرنا واذا * لم تدرك الامن منا لم تزل حذرا

وقوله

فأيان ما تعدل به الريح تنزل

ونحو قوله

أين تصرف بنا العداة تجدنا * نصرف العيس نحوها للتلاقي

ونحو قوله تعالى أينما تكونوا يدرككم الموت وقوله

صعدة نابتة في حائر * أينما الريح تميلها تمل

ونحو قوله

وانك اذ ما تأت ما انت آمر * به تلف من اياه تأمر آتيا

في هذه الآية واعترضه أبو حيان بانه لا يصح كونها شرطية لانها حينئذ ظرف مكان فتقتضي اباحة الاتيان في غير القبل ولانها لا يعمل فيها ما قبلها لصدارتها ولا استفهامية لانها لا يعمل فيها ما قبلها ولانها تلحق ما بعدها نحو أنى لك هذا وهذه مفتقرة لما قبلها فهي مشكلة على كل حال ثم استظهر أنها شرطية جوابها مقدر أي أنى شئتم فأتوه نزل فيها تعميم الاحوال منزلة الظرفية المكانية والجواب عن اعتراض الشرطية أن جوابها مقدر كما قال لتقدم دليله وما أوهمته من جوازه في غير القبل يأباه قوله حرث لان الحرث لا يكون الا حيث ينبت البذر وعن اعتراض الاستفهام بأنه لما خرج عن حقيقته جاز عمل ما قبله فيه نحو كان ماذا كما صرح به النحاة وأهل المعاني اه ملخصا (قوله وما تفعلوا من خير) أي وشرفيهما اكتفاء (قوله وقالوا مهما تأتنا الخ) الضميران في به وبها عائدان كما قال الزمخشري على مهما حملا على اللفظ في الاول والمعنى في الثاني لانها بمعنى الآية والاولى كما في المغني أن يعود ضميرها على الآية ومن آية حال من الهاء في به واطلاق الحال على الجار والمجرور تسمح اذ الحال في الحقيقة المتعلق المحذوف فلا يرد أن جعله حالا من الهاء في به يستلزم كون العامل فيه تأتنا لان العامل في الحال هو العامل في صاحبها مع تصريحهم بأن اللغو لا يقع حالا ولا صفة ولا خبرا وما في فما نحن لك بمؤمنين حجازية ومؤمنين في محل نصب خبرها الا ان الخبر لم يجئ في التنزيل مجردا من الباء بعد ما الا منصوبا (قوله من خليقة) أي طبيعة بيان لمهما ويكن تامة ورابط الخبر الجملة الضمير في يكن ويجوز غير ذلك كما سيأتي وقوله خالها أي ظنها وتعلم جواب مهما (قوله أياما تدعوا) أي أي اسم تسموه أيا واقعة على اسم مفعول ثان لتدعوا بمعنى تسموا وما زائدة والمفعول الاول محذوف (قوله في أي نحو) أي جهة (قوله تعشو) مرفوع في موضع الحال أي عاشيا من عشا اذا أتى نارا يرجو عندها خيرا عيني (قوله فردين) حال من الضمير المستتر والياء في تلقني وقوله روانف براء ثم نون فاء جمع رانفة وهي كما في القاموس أسفل الالية اذا كنت قائما وقوله وتستطارا يقال استطير فلان أي اذا ذعر وفزع (قوله تصرف بنا) أي الينا والعداة بضم العين جمع عاد والعيس ابل بيض بشقرة (قوله صعدة الخ) أي تلك

المراة فى الغى والاعتدال كالصعدة أى الرمح المستوى والحائر بالحاء والراء المهملتين مجتمع الماء (قوله نجاحا) أى ظفرا بالمقصود وقوله فى غابر الازمان الغابر يطلق على المستقبل والماضى والمراد هنا الاول كما قاله العينى والدماميني والشمنى (قوله معنى) صفى لمجرد التعليق (قوله وباقى الادوات أسما) تفصيل اعراب أسماء الشروط على ما فى الهمع وغيره أن يقال اذا وقعت الاداة الشرطية بعد حرف جار أو مضاف فهى فى محل جر نحو عما تسأل أسأل وغلام من تضرب أضرب والا فان وقعت على زمان أو مكان ظرف فهى فى موضع نصب على الظرفية نحو متى تقم أقم وأينما تكونوا يدرككم الموت أو على حدث فمفعول مطلق نحو أى ضرب تضرب أضرب والا فان وقع بعدها فعل لازم نحو من يقم أقم معه فمبتدأ خبره فعل الشرط وفيه ضميرها لان قولك من يقم لو خلا عن معنى الشرط منزلة قولك كل من الناس يقوم وقيل هو والجواب لان الكلام لا يتم الا بالجواب فكان داخلا فى الخبر وقيل الجواب لان الفائدة به تمت ورد بأنه أجنبى من المبتدا وفيه نظر وبأن توقف الفائدة عليه من حيث التعليق لا من حيث الخبرية أو متعد واقع عليها نحو من تضرب زيد أضرب ه ومن تضرب اضربه فمفعول به أو واقع على ضميرها نحو من يضرب ه زيد أضربه ومن تضربه أضربه أو متعلقها نحو من يضرب زيدا أباه فاضربه فاشتغال فيجوز فى أداة الشرط أن تكون فى موضع رفع على الابتداء وأن تكون فى موضع نصب بفعل مضمر يفسره الظاهر بعدها ومثلها فى هذا التفصيل أسماء الاستفهام (قوله لتعميم أولى العلم) أى لا ولى العلم عموما وكذا يقال فيما بعده (قوله وهى موصولة) حال من ما مدخل أى لتعميم مدلولها فى حال الموصولية وليس استئنافا حتى يفيد أنها حال الشرطية موصولة اه سم ولعل الشارح اعتمد ذلك ولم يقل لتعميم غير العاقل ليجرى كلامه على القول بوضع ما لغير العاقل والقول بوضعها لما يعمه ويعم العاقل (قوله مبهمة فى أزمان الربط) أى لا تدل على زمن معين من أزمان ربط الجواب بالشرط (قوله ومهما بمعنى ما) وقيل أعم منها (قوله أنها تكون حرفا) واعلم ذلك هو السهيلى قال هى فى قوله ومهما يكن عند امرئ البيت حرف بدليل أنها

وتحو قوله
حيثما تستقم يقدر لك الله
نجاحا فى غابر الازمان
ونحو قوله
خليلى أنى تأتيانى تأتيا
أخا غير ما يرضيكما لا يحاول
(وحرف اذما) أى اذما حرف
(كان) معنى وقال سيبويه
لا ظرف زمان زيد عليها ما
كما ذهب له المبرد وأحد
قوليه وابن السراج
والفارسى (وباقى الادوات
أسما) أى من وما ومتى وأى
وأيان وأين وأنى وحيثما
ما اتفاقا وأما مهما فعلى
الاصح وتنقسم هذه
الاسماء الى ظرف وغير
ظرف فغير الظرف من وما
ومهما من لتعميم أولى العلم
وما لتعميم ما دل عليه وهى
موصولة وكلتاهما مبهمة فى
أزمان الربط ومهما بمعنى
ما ولا تخرج عن الاسمية
خلافا لمن زعم أنها تكون
حرفا ولا عن الشرطية

مثلا فالمن زعم أنها تكون استفهاما ولا تجر باضافة ولا بحرف جر بخلاف من وما وذكره والتسهيل أن ما ومهما قد يردان ظرف زمان وقال فى شرح الكافية جميع النحويين يجعلون ما ومهما مثل من فى لزوم التجرد من الظرفية مع أن استعمالهما ظرفين ثابت فى أشعار الفصحاء من العرب وأنشد أبياتا منها فى ما قول الفرزدق

وما تحى لا أرهب وان كنت جارما * ولو عد أعدائى على لهم دخلا

وقول ابن الزبير

فما تحى لا تسأم حياة وان تمت * فلا خير فى الدنيا ولا العيش أجمعا

وفى مهما قول حاتم

وانك مهما تعط بطنك سؤله * وفرجك الامنتهى الذم أجمعا *

وقول طفيل الغنوى

نبئت أن أبا شتيم يدعى * مهما يعش يسمع بما لم يسمع

قال ابنه ولا أرى فى هذه الابيات حجة لانه يصح تقديرها بالمصدر انتهى وأصل مهما ماما الاولى شرطية والثانية زائدة فثقل اجتماعهما فأبدلت ألف الاولى هاء هذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين أصلها مه بمعنى اكفف زيدت عليها ما فحدثت بالتركيب معنى لم يكن وأجازه سيبويه وقيل انها بسيطة وأما أى فهى عامة فى ذوى العلم وغيرهم وهى بحسب ما تضاف اليه فان أضيفت الى ظرف مكان فهى ظرف مكان وان أضيفت الى ظرف زمان فهى ظرف زمان وان أضيفت الى غيرهما فهى غير ظرف وأما الظرف فينقسم الى زمانى ومكانى فالزمانى متى وايان وهما لتعميم الازمنة وكسر همزة ايان لغة سليم وقرئ بها شاذا والمكانى أين وأنى وحيثما وهى لتعميم الامكنة * تنبيهات * الاول هذه الادوات فى لحاق ما على ثلاثة أضرب ضرب لا يجزم الا مقترنا بها وهو

لا محل لها ولم يعد عليها ضمير ورد بأنها اما خبر يكن وخليقة اسمها ومن زائدة واما مبتدأ واسم يكن ضمير يعود عليها وعند امرئ خبرها ان جعلت يكن ناقصة أو الضمير فى يكن فاعلها وعند امرئ ظرف لغو متعلق بيكن ان جعلت تامة ومن بيان لمهما على وجهى كونها مبتدأ (قوله أنها تكون استفهاما) زاعم ذلك هو المصنف وجماعة قالوا هى فى قوله مهما لى الليلة مهما ليه مبتدأ ولى الخبر وأعيدت الجملة توكيدا وأجيب بأنه يحتمل أن التقدير مه اسم فعل ثم استأنف استفهاما بما وحدها (قوله ولا تجر باضافة) فلا يقال بجهة مهما تمكن أكن (قوله وما تحى لا أرهب) اى لا أخف وان كنت جارما أى مذنبا وقوله دخلا ذكر للدخل صاحب القاموس معانى منها الفساد والخديعة (قوله لانه يصح تقديرها بالمصدر) أى وحده من غير تقدير الظرف والتقدير أى حياة تحى وأى اعطاء تعط وأى عيشة تعش فوضع ما ومهما فى هذه الابيات نصب على المفعولية المطلقة (قوله معنى لم يكن) وهو الشرط (قوله وقيل انها بسيطة) هو المختار لانه لم يقم على التركيب دليل قاله أبو حيان اه سم قال الدمامينى وينبغى لمن قال بالبساطة أن يكتبها بالياء ولمن قال أصلها ماما أن يكتبها بالالف اه ويمكن كل أصلها ماما من قال أصلها مه وما قال فى الهمع وألفها على البساطة قيل تأنيث وقيل الحاق (قوله فالزمانى متى وأيان الخ) ظاهر اطلاقه أن أيان لا تختص بالمستقبل وهو صريح تمثيل السكاكى والقزوينى بأيان جئت والذى فى التسهيل وكلام أبى حيان أنها تختص بالمستقبل كقوله

حيث واذ كما اقتضاه صنيعه وأجاز الفراء الجزم بهما بدون ما وضرب لا يطلقه ما وهو من ومن وما ومهما وأى

وأجازه الكوفيون في من
وأنى وضرب يجوز فيه
الامران وهو اذا وأى ومتى
وأين وأيان ومنع بعضهم في
أيان والصحيح الجواز والثاني
ذكره في الكافية والتسهيل
أن ان قد تهمل حملا على لو
كقراءة طلحة فاما ترين بياء
ساكنة ونون مفتوحة وأن
متى قد تهمل حملا على اذا
ومثل بالحديث ان أبا بكر
رجل أسيف وانه متى يقوم
مقامك لا يسمع الناس وفي
الارتشاف ولا تهمل حملا
على اذا خلافا لمن زعم ذلك
يعني متى والثالث لم يذكرها
من الجوازم اذا وكيف ولو
أما اذا فالمشهور أنه لا يجزم
بها الا في الشعر لا في قليل
من الكلام ولا في الكلام
اذا زيد بعدها ما خلافا
لزاعم ذلك وقد صرح بذلك
في الكافية فقال

وشاع جزم باذا حملا على
متى وذا في النثر لن يستعملا

وقال في شرحها وشاع في
الشعر الجزم باذا حملا على
متى فمن ذلك انشاد سيبويه

ترفع لي خندف والله يرفع لي نارا اذا خمدت نيرانهم تقد وكانشاد الفراء

تعالى أيان يبعثون وقال أيان مرساها قاله الشمني (قوله حيث واذ)
قال الدماميني انما وجب زيادة ما فيهما لتكفهما عن الاضافة فيتأتى
الجزم بهما وانما لم تجتمع الاضافة والجزم لان المضاف اليه حال محل الاسم
فهو واجب الجر فكيف يجزم اه وقال الفارضي زيدت ما عوضا عن
الجملة التي تضاف اليها اذ وحيث اه وقيل فرقا بين حالة جزمهما وحالة
عدمه (قوله فاما ترين) بياء المخاطبة الساكنة ونون الرفع المفتوحة (قوله
أسيف) أي ذو أسف وحزن وقوله يقوم مقامك أي في الصلاة وقوله لا يسمع
الناس أي لبكائه كما في الفارضي (قوله يعني متى) تفسير للضمير في ولا تهمل
(قوله لم يذكرها الخ) قال في الهمع ولا يجزم المسبب عن صلة الذي وعن
صفة النكرة الموصوفة وأجازه الكوفيون تشبيها بجواب الشرط نحو الذي
يأتيني أحسن اليه وكل رجل يأتيني أكرمه واختاره ابن مالك (قوله
أما اذا الخ) قال أبو حيان واذا استعملت اذا شرطا فهل تكون مضافة
للجملة بعدها أم لا قولان وينبني على ذلك الخلاف في العامل فيها فمن قال
انها مضافة أعمل فيها الجزاء ولا بد ومن منع ذلك أعمل فيها الشرط كسائر
الادوات اه وظاهره أن الخلاف في الاضافة وعدمها جار فيها وان كانت
جازمة وهو خلاف ما في المغني من أنها اذا لم تكن جازمة وهو الظاهر لعدم
اجتماع الاضافة والجزم كما مر قريبا عن الدماميني وفائدة الخلاف أن نحو
اذا جاء زيد فأنا أكرمه جملة اسمية ان قلنا ان عامل اذا جوابها أي ما في
جوابها من فعل أو شبهه لان صدر الكلام جملة اسمية واذا وما أضيف اليه
في رتبة التأخير كأنه قيل يوم سافر أنا مسافر وان قلنا فعل الشرط واذا غير
مضافة فالجملة فعلية قدم ظرفها كما في متى تقم فأنا أقوم قال الشمني والقائل
بالاول لم يعتبره لان الربط مانع من عمل ما بعدها فيما قبلها الا ان تقدم الاسم
الغرض وهو تضمنه معنى الشرط الذي له الصدر وزد ذلك (قوله لا يجزم بها
الا في الشعر) لانها موضوعة لزمن معين واجب الوقوع والشرط المقتضي
للجزم لا يكون الا فيما يحتمل الوقوع وعدمه (قوله من الكلام) أي النثر
(قوله خندف) بكسر الخاء المعجمة والدال وبالفاء وزن زبرج لقب امرأة
اسمها ليلى قال شيخنا السيد وخمدت بفتح الميم وكسرها (قوله وكانشاد الفراء)

لو

استغن ما اغناك ربك بالغنى * واذا تصبك خصاصة فتجمل * لكن ظاهر كلامه
في التسهيل جواز ذلك في
النثر على قلة وهو ما صرح به
في التوضيح فقال هو في النثر
نادر وفي الشعر كثير وجعل
منه قوله عليه الصلاة والسلام
لعلي وفاطمة رضي الله عنهما
اذا أخذتما مضاجعكما تكبرا
أربعا وثلاثين الحديث وأما
كيف فيجازى بها معنى
لا عملا خلافا للكوفيين فانهم
أجازوا الجزم بها قياسا
مطلقا ووافقهم قطرب وقيل
يجوز بشرط اقترانها بما وأما
لو فذهب قوم منهم ابن
الشجري الى أنها يجزم بها
في الشعر وعليه مشى المصنف
في التوضيح ورد ذلك في
الكافية فقال
وجوزا الجزم بها في الشعر
ذو حجة ضعفها من يدري
وتأول في شرحها قوله * لو يشأ
طار بها ذو ميعة * وقوله
تامت فؤادك لو يحزنك
ما صنعت * احدى نساء بني
ذهل بن شيبانا * ووقع له في
التسهيل كلامان أحدهما
يقتضي المنع مطلقا والثاني
ظاهره موافقة ابن الشجري (فعلين يقتضين) اى تطلب هذه الادوات فعلين (شرط قدما *

لو قال وانشاد الفراء عطفا على انشاد سيبويه لاستحسان مناسبا (قوله خصاصة) أي فقر فتجمل يروى بالحاء المهملة وبالجيم (قوله معنى لا عملا) لعل المراد الادوات الشرط بوجوب موافقة شرطها الجواب قالوا ومن ورودها شرطا بنفق كيف يشاء يصوركم في الارحام كيف يشاء وجوابها في ذلك محذوف لدلالة ما قبلها وهذا يشكل على اطلاقهم وجوب مماثلة جوابها لشرطها فاما أن يمنع كونها فيما ذكر شرطية أو يقيد اطلاقهم بما اذا كان شرطها غير المشيئة والارادة (قوله مشى المصنف في التوضيح) كتاب للمصنف ألفه في اعراب مشكلات البخاري (قوله وتأول في شرحها قوله لو يشأ الخ) سيذكر الشارح في فصل لو ان البيت الاول جاء على لغة من يقول في شاء يشا شايشا بالالف ثم أبدلت همزة ساكنة كما قيل العألم والخأتم وأن الثاني سكن فيه الفعل تخفيفا كقراءة أبي عمرو ينصركم ويشعركم وهذا التأويل يجيء في الاول أيضا وفي بعض النسخ تمام البيت وهو * لاحق الآطال نهد ذو خصل * قال الشمني والميعة النشاط وأول جري الفرس واللاحق الضامر والآطال جمع اطل بكسر الهمزة وسكون الطاء وكسرها وهي الخاصرة فاستعمل الشاعر الجمع فيما فوق الواحد ونهد بفتح النون وسكون الهاء أي جسيم وخصل بضم الخاء المعجمة وفتح الصاد المهملة جمع خصلة وهي القطعة من الشعر اه وقوله والميعة النشاط الذي في القاموس ماع الفرس يميع جرى اه وفي بعض النسخ منعة بالنون بدل التحتية أي قوة والضمير في يشأ يرجع الى الفارس المذكور في البيت قبله والذي رأيته في المغني وشرح شواهده للسيوطي طار به بضمير مذكر يرجع الى الفارس قال السيوطي أي لو يشأ أن يجاء فرس له ذو ميعة الخ فما في نسخ من تأنيث الضمير المجرور بالباء غير صواب (قوله تامت فؤادك الخ) يقال تامه الحب وتيمه أي أذله (قوله المنع مطلقا) أي في النثر والشعر (قوله فعلين يقتضين) فعلين مفعول مقدم ليقتضين كما يفيده قول الشارح أي تطلب هذه الادوات فعلين والجملة مستأنفة لا نعت لقوله اسما لايهامه أن اذما وان لا يقتضيان فعلين وعلى الاعراب المذكور فاجزم في قوله سابقا واجزم بان الخ محذوف المفعول للعلم به من هنا أو منزل منزلة اللازم ويصح

جعل فعلين مفعوله وجملة يتضمن نعت لفعلين والرابط محذوف أى يتضمنهما وعليه فقوله سابقا أو حرف اذما الخ كلام معترض بين الفعل ومفعوله وشرط مبتدأ وسوغ الابتداء به وقوعه فى معرض التفصيل خبره قدما أو خبر لمحذوف أى أحدهما شرط وجملة المبتدا والخبر على كل مستأنفة وجملة يتلو الجزاء اما مستأنفة أو خبر ثان على جعل شرط مبتدأ أو صفة ثانية على جعله خبر المحذوف والرابط محذوف أى يتلوه وفى بعض النسخ شرطا بالنصب على المفعولية لتتضمن بناء على أن فعلين مفعول لاجزم لا ليقتضى وأن يتضمن مستأنفة لا نعت لفعلين ولا يصح جعله بدلا من فعلين لان التابع غير مستوف للمتبوع وانما يجوز الاتباع فيما كان مستوفيا نحو لقيت الرجلين زيدا وعمرا وبتقرير المقام على هذا الوجه التام يعلم ما فى كلام البعض من القصور والايهام * واعلم أن جملة الشرط يجب تصديرها بفعل مضارع غير دعاء ولا ذى تنفيس مثبت أو منفى بلا أو بفعل ماض عار من قد ونفى ودعاء وجمود ولو كان الفعل مضمرا يفسره فعل نحو وان أحد من المشركين استجارك وكونه فى هذه الحالة مضارعا دون لم ضرورة نحو * ولهذا مزيد بسط يأتى ان شاء الله تعالى * والاختيار أن يكون عند الاضمار والتفسير ماضيا أو مضارعا مقرونا بلم وكذا تقديم الاسم عند الاضمار والتفسير مع غيران ضرورة فى الاصح نحو فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن وقوله أينما الريح تميلها تمل وجوزه الكسائى اختيارا مع من واخواته كذا فى الهمع (قوله يتلو الجزاء) شرطه الافادة كخبر المبتدا فلا يجوز ان يقم زيد يقم فان دخله معنى يخرجه للافادة جاز ومنه فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله سيوطى (قوله وجوابا وسما) قال أبو حيان التسمية بهما مجاز لان الجزاء الثواب أو العقاب على فعل والجواب ما وقع فى مقابلة كلام السائل لكن لما أشبه الفعل الثانى فى ترتيبه على الاول الجزاء والجواب سمى جزاء وجوابا اه ملخصا قال سم دعوى التجوز صحيحة باعتبار اللغة وأما باعتبار الاصطلاح فهى ممنوعة بل الظاهر أن التسمية حقيقة اصطلاحية (قوله والغاء ال فعلين) أى اعتبارا بالمسند فقط ولم يقل جملتين أى كما قال فى التسهيل اعتبارا بمجموع المسند والمسند اليه للتنبيه على

يتلو الجزاء) أى يتبعه الجزاء

(وجوابا وسما) أى علم يسمى يسمى الجزاء جوابا أيضا والغاء ال فعلين ولم يقل جملتين لتنبيه على أن حق الشرط والجزاء أن يكونا فعلين وان كان ذلك لا يلزم فى الجزاء وأتم قوله يتلو الجزاء

ان الخ أى ولان التعبير بجملتين يوهم جواز كون الشرط جملة اسمية مع انه ليس كذلك (قوله أنه لا يتقدم) كذا معموله الا أن يكون الجواب مرفوعا نحو خيرا ان أتيتنى تصيب وسوّغ ذلك أنه ليس فعل جواب بل فى نية التقديم والجواب محذوف اه سيوطى وفى الفارضى مانصه أجاز الكسائى والفراء تقديم معمول الجزاء على أداة الشرط نحو خيرا ان تكرمنى تصب وأجاز الكسائى تقديم معمول الشرط نحو زيدا ان أتيت فأكرمه والمعتمد خلاف ذلك كما سبق فى الاشتغال اه (قوله وان تقدم على أداة الشرط الخ) قال فى التسهيل ولا يكون الشرط حينئذ أى حين اذ حذف الجواب وقدم دليله غير ماض الا فى الشعر كقوله ولديك ان هو يستزدك مزيد وان كان غير ماض مع من أوما أوأى وجب فى السعة جعلها موصولة واعطاؤها حكم الموصول فتقول أعط من يعطى زيدا وأحب ما يحبه وأكرم أيهم يحبك برفع الفعل والمجئ بالعائد وكون الجملة لا محل لها أما فى الضرورة فيجوز بقاء الشرطية والجزم وكذا ان أضيف اليهن اسم زمان نحو أتذكر اذ من يأتينا نأتيه لان أسماء الزمان لا تضاف الى جملة مصدرة بان فكذا المصدرة بما تضمن معناها لكن خلافا للزيادى حيث جوز فى هذه الصور رفع الجزم اختيارا ويجب ما ذكر من مطالقاسعة أوضرورة الا من ماض أو مضارع اثر هل لان هل لا تدخل على ان فكذا ما تضمن معنى ان بخلاف الهمزة فيجوز معها الجزم على الاصح نحو أمن يأتك تأته لدخولها على ان أواثر ما النافية أو باب كان أو باب ان وأما قول الاعشى

ان من يدخل الكنيسة يوما * يلق فيها جاآذرا وظباء

فعلى تقدير ضمير الشان وانما وجبت موصوليتها بعد هذه العوامل لان اسم الشرط لا يعمل فيه عامل متقدم الا الجار أواثر لكن المخففة أواذا الفجائية غير مضمر بعدهما مبتدأ فان أضمر جاز الجزم تقول رأيت زيدا فاذا من يأته يكرمه أى فاذا هو وزيد جميل الاخلاق لكن من يزره يهنه أى لكن هو اه مع زيادات من الدماميني والهمع (قوله فنقل الاتفاق الخ) حكى فى التصريح قولا بأن الشرط والجواب تجازما وهو يمنع الاتفاق المذكور فافهم (قوله وأما الجزاء الخ) حاصل ما ذكره فيه أربعة أقوال وبقى

أنه لا يتقدم وان تقدم على أداة الشرط شبيه بالجواب فهو دليل عليه وليس اياه هذا مذهب جمهور البصريين وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد الى أنه الجواب نفسه والصحيح الاول وأفهم قوله يقتضين ان أداة الشرط هى الجازمة للشرط والجزاء معا لاقتضائها لهما أما الشرط فنقل الاتفاق على أن الاداة جازمة له وأما الجزاء ففيه أقوال قيل

قولان أحدهما وهو للفارسي عن المازني أن الشرط والجزاء مبنيان مطلقا حتى في نحو ان تقم اقم لان المضارع انما أعرب لوقوعه موقع الاسم وهو متعذر هنا وفيه نظر لان أعرب اذ لا يقع الاسم هنا والصحيح أن الفعل معرب ثانيهما ما حكاه في التصريح أنهما مجزومان (قوله في الجازمة له أيضا) اعترض بأن الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين وبأنه ليس لنا ما يقتضي عمله الا ويعمل كرفع ونصب ويجاب بالفرق بان الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل في معا بخلاف الجار وبأن تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمعمولي ظن ومفاعيل أعلم تصريح (قوله فعل الشرط) لانه مستدع له بما أحدثت فيه الاداة من معنى الاستلزام ورد باستغراب عمل الفعل الجزم دماميني (قوله معا) أي لارتباطهما وحرف الشرط ضعيف كالجار لا يقدر على عملين وجوابه مر آنفا (قوله بالجوار) رد بأنه قد يكون بينهما معمولات فاصلة فلا تجاور تصريح (قوله وماضيين) أي لفظا لا معنى لان هذه الادوات تقلب الماضي للاستقبال شرطا أو جوابا سواء في ذلك كان وغيرها على الاصح بدليل وان كنتم جنبا فاطهروا الآية وقال ابن الحاجب قد يبقى الفعل الواقع شرطا لان أو غيرها في مطلق الزمان مجازا نحو وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ونحو ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يكفر عنه سيآته فيدخل الماضي والمستقبل كذا في الدماميني وزعم المبرد وتبعه الرضي أن كان تبقى على المضي لقوتها فيه كما في ان كنت قلته فقد علمته ويجاب بأن المعنى ان أكن موصوفا بأني قلته فيما مضى وسواء في ذلك أيضا الجواب المقرون بالفاء وقد ظاهرة أو مقدرة وغيره على الاصح وقال المصنف تبعا للعز بن عبد السلام ان الفعل المقرون بالفاء وقد ظاهرة أو مقدرة يكون جواب الشرط وهو ماضي اللفظ والمعنى نحو ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل وان كان قميصه قد من دبر فكذبت أي فقد كذبت قال أبو حيان وذلك مستحيل من حيث ان الشرط يتوقف عليه مشروطه فيجب أن يكون الجواب بالنسبة اليه مستقبلا ويتأول ما ورد من ذلك على حذف الجواب أي ان يسرق فتأس فقد سرق أخ له من قبل ومثله وان يكذبوك فقد كذبت رسل أي فتسل فقد كذبت الخ وانما سمي المذكور جوابا لانه مغن عنه ومفهم له كذا

في الجازمة له أيضا كما اقتضاه كلامه قيل وهو مذهب المحققين من البصريين وعزاه السيرافي الى سيبويه وقيل الجزم بفعل الشرط وهو مذهب الاخفش واختاره في التسهيل وقيل بالاداة والفعل معا ونسب الى سيبويه والخليل وقيل بالجوار وهو مذهب الكوفيين (وماضيين أو مضارعين تلفيهما) أي تجدهما (أو متخالفين) هذا مض وهذا مضارع حال كونهما مضارعين وهو الاصل نحو وان تعودوا نعد وماضيين نحو وان عدتم عدنا وماضيا فمضارعا نحو من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه وعكسه قليل

ويخصه الجمهور بالضرورة ومذهب الفراء والمصنف جوازه في الاختيار وهو الصحيح لما رواه البخاري من قوله عليه الصلاة والسلام من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ومن قول عائشة رضي الله عنها ان أبا بكر رجل أسيف متى يقم مقامك رق ومنه ان نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت لان تابع الجواب جواب وقوله

من يكدني بسيئ كنت منه * كالشجا بين حلقه والوريد

وقوله

ان تصرمونا وصلناكم وان تصلوا * ملأتم أنفس الاعداء ارهابا * وقوله

ان يسمعوا سبة طاروا بها فرحا * مني وما يسمعوا من صالح دفنوا * وأورد له الناظم في توضيحه عشرة شواهد شعرية (وبعد ماض رفعك الجزا حسن) كقوله

وان أتاه خليل يوم مسغبة * يقول لا غائب مالي ولا حرم

وقوله

ولا بالذي ان بان عنه حبيبه * يقول ويخفي الصبر اني لجازع

ورفعه عند سيبويه على تقدير تقديمه وكون الجواب محذوفا وذهب الكوفيون والمبرد الى أنه

في الهمع وتأوله بعضهم بأن المراد ترتيب الاخبار بسرقة أخيه في الزمن الماضي على سرقته في الزمن المستقبل وترتيب الاخبار بكذبها في الزمن الماضي على قد قميصه من دبر في الزمن المستقبل قال الدماميني والاصل عدم تكرر المشروط بتكرر الشرط ما لم يقتض العرف ذلك كما في وان كنتم جنبا الآية وكما في اذا قمتم الى الصلاة الآية اه واعلم أن الاحسن أن يكونا مضارعين لظهور تأثير العامل فيهما ثم ماضيين للمشاكلة في عدم التأثير ثم أن يكون الشرط ماضيا والجواب مضارعا لان فيه الخروج من الاضعف الى الاقوى أعني من عدم التأثير الى التأثير وأما عكسه فخصه الجمهور بالضرورة سيوطي عن أبي حيان (قوله وخصه الجمهور بالضرورة) لان اهمال الاداة في لفظ الشرط ثم المجيء بالجواب ماضيا كتهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه اه حفيد (قوله ايمانا) أي تصديقا بأنها حق وطاعة واحتسابا أي طلبا لرضا الله وثوابه لا للرياء ونحوه (قوله لان تابع الجواب جواب) قد يقال يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ويجاب بأن هذا خلاف الاصل ولذا لم يغتفر مطلقا بل في مواضع مخصوصة سم (قوله كنت منه) بضم التاء لانه يمدح نفسه به والشجا بفتح الشين المعجمة والجيم ما ينشب في الحلق من عظم أو غيره والوريد عرق غليظ في العنق عيني (قوله ان تصرمونا) من الصرم وهو القطع وبابه ضرب ونصر كما أفاده في القاموس والارهاب الاخافة (قوله ان يسمعوا سبة) بضم السين وتشديد الموحدة ما يسب به من العيوب وفي بعض النسخ سيئة بياء مخففة فهمزة (قوله وبعد) متعلق برفع وتقديم معمول المصدر المقدر بأن والفعل جائز اذا كان ظرفا أو يصح جعله حالا من الجزا وان لم يذكروه وما ذكروه من احتمال كونه لغوا متعلقا بحسن ضعيف معنى فتأمل (قوله ماض) أي لفظا أو معنى كما سيذكره (قوله وان أتاه خليل) أي فقير من الخلة بفتح الخاء وهي الحاجة يوم مسغبة أي مجاعة وفي رواية يوم مسئلة أي سؤال وقوله حرم بفتح الحاء وكسر الراء المهملتين أي ممنوع (قوله ورفعه عند سيبويه الخ) فعلى مذهب سيبويه يكون المرفوع مستأنفا دليل الجواب لا نفسه فلا يجوز جزم ما عطف عليه ويجوز أن يفسر ناصبا لما قبل الاداة نحو زيدا ان أتاني أكرمه وعلى قول المبرد يكون المرفوع

على تقدير الفاء وذهب قوم
الى أنه ليس على التقديم
والتأخير ولا على حذف
الفاء بل لما لم يظهر لأداة
الشرط تأثير فى فعل الشرط
لكونه ماضيا ضعفت عن
العمل فى الجواب * تنبيهان *
الاول مثل الماضى فى ذلك
المضارع المنفى بلم تقول ان لم
تقم أقوم وقد شمله كلامه
* الثانى ذهب بعض المتأخرين
الى أن الرفع أحسن من
الجزم والصواب عكسه كما
أشعر به كلامه وقال فى شرح
الكافية الجزم مختار والرفع
جائز كثير (ورفعه) أى رفع
الجزاء (بعد مضارع وهن)
أى ضعف من ذلك قوله
يا أقرع بن حابس يا أقرع
انك ان يصرع أخوك تصرع
وقوله
فقلت تحمل فوق طوقك انها
مطبعة من يأتها لا يضيرها

نفس الجواب فيجوز جزم ما عطف عليه و يمتنع التفسير ضرورة أن ما بعد
فاء الجواب لا يمكن تسليطه على ما قبل الاداة فلا يفسر عاملا فيه فهذه ثمرة
الخلاف أفاده الدمامينى وانما جاز جزم المعطوف على الجواب على قول
المبرد لانه على قوله مجزوم محلا كما صرح به الفارضى وظاهر هذا الكلام أن
التى فى محل جزم هو الفعل فقط ويرده أنه لا مانع من ظهور جزمه فكيف
يجعل محليا ولهذا كتب الشنوانى بهامش الدمامينى ما نصه محل جواز
الجزم على قول المبرد ان قدر العطف على الجملة وأما ان قدر العطف على
الفعل فقط فلا وجه لجواز الجزم اه يعنى جملة الجواب وسيأتى أن التحقيق
كون المرفوع خبر المبتدا المحذوف والجملة جواب الشرط وسيأتى الكلام
على القول الثالث (قوله على تقدير الفاء) أى لتقوم فى افادة الربط مقام
جزم الجواب فيصح رفعه وترك جزمه استغناء عنه بالفاء ومنه تعلم ما ظهر ثم
رأيت الفارضى علل تقدير الفاء بقوله لانه أى الفعل يرفع بعد الفاء أى
لكونه حينئذ خبر مبتدا محذوف والجواب هو الجملة الاسمية قال فى التسهيل
وان قرن أى المضارع الواقع فى حيز الجواب بالفاء رفع مطلقا قال الدمامينى
أى سواء كان الشرط ماضيا نحو ومن عاد فينتقم الله منه أو مضارعا نحو فمن
يؤمن بربه فلا يخاف وهو اذ ذاك خبر مبتدا محذوف والجملة اسمية ولذلك
دخلت الفاء اه (قوله لما لم يظهر الخ) قضيته أن المضارع المبنى كالماضى
فاذا وقع شرطا جاز رفع الجواب وقد يفرق بأن شأن المضارع التأثر لفظا مع
(قوله ضعفت عن العمل فى الجواب) فالمرفوع نفس الجواب من غير تقدير
الفاء فالاقوال ثلاثة وكلام المصنف يحتمل الثانى والثالث قال الحفيد
يلزم من القول الثالث أن لا يكون الجزاء معمولا لاداة الشرط لفظا
ولا تقديرا اه وتكون الاداة عليه لا عمل لها فى الجزاء أصلا صرح به
الرضى فعلم أنه على الثالث يمتنع جزم المعطوف و يمتنع التفسير لان الجواب
لا يعمل فيما قبل الاداة فلا يفسر عاملا فيه (قوله وقد شمله كلامه) بأن
يراد بالماضى لفظا أو معنى (قوله كما أشعر به كلامه) حيث قال حسن ولم
يقل أحسن (قوله بعد مضارع) أى غير منفى بلم كما مر وسيأتى (قوله وهن)
سيأتى أنه مقيد بما اذا لم يتقدم على ان ما يطلب الجزاء (قوله فقلت تحمل الخ)

الخطاب للجنى وضميرانها للقربة مطبعة أى مملوءة من الطعام وقوله لايضيرها أى لايضرها هكذا فى العينى قال شيخنا السيد مطبعة بالعين المهملة كما فى الهوتى اه ويشهد له قول القاموس طبع الدلو ملأها كطبعها ولعل المعنى لايضرها بكثرة النقص لقوة امتلائها وكأن مقصود الشاعر توطين نفس الجمل الحامل على الجلد على حملها وتنشيطه على ذلك (قوله وقراءة طلحة) هذه القراءة تمنع اختصاصه بالضرورة (قوله على حذف الفاء مطلقا) أى سواء كان قبله مايطلبه أولا كانت الاداة اسم شرط أولا وأورد فى التصريح على هذا القول والقول بعده أن حذف فاء الجواب مع غير القول مختص بالضرورة ولك دفعه بأن ذلك فيما لا يصلح لمباشرة الاداة لكون الفاء فيه واجبة والكلام فيما يصلح فتأمل (قوله وفصل سيبويه الخ) قال شيخنا انظر لم خالف سيبويه هنا مذهبه فيما تقدم ويمكن الفرق بين الماضى والمضارع اه ولعل الفرق أن الماضى لما لم تؤثر فيه الاداة الجزم احتيج الى جعل الكلام على التقديم والتأخير وتقدير جواب يظهر فيه أثرها اذا نطق به وفاء بحقها فى الجملة بخلاف المضارع لتأثيرها فيه فحصل الوفاء بذلك فتأمل (قوله نحو انك فى البيت) أى البيت الاول لانه يمكن أن تطلب الجزاء خبرا لها (قوله فالاولى أن يكون على التقديم والتأخير) لضعف طلب الاداة للفعل بسبب تقدم مايمكن أن يطلبه غيرها (قوله ويجوز العكس) يفهم منه بالاولى أنه يجوز أيضا كونه على التقديم والتأخير مطلقا وكونه على حذف الفاء مطلقا لان فى العكس مخالفة الاولى فى القسمين وفى هذين الوجهين مخالفة الاولى فى قسم واحد (قوله ان كانت الاداة اسم شرط فعلى اضمار الفاء) أى ويكون المرفوع الجواب ووجهه ضعف طلب الاداة لجزم الجواب بسبب عروض الشرطية على اسم الشرط بتضمنه معنى ان فعلم ما فى توجيه البعض ذلك بقوة طلب الاداة بكونها اسما (قوله مايطلب الجزاء) قال شيخنا يحتمل أن الجزاء بالنصب مفعول يطلب وعليه فيقرأ فى المثال طعامك بالرفع على الابتداء وجملة تا كل خبر أى والرابط محذوف فطعامك طالب للجزاء لان المبتدأ عامل فى الخبر ويحتمل أن الجزاء بالرفع فاعل والمفعول محذوف أى مايطلبه الجزاء قبل

وقراءة طلحة بن سليمان أينما تكونوا يدرككم الموت وقد أشعر كلامه بأنه لايختص بالضرورة وهو مقتضى كلامه أيضا فى شرح الكافية وفى بعض نسخ التسهيل وصرح فى بعضها بأنه ضرورة وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال وقد جاء فى الشعر وقد عرفت أن قوله بعد مضارع ليس على اطلاقه بل محله فى غير المنفى بلم كما سبق * تنبيهات * الاول اختلف فى تخريج الرفع بعد المضارع فذهب المبرد الى أنه على حذف الفاء مطلقا وفصل سيبويه بين أن يكون قبله مايمكن أن يطلبه نحو انك فى البيت فالاولى أن يكون على التقديم والتأخير وبين أن لايكون فالاولى أن يكون على حذف الفاء ويجوز العكس وقيل ان كانت الاداة اسم شرط فعلى اضمار الفاء والا فعلى التقديم والتأخير * الثانى قال ابن الانبارى يحسن الرفع هنا اذا تقدم مايطلب الجزاء

ان يقرأ طعامك بالنصب مفعولا بكل فيكون طعامك مطلوبا بالجزاء اهـ
وإنما أوجب هو نصب الجزاء برفع طعامك وعلى رفعه نصب طعامك بناء
على أنه إذا رفع طلب لفظ لفظا من كون الطالب عاملا والمطلوب معمولا
ولو جعل الطلب شاملا لطلب المعمول العامل لأن يعمل فيه لم يجب ما ذكر
(قوله مثل إن) ظاهره أن غير إن ليس كإن في ذلك وليس كذلك (قوله وافقه
المبرد) فيه نظر وإن سكتوا عنه لاحتمال كلام المصنف مذهب المبرد
والمذهب الثالث من مذاهب الرفع بعد الماضي كأمر (قوله ويحتمل
أن يكون سماه) أي على جعله غير جواب جزاء باعتبار الأصل الخ أي
فيوافق كلامه جميع المذاهب (قوله واقرن بفا حتما) خصت الفاء بذلك
لما فيها من معنى السببية والتعقيب والجزاء متسبب عن الشرط ومتعقب
عنه أفاده في التصريح وصرح في المغني بأن المحل لمجموع الفاء وما بعدها
ويستثنى من وجوب قرنه بالفاء ما إذا صدر الجواب بهمزة الاستفهام سواء
كان جملة فعلية أو اسمية فلا تدخل الفاء سابقة على الهمزة وإن دخلت
مسبوقة بها كما في قوله تعالى أفمن حق عليه كلمة العذاب أفأنت تنقذ من
في النار وخصت الهمزة بعدم دخول الفاء عليها دون أخواتها كهل
ومن لعراقتها وقوة صدارتها بخلاف غيرها فيجوز دخول الفاء عليه لعدم
عراقته (قوله الجملة الاسمية) أورد عليه نحو وإن أطعتموهم إنكم
لمشركون وأجاب الزمخشري بأن القسم مقدر قبل الشرط والجواب له وجواب
الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه لكن من غير اشتراط لوجود الفاء
أو عدمها لأن الجواب المذكور للقسم فلا فاء فيدل على جواب الشرط
مثله بلا فاء فيعود الإيراد لا يقال لو كان القسم مقدرا لثبتت اللام الموطئة له
لتدل عليه لأنا نقول ذكر هذه اللام عند حذف القسم أكثري لا واجب كما
قاله الإسقاطي على ابن عقيل ثم رأيت الشمني صرح به ويكفي دالا على القسم
عدم الفاء في الجواب وقول بعضهم إن الجواب في الآية للشرط على تقدير
الفاء مردود لأن تقديرها إنما يجوز في الضرورة وأما زيادة البعض أن
جملة القسم وجوابه جواب الشرط فيردها أن الغرض تقدير القسم قبل
الشرط فيلزم أن يتوسط الشرط بين أجزاء جوابه وهو ممنوع وجملة ما ذكره

فإن كقولهم طعامك إن
زرتنا كل تقديره طعامك
كل إن زرتنا * الثالث
ظاهر كلامه موافقة المبرد
لأنه جعل المرفوع جزاء ويحتمل
أن يكون سماه جزاء باعتبار
الأصل وهو الجزم وإن لم يكن
جزاء إذا رفع (واقرن بفا حتما)
أي وجوبا (جوابا لو جعل *
شرطا لإن أو غيرها) من
أدوات الشرط (لم ينجعل)
وذلك الجملة الاسمية

الشارح

نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شئ قدير والطلبية نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعونى يحببكم الله ونحو ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلما ولا هضما فى رواية ابن كثير وقد اجتمعا فى قوله تعالى * وان يخذلكم فمن ذا الذى ينصركم من بعده والتى فعلها جامد نحو ان ترنى أنا أقل منك مالا و ولدا فعسى ربى أو مقرون بقد نحو ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل أو تنفيس نحو وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله أو ان نحو وما تفعلوا من خير فلن تكفروه أو ما نحو فان توليتم فما سألتكم من أجر وقد تحذف للضرورة كقوله

من يفعل الحسنات الله يشكرها * وقوله

ومن لا يزل ينقاد للغى والصبا سيلفى على طول السلامة نادما

قال الشارح أو ندور ومثل للندور بما أخرجه البخارى من قوله صلى الله عليه وسلم لابى بن كعب فان جاء صاحبها والا استمتع بها وعن المبرد اجازة حذفها فى الاختيار وقد جاء حذفها وحذف المبتدا فى قوله

بنى ثعل من ينكع العنز ظالم

وانما وجب قرن الجواب بالفاء فيما لا يصلح شرطا ليعلم

الشارح من المواضع التى تجب فيها الفاء سبعة نظمها بعضهم فى قوله

طلبية واسمية وبجامد * وبما وقد وبلن و بالتنفيس

زاد الكمال بن الهمام تصديره برب وبالقسم والدنوشرى تصديره بأداة شرط نحو وان كان كبر عليك اعراضهم الآية (قوله نحو وان يمسسك بخير الخ) ذكر فى المغنى أن التحقيق فى مثل من كان يرجو لقاء الله فان أجل الله لآت كون الجواب محذوفا لان الجواب مسبب عن الشرط وأجل الله آت سواء وجد الرجاء أو لم يوجد فالاصل فليبادر للعمل فان أجل الله لآت وحينئذ يقال كيف جعل الجواب الاسمية مع أن الله على كل شئ قدير سواء مس بخير أو لا وكأنه مشى مع بعض القوم على الظاهر كما أفاده الدمامينى واستشكل فى حاشيته على المغنى ذكره من أمثلة ذلك وان يمسسك بخير وان تجهر بالقول أى فاعلم انه غنى عن جهرك فانه يعلم السر وان يكذبوك أى فتصبر فقد كذبت رسل ونحو ذلك مما فعل الشرط فيه مضارع بانهم نصوا على أن الجواب لا يحذف الا اذا كان فعل الشرط ماضيا لفظا ويجاب بأن محل هذا اذا لم يوجد شئ مسد الجواب وهذه المواضع التى فيها فعل الشرط مضارع فيها شئ ساد مسد الجواب (قوله وقد اجتمعا) أى الاسمية والطلبية (قوله من قوله صلى الله عليه وسلم) أى فى شأن اللقطة وجواب الشرط الاول محذوف للعلم به أى فأدها اليه (قوله بنى ثعل) أى يا بنى ثعل من ينكع العنز بتحتية فنون ساكنة فكاف مفتوحة فعين مهملة أى يجهدها حلبا (قوله مع الاتصال) أى بأداة الشرط بأن يقع شرطا ثم (قوله وغيرها) كما النافية ولن وحروف التنفيس (قوله أو منفيا بلا) أورده بعضهم على الضابط الذى ذكره المصنف من جهة أنه صالح لان يجعل شرطا ومع ذلك يجوز اقترانه بالفاء وأجيب بأن لا تستعمل تارة لنفى المستقبل وتارة لمجرد النفى فعلى التقدير الاول لا يصح مجامعتها لحرف الشرط فتجئ

الارتباط فان ما لا يصلح للارتباط مع الاتصال أحق بأن لا يصلح مع الانفصال فاذا قرن بالفاء علم الارتباط أما اذا كان الجواب صالحا لجعله شرطا كما هو الاصل لم يحتج الى فاء يقترن بها وذلك اذا كان ماضيا متصرفا مجردا من قد وغيرها أو مضارعا مجردا أو منفيا بلا أو لم قال الشارح

الفاء وعلى الثاني يمكن مجامعتها لحرف الشرط فتمنع الفاء اه دماميني وعندي في كل من الايراد والجواب نظر أما الايراد فلان مفهوم كلام المصنف عدم وجوب الفاء في الصالح لاعدم جوازها حتى يتوجه الايراد وأما الجواب فلانه تفريع عدم مجامعة لا لحرف الشرط على تقدير كونها للنفي المستقبل ويمتنع تفرع منع الفاء على مجامعة لا لحرف الشرط في تقدير كونها لمجرد النفي لان الفاء قد تجوز مع الصالح وقد تجب كما سيأتي عن سم فتدبر (قوله ويجوز اقترانه) أي الجواب الصالح لان يكون شرطا لصوره الاربع قال الاسفرايني ظاهره جواز اقترانه بها اذا كان مضارعا منفيا بلم وكلام الكافية والجامي يخالفه اه (قوله فان كان مضارعا رفع) هذا في غير المقرون بلم لانه يجزم (قوله وذلك نحو قوله تعالى الخ) اسم الاشارة راجع الى اقتران الجواب بالفاء (قوله أن الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء) أي وهو في المضارع مخالف للواقع على التحقيق كما سيأتي وأما قول شيخنا أي ويلزم عليه انتقاض الضابط الذي ذكره المصنف وهو أن الفاء تدخل على مالا يصلح شرطا ففيه أن الضابط الذي ذكره المصنف انما هو لوجوب الفاء لا في الجواز الذي كلام ابن الناظم فيه (قوله والتحقيق حينئذ) أي حين اذ قرن الجواب الصالح بالفاء أن الفعل أي اذا كان مضارعا بقرينة ما سيذكره الشارح في الماضي (قوله فان اقترن) أي الجواب الصالح للشرطية (قوله وينبغي) أي يجب كما يؤخذ من السياق (قوله خبر مبتدا) الظاهر أن الفاء على هذا الاعتبار واجبة لان الجواب على هذا جملة اسمية وانما جعلها ابن المصنف فيما نقله الشارح عنه جائزة لانه لم يقل بجعل الفعل خبر مبتدا محذوف فدعوى البعض تبعا لشيخنا أنها على هذا جائزة لا دليل عليها مع كونها خلاف المتبادر من كلام شارح الكافية ومع كونها يشكل عليها تصريحهم بوجوب الفاء في الجملة الاسمية فيحتاج الى التمحل بأن الجواز بالنظر الى ظاهر اللفظ من عدم التقدير وصلاحية الجواب لمباشرة الاداة تعليقا بالانصاف (قوله وجزم الفعل ان كان مضارعا) أي جزمه بجعلها الاوجه بالنظر الى أن رفع الجواب المضارع جائز يحسن بعد فعل الشرط الماضي ويضعف بعد فعل الشرط المضارع

ويجوز اقترانه بها فان كان مضارعا رفع وذلك نحو قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وقوله ومن جاء بالسيئة فكبت وقوله فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا هذا كلامه وهو معترض من ثلاثة أوجه * الاول أن قوله ويجوز اقترانه بها يقتضي ظاهره أن الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء والتحقيق حينئذ أن الفعل خبر مبتدا محذوف والجواب جملة اسمية قال في شرح الكافية فان اقترن بها فعل خلاف الاصل وينبغي أن يكون الفعل خبر مبتدا ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء وجزم الفعل ان كان مضارعا

(قوله على ذلك التقدير) أي تقدير كون مدخولها هو الجواب وهذا التقدير ان كان تقدم في كلام شرح الكافية لكن لم ينقله الشارح فلا اشكال في الاشارة بذلك والا كانت باعتبار فهم التقدير من قوله ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء اذ معناه ولو لا جعل الفعل خبر مبتدا محذوف لا نفس الجواب لحكم الخ (قوله كالداخل على مبتدا مصرح به) لشيخنا والبعض هنا كلام رددناه قريبا (قوله جواز اقتران الماضي) أي المتصرف المجرد من قد وضربها وقوله مطلقا أي سواء كان مستقبلا معنى أولا قصد به وعد أو وعيد أولا (قوله على ثلاثة أضرب) اذا لاحظته مع ما تقدم في المضارع المجرد أو المقرون بلا أو لم ظهر لك أن مفهوم قوله لو جعل شرطا الخ فيه تفصيل وهو أنه تارة يجوز الوجهان كما في المضارع المقرون بلا أو لم والمجرد والماضي المستقبل معنى وقصد به وعد أو وعيد وتارة تمتنع الفاء وتارة تجب كما في الضرب الاول والثاني من هذه الاضرب الثلاثة ثم (قوله لا يجوز اقترانه بالفاء) جعل منه الجامي كالكافية المضارع المنفي بلم (قوله وهو ما كان مستقبلا معنى) لانه تحقق تأثير حرف الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة جامي (قوله وهو ما كان ماضيا لفظا ومعنى) يؤخذ مما مر عن الجامي تعليل وجوب الفاء في هذا بعدم تأثير حرف الشرط فيه لا لفظا ولا معنى فاحتيج الى الرابطة وعلل م الوجوب فيه بعدم صلاحيته لان يجعل شرطا وكذا نقل شيخنا السيد عن شرح الكافية للمصنف وهو ينافي ما مر عن سم من التفصيل في مفهوم قول المصنف لو جعل شرطا الخ وينافي كون كلام الشارح فيما يصلح لان يجعل شرطا وكان وجه عدم الصلاحية أنه على تقدير قد فتأمل وعبارة التسهيل وقد يكون الجواب ماضي اللفظ والمعنى مقرونا بالفاء مع قد ظاهرة أي نحو ان كنت قلته فقد علمته أو مقدرة أي نحو ان كان قميصه الآية قال الدماميني وهذا لا يتمشى للمصنف مع القول بأن الشرط سبب والجزاء مسبب اذ الشرط مستقبل وأجاب ابن الحاجب مع التزام هذه القاعدة بأن الجزاء قسمان أحدهما أن يكون مضمونه مسببا عن مضمون الشرط نحو ان جئتني أكرمتك والثاني أن لا يكون مضمون الجزاء مسببا عن مضمون الشرط وانما

لان الفاء على ذلك التقدير زائدة في تقدير السقوط لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها فعلم أنها غير زائدة وأنها داخلة على مبتدا مقدر كالداخل على مبتدا مصرح به. *الثاني ظاهر كلامه جواز اقتران الماضي بالفاء مطلقا وليس كذلك بل الماضي المتصرف المجرد على ثلاثة أضرب ضرب لا يجوز اقترانه بالفاء وهو ما كان مستقبلا معنى ولم يقصد به وعد أو وعيد نحو ان قام زيد قام عمرو وضرب يجب اقترانه بالفاء وهو ما كان ماضيا

لفظا ومعنى نحو ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وقد معه مقدرة وضرب يجوز اقترانه بالفاء وهو ما كان مستقبلا
معنى ولم يقصد به وعد أو وعيد نحو ومن جاء بالسيئة فكبت وجوههم (٤٦) في النار قال في شرح الكافية لانه
اذا كان وعدا أو وعيدا حسن أن يقدر ماضي المعنى فعومل معاملة الماضي حقيقة وقد نص على هذا التفصيل في شرح الكافية * الثالث أنه مثل ما يجوز اقترانه بالفاء بقوله تعالى فصدقت وليس كذلك بل هو مثال الواجب كما مر * تنبيه * هذه الفاء فاء السبب الكائنة في نحو يقوم زيد فيقوم عمرو وتحسينها للربط لا للتشريك وزعم بعضهم أنها عاطفة جملة على جملة لم تخرج عن العطف وهو بعيد (وتخلف الفاء اذا الفجائية) في الربط اذا كان الجواب جملة اسمية غير طلبية لم يدخل عليها أداة نفي ولم يدخل عليها ان (كان تجد اذا الفجائية) وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون لانها مثلها في عدم الابتداء بها ووجودها يحصل ما تحصل الفاء من بيان الارتباط فأما نحو قصي زيد فويل له ونحو قام زيد فما عمرو قائم ونحو
قام زيد فان عمرا قائم فيتعين فيه الفاء وقد أوهم كلامه أن الربط بإذا ينقسم الا بالفاء مقدرة قبلها احلالا لا أنها
لم زعمه وأنها ليست أصلا في ذلك بل واقعة موقع الفاء وأنه لا يجوز الجمع بينهما في الجواب * تنبيهات * الاول

يكون الاخبار به سببا نحو ان تكرمني فقد أكرمتك أمس والمعنى ان اعتددت علي باكرامك اياي فأنا أيضا أعتد عليك باكرامي اياك والآيتان المتلوتان من هذا القبيل فلا اشكال وقال الرضي لا نسلم أن الشرط سبب والجزاء مسبب دائما وانما الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازم سواء كان الشرط سببا أم لا كقولك ان كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة (قوله لفظا ومعنى) بناء على جوازه فلا تأويل وتقدم ما فيه من قول الناظم وماضيين أو مضارعين الخ (قوله وقد معه مقدرة) لتقربه من الحال الاقرب الى الاستقبال من الماضي (قوله حسن أن يقدر ماضي المعنى) أي مبالغة في تحقق وقوعه وان كان مستقبلا في الواقع قاله الاسقاطي وبه تعلم ما في صنيع البعض من دعوى ما لغيره له وقوله فعومل معاملة الماضي حقيقة أي الماضي لفظا ومعنى أي عومل معاملته في مجرد الاتيان بالفاء وان كان الاتيان بها في الماضي حقيقة على سبيل الوجوب وفي هذا على سبيل الجواز والحاصل أن الاتيان في هذا بالفاء نظرا الى تقديره ماضي المعنى فعومل معاملة الماضي حقيقة وتركها نظرا الى كونه في الواقع مستقبل المعنى فعومل معاملة المضارع المستقبل فاعرفه (قوله الثالث أنه مثل ما يجوز الخ) يجاب بأن الجواز في ذلك في مقابلة الامتناع الذي عبر عنه الشارح أي الناظم بالحلو فيصدق بالوجوب كريا (قوله هذه الفاء) أي في الاصل فلا ينافي قوله بعد وتعينت هنا الخ وقوله فاء السبب أي التي تعطف الجمل لافادة السببية وقوله لا للتشريك أي في الاعراب والاجزم ما بعدها لفظا ان كان مضارعا أو لا في المعنى والا انقلب الجواب شرطا فلا تكون عاطفة وبه صرح في المغني وهي كالفاء في نحو أحسن زيد اليك فأحسن اليه اذ لو جعلت في هذا المثال عاطفة للزم عطف الانشاء على الخبر (قوله وتخلف الفاء الخ) الفاء مفعول تخلف واذا فاعله واضافة اذا الى الفجائية من اضافة الدال الى المدلول (قوله ولم يدخل عليها ان) بكسر الهمزة وتشديد النون وعبارة الفارضي ولم يدخل عليها ناسخ وهي أعم (قوله لنا) أي منا (قوله في عدم الابتداء بها) وفي اقتضائها التعقيب حفيد (قوله لا يجوز الجمع بينهما)

أعطى القيود المشروطة في الجملة بالمثال لكنه لا يعطي اشتراطها فكان ينبغي أن ينبه

* الثاني ظاهر كلامه أن اذا يربط بها بعد ان وغيرها من أدوات الشرط وفي بعض نسخ التسهيل وقد تنوب بعد ان اذا المفاجأة عن الفاء تخصه بان وهو ما يؤذن به تمثيله قال أبو حيان وهو مورد السماع ان وقد جاءت بعد اذا الشرطية نحو فاذا أصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون (والفعل من بعد الجزا) وهو أن تأخذ أداة الشرط جوابها (ان يقترن * بالفاء أو الواو و بتثليث قمن) أي حقيق فالجزم بالعطف والرفع على الاستئناف والنصب بأن مضمرة وجوبا وهو قليل قرأ عاصم وابن عامر يحاسبكم به الله فيغفر بالرفع وباقيهم بالجزم وابن عباس بالنصب وقرئ بهن من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم في طغيانهم وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ونكفر وقدر وي بهن تأخذ من قوله

فإن يهلك أبو قابوس يهلك

ربيع الناس والبلد الحرام ونأخذ بعده بذناب عيش * أجب الظهر ليس له سنام وانما جاز النصب بعد الجزاء لانه مضمون لم يتحقق وقوعه

لانها عوض من الفاء خلافا لمن منع ذلك اه تصريح ويرد نحو فاذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا الا أن يجاب بما قاله الاسقاطي على ابن عقيل ان محل المنع من الجمع اذا كانت اذا عوضا عن الفاء في الربط لا لمجرد التوكيد كما في الآية (قوله أعطى القيود الخ) أي أعطى اعتبارها أعم من أن يكون على وجه الشرطية أو الكمال بدليل قوله لكنه الخ وقوله في الجملة أي المصدرة باذا المفاجأة وقوله لكنه لا يعطي اشتراطها فيه أن المصنف كثيرا ما يعطي الاشتراط بالتمثيل (قوله وفي بعض نسخ التسهيل وقد تنوب بعد ان الخ) كلام التسهيل هذا في الشروط الجازمة فلا يرد قول أبي حيان مجيء الربط باذا الفجائية بعد اذا الشرطية (قوله وهو مورد السماع ان وقد جاءت الخ) قضيته أن الآية ليست من مورد السماع وهو باطل الا أن يقال المراد وهو مورد السماع ان واذا كما يؤخذ مما بعده وهذا كله ان كان قوله وقد جاءت الخ من كلام أبي حيان وهو مقتضى صنيع غير واحد فان كان من كلام الشارح ردا على أبي حيان فالامر ظاهر (قوله والفعل) مبتدأ وقمن خبره وجواب الشرط محذوف للضرورة لان شرط حذف الجواب اختيارا مضي الشرط لفظا أو معنى ويصح جعل قمن خبر مبتدأ محذوف والجملة جواب الشرط وحذف الفاء للضرورة وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ كما تقدم بسطه أول الكتاب عند قول المصنف والامر ان لم يك للنون محل فيه هو اسم (قوله من بعد الجزا) ولو جملة اسمية كما في التصريح وهو واضح لانه في محل جزم ومثاله الآية الثانية والثالثة (قوله وهو أن تأخذ الخ) لا حاجة اليه بل هو غير مناسب اذ الجزاء هو الجواب كما تقدم في النظم لا أخذ الاداة الجواب (قوله بتثليث قمن) قال في شرح الشذور جزمه قوي ونصبه ضعيف ورفعه جائز سيوطي (قوله فالجزم بالعطف) على الجزاء لانه مجزوم لفظا أو محلا (قوله والرفع على الاستئناف) صريحه أن الفاء يستأنف بها كالواو وفي المغني انه قيل بذلك ورده فليراجع وحينئذ يكون مراده بالاستئناف عدم العطف على الجواب فيكون للعطف على مجموع الشرط والجواب (قوله فان يهلك أبو قابوس الخ)

فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام أما إذا كان اقتران الفعل بعد الجزاء بثم فإنه يمتنع النصب ويجوز الجزم والرفع فإن توسط المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين جملة الشرط وجملة الجزاء فالوجه جزمه ويجوز النصب وإلى ذلك الإشارة بقوله

(وجزم أو نصب لفعل إثر فا * أو واو ان بالجملتين اكتنفا)

فالجزم نحو إنه من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين وهو الأشهر ومن شواهد النصب قوله

ومن يقترب منا ويخضع نؤوه

ولا يجوز الرفع لأنه لا يصح الاستئناف قبل الجزاء وأجاز الكوفيون ثم بالفاء والواو فأجازوا النصب بعدها واستدلوا بقراءة الحسن ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت وزاد بعضهم أو

(والشرط يغني عن جواب قد علم) أي بقرينة نحو فإن استطعت أن تبتغي نفقا في الأرض الآية أي فافعل وهذا كثير

تقدم الكلام عليه في باب الصفة المشبهة (قوله فأشبه الواقع بعده) أي بعد الجزاء (قوله فإنه يمتنع النصب) وقياس ما يأتي عن الكوفيين من جوازه بعدها فيما إذا وقع المضارع بعدها بين الشرط والجزاء جوازه هنا أيضا وإن لم يصرح به زكريا (قوله وجزم أو نصب) في الشذور والجزم قوي والنصب ضعيف وفي شرح الكافية نحوه اه سيوطي قال في التصريح والنصب في مسئلة التوسط أمثل منه في مسئلة التأخير لأن العطف فيها على فعل الشرط وفعل الشرط غير واجب فكان قريبا من الاستفهام والأمر والنهي ونحوها اه وجزم مبتدأ وقوله أو نصب عطف عليه وقوله لفعل خبر وقال الشيخ خالد تنازعه جزم ونصب والخبر وجملة ان بالجملتين اكتنفا مع الجواب المحذوف أو الخبر محذوف تقديره جائز اه وتقدير الجواب المحذوف فهو جائز (قوله إثر فا) وضع الصفة للفعل (قوله اكتنفا) بألف الإطلاق والبناء للمفعول على الصواب كما قاله الشيخ خالد أي حوط بالجملتين أي توسط بينهما خلافا لظاهر شرح الشاطبي أنه مبني للفاعل (قوله ولا يجوز الرفع) أجازه ابن خروف مع الواو خاصة على أن الفعل خبر محذوف والجملة حال أفاده الشاطبي (قوله لأنه لا يصح الاستئناف) قال الدماميني ولا جاري في الاعتراض فإنه يجوز الاعتراض بالجملة بين الشرط والجزاء وإن صدرت بالفاء أو الواو كما صرح به في المغني والنظر لم امتنع الاستئناف بين الشرط والجزاء دون الاعتراض اه ويظهر أنه لإشعار الاستئناف بتمام الكلام قبله دون الاعتراض (قوله وزاد بعضهم أو) لم يذكر زيادة ثم وأو إلا فيما بين الشرط والجزاء دون ما بعد الجزاء وعبارة السيوطي في جمع الجوامع تقتضي عدم الفرق قال الدماميني في شرح المغني وهو الظاهر (فائدة) إذا عري الفعل من العاطف أعرب بدلا ان جزم كما في قوله

متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا * تجد حطبا جزلا ونارا تأججا

وحالا ان رفع كما في قوله

متى تأته تعشو إلى ضوء ناره * تجد خير نار عندها خير موقد

أفاده الفارضي (قوله والشرط) أي الماضي ولو معنى فإن كان مضارعا غير منفي بلم لم يغن عن الجواب إلا في الشعر كما سيأتي وقوله يغني عن جواب أي

يذكر

من جواب قسم سابق عليه كما سيأتي (والعكس) وهو أن يغني الجواب عن الشرط

(قد يأتي) قليلا (ان المعنى فهم) أي دل الدليل على المحذوف كقوله

فطلقها فلست لها بكفؤ
والا يعل مفرقك الحسام

أي والا تطلقها يعل وقوله

متى تؤخذوا قسرا بظنة عامر
ولا ينج الا في الصفاد يزيد

أراد متى تثقفوا تؤخذوا *تنبيهات* الاول أشار بقد الى أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب كما نص عليه في شرح الكافية لكنه في بعض نسخ التسهيل سوى في الكثرة بين حذف الجواب وحذف الشرط المنفي بلا تاليه ان كما في البيت الأول وهو واضح فليكن مراده هنا أنه أقل منه في الجملة *الثاني قال في التسهيل ويحذفان بعد ان في الضرورة يعني الشرط والجزاء كقوله

قالت بنات العم يا سلمى وان
كان فقيرا معدما قالت وان

التقدير وان كان فقيرا معدما رضيته وكلامه في شرح الكافية يؤذن

يذكر دون الجواب سواء أشعر بالجواب كما في فان استطعت أن تبتغي نفقا الخ أولا كما في قولك ان جاء في جواب أتكرم زيدا (قوله ويجب ذلك) أي الاستغناء عن الجواب (قوله كما سيأتي) وقد يغني عن جواب الشرط خبر ذي خبر متقدم على أداة الشرط نحو وانا ان شاء الله لمهتدون أو خبر مبتدا مقدر بعد الشرط كقوله * بني ثعل من ينكع العنز ظالم * قاله الشارح على التوضيح وكأنه اعتبر في الثاني كون الجواب يظلم مقدرا وقد يقال الجواب نفس فهو ظالم فحذف بعض الجواب كما مر في الشرح فليس من حذف الجواب لدليل فتأمل وعبارة المغني حذف جملة جواب الشرط واجب ان تقدم عليه أو اكتنفه ما يدل على الجواب فالاول نحو هو ظالم ان فعل والثاني نحو هو ان فعل ظالم وانا ان شاء الله لمهتدون اه (قوله مفرقك) بفتح الميم والراء و بفتح الميم وكسر الراء وسط الرأس الذي يفرق فيه الشعر (قوله متى تؤخذوا قسرا) أي قهرا والظنة بكسر الظاء التهمة والصفاد بكسر الصاد المهملة ما يوثق به الاسير وفي هذا البيت رد على من شرط في حذف فعل الشرط أن تكون الاداة ان وزعم أنه لا يحفظ الا فيها اه زكريا وقد جوز بعضهم في وما بكم من نعمة فمن الله أن تكون ما شرطية تحذف فعل شرطها والاصل وما يكن بكم الخ (قوله تثقفوا) بالبناء للمفعول أي توجدوا (قوله لكنه في بعض نسخ التسهيل الخ) عبارته يحذف الجواب كثيرا القرينة وكذا الشرط المنفي بلا تاليه ان اه وهو موهم أن الشرط اذا كان مثبتا أو منفيا بلم لا يكثر حذفه وهو كذلك (قوله أنه أقل منه في الجملة) أي في بعض الصور وهو ما عدا المنفي بلا التالية ان وقد يقال لا حاجة الى ذلك لان الكلام في حذف الشرط وحده كله لان هذا هو القليل كما سيذكره الشارح وليس المحذوف في البيت الاول الشرط كله لان لا من الشرط وهي لم تحذف فتأمل (قوله و يحذفان الخ) قد بقي حذف الاداة وحدها قال السيوطي لا يجوز حذف أداة الشرط وان كانت ان في الاصح كما لا يجوز حذف غيرها من الجوازم وجوز بعضهم حذف ان فيرتفع الفعل وتدخل الفاء اشعارا بذلك وخرج عليه قوله تعالى تحبسونهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله وقد وقع لشيخ الاسلام في شرح منهجه تقدير لو الشرطية فحذفها من المتن ويذكرها

بجوازه فى الاختيار على قلة وكذا كلام الشارح ولا يجوز ذلك أعنى حذف الجزأين معا مع غيران ه الثالث انما يكون حذف الشرط قليلا اذا حذف وحده كله فان حذف مع الاداة فهو كثير من ذلك قوله تعالى فلم تقتلوهم تقديره ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم أنتم ولكن الله قتلهم وقوله تعالى فالله هو الولى تقديره ان أرادوا وليا بحق فالله هو الولى بالحق لا ولى سواه وقوله تعالى يا عبادى الذين آمنوا ان أرضى واسعة فاياى فاعبدون أصله فان لم يتأت أن تخلصوا العبادة لى فى أرض فاياى فى غيرها فاعبدون وكذا ان حذف بعض الشرط نحو وان أحد من المشركين استجارك ونحو ان خيرا فخير (والحذف لدى

اجتماع شرط) غير امتناعى (وقسم جواب ما أخرت) أى منهما استغناء بجواب المتقدم (فهو) أى الحذف (ملتزم) لجواب القسم بكونه مؤكدا باللام

فى الشرح فلينظر هل له مستند فى ذلك قال شيخنا وقد يقال كلامهم فى الادوات الجازمة فلا ينافى حذف غير الجازم كلو (قوله بجوازه فى الاختيار على قلة) أيد السيوطى فى الهمع هذا القول بأن الحذف ورد فى عدة من الآثار (قوله مع غيران) كذا فى الهمع وغيره وأورد عليه ما حكاه ابن الانبارى عن العرب كما فى التصريح من يسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا وما فى حديث أبى داود من فعل فقد أحسن ومن لا فلا قال ابن رسلان وغيره فيه شاهد على جواز حذف فعل الشرط المنفى بلا بعد من الشرطية وأنا أقول كلام الشارح وغيره فى حذف الشرط والجواب معا بتمامهما وما أورد ليس كذلك لبقاء لا فى كل من الشرط والجواب كما [illegible] (قوله [illegible] رفع كله تأكيد للضمير فى حذف والمراد اذا حذف جميع أجزاء الشرط أى جميع أجزاء جملة فعل الشرط أى الجملة التى فيها فعل الشرط (قوله فان حذف مع الاداة الخ) هذا محترز قوله وحده وقوله وكذا ان حذف بعض الشرط هذا محترز قوله كله (قوله نحو وان أحد من المشركين استجارك) اعترضه البعض بأن المحذوف فى الآية الشرط بتمامه لا بعضه لانه الفعل لا جملة الفعل والفاعل ويدفع بأن المراد بالشرط فى قوله انما يكون الشرط قليلا الخ جملة فعل الشرط أى الجملة التى فيها فعل الشرط كما أسلفناه فلا اعتراض ومن التمثيل بالآية يعلم أن المراد بالكثير فى قوله فهو كثير ما يصدق بالواجب فان الحذف فيها واجب لشعور يض عنه بمفسره بعده (قوله غير امتناعى) أى غير دال على امتناع لامتناع كلو أو على امتناع لوجود كلولا فانه يتعين ذكر جوابهما تقدما أو تأخرا والقرينة على هذا الاستثناء ذكره هذا الحكم قبل لو ولولا فيشعر بأن مراده بالشرط الشرط غير الامتناعى وسيشير الشارح الى ذلك وتعميم الشرط غير الامتناعى الشرط غير الجازم كاذا وان لم يذكره المصنف هنا بخصوصه (قوله وقسم) ولو مقدرا ومثل الحفيد بقوله تعالى وان أطعتموهم انكم لمشركون قال فالقسم مقدر قبل ان وقول بعضهم لو كان مقدرا وجبت اللام الموطئة تنبيها عليه مردود بأن دخولها آكد لا واجب وقول بعضهم ان الجواب للشرط على تقدير الفاء مردود بأنه مختص بالشعر (قوله يكون مؤكدا باللام) أى

وحده

أو ان أو منفيا وجواب الشرط مقرون بالفاء أو مجزوم فمثال تقدم الشرط ان قام زيد والله أكرمه وان يقم والله فلن أقوم ومثال تقدم القسم والله ان قام زيد لأقومن والله ان لم يقم زيد ان عمرا لمقوم أو يقوم والله ان لم يقم زيد مايقوم عمرو وأما الشرط الامتناعي نحو لو ولولا فانه يتعين الاستغناء بجوابه تقدم القسم أو تأخر

وحدها وهو قليل أو مع نون التوكيد وهو كثير وهذا في المثبت المضارع أما الماضي فان كان متصرفا فتارة يقرن باللام وتارة بقد وتارة بهما وهو الغالب وتارة يجرد وان كان غير متصرف قرن باللام فقط وأما الجملة الاسمية فتقرن بان واللام وهو الاكثر أو بان فقط أو باللام فقط وندر تجردها منهما أفاده الفارضي وبه يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من القصور لكن في خاتمة الباب الخامس من المغني أي حق الماضي لفظا ومعنى المتصرف المثبت المجاب به القسم أن يقرن باللام وقد ثم قال وقيل في قتل أصحاب الاخدود انه جواب القسم على اضمار اللام وقد جاء حذف فالاطول وقال حلفت لها بالله حلفة فاجر * لناموا فما ان من حديث ولا صال فاضمر قد وفي حرف القاف من الباب الاول أن ابن عصفور فصل فأوجبهما ان كان الماضي قريبا من الحال وان كان بعيدا جيء باللام وحدها ثم ما اقتضاه كلام الفارضي السابق من أن للمضارع المثبت الواقع جوابا للقسم حالتين القرن باللام ونون التوكيد والقرن باللام وحدها لا يوافق مذهب البصريين ولا مذهب الكوفيين وان تبعه في ذلك شيخنا والبعض لان مذهب البصريين وجوب اللام والنون ومذهب الكوفيين جواز تعاقبهما كما صرح بذلك الشارح في باب نوني التوكيد فللمضارع المثبت على الاول حالة واحدة وعلى الثاني ثلاث حالات فاعرف ذلك وما ذكره من ندور تجرد الجملة الاسمية من ان واللام هو ما ارتضاه أبو حيان والذي في المغني أنه مع قلته مخصوص باستطالة القسم كقول ابن مسعود والله الذي لا اله غيره هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة ونقل الدماميني عن ابن مالك أنه حسن مع الاستطالة قليل بدونها كقول أبي بكر والله أنا كنت أظلم منه يعني من عمر في تفاقم جرى بينهما ثم الكلام في جواب القسم غير الاستعطافي اذ جواب الاستعطافي لا يكون الا جملة انشائية كما في المغني كقوله بربك هل ضممت اليك ريا وقوله بعيشك يا سلمى ارحمي ذا صبابة قال الشمني قال ابن جني القسم جملة انشائية يؤكد بها جملة أخرى فان كانت خبرية فهو القسم الغير الاستعطافي وان كانت طلبية فهو الاستعطافي (قوله أو ان) أي سواء قرن خبرها باللام أولا كما يؤخذ من الامثلة (قوله أو منفيا) أي بما أو ان

كقوله فاقسم لو أندى الندى سواده لما مسحت تلك المسالات عامر وكقوله والله لولا الله ما اهتدينا نص

على ذلك في الكافية والتسهيل وهو الصحيح وذهب ابن عصفور الى أن الجواب في ذلك للقسم لتقدمه ولزوم كونه ماضيا لانه مغن عن جواب لو ولولا وجوابهما لا يكون الا ماضيا وقوله في باب القسم في التسهيل وتصدر يعني جملة الجواب في الشرط الامتناعي بلو أو لولا يقتضي أن لو ولولا وما دخلتا عليه جواب القسم وكلامه في الفصل الاول من باب عوامل الجزم يقتضي أن جواب القسم محذوف استغناء بجواب لو ولولا والعذر له في عدم التنبيه هنا على لو ولولا أن الباب موضوع للشرط غير الامتناعي والمغاربة لا يسمون لولا شرطا ولا لو الا اذا كانت بمعنى ان وهذا الذي ذكره اذا لم يتقدم على الشرط غير الامتناعي والقسم ذو خبر وان تقدم جعل الجواب للشرط مطلقا وحذف جواب القسم تقدم أو تأخر كما أشار الى ذلك بقوله

(وان تواليا وقبل ذو خبر ... فالشرط رجح مطلقا بلا حذر)

وذلك نحو زيد ان يقم والله يكرمك وزيد والله ان يقم يكرمك وان زيدا ى ان يقم والله يكرمك وان زيدا والله ان يقم يكرمك وانما جعل الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر لان سقوطه مخل بمعنى الجملة التي هو منها بخلاف القسم فانه مسوق لمجرد التوكيد والمراد بذي الخبر ما يطلب خبرا من مبتدا

أو لا وشذ قرن المنفي بما باللام كقوله

أما والذي لو شاء لم يخلق الورى * لئن غبت عن عيني لما غبت عن قلبي

وشذ نفي الجواب بلم أو لن أفاده الفارضي (قوله لو أندى الندى الخ) كلام العيني يفيد أن أندى بالنون لا بالباء كما توهمه البعض ففسره بالجهر وعلى أنه بالنون يكون بمعنى أحضر قال في القاموس ندا القوم حضروا اهـ واسناد الاحضار الى الندى مجاز عقلي من باب الاسناد الى المكان لان الندى مجلس القوم والضمير في سواده يرجع للممدوح وسواده بمعنى شخصه كما في العيني وهو المناسب وان فسره البعض بالجيش قال العيني والمسالات بضم الميم وتخفيف السين المهملة جمع مسالة وهي جانب اللحية وأراد بعامر قبيلة قريش والمعنى أن الشاعر يحلف أن الممدوح لو حضر مجلس القوم لما شرع أن تمسح مسالاتهم من هيبته وسطوته على الناس اهـ (قوله والتسهيل) أي في باب الجوازم كما ستعرفه (قوله ولزوم) مبتدأ خبره قوله لانه مغن الخ وفي بعض النسخ ولزم وهو والذي بخط الشارح وهو جواب عن سؤال تقديره اذا كان الجواب للقسم فلم التزم كونه ماضيا مع أن المضي انما يلزم في جواب لو ولولا (قوله يعني جملة الجواب) أي جواب القسم وقوله في الشرط الامتناعي أي في التعليق الامتناعي وقوله بلو أو لولا متعلق بتصدر (قوله يقتضي أن لو ولولا الخ) أي وهذا قول ثالث غير ما نص عليه المصنف في الكافية وغير ما ذهب اليه ابن عصفور (قوله والمغاربة الخ) اعتذار ثان حاصله أن مراد المصنف بالشرط هنا ما يسمى شرطا اتفاقا (قوله وهذا الذي ذكره الخ) دخول على المتن (قوله وقبل ذو خبر) قبل خبر مقدم وذو مبتدأ مؤخر والجملة حال أو معترضة كما في الشيخ خالد وفي جعل قبل خبرا مشاقة لما سلف عن بعضهم من منع جعل الظرف المبني على الضم كقبل وبعد خبرا وتأييد لما اخترناه من جواز ذلك (قوله لان سقوطه) أي الشرط مخل الخ وتذييلنا للاخلال بسقوط الشرط بمعنى الجملة موجود

أو اسم كان ونحوه وأفهم قوله رجح أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم فتقول زيد والله ان قام أو ان لم يقم لا كرمنه وهو ما ذكره ابن عصفور وغيره لكن نص في الكافية والتسهيل على أن ذلك على سبيل الحتم وليس في كلام سيبويه ما يدل على سبيل الحتم (وربما رجح بعد قسم * شرط بلا ذي خبر مقدم) كما ذهب اليه الفراء محتجا بقوله

لئن منيت بنا عن غب معركة * لا تلفنا عن دماء القوم ننتفل

وقوله * لئن كان ما حدثته اليوم صادقا * أصم في نهار القيظ للشمس باديا * ومنع الجمهور ذلك وتأولوا ما ورد على جعل اللام زائدة * تنبيهات * الأول كل موضع استغنى فيه عن جواب الشرط لا يكون فعل الشرط فيه الا ماضي اللفظ أو مضارعا مجزوما بلم نحو ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله ونحو لئن لم تنته لأرجمنك ولا يجوز أنت ظالم ان تفعل ولا والله ان تقم لأقومن وأما قوله * لئن كان ما ذكرتم ان هو يسترذلك مزيد * وقوله

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم * ليعلم ربي أن بيتي واسع

فضرورة وأجاز ذلك الكوفيون الا الفراء

الثاني اذا تأخر القسم وقرن بالفاء وجب جعل الجواب له والجملة القسمية حينئذ هي الجواب وأجاز ابن السراج أن تنوي الفاء فيعطى القسم المتأخر مع نيتها ما أعطيه مع اللفظ بها فأجاز ان تقم يعلم الله لأزورنك على تقدير فيعلم الله ولم يذكر شاهدا وينبغي أن لا يجوز ذلك لأن حذف فاء جواب الشرط لا يجوز

في صورة اجتماعهما بلا تقدم ذي خبر فهلا رجح الشرط مطلقا فيها أيضا الا أن يقال الاخلال فيها أخف من الاخلال في صورة الاجتماع مع تقدم ذي خبر فتأمل (قوله وأفهم قوله رجح) أي دون أن يقول أوجب (قوله وربما رجح الخ) هذا مقيد لقوله السابق فهو ملتزم فالمعنى ملتزم غالبا ويحتمل أن يكون ذكره حكاية لمذهب الغير فيبقى قوله ملتزم على اطلاقه (قوله لئن منيت) أي بليت بنا عن غب معركة غب الشئ بكسر الغين المعجمة عاقبته أي حالة كوننا منفصلين عن عاقبة معركة وانما قيد بذلك لانه مظنة الضعف والفتور بسبب المعركة المنفصلين عنها لا تلفنا أي تجدنا وفيه الشاهد فانه جزمه بحذف الياء على أنه جواب الشرط المتأخر عن القسم من غير أن يتقدم عليهما ذو خبر قال الفارضي ويحتمل أنه للقسم وحذف الياء للضرورة اه وننتفل بالفاء لا بالقاف كما بخط الشارح وضبطه كذلك سم عن ابن المصنف وفي القاموس انتفل منه تبرأ وانتفى (قوله لئن كان ما حدثته الخ) هذا الشاعر يعتذر للمخاطب من ذنب حكي عنه وكذا أكد ذلك بنذره هذا الصوم الشاق معلقا على صدق الحديث الذي قيل عنه والقيظ بالقاف والظاء المعجمة شدة الحر وباديا حال من فاعل أصم اه دماميني ويؤخذ منه أن التاء في ما حدثته مفتوحة وبه صرح شيخنا السيد. (قوله على جعل اللام) أي في لئن زائدة أي وليست جواب قسم مقدر وقيل ترجيح الشرط في الأبيات ضرورة (قوله كل موضع استغنى الخ) شامل لاجتماع الشرط مع القسم وانفراده كما تقدم في قوله والشرط يغني عن جواب قد علم سم (قوله الا ماضي اللفظ الخ) أي ليكون على وجه لا تعمل فيه أدوات الشرط جامي (قوله ان هو يسترذلك) كذا في بعض النسخ بالجزم اعطاء للمضمر بالكسر حكم المضمر بالفتح كقول الشاعر فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن كما في قواعد ابن هشام وفي بعض النسخ يسترذلك بالرفع وهو الذي بخط الشارح (قوله والجملة القسمية) أي مع جوابها وقوله هي الجواب أي جواب الشرط (قوله ما أعطيه مع اللفظ بها) أي من كون الجواب للقسم

وجملة القسم وجوابه جواب الشرط (قوله اذا توالى الخ) مقول القول محذوف أي فقول اذا توالى الخ وقد وجد لفظ فقول في خط الشارح وقوله شرطان أي أو أكثر نحو ان أعطيتك ان وعدتك ان سألتني فعبدي حر (قوله فالجواب لاولهما) هو الاصح وجواب ما بعده محذوف لدلالة الاول وجوابه عليه ومنهم من جعل الجواب للاخير وجواب الاول الشرط الثاني وجوابه وجواب الثاني الشرط الثالث ان كان وجوابه وهكذا على اضمار الفاء فاذا قال ان جاء زيد ان أكل ان ضحك فعبدي حر فعلى الاصح الضحك أولا ثم الاكل ثم المجيء فان وقعت على هذا الترتيب ثبت العتق وعلى مقابله عكسه فان وقع المجيء ثم الاكل ثم الضحك لزم العتق وعلى أن الجواب للاول ينبغي مجيء فعل الشرط الثاني ماضيا للمامر لا على مقابله اذ على مقابله لا حذف اه سيرطي وقوله وجواب ما بعده أي بعد الاول محذوف لدلالة الاول وجوابه عليه أي وتقديره في البيت الذي أورده الشارح ان تذعروا فان تستغيثوا بنا تجدوا وبقول السيوطي المذكور تعلم أن قول الشارح والثاني مقيد للاول مخالف للاصح المذكور وبه صرح شيخنا السيد وبه يعلم ما في كلام شيخنا فتأمل ومن فروع المسئلة ما اذا قال لامرأته ان أكلت ان شربت فأنت طالق فلا تطلق على الاصح الا اذا شربت ثم أكلت لان التقدير عليه ان شربت فان أكلت فأنت طالق فالثاني أول والاول ثان وعلى مقابله لا تطلق الا اذا أكلت ثم شربت لان التقدير عليه ان أكلت فان شربت فأنت طالق فالاول أول والثاني ثان واعلم أن تصحيح الاول هو على مذهب أصحابنا الشافعية وكذا الحنفية كما قاله الشمني ووجهه ابن الحاجب بأنه لا يصح أن يكون الجواب للشرطين معا والا توارد عاملان على معمول واحد ولا لغيرهما والا لزم ذكر ما لا دخل له في ربط الجزاء وترك ما له دخل ولا للثاني لانه يلزم حينئذ أن يكون الثاني وجوابه جوابا للاول فيجب الفاء ولا فاء وحذفها شاذ أو ضرورة فتعين أن يكون جوابا للاول ويكون الاول وجوابه دليل جواب الثاني قال الدماميني ومذهب مالك الطلاق سواء أتت بالشرطين مرتبين كما هما في اللفظ أو عكست الترتيب قال وبعض أصحابنا يوجه ذلك بأنه على حذف واو العطف كما في قول الشاعر

عند الجمهور الا في الضرورة
الثالث ليس منصا على
اجتماع الشرطين فتذكره
نحو سرا اذا توالى شرطان
دون عطف فالجواب لاولهما
والثاني مقيد للاول كتقييده
بحال واقعة موقعه

كيف أصبحت كيف أمسيت مما * يغرس الود فى فؤاد اللبيب

ثم قال ولا أدرى وجه اشتراط أهل المذهبين يعنى مذهبى الشافعية والمالكية فى وقوع الطلاق نعلما لمجموع الامرين مع أنه يمكن أن يكون جواب الاول محذوفا لدلالة جواب الثانى ولا محذور فى حذف الجواب بل هو أسهل من تقديرهم المافيه من الحذف والفصل بين الشرط الاول وجوابه بالشرط الثانى فتأمله اه قال الشمنى وجه اشتراطهم لوقوع الطلاق مجموع الامرين أنهم لو أوقعوا الطلاق بأيهما كان بناء على امكان كون جواب الاول محذوفا مدلولا عليه بجواب الثانى لزم ايقاع الطلاق بالاحتمال وهو خلاف قاعدة الشرع اه بحذف (قوله كقوله ان تستغيثوا الخ) وكقوله تعالى ولا ينفعكم نصحى ان أردت أن انصح لكم ان كان الله يريد أن يغويكم وكقوله تعالى ان وهبت نفسها للنبى ان أراد النبى الخ كذا قالوا قال الدمامينى بعد نقله جعل الآية الاولى من هذا القبيل ما نصه قال ابن هشام وفيه نظر اذ لم يتوال فى الآية شرطان وبعدهما جواب وانما تقدم على الشرطين ما هو جواب فى المعنى للشرط الاول فينبغى أن يقدر الى جانبه ويكون الاصل ان أردت ان أنصح لكم فلا ينفعكم نصحى ان كان الله يريد أن يغويكم وأما أن يقدر الجواب بعدهما ثم يقدر بعد ذلك مقدما الى جانب الشرط الاول فلا وجه له اه وكذا يقال فى الآية الثانية *(فائدة)* ليس من قاعدة توالى الشرطين قوله تعالى ولولا رجال مؤمنون الى قوله لو تزيلوا لعذبنا وان اقتضاه كلام المغنى والا كان لعذبنا جواب لولا ولولا وجوابها دليلا على جواب لو المحذوف على قاعدة توالى الشرطين وهو غير ظاهر كما قاله الدمامينى واستظهر ما ذكره الزمخشرى من جعل جواب لولا محذوفا لدلالة الكلام عليه والمعنى لولا كراهة أن تهلكوا اناسا مؤمنين بين ظهرانى المشركين وأنتم غير عارفين بهم فيصيبكم باهلاكهم مكروه ومشقة لما كف أيديكم عنهم (قوله ان تذعروا) بالبناء للمفعول أى تفزعوا والمعاقل جمع معقل كمجلس وهو الملجأ (قوله ومثل له بقوله تعالى الخ) فى هذا التمثيل نظر اذ ليس فيه توالى أداتى شرط كما هو موضوع الكلام لان العطف ليس على نية تكرار العامل (قوله وقال غيره الخ)

كقوله

ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا * منا معاقل عز زانها كرم * وان تواليا بعطف فالجواب لهما معا كذا قاله المصنف فى شرح الكافية ومثل له بقوله تعالى وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم الآية وقال غيره ان توالى الشرطان بعطف بالوا

في نقل كلام غير المصنف اشارة الى الاعتراض على كلام المصنف في شرح الكافية من وجهين من حيث اطلاق العطف ومن حيث التمثيل (قوله فالجواب لهما) يلزم عليه اجتماع مؤثرين على أثر واحد الا أن يقال هما في حكم المؤثر الواحد فتأمل (قوله أو بالفاء) أي او تربط الشرطان بالفاء فهو معطوف على بعطف لا على بالواو لان الفاء هنا ليست عاطفة (قوله فاطلاق المصنف) أي في قوله في شرح الكافية واذا توالیا بعطف فالجواب لهما معا

* (فصل لو) *

(قوله على خمسة أقسام) بل ستة سادسها التحضيض نحو لو تأمر فتطاع كما في جمع الجوامع وشرحه (قوله تصدقوا ولو بظلف محرق) المعنى تصدقوا بما تيسر من قليل أو كثير ولو بلغ في القلة الى الظلف مثلا فانه خير من العدم وهو بكسر الظاء المعجمة للبقر والغنم كالحافر للفرس والخف للجمل وقيد بالاحراق أي الشي كما هو عادة العرب لان النيء قد لا يؤخذ وقد يرميه آخذه فلا ينتفع به بخلاف المشوي كذا في المحلى (قوله ذكره ابن هشام اللخمي وغيره) قال في المغني وفيه نظر قال الدماميني ووجه النظر أن كل ما أورد شاهدا على التقليل يجوز أن تكون لو فيه بمعنى ان والتقليل مستفاد من المقام لا من نفس لو (قوله لو تأتينا فتحدثنا) قال شيخنا محل كونها في المثال للتمني اذا كان المخاطب مأيوس الاتيان الى المتكلم أو متعسره عادة اه ووجهه أن التمني طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر (قوله لو أن لنا كرة) أي رجعة الى الدنيا (قوله ولهذا نصب فنكون) لا دليل فيه لجواز أن يكون النصب في فنكون مثله في ولبس عباءة وتقر عيني فهو بأن مضمرة جوازا وأن والفعل في تأويل مصدر معطوف على كرة ولهذا قال قيل ومنه (قوله واختلف في لو هذه) لم يتعرض لكون القسمين الاولين يحتاجان الى جواب أولا ومقاله ابن الصائغ وابن هشام الخضراوي يظهر في لو التي للعرض ولو التي للتحضيض وانظر لو التي للتقليل على رأي ابن هشام اللخمي هل لها جواب مقدر أولا جواب لها (قوله هي قسم برأسها) أي مغايرة للو الشرطية والمصدرية كما ذكرنا (قوله ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب) أي وقد لا يؤتى لها بجواب أصلا كما في قوله تعالى ولو

فالجواب لهما نحو ان تأتني وان تحسن الى أحسن اليك أو بالفاء فالجواب لاحدهما نحو ان يأت زيد أو ان جاءت هند فأكرمه أو فأكرمها أو بالفاء فنصوا على أن الجواب للثاني والثاني وجوابه جواب الاول وعلى هذا فاطلاق المصنف محمول على العطف بالواو

* (فصل لو) *

اعلم أن لو تأتي على خمسة أقسام * الاول أن تكون للعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا ذكره في التسهيل * الثاني أن تكون للتقليل نحو تصدقوا ولو بظلف محرق ذكره ابن هشام اللخمي وغيره * الثالث أن تكون للتمني نحو لو تأتينا فتحدثنا قيل ومنه لو أن لنا كرة ولهذا نصب فنكون في جوابها واختلف في لو هذه فقال ابن الصائغ وابن هشام الخضراوي هي قسم برأسها لا تحتاج الى جواب كجواب الشرط ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب ليت وقال بعضهم هي لو الشرطية أشربت معنى التمني بدليل أنهم جمعوا لها بين جوابين جواب منصوب بعد الفاء وجواب باللام

أنهم آمنوا واتقوا والمثوبة من عند الله خير فان الشارح سيصرح فى آخر الباب بأن لو فى هذه الآية للتمنى ولا جواب لها أصلا وأن قوله لمثوبة من عند الله خير مستأنف أو جواب قسم محذوف (قوله فلو نبش المقابر) قاله مهلهل حين أخذ بثار أخيه كليب وقوله فيخبر بالبناء للمفعول وقوله بالذنائب أى فى الموضع المسمى بالذنائب بفتح الذال المعجمة فنون وفى آخره باء موحدة وفيه قبر كليب فالباء فى بالذنائب ظرفية كذا قاله الدمامينى والشمنى والعينى وقوله أى زير نائب فاعل يخبر بعد حذف الموصوف والاصل زير أى زير والزير فى الأصل من يكثر زيارة النساء لقب به كليب لانه كان يكثر زيارتهن فهو من وضع الظاهر موضع المضمر وقوله يوم الشعثمين متعلق بيخبر أى بوقعة يوم الشعثمين قال العينى وأراد بالشعثمين شعثما وشعيبا ابنى معاوية ابن عمرو اهـ والذى قاله الدمامينى والشمنى معاوية بن عامر وأضيف اليوم لهما لظهور بطشهما فيه أو لغير ذلك كما قاله الدمامينى ثم بحث فى الاستشهاد بالبيتين باحتمال أن نصب يخبر بأن مضمرة والمصدر المنسبك منهما معطوف على مصدر متصيد من فعل الشرط أى لو حصل نبش فاخبار كما قالوه فى ضروان تأتنى فتكرمنى آتك بنصب تكرم (قوله فى معنى التمنى) أى المعنى هو التمنى وقوله فقال أى المصنف معطوف على أورد (قوله لدلالة لو عليه) لعل وجه دلالتها عليه أنها جعلت عند حذف فعل التمنى كالعوض منه أو كثرة مصاحبتها فعل التمنى بحيث صارت تشعر به عند حذفه (قوله أو أنها حرف وضع للتمنى) قال الدمامينى الظاهر أن هذا الوجه هو مراد الزمخشرى وما أورده عليه من استلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمنى لا يرد عليه فانها عند مجامعتها لفعل التمنى تكون لمجرد المصدرية مسلوبة الدلالة على التمنى فلا يمتنع الجمع اذ ذاك ولا اشكال لكن يحتاج هذا الى ثبوت أن الزمخشرى يوافقه على مجىء لو مصدرية اهـ (قوله لاستلزامه منع الجمع الخ) أى والجمع ليس بممنوع بدليل يود أحدهم لو يعمر ألف سنة (قوله وقال فى التسهيل الخ) لما ادعى الشارح أن المصنف قال هى لو المصدرية أغنت عن فعل التمنى ولم يكن فى عبارة المصنف السابقة التى حكاها عنه الشارح تصريح بكون لو هذه مصدرية وان كان يستفاد

كقوله

فلو نبش المقابر عن كليب
فيخبر بالذنائب أى زير
بيوم الشعثمين لقر عينا
وكيف لقاء من تحت القبور

وقال المصنف هى لو المصدرية أغنت عن فعل التمنى وذلك أنه أورد قول الزمخشرى وقد تجىء لو فى معنى التمنى نحو لو تأتينى فتحدثنى فقال ان أراد أن الاصل وددت لو تأتينى فتحدثنى فحذف فعل التمنى لدلالة لو عليه فأشبهت ليت فى الاشعار بمعنى التمنى فكان لها جواب كجوابها فصحيح أو أنها حرف وضع للتمنى كليت فممنوع لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمنى كما لا يجمع بينه وبين ليت وقال فى التسهيل بعد ذكره المصدرية

وتمني من التمني ينتصب بعدها الفعل مقرونا بالفاء وقال في شرحه

سربا إليهم في جموع كأنها * جبال شرورى لو تعان فتنهدا * قال فقال في تنهدا أن تقول بنصب لانه جواب تمن إنشائي كجواب ليت لان الأصل وددنا لو تعان فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فأشبهت ليت في الاشعار بمعنى التمني دون لفظه فكان لها جواب كجواب ليت وهذا عندي هو المختار ولك أن تقول ليس هذا من باب الجواب بالفاء بل من باب العطف على المصدر لان لو والفعل في تأويل مصدر هذا كلامه ونص على أن لو في قوله تعالى لو أن لنا كرة مصدرية واعتذر عن الجمع بينها وبين أن المصدرية بوجهين * أحدهما أن التقدير لو ثبت أن والآخر أن تكون من باب التوكيد * الرابع أن تكون مصدرية بمنزلة أن إلا أنها لا تنصب وأكثر وقوع هذه بعد ود أو يود نحو ودوا لو تدهن فيدهنون يود أحدهم لو يعمر ومن وقوعها بدونهما قول قتيلة

ما كان ضرك لو مننت وربما * من الفتى وهو المغيظ المحنق

أشرت إلى عمرو ولو الخ

مهاد لأن الشرطية لا تقع بعد ود أو يود على الراجح (أي بعبارة التسهيل) أي بصراحتها أي كونها مصدرية (قوله وتمني من التمني) أي عن جعله (قوله شرورى) بفتح الشين المعجمة وضم الراء الأولى وفتح الثانية اسم جبل وقوله فتنهدا من نهد إلى العدو أي نهض (قوله انشائي) أي صفة لازمة (قوله دون لفظه) أي لفظ التمني أي مادته وحروفه أي كل من ليت ولو فيه معنى التمني دون حروفه وهذا أحسن من قول شيخنا والبعض مراده بقوله دون لفظه انها ليست موضوعة للتمني (قوله بل من باب العطف على المصدر) أي بمجرد العطف والا فالفاء الواقعة في الجواب لعطف المصدر أيضا لكن مع كونها للجواب (قوله في تأويل مصدر) والتقدير في البيت إعانتهم ودهابهم أي نهوضهم (قوله ونص على أن لو الخ) هذا أيضا تقوية لنقل الشارح عن المصنف أن لو التي للتمني مصدرية ووجه التقوية أن لو في الآية للتمني على ما ذكره سابقا بقوله ومنه لو أن لنا كرة وقد نص المصنف على أنها مصدرية فتكون لو التي للتمني مصدرية (قوله أن التقدير لو ثبت أن) وحينئذ فلا جمع (قوله والآخر) سيأتي رده (قوله أو يود) لو قال بعد ما يفيد مودة لكان أحسن كوددت وأحببت (قوله قتيلة) تصغير قتلة بالقاف والتاء الفوقية بنت النضر بن الحارث تخاطب النبي صلى الله عليه وسلم حين قتل أباها النضر صبرا بالصفراء منصرفه من غزوة بدر بسبب أنه كان يقرأ أخبار العجم على العرب ويقول محمد يأتيكم بأخبار عاد وثمود وأنا آتيكم بأخبار الأكاسرة والقياصرة يريد بذلك أذى النبي صلى الله عليه وسلم فلما سمعها النبي صلى الله عليه وسلم قال لو سمعتها قبل أن أقتله ما قتلته اه تصريح وقال العيني إن البيت قالته قتيلة بنت الحارث من قصيدة ترثي بها أباها النضر ابن الحارث كان النبي صلى الله عليه وسلم ضرب عنقه بالصفراء حين قفل من بدر ويقال لما سمعها النبي صلى الله عليه وسلم قال لو سمعتها قبل أن أقتله ما قتلته اه وهو يخالف قول التصريح حين قتل أباها الخ قال الشمني قال السهيلي والصحيح أنها بنت النضر بن الحارث لا أخته ثم قال الشمني وأسلمت قتيلة يوم الفتح (قوله ما كان الخ) قال الشمني ما نافية أو استفهامية اه قال

وقول الاعشى
وربما فات قوما جل أمرهم
من التأني وكان الحزم لو عجلوا
وأكثرهم لم يثبت ورود لو
مصدرية وممن ذكرها الفراء
وأبو علي ومن المتأخرين
التبريزي وأبو البقاء وتبعهم
المصنف وعلامتها أن يصلح
في موضعها أن ويشهد للمثبتين
قراءة بعضهم ودوا لو تدهن
فيدهنوا بحذف النون
فعطف يدهنوا بالنصب على
تدهن لما كان معناه أن
تدهن ويشكل عليهم دخولها
على أن في نحو وما عملت من
سوء تود لو أن بينها وبينه
أمدا بعيدا وجوابه أن لو انما
دخلت على فعل محذوف
مقدر بعدها تقديره تود
لو ثبت أن بينها وبينه كما
أجاب به المصنف في لو أن لنا
كرة على رأيه كما سبق وأما
جوابه الثاني وهو أن يكون
من باب توكيد اللفظ
بمرادفه على حد فجاجا سبلا
ففيه نظر لان توكيد المصدر
قبل مجيء صلته شاذ كقراءة
زيد بن علي والذين من قبلهم
بفتح الميم * الخامس أن
تكون شرطية وهي المرادة بهذا الفصل وهي على قسمين امتناعية وهي

في التصريح والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظه والمحنق بضم الميم وفتح
النون اسم مفعول من أحنقه بالحاء المهملة أي غاظه فهو توكيد للغيظ اه
قال الشنواني ولو منت يحتمل أن يكون اسم كان وضرك خبرها أي ما كان
منك ضرك على الاصح من جواز تقديم الخبر الفعلي على الاسم في هذا الباب
ويحتمل أن يكون فاعلا بضرك والجملة خبر كان واسمها ضمير الشان اه
وعلى كون ما استفهامية فهي في محل نصب على المفعولية المطلقة لضرك
والمعنى أي ضرر كان ضرك بقي أنه يحتمل أن تكون لو شرطية حذف
جوابها لعلمه من أول الكلام وحينئذ فلا شاهد فيه فتدبر (قوله من
التأني) من تعليلية لفات (قوله وأكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية) ويقولون
في نحو يود أحدهم لو يعمر انها شرطية وأن مفعول يود وجواب لو
محذوفان والتقدير يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك ولا يخفى
ما في ذلك من التكلف مغني (قوله فعطف يدهنوا الخ) كذا في المغني قال
الدماميني والذي يظهر أن يدهنوا منصوب بأن مضمرة جوازا والمجموع
منها ومن صلتها معطوف على المجموع من لو وصلتها فالتقدير ودوا ادهانك
فادهانهم اه وناقشه الشمني فقال لا نسلم أن اضمار أن بعد الفاء هنا جائز
لان ذلك اذا كان العطف على اسم ليس في تأويل الفعل نحو لولا توقع معتر
فأرضيه حتى لو كان العطف بها على اسم في تأويل الفعل نحو الطائر
فيغضب زيد الذباب وجب الرفع وعلى ما قاله الدماميني يكون العطف بها
على مجموع حرف وفعل صريح وذلك المجموع في تأويل اسم وهو أولى
بوجوب الرفع اه وقيل النصب على أنه جواب ودّ لتضمنه معنى ليت فتحصل
في النصب ثلاثة أوجه (قوله لما كان معناه الخ) أي فهو عطف على المعنى
وهو عطف التوهم فهما واحد كما في المغني والشمني لكن لا يعبر في القرآن
بعطف التوهم وقيل عطف المعنى يلاحظ فيه المعنى وعطف التوهم يتوهم
فيه وجود أن مثلا في اللفظ لكون الغالب وقوعها في ذلك الموضع أفاده
شيخنا السيد (قوله دخولها على أن الخ) أي لان الحرف المصدري لا يدخل
على مثله (قوله ففيه نظر) هذا النظر لصاحب المغني وقوله لان توكيد
المصدر عبارة المغني الموصول وهي أحسن وقوله قبل مجيء صلته قال سم

لتعليق فى الماضى وبمعنى ان وهى لتعليق فى المستقبل فأشار الى القسم الاول بقوله

(لو حرف شرط فى مضى) يعنى ان لو حرف يدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى فيلزم من تقدير حصول شرطها حصول جوابها ويلزم كون شرطها محكوما بامتناعه اذ لو قدر حصوله لكان الجواب كذلك ولم تكن لتعليق فى المضى بل للايجاب فتخرج عن معناها وأما جوابها فلا يلزم كونه ممتنعا على كل تقدير لانه قد يكون ثابتا مع امتناع الشرط نعم الاكثر كونه ممتنعا وحاصله أنها تقتضى امتناع شرطها دائما ثم ان لم يكن لجوابها سبب غيره لزم امتناعه نحو ولو شئنا لرفعناه بها وكقولك لو كانت الشمس طالعة

انظر معناه فان ما بعدان انما يصلح لها الا لو فان صلة لو التى أكدت لو قبل مجيئها الا أن يقال التوكيد قبل الصلة صادق مع عدمها اه ومقتضى السؤال والجواب أنه لا صلة للو هنا على جعل أن مؤكدة للو وهو مشكل لان الموصول الحرفى لابد له من صلة تذكر لفظا ولان المعهود اعطاء المؤكد بالفتح ما يطلبه دون المؤكد بالكسر كما مر فى نحو أ نالك أنالك اللاحقون وعلى مقتضى ما ذكر يكون الامر هنا بالعكس فتفطن (قوله للتعليق فى الماضى) أى لتعليق حصول مضمون الجواب على حصول مضمون الشرط فى الماضى فقى الماضى ظرف للحصولين وأما نفس التعليق فهو فى الحال وقد يشكل كونه فى الحال مع كون المعلق والمعلق عليه فى الماضى أى لوجوب سبق التعليق عليهما الا أن يراد بالتعليق بيان أنه كان معلقا اه سم أى الاخبار بأن الجواب كان مربوطا فى النفس بالشرط فالربط النفسانى مضى والتعليق اللفظى هو الواقع حالا فتدبر (قوله فى مضى) متعلق بحصول الذى تضمنه شرط كما عرف (قوله فيما مضى) ظرف للفعلين كما عرف (قوله من تقدير حصول شرطها) قال البعض أى من حصول شرطها المقدر اذ حصول الجواب انما يلزم حصول الشرط لا تقديره كما لا يخفى اه وفيه أن الاشكال باق بحاله لان حصول الجواب انما يلزم حصول الشرط المحقق لا المقدر اللهم الا أن يراد بحصول الجواب حصوله المقدر ولك أن تجيب بتقدير مضاف أى فيلزم من تقدير حصول شرطها تقدير حصول جوابها (قوله ويلزم) أى من كونها للتعليق كما يؤخذ مما بعده (قوله اذ لو قدر حصوله) قال البعض الاولى بل الصواب اذ لو حصل اه أى لانه تعليل للحكم بامتناع الشرط وانما ينافيه حصول الشرط لا تقدير حصوله ولان حصوله هو الذى يترتب عليه ما ذكره بقوله لكان الخ من حصول الجواب وكون لو ليست للتعليق فى المضى بل للايجاب وقوله لكان الجواب كذلك أى حاصلا وقوله ولم تكن للتعليق الخ أى لان الثابت الحاصل لا يعلق (قوله على كل تقدير) أى سواء كان له سبب غير الشرط أولا (قوله نعم الاكثر كونه ممتنعا) أى لان الغالب كون المسبب الواحد له سبب واحد (قوله لزم امتناعه) لانه يلزم من انتفاء السبب المنفرد انتفاء

مبحث (قوله امكان النهار) أى فى عرف الحكماء وهو من طلوع الشمس الى غروبها (قوله ومنه نعم المرء صهيب الخ) هو من كلام عمر وجعله من كلام النبى صلى الله عليه وسلم وهم كما فى التصريح قال وانما الوارد أى عنه صلى الله عليه وسلم ما رواه أبو نعيم فى الحلية أن النبى صلى الله عليه وسلم قال فى سالم مولى أبى حذيفة انه شديد الحب لله لو كان لا يخاف الله ما عصاه فلا دلالة للو فى هذا الاثر على انتفاء الجواب لانتفاء الشرط حتى يلزم ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف ووجهه أن لا انتفاء عصيان صهيب أسبابا الاجلال والحياء والمحبة والخوف فلا يلزم من انتفاء الشرط وهو عدم الخوف بثبوت الخوف انتفاء الجواب وهو عدم العصيان بثبوت العصيان لقيام سبب آخر وهو الخوف مقام السبب المنتفى بمقتضى لو وهو عدم الخوف أعنى بعدم الخوف الحياء أو المحبة أو الاجلال فالكلام مسوق لاثبات الجواب وأنه محقق ولا بد لانه على تقدير انتفاء أحد اسبابه وهو الخوف يخلفه سبب آخر فلو فى مثل هذا الاثر لتقرير الجواب وجد الشرط أو فقد وقال فى التصريح وانما لم تدل لو على انتفاء الجواب ههنا لان دلالتها على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة وفى هذا الاثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية لانه اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى واذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة اه (قوله حرف امتناع لامتناع) هذه عبارة الجمهور والمشهور أن المراد بها امتناع الجزاء لامتناع الشرط أى أن الجزاء منتف فى الخارج بسبب انتفاء الشرط فى الخارج قال السيرامى فى حاشيته على المطول فى لو أربع استعمالات أحدها أنها لا تقتضى الامتناع أصلا بأن تستعمل لمجرد الوصل والربط كان الوصلية نحو زيد ولو كثر ماله بخيل ثانيها أنها للترتيب الخارجى فتكون لامتناع الثانى لامتناع الاول نحو ولو شاء الله لهدى الناس جميعا ثالثها أنها للاستدلال العقلى فتكون لامتناع الاول لامتناع الثانى نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا رابعها أنها لبيان استمرار شئ بربطه بأبعد النقيضين كقوله لو لم يخف الله لم يعصه اه بزيادة التمثيل للثانى والثالث (قوله فاسد) أى اذا قطع النظر عن تأويله بما يأتى وقوله لاقتضائه أى بحسب الظاهر

امكان النهار موجودا والا لم يلزم نحو ولو كانت الشمس طالعة امكان الضوء موجودا ومنه نعم المرء صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فقد بان لك أن قولهم لو حرف امتناع لامتناع فاسد لاقتضائه كون الجواب ممتنعا فى كل موضع وليس كذلك والهذا قال فى شرح الكافية

(قوله العبارة الجيدة الخ) قال الدماميني هي عبارة متوسطة بين عبارة الجمهور وعبارة سيبويه فان عبارة سيبويه تقتضي أن موضوعها ثبوت لثبوت وعبارة الجمهور تقتضي أنه امتناع لامتناع وعبارة المصنف تقتضي أن الشرط ممتنع والجواب ثابت بتقدير ثبوت الشرط والثبوتان في عبارة سيبويه فرضيان والامتناعان في عبارة الجمهور حقيقيان والثبوت في عبارة المصنف فرضي والامتناع فيها حقيقي اهـ وأجود من عبارة المصنف أن يقال حرف يدل على الامتناع في الماضي لما يليه واستلزام؛ وته لثبوت تاليه لعدم افادة العبارة الاولى كون الامتناع المدلول لها في الماضي نبه عليه في المغني (قوله وكونه مستلزما) أي ومحكوم بكونه الخ (قوله حرف لما كان سيقع) وهو الجواب لوقوع غيره وهو الشرط أي لما كان في الماضي متوقع الوقوع لو وقع غيره لكنه لم يقع لعدم وقوع الغير فالاتيان بكان للاحتراز عن اداوات فانها لما يقع في المستقبل لوقوع غيره وبالفعل المستقبل للاحتراز عن لما فانها لما وقع لوقوع غيره وبالسين الدالة على التوقع للدلالة على أنه لم يكن حينئذ أيضا أي لم يقع في هذه الحالة كما لم يقع في الماضي لضرورة استقباله فهي مصرحة بأنه لم يكن وقع ولا هو واقع في ذلك الوقت فهي عبارته أن لو تدل مطابقة على أن وقوع الثاني كان يحصل على تقدير وقوع الاول وتدل التزاما على امتناع وقوع الثاني لامتناع وقوع الاول لان عدم اللازم يوجب عدم الملزوم كذا في الدماميني ومنه يعلم أن عبارة سيبويه مساوية لعبارة من قال حرف لامتناع الجواب لامتناع الشرط كما نقله الشمني عن البدر بن مالك وان أوهم صنيع الشارح خلافه وفي الهمع عن أبي حيان أن سيبويه نظر الى المنطوق وغيره الى المفهوم ونظر الشمني في الاحتراز عن اذا ولما بأن قوله حرف لا يتناولهما فكيف يحترز عنهما وقوله ولما أي على القول باسميتها قاله الشارح على التوضيح واللام في قوله لوقوع غيره للتوقيت أي عند وقوع غيره مثلها في قوله تعالى لا يجليها لوقتها الا هو وليست لام العلة ألا ترى أنه يصح أن يقال لو أهانني زيد لأكرمته ومن المعلوم أن الاهانة ليست علة للاكرام ومثله في المغني (قوله وهي انما تدل الخ) أي لقوله لو وقع غيره

العبارة الجيدة في لو أن يقال حرف يدل على امتناع تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه فقيام زيد من قولك لو قام زيد لقام عمرو محكوم بانتفائه فيما مضى وكونه مستلزما ثبوته لثبوت قيام عمرو وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له لا يتعرض لذلك بل الاكثر كون الاول والثاني غير واقعين انتهى وعبارة سيبويه حرف لما كان سيقع لوقوع غيره وهي انما تدل على الامتناع الناشئ عن فقد السبب لا على مطلق الامتناع

على أنه مراد العبارة الأولى أي أن جواب لو ممتنع لامتناع سببه وقد يكون ثابتا لثبوت سبب غيره وأشار الى القسم الثاني بقوله

(و يقل * ايلاؤها مستقبلا لكن قبل) أي يقل ايلاء لو فعلا مستقبل المعنى وما كان من حقها أن يليها لكن ورد السماع به فوجب قبوله وهي حينئذ بمعنى ان كما تقدم الا انها لا تجزم من ذلك قوله

ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا
ومن دون رمسينا من الارض سبسب
* لظل صدى صوتي وان كنت رمة * لصوت صدى ليلى يهش و يطرب *

وقوله

لا يلفك الراجوك الا مظهرا
خلق الكرام ولو تكون عديما *

واذا وليها حينئذ ماض أول بالمستقبل نحو وليخش الذين لو تركوا الآية وقوله

ولو أن ليلى الاخيلية سلمت
على ودوني جندل وصفائح

وان تلاها مضارع تخلص للاستقبال كما أن ان الشرطية كذلك وأنكر ابن الحاج في نقده على المقرب مجيء لو للتعليق في المستقبل وكذلك أنكره الشارح وتأول ما احتجوا به من نحو وليخش الذين لو تركوا الآية وقوله * ولو أن ليلى الاخيلية سلمت * وقال لا حجة فيه

(قوله على أنه) أي الامتناع الناشئ عن فقد السبب وقوله مراد العبارة الأولى هي قولهم حرف امتناع لامتناع وحينئذ فلا تقتضي كون الجواب ممتنعا في كل موضع فلا فساد (قوله وأشار الى القسم الثاني) وهو كونها بمعنى ان بقوله ويقل ايلاؤها الخ والحاصل أن لو ان كانت امتناعية وليها الماضي لفظا ومعنى نحو لو جاء زيد أمس لاكرمته أو معنى فقط كما سيأتي في قوله وان مضارع تلاها الخ نحو لو يجيء زيد أمس لاكرمته وان كانت بمعنى ان وليها المستقبل لفظا ومعنى نحو ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا البيت أو معنى فقط نحو وليخش الذين لو تركوا الآية (قوله و يقل ايلاؤها مستقبلا) أي يقل أن تستعمل بمعنى ان فيليها المستقبل فلا يرد أنها اذا كانت بمعنى ان كان وفرض الكلام كان ايلاؤها المستقبل واجبا لا قليلا فقط فتأمل (قوله وما كان من حقها أن يليها) أي وما كان من حقها أن تستعمل بمعنى ان فيليها فلا يقال اذا كانت بمعنى ان فمن حقها أن يليها (قوله ولو تلتقي أصداؤنا الخ) الاصداء جمع صدى كفتى وهو الذي يجيبك بمثل صوتك في الجبال وغيرها والرمس القبر وترابه والسبسب بمهملتين وموحدتين المفازة والرمة بكسر الراء العظام البالية وقوله لصوت صدى ليلى فيه قلب والاصل لصدى صوت ليلى كما قال قبل صدى صوتي و يهش بفتح الهاء وكسرها قال في المصباح هش الرجل هشاشة من بابي تعب وضرب تبسم وارتاح اه والطرب خفة لسرور أو حزن والمراد الاول (قوله لو تركوا) أي شارفوا أن يتركوا وانما أولنا الترك بمشارفة الترك لان الخطاب للاوصياء وانما يتوجه اليهم قبل الترك لانهم بعده أموات اه مغني وأقره شيخنا والبعض وفيه أن تصحيح الخطاب حاصل بتأويل الماضي بالمستقبل فلا حاجة الى تأويل الترك بمشارفته لاجل هذا بل لاجل أن مضمون الجواب وهو الخوف انما يقع منهم قبل الترك بالفعل اذ هم بعده أموات فاعرفه ثم رأيت الدماميني والشمني نقلا توجيه هذا التأويل بما ذكرته عن حاشية الكشاف للتفتازاني مقتصرين عليه فلله الحمد (قوله ولو أن ليلى الاخيلية الخ) بعده

لسلمت تسليم البشاشة أو زقا * اليها صدى من جانب القبر صائح

والجندل الحجارة والصفائح الحجارة العراض التي تكون على القبور وزقى بالزاي والقاف صاح وتقدم معنى الصدى قال زكريا وأو بمعنى الى أن أو ءاطفة اه وفي الاحتمال الاول من التعسف ما لا يخفى ويحتمل أنها بمعنى الواو قال السندوبي ومن اللطائف ما حكى عن مجنون ليلى أنه لما مات وتزوجت برجل من أقرانه مرت يوماً على قبره فقال لها هذا قبر الكذاب فقالت حاش الله انه لم يكذب فقال لها أليس هو القائل ولو أن ليلى الخ فقالت له تأذنني في أن أسلم عليه فقال نعم فقالت السلام عليك يا قتيل الغرام وحليف الوجد والهيام فقر الصدى من القبر فسقطت ميتة ودفنت عنده فطلع بعد موتها شجرتان يلتف بعضهما على بعض فسبحان من حارت الافكار في عجيب قدرته اه (قوله لصحة حمله على المضي) اذ يمكن في الآية أن يقال لو علموا فيما مضى أنهم يخلفون ذرية ضعافا لخافوا عليهم لكنهم لم يعلموا ذلك اه زكريا فتأمل البعض وانظر كيف الحمل على المضي في البيت السابق وهو ولو أن ليلى الخ اه وقد يقال سيذكر الشارح أن الحمل على المضي لا يمكن في مواضع كثيرة مما احتجوا بها فليكن منها هذا البيت وذكر الشارح له انما هو لكونه مما احتجوا به لا لكون ابن الناظم صرح فيه بخصوصه بالحمل على المضي أو يقال نزل الشاعر نفسه منزلة الميت المدفون ثم قال البيتين فتكون لو فيهما للتعليق في المضي على هذا تأمل (قوله وما أنت بمؤمن لنا الخ) واعلم أنه يمكن فيه ذلك لاحتمالة أن يراد لو كنا صادقين فيما مضى ما أنت بمصدق لنا لكنا لم نصدق اه شمني وللبدر أن يجعل الآية لتقرير الجواب على حد نعم العبد صهيب أي لو كنا أغير متهمين عندك لا تصدقنا فكيف ونحن متهمون عندك (قوله ولو كره المشركون) أي ولو يكره بدليل قوله قبله ليظهره فالاظهار مستقبل فكذا الكراهة لانها توجد عنده (قوله ولو أعجبك) أي ولو يعجبك بدليل ربطه بالمستقبل أعني لا يستوي وكذا يقال في ولو أعجبتكم ولو أعجبكم ولو أعجبك حسنهن وقول شيخنا والبعض بدليل عطفه على يستوي لا يخفى ما فيه (قوله شدوا مآزرهم) المآزر جمع مئزر وهو الازار وشد المئزر هنا كناية عن ترك الجماع شمني وقوله ولو باتت بأطهار أي ولو تبيت لانه في حيز اذا التي

لصحة حمله على المضي وما قاله لا يمكن في جميع المواضع المحتج بها فما لا يمكن ذلك فيه وصرح كثير من النحويين بأن لو فيه بمعنى ان قوله تعالى وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون قل لا يستوي الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث ولو أعجبتكم ولو أعجبكم ولو أعجبك حسنهن ونحو أعطوا السائل ولو جاء على فرس وقوله قوم اذا حاربوا شدوا مآزرهم دون النساء ولو باتت بأطهار

للاستقبال

للاستقبال (قوله وهي) أى لو مطلقا امتناعية أو بمعنى ان وفى الاختصاص متعلق بما تعلق به الخبر أو بالكاف لما فيها من معنى التشبيه على خلاف فيه والباء فى بالفعل داخلة على المقصور عليه (قوله لايليها الا فعل أو معمول فعل) أشار به الى أن معنى قول المصنف وهي فى الاختصاص بالفعل أنها لاتدخل الا على الفعل لفظا أو تقديرا ومن الثانى التمس ولو خاتما من حديد أى ولو كان الملتمس خاتما من حديد كما فى المغنى وقوله مضمر أى محذوف (قوله لو غيرك قالها) الضمير المنصوب يعود الى كلمة أبى عبيدة وذلك أن عمر رضى الله تعالى عنه لما توجه فى زمن خلافته بالجيش الى الشام بلغه فى أثناء الطريق أنه وقع بها وباء فأجمع رأيه على الرجوع بعد ان اشار به جمع من أكابر الصحابة فقال له أبو عبيدة أفرارا من قدر الله تعالى فقال له عمر رضى الله تعالى عنه لو غيرك قالها يا أبا عبيدة نعم نفر من قدر الله الى قدر الله وجواب لو محذوف أى لعددته سارا ولامجال للتمنى هنا دماميني (قوله أحلاى) بياء مفتوحة فهو من قصر الممدود للضرورة قال التبريزى واجود من ذلك فى حكم العربية أن ينشد أخلاى بهمزة مكسورة والاصل أخلائى فحذفت ياء الاضافة لدلالة الكسرة عليها والحمام الموت ومعتب بمعنى عتاب (قوله كقول حاتم) أى حين لطمته جارية وهو أسور فى بعض أحياء العرب وسبب اللطمة أن صاحبة المنزل أمرته أن يفصد ناقة لها لتأكل دمها فنحرها فقيل له فى ذلك فقال هذا فصدى فلطمته الجارية فقال لو ذات سوار لطمتنى وذات السوار الحرة لان الاماء عند العرب لاتلبس السوار وجواب لو محذوف تقديره لهان على ذلك تصريح (قوله حذف الفعل الخ) قيل الاصل لو تملكون تملكون فحذف الفعل الاول فانفصل الضمير وقيل الاصل لو كنتم تملكون ورد بأن المعهود فى حذف كان بعد لو حذف مرفوعها معها فاجيب بان المراد أن الاصل لو كنتم أنتم فحذفا وفيه نظر لان الحذف والتوكيد متنافيان كذا فى المغنى وزيف الدماميني التنظير بأن الخليل وسيبويه أجازا الجمع بين الحذف والتأكيد (قوله وأما قوله الخ) وارد على المتن (قوله لو بغير الماء الخ) المعنى لو شرقت بغير الماء أسغت شرقى بالماء فان غصصت بالماء فبم أسيغه واعتصارى نجاتى اه زكريا وقوله كالغصان

(وهي فى الاختصاص بالفعل كان) اى لو مثل ان الشرطية فى أنها لايليها الا فعل أو معمول فعل مضمر يفسره فعل ظاهر بعد الاسم كقول عمر رضى الله عنه لو غيرك قالها يا أبا عبيدة وقال ابن عصفور لا يليها فعل مضمر الا فى ضرورة كقوله

أخلاى لو غير الحمام أصابكم
عتبت ولكن ما على الدهر معتب

أو نادر كلام كقول حاتم لو ذات سوار لطمتنى والظاهر أن ذلك لايختص بالضرورة والنادر بل يكون فى فصيح الكلام كقوله تعالى لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى حذف الفعل فانفصل الضمير وأما قوله

لو بغير الماء حلقى شرق * كنت كالغصان بالماء اعتصارى *

فقيل على ظاهره وان الجملة الاسمية وليتها شذوذا وقال ابن خروف هو

على إضمار كان الشأنية وقال الفارسي هو من الأول والأصل لو شرق حلقي هو شرق فحذف الفعل أولا والمبتدأ آخرا ثم جعله على ما تقارب ... لو ان الشرطية

قال (لكن لو أن تباشر ...) أي تختص لو بمباشرة أن نحو ولو أنهم آمنوا ولو أنهم صبروا ولو أنا كتبنا عليهم ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به وقوله

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة

وهو كثير وموضعها عند الجميع رفع فقال سيبويه بالابتداء ولا يحتاج إلى خبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه وقيل الخبر محذوف فقيل يقدر مقدما أي ولو ثابت إيمانهم على حد وآية لهم أنا حملنا وقال ابن عصفور بل يقدر هنا مؤخرا ويشهد له أنه يأتي مؤخرا بعد أما كقوله

عندي اصطبار وأما أنني جزع * يوم النوى فلوجد كاد يبريني *

وذلك لأن إن لا تقع هنا فلا تشتبه أن المؤكدة إذا تقدمت بالتي بمعنى لعل فالأولى حينئذ أن يقدر الخبر مؤخرا على الأصل أي ولو إيمانهم ثابت وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري فاعل بثبت مقدرا

فعلان من الغصة وهو الذي غص أي شرق والمراد بغير الماء (قوله على إضمار كان الشأنية) أي والجملة الاسمية المفروطة خبر كان الشأنية (قوله حذف الفعل أولا) أي من التركيب الأول والمبتدأ آخرا أي من التركيب الآخر وليس المراد أن حذف المبتدأ بعد حذف الفعل لعدم ... ومن هذه البعدية ثم جملة هو شرق مفسرة لفعل الشرط وقد يضمر الفعل بجملة اسمية كما قيل به في قوله تعالى أدعوتموهم أم أنتم صامتون أي أم صمتم فيكون الغالب من حذف فعل شرطها إذا فسره الظاهر وأما حذف جوابها بالقرينة فكثير وقد يحذف شرطها وجوابها معا كقوله

إن يكن طبك الدلال فلو في * سالف الدهر والسنين الخوالي

التقدير عند الأخفش فلو كان ذلك في سالف الدهر والسنين الخوالي لكان كذا (قوله ولو أن ما أسعى) أي ولو أن سعيي فأن داخلة على مجموع ما وصلتها المؤول بالمصدر لا على ما فقط حتى يرد أن الحرف المصدري لا يدخل على مثله (قوله وموضعها) أي مع صلتها (قوله فقيل يقدر مقدما) أي على المبتدأ لا على لو (قوله على حد وآية لهم أنا حملنا) أي على طريقته في تقديم الخبر على المبتدأ الذي هو أن وصلتها (قوله وذلك) أي تقدير الخبر هنا مؤخرا ثابت لأن إن الخ أي لأن وجوب تقديم خبر أن المفتوحة وصلتها إنما لدفع اشتباه أن المؤكدة بالتي هي لغة في لعل وهذا الاشتباه مفقود هنا لأن إن لا تقع بعد لو كما لا تقع بعد أما هذا تقرير كلامه وفيه أنه لا اشتباه أيضا إذا أخر الخبر وقطع النظر عن وقوع أن بعد لو وأما لأن الإخبار عن أن وصلتها لكونهما في تأويل مصدر مبتدأ بخلاف التي هي لغة في لعل إذ لا يسبك منها ومن مدخولها مصدر حتى يخبر عنه ... الا أن يقال المراد أن وقوع أن بعد لو وأما يدفع الاشتباه من أول وهلة وفيه أيضا أنه يوهم أن القائل بتقديره مقدما إنما هو لدفع اشتباه أن المؤكدة بالتي هي لغة في لعل ويرد عليه أن تقدير الخبر ولو مؤخرا يدفع هذا الاشتباه لما مر الا ... لا أن يقال المراد أن تقديره مقدما يدفع الاشتباه من أول وهلة فتدبر (قوله فاعل بثبت مقدرا) والدال عليه أن إنما تعطي معنى الثبوت ورجح بأن فيه إبقاء لو على اختصاصها بالفعل ويبعد نوع ابعاد أن الفعل لم يحذف بعد لو وغيرها

كما قال الجميع في ماوصلتها في لا أكلمه ما أن في السماء نجما ومن ثم قال الزمخشري يجب ان يكون خبر ان فعلا
ليكون عوضا من الفعل المحذوف وردّه ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى ولو أنّ
ما في الارض من شجرة أقلام
وقالوا انما ذلك في الخبر
المشتق لا الجامد كالذي في
الآية وفي قوله
ما أطيب العيش لو أن الفتى
حجر * تنبو الحوادث عنه وهو
ملموم * وقوله
ولو أنها عصفورة لحسبتها
مسوّمة تدعو عبيدا وأزنما
وردّ المصنف قول هؤلاء بأنه
قد جاء اسما مشتقا كقوله
لو أن حيا مدرك الفلاح
أدركه ملاعب الرماح
وقوله
ولو أن ما أبقيت مني معلق
بعود ثمام ما تأود عودها
وقوله
ولو أن حيا فائت الموت فاته
أخو الحرب فوق القارح
العدوان * (وان مضارع
تلاها صرفا * الى المضي نحو لو
يفي كفى) * أي لو وفى كفى
ومنه قوله
لو يسمعون كما سمعت حديثها
خرّوا لعزة ركعا وسجودا
وهذا في الامتناعية وأما التي بمعنى ان فقد تقدم أنها تصرف الماضي الى المستقبل واذا وقع بعدها مضارع
فهو مستقبل المعنى * تنبيهان * الاول الغالبة دخول لو على الماضي لم تجزم ولو أريد بها معنى ان الشرطية
زعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة وأجازه جماعة في الشعر منهم ابن الشجري

من أدوات الشرط الامتناعية فعل بعده الا كان نحو والشمس ولو خفاء امن
حديدا أي ولو كان اللمس والقمر ونحو لا ولو بعد ان نحو ان تقم أقم والا فلا (قوله
كما قال الجميع في ماوصلتها الخ) قد يفرق بأن الموصول الحرفي أحوج الى
الفعل من الشرط مع وقد تمنع الاحوجية فتأمل (قوله ومن ثم) أي من أجل
كونه فاعل ثبت مقدرا (قوله أن يكون خبر أن) أي الواقعة بعد لو فعلا أي
جملة فعلية (قوله انما ذلك) أي وجوب كون خبر أن فعلا في الخبر المشتق أي
اذا أريد الاتيان بخبرها مشتقا وجب كونه فعلا فالزمه الزمخشري لا يسلم
على اطلاقه (قوله تنبو الحوادث عنه) أي تبعد مصائب الدهر عنه (قوله
ولو أنها الخ) الضمير في أنها يرجع الى الأسورة التي ترى من بعيد ومسوّمة
أي خيلا معلمة وعبيدا بضم العين بطن من الاوس وأزنم بطن من بني يربوع
اه عيني وقال الشمني مسوّمة أي فرسا مسوّمة وعبيدا بضم العين وأزنما
بفتح الهمزة وسكون الزاي وفتح النون اسما شخصين اه والتاء في لحسبتها
تاء خطاب يخاطب به الشاعر كما في شرح شواهد المغني للسيوطي وان مشى
الدماميني على خلافه (قوله ورد المصنف الخ) قال في المغني وقد وجدت
آية في التنزيل وقع الخبر فيها اسما مشتقا ولم يتنبه لها وهي قوله تعالى
ودّوا لو أنهم بادون في الاعراب وردّه الدماميني بأن لو في هذه الآية مصدرية
لا شرطية لمجيئها بعد فعل دال على التمني صرح بذلك الرضي والكلام في لو
الشرطية (قوله ملاعب الرماح) هو أبو براء عامر بن مالك الذي يقال له
ملاعب الاسنة وغيره الشاعر لبيد الى هذا القافية عيني (قوله ولو أن ما
أبقيت) بكسر التاء والثمام بضم المثلثة وتخفيف الميم نبت ضعيف وتأود
تعوج ولعل الضمير في قوله عودها يرجع الى ما وتأنيثه باعتبار وقوعها على
بقية (قوله فائت الموت) قال البعض من اضافة الوصف لفاعله أي فاته
الموت اه وفيه نظر أما أولا فلان الوصف المتعدي لا يضاف الى فاعله على
ما تقدم في باب الاضافة وأما ثانيا فلانه المناسب لقوله فاته أخو الحرب

أن يكون من إضافة الوصف لمعموله فتنبه وقوله أخو الحرب أي ملازمها
وفوق القارح الفرس القارح الذي عمره خمس سنين والعدوان خفقات
شديد العدو (قوله كقوله ولو نشا الخ) تقدم في فواصل الجزم الكلام
على هذا الشاهد والذي بعده (قوله وخرج) أي البيت الثاني وقوله سكنت
أي أبدلت بالسكون (قوله أما ماض معنى) هو المضارع المقرون بلم ويجب
تجرده من اللام لأن اللام لا تدخل على ما في الأصل كما في التصريح (قوله أو
وضعا) لو قال لفظا لكان أنسب (قوله واقترانه باللام الخ) قال عبد اللطيف في
باب اللامات هذه اللام تسمى لام التسويف لأنها تدل على تأخير وقوع
الجواب عن الشرط كما أن إسقاطها يدل على التعجيل أي وقوع الجواب عقب
الشرط بلا مهلة وإنما دخلت في لجعلناه حطاما لأن في تأخير جعله حطاما
شديد العقوبة أي لما استوى على سوقه وقويت به الأطماع جعلناه
حطاما كما قال تعالى حتى إذا أخذت الأرض زخرفها الآية وحذفت في
جعلناه أجاجا إشارة إلى عدم تراخي الجعل أجاجا اهـ وفي التصريح قال
السيوطي وقد تقترن جوابها بإذن وندر كونه جملة اسمية أو مصدرا برب أو الفاء
اهـ وقال في المغني وورد جوابها الماضي مقرونا بقد وهو غريب (قوله وأما
قوله عليه الصلاة والسلام الخ) وارد على قوله جواب لو إما ماض معنى أو
وضعا لأنه في هذا الحديث مستقبل لفظا ومعنى (قوله لو كان لي مثل
أحد ذهبا ما يسرني الخ) مفاد التركيب حصول انتفاء السرور بعدم
مرور الثلاث عليه وعنده شيء على تقدير حصول الشرط وليس بمراد
فالأصل لا زائدة وأتخلص البعض من ذلك بقوله ما نافية وقد أبطل نفيها
لو وموقع النفي في أن لا يمر القيد فيدل التركيب على سروره بمرور الثلاث
وليس عنده شيء وهو المراد اهـ وفيه نظر لأن الاعتراض إنما هو بمفهوم
التركيب على تقدير حصول الشرط قبل النظر إلى ما تفيده لو من النفي أي
في الشرط وما ترتب عليه فتأمله فإنه مهم (قوله جملة اسمية) أي مقرونة
باللام كالآية أو بالفاء كقوله لو كنت قبل الإسلام فراحة أي فالسلامة فهو
راحة نقله شيخنا عن الشارح ثم رأيته في المغني قال الدماميني لا يتعين هذا
لاحتمال أن يكون راحة عطفا على قتل وجواب لو محذوف أي لثبت ويدل

كقوله
ولو نشا الحازم بادر بمعمة
وقوله * تامت فؤادك لو
يحزنك ما صنعت إحدى
نساء بني ذهل بن شيبانا
وخرج على أن ضمة الإعراب
سكنت تخفيفا كقراءة أبي
عمرو وينصركم ويشعركم
ويأمركم والأول على لغة
من يقول شايت بالألف ثم
أبدلت همزة ساكنة كما
قيل العألم والخأتم * الثاني
جواب لو إما ماض معنى نحو
لو لم يخف الله لم يعصه أو
وضعا وهو إما مثبت فاقترانه
باللام نحو لو نشاء لجعلناه
حطاما أكثر من تركها نحو
لو نشاء جعلناه أجاجا وإما
منفي بما فالأمر بالعكس نحو
ولو شاء ربك ما فعلوه ونحو قوله
ولو نعطى الخيار لما افترقنا
ولكن لا خيار مع الليالي
وأما قوله عليه الصلاة
والسلام فيما أخرجه البخاري
لو كان لي مثل أحد ذهبا
ما يسرني أن لا يمر علي ثلاث
وعندي منه شيء فهو على
حذف كان أي ما كان يسرني
قيل وقد يجاب لو بجملة اسمية
نحو ولو أنهم آمنوا واتقوا

عليه بقية البيت * لكن فررت مخافة أن أوسرا * اذ مراده الاعتذار عن الفرار بأنه لو تحقق حصول الموت والراحة من ذل الاسر لثبت في موقف الحرب لكن خاف الاسر المفضي الى المعرة والذل فقر (قوله لمثوبة من عند الله خير) أي ثواب وابه أبهمهم (قوله وقيل الجملة مستأنفة) فاللام لام الابتداء لا الواقعة في جواب لو وقوله أو جواب لقسم مقدر أي والله لمثوبة (قوله للتمني) أي على سبيل الحكاية أي انهم بحال يتمنى العارف بها ايمانهم واتقاءهم تلهفا عليهم لا على سبيل الحقيقة لاستحالة التمني حقيقة عليه تعالى أفاده الدماميني هذا ويجوز أن تكون لو على الوجهين في لمثوبة من عند الله خير شرطية وجوابها محذوف لدلالة السياق عليه تقديره لاثيبوا

(أما ولولا ولوما)

(قوله كمهما يك من شيء) مهما اسم شرط مبتدأ وفي خبره الخلاف السابق و يكن تامة فاعلها ضمير فيها يرجع على مهما أو ناقصة اسمها ذلك الضمير وخبرها محذوف أي موجودا ومن شيء بيان لمهما فان قلت أي فائدة في هذا البيان مع كونه كالمبين في العموم والابهام قلت دفع توهم ارادة نوع بعينه والبيان كما يكون للتخصيص وهو الغالب يكون للتعميم وأما ما قيل من أن من زائدة وشيء فاعل يكن أو اسمها فيلزم عليه خلو الخبر من رابطه بالمبتدا (قوله حرف بسيط) في ادخال ذلك تحت ـيز أي التفسير بحث نظرا لان التشبيه الذي في المتن لا يفيده وكذا قوله والتفصيل لا قوله والتوكيد أيضا وان زعمه البعض لان المراد بالتوكيد هنا تحقيق الجواب وافادة أنه واقع ولا بد بتعليقه على محقق وهذا حاصل مع مهما يكن من شيء كما لا يخفى (قوله فيه معنى الشرط) قال أبو حيان قال بعض أصحابنا لو كانت شرطا لتوقف جوابها على شرطها مع أنك تقول اما علما فعالم فهو عالم ان ذكرت العلم أو لم تذكره بخلاف ان قام زيد قام عمرو فقيام عمرو متوقف على قيام زيد وأجيب بأنه قد يجيء الشرط على ما ظاهره عدم التوقف كقوله من كان ذا بت فهذا بتى لكن يخرج ذلك على اقامة السبب مقام المسبب ألا ترى أن المعنى من كان ذا بت فاني لا أخونه لا تدلي بتا وكذا قولهم أما علما فعالم فالمعنى مهما تذكر علما فذكرك له حق لانه عالم ولا يكون ذكره حقا حتى تذكره قاله السيوطي

لمثوبة من عند الله خير وقيل الجملة مستأنفة أو جواب لقسم مقدر ولو في الوجهين للتمني فلا جواب لها

(أما ولولا ولوما)

(أما كمهما يك من شيء) أي أما بالفتح والتشديد حرف بسيط فيه معنى الشرط والتفصيل والتوكيد أما الشرط

وقد أساء البعض التصرف فيه فقرره على غير وجهه وانما قال فيه معنى الشرط ولم يقل الشرط لتصريح غير واحد من النحاة بأنها ليست حرف شرط وانما افادتها الشرط لنيابتها عن أداة الشرط وفعله أفاده الشمنى وعبره ثم الشرط فى أما لكون القصد منه تحقيق وقوع الجزاء لامحالة ليس على أصل الشروط من تخصيص وقوع الجزاء بحالة وقوع الشرط دون غيرها أفاده الدمامينى وعلى هذا لايرد الاعتراض السابق الذى نقله أبو حيان عن بعض الاصحاب (قوله فبدليل الخ) قال فى المغنى وجه الدلالة أن الفاء فى نحو الآية التى ذكرناها وهى فأما الذين آمنوا فيعلمون الخ لايصح أن تكون عاطفة اذلا يعطف الخبر على مبتدئه ولا زائدة لعدم الاستغناء عنها فتعين أنها فاء الجزاء اه بتصرف قال الشمنى وقد يقال لايمتنع أن تكون زائدة وقد لزمت وكم زائد يلزم كالباء فى أفعل به فى التعجب اه وقد دفعه بأن اللزوم لغير مقتض ينافى الزيادة ولزوم الباء فى أفعل به مع زيادتها لمقتض وهو قبح اسناد صورة الامر الى الظاهر (فان قلت) مهما التى أما فى تقديرها لايلزمها الفاء الا اذا لم يصلح جوابها لمباشرتها فلم لزمت الفاء أما مطلقا (قلت) قال الرضى انما وجبت الفاء فى جواب أما ولم يجز الجزم وان كان فعلا مضارعا لانه لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه قبح أن تعمل فى الجزاء الذى هو أبعد منها من الشرط ولما لم تعمل فى الجزاء وجبت الفاء اه وقال بعضهم لما كانت شرطية أما خفية لكونها بطريق النيابة بخلاف شرطية مهما لكونها بطريق الاصالة جعل لزوم الفاء قرينة شرطيتها وبقى فى المقام بحث وهو أن الفاء انما تدل على كون أما فيها معنى مطلق الشرط فلم قدروها بخصوص مهما وقد يجاب بأن تقديرها أولى لان ان للشك وهو لايناسب الشرط لان وجود شئ ما محقق وأيا تستدعى زيادة المقدر للزومها الاضافة كأن يقال أى شئ يكن الخ وغير هذين خاص بقبيل كالزمان فى متى والمكان فى أين والعاقل فى من وغير العاقل فى ما وليس المراد الخصوص لكن هذا انما يتم على القول بأن مهما أعم من ما الاصح على ما قدمه الشارح أن مهما بمعنى ما قال فى التصريح وكون أما تقدر بمهما هو قول الجمهور وقال بعضهم اذا قلت أما زيد فمنطلق فالاصل ان أردت معرفة حال زيد فزيد منطلق

فدليل لزوم الفاء بعدها نحو فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم وأما الذين كفروا الخ ولوت الآية والى ذلك الاشارة بقوله

حذفت أداة الشرط وفعل الشرط وأنيبت أما مناب ذلك اهـ فتفطن (قوله وفاء لتلو الخ) كالاستدراك على قوله أما كمهما يك من شيء واعلم أن هذه الفاء مؤخرة من تقديم لان أما زيد فقائم أصله مهما يكن من شيء فزيد قائم فحذف اسم الشرط وفعل الشرط ومتعلقه ثم جيء بأما نائبة عما حذف فصار أما فزيد قائم فزحلقت الفاء لاصلاح اللفظ اذ يستكره تلو الفاء الاداة أو لانها أشبهت العاطفة وليس في الكلام معطوف عليه فصار أما زيد فقائم بتأخير الفاء من المبتدا الى الخبر ويجوز تأخير المبتدا نحو أما قائم فزيد كذا في الفارضي قال الدماميني فقد حصل من ذلك أربعة أشياء تخفيف الكلام بحذف الشرط وقيام ما هو الملزوم حقيقة وهو زيد لانه ملزوم القيام مقام الملزوم ادعاء وهو الشرط فانه ملزوم للجواب واشتغال حيز واجب الحذف بشئ آخر فانه لا يحذف شيء من كلامهم وجوبا الا مع قيام غيره مقامه ووقوع الفاء في غير موضعها ولذا اغتفر ها هنا تقديم ما يمتنع تقديمه في غير هذا الموضع اهـ وقوله تقديم ما يمتنع الخ أي نحو فأما اليتيم فلا تقهر (قوله وجوبا حال) أي على تقدير مضاف أي ذا وجوب أو على تأويله بواجبا (قوله فيجب حذفها معه) صريح في أنه لا يجوز ابقاء الفاء مع حذف القول وهو يمنع بجواب غير واحد في مواضع كثيرة عن عدم صلاحية ما بعد الفاء لأن يكون جوابا بتقدير أقول لكني كنت أسمع الاعتذار عن المنع المذكور بأن منهم من لا يقول بوجوب حذف الفاء مع القول من غير سند قوي يؤيد هذا النقل حتى وقفت على هذا القول في همع الهوامع للسيوطي ونصه ويجوز حذفها أي الفاء في سعة الكلام اذا كان هناك قول محذوف كقوله تعالى فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد ايمانكم الاصل فيقال لهم أكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا هذا قول الجمهور وزعم بعض المتأخرين أن الفاء لا تحذف في غير الضرورة أصلا وأن الجواب في الآية فذوقوا العذاب والاصل فيقال لهم ذوقوا العذاب فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول وأن ما بينهما أي أما والفاء اعتراض اهـ (قوله فأما القتال الخ) قال البعض لا يصح تقدير القول هنا لان المعنى

(وفاء لتلو تلوها وجوبا ألفا) فاء مبتدا خبره ألف ولتلو متعلق بألف ومعنى تلو تال ووجوبا حال من الضمير في ألف وأشار بقوله

(وحذف ذي الفا قل في نثر اذا * لم يك قول معها قد نبذا) * أي طرح الى أنه لا تحذف هذه الفاء الا اذا دخلت على قول قد طرح استغناء عنه بالمقول فيجب حذفها معه نحو فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم أي فيقال لهم أكفرتم ولا تحذف في غير ذلك الا في ضرورة كقوله

فأما القتال لا قتال لديكم
ولكن سيرا في عراض المواكب

الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا وأما التفصيل فهو غالب أحواله كما تقدم في آية البقرة ومنه أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر وأما الغلام وأما الجدار الآيات وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر أو بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم فالاول نحو يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا اليكم نورا مبينا فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل أي وأما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا والثاني نحو هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله أي وأما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه الى ربهم ويدل على ذلك قوله تعالى والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا أي كل من المتشابه والمحكم من عند الله والايمان بهما واجب فكأنه قيل وأما الراسخون في العلم فيقولون وعلى هذا فالوقف على الا الله

ليس عليه ولعدم صحة الاخبار بعينه اه وتعليلاه بالحلال أصحة المعنى والاخبار في تقدير القول هنا أمر صحة المعنى فواضحة وأما صحة الاخبار فلا شتمال الخبر على اعادة لفظ المبتدا في الرابط فأفهم وقوله سيرا منصوب على انه اسم لكن وخبرها محذوف أي ولكن لديكم سيرا أو على المصدرية أي تسيرون سيرا واسم لكن محذوف أي ولكنكم كذا في شرح شواهد المغنى للسيوطي وقوله في عراض المواكب بالعين المهملة والضاد المعجمة أي شقها وناحيتها وقد صحفه من قال جمع عرصة الدار والمواكب جمع موكب وهم القوم الراكبون على الابل أو الخيل للزينة قاله الشارح والعين في عراض مكسورة كما في القاموس (قوله أونذور) كما في قوله صلى الله عليه وسلم أما موسى كأني أنظر اليه اذ ينحدر في الوادي وقول عائشة رضي الله تعالى عنها أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا وأما قوله صلى الله عليه وسلم أما بعد ما بال الرجال يشترطون فيجوز أن يكون مما حذف فيه الفاء تبعا للقول والتقدير فأقول ما بال رجال كذا في بعض النسخ وقد يقال ما جوزه في الحديث الثاني يجوز في الحديث الاول وقول عائشة وفي بعض النسخ أونذور ونحو ما اخرج البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم أما موسى الى آخر ما تقدم وفي بعض النسخ أونذور نحو ما اخرج البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم أما بعد ما بال رجال وقول عائشة أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا وأما التفصيل الخ وفي بعض النسخ غير ذلك (قوله كما تقدم في آية البقرة) هي فأما الذين آمنوا فيعلمون الخ ثم ما أن يقدر فيها مجمل أي فيفترق الناس أو يراد بالتفصيل فيها ذكر أشياء مفصولا كل منها عن الآخر وان لم يكن ثم اجمال (قوله وقد يترك تكرارها) أي في مقام التفصيل (قوله ويدل على ذلك) أي القسم المحذوف ما ذكر في موضعه وهو والراسخون الخ (قوله فكأنه قيل الخ) يرد عليه أن هذا يقتضي أن قوله والراسخون هو المقابل سقطت منه أما والفاء لا أنه محذوف الدلالة عليه بقوله والراسخون الخ كما هو مدعاه أولا فتأمل (قوله وعلى هذا) أي كون قوله والراسخون في العلم الخ

فى موضع القسم الثانى قائما مقامه فالوقف على الا الله لان الراسخين عليه
لا يؤولون فيكون قوله والراسخون فى العلم الخ منقطعا عما قبله ويؤيده قراءة
ابن مسعود ان تأويله الا عند الله بان النافية وقراءة أبى وابن عباس
فى رواية طاوس عنه ويقول الراسخون ويؤيده مقابله أن الراسخ لو لم يعلم
المتشابه لم يكن لقيد الرسوخ فائدة لاشتراك أهل أهل العلم بل الاسلام
مطلقا فى هذا الحكم الا أن يقال خص الراسخون بالذكر لانهم أثبت على
هذا الحكم قال الشمنى قال السعد والحق أنه ان أريد بالمتشابه ما لا سبيل
اليه للمخلوق فالحق الوقف على قوله الا الله وان أريد به ما لا يتضح بحيث يتناول
المجمل والمؤول فالحق العطف اه (قوله وهذا المعنى) أى كون الذين
فى قلوبهم زيغ يتبعون ما تشابه منه وغيرهم يؤمنون بأنه من عند الله هو
المشار اليه فى آية البقرة يعنى فأما الذين آمنوا فيعلمون الخ وعبر بالاشارة
لعدم مصراحة آية البقرة فى المعنى المذكور لان انقسام الناس فيها الى
قسمين فى خصوص ضرب المثل بالبعوضة فما فوقها وبه يعلم ما فى كلام شيخنا
من المؤاخذة ثم هذا يقتضى أن المتبعين للمتشابه كفار لتصريح آية البقرة
بالكفر وهو محمول على من وجد منه فى اتباعه المتشابه وتأويله كفر ولهذا
كله قال فتأملها (قوله وقد تأتى لغير تفصيل) أى لا لفظا ولا تقديرا ومن
التزم فيها التفصيل وقدر فى نحو أما زيد فقائم فقد تكلف (قوله شرحه) أى
بيانه (قوله فضل توكيد) أى توكيدا فاضلا (قوله وأنه بصدد الذهاب
الخ) هذا يوهم أن الذهاب لم يحصل بالفعل وهو خلاف ظاهر ذاهب (قوله
عزيمة) أى لا بد منه (قوله قلت أما زيد فذاهب) وجه التوكيد أن
المعنى مهما يكن من شئ فزيد ذاهب فقد علق ذهابه على وجود شئ ما وهو
محقق والمعلق على المحقق محقق ولذا رجحوا فى بعد التى فى الخطب أن تكون
من متعلقات الجزاء لان اطلاق الشرط بالكلية أنسب بغرض التأكيد
لانه أعظم تحققا وأيضا لا داعى لتقييد الشرط ببعدية البسملة والحمدلة
بخلاف الجزاء فيدعو لتقييده امتثال الحديث (قوله فى تفسيره) أى
تبيين حاصل معناه لما يأتى فى الشرح (قوله مدل) أى مفصح (قوله وهى قائمة
مقامهما) قد يقال ان أما لم تقم الا مقام مهما وما تقدم عن سيبويه فى تفسير

وهذا المعنى هو المشار اليه فى
آية البقرة السابقة فتأملها
وقد تأتى لغير تفصيل نحو أما زيد
فمنطلق وأما التوكيد فقل من
ذكره وقد أحكم الزمخشرى
شرحه فانه قال فائدة أما فى
الكلام أن تعطيه فضل توكيد
تقول زيد ذاهب فاذا قصدت
توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب
وأنه بصدد الذهاب وأنه منه
عزيمة قلت أما زيد فذاهب
ولذلك قال سيبويه فى تفسيره
مهما يكن من شئ فزيد
ذاهب وهذا التفسير مدل
بفائدتين بيان كونه توكيدا
وأنه فى معنى الشرط انتهى
* تنبيهات * الاول ما ذكره
من قوله أما كمهما مثلا لا يريد
به أن معنى أما كمعنى مهما
وشرطها الا أن أما حرف فكيف
يصح أن تكون بمعنى اسم
وفعل وانما المراد أن موضعها
صالح لهما وهى قائمة
مقامهما

أما زيد فذاهب لا يدل على قيامها مقام مهما وشرطه الا مع ملاحظة شرط
أما المحذوف بعدها فتأمل ثم رأيت في كلام ابن الحاجب ما يؤيد هذا
البحث قال هي لتفصيل ما في نفس المتكلم من أقسام متعددة ثم قد
تذكر الاقسام وقد يذكر قسم ويترك الباقي والتزموا حذف الفعل بعدها
للجري على طريقة واحدة كما التزموا حذفه متعلق الظرف اذا وقع خبرا
والتزموا أن يقع بين أما وجوابها ما هو كالعوض من الفعل المحذوف
والغرض أيضا من الجملة الواقعة بعد الفاء تقدم على الغرض الموضوعة
وكراهة توالي الفاء وأما والتنبيه على أن ما بعد أما هو الفرع المقصود حسبه
بالتفصيل من بين ما في الجملة الواقعة بعد الفاء وكان قياسه أن لا يقع الا
مرفوعا على الابتداء لان الغرض الحكم عليه بما بعد الفاء لكنهم خالفوا
ذلك في مواضع ابتداء من أول الامر بأن التفصيل باعتبار الصفة التي
النوع عليها في الجملة الواقعة بعد الفاء من كونه مفعولا به أو مصدرا أو غير
ذلك نحو فأما اليتيم فلا تقهر وأما اكرام الامير فاكرمه زيدا اه مع بعض
زيادة وحذف وصدر عبارته مبني على أن التفصيل لازم لأما دائما وهو
خلاف الراجح كما علمت (قوله لتضمنها معنى الشرط) الاضافة للبيان ان
أريد بالشرط التعليق وحقيقية ان أريد به الاداة ومعناه التعليق وقد يبحث
في العلة بأنها انما تنتج قيام أما مقام أداة الشرط دون قيامها مقامها مع فعله
فتأمل (قوله من اسم واحد) أي أو ما هو بمنزلته كجملة الشرط والجار
والمجرور قال الدماميني واذا امتنع الفصل بأكثر من اسم واحد أشكل قول
بعضهم في قوله تعالى فأما الانسان اذا ما ابتلاه ربه فأكرمه ونعمه فيقول
ربي أكرمن ان الظرف متعلق بيقول لانه يلزم عليه الفصل بالمبتدا
ومعمول الفعل فتأمله اه واختار في موضع آخر تعلقه بمضاف مقدر أي
شأن الانسان لان نحو الشأن والقصة والخبر والنبأ والحديث يجوز اعمالها
في الظرف خاصة لتضمن معانيها الكون والحصول قال تعالى وهل أتاك
نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب وهل أتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين
اذ دخلوا عليه يعني والشيء وما تعلق به في حكم الشيء الواحد لكن يرد عليه
أنه لا يصح الاخبار عن الشأن بأنه يقول اذ المعنى يقول نفس الانسان

لتضمنها معنى الشرط
يه الثاني ذو ... من قوله تعالى
فلولا أنه لا يجوز أن يتقدم
الفاء أكثر من اسم
واحد فلو قلت أما زيد طعامه
فلا تأكل لم يجز كما نص عليه
غيره

فالاولى جعل الظرف حالا من الانسان بناء على مجىء الحال من المبتدا ولك دفع الاعتراض بجعل يقول على تقدير أن (قوله لا يفصل بين أما والفاء بجملة تامة) هذا مفهوم من التنبيه الثانى وانما أعاده لاجل استثناء الدعائية واحترز بالتامة عن جملة الشرط (قوله بشرط أن يتقدم الجملة الخ) يوجه بأن أما قائمة مقام الفعل فلا يليها الفعل وفيه أن الدعائية لا تنحصر فى الفعلية سم وقد يجاب بأن الاسمية أجريت مجرى الفعلية لطرد الباب (قوله فروح الخ) هذا جواب أما وجواب الشرط محذوف مدلول عليه بجوابها هذا مذهب البصريين وصححه أبو حيان وغيره قال ابن هشام وانما ارتكب ذلك لوجهين أحدهما أن القاعدة أنه اذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما الا جواب واحد كان الجواب لاسبقهما الثانى أن شرط أما قد حذف فلو حذف جوابها لحصل اجحاف بها اه وزعم الاخفش أن الجواب المذكور لاما واداة الشرط معا وأبو على فى أحد قوليه ان الفاء جواب ان وجواب أما محذوف وقوله الثانى كالاول أفاده الشمنى قال الدمامينى ولقائل أن يقول لا نسلم أن الكلام من باب اجتماع شرطين بعدهما جواب واحد بل ما بعد الفاء جواب ان وان وجوابها جواب أما والفاء داخلة على ان تقديرا والاصل مهما يكن من شئ فان كان المتوفى من المقربين فجزاؤه روح فأنيب أما مناب مهما يكن من شئ وقدم الشرط على الفاء جريا على قاعدة الفصل بين أما والفاء فالتقى فاآن الاولى فاء جواب أما والثانية فاء جواب ان فحذفت الثانية لانها التى أوجبت الثقل ولان الحذف بالثوانى أليق (قوله اسم منصوب الخ) قال الرضى ويتقدم على الفاء من أجزاء الجزاء المفعول به والظرف والحال والمفعول المطلق والمفعول له وانما جاز هنا عمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها مع امتناعه فى غير أما لان الفاء بعد أما مزحلقة عن محلها كما تقدم ولان التقديم لاغراض مهمة سبق ذكرها فلا يلتفت معها الى ذلك المانع الصناعى (قوله لفظا أو محلا) مثال الاول فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر ومثال الثانى وأما بنعمة ربك فحدث ولذلك قال الآيات (قوله اسم كذلك) أى منصوب لفظا أو محلا ومثاله الآيتان من الاول ومثال الثانى أما الذى يكرمك فانا كرمه دمامينى (قوله بعد الفاء وقبل

• الثالث لا يفصل بين أما والفاء بجملة تامة الا ان كانت دعاء بشرط أن يتقدم الجملة فاصل نحو أما اليوم رحمك الله فالامر كذا * الرابع يفصل بين أما وبين الفاء بواحد من أمور ستة * أحدها المبتدأ كالآيات السابقة * ثانيها الخبر نحو أما فى الدار فزيد * ثالثها جملة الشرط نحو فأما ان كان من المقربين فروح وريحان الآيات * رابعها اسم منصوب لفظا أو محلا بالجواب نحو فأما اليتيم فلا تقهر الآيات * خامسها اسم كذلك معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو أما زيدا فاضربه وقراءة بعضهم وأما ثمود فهديناهم بالنصب ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل

ما دخلت عليه) بأن يقال فزيد ذاهب أما (قوله لأن أما نائبة عن الفعل
الخ) هذا التعليل إنما ينتج وجوب تقدير العامل بعد المعمول ولا ينتج
وجوب تأخيره عن الفاء ولا وجوب تقديمه على مدخولها وقد علل الأول
بأن العامل المقدر والجواب في الحقيقة و بأنه لو قدر قبل الفاء بعد
المعمول لزم الفصل بأكثر من واحد والثاني بأن حق المفسر بفتح السين
التقديم على المفسر بكسرها (قوله والفعل لا يلي الفعل) وأما زيد كان يفعل
ففي كان ضمير فاصل اه معنى ونظر الدماميني في التعليل بأن أما نائبة عن جملة
الشرط لا عن الفعل فقط فلم يتجاور الفعلان بتقدير كونه مقدما فعلا أي لانفصال
بالفاصل الموجود تقديرا وقد يدفع النظر بأن الفعل الذي نابت عنه أما لما
لم يذكر ضعف مرفوعه عن أن يكون فاصلا بخلاف مرفوع زيد كان يفعل
فاصل (قوله ظرف) بالمعنى الشامل للجار والمجرور كما مثل (قوله لما فيها من معنى
الفعل الخ) فعلى هذا يكون نائبة عن فعل الشرط معنى وعملا وعلى الثاني
معنى لا عملا (قوله أو لفعل المحذوف) أي الذي نابت عنه وأوفى تنويع
الخلاف (قوله نحو أما اليوم فإني ذاهب الخ) لا يخفى أن القصد أن الذهاب
اليوم والجلوس في الدار فهذا إنما يؤيد مذهب المبرد ومن وافقه ولا يلتفت
مع أما لمانع التقديم وإن تعذر ذلك لكونه لاعراض مهمة كما سبق (قوله هذا
قول سيبويه الخ) قال الدماميني إذا عرفت أن مذهب الجمهور في نحو أما
اليوم فإني ذاهب كون الظرف معمولا لفعل الشرط أولا لما كان الفاصل
بين الفاء وأما جزأ من حيز فعل الشرط لا الجواب والفاء ليست من آله
من مركزها الأصلي بل هي فيه داخلة على الجواب فتلخص أن الفاصل بين
أما والفاء تارة يكون جزأ من الجواب نحو أما زيد فذاهب إذ التقدير مهما
يكن من شيء فزيد ذاهب وتارة تكون جزأ من متعلقات فعل الشرط نحو أما
اليوم فإني ذاهب إذ التقدير مهما يكن من شيء اليوم وأما الفاء في جميع
التراكيب فإنما تدخل على الجواب كالمثال الأخير أو على شيء منه كالمثال
الذي قبله هذا كله على مذهب الجمهور واه (قوله وخالفهم المبرد الخ) أي
فلم يعمل ما بعد إن فيما قبلها مع أما خاصة نحو أما زيدا فإني ضارب قال
أبو حيان وهذا لم يرد به سماع ولا يقتضيه قياس صحيح قال وقد رجع المبرد

ما دخلت عليه لأن أما نائبة عن
الفعل فكأنها فعل والفعل
لا يلي الفعل وثالثها ظرف
معمول لأما لما فيها من معنى
الفعل الذي نابت عنه أو
للفعل المحذوف نحو أما اليوم
فإني ذاهب وأما في الدار فإن
زيدا جالس ولا يكون العامل
ما بعد إن لأن خبر إن لا يتقدم
عليها فكذلك معموله هذا
قول سيبويه والمازني
والجمهور وخالفهم المبرد
وابن درستويه والفراء
والمعرب

*الخامس مع أما العبيد فذو عبيد بالنصب وأما قريشا فأنا أفضلها وفيه دليل على أنه لا يلزم ان يقدر مهما يكن من شيء بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالمحل اذ التقدير هنا مهما ذكرت وعلى ذلك فخرج أما العلم فعالم وأما علما فعالم فهو أحسن مما قيل انه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء أو مفعول لاجله ان كان معرفا وحال ان كان منكرا وفيه دليل أيضا على أن أما ليست العاملة اذ لا يعمل الحرف في المفعول به *السادس ليس من أقسام أما التي في قوله تعالى أماذا كنتم تعملون ولا التي في قول الشاعر

أبا خراشة أما أنت ذا نفر

بل هي فيهما كلمتان والتي في الآية أم المنقطعة وما الاستفهامية أدغمت الميم في الميم والتي في البيت هي أن المصدرية وما المزيدة وقد سبق الكلام عليها في باب كان *السابع قد تبدل ميم أما الأولى ياء استثقالا للتضعيف كقوله

رأت رجلا أيما اذا الشمس عارضت * فيضحى وأيما بالعشي فيخصر

الى مذهب سيبويه بفساد حكاه ابن ولاد عنه وقال الزجاج رجوعه مكتوب عندي بخطه اهـ سيوطي فعلم أن محل التقدم ليس في الظرف فقط وان أوهمه صنيع الشارح من تخصيص الظرف قول آخر حكاه السيوطي بعد ذلك قال شيخنا وهل هو أي قول هؤلاء مبني على جواز تقدمه أو التوسع في المعمول راجعه اهـ والثاني هو الظاهر أو المتعين (قوله مع) أي على قلة وضعف والراجح الكثير الرفع نقله الرضي عن سيبويه (قوله بالنصب) أي على أنه مفعول للفعل المحذوف الذي نابت عنه أما وهو ذكرت لا بأما قياسا على نصبها الظرف كما مر آنفا لأن الحرف لا ينصب المفعول به وان نصب الظرف لنيابته عن فعل كما سيذكر الشارح ذلك تبعا للمغني وغيره وقال الرضي على أنه مفعول به لما بعد الفاء لأن معنى ذو عبيد مالكهم ومعنى أفضلها أغلبها في الفضل (قوله وعلى ذلك) أي جواز تقدير ما يليق بالمحل (قوله فهو أحسن الخ) أي لاطراده في كل موضع وأصالة الفعل في العمل (قوله مفعول مطلق الخ) فانه لا يتأتى في نحو أما العلم فذو علم أو فانه عالم أو فلا علم له لوجود المانع من عمل ما بعد تالي الفاء فيما قبله وهذا على مذهب الجمهور وفيه ما مر دماميني (قوله أو مفعول لأجله) أي للفعل المحذوف والتقدير مهما ذكرت أحدا لأجل العلم وقوله وحال أي من مفعول الفعل المحذوف والتقدير مهما ذكرت شيئا حال كونه علما لكن تقدير المفعول على هذا معرفة أولى ليكون صاحب الحال معرفة (قوله ليست العاملة) أي فيما بعدها مطلقا لأن الأصل في العامل الاطراد وأما لا تعمل في المفعول به فالظاهر أن غيره كذلك (قوله التي) اسم ليس لا نعت أما (قوله أم المنقطعة) أي لمجرد الاضراب وتسميتها منقطعة على رأي الكوفيين وأما البصريون فلا يسمون أم التي لمجرد الاضراب متصلة ولا منقطعة كما سلف (قوله وما الاستفهامية) أي التي استفهم بها وحدها ان جعلت ذا موصولة أو مع ذا ان ركبت ذا مع ما وجعل المجموع اسم استفهام (قوله الأولى) نعت ميم (قوله عارضت) أي ارتفعت بحيث تقابل الرأس فيضحى بفتح الحاء المهملة مضارع ضحى بكسرها وفتحها أي برز ويخصر بالخاء المعجمة وفتح الصاد المهملة مضارع خصر بكسر الصاد أي آلمه البرد في

فيخصر

* (لولا ولوما يلزمان الابتدا * إذا امتناعاً بوجود عقدا) * أي للولا ولوما استعمالان * أحدهما أن يدلا على امتناع شيء لوجود غيره وهذا ما أراده بقوله إذا امتناعاً بوجود عقدا أي إذا ربطا امتناع شيء بوجود غيره ولزوما بينهما ويختصان حينئذ بمبتدأ ملتزم فيه حذف خبره غالباً (٥٨) وقد مر بيان ذلك في باب المبتدا ويحتاجان لجواب كجواب لو مصدراً بماض أو مضارع مجزوم بلم فإن كان الماضي مثبتاً قرن باللام غالباً نحو ولولا أنتم لكنا مؤمنين ونحو قوله

لولا الإصاخة للوشاة لكان لي * من بعد سخطك في الرضاء رجاء * وإن كان منفياً تجرد منها غالباً نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكا منكم من أحد أبداً وقوله

والله لولا الله ما اهتدينا

وقوله

لولا ابن أوس نأى ما ضيم صاحبه * وقد يقترن بها المنفي كقوله

لولا رجاء لقاء الظاعنين لما * أبقت نواهم لنا روحاً ولا جسدا

وقد يخلو منها المثبت كقوله

لولا زهير جفاني كنت منتصراً

وقوله

وكم موطن لولاي طحت كما هوى * بأجرامه من قلة النيق منهوى

* وإذا دل على الجواب دليل جاز حذفه نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم قال والاستعمال * الثاني أن يدلا على التحضيض فيختصان بالجمل الفعلية ويشاركهما في ذلك هلا وألا المرادفة لها وألا بالتخفيف وقد أشار إلى ذلك بقوله (وبهما التحضيض مز وهلا * ألا ألا وأولينها الفعلا) أي المضارع أو ما في تأويله نحو لولا تستغفرون الله ونحو لولا أنزل علينا الملائكة ونحو لوما تأتينا بالملائكة ونحو قوله هلا تسلم أو ألا تسلم أو ألا تسلم فقد تدخل الجنة ونحو ألا تقاتلون قوماً نكثوا أيمانهم.

أطرافه اهـ شمني فضبط البعض تحضر بالحاء المهملة خطأ وكذا اقتصاره عليه ومن أن قول أبي العلاء المعري

لو اختصرتم من الإحسان زرتكم * والعذب يهجر للإفراط في الخصر

بالحاء المهملة خطأ وإنما هو بالخاء المعجمة (فائدة) قد تحذف أما ويطرد ذلك قبل الأمر والنهي نحو وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر فبذلك فليفرحوا ولا يقال زيداً فضربت ولا زيداً فتضرب بتقدير أما انظر حاشية السيوطي على المغني (قوله الابتدا) أي المبتدا كما سيشير إليه الشارح والألف في عقدا للتثنية (قوله ولزوما) عطف تفسير على ربطا (قوله في باب المبتدا) أي عند قول المصنف وبعد لولا غالباً الخ (قوله لولا الإصاخة) بصاد مهملة وخاء معجمة أي الاستماع وقوله في الرضاء متعلق بقوله رجاء (قوله وإن كان منفياً) هذا مقابل قوله فإن كان الماضي مثبتاً فالضمير في قوله وإن كان منفياً يرجع إلى الماضي ومن المعلوم أن لم لا تدخل على الماضي فقول البعض تبعاً للشيخ قوله وإن كان منفياً أي بغير لم فإن كان منفياً بها امتنعت اللام لا موقع له وقيد في الهمع نفي الماضي هنا بأن يكون بما وهو ظاهر صنيع الشارح فلا يجوز لولا زيد لا قمت ولا قعدت (قوله وكم موطن الخ) تقدم الكلام عليه في حروف الجر (قوله نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته الخ) أي لفضحكم وعاجلكم بالعقوبة (قوله التحضيض) مبالغة الحض يقال حضه على كذا أي رغبه في فعله فإذا أريد تأكيد الترغيب والمبالغة فيه قيل حضضه (قوله المرادفة لها) أي لهلا (قوله مز) أمر من ماز بمعنى ميز (قوله وهلا) عطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار لجواز ذلك عند الناظم كما مر (قوله وأولينها) أي هذه الأدوات الخمس (قوله الفعلا) أي خبرياً إذ الطلبي لا يطلب (قوله أي المضارع الخ)

والعرض كالتحضيض الا ان العرض طلب بلين والتحضيض طلب بحث (وقد يليها) أى قد يلى هذه الادوات (اسم بفعل مضمر * علق أو بظاهر مؤخر) فالاول نحو قولك هلا زيدا تضرب فزيدا علق بفعل مضمر بمعنى أنه مفعول للفعل المضمر والثانى نحو قولك هلا زيدا تضربه فزيدا علق بالفعل الظاهر الذى بعده لانه مفرغ له * تنبيهات * الاول ترد هذه الادوات للتوبيخ والتنديم فتختص بالماضى أو ما فى تأويله ظاهرا أو مضمرا نحو لولا جاؤا عليه بأربعة شهداء فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا آلهة ونحو قوله

تعدون عقر النيب أفضل مجدكم * بنى ضوطرى لولا الكمى المقنعا * أى لولا تعدون الكمى بمعنى لولا عددتم لان المراد توبيخهم على ترك عده فى الماضى وانما قال تعدون على حكاية الحال ونحو قوله

أتيت بعبد الله فى القد موثقا * فهلا سعيدا ذا الخيانة والغدر

أى فهلا أسرت سعيدا * الثانى قد يقع بعد حرف التحضيض مبتدأ وخبر فيقدر المضمر كان الشأنية كقوله ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة * الى فهلا نفس ليلى شفيعها

قال الفارضى قال سيبويه بأنها أى الأدوات المذكورة كلها للتحضيض سواء وليها ماض أو مضارع وأبو الحسن بن بابشاذان وليها المستقبل كان تحضيضا للفاعل على الفعل ليفعله نحو هلا تضرب اللص وان وليها الماضى كان توبيخا لا تحضيضا لامتناع طلب الماضى نحو لولا ضربت اللص أى لاى شئ ما ضربته وقال سيبويه بأن ذات الماضى فلا يفوت مثل فعله اه ولا يبعد عندى أنه بالاشتراك اذا دخلت على الماضى كان توبيخا على ترك الفعل فى الماضى وتحضيضا على فعل مثله فى المستقبل فتدبر (قوله والعرض كالتحضيض) أى فى كون كل طلبا (قوله وقد يليها الخ) قال فى المغنى وقد فصلت من الفعل باذ واذا معمولين له وبجملة شرطية معترضة فالاول نحو ولولا اذ سمعتموه قلتم فلولا اذ جاءهم بأسنا تضرعوا والثانى والثالث فلولا اذا بلغت الحلقوم الى صادقين المعنى فهلا ترجعون الروح اذا بلغت الحلقوم ان كنتم غير مربوبين وحالتكم أنكم تشاهدون ذلك ونحن أقرب الى المحتضر منكم بعلمنا أو بالملائكة ولكنكم لا تشاهدون ذلك ولولا الثانية تأكيد للاولى اه والقسمان الاولان يشملهما النظم (قوله مضمر) أى محذوف يدل عليه الكلام لفظا نحو هلا زيدا ضربته أو معنى نحو هلا زيدا غضبت عليه أى هلا أهنت زيدا أو تركت زيدا وقوله أو بظاهر أى مذكور (قوله للتوبيخ) أى اللوم على ترك الفعل والتنديم أى الايقاع فى الندم وجعل شيخنا والبعض العطف من عطف الملزوم على اللازم وجعله من العكس صحيح بل أظهر (قوله تعدون عقر النيب) جمع ناب وهى الناقة المسنة وضوطرى بالضاد المعجمة والطاء المهملة المرأة الحمقاء والكمى الشجاع المتكمى فى سلاحه والمقنع الذى على رأسه بيضة حديد شمنى (قوله بمعنى لولا عددتم) وانما لم يقدر عددتم من أول وهلة لانه لا دليل عليه اذ الفعل المذكور المشعر بالمحذوف مضارع (قوله لان المراد الخ) قال الدمامينى يمتنع أن يراد تحضيضهم على عده فى المستقبل وهو متضمن لتوبيخهم على تركه فى الماضى (قوله فى القد) بكسر القاف سير من جلد غير مدبوغ شمنى (قوله فيقدر المضمر) أى الفعل المضمر (قوله أرسلت) فى محل نصب مفعول ثالث لنبئت وقوله بشفاعة أى بذى شفاعة يشفع لها (قوله

أى فهلا كان الشان نفس ليلى شفيعها ﴿ الثالث المشهور أن حروف التحضيض أربعة وهى لولا ولوما وهلا وألا بالتشديد وأما المذكور فى التسهيل والكافية وأما ألا المخففة فهى حرف عرض

فذكرها مع حروف التحضيض يحتمل أن يريد أنها قد تأتى للتحضيض ويحتمل أن يكون ذكرها معها لمشاركتها لهن فى الاختصاص بالفعل وقرب معناها من معناهن ويؤيده قوله فى شرح الكافية وألحق بحروف التحضيض فى الاختصاص بالفعل ألا المعقودة العرض ﴿ وألا ترون ناقة ﴾ أصل لولا ولوما لو ركبت مع لا وما وهلا مركبة من هل ولا وألا يجوز أن تكون هلا فأبدل من الهاء همزة وقد يلى الفعل لولا غير مفهمة تحضيضا كقوله

أأنت المبارك والميمون سيرته ... لولا تقوم درء القوم لاختلوا

فتزول بلوم أى لولم تقوم أو تجعل المختصة بالاسماء والفعل صلة لأن مقدرة على حد تسمع بالمعيدى والله تعالى أعلم

﴿ الاخبار بالذى والالف واللام ﴾ الباء فى قوله بالذى للسببية لا للتعدية لدخولها على المخبر عنه لان الذى يجعل فى هذا الباب مبتدأ لا خبرا كما ستقف عليه فهو فى الحقيقة مخبر عنه فاذا قيل أخبر عن زيد من قام زيد فالمعنى

أى فهلا كان الشان نفس ليلى شفيعها) أى ليحصل اللقاء ولأنه لا أكرم عليه منها حتى تشفع لها عنده بدليل قوله بعد هذا البيت

أأكرم من ليلى على فتبتغى ... به الجاه أم كنت امرأ لا أطيعها

فنفس مبتدأ وشفيعها خبر أو بالعكس والجملة خبر كان الشانية المحذوفة وكان هنا بمعنى يكون لوقوعها بعد حرف التحضيض وانما لم يقدر يكون من أول وهلة لان المعهود فى غير هذا الموضع تقدير كان فحمل عليه هذا الموضع وقيل التقدير هلا تشفع نفس ليلى لان الاضمار من جنس المذكور أقيس قال فى المغنى وشفيعها على هذا خبر لمحذوف أى هى شفيعها (قوله ويحتمل أن يكون الخ) استشكل بتسلط معنى التحضيض عليها وأجيب بأن المراد من مجموع الأدوات الخمس (قوله وقرب معناها من معناهن) لاجتماع المعنيين فى مطلق الطلب (قوله أصل لولا ولوما الخ) عبارة الفارضى والاجود أن أدوات التحضيض كلها مفردة وقيل مركبة فهلا من هل ولا النافية ولولا ولوما من لو وحرفى النفى وألا بالتشديد من أن ولا فقلبت النون لاما وأدغمت وقيل أصلها هلا اه وقال قبل ذلك ألا المخففة بسيطة فى التحضيض وقيل مركبة وأما التى للعرض وألا الاستفتاحية فبسيطة كما سبق فى باب لا اه (قوله لولا تقوم) أى تعدل وقوله درء القوم قال فى القاموس الدرء الميل والعوج فى القناة ونحوها (قوله فتزول بلوم) فتكون لولا امتناعية داخلة على لا النافية وقوله أو تجعل المختصة بالاسماء فتكون لولا الامتناعية والدليل على حذفها ما بعدها بالعين السابق وقرن جوابها باللام

﴿ الاخبار بالذى والالف واللام ﴾

مثلهما التى ومثنى الذى والتى وجمعهما وأما غير ذلك من الموصولات فلا يخبر به (قوله للسببية) فمعنى أخبر عن زيد من قام زيد بالذى أخبر عن زيد بسبب التعبير عنه بالذى وقال ابن الحاجب انها باء الاستعانة أى أخبر عن زيد متوصلا الى هذا الاخبار المقصود بالذى وقال أبو حيان انها بمعنى عن اه

سم وعلى الاخبرعن فى قولنا عن زيد مثلا بمعنى الباء وأشار فى التوضيح
الى أنه متعلق بمحذوف حال أى معبرا بهذا اللفظ (قوله أخبر عن مسمى زيد
بواسطة الخ) يعنى أن مسمى زيد مخبر عنه معبرا عنه بالذى ومخبر معبرا عنه بزيد
(قوله وضعه النحويون الخ) وبنوه على أبواب النحو كباب الفاعل والمبتدا
والخبر ونواسخهما وجميع المعمولات وغيرها ليمكنوا الطالب من استحضار
الاحكام النحوية وليكون له بالامتحان ملكة يقوى بها على التصرف فانهم
اذا قالوا أخبر عن الاسم الفلانى من الجملة الفلانية بالذى بعد بيانهم
طريقة الاخبار به فلا بد من تذكر كثير من المسائل وتدقيق النظر فيها حتى
يعلم هل ذلك الاسم مما يصح الاخبار عنه أو يمتنع (قوله للتدريب) أى التمرين
والتجريب (قوله كما وضع التصريفيون الخ) فكما يقال على جهة الامتحان
للطالب كيف تبنى من قرأ مثل جعفر وما أشبهه يقال كيف تخبر عن هذا
الاسم بالذى ونحوه فكما لا يحسن أن يبنى من اللفظة غيرها الا من برع فى
التصريف لا يعرف حقيقة الاخبار بالذى ونحوه الا من نبغ فى علم العربية
اه سندوبى واذا بنيت من قرأ مثال جعفر قلت قرأى والاصل قرأأ بهمزتين
فقلبت الثانية ياء ثم الياء ألفا وفى الاشباه والنظائر النحوية للسيوطى قال
ابن جنى قال أبو على الفارسى سألت ابن خالويه بالشام عن مسئلة فما عرف
السؤال بعد أن أعدته ثلاث مرات وهى كيف تبنى من وأى مثل كوكب على
قراءة من قرأ قد افلح بنقل حركة الهمزة على الدال وحذفها ثم تجمعه بالواو
والنون ثم تضيفه الى نفسك وجوابها أنه فى الاصل ووأى نحو كوكب
فانقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ووأى ثم نقلت حركة
الهمزة الى الواو الساكنة وحذفت فصار ووا فاجتمع واوان فى أول
الكلمة فقلبت الاولى همزة فصار أوا فاذا جمعته بالواو والنون قلت أوون
بحذف الالف لالتقائها ساكنة مع واو الجمع كما فى مصطفون فاذا أضفته
الى نفسك قلت أوى بحذف نون الجمع للاضافة وقلب واو الجمع ياء لاجتماعها
مع الياء وسبق احداهما بالسكون وادغام الياء فى الياء اه ملخصا
وهذه القصة مما يؤيد عد ابن هشام فى المغنى ابن خالويه من النحاة الضعفاء
(قوله باب التسبك) أى سبك كلام من كلام آخر كما أفاده الشارح على

أخبر عن مسمى زيد
بواسطة تعبيرك عنه بالذى
وهذا الباب وضعه
النحويون للتدريب فى
الاحكام النحوية كما وضع
التصريفيون مسائل التمرين
فى القواعد التصريفية
وبعضهم يسمى هذا الباب
باب السبك قال الشارح

انتهى والكلام في هذا الباب في أمرين * الاول في حقيقة ما يخبر عنه * والثاني في شروطه وقد أشار الى الاول بقوله

(ما قيل أخبر عنه بالذي خبر عن الذي مبتدأ قبل استقر)

ما موصولة مبتدأ وخبر خبرها ومبتدأ حال من الذي الثاني والذي الاول والثاني في البيت لا يحتاجان الى صلة لانه انما أراد تعليق الحكم على لفظهما لا أنهما موصولان والتقدير ما قيل لك أخبر عنه بهذا اللفظ أعني الذي هو خبر عن لفظ الذي حال كونه مبتدأ استقر أولا (وما سواهما) أي ما سوى الذي خبره (فوسطه صلة عائدها) وهو ضمير الموصول (خلف معطي التكملة) وهو الخبر فيما كان له من فاعلية أو مفعولية أو غيرهما

(نحو الذي ضربته زيد فذا ضربت زيدا كان فادر المأخذا) * أي اذا قيل لك أخبر عن زيد من ضربت زيدا قلت الذي ضربته زيد فتصدر الجملة بالذي مبتدأ وتؤخر زيدا وهو المخبر عنه فتجعله خبرا عن حاصله الذي وتجعل ما بينهما صلة الذي وتجعل في موضع زيد الذي أخرته ضميرا عائدا على الموصول ولو قيل لك أخبر

التوسع (قوله وكثيرا ما يصار الى هذا الاخبار) أي لا لقيد كونه عن مسمى اسم في تركيب آخر فافهم (قوله لقصد الاختصاص) كقولك الذي قام زيد ردا على من قال قام عمرو أو قال قام زيد وعمرو وأراد انه شارك الثالث في القائم (قوله أو تقوي الحكم) لان في هذا الاخبار اسنادين الى الضمير والى الظاهر فهو أقوى مما فيه اسناد واحد (قوله أو تشويق السامع) كقول واصف ناقة صالح عليه الصلاة والسلام

والذي حارت البرية فيه * حيوان مستحدث من جماد

أي تحيرت (قوله نقل) ظاهره وجوب تقديم المشتق في هذا الباب على الخبر وعليه نص جماعة من النحاة وفي البسيط أن ذلك على جهة الاولى والاحسن وأنه يصح أن يقول زيد الذي ضرب عمرا وعلى الجواز المبرد أفاده المرادي (قوله وما سواهما) أي من بقية الجملة (قوله عائدها خلف معطي التكملة) أي خلف الاسم الذي يكمل به الكلام بعد تركيب الاخبار وكلامه يفيد أن الضمير الذي يخلف الاسم المؤخر لابد من مطابقته للموصول لكونه عائده ويلزم منه ما قاله الجمهور كونه غائبا لانه عائد على غائب لان الموصول في حكم الغائب ولو خلف ضمير متكلم أو مخاطب وأجاز بعضهم مطابقته للضمير في التكلم والخطاب كأن قال في الاخبار عن تا ضربت بالفتح الذي ضربت أنت وعن تا ضربت بالضم الذي ضربت أنا كذا في المرادي والصحيح مع الجمهور ورد ذلك بامتناع نحو يوهم أنت الذي قام وأنت الذي قمت لانه يلزم هنا أن يكون فائدة الخبر حاصلة في المبتدأ وذلك خطأ [illegible] * واعلم أنه لو كان الاخبار عن زيد من جاء زيد وعمرو وجب توكيد الضمير المستتر ليصح الفصل بينه وبين المعطوف عليه فيصح العطف فتقول الذي جاء هو وعمرو زيد فلفظ هو توكيد للضمير المستتر الذي هو خلف وأنه لو كان الاخبار عن زيد من مررت بزيد وعمرو احتيج الى اعادة الجار في العطف على الخلف بناء على اشتراط ذلك في العطف على الضمير المجرور فتقول الذي مررت به وبعمرو زيد وهكذا اه يس وقوله لانه يلزم هنا أن يكون فائدة الخبر حاصلة في المبتدأ لانه حينئذ يعلم التكلم والخطاب قبل الخبر (قوله فيما كان له) متعلق بخلف وقوله أو غيرهما كالمصدرية والظرفية (قوله فتصدر الجملة الخ)

عن التاء من هذا المثال قلت الذي ضرب زيدا أنا فقلت ماذكر لأن التاء ضمير متصل لا يمكن تأخيرها
مع بقاء الاتصال وان قيل أخبر عن زيد من قولك زيد أبوك قلت الذي هو أبوك زيد أو عن أبوك
قلت الذي هو زيد أبوك
(وباللذين والذين والتي * أخبر مراعيا وفاق المثبت)
وهو ما قيل لك أخبر عنه في التثنية والجمع والتأنيث كما راعيت وفاقه في الافراد والتذكير فاذا قيل لك أخبر عن الزيدين من نحو بلغ الزيدان العمرين رسالة قلت اللذان بلغا العمرين رسالة الزيدان أو عن العمرين قلت الذين بلغهم الزيدان رسالة العمرون أو عن الرسالة قلت التي بلغها الزيدان العمرين رسالة فتقدم الضمير وتصله لانه اذا أمكن الوصل لم يجز العدول الى الفصل وحينئذ يجوز حذفه لانه عائد متصل منصوب بالفعل ثم أشار الى الثاني وهو ما في شروط المخبر عنه بقوله

(قبول تأخير وتعريف لما * أخبر عنه ههنا قد حتما
كذا الغنى عنه بأجنبي أو * بمضمر شرط فراع ما رعوا) اعلم أن الاخبار ان كان بالذي أو أحد فروعه اشترط للمخبر عنه تسعة أمور
* الاول قبوله التأخير فلا يخبر عن أيهم من قولك أيهم في الدار لانك تقول حينئذ الذي هو في الدار أيهم
فيخرج الاستفهام عما له من وجوب الصدرية وكذا القول في جميع أسماء الاستفهام والشرط

ماسأله منه قد اعمال تصدير الجملة بالذي وتأخير زيد و رفعه وأشار اليه بقوله فتجعله خبرا عن الذي وجعل ما بينهما صلة وأن تجعل في مكان زيد الذي تأخذه عنه ضميرا مطابقا له في معناه واعرابه (قوله قلت الذي هو زيد أبوك) صوابه الذي زيد هو أبوك بتأخيره وعن زيد ليكون في موضع الخبر عنه (قوله وباللذين الخ) ظاهر كلام المتن والشرح لا يفيد جواز الاخبار باللتين واللاتي ويفيده قول التوضيح باب الاخبار بالذي وفروعه لان التي وفروعها من فروع الذي اهـ سم ولو قال المصنف وفروع للذي نحو التي لدخل في كلامه اللتان واللاتي واللائي والأولى (قوله في التثنية الخ) متعلق بقول المصنف وفاق بمعنى الموافقة (قوله فاذا قيل لك أخبر الخ) واذا قيل لك أخبر عن الهندات من ضربت الهندات قلت اللاتي ضربتهن الهندات قال في الارتشاف ويستوي الموصول وغيره في الاخبار فاذا أخبرت عن الذي من ضربت الذي ضربته تقول الذي ضربته الذي ضربته اهـ فارضي فتجعل مكان الموصول وصلته ضمير الانم ما تبني واحدو تجعل الموصول وصلته خبرا كما في الهمع قال سم قياس ذلك أن يقال في الاخبار عن الذي من قولك الذي في داره زيد عمرو والذي هو عمرو الذي في داره زيد (قوله فتقدم الضمير وتصله) مراده بالضمير ضمير العمرين في مثال الاخبار عنهم وضمير الرسالة في مثال الاخبار عنها أي وكان حق الضمير لولا وجوب الاتصال حيث أمكن أن يكون مكان مرجعه منفصلا لكونه خلفه (قوله وحينئذ) أي حين اذ قدمت الضمير ووصلته (قوله قد حتما) خبر قبول والألف للاطلاق وان زعم السندوبي أنها للتثنية (قوله الاول قبوله التاخير) ليكون خبرا فان الخبر هنا واجب التأخير عند الجمهور (قوله فلا يخبر عن أيهم الخ) كذا لا يخبر عن ضمير الفصل لئلا يخرج عما له من لزوم التوسط اهـ زكريا وهو انما يظهر على القول بانه اسم أما على الصحيح من أنه حرف على صورة ضمير الرفع المنفصل فعدم الاخبار عنه لعدم اسميته اللازمة للمخبر عنه ثم من

اجاز تقديم الخبر فى هذا الباب كان معمور والمبرد أجاز الاخبار عن
أيهم ونحوه مع التقدم على المبتدا فيقال أيهم الذى هو فى الدار على أن أيهم
خبر مقدم (قوله وكم الخبرية وما التعجبية) فلا يقال فى كم عبد لى وما أحسن
زيدا الذى هو لى كم عبد ولا الذى هو أحسن زيدا ما (قوله وضمير الشأن)
فى جعله من لازم الصدر نظر لانه يقتضى أن العوامل لا تتقدم عليه وقد قالوا
فى قوله اذا مت كان الناس صنفان ان اسم كان ضمير شأن وفى قوله تعالى أن
الحمد لله ان اسم أن ضمير شأن قاله ابن جماعة وحينئذ فامتناع الاخبار عنه
انما هو لما يلزم عليه من تقديم مفسره الذى هو مرجعه عليه مع أنه يجب
تأخيره عنه اذ هو مما يعود على متأخر لفظا ورتبة (قوله فلا يخبر عن الحال
والتمييز) لانك لو قلت فى جاء زيد ضاحكا وملكت تسعين نعجة الذى جاء
زيد اياه ضاحك والتى ملكت تسعين اياها النعجة لكنت نصبت
الضمير المنفصل فى الاول على الحال وفى الثانى على التمييز وذلك ممتنع قال
السندوبى فان قلت هل يجوز ذلك على مذهب من جوز تعريفهما قلت لم
أره منقولا والظاهر نعم لان الحكم يدور مع العلة وجودا وعدما فتدبر اه
(قوله لم يذكره فى التسهيل) أى استغناء عنه بالشرط الرابع الآتى المعبر عنه
فى التسهيل بقوله مثبتا عنه بضمير قال شراحه أبو حيان وتابعوه المرادى
وابن عقيل وناظر الجيش والشمنى واللفظ له أى عن ذلك الاسم الذى تريد
أن تخبر عنه وتحترز بذلك من الاسماء التى لا يجوز اضمارها كالحال
والتمييز والاسماء العاملة عمل الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة
المبالغة والمصادر والصفات المشبهة وأسماء الافعال كذا فى التصريح
وانما لم ينب الضمير عن الاسماء العاملة عمل الفعل لان ضميرها لا يعمل
عملها واخراجها بالشرط الرابع كما مر أولى من اخراجها بالشرط الثانى
كما صنع البعض (قوله قبول الاستغناء عنه بأجنبى) أى صحة وضع أجنبى
موضعه وهذا يفيد جواز الاخبار عن ضمير الغائب الذى يجوز الاستغناء
عنه بأجنبى وله صورتان احداهما أن يكون عائدا الاسم من جملة أخرى نحو
أن يذكر انسان فتقول لقيته فيجوز الاخبار عن الهاء فيقال الذى لقيته
هو وصرح بذلك المصنف والاخرى أن يكون عائدا على بعض الجملة الا أنه

وكم الخبرية وما التعجبية
وضميرا شأن فلا يخبر عن
شئ مما ذكر ووقع فى
التسهيل أن الشرط أن
يقبل الاسم أو خلفه التأخير
وذلك لان الضمير المتصل يخبر
عنه مع أنه لا يتأخر ولكن
يتأخر خلفه وهو الضمير
المنفصل كما مر ‌* الثانى قوله
التعريف فلا يخبر عن الحال
والتمييز لانهما ملازمان
للتنكير فلا يصح جعل المضمر
مكانهما لانه ملازم للتعريف
وهذا القيد لم يذكره فى
التسهيل ‌* الثالث قبول
الاستغناء عنه بأجنبى
فلا يخبر عن اسم لا يجوز
الاستغناء عنه بأجنبى

ضميرا كان أو ظاهرا فالضمير كالهاء من نحو زيد ضربته لانه لا يستغنى عنها بأجنبى كعمرو وبكر فلو أخبرت عنها قلت الذى زيد ضربته هو فالضمير المنفصل هو الذى كان متصلا بالفعل قبل الاخبار والضمير المتصل الآن خلف عن ذلك الضمير الذى كان متصلا فصلته وأخرته ثم هذا الضمير المتصل ان قدرته رابطا للخبر بالمبتدا الذى هو زيد بقى الموصول بلا عائد وانخرمت قاعدة الباب وان قدرته عائدا على الموصول بقى الخبر بلا رابط والظاهر كاسم الاشارة فى نحو ولباس التقوى ذلك خير وغيره مما حصل به الربط فانه لو أخبر عنه لزم المحذور السابق وكالاسماء الواقعة فى الامثال نحو الكلاب فى قولهم الكلاب على البقر فلا يجوز أن تقول التى هى على البقر الكلاب لان الكلاب لا يستغنى عنه بأجنبى لان الامثال لا تغير ❊ الرابع قوله الاستغناء عنه بالضمير فلا يخبر عن الاسم المجرور بحتى أو بمذ او بمنذ لانهن لا يجررن الا الظاهر والاخبار يستدعى اقامة ضمير مقام المخبر عنه كما تقدم فى نحو قولك سر أبا زيد قريب من عمر والكريم يجوز الاخبار عن زيد ويمتنع عن الباقى لان الضمير لا يخلفهن أما الاب فلان الضمير لا يضاف وأما القرب فلان الضمير لا يتعلق به جار ومجرور ولا غيره وأما عمرو والكريم فلان الضمير لا يوصف ولا يوصف به نعم ان أخبرت عن المضاف والمضاف اليه معا أو عن العامل والمعمول معا أو عن الموصوف وصفته معا جاز لصحة الاستغناء حينئذ بالضمير عن المخبر عنه فتقول فى الاخبار عن المضاف مع المضاف اليه الذى سره قريب من عمر والكريم أبو زيد

ضمير يحتاج اليه للربط نحو ضرب زيد غلامه فلا يمتنع على مقتضى كلامه الاخبار عن الهاء لانه يجوز أن يخلفها الاجنبى نحو الذى ضرب زيد غلامه هو اه مرادى ويفيد أيضا عدم جواز الاخبار عن الضمير فى قائم اذ لا يستغنى عنه بأجنبى لا يجوز زيد قائم عمرو سم (قوله ضميرا كان أو ظاهرا) تعميم فى الاسم الذى لا يجوز الاستغناء عنه بأجنبى (قوله المتصل الآن) أى بالفعل (قوله وان قدرته عائدا على الموصول الخ) ولا يجوز تقديره رابطا لهما لان الضمير الواحد لا يعود لاثنين نعم كان يمكن جعله لاحدهما وتقدير عائد الآخر بما يناسب الحال سم (قوله كاسم الاشارة الخ) فلا يقال الذى لباس التقوى هو خير ذلك (قوله وغيره مما حصل به الربط) فلا يخبر عن زيدا من زيد ضربت زيدا فلا يقال الذى زيد ضربته زيد لان زيدا رابط (قوله التى هى على البقر) كان المناسب التى اياها على البقر لان الكلاب منصوبة (قوله الاستغناء عنه بالضمير) خرج ما لا يجوز اضماره كالاسماء العاملة عمل الفعل كما مر (قوله لا يجررن الا الظاهر) قد يتبادر الى الذهن جواز الاخبار عن مجرور رب لانها تجر الضمير ولكن التحقيق أنه لا يجوز لان الضمير حينئذ يعود على ماقبل رب وهو الموصول وانما يعود ضمير رب على ما بعده وذلك اصل فيه ابهام يقرب به من النكرة (فان قلت) اذا قلت فى رب رجل قام الذى ربه قام رجل فانما يجعل العائد ضمير قام لا ربه (قلنا) القاعدة فى باب الاخبار ان الضمير العائد خلف الظاهر المؤخر لا ضميرا آخر ثم ان الضمير فى ربه لا بد له من تمييز ولا تمييز هنا دمامينى (قوله أو عن العامل والمعمول معا) كان عليه

وعن العامل مع المعمول الذى سر أبازيد قريب من عمرو والكريم وعن الموصوف مع صفته الذى سر أبازيد قريب منه عمرو والكريم * الخامس جواز استعماله مرفوعا فلا يخبر عن لازم النصب كسبحان وعند * السادس جواز وروده فى الاثبات فلا يخبر عن أحد وديار وعريب لئلا يخرج عما لزمه من الاستعمال فى النفى * السابع أن يكون فى جملة خبرية فلا يخبر عن اسم فى جملة طلبية لان الجملة بعد الاخبار تجعل صلة والطلبية لا تكون صلة * الثامن أن لا يكون فى احدى جملتين مستقلتين نحو زيد من قولك قام زيد وقعد عمرو والا يلزم بعد الاخبار عطف ما ليس صلة على الذى استقر أنه الصلة بغير الفاء فان كانتا غير مستقلتين بأن كانتا فى حكم الجملة الواحدة كجملتى الشرط والجزاء وكما لو كان العطف بالفاء أو كان فى الاخرى ضمير الاسم المخبر عنه جاز الاخبار لانتفاء المحذور والمذكور ففى نحو ان قام زيد قام عمرو تقول فى الاخبار عن زيد الذى ان قام قام عمرو زيد وعن عمرو والذى ان قام زيد قام عمرو وفى نحو قام زيد فقعد عمرو تقول فى الاخبار عن زيد الذى عند قام فقعد عمرو زيد وعن عمرو والذى قام زيد فقعد عمرو ولان ما فى الفاء من معنى السببية نزل الجملتين منزلة الشرط والجزاء وفى نحو قام زيد وقعد عنده عمرو تقول فى الاخبار عن زيد الذى قام وقعد عنده عمرو زيد

أى نحو صفة المعمول لان الاخبار عن الثلاثة كما يدل عليه البيان الآتى (قوله وعن العامل مع المعمول الذى سر الخ) فاعل سر ضمير مستتر فى سر لامكان استتاره فلا يعدل الى الانفصال بتأخيره الى محله تصريح (قوله فلا يخبر عن لازم النصب) قال المرادى ولا عن لازم الرفع نحو أيمن الله وفيه نظر اه زكريا وعياب بأنه لما لازم حالا واحدا وهو الرفع على وجه مخصوص وهو الرفع على الابتدائية أو الخبرية فى القسم كان غير متصرف والاخبار يقتضى تصرفه لانه وان لزم الرفع على الخبرية الا أنه ليس خبرا فى القسم مع (قوله فلا يخبر عن أحد) أى فى نحو ما جاءنى من أحد لانه لو قيل الذى ما جاءنى أحد لزم وقوع أحد فى الاثبات وهو ممتنع عند الجمهور زكريا (قوله أن يكون فى جملة خبرية) أى ليتأتى الاتيان صلة للموصول كما ذكره الشارح فلا يخبر عن اسم ليت ولعل وخبرهما ما لم يكونا بعض جملة خبرية نحو قال زيد ليت عمرا قائم أو لعل بكرا فاضل فيقال الذى قال زيد ليته قائم عمرو أو ليت عمرا هو قائم والذى قال زيد لعله فاضل بكر أو لعل بكرا هو فاضل ومما لا يتصور الاخبار عنه معمول لكن لان لكن لا تقع صلة وان كانت خبرية لئلا يلزم الاستدراك من غير مستدرك (قوله فلا يخبر عن اسم فى جملة طلبية) محله ما لم يكن بعض جملة خبرية والا جاز الاخبار عنه نحو قال زيد اضرب عمرا ومنطوق زيد اضرب عمرا على قياس ما مر (قوله مستقلتين) أى لا رابط لاحداهما بالاخرى مما سيأتى (قوله عطف ما ليس صلة الخ) هلا زاد أو العطف على ما ليس صلة بغير الفاء ليكون شاملا لما اذا أخبر عن الاسم من الجملة الثانية نحو عمرو فى المثال سم (قوله بغير الفاء) هذا ان لم تجعل الواو للحال والا جاز كما فى الفارضى (قوله أو كان فى الاخرى) أى الجملة المغايرة للجملة المشتملة على الضمير الخلف (قوله لانتفاء المحذور المذكور) وهو عطف ما ليس صلة على ما استقر أنه الصلة أو العكس (قوله ففى نحو الخ) تصوير للاقسام الثلاثة قبله على اللف والنشر المرتب لكن

عند أمثلة القسم الثالث (قوله وعن عمرو الذى قام زيد وقعد عنده عمرو) كان الصواب اسقاطه لان المحذور موجود فيه وهو عطف ما يصلح للصلة بغير الفاء على ما لا يصلح لها الا ان الجملة الاولى ليس فيها عائد أفاده سم ولان فيه خروجا عن الممثل له لان المشتمل على الضمير فى حال الاخبار عن عمرو ليس الجملة الاخرى أى المغايرة للجملة المشتملة على الضمير الخلف بل الجملة المشتملة على الخلف فافهم (قوله وفى نحو ضربنى الخ) تقول فى الاخبار عن الياء فى هذا المثال الذى ضربه وضرب زيدا أنا فتأتى بدل كل من الياء والتاء بضمير الغيبة وهو الهاء فى الاول والضمير المستتر فى الثانى لانهما راجعان للموصول وهو غائب وكذا اذا أخبرت عن التاء اه سم * واعلم أن هذا المثال وما بعده من أمثلة ما اذا كان فى الجملة الاخرى ضمير الاسم المخبر عنه لان المراد بالاخرى الجملة المغايرة للجملة المشتملة على الضمير الخلف عن الاسم الظاهر أعم من أن تكون هذه الجملة المغايرة أولى كهذا المثال أو ثانية كالذى بعده واعترض البعض على الشارح بأن الصواب اسقاط المثالين لان كلا من الجملتين بعد الاخبار فيه عائد كما لا يخفى فلا يكون من كون الجملتين فى حكم الجملة الواحدة وهو ساقط لان من صور كونهما فى حكم الواحدة اشتمال كل على ضمير كما هو صريح كلام الشارح سابقا حيث قال فان كانتا غير مستقلتين بأن كانتا فى حكم الجملة الواحدة كجملتى الشرط والجزاء وكما لو كان العطف بالفاء أو كان فى الاخرى ضمير الاسم المخبر عنه ومعنى كونهما فى حكم الجملة الواحدة صلاحية وقوعهما صلة كصلاحية وقوع الجملة الواحدة صلة على أن هذا الاعتراض لو سلم لتوجه على قوله وفى نحو قام زيد وقعد عنده عمرو الخ أيضا لاشتمال كل من الجملتين بعد الاخبار عن زيد على ضمير فلا تغفل * فائدتان * الاولى قال فى التسهيل وان كانت الجملة ذات تنازع فى العمل لم يغير الترتيب ما لم يكن الموصول الالف واللام والمخبر عنه غير المتنازع فيه فان كان ذلك أى وجد الامران قدم المتنازع فيه معمولا لاول المتنازعين وان كان قبل معمولا للثانى اه قال الدمامينى فتقول فى الاخبار عن التاء من ضربت وضربنى زيد الضارب زيدا والضاربه هو أنا اذ قدمت زيدا وجعلته معمولا للاول لانه

وعن عمرو الذى قام زيد وقعد عنده عمرو وفى نحو ضربنى وضربت زيدا ونحو أكرمنى وأكرمته عمرو تقول فى الاخبار عن زيد الذى ضربنى وضربته زيد وعن عمرو الذى أكرمنى وأكرمته عمرو * التاسع امكان الاستفادة فلا يخبر عن اسم ليس تحته معنى كثوانى الاعلام نحو بكر من أبى بكر اذ لا يمكن أن يكون خبرا عن شئ * تنبيهات * الاول الشرط الرابع فى كلامه

كنت بطلبه متصرفا وأضمرت فى الوصف الاول ضميرة تبيعوضا عن ضمير
المتكلم ليصح أن يكون عائدا على أل مستترا لجريان الوصف على من هو له
لان أل تفسير أنا وفاعل الضرب فى المعنى أنا ثم جئت بموصول كان لان أل
لاتنفصل من صلتها فلا يصح أن تعطف وصفا على وصف موصلة أل وأتيت
بدل ياء المتكلم بها مقالا بلتعود على أل وفصلت ضمير الفاعل فقلت هو
لجريان الوصف الثانى على غير صاحبه لان أل فيه عن أنا والذى فعل الضرب
الثانى زيد ثم قال فى التسهيل وهذا أولى من مراعاة الترتيب بجعل خبر
أول الموصولين ضمير خبر الثانى اه قال الدماميني فتقول على هذا فى المثال
السابق اذا أخبرت عن ضمير المتكلم الضاربه أناهو والضاربه زيد أنا فتأتى
للوصف الاول بمفعول مضمر يعود على أل ره وأنا وتفصل الفاعل وهو
أنا وتجعل خبر أل ضمير امرة وصلته لا يعود على زيد وتأتى للوصف الثانى
مكان ياء المتكلم بهاء هى المفعول والعائد وزيد الفاعل وأنا الخبر قال
وهذا رأى المازنى ثم اعترض عليه بما يعلم بمراجعته والثانية قال الدماميني
قال ابن الصائغ اذا قيل قام وقعد زيد قلت فى الاخبار بالذى عن زيد الذى
قام وقعد زيد وفى الاخبار بأل القائم وقعد زيد والعطف على حذفه فى
وأتم ضموا الضمائر ان شئت كررت قلت القائم والقاعد زيد وكذا الذى قام
والذى قعد زيد ولا يجوز فى قولك الذى يطير فيغضب زيد الذباب أن تكرر
الموصول فتقول الذى يغضب زيد الذباب لان جملتى زيد الفاعل يغضب خلت
الصلة من ضمير وان جعلته خبرا عن الذى الثانيه كنت قد فصلت بين
الذى الاول وخبرها ولا يصح ارتباطها بالصلة لان الفاء انما تصير الجملتين
كالجملة فى الجمل الفعلية لا الاسمية لظهور السببية مع الفعلية وشبه
الجملتين اذ الذى يجعلهما كالشرط والجزاء اه (قوله مغن عن اشتراط
الثانى) لان الرابع أخص من الثانى وثبوت الاخص يستلزم ثبوت الاعم
من غير عكس (قوله لان مالا يقبل التعريف الخ) المناسب فى التعليل أن
يقول لان مالا يقبل الاضمار يقبل التعريف (قوله بمعنى الواو) والقرينة
عليه معنوية وهى النظر فى المعنى وأن الخارج بكل منهما غير الخارج
بالآخر فيعلم أن أحدهما لايغنى عن الآخر فتكون أو بمعنى الواو ثم

مغن عن اشتراط الثانى لان
مالا يقبل التعريف لا يقبل
الاضمار وقد تبعه فى شرح
الكافية على ذكره زيادة فى
البيان * الثانى أو فى قوله
أو بمضمر بمعنى الواو لما بان
لك أن الشروط المذكورة
فى النظم أربعة وأن الثالث
والرابع لا يغنى أحدهما
عن الآخر وقد عد فى
الكافية ثلاثة شروط بأو
قال

وشرط الاسم مخبرا عنه هنا
جواز تأخير ورفع وغنى

عنه بأجنبي او بضمير * أومثبت أوعادم التنكر مع عدة كلامهما في الشرح شرطا مستقلا * الثالث
سكت في الكافية أيضا عن الثلاثة الاخيرة وقد ذكرها في التسهيل (وأخبروا
هنا بأل) أي الموصولة (عن
بعض ما * يكون فيه الفعل قد
تقدما) اي يشترط لجواز
الاخبار عن أل ثلاثة شروط
زيادة على ماسبق في الذي
وفروعه * الاول أن يكون
المخبر عنه من جملة تقدم فيها
الفعل وهي الفعلية والى
هذا الاشارة بقوله في الفعل
قد تقدما * الثاني أن يكون
ذلك الفعل متصرفا * الثالث
أن يكون مثبتا فلا يخبر عن
زيد من قولك زيد أخوك ولا
من قولك عسى زيد أن يقوم
ولا من قولك ماقام زيد والى
هذين الشرطين الاشارة
بقوله (ان صح صوغ صلة منه
لأل) اذ لا يصح صوغ صلة
لأل من الجامد ولا من المنفي
ثم مثل لما يصح ذلك منه بقوله
(كصوغ واق من وقى الله
البطل) فان أخبرت عن
الفاعل قلت الواقي البطل
الله أو عن المفعول قلت
الواقيه الله البطل ولا يجوز
لك أن تحذف الهاء لأن عائد الالف واللام لا يحذف الا في الضرورة كقوله ما المستفز الهوى محمود عاقبة
(وان يكن ما رفعت صلة أل * ضمير غيرها) أي غير أل (أبين وانفصل)

(قوله أومثبت) بالرفع عطفا على بجواز (قوله أوعادم التنكر) أي عادم لزوم
التنكير هذا الشرط يغني عنه قوله أو بضمير كما رأيته اعتذر عنه في شرحها
(قوله وأخبر وا هنا بأل الخ) ذكر الاخفش مسئلتين يخبر فيهما بأل لا بالذي
* الاولى قامت جارية زيد لا قعدت فاذا أخبرت عن زيد قلت القائم
جاريته لا القاعد أنا زيد ولا تقول الذي قامت جاريته لا قعدت أنا زيد لعدم
ضمير يعود من الجملة المعطوفة على الذي * الثانية يجوز المضروب الوجه
زيد ولا يجوز الذي ضرب الوجه زيد فاما المسئلة الاولى فيجوز الاخبار فيها
بالذي أيضا عند من أجاز مررت بالذي قام أبواه لا الذي قعدا وقد جوز
المصنف في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن أن
يكون يتربصن خبر الذين لان النون عائدة للازواج المضافة في المعنى لضمير
الموصول فقد اكتفى في عائد المبتدا برجوع ضمير من الخبر الى مضاف
في المعنى للمبتدا فبالاولى أن يكتفي في عائد الموصول برجوع ضمير من الصلة
الى مضاف في اللفظ للموصول وأما الثانية فقال المرادي ينبغي أن يجيز الذي
ضرب الوجه زيد من أجاز تشبيه الفعل اللازم بالفعل المتعدي أي كالصفة
وقول ابن غازي ان تشبيه اللازم بالمتعدي خاص بالصفات يدفع بأن من حفظ
حجة على من لم يحفظ فتدبر (قوله عن بعض ما) أي تركيب (قوله لجواز
الاخبار عن أل) الموافق لعبارة المصنف كغيره الاخبار بأل (قوله وهي
الفعلية) تفسير خاص بعام لان الفعلية صادقة بما اذا تقدم على الفعل
معمول له أو أداة من الادوات مع أن ذلك مانع من الاخبار بأل كما في سم قال
فلا يسوغ الاخبار بما في نحو زيدا ضرب عمرو ولا في نحو ما يقوم زيد
والاخبار عنها بالذي سائغ فتقول الذي ما يقوم زيد اه ولعل وجه المنع
لزوم الفصل بالمعمول أو الاداة بين أل وصلتها أعني الوصف المصوغ من
الفعل (قوله الواقي البطل الله) بنصب البطل على أنه مفعول وجره على أنه
مضاف اليه (قوله أبين وانفصل) هذا الاطلاق موافق لقوله في باب
الابتداء وأبرزنه مطلقا حيث تلا * ما ليس معناه له محصلا وقد اختار

وإن رفعت ضميراً أل وجب استتاره في نحو قولك المتضمن أخويك إلى الزيدين رسالة إذا أخبرت عن التاء فقلت المبلغ من أخويك إلى الزيدين رسالة أنا إذا كان في المبلغ ضمير مستتر لا تحد في المعنى لأن أل لا أنه خلف من ضمير المتكلم وأل للمتكلم لأن خبره ما ضمير المتكلم والمبتدأ نفس المخبر وإن أخبرت عن شيء من بقية أسماء المثال وجب إبراز الضمير وانفصاله لجريانه على غير ما هو له تقول في الإخبار عن الأخوين المبلغ أنا هما إلى الزيدين رسالة أخواك وعن الزيدين المبلغ أنا من أخويك إليهم رسالة الزيدون وعن الرسالة المبلغها أنا من أخويك إلى الزيدين رسالة فالمبلغ فاعل من الضمير في هذه الأمثلة لأنه فعل المتكلم وأل نعت لغير المتكلم لأنها نفس الخبر الذي أخرته ما فاعل المبلغ وضمير الغيبة هو العائد وكذا تفعل مع ضمير الغيبة فتقول في الإخبار عن ضمير الغائب الفاعل من نحو زيد ضرب جاريته زيد الضارب جاريته هو ففي الضارب ضمير أل مستتر لجريانه على ما هو له فإن أخبرت عن الجارية قلت زيد الضاربها هو جاريته فلا ضمير في الضارب بل فاعله الضمير المنفصل لجريانه على غير ما هو له * خاتمة * يجوز الإخبار عن اسم كان بأل وغيرها فتقول في نحو كان زيد أخاك الكائن أو الذي كان أخاك زيد وأما الخبر ففيه خلاف

المستفاد من التسهيل جواز عدم الإبراز عند أمن اللبس وفاقاً للكوفيين وعلى هذا يقيد هذا الإطلاق بخوف اللبس سم (قوله وإن رفعت ضميراً أل وجب استتاره) بيان لمفهوم ضمير غيرها وسكت عن تحرز الضمير وهو الظاهر قال الشاطبي أما إذا كان ظاهراً فلا ضمير فيها كما لو أردت أن تخبر عن عمرو من ضرب زيد عمراً فتقول الضاربه زيد عمر قال هنا الضمير الضارب وإنما هو لصاحب الضمير المنصوب وهو عمرو وقد جرت الصلة على غير من هي له وهذا شأنها إذا رفعت الظاهر أبداً ولا يلزم في ذلك محذور واللبس أو عن زيد من ضرب أخو زيد عمراً قلت الضارب أخوه عمراً زيد سم (قوله وجب استتاره) أي في الصلة (قوله في نحو قولك الخ) وتقول في نحو ضربت أن أخبرت عن الفاعل الضاربي أنت فيستتر فاعل الصلة لأنه لأل وأنت خبرها أو عن المفعول فإن قلنا بقول الجمهور إنه يجب كون الخلف غائباً مطلقاً قلت الضاربه أنت أنا فالهاء مفعول عائد على أل وأنت مرفوع الصلة أبرز لكونه لغير أل وأنا خبر أل أو بقول غيرهم المجوز المطابقة بين الخلف والمخبر عنه في الخطاب ومثله التكلم قلت الضاربي أنت أنا (قوله لأنه فعل المتكلم) أي لأن مضمونه وهو التبليغ أو لأنه متضمن فعل المتكلم (قوله من نحو زيد ضرب جاريته زيد الخ) فإن قلت هذا مخالف لظاهر كلامهم من وجهين أحدهما اشتراطهم تقدم الفعل والثاني قولهم إن المخبر عنه يكون مبتدأ والمخبر عنه يكون خبراً والضاربها من جملة الخبر فالجواب أنه لا إشكال لأن معنى تقدم الفعل تقدمه في الجملة التي يقع فيها الإخبار لا تقدمه في أول كل شيء متكلم به وأما الثاني فواضح لأن الضاربها مبتدأ وهو فاعل وجاريته خبر المبتدأ والمبتدأ وخبره خبر عن زيد فكونه من جملة الخبر لا يخرجه عن أن يكون مبتدأ قاله ابن هشام (قوله وغيرها) أي الذي وفروعه (قوله وأما الخبر ففيه خلاف) ظاهر سياقه أن مراده خبر كان وعبارة السيوطي في الهمع والأصح جواز الإخبار عن خبر

باب

والصحيح الجواز نحو المكائنه أو الذى كانه زيد أخوك وان شئت جعلته منفصلا فقلت المكائن أو الذى كان زيد اياه أخوك وعن الظرف المتصرف فيجامع الضمير الذى يخلفه بفى كقولك مخبرا عن يوم الجمعة من صمت يوم الجمعة الذى صمت فيه يوم الجمعة فان توسعت فى الظرف وجعلته مفعولا به على المجاز جئت بخلفه مجردا من فى فتقول الذى صمته يوم الجمعة واعلم أن باب الاخبار طويل الذيل فليكتف بما تقدم والله اعلم

(العدد)

(ثلاثة بالتاء قل للعشره*

باب كان الجامد كما يجوز فى خبر المبتدا و باب ان و باب ظن الجامد بلا خلاف فتقول الذى كان زيد اياه أو كانه زيد أخوك والذى زيد هو أخوك والذى ان زيدا هو أخوك والذى ظننت زيدا اياه أو ظننته زيدا أخوك ومنعه فى كل خبر مشتق لمبتدا أو كان أو ان أو ظن وفى مرفوع نحو عسى من جوامد أفعال المقاربة لعدم صحة وقوعها صلة بخلاف المتصرفة ككاد فيجوز الذى كاد يضرب عمرا زيد ويجوز فى كل من المتعاطفين بغير أم وفى باقى التوابع مع المتبوع اه باختصار (قوله والصحيح الجواز) أى جواز الاخبار عن الخبر مطلقا مشتقا أو جامدا وقيده السيوطى بالجامد كما تقدم فى عبارته (قوله وعن الظرف المتصرف الخ) وكذا عن المفعول لاجله و يقرن ضميره باللام فتقول الذى ضربت زيد اله التأديب وعن المفعول معه فتقول فى الاخبار عن الطيالسة من جاء البرد والطيالسة التى جاء البرد وايامها الطيالسة وعن المصدر المخصص لا المؤكد فتقول فى قام زيد قياما حسنا أو قيام الامير الذى قامه زيد قيام حسن أو قيام الامير على الاصح فى المسائل الثلاث كما فى الهمع

(العدد)

هو ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين أو البعيدتين على السواء كالاثنين فان حاشيته السفلى واحد والعليا ثلاثة ومجموع ذلك أربعة ونصف الاربعة اثنان وهو المطلوب ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا والمراد به هنا الالفاظ الدالة على المعدود تصريح (قوله ثلاثة) بالنصب مفعول مقدم بقل لان المراد به مجرد لفظه أو لتضمين قل معنى اذكر و بالتاء متعلق بقل وكذا للعشره واللام بمعنى الى والغاية داخلة أو بالرفع مبتدأ و بالتاء نعته وقل خبره على تقدير قله وخرج واحد واثنان وواحدة واثنتان فهى جارية على القياس فتخالف الثلاثة والعشرة وما بينهما فى هذا الحكم وتخالفها أيضا فى أنها لا تضاف الى المعدود فلا يقال واحد رجل ولا اثنا رجلين لان قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة وقولك رجلين يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة الى الجمع بينهما اه توضيح وأما قوله فيه ثنتا حنظل فضرورة شاذة

التاء وبحذفها على سبع ليال وثمانية أيام هذا
اذا ذكر المعدود فان قصد ولم
يذكر في اللفظ فالفصيح أن
يكون كما لو ذكر فتقول صمت
خمسة تريد أياما وسرت خمسا
تريد ليالي ويجوز أن تحذف
التاء في المذكر ومنه وأتبعه
بست من شوال أما اذا لم
يقصد معدود وإنما قصد
العدد المطلق كانت كلها
بالتاء نحو ثلاثة نصف ستة
ولا تصرف لانها أعلام
خلافا لبعضهم وأما دخول
أل عليها في قولهم الثلاثة
نصف الستة فكدخولها
على بعض الاعلام كقولهم
الالاهة وهو اسم من أسماء
الشمس حين قالوا الالاهة
وكذلك قولهم شعوب
والشعوب للمنية وهذه لم
يشملها كلامه وتمل الاوليين
تنبيهات الأول هو من
قوله ما آحاده أن المعتبر
تذكير الواحد وتأنيثه
لا تذكير الجمع وتأنيثه فتقول
ثلاثة حمامات خلافا
للبغداديين فانهم يقولون ثلاث حمامات فيعتبرون لفظ الجمع وقال الكسائي تقول مررت . اهـ
بثلاث حمامات ورأيت ثلاث سجلات بغيرها وان كان الواحد مذكرا وقس عليه ما كان مثله ولم يقل به الفراء

والقياس حذفها تأمله الشارح (قوله في عشر) أي معدود (قوله في التجريد) أي عليه أن يقول وسكت الجمهور عما حذفت التاء من عدد المؤنث وأثبتت في عدد المذكر لأن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة وأمة وفرقة فالاصل أن تكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الاصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث فرقا لتأخر رتبته تصريح (قوله ولو مجازا) راجع لكل من قوله مذكر وقوله مؤنثة ومن المجاز ما في الآية التي شرحها (قوله هذا اذا ذكر المعدود) أي بعد اسم العدد فلو قدم وجعل اسم العدد صفة جاز إجراء القاعدة وتركها كما لو حذف فتقول مسائل تسع ورجال تسعة وبالعكس كما نقله الامام النووي عن النحاة واعتمدوا ما فيها عزي في شرح الكافية لسيد الله عزي (قوله فان قصد ولم يذكر الخ) أطلقه تبعا لجماعة وقيده السبكي بما اذا كان المعدود المحذوف لفظ أيام وجعل حذف التاء هو الموافق لكلام العرب (قوله ويجوز أن تحذف التاء في المذكر) يمكن أن يوجه أن في حذف المعدود ايهاما فناسب مراعاة الايهام في لفظ العدد أيضا اهـ سم ولم يجوز اثباتها حينئذ في المؤنث نقل الاسقاطي عن بعضهم المنع ومقتضى ما مر عن الصفوي الجواز (قوله لانها أعلام) أي مؤنثة والظاهر أنها أعلام أجناس كما قاله شيخنا وتبعه البعض (قوله فكدخولها على بعض الاعلام الخ) لعلها في هذه الاعلام أمر فتكون أل في الثلاثة والستة للمح الوصفية العارضة فتأمل (قوله الالاهة) كعبادة تمنوع من الصرف للعلمية والتأنيث (قوله شعوب) بفتح الشين المعجمة وضم العين المهملة آخره موحدة من شعب القوم من باب نفع أي فرقهم لانها تفرق الخلق ويستعمل شعب بمعنى جمع أيضا فهو من الاضداد كذا في المصباح (قوله وهذه) أي صورة عدم قصد معدود ولم يشملها كلامه لقوله في عشرة آحاده مذكر حيث أضاف العدد الى المعدود وقوله وتمل الاوليين أي صورة ذكر المعدود وصورة حذفه لعدم اشتراط التلفظ بالمعدود (قوله وقال الكسائي الخ) حاصله أن الكسائي كالبغداديين واشتهر في خلافا للبغداديين والكسائي مع

أنه أخصر لأنه قصد حكاية كلام الكسائي (قوله اعتبار التأنيث) أي والتذكير بقرينة التمثيل (قوله ان كان اسما) أي جامدا بقرينة مقابلته بالصفة فيما يأتي (قوله فبلفظه) ظاهره أن ذلك على سبيل الوجوب ويخالفه مانقله السيوطي عن ابن هشام وغيره من أن ما كان لفظه مذكرا ومعناه مؤنثا أو بالعكس فانه يجوز فيه وجهان اه سم ويخالفه أيضا مافي التسهيل وشرحه للدماميني وعبارة التسهيل تحذف تاء الثلاثة وأخواتها ان كان واحد المعدود مؤنث المعنى حقيقة أو مجازا قال الدماميني استفيد منه أن الاعتبار في الواحد بالمعنى لا باللفظ فلهذا يقال ثلاثة طلحات بالتاء ثم قال في التسهيل وربما أول مذكر بمؤنث ومؤنث بمذكر فجيء بالعدد على حسب التأويل ومثل الدماميني الاول بنحو ثلاث شخوص تريد نسوة وعشر أبطن تريد قبائل والثاني بنحو ثلاثة أنفس أي أشخاص وتسعة وقائع أي مشاهد فتأمل وبما ذكره الشارح يرد ما استدل به بعض العلماء في قوله تعالى ثلاثة قروء بأن بعضهم استشهد على أن الاقراء الاطهار لا الحيض وعلى أن شهادة النساء غير مقبولة لان الحيض جمع حيضة فلو أريد الحيض لقيل ثلاث ولو أريد النساء لقيل بأربع ووجه الرد أن المعتبر هنا اللفظ ولفظ قرء وشهيد مذكر فتأمل (قوله تقول ثلاثة أشخص قاصدنسوة) وكذا اذا كنت قاصدا رجالا ولم ينبه على ذلك لانه على الاصل اذ هو جار على اللفظ والمعنى معا لان الشخص يستوي فيه المذكر والمؤنث واذا أعيد الضمير عليه انما يعود مذكرا فلذلك يؤنث العدد اذا أضيف الى جمعه سواء أريد به مذكر أو مؤنث سعيد (قوله وثلاث أعين قاصد رجال) وكذا اذا قصد النسوة ولم ينبه عليه لانه على الاصل كامر (قوله مالم يتصل بالكلام) مراده بالكلام ما يشتمل لفظ العدد بدليل ثلاثة أنفس (قوله أو يكثر فيه الخ) معطوف على يقوي المعنى (قوله جاز مراعاة المعنى) في التوضيح أن ذلك ليس قياسيا وهو خلاف ماتقدم عن ابن هشام وغيره من أن ما كان لفظه مذكرا ومعناه مؤنثا أو بالعكس يجوز فيه وجهان أي ولو لم يكن هناك مرجح للمعنى وخلاف ماتقدم عن التسهيل وشرحه أن العبرة بالمعنى فتأمل (قوله كاعبان ومعصر) الكاعب الجارية حين يبدو ثديها للنهود والمعصر

* الثاني اعتبار التأنيث في واحد المعدود ان كان اسما فبلفظه تقول ثلاثة أشخص قاصد نسوة وثلاث أعين قاصد رجال لان لفظ شخص مذكر ولفظ عين مؤنث هذا مالم يتصل بالكلام ما يقوي المعنى أو يكثر فيه قصد المعنى فان اتصل به ذلك جاز مراعاة المعنى * فالاول كقوله * ثلاث شخوص كاعبان ومعصر

وقوله * وان كلابا هذه عشر أبطن * وأنت برىء من قبائلها العشر * وجعل منه في شرح الكافية وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطا أمما قال فذكر ثم رجح حكم التأنيث لكنه جعل أسباطا في شرح التسهيل بدلا من اثنتى عشرة وهو الوجه كما سيأتى * والثانى كقوله ثلاثة أنفس وثلاث ذود لان النفس كثر استعمالها مقصودا بها انسان وان كان سمة فمعروفها المذكر لامها مخروفة عشر أمثالها أى عشر حسنات وتقول ثلاثة ربعات اذا قصدت رجالا وكذا تقول ثلاثة دواب اذا قصدت ذكورا لان الدابة صفة فى الاصل * الثالث أنها تكون العبرة فى التأنيث والتذكير بحال المفرد مع الجمع أما مع اسمى الجنس والجمع فالعبرة بحالهما فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما

الخبار بقاول ماتدركه وحيث معصر المحتوليها في عصر الشباب قاله الحليل تصريح (قوله عشر أبطن) أى قبائل والقياس عشرة أبطن لان البطن مذكر بحسب اللفظ لكنه راعى المعنى وهو القبيلة لوجود ما يقوى المعنى وهو هذه وقبائلها (قوله وجعل منه فى شرح الكافية الخ) مبنى على أن أسباطا التمييز ويرد عليه أنه جمع وتمييز مثل هذا العدد مفرد وتوجه ذا كل الوجه حمله بدلا كما سيذكره الشارح (قوله منه) أى مما روعى فيه المعنى لا تصاله بما يقوى المعنى لا بقيد كونه مما نحن بصدده وهو ثلاثة وعشرة وما بينهما فقدم (قوله ثم رجح حكم التأنيث) ولولا ذلك لقيل اثنى عشر أسباطا لان السبط مذكر اه مرادى أى وواحد واثنان يذكران لتذكير المعدود ويؤنثان لتأنيثه على خلاف قاعدة ثلاثة الى عشرة كما مر (قوله بدلا من اثنتى عشرة) أى وأمما صفته والتمييز محذوف أى فرقة وعليه لا يكون ذلك مما نحن فيه لان المعدود محذوف ومؤنث اللفظ والمعنى (قوله ثلاثة أنفس) فيه الشاهد لانه كان القياس ثلاث أنفس لان النفس مؤنثة لكنه راعى المعنى وهو مذكر لكثرة استعمال النفس فى الانسان وقوله وثلاث ذود الذود من الابل من الثلاثة الى العشرة وهو مؤنث لا واحد له من لفظه (قوله أى عشر حسنات) ولولا ذلك لقيل عشرة لان المثل مذكر (قوله ربعات) بفتح الباء جمع ربعة بكونها يوصف به المذكر والمؤنث يقال رجل ربعة وامرأة ربعة أى لا طويل ولا قصير تصريح (قوله ثلاثة دواب الخ) وقال بعض العرب ثلاث دواب لانها جرت مجرى الاسماء الجامدة مرادى (قوله فالعبرة بحالهما) أى فيجب اعتبار حال لفظهما تذكيرا وتأنيثا (قوله عكس ما يستحقه ضميرهما الخ) اعترضه شيخنا بأن الشارح ذكر فى بحث الكلام أن اسم الجنس يجوز فى ضميره التذكير والتأنيث وظاهره مخالف لما ذكره هنا من أنه ثلاثة أقسام واجب التذكير وواجب التأنيث وجائزهما ومنشؤه توهم رجوع الضمير فى قول الشارح فى بحث الكلام يجوز فى ضميره الخ الى مطلق اسم الجنس الجمعى وليس كذلك بل الى الكلم كما حققناه هناك وحينئذ فلا تخالف أصلا ومن العجائب أن البعض جزم هناك برجوع الضمير الى الكلم ورد

فتقول ثلاثة من القوم وأربعة من الغنم بالتاء لانك تقول قوم كثيرون وغنم كثير بالتذكير وثلاث من البط بترك التاء لانك تقول بط كثيرة بالتأنيث وثلاثة من البقر أو ثلاث لان في البقر لغتين

على من أرجعه الى مطلق اسم الجنس الجمعي حيث قال قوله يجوز في ضميره أي الكلم كله والظاهر لا مطلق اسم الجنس الجمعي لان منه ما يجب في ضميره التذكير كالغنم وما يجب فيه التأنيث كالبط وما يجوز فيه الامران كالبقر والكلم فما فهمه بعض أرباب الحواشي من رجوع الضمير لمطلق اسم الجنس الجمعي وبنى عليه ما بنى أي من الاعتراض على الشارح في اطلاقه الجواز غير سديد اه ثم نسي هذا فاتبع شيخنا في الاعتراض بالتنافي وزاد في التقول على الشارح حيث قال ماذكره في اسم الجنس هنا خلاف ماذكره في بحث الكلام من أن اسم الجنس مطلقا يجوز في ضميره الوجهان انتهى باختصار هذا وقال الدماميني نقلا عن ابن هشام المؤنث من اسم الجنس النحل والبط ولا ثالث لهما لان الباقي اما واجب التذكير وهو ستة الموز والعنب والسدر والرطب والقمح والكلم واما فيه لغتان وهو بقية الالفاظ اه وفيه مخالفة لما مر في الكلم والنحل في كلامه بالحاء المهملة لذكره بعد أن النخل بالخاء المعجمة فيه التذكير والتأنيث وبهما ورد القرآن * بقي أن ظاهر صنيعه أن اسم الجمع مذكر دائما وليس كذلك ففي الهمع أن منه المذكر كقوم ورهط ونفر والمؤنث كابل وتقدم في بحث الكلام أنه ثلاثة أقسام واجب التذكير كقوم ورهط وواجب التأنيث كابل وخيل وجائزهما كركب ومثل الدماميني لاسم الجمع المؤنث بالنسوة والابل والذود وفي الفارضي في باب التأنيث أن الابل تذكر وتؤنث وفي التصريح عن ابن عصفور أنه ان كان لمن يعقل فحكمه حكم المذكر كالقوم والرهط والنفر وان كان لما لا يعقل فحكمه حكم المؤنث كالجامل والباقر اه وأقره شيخنا والبعض وهو مشكل لان نحو النساء والنسوة والجماعة أسماء جموع لمن يعقل وليس حكمها حكم المذكر ولان الجامل مذكر في قول الشاعر ربما الجامل المؤبل فيهم وفي الفارضي نقلا عن الصحاح أن قوما ورهطا ونفرا انما هو للآدميين يذكر ويؤنث فتأمل (قوله ثلاثة من القوم) هذا من اسم الجمع وقوله وأربعة من الغنم هذا من اسم الجنس وقيل من اسم الجمع (قوله بالتاء) كذا في التوضيح وقال ابن المصنف تقول عندي ثلاث من الغنم بحذف التاء لان الغنم مؤنث اه

وهو ما ذكره الجوهري وغيره وبه يرد كلام الشارح كالتوضيح أفاده زكريا ويدل له ادخلت فيه غنم القوم وفي الفارضي في باب التأنيث أن الغنم تذكر وتؤنث وهو مقتضى ما نقله الدماميني عن ابن هشام وقد أسلفناه آنفا (قوله التذكير) أي ملاحظة لفظ أو معنى الجمع والتأنيث أي ملاحظة لمعنى الجماعة قال السيوطي والمدرك في وجوب تذكير البعض ووجوب تأنيث البعض وجواز الامرين في البعض اللغة والسماع أي فلا يرد أن الملاحظتين ممكنتان في الجميع (قوله هذا) أي اعتبار حال لفظ اسم الجنس واسم الجمع تذكيرا وتأنيثا (قوله ما لم يفصل بينه) أي اسم الجنس أو اسم الجمع وهذا التي صادق بعدم ذكر الصفة أصلا وذكرها مؤخرة عنهما (قوله والا فالمراعى المعنى) أي وجوبا وخالف في الوجوب بعض المتأخرين ولك أن تقول ما الفرق بينهما وبين ما مر في الجمع المضاف اليه العدد اذا اتصل به ما يقوى المعنى حيث جاز اعتبار المعنى ثم ووجب اعتباره هنا حالة الفصل وامتنع اعتباره حالة التأخير زكريا (قوله هو المعنى) أي معنى المعدود (قوله أو يكن) عطف على يفصل (قوله ولا أثر لوصف المتأخر) كذا لا أثر لوصف الذي لا يدل على المعنى نحو ثلاث حسان من البط لانه مشترك بين الذكور والاناث دماميني (قوله ثلاثة رجلة) بفتح الراء وسكون الجيم أي مشاة قال المرادي ومثله ثلاثة أشياء فوزن أشياء فعلاء نائب عن جمع أفعال فأشياء وان كان مؤنثا لكن لما ناب عن جمع مذكر وجب اثبات التاء فيه اه وقوله فوزن أشياء فعلاء أي بحسب الاصل قبل القلب المكاني اذ أصل أشياء شيآء فاستثقلوا همزتين بينهما ألف فقدموا الاولى التي هي اللام فصار أشياء بوزن لفعاء وهذا هو الصحيح من خلاف فيها (قوله فذكر عدده الخ) يحتمل أن لكون مخففة من المذكر والمعنى فذكر عدده على الوجه الذي يفعل به مع المنوب عنه ويحتمل أنها مشددة من التذكير ضد التأنيث فيكون مراده بتذكير العدد هنا جعله بلا تثبت التاء فيه على أن المعدود مذكر (قوله لا يعتبر أيضا الخ) أي كما لا يعتبر لفظ المفرد في اسمي الجنس والجمع ويراد لفظ المفرد أي بل يعتبر معناه (قوله وخمس الهندات) فقد اعتبرت

التذكير والتأنيث قال تعالى ان البقر تشابه علينا وقرئ تشابهت هذا ما لم يفصل بينه وبين العدد صفة دالة على المعنى والا فالمراعى هو المعنى أو يكن نائبا عن جمع مذكر فالاول نحو ثلاث اناث من الغنم وثلاثة ذكور من البط ولا أثر لوصف المتأخر كقولك ثلاثة من الغنم اناث وثلاث من البط ذكور * والثاني نحو ثلاثة رجلة فرجلة اسم جمع مؤنث الا أنه جاء نائبا عن تكسير راجل على أرجال فذكر عدده كما كان يفعل بالمنوب عنه * الرابع لا يعتبر أيضا لفظ المفرد اذا كان علما فتقول ثلاثة الطلحات وخمس الهندات * الخامس اذا كان في المعدود لغتان التذكير والتأنيث كالحال جاز الحذف والاثبات تقول ثلاث أحوال وثلاثة أحوال اه

معنى المفرد لا لفظه الذي هو مذكر وأما قول البعض تبعا لشيخنا قد يقال هذا فيه مراعاة اللفظ والمعنى معا فممنوع (قوله والمميز اجرر) أي ان لم يكن موصوفا ولا صفة فالاول نحو أثواب خمسة والثاني نحو خمسة أثواب والاحسن في الثاني أن يكون عطف بيان لجموده ولم يكن العدد مضافا الى صفة نحو خمسة زيد لانه قد عرفها وميزها فلا تحتاج الى تمييز ولم يرد بها حذفا لقوله نحو ثلاثة اصف سنقو وجه الجر بأنه لما كثر استعماله آثر واجر المميز بالاضافة للتخفيف لانه بها سقط التنوين وكونه جمعا للمطابقة بين العدد والمعدود وكونه للقلة للمطابقة أيضا لقلة المعدود يس بحذف يسير وقوله والاحسن في الثاني أن يكون عطف بيان لعله لم يوجب كونه عطف بيان لامكان تأويل أثواب بمشتق كأن يقال مسماة بأثواب وقوله لانه قد عرفها أي لانه لا يقال خمسة زيد الالمن عرف زيدا وخمسته كما سيأتي عن الدماميني (قوله فان كان اسم جنس الخ) صنيعه يقتضي دخول هذا في المتن وفيه نظر لانه وان أمكن حمل الجمع على مفهوم الجمع ليشمل ذلك لكن قوله بلفظ قلة لا يناسب الا الجمع يس (قوله من الرهط) هو من الثلاثة الى العشرة وليس له واحد من لفظه زكريا (قوله مكسرا) لان ألفاظ العدد أقرب الى جمع التكسير لفظا فتحصل المطابقة لفظا (قوله من ابنية القلة) التي هي أفعلة وأفعل وأفعال وفعلة وأما جمعا التصحيح فحكمهما حكم جمع القلة الا في هذا الموضع فلا يميز بهما العدد قاله الفارضي وغيره (قوله وثلاث آم) بمد الهمزة وتخفيف الميم مكسورة جمع أمة على وزن أفعل وأصله أأمي قلبت الهمزة ألفا ثم ضمة الميم كسرة ثم أعل اعلال قاض هذا هو الصواب واخطأ من ضبطه بتشديد الميم (قوله ان كان) أي المميز مائة لان المائة جمع في المعنى تصريح (قوله ثلاث مئين للملوك وفي بها) تمامه ردائي وجلت عن وجوه الاهاتم فثلاث مبتدأ وجملة وفي بها ردائي خبر واراد بالرداء السيف وقيل هو على حقيقته لانه يفتخر بذلك حيث رهن رداءه بالديات الثلاث وذلك أن ثلاثة من الملوك قتلوا في المعركة وكانت دياتهم ثلثمائة بعير فرهن رداءه بالديات الثلاث وقوله وجلت بالتشديد بمعنى جلت بالتخفيف وفاعله ضمير ردائي وأراد بوجوه الاهاتم اعيانهم والاهاتم جمع أهتم

(والمميز اجرر وجمعا بلفظ قلة في الاكثر) أي مميز الثلاثة وأخواتها لا يكون الا مجرورا فان كان اسم جنس أو اسم جمع جر بمن نحو فخذ أربعة من الطير ومررت بثلاثة من الرهط وقد يجر باضافة العدد نحو وكان في المدينة تسعة رهط وفي الحديث ليس فيما دون خمس ذود صدقة وقوله ثلاثة أنفس وثلاث ذود والصحيح قصره على السماع وان كان غيرهما فباضافة العدد اليه وحقه حينئذ أن يكون جمعا مكسرا من أبنية القلة نحو ثلاثة أعبد وثلاث آم وقد يتخلف كل واحد من هذه الثلاثة فيضاف للمفرد وذلك ان كان مائة نحو ثلثمائة وسبعمائة وشذ في الضرورة قوله * ثلاث مئين للملوك وفى بها * ويضاف لجمع التصحيح في ثلاث مسائل * احداها أن يهمل تكسير الكلمة نحو سبع سموات وخمس صلوات وسبع بقرات * والثانية أن يجاور ما أهمل تكسيره

نحو سنبلات فإنه في التنزيل مجاور لسبع بقرات * والثالثة أن يقل استعمال غيره نحو ثلاث سعادات فيجوز لقلة سعائد ويجوز ثلاث سعائد أيضا بل المختار في هاتين الاخيرتين التصحيح ويتعين في الاولى لاهمال غيره أو لكثرة استعمال غيره ولم يجاور وربما أهمل تكسيره لم يضف اليه الا قليلا نحو ثلاثة أحمدين وثلاث زينبات والاضافة الى الصفة ضعيفة نحو ثلاثة صالحين فالاحسن الاتباع على النعت ثم النصب على الحال ويضاف لبناء الكثرة في مسئلتين * احداهما أن يهمل بناء القلة نحو ثلاث جوار وأربعة رجال وخمسة دراهم * والثانية أن يكون له بناء قلة ولكنه شذ قياسا أو سماعا فينزل لذلك منزلة المعدوم * فالاول نحو ثلاثة قروء فان جمع قرء بالفتح على أقراء شاذ * والثاني نحو ثلاثة شسوع فان أشساعا قليل الاستعمال

(ومائة والالف للفرد أضف) نحو عندي مائة درهم ومائة ثوب وثلاثمائة دينار وألف عبد وألفا أمة وثلاثة آلاف فرس (ومائة بالجمع نزرا قد ردف)

وهم وسنان الاهتم معرف لثلاثة كما رشيته كذا في العيني ومثين بكسر الميم أصح من ضمها (قوله نحو سنبلات) لم يقل سبع سنابل لمجاورته لسبع بقرات (قوله بل المختار الخ) اضراب انتقالي عن قوله فيجوز لقلة سعائد (قوله نحو ثلاثة أحمدين وثلاث زينبات) أي فالكثير ثلاثة أحامد وثلاث زيانب (قوله ولكنه شذ قياسا) بأن خالف القواعد أو سماعا بأن ندر استعماله في لسان العرب (قوله فان جمع قرء بالفتح الخ) يرد عليه أمران الاول ما في المرادي من أن بعضهم ذكر أنه جمع قرء بضم القاف فلا يكون شاذا الثاني ان قرءا بالفتح ساكن العين وأقراء مطرد في أفعل بفتح الفاء وسكون العين اذا كان صحيحها كما هنا وعبارة ابن الناظم وان لم يهمل بنى جمع القلة للمفرد المميز حتى يستغنى بالمميز بجمع قلة في الغالب نحو ثلاثة أحمل وخمسة أكم وقد يجاء بجمع كثرة كقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء مع مجيء لاقراء اه (قوله ثلاثة شسوع) بمعجمة فمهملة جمع شسع بكسر أوله وسكون ثانيه أحد سيور النعل تصريح (قوله ومائة والالف) أي هذين الجنسين الشاملين لمفردهما ومثناهما وجمعهما كما يؤخذ من تعداد الامثلة سواء كان الجمع بصيغة الجمع نحو مئي رجل وثلاثة آلاف رجل أو بإضافة ثلاثة فما فوق اليه نحو ثلثمائة رجل وأحد عشر ألف رجل ولك أن تجعل هذين من المفرد اعتبارا بلفظ مائة ولفظ ألف (فائدة) قال في التسهيل واختص الالف بالتمييز مطلقا ولا تمييز بالمائة الا ثلاث واحدى عشرة واخواتهما اه نحو مائة ألف وأحد عشر ألفا وعشرون ألفا وأحد وعشرون ألفا وثلثمائة وخمسمائة واحدى عشرة مائة وخمس عشرة مئة (قوله والالف) أل من الحكاية لا من المحكي اذ لا يجوز الالف رجل مثلا قال العارضي وأجاز دخول أل على المضاف في قول أبي هريرة رضي الله تعالى عنه فلما قدم جاءه بالالف دينار وقيل زائدة وقيل تقديره بالالف ألف دينار فحذف ألف وهو بدل من الالف (قوله للفرد أضف) لان المائة اجتمع فيها ما افترق في عشرة وعشرين من الاضافة والافراد لانها مشتملة عليهما فأخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الافراد والالف عوض عن عشر مائة وهي تمييز بمفرد مخفوض فعومل الالف

معاملة ماعوضت منه اهـ تصريح (قوله فاحذفت الخ) وجهه ان هذا أخف ولو عكس لحصل الثقل بالجمع والتنوين اهـ سم وقال الدماميني أما كونه مفردا مع أن القياس جمعه كما جمع في ثلاثة دراهم فللعلة المتقدمة ولانه عدد في معناه كثرة فكرهوا جمع مميزه لئلا ينضم الثقل اللفظي الى الثقل المعنوي (قوله في قراءة حمزة والكسائي ثلثمائة سنين) أي باضافة مائة الى سنين ووجه ذلك تشبيه المائة بالعشرة اذهي تعشير للعشرات كما أن العشرة تعشير للآحاد وقيل من وضع الجمع موضع المفرد وقرأ الباقون بتنوين مائة على جعل سنين بدلا أو عطف بيان لاتمييزا لئلا يلزم الشذوذ من وجهين جمع تمييز المائة ونصبه قاله الدماميني وقال في التصريح لانه يقتضي أنهم أقل مالبثوا تسعمائة قاله الموضح في الحواشي اهـ وسبقه الى هذا أبو اسحاق الزجاج قال ابن الحاجب ووجهه أن مميز المائة واحد من المائة فاذا كان كذلك وقلت سنين فيكون سنين واحدة من المائة وهي ثلثمائة وأقل السنين ثلاثة فيجب أن تكون تسعمائة وهذا وارد أيضا على قراءة حمزة والكسائي اذ سنين عندهما تمييز لاغير وان كان مجرورا ثم أجاب ابن الحاجب بأن ماذكر انما يلزم اذا كان التمييز مفردا أما اذا كان جمعا كما هو الاصل السابق فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعا في نحو ثلاثة أثواب ويمكن أن يجاب أيضا بأن المحل لما كان للمفرد لكونه المقيس فيه كان الجمع الحال في ذلك المحل في حكم المفرد بأن يراد منه الجنس المتحقق في واحد فلا يلزم أن يكون أقل السنين ثلاثة حتى يرد المحذور فتأمل (قوله اذا عاش الفتى مائتين عاما) تمامه فقد ذهب اللذاذة والفتاء (قوله وأحد اذكر الخ) لما تكلم على العدد المضاف شرع في المركب فقال وأحد اذكر الخ (قوله مركبا) بكسر الكاف أي حال كونك مركبا ويجوز أن يكون بفتح الكاف حالا من عشر أي مركبا معه أي مع أحد اهـ سندوبي والى الاول جنح الشارح لكونه أنسب بما بعده (قوله وهمزة أحد الخ) كذا همزة احدى الا أن الاول شاذ لازم غالبا والثاني مطرد على الاصح كما شاح وا كاف والهذا نبهوا على الاصل في أحد فقالوا وحد ولم ينبهوا عليه في احدى اهـ تصريح وألف احدى للتأنيث عند الاكثرين وقيل للالحاق وزنل

في قراءة حمزة والكسائي ثلثمائة سنين بتنبيه بوشذ تمييز المائة بمفرد منصوب كقوله

اذا عاش الفتى مائتين عاما

فلا يقاس عليه وأجاز ابن كيسان المائة درهما والالف دينارا (وأحد اذكر وصلنه بعشر) مجردا من التاء (مركبا) اسما (قاصد معدود ذكر) نحو أحد عشر كوكبا وهمزة أحد مبدلة من واو وقد قيل وحد عشر على الاصل وهو قليل وقد يقال واحد عشر على أصل العدد (وقل لدى التأنيث

التنوين في احدى عشر لتركيب فتقول في العطف احدى وعشرين
بالتنوين قاله ابن هشام وفي الفارضي عن ابن إياز أن أحد المقلبة
همزته عن واو المستعملة في العدد هي التي في نحو قولك كل أحد في
الدار وجمعها آحاد وأما التي تستعمل بعد النفي نحو ما جاءني من أحد
فهمزتها أصلية غير مبدلة ولا تجمع ولا تستعمل في العدد ولا في المثبت
(قوله احدى عشرة) ولا تستعمل احدى إلا مركبة أو معطوفا عليها
أو مضافة نحو إحدى الكبر زكريا (قوله وقد تسكن عين عشر)
أي في التذكير كما صرح به بعض المحشين. فإن قيل كيف جاز
تسكين أول الاسم قلنا إذا جاز تسكين ما هو وهي بعد الواو والفاء فهذا
أجدر (قوله لتوالي الحركات) ولإفادة المبالغة في الامتزاج دماميني
(قوله وأما مع غير أحد واحدى) أي من اثني واثنتي الى تسعة وتسع وقدم
الشارح أمثلة الماضي قوله فاعل ويحتمل أن الفاء زائدة قال حريري
المصنف بدأ أي بقوله ومع غير أحد واحدى الخ حكم العشرة إذا ركبت مع
التسعة فما دونها ثم بين بقوله الآتي وثلاثة وتسعة الخ حكم التسعة وما تحتها
إذا ركبت مع العشرة (قوله قصدا) قال شيخنا والبعض حال بمعنى مقتصدا
أي عادلا وهو غير متعين لجواز أن يكون مفعولا مطلقا على حذف مضاف
أي ذا قصد أي اقتصادا بل هذا أولى لما مر غير مرة أن مجيء المصدر حالا
وإن كثر سماعي (قوله فتحذف التاء في التذكير) كراهة اجتماع علامتي
تأنيث فيما هو ككلمة الواحدة فلا يقال ثلاثة عشرة (قوله إن ركبا) أي
مع العشرة (قوله وأول عشرة الخ) اعترض الفارضي وغيره هذا البيت
بأنه قد علم من قوله ومع غير أحد وإحدى الى آخر البيت فإنه علم منه كون اثني
لعشر واثنتي لعشرة وقد يقال إنما صرح به دفعا لتوهم أن اثني في حال
تركيبه مع العقد كسائر الآحاد فارق في هذه الحالة غيره من التاء عند
التأنيث وتلحقه عند التذكير قال الدماميني في احدى عشرة واثنتي عشرة
سؤال مشهور وحاصله لزوم الجمع بين علامتي تأنيث فيما هو ككلمة
الواحدة وجوابه أن ألف التأنيث بمنزلة ما هو من نفس الكلمة ولذا لم
تسقط في جمع التصحيح والتكسير بخلاف التاء انتهى واعترض بحبليات

احدى عشرة) امرأة
بإثبات التاء وتقدم أن الواحدة
عشرة (والشين فيها عن
تميم كسره) أي مع المؤنث
فيقولون احدى عشرة
بكسر الشين وبعضهم
يفتحها وهو الأصل لأن
الأفصح التسكين وهو لغة
الحجاز وأما في التذكير
فالشين مفتوحة وقد تسكن
عين عشر فيقال أحد عشر
وكذلك أخواته لتوالي
الحركات وبه قرأ أبو جعفر
وقرأ هبيرة صاحب حفص
اثنا عشر شهرا وابن ساجح
بمساكني (و) أما (مع
غير أحد واحدى مما منهما
فعلت) في العشرة من
التجريد من التاء مع المذكر
وإثباتها مع المؤنث (فاعل
قصدا) والحاصل أن العشرة
في التركيب عكس ما لها
قبل فتحذف التاء في التذكير
وتثبت في التأنيث (وثلاثة
وتسعة وما بينهما إن ركبا
ما قدما) أي في الإفراد وهو
ثبوت التاء مع المذكر
وحذفها مع المؤنث (وأول عشرة اثنتي وعشرا

وحبالى

وحبالى وبحفنة وجفنات وجفان وأما اثنتان فبنى على التاء اذلا واحد له من لفظه فكانت كالاصل (قوله اذا أنثى الخ) لف ونشر مرتب (قوله تشا) مضارع شاء قصره للضرورة وقال المكودى ويجوز أن يكون حذف الهمزة من تشا الاجتماعها مع همزة أو خالد (قوله واليا) أى فى اثنين واثنتين (قوله مطلقا) أى فى الاحوال الثلاثة (قوله أما العجز) أى عجز العدد المركب سواء كان اثنى عشر واثنتى عشرة أو غيرهما (قوله تضمنه معنى حرف العطف) أى الواو اذ الاصل قبل التركيب أعطيتك خمسة وعشرة مثلا فحذفت الواو وركب العددان اختصارا ودفعا لما يتبادر من العطف من أن الاعطاء دفعتان قاله الدمامينى فان ظهر العاطف منع التركيب والبناء لفقد المقتضى كقوله * كان بها البدر ابن عشر وأربع * وانظر اذا ميز كيف يكون التمييز حينئذ وزعم أبو حيان أنه أى العاطف لا يظهر الا مع تقدم العقد كالبيت المذكور وليس كذلك فقد أنشد ابن الشجرى وقربدا ابن خمس وعشر اه وقوله وانظر الخ الذى يظهر أن التمييز حينئذ جمع مجرور كتمييز ثلاثة الى عشرة وللبعض اعتراض على هذه العلة لا معنى له فانظره ان أردت التعجب (قوله وأما الصدر الخ) عبارة الفارضى بنى الصدر لانه كجزء الكلمة (قوله فعلة بنائه وقوع العجز منه) أى من الصدر والجار والمجرور متعلق بوقوع وقوله موقع تاء التأنيث فى لزوم الفتح أى فتح ما قبلها وعندى فى هذا التعليل نظر من وجوه * الاول أنه كان المناسب أن يقول فعلة بنائه وقوعه موقع ما قبل تاء التأنيث فى لزوم الفتح كما لا يخفى على الفطن * الثانى أن بناءه بمعنى لزومه الفتح فيؤل التعليل الى تعليل الشئ بنفسه لانه جعل علة لزوم الفتح المشابهة بما قبل تاء التأنيث وعلة المشابهة لزوم الفتح لان وجه المشابهة علة لها وعلة العلة علة * الثالث أنه لو كان الوقوع موقع ما قبل تاء التأنيث يقتضى البناء لزم بناء صدر المركب المزجى مع أن فتحة صدره فتحة بنية لا فتحة بناء كما سلف تحقيقه فى محله الا أن يجاب عن هذا بأن فى تعبيرهم ببناء صدر المركب العددى مسامحة لان فتحه وان كانت فتحة بنية تشبه فتحة البناء فى اللزوم وفيه بعد لا يخفى وذكر يس اعتراضين آخرين حاصل الاول ان سبب البناء منحصر فى شبه الحرف فلا يصح تعليله بما ذكر واجاب

اثنى اذا انثى تشا أو ذكرا) فتقول جاءنى اثنتا عشرة امرأة واثنا عشر رجلا

(واليا لغير الرفع) وهو النصب والجر (وارفع بالالف) كما رأيت وأما الجزء الثانى فانه مبنى على الفتح مطلقا (والفتح فى جزأى سواهما) أى سوى اثنتى عشرة واثنى عشر (ألف) أما العجز فعلة بنائه تضمنه معنى حرف العطف وأما الصدر فعلة بنائه وقوع العجز منه موقع تاء التأنيث فى لزوم الفتح

عنه بأن المنحصر فى شبه الحرف سبب البناء الاصلى اللازم لكلمة والبناء هنا عارض للكلمتين بالتركيب مفارق بمفارقته وحاصل الثانى ان آخر الصدر صار وسطا والوسط ليس محلا للاعراب ولا للبناء ولم يجب عن هذا ويمكن الجواب عنه بما أجبنا به عن اعتراضنا الثالث فتأمل قال يس وانما بنى على حركة لان له حالة اعراب وكانت الحركة فتحة لان هذا الاسم طال بالتركيب فأوثر بأخف الحركات (قوله ولذلك) أى لكون علة البناء الوقوع المذكور أعرب صدر الخ أى لان العلة تدور مع المعلول وجودا وعدما وهى معدومة فى اثنى عشر واثنتى عشرة فينعدم بناء الصدر وما ذكره من اعراب صدرهما هو الصحيح والقول ببنائه مردود باختلافه باختلاف العوامل وذلك علامة اعرابه (قوله لوقوع العجز الخ) اعترضه شيخنا وتبعه البعض بأنه علل قوله أعرب بقوله لذلك فلا يصح تعليله ثانيا بقوله لوقوع العجز الخ من غير عطف ويمكن دفعه بجعله بدل اشتمال من قوله لذلك لاشعار علية الوقوع رفع التاء للبناء بعلية الوقوع موقع النون للاعراب فتأمل (قوله فدفهم من كلامه) يعنى قوله وملته بعشر حيث اقتصر على عشر والاقتصار على الشئ فى مقام البيان يقتضى الحصر (قوله النيف) بفتح النون وتشديد الياء المكسورة وقد تخفف كهين وأصله نيوف من ناف ينوف اذا زاد وهو من واحد الى تسعة بادخال المبدإ والغاية أفاده فى التصريح (قوله فانه يحتمل الخ) هذا انما ينتج الاجمال لا الالباس (قوله اضافة صدر المركب الى عجزه) فيكون الصدر على حسب العامل والعجز مجرورا لا غير ومنه قول الشاعر

كلف من عنائه وشقوته ※ بنت ثمانى عشرة من حجته

بجر عشرة منونا فارضى (قوله واستحسنوا ذلك اذا أضيف) أى المركب ولا يخفى أن المضاف فى الحقيقة انما هو عجز المركب فالصدر مضاف الى العجز والعجز مضاف الى كاف المخاطب فى عبارته مسامحة (قوله وميز العشرين لتسعينا بواحد) أجاز الفراء جمع تمييز باب عشرين كما فى الفارضى وأجاز المصنف فى شرح التسهيل عندى عشرون دراهم لعشرين رجلا عند قصد أن لكل واحد منهم عشرين كما فى السيوطى (قوله بواحد منكر

ولذلك اعرب صدر اثنى عشر واثنتى عشرة لوقوع العجز منهما موقع النون وماقبل النون محل اعراب لا محل بناء ولوقوع العجز منهما موقع النون لم يضافا بخلاف غيرهما فيقال أحد عشرك ولا يقال اثنا عشرك ※ تنبيهان ※ الاول فدفهم من كلامه أنه لا يجوز تركيب النيف مع العشرين وبابه بل يتعين العطف فتقول خمسة وعشرون ولا يجوز خمسة عشرون وذلك للالباس فى نحو رأيت خمسة عشرين رجلا فانه يحتمل خمسة لعشرين رجلا وقيل غير ذلك ※ الثانى أجاز الكوفيون اضافة صدر المركب الى عجزه فيقولون هذه خمسة عشر واستحسنوا ذلك اذا أضيف نحو خمسة عشرك

(وميز العشرين) وبابه (لتسعينا ※ بواحد) منكر

منصوب) انما كان مفردا منكرا لانه ذكر لبيان حقيقة المعدود وهو يحصل بالمفرد النكرة التي هي الاصل ومنصوب التعذر الاضافة مع النون التي في صورة نون الجمع (قوله أي بثبوت التاء في التذكير الخ) محله في غير اثني واثنتين (قوله معطوفا على النيف) أي بالواو اذا أريد وقوعهما دفعة واحدة والا فلا مانع من أن تقول قبضت منه ثلاثة فعشرين أو ثم عشرين اذا قصد الترتيب مع الفور أو التراخي دماميني (قوله أي بمفرد منكر منصوب) انما كان مفردا منكرا لما مر ومنصوبا بالامتناع جعل ثلاثة أشياء كالشئ الواحد لو قيل خمسة عشر عبيد مثلا فارضي (قوله فسو بينهما) أي المركب والعشرين وبابه وفائدته دفع توهم ان المثلية قبله غير تامة وقد يقع تمييز المركب بجمع اذا صدق على كل واحد من العدد كقوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا الان المراد وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة وكل قبيلة أسباط لا سبط فوضع أسباطا موضع قبيلة هذا أحد الاوجه في الآية وسيأتي الباقي (قوله بدل) أي بدل كل من كل ولا يرد أن المبدل منه في نية الطرح لانه أغلبي وقد يخرج القرآن على غير الغالب كما في قراءة التنوين في ثلثمائة سنين كامر (قوله لذكر العددان) أي بحذف التاء منهما وقوله لان السبط مذكر علة لقوله لذكر العددان (قوله وأفرد التمييز) ذهب الفراء الى جواز جمعه وظاهر الآية يشهد له اه تصريح وترك علة قوله وأفرد التمييز وهي كونه تمييز مركب لعلمها من قوله وميز وا الخ (قوله رجح حكم التأنيث) هذا توجيه للتأنيث ويبقى توجيه الجمع مع أن القياس الافراد كما مر سم (قوله في نعت هذا التمييز منهما) أي من المركب وعشرين وبابه وقضيته أن تمييز غيرهما لا يجوز في نعته مراعاة المعنى فقول شيخ الاسلام زكريا في تحريره وهي أي الاوسق الخمسة التي هي نصاب زكاة النابت ألف وستمائة رطل بغدادية يكون بغدادية فيه مرفوعا نعتا للالف وستمائة وانظر هل مثل النعت بقية التوابع وعلى كونها مثل النعت يجوز أن يكون أسباطا في الآية بدلا من التمييز المحذوف وهو فرقة على مراعاة المعنى فتدبر (قوله منها) أي الركائب والخافية بالخاء المعجمة واحدة الخوافي وهي ما دون الريشات العشر من مقدم الجناح والاسحم بالحاء

منصوب (كان بعين حينا) وخمسين شهرا و يقدم النيف بحاشيته أي بثبوت التاء في التذكير وسقوطها في التأنيث ثم يذكر العقد معطوفا على النيف فيقال في المذكر ثلاثة وعشرون رجلا وفي المؤنث تسع وتسعون نعجة (وميزوا مركبا بمثل ما ميز عشرون) وبابه أي بمفرد منكر منصوب (فسو بينهما) نحو أحد عشر كوكبا واثنتي عشرة عينا وأما وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا فأسباطا بدل من اثنتي عشرة والتمييز محذوف أي اثنتي عشرة فرقة ولو كان أسباطا تمييزا لذكر العددان وأفرد التمييز لان السبط مذكر وزعم الناظم أنه تمييز وأن ذكر أمما رجح حكم التأنيث * تنبيهات * الاول يجوز في نعت هذا التمييز منهما مراعاة اللفظ نحو عندي أحد عشر درهما ظاهريا وعشرون دينارا ناصريا ومراعاة المعنى فتقول ظاهرية وناصرية

وقوله

ثلاث وأربعون حلوبة
سودا كخافية الغراب الاسحم

* الثاني قد يضاف العدد الى مستحق المعدود فيستغنى عن التمييز نحو هذه عشرو زيد و يفعل ذلك بجميع الاعداد المركبة الا اثنى عشر فيقال أحد عشرك وثلاثة عشرك (٨٤) ولا يقال اثنى عشرك لان عشر من اثنى عشر بمنزلة نون الاثنين كما مرة فلا تجامع الاضافة ولا يقال اثناك لئلا يلتبس باضافة اثنين بلا تركيب * الثالث حكم العدد المميز بشيئين في التركيب لمذكرهما مطلقا ان وجد العقل نحو عندى خمسة عشر عبدا وجارية وخمسة عشر امة وعبدا وان فقد فلسابق بشرط الاتصال نحو عندى خمسة عشر جملا وناقة وخمس عشرة ناقة وجملا وللمؤنث ان فصلا نحو عندى ست عشرة ما بين ناقة وجمل أو ما بين جمل وناقة وفي الاضافة لسابقهما مطلقا نحو عندى ثمانية أعبد وآم وثمان آم وأعبد ولا يضاف عدد أقل من ستة الى مميزين مذكر ومؤنث لان كلا من المميزين جمع وأقل الجمع ثلاثة * الرابع لا يجوز فصل هذا التمييز وأما قوله على أنني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولا كميلا فضرورة (وان أضيف عدد مركب يبق البنا) في الجزأين على حاله نحو أحد عشرك العدد مع أحد عشر زيد بفتح الجزأين هذا هو الاكثر لان البناء يبقى مع الالف واللام بالاجماع فكذا مع الاضافة

(قوله فيستغنى عن التمييز) لانك اذا قلت عشروك فقد خالمبت من يعرف العشرين المضروبة اليه ولا تقول عشر وزيد الا لمن يعرف زيدا وعشريه كما انك لا تقول غلام زيد الا لمن يعرف الغلام وزيدا دماميني (قوله الاعداد المركبة) وكذا غير المركبة كمائة زيد (قوله الا اثنى عشر) أى واثنتى عشرة (قوله ولا يقال اثناك) ما لم يكن اثنا عشر علما والا جاز أن تضيفه بحذف عشر اذا قصد تنكير العلم لفقد العلة كما في الفارضي (قوله لئلا يلتبس الخ) صريح في جواز أن يقال اثناك في قصد اضافة اثنين بلا تركيب استقلالي (قوله لمذكرهما مطلقا) أى سبق المذكر أولا ووقع الفصل بين أولا (قوله ان وجد العقل) أى في الشيئين أو أحدهما وظاهره ترجيح المذكر اذا كان العاقل مؤنثا والقياس يقتضي تغليب العاقل فتقول أربع عشرة جملا وأمة لان وصف الانوثة مع العقل أرجح من وصف الذكورة مع عدم العقل أفاده الدماميني (قوله فلسابق) أى مذكرا أو مؤنثا وقوله بشرط الاتصال أى اتصال التمييز بالعدد (قوله وللمؤنث ان فصلا) أى فصل بين العدد والتمييز بين لانهما تقتضي التساوي في الحكم فكانت الاسبقية مفقودة فرجح ما مراعاته كمراعاة الشيئين وذلك أن مذكر ما لا يعقل في استعمالهم كالمؤنث حتى انه قد يعود عليه ضميره فاذا جعلنا الحكم للمؤنث كنا كأنا اعتبرناهما بخلاف ما اذا جعل للمذكر كذا في الدماميني (قوله لسابقهما مطلقا) أى عاقلا كان المضاف اليه أولا مذكرا أولا وانما كان كذلك لان المضاف يقتضي كالشئ الواحد فلا ينبغي أن تختلف حاله ما دام قبل المعطوف على المضاف اليه مضاف اليه قلنا نعم لكن المعطوف مضاف اليه بواسطة والاول مضاف اليه بالمباشرة فكان أولى بالاعتبار وقد أهمل الشارح ذكر العدد المعطوف والقياس يقتضي أنه كالعدد المركب فتقول عندى أحد وعشرون عبدا وأمة بتغليب المذكر وأحد وعشرون جملا وناقة بتغليب السابق واحدى وعشرون بين جمل وناقة بتغليب المؤنث دماميني (قوله وآم) تقدم الكلام عليه (قوله وان أضيف عدد مركب) أى غير اثنى عشر واثنتى عشرة لما مر من أنهما لا يضافان ويستغنى

والثانى أن يعرب عجزه مع بقاء التركيب كبعلبك حكاه سيبويه عن بعض العرب نحو أحد عشرك مع أحد عشر زيد واليه أشار بقوله (وعجز قد يعرب) واستحسنه الاخفش واختاره ابن عصفور وزعم أنه الأفصح ووجه ذلك بأن الاضافة ترد الاشياء الى أصلها فى الاعراب ومنع فى التسهيل القياس عليه وقال فى شرحه لا وجه لاستحسانه لان المبنى قد يضاف نحو كم رجل عندك ومن لدن حكيم خبير وفيه مذهب ثالث وهو أن يضاف صدره الى عجزه مع بقاء بنائهما حكى الفراء أنه سمع من أبى فقعس الاسدى وأبى الهيثم العقيلى ما فعلت خمسة عشرك وذكر فى التسهيل أنه لا قياس عليه خلافا للفراء * تنبيهات * الاول قال فى التسهيل ولا يجوز باجماع ثمانى عشرة الا فى الشعر يعنى باضافة الاول الى الثانى دون اضافة المجموع كقوله

كلف من عنائه وشقوته
بنت ثمانى عشرة من حجته

أى من عامه ذلك وفى دعوى الاجماع نظر فان الكوفيين يجيزون اضافة صدر المركب الى عجزه مطلقا كما سبق التنبيه عليه * الثانى فى ثمانى اذا ركب أربع لغات فتح الياء وسكونها وحذفها مع كسر النون وفتحها ومنه قوله * ولقد شربت ثمانيا وثمانيا * وثمان عشرة واثنتين وأربعا وقد تحذف ياؤها أيضا فى الافراد ويجعل اعرابها على النون كقوله لها ثنايا أربع حسان * وأربع فثغرها ثمان وهو مثل قراءة بعض القراء وله الجوار المنشآت بضم الراء * الثالث قال فى شرح الكافية

العدد المركب اذا أضيف عن التمييز كما سبق (قوله والثانى الخ) مقابل قوله هذا هو الاكثر (قوله كبعلبك) أى فى بقاء التركيب مع اعراب العجز وان كان بعلبك غير منصرف لوجود العلتين بخلاف أحد عشر لانه ليس بعلم (قوله نحو أحد عشرك مع أحد عشر زيد) بفتح دال أحد فى المثالين ورفع راء عشر الاول وجر راء الثانى (قوله وعجز) مبتدا والمسوغ قصد التفصيل فارضى (قوله ترد الاشياء الى أصلها فى الاعراب) لا يقال هذا يقتضى اعراب الجزء الاول أيضا لانا نقول المضاف مجموع الجزأين لا الاول فقط ولا الثانى فقط لكن لما كان آخر الثانى آخر المجموع المضاف ظهر فيه الاعراب (قوله ومنع فى التسهيل القياس عليه) قال بعضهم هى لغة ضعيفة عند سيبويه واذا ثبت كونها لغة لم يمتنع القياس عليها وان كانت ضعيفة مرادى (قوله لان المبنى قد يضاف الخ) قد يفرق بين ما بناؤه أصلى فلا يرد الى الاعراب وما بناؤه عارض بسبب التركيب فيرد اليه بأدنى ملابسة تصريح (قوله من أبى فقعس) كذا بخط الشارح ويوجد فى بعض النسخ بنى وهو تحريف (قوله خلافا للفراء) تقدم قبيل قول المصنف وميز العشرين الخ نقل الشارح قول الفراء عن الكوفيين (قوله دون اضافة المجموع) أى الى شئ آخر وفيه أنه اذا أضيف الاول الى الثانى ووجدت الاضافة الى شئ آخر كان المضاف الى الشئ الآخر الثانى لا المجموع واذا أضيف المجموع الى شئ آخر لم يكن الاول مضافا الى الثانى فتدبر (قوله كلف الخ) يظهر أنه يصح تشديد لام كلف على أنه من التكليف وتخفيفها على أنه من الكلف بالتحريك وهو للتعليل والعناء بفتح العين المهملة التعب والشقوة بالكسر الشقاء (قوله مطلقا) أى سواء كان المجموع مضافا نحو ثمانى عشرك أولا وفيه ما مر (قوله فى ثمانى) أى الواقعة فى عدد المؤنث (قوله وسكونها) أى كسكونها فى معدى كرب وقوله مع كسر النون أى دلالة على الياء وقوله وفتحها أى للتركيب همع (قوله وقد تحذف ياؤها) مصب قد

التقليلية قوله ويجعل اعرابها على النون أي والاكثر أن يجرى مجرى المنقوص المصروف فتقول يا ثمان ومررت بثمان ورأيت ثمانيا وقد يقال رأيت ثماني بلا تنوين لشابهته جوارى لفظا وهو ظاهر ومعنى لانه وان لم يكن جمعا لفظا وجمع معنى كما أجرى سراويل مجرى سرابيل فكتابة البعض على قول الشارح ويجعل اعرابها على النون مانصه أى وحينئذ تكون جارية فى الاعراب مجرى المنقوص المصروف اه غفلة عجيبة (قوله لبضعة وبضع) بكسر الموحدة على المشهور وبعض العرب يفتحها قاله الدماميني وماذكره الشارح هو الراجح من أقوال فى معنى البضع والبضعة وعليه لا يطلقان على أقل من ثلاثة ولا أكثر من تسعة وقيل معناهما أربعة وغاية وما بينهما وقيل الواحد والعشرة وما بينهما وقيل أربعة وتسعة وما بينهما وقيل غير ذلك واختلفوا أيضا فيما يصاحبه فالجمهور على أنه يصاحب العشرة والعشرين الى التسعين فلا يصاحب المائة والالف وقيل لا يصاحب الا العشرة وهو مردود بخبر قوله صلى الله عليه وسلم الايمان بضع وستون شعبة وفى رواية بضع وسبعون ونقل الكرماني أنه يصاحب المائة والالف هذا وفى بعض النسخ بدل قوله الثالث البضعة والبضع الخ مانصه الثالث قال فى شرح الكافية ان بضعة تقديراده واحد فما فوقه الى تسعة هذا قول الفراء وأنه يجرى مجرى تسعة مطلقا أى فى الافراد والتركيب وعطف عشرين وأخواته عليه وأن تاءه كتاء تسعة فى ثبوتها وحذفها تقول لبثت بضعة أعوام وبضع سنين وعندى بضعة عشر غلاما وبضع عشرة أمة وبضعة وعشرون كتابا وبضع وعشرون صحيفة وهذا المراد بقوله وطلقا مجراه مجرى حيث حل والاولى أن يراد ببضعة من ثلاثة الى تسعة وبضع من ثلاث الى تسع فيحمل الثابت التاء على الثابتها والساقطها على الساقطها اه قال شيخنا وهكذا رأيته بخطه على التوضيح اه وقوله وان تاءه كتاء تسعة فى ثبوتها وحذفها بيان لما قبله من جريانه مجرى تسعة وقوله فيحمل الثابت التاء الخ أى فيحمل بضعة الثابت التاء على ثلاثة مثلا الثابت التاء وبضع الساقطها على ثلاث مثلا الساقطها وفرق فى الهمع بين النيف والبضع بأن النيف من واحد الى تسعة ويكون للمذكر والمؤنث بلا هاء ولا يذكر الامع عقد نحو

لبضعة وبضع حكم تسعة وتسع فى الافراد والتركيب وعطف عشرين واخواته عليه تقول لبثت بضعة أعوام وبضع سنين وعندى بضعة عشر غلاما وبضع عشرة أمة وبضعة وعشرون كتابا وبضع وعشرون صحيفة ويراد ببضعة من ثلاثة الى تسعة وببضع من ثلاث الى تسع انتهى

عشرة ونيف والبضع من ثلاثة الى تسعة و يكون للمذكر بالهاء وللمؤنث
بدونها ولا يجب معه ذكر العقد كما في بضع سنين (قوله وصغ من اثنين الخ)
ظاهر كلام المصنف أن نحو ثان وثالث مصوغ من لفظ العدد سواء كان بمعنى
بعض أو بمعنى جاعل العدد الاقل مساويا لما فوقه وهو مسلم في الذى
بمعنى بعض دون الآخر لانه مصوغ من الثنى مصدر ثنيت الرجل والثلاث
مصدر ثلثت الرجلين وهكذا كما سيأتي لا من اثنين وثلاثة الخ وانما قلنا
ظاهر كلام المصنف لانه يمكن حمل قوله وان ترد جعل الاقل الخ على معنى وان
ترد بالوصف لا بقيد كونه مشتقا من لفظ العدد فاعرفه وقول الشارح
وصفا ظاهر بالنسبة لما بمعنى جاعل دون ما بمعنى بعض لان الذى بمعنى
بعض اسم جامد كما يؤخذ من كلامه بعد اللهم الا أن يراد بالوصفية بالنسبة
له الوصفية الصورية فتأمل قال في التصريح الاشتقاق من أسماء العدد
سماعى لانه من قبيل الاشتقاق من اسماء الاجناس كترب بداه
من التراب واستحجر الطين من الحجر (قوله أى فما فوقهما) الانسب فوقه
أى لفظ الاثنين لان المصوغ من اللفظ سم (قوله الى عشرة) أتى به بيانا للغاية
(قوله كفاعل) صفة لموصوف محذوف قدره الشارح وهو مفعول صغ أو
الكاف بمعنى مثل وهى اسم مفعول به لصغ كما قاله الشاطبى أفاده سم (قوله
من فعلا) فائدته مع ما قبله بيان أن هذا أى في الجملة وصف لا اسم جامد ولم
يكتف بفهم ذلك من ذكر المصوغ لانه قد يراد به اثبات مجرد المناسبة
وبيان مطلق الاخذ (قوله وأما واحد) أى وواحدة وهذا مفهوم قوله
من اثنين فما فوق (قوله فليس بوصف) تبع فيه التوضيح لكن قال الرضى
والواحد اسم فاعل من وحد يحد وحدا أى انفرد فالواحد بمعنى المنفرد
أى العدد المنفرد (قوله لئلا يتوهم أنه يسلك به الخ) أى في اثبات التاء مع
التذكير وحذفها مع التأنيث وكلامه صريح في مخالفة الوصف للعدد الذى
صيغ منه في التذكير والتأنيث وهو مسلم في غير ثان وثانية لموافقتهما
في ذلك لما صيغا منه (قوله وان ترد بعض الذى الخ) أى وان ترد بالوصف
بعض العدد الذى بنى هو منه تضفه أى الوصف اليه أى العدد حالة كون
الوصف مثل بعض في معناه أو في اضافته الى كله والى هذا يرشد كلام

(وصغ من اثنين فما فوق)
أى فما فوقهما (الى * عشرة)
وصفا (كفاعل) أى
على وزن فاعل (من فعلا)
كضرب نحو ثان وثالث
ورابع الى عاشر وأما واحد
فليس بوصف بل اسم وضع
على ذلك من أول الامر
(واختمه في التأنيث بالتا
ومتى * ذكرت) أى صفته المذكر
(فاذكر فاعلا بغير تا) فتقول
في التأنيث ثانية الى عاشرة
وفي التذكير ثان الى عاشر
كما تفعل باسم الفاعل من
نحو ضارب وضاربة وانما
نبه على هذا مع وضوحه
لئلا يتوهم أنه يسلك به سبيل
العدد الذى صيغ منه
(وان ترد) بالوصف المذكور
(بعض) العدد (الذى منه
بنى) وتضف اليه مثل بعض

بين) أي كإضافة البعض الى كله وإذا أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة وتقول ثانية اثنتين وثالثة ثلاث الى عاشر عشرة وعاشرة عشر وامتنع النصب حينئذ لانه ليس في معنى ما يعمل ولا مفرعا عن فعل والتزمت اضافته لان المراد أحد اثنين واحدى اثنتين واحد عشرة واحدى عشر فتضيفه كما تقول بعض هذه العدة بالاضافة هذا مذهب الجمهور وذهب الاخفش وقطرب والكسائي وثعلب الى أنه يجوز اضافة الاول الى الثاني ونصبه اياه كما يجوز في ضارب زيد فيقولون ثان اثنين وثالث ثلاثة وفصل بعضهم فقال يعمل ثان ولا يعمل ثالث وما بعده والى هذا ذهب في التسهيل قال لان العرب تقول ثنيت الرجلين اذا كنت الثاني منهما فمن قال ثان اثنين بهذا المعنى عذر لان له فعلا ومن قال ثالث ثلاثة لم يعذر لانه لا فعل له فهذه ثلاثة أقوال

الشارح فالصفة جارية على غير من هي له ومفعول تعرف محذوف ومثل حال من هذا المفعول والمراد بالبعض في هذا الباب الواحد لا الاعم وهذه الاضافة غير واجبة اذ يجوز الثاني من الاثنين مثلا ومن قال يجوز مع ارادته منع نصب الوصف ما بني هو منه كما ستعرفه ومفاد قوله وان ترد الخ ما سيأتي من قوله وان ترد بعض الاول الخ والبعض هنا كلام تتميز بالطرح (قوله بين) أي ظاهر البعضية (قوله أي كإضافة البعض الى كله) فيفيد حينئذ أن الموصوف به بعض تلك العدة المعينة فرابع أربعة معناه بعض جماعة منحصرة في أربعة كما في التوضيح (قوله وامتنع النصب حينئذ) أي حين اذ أريد به بعض ما بني هو منه وقول شيخنا اى حين اذ أضيف الى ما اشتق منه وكله غير ظاهر (قوله لانه) أي الوصف الذي بمعنى بعض ما بني هو منه ليس في معنى ما يعمل أي ليس في معنى لفظ يعمل كضارب وجاعل حتى يعمل ولا مفرعا عن فعل أي ولا مشتقا من فعل حتى يمكن عمله بل هو مأخوذ من لفظ العدد ولو اقتصر الشارح على قوله لانه ليس في معنى ما يعمل لكفاه في تعليل عدم النصب ولكن قصد الشارح تقوية العلة تقدير (قوله لان المراد أحد اثنين الخ) أي باعتبار وقوعه في المرتبة الثانية أو الثالثة وهكذا كما يؤخذ من العنوان أعني لفظ ثان وثالث وهكذا لا مطلقا حتى يلزم صحة ارادة الواحد الاول من عاشر عشرة وذلك ستبعلجة أفاده البناني (قوله ونصبه اياه) أي اذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال كما لا يخفى (قوله ثان اثنين وثالث ثلاثة) على أن معناه متمم اثنين ومتمم ثلاثة سيوطي (قوله والى هذا ذهب في التسهيل الخ) تعقبه أبو حيان فقال ثنيت الرجلين مخالف لنقل النحاة ثم هو ليس نصا في ثنيت الاثنين حتى يبنى عليه جواز ثان اثنين قال الموضح وما نقله ابن مالك عن العرب نقله ابن القطاع في كتاب الافعال واذا جاز ثنيت الرجلين جاز ثنيت الاثنين ولا يتوقف فيه الا الظاهري بجامد تصريح (قوله لانه لا فعل له) أي لا يقال ثلثت الثلاثة اذا كنت الثالث وقد ينافيه قول الجوهري ثلثت القوم أثلثهم بالكسر اذا كنت ثالثهم أو أكملت ثلاثتهم بنفسك وثلثت الثلاثة

بالتخفيف أيضا استقاملى (قوله قال فى الكافية الخ) غرضه التورك على
كلام الكافية وشرحها من وجهين مخالفته لتفصيله فى التسهيل بين ثان
وغيرها واقتصاره على العزو لثعلب مع أنه منقول عن غيره أيضا (قوله
وقد نقله فيه) أى التسهيل (قوله مثل ما فوق) أى بدرجة واحدة (قوله
المصوغ من العدد) هذا لا يوافق قوله الآتى الوصف حينئذ ليس مصوغا
من ألفاظ العدد الخ ولهذا ذكره امتابعة لظاهر المتن وذلك أى ما يأتى
استدراك عليهم (قوله أنه) أى الوصف يجعل ليس خصوص المضارع
مراداً والالم يأت التفصيل الذى سيذكره بقوله فان كان بمعنى المضى الخ
(قوله ما هو تحت) أى بدرجة واحدة اذ لا يقال رابع اثنين مع أنه يصدق
أنه تحت ما اشتق منه فقيد وقوله ما أى العدد الذى هو أى هذا العدد تحت
العدد الذى اشتق الوصف منه صار به أى لما اشتق منه فعلم أن صلة ما
الاولى جارية على ما هى له وصلة ما الثانية جارية على غير ما هى له فهى
الحقيقة بابراز الضمير دون صلة ما الاولى بعكس ما فعله الشارح فاعرف
ذلك (قوله فحكم جاعل) مصدر نوعى منصوب على المفعولية المطلقة
باحكما وانما خص التمثيل بجاعل للتنبيه على أن معنى اسم فاعل العدد اذا
استعمل مع ما تحته معنى جاعل فاذا قلت رابع ثلاثة فمعناه جاعل الثلاثة
ومصيرهم أربعة أفاده المرادى (قوله جازت اضافته الخ) لكنهم قالوا
الاضافة فى هذا أكثر من النصب بخلاف سائر أسماء الفاعلين فان نصب
ما بعده على المفعولية وخفضه على الاضافة مستويان أو النصب أكثر
قال الرضى وانما قل النصب ههنا لان الانفعال والتأثر فى هذا المفعول غير
ظاهر الا بتأويل وذلك لان نفس الاثنين لا تصير ثلاثة أصلا وان انضم اليها
واحد بل يكون المنضم والمنضم اليه معا ثلاثة والتأويل أنه أسقط عن
المفعول الاول بانضمام ذلك الواحد اسم الاثنين وصار يطلق على المجموع
اسم الثلاثة فكأنه صار المفعول الاول هو المجموع كذا فى الدمامينى
(قوله واعماله) أى بالشروط السابقة فى باب اسم الفاعل (قوله حينئذ)
أى حين اذ كان بمعنى جاعل (قوله ثلثت الرجلين الخ) بتخفيف ثانى
ثلثت وربعت وعشرت كما سيذكره الشارح وكذا أخواتها (قوله

تنبيه قال فى الكافية
وثعلب أجاز نحو رابع
أربعة وماله متابع
وقال فى شرحها ولا يجوز تنوينه
والنصب به وأجاز ذلك ثعلب
وحده ولا حجة له فى ذلك هذا
كلامه فعمم المنع وقد فصل
فى التسهيل وخص الجواز
بثعلب وقد نقله فيه عن
الاخفش ونقله غيره عن
الكسائى وقطرب كما تقدم اه
(وان ترد جعل الاقل مثل
ما فوق) أى اذا أردت
بالوصف المصوغ من العدد
أنه يجعل ما هو تحت ما اشتق
منه مساويا له (فحكم جاعل
له احكما) فان كان بمعنى المضى
وجبت اضافته وان كان
بمعنى الحال أو الاستقبال
جازت اضافته وجاز تنوينه
واعماله فتقول هذا رابع
ثلاثة ورابع ثلاثة أى هذا
مصير الثلاثة أربعة وتؤنث
الوصف مع المؤنث كما سبق
فالوصف المذكور حينئذ
اسم فاعل حقيقة لانك
تقول ثلثت الرجلين اذا
انضممت اليهما فصرتم ثلاثة

وكذا الثر بعت الثلاثة الى عشرت التسعة فالفاعل هنا بمعنى جاعل

وجار مجراه لمساواته له في المعنى والتفرع على فعل بخلاف فاعل الذي يراد به معنى أحد ما يضاف اليه فان الذي هو في معناه لا فعل له ولا تفرع له على فعل فالتزمت اضافته كما سبق • تنبيهات • الاول الوصف حينئذ ليس مصوغا من ألفاظ العدد وانما هو من الثلث والربع والعشر على وزن الضرب مصادر ثلث وربع وعشر على وزن ضرب ومضارعها على وزن يضرب الا ما كان لامه عينا وهو ربع وسبع وتسع فانه على وزن شفع يشفع • الثاني لا يستعمل هذا الاستعمال ثان فلا يقال ثاني واحد ولا ثان واحدا وأجازه بعضهم وحكاه عن العرب • الثالث أفهم كلامه جواز صوغ الوصف المذكور من العدد المعطوف عليه عقد للمعنيين المذكورين فيقال هذا ثالث ثلاثة وعشرين بالاضافة وهذه رابعة ثلاثا وثلاثين بالاعمال ورابعة ثلاث وثلاثين بالاضافة اه

(وان أردت مثل ثاني اثنين مركبا فجئ بتركيبين) أي اذا أردت صوغ الوصف المذكور من العدد المركب بمعنى بعض أصله كثاني اثني عشر فجئ بتركيبين صدر أولهما فاعل في التذكير وفاعلة في التأنيث وصدر ثانيهما الاسم المشتق منه وعجزهما عشر في التذكير وعشرة في التأنيث فتقول في التذكير ثاني عشر مركب اثني عشر الى تاسع عشر تسعة عشر وفي التأنيث ثانية عشرة اثنتي عشرة الى تاسعة عشرة تسع عشرة بأربع كلمات مبنية وأول التركيبين مضاف الى ثانيهما اضافة ثاني الى اثنين وهذا الاستعمال هو الاصل ووراءه استعمالان آخران • الاول منهما أن يقتصر على صدر الاول فيعرب لعدم التركيب ويضاف الى المركب باقيا بناؤه والى هذا أشار بقوله (أو فاعلا بحالتيه) يعني التذكير والتأنيث (أضف • الى مركب بما تنوي يفي) يفي جواب أضف فهو مجزوم أشبعت كسرته والمعنى انك اذا فعلت ذلك رفي الكلام

(قوله وجار مجراه) أي في العمل (قوله فان الذي هو في معناه) أي فان فاعلا الذي هو في معنى أحد فالمحل للتمييز وكأنه لم يقل فانه دفعا لتوهم عود الضمير على أحد (قوله الوصف حينئذ) أي حين اذ كان بمعنى جاعل (قوله وأجازه بعضهم الخ) ورجحه الدماميني وضعف الاول بأنه لا مانع من قولك زيد ثان واحدا أي مصير واحدا اثنين بنفسه (قوله أفهم كلامه) أي حيث أطلق وقوله للمعنيين المذكورين أي كونه بمعنى بعض وكونه بمعنى جاعل وفيه أن صوغ الوصف للمعنى الثاني في مثاليه ليس من العدد المعطوف عليه العقد (قوله مثل) مفعول أردت ومركبا حال منه أو مركبا مفعول ومثل حال من مركب لان نعت النكرة اذا تقدم عليها أعرب حالا (قوله بمعنى بعض أصله) أي بعض مدلول أصله (قوله بأربع كلمات مبنية) فيه تغليب اذ اثنا واثنتا ليسا مبنيين ومثله يأتي في قوله بعد باقيا بناؤه الخ (قوله هو الاصل) أي ما حق التركيب أن يكون عليه وليس مراده الاصل الغالب لما يأتي قريبا عن أبي حيان (قوله أن يقتصر على صدر الاول الخ) قال أبو حيان وهذا الوجه أكثر استعمالا وجاز اتفاقا تصريح (قوله فيعرب الخ) هل يجوز بناؤه بتقدير عجزه المحذوف هذا محتمل وغيره بعيد م (قوله ويضاف الى المركب) قال أبو حيان وقياس من أجاز الاعمال في ثالث ثلاثة أن يجيزه هنا على معنى متمم اثني عشر مثلا سيوطي (قوله يفي جواب أضف) ما المانع من جعله وصفا لمركب أي

بالمعنى الاول الذي نوى به فتقول في التذكير ثاني اثني عشر الى تاسع تسعة عشر وفي التأنيث ثانية اثنتي عشرة الى تاسعة تسع عشرة * والثاني منهما أن يقتصر على صورة التركيب الاول بأن يحذف المقدم من الاول والنيف من الثاني واليه أشار بقوله (وشاع الاستغنا بحادي عشرا ونحوه) أي ثاني عشر الى تاسع عشر وفي التأنيث حادية عشرة الى تاسعة عشرة فتذكر اللفظين مع المذكر وتؤنثهما مع المؤنث وفيه حينئذ وجهان * الاول أن يعرب الاول ويبنى الثاني حكاه ابن السكيت وابن كيسان والكسائي ووجهه أنه حذف عجز الاول فأعربه لزوال التركيب ونوى صدر الثاني فبناه ولا يقاس على هذا الوجه لقلته وزعم بعضهم أنه يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه وهذا مردود بأنه لا دليل حينئذ على أن هذين الاسمين منتزعان من تركيبين بخلاف ما اذا أعرب الاول * والثاني أن تعربهما معا مقدرا حذف عجز الاول وصدر الثاني لزوال مقتضى البناء فيهما حينئذ فيجري الاول على حسب العوامل ويجر الثاني بالاضافة أما اذا اقتصرت على التركيب الاول

مركب واف بما نوى بأن يكون مناسبا الفاعل المذكور ومن جنسه اهـ سم والفعل على الاول مجزوم فالياء اشباع وعلى الثاني مرفوع فالياء لام الفعل (قوله بالمعنى الاول الذي نوى به) وهو كون المضاف أحد اثني عشر كائنا في المرتبة الثانية عشرة لان معنى ثاني اثني عشر ثاني عشر اثني عشر لكن حذف عجز التركيب الاول اختصارا فعلم ما في كلام البعض (قوله في التأنيث حادية عشرة الخ) في التأنيث حال مما بعده والواو عاطفة حادية عشرة على ثاني عشر ولم يقل وفي التأنيث بحادية عشرة الخ اشارة الى دخوله في النحو فيكون مشمولا لكلام الناظم (قوله وفيه حينئذ) أي حين اذ اقتصر على صورة التركيب الاول وان شئت قلت حين اذ استغنى بحادي عشر ونحوه (قوله وجهان الاول أن يعرب الاول ويبنى الثاني الخ) كذا في أكثر النسخ وفي بعضها ثلاثة أوجه * الاول أن يبنى صدره وعجزه مقدرا حذف التركيب الثاني بكماله وأن هذا الباقي هو الاول بكماله * والثاني أن يعرب صدره مضافا الى عجزه مبنيا حكاه الخ وهو لا يناسب فرض الكلام وهو الاقتصار على صورة التركيب الاول بأن يحذف المقدم من الاول والنيف من الثاني فاضافة الاول من الاوجه الثلاثة ذلك فتأمل (قوله ويبنى الثاني) أي يبقى بناؤه (قوله فبناه) أي أبقى بناءه (قوله وزعم بعضهم الخ) بهذا الزعم تكون الاوجه ثلاثة لا اثنين (قوله لحلول كل الخ) وبه هذا التقدير ما حذف من كل منهما كالوجه وابناء الثاني بنية صدره اهـ سم أي فكان التركيبين باقيان (قوله بأنه لا دليل حينئذ) أي حين اذ بنيا وقد يقال عدم الدليل هنا لا يضر اذ لا يترتب عليه اختلال المعنى (قوله بخلاف ما اذا أعرب الاول) فان اعرابه دليل على ذلك (قوله لزوال مقتضى البناء) وهو التركيب كما في التصريح وهذا الا يلاحظ المحذوف أعني عجز الاول وصدر الثاني. (قوله أما اذا اقتصرت الخ) هذا مقابل قوله أن يقتصر على صورة التركيب الاول الخ وهذا ساقط في كثير من النسخ (قوله على التركيب الاول) أي على حقيقته لا صورته فقط (قوله

بان استعملت النيف مع العشرة لقيد الاتصاف بمعناه مقيدا بمصاحبته العشرة كما هو ظاهر النظم وعليه شرح الشارح بانه يتعين بقاء الجزءين على البناء

* تنبيهات * الاول

انما مثل بحادى عشر دون غيره ليتضمن التمثيل فائدة التنبيه على ما التزموه حين صاغوا أحدا واحدى على فاعل وفاعلة من القلب وجعل الفاء بعد اللام فقالوا حادى عشر وحادية عشرة والاصل واحد وواحدة فصار حادو وحادوة فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فوزنهما عالف وعالفة وأما ما حكاه الكسائى من قول بعضهم واحد عشر فشاذ نبه به على الاصل المرفوض قال فى شرح الكافية ولا يستعمل هذا القلب فى واحد الا فى تنيف أى مع عشرة أو مع عشرين وأخواته * الثانى لم يذكرها صوغ اسم الفاعل من المركب بمعنى جاعل لكونه لم يسمع الا أن سيبويه وجماعة من المتقدمين أجازوه قياسا وذهب الكوفيون وأكثر البصريين الى المنع وعلى الجواز فتقول هذا رابع عشر ثلاثة عشر أو رابع ثلاثة عشر ولا يجوز أن تحذف النيف من الثانى مع حذف العقد من الاول للالباس وتعين أن يكون التركيب الثانى فى موضع خفض قال فى أوضح المسالك بالاجماع لكن قال المرادى أجاز بعض النحويين هذا ثان أحد عشر وثالث اثنى عشر بالتنوين

تميلهم

(قوله بأن استعملت النيف) يعنى الحادى والثانى ونحوهما وقوله ليقيد أى النيف الاتصاف بمعناه أى معنى النيف وقوله مقيدا حال من الضمير فى بمعناه (قوله فائدة التنبيه) الاضافة للبيان (قوله من القلب) أى قلب الواو ياء وقوله وجعل الفاء أى التى هى الواو بعد اللام أى التى هى الدال وهذا الحمل قلب مكانى فعلم أن فى الكلمة القلبين (قوله لانكسار ما قبلها) أى مع تطرفها لان تاء التأنيث فى حكم الانفصال والواو اذا تطرفت اثر كسرة قلبت ياء لكن يعل الحادى اعلال القاضى بخلاف الحادية لفتح الياء أفاده فى التصريح (قوله وأما ما حكاه) وارد على قوله التزموه (قوله الثانى لم يذكرها الخ) هذا يتعلق بمفهوم قوله السابق ومثل ثانى اثنين سم (قوله هذا رابع عشر ثلاثة عشر) باضافة التركيب الاول برمته الى الثانى برمته مع بناء الكلمات الاربع على الفتح (قوله أو رابع ثلاثة عشر) أى بحذف العقد من التركيب الاول قال شيخنا الظاهر أن الوصف حينئذ يعرب على حسب العوامل اه وعندى أنه يجوز بناؤه بنية العجز كما مر نظيره (قوله للالباس) أى لالباس الوصف بمعنى المصير بالوصف بمعنى بعض كذا فلا فرق بين الاعراب والبناء وهذا أولى من قول التصريح للالباس بما ليس أصله تركيبين فان الالباس على تفسيره يزول باعراب الجزءين أو الاول فقط فان ذلك جائز فى الاستغناء بحادى عشر عن حادى عشر أحد عشر مثلا كما تقدم أفاده سم وتصرف البعض فيه بما كدره (قوله وتعين) أى فيما اذا أتى بالتركيبين برمتهما أو حذف العقد من التركيب الاول وأتى بالتركيب الثانى (قوله فى موضع خفض) أى باضافة التركيب الاول أو صدره الى الثانى ومن هنا يعلم أن المركب يكون مضافا قال البعض تبعا لشيخنا وهو مخالف لما تقدم فى باب العلم فيما اذا كان الاسم واللقب مركبين أو الاول فقط أى من امتناع اضافة أولهما الى ثانيهما وقد يدفع التخالف بحمل المركب ثم على الاسنادى كما يشعر به

تشبيه سم فلا ينافى ما هنا من اضافة المركب العددى فتأمل (قوله وهو مصادم لحكاية الاجماع) جوابه أن الاجماع مخصوص بصورة ما اذا جئت بتركيبين لان عمل فاعل انما يأتى مع تنوينه والتنوين منتف مع التركيب فيتعين أن يكون التركيب الثانى فى موضع خفض وكلام التوضيح يدل عليه عند التأمل قاله مكى سم (قوله يعتمد) نعت لواو أى يعتمد عليها دون غيرها من حروف العطف (قوله ولا يجوز أن تحذف الواو وتركب) أى موازن فاعل مع عشرين وأخواته قال ابن هشام فى قول الشهود حادى عشرين شهر جمادى مثلا ثلاث لحنات حذف الواو واثبات النون وذكر لفظ الشهر وهو لا يذكر الا مع رمضان والربيعين اه لكن قال السيوطى والمنقول عن سيبويه جواز اضافة شهر الى كل الشهور وقال الدمامينى فى باب الظروف وهو قول أكثر النحويين (قوله يؤرخ) بالهمز وبالواو ولذا يقال تاريخ وتوريخ اه سيوطى (فائدة) كانت العرب تؤرخ بالخصب وبالعام يكون عليهم وبالامر المشهور ولم يزالوا كذلك حتى فتح عمر بلاد العجم فذكر له أمر التاريخ فاستحسنه هو وغيره ثم اختلفوا فقال بعضهم من البعثة وقال قوم من الوفاة ثم أجمعوا على الهجرة ثم اختلفوا بأى شهر يبدؤن فقال بعضهم رمضان وبعضهم رجب وبعضهم ذوالحجة ثم أجمعوا على المحرم لانه شهر حرام ومنصرف الناس من الحج فرأس التاريخ قبل الهجرة بشهرين واثنتى عشرة ليلة لان قدومه عليه الصلاة والسلام المدينة يوم الاثنين لاثنتى عشرة ليلة خلت من ربيع الاول وقيل المؤرخ بالهجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما بسط ذلك الجلال السيوطى فى كتابه الشماريخ فى علم التاريخ (قوله بالليالى) جمع ليلاة واستغنى بجمعها عن جمع ليلة دمامينى (قوله لسبقها) أى لسبق الليالى الايام باعتبار أن شهور العرب قمرية والقمر انما يطلع ليلا اه دمامينى وقال السيوطى فى الهمع لان أول الشهر ليلة وآخره يوم ولان الليل أسبق من النهار خلقا كما أخرجه ابن أبى حاتم وأما تأخر ليلة عرفة عن يومها فلامر شرعى وهو الاعتداد بالوقوف فى ذلك الوقت المخصوص (قوله لاول ليلة منه) اللام بمعنى فى أو عند اه دمامينى وكذا فى قوله لنصفه أو لمنتصفه

وهو مصادم لحكاية الاجماع

(وقبل عشرين اذكرا وبابه الفاعل من لفظ العدد * بحالتيه) من التذكير والتأنيث (قبل واو يعتمد) يعنى أن العشرين وبابه الى التسعين يعطف على اسم الفاعل بحالتيه فتقول الحادى والعشرون الى التاسع والتسعين والحادية والعشرون الى التاسعة والتسعين ولا يجوز أن تحذف الواو وتركب فتقول حادى عشرين كما تقول حادى عشر الحاقا للفرع بأصله فانه يجوز أحد عشر بالتركيب ولا يجوز أحد عشرين بالتركيب كما مر *تنبيه* لم يذكروا فى العشرين وبابه اسما مشتقا وقال بعض أهل اللغة عشرن وثلثن اذا صار له عشرون أو ثلاثون وكذلك الى التسعين واسم الفاعل من هذا معشرن ومتسعن اه *خاتمة* يؤرخ بالليالى لسبقها فحق المؤرخ أن يقول فى أول الشهر كتب لاول ليلة منه أو لغرته

أو انتصافه (قوله أو مهله أو مستهله) بضم الميم وفتح الهاء احترازا عن على صيغة اسم المفعول من أهل الهلال واستهل مبنيين للمفعول أى أظهر والمراد كتب لوقت اهلال هلال الشهر أو استهلاله ومن كسر الهاء من المستهل جعل المستهل اسم فاعل من قولهم استهل الهلال بمعنى تبين فيكون قولهم كتب لمستهل كذا بمنزلة قولك كتب الهلال كذا أى لوقت هلاله دماميني مع حذف وبعض زيادة (قوله لليلة خلت) اللام فيه وفى أمثاله بمعنى بعد (قوله ثم لثلاث خلون الى عشر) التعبير عن الثلاث الى العشر بخلون وعما فوقها الى النصف بخلت انما هو على سبيل الاولوية كما يشير اليه الشارح بقوله وقد تخلفا ولما تقدم أول الكتاب من أن الافصح فى غير جمع الكثرة لما لا يعقل المطابقة وفى جمع الكثرة لما لا يعقل الافراد ولجمع القلة ما كان من أعداده ولجمع الكثرة ما كان من أعداده ولان تمييز ثلاث الى عشر لما كان جمعا ناسبه ضمير الجماعة وتمييز ما فوق عشر لما كان مفردا ناسبه ضمير الافراد فاحفظه وقول الشارح الى عشر متعلق بمحذوف أى ويجرى على مثل هذا الى عشر وكذا يقال فى نظائره (قوله الى النصف من كذا) أى الى النصف فيقول لنصف من كذا ولو صرح به لكن أوضح (قوله وهو أجود) أى لكونه أخصر (قوله ثم لاربع عشرة بقيت) يظهر أن اللام فيه وفى أمثاله بمعنى عند أو فى بتقدير مضاف أى عند استقبال أو فى استقبال أربع عشرة قال الدماميني وبعضهم يقول لست عشرة ليلة مضت فيؤرخ بتمامه لتحققه ووجه الاول اعتبار العدد الاقل (قوله الى تسع عشرة) الغاية داخلة فيقول لليلتها لاحدى عشرة ليلة بقيت (قوله لعشر بقين) أى بدون تعليق تغليبا لتمام الشهر أو ان بقين أى نظرا لاحتمال نقصانه لكن مثل هذا يجرى فى أربع عشرة الى تسع عشرة فتأمل (قوله الى ليلة بقيت) وهذا يقال فى ليلة التاسع والعشرين وفى يوم تلك الليلة وهو اليوم التاسع والعشرون والمعنى لاستقبال ليلة بقيت دماميني (قوله ثم لآخر ليلة منه) وهذه ليلة ثلاثين ان تمت ويكتب فى الثلاثين قبل لآخر يوم منه واذا كتبت لآخر ليلة أو لآخر يوم علمنا أن الشهر كان تاما دماميني (قوله أو سراره أو سرره) بفتح السين والراء المهملتين

أو مهله أو مستهله ثم يقول كتب لليلة خلت ثم لليلتين خلتا ثم لثلاث خلون الى عشر ثم لاحدى عشرة خلت الى النصف من كذا أو منتصفه أو انتصافه وهو أجود من لخمس عشرة خلت أو بقيت ثم لاربع عشرة بقيت الى تسع عشرة ثم لعشر بقين أو ثمان بقين الى ليلة بقيت ثم لآخر ليلة منه أو سراره أو سرره ثم لآخر يوم منه

فيهما وتكسر سين الاول قال فى القاموس السرار كسحاب من الشهر آخر
ليلة منه كسراره وسرره اه فقولك لسراره أو سرره بمعنى قولك لآخر
ليلة منه فلا يقال الا اذا كانت الكتابة فى آخر ليلة وفسرهما البعض تبعا
لشيخنا بانقطاع الشهر ومقتضاه أنه يؤرخ بهما اذا كانت الكتابة
فى آخر يوم منه لان بفراغه انقطاع الشهر وانظر هل يؤرخ بهما على هذا
اذا كانت الكتابة فى آخر ليلة أيضا فيكون فى التاريخ بهما اشتباه
كالتاريخ بسلخه أو انسلاخه كما يأتى أولا حرره (قوله أو سلخه أو انسلاخه)
كل منهما قال فى ليلة الثلاثين ويومه لسلخه الليالى الشهر وأيامه
وانسلاخهما فى ذاتهما وعلى هذا يحصل فى التاريخ بهما اشتباه
وانتصابهما فى قولك كتبت سلخ شهر كذا وانسلاخه على الظرفية بتقدير
مضاف والاصل وقت سلخ أو انسلاخ فحذف الظرف المضاف وأقيم المصدر
المضاف اليه مقامه وأما فى قولك مهل كذا أو مستهل كذا فقد قدمنا انه
فلا يحتاج الى تقدير مضاف لصلاحية اللفظ للزمن بلا تقدير أفاده الدمامينى
وفى الهمع يقال كتبته فى العشر الاول والاواخر لا الاوائل والآخر
والله أعلم

(كم وكأين وكذا)

(قوله مبهم الجنس والمقدار) قال البعض أى عند المتكلم و يبين ابهام
الاول بالتمييز وابهام الثانى بالبدل التفصيلى نحو كم عبدا ملكت عشرين
أم ثلاثين اه وفيه نظر من وجهين * الاول أن دعوى ابهام الجنس عند
المتكلم بالنسبة للاستفهامية ممنوعة لتعينه عنده بدليل انه الآتى بالتمييز
ودعوى ابهام الجنس والمقدار عند المتكلم بالنسبة للخبرية ممنوعة أيضا
كما هو ظاهر ولو جعل ابهام الجنس والمقدار باعتبار السامع قبل الاتيان
بما بعد كم لكان صحيحا * الثانى أن دعوى تعين المقدار بالبدل التفصيلى
بالنسبة للاستفهامية ممنوعة أيضا وان تبع فيها الدمامينى كما هو واضح وانما
يتعين فيها بالجواب فعليك باتباع الحق (قوله بمعنى أى عدد) اى فالسؤال
بها عن كمية الشئ (قوله وخبرية) من الخبر قسيم الانشاء سميت بذلك لان
ما هى فيه خبر مسوق للاعلام بالكثرة محتمل للصدق والكذب وفى المقام

أو سلخه أو انسلاخه وقد
تخلف النون التاء وبالعكس
والله أعلم

(كم وكأين وكذا)
هذه ألفاظ يكنى بها عن
العدد ولهذا أردف بها باب
العدد أما كم فاسم لعدد مبهم
الجنس والمقدار وهى على
قسمين استفهامية بمعنى أى
عدد وخبرية بمعنى عدد كثير
وكل منهما يفتقر الى تمييز أما
الاولى فمميزها كمميز عشرين
وأخواته

فى الافراد والنصب وقد أشار الى ذلك بقوله (ميز فى الاستفهام كم بمثل ما (٩٦) ميزت عشرين ككم شخصا سما)

أما الافراد فلازم مطلقا خلافا للكوفيين فانهم يجيزون جمعه مطلقا وفصل بعضهم فقال ان كان السؤال عن الجماعات نحو كم غلمانا لك اذا أردت أصنافا من الغلمان جاز والا فلا وهو مذهب الاخفش واما النصب ففيه أيضا ثلاثة مذاهب * أحدها أنه لازم مطلقا * والثانى ليس بلازم بل يجوز جره مطلقا حملا على الخبرية واليه ذهب الفراء والزجاج والسيرافى وعليه حمل أكثرهم كم عمة لك يا جرير وخالة * والثالث أنه لازم ان لم يدخل على كم حرف جر وراجح على الجر ان دخل عليها حرف جر وهذا هو المشهور ولم يذكر سيبويه جره الا اذا دخل عليها حرف جر والى هذا الاشارة بقوله

(وأجز ان تجره من مضمرا ان وليت كم حرف جر ظاهرا)

فيجوز فى بكم درهم اشتريت النصب وهو الارجح والجر أيضا وفيه قولان * أحدهما أنه بمن مضمرة كما ذكر وهو مذهب الخليل وسيبويه والفراء وجماعة * والثانى أنه بالاضافة وهو مذهب الزجاج * وأما الثانية وهى الخبرية

زيادة كلام ستأتى (قوله فى الافراد والنصب) لانه لم يسمع الا كذلك فالعلة فى ذلك السماع كما قاله الدمامينى أو لان كم الاستفهامية كناية عن عدد مقرون بالاستفهام فأشبهت العدد المركب فأفرد مميزها ونصب كمميزه كما قاله الحديثى أو لان مميز العدد الوسط الذى هو من أحد عشر الى المائة كذلك فحملت عليه لانه أعدل فلا تحكم كما أفاده الشمنى ولك نقضه بأن من العدد الوسط المائة فتأمل (قوله بمثل ما ميزت عشرين) آثر عشرين على أحد عشر لخفة عشرين وثقل المركب (قوله ككم شخصا سما) كم فى محل رفع مبتدأ وشخصا تمييز وسما جملة فى محل رفع خبر (قوله فلازم مطلقا) أى سواء أريد به الاصناف أولا (قوله خلافا للكوفيين فانهم يجيزون جمعه مطلقا) نحو كم عبيدا ملكت وجعله البصريون حالا والتمييز محذوف أى كم نفسا ملكت حالة كونهم عبيدا أى عاولكن وكذا اذا قلت كم لك غلمانا فالتقدير كم نفسا استقر والك حالة كونهم غلمانا أى خذا ساقلوثات كم غلمانا لك لم يمش هذا التخريج الا على رأى الاخفش فى تجويزه تقديم الحال على عاملها المعنوى كما قاله الدمامينى (قوله وفصل بعضهم) هو تفصيل حسن (قوله اذا أردت أصنافا من الغلمان جاز) فالمعنى كم صنفا من أصناف الغلمان استقر والك فالسؤال فيه عن عدد أصناف الغلمان لا عن عدد آحادهم (قوله انه لازم مطلقا) أى سواء دخل على كم حرف جر أولا (قوله وعليه حمل أكثرهم كم عمة) أى بناء على أنها استفهامية استفهام تهكم كما سيذكره الشارح (قوله ولم يذكر سيبويه جره الخ) أى فقد به القول الثالث ووجه الجر حينئذ تطابق كم ومميزها فى الجر (قوله مضمرا) ظاهره منع ظهور من عند دخول حرف الجر على كم وهو المشهور لان حرف الجر الداخل على كم عوض من اللفظ بمن المضمرة وقيل يجوز نحو بكم من درهم اشتريت (واعلم) أن من تدخل على مميز كم الخبرية والاستفهامية كما قاله ابن الحاجب فشاهد الخبرية نحو وكم من ملك واستشهد فى المطول للاستفهامية بقوله تعالى سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة وان نبه توقف الرضى فى دخول من على مميز الاستفهامية وعز والبعض التوقف الى ابن الحاجب خطأ ودخولها على مميز كم الخبرية كثير بخلاف

تمييزها يستعمل تارة كمميز عشرة فيكون جمعا مجرورا وتارة كمميز مائة فيكون مفردا مجرورا وقد أشار الى ذلك بقوله

(واستعملنها مخبرا كعشره * أو مائة ككم رجال أو مره) ومن الاول قوله

كم ملوك باد ملكهم

ومن الثاني قوله

وكم ليلة قد بتها غير آثم

وقوله

كم عمة لك يا جرير وخالة
فدعاء قد حلبت على عشاري

ويروى هذا البيت بالنصب والرفع أيضا أما النصب فقيل ان لغة تميم نصب تمييز الخبرية اذا كان مفردا وقيل على تقديرها استفهامية استفهام تهكم أي أخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمنني فقد نسيته وعليهما فكم مبتدأ خبره قد حلبت وأفرد الضمير حملا على لفظ كم وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ وان كان نكرة لانه قد وصفت بلك وبفدعاء محذوفة مدلولا عليها بالمذكورة كما حذفت لك من صفة خالة مدلولا عليها بلك الاولى والخبر قد حلبت ولابد من تقدير قد حلبت أخرى لان المخبر عنه حينئذ متعدد لفظا ومعنى نظير زينب وهند قامت وكم على هذا الوجه ظرف أو مصدر والتمييز محذوف أي كم وقت أو حلبة * تنبيهات * الاول افراد تمييز الخبرية أكثر وأفصح من جمعه وليس الجمع بشاذ كما زعم بعضهم

الاستفهامية (قوله فيكون جمعا الخ) أما افراده فلمشابهة كم للمائة والالف في الدلالة على الكثرة ومميزهما مفرد وأما جمعه فليكون في اللفظ تصريح بما يدل على الكثرة (قوله وقد أشار الى ذلك) أي المذكور من الاستعمالين (قوله ككم رجال أو مره) كم مبتدأ والخبر محذوف أي عندي مثلا أو مفعول لمحذوف أي ملكت مثلا ورجال مضاف اليه على الصحيح كما تعرفه وأصل مرة مرأة نقلت حركة الهمزة للراء ثم حذفت الهمزة (قوله باد ملكهم) أي هالك (قوله غير آثم) أي غير سكران (قوله فقيل ان لغة تميم الخ) أي والبيت للفرزدق وهو تميمي (قوله نصب تمييز الخبرية) أي جوازا كما يصرح به قول التوضيح فقيل ان تميما تجيز نصب تمييز الخبرية (قوله اذا كان مفردا) كذا قال الشلوبين والصحيح أنه يجوز فيه الافراد والجمع على هذه اللغة كما في شرح الكافية ونص على ذلك السيرافي مرادي (قوله وعليهما) أي الجر والنصب أو على قولي النصب والاول أولى (قوله وأفرد الضمير) أي مع أن مقتضى الظاهر تثنيته (قوله حملا على لفظ كم) قد يقال تاء التأنيث تنافي هذا الحمل والجواب أن اعتبار لفظ كم من حيث الافراد لا ينافي اعتبار المعنى من حيث التأنيث ووجه في التوضيح الافراد بأن التاء للجماعة لان عمة وخالة في معنى عمات وخالات (قوله كما حذفت لك الخ) وعليه يكون في البيت احتباك وحمل الشارح البيت على ذلك أمر مستحسن ليتجانس الموصوفان لا واجب ولم يذكره في الجر والنصب مع امكانه فيهما أيضا لعدم ذكر حديث الوصفية فيهما للاستغناء فيهما عن الوصفية وقوله من صفة خالة أي من صفات خالة والمراد بالجمع ما فوق الواحد فافهم (قوله والخبر قد حلبت) اى خبر المبتدا الذي هو عمة وقوله ولابد من تقدير قد حلبت أخرى اى ليكون خبرا عن خالة هذا مقتضى صنيعه ويحتمل أن قد حلبت المذكورة خبر خالة وقد حلبت المحذوفة خبر عمة (قوله افراد تمييز الخ) أشار به الى دفع ما يوهمه تقديم المصنف الجمع

من رجحانه على الافراد والى أن المصنف اعتمده اهتماما به ورداً على من زعم شذوذه (قوله الجر ممتنع الخ) وأما في تمييز الاستفهامية فالصحيح أن الجر عن مقدرة (قوله باضافة كم) اى حملا لها على ما هي مشابهة له من العدد تمييزه (قوله اذ لا منع منها) يوهم أن في الاستفهامية منعا من الاضافة ما نظره (قوله انه بمن مقدرة) لانها كثر دخولها على تمييز الخبرية جازت كثرة الحذف لها مع ملاحظتها (قوله الاتصال) أي اتصال تمييز كم بها (قوله فان فصل) أي بجملة أو ظرف أو جار ومجرور وقوله نصب أي وجوباً ان كان الفصل بجملة أو ظرف وجار ومجرور ورجحانا وجوازا ان كان بظرف فقط أو جار ومجرور فقط كما سيأتي اعلم ما في كلام شيخنا والبعض (قوله حملا على الاستفهامية) أي في النصب وعلل الحمل بقوله فان ذلك أي الفصل جائز فيها أي في الاستفهامية وان كان الاولى عدم فصلها (قوله كم دون مية الخ) موماة أي مفازة تمييز قال شيخنا رأيت بخط الشارح ضبط الميم الاولى بالفتحة اه وكذا في القاموس ويهال بفعل مجهول أي يفزع منها أو يفزع منها قصدها والخريت بكسر الخاء المعجمة وتشديد الراء آخره فوقية الماهر الحاذق (قوله كم بجود الخ) مقرف تمييز الذكر يا المقرف الذي أبوه عجمي وأمه عربية والكريم الذي أبواه عربيان والوضيع الخسيس اه وقال العيني أراد المقرف الذي ليس له أصالة من جهة الاب (قوله سيد) تمييز كم ضخم الدسيعة ذال وسعد وهي مهملات أي عظيم العطية (قوله والصحيح اختصاصه) أي الفصل كما يدل عليه قوله ومثله الخ وكما تصرح به عبارته في شرحه على التوضيح وعبارة ابن الناظم (قوله وقيل ان كان الفصل ناقص جاز) كان مراده بالناقص الغير المستقر كالامثلة فان الظرف فيها متعلق بمذكور ويؤيده أن الرضي عبر بعدم الاستقرار (قوله فضلا) منصوب على التمييز ويجوز جره على لغة من جر التمييز مع الفصل ورفعه على الفاعلية لنالني كذا في العيني والتمييز على الرفع محذوف لدلالة السياق أي كم يوما أو كم ليلة وكم منصوبة على الظرفية أو المصدرية حينئذ (قوله تؤم) اى تقصد ومحدودبا بكسر الدال الثانية كما قاله شيخنا السيد تمييز من الحدب وهو ما ارتفع من الارض وغارها مرفوع به أي على أنه فاعل وأصله

مقدرة وقيل من الكوفيين

* الثالث شرط جر تمييز كم الخبرية الاتصال فان فصل نصب حملا على الاستفهامية فان ذلك جائز فيها في السعة وقد جاء بجرور مع الفصل ظرف أو مجرور كقوله

كم دون مية موماة يهال لها
اذا تيممها الخريت ذو الجلد

وقوله

كم بجود مقرف نال العلا
وكريم بخله قد وضعه

وقوله

كم في بني بكر بن سعد سيد
ضخم الدسيعة ماجد نفاع

والصحيح اختصاصه بالشعر ومثله فصل تمييز العدد المركب وشبهه وقدمر وذهب الكوفيون الى جوازه في الاختيار وقيل ان كان الفصل ناقص نحو كم اليوم جائع أتاني وكم بك مأخوذ اتى جاز وان كان تاما لا يجوز وهو مذهب يونس وان كان الفصل بجملة كقوله * كم نالني منهم فضلا على عدم * أو بظرف وجار ومجرور معا كقوله تؤم سنانا وكم دونه * من الارض محدودبا غارها

غارها

فأرها وهو المكان الغائر من الارض فخذفت عين الكلمة كما حذفت فى رجل شاك أصله شائك كذا فى العينى وزكريا (قوله تعين النصب) لان الفصل بالجملة بين المتضايفين لايجوز البتة ويجوزه الكوفيون بناء على أن الجر بمن لا بالاضافة اه سيوطى وظاهر كلام المبرد جواز جر المفصول بجملة فى الشعر وقد مر عن العينى أنه يجوز كما انى منهم فصل على عدم تجر فصل قال زكريا ومحل تعين النصب فيها لايحتمل طلب الفعل للمميز مفعولا والا فيجر بمن نفى المطوّل فى بحث حذف المفعول واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وعيون وكم أهلكنا من قرية ومحل كم هنا النصب على المفعولية اه (قوله وهو مذهب سيبويه) مقابله مذهب الكوفيين ومذهب المبرد اللذين قدمناهما (قوله يتفقان فى سبعة أمور) بقى أنهما يتفقان فى البساطة وفى أن تمييزهما لا يكون منفيا لا يقال كم لا رجلا جاءك وكم لا رجل صحبت نص عليه سيبويه وأجازه بعض النحويين ثم يجوز العطف عليه بالنفى مع الاستفهامية بلا وسيأتى قول بتركيب كم (قوله ودليله واضح) وجرهما بالحرف والاضافة نحو بكم درهم اشتريت وغلام كم رجل ملكت (قوله يجوز حذف مميزهما الخ) نحو كم صمت (قوله وأنهما يلزمان الصدر) أما فى الاستفهامية فواضح وأما فى الخبر فحملا على رب اه زكريا ووجه الحمل أنها لانشاء التكثير كما أن رب لانشاء التكثير أو التقليل ولا تنافى بين كونها خبرية وكونها لانشاء التكثير لاختلاف الجهة لان خبريتها باعتبار الكثرة التى توجد فى الخارج بدون قول وانشائيتها من جهة التكثير القائم بذهن المتكلم من غير وجوده فى الخارج فاذا قلت كم رجال عندى فله جهتان احداهما التكثير القائم بذهنك الذى لا وجود له خارجا ومن هذه الجهة تكون انشائية والاخرى كثرة الرجال المخبر عنهم بأنهم عندك التى توجد خارجا بدون القول ومن هذه الجهة تكون خبرية لاحتمال الصدق والكذب باعتبار المطابقة للواقع وعدمها كذا فى الدماميني عن ابن الحاجب بايضاح ثم نقل عن الرضى رده بما حاصله ان ما وجه به الانشاء يطرد فى جميع الاخبار فيلزم أن تكون

تعين النصب قاله المصنف وهو مذهب سيبويه * الرابع الاستفهامية والخبرية تتفقان فى سبعة أمور و يفترقان فى ثمانية أمور فيتفقان فى أنهما اسمان ودليله واضح وأنهما مبنيان وأن بناءهما على السكون وقد سبق ذلك فى أول الكتاب وأنهما يفتقران الى مميز لابهامهما وأنهما يجوز حذف مميزهما اذا دل عليه دليل خلافا لمن منع حذف تمييز الخبرية وأنهما يلزمان الصدر

فلا يعمل فيهما ما قبلهما الا المضاف وحرف الجر وأما
على حد واحد فى وجوه
الاعراب فكم فيهما ان تقدم
عليها حرف جر أو مضاف فهى
مجرورة والا فان كانت كناية
عن مصدر أو ظرف فهى
منصوبة على المصدر أو على
الظرف والا فان لم يلها فعل
أو وليها وهو لازم أو رافع
ضميرها أو سببيها فهى مبتدأ
وان وليها فعل متعد ولم
يأخذ معموله فهى مفعولة
وان أخذه فهى مبتدأ الا
أن يكون ضميرا يعود عليها

انشا آتيا من هذا الوجه ولا تأثير به وذلك أن نحو زيد قائم خبر بلا شك ولا
يحتمل الصدق والكذب من حيث نفس الاخبار الذى هو فعل المخبر لانه
أوجده بهذا اللفظ قطعا بل من حيث الخبر به وهو ثبوت القيام لزيد (قوله
فلا يعمل فيهما ما قبلهما الا المضاف وحرف الجر) قال المرادى وحكى
الاخفش أن بعض العرب يقدم العامل على كم الخبرية فقيل لا يقاس عليه
والصحيح جواز القياس عليه لانها لغة اه وعليها بنى الفراء اعرابه كم
فاعلا فى قوله تعالى أولم يهد لهم كم أهلكنا والوجه أن الفاعل مصدر أى
الهدى كذا فى الفارضى أى ضمير يرجع الى المصدر أى أو الى الله أى لان
تخريج الآية على هذه اللغة مع أنها رديئة كما فى المغنى غير متجه وأما قوله
تعالى ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون أنهم اليهم لا يرجعون فكم
مفعول لاهلكنا والجملة معمولة ليروا على أنه علق عن العمل فى لفظها وأن
وما بعدها مفعول لاجله ليروا وقيل غير ذلك وأما الاستفهامية فقال الفارضى
أعمل بعض العرب فى الاستفهام ما قبله شذوذا كقولهم ضرب من منا
وقولهم كان ماذا اه ولم ينقل سماع ذلك شذوذا فى خصوص كم فقول شيخنا
بعد نقل كلام الفارضى تلخص أن تقدم العامل على كم الاستفهامية شاذ
وعلى كم الخبرية لغة غير مسلم فى جانب الاستفهامية الا باثبات السماع
فى خصوصها فتدبر (قوله فكم فيهما ان تقدم عليها الخ) حاصل ما ذكره
احدى عشرة صورة ثلاث للجر وثلاث للنصب وخمس للرفع وواحدة
محتملة للرفع والنصب (قوله أن تقدم عليها حرف جر) نحو بكم درهم
اشتريت أو مضاف نحو غلام كم رجل عندك (قوله عن مصدر) نحو كم
ضربة ضربت أو ظرف نحو كم يوما صمت (قوله فان لم يلها فعل) نحو كم رجل
فى الدار أو وليها وهو لازم نحو كم رجل قام (قوله أو رافع ضميرها) أى
أو متعد رافع ضميرها نحو كم رجل ضرب عمرا أو سببيها نحو كم رجل ضرب
أخوه عمرا (قوله وان وليها فعل متعد ولم يأخذ مفعوله) نحو كم رجل ضربت
والمراد بالمفعول ما يشمل المفعول الواحد والاكثر ليدخل نحو كم تعطى
زيدا (قوله فهى مفعولة) أى مفعول به (قوله وان أخذه) نحو كم رجل ضرب
زيد عمرا عنده (قوله الا أن يكون) أى المفعول ضميرا يعود عليها نحو كم

فهو الابتداء والنصب على الاشتغال و يفترقان في أن تمييز الاستفهامية أصـل النصب وتمـييز الخـبرية أصله الجر وفي أن تمييز الاستـفهامية مفرد وتمييز الخـبرية يكون مفردا وجمعا وفي أن الفصل بين الاستفهامية وبين مميزها جائز في السعة ولا يفصل بين الخـبرية ومميزها إلا في الضرورة على ما مر وفي أن الاستفهامية لا تدل على تكثير والخـبرية للتكثير خلافا لابن طاهر وتلميذه ابن خروف وفي أن الخبرية تختص بالماضي كرب فـلا يجوز كـم غلمان لي سأملكهم كما لا يجوز رب غلمان سأملكهم ويجوز كم عبدا سأشتريه وفي أن الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاسـتفهامية وفي أن الكلام مع الخبرية لا يستدعي جوابا بخلافه مع الاستفهامية وفي أن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهـمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية فيقال في الخبرية كم عبد لي خمسون بل ستون وفي الاستفهامية كم مالك أعشرون أم ثلاثون اه (ككم) يعني هذه أي الخبرية في الدلالة على تكثير عدد مبهم الجنس والمقدار (كأين وكذا وينتصب * تمييز ذين أو به صل من تصب) بخلاف تمييز كم الخبرية فتقول كأين رجلا رأيت ومنه قوله وكائن لنا فضلا عليكم ومنة * قديما ولا تدرون ما منّ منعم

وبحل ضربته (قوله الابتداء والنصب على الاشتغال) والابتداء أرجح دماميني (قوله جائز في السعة) نحو كم عندك عبدا (قوله ولا يفصل بين الخبرية الخ) أي اذا كان مميزها مجرورا بالاضافة فلا يرد نحو كم تركوا من جنات (قوله بخلافه مع الاستفهامية) والاجود في جوابها أن يكون على حسب موضعها من الاعراب ولو رفع مطلقا لجاز اه مرادى (قوله لا يقترن بالهمزة) لعدم تضمن المبدل منه معنى الهمزة بخلافه في الاستفهامية (قوله أي الخبرية) قيده به مع ذكره بعد أن كأين تأتي للاستفهام نادرا الا ان من المشبه كذا وهي لا تأتي للاستفهام أصلا وليوافق التقييد به في التسهيل والكافية (قوله في الدلالة على تكثير الخ) مسلم في كأين دون كذا لانها ليست للتكثير بل لعدد مبهم قليل أو كثير فلك أن تكنى بها عن واحد وعن اثنين وعن ثلاثة قاله الدماميني (قوله وينتصب تمييز ذين) وكان حقهما أن يضافا اليه كما تضاف كم لكن منع من ذلك أن في آخر كأين تنوينا يستحق الثبوت لاجل الحكاية وفي آخر كذا اسم اشارة وهما مانعان من الاضافة اه دماميني وقوله لاجل الحكاية أي حكاية الكلمتين كما كانتا عليه قبل التركيب (قوله أو به) يعني بتمييز كأين فقط أو التقدير بتمييز ذين بالنظر للمجموع لما يأتي سم (قوله بخلاف تمييز كم الخبرية) فانه مجرور وعند غير تميم وعند تميم يجوز نصبه كما سبق هذا ان اتصل فان فصل ففيه ما مر (قوله فتقول كأين) مفعول رأيت (قوله وكائن) مبتدأ خبره الظرف وهذا البيت والذي بعده واردان على لغة من قال كائن بألف بعد الكاف فهمزة مكسورة قال في جمع الجوامع وشرحه ولا يخبر عنها أي كأين اذا وقعت مبتدأ الا بجملة فعلية مصدرة بماض أو مضارع نحو وكأين من نبي قتل الخ وكأين من آية الخ اه ويرد عليه وكائن لنا فضلا فان الخبر فيه جار ومجرور

وقوله تعالى وكأين من دابة لا تحمل رزقها الله يرزقها واياكم ان جعل الخبر الجملة الاسمية أعني الله يرزقها فان جعل لا تحمل رزقها الخبر فالآية فتأمل (قوله آلما) بوزن فاعل من ألم وهم قد رضي (قوله رأيت كذا رجلا) فكذا مفعول ورجلا تمييز (قوله أما كأين فانها توافق كم) أي من حيث هي لا بقيد الاستفهامية ولا بقيد الخبرية ليصح قوله والافادة التكثير تارة وهو الغالب والاستفهام أخرى وهو نادر والغلبة والندور بالنسبة الى كأين لا بالنسبة الى كم لورود هما كثيرا فالموافقة في أصل افادة التكثير تارة والاستفهام أخرى بقطع النظر عن القلة والندور فتفطن (قوله كأين تقرأ سورة الاحزاب) هل كأين في موضع الحال من سورة وهل يمكن أنه مفعول ثان لتقرأ بمعنى تعد اه سم واستظهر البعض الاحتمال الاول وفيه أن الحال لا تكون انشاء فالظاهر الثاني وعليه اقتصر شيخنا السيد وقوله آية قال سم ان كان هو التمييز أفاد جواز الفصل بين الاستفهامية وعيزها بالجملة اه وعبارة الدماميني على التسهيل كقول أبي بن كعب لعبد الله كأين تقرأ سورة الاحزاب أو كأين تعد سورة الاحزاب فقال عبد الله ثلاثا وسبعين فقال أبي ما كانت كذا قط اه (قوله مركبة) وقيل بسيطة واختاره أبو حيان قال ويدل على ذلك تلاعب العرب بها في اللغات الآتية همع (قوله وكم بسيطة على الصحيح) وقيل مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية وحذفت ألف ما لدخول الكاف عليها وسكنت الميم تخفيفا ورده أن الالف لم يبق عليها دليل بخلاف بم وعم وأنه على تسليمه انما يناسب كم الاستفهامية دون الخبرية وان كان قد يعتذر عن الاخير بما يأتي قريبا (قوله من كاف التشبيه) وقيل الكاف فيها زائدة لازمة لا تشبيهية همع (وأي المنونة) أي الاستفهامية كما قاله الفارضي أي والمستعملة خبرية حدث لها بالتركيب معنى آخر وان كان أصلها استفهامية فلا اشكال (قوله لان التنوين الخ) ليس علة لقوله جاز لتعليله أولا بقوله ولهذا العامل الواحد لا يعلل بعلتين الا بالاتباع بل هو علة لمحذوف أي وانما اقتضى تركيبها من كاف التشبيه وأي المنونة جواز الوقف عليها بالنون لان الخ وهذا بمعنى قول من قال علة لعلية تركيبها مما ذكر

وقوله المرد اليأس بالرماء فكائن آلما حم يسره بعد عسر وتقول كأين من رجل لقيت ومنه وكأين من نبي قتل معه ربيون كثير وكأين من آية في السموات والارض يمرون عليها وتقول رأيت كذا رجلا * تنبيهات * الاول توافق كل واحدة من كأين وكذا كم في أمور وتخالفها في أمور أما كأين فانها توافق كم في خمسة أمور وتخالفها في خمسة فتوافقها في الابهام والافتقار الى التمييز والبناء ولزوم التصدير وافادة التكثير تارة وهو الغالب والاستفهام أخرى وهو نادر ولم يثبته الا ابن قتيبة وابن عصفور و [illegible] واستدل له بقول أبي بن كعب لابن مسعود كأين تقرأ سورة الاحزاب آية فقال ثلاثا وسبعين وتخالفها في أنها مركبة وكم بسيطة على الصحيح وتركيبها من كاف التشبيه وأي المنونة ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لان التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الاصلية

ولهذا رسم في المصحف نونا ومن وقف بحذفها اعتبر حكمه في الاصل وهو الحذف في الوقف وفي أن مميزها مجرور

بمن غالبا حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك ورده ما سبق وفي أنها لا تقع
استفهامية عند الجمهور
وقد مضى وفي أنها لا تقع
مجرورة خلافا لابن قتيبة
وابن عصفور أجازا بكأين
تبيع هذا الثوب وفي أن مميزها
لا يقع الا مفردا وأما كذا
فتوافق كم في أربعة أمور
وتخالفها في أربعة فتوافقها
في البناء والابهام والافتقار
الى المميز وافادة التكثير
وتخالفها في أنها مركبة
وتركيبها من كاف التشبيه
وذا الاشارية وأنها لا تلزم
التصدير فتقول قبضت كذا
وكذا درهما وأنها
لا تستعمل غالبا الا معطوفا
عليها كقوله * عد النفس
نعمى بعد بؤساك ذاكرا
كذا وكذا لطفا به نسى الجهد
وزعم ابن خروف أنهم
لم يقولوا كذا درهما ولا
كذا كذا درهما بدون
عطف وذكر الناظم أن ذلك
مسموع ولكنه قليل وعبارة
التسهيل وقد ورد كذا مفردا
ومكررا بلا واو وأنها يجب نصب تمييزها فلا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالاضافة خلافا للكوفيين فانهم
أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال كذا ثوب وكذا أثواب قياسا على العدد الصريح ولهذا

لجواز الوقف عليها بالنون (قوله ولهذا) أي لشبهه بالنون الاصلية (قوله
ورده ما سبق) أي من البيتين (قوله وافادة التكثير) ممنوع كما
في جمع الجوامع وشرحه الهمع وتتصرف أي كذا بوجوه الاعراب فتكون
في محل رفع ونصب وجر بالاضافة والحرف ولا تتبع بتابع لا نعت ولا غيره
(قوله من كاف التشبيه وذا الاشارية) وقيل الكاف زائدة لازمة وقيل
اسم كمثل فعلى هذا الها محل من الاعراب وعلى غيره لا محل لها كذا
في الهمع (قوله عد النفس نعمى) بضم النون والقصر النعمة وكذا
النعماء بالفتح والمد والبؤسى بضم الموحدة وسكون الهمزة والقصر خلاف
النعمى وقوله نسى الجهد بفتح الجيم وضمها أي المشقة (قوله لم يقولوا كذا
درهما) أي بلا تكرار ولا كذا كذا درهما أي بالتكرار من غير عطف
(قوله فانهم أجازوا في غير تكرار ولا عطف الخ) رد بأن مجرورها اسم اشارة
لا يقبل الاضافة وقد يقال لما ركب مع الكاف لم يبق على ما كان عليه قبل
ذلك لتضمنه بعد التركيب معنى لم يكن موجودا فيه قبل التركيب وقال الحوفي
ان المجرور بدل من اسم الاشارة وهو بعيد لان كذا صارت كلمة واحدة
ولا يبدل من جزء الكلمة ولا تضاف كأين بوجه كما تقدم تعليله وقضية
كلامه كالمغني عدم اجازتهم الاضافة مع التكرار أو العطف وقال ابن
معطي في شارح الجزولية لو جر درهم مع تكرير كذا بدون عطف لزمه
ثلثمائة درهم لانها أقل عددين أضيف ثانيهما الى المفرد ولو جر مع التكرير
والعطف لزمه ألف ومائة درهم لاجل العطف وجر التمييز وافراده فيحتمل
أن هذا من ابن معطي مجرد حكم بمقتضى القياس اذا لفظ بهذا اللفظ من
غير اجازة منه للاضافة ويحتمل أن مذهبه بجواز الاضافة ولو مع التكرار
والعطف وقد يقال ان التمييز المجرور عند العطف للثاني فقط والاول كناية
عن عدد ما فيحمل على الواحد لانه المحقق فيلزمه مائة وواحد أما لو قال كذا
درهم بالرفع فيلزمه واحد وكأنه قال عدد مبهم هو درهم (قوله ولهذا) أي

فلقه أو زعم أنه يلزمه بقوله عندي كذا درهم مائة وبقوله كذا دراهم ثلاثة وبقوله كذا كذا درهما أحد عشر وبقوله كذا درهما عشرون وبقوله كذا وكذا درهما أحد وعشرون حملا على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح ووافقهم على هذه التفاصيل غير مسئلة الاضافة المبرد والاخفش وابن كيسان والسيرافي وابن عصفور ووهم ابن السيد فنقل اتفاق النحويين على اجازة ما أجازه المبرد من ذكره وعبارة التسهيل وكنى بعضهم بالمفرد المميز بجمع عن ثلاثة وبابه وبالمفرد المميز بمفرد عن مائة وبابه وبالمكرر دون عطف عن أحد عشر وبابه وبالمكرر مع عطف عن أحد وعشرين وبابه * الثاني قد بان لك أن قوله أو به صل من نصب راجع الى تمييز كأين دون كذا اذ لو قال ككم كأين وكذا وانصبا وقيل كائن بعده من وصلا لكان أحسن من أوجه * أحدها التنصيص على الخلف السابق * ثانيها التنبيه على اختصاص كأين من دون كذا * ثالثها الاعلام أن وجود من بعد كأين أكثر من عدمها لجريان حكم في وجوهها * رابعها الافادة أن كائن لغة في كأين وهو أحسن

لغات أحدها كأين وبها قرأ السبعة الا ابن كثير ويليها كائن على وزن كاعن وبها قرأ ابن كثير تعنى
وهي أكثر في الشعر من الاولى وان كانت الاولى هي الاصل ومنه البيتان السابقان وقوله * وكائن بالاباطح من صديق * يراني لو أصبت هو المصابا * والثالثة كأي مثل كعي وبها قرأ الأعمش وابن محيصن * والرابعة كيئن بوزن كيعن * والخامسة كأن على وزن كعن وسبب تلعبهم بهذه الكلمة كثرة الاستعمال * الثالث تأتي كذا هذه أعني المركبة كناية عن غير العدد وهو الحديث مفردة ومعطوفة ويكنى بها عن المعرفة والنكرة ومنه الحديث يقال للعبد يوم القيامة أتذكر يوم كذا وكذا وتكون كذا أيضا كلمتين على أصلهما وهما كاف التشبيه وذا الاشارية نحو رأيت زيدا فاضلا وعمرا كذا ومنه قوله وأسلمني الزمان كذا * فلا طرب ولا أنس

وتدخل عليها ها التنبيه نحو أهكذا عرشك * خاتمة * يكنى عن الحديث أيضا

لقياس على العدد الصريح (قوله فلقه أو زعم) وأما عندنا معاشر الشافعية ففي المنهج وشرحه أنه لو قال كذا درهم بالرفع أو النصب تمييزا أو الجر لحنا أو السكون وقفا أو كذا كذا درهم بالاحوال الاربعة أو كذا وكذا درهم بغير النصب لزمه درهم واحد أو كذا وكذا درهما بالعطف والنصب لزمه درهمان اه (قوله حملا على المحقق) هو أول كل مرتبة من مراتب العدد الصريح (قوله وعبارة التسهيل الخ) لم يذكر فيها كذا درهما كناية عن عشرين (قوله الخلف السابق) أي في جر تمييز كأين بمن هل هو لازم أو غير لازم (قوله ويليها كائن) قال الخليل الياء الساكنة أي قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها موقعها وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان الالف والهمزة فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين وحذفت الياء الاخيرة بعد كسرة ما قبلها التنوين بعد زوال حركتها كالقاضي (قوله والثالثة كأي) بهمزة ساكنة فياء مكسورة والرابعة كيئن بياء ساكنة فهمزة مكسورة وأصله كأين قدمت الياء مشددة ثم خففت كميت دماميني (قوله أعني المركبة) أي لا الباقية على أصلها من عدم التركيب (قوله وهو الحديث)

يعني اللفظ الواقع في التحديث عن شئ فعل أوقول قال السيوطي في الاشباه والنظائر نقلا عن ابن هشام الذي تشهد به الاستقراء وقضى به الذوق الصحيح أن كذا المكني بها عن غير العدد انما يتكلم بها من يخبر عن غيره فتكون من كلامه لا من كلام المخبر عنه فلا تقول ابتداء مررت بدار كذا ولا بدار كذا وكذا بل تقول بالدار الفلانية ويقول من يخبر عنك قال فلان مررت بدار كذا أو بدار كذا وكذا اه (قوله بكيت وكيت وذيت وذيت) وهما مبنيان لنيابتهما عن الجمل اه فارضي ولنيابتهما عن الجمل جاز أن يعمل فيهما القول وان كانا غير جملة فتقول قلت كيت وكيت أو ذيت وذيت فيكونان في محل نصب على المفعولية قال شيخنا والحكم بالنصب محلا على مجموع الكلمتين أعني كيت وكيت وكذا ذيت وذيت لانهما صارا بالتركيب بمنزلة كلمة واحدة اه ويستفاد منه أن البناء أيضا للمجموع (قوله بفتح التاء وكسرها) أي وضمها كما في التسهيل (قوله كان من الامر الخ) اذا قيل كان من الامر كيت وكيت فكان شانية خبرها كيت وكيت لانه نائب عن الجملة ولا يكون كيت وكيت اسم كان كما لا يكون اسمها جملة قاله الفارسي واستحسنه ابن هشام لكن يلزم عليه تفسير ضمير الشان بغير جملة مصرح بجزأيها والظاهر أن من الامر تبيين يتعلق بأعني مقدرا دماميني (قوله وليس فيهما حينئذ الا البناء على الفتح) أي بخلاف المخففتين ففيهما البناء على الفتح والكسر بل والضم كما مر

(الحكاية)

هي لغة المماثلة واصطلاحا ايراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير كمن زيدا اذا قيل رأيت زيدا أو ايراد صفته نحو أيا لمن قال رأيت زيدا وأما حكاية اللفظ أو معناه بالقول فلم يتكلم عليها المصنف وسيذكرها الشارح في الخاتمة (قوله احك بأي) الباء للآلة أو ظرفية اه سم وأي المحكي بها استفهامية وهي معربة لكن اختلف في حركاتها والحروف اللاحقة لها فقيل اعراب فأي بالرفع مبتدأ خبره محذوف مؤخر عنها الان الاستفهام له الصدر تقديره في قام رجل أي قام وأيا مفعول لفعل محذوف مؤخر عنها الماصر تقديره في ضربت رجلا أيا ضربت وأي بالجر بحرف جر

بكيت وكيت وذيت وذيت بفتح التاء وكسرها والفتح أشهر وهما مخففتان من كية وذية وقالوا على الاصل كان من الامر كية وكية وذية وذية وليس فيهما حينئذ الا البناء على الفتح ولا يقال كان من الامر كيت بل لا بد من تكررها وكذلك ذيت لانها كناية عن الحديث والتكرير مشعر بالطول

(الحكاية)

هذا الباب للحكاية بأي ومن والعلم بعد من (احك بأي ما لمنكور سئل * عنه بها في الوقف أو حين تصل) أي يحكى بأي وصلا ووقفا

محذوف تقديره في مررت برجل بأي مررت وكذا يقال في أيان وأيتان وأيون وأيات رفعا وأيين وأيتين وأيين وأيات نصبا وجرا ويلزم على هذا القول اضمار حرف الجر وقيل حركات حكاية وحروف حكاية وهي مرفوعة بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية أو حرف الحكاية على أنها مبتدأ والخبر محذوف وقيل الحركة والحرف في حالة الرفع اعراب وفي حالتي النصب والجر حركة حكاية وحرف حكاية (قوله ما المنكور) احتراز عن المعرفة فانها لا تحكى بأي ثم (قوله في الوقف) متعلق بالحكاية (قوله مذكور) أي سابق في كلام غيرك واحترز به عن المسؤل بها ابتداء فانها حينئذ على حسب العوامل (قوله لمن قال رأيت رجلا الخ) وتقول لمن قال جاء رجل أي بالرفع ولمن قال جاء رجلان أيان وهكذا (قوله وأيين) فلو قيل رأيت رجلا وامرأة قيل في السؤال أيا وأية وهل يجوز أيين مع تغليب المذكر سيأتي فيه احتمالان عن أبي حيان (قوله وأيات) بكسر التاء نيابة عن الفتحة (قوله الا اذا كان موجودا في المسؤل عنه) كما في المثال السابق من بنين وبنات قاله شيخنا ولا يرد عليه أنه في الحقيقة جمع تكسير لتغير المفرد فيه لان المراد بجمع التصحيح هنا الجمع بالواو أو الياء والنون أو الالف والتاء المزيدتين (قوله أو صالحا) أي أو كان هو أي الجمع لا بقيد كونه تصحيحا صالحا لان يوصف به أي بجمع التصحيح فلا يقال أيون او أيين لمن قال عندي حميرا أو رأيت حميرا (قوله هذه اللغة الفصحى) أي حكاية ما للمنكور من الاعراب والتذكير والافراد وفروعهما (قوله ولا تثنى ولا تجمع) أي لفظة أي (قوله ما المنكور عن) أي منكور مذكور وانما شرط في لحاق العلامة المذكورة عن كونها سؤالا عن نكرة لان المعارف اذا استفهم بمن عنها ذكرت بعد من في الاغلب اما محكية أو غير محكية لان الاستفهام عن المعارف ليس في الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات فلم يطلب التخفيف بحذف المسؤل عنه كما في النكرات استغناء والمراد بالمنكور هنا المنكور العاقل لان من للعاقل بخلاف المنكور السابق في أي فان المراد به ما يعم العاقل وغيره لان أيا تستعمل فيهما وسيذكر الشارح ذلك (قوله والنون حركة

ما المنكور مذكور مسؤل عنه بها من اعراب وتذكير وافراد وفروعهما فيقال لمن قال رأيت رجلا وامرأة وغلامين وجاريتين وبنين وبنات أيا وأية وأيين وأيتين وأيين وأيات هذا في الوقف وكذا في الوصل فيقال أيا يا هذا وأية يا هذا الى آخرها واعلم أنه لا يحكى بها جمع تصحيح الا اذا كان موجودا في المسؤل عنه أو صالحا لان يوصف به نحو رجال فانه يوصف بجمع التصحيح فيقال رجال مسلمون هذه اللغة الفصحى وفي لغة أخرى يحكى بها ماله من اعراب وتذكير وتأنيث فقط ولا تثنى ولا تجمع فيقال أيا أو أيا يا هذا لمن قال رأيت رجلا أو رجلين أو رجالا وأية أو أية يا هذا لمن قال رأيت امرأة أو امرأتين أو نساء (ووقفا احك

ما لمنكور بمن والنون حرك

الخ) العطف تفسير لا حلك لان حكاية المتكورين في الوقف نفس التحريك والاشباع لاغيرهما كما يوهمه العطف أفاده ابن هشام (قوله مطلقا) أى فى أحوال اعراب المحكى الثلاثة (قوله وأشبعن) فيه اشارة الى أن الحروف اشباع دفعا للوقف على المتحرك وقيل الحروف اجتلبت أولا لحكاية فلزم تحريك ماقبلها وصرح به ابن خروف وصححه أبو حيان وقيل بدل من التنوين أفاده فى التصريح قال ابن غازى نون أشبعن ثقيلة خففت للوقف ولو كانت خفيفة بالاصالة لوجب ابدالها ألفا يس (قوله وقل منان الخ) الظاهر أن منان ومنين ليس اسما معربا كما قد يتوهم أى من التثنية واعرابه واللفظ من وهى مبنية لكن زيد عليها هذه الحروف دلالة على حال المسؤل عنه وكذا يقال فى منون ومنين ومنتان ومنتين ومنات فمن فى الجميع مع هذه الزيادة اسم مبنى فى محل رفع وهذه الكلمات ليست مثنى ولا جمعا بل على صورته سم وقوله اسم مبنى أى على سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة مناسبة الحرف الذى جلبته الحكاية (قوله بابنين) أى مع ابنين أى ولى ابنان وفى نسخة كابنين سم (قوله لحكاية المجرور والمنصوب) واقتصر الناظم فى التمثيل على المجرور هنا وفيما يأتى لان المنصوب محمول على المجرور فى مثل ذلك (قوله تعدل) أى تقم العدل لان هذا حكم العرب سم (قوله وقل لمن قال أتت بنت منه) وكذا يقال فى النصب والجر ولم يمكن اثبات حرف المد فى منه للدلالة على الاعراب لان هاء التأنيث لا تكون فى الوقف الاساكنة فاكتفوا بحكاية التأنيث وتركوا حكاية الاعراب لان الاعراب فرع لتأنيث واذا تعارضت مراعاة الاصل والفرع كانت مراعاة الاصل أولى كذا ذكر شيخنا ولعل معنى كون الاعراب فرع التأنيث أن الاحتياج الى الدلالة عليه دون الاحتياج الى الدلالة على التأنيث لان التأنيث صفة للمدلول والاعراب صفة للدال فتأمل ولو قيل باستحسان الاشارة بالشفتين الى حركة الاعراب لم يبعد (قوله والنون قبل تا المثنى) وكذا النون الاخيرة لانه لا يوقف على متحرك الا فى لغة قاصرة ولم ينبه عليه المصنف لفهمه بالمقايسة من قوله وسكن تعدل (قوله مسكنه) تنبيها باسكانها على أن التاء ليست لتأنيث الكلمة اللاحقة لها بل لحكاية تأنيث

مطلقا واشبعن) فتقول لمن قال قام رجل منو ولمن قال رأيت رجلا منا ولمن قال مررت برجل منى هذا فى المفرد المذكر (وقل) فى المثنى المذكر (منان ومنين بعد) قول القائل (لى * الفان بابنين) وضرب حران عبدين فنان لحكاية المرفوع ومنين لحكاية المجرور والمنصوب (وسكن) آخرهما (تعدل) وانما حرك فى النظم للضرورة (وقل) فى المفرد المؤنث (لمن قال أتت بنت منه) بفتح النون وقلب التاء هاء وقد يقال منت باسكان النون وسلامة التاء وقل فى المثنى المؤنث لمن قال لى زوجتان مع أمتين أو ضربت حرتان رقيقتين منتان ومنتين فمنتان لحكاية المرفوع ومنتين لحكاية المجرور والمنصوب (والنون قبل تا المثنى مسكنه * والفتح) فيها (نزر) أى قليل وانما كان الفتح أشهر فى المفرد والاسكان أشهر فى التثنية لان التاء فى منت متطرفة وهى ساكنة للوقف فحرك ماقبلها

لئلا يلتقي ساكنان ولا كذلك مسلمات (وصل التاء والالف وبين) في حكاية جمع المؤنث السالم (فعل (ماثر) نول
الفائز (داعدوه كسب) مسلمات ساكن التاء (وقل) في حكاية جمع المذكر السالم (منون ومنين مسكنا) آخرهما
(ان قيل جاء قوم لقوم ومنا) أو مررت بقوم قوم منون للمرفوع ومنين للمجرور والمنصوب * تنبيه * في الحكاية
بمن لغتان احداهما وهي الفصحى أن يحكى بها ما للمسؤول عنه من اعراب وافراد وتذكير وفروعها على
ما تقدم ولم يذكر المصنف غيرها والاخرى أن يحكى بها اعراب المسؤول عنه فقط فيقال لمن قال قام رجل
أو رجلان أو رجال أو امرأة أو امرأتان أو نسوة منو وفي النصب

كما اخرى (قوله لئلا يلتقي ساكنان) وان كان مغتفرا في الوقف مم (قوله ون
نصل) هذا مقابل قوله وقفا (قوله وتشير) أي بحركة تاء منت الى الحركة أي
حركة المحكي وقوله في منت متعلق بتشير ولو قال وتحرك تاء منت بحركة المحكي
لكان أوضح (قوله مقدرا عيرمذكور) تقديره قلوا أتينا فقلت منون أنتم
اه وكر بان عليه يكون اقتصر الحكي ضميرا فيكون فيه شذوذ آخر ومنع
صاحب التصريح كونه من حكاية المقدر وادعى كونه حكاية للضمير في أتوا
وهو مردود قال يس لا يصح أن قول الشاعر أتوا الخ حكاية لما وقع لهم الجن
وأنه حيي اتباعهم قال لهم منون أنتم حيي اتيانهم لم يتكلم بقوله أتوا ناري ثم
بقوله منون أنتم بل لم يتكلم بقوله أتوا ناري الا بعد قوله منون أنتم حيي اتيانهم
فإن التصريح ممنوع منعا واضحا (قوله شمر) بكسر الشين المعجمة وسكون
الميم (قوله ويغلط المنشد الخ) أي يغلطه من لم يدر أنهما روايتان صحيحتان
من صحتين (قوله عن أبي زيد الانصاري) ليس المراد أنه قائل هذه الأبيات
المنافية لما تقدم من أنها لتأبط شرا أو لشمر الغساني بل أبو زيد من رواتها
(قوله ونار قد حضأت بعيد وهن) كذا ضبط الشارح قال عبد القادر
في حاشيته على ابن الناظم حضأت بالحاء والضاد المعجمتين معناه
سعرت وأوقدت وبعيد ظرف تصغير بعد والوهن بفتح الواو وسكون الهاء
من أول الليل الى ثلثه اشتق من وهن يهن اذا فتر وضعف لهدوء الناس

(وان تصل فلفظ من
لا يختلف) فتقول من يا فتى
في الاحوال كلها هذا هو
الصحيح وأجاز يونس اثبات
الزوائد وصلا فتقول منو
يا فتى وتشير الى الحركة في منت
ولا تنون وتسكن نون المثنى
وتفتح نون الجمع وتاء منات
ضما وكسرا وهو مذهب
حكاه يونس عن بعض العرب
وحمل عليه قول الشاعر
أتوا ناري فقلت منون أنتم
وهذا شاذ عند سيبويه
والجمهور من وجهين
* أحدهما اثبات العلامة
وصلا والآخر تحريك النون
وقال ابن المصنف والآخر انه

حكى مقدرا غير مذكور وقد أشار المصنف الى البيت المذكور بقوله (ونادر منون في نظم فيه
عرف) وهو لتأبط شرا ويقال لشمر الغساني وتمامه * فقالوا الجن قلت عموا ظلاما * ويروى عموا صباحا
ويغلط المنشد على احدى الروايتين الرواية الاخرى وكذلك فعل الزجاجي فغلط من أنشد صباحا وليس
الامر كما ظن بل كل واحدة من الروايتين صحيحة فهو على رواية عموا ظلاما من أبيات رواها ابن دريد
عن أبي حاتم السجستاني عن أبي زيد الانصاري أولها * ونار قد حضأت بعيد وهن * بدار ما أريد بها مقاما
وهي مشهورة وعلى رواية عموا صباحا من أبيات معروفة

الى خديج بن سنان الغسانى أوّلها
أتوا نارى فقلت منون أنتم
فقالوا الجن قلت عموا صباحا
نزلت بشعب وادى الجن لما
رأيت الليل قد نشر الجناحا
قيل وكلا الشعرين أكذوبة من أكاذيب العرب (والعلم احكينه من بعد من ان عريت من عاطف بها اقترن) فتقول لمن قال جاء زيد من زيد ورأيت زيدا من زيدا ومررت بزيد من زيد وهذه لغة الحجازيين وأما غيرهم فلا يحكون بل يجيؤن بالعلم المسؤل عنه بعد من مرفوعا مطلقا لانه مبتدأ خبره من أو خبر مبتدؤه من فان اقترنت بعاطف نحو ومن زيد تعين الرفع عند جميع العرب

فيه والدار المكان الذى عرس فيه اه أى نزل فيه ليلا (قوله الى خديج) بفتح الخاء المعجمة وكسر الدال المهملة (قوله قد نشر الجناحا) أى ظلمته المشبهة بالجناح (قوله والعلم احكينه) اسما كان أو كنية أو لقبا دون بقية المعارف لان الاعلام لما كانت كثيرة الاستعمال جاز فيها مالم يجز فى غيرها فارضى (قوله من بعد من) ظاهره أن حكاية العلم بعد من لا تتقيد بالوقف وهو قضية اطلاقهم اه سم وأقره شيخنا وقد يتوقف فيه مع قول الشارح فى التنبيه السادس الآتى ثانيها أن من تختص بالوقف الا أن يخص الآتى بمن المحكى بها المنكور وسيأتى مايؤيده فتفطن وخرج أى فلا يحكى العلم بعدها كسائر المعارف فاذا قيل رأيت زيدا أو مررت بزيد قلت أى بالرفع لا غير لان الاعراب يظهر فى أى فكرهوا أن يخالفه الثانى بخلاف من زيد او من زيد (قوله من عاطف) أى صورة لانه للاستئناف كما قاله بعضهم وفى كلام الرضى أنه للعطف على كلام المخاطب ويلزم عليه عطف الانشاء على الخبر اذا كان كلام المخاطب خبرا كرأيت زيدا قال يس أطلق العاطف وعبارة الشاطبى تدل على اختصاصه بالواو والفاء وفى شرح اللباب التصريح بأنه الواو والفاء خاصة اه وقال الفارضى انه الواو فقط (قوله وهذه لغة الحجازيين) هى احدى اللغتين عندهم لانهم لا يلتزمون الحكاية بل يجوزون الحكاية والاعراب بل يرجحون الاعراب وعلل ابن الناظم الحكاية بدفع توهم أن المسؤل عنه غير الاول وفى حالة الرفع وان اتحدت الحركة فى حالتى الحكاية والاعراب الا أن وقوع الاسم عقب ذكر المحكى به ورفعه يدل على ارادة حكاية هذا المذكور فى الجملة يس (قوله مرفوعا مطلقا) أى فى الأحوال الثلاثة (قوله تعين الرفع) على أنه خبر عن من أو مبتدأ خبره من كما فى الفارضى قال سم كأن وجه تعين الرفع أن المقصود من الحكاية بيان المراد والعطف يشعر به اه ثم رأيته فى الرضى وعبارته انما تعين الرفع اتفاقا لزوال اللبس اذا العطف على كلام المخاطب يؤذن بأن السؤال انما هو عمن ذكره دون غيره اه قال يس ويستثنى من تعين الرفع نحو قولك من زيدا ومن عمرا لمن قال رأيت زيدا وعمرا فلا يبطل دخول حرف العطف على الثانى الحكاية لانه انما يبطلها فى الاول ثم رأيته بخط

تنبيهات الاول يشترط لحكاية العلم بمن أن لا يكون عدم الاشتراك فيه متيقنا الا بقال من الفرزدق بالحرابي قال سمعت شعر الفرزدق لان هذا الاسم تيقن انتفاء الاشتراك فيه الثاني شمل كلامه العلم المعطوف على غيره والمعطوف عليه غيره وفيه خلاف منعه يونس وجوزه غيره واستحسنه سيبويه فيقال لمن قال رأيت زيدا وأباه من زيدا وأباه ومن قال رأيت أخا زيد وعمرا من أخا زيد وعمرا الثالث أجاز يونس حكاية سائر المعارف قياسا على العلم والصحيح المنع الرابع لا يحكى العلم موصوفا بغير ابن مضاف الى علم فلا يقال من زيدا العاقل ولا من زيدا الامير لمن قال رأيت زيدا العاقل أو رأيت زيدا الامير ويقال من زيد بن عمرو لمن قال رأيت زيد بن عمرو الخامس فهم من قوله احكينه أن حركته حركة حكاية وأن اعرابه مقدر وقد صرح به في غير هذا الكتاب والجمهور على أن من مبتدأ والعلم بعدها خبر سواء كانت حركته ضمة أو فتحة أو كسرة وحركة اعرابه

الشنواني نقلا عن أبي حيان عن صاحب البسيط قال الشنواني ومنه يؤخذ أن حكاية العلم بمن لا يتقيد بوقف وهو مقتضى إطلاق الناظم (قوله يشترط لحكاية العلم بمن الخ) ويشترط أيضا أن يكون لعاقل وأن لا يتبع في حكايته بتابع توكيد أو بدل أو بيان أو نعت بغير ابن مضافا الى علم بخلاف النعت بابن مضافا الى علم كما سيأتي لانه مع المنعوت كشيء واحد كما في التصريح وفي العطف الخلاف الآتي قال في التصريح وانما اشترطوا انتفاء التابع لانهم استغنوا بما لحقه عن الحكاية اهـ أي لأن الحاقه ما لحقه يبينه ثم قال واستثني عطف النسق على القول بالجواز فيه لانه ليس فيه بيان له ومع تلابسه الا الحكاية (قوله الثاني شمل كلامه العلم المعطوف على غيره والمعطوف عليه غيره وفيه خلاف منعه يونس وجوزه غيره واستحسنه سيبويه فيقال لمن قال رأيت زيدا وأباه من زيدا وأباه ومن قال رأيت أخا زيد وعمرا من أخا زيد وعمرا) كذا في بعض النسخ ويرد عليه أن أخا زيد لا يحكى لانه غير علم وفي بعض النسخ الثاني شمل كلامه العلم المعطوف والمعطوف عليه وفيه خلاف ذهب يونس وجماعة الى أن عطف أحد الاسمين على الآخر يبطل الحكاية وذهب غيرهم الى خلافه فيحكيان اذا كانا مما يحكى فتقول من زيدا وعمرا واذا كان أحدهما فقط مما يحكى بنيت على متقدم وأتبعته الآخر فاذا قيل رأيت صاحب عمرو وزيدا لا حكاية وان عكس حكيت وكذا الحكم لو قيل رأيت رجلا وزيدا أو زيدا ورجلا فلا يحكى في الاول ويحكى في الثاني اهـ وهو الصواب وقوله بنيت على ما تقدم أي اعتمدت على المتقدم من المتعاطفين فان كان مما يحكى جازت حكاية المتعاطفين وان كان مما لا يحكى لم تجز حكايتهما (قوله والصحيح المنع) فيجب رفع غلام زيد في حكاية رأيت غلام زيد أو مررت بغلام زيد (قوله لا يحكى العلم موصوفا الخ) أي لا يجوز أن يحكى صفته بل ان حكي يحكى بدون صفته كما في شرح التوضيح للشارح (قوله مضاف) الصواب كما في بعض النسخ مضافا لان المراد لفظ ابن ومعربه (قوله والجمهور على أن من مبتدأ الخ) الظاهر أن مقابله قول بأن من خبر مقدم والعلم بعده مبتدأ مؤخر (قوله وحركة اعرابه الخ) أعاده مع تقدمه تأييدا له بكونه من كلام الجمهور

(قوله

مقدرة لاشتغال آخره بحركة الحكاية * السادس قد بان لك أن من تخالف أيا في باب الحكاية في خمسة
أشياء * أحدها أن من تختص بحكاية العاقل وأي عامة في العاقل وغيره * ثانيها أن من

تختص بالوقف وأي عامة في الوقف وفي الوصل * ثالثها أن من يجب فيها الاشباع فيقال منو ومنا ومني بخلاف أي * رابعها أن يحكى بها النكرة ويحكى بعدها العلم وأي تختص بالنكرة * خامسها أن ما قبل تاء التأنيث في أي واجب الفتح تقول أية وأيتان وفي من يجوز الفتح والاسكان على ماسبق * خاتمة * الحكاية على نوعين حكاية جملة وحكاية مفرد فأما حكاية الجملة فضربان حكاية ملفوظ وحكاية مكتوب فالملفوظ نحو قوله تعالى وقالوا الحمد لله وقوله

سمعت الناس ينتجعون غيثا
فقلت لصيدح انتجعي بلالا

والمكتوب نحو قوله قرأت على فصه محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي مطردة ويجوز حكايتها على المعنى فتقول في حكاية زيد قائم قال قائل قائم زيد ان كانت الجملة ملحونة تعين المعنى على الاصح وأما حكاية المفرد فضربان ضرب بأداة الاستفهام ويسمى الاستثبات بأي أو بمن وهو ما تقدم وضرب بغير أداة وهو شاذ كقول بعض العرب وقد قيل له هاتان تمرتان دعنا من تمرتان قال سيبويه وسمعت اعرابيا

(قوله مقدرة) أي في الاحوال الثلاثة لتعذر العارض باشتغال المحل بحركة الحكاية وذهب بعضهم الى أن حركته في الرفع اعراب ولا تقدير اذ لا ضرورة اليه همع (قوله أن من تختص بحكاية العاقل الخ) قد يقال من أين بان هذا الآن فيقال بان من هنا بضميمة ماسبق في باب الموصول أن من للعاقل وأيا بحسب ما تضاف اليه (قوله بخلاف أي) قد يقال هلا وجب فيها الاشباع عند الوقف دفعا للوقف على متحرك فتدبر (قوله على ماسبق) من أن الاشهر في المفرد الفتح وفي التثنية الاسكان (قوله فالملفوظ الخ) قال شيخنا مراده بالملفوظ الجملة المحكية بالقول وفروعه اه و يرد على تقييده بالجملة أن القول يحكى به لفظ المفرد أيضا نحو قلت زيدا أي هذا اللفظ الا أن يقال التقييد بالجملة لانها الغالب (قوله وقوله سمعت الناس الخ) أتى به تنبيها على أنه يحكى بالسماع كما يحكى بالقول (قوله سمعت الخ) سمع الشاعر قوما يقولون الناس ينتجعون غيثا برفع الناس على الابتداء فحكى ذلك كما سمع و ينتجعون بنون ثم جيم أي يطلبون وصيدح بصاد مهملة فتحتية فدال فحاء مهملتين بوزن حيدر اسم ناقته و بلال اسم الممدوح فهذا البيت محل تخلص الشاعر الى المدح (قوله على فصه) بالفاء والصاد المهملة أي فص خاتم النبي صلى الله عليه وسلم (قوله تعين المعنى على الاصح) أي مع التنبيه على اللحن وانما تعين المعنى صونا عن اللحن ولئلا يتوهم أن اللحن من الحاكي فاذا قال شخص جاء زيد بالجر وأردت حكاية كلامه قلت قال فلان جاء زيد ا ا نه خفض زيدا (قوله ويسمى) أي هذا الاستفهام في اصطلاحهم بالاستثبات لان السائل طالب للاثبات قال ابن هشام وكذا كل سؤال عن شئ سبق ذكره فان كانت أي سؤالا عن غير مذكور فلا تكاد توجد الا مفردة مذكرة وشذ قوله بأي كتاب أم بأية سنة * ترى حبهم عارا علي وتحسب (قوله وضرب بغير أداة وهو شاذ) محل شذوذه اذا قصد المعنى فان قصد اللفظ بأن كان الحكم للفظ دون المعنى فلا شذوذ كما

يدل عليه قول المصنف في الكافية وان نسبت لاداة حكما فاحك أو اعرب
واجعلها اسما وقد أوضح الشارح هذه المسئلة فقال اذا نسب الى حرف
أو غيره حكم هو للفظه دون معناه جاز أن يعرب على حسب العوامل وأن
يحكى بلفظه فتقول على الاعراب من حرف جر بالرفع وعلى البناء من حرف
جر بسكون النون وكذا نحو قام فعل ماض فتقول على الاعراب قام بالرفع
وعلى الحكاية قام بفتح الميم ومن الحكاية قوله عليه الصلاة والسلام
اياكم ولو فان لو تفتح عمل الشيطان فلو اسم ان قصد فيها الحكاية قال
المصنف في شرح الكافية ورواه غيره على الاعراب ولفظه اياكم
واللو فان اللو تفتح عمل الشيطان فلما جعلت الاداة اسما وأعربت دخلت
عليها أل والاداة التي تعرب ان أولتها بالكلمة منعتها الصرف ان استحقت
ذلك أو بلفظ صرفتها فتقول وثم اذا أعرب فيه وجهان كهند ان أول بكلمة
وضرب حرج ان أول بكلمة منع لانه رباعي كزينب ونحو ضرب ان أول بكلمة
منع لانه كعمر وان أول كل بلفظ صرف والاداة التي على حرفين ان أعربت
وجب تضعيف الحرف الثاني ان كان لينا فتقول لو حرف امتناع لامتناع
بالرفع وتضعيف الواو وفي حرف جر بالرفع وتضعيف الياء فان كان الحرف
الثاني الفا قلبت الالف الثانية همزة تخلصا من التقاء الساكنين
فاذا ضعفت الثانية قلت ماء حرف نفي بهمزة بعد الالف وان حكيت فلا
تضعيف ولا قلب بل تأتي بلو وفي وما على حالها اهـ ملخصا وسيأتي في باب
النسب مزيد كلام (قوله وسأله رجل) أي عن رجلين والجملة حالية بتقدير
قد وقوله فقال انهما قرشيان عطف على سأل عطف مفصل على مجمل
وهمزة انهما مفتوحة لانها همزة استفهام اجتمعت مع همزة ان فحذفت
الثانية ويحتمل أن المحذوف همزة الاستفهام والمذكور همزة ان
المكسورة ونظيره في دخول همزة الاستفهام على ان قوله تعالى قالوا
أئنك لانت يوسف هذا ما ظهر وقوله فقال اليسا بقرشيان كان ينبغي حذف
الفاء لان مدخولها المفعول الثاني لسمعت أو حال من أعرابيا على
الخلاف (قوله قال ليس بقرشيا) كان عليه حذف قال لان الجملة بعده مقول
يقول ويمكن جعلها تأكيدا ليقول

وسأله رجل فقال انهما
قرشيان فقال ليسا بقرشيان
قال وسمعت عربيا يقول لرجل
سأله أأنس قرشيا قال ليس
بقرشيا والله أعلم

(التأنيث)

لو قال التأنيث والتذكير كما في الكافية والتسهيل لكان أحسن لانه نظير قوله المعرب والمبنى والنكرة والمعرفة والمقصور والممدود اه سيوطى وفيه نظر لان المصنف لم يتكلم هنا على التذكير فكيف يذكره فى الترجمة بخلاف المعرب والمبنى والنكرة والمعرفة والمقصور والممدود فانه تكلم على كل من ذلك (قوله علامة التأنيث) أى فى الاسم المتمكن كما فى التسهيل قال الدماميني احترازا من المبنى بطريق الاصالة فانهم لم يجعلوا علامة تأنيثه ماذكر بل ربما دلوا على تأنيثه بغير ذلك كالكسر فى أنت والنون فى هن ونحوه اه وفيه أبحاث أريد تأنيث المدلول ورد نحو طلحة وحمزة اسمى رجلين وان أريد تأنيث الكلمة ورد نحو ربت وثمت بفتح التاء وسكونها فان تأنيثهما بالتاء مع أنهما حرفان ويمكن اختيار الاول ودفع ورود نحو طلحة وحمزة بأن مدلولهما فى الاصل مؤنث أى قبل جعلهما اسمى رجلين والظاهر أن قول التسهيل فى الاسم المتمكن صلة التأنيث لا علامة أى التأنيث الكائن فى مدلول الاسم المتمكن فتدخل تاء التأنيث المتصلة بالفعل لانه يصدق عليها أنها علامة تأنيث مدلول الاسم المتمكن وهو الفاعل فلا يقال التقييد بالاسم يخرجها مع أن المقصود دخولها كما صنع الشارح واعلم أن مافيه تاء التأنيث ومدلوله مذكر كطلحة وحمزة يذكر ولا يؤنث نظرا للفظ وشذ قوله أبوك خليفة ولدته أخرى وان الفرق بين المذكر والمؤنث ليس فى كل اللغات بل بعضها لا يفرق فيه بينهما بفرق لفظى كالتركية والفارسية بل بالقرائن كما قاله سم وغيره (قوله تاء أو ألف) أى بأو التى لاحد الشيئين اشارة الى أن العلامتين لا تجتمعان فى كلمة واحدة فلا يقال فى ذكرى مثلا ذكراة وأما علقاة وأرطاة فألفهما مع وجود التاء للالحاق بجعفر ومع عدمها التأنيث قاله سم وتبعه شيخنا والبعض وفيه أن كون الالف عند عدم التاء للتأنيث غير لازم بل هى حينئذ تحتمل الالحاق والتأنيث كما سلف (قوله وتختص بالاسماء) أى اذا لحقت آخرا أو اذا تمحضت للتأنيث فلا يرد أن الحركة تلحق أول المضارع للدلالة على تأنيث الفاعل وعلى المضارعة (قوله وألف قبلها

(التأنيث)

(علامة التأنيث تاء أو ألف) فالتاء على قسمين متحركة وتختص بالاسماء كقائمة وساكنة وتختص بالافعال كقامت والالف كذلك مفردة وهى المقصورة كحبلى والالف قبلها

ألف تنقلب هي همزة) يفيد أن ألف التأنيث هي الثانية المقلبة همزة لا الاولى وهو كذلك اه سم أي على الراجح كما أوضحناه في باب ما لا ينصرف وسيأتي أيضا قريبا (فان قلت) اذا كانت ألف التأنيث هي الالف الثانية المنقلبة همزة كانت مفردة وكلام الشارح يقتضي أنها غير مفردة حيث قابلها بالمفردة (قلت) معنى كونها غير مفردة احتياجها لسبق مثلها عليها فتأمل (قوله وهي الممدودة) قال البصريون هي فرع من المقصورة والكوفيون هي أيضا أصل كذا في الهمع (قوله واعلم أن التاء أكثر الخ) ولذا قال المصنف ان التاء أصل للالف وقيل بالعكس لان التأنيث بالالف لازم قال ابن اياز والذي أرى أن كلا منهما أصل على حدته اسقاطي (قوله فانها تلتبس بغيرها) كالف الالحاق وألف التكسير (قوله ليشمل الساكنة) كتاء قامت هند (قوله وعكس الكوفيون) قال الدماميني نظرا الى أن الهاء تشبه الالف اه قال الرضي وليس أي قول الكوفيين بشئ لان التاء في الوصل والهاء في الوقف والاصل هو الوصل لا الوقف (قوله لانه الاصل) لاصالة التذكير دليلان أحدهما انه ما من مذكر ولا مؤنث الا ويطلق عليه شئ وشئ مذكر والثاني أنه لا يفتقر الى زيادة والتأنيث لا يحصل الا بزيادة ولا يتحقق التذكير والتأنيث الا في الاسماء اذا قصد مدلولها فان قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتأنيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف وحرف الهجاء يجوز فيه الوجهان بالاعتبارين وذهب الفراء الى أن تذكير حروف الهجاء لا يجوز الا في الشعر دماميني (قوله وفي أسام) جمع أسماء التي هي جمع اسم فهي جمع الجمع (قوله قدروا التا) قال الرضي ولا يقدر غيرها الا ان وضعها على العروض والانفكاك فيجوز أن تحذف وتقدر اه ولما مر من أن التاء أكثر وأظهر دلالة من الالف (قوله ويعرف التقدير) أي تقدير التاء في الاسم (قاعدة) ما لا يتميز مذكره عن مؤنثه فان كان فيه التاء فهو مؤنث مطلقا كالنملة والقملة للمذكر والمؤنث وان كان مجردا من التاء فهو مذكر مطلقا كالبرغوث للمذكر والمؤنث قاله أبو حيان (قوله بالضمير) أي بعود الضمير على الكلمة مؤنثا نحو النار وعدها الله الذين كفروا حتى تضع الحرب

ألف تنقلب هي همزة وهي الممدودة كحمراء واعلم أن التاء أكثر وأظهر دلالة من الالف لانها لا تلتبس بغيرها بخلاف الالف فانها تلتبس بغيرها فتحتاج الى تمييزها بما يأتي ذكره ولهذا قدمها في الذكر على الالف وانما قال تاء ولم يقل هاء ليشمل الساكنة ولان مذهب البصريين أن التاء هي الاصل والهاء البدلة في الوقف فرعها وعكس الكوفيون والغالب وضع التذكير علامة لانه الاصل فلم يحتج لذلك (وفي أسام قدروا التا كالكتف) والبد والعين ونحوه السماع (ويعرف التقدير بالضمير) العائد على الاسم (ونحوه

كالردّ في التصغير) كبديّة الى ماهي فيه حسا والاشارة اليه بذى وما في معناها
و وجودها في فعله وسقوطها
من عدده وتأنيث خبره أو
نعته أو حاله والامثلة واضحة

(ولا تلى فارقة فعولا * أصلا
ولا المفعال والمفعيلا) أى
لا تلى التاء هذه الاوزان
فارقة بين المذكر والمؤنث
فيقال هذا رجل صبور
ومهذار ومعطير وهذه
امرأة صبور ومهذار
ومعطير وفهم من قوله ولا
تلى فارقة أنها قد تلى غير فارقة
كقولهم ملولة وفروقة فان
التاء فيهما للمبالغة ولذلك
تلحق المؤنث والمذكر واحترز
بقوله أصلا من فعول بمعنى
مفعول فانه قد تلحقه التاء
نحو أكولة بمعنى مأكولة
وركوبة بمعنى مركوبة
وحلوبة بمعنى محلوبة وانما
كان فعول بمعنى فاعل أصلا
لان بنية الفاعل أصل وقال
الشارح لانه أكثر من فعول
بمعنى مفعول فهو أصل له
(كذاك مفعل) أى لا تليه
التاء فارقة فيقال رجل
مغشم وامرأة مغشم (وما
تليه * تا الفرق من ذى)
الاوزان الاربعة (فشذوذ فيه) نحو عدوّ وعدوّة

أو زارها وان جنحوا للسلم فاجنح لها اذ النار والحرب والسلم مؤنثات لتأنيث
ضميرها (قوله كالردّ في التصغير) نحو عيينة وأذينة مصغر عين وأذن من
الاعضاء المزدوجة فان التصغير يرد الاشياء الى أصولها وغير المزدوج
مذكر كالرأس والقلب اهـ تصريح وماذكره أغلبى وان أقره أرباب
الحواشى فمن المزدوج الحاجب والصدغ والخدّ واللّحى والمرفق والزند
والكوع والكرسوع وهى مذكرة كما فى المصباح وقد عدّ الفارضى مما
يذكر و يؤنث الابط وهو مزدوج والعنق واللسان والقفا وهى غير
مزدوجة وعدّ مما يؤنث الكبد والكرش وهما غير مزدوجين وعدّ
فى المصباح مما يذكر و يؤنث العضد وهو مزدوج قال والذراع مؤنث
قال الفراء و بعض العرب يذكره فتقول هو الذراع اهـ قال الدماميني
وهذه العلامة يعنى التصغير تختص بالثلاثى قال الشاطبى وكذا الرباعى
اذا صغر تصغير الترخيم نحو عنيقة فى عناق وذريعة فى ذراع (قوله الى
ماهى فيه حسا) متعلق برد أى كرد الاسم فى حال تصغيره الى اسم تلك التاء
فيه لفظا كفاطمة ومعنى رده اليه جعله مثله فى ظهور التاء ويحتمل أن
معنى كلام المصنف كرد التاء الى الاسم فى حال تصغيره بل هذا أسهل مما
صنع الشارح (قوله وما فى معناها) أى ما فى معنى ذى من بقية اشارات
المؤنث (قوله ووجودها فى فعله) أى الفعل المسند اليه نحو ولما فصلت العير
(قوله وسقوطها من عدده) نحو ثلاث قسى (قوله فارقة) حال من فاعل تلى
وقوله أصلا حال من فعول (قوله ومهذار) هو بالذال المعجمة كثير الهذيان
فى منطقه زكريا (قوله ومعطير) أى طيب الرائحة (قوله ملولة) من الملل
وهو السآمة وفروقة من الفرق بفتح الراء وهو الخوف زكريا (قوله فان
التاء فيهما للمبالغة) وقال الرضى لا نقل الى الاسمية اهـ ومقتضاه أنهما
غلبت عليهما الاسمية وصارا اسمين وقد يتوقف فيه (قوله فانه قد تلحقه
التاء) يفيد أن لحاقها له غير واجب بل قليل وقد يتوقف فى القلة (قوله
مغشم) بغين وشين معجمتين هو الذى لا ينثنى عما يريده ويهواه لشجاعته
تصريح (قوله وما) مبتدأ أول وشذوذ مبتدأ ثان والمسوغ وقوعه بعد الفاء
وفيه خبر المبتدا الثانى والجملة خبر المبتدا الاول (قوله نحو عدوّ وعدوّة)

وميقان وميقانة ومسكين ومسكينة وسمع امرأة مسكين على القياس حكاه سيبويه (ومن فعيل) بمعنى مفعول (كقتيل) بمعنى مقتول وجريح بمعنى مجروح

فيقال رجل قتيل وجريح وامرأة قتيل وجريح والاحتراز بقوله كقتيل من فعيل بمعنى فاعل نحو رحيم وظريف فانه تلحقه التاء فتقول امرأة رحيمة وظريفة وبقوله ان تبع موصوفه من أن يستعمل استعمال الاسماء غير جار على موصوف ظاهر ولا منوى لدليل فانه تلحقه التاء نحو رأيت قتيلا وقتيلة فرارا من اللبس ولو قال

ومن فعيل كقتيل ان عرف موصوفه غالبا التا تحذف

لكان أجود ليدخل فى كلامه نحو رأيت قتيلا من النساء فانه مما تحذف فيه التاء للعلم بموصوفه ولهذا قال فى شرح الكافية فان قصدت الوصفية وعلم الموصوف جرد من التاء وأشار بقوله غالبا الى انه قد تلحقه تاء الفرق حملا على الذى بمعنى فاعل كقول العرب صفة ذميمة وخصلة حميدة كما حمل الذى بمعنى فاعل عليه فى التجرد نحو ان رحمة الله قريب قال من يحيي العظام وهى رميم * تنبيه * الاصل فى لحاق التاء الاسماء انما هو تمييز المؤنث من المذكر وأ كثر ما يكون فى ذلك فى الصفات نحو مسلم ومسلمة وظريف وظريفة وهو

بمعنى من قام به العداوة فان أريد به من وقعت عليه العداوة فلا شذوذ (قوله وميقان) من اليقين وهو عدم التردد يقال رجل ميقان أى لا يسمع شيأ الا أيقنه (قوله ومن فعيل) متعلق بتمتنع وكقتيل حال (قوله ان تبع موصوفه) قال ابن هشام لا يريد الموصوف الصناعى بل المعنوى لانك فى نحو هذه قتيل لا تلحق التاء مع أن قتيل خبر لا نعت سيوطى (قوله غالبا) أى فى الغالب ويؤخذ من صنيعه أن لحوق التاء فيه لا بمعنى مفعول خلاف الغالب لا شاذ بخلاف لحوق التاء الاوزان الاربعة السابقة فشاذ (قوله غير جار) حال مفسرة لاستعمال الاسماء وقوله لدليل متعلق بمنوى (قوله فرارا من اللبس) أى لبس المذكر بالمؤنث قال ابن هشام هذا التعليل موجود فى بقية الصفات اذا قلت رأيت صبورا أوشكورا أونحو ذلك ولم يفرقوا فيه بين الجرى على موصوف وعدم الجرى عليه فان كان ما قالوه فى فعيل بالقياس فالجميع سواء وان كان مستندهم السماع وهو الظاهر فلا اشكال سيوطى (قوله لكان أجود الخ) أجاب عنه سم بأن المراد بتبعيته موصوفه أن يذكره فى الكلام فيكون ابعاله فى المعنى وبأنه مفهوم بالموافقة (قوله واذا) أى لكون المدار على علم الموصوف لا التبعية (قوله فان قصدت الوصفية) بأن لم يستعمل استعمال الاسماء الجامدة (قوله وعلم الموصوف) يدخل فى ذلك ما اذا علم الموصوف باشارة اليه أوضمير يعود اليه أونحو ذلك سم (قوله قال من يحيي العظام وهى رميم) هذا بناء على أن رميم بمعنى فاعل وقيل بمعنى مفعول أى مرموم وارضى (قوله وأ كثر ما يكون ذلك فى الصفات) أى المشتركة بين المذكر والمؤنث أما الصفات المختصة بالمؤنث فالغالب أن لا تلحقها التاء ان لم يقصد فيها معنى الحدوث كحائض وطالق ومرضع لعدم الحاجة بأمن اللبس فان قصد معنى الحدوث فالتاء لازمة كحاضت فهى حائضة وطلقت فهى طالقة وقد تلحقها التاء وان لم يقصد الحدوث كذا فى التسهيل وشرحه والرضى وتصرف البعض فيه بما كدره (قوله وهو

في الاسماء قليل) ولا يقاس عليه (قوله وانسانة) هذا ليس بعربي بل من
تصرف العامة كما يستفاد من الصحاح وغيره والعربي أن يقال للانثى أيضا
انسان أفاده سم (قوله وتكثر زيادة التاء الخ) المراد بزيادتها زيادتها على أصول
الكلمة لا استواء وجودها في الكلمة وعدمها وقد يؤخذ من صنيعه أن
التاء في نحو شجرة ونخلة ليست للتأنيث بل لتمييز الواحد من الجنس فقط
وهو مسلم ان أريد بالتأنيث المنفي التأنيث الحقيقي لا الاعم فانه يسلم كونها
لتمييز هي للتأنيث المجازي أيضا بدليل تأنيث ضميرها او صفتها ونحوهما
وكان اقتصار الشارح على التمييز لانه المقصود ولا تفهام التأنيث من كون
الكلام في تاء التأنيث (قوله لتمييز الواحد) فتكون داخلة على الواحد (قوله
لتمييز الجنس) فتكون داخلة على الجنس (قوله نحو جبأة) بفتح الجيم وسكون
الموحدة بعدها همزة ضرب من الكمأة أحمر اه تصريح وما ذكره
الشارح من كون جبأة وكمأة للجنس وجبء وكمء للواحد هو ما عليه
الاكثرون وقيل بالعكس أفاده الدماميني (قوله وقلنسو) الذي بخط
الشارح في شرح التوضيح ما نصه وقلنس وقلنسوة وأصل قلنس قلنسو
كسرت السين وقلبت الواو ياء اه أي وحذفت الياء لالتقاء الساكنين
وما في شرح التوضيح هو الصواب الذي لم يذكر في القاموس سواه وعلل
تصريفهما جميعا بأنه ليس في الاسماء العربية اسم معرب آخره واو قبلها
ضمة (قوله كراوية الخ) وانما أنثوا المذكر لانهم أرادوا أنه غاية في ذلك
والغاية مؤنثة اه تصريح (قوله معاقبة لياء مفاعيل) أي لكونها عوضا
منها (قوله وجحاجحة) جمع جحجاح بتقديم الجيم المفتوحة على الحاء المهملة
الساكنة وهو السيد (قوله أشعثي وأشاعثة) بشين معجمة وعين مهملة وثاء
مثلثة فالتاء للدلالة على أن واحد هذا الجمع منسوب وذلك أنهم لما أرادوا
أن يجمعوا المنسوب جمع تكسير وجب حذف ياء النسب لان ياء النسب
والجمع لا يجتمعان فلا يقال في النسب الى رجال رجالي بل رجلي فحذف ياء
النسب ثم جمع وأتى بالتاء بدلا من الياء وانما أبدلت منها لتشابه التاء
والياء في كونهما للوحدة كتمرة وزنجي وللمبالغة كعلامة ودواري وفي
كونهما زائدان لا لمعنى كظلمة وكرسي كذا في الرضي (قوله وازرقي) بزاي

في الاسماء قليل نحو رجل
ورجلة وامرئ وامرأة
وانسان وانسانة وغلام
وغلامة وفتى وفتاة وتكثر زيادة
التاء لتمييز الواحد من الجنس
في المخلوقات نحو تمر وتمرة ونخل
ونخلة وشجر وشجرة وقد
تزاد لتمييز الجنس من الواحد
نحو جبأة وجبء وكمأة وكمء
ولتمييز الواحد من الجنس
في المصنوعات نحو جر وجرة
ولبن ولبنة وقلنسو وقلنسوة
وسفين وسفينة وقد يجاء بها
للمبالغة كراوية لكثير
الرواية ولتأكيد المبالغة
كعلامة ونسابة وقد تجيء
معاقبة لياء مفاعيل كزنادقة
وجحاجحة فاذا جيء بالياء لم
يجأ بها بل يقال زناديق
وجحاجيح فالياء والهاء
متعاقبان وقد يجاء بها دالة
على النسب كقولهم أشعثي
واشاعثة وأزرقي وأزارقة
ومهلبي ومهالبة وقد يجاء
بها دالة

على تعريب الاسماء المعجمة
نحو كيلجة وكيالجة
وموزج وموازجة والكيلجة
مقدار من الكيل معروف
والموزج الخف وقد تكون
لمجرد تكثير حروف الكلمة
كما هى فى نحو قرية وبلدة
وغرفة وسقاية وقد تجيء عوضا
من فاء نحو عدة أو من عين
نحو اقامة أو من لام نحو سنة
وتدة وقد تجيء من مدة تفعيل
فى نحو تزكية وتنمية وتزنية
وقد تكون لازمة فيما
يشترك فيه المذكر والمؤنث
كربعة للمعتدل القامة من
الرجال والنساء وقد تلازم
ما يخص المذكر كرجل
بهمة وهو الشجاع وقد تجيء
فى لفظ مخصوص بالمؤنث
لتأكيد تأنيثه كنعجة وناقة
ومنه نحو حجارة وصقورة
وخؤولة وعمومة فانها
لتأكيد التأنيث اللاحق
للجمع (وألف التأنيث ذات
قصر * وذات مد

قراءة قاف (قوله ومهلبى) بضم الميم وفتح الهاء وتشديد اللام مفتوحة
والاشعثى والازرقى والمهلبى منسوب الى محمد بن عبد الرحمن بن
الاشعث بن قيس ونافع الازرق والمهلب بن أبى صفرة دمامينى (قوله على
تعريب الاسماء المعجمة) أى استعمال العرب اياها بنوع تغيير لها عما
كان لها فى العجمية (قوله نحو كيلجة) بكاف مفتوحة فتحتية ساكنة فلام
مفتوحة فجيم وعبارة السيوطى فى الهمع وكيالجة جمع كيلج لكن ما فى
الشرح هو ما فى القاموس (قوله وموزج) بفتح الميم وسكون الواو وفتح الزاى
وبالجيم اه تصريح (قوله لمجرد تكثير حروف الكلمة) أى لتكثيرها المجرد
عما تقدم فلا ينافى أنها فى باب كر من الامثلة لتأنيث الكلمة أيضا كما نقله
شيخنا عن المصنف واندفع اعتراض ابن هص (قوله وتزنية) بزاى فنون أى
تحريك (قوله كرجل بهمة) بضم الموحدة فسكون الهاء ولعل اختصاص
المذكر به من حيث الاستعمال والا فالمعنى وهو الشجاعة كما يكون
فى المذكر يكون فى المؤنث تدبر ثم رأيته فى الدمامينى ثم قال الدمامينى وانما
جاز ذلك لانه صفة لمؤنث مقدر اذ الاصل نفس بهمة كما ذكر نفس نظرا الى
أنه صفة لمذكر مقدر والاصل شخص حائض وان لم يستعملوه (قوله وخؤولة
وعمومة) نظر فيه شيخنا وتبعه البعض بأن الخؤولة والعمومة مصدران
لا جمعان كما قاله الدمامينى وعندى فى التنظير نظر فقد صرح فى القاموس
بأنهما جمعا خال وعم أيضا (فائدة) قال فى الهمع قد يذكر المؤنث وبالعكس
حملا على المعنى نحو وقوله ثلاثة أنفس وثلاث ذود ذكر الانفس فالحق التاء
فى عددها حملا على الاشخاص ومنه جاءته كتابى فاحتقرها أنث الكتاب
حملا على الصحيفة ومن تأنيث المذكر حملا على المعنى تأنيث المخبر عنه تأنيث
الخبر كقوله تعالى ثم لم تكن فتنتهم الا أن قالوا فى قراءة من نصب فتنتهم خبر
تكن وقوله تعالى قل لا أجد فيما أوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا أن
تكون ميتة فى قراءة من قرأ تكون بالفوقية وميتة بالنصب (قوله وذات مد)
يصح عندى جره على قول البصريين ان ألف التأنيث هى الالف الثانية
المنقلبة همزة وعلى قول الزجاج والكوفيين انها الهمزة من غير انقلاب
اياها عن ألف فمعنى كونها ذات مد على هذين أنها مصاحبة وتابعة له وعلى

قول الاخفش ان الالف والهمزة معا للتأنيث فعنى كونها ذات مد اشتمالها
على المد وفاية ما يلزم على هذا أنه أطلق ألف التأنيث على المجموع ومثله
سهل لحصول المراد كالاندماج ما ذكره شيخنا والبعض وأقراه من الاعتراض
بأن قوله وذات مد يقتضي ان الف التأنيث في نحو حمراء اسم للالف الاولى
التي بعدها الهمزة لانها التي تمد وهذا لم يقل به أحد بل الخلاف منحصر
في الاقوال الثلاثة المذكورة (قوله نحو أنثى الغر) أي نحو اسم انثى الغر
سم أي ألف اسم الخ (قوله والاشتهار مبتدأ وفي مباني الاولى) أي الالفاظ
التي هي فيها حال من الهاء في يبديه أو من الاشتهار على مذهب سيبويه
و يبديه الخ خبر وفي كون هذه الاوزان كلها مشتهرة نظر ففي التوضيح أن
وزن أربى نادر وفي شرحه انه شاذ وفي شرح العمدة أن سمهى وخليطى
وشقارى من الابنية الشاذة ويجاب بان الحكم بالاشتهار على الاوزان
التي ذكرها باعتبار مجموعها لا جميعها وأراد بمباني الاولى ما يكون لها أعم
من أن يكون لغيرها أيضا أولا فلا ينافي الاشتراك في بعضها (قوله أوزان)
أي اثنا عشر (قوله وأدمى) بالدال المهملة وشعبى بشين معجمة فعين مهملة
فموحدة (قوله بالنون) أي بعد الراء (قوله وجنفى) بجيم فنون ففاء وقوله لموضع
تبع فيه التوضيح والصحاح وفي القاموس وشرح الشارح على التوضيح
انه اسم ماء لفزارة وأن الجوهري وهم فقال اسم موضع (قوله وجعبى)
بجيم فعين مهملة فموحدة وقوله لعظام النمل أي لكباره فهو جمع عظيم
لا أعظم كما في التصريح (قوله خششاء) بخاء معجمة وشينين معجمتين وعبارة
القاموس الخششاء بالضم العظم الناتئ خلف الاذن وأصلها الخششاء
وهما خششاوان (قوله بهمى) بالباء الموحدة (قوله بردى) بموحدة فراء
فدال مهملة (قوله وأجلى) بالجيم فاللام وقوله لموضع عبارة القاموس وأجلى
كجمزى مرعى لهم معروف (قوله بشكى) بموحدة فشين معجمة فكاف
(قوله وجمزى) بجيم فميم فزاي (قوله يقال بشكت الناقة الخ) الافعال
الثلاثة على وزن ضرب وقوله أي أسرعت راجع للثلاثة (قوله كحيدى)
يقال حمار حيدى بحاء مهملة فتحتية فدال مهملة أي يحيد عن ظله
لنشاطه ولم يجئ نعت مذكر على فعلى غيره كما في الصحاح والقاموس (قوله

أي المقصورة (يبديه) أي يظهره أوزان * الاول (وزن) فعلى بضم الاول وفتح الثاني نحو (أربى) للداهية وأدمى وشعبى لموضعين وزعم ابن قتيبة أنها لا رابع لها ورد عليه أرنى بالنون لحب يعقد به اللبن وجنفى لموضع وجعبى لعظام النمل * تنبيه * جعل في التسهيل هذا الوزن من المشترك بين المقصورة والممدودة وهو الصواب ومنه مع الممدودة اسما خششاء للعظم الذي خلف الاذن وصفة ناقة عشراء وامرأة نفساء وهو في الجمع كثير نحو كرماء وفضلاء وخلفاء * الثاني فعلى بضم الاول وسكون الثاني ومنه اسما بهمى لنبت وصفة نحو حبلى و(الطولى) ومصدرا نحو رجعى وبشرى * الثالث فعلى بفتحتين ومنه اسما بردى اسم نهر بدمشق وأجلى لموضع ومصدرا بشكى وجمزى (ومرطى) يقال بشكت الناقة وجمزت ومرطت أي أسرعت وصفة كحيدى * تنبيه * عد في التسهيل هذا الوزن من المشترك ومنه مع الممدودة

دوية، وجنفاء لموضع، وابن دأثاء وهي الأمة ولا يحفظ غيره. أما الرابع فَعْلى بفتح الاول وسكون الثاني وقد
أشار اليه بقوله (ووزن فعلى جمعا) نحو جرحى (أو مصدرا) نحو نجوى (أو صفة) لانثى فعلان (كسكرى)
فان كل فعلى اسما لم يتعين كون ألفه لتأنيث ولا قصرها بل قد تكون مقصورة كسلمى
ورضوى وتكون ممدودة كعوّاء وهي منزلة من منازل القمر وفيها القصر والمد وتكون للتأنيث كما مر وللالحاق وعلى ما فيه الوجهان أرطى وعلقى وتترى ● الخامس فُعالى بضم أوله ولا يكون الا اسما كحبارى (وكبارى) لطائر وجمعا كسكارى وزعم الزبيدي أنه جاء صفة مفردا وحكى قولهم جمل علادى ● السادس فُعَّلى بضم الاول وتشديد الثاني مفتوحا نحو (سمهى) للباطل ● السابع فِعَلّى بكسر الاول وفتح الثاني وتشديد الثالث نحو (سبطرى) ودفقى لضرب من المشي ● الثامن فِعْلى بكسر الاول وسكون الثاني مصدرا نحو (ذكرى) وجمعا نحو حجلى وظربى جمع حجلة وظربان على وزن قطران وهي دويبة تشبه الهرة منتنة الفسو ولا ثالث لهما في المجموع فان كان فعلى غير مصدر أو جمع لم يتعين كون ألفه لتأنيث بل ان لم تنون في التنكير ولام
فهي للتأنيث نحو ضيزى بالهمزة وهي القسمة الجائرة والشيزى وهو خشب يصنع منه الجفان والدفلى وهو
شجر وان نونت فألفه للالحاق نحو رجل

قوله) بضاد معجمة قال في القاموس ورضوى كسكرى جبل بالمدينة وموضع باليمامة وخطأ في موضع آخر الجوهري في ضبطه بالفاء (قوله وجنفاء) أي في جنفى السابق قال الشارح على التوضيح وفيه لغة ثالثة وهي جنفاء كحمراء وذكر في القاموس له لغات خمسا فقال كجمزى وأربى ويمد وكمراء اهـ (قوله وابن دأثاء) بدال مهملة فهمزة مفتوحة وعبارة القاموس الدأثاء ويحرك الأمة والجمع دأث محركة مخففة وابن دأثاء الأحمق والمعايب الأصول اهـ (قوله ووزن فعلى) هو من الأوزان المشتركة (قوله ولا قصرها الخ) لا وجه لتخصيص فعلى اسما بذلك لتحقق ما به في فعلى صفة أيضا فانه لا يتعين قصرها بل قد تكون مقصورة كسكرى وممدودة كحمراء فتأمل (قوله ورضوى) براء فضاد معجمة علم جبل (قوله وعلى ما فيه الوجهان) كون الألف لتأنيث وكونها للالحاق والوجهان مبنيان على الصرف وعدمه فمن صرف قدر الالف للالحاق ومن منع قدرها لتأنيث تصريح (قوله أرطى وعلقى وتترى) الارطى شجر ينبت في الرمل يدبغ به الاديم والعلقى نبت والتترى قال في القاموس جاؤا تترى وينون وأصلها وترى متواترين (قوله وكبارى) اسم طائر للذكر والمؤنث والواحد والجمع وهو أشد الطير طيرانا وبها يسمى النهار وفرخ المكر وان يسمى الليل قرنى (قوله جمل علادى) بعين مهملة أوله ودال مهملة قبل آخره كما ضبط الشارح أي شديد ويوجد في نسخ علاوى بالواو وهو تحريف من الناسخ (قوله ودفقى) بدال مهملة ففاء فقاف (قوله لضرب من المشي) فالاول مشي فيها تبختر والثاني مشية فيها تدفق واسراع تصريح (قوله حجلى) بحاء مهملة فجيم (قوله وظربى) بظاء معجمة فراء فموحدة (قوله جمع حجلة) بفتحات اسم طائر (قوله ضيزى) بتحتية بعد الضاد المعجمة أو بهمزة ويثلث أوله لذا هو أداه في القاموس وبه يعلم أن تقييد الشارح بقوله بالهمز ليس في محله (قوله والشيزى) بشين معجمة فتحتية فزاي (قوله والدفلى) بدال مهملة ففاء

كيصي وهو المولع بالاكل وحده وعزهي وهو الذي لا يلهو وان كان ينون في لغة ولا ينون في أخرى ففي ألفه وجهان شذ ذفرى وهو الموضع الذي يعرق خلف أذن البعير والاكثر فيه منع الصرف ومنهم أيضا من نون ذفرى وعلى هذا تكون ألفه للالحاق * التاسع فعيلى بكسر الاول والثاني مشددا نحو هجيرى للعادة (وحثيثى) مصدر حث ولم يجئ الا مصدرا * تنبيه * عد هذا الوزن في التسهيل من المشترك وقد سمع منه مع الممدودة قولهم هو عالم بدخيلائه أي بأمره الباطن وخصيصاء للاختصاص وفخيراء للفخر ومكيناء للتمكن وهذه الكلمات تمد وتقصر وجعل الكسائي هذا الوزن مقيسا والصحيح قصره على السماع * العاشر فعلى بضم الاول والثاني وتشديد الثالث نحو حذرى وبذرى من الحذر والتبذير (مع الكفرى) وهو وعاء الطلع وهو بفتح الثاني أيضا مع تثليث الكاف * تنبيه * حكى في التسهيل سلحفاء بالمد وحكاه ابن القطاع فعلى هذا يكون من الاوزان المشتركة وحكى الفراء سلحفاة وظاهره أن ألف السلحفاء ليست للتأنيث الا أن يجعل شاذا مثل بهماة * الحادي عشر فعيلى بضم الاول وفتح الثاني مشددا نحو قبيطى للناطف (كذا الخليطى) للاختلاط ولغيزى للغز * تنبيه * سمع منه مع الممدودة * وعالم بدخيلائه ولم يسمع غيره * الثاني عشر فعالى بضم الاول وتشديد الثاني نحو خبازى (مع الشقارى) لنبتين

(قوله كيصي) بكاف فتحتية فصاد مهملة ويجوز فتح كافه قال في القاموس فلان كيصي كعيسى وينون وكسكرى يأكل وحده وينزل وحده ولا يهمه غير نفسه اه ومنه يعلم أن كيصي مما في ألفه وجهان لا للالحاق فقط كما صنع الشارح وأقره الحواشي (قوله وعزهي) بعين مهملة فزاي (قوله ذفرى) بذال معجمة ففاء فراء (قوله وهو الموضع الخ) فسره في القاموس بالعظم الشاخص خلف الاذن من جميع الحيوان (قوله ومنهم أيضا الخ) أيضا مقدمة من تأخير والاصل ومنهم من نون ذفرى أيضا وقد يقال كان المناسب حينئذ أن لا يذكر ذفرى في القسم الاول أعني ما لا ينون عند التنكير فتكون ألفه للتأنيث وجها واحدا و يقتصر على ذكره في القسم الاخير أعني ما نون في لغة دون لغة (قوله مصدر حث) أي على غير قياس (قوله حذرى وبذرى) الاول بحاء مهملة وذال معجمة والثاني بموحدة فذال معجمة (قوله سلحفاء) بسين مهملة مضمومة فلام مفتوحة فحاء مهملة ساكنة ففاء فألف التأنيث الممدودة دويبة معروفة دماميني وقضية صنيع الشارح أنه بضم اللام لكن صنيع القاموس يؤيد الاول فتأمل (قوله ليست للتأنيث) لان ألف التأنيث لا يتلوها تاء التأنيث اذ لا يجتمع علامتا تأنيث (قوله مثل بهماة) أي في اجتماع العلامتين فيه شذوذا فقد تقدم أن بهمى لثبت ألفه للتأنيث وقيل للالحاق (قوله قبيطى) بقاف فموحدة فتحتية فطاء مهملة ويقال القبياطى والقبيط بضم القاف وتشديد الباء فيهما والقبيطاء كحميراء قاله في القاموس وقوله للناطف بنون وطاء مهملة وفاء نوع من الحلوى (قوله للغز) بضم اللام وفتح الغين المعجمة وتسكن وبضمتين وبفتحتين ويقال اللغيزاء كحميراء (قوله خبازى) بضم الخاء المعجمة وتشديد الموحدة وقبل آخره زاي وقد تخفف ويقال الخباز والخبازة والخبيز قاله في القاموس

(قوله وخضارى) بالخاء والضاد المعجمتين وقوله الطائر عبارة القاموس
الخضارى كحبارى طائر وكالشقارى نبت اه وبه يعلم ما فى كلام الشارح
من الخلل وإن أقره الحواشى (قوله واعز لغير هذه استندارا) ينبغى حمل
هذه الاضافة على الجنس فلا تقتضى العبارة ثبوت الندرة لكل أفراد الغير
(فان قلت) لم يذكر المصنف نظير ما هنا فى الممدودة فقضيته أنه لا يستندر فيها
(قلت) ذلك غير لازم لجواز أن يكون التخصيص لكثرة النادر هنا وقلته هناك
أو أن يكون سكت اتكالا على نظيره هناك اه سم وبحمل الاضافة على الجنس
يندفع تنظير الشارح الآتى (قوله كخيسرى) بفتح الخاء المعجمة وسكون
التحتية وفتح السين المهملة وتخفيف الراء (قوله كهرنوى) بفتح الهاء وسكون
الراء وضم النون بعدها واو مخففة قيل واوه أصلية فوزنه فعللى وقيل زائدة
فوزنه فعلوى (قوله كقعولى) بفتح القاف وسكون العين المهملة وبعد الواو
لام مخففة وعبارة الفارضى كقعولى بقاف وعين مهملة قال الشاعر
قاربت امشى القعولى والفنجله اه ولكن ما فى الشرح هو ما فى الهمع
والتسهيل وغيرهما (قوله كفيضوضى) بفاء فتحتية فضادين معجمتين بينهما
واو يقال أموالهم فيضوضى وفوضوضى وفيضيضى بالقصر والمد فيهما أى هم شركاء
فيها يتصرف كل منهم فى مال الآخر وفوضى كسكرى أيضا ويقال قوم فوضى
أى متساوون لا رئيس لهم أو متفرقون أو مختلط بعضهم ببعض كذا فى حاشية
شيخنا نقلا عن عبد القادر وعبارة القاموس أمرهم فيضيضى بينهم
وفيضوضى ويمدان وفيوضى بالفتح أى فوضى اه وقال قبل ذلك المفاوضة
الاشتراك فى كل شئ والمساواة والمجاراة فى الامر اه ويؤخذ مما ذكر أن
معنى قول الشارح للمفاوضة للتفاوض فيه (قوله كبرحايا) بضم الباء وفتح الراء
والحاء المهملة بعدها ألف فمثناة تحتية فألف كلمة تعجب ولم يجئ غيرها على
وزنها اه عبد القادر ويؤخذ منه أن قول الشارح للعجب بفتح العين
والجيم ويؤيده قول القاموس أبرحه أعجبه اه وقول ابن عقيل فى شرح
التسهيل ومعناه العجب يقال ما أبرح هذا الامر أى ما أعجبه اه لا بضم
العين وسكون الجيم بمعنى الكبر كما توهمه البعض (قوله كأربعاوى لضرب
من مشى الارنب) فى كلامه خلل وبيانه أن المفسر بضرب من مشى الارنب

وخضارى الطائر (واعز)
أى انسب (لغير هذه)
الاوزان فى مبانى المقصورة
(استندارا) فعيللى
كخيسرى للخسارة وفعللى
كهرنوى لنبت وفعولى
كقعولى لضرب من مشى
الشيخ وفيعولى كفيضوضى
وفوعولى كفوضوضى
للمفاوضة وفعلايا كبرحايا
للعجب وأفعلاوى كأربعاوى
لضرب من مشى الارنب
وفعلوى

اثماه وأربى وأما أربعاوى قال الشمنى بضم الهمزة والباء الموحدة وقال
المرادى بفتح الهمزة وضم الباء فهى قعدة المتربع وفى القاموس وقعد
الاربعاء والاربعاوى بضم الهمزة والباء فيهما أى متربعا اه عبد القادر
وعبارة السيوطى فى الهمع وافعلاوى بالفتح وضم العين نحو أربعاوى
لقعدة المتربع و بفتح الهمزة قال الدمامينى أيضا وقول عبد القادر اثماهو
أربى أى بضم الهمزة وفتح الموحدة كما فى ابن عقيل على التسهيل (قوله
كرهبوتى) بفتح الراء والهاء وضم الموحدة وبعد الواو فوقية اسم للرهبة
كرغبوتى للرغبة (قوله كنثدوقى) بفتح الحاء والدال المهملتين بينهما نون
وضم القاف الاولى وبكسر الحاء و بكسرها والدال و بفتح الدال والقاف
الاولى مع فتح الحاء وكسرها وفى نونها قولان اصلية فوزن الكلمة فعللولى
أو زائدة فوزنها فنعلولى اه همع وعبد القادر باختصار غير مخل كما فعل
البعض و به يعلم ان الشارح جرى على القول باصالة النون وهو ما يفيده
صنيع القاموس (قوله كهبيخى) بفتح الهاء والموحدة والتحتية المشددة
والخاء المعجمة (قوله كهيرى) بفتح التحتيتين بينهما هاء ساكنة وقبل آخره
راء مشددة وقوله للباطل عبارة القاموس الهيرى مقصورا مشددا الماء
الكثير والباطل ونبات أو شجر زنته يفعلى او فعيلى أو فعالى (قوله كايجلى)
قال الفارضى بكسر الهمزة وتشديد اللام اه وقال الدمامينى بهمزة
مكسورة فتحتية فجيم مكسورة فلام اسم موضع وقال الاصمعى اسم رجل اه
ونص المرادى فى شرح التسهيل على سكون التحتية وكسر الهمزة والجيم
ويخالف ذلك جعل السيوطى فى الهمع وزنه افعلى بكسر الهمزة وفتح العين
(قوله ومفعلى) ذكر الشارح منه ثلاثة أوزان الاول بفتح الميم كما يؤخذ
من ضبط الدمامينى مكورى المفسر بعظيم الارنبة بفتح الميم وان قال بعد
ذلك ونقل فيه ضم الميم وكسرها اه والثانى بضمها والثالث بكسرها كما
يؤخذ من ضبط الدمامينى مرقدى بكسر الميم والثلاثة بسكون الفاء وتشديد
اللام والاولان منها بفتح العين والاخير بكسرها كما يؤخذ من الدمامينى
فعلم ما فى كلام شيخنا والبعض (قوله كمكورى) بتشديد الراء فى الاول والثانى
(قوله للعظيم الارنبة) وأما بغير هذا المعنى فثلث الميم قال فى القاموس رجل

كرهبوتى للرهبة وفعللولى
كحندقوقى لنبت ؟ وفعيلى
كهبيخى المشية بتبختر و يفعلى
كيهيرى للباطل وافعلى كايجلى
لوضع ومفعلى كمكورى
للعظيم الارنبة ومفعلى
كمكورى للعظيم الر وثة من
الدواب

مكورى ومكور وتثلث ميمهما فاحش مكثار أو لئيم أو قصير عريض (قوله كرقدى) بكسر الميم وسكون الراء وكسر القاف وتشديد الدال المهملة وهذه الكلمة مما اذا شدد تقصر واذا خفف مدقاله الدماميني وفي ابن عقيل على التسهيل أن الميم تفتح أيضا (قوله للكثير الرقاد) الذي في القاموس الارقداد الاسراع ورجل مرقدى كمرعزى يسرع في أموره اه (قوله كدودري) بفتح الدالين المهملتين بينهما واو ساكنة وتشديد الراء (قوله كشفصلى) بكسر الشين المعجمة وسكون الفاء وكسر الصاد المهملة وتشديد اللام وحكى ابن القطاع في شينه الكسر والفتح قاله الدماميني وغيره فجعله في نسخ الشرح بالقاف تصحيف وقوله لحب نبت بكسر الحاء وسكون الميم أي طرحه وفسره بعضهم بنبات يلتوي على الشجر وذكر في القاموس القولين فقال نبات يلتوي على الشجر أو ثمره وهو حب كالسمسم (قوله كمرحيا) بفتح الميم والراء والحاء المهملة والتحتية المشددة وقوله للمرح هو شدة الفرح والنشاط وقيل مرحيا موضع (قوله كبردرايا) بموحدة مفتوحة كما في القاموس والدماميني وغيرهما فقول البعض بمثناة تحتية خطأ ثم رأيت شيخنا والبعض جزما في باب التصغير بما صوبته عازيا شيخنا ذلك الى التصريح فراء ساكنة فدال مهملة مفتوحة فراء فالف فتحتية وذكر ابن القطاع أنه وزنه فعلعايا (قوله كحولايا) بفتح الحاء المهملة وسكون الواو وقبل آخره تحتية ذكر المرادي في شرح التسهيل وأبو حيان والسمين أن وزنه فعلايا كذا في عبد القادر وما نقله عن الجماعة هو ما في الدماميني أيضا وهو أقرب مما قاله الشارح (قوله لمدها) من اضافة النوع الى جنسه فهي على معنى من ومد بمعنى ممدود أفاده سم وكلام الشارح يشعر بأنه من اضافة الصفة الى الموصوف (قوله كرغباء) بالراء والغين المعجمة مصدر رغب اليه اذا أراد ما عنده (قوله أو جمعا في المعنى كطرفاء) انما قال في المعنى لان فعلاء كطرفاء ليس من أبنية جمع التكسير ولهذا كان الراجح أن طرفاء اسم جنس جمعي لا جمع وطرفاء بالطاء المهملة والراء والفاء شجر قال في القاموس وهي أربعة أصناف منها الاثل الواحدة طرفاء وطرفة محركة وبها لقب طرفة بن العبد واسمه عمرو اه (قوله

ومفعلى كمرقدى للكثير الرقاد وفوعلى كدودرى لعظيم الخصيتين وفعللى كشفصلى لحب نبت وفعليا كمرحيا للمرح وفعللايا كبردرايا وفوعلايا كحولايا لموضعين وفى كون هذه كلها نادرة نظر

(لمدها) أى لألف التأنيث الممدودة أوزان مشهورة وأوزان نادرة وقد ذكر من المشهور سبعة عشر وزنا * الاول (فعلاء) كيف أتى اسما كصحراء أو مصدرا كرغباء أو جمعا فى المعنى كطرفاء أو صفة لأنثى افعل كحمراء

اوبغيره كدية هطلاء * والثانى والثالث والرابع (أفعلاء مثلث العين) كأربعاء وأربعاء وأربعاء بفتح الباء وكسرها وضمها الرابع من أيام الاسبوع نعم * وبفتح العين من المشترك ذكره فى التسهيل ومن المقصورة قولهم اجفلى لدعوة الجماعة

(و) * الخامس (فعللاء) كعقرباء المكان وهو من المشترك ومن المقصورة فرتنى اسم مرأة (نم) * السادس (فعالا) كقصاصاء القصاص كاحكاه ابن دريد ولايحفظ غيره * والسابع (فعللا) بضم الاول كقرفصاء ولم يجئ الااسما وحكى ابن القطاع انه يقال قعد القرفصى بالقصر فعلى هذا يكون مشتركا ويجوز فى ثالثه الفتح والضم * والثامن (فاعولا) كعاشوراء وهو من المشترك ومن المقصورة بادولى اسم موضع

(و) * التاسع (فاعلاء) كقاصعاء لاحد بابى جحرة اليربوع * والعاشر (فعليا) بكسر الاول وسكون الثانى ككبرياء * والحادى عشر (مفعولا) كمشيوخاء لجماعة الشيوخ * والثانى عشر والثالث عشر والرابع عشر فعالاء وفعيلاء وفعولاء واليه أشار بقوله (ومطلق العين فعالا) والفاء مفتوحة فيهن ففعالاء نحو

(قوله أوبغيره) أى بغير أنثى أفعل كديمة هطلاء فانه لا يقال سحاب أهطل بل هطل بكسر الطاء أوهطال بتشديدها والديمة المطر الذى ليس فيه رعد ولابرق وهطلاء متتابعة المطر اه زكريا مع زيادة من عبد القادر وانما لم يقل أوبغيرها لتأول بالمذكور (قوله الرابع من أيام الاسبوع) مبنى على الراجح ان أول الاسبوع الاحد وآخره السبت وقيل السبت وآخره الجمعة (قوله اجفلى) بالجيم والفاء وقوله لدعوة الجماعة أى على العموم الى الطعام يقال دعوت القوم الجفلى محركة والاجفلى بالقصر والاجفلاء بالمد كما ذكره الدمامينى وان اقتصر الشارح على القصر أى دعوتهم عموما الى الطعام ويقابله النقرى بالنون والقاف والراء محركة أى دعوة قوم على الخصوص (قوله فعللاء) بفتح فسكون ففتح (قوله كعقرباء) بعين مهملة فقاف فراء فموحدة وقوله المكان وقيل لانثى العقارب فارضى (قوله فرتنى) بفاء فراء ففوقية فنون (قوله فعالا) بكسر الفاء (قوله بضم الاول) أى والثالث (قوله ويجوز فى ثالثه الفتح والضم) أى على لغة المد كما يستفاد من الهمع وأما على لغة القصر فيجوز تثليث القاف والفاء كما فى القاموس فتقول القرفصى بضمهما وفتحهما وكسرهما قال فى القاموس وهى أن يجلس على أليتيه ويلصق بطنه بفخذيه ويتأبط كفيه اه وفى بعض النسخ التعبير بيكون بدل يجوز والاولى أولى لان فتح الثالث وضمه لم يعلم من كلام ابن القطاع حتى يعطف على المفرع عليه كما يتبادر من نسخة ويكون الخ ولما مر من أن جواز فتح الثالث وضمه على لغة المد لا القصر كما يتبادر من نسخة ويكون الخ (قوله بادولى) بموحدة ودال مهملة ولام وفى القاموس ان فى الدال الفتح والضم قال الدمامينى على الضم يكون وزنه مشتركا بين الالفين بدليل عاشوراء (قوله كقاصعاء) بقاف وصاد وعين مهملتين (قوله لجماعة الشيوخ) جمع شيخ وهو من استبانت فيه السن أو من خمسين أو احدى وخمسين الى آخر عمره أو الى الثمانين اه قاموس (قوله ومطلق العين) الواو عاطفة فعالاء على فعلا ومطلق العين حال من فعالا اه زاهو

براساء يقال ما أدرى أى البراساء هو أى أى الناس هو وبركاء القتال شدته وقد أثبت ابن القطاع فعالى

مقصورا فى ألفاظ منها حزازى اسم جبل فعلى هذا يكون مشتركا وفعيلاء نحو بريثاء

بمعنى براساء وقريثاء وكريثاء نوع منه وعده فى التسهيل من المشترك ومن المقصورة كثيرى وفعولاء نحو دبوقاء للعذرة وحروراء لموضع تنسب اليه الحرورية *تنبيه* عد فى التسهيل هذا الوزن فى المختص بالممدودة وأثبت ابن القطاع فعولى بالقصر من ذلك حضورى لموضع ودبوقى لغة فى دبوقاء بالممدودة وقى لقرية بالبحرين وقطورى قبيلة فى جرهم وفى شعر امرئ القيس عقاب تنوفى وعلى هذا فهو مشترك وهو الصحيح *والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر فعلاء مثلث الفاء والعين مفتوحة فيها واليها أشار بقوله (وكذا) مطلق فاء فعلاء أخذا) فالفتح نحو جنفاء اسم موضع وقد تقدم أن هذا الوزن من المشترك والكسر نحو سيراء وهو ثوب مخطط يعمل من القز والضم نحو عشراء ونفساء وقد تقدم أنه من المشترك *تنبيه* كلامه يوهم حصر أوزان الممدودة المشهورة فيما

ذكره وقد بقى منها أوزان ذكرها فى غير هذا الكتاب منها فيعلاء نحو ديكساء لقطعة من الغنم وفاعلاء نحو اربع

المناسب للسياق بخلاف رفع مطلق على أنه خبر مقدم لفعالا (قوله براساء) بموحدة وراء وسين مهملة (قوله وبراكاء القتال) بموحدة فراء وفى الدمامينى وابن عقيل على التسهيل ان البراكاء تبرك الابل ليس نزل عنها لقتال على الارجل (قوله حزازى) بحاء مهملة فزاى فألف فزاى كما فى القاموس وعبارته فى مادة حزز بحاء وزاءين معجمات وحزازى كحبالى أو كحبالى جبل كانوا يوقدون عليه غداة الغارة (قوله قريثاء) بقاف وراء ومثلثة عد التحتية ومثله كريثاء لكن بابدال القاف كافا (قوله كثيرى) بكاف فمثلثة اسم نبت ذكره فى الفارضى (قوله دبوقاء) بدال مهملة وموحدة وقاف وقوله للعذرة بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة (قوله وحروراء) بحاء مهملة فراء فواو فراء فألف وفى القاموس انه قد يقصر (قوله تنسب اليه الحرورية) هم طائفة من الخوارج (قوله حضورى) بحاء مهملة فضاد معجمة فواو فراء (قوله ودبوقى) بدال مهملة وقاف بينهما واو (قوله وقطورى) بقاف فطاء فواو فراء (قوله تنوفى) بفوقية فنون فواو ففاء (قوله وكذا) متعلق بأخذ ومطلق فاء حال من الضمير فى أخذ وفعلاء مبتدأ وأخذ خبره (قوله سيراء) بسين مهملة فتحتية فراء (قوله كلامه يوهم الخ) أى لان الاقتصار فى مقام البيان يوهم الانحصار لا لكون المصنف قدم الخبر وهو لدى على المبتدأ وهو فعلاء الخ لان تقديم الخبر على المبتدأ انما يفيد حصر المبتدأ فى الخبر لا حصر الخبر فى المبتدأ ثم قد يعترض على المصنف بأن تقديم الخبر على المبتدأ يفيد انحصار الاوزان المذكورة فى الممدودة مع أن منها المشترك بين الممدودة والمقصورة كما نبه الشارح ويجاب بأن المصنف اعاد كون هذه الاوزان معدودة فى هذه الصفة غير مشتركة وجعل الشارح بعضها مشتركا انما هو بقطع النظر عن المصنف أو يقال التقديم للوزن لا للحصر فاعرف (قوله ديكساء) قال فى القاموس بكسر الدال وفتح الياء التحتية اه والكاف مضبوطة بالقلم فى النسخ الصحاح منه بالسكون فقول شيخنا وتبعه البعض انها بالفتح غير معول عليه وعبارته انه يلزم عليه توالى

اربع متحركات فى الكلمة الواحدة وهو مرفوض عندهم فتامل ثم رأيت الدمامينى ضبطه بغير ماص فقال بدال مهملة مكسورة فمثناة تحتية ساكنة فكاف مكسورة فسين مهملة والياء فيه زائدة فوزنه فيعلاء وقيل أصلية فوزنه فعللاء وقرأه بعضهم وقوله لقطعة من الغنم عبارة القاموس لقطعة عظيمة من النعم والغنم (قوله يابعاء) بتحتية مفتوحة فنون فموحدة مكسورة فعين مهملة اه دمامينى وحكى فى أوله الضم أيضا كما فى ابن عقيل على التسهيل (قوله كثركضاء) بفوقية مفتوحة فراء ساكنة فكاف مضمومة فضاد معجمة قال أبو حيان والمرادى والشمنى ويقال تركضاء بكسر التاء والكاف قال فى القاموس وعندى انهما الركض اه عبد القادر (قوله برناساء) بموحدة مفتوحة فراء ساكنة فنون فالف فسين مهملة وقوله برنساء بفتح الموحدة وسكون الراء وفتح النون مثل عقرباء قاله فى الصحاح ثم ذكر فيه لغات أخرى فانظره (قوله طرمساء) بطاء مهملة مكسورة فراء ساكنة فميم مكسورة فسين مهملة (قوله خنفساء) بضم الخاء المعجمة والفاء ويقال له الخنفس بفتح الفاء وخنفسة بفتح الفاء وضمها كما فى القاموس (قوله وعنصلاء) بضم العين والصاد المهملتين وتفتح الصاد أيضا ويقال أيضا عنصل كقنفذ وعنصل كجندب أى بفتح الصاد قاله فى القاموس (قوله معكوكاء) بفتح الميم وسكون العين المهملة وضم الكاف الاولى ومثله بعكوكاء لكن بابدال الميم باء موحدة وقوله للشر والجلبة راجع لكل منهما كما يفيده كلام القاموس والجلبة بفتح الجيم واللام والموحدة ارتفاع الاصوات (قوله مشيخاء) بميم مفتوحة فشين معجمة مكسورة فتحتية ساكنة فخاء معجمة وأصله مشيخاء بسكون الشين وكسر الياء فاعل اعلال مبيع وقد ضبطه بالحاء المهملة الدمامينى ولم يذكر معناه على هذا الضبط ثم قال وقال ابن القطاع السعدى رحمه الله تعالى يقال القوم فى مشيحاء بحاء مهملة أى فى جد وحزم وفى شرح الكافية للمصنف بالجيم وهو الاختلاط من قوله تعالى من نطفة امشاج ووزنه على هذا فعيلاء اه وفى القاموس فى فصل الشين المعجمة من باب الحاء المهملة هم فى مشيوحاء من أمرهم ومشيحى أى فى أمر يبتدرونه أو فى اختلاط اه ولم أره فيه ولا فى غيره من كتب

سادعاء للكان وتفعلاء كترٌكضاء لمشية المتبختر وفعنالاء نحو برناساء بمعنى براساء وهم الناس وفعنلاء نحو برنساء بمعناه أيضا وفعللاء نحو طرمساء لليلة المظلمة وفعللاء نحو خنفساء وعنصلاء وهو بصل البر ومفعولاء نحو معكوكاء وبعكوكاء للشر والجلبة وفعولاء نحو عشوراء لغة فى عاشوراء ومفعلاء نحو مشيخاء للاختلاط

وفعيلياء نحو مزيقياء لعمرو بن عامر ملك اليمن * خاتمة * الاوزان المشتركة بينهما فعلا بفتحتين وفعلا بضم ثم فتح وفعلا بفتح الاول والثالث وسكون الثاني وفعلا بفتح الاول وكسر الثاني وفعلا بكسر الاول والثاني مشددا وفعلا بضم الاول وفتح الثاني مشددا وفعولا وقد تقدم التنبيه عليها ومنها أيضا افعيلا نحو اهجيرى واهجيراء وهي العادة وفوعلا نحو خوزلى لضرب من المشي وحوصلى للحوصلة وفيعلا نحو خيزلى بمعنى خوزلى وديكساء بمعنى ديكاء وفعلا بكسر الاول والثاني وتشديد الثالث نحو زمكى وزمكاء لمنبت ذنب الطائر وفعللا بضم الاول وفتح الثاني وسكون الثالث نحو جلندى وجلنداء وفعاللا نحو جخادبى وجخادباء لضرب من الجراد

الغين مشجاء بالشين المعجمة بمعنى الاختلاط وانما ذكر في القاموس
مشجاء بفتح الميم وسكون الشين وضم الجيم جمع الشيخ وقد مثل صاحب
الهمع لوزن مفعلاء بفتح الميم وكسر العين بمرعزاء براء وعين مهملة فزاي
وهو الزغب الذي تحت شعر العنز فراجعه (قوله وفعيلياء الخ) قال أبو حيان
لم يذكره الا ابن القطاع وتبعه ابن مالك وكأنهم رأوا أن الياء بالتصغير
مكانه في الاصل بني على فعلياء وان لم ينطق به فيكون كما صغرت كبرياء
على كبيرياء وما جاء في لسانهم على هيئة المصغر وجعلناه لا يثبت بناء أصليا
سيبويه (قوله مزيقياء) بميم مضمومة فزاي مفتوحة فتحتية ساكنة فقاف
مكسورة فتحتية مخففة (قوله الاوزان المشتركة الخ) لم يستوفها الشارح
وقد ترك منها مما تقدم التنبيه عليه فعلى بفتح فسكون ففتح كالجذلى
بالقصر والمد وفعلى بفتح فسكون كالعزا بالقصر والمد ومما لم يتقدم التنبيه
عليه فعليا بفتحتين فسكون فتشديد كزكريا بالقصر والمد وبفتحات الا
مفتحتين ثم كسرة كبرناعا بالقصر والمد كما في الدماميني (قوله وفعلا الخ)
بقي عليه فعلا بكسر الاول والثالث وسكون الثاني كالهندبا بالقصر والمد
(قوله وقد تقدم التنبيه عليه) أي على المذكور من الاوزان من جهة
قصره ومده وفي بعض النسخ عليها وهي الظهر (قوله اهجيرى) بكسر
الهمزة والجيم كما في الهمع وغيره وفي القاموس انه العادة وأنه يقال هجيرى
واهجيرى وهجيراه (قوله خوزلى) بخاء معجمة مفتوحة فواو ساكنة
فزاي مفتوحة فلام مخففة (قوله وحوصلى) بحاء وصاد مهملتين (قوله
وفيعلى نحو خيزلى الخ) عبارة الدماميني وفيعلى كالخيزلى لغة في الخوزلى
وكأنهم أبدلوا الواو ياء تخفيفا هذا المقصور وأما الممدود فنحو ديكساء بفتح
الدال والكاف لغة في الديكساء بكسرهما وقد مر اه (قوله وديكساء)
بفتح فسكون ففتح (قوله زمكى) بزاي فميم فكاف (قوله جلندى) بجيم مضمومة
فلام مفتوحة فنون فدال مهملة قال في الهمع اسم ملك أي وضبطه
في القاموس بضم اللام اذا قصر وان فتحها اذا مد فقط (قوله جخادبى) بجيم
مضمومة فخاء معجمة فألف فدال مهملة مكسورة فموحدة وقوله لضرب من
الجراد هو الاخضر الطويل الرجلين ويقال له أبو جخادب وأبو جخادبى

ايضا

أيضا كما فى القاموس . (قوله وأما فعلاء الخ) يعنى ان هذين الوزنين وهما فعلاء بكسر الفاء وفعلاء بضمها ليسا من أوزان الممدود لأن ألفهما للالحاق لا للتأنيث بدليل تنوينهما (قوله كعلباء) بعين مهملة فلام فموحدة (قوله وحرباء) بحاء مهملة فراء فموحدة (قوله وسيساء) بسينين مهملتين بينهما تحتية وقوله وهو حد فقار الظهر بفتح الفاء وهو كما فى القاموس ما انتضد من عظام الصلب من لدن الكاهل الى العجب (قوله والشيشاء) بشينين معجمتين بينهما تحتية وانظر ما وجه تعبيره دون نظائره وقوله وهو الشيص أى التمر الذى لم يشتد (قوله كقواء) بحاء مهملة فواو (قوله ومزاء) بميم فزاى (قوله وقوباء) بقاف فواو فموحدة وقوله وهو الحزاز بحاء مهملة مفتوحة فزاى مخففة فألف فزاى واحدته حزازة ويداوى بالريق (قوله وخشاء) بخاء وشين معجمتين وقد أسلفنا عن القاموس أن أصل خشاء خششاء وتقدم فى الشرح ان ألف خششاء للتأنيث فتكون ألف خشاء أيضا للتأنيث وهذا يخالف ما ذكره الشارح فتأمل (قوله للالحاق بقرطاس وقرناس) فيه لف ونشر مرتب والقرطاس اسم للورق والقرناس بقاف مضمومة فراء ساكنة فنون فألف فسين مهملة وتكسر أيضا القاف قال فى القاموس القرناس بالضم والكسر شبه الانف يتقدم من الجبل اه أى قطعة من الجبل متقدمة تشبه الانف فى التقدم والبروز

(المقصور والممدود)

ذكر هذا الباب عقب ما قبله بمنزلة ذكر العام بعد الخاص فانه قد تقدم الالف المقصورة والالف الممدودة اللتان هما علامتا تأنيث قال الجاربردى المقصور والممدود ضربان من الاسم المتمكن فالحرف والفعل والاسم غير المتمكن لا يقال فيها ذلك وقولهم فى هؤلاء ممدود تسمح أو على مقتضى اللغة كقول القراء فى جاء وشاء ممدودان (قوله المقصور وهو الذى الخ) اعترض بانه غير مانع لشموله نحو يخشى وأجيب بأن ألفه غير لازمة لحذفها عند الجازم فهو خارج بقوله لازمة كما خرج به نحو أباك لا يقال ألف المقصور الذى ينون تحذف عند تنوينه فلا يدخل فى التعريف لانا نقول حذفه حينئذ لالتقاء الساكنين والمحذوف لعلة تصريفية كالثابت وخرج بقوله حرف

وأما فعلاء كعلباء وهو عرق فى العنق وحرباء وهو دويبة وسيساء وهو حد فقار الظهر والشيشاء وهو الشيص وفعلاء كقواء وهو نبت واحده قواءة ومزاء وهو ضرب من الخمر وقوباء وهو الحزاز وخشاء وهو العظم الناتئ خلف الاذن فكل هذه ألفها للالحاق بقرطاس وقرناس لا تنوينه

(المقصور والممدود)
المقصور وهو الذى حرف اعرابه ألف لازمة والممدود هو الذى حرف اعرابه همزة

قبلها ألف زائدة وكلاهما قياسي وهو وظيفة النحوي وسماعي وهو وظيفة اللغوي

وقد أشار الى المقصور القياسي بقوله (اذا اسم) صحيح (استوجب من قبل الطرف * فتحا وكان ذا نظير) من المعتل (كالاسف) مثال لصحيح (فلنظيره المعل الآخر ثبوت قصر بقياس ظاهر) نحو جوى جوى وعمى عمى وهوى هوى فهذه وما أشبهها مقصورة لان نظائرها من الصحيح مستوجب فتح ما قبل آخره نحو أسف أسفا وفرح فرحا وأشر أشرا لما علمت في باب أبنية المصادر أن فعل المكسور العين اللازم بابه فعل بفتح العين وأما قوله

اذا قلت مهلا غارت العين بالبكا * غراء ومدتها مدامع حفل * فغراء مصدر غاريت بين الشيئين غراء اذا واليت كما قاله أبو عبيدة لا مصدر غريت بالشئ أغرى به اذا تماديت فيه في غضبك

(كفعل) بكسر الفاء (وفعل) بضمها والعين مفتوحة فيهما (في جمع ما

اعرابه اليمنى كهذا وتي (قوله قبلها ألف زائدة) خرج ما آخره همزة بعد ألف مبدل عن أصل نحو ماء أصله موه قلبت الواو الفاو الهاء همزة فانه لا يسمى ممدودا كما نص عليه الفارسي لعروض المد فيه لان ألفه ليست زائدة بل عن أصل (قوله استوجب) أي استحق بمقتضى القواعد (قوله فلنظيره الخ) أفاد أن المقصور القياسي اسم معتل له نظير من الصحيح استوجب ذلك النظير فتح ما قبل آخره (قوله المعل الآخر) لو قال المعتل الآخر لكان أحسن (قوله جوى جوى) هو الحرقة من حزن أو عشق (قوله نحو أسف أسفا الخ) معنى كونه نظيره انه بوزنه وان كلا مصدر وان فعل كل فعل المكسور العين اللازم فليس المراد الزنة فقط (قوله لما علمت الخ) علة لقوله مستوجب فتح ما قبل آخره (قوله فغراء مصدر غاريت الخ) أي فيكون غراء من المصدر القياسي لان له نظيرا من الصحيح قبل آخره ألف كقتال ويكون غارت في البيت بمعنى والت وأصله غاريت قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين والباء في بالبكا زائدة والمهل بضم الثون وتشديد الهاء بمعنى الكثيرة كما في العيني وقوله لا مصدر غريت الخ أي كما يوخذ هذا الاعتراض وفرعه مصدر الفارق أي فلا يرد على قولنا ان فعل المكسور العين اللازم بابه مصدره فعل وفي قوله لا مصدر غريت الخ رد لقول بانه مصدر غرى بالشئ على غير قياس كما نقله الفارضي وفي القاموس غرى به كرضي غرى وغراء أولع كاغرى به وغرى مضمومتين وعلى هذا القول الذي رده الشارح يكون غراء في البيت منصوبا على المصدر بفعل محذوف معطوف على الفعل المذكور وفيه تعسف لا يخفى (قوله كفعل الخ) قال ابن هشام كان حقه أن يقول وفعل بالواو عطفا على قوله كالاسف قال وكأنه بتقدير وكفعل فحذف العاطف اه سيوطي قال ابن سم وفيه نظر ظاهر لان قوله كفعل تمثيل لقوله فلنظيره المعل الآخر وقوله كالاسف تمثيل للاسم الصحيح في قوله اذا اسم كما قال الشارح فكيف يعطف أحدهما على الآخر اه وبه تعلم أن الواو التي قدرها الشارح في بعض النسخ قبل قوله كفعل لعطفه على قوله نحو جوى الخ لا على قول المصنف كالاسف (قوله الاول للاول الخ) أي فكلام المصنف على اللف

* كفعلة) بكسر الفاء (وفعلة) بضمها والعين ساكنة فيهما الاول للاول والثاني للثاني فالاول والنشر

نحو فرية وفرى ومرية ومرى والثاني (نحو) الدمية و(الدمى) ومدية ومدى فان نظيرهما من الصحيح قربة وقرب بكسر القاف وقربة وقرب بضمها وهو مستوجب فتح ما قبل آخره وكذا اسم مفعول ما زاد على ثلاثة أحرف نحو معطى ومقتنى فان نظيرهما من الصحيح مكرم ومحترم وهو مستوجب ذلك وكذلك أفعل صفة لتفضيل كان كالاقصى أو لغير تفضيل كأعمى وأعشى فان نظيرهما من الصحيح الابعد والاعمش وكذلك ما كان جمعا للفعلى أنثى الأفعل كالقصوى والقصى والدنيا والدنى فان نظيرهما من الصحيح الكبرى والكبر والآخر والاخر وكذلك ما كان من أسماء الاجناس دالا على الجمعية بالتجرد من التاء كائنا على وزن فعل بفتحتين وعلى الوحدة بمصاحبة التاء كحصاة وحصى وقطاة وقطا فان نظيرهما من الصحيح شجرة وشجر ومدرة ومدر وكذلك المفعل مدلولا به على مصدر أو زمان أو مكان نحو ملهى ومسعى فان نظيرهما من الصحيح مذهب ومسرح وكذلك المفعل مدلولا به على آلة نحو مرمى ومهدى وهو وعاء الهدية فان نظيرهما من الصحيح مخصف ومغزل ثم أشار الى الممدود القياسي بقوله (وما استحق) أي من الصحيح (قبل آخر ألف * فالمد في نظيره) من المعتل (حتما عرف) وذلك (كمصدر الفعل الذي قد بدئا * بهمزة وصل كارعوى) ارعواء (وكارتأى) ارتياء وكاستقصى استقصاء فان نظيرهما من الصحيح انطلق انطلاقا واقتدر اقتدارا واستخرج استخراجا

والنشر المرتب (قوله نحو فرية الخ) الفرية الكذبة والمرية من المراء وهو الجدال (قوله الدمية) بضم الدال المهملة وهو الصورة من العاج ونحوه والصنم كذا في الصحاح والقاموس والمراد بها هنا الصورة وربما تستعار للذات الجميلة (قوله ومدية ومدى) المدية السكين (قوله الابعد والاعمش) نشر على ترتيب اللف فان الابعد راجع للاقصى والاعمش راجع للاعمى والاعشى (قوله انثى الافعل) احترز به عن نحو بهمى انبت وحبلى وصفا فان أخذ قصر نحوهما السماع دماميني (قوله كائنا على وزن فعل) حال من الضمير في دالا أو خبر ثان لكان وفي كلامه اظهار المتعلق العام والجمهور على امتناعه فلعله جرى على مذهب ابن جني المجوز للاظهار (قوله ومدر) بفتحتين وهو كما في المصباح التراب المتلبد (قوله نحو ملهى ومسعى) بفتح أول كل منهما (قوله نحو مرمى ومهدى) بكسر أول كل منهما (قوله وهو وعاء الهدية) هذا يقتضي ان مهدى اسم مكان لا اسم آلة ويمكن أن يكون اسم مكان واسم آلة باعتبارين فتأمل (قوله فان نظيرهما من الصحيح مخصف ومغزل) الاول اسم آلة الخصف بالخاء المعجمة والصاد المهملة والفاء وهو الخرز والثاني اسم آلة الغزل فان قلت نظيرهما أيضا محراث ومجراف ونحوهما فان الآلة كما تأتي على مفعل تأتي على مفعال فهلا مد مرمى ومهدى فالجواب أنه رجح النظر الى نحو مخصف ومغزل لامرين الاول ان نحو مرمى ومهدى أشبه بنحو مخصف ومغزل كما هو ظاهر الثاني ان مجيء الآلة على مفعل أكثر من مجيئها على مفعال (قوله وما استحق الخ) أفاد ان الممدود قياسا هو اسم معموزه نظيره من الصحيح أي غير المهموز مستوجب ذلك النظير ألفا زائدة قبل آخره وقوله ألف مفعول به لاستحق وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وقوله كارعوى أي انكف وقوله وكارتأى أي تدبر

وكمصدر الفعل غرا وعلى اعطاء فان نظيره من الصحيح أكرم اكراما وكمصدر فعل دالا على صوت
أو مرض كالرغاء والثغاء والمشاء فان نظيرهما من الصحيح البغام والدوار وكفعال مصدر فاعل نحو
والى ولاء وهادى عداء فان نظيرهما من الصحيح ضارب ضرابا وقاتل قتالا

وكرداء ... لة نحو كساء
وأكسية ورداء وأردية فان
نظيره من الصحيح حمار وأحمرة
وسلاح وأسلحة ومن ثم قال
الاحمش أرجية وأقفية
من كلام المولدين لا تحرى
وفقا مقصور ان رأما نوله
فى ليلة من جمادى ذات أندية
لا يبصر الكلب من ظلمائها
الطنبا * والمفرد ندى بالقصر
اضرورة وقيل جمع ندى
على نداء كجمل وجمال ثم
جمع نداء على أندية ويرد
انه لم يسمع نداء جمعا وكذا
ما صيغ من المصادر على
تفعال ومن الصفات على
فعال أو مفعال لقصد
المبالغة كالتعداء والعداء
والمعطاء لان نظيرهما من
الصحيح التذكار والخبار
والمهدار

(والعادم النظير ذا قصر وذا
مد بنقل كالحجا وكالحذا)

العادم مبتدأ وبنقل خبره وذا قصر وذا مد حالان من الضمير المستتر فى الخبر وهو
من تقديم الحال على عاملها المعنوى وفيه ما عرف فى موضعه والمعنى أن ما ليس له نظير اطرد فتح ما قبل آخره على
فقصره سماعى وما ليس له نظير اطرد زيادة ألف قبل آخره فمده سماعى

(قوله وكمصدر فعل) بفتح العين مخففا ومضارعه يفعل بضمها (قوله كالرغاء) بضم الراء وتخفيف الغين المعجمة والثغاء بضم المثلثة وتخفيف العين المعجمة والمشاء بضم الميم وتخفيف الشين المعجمة والاولان دالان على الصوت الا أن الرغاء صوت ذوات الخف والثغاء صوت الشاة من ضأن أو معز والثالث دال على المرض لانه استطلاق البطن وافعال الثلاثة رغا وثغا ومشى كدعا (قوله البغام) بضم الموحدة وتخفيف الغين المعجمة وهو صوت الظبية والدوار بضم الدال المهملة وتخفيف الواو وهو دوران الرأس (قوله حرار وأحرة) قال شيخنا كذا فى النسخ والذى بخط الشارح فى شرح التوضيح حمار وأحمرة وسلاح وأسلحة اه وما فى نسخ الشارح صحيح أيضا اذا الحرار بكسر الحاء المهملة جمع حر بضم الحاء كأحرار أو جمع حرة بفتح الحاء وهى الارض ذات الحجارة السود وجمع الجمع أحرة أو بكسر الجيم جمع جرة بفتحها وهى الاناء المعروف وجمع الجمع أجرة (قوله ومن ثم) أى من أجل ان مفرد أفعلة من المعتل ممدود قياسا (قوله المولدين) بفتح اللام وهم الذين عربيتهم غير محضة (قوله والمفرد ندى بالقصر) أى وجمعه القياسى أنداء (قوله ثم جمع نداء) أى المكسور الممدود على أندية كحمار وأحمرة فيكون أندية جمع الجمع (قوله على تفعال) أى بفتح التاء وسكون الفاء دماميني (قوله ومن الصفات) احترازا عن مفعال المراد به الآلة (قوله كالتعداء) مصدر عدا والعداء كثير العدو أى الجرى (قوله والمهدار) بالدال المعجمة أى كثير الهذيان فى منطقه (قوله كالحجا وكالحذا) نشر على ترتيب اللف فالحجا مقصور لا غير والحذاء ممدود لا غير كما ذكره الموضح وغيره فقصر المصنف الحذاء للضرورة وما وجد فى بعض نسخ الشارح من ذكر الحجا والحذاء فى المقصور والممدود من تصرف النساخ فاحذره فالصواب ما فى بعض النسخ من الاقتصار فى المقصور

من المقصور سماعا الفتى واحد الفتيان والسنا الضوء والثرى التراب والحجا العقل ومن الممدود سماعا
الفتاء حداثة السن والسناء الشرف والثراء كثرة المال والحذاء النعل (وقصر ذي المد اضطرار
مجمع * عليه) لأنه رجوع إلى الأصل إذ الأصل القصر ومنه قوله * لا بد من صنعا وإن طال السفر * وقوله
فهم مثل الناس الذي يعرفونه وأهل الوفا من حادث وقديم
* تنبيه * منع الفراء قصر ماله قياس يوجب مده نحو فعلاء أفعل وقول المصنف وقصر ذي المد اضطرارا مجمع عليه يعني في الجملة ويرد مذهب الفراء قوله
وأنت لو باكرت مشمولة صفرا كلون الفرس الأشقر
وقوله * والقارح العدا وكل طمرة * ما إن ينال يد الطويل قذالها *
(والعكس) وهو مد المقصور اضطرارا (بخلف يقع) فمنعه جمهور البصريين مطلقا وأجازه جمهور الكوفيين مطلقا وفصل الفراء فأجاز مد ما لا يخرجه المد إلى ما ليس في أبنيتهم فيجيز مد مقلى بكسر الميم فيقول مقلاء لوجود مفتاح ويمنع مد مولى لعدم مفعال بفتح الميم وكذا يمد لحى بكسر اللام فيقول لحاء لوجود جبال ويمنعه في لحى بضم اللام لأنه ليس في أبنية الجموع إلا نادرا

على ذكر الحجا وفي الممدود على ذكر الحذاء (قوله فمن المقصور سماعا الفتى الخ) فهذه ونحوها وإن كان لها موازن من الصحيح كعنب وبطل هي مقصورة سماعا لأن موازنها المذكور ليس نظيرها إذ لم يجتمعا في مصدرية ولا جمع ولا آلية ونحو ذلك كما اجتمع نحو الجوى والأسف ونحو المرمى والمغزل ونحو الدمى والغرف (قوله وقصر ذي المد الخ) قال الشاطبي لم يذكر الناظم كيفية القصر ولا ما الذي يحذف والقياس حذف الألف قبل الآخر. اه باختصار وقال سم ولم يبين ماذا يفعل بعد حذف ما قبل الآخر فهل تبدل الهمزة التي هي الآخر ألفا أو ترجع إلى أصلها الذي انقلبت عنه وهو الألف في حمراء ولام الكلمة في نحو كساء وحياء إذ أصلهما كساو وحياي لكن تقلب الألف بعد الرجوع لها في القسم الأول وتبدل اللام ألفا في القسم الثاني فيه نظر اه (قوله مجمع عليه) أي على جوازه (قوله إذ الأصل القصر) بدليل أن الممدود لا تكون ألفه إلا زائدة وألف المقصور قد تكون أصلية والزيادة خلاف الأصل (قوله فهم مثل الناس الخ) أراد أن هؤلاء القوم الذين مدحهم مثل للناس يضربونه أي يضربون بهم المثل في كل خير والذي نعت لمثل وأهل عطف على مثل وقوله من حادث وقديم أي في زمن حادث وزمن قديم (قوله وأنت) قال شيخنا الذي بخط الشارح فقلت اه والتاء مكسورة كما وجدته من بقية القصيدة وقوله مشمولة هي الخمر إذا كانت باردة الطعم قاله العيني (قوله والقارح) بالقاف وهو الفرس الذي بلغ خمس سنين العدا شديد العدو وكل طمرة بكسر الطاء المهملة وكسر الميم وتشديد الراء أي فرس طويلة القوائم وقوله ما إن الخ إن زائدة للتوكيد والقذال بفتح القاف والذال المعجمة القفا والشاهد في قصر العداء للضرورة (قوله والعكس) وهو مد المقصور لم يبين كيفية المد هل معناه أنه يزاد همزة في الآخر فيصير ممدودا أو معناه أنه يزاد ألف قبل الآخر ثم يبدل الآخر همزة وهذا أوفق بقولهم الممدود ما آخره همزة قبلها ألف زائدة إذ على الأول لا يكون ما قبل الهمزة ألفا زائدة

اهر جوازه مطلقا الورود ه من ذلك قوله والمرء يبليه (١٣٤) بلاء السربال * تعاقب

بعد الاهلال ه وقوله
يبنى الفتى أغنى الغنى
فلا فقر يدوم ولا غناء
وابن هو من غايته اذا
تأخره بالغنى ولا من الفناء
بالفتح بمعنى النفع كما قيل
لاقترانه بالفقر وقوله
يالك من تمر ومن شيشاء
ينشب في المسعل واللهاء
وعمرو وافق الكوفيين على
جواز ذلك ابن ولاد وابن
خروف وزعما أن سيبويه
استدل على جوازه في
الشعر بقوله وربما مدوا
فقالوا منابير قال ابن ولاد
فزيادة الالف قبل آخر المقصور
كزيادة هذه الياء ه
الكلام في هذه المسألة
هو الكلام في صرف
ما لا ينصرف لضرورة وعكسه

* (كيفية تثنية المقصور
والممدود وجمعهما تصحيحا)

انما القصر عليهما لوضوح
تثنية غيرهما وجمعه (آخرا
مقصور تثنى اجعله يا ان كان
عن ثلاثة مرتقيا) ياء كان
أصله أو واوا رابعا كان
نحو حبلى ومعطى أو خامسا نحو مصطفى وحبارى أو سادسا نحو مستدعى

ه مقابل قد يكون كما في تعلى وقد تكون أصلية كما في جوى ومستدعى (قوله بلاء السربال) بكسر الباء أما البلاء بفتح الباء فممدود أصالة لا ضرورة (قوله وليس هو) أى غناء الذى فى البيت من غاية ه أى جزئيا من جزئيات مصدر غنيته اذا أخرته بالغنى بالقصر وقوله ولا الخ أى ولا جزئيا من جزئيات الفناء بالفتح أى مع المد بمعنى النفع هكذا ينبغى تقرير العبارة ومراد الشارح بهذا كله تأويل المانعين مد المقصور ضرورة بأن ما فى البيت مصدر غانيت أو بالفتح والمد بمعنى النفع فلا يكون من مد المقصور (قوله لاقترانه بالفقر) علة للنفى (قوله يالك الخ) يا للتنبيه ولك خبر لمبتدا محذوف أى لك شىء من ومن للبيان والشيشاء بشينين معجمتين أولاهما مكسورة بينهما تحتية وهو الشيص أى التمر الذى لم يشتد وينشب بفتح الشين المعجمة أى يتعلق والمسعل موضع السعال من الحلق واللهاء جمع لهاة كالحصا جمع حصاة مده لضرورة واللهاة لحمة مطبقة فى أقصى سقف الحلق كذا فى الفارضى مع زيادة من العينى وهذا البيت يرد على الفراء المفصل لان الشاعر مد اللهاء لضرورة مع كونه يخرجه المد عن النظير اذ ليس فى الجموع فعال بالفتح (قوله كزيادة هذه الياء) أى تثبت للجواز بالسماع كما مر وبالقياس على الاشباع الجائز للضرورة بالاجماع قاله الشاطبى (قوله الكلام فى هذه المسألة الخ) يعنى أن قصر الممدود للضرورة كصرف ما لا ينصرف للضرورة فى الجواز بالاجماع وفى مد المقصور لضرورة ثلاثة أقوال الجواز مطلقا والمنع مطلقا والتفصيل بين ما يخرج الى عدم النظير فيمتنع وما لا فيجوز كما أن الاقوال الثلاثة فى منع صرف المصروف لضرورة

• (كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا) •

عبر جمعهما عطفا على تثنية وتصحيحا تمييز محول عن جمع أى وكيفية تصحيح جمعهما أو مصدر أو موضع الحال من جمع أى مصححا (قوله انما القصر عليهما) أى المقصور والممدود (قوله لوضوح الخ) ولم يذكر هنا جمعهما تكسيرا لانه تقدم جمع التكسير بابا فناسب ذكره فيه (قوله ان كان عن ثلاثة مرتقيا) لان ما زاد على الثلاثة من ذوات الياء يرد الى أصله وما زاد

علیها

وقبعثرى تقول حبليان ومغلبيان ومصطفيان وحباريان ومستدعيان وقبعثريان وشذ من الرباعى قولهم اطرفى الالية مذروان والاصل مذريان لانه تثنية مذرى فى التقدير ومن الخماسى قولهم قهقران وخوزلان بالحذف فى تثنية قهقرى وخوزلى (كذا الذى اليا أصله) أى أصل ألفه (نحو الفتى) قال تعالى ودخل معه السجن فتيان وشذ قولهم فى حمى حموان بالواو (والجامد الذى أميل كمتى) وبلى اذا سمى بهما فانك تقول فى تثنيتهما متيان وبليان و(فى غير ذا) المذكور أنه تقلب ألفه ياء (تقلب واوا الالف) وذلك شيئان * الاول أن تكون ألفه ثالثة بدلا من واو نحو عصا وقفا ومنا لغة فى المن الذى يوزن به فتقول عصوان وقفوان ومنوان قال

وقد أعددت للعذال عندى ... عصا فى رأسها منوا حديد

وشذ قولهم فى رضا رضيان بالياء مع انه من الرضوان * والثانى أن تكون غير مبدلة ولم تمل نحو ألا الاستفتاحية واذا تقول اذا سميت بهما الوان واذوان * تنبيهان * الاول فى الالف التى ليست مبدلة وهى الاصلية والمراد بها ما كانت فى حرف أو شبهه

علمين من ذوات الواو برد الفعل فيه الى الياء نحو اهيت واستدعيت واصطفيت فلذلك جعل الاسم الزائد على الثلاثة فى التثنية ياء وان كان من ذوات الواو قاله الشارح على التوضيح (قوله وقبعثرى) هو الجمل الضخم والفصيل المهزول اه قاموس قال سم هلا قال الشارح أو ما بعدها نحو أربعاوى (قوله اطرفى الالية) بفتح الهمزة كما فى التصريح (قوله مذروان) بكسر الميم وسكون الذال المعجمة أما المدرى بالمهملة فشئ كالمسلة يصلح به قرن النساء اطق به هكذا بصيغة الافراد فاذا ثنيته قلت مدريان على الاصل وأما مذروان الذى شذ فيه فمبنى على صيغة المثنى قاله الدمامينى (قوله فى التقدير) انما قال ذلك لما علمت من أنه موضوع على صيغة المثنى ولم ينطقوا له بمفرد والظرف متعلق بتثنية ومعنى كونها تقديرية أنها واقعة على مفرد مقدر وتسمى أيضا تثنية صورية كما فى كلام شيخنا فالتثنية الحقيقية لابد لها من مفرد مستعمل (قوله قولهم قهقران وخوزلان) والقياس قهقريان وخوزليان سم (قوله بالحذف) أى بحذف الياء (قوله حموان) والقياس حميان لان ألفه بدل من ياء تقول حميت المكان أحميه حماية (قوله والجامد) المراد به ما ليس له أصل معلوم يرد اليه ويدخل فيه ما ألفه أصلية وما ألفه مجهولة الاصل كما قاله شيخنا (قوله الذى أميل) أى قبل الامالة ووجه قلب ألفه ياء ان الامالة انحاء الالف الى الياء (قوله اذا سمى بهما) أى ليصح تثنيتهما ووصفهما بالقصر اذ التثنية والقصر من خصائص الاسماء المتمكنة كما مر وهما قبل التسمية بهما ليسا اسمين متمكنين بل متى اسم مبنى وبلى حرف (قوله تقلب واوا الالف) اعتبارا للاصل حقيقة أو حكما مع خفة الثلاثى اه سم (قوله حقيقة) أى كما فى القسم الاول أو حكما أى كما فى القسم الثانى (قوله أن تكون غير مبدلة) أى عن حرف معلوم بعينه فدخلت المجهولة الاصل كما هو مقتضى صنيعه بعد (قوله ولم تمل) أى لم تقبل الامالة (قوله التى ليست مبدلة) أى عن أصل معلوم بأن لا تكون مبدلة بالكلية أو تكون مبدلة عن أصل مجهول عينه (قوله ما كانت فى حرف) كبلى أو شبهه كمتى وظاهر كلام ابن

والمجهـولة الاصـل ثلاثة مذاهب * الاول وهو المشهور أن يعتبر حالهما بالامالة فان أميلا ثنيا بالياء وان لم يمالا فبالواو وهذا مذهب سيبويه وبه جزم هنا * والثانى ان أميلا أو قلبا ياء فى موضع ما ثنيا بالياء والا فبالواو وهذا اختيار ابن عصفور وبه جزم فى الكافية فعلى هذا بلى على والى ولدى بالياء لانقلاب ألفهن ياء مع الضمير وعلى الاول يثنى بالواو والقولان عن الاخفش * والثالث (١٣٦) الالف الاصلية والمجهولة يقلبان ياء مطلقا * الثانى قد يكون للالف أصلان باعتبار لغتين فيجوز فيها وجهان كرحى فانها يائية فى لغة من قال رحيت وواوية فى لغة من قال رحوت فلك تثنيتها أن تقول رحيان ورحوان والياء أكثر (وأولها ما كان قبل قد ألف) أى أول الواو المقلبة اليها الالف ما ألف فى غير هذا من علامة التثنية المذكورة فى باب الاعراب (وما كصحراء) مما همزته بدل من ألف التأنيث (بواو ثنيا) نحو صحراوان وحمراوان بقلب الهمزة واوا وزعم السيرافى أنه اذا كان قبل ألفه واو وجب تصحيح الهمزة لئلا يجتمع واوان ليس بينهما الا الالف فتقول فى عشواء

عشوا آن بالهمز ولا يجوز عشواوان ويجوز الكوفيون فى ذلك الوجهين وشذ حمرايان وقرناس بقلب الهمزة ياء وحمرا آن بالتصحيح كما شذ قاصعان وعاشوران فى قاصعاء وعاشوراء بحذف الهمزة والالف معا والجيد الجارى على القياس قاصعاوان وعاشوراوان (ونحو علباء) وقوباء مما همزته بدل من حرف الالحاق والعلباء عصبة العنق وهما علباوان بينهما منبت العرف والقوباء داء معروف ينتشر ويتسع ويعالج بالريق وأصلهما علباى وقوباى بياء زائدة لتلحقهما بقرطاس

المصنف أن التى فى حرف وشبهه من المجهولة الاصل أيضا اهـ (قوله والمجهولة الاصل) عطف على الاصلية كما يدل عليه قول الشارح بعد والثالث الالف الاصلية والمجهولة الخ ومثل المرادى المجهولة الاصل بنحو الدد اهـ وقال لان ألفه لا يدرى أهى عن ياء أو واو اهـ وانما قال عن ياء أو واو لما قاله زكريا ان الالف فى الثلاثى المعرب لا تكون الا منقلبة عن أحدهما اهـ (قوله ثلاثة مذاهب) بل أربعة رابعها قلبهما واوا أميلا أولا كما فى الهمع (قوله حالهما) أى الاصلية والمجهولة (قوله الالف الاصلية والمجهولة) لا حاجة الى التصريح بهما هنا لان الكلام ليس الا فيهما وقوله مطلقا أى سواء أميلا أم لا قلبتا ياء فى موضع أم لا (قوله رحيت) أى أدرت الرحى (قوله ما كان قبل) يعنى فى باب المعرب والمبنى قد ألف من ألف ونون مكسورة فى حالة الرفع وياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة فى حالتى الجر والنصب (قوله أى أول الواو) فيه قصور اذ الحكم المذكور لا يختص بالواو بل يجرى فى الياء المنقلبة اليها الالف أيضا فكان الاولى أن يقول أى أول اللفظة المنقلبة اليها الالف من ياء أو واو أفاده سم وكلام الفارضى يفيد رجوع الضمير من أولها الى الالف المنقلبة ياء أو واوا وبه صرح الشيخ خالد فى اعرابه وما قاله سم أظهر (قوله عشواء) بفتح العين المهملة وسكون الشين المعجمة وهى التى لا تبصر ليلا وتبصر نهارا تصريح (قوله بحذف الهمزة والالف معا) أى الالف التى قبل الهمزة ولو قال بحذف الالف والهمزة معا لكان أوضح وان كانت الواو لا تقتضى ترتيبا (قوله ونحو) مبتدأ خبره بواو وهمز (قوله وهما) أى العصبتان المدلول عليهما بقوله عصبة (قوله

وقرناس ونحو (كساء) مما همزته بدل من أصل هو واو اذ أصله كساو (و) نحو (حياء) مما همزته بدل من أصل هو ياء اذ أصله حياى يثنى (بواو وهمز) فتقول علباوان وكساوان وحياوان وعلباآن وكساآن وحياآن لكن الارجح فى الاول الاعلال وفى الاخيرين التصحيح هكذا ذكره المصنف وفاقا لبعضهم ونص سيبويه والاخفش وتبعهما الجزولى على أن التصحيح مطلقا أحسن الا أن سيبويه ذكر أن القلب فى التى للالحاق أكثر منه فى المنقلبة عن أصل مع اشتراكهما فى القلة وشذ كسايان بقلب الهمزة ياء كما شذ ثنايان الطرفى العقال قالوا عقل بعيره بثنايين والقياس بثناوين أو بثناءين لانه تثنية ثناء على وزن كساء تقديرا (وغير ما ذكر) من المهموز وهو ما همزته أصلية أى غير مبدلة من شئ نحو قراء ووضاء (صحح) فى التثنية فتقول قرا آن ووضا آن والقراء الناسك والوضاء الوضئ وشذ قراوان بقلب الهمزة الاصلية واوا (وما شذ) فى تثنية المقصور والممدود مما تقدم التنبيه عليه فى مواضعه (على نقل قصر) فلا يقاس عليه ✽ تنبيه ✽ جملة ما شذ من المقصور ثلاثة أشياء

(قوله وقرناس) تقدم الكلام عليه آخر باب التأنيث (قوله لكن الارجح فى الاول الاعلال) تشبيها لهمزته بهمزة حمراء من جهة ان كلا منهما بدل من حرف زائد لمصرح (قوله وفى الاخيرين التصحيح) لان الهمزة فيهما أقرب الى الاصلية لكونها بدلا منها (قوله مطلقا) أى فى الثلاثة (قوله الا أن سيبويه الخ) أى لكن سيبويه الخ ودفع به ما توهم استواء الثلاثة فى قلة القلب (قوله ثنايان) بكسر الثاء المثلثة (قوله تقديرا) انما قال ذلك لانه لم يسمع الثنايين مفرد وتقديرا بمعنى مقدرا حال من ثناء أو على نزع الخافض معمول لتثنية كما مر (قوله وغير ما ذكر الخ) وتلخص أن الممدود أربعة أضرب لان همزته اما أصلية أو مبدلة من أصل أو من ياء الالحاق أو من ألف التأنيث هذا هو التحقيق وان أفاد كلام ابن الناظم خلافه (قوله نحو قراء) بضم القاف ووضاء بضم الواو وكلاهما بوزن رمان (قوله الناسك) أى المتعبد وقوله الوضئ أى الحسن الوجه (قوله مما تقدم التنبيه عليه فى مواضعه) وسيجمله فى قوله تنبيه جملة ما شذ الخ (قوله وعلة تصحيحه) أى عدم تغييره عما نطقوا الى ما هو القياس والا فلا تصحيح فيه فليست هذه العلة علة النطق به بخلاف القياس لانها لا تصلح علة له كما لا يخفى على المتيقظ ويظهر لى فى علته أن يقال لما أرادوا رفض المفرد والاقتصار على استعمال المثنى خالفوا القياس والتزموا الواو تنبيها بمخالفته على الفرق بين تثنية ماله مفرد تحقيقا وماله مفرد تقديرا فتدبر (قوله ومثله) أى فى مخالفة القياس وعدم استعمال مفرده (قوله تصحيح شقاوة) بفتح الشين المعجمة

✽ الاول قولهم مذروان والقياس مذريان كما تقدم وعلة تصحيحه أنه لم يستعمل الا مثنى فلما لزمته التثنية صارت الواو كأنها من حشو الكلمة ومثله فى الممدود ثنايان قال فى التسهيل وصححوا مذروين وثنايين تصحيح شقاوة وسقاية للزوم على التثنية والتأنيث يعنى أنهم لم ينطقوا بمذروين وثنايين الا مثنى ولم ينطق بشقاوة وسقاية الا بتاء التأنيث فلما بنيت الكلمة على ذلك قويت الواو والياء لكونهما حشوا وبعدتا عن التطرف فلا يعلا لكن حكى

ابو عبيدة عن أبي عمرو ومذرى مفردا وحكى عن ابي عبيدة مذرى ومذربان على القياس * الثانى خزلان وقهقران وقاس عليه الكوفيون * الثالث خوزيات وقاس عليه الكسائى فأجاز تثنية رضى وعلا من

ذوات الواو المكسور الاول والمضمومه بالياء والذى شذ من المدودة خمسة أشياء * الاول حمرا آن بالتصحيح حكى النحاس أن الكوفيين أجازوه * والثانى حمرايان بالياء وحكى بعضهم أنه لغة فزارة * والثالث نحو كساءان بحذف الهمزة والالف وقاس عليه الكوفيون * والرابع كسايان وقاس عليه الكسائى ونقله أبو زيد عن لغة فزارة * والخامس قراوان بقلب الاصلية واوا وفى كلام بعضهم ما يقتضى أنه لم يسمع (واحذف من المقصور فى جمع على حد المثنى ما به تكملا) يعنى اذا جمعت المقصور الجمع الذى على حد المثنى وهو جمع المذكر السالم حذفت ما تكمل به وهو الالف لالتقاء الساكنين (والفتح) أى الذى قبل الالف المحذوفة (أبق مشعرا بما حذف) وهو الالف نحو وأنتم الاعلون وانهم عندنا لمن المصطفين * تنبيهات * الاول أفهم

الطلاقه أنه لا فرق فيما ذكر بين ما ألفه زائدة وما ألفه غير زائدة وهذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فنقل عنهم أنهم أجازوا ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء مطلقا ونقله المصنف عنهم

وسقاية بكسر السين المهملة أى والقياس لولا التاء ابدال الواو والياء همزة ولذلك اذا حذفوا التاء قالوا اشقاء وسقاء (قوله أبو عبيد) هذا ملا ينحل لان الآتى فانه بالتاء فهما اثنان كما يخط الشارح (قوله من ذوات الواو) حال من رضى وعلا (قوله المكسور الاول) لا يصح أن يكون بالاضافة على أنه نعت حقيقى لذوات الواو لوجوب مطابقة النعت الحقيقى لمنعوته تذكيرا وتأنيثا ولا أن يكون برفع الاول نائب فاعل المكسور والرابط محذوف أى الاول منها على أنه نعت سببى لانه يمنع منه قوله والمضمومة بالاضافة الى الضمير فتعين أن يكون نعتا للواو بتقدير مضاف أى المكسور أول كلمته فتأمل ما فى كلام البعض فتفطن (قوله فى جمع) أى فى حال ارادة جمع اسم منه (قوله على حد المثنى) أى طريقه فى أنه أعرب بحرفين وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون تحذف للاضافة زكريا (قوله لالتقاء الساكنين) أى الالف المقصورة وواو الجمع أو يائه (قوله والفتح ابق) وانما لم يبقوا الكسر فى المنقوص مشعرا بالمحذوف اه سم أى لثقله قبل الواو (قوله مشعرا) حال من الفتح أو من فاعل أبق شاطبى (قوله وأنتم الاعلون الخ) والاصل الاعلوون والمصطفيين قلبت الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفت لالتقاء الساكنين وقول شيخنا الاصل الاعلوون والمصطفيين سهو (قوله زائدة) كحبلى مسمى به وقوله غير زائدة كالمصطفى أى فى ذى الالف الزائدة وغيره (قوله ونقله المصنف عنهم الخ) الضمير فى قوله ونقله يرجع الى ما ذكر من الضم قبل الواو والكسر قبل الياء فى ذى الالف الزائدة لا بقيد كونه جائزا لما أفاده عبد القادر المكى من أن نقل المصنف ذلك عنهم على سبيل الوجوب لا الجواز كما هو ظاهر كلام ابن المصنف وكلام والده فى شرح التسهيل الذى نقله عنه الشارح لكن الوجوب فى غير الاعجمى لان غيره هو الذى تعلم زيادة ألفه الزائدة وهذا

بخلاف نقل غير المصنف عنهم الجواز (قوله فى ذى الالف الزائدة) أى
بخلاف الاصلية فيجب بقاء الفتح قبلها عندهم لان الاعتناء بالاصلى أشد
من الاعتناء بالزائد (قوله نحو حبلى مسمى به) أى مذكراً ما غير المسمى
به مذكر فجمعه بالالف والتاء لا بالواو أو الياء والنون (قوله فان كان) أى
المقصور (قوله فان الحكم فيهما) أى فى التثنية والجمع فيه أى فى الممدود
والظرف والثانى حال من ضمير التثنية والجمع فلا يعترض بأن فى عبارته
تعلق حرفى جر متحدى اللفظ والمعنى بعامل واحد (قوله ويجوز الوجهان)
أى التصحيح الذى هو الهمز والواو (قوله كان ينبغى الخ) وجه ترك المصنف
ذلك أنه لم يتعرض فى هذا الباب لغير المقصور والممدود (قوله وكسرها)
عطف على الضمير المستتر فى تحذف لوجود الفصل بقوله فى هذا الجمع
أو هو بالنصب مفعول معه والاضافة فى كسرها لادنى ملابسة لان الكسرة
لما قبلها لا لها وظاهر كلامه أن الكسر يحذف ولو مع ياء الجمع وأن
الكسرة مع يائه غير الكسرة السابقة وهو تكلف دعا اليه توافق الكسر مع
الياء والكسر مع الواو فى الاجتلاب ويمكن أن يكون قول الشارح
وكسرها أى مع الواو وقوله ويكسر ما قبل الياء أى يبقى على كسره (قوله
وان جمعته بتاء وألف الخ) تقدم منا فى باب المعرب والمبنى التكلم على
ما يجمع بالالف والتاء قياسا وكان المناسب للمصنف التكلم عليه هنا
أو فى باب المعرب والمبنى (قوله أى المقصور) تبع فيه المكودى
والشاطبى قال خالد ولو رجعاه الى الاسم المختتم بالالف مطلقا الشمل
المقصور والممدود وطابق قوله فى الترجمة وجمعهما تصحيحا (قوله فتقول
حبليات الخ) أى فى جمع حبلى ومصطفاة ومستدعاة وفتاة ومتى اسما
لانثى سميت متى وأنت خبير بأن الكلام فى المقصور ومصطفاة ومستدعاة
وفتاة ليست منه لانه كما مر ما حرف اعرابه ألف لازمة وحرف اعراب ما ذكر
التاء لا الالف فالتمثيل بمصطفيات ومستدعيات وفتيات خروج عن
الموضوع الا أن يقال المراد ما حرف اعرابه ولو بحسب الاصل أى بحسب
التذكير قبل لحوق التاء فتدبر (قوله مسمى بها) أى بمتى (قوله بالياء)

نحو حبلى مسمى به قال فى شرح التسهيل فان كان
أعجميا نحو عيسى أجازوا
فيه الوجهين لاحتمال
الزيادة وعدمها * الثانى
انما لم يذكر حكم الممدود
اذا جمع هذا الجمع احالة
على ما علم فى التثنية فان
الحكم فيهما فيه على السواء
فتقول فى وضاء وضاؤن
بالتصحيح وفى حمراء علما
لمذكر حمراوون بالواو
ويجوز الوجهان فى نحو
علباء وكساء على مذكر
* الثالث كان ينبغى أن ينبه
على أن ياء المنقوص تحذف
فى هذا الجمع وكسرها
فيضم ما قبل الواو ويكسر
ما قبل الياء نحو جاء القاضون
ورأيت القاضين (وان
جمعته) أى المقصور (بتاء
وألف فالالف اقلب قبلها
فى التثنيه) الالف مفعول
به لاقلب مقدما وقلبها انصب
على المصدرية يعنى أن
المقصور اذا جمع بالالف
والتاء قلبت ألفه مثل قلبها
اذا ثنى فتقول حبليات
ومصطفيات ومستدعيات
وفتيات ومتيات فى جمع متى مسمى بها أنثى بالياء وتقول فى جمع عصا والا واذا مسمى بهن اناث عصوات وألوات
وأذوات بالواو لما عرفت فى المثنى * تنبيه * حكم الممدود والمنقوص اذا جمعا هذا الجمع كحكمهما اذا ثنيا

أيضا فلم يذكرهما
احالة على ذلك وانما ذكر
المقصور وان كان كذلك
لاختلاف حكمه في جمع
التصحيح كما عرفت (وتاء ذي
التا ألزمن تنحيه) تا مفعول
أول بألزمن وتنحيه مفعول
ثان أي ما آخره تاء من
المقصور وغيره تحذف تاؤه
عند جمعه هذا الجمع لئلا
يجمع بين علامتي تأنيث
ويعامل الاسم بعد حذفها
معاملة العاري منها فتقول
في مسلمة مسلمات واذا كان
قبلها ألف قلبت على حد قلبها
في التثنية فتقول في فتاة
فتيات وفي قناة قنوات وفي
معطاة معطيات واذا كان
قبلها همزة تلي ألفا زائدة
صححت ان كانت أصلية نحو
قراءة وقراآت وجاز فيها
القلب والتصحيح ان كانت بدلا
من أصل نحو نباءة فيقال
نباآت ونباوات كما في
التثنية (والسالم العين الثلاثي
اسما أنل اتباع عين فاءه
بما شكل ان ساكن العين

متعلق بتقول (قوله أيضا) أي كما أن حكم المقصور اذا جمع هذا الجمع
كحكمه اذا ثني (قوله فلم يذكرهما) أي لم يذكر حكم جمعهما احالة على
ذلك أي على حكمهما اذا ثنيا وفيه أنه لم يذكر حكم تثنية المنقوص فاحالة
حكم جمعه على حكم تثنيته احالة على غير مذكور الا أن يقال انه لظهوره
في حكم المذكور فتدبر (قوله وان كان كذلك) أي حكمه اذا جمع
كحكمه اذا ثني (قوله لاختلاف حكمه الخ) لك أن تقول المنقوص كذلك
لانه يحذف آخره في جمع المذكر ويبقى في جمع المؤنث كما في التثنية فتأمل
اسم (قوله وتاء ذي التا) ولو عوضا عن أحد أصول الكلمة كما في بنت
وعدة لكن تارة يرد المعوض عنه في الجمع كما في أخوات وسنوات وهنوات
وتارة لا كما في بنات وهنات وعدات وديات (قوله أي ما آخره تاء من
المقصور وغيره) فيه أنه لا شيء من المقصور آخره تاء وأما توهم كون نحو فتاة
مقصورا فباطل لما تقدم أن المقصور ما حرف اعرابه ألف لازمة ويمكن
الجواب بما مر ولو قال ما آخره تاء سواء كان قبلها ألف أو لا لكان أحسن
(قوله لئلا يجمع بين علامتي تأنيث) يدل على أن التاء في جمع المؤنث علامة
تأنيث ثم (قوله نحو نباءة) بفتح النون والباء الموحدة بعدها ألف زائدة
فهمزة بدل من واو قال الجوهري النبوة والنباوة ما ارتفع من الارض وأما
ضبط عبد القادر المكي لها بفتح النون وسكون الموحدة بعدها همزة فتاء
تأنيث وهي الصوت الخفي فلا يوافق قول الشارح واذا كان قبلها همزة تلي
ألفا زائدة مع أنه بضبطه لا يجوز فيها ابدال الهمزة واوا كما قاله الاسقاطي
(قوله ونباوات) أي برد الهمزة الى أصلها وهو الواو ويقال في نحو بناءة
بفتح الموحدة وتشديد النون مؤنث بناء بناءآت وبنايات برد الهمزة الى
أصلها وهو الياء لانه من بنى يبني كما في التصريح (قوله والسالم العين)
أي من الاعلال والتضعيف والثلاثي نعت للسالم واسما حال واتباع
مفعول ثان لأنل ومفعوله الاول السالم وهو مصدر مضاف لمفعوله الاول
وفاءه مفعوله الثاني والباء في بما بمعنى في والمعنى أعط الاسم الثلاثي السالم
العين اتباع علة عينه لفائه في الحركة التي شكلت بها الفاء وذكر ضمير
الفاء لتأولها بالحرف ولم يبرز الضمير مع جريان الصلة على غير ما هي له

لامن

مؤنثا بدا) يعني أن ما جمع بالالف والتاء وحازهذه الشروط المذكورة تتبع عينه فاءه في الحركة مطلقا * والشروط المذكورة خمسة * الاول أن يكون سالم العين واحترز به عن شيئين أحدهما المشددة نحو جنة وجنة وجنة فليس فيه الا التسكين والآخر ما عينه حرف علة وهو ضربان ضرب قبل حرف العلة فيه حركة نحو انه نحو تارة ودولة وديمة فهذا يبقى على حاله وضرب قبل حرف العلة فيه فتحة نحو جوزة وبيضة وهذا فيه لغتان لغة هذيل فيه الاتباع ولغة غيرهم الاسكان وسيأتي ذكره * الثاني أن يكون ثلاثيا واحترز به من الرباعي نحو جعفر وزينب وفستق أعلاما للاناث فانه يبقى على حاله * الثالث أن يكون اسما واحترز به من الصفة نحو ضخمة وجلفة وحلوة فليس فيه الا التسكين * الرابع أن يكون ساكن العين واحترز به من متحركها نحو شجرة ونبقة وسمرة فانه لا يغير نعم يجوز الاسكان في نحو نبقات وسمرات كما كان جائزا في المفرد لا أن ذلك حكم تجدد حالة الجمع * الخامس أن يكون مؤنثا واحترز به من المذكر نحو بكر فانه لا يجمع هذا الجمع فلا يكون فيه الاتباع المذكور ولا يشترط للاتباع المذكور أن يكون فيه تاء التانيث كما أشار الى ذلك بقوله (مختتما بالتاء أو مجردا) فمثال المستكمل للشروط المذكورة مختتما بالتاء جفنة وسدرة وغرفة ومثاله مجردا منها دعد وهند وجمل فتقول في جمعها الجمع المذكور جفنات وسدرات وغرفات ودعدات وهندات وجملات

لأمن اللبس وفي كلامه حذف العائد المجرور مع عدم مماثلة جارّه لجار الموصول معنى ومتعلقا وهو نادر كما سلف في باب الموصول (قوله مؤنثا) قيل لا حاجة اليه اذ الكلام في المؤنث لانه المقسم وهو مبني على ربط قوله والسالم العين الخ بقوله وتاء ذي التاء الزم نحيه فيكون المعنى والسالم العين من ذي التاء وهذا أمر لا دليل عليه بل يمنعه قوله مختتما بالتاء أو مجردا فلو لم يذكر مؤنثا فتدبر (قوله تتبع عينه فاءه) أي جوازا في مكسور الفاء ومضمومها ووجوبا في مفتوحها كما يؤخذ مما يأتي فانل في كلام المصنف مستعمل في الوجوب والجواز معا (قوله مطلقا) أي فتحة أو ضمة أو كسرة (قوله خمسة) بل ستة باعتبار تضمن سلامة العين شرطين أن لا يكون معتلها وأن لا يكون مضعفها (قوله نحو جنة الخ) الجنة بالفتح البستان وبالكسر الجنون والجن وبالضم الوقاية (قوله فليس فيه الا التسكين) لان تحريك العين يستلزم الفك المؤدي الى الثقل (قوله وجلفة) بكسر الجيم مؤنث جلف وهو الرجل الجافي (قوله فليس فيه الا التسكين) لان الصفة ثقيلة بالاشتقاق وتحمل الضمير اه فارضي وشمل التسكين في جميع الصفة ما لم تحرك عينها والا حركت عين الجمع كما يؤخذ مما أجاب به فيما يأتي عن جلبقت أفاده سم (قوله فانه لا يغير) بل تبقى عينه على حركتها الثابتة لها في الافراد وانما جاز الاسكان في نحو سمرات ونبقات لجواز ذلك في المفرد تخفيفا من ثقل الضمة والكسرة لا أن ذلك حكم تجدد في حالة الجمع أفاده الشارح على التوضيح ثم رأيت في بعض نسخ الشارح بعد قوله فانه لا يغير ما نصه نعم يجوز الاسكان في نحو نبقات

(وسكن التالي غير الفتح أو * خففه بالفتح فكلا قد رووا) أي يجوز في العين بعد الفاء المضمومة أو المكسورة وجهان مع الإتباع وهما الإسكان والفتح في نحو سدرة وقربة من مكسورها فاء وغرفة وجمل من مضمومها ثلاث لغات الإتباع والإسكان والفتح * تنبيهات * الأول أشار بقوله (١٤٣) فكلا قد رووا إلى أن هذه اللغات منقولة عن العرب خلافاً لمن زعم أن الضم في نحو غرفات إتباع وعلى أنه جمع غرف وردّ بأن العدول إلى الفتح تخفيفاً أسهل من ادعاء جمع الجمع ورده السيرافي بقولهم ثلاث غرفات بالفتح * الثاني أفهم كلامه أن نحو هند ودعد لا يجوز تسكينه مطلقاً واستثنى من ذلك في التسهيل معتل اللام كظبيات وشبه الصفة نحو أهل وأهلات فجوزوا فيهما التسكين اختياراً (ومنعوا اتباع الكسرة فيما لامه واو واتباع الضمة فيما لامه ياء كما في (نحو ذروة وزبية) لاستثقال الكسرة قبل الواو والضمة قبل الياء ولا خلاف في ذلك (وشذ كسر جروه) فيما حكاه يونس من قولهم جروات بكسر الراء وهو في غاية الشذوذ لما فيه من الكسر قبل الواو * تنبيهات * الأول قد ظهر أن لاتباع الكسرة والضمة شرطاً آخر غير الشروط السابقة * الثاني فهم من كلامه جواز الإسكان والفتح في نحو ذروة وزبية إذ لم يتعرض لمنع غير الإتباع وبه صرح في شرح الكافية * الثالث فهم منه أيضاً جواز اللغات الثلاث

كنت

وجمرات كما كان جائزاً في المفرد لأن ذلك حكم تجدد ما له لجمع (قوله غير الفتح) بالنصب على المفعولية أو الجر على الإضافة (قوله ورده السيرافي الخ) هذا الرد لا يرد على المذكور ووجه الرد أنه لو كان غرفات بضم العين وفتح الراء جمع الجمع والفتح فيه لكونه أصلياً في مفرده لا للتخفيف لما قيل ثلاث غرفات لأن لفظ ثلاث ظاهر في الآحاد الثلاثة وأقل ما يصدق عليه جمع الجمع تسعة آحاد أفاده سم (قوله لا يجوز تسكينه) بل يجب فتحه إتباعاً لما قبلها فرقاً بين الصفة والاسم وعلما كانت الصفة بالسكون أولى لثقلها باتصالها بالموصوف ومشابهتها الفعل ولذلك كانت إحدى علل منع الصرف دماميني (قوله مطلقاً) أي معتل اللام أولا شبه الصفة أولا (قوله وشبه الصفة) أي في الجري على الموصوف كما يفيده قول الفارضي وسكن العين أيضاً في شبه الصفة نحو امرأة كلبة ونساء كلبات ذكره في التسهيل (قوله اتباع نحو ذروة وزبية) أي اتباع جمع نحو الخ أي الاتباع فيه (قوله كما في نحو) أي كالاتباع في جمع نحو ذروة بكسر الذال المعجمة وضمها كما في القاموس وهي أعلى الشيء وزبية بضم الزاي وسكون الموحدة وفتح التحتية وهي حفرة الأسد (قوله جروة) هي بكسر الجيم لا غير وأما قول التصريح وشذ جروات بالكسر في الراء اتباعاً للجيم على إحدى اللغات فعلى إحدى اللغات يرجع لكسر الراء لا لكسر الجيم فقول الاسقاطي بكسر الجيم على إحدى اللغات ناشئ عن عدم فهم عبارة التصريح والجروة الأنثى من ولد الكلب والسبع والصغيرة من القثاء (قوله شرطاً الخ) وهو أن لا تكون اللام واواً في اتباع الكسرة ولا ياء في اتباع الضمة سم (قوله والفتح) أي تخفيفاً ولا يضر كون الياء أو الواو متحركة مفتوحاً ما قبلها في هذه الأمثلة لأن الذي يقلب ألفاً الكلمة التي أحدها

في نحو خطوة وحليه ومنع بعض البصريين الاتباع في نحو لحية لان فيه توالي كسرتين قبل الياء وعليه مشى في التسهيل ومنع الفراء اتباع الكسرة مطلقا فيما لم يسمع والصحيح الجواز مطلقا قال ابن عصفور كما لم يحفلوا

 (ونادر أو ذو اضطرار غير ما قدمته أو لأناس انتمى) أي ما ورد من هذا الباب مخالفا لما تقدم فهو اما نادر واما ضرورة واما لغة قوم من العرب فمن النادر قول بعضهم كهلات بالفتح حكاه أبو حاتم وقياسه الاسكان لانه صفة ولا يقاس عليه خلافا لقطرب ولا حجة في قولهم لجبات وربعات في جمع لجبة وربعة لان من العرب من يقول لجبة وربعة فاستغنى بجمع المفتوح عن جمع الساكن ومن النادر أيضا قول جميع العرب عيرات بكسر العين وفتح الياء جمع عير وهي الابل التي تحمل الميرة والعير مؤنثة وذهب المبرد والزجاج الى أنه عيرات بفتح العين قال المبرد جمع عير وهو الحمار وقال الزجاج جمع عير الذي في الكتف أو القدم وهو مؤنث ومنه أيضا

كفت الاعلال كما سيأتي في محله (قوله في نحو خطوة ولحية) أي من كل اسم لامه واو بعد ضمة أو ياء بعد كسرة (قوله اتباع الكسر مطلقا) أي قبل الياء أو قبل غيرها (قوله الجواز مطلقا) أي فيما سمع وما لم يسمع قبل الياء أو غيرها مما سوى الواو (قوله لم يحفلوا) بحاء مهملة ساكنة وفاء مكسورة أي لم يبالوا (قوله كهلات) جمع كهلة وهي التي جاوزت ثلاثين سنة تصريح (قوله في جمع لجبة) بلام مثلثة وجيم ساكنة وباء موحدة قال في القاموس اللجبة مثلثة الاول واللجبة محركة واللجبة بكسر الجيم واللجبة كعنبة الشاة قل لبنها والغزيرة ضد أو خاص بالمعزى والجمع لجاب ولجبات وقد لجبت ككرم ولجبت تلجيبا اه (قوله وربعة) بفتح الراء وسكون الموحدة هو المعتدل الذي لا طويل ولا قصير (قوله عيرات بكسر العين) أي المهملة وفتح الياء أي والقياس تسكين الياء لان مفرده معتل العين مكسور الفاء فليس في عينه الا التسكين وفيه شذوذ آخر وهو الجمع بالالف والتاء لان مفرده ليس مما يجمع بهما قياسا (قوله الميرة) بكسر الميم وهو الطعام المجلوب (قوله جمع عير وهو الحمار) وعلى هذا أيضا الفتح نادر لان اتباع العين للفاء انما هو في المؤنث والعير بمعنى الحمار مذكر (قوله جمع عير الذي في الكتف أو القدم) أي العظم الناتئ الشاخص في وسطهما اه دماميني وعلى هذا فليس فتح الياء من النادر بل من المنتمي لقوم لانه حينئذ كبيضة وجوزة (قوله ومن الضرورة) أي الحسنة لان العين قد تسكن للضرورة مع الافراد والتذكير فمع الجمع والتأنيث أولى لثقلهما (قوله وحملت زفرات الضحى الخ) الزفرات جمع زفرة وهي خروج النفس بأنين تصريح (قوله أخو بيضات الخ) تمامه رفيق بمسح المنكبين سبوح * أخو بمعنى صاحب أي هو صاحب أي كصاحب بيضات مدح جمله بما ذكر من وصفه لذكر النعام المسمى بالظليم

جروات كما تقدم ومن الضرورة قوله * وحملت زفرات الضحى فأطقتها * ومالي بزفرات العشي يدان وقول الراجز * فتستريح النفس من زفراتها * وقياسه الفتح ومن المنتمي الى قوم من العرب الاتباع في نحو بيضة وجوزة من المعتل العين فانها لغة هذيل ومنه قول شاعرهم * أخو بيضات رائح متأوب

المتقى الى قوم ايضا نحو ظبيات واهلات باسكان الهاء كما تقدم * خاتمة * يتم في التثنية والجمع بالالف والتاء من المحذوف اللام ما يتم من الاضافة وذلك نحو قاض وفتى وأب وأخ وحم وهن من الاسماء الستة تقول قاضيان وفتيان وأبوان وأخوان وحموان وهنوان كما تقول هذا قاضيك وفتيك وابوك وأخوك وحموك وهنوك وشذ أبان وأخان وما لا يتم في الاضافة لا يتم في التثنية وذلك نحو اسم وابن ويد ودم وحر وغد وفم فتقول اسمان وابنان ويدان ودمان وحران وغدان وفمان كما تقول اسمك وابنك ويدك ودمك وحرك وغدك وفمك وشذ فموان وفميان وأما قوله * يديان بيضاوان عند محلم * وقوله * جرى الدميان بالخبر اليقين * فضرورة

* (جمع التكسير) *
جمع التكسير هو الاسم الدال على أكثر من اثنين بصورة تغيير الصيغة واحده لفظا أو تقديرا وقسم المصنف التغيير ظاهرا الى ستة أقسام لانه اما بزيادة

أي يجلى في سرعة سيره كالظليم الذي له بيضات يسير ليلا ونهارا ليصل اليها وبما تقرر علم رد تغليط من قال ان البيت في وصف الظليم ورائح من راح اذا ذهب وسار بالليل ومتأوب من تأوب اذا جاء أول الليل ورقن بضم الشكين أي عالم بصير بكما في السير وسير ح أي حسن الجرى اه زكريا ببعض اختصار ورفيق من الرفق (قوله وبلغتهم قرى) أي شاذا كما قاله شيخنا السيد (قوله والجمع بالالف والتاء) كسنة وسنوات وكان الانسب ذكر مثال له (قوله من المحذوف اللام) بيان لما يتم متقدم عليه مثرب بتبعيض (قوله يديان) بفتح الدال وسكونها بناء على القولين في أصل يد وهو يدى بل هو بفتح الدال أو سكونها وقوله محلم بضم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد اللام المكسورة كما نقله شيخنا عن شرح نوابغ الزمخشري للسعد وفي المصباح حلمته بالتشديد نسبته الى الحلم واسم الفاعل من الرجل اه وفي الصحاح انه اسم لنهر أيضا وفي القاموس حلمه تحليما وحلاما كمكذابا جعله حليما أو أمره بالحلم

* (جمع التكسير) *

(قوله والاسم الدال الخ) قال البعض تبعا لشيخنا قديقال هذا التعريف صادق على جمع المذكر السالم فلا يكون مانعا الا أن أخرج بأن تغييره لأمر واحده لا لصيغته ويرد سنوات في سنوات الا أن يقال ذلك التغيير في نية الانفصال لانه اعراب الكلمة بخلاف سنوات فليتأمل اه وقوله لذلك التغيير أي الذي في جمع المذكر السالم وقوله في نية الانفصال أي فكأنه لم يلحق جمع المذكر السالم تغيير أصلا وقوله لانه اعراب الكلمة أي لاجل اعرابها أي واعرابها عارض عليها لا منها ثم قال البعض ومع هذا فالتعريف صادق على جمع المؤنث السالم اه وأنا أقول الباء في قوله بصورة باء الآلة كما يفيده كلام الشارح بعد وحينئذ فلا يرد الجمعان لان التغيير فيهما لا دخل له في الدلالة على الجمعية بل الدال ما لحقه من الزيادة وان لزمها التغيير * لا يقال يرد حينئذ سنوات لان الدال فيه على الجمعية ما لحقه من الزيادة * لانا نقول دلالته على الجمعية بالصيغة التي منها تلك الزيادة (قوله الى ستة أقسام) بقي سابع وهو التغيير بالزيادة والنقص فقط

كصنو وصنوان أو بنقص كتخمة وتخم أو تبديل شكل كأسد وأسد أو بزيادة وتبديل شكل كرجل ورجال أو بنقص وتبديل شكل كقضيب وقضب أو بهن كغلام وغلمان وانما قلت بصورة تغيير لان صيغة الواحد لا تتغير حقيقة لان الحركات التى فى الجمع غير الحركات التى فى المفرد والتغيير المقدر فى نحو فلك ودلاص وهجان وشمال للخلقة قيل ولم يرد غير هذه الاربعة وذكر فى شرح الكافية من ذلك عفتان وهو القوى الجافى فهذه الالفاظ الخمسة على صيغة واحدة فى المفرد والمجموع ومذهب سيبويه انها جموع تكسير فيقدر زوال حركات المفرد وتبدلها بحركات مشعرة بالجمع ففلك اذا كان مفردا كقفل واذا كان جمعا كبدن وعفتان اذا كان مفردا كسرحان واذا كان جمعا كغلمان وكذا باقيها ودعاه الى ذلك انهم ثنوها فقالوا فلكان ودلاصان فعلم انهم لم يقصدوا بها ما قصدوا بنحو جنب مما اشترك فيه الواحد وغيره حين قالوا هذا جنب وهذان

جنب وهؤلاء جنب فالفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجود التثنية وعدمها وعلى هذا مشى المصنف فى شرح الكافية وخالفه فى التسهيل فقال والاصح كونه يعنى باب ذلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير * تنبيه * لا يرد على التعريف المذكور نحو جفنات ومصطفين فان التغيير فيهما لا دخل له فى الدلالة على الجمعية فان تقدير عدمه لا يخل بالجمعية واعلم أن جمع التكسير على نوعين جمع قلة وجمع كثرة

وكأنه لم يذكره لعدم وجود فقد بر (قوله كصنو وصنوان) اذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد فكل واحدة منهن صنو والاثنان صنوان بكسر النون غير منون والجمع صنوان بتحريك النون بحسب العامل منونة (قوله أو بهن كغلام وغلمان) فان غلمانا زيد فى آخره ألف ونون ونقص منه الالف التى بين اللام والميم فى غلام وتبدل شكله بكسر فائه واسكان عينه (قوله غير الحركات التى فى المفرد) أى وانما يكون التغيير حقيقيا اذا كانت حركات الجمع حركات المفرد ثم تبدلت قاله شيخنا وتبعه البعض دفعا لقول سم لك أن تقول هذه المغايرة لا تمنع تغير صيغة الواحد حقيقة بل تحققه فلعل الاوجه أن يقال لان لفظ الجمع غير لفظ المفرد اه وفى الدفع نظر فتأمل (قوله ودلاص) بدال وصاد مهملتين أى براق يقال للواحد والجمع من الدروع (قوله وهجان) يقال للواحد والجمع من الابل (قوله للخلقة) أى الطبيعة (قوله عفتان) بعين مهملة ففاء ففوقية وحكى ابن سيده ناقة كناز ونوق كناز أى مكتنزة اللحم وزاد ابن هشام امام تقول هذا امام وهؤلاء امام وهذان امامان فتكون الالفاظ سبعة (قوله كقفل) أى فى أن حركاته لا دلالة لها على الجمعية وكذا يقال فيما بعد (قوله وكذا باقيها) فانها فى حالة الافراد نظير لجام وفى حالة الجمع نظير كرام (قوله ودعاه) أى سيبويه الى ذلك أى كونها جموع تكسير ولم تكن مما اشترك فيه الواحد وغيره كجنب (قوله مستغنيا عن تقدير التغيير) أى كما هو شأن اسم الجمع فاللفظ حينئذ مشترك بين المفرد واسم الجمع لا بينه وبين الجمع دماميني (قوله فان التغيير فيهما) أى بتحريك ثانى الاول وحذف ألف الثانى (قوله فان تقدير عدمه لا يخل بالجمعية) لانك لو قلت جفنات

بسكون التاء ومصطفين لتحقق الجمعية أيضا قال شيخنا السكن فى كلام ابن هشام فى القطر وكلام الشيخ خالد ما يقتضى أن مثل جفنات وحبليات جمع تكسير فليراجع (قوله فمدلول جمع القلة الخ) قد فرق السعد التفتازانى بين جمعى القلة والكثرة بأن جمع القلة من الثلاثة الى العشرة وجمع الكثرة من الثلاثة الى ما لا يتناهى فالفرق بينهما من جهة النهاية لا من جهة البداية بخلاف ماذكره الشارح قيل فعلى ما فرق به السعد تكون النيابة من جانب القلة عن الكثرة لا العكس اه زكريا قال ابن قاسم وعن المذهب فى أن كلا من الجمعين يطلق حقيقة على الثلاثة ونحوها ولى رد ما خالف ذلك الشمس الاصبهانى فى شرح المحصول وعلى ماذكر عن السعد والاصبهانى يندفع ما أورد على قول الفقهاء فيمن أقر بدراهم انه يقبل تفسيره بثلاثة من ان دراهم جمع كثرة وأقله أحد عشر فكيف يقبل التفسير بالمجاز مع امكان الحقيقة (قوله الى عشرة) بادخال الغاية كما يعلم مما بعده (قوله مجازا) أى ان كل للفرد الجمعان أما اذا لم يكن له الا جمع قلة أو جمع كثرة فلا تجوز لانه حينئذ من قبيل المشترك كما سيأتى فى قول المصنف وبعض ذى بكثرة وضعا يفى وكما يصرح به كلام الرضى وغيره وعلى هذا أيضا يندفع الايراد المتقدم على الفقهاء فى الاقرار بدراهم نعم يبقى الايراد فى الاقرار بجمع كثرة لمفرده جمع قلة أيضا كالثياب والسيوف فيندفع بما مر عن السعد والاصبهانى (قوله أفعلة) نون للضرورة لانه غير منصرف للعلمية على الوزن والتأنيث اه خالد وأفعل أيضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل قال فى التصريح وانما اختصت هذه الاوزان الاربعة بالقلة لانها تصغر على لفظها كأكيلب وأجيمال وأحيمرة وصبية بخلاف غيرها من الجموع وتصغير الجمع يدل على التقليل اه وعلل الرضى بغلبة استعمالها فى تمييز الثلاثة وايثارها فيه على سائر الجموع ان وجدت (قوله ثم فعلة) ثم بمعنى الواو وقوله ثمت أفعال ثمت لغة فى ثم (قوله جموع قلة) اعترض بأن جموع من ابنية جمع الكثرة وهو هنا واقع على أربعة ألفاظ فكان المناسب التعبير ببناء القلة وأجاب ابن هشام بجوابين الاول ان مفرده جموع لم يجمع جمع قلة وحينئذ فاستعمال جموع فى القلة حقيقة الثانى أن التبليل هذه

فمدلول جمع القلة بطريق الحقيقة ثلاثة الى عشرة ومدلول جمع الكثرة بطريق الحقيقة مافوق العشرة الى ما لا نهاية له ويستعمل كل منهما موضع الآخر مجازا كما سيأتى وللاول أربعة أبنية وللثانى ثلاثة وعشرون بناء وقد بدأ بالاول فقال (أفعلة أفعل ثم فعلة * ثمت أفعال جموع قلة) أى كأسلحة وأفلس وفتية وأدراس * تنبيهات * الاول ذهب الفراء الى أن من جموع القلة فعلا نحو ظلم وفعلا نحو نعم وفعلة نحو قردة وذهب بعضهم الى أن منها فعلة نحو بررة نقله ابن الدهان وذهب أبو زيد الانصارى الى أن منها أفعلاء نحو أصدقاء نقله عنه أبو زكريا التبريزى والصحيح أن هذه كلها من جموع الكثرة * الثانى ذهب ابن السراج الى أن فعلة اسم جمع لا جمع تكسير وشمته

الا لفاظ وأماموزونانها فكثيرة فالتعبير بجمع الكثرة بهذا الاعتبار (قوله انه لم يطرد) اى فى زنة مفرد مخصوص كبقية أخواته بل هو مقصور على السماع (قوله يشارك هذه الابنية الخ) فيكون استعمالها فى القلة حقيقيا وفى الكثرة مجازيا واستظهر الرضى تبعا لابن خروف ان جمعى التصحيح لمطلق الجمع من غير نظر الى قلة أو كثرة فيصلحان لهما ولى بهما اسوة وأما قول البعض الظاهر ما أشار اليه الشارح لان اللفظ اذا دار بين المجاز والاشتراك كان المجاز أولى ففاسد لان ماذكره فى الاشتراك اللفظى والاشتراك هنا معنوى فعليك بالانصاف (قوله أو أضيف الى ما يدل على الكثرة) أى ما تدل الاضافة اليه على الكثرة وهو المعرفة مفردة أو جمعا لان الاضافة الى المعرفة تعم مالم توجد قرينة تخصيص فاندفع ماذكره شيخنا (قوله انصرف بذلك الى الكثرة) استشكله أبو حيان بما حاصله انه وضع للقليل وهو من ثلاثة الى عشرة فاذا اقترن باداة الاستغراق ينبغى أن يكون الاستغراق فيما وضع له فجمع القلة بعد احتماله لما دون العشرة يصير باداة الاستغراق متعينا للعشرة ثم أجاب بما حاصله انه وضع بوضع آخر مع أداة الاستغراق للكثرة قال البعض وقد يقال دلالته على الكثرة حينئذ بالوضع لا بال والاضافة وهو خلاف ما تدل عليه عبارتهم اه وهو ساقط لان معنى كون الدلالة بال أو الاضافة توقفها على وجود احداهما لكون الواضع شرط فى دلالة جمع القلة على الكثرة وجود احداهما أو معناه ان وجود احداهما علامة لنا على كون هذا الجمع للكثرة لان الواضع وضعه مع احداهما للكثرة وكل من المعنيين لا ينافى كون الدلالة وضعية كما هو واضح (قوله لنا الجفنات) جمع جفنة بفتح الجيم وهى القصعة والغر بضم الغين المعجمة جمع غراء وهى البيضاء عينى (قوله وبعض ذى) أى بعض موزونات ذى (قوله جاء وضعا) أخذه من التقييد به فى المقابل ولو لم يقيده به بل عمم بأن قال وضعا أو استعمالا لم يرد على المصنف ماذكره الشارح فى التنبيه الثانى (قوله كالصفى) أصله صفوى اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء وكسرت الفاء للمناسبة زكريا (قوله لقرينة) وهى اضافة الثلاثة اليه فى الآية دمامينى (قوله وأصفاء)

اذا قرن جمع القلة بأل التى للاستغراق أو أضيف الى ما يدل على الكثرة انصرف بذلك الى الكثرة نحو ان المسلمين والمسلمات وقد جمع الامرين قول حسان

لنا الجفنات الغر يلمعن فى الضحى * وأسيافنا يقطرن من نجدة دما

(وبعض ذى بكثرة وضعا يفى) أى بعض هذه الابنية يأتى فى كلام العرب للكثرة (كأرجل) فى جمع رجل فانهم لم يجمعوه على مثال كثرة ونظيره عنق وأعناق وفؤاد وأفئدة (والعكس) من هذا وهو الاستغناء ببناء الكثرة عن بناء القلة (جاء) وضعا (كالصفى) جمع صفاة وهى الصخرة الملساء وكرجل ورجال وقلب وقلوب وصرد وصردان * تنبيهان * الاول كما يغنى أحدهما عن الآخر وضعا كذلك يغنى عنه أيضا استعمالا لقرينة مجازا نحو ثلاثة قروء * الثانى ليس الصفى مما أغنى فيه جمع الكثرة عن جمع القلة لورود جمع القلة حكى الجوهرى وغيره صفاة وأصفاء

* واعلم ان اصطلاح النحويين في المجموع أن يذكروا المفرد ثم يقولوا يجمع على كذا وكذا وعكس المصنف واصطلح على أن يذكر الجمع فيقول هذا الوزن يطرد في كذا وكذا ولكل وجه وقد شرع في ذلك على طريقته المذكورة فقال (لفعل اسما صح عينا أفعل ... وللرباعي اسما أيضا يجعل)

يعني أن أفعلا أحد جموع القلة يطرد في نوعين من المفردات الاول ما كان على فعل بشرطين أن يكون اسما وأن يكون صحيح العين فشمل نحو فلس وكف ودلو وظبي ووجه فتقول في هذه أفلس وأكف وأدل وأظب وأوجه واحترز بقوله اسما من الصفة نحو ضخم فلا يجمع على أفعل وأما عبد وأعبد فلغلبة الاسمية وبقوله صح عينا عن معتل العين نحو باب وبيت وثوب فلا يجمع على أفعل وشذ قياسا قولهم أعين وقياسا وسماعا قوله * لكل دهر قد لبست أثوبا * وقوله كأنهم أسيف بيض يمانية * والثاني ما كان رباعيا بأربعة شروط أن يكون اسما وأن يكون قبل آخره مدة وأن يكون مؤنثا وأن يكون بلا علامة وقد

أشار الى بقية هذه الشروط بقوله (ان كان) أي الاسم الرباعي (كالعناق والذراع في مد ... والعدة وتأنيث وعد الاحرف) فشمل ذلك نحو عناق وذراع وعقاب ويمين فتقول فيها أعنق وأذرع وأعقب وأيمن فان كان الرباعي صفة نحو شجاع أو بلا مدة نحو خنصر أو مذكرا نحو حمار أو بعلامة التأنيث نحو سحابة لم يجمع على أفعل وندر من المذكر طحال والطحل وغراب وأغرب وعتاد وأعتد وجنين وأجنن

همزة آخره على وزن أفعال وبالواو حد في بعض النسخ من هاء آخره فتحريف كما لا يخفى (قوله أن اصطلاح النحويين) لعل المراد اصطلاح أكثرهم والا فقد سلكه المصنف طريقة جماعة منهم كما أفاده السيوطي (قوله وعكس المصنف واصطلح على ان يذكر الجمع) أي أولا ولو رتبة فقط كما في قوله لفعل اسما الخ لكن ما ذكره الشارح عن المصنف أغلبي لانه قد يذكر المفرد أولا لفظا ورتبة كما في قوله فعل وفعلة فعال لهما (قوله ولكل وجه) وجه الاول أن المفرد سابق على الجمع في الوجود ووجه الثاني ان الجمع هو المقصود بالذات لان الكلام فيه (قوله يعني ان أفعلا) كان عليه منع صرف افعل لعلمية على الرتبة ووزن الفعل كما مر نظيره (قوله فتقول في هذه) أي في جمع هذه (قوله وأكف) أصله أكفف نقلت ضمة الفاء الاولى وأدغمت (قوله وأدل وأظب) أصلهما أدلو وأظبي فقلبت ضمة اللام والباء كسرة والواو ياء وحذفت الياء الاصلية في أظبي والمنقلبة في أدلو على حد الحذف في قاض وغازو ثلاثي أمة بفتح الهمزة والميم آم بهمزة فألف فميم مكسورة منونة وأصل أمة أموة وعلى وزن فعل لان الهاء في تقدير الانفصال فاذا جمع على أفعل كان أصله أأمو بهمزة ساكنة بعد مفتوحة فأبدلت الثانية مدا كما في آمن ثم فعل به ما فعل بأدل فاعرفه في محلها (قوله فلغلبة الاسمية) في هذا الجواب دون أن يقول بشذوذه اشارة الى أن كل وصف غلبت عليه الاسمية اطرد فيه هذا الجمع ... (قوله وشذ قياسا) أي لا استعمالا لكثرة استعماله ومنه في القرآن وأعينهم تفيض من الدمع وتلذ الاعين (قوله كالعناق) بفتح العين المهملة وهي أنثى المعز (قوله وعقاب) بضم العين المهملة (قوله فتقول فيها) أي في جمعها (قوله طحال) بكسر الطاء (قوله وعتاد) بعين مهملة ففوقية آخره دال مهملة كسحاب

وأنبوب وأنبب ونحوهما * تنبيهات * الاول ماذكرته من الشروط وغيرها مأخوذ من كلامه ففهم من تمثيله بالعناق والذراع ان حركة الاول لا يشترط أن تكون فتحة ولا غيرها التمثيله بالمفتوح والمكسور وفهم من اطلاق قوله في مدأن الالف وغيرها من أحرف المد في ذلك سواء وفهم الشرط الرابع وهو التعرى من العلامة من قوله وعد الاحرف اذ لولا غرض التنبيه على ذلك لم تكن له فائدة لانه صرح أولا بالرباعي * الثاني مما حفظ فيه أفعل من الاسماء فعل نحو جبل واجبل وفعل نحو ضبع وأضبع وفعل نحو قفل وأقفل وفعل نحو قرط وأقرط وفعل نحو ضلع واضلع وفعلة نحو اكمة وآكم وفعلة نحو نعمة وأنعم وفي فعل مطلقا أي اسما وصفة نحو ذئب وأذؤب وجلف وأجلف فلا يقاس عليها ولم يسمع في فعل بكسر الفاء والعين ولا في فعل بضم الفاء وفتح العين الا قولهم ربع وأربع * الثالث ليس التأنيث مجيء الاطراد أفعل في فعل نحو قدم خلافا ليونس ولا في فعل نحو قدر ولا في فعل نحو ضلع ولا ماقبله نحو قدم وضبع وغول وعنق خلافا للفراء (وغير ما أفعل فيه مطرد * من الثلاثي اسما بأفعال يرد) يعني أن افعالا يطرد في جميع اسم ثلاثي لم يطرد فيه أفعل وهو فعل الصحيح العين

العدة بضم العين كما في القاموس (قوله وأنبوب) بضم الهمزة وهو من القصبة والرمح كعبهما اه دماميني ونظر في التمثيل به بأنه خماسي والكلام في الرباعي (قوله ونحوهما) كشهاب وأشهب (قوله وغيرها) أي كاطلاق حركة الاول واطلاق المد (قوله نحو قرط واقرط) صوابه نحو عنق وأعنق لان القرط ساكن الراء لا مضمومها اه شنواني (قوله نحو ضلع) بكسر الضاد المعجمة وفتح اللام وقد تسكن اللام وهي مؤنثة كذا في القاموس (قوله نحو اكمة) هي ما ارتفع من الارض وآكم بمد الهمزة وأصله أأكم بهمزتين ثانيتهما ساكنة فقلبت ألفا (قوله وفي فعل مطلقا) أي وحفظ في فعل وخالف الشارح الاسلوب فلم يقل وفعل بالرفع عطفا على فعل في قوله من الاسماء فعل تنبيها على رجوع قوله مطلقا الى فعل فقط (قوله الا قولهم ربع وأربع) راجع للثاني والربع بضم الراء وفتح الموحدة الفصيل ينتج في الربيع كما في القاموس (قوله نحو قدر) بكسر القاف وسكون الدال المهملة (قوله ولا ماقبله) أي ما قبل فعل بكسر ففتح أي ماذكره قبله في التنبيه الثاني وهو أربعة أوزان أشار اليها بالتمثيل حيث قال نحو قدم الخ (قوله خلافا للفراء) راجع للاوزان الستة (قوله وغير) مبتدأ وفيه متعلق بمطرد ومن الثلاثي بيان لغير مشوب بتبعيض فهو حال منه على مذهب سيبويه او حال من ضمير غير المستتر في يرد وأما جعله بيانا لما حالا منها كما اختاره شيخنا وجزم به البعض ففيه نظر أما أولا فلانه ليس المقصود هنا بيان ما اطرد فيه افعل لانه تقدم بل بيان غيره لانه المتكلم عليه هنا وأما ثانيا فلان ما اطرد فيه افعل ليس الثلاثي فقط كما علم سابقا فتدبر واسما حال من غير أو ضميره أو من الثلاثي وبافعال متعلق بيرد ويرد خبر غير (قوله وهو فعل الصحيح العين) فيه حزازة لان الضمير راجع الى الاسم الثلاثي الذي اطرد فيه افعل وهو غير مذكور في عبارته وان ارجع الى قول المصنف ما افعل فيه مطرد لزم تفكيك عبارة الشارح ولو قال وهو غير فعل الصحيح العين بارجاع الضمير

فاندرج فى ذلك فعل المعتل نحو باب وثوب وسيف وغير فعل من أوزان الثلاثى وهى فعل نحو حزب وأحزاب وفعل نحو صلب وأصلاب وفعل نحو رجل وارجال وفعل نحو وعل وأوعال وفعل نحو عضد وأعضاد وفعل نحو عنق وأعناق وفعل نحو رطب وأرطاب وفعل نحو ابل وآبال وفعل نحو ضلع وأضلاع واحترز بقوله اسما من الوصف فانه لا يجمع على أفعال الا شذوذا كما سيأتى التنبيه عليه * تنبيهات * الاول جعل فى التسهيل أفعالا قياسا فى فعل المعتل العين نحو باب ومال ونادرا فى فعل نحو رطب وربع ولازما فى فعل نحو ابل وغالبا فى الباقى * الثانى لا يؤخذ من كلامه هنا حكم جمع فعل الصحيح العين على أفعال وقد سمع منه قوله

ماذا تقول لافراخ بذى مرخ ... زغب الحواصل لا ماء ولا شجر

الى الاسم الثلاثى الذى لم يطرد فيه افعل لكان أولى (قوله فاندرج فى ذلك) اى فى غير ما أفعل فيه مطرد (قوله نحو باب الخ) ونحو يوم جمعه ايام وأصله ايوام قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون (قوله وغير فعل) معطوف على فعل وحاصل ما ذكره تسعة أوزان وعدها فى التوضيح ثمانية باسقاط فعل بضم ففتح تبعا لما فى التسهيل من ان جمعه على أفعال شاذ كما سيأتى (قوله نحو صلب) بضم الصاد المهملة كل ظهر له فقار والغليظ الشديد كما فى المصباح (قوله نحو وعل) بفتح الواو وكسر العين المهملة وهو التيس الجبلى (قوله رطب) فى كلام شيخنا انما أتى بما اسمه رطب عند سيبويه اسم جنس لانه يختم بالتاء فى المفرد تقول رطبة اه وتعليله منقوض بوجوده فى الجمع ومفرده نحو تخمة وتخم فالاولى التعليل بتذكير ضمير رطب فاهم (قوله من الوصف) كضخم وحسن وقوله فانه لا يجمع على أفعال بل نحو هذين الوصفين يجمع على فعال بكسر الفاء كما سيذكره المصنف بقوله فعل وفعلة فعال لهما قال الشارح اسمى كان او وصفى (قوله كما سيأتى التنبيه عليه) أى فى التنبيه الثالث (قوله ونادرا) أى شاذا فى فعل نحو رطب وربع قال شيخنا يمكن أن يستفى من كلام المصنف بدليل قوله الآتى وغالبا أغناهم فعلان فى فعل قال الشارح هناك وأشار بقوله غالبا الى ما ندر من ذلك نحو رطب وارطاب اه وفيه أن مقابل الغالب قليل لا شاذ فتأمل (قوله لا يؤخذ من كلامه هنا) أى صريحا والا فيؤخذ بمفهوم المخالفة انه ممنوع (قوله ماذا تقول الخ) الخطاب لعمر بن الخطاب وكان قد حبس الشاعر الذى هو الحطيئة وأراد بالافراخ الاولاد وذو مرخ بميم وراء مفتوحتين وخاء معجمة واد كثير الشجر وزغب الحواصل بضم الزاى وسكون الغين المعجمة جمع زغباء كحمر وحمراء من الزغب بالتحريك وهو أول ما يبدت من الريش والشعر والحواصل جمع حوصلة الطير وقوله لا ماء أى لا ماء هنالك ولا شجر قاله العينى الا تفسير الزغب بما مر فعبد القادر والاولى جمع زغباء كحمر وحمراء وبما ذكر يعلم فساد جعل البعض تبعا لعبد القادر الزغب بالضم فالسكون جمع زغب بالتحريك وفى قول العينى وغيره أى لا ماء هنالك ولا شجر منافاة لتفسير ذى

مرخ

وقوله وجدت اذا اصطحوا خيرهم * وزندك اثقب أزنادها بجمع فرخ على أفراخ وزند على أزناد ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس وعليه مشى في التسهيل وذهب الفراء الى أنه ينقاس فيما فاؤه همزة نحو ألف أو واو نحو وهم وظاهر كلامه في شرح الكافية موافقته على الثاني فانه قال ان أفعالا أكثر من أفعل في فعل الذي فاؤه واو كوقت وأوقات ووصف وأوصاف ووقف وأوقاف ووكر وأوكار ووعر وأوعار ووغد وأوغاد ووهم وأوهام فاستثقلوا ضم عين أفعل بعد الواو فعدلوا الى أفعال كما عدلوا اليه فيما عينه معتلة وكما شذ في المعتل أعين وأثوب كذلك شذ فيما فاؤه واو أوجه هذا لفظه بحروفه ثم قال ان المضاعف من فعل كالذي فاؤه واو في أن أفعالا في جمعه أكثر من أفعل كعم وأعمام وجد واجداد ورب وأرباب وبر وأبرار وشت وأشتات وفن وأفنان وفذ وأفذاذ هذا أيضا لفظه * الثالث مما حفظ فيه أفعال فعيل بمعنى فاعل نحو شهيد وأشهاد وفاعل نحو جاهل واجهال وفعال نحو جبان وأجبان وفعول نحو عدو وأعداء وفعلة نحو هضبة وأهضاب وفعلة نحو نضوة وأنضاء وفعلة نحو بركة وأبراك والبركة طائر من طير الماء وفعلة نحو نمرة وانمار وقالوا جلف وأجلاف وحر وأحرار وقاط وأقباط

مرخ بواد كثير الشجر فتأمل (قوله وزندك) بفتح الزاي وسكون النون وهو العود الاعلى الذي يقدح به النار والزندة بالهاء العود الاسفل كذا في العيني والتصريح (قوله بجمع فرخ الخ) والقياس فيهما أفرخ وفراخ وازند وزناد (قوله أكثر من افعل الخ) يقتضى ان افعل في واوي الفاء كثير وهو مناف لقوله آخر اشذ فيما فاؤه واو أوجه ولعل هذا هو الحامل للشارح على قوله هذا لفظه بحروفه وأما جواب شيخنا عن التنافي بان اكثر بمعنى كثير فينافيه اقترانه بمن وأما جواب البعض عنه بان معنى اكثر من افعل اكثر بالنسبة اليه فغير دافع (قوله ووعر) كصعب وزنا ومعنى مصباح (قوله ووغد) بغين معجمة ساكنة وهو الدنيء الذي يخدم بطعام بطنه (قوله كما عدلوا اليه فيما عينه معتلة) لثقل الضمة على حرف العلة (قوله أوجه) اي وكان من القياس جمعه على افعل لكن المسموع كثيرا وجوه وأوجه فالذي يقتضيه صنيعه أن القياس يقتضي جمع وجه على افعال لا ان جمعه على افعال واقع في استعمالهم حتى يرد اعتراض البعض تبعا لشيخنا بانه لم يسمع أوجاه فتأمل (قوله وفذ) بفاء وذال معجمة الواحد وجاء القوم فذاذا بالضم مع التخفيف والتشديد وافذاذا أي فرادى مصباح (قوله نحو هضبة) بضاد معجمة ساكنة فوحدة الجبل المنبسط على وجه الارض والاكمة القليلة النبات والمطر وجمعها هضاب مصباح (قوله نحو نضوة) بكسر النون وسكون الضاد المعجمة الهزيلة من النوق زكريا (قوله نحو بركة) بضم الموحدة وسكون الراء (قوله نحو نمرة) بفتح النون وكسر الميم نوع من البسط (قوله وقالوا) أي شذوذا ووجه الشذوذ في جلف وحر أنهما وصفان (قوله وقاط) قال في المصباح القماط خرقة عريضة يشد بها الصغير وجمعه قمط مثل كتاب وكتب وقمط الصغير بالقماط قمطا من باب قتل ثم أطلق على الحبل فقيل قمط الاسير قمطا من باب قتل اذا شد يديه ورجليه بالحبل اه

وغثاء وأغثاء وأغيد وأغياد وخريدة وأخراد ووادٍ وأوداء وذوطة وأذواط ضرب من العناكب ثلاث
وقالوا أيضاً أموات جمع ميت وميتة وكل ذلك شاذ لا يقاس عليه

(أعلاماً فعلان في فعل كقولهم صردان) أي أن الغالب في فُعَل بضم الفاء وفتح العين أن يجمع على فِعلان بكسر الفاء كقولهم في صرد صردان وفي جرذ جرذان وفي نغر نغران وأشار بقوله غالباً إلى ما شذ من نحو رطب وأرطاب ونبه بالنص على هذا الشكل على أن فعلان مطرد في فعل وكلامه هنا مرشد لذلك

(في اسم مذكر رباعي بمد ثالث أفعلة عنهم اطرد) أفعلة مبتدأ واطرد خبره وفي اسم ونحوه يتعلقان باطرد وثالث صفة لمد يعني أن أفعلة يطرد في جمع اسم مذكر رباعي بمد قبل آخره نحو طعام وأطعمة ورغيف وأرغفة وعمود وأعمدة واحترز بالاسم من الصفة وبالمذكر من المؤنث وبالرباعي من الثلاثي وبالمد الثالث من العاري عنه فلا يجمع شيء من ذلك على أفعلة إلا شذوذاً من قولهم شحيح وأشحة وهو صفة وعقاب وأعقبة وهو مؤنث وقدح وأقدحة وهو ثلاثي

(قوله وغثاء) بغين معجمة مضمومة فثاء مثلثة ما يحمله السيل من ورق شجر مخالط زبد السيل (قوله وأغيد) قال في الصحاح الغيد النعومة ثم قال والأغيد الوسنان المائل العنق (قوله وخريدة) بفتح الخاء المعجمة المراد الخريدة من النساء العذراء واللؤلؤة التي لم تثقب (قوله وذوطة) قال الدماميني بذال معجمة مضمومة فواو ساكنة فطاء مهملة عنكبوت صفراء الظهر اهـ ومقتضى صنيع القاموس أنه بفتح الذال وسكون الواو وقول البعض بكسر الذال المعجمة وفتح الواو غريب ولعله أحد من الضبطين (قوله أعلاماً فعلان الخ) ذكر هذا الجمع هنا مع أنه جمع كثرة لأن الناظم لم يذكره في هذا الوزن وإنما استدركه على قوله وغيرها أفعال الخ (قوله في فعل) قال شيخنا السيد هل يشمل نحو عمر وأدد فيجمعان على عمران وأدان وأقول صرح الدماميني وابن عقيل على التسهيل بجمع أدد على أدان كما يجمع صرد على صردان (قوله في صرد) بالصاد المهملة والراء طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير قيل هو أول طير صام لله تعالى (قوله وفي جرذ) بالجيم والراء والذال المعجمة قال الجوهري ضرب من الفأر (قوله وفي نغر) بالنون والغين المعجمة والراء جمع نغرة قال الجوهري كهمزة فرد وطير كالعصافير حمر المناقير اهـ وصرح في القاموس بأنه العصفور (قوله وكلامه هنا مرشد لذلك) فيه أن معنى غلبة وزن جمع في وزن مفرد كونه أكثر فيه من غيره وأكثريته فيه دليل اطراده فيه فتعليل البعض كلام الشارح بأن الأعلام في الغالب لا يستلزم الاطراد ممنوع (قوله وثالث صفة لمد) غير متعين بل يصح أن يكون مضافاً إليه (قوله وبالمد الثالث) كما في نسخ وهو الموافق لما قدمه من كون ثالث صفة لمد وفي نسخ وبمد الثالث وهي مخالفة لما قدمه وكذا ما في نسخ وبالمد للثالث ولعل نكتة المخالفة الإشارة إلى جواز كون التركيب إضافياً (قوله شحيح) وقياس جمعه أشحاء وشحاح (قوله وعقاب) وقياس جمعه أعقب وعقبان (قوله قدح) بكسر القاف وسكون الدال

المهملة

المهملة وهو السهم قبل أن يراش وقياس جمعه قداح وأقداح (قوله وجائز) بجيم أوله وزاي آخره (قوله نجد) بفتح النون وسكون الجيم وهو ما ارتفع من الارض (قوله وعيل) بفتح العين المهملة وتشديد التحتية المكسورة واحد العيال وقياس جمعه عيايل (قوله وجز) بكسر الجيم (قوله ونضيضة) بنون مفتوحة وضادين معجمتين وجمعها على أنضة بادغام على أربعة أحرف تصريح (قوله فالاول) وهو المضاعف ومضاعف الثلاثي ما كان عينه ولامه من جنس واحد تصريح (قوله نحو بتات) بموحدة مفتوحة ففوقيتين متاع البيت (قوله وأبتة) أصله أبتتة فالتقى مثلان فنقلت حركة أولهما الى الساكن قبله ثم ادغم أحد المثلين في الآخر وكذا يقال في أزمة ونحوه (قوله والثاني) وهو معتل اللام بأن تكون لامه ياء أو واوا (قوله عنان) بكسر العين المهملة ما يقاد به الفرس وبفتحها السحاب كما في المصباح والمراد هنا المكسور كما يؤخذ من قول الدماميني في مبحث فعل بفتحتين وندر عنن جمع عنان بالكسر ووطط جمع وطاط بفتح الواو (قوله وحجاج) بفتح الحاء وكسرها وحجين العظم الذي ينبت عليه الحاجب ذكر ذلك الجوهري زكريا (قوله بمعنى المطر) أي ليكون مذكرا (قوله سمى) بضم السين وكسر الميم وتشديد التحتية كما ضبطه الشارح بخطه أصله سموى فعل به ما تقدم في الصفى * واعلم أن نحو سبيل وطريق ولسان وسلاح مما يذكر ويؤنث فان اعتبر التذكير قيل في جمع القلة أسبلة وأطرقة وألسنة وأسلحة وان اعتبر التأنيث قيل في جمع القلة أسبل وأطرق وألسن وأسلح والبعير يقع على الذكر والانثى جمع صرعتم بعيرى فيقال على الاول أبعرة وعلى الثاني أبعر فارضى (قوله وسيأتي تقييد كلامه هنا بما ذكرته في قوله الخ) فهم شيخنا وتبعه البعض أن مراده بما ذكره فيما يأتي اطراد جمع فعيل وفعول المضاعفين كسرير وذلول على فعل بضمتين لا على أفعلة ثم اعترضا بأنه لا حاجة الى هذا التقييد لاغناء كلام المصنف هنا عنه لانه قال في فعال أو فعال فكلامه ليس الا فيما مدته ألف فيخرج المضاعف الذي مدته ياء أو واو ويمكن أن يكون مراده بما ذكره هنا الخ جمع عنان على عنن وحجاج على حجج ووطاط على وطط شذوذا يعني أن ما ذكره المصنف هنا من لزوم

وجائز وأجوزة وليس مدة ثالثا والجائز الخشبة الممتدة في أعلى السقف ومما شذ من ذلك مما لم يستكمل الشروط فيحفظ ولا يقاس عليه قولهم نجد وأنجدة وصاب وأصلبة وباب وأبوبة ورمضان وأرمضة وعيل وأعولة وجزة وأجزة ونضيضة وأنضة وقن وأقنة وخال وأخولة وقفا وأقفية والجزة صوف شاة مجزوزة والنضيضة المطرة القليلة (والزمه) أي الجمع على أفعلة (في فعال) بالفتح (أو فعال) بالكسر (مصاحبي تضعيف أو اعلال) فالاول نحو بتات وأبتة وزمام وأزمة والثاني نحو قباء وأقبية واناء وآنية وشذ من الاول عنان وعنن وحجاج وحجج ومن الثاني قولهم في جمع سماء بمعنى المطر سمى وسمع أيضا أسمية على القياس وسيأتي تقييد كلامه هنا بما ذكرته في قوله ما لم يضاعف في الاعم ذو الالف (فعل) بضم الفاء وسكون العين جمع كثرة وهو على قسمين قياسي وسماعي فالقياسي ما كان جمعا (لاسم أ مر

وحمرا) وصفين متقابلين فتقول فيهما حمر أو لا فعل وفعلا وصفين منفردين لمانع فى الخلقة نحو أكمر لعظيم الكمرة وآدر ورتقاء وعقلاء فتقول فيها كمر وأدر ورتق وعقل وان كانا منفردين لمانع فى الاستعمال خاصة نحو رجل آلى وامرأة عجزاء اذ لم يقولوا رجل أعجز ولا امرأة أليا. فى أشهر اللغات ففى المراد فعل حينئذ خلاف نص فى شرح الكافية على اطراده وتبعه الشارح ونص فى التسهيل على أن فعلا فيه محفوظ واطلاقه هنا يوافق الاول * تنبيهات * الاول يجب كسر فاء هذا الجمع فيما عينه ياء كبيض لما سيذكر فى التصريف * الثانى يجوز فى الشعر ضم عينه بثلاثة شروط صحة عينه وصحة لامه وعدم التضعيف كقوله

وأنكرتنى ذوات الاعين النجل

وهو كثير فان اعتلت عينه نحو بيض وسود أو لامه نحو عمى وعشو أو كان مضاعفا نحو غر جمع أغر لم يجز الضم * الثالث من قسم السماعى من هذا الجمع قوام بدنة وبدن وأسد وأسد وسقف وسقف وثنى وثن وعفو وعفو وغوم وتم وعميمة وعم وبازل

أفعلاء فى فعال أو فعال المضاعف ليس على اطلاقه بل مقيد بغير هذه الثلاثة لورود جمعها على فعل بضمتين شذوذا كما يؤخذ من قول المصنف بعد مالم يضاعف فى الاعم ذو الالف (قوله لنحو أحمر) قال ابن هشام يستثنى منه أجمع وأكتع وأبتع وأبصع فانهم التزموا فى جمعها جمع السلامة ولا يجيزون تكسيرها ولم يستثنها المصنف لقلتها اهـ سيوطى (قوله وصفين متقابلين) أى أحدهما للمذكر والآخر للمؤنث (قوله وصفين منفردين) بأن يكون للمذكر أفعل وليس للمؤنث فعلاء أو بالعكس (قوله لمانع فى الخلقة) بأن تكون خلقة المذكر أو المؤنث غير قابلة للوصف (قوله لعظيم الكمرة) بفتح الكاف وسكون الميم وهى حشفة الذكر (قوله وآدر) بفتح الهمزة الممدودة والدال المهملة لعظيم الادرة بضم الهمزة وسكون الدال وهى الخصية المنتفخة (قوله ورتقاء) براء ففوقية فقاف من الرتق بالتحريك وهو انسداد الفرج باللحم (قوله وعقلاء) بعين مهملة فقاف من العقل بفتح العين والقاف وهو شئ يجتمع فى قبل المرأة يشبه الادرة للرجل تصريح (قوله آلى) بهمزة ممدودة ثم ألف بعد اللام أى كبير الالية والاصل أألى بهمزتين ثانيتهما ساكنة وتحتية بعد اللام فقلبت الهمزة الثانية ألفا وكذا التحتية لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله عجزاء) بالجيم والزاى أى كبيرة العجز (قوله فى أشهر اللغات) وحكى امرأة أليا ورجل أعجز فعلى هذا يقال رجال ألى ونساء ألى ورجال عجز ونساء عجز تصريح (قوله يوافق الاول) قال المرادى ان خص كلامه بالمتقابلين أخذا من المثال لم يستقم لخروج المنفردين لمانع فى الخلقة فينبغى التعميم اهـ قال سم وما ادعاه من عدم الاستقامة ممنوع لانه اذا خص كلامه بالمتقابلين كان فى المفهوم تفصيل وذلك جائز اهـ لكن لا يخفى أن عدم التخصيص أولى (قوله ذوات الاعين النجل) بنون وجيم جمع نجلاء وهى العين الواسعة (قوله وثنى) بكسر المثلثة وفتح النون مع القصر كذا فى التصريح والفارضى ثم حكى الفارضى قولا بأنه بتشديد الياء التحتية كصبى والذى فى الدمامينى أنه بضم المثلثة وكسرها مع اسكان النون فيهما وسيذكر الشارح أنه الثانى فى السيادة (قوله عميمة) بعين مهملة مفتوحة

(قوله

وبزل وعائذ وعوذ وحاج وحج وأظل وظل ونفوق ونق والنفوق الضفدعة الصياحة والنوم الغام والعمية

الثقلة الطويلة والاظل باطن القدم والعائذ الناقة القريبة العهد بالنتاج (وفعلة جمعا بنقل يدرى) فعلة

مبتدأ خبره يدرى وجمعا مفعول ثان ليدرى أى من جموع القلة فعلة كما عرفت ولم يطرد

فى شئ من الابنية بل محفوظ فى ستة أوزان فعيل نحو صبى وصبية وفعل نحو فتى وفتية وفعل نحو شيخ وشيخة وثور وثيرة وفعال نحو غلام وغلمة وفعال نحو غزال وغزلة وفعل نحو ثنى وثنية والثنى هو الثانى فى السيادة ومرجع ذلك كله النقل لا القياس كما أشار اليه بقوله بنقل يدرى *تنبيهان* الاول فائدة قوله جمعا التعريض بقول ابن السراج المنبه عليه أول الباب ولذلك لم يقل مثل هذا فى غيره من جموع القلة اذ لا خلاف فيها *الثانى لو قدم قوله وفعلة جمعا بنقل يدرى على قوله فعل لنحو أحمر وحمراء لكان أنسب

لتوالى جموع القلة (وفعل لاسم رباعى بمد * قد زيد قبل لام اعلالا فقد. مالم يضاعف

فى الاعم ذو الالف) أى من أمثلة جمع الكثرة فعل بضمتين وهو يطرد فى اسم رباعى بمدة قبل لامه صحيح اللام وهو المراد بقوله اعلالا فقد فاعلالا مفعول مقدم فان كانت مدته ياء أو واوا لم يشترط فيه غير الشروط المذكورة نحو قضيب وقضب وعمود وعمد وان كانت ألفا اشترط فيه مع ذلك أن لا يكون مضاعفا نحو قذال وقذل وحمار وحمر واحترز بالاسم عن الصفة فانها لا تجمع على فعل وشذ فى وصف على فعال

(قوله وبازل) بموحدة ثم زاى يقال بعير بازل وناقة بازل اذا انشق نابهما وذاك فى السنة التاسعة وربما كان فى الثامنة وقوله وبزل فى القاموس أن بازلا يجمع على بزل ككتب يعنى بضمتين وهذا يضعف ماقاله الشارح من جمع بازل على بزل بسكون الزاى لجواز أن يكون سكونه للتخفيف والاصل الضم كسكون كتب ورسل ونحوهما كذا قال شيخنا والبعض لكن قول الصحاح يجمع حاج على حج مثل بازل وبزل وعائذ وعوذ يؤيد كلام الشارح (قوله وعائذ) بالذال المعجمة (قوله وحاج) بحاء مهملة وجيم مشددة من حج الكعبة (قوله واظل) بفتح الهمزة والظاء المعجمة وتشديد اللام ولا وجه لما نقله شيخنا عن الشارح وأقره من ضبط اللام بفكها بالفتح الا أن يدعى أنه فى الاصل وصف فيمنع من الصرف للوصف فى الاصل ووزن الفعل (قوله ونفوق) بنون وقافين على وزن صبور (قوله وثيرة) وأصله ثورة قلبت الواو ياء لانكسار ماقبلها (قوله الثانى فى السيادة) كالوزير بالنسبة للسلطان (قوله التعريض بقول ابن السراج) انه اسم جمع وقد حصل التعريض بقوله فى النظم أول الباب جموع قلة فكأنه خشى هنا الغفلة عن ذلك سم (قوله المنبه عليه) يحتمل منا وهو ظاهر ويحتمل من المصنف فالمراد المنبه عليه تعريضا ولا يخفى بعده (قوله من جموع القلة) يفهم منه أنه قال مثل ذلك فى بعض جموع الكثرة وهو كذلك كقوله وفعل جمعا لفعلة عرف (قوله لاسم رباعى) مذكرا كان أو مؤنثا (قوله بمد) الباء للمصاحبة وجملة قد زيد قبل لام نعت لمد وجملة اعلالا فقد نعت للام (قوله فى الاعم) أى فى الاستعمال الغالب المطرد (قوله نحو قضيب الخ) من هنا وماتقدم يعلم أن نحو قضيب وعمود وحمار يطرد فى جمعه كل من فعل وأفعلة (قوله نحو قذال) للمذكر وهو بفتح القاف والذال المعجمة جماع مؤخر الرأس ومعقد العذار

وحمرا) وصفين متقابلين فتقول فيهما حمر أو لا فعل وفعلا وصفين منفردين

لمانع في الخلقة نحو آكمر لعظيم الكمرة وآدر ورتقاء وعفلاء فتقول فيها كمر وأدر ورتق وعفل فإن كانا منفردين لمانع في الاستعمال خاصة نحو رجل آلى وامرأة عجزاء إذ لم يقولوا رجل أعجز ولا امرأة ألياء في أشهر اللغات ففي اطراد فعل حينئذ خلاف نص في شرح الكافية على اطراده وتبعه الشارح ونص في التسهيل على أن فعلا فيه محفوظ والملاقة هنا توافق الاول * تنبيهات * الاول يجب كسر فاء هذا الجمع فيما عينه ياء نحو بيض لما سيذكر في التصريف * الثاني يجوز في الشعر ضم عينه بشرط صحة عينه وصحة لامه وعدم التضعيف كقوله

وأنكرتني ذوات الاعين النجل

وهو كثير فإن اعتلت عينه نحو بيض وسود أو لامه نحو عمي وعشو أو كان مضاعفا نحو غر جمع أغر لم يجز الضم * الثالث من قسم السماعي من هذا الجمع قولهم بدنة وبدن وأسد وأسد وسقف وسقف وثنى وثنى وعذور وعذر ونمر ونمر وعميمة وعم وبازل

أفعلة في فعال أو فعال المضاعفين ليس على اطلاقه بل مقيد بغير هذه الثلاثة لورود جمعها على فعل بضمتين شذوذا كما يؤخذ من قول المصنف بعد مضاعف والاعم ذو الالف (قوله كحمر وأحمر) قال ابن هشام يستثنى منه أجمع وأكتع وأبتع وأبصع فإنهم التزموا في جمعها جمع السلامة ولا يجيزون تكسيرها ولم يستثنها المصنف لقلتها سيوطي (قوله وصفين متقابلين) أي أحدهما للمذكر والآخر للمؤنث (قوله وصفين منفردين) بأن يكون للمذكر أفعل وليس للمؤنث فعلاء أو بالعكس (قوله لمانع في الخلقة) بأن تكون ذات المذكر أو المؤنث غير قابلة للوصف (قوله لعظيم الكمرة) بفتح الكاف وسكون الميم وهي حشفة الذكر (قوله وآدر) بفتح الهمزة الممدودة والدال المهملة لعظيم الادرة بضم الهمزة وسكون الدال وهي الخصية المنتفخة (قوله ورتقاء) براء ففوقية فقاف من الرتق بالتحريك وهو انسداد الفرج باللحم (قوله وعفلاء) بعين مهملة ففاء من العفل بفتح العين والفاء وهو شيء يخرج في قبل المرأة يشبه الادرة للرجل تصريح (قوله آلى) بهمزة ممدودة ثم ألف بعد اللام أي كبير الالية والاصل أألى بهمزتين ثانيتهما ساكنة وتحتية بعد اللام فقلبت الهمزة الثانية ألفا وكذا التحتية لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله عجزاء) بالجيم والزاي أي كبيرة العجز (قوله في أشهر اللغات) وحكى امرأة ألياء ورجل أعجز فعلى هذا يقال رجال ألى ونساء ألى ورجال عجز ونساء عجز تصريح (قوله يوافق الاول) قال المرادي فإن خص كلامه بالمتقابلين أحسن أو المثال لم يستقم لخروج المنفردين لمانع في الخلقة فمقتضى التعميم اهـ قال سم وما ادعاه من عدم الاستقامة ممنوع لانه إذا خص كلامه بالمتقابلين كان في المفهوم تفصيل وذلك جائز اهـ لكن لا يخفى أن عدم التخصيص أولى (قوله ذوات الاعين النجل) بنون وجيم جمع نجلاء وهي العين الواسعة (قوله وثنى) بكسر المثلثة وفتح النون مع القصر كذا في التصريح والفارضي ثم حكى الفارضي قولا بأنه بتشديد الياء التحتية كصبي والذي في الدماميني أنه بضم المثلثة وكسرها مع إسكان النون فيهما وسيذكر الشارح أنه الثاني في السيادة (قوله عميمة) بعين مهملة مفتوحة

(قوله

وبزل وعائذ وعوذ وحاج وحج وأظل وظل ونفوق ونق والنفوق الضفدع الصياح والنوم انما ورا النعيمة

الضئيلة الطويلة والاظل باطن القدم والعائذ الناقة القريبة العهد بالنتاج (وفعلة جمعا بنقل يدرى) فعلة مبتدأ خبره يدرى وجمعا مفعول ثان ليدرى أى من جموع القلة فعلة كما عرفت ولم يطرد

فى شىء من الابنية بل محفوظ فى ستة أوزان فعيل نحو صبى وصبية وفعل نحو فتى وفتية وفعل نحو شيخ وشيخة وثور وثيرة وفعال نحو غلام وغلمة وفعال نحو غزال وغزلة وفعل نحو ثنى وثنية والثنى هو الثانى فى السيادة ومرجع ذلك كله النقل لا القياس كما أشار اليه بقوله بنقل يدرى *تنبيهان* الاول فائدة قوله جمعا التعريض بقول ابن السراج المنبه عليه أول الباب ولذلك لم يقل مثل هذا فى غيره من جموع القلة اذ لا خلاف فيها *الثانى لو قدم قوله وفعلة جمعا بنقل يدرى على قوله فعل لنحو أحمر وحمراء لكان أنسب لتوالى جموع القلة (وفعل

لاسم رباعى بمد * قد زيد قبل لام اعلالا فقد) مالم يضاعف

فى الاعم ذوالالف) أى من أمثلة جمع الكثرة فعل بضمتين وهو يطرد فى اسم رباعى بمدة قبل لامه صحيح اللام وهو المراد بقوله اعلالا فقد فاعلالا مفعول مقدم فان كانت مدته ياء أو واوا لم يشترط فيه غير الشروط المذكورة نحو قضيب وقضب وعمود وعمد وان كانت ألفا اشترط فيه مع ذلك أن لا يكون مضاعفا نحو قذال وقذل وحمار وحمر واحترز بالاسم عن الصفة فانها لا تجمع على فعل وشذ فى وصف على فعال

(قوله وبازل) بموحدة ثم زاى يقال بعير بازل وناقة بازل اذا انشق نابهما وذلك فى السنة التاسعة وربما كان فى الثامنة (قوله وبزل) فى القاموس أن بازلا تجمع على بزل ككتب يعنى بضمتين وهذا يضعف ماقاله الشارح من جمع بازل على بزل بسكون الزاى لجواز أن يكون سكونها للتخفيف والاصل الضم كسكون كتب ورسل ونحوهما كذا قال شيخنا والبعض لكن قول الصحاح يجمع حاج على حج مثل بازل وبزل وعائذ وعوذ يؤيد كلام الشارح (قوله وعائذ) بالذال المعجمة (قوله وحاج) بحاء مهملة وجيم مشددة من حج الكعبة (قوله واظل) بفتح الهمزة والظاء المعجمة وتشديد اللام ولا وجه لما نقله شيخنا عن الشارح وأقره من ضبط اللام بقلمه بالفتح الا أن يدعى أنه فى الاصل وصف فيمنع من الصرف للوصف فى الاصل ووزن الفعل (قوله ونفوق) بنون وقافين على وزن صبور (قوله وثيرة) وأصله ثورة قلبت الواو ياء لانكسار ماقبلها (قوله الثانى فى السيادة) كالوزير بالنسبة للسلطان (قوله التعريض بقول ابن السراج) انه اسم جمع وقد حصل التعريض بقوله فى النظم أول الباب جموع قلة فكأنه خشى هنا الغفلة عن ذلك ثم (قوله المنبه عليه) يحتمل منا وهو ظاهر ويحتمل من المصنف فالمراد المنبه عليه تعريضا ولا يخفى بعده (قوله من جموع القلة) يفهم منه انه قال مثل ذلك فى بعض جموع الكثرة وهو كذلك كقوله وفعل جمعا لفعلة عرف (قوله لاسم رباعى) مذكرا كان أو مؤنثا (قوله بمد) الباء للمصاحبة وجملة قد زيد قبل لام نعت لمد وجملة اعلالا فقد نعت للام (قوله فى الاعم) أى فى الاستعمال الغالب المطرد (قوله نحو قضيب الخ) من هنا وما تقدم يعلم أن نحو قضيب وعمود وحمار يطرد فى جمعه كل من فعل وأفعلة (قوله نحو قذال) للذكر وهو بفتح القاف والذال المعجمة جماع مؤخر الرأس ومعقد العذار

نحو صناع وصنع وفعال نحو ناقة كناز ونوق كنز وحكى ابن سيده أن من العرب من يقول نوق كناز بالفتح
الافراد فيكون من باب دلاص وتقدم الكلام عليه أول الباب وعلى فعيل نحو نذير ونذر ويرد عليه
فعول لا بمعنى مفعول نحو صبور وصبر وغفور وغفر وانه يطرد فيه فعل نحو صبر وغفر وسيأتى التنبيه عليه واحترز بالرباعى
من غيره نحو نار ونور وفيل وفيل وسور وسور ونحو قنطار وقطمير وعصفورة فانه لا يجمع على فعل شىء منها واحترز بالمدّعن
الخالى منه فانه لا يجمع على فعل وشذ نمر ونمر وبكونه قبل اللام من نحو دانق وعيسى وموسى فلا يجمع على
فعل وبصحة اللام عن المعتلها نحو سقاء وكساء فانه لا يجمع على فعل و بعدم التضعيف فى ذى
الالف عن نحو بتات وزمام
فان قياسه أفعلة كما مرّ وشذ
عنان وعنن وحجاج وحجج
وطاط ووطط كما أشار اليه
بقوله فى الاعم وفهم من
تخصيص ذلك بذى الالف
أن المضاعف من ذى الياء
نحو سرير وذى الواو نحو ذلول
يجمع على فعل نحو سرر وذلل
* تنبيهات * الاول لا فرق
فى الاسم الرباعى الجامع
للشروط بين أن يكون مذكرا
كما مثل أو مؤنثا مثل أتان
وأتن وقلوص وقلص وكلاهما
يطرد فيه فعل * الثانى
ما مدته ألف على ثلاثة أقسام
مفتوح الاول ومكسوره
ومضمومه أما الاول والثانى
ففعل فيهما مطرد وتقدم تمثيلهما وأما الثالث فظاهر اطلاقه هنا اطراد فعل فيه بينهما
وبه صرح فى شرح الكافية فانه مثل بقراد وقرد وكراع وكرع فى المطرد وتبعه الشارح وذكر فى التسهيل
أن فعلا نادر فى فعال وهو الصحيح فلا يقال فى غراب غرب ولا فى عقاب عقب واذا قلنا باطراده فيشترط
أن لا يكون مضاعفا كما شرط ذلك فى أخويه * الثالث يجب فى غير الضرورة تسكين عين هذا الجمع إذا
كانت واوا نحو سوار وسور ومن ضمها فى الضرورة قوله أغر الثنايا أحم اللثات * يحسنها سوك الاسحل
ويجوز تسكين عينه ان لم تكن واوا نحو قذل وحمر وان كانت ياء كسرت الفاء عند التسكين فتقول

(قوله نحو صناع) بفتح الصاد المهملة المرأة الحاذقة بالعمل من القرس خلف الناصية تصريح (قوله نحو صناع) بفتح الصاد المهملة
المرأة المتقنة ما تصنعه النساء (قوله ويرد عليه الخ) أجاب عنه سم بأن فى
مفهوم قول المصنف لاسم تفصيلا فلا يعترض (قوله لا بمعنى مفعول) بل
بمعنى فاعل كما عبر به ان المصنف سم (قوله وسيأتى التنبيه عليه) أى
فى التنبيه الرابع (قوله عنان) بكسر العين المهملة دماميني (قوله ووطاط)
بواو مفتوحة وطاءين مهملتين وهو الضعيف تصريح (قوله مثل أتان) هى
أنثى الحمير (قوله وقلوص) بفتح القاف الناقة الشابة (قوله وكلاهما يطرد فيه
فعل) المناسب فاء التفريع (قوله فظاهر اطلاقه) أى حيث قال لاسم
رباعى الخ فانه شامل لمفتوح الاول ومكسوره ومضمومه أو حيث قال
ذو الالف من غير تقييد (قوله فانه مثل بقراد الخ) أى وكل من قراد وكراع
مضموم الاول والكراع بكاف وراء وعين مهملة فى الغنم والبقر بمنزلة
الوظيف فى الفرس والبعير وهو مستدق الساق يذكر ويؤنث والجمع
أكرع ثم أكارع والكراع أيضا اسم لجماعة الخيل اه زكريا (قوله أغر
الثنايا) أى أبيضها أحم من الحمة وهى لون بين الدهمة والكمتة ودون
الحوة كما فى القاموس وفيه أن الدهمة السواد والكمتة حمرة والحوة
سواد الى خضرة أو حمرة الى سواد واللثات جمع لثة وهى اللحمة المركبة فيها
الاسنان والسوك جمع سواك والاسحل بكسر الهمزة والحاء المهملة

في سيال سيل وسيل فان كان مضاعفا لم يجز تسكينه لما يؤدى اليه من الادغام وندر قولهم ذباب وذب والاصل ذبب * الرابع فعل يطرد في نوعين أحدهما المتقدم والآخر وصف على فعول لا بمعنى مفعول نحو صبور وصبر فان كان بمعنى مفعول لم يجمع على فعل نحو ركوب ولم يذكره هنا فأوهم أنه غير مقيس وليس كذلك (وفعل جمعا لفعلة عرف ونحو كبرى) أي من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم ثم فتح ويطرد في نوعين الاول فعلة بضم الفاء اسما نحو غرفة وغرف فان كان صفة نحو بهمة لم يجمع على فعل وشذ قولهم رجل بهمة ورجال بهم * الثاني الفعلى أنثى الافعل نحو الكبرى والكبر فان لم يكن أنثى الافعل نحو بهمى ورجعى لم يجمع على فعل * تنبيهات * الاول أخل باشتراط الاسمية في فعلة وهو شرط كما عرفت وأما اشتراط كون فعلى أنثى الافعل فأعطاه بالمثال * الثاني اقتصر هنا وفي الكافية على هذين النوعين وقال في شرحها بعد ذكرهما وشذ فيما سوى ذلك يعني فعلا وزاد في التسهيل نوعا ثالثا وهو فعلة اسما نحو جمعة وجمع فان كان صفة نحو امرأة لمة وهي السريعة لم يجمع على فعل واستثقل بعض التميميين والكلبيين ضم عين فعل في المضاعف وجعلوا مكانها فتحة فقالوا جدد وذلل بدل جدد وذلل فهذا نوع رابع على هذه اللغة يطرد فيه فعل * الثالث اختلف في ثلاثة أنواع أخر أولها فعلى مصدرا نحو رجعى وثانيها فعلة فيما ثانيه واو نحو جوزة فقاسهما الفراء في هذين النوعين فتقول في جمعهما رجع وجوز كما قالوا في رؤيا ونوبة رؤى ونوب وغيره يجعل رؤى ونوب مما يحفظ ولا يقاس عليه

ومهملتين ومهملة شجر تتخذ منه المساويك (قوله في سيال) بسين مهملة مكسورة كما في خط السيوطي لكن قال في الصحاح السيال بالفتح ضرب من الشجر له شوك اه وكذا في الدماميني (قوله سيل) أي بضمتين وسيل أي بكسر فسكون (قوله فان كان مضاعفا) مقابل لمحذوف تقديره هذا أي تسكين عين الجمع اذا لم يكن مضاعفا (قوله ذباب) بذال معجمة مضمومة وموحدتين (قوله ولم يذكره) أي النوع الآخر (قوله نحو ضحكة) بضم فسكون وهو من يضحك منه كثيرا وأما بضم ففتح فهو من يضحك كثيرا (قوله بهمة) بضم الموحدة الشجاع الذي لا يدرى من أين يؤتى زكريا (قوله بهمى) بضم الموحدة وسكون الهاء اسم لنبت معروف كما في القاموس (قوله يعني فعلا) تفسير الضمير في شذ (قوله وهو فعلة) أي بضمتين (قوله لمة) بضم اللام المعجمة واللام الاولى رقرله وهي السريعة أي في حاجتها (قوله وجعلوا مكانها فتحة) سواء عندهم في ذلك الاسم والصفة كما قاله أبو الفتح والشلوبين (قوله فهذا نوع رابع) قد يجاب عن هذا الرابع بان الجمع فيه محول عن أصله تخفيفا والكلام في الاصل مم (قوله كما قالوا في رؤيا ونوبة) بنون ثم موحدة وفيه مع ما قبله لف ونشر مرتب (قوله رؤى) كهدى لانقلاب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله يجعل رؤى ونوب) الظاهر ونوبا بالنصب كما في بعض النسخ عطفا على مفعول يجعل لكنه رفع رؤى ونوبا على حكايتهما حال الرفع (قوله مما يحفظ ولا يقاس عليه) لان رؤيا ليست أنثى افعل ونوبة مفتوحة الاول والكلام في مضمومته ومثله جمع قرية على قرى

وثالثها أفعل مؤنثا بغير تاء نحو جمل فهذا يجمع على فعل قياسا عند المبرد وغيره يقصره على السماع وكلامه في الكافية وشرحها يقتضي موافقة المبرد فإنه قال فيها ومثل كسرة في فعل وجمل مثل برمة في فعل وقال في شرحها وألحق فعل وفعل مؤنثين بفعلة وفعلة فيقال هند وهند وجمل وجمل * الرابع مما حفظ فيه فعل قولهم تخمة وتخم وقرية وقرى وعدوة وعدى ونقوق ونقق وحكى ابن سيده في جمع نفساء نفسا بالتخفيف ونفسا بالتشديد وعلامة جمعية فعل الذي له واحد على فعلة أن لا يستعمل إلا مؤنثا نص على ذلك سيبويه فرطب عنده اسم جنس لقولهم هذا الرطب وأكلت رطبا طيبا وتخم عنده جمع لأنه مؤنث اه (ولفعلة فعل) أي من أمثلة جمع الكثرة فعل بكسر أوله وفتح ثانيه وهو مطرد في فعلة اسما تاما كما قيده في التسهيل بذلك نحو كسرة وكسر وحجة وحجج ومرية ومرى والاحتراز بالاسم من الصفة نحو صغرة وكبرة وبحزة في ألفاظ ذكرت في المخصص وذكر أنها تكون هكذا للمفرد والمثنى والمجموع وشذ رجل صمة ورجال صمم وامرأة ذربة ونساء ذرب والصمة الشجاع والذربة الحديدة اللسان وبالتام عن نحو رقة فإن أصله ورق ولكن حذفت فاؤه فإنه لا يجمع على فعل وإنما لم يقيد فعلة هنا بذلك لقلة مجيئها صفة حتى ادعى بعضهم أنها لم تجئ صفة وإن كان الأصح خلافه وصورة كما عرفت ولأن نحو رقة لم يبق على وزن فعلة فلا حاجة للاحتراز عنه * تنبيهات * الأول قاس الفراء فعلا في فعلى اسما نحو ذكرى وذكر وفي فعلة يائي العين نحو ضيعة وضيع كما قاس فعلا في نحو رؤيا ورؤى ونوبة ونوب وقاسه المبرد في نحو هند كما قاس فعلا في نحو جمل وقد تقدم مذهب الجمهور أن ما ورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه * الثاني قال في التسهيل ويحفظ فعل في فعلة واحد فعل أي نحو سدرة وسدر والمعوض من لامه تاء أي نحو لثة ولثى وفي نحو قشعة وقشع وهضبة وقامة وهدم

(قوله وثالثها أفعل) أي بضم فسكون (قوله وعلامة جمعية فعل الخ) هذا متعلق بقوله مما حفظ فيه فعل قولهم تخمة وتخم أي علامة كونه جمعا لا اسم جنس جمعيا (قوله تاما) أي مشتملا على جميع أصوله سم (قوله نحو صغرة) بكسر الصاد المهملة وسكون الغين المعجمة (قوله في ألفاظ الخ) أي حالة كونها من جملة ألفاظ ففي بمعنى من أو الظرفية من ظرفية الجزء في الكل ويصح أن تكون بمعنى مع والمخصص اسم كتاب في اللغة لابن السيد (قوله صمة) بكسر الصاد المهملة وتشديد الميم (قوله ذربة) بكسر الذال المعجمة وسكون الراء وبالموحدة اه تصريح وهو لغة في ذربة كنبقة (قوله فإن أصله ورق) كذا في بعض النسخ وهو الصواب وفي بعضها ورقة وليس بصواب لأن الهاء عوض من الواو فلا يجمع بينهما (قوله لم يبق على وزن فعلة) بل ولا كان على وزن فعلة خلافا لما تقتضيه عبارته في بعض النسخ كما عرفت (قوله الثاني قال في التسهيل الخ) فيه تقييد لكلام الناظم بفعلة التي ليس لها اسم جنس جمعي على وزن فعل بكسر فسكون (قوله وسدر) أي بكسر ففتح أما سدر بكسر فسكون فاسم جنس جمعي لا جمع (قوله أي نحو لثة) فإن أصلها لثى كعنب (قوله وقشع) بقاف مفتوحة فشين معجمة ساكنة فعين مهملة (قوله وهضبة) أسلفنا تفسيرها قبيل الكلام على قوله وغالبا أغناهم فعلان الخ (قوله وهدم) بكسر الهاء وسكون الدال المهملة (قوله

وصورة وذربة وعدوّ وحداة والقشع الجلد البالي والهدم الثوب الخلق * الثالث لا يكون فعل ولا فعال لما فاؤه ياء الا ما ندر كيعار وقاله في التسهيل واليعار جمع يعور يعرة واليعر الجدي يربط في الزبية للاسد (وقد يجي جمعه) أي فعلة بالكسر (على فعل) بالضم قال في شرح الكافية وقد ينوب فعل عن فعل

وفعل عن فعل فالاول كلحية وحلى ولحية ولحى والثاني كصورة وصور وقوة وقوى (في نحو رام ذو اطراد فعله) فعلة مبتدأ خبره ذو اطراد أي من أمثلة جمع المكثرة فعلة بضم الفاء وهو مطرد في فاعل وصفا لمذكر عاقل معتل اللام نحو رام ورماة وقاض وقضاة وغاز وغزاة وقد أشار الى ذلك بالتمثيل فخرج نحو مشتر وواد ورامية وضار وصف أسد وضارب فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة وشذ كمي وكماة وباز وبزاة وهادر وهدرة وهو الرجل الذي لا يعتد به كما ندر غوي وغواة وعريان وعراة وعدو وعداة وذي وذراة (وشاع نحو كامل وكمله) أي من أمثلة جمع الكثرة فعلة بفتح

وصورة) بضم الصاد المهملة (قوله الثوب الخلق) بفتحتين أي البالي (قوله لا يكون فعل) أي بكسر ففتح ولا فعال بكسر الفاء (قوله الا ما ندر كيعار) راجع لقوله ولا فعال فقط قال الدماميني وتخصيص المصنف لفظة يعار بالتمثيل يدل على انه لم يسمع في فعل (قوله جمع يعر) بفتح التحتية وسكون العين المهملة (قوله وقد ينوب فعل الخ) قال القارضي ولعل هذا خاص بما لامه ياء أو واو (قوله ولحى) أي بضم اللام وكسرت أيضا على القياس (قوله وصور) أي بكسر الصاد المهملة وضمت أيضا على القياس (قوله وقوى) أي بكسر القاف وضمت أيضا على القياس (قوله نحو رام ورماة وقاض وقضاة وغاز وغزاة) والاصل فيهن رمية وقضية وغزوة قلبت الياء والواو ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وقيل انها فعلة بفتح الفاء وان الفتحة قلبت ضمة للفرق بين معتل اللام وصحيحها تصريح (قوله وضار) بتخفيف الراء كقاض من الضراوة لا بتشديدها من الضرر والا كان صحيح اللام (قوله وباز) أي لانه اسم لا وصف (قوله وهادر) بدال مهملة وقوله وهدرة أي بضم الهاء وسيذكر الشارح انه يجمع على هدرة بكسرها أيضا وفي القاموس أنها تفتح أيضا فهي مثلثة (قوله وهو الرجل الخ) ويطلق أيضا كما في القاموس على اللبن الذي خثر أعلاه وأسفله رقيق (قوله كما ندر غوى الخ) النظر لم يقل وغوى الخ (قوله وعدو وعداة) عندي فيه نظر لجواز أن يكون العداة بضم العين جمع عاد لا جمع عدو حتى يكون مما ندر بل قال بذلك غير واحد في نحو قول الشاعر

لا يبعدن قومي الذين هم * سم العداة وآفة الجزر

كما مر وكذا يقال في قوله غوي وغواة وعريان وعراة (قوله وذي) براء فذال معجمة فتحتية مشددة بوزن فعيل وهو البعير المنقطع من الاعياء ومن

الفاء وهو مطرد في فاعل وصفا لمذكر عاقل صحيح اللام نحو كامل وكملة وبار وبررة وقد أشار أيضا بالمثال الى الشروط فخرج نحو حذر وواد وحائض وسابق وصف فرس ورام فلا يجمع شيء منها على فعلة وشذ سيد وسادة وخبيث وخبثة وبر وبررة وناعق ونعقة وهي الغربان * تنبيه * لا يلزم من كونه شائعا

أن يكون مطرداً فكان الأحسن أن يقول كذا انتهى وكمل وكذا (فعلى لوصف كقتيل وزمن * وهالك وميت به قمن)

أي من أمثلة جمع الكثرة فعلى وهو مطرد في وصف على فعيل بمعنى مفعول دال على هلك أو توجع أو تشتت نحو قتيل وقتلى وجريح وجرحى وأسير وأسرى ويحمل عليه ما أشبهه في المعنى من فعل كزمن وزمنى وفاعل كهالك وهلكى وفيعل كميت وموتى وفعيل لا بمعنى مفعول كمريض ومرضى وأفعل كأحمق وحمقى وفعلان كسكران وسكرى وبه قرأ حمزة والكسائي وترى الناس سكرى وما هم بسكرى وما سوى ذلك محفوظ كقولهم كيس وكيسى فانه ليس فيه ذلك المعنى وسنان ذرب وأسنة ذربى ومنه قوله

الى مرؤس عصبة سعدية ذربى الأسنة كل يوم تلاق

(لفعل اسما صح لاما فعله * والوضع في فعل وفعل قلله)

أي من أمثلة جمع الكثرة فعلة وهو لاسم صحيح اللام على فعل كثيرا نحو درج ودرجة وكوز وكوزة ودب ودببة وعلى فعل وفعل قليلا فالأول نحو غرد وغردة وزوج وزوجة والثاني نحو قرد وقردة وحجل وحجلة والحجل الضب وهو محفوظ في هذين كما حفظ في غير ذلك كقولهم لعذ الأول الأنثى ذكر وذكرة وقولهم هادر وهدرة واحترز بالاسم من الصفة نحو علج وعلجة وبالصحيح اللام من نحو عدو وظبي

أنقله المرص (قوله أن يكون مطردا) أي مع أنه في الواقع مطرد (قوله لوصف كقتيل الخ) أي في الرتبة والدلالة على هلك أو توجع أو تشتت (قوله قمن) بكسر الميم بمعنى حقيق خبر عن ميت قاله الشاطبي وعليه فزمن وهالك بالجر عطفا على قتيل قال المكودي ويصح أن يكون زمن مبتدأ وهالك وميت معطوفين عليه وقمن خبر وعلى هذا يتعين فتح ميمه فان قمنا المفتوح الميم يستوي فيه الواحد والمثنى والجمع اه وفي قول الشارح ويحمل عليه الخ ميل الى الاعراب الثاني (قوله ما أشبهه في المعنى) قال شيخنا والبعض تبعا لزكريا أي في الدلالة على هلك أو توجع أو تشتت ولو في غير الموصوف ليدخل في ذلك ما مثل به الشارح من نحو أحمق وسكران فان كلام الأحمق يهلك غيره أو يوجعه اه وأنت خبير بأنه لا حاجة الى هذا التكلف لان شأن الأحمق أن يهلك نفسه أو يوجعها والسكران كذلك مع أنه لو صح لم يكن جمع ذرب على ذربى شاذا لان شأن السنان الذرب أن يهلك غيره أو يوجعه فتأمل (قوله كميت) أصله ميوت فعل به ما فعل بسيد (قوله وترى الناس سكرى) أي مع الامالة (قوله ذلك المعنى) أي الهلاك أو التوجع أو التشتت (قوله وسنان ذرب) أي حاد (قوله والوضع الخ) يعني أن وضع العرب قلل فعلة في جمع فعل وفعل أي جعله قليلا والاسناد مجازي عقلي لان المقلل حقيقة صاحب الوضع (قوله نحو درج) بضم الدال المهملة وسكون الراء وبالجيم وهو وعاء المغازل (قوله نحو غرد) بفتح الغين المعجمة وسكون الراء وبالدال المهملة وهو نوع من الكمأة وحكى جماعة كسر الغين وقال غردة جمع مكسورها كما في التصريح (قوله وحجل) بحاء وجيم مفتوحتين (قوله هادر) تقدم معناه قريبا (قوله من الصفة) كحلو ومر (قوله وعلج) أي شديد علجة كان ينبغي اسقاطه لانه لم يقيد الاسم الا بعد المضموم الفاء وكذا لم يقيد بصحة اللام الا بالضم فكان ينبغي اسقاط قوله وظبي وحكى أيضا على أن جمع المفتوح والمكسور على فعلة سماعي مطلقا فلا أثر للتفصيل فيه الا أن يجعل كلام المصنف من الحذف من غير الأول لدلالة

ونحى فلا يجمع شئ من ذلك على فعلة (وفعل لفاعل وفاعله * وصفين نحو عاذل وعاذله) أى من أمثلة جمع الكثرة فعل وهو مطرد فى وصف صحيح اللام على فاعل أو فاعلة نحو عاذل وعذل وعاذلة وعذل واحترز بوصفين من الاسمين نحو حاجب العين وجائزة البيت فلا يجمعان على فعل (ومثله) أى مثل فعل (الفعال فيما ذكرا) أى فى المذكر خاصة فيطرد فى وصف صحيح اللام على فاعل نحو عاذل وعذال وندر فى المؤنث كقوله

أبصارهن الى الشبان مائلة ... وقد أراهن عنى غير صداد

وتأوله بعضهم على ان صداد فى البيت جمع صاد وجعل الضمير للابصار لانه يقال بصر صاد كما يقال بصر حاد (وذان) أى فعل وفعال (فى المعل لاما ندرا) نحو غاز وغزا وغزاء وندر أيضا فى فعل نحو سخل وسخال وفى نفساء نفس ونفاس وندر فعل أيضا فى نحو أعزل وعزل وسرو وسرا وخريدة وخرد * تنبيه * سمى فى التسهيل المعتل اللام منهما قليلا وما بعده نادرا (فعل وفعلة فعال لهما) باطراد اسمين كانا أو وصفين نحو كعب وكعاب وصعب وصعاب وقصعة وقصاع وخدلة وخدال (وقل فيما عينه اليا منهما) أى نحو ضيف وضياف وضيعة وضياع * تنبيه * قل أيضا فيما فاؤه الياء منهما ومن القليل قولهم فى جمع يعر ويعرة يعار كما قدمته وقد ذكره فى التسهيل وشرح الكافية (وفعل أيضا له فعال ما لم يكن فى لامه اعتلال) أى يطرد فعال أيضا فى فعل نحو جمل وجبال وجمل وجمال وانما يطرد فعال فى فعل بشروط ثلاثة الاول أن يكون صحيح اللام فلا يطرد فى نحو فتى والى ذلك أشار بعجز البيت والثانى أن لا يكون مضعفا فلا يطرد فى نحو طلل والثالث أن يكون اسما لا صفة

الاول ويحمل التفصيل فى غير مفهوم الفاء لتمييز القليل من النادر والمعدوم فافهم (قوله ونحى) بكسر النون وسكون الحاء المهملة وهو وعاء السمن (قوله صحيح اللام) خرج معتلها كرام وقاض (قوله نحو حاجب العين وجائزة البيت) احترز بالاضافة عن حاجب بمعنى مانع وجائزة بمعنى مارة فانهما وصفان فيقال فيهما حجب وجوز (قوله غير صداد) فيه الشاهد لانه جمع صادة بناء على أن الضمير للنسوة (قوله نحو غاز وغزا) والاصل غزو قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها (قوله فى سخل) بفتح السين المهملة وسكون الخاء المعجمة وهو الرجل الرذل كذا فى الفارضى (قوله وندر فعل أيضا) قيد بفعل اشارة الى ان فعالا لم يأت فى ذلك سم (قوله فى نحو أعزل) بعين مهملة وزاى وهو الذى لا سلاح له (قوله وسرو وسرا) ضبط الاول فى نسخ بهمزة بعد واو ساكنة والثانى بهمزة بعد الراء وضبط الاول فى نسخ أخرى بواو مشددة بعد الراء والثانى بألف بعد الراء محذوفة لالتقائها ساكنة مع التنوين بعدها وعلى كل فوزن الاول فعول بفتح الفاء والثانى فعل الا أن لام الثانى على النسخ الاولى ثابتة وعلى النسخ الاخرى محذوفة لالتقاء الساكنين وأما سراء بوزن فعال فجمع سار كما فى كلام ابن الناظم لا جمع سرو فلا مخالفة بين كلام الشارح وكلام ابن الناظم (قوله وخريدة) بفتح الخاء المعجمة يقال امرأة خريدة أى حسنة أو ذات حياء أو عذراء كما تقدم (قوله وخدلة) بخاء معجمة ودال مهملة أى ممتلئة الساقين والذراعين (قوله وضيعة) بضاد معجمة وتحتية وهى العقار

نحو بطل والثاني الاشارة بقوله (أو يك مضعفا) وأما الثالث فذكره في التسهيل (ومثل فعل ذو التا) منه نحو رقبة فيجمع على فعال بالمراد نحو رقبة ورقاب ويشترط فيها ما يشترط في فعل (وفعل مع فعل) أي يطرد فيهما أيضاً فعال (فاقبل) نحو قدح وقداح ورمح ورماح ويشترط لاطراده فيهما أن يكونا اسمين كما مثل احترازا من نحو حلف وحلو ويشترط في ثانيهما أن لا يكون واوي العين كحوت ولا يائي اللام كدى (وفي فعيل وصف فاعل ورد) أيضاً فعال (كذاك في أنثاه) أي أنثى فعيل بمعنى فاعلة (أيضاً اطرد) بشرط صحة لامهما نحو ظريف وظراف وظريفة وظراف واحترز من فعيل وصف مفعول وأنثاه نحو جريح وجريحة فلا يقال فيهما جراح والاحتراز بصحة اللام من نحو سرى وسرية فلا يقال فيهما فعال (وشاع) أي كثر فعال (في وصف على فعلانا) بفتح الفاء (وأنثييه) أي أنثى فعلان وهما فعلى وفعلانة نحو غضبان وغضاب وغضبى وغضاب وندمان وندمانة وندام (أو) وصف (على فعلانا) بضم الفاء أي (ومثله) أنثاه (فعلانة) نحو خمصان وخماص وخمصانة وخماص * تنبيه * أفهم بقوله وشاع أنه لا يطرد فيهما وهو ما صرح به في شرح الكافية وكلامه في التسهيل يقتضي الاطراد (والزمه) أي فعالا (في نحو طويل وطويلة تفي) والمراد بنحوهما ما كان عينه واوا ولامه صحيحة من فعيل بمعنى فاعل وفعيلة أنثاه فقد لزمهما فعال ومعنى اللزوم أنه لا يتجاوز في نحو طويل وطويلة الا الى التصحيح نحو طويلون وطويلات * تنبيه * قد اتضح مما تقدم أن فعالا مطرد في ثمانية أوزان فعل كصعب وفعلة كقصعة وفعل كجبل وفعلة كرقبة وفعل كذئب وفعل كرمح وفعيل وفعيلة وشائع في خمسة أوزان فعلان كغضبان

(قوله نحو بطل) مثال للصفة (قوله منه) أي من فعل أي على وزنه بدون التاء وأشار به الى أن مراد المصنف ذو التاء الموازن بدونها الفعل لا مطلق ذي التاء ولم يصرح المصنف بذلك اتكالا على وضوح المراد فاندفع اعتراض ابن هشام بأن ظاهر النظم يقتضي أن ما فيه التاء نحو كفعل في أنه يجمع على فعال وان لم يكن بوزن فعل بدون التاء (قوله نحو فعلة) كان عليه أن يقول وهو فعلة (قوله نحو قدح) بكسر فسكون وهو السهم قبل أن يراش كما مر (قوله كدى) هو القفر الشاق وهو غير الصلد وقياس جمعه أمداء (قوله ورد) أي بالمراد أخذا من قوله كذاك في أنثاه أيضاً المطرد (قوله وأنثييه) اعترضه ابن هشام بأن المصنف أطلق فعلان فعم غير المنصرف وفعلان الممنوع من الصرف ليس له الا أنثى واحدة وهي فعلى كما أن المصروف ليس له الا أنثى واحدة وهي فعلانة وأجاب بأن مراده فعلان من حيث هو وانما أطلق لعلمه بمنعه من الصرف لعلميته على الوزن وزيادة الالف والنون وفي بعض النسخ أو انثييه بأو التي بمعنى الواو (قوله نحو خمصان) يقال رجل خمصان الحشا وخميص الحشا أي ضامر البطن (قوله لا يطرد فيها) أي في المذكورات (قوله يقتضي الاطراد) به صرح في العمدة كما قاله السيوطي (قوله والزمه) أي بالنسبة لصيغ التكسير الا بالنسبة للتصحيح اهـ سم وسيشير الشارح اليه (قوله تفي) بالفوقية مجزوم في جواب الامر والياء للاشباع أي تتبع اللغة (قوله انه لا يتجاوز الخ)

وفعلى كغضبى وفعلانة كندمانة وفعلان كخمصان وفعلانة كخمصانة وتما يحفظ فيه فعول كخروف وخراف وفعلة كلقحة ولقاح وفعل كنمر ونمار وفعلة كنمرة ونمار وفعالة كعباءة وعباء وفى وصف على فاعل كصائم وصيام أو فاعلة كصائمة وصيام أو فعلى كربى ورباب أو فعال كجواد وجياد أو فعلان كهجان للمفرد والجمع أو فعيل كخير وخيار أو أفعل كأعجف وعجاف أو فعلاء كعجفاء وعجاف أو فعيل بمعنى مفعول كربيط ورباط وفى اسم على فعلة كبرمة وبرام أو فعل كربع ورباع أو فعل كجمد وجماد أو فعلان كسرحان وسراح أو فعيل كفصيل وفصال أو فعل كرجل ورجال (وبفعول فعل نحو كبد يختص غالبا) أى من أمثلة جمع الكثرة فعول وهو مطرد فى اسم على فعل نحو كبد وكبود ونمر ونمور وأشار بقوله يختص الى أنه لا يتجاوز فعولا الى غيره من جموع الكثرة غالبا وأشار بقوله غالبا الى أنه قد يجمع على غير فعول نادرا نحو نمر ونمر ونمار أيضا

أى بخلاف الابنية المتقدمة التى تجمع على فعال فانها تتجاوزه الى غيره من صيغ التكسير (قوله كلقحة) بكسر اللام وسكون القاف قال فى المصباح اللقحة بالكسر الناقة ذات لبن والفتح لغة والجمع لقح مثل سدرة وسدر أو قصعة وقصع واللقوح بفتح اللام مثل اللقحة والجمع لقاح مثل قلوص وقلاص وقال ثعلب اللقاح جمع لقحة اهـ فعلم أن ما فى كلام الشارح قول ثعلب (قوله كربى) بضم الراء وتشديد الموحدة ورباب بكسر الراء كأنثى وإناث والربى الشاة اذا ولدت أو مات ولدها قال فى القاموس وجمعها على رباب بالضم نادر قال شيخنا السيد ولا منافاة بينه وبين ما فى الشرح لان كلا الجمعين نادر (قوله كأعجف) أى هزيل (قوله كربيط) أى مربوط (قوله كربع) بضم الراء وفتح الموحدة الفصيل ينتج فى الربيع (قوله كجمد) بجيم وميم مضمومتين وتسكن الميم أيضا لكن جمع الساكن الميم على فعال مطرد كما علم سابقا وبهذا يعلم ما فى كلام البعض من الايهام والجمد المكان الصلب المرتفع كذا فى الصحاح (قوله كسرحان) بكسر السين الذئب (قوله وبفعول) الباء داخلة على المقصور عليه (قوله يختص غالبا) لا منافاة بين الخصوصية والغلبة وان ادعاها ابن هشام معترضا بها على المصنف لان معنى تخصيص فعل بفعول جعله بحيث لا يتجاوزه الى غيره من أوزان جموع الكثرة كما قاله الشارح وعدم التجاوز يستقيم تقييده بالغلبة ألا ترى انه يصح أن يقال زيد لا يفارق عمرا فى الغالب (قوله من جموع الكثرة) قيد بذلك لان نحو كبد يجمع فى القلة على أكباد قياسا كما يفيده كلامهم فى أفعال حتى الشارح خلافا لما ذكره شيخنا والبعض تبعا للتصريح من أنه غير قياسى وان قوله من جموع الكثرة ليس بقيد فعلم أن لنمر جمعين قياسيين وهما نمور وأنمار وجمعين سماعيين وهما نمر ونمار هذا هو تحقيق المقام (قوله كذلك يطرد فى فعل اسما الخ) يؤخذ من هنا ومن قوله فعل وفعلة فعال لهما أن فعلا

كنمر (كذلك يطرد فى فعل اسما مطلق الفا) أى يطرد أيضا فعول فى اسم على فعل أو فعل أو فعل وهو معنى وقوله مطلق الفا نحو كعب وكعوب وحمل وحمول وجند وجنود واحترز بالاسم عن الوصف نحو صعب وجلف وحلو فلا يجمع على فعول الا ما شذ من ضيف وضيوف * تنبيه * المراد فعول فى فعل مشروطا بأن لا تكون عينه واوا

كرضى وشذ فووج في فوج وشروط في فعل بأن لا يكون عينه واوا أيضا كثرت ولا لامه ياء كدى
ولا يكون مضاعفا وخف وشذ نئى في نؤى وشذ قالت خلت الأيام أو ثنيا

المفتوح الفاء الصحيح العين يجمع على فعال وفعول وفي كلام أبي حيان أن العرب اذا جمعته على واحد منهما أو على غيرهما من أبنية الجموع اتبع ما لم يثبت عن العرب فيه شيء جمع على واحد منهما على التخيير ونقل منه أنه اذا سمع فيه غير قياسه امتنع لطف قياسه وهو أحد قولين في المصدر الوارد على خلاف قياسه وهو نظير ما نحن فيه أفاده سم (قوله في فوج) هم الجماعة من الناس (قوله وشذ نئى) بضم النون وكسر الهمزة وتشديد الياء أصله نؤوى اجتمعت الواو والياء الخ وقوله في نؤى بضم النون وسكون الهمزة (قوله أباصر) بفتحتين وصاد مهملة جمع أبصر وهو حبل قصير يشد في أسفل الخباء الى وتد (قوله بالمهملتين) أي مع ضم أولاهما وأما الخص بخاء معجمة مضمومة وصاد مهملة فالبيت من القصب أو البيت يسقف بخشب كالأزج يجمع على فعول كالأول ويزيد بفعال فيقال خصوص وخصاص قاله في القاموس (قوله وهو الورس) ويقال الزعفران مصباح (قوله من أفراد فعول) يعني من مفرداته ولو عبر به لكان أوضح (قوله ونجن) بشين معجمة وجيم الحاجة حيث كانت والجمع شجون والشجن أيضا الحزن والجمع أشجان زكريا (قوله وندب) بنون ودال مهملة مفتوحتين وموحدة الخطر وأثر الجرح اذا لم يرتفع عن الجلد زكريا (قوله وشايد كرضى الخ) تركيب فاسد لأن الحيثية لا تدخل الا على محض (قوله يشير الى عدم اطراده غالبا الخ) وقد لا يشير الى عدم اطراده كما في قوله بعد وشاع في حوت وقاع الخ فهلا مطرد في نحو حوت وندر في نحو قاع ولم يشر المصنف الى عدم اطراد الثاني (قوله أو نحو قل أو ندر) أي كذا (قوله يعني له فعول) هذا الحل يقتضي أن ضميره لفعل وأن الخبر بنا محذوف أي له فعول وهو خلاف ما قدمه الشارح فتأمل (قوله في الغالب) ينبغي حذفه فان المصنف لم يستعمل مثل هذه العبارة في غير المطرد أصلا فاعرفه فانه مما غفل عنه (قوله على ما هو بين من صنيعه) منه قوله أول الباب لفعل اسما صح عينا أفعل فان أفعل مطرد في فعل اسما صحيح العين

* والنؤى حفيرة حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر وشذ خص وخصوص والخص بالمهملتين وهو الورس (وفعل له) فعل مبتدأ وله خبره والضمير لفعول أي فعل من أفراد فعول نحو أسد وأسود ونجن ونجون وندب وندوب ورد وورود كور وكور * تنبيهات * الأول تردد كلام المصنف في أن فعولا مقيس في فعل أو محفوظ فمشى في التسهيل على الأول وفي شرح الكافية على الثاني وبه جزم الشارح وظاهر كلامه هنا موافقة التسهيل فانه لم يذكر في هذا النظم غالبا الا المطرد ولما يذكر غيره يشير الى عدم اطراده غالبا بقد أو نحو قل أو ندر وأما قول الشارح ويحفظ فعول في فعل ولذلك قال يعني المصنف وفعل له يعني له فعول ولم يقيده بالاطراد فانه محفوظ ففيه نظر لأن مثل هذه العبارة انما يستعملها المصنف في الغالب في المطرد على ما هو بين من صنيعه * الثاني اذا ثبت أن فعولا مقيس في فعل فذلك بشرطين أن يكون اسما وأن لا يكون مضاعفا فلا يقال أنماطا

في نصف نصوف ولا في أيب أبوب وشذ في طلل طلول * الثالث جعل المصنف فعولا في التسهيل على ثلاث مراتب مقيسا في الأوزان الأربعة المذكورة في النظم بشروطها المذكورة ومسموعا في فاعل وفاعل مضاعف كراد ولا معتل العين كنائم نحو شاهد وشهود وفي نحو فسل وفوج وساق وبدرة وشعبة وقنة وشاذا في نحو ظريف وآنسة وحص وأسينة

(وللفعال فعلان حصل) أي من أمثلة جمع الكثرة فعلان بكسر الفاء وهو مطرد في اسم على فعال نحو غراب وغربان وغلام وغلمان وقد تقدم عند قوله وغالبا أغناهم فعلان في فعل التنبيه على اطراده في فعل نحو صرد وصردان (وشاع) أي كثر فعلان (في حوت وقاع مع ما ضاهاهما) من كل اسم على فعل أو على فعل واوي العين فالأول نحو حوت وحيتان ونون ونينان وكوز وكيزان والثاني نحو قاع وقيعان وتاج وتيجان وبار وجيران * تنبيه * هو مطرد في الأول من هذين كما صرح به في شرح الكافية واقتضاه كلام التسهيل (وقل في غيرهما) أي مجيء فعلان في غير ما ذكر قليل يحفظ ولا يقاس عليه فمن ذلك في الأسماء

اتفاقا كما سبق (قوله في نصف) بفتح النون والصاد المهملة المرأة المتوسطة بين الصغر والكبر (قوله في الأوزان الأربعة) صوابه الخمسة (قوله وفي نحو فسل) بفتح الفاء وسكون السين المهملة هو الرجل الرذل الذي لا مروءة له ووجه شذوذه كونه صفة (قوله وبدرة) بفتح الموحدة وسكون الدال المهملة عشرة آلاف درهم وقياس جمعه أبدار بكسر الموحدة (قوله وشعبة) بشين معجمة فعين مهملة كما بخط الشارح وهي بضم فسكون القطعة وفي بعض النسخ بسين مهملة مفتوحة وقاف ساكنة وهي الجحشة وولد الناقة أو ساعة يولد وسقوب الإبل أرجلها جمع سقب بفتح فسكون فقول البعض وفي نسخة سقبة بسين مهملة فقاف مفتوحتين وهي الرحل خطأ من وجهين فتنبه (قوله وقنة) بضم القاف وتشديد النون وهي أعلى الجبل (قوله وشاذا) هذا يقتضي أن الشاذ غير المسموع ويمكن أنه أراد بالشاذ ما خالف القياس مع قلة وبالمسموع ما خالف القياس مع كثرة كما للبعض (قوله وآنسة) ضبطه الأسقاطي بفتح الهمزة والنون والسين المهملة ضد الوحشة قال شيخنا ورأيت بخط الشارح علامة المد على الألف فتكون آنسة كفاطمة اه (قوله وحص) بالمهملتين مضموم الأول كما مر (قوله وأسينة) بفتح الهمزة وكسر السين المهملة وبعد التحتية نون قال في القاموس الأسينة قوى الوتر وسير من سيور تضفر جميعا نسعا أو عنانا اه والنسع بكسر النون وسكون السين المهملة آخره عين مهملة سير ينسج عريضا على هيئة أعنة البغال يشد به الرحال قاله في القاموس فقول البعض هي سير من سيور الوتر تخليط (قوله على فعل) أي بضم فسكون أو على فعل أي بفتحتين (قوله واوي العين) راجع لكل من فعل بالضم وفعل بفتحتين فألف قاع وتاج وبار منقلبة عن واو مفتوحة (قوله وحيتان) أصله حوتان قلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة ومثله نينان (قوله ونون) هو الحوت (قوله في الأول من هذين) مفهومه أنه غير مطرد في الثاني وصريح كلام ابن المصنف أنه مطرد فيه أيضا وأما كلام المتن فلا يقتضي الاطراد وإن زعمه بعضهم لما صرح به الشارح من أنه لا يلزم من الشيوع الاطراد (قوله وقل في غيرهما)

نمورة وان وصوار وصيران والصوار قطيع بقر الوحش وغزال وغزلان وخرب وخربان وظليم وظلمان والظليم ذكر النعام وحائط وحيطان وقنوة وقنوان وعبد وعبدان وبركة وبركان والبركة بالضم اسم لبعض طير الماء وتضفة وتضفان والضفة بالفتح الاكمة وفى الاوصاف شيخ وشيخان وشجاع وشجعان

* تنبيه * مقتضى كلامه هنا وفى شرح الكافية وعليه مشى الشارح أن فعلانا لا يطرد فى فعل صحيح العين كخرب وخربان وأخ واخوان ومقتضى كلامه فى التسهيل اطراده فيه والخرب ذكر الحبارى

(وفعلا اسما وفعيلا وفعل) غير معل العين فعلان شمل) أى من أمثلة جمع الكثرة فعلان بضم الفاء وهو مقيس فى اسم على فعل نحو بطن وبطنان وظهر وظهران أو فعيل نحو قضيب وقضبان ورغيف ورغفان أو فعل صحيح العين نحو ذكر وذكران وحمل وحملان وخرج بقوله اسما نحو ضخم وجميل وبطل وبقوله غير معل العين نحو قود فلا يجمع شئ منها على فعلان * تنبيهات * الاول ذكر المصنف فى شرح الكافية وتبعه الشارح فى أمثلة فعل نحو جذع وجذعان وذكر فى التسهيل أن فعلان يحفظ فى جذع ولا يقاس عليه لانه صفة * الثانى اقتضى كلامه أن نحو ذئب وذؤبان غير مقيس وصرح فى شرح الكافية بأنه قليل لكنه عليه فى التسهيل عدده من المقيس * الثالث اقتضى كلامه أيضا أن فعلانا يحفظ فى نحو سيف وقوس

أى غير نحو حوت وحوت ع وأورد عليه ابن هشام أنه يدخل فى الغير فعال بالضم وفعل بضم ففتح مع أن فعلانا مطرد فيهما كما ذكره المصنف وأجاب سم بأن الغير عام مخصوص بما سوى هذين بدليل قوله ولفعال فعلان حصل وقوله وشاع فى أفعال (قوله قنو) قال فى القاموس القنو بالكسر والضم والقنا بالكسر والفتح الكباسة جمعه أقناء وقنوان وقنيان مثلثين اه (قوله وصوار) بكسر الصاد المهملة وتقدم أيضا لكن جمع المضموم على فعلان مطرد كما علم عامر (قوله وظليم) بفتح الظاء المعجمة (قوله وبركة) بضم الموحدة (قوله والضفة بالفتح) أى فتح القاف وفتح الضاد المعجمة وفتح الفاء (قوله لا يطرد فى فعل) أى بفتحتين صحيح العين أى كما لا يطرد فى فعل بفتحتين معتل العين كقاع وتاج كما تقدم (قوله كخرب) بفتح الخاء المعجمة والراء (قوله وأخ واخوان) أصل أخ أخو بفتحتين حذفت اللام اعتباطا وظاهره أن أخا يجمع على اخوان مطلقا ونقل الفارضى عن بعضهم أن الاخ فى النسب يجمع على اخوة وفى الصداقة على اخوان ولا يرد عليه انما المؤمنون اخوة لان المعنى كالاخوة وكلامه أغلبى (قوله والخرب ذكر الحبارى) ع فى ذلك لكونه فى الحبارى تصريح (قوله وفعلا اسما الخ) اعترضه ابن هشام بأن الوصف الجارى مجرى الاسم كالاسم نحو عبد وعبدان وبأن تقييده فعلا الساكن العين الاسمية والملافه فعيلا وفعلا المتحرك العين يقتضى عدم اشتراط الاسمية فى الاخيرين وليس كذلك لاشتراطها فى الثلاثة كما صرح به فى التسهيل وشرح العمدة وأجاب سم عن الاول بأن قوله اسما صادق بما كانت اسميته بالغلبة وعن الثانى بأنه حذف القيد مما بعد الاول لدلالة تقييد الاول عليه (قوله وفعل) وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة (قوله نحو قود) بفتحتين وهو القصاص (قوله لانه صفة) هذا بحسب الاصل ثم غلبت

وقاع رعوبل لانه لم يشترط صحة العين الا في الآخر وهو فعل بفتحتين والرابع مما يحفظ فيه فعلان فاعل كحاجز وحجزان وأفعل فعلاء كأسود وسودان وأعمى وعميان وفعال كحوار وحوران بزقاق وزقان ذكرها سيبويه وفعلة كقنعة وقنعان وفعول كقعود وقعدان (وللكريم وبخيل فعلا * كذا لما ضاهاهما قد جعلا) أي من أمثلة جمع الكثرة فعلاء وهو مقيس في فعيل وصفا لمذكر عاقل بمعنى اسم فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام فعيل الذي بمعنى اسم الفاعل ما كان بمعنى فاعل نحو كريم وبخيل وظريف وما كان بمعنى مفعل نحو سميع بمعنى مسمع وما كان بمعنى مفاعل نحو خليط بمعنى مخالط فكلها تجمع على فعلاء فيقال كرماء وبخلاء وظرفاء وسمعاء وخلطاء وخرج بالوصف الاسم نحو قضيب ونصيب فلا يقال قضباء ولا نصباء وبالمذكر المؤنث نحو رحيم وشريفة فلا يقال عظام رحماء ولا نساء شرفاء وأما خلفاء فجمع خليفة ونساء سفهاء فبطريق الحمل على المذكر وبالعاقل غير العاقل نحو مكان فسيح فلا يقال في جمعه فسحاء وبكونه بمعنى فاعل نحو قتيل وجريح فلا يقال قتلاء ولا جرحاء وشذ دفين ودفناء وسجين وسجناء وجليب وجلباء وسفير وسفراء حكاهما اللحياني وندر أسير وأسراء وبكونه غير مضاعف نحو شديد ولبيب فلا يقال شدداء ولا لبباء وبكونه غير معتل اللام نحو غني وولي فلا يجمع على فعلاء وندر تقي وتقواء وسخي وسخواء وسري وسرواء * تنبيهات * الأول أشار بذكر المثالين الى استواء وصف المدح والذم مما استكمل الشروط في الجمع على فعلاء * الثاني قوله كذا لما ضاهاهما أي شابههما يشمل ثلاثة أمور المشابهة في اللفظ والمعنى نحو ظريف وشريف وخبيث ولئيم والمشابهة في اللفظ دون المعنى نحو قتيل وجريح

عليه الأعجمية كعبد وعبدان فلا اعتراض على ما في شرح الكافية (قوله وقاع) كان ينبغي اسقاطه لان وزنه فعل بفتحتين كما قال شيخنا الا أن يقال النظر هنا للحال اهـ وفيه ما فيه (قوله رعوبل) هو رفع الصوت بالبكاء كما في المختار (قوله كحوار) بضم الحاء المهملة وتخفيف الواو وقال الجوهري وهو ولد الناقة ولا يزال حوارا حتى يفصل عن أمه فاذا انفصل عنها فهو فصيل (قوله زقاق) بزاي وقافين وهو السكة (قوله كقعود) هو بالفتح من الابل ما يقتعده الراعي في كل حاجة قاموس (قوله وللكريم وبخيل فعلا) يعني ان فعلاء يطرد فيما جمع ثمانية شروط أن يكون على وزن فعيل أو فاعل أو فعال بضم الفاء وان يكون وصفا لمذكر عاقل وأن يكون بمعنى اسم فاعل وأن يكون غير مضاعف ولا معتل اللام وأن يدل على سجية مدح أو ذم (قوله لما ضاهاهما) أي في اللفظ والمعنى أو في المعنى فقط كما سيأتي (قوله نحو سميع بمعنى مسمع) وأليم بمعنى مؤلم (قوله نحو خليط بمعنى مخالط) وجليس بمعنى مجالس (قوله فبطريق الحمل على المذكر) وقال الفارسي خلفاء جمع خليف وأما خليفة فجمعه خلائف ولم يسمع سيبويه خلفاء قال الفارسي لو سمعه لم يقل ما قال ورده بعضهم بأن سيبويه سمع خلفاء ممن يقول خليفة اهـ دماميني وانما ينهض الرد اذا كان المسموع منهم يلتزمون خليفة ولا يقولون خليف (قوله فلا يقال قتلاء) أي الا شذوذا كما في التصريح (قوله وسجين) بالجيم أي مسجون (قوله وندر أسير وأسراء) صنيعه يقتضي انه غير

وهذا غير صحيح لما عرفت والشابه فى المعنى دون اللفظ نحو صالح وشجاع وفاسق وجبان بمعنى خفيف من كل وصف دل على سجية مدح أو ذم وهذا صحيح أيضا وعليه حمل الشارح معنى كلام الناظم لكنه يوهم أن كل وصف دل على سجية مدح أو ذم يجمع على فعلاء وأن ذلك مطرد فيه وليس كذلك فيهما أما الاول فواضح البطلان وأما الثانى فان المصنف ذكر فى التسهيل أنه لا يقاس منه الا ما كان على فاعل أو فعال كما مثلت وذكر فيه وفى شرح الكافية أن فيه رجحان

شاذ وليس كذلك الا أن يريد هنا بالشاذ ما خالف القياس وقل استعماله والنادر ما خالف القياس وكثر استعماله فتأمل (قوله وهذا) أى الامر الثانى وهو المشابهة فى اللفظ دون المعنى أى شمول كلام الناظم له غير صحيح لما عرفت من عدم اطراد جمع فعيل بمعنى مفعول على فعلاء (قوله وخفاف) بضم الخاء المعجمة (قوله وعليه) أى على الامر الثالث وهو المشابهة فى المعنى فقط لكن بقطع النظر عن تقييده وسياتى بيانه وله من كل وصف الخ لنقل الشارح عنه فيما يأتى أنه اقتصر على فاعل الدال على المدح وحينئذ فلا تنافى بين كلامه هنا وكلامه فيما يأتى هذا وتقديم الجار والمجرور يقتضى أن مراد الناظم حصر المراد بما شابه اما فيما شابه بما فى المعنى فقط وهذا يؤدى الى قصر كلام المصنف لعدم شموله على هذا المعنى كريم وبخيل مما شابه بما فى اللفظ والمعنى كظريف وكريم فالظاهر أن الحصر المستفاد من التقديم اضافى أى بالنسبة الى المشابهة فى اللفظ فقط فاعرف ذلك (قوله لكنه) أى كلام الناظم يوهم أى بقطع النظر عن حمل ابن الناظم بل ومع النظر اليه لكن يكون مراد الشارح كل وصف مشابه فى المعنى فقط دل على سجية الخ (قوله يجمع على فعلاء) أى بقطع النظر عن كون الجمع قياسا أو شاذا ولا يغنى هذا عن قوله وأن ذلك مطرد فيه ثم صنيعه يقتضى أن وضوح بطلان الاول عن بطلان الثانى والامر بالعكس فافهم (قوله أما الاول) أى أن كل وصف دل على سجية مدح أو ذم يجمع على فعلاء فواضح البطلان اذ لم يقل أحد بأن كل وصف مدح أو ذم يجمع على فعلاء لا سماعا ولا قياسا (قوله وأما الثانى) أى أن ذلك مطرد فيه (قوله أو فعال) أى بضم الفاء بدليل قوله كما مثلت أى بصالح وشجاع وفاسق وخفاف وما نقله الشارح عن التسهيل من الحصر فى فاعل وفعال بالضم هو ما رأيته فى التسهيل وشرحه لابن عقيل وشرحه لعلى باشا المذكور فى النسخة التى شرح عليها الدماميني زيادة فعال بفتح الفاء كما ضبطه الدماميني ومثل له بجواد وعلى هذه النسخة اقتصر الاستاطى وتبعه شيخنا والبعض فاعترضوا نقل الشارح (قوله وذكر فيه وفى شرح الكافية الخ) لعل الكلام على التوزيع أو المراد بالذكر ما يشمل غير الصريح فانه لم يصرح فى التسهيل بأن نحو جواد فيما

وسمح وخلم وهو الصديق مما ندر جمعه على فعلاء وكذلك قولهم فى جمع رسول رسلاء وفى جمع ودود وددّاء فكل هذا مقصور على السماع * الثالث ماذكرته من أن كل وصف دل على سجية مدح أو ذم وهو على فاعل أو فعال حكمه حكم فعيل المذكور فى الجمع على فعلاء هو ما فى التسهيل كما تقدم واقتصر فى شرح الكافية وتبعه الشارح على فاعل وعلى معنى المدح بل ذكر فى الكافية أن فعلا لاء لا سماية تقصر فيه على السماع انتهى

(وناب عنه) أى عن فعلاء (أفعلاء فى المعل * لاماو مضعف) من فعيل المتقدم ذكره فالمعتل نحو غنى وأغنياء وولى وأولياء والمضعف نحو شديد وأشدّاء وخليل وأخلاء وهذا لازم الا ماندر وتقدم أنه ندر تقى وتقواء وسخى وسخواء وسرى وسرواء وأشار بقوله (وغير ذاك قل) الى أن ورود أفعلاء فى غير المضعف والمعتل قليل نحو صديق وأصدقاء وظنين وأظناء ونصيب وأنصباء وهين وأهوناء فلا يقاس عليه بخلاف الاول (فواعل لفوعل * وفاعل وفاعلاء مع نحو كاهل * وحائض وصاهل وفاعله) أى من أمثلة جمع الكثرة فواعل وهو مطرد فى هذه الانواع السبعة أولها فوعل نحو جوهر وجواهر وثانيها فاعل بفتح العين نحو طابع وطوابع وثالثها فاعلاء نحو قاصعاء

وقواصع ورابعها فاعل اسما علما أو غير علم نحو جابر وجوابر وكاهل وكواهل والى هذا التنويع الاشارة بلفظ نحو وخامسها فاعل صفة مؤنث عاقل نحو حائض وحوائض وسادسها فاعل صفة مذكر غير عاقل نحو صاهل وصواهل وسابعها فاعلة مطلقا نحو ضاربة وضوارب وفاطمة وفواطم وناصية ونواص وزاد فى الكافية ثامنا وهو فوعلة نحو صومعة وصوامع وذكر فى التسهيل ضابطا لهذه الانواع فقال فواعل لغير فاعل الوصوف به مذكر عاقل مما ثانيه ألف زائدة أو واو غير ملحقة بخماسى واحترز بقوله

ندر جمعه على فعلاء وان كان يؤخذ منه (قوله وسمح) بفتح السين المهملة وسكون الميم وبالحاء المهملة وهو الكريم (قوله وخلم) بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام كما فى القاموس والصحاح والفارضى والدمامينى وابن عقيل وعلى باشا الاتهسم على التسهيل فضبط شيخنا والبعض الخاء بالفتح خطأ ونقل شيخنا الفتح عن الفارضى غير صحيح فان الذى فى الفارضى هو الكسر كما مر ولعل عذره أن النسخة الواقعة له من الفارضى حرف الناسخ فيها لفظ الكسر بلفظ الفتح والله الموفق للصواب (قوله وظنين وأظناء) انما كان جمع ظنين على أظناء غير مقيس مع أنه مضعف لانه ليس من فعيل المتقدم ذكره بل من فعيل بمعنى اسم المفعول أى المتهم (قوله مع نحو) عبر هنا بنحو دون ماقبله لانه ذكر هنا جزئيات سم (قوله كاهل) هو مقدم أعلى الظهر مما يلى العنق وهو الثلث الاعلى وفيه ست فقرات مصباح (قوله نحو طابع) بفتح الموحدة الخاتم وكسرها لغة (قوله نحو قاصعاء) هو جحر اليربوع الذى يقع فيه أى يدخل زكريا (قوله نحو جابر الخ) نشر على ترتيب اللف (قوله فاعلة مطلقا) أى علما أو غيره اسما أو صفة لعاقل أو غيره (قوله نحو صومعة) هى بيت النصارى كما فى القاموس (قوله لغير فاعل الخ) دخل فى غير فاعل ماليس على وزن فاعل من فوعل وفاعل بفتح العين وفاعلاء وفوعلة وفاعلة وبتقييد فاعل بما بعده دخل فاعل اسما او صفة لمؤنث أو غير عاقل (قوله مما ثانيه ألف زائدة) بيان لغير واحترز به من نحو ألف آدم فانها أبدلت من فاء الكلمة فلا يجمع على فواعل بل على أفاعل نحو أوادم

غير ملحقة بخماسي من نحو خورنق فانك تقول في جمعه خرانق بحذف الواو ولا خلاف في اطراد فواعل في هذه الانواع الا السادس فقال جماعة من المتأخرين انه شاذ وتبعهم في شرح الكافية الى الغلط في ذلك وقال نص سيبويه على اطراد فواعل في فاعل صفة لمذكر غير عاقل قال وانما الشاذ في نحو فارس وفوارس يعني فيما كان الفاعل صفة لمذكر عاقل وقد أشار الى هذا بقوله (وشذ في الفارس مع ماماثله) وذلك قولهم في فارس

وناكس وهالك وغائب وشاهد فوارس ونواكس وهوالك وغوائب وشواهد وكلها صفات لمذكر عاقل وتأول بعضهم ماورد من ذلك على أنه صفة لطوائف فيكون على القياس فيقدر في قولهم هالك في الهوالك في الطوائف الهوالك قيل وهو ممكن ان لم يقولوا رجل هوالك * تنبيه * شذ أيضا فواعل في غير ما ذكر نحو حاجة وحوائج ودخان ودواخن وعثان وعواثن

(وبفعائل اجمعن فعاله وشبهه ذا تاء أو مزاله) أي من أمثلة جمع الكثرة فعائل وهو لكل رباعي مؤنث بمدة قبل آخره مختوما بالتاء أو مجردا منها فتلك عشرة أوزان خمسة بالتاء وخمسة بلا تاء فالتي بالتاء فعالة نحو سحابة وسحائب وفعالة نحو رسالة ورسائل وفعالة نحو ذؤابة وذوائب وفعولة نحو حمولة وحمائل وفعيلة نحو صحيفة وصحائف والتي بلا تاء فعال نحو شمال وشمائل وفعال نحو شمال وشمائل وفعال نحو عقاب وعقائب وفعول نحو عجوز وعجائز وفعيل نحو سعيد علم امرأة فيقال في جمعه سعائد قال في شرح الكافية وأما فعائل جمع فعيل من هذا القبيل فرباب اسم جنس فيما أعلم لكنه بمقتضى القياس يكون لعلم مؤنث كسعائد جمع سعيد اسم امرأة * تنبيهات * الاول شرط هذه المثل المجردة من التاء أن تكون مؤنثة فلو كانت مذكرة لم تجمع على فعائل الا نادرا

(قوله غير ملحقة) بكسر الحاء (قوله من نحو خورنق) فان الواو فيه لالحاقه بسفرجل والخورنق قال في القاموس قصر للنعمان الاكبر (قوله خرانق) بزنة فعالل كما سيأتي لا فواعل تصريح (قوله الا السادس) وهو فاعل صفة لمذكر غير عاقل (قوله في نحو فارس وفوارس) كان عليه حذف في (قوله وناكس) هو المطأطئ رأسه (قوله في الطوائف الهوالك) فيكون جمع فاعلة لا جمع فاعل (قوله نحو حاجة) سمع في هذا المفرد حائجة فيجوز أن يكون حوائج جمعا لها واستغنى عن جمع حاجة دماميني (قوله ودواخن) والقياس دخنان كغربان دماميني (قوله وعثان) بالعين المهملة فالمثلثة كغراب الدخان (قوله أو مزاله) يحتمل أنه عطف على ذا تاء والهاء ضمير مضاف اليه عائد على التاء والتذكير باعتبار أن التاء حرف ويحتمل أنه عطف على محذوف نعت لتاء والهاء للتأنيث أي ذا تاء ثابتة أو مزالة (قوله ذؤابة) بضم الذال المعجمة مهموز الضفيرة من الشعر اذا كانت مرسلة فان كانت ملوية فهي عقيصة والذؤابة أيضا طرف العمامة وطرف السوط مصباح (قوله وذوائب) أصله ذآئب بهمزتين استثقلوا أن تقع ألف الجمع بين همزتين فابدلوا من الاولى واوا (قوله نحو شمال) بكسر الشين مقابل اليمين وبفتحها ريح تهب من ناحية القطب وكل يجمع على شمائل كما في الشرح والتصريح ويطلق الشمال بالكسر على الطبع أيضا وجمعه شمائل كما في القاموس (قوله من هذا القبيل) أي قبيل المؤنث بدون علامة ظاهرة (قوله فرباب اسم جنس) أي جمع اسم جنس (قوله لكنه بمقتضى القياس الخ) يؤخذ منه أنه لم يسمع

كقولهم جزور وجزائر وسماء بمعنى المطر
وسماني ووصيد ووصائد
* الثاني شرط ذوات التاء
من هذه المثل سوى فعيلة
الاسمية كما في المثل
المذكورة كذا في التسهيل
ولعله للاحتراز عن امرأة
جبانة وفروقة وناقة جلالة
بضم الجيم أي عظيمة فلا
تجمع هذه الاوصاف على
فعائل وشرط فعيلة أن
لا تكون بمعنى مفعولة
احترازا من نحو جريحة
وقتيلة فلا يقال جرائح
ولا قتائل وشذ قولهم ذبيحة
وذبائح * الثالث ظاهر
كلامه هنا وفي الكافية
اطراد فعائل في هذه
الاوزان العشرة وذكر في
التسهيل أن المجردات من
التاء سوى فعيل يحفظ فيها
فعائل وان أحق من به فعول
وأما فعيل فلم يذكره في
التسهيل لانه لم يحفظ فيه
فعائل كما تقدم وهذا يدل
على أن فعائل غير مطرد في
الاوزان المجردة وتبعه في
الارتشاف * الرابع ذكر
في التسهيل أن فعائل أيضا
للجو جرائض وقرنشاء وبراكاء وجلولاء وخبارى وحزابية

لم يسمع جمعا لعلم مؤنث أيضا وكأنه لم يجز بمقتضى القياس كونه جمعا لفعيل اسم جنس مؤنث لعدم فعيل اسم جنس مؤنث ودفع بالاستدراك ما يوهمه قوله فلم يأت اسم جنس من أنه أتى سماعا جمع علم مؤنث أو من أنه لا يجوز جعله جمع علم مؤنث بمقتضى القياس فاندفع اعتراض شيخنا وتبعه البعض بأنه لا موقع للاستدراك لان العلم لم يدخل في اسم الجنس (قوله كقولهم جزور وجزائر) قال في القاموس الجزور البعير أو خاص بالناقة المجزورة اه وقال في المصباح الجزور من الابل خاصة يقع على الذكر والانثى اه وحينئذ فقول الشارح كقولهم جزور أي واقعا على الذكر لا مطلقا لان جمع جزور واقعا على انثى على جزائر قياسي فاندفع بذلك اعتراض البعض تبعا لشيخنا بأن في كلام الشارح مؤاخذة لان الجزور يقع على الذكر والانثى (قوله بمعنى المطر) أي ليكون مذكرا اسم (قوله ووصيد) الوصيد يطلق على معان ذكرها في القاموس منها فناء البيت وعتبته وبيت كالحظيرة من الحجارة وكهف أصحاب الكهف والجبل والذي يحتن مرتين (قوله سوى فعيلة) أما فعيلة فتجمع على فعائل وان كانت صفة كظريفة وظرائف (قوله الاسمية) لم يقيد في التوضيح بالاسمية في ذي التاء ولا في المجرد منها وصرح شارحه بالاطلاق (قوله وفروقة) من الفرق بفتحتين وهو الخوف (قوله بضم الجيم) أي وتخفيف اللام كما في القاموس (قوله وان أحق هن) أي المجردات به أي بفعائل فعول لكثرته فيه (قوله لانه لم يحفظ) بالبناء للمفعول والضمير في لانه لفعيل أو للفاعل والضمير فيه وفي لانه للمصنف وقول البعض لانه أي الناظم لم يحفظ فيه فعائل وان كان غيره حفظه كما يؤخذ مما تقدم اه ممنوع كما لا يخفى على المتيقظ (قوله كما تقدم) أي عن شرح الكافية (قوله جرائض) بجيم مضمومة فراء فألف فهمزة مكسورة فضاد معجمة وهو العظيم البطن دماميني (قوله وقرنشاء) بقاف مفتوحة فراء مكسورة فتحتية فثلثة فألف ممدودة التمر والبسر الجيدان كما في القاموس (قوله وبراكاء) بفتح الموحدة والراء مع المد الثبات في الحرب صحاح (قوله وجلولاء) بفتح الجيم وضم اللام مع المد قرية بناحية فارس صحاح (قوله وحزابية) بحاء مهملة مفتوحة فزاي فألف فموحدة فتحتية فهاء تأنيث

ان حذف مازيد بعد لامه مما ركحو ضرة وطنة وحرة وظاهره الاطراد في أوازن هذه الالفاظ

واعاقبه دحباري وحزابية بحذف ثاني زائديهما للاحتراز من حذف أول الزائدين فتقول عند حذفهما حبائر وحزائب وان حذفت الاول فقط قلت حباري وحزابي اهـ

(وبالفعالى والفعالى جمعا صحراء والعذراء والقيس اتبعا) أي من أمثلة جمع الكثرة الفعالى بالكسر والفعالى بالفتح ولهما اشتراك وانفراد فيشتركان في أنواع * الاول فعلاء اسما نحو صحراء وصحار وصحارى والثاني فعلى اسما نحو علقى وعلاق وعلاقى والثالث فعلى اسما نحو ذفرى وذفار وذفارى والرابع فعلى وصفا لانثى أفعل نحو حبلى وحبال وحبالى والخامس فعلاء وصفا لانثى نحو عذراء وعذار وعذارى وهذه كلها مقيسة كما أشار اليه بقوله والقيس اتبعا الا فعلاء وصفا لانثى نحو عذراء فان الفعالى والفعالى غير مقيسين فيه بل مخصوص بما كما نص عليه في التسهيل بخلاف ما اقتضاه كلامه هنا وفي شرح الكافية القطعة

ويشتركان أيضا في جمع مهرى قالوا مهار ومهارى ولا يقاس عليهما وينفرد الفعالى بالكسر في نحو حذرية

وهو الغليظ الى القصر دماميني (قوله ان حذف ما زيد بعد لاميهما) أي لامي حباري وحزابية وهما الراء من حباري والموحدة من حزابية (قوله ضرة) بفتح الضاد المعجمة وهي احدى زوجتي الرجل أو زوجاته (قوله وطنة) بفتح الطاء المهملة وتشديد النون رطبة حمراء شديدة الحلاوة دماميني (قوله واعاقيد حباري وحزابية الخ) ولعله لم يذكر هذا القيد في قريناه وبراكاء وحولايا مع أنها اذا جمعت على فعائل حذفت بادائها الاخيرة لانه ليس فيها الا هذا الوجه بخلاف حباري وحزابية فان فيهما وجهين بينهما الشارح أو لان ألف التأنيث الممدودة كتائه تحذفها عند التكسير واضح لا يحتاج الى بيان (قوله عند حذفهما) أي الزائدين بعد اللامين وليس مراده حذف الزائدين من كل منهما كما يوهمه قوله الآتي فقط فان حباري لم يحذف فيه الا الزائد الثاني وأما الاول أعني الالف فقد قلب همزة بعد ألف فعائل كما سيأتي في قوله والمد زيد ثالثا في الواحد * همزا يرى في مثل كالقلائد ومثل حباري فيقال حزائب الا أنه حذف في حزائب مع الزائد الثاني وهو الفتحة الهاء (قوله وان حذفت الاول) أي الزائد الاول من كل منهما (قوله وبالفعالى) بكسر اللام وقدمه لانه أصل فعالى بفتحها (قوله علقى) بفتح العين والقاف اسم نبت وألفه للالحاق بجعفر (قوله ذفرى) بكسر الذال المعجمة وسكون الفاء الموضع الذي يعرق من قفا البعير خلف الاذن وألفه للالحاق بدرهم (قوله لانثى أفعل) كان الاولى أن يقول لانثى غير أفعل لشمول عبارته فعلى الذي ليس لانثى أفعل كذا قيل وفيه أن نحو حبلى خرج بقوله وصفا (قوله وصفا لانثى) كان عليه أن يقول لانثى غير أفعل ليخرج نحو حمراء اذ لا يقال فيه حمار ولا حماري كما في المرادي وقد يجاب بأنه حذف من الثاني لدلالة الاول عليه (قوله في جمع مهري) بفتح الميم وسكون الهاء قال المرادي أصل المهري بعير منسوب الى مهرة قبيلة من قبائل اليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الابل (قوله ولا يقاس عليهما) أي على مهار ومهاري فلا يقال في قري قار وقاري مثلا (قوله حذرية) بحاء مهملة مكسورة فذال معجمة ساكنة فراء مكسورة فتحتية مخففة وهي

وسعلاة وعرقوة والمأق وفيما حذف أول زائديه من نحو حبنطى وعفرنى وعدولى وقهوباة وبلهنية وقلنسوة وحبارى وبدرقى أهل وعشرين وليلة

القطعة الغليظة من الارض والاكمة الغليظة قاموس (قوله وسعلاة) بكسر السين وسكون العين المهملتين قال فى القاموس السعلاة والسعلاء بكسرهما الغول أو ساحرة الجن اه وفسره شيخنا وغيره بأخبث الغيلان (قوله وعرقوة) بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف وهى الخشبة المعترضة على رأس الدلو تصريح (قوله والمأق) بفتح الميم وسكون الهمزة وكسر القاف وهو طرف العين مما يلى الانف ويقال له الموق والماق وأما طرفها مما يلى الصدغ فاللحاظ قال فى المصباح قال ابن القطاع مأق العين فعلى وقد غلط فيه جماعة من العلماء فقالوا هو مفعل وليس كذلك بل الياء فى آخره للالحاق (قوله من نحو حبنطى الخ) تبع الشارح ابن الناظم فى انفراد فعالى بالكسر بحبنطى وقلنسوة وتبع المرادى فى انفراد فعالى بالفتح فى نحو سكران وسكرى قال زكريا وجعل الشارح يعنى ابن الناظم حبنطى وقلنسوة مما اختص به فعالى أى بالكسر مخالف لجعل ابن هشام اياهما مما اشترك فيه فعالى وفعالى ولم يختص فعالى أى بالفتح بشئ كما قاله ابن هشام ولذا تركه الشارح وذكر المرادى أنه مختص بفعلان وفعلى كسكران وسكرى وفيه نظر اه ثم رأيت ما مر عن ابن الناظم لابيه فى التسهيل (قوله حبنطى) بفتح الحاء المهملة والموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وهو العظيم البطن وزيد فيه النون والالف ليلحق بسفرجل فاذا حذف أول زائديه وهو النون قيل فى جمعه حباطى اه تصريح وفى زكريا أنه يقال بهمزة بعد الطاء كما يقال بألف بعدها (قوله وعفرنى) بعين مهملة وفاء مفتوحتين فراء ساكنة فنون مفتوحة وهو الاسد وأول زائديه النون دماميني (قوله وعدولى) بعين ودال مهملتين مفتوحتين فواو ساكنة فلام مفتوحة وهى قرية بالبحرين وأول زائديه الواو دماميني (قوله وقهوباة) بقاف وهاء مفتوحتين فواو ساكنة فموحدة وهو سهم صغير وأول زائديه الواو دماميني (قوله وبلهنية) بموحدة مضمومة فلام مفتوحة فهاء ساكنة فنون مكسورة فتحتية وهى السعة يقال فلان فى بلهنية من العيش أى فى سعة وأول زائديه النون (قوله وقلنسوة) بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين المهملة ما يلبس على الرأس وزيد فيه النون والواو ليلحق

وكيكة وهي البيضة ويقتصر على فعالى بالفتح في وصف على فعلان نحو سكران وغضبان وعلى فعلى نحو سكرى وغضبى ويغلط في نحو حبط ويتيم وأيم وطاهر وشاة رئيس وهي التي أصيب رأسها، واعلم أن فعالى بضم الفاء في جمع نحو سكران وسكرى راجح على فعالى بفتحها وفي غير يتيم (١٧٤) من نحو نديم وأسير مستغنى به عنه وفي غير ذلك مستغنى عنه

• تنبيهات • الأول إنما لم يذكر هنا ما ينفرد به فعالى من نحو حذرية وما بعدها لأنه مستفاد من قوله بعد وبفعالل وشبهه انطقا وسيأتي بيانه ولكنه أهمل فعالى بضم الفاء فلم يذكره

• الثاني قالوا في جمع صحراء وعذراء أيضا صحاري وعذاري بالتشديد وسيأتي

• الثالث فعالي بالتشديد هو الأصل في جمع صحراء ونحوها وإن كان شموطا لا يقاس عليه لأن وزن صحراء فعلاء فجمع على فعاليل بقلب الألف التي بين اللام والعين ياء لانكسار ما قبلها وبقلب ألف التأنيث وهي الثانية في نحو صحراء ياء وتدغم الأولى فيها ثم إنهم آثروا التخفيف فحذفوا إحدى الياءين فمن حذف الثانية قال الصحاري بالكسر وهذا هو الغالب ومن حذف الأولى قال الصحارى بالفتح وانفتح الراء وقلب الياء ألفا للسلم من الحذف عند التنوين (واجعل فعالي لغير ذي نسب جدد كالكرسي تتبع العرب) أي من أمثلة جمع الكثرة فعالي وهو لثلاثي ساكن العين مزيد آخره ياء مشددة

يقصد وهو أول زائد به الشرح تصريح (قوله وكيكة) بكافين بينهما تحتية (قوله في نحو حبط) بحاء مهملة مفتوحة فموحدة مكسورة فطاء مهملة وهو البعير المنتفخ البطن لوجع دماميني (قوله وأيم) بفتح الهمزة وتشديد التحتية وهو من لا زوج له ولا زوج لها دماميني (قوله وطاهر) بطاء مهملة (قوله وشاة رئيس) كذا في غالب نسخ الشارح وفي بعض النسخ وشاة وتيس وكذا وقع في النسخة الواقعة للدماميني من التسهيل فقال يقال في جمع شاة شواهي وفي جمع تيس وهو الذكر من الظباء والمعز إذا أتى عليه سنة تياسي بألف بعد الهاء والسين هذا مقتضى كلام المصنف ولم أقف على ذلك اهـ ملخصا والذي رأيته في التسهيل وشرحه لابن عقيل وشاة رئيس قالوا شياه رآسى والشاة الرئيس التي أصيب رأسها اهـ ولا يبعد أن الصواب هذا وما عداه تحريف ويؤيد ذلك أن صاحب القاموس لم يذكر شواهي وتياسي في جمع شاة وتيس وذكر ما نصه وشاة رئيس أصيب رأسها من غنم رآسى اهـ (قوله وفي غير يتيم) أي وأن فعالى بضم الفاء في غير يتيم من نحو نديم وأسير مستغنى به عن فعالى بفتحها فقالوا في نديم وأسير فعالى بضم الفاء مستغنين به عن فعالى بفتح الفاء وإنما استثنى يتيما لأنهم لم يجمعوه على فعالى بضم الفاء (قوله وفي غير ذلك مستغنى عنه) أي وأن فعالى بضم الفاء في غير نحو سكران وسكرى ونحو نديم وأسير مستغنى عنه بفعالى بفتح الفاء نحو حبالى ويتامى وأيامى (قوله لم يذكر هنا ما ينفرد به فعالى) أي بكسر اللام ولم يذكر أيضا ما ينفرد به فعالى بفتحها (قوله لأن وزن صحراء الخ) تعليل لقوله هو الأصل (قوله فعلاء) هذا مردود وكذا قوله على فعاليل لأن همزة التأنيث لا تقابل باللام لأنها زائدة ولأنه لا يوافق قوله بعد وبقلب ألف التأنيث الخ ولو قال لأن وزن صحراء فعلاء فجمعه على فعالي بتشديد الياء بقلب الألف الأولى ياء الخ لأصاب (قوله ومن حذف الأولى الخ

الخ) كأن تخصيص الفتح بحذف الاولى لان الثانية محركة فاذا فتح ما قبلها قلبت ألفا من غير تصرف فيها بتغييرها عن حالها اهم (قوله لغيرذى نسب جدد) بأن لا يكون فيه نسب أصلا كعلباء وقوباء وحولايا وكرسى أو فيه نسب غير مجدد أى غير ملحوظ الآن لكونه صار منسيا أو كالنسى فالتحق بما لا نسب فيه بالكلية ككرسى كما سيذكره الشارح وبتقرير كلامه على هذا الوجه يندفع اعتراض ابن هشام بأن مقتضى كلامه أن نحو كرسى فيه نسب غير مجدد مع أنه لا نسب فيه أصلا ولا يحتاج الى تكلف شيخنا والبعض الجواب بأن قوله جدد صفة كاشفة (قوله وأما أناسى الخ) قال أبو حيان ولو ذهب ذاهب الى ان الياء فى اناسى ليست بدلا وأن اناسى جمع انسى وأناسين جمع انسان لذهب الى قول حسن واستراح من دعوى البدل اذ العرب تقول انسى فى معنى انسان كما قالوا بختى وقرى وبخاتى وقارى وكأنه يشير الى تناسى النسب فى ذلك كما يعلم من قوله فى معنى انسان فتأمل سندوبى (قوله فجمع انسان لا انسى) وحينئذ فلا يكون مما نحن فيه لان وزنه حينئذ فعالين بناء على انه من الانس لا فعالى قال الشيخ خالد ولو كان اناسى جمع انسى لقيل فى جمع جنى جنانى وفى جمع تركى تراكى قاله ابن مالك فى شرح الكافية زاد ابنه وهذا لا يقول به أحد (قوله فابدلوا النون ياء) ثم أدغموا الياء المبدلة من ألف انسان فيها ومن العرب من يقول اناسين وظرابين على الاصل من غير ابدال (قوله ظربان) بالظاء المعجمة على وزن قطران دويبة منتنة الريح قيل تشبه الهر وقيل تشبه القرد وقيل تشبه الكلب قاله ابن عقيل فى شرح التسهيل قال الجوهرى تزعم الاعراب انها تفسو فى ثوب أحدهم اذا صادها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب (قوله على معنى مشعور به) وهو المنسوب اليه وقوله قبل سقوطها متعلق بمشعور (قوله منسيا) أى اذا لم يلاحظ النسب أصلا أو كالنسى أى اذا لوحظ فى بعض الاحيان (قوله وحولايا) بفتح الحاء المهملة وسكون الواو مع القصر قال الدمامينى اسم موضع وقال فى القاموس قرية من عمل النهروان. (قوله وانه يحفظ) وان كان هو الاصل فهو أصل لا يقاس عليه كما صرح به الشارح سابقا والمرادى (قوله وانسان وظربان) أى على القول بأن اناسى

لغير مجدد بذى نسب نحو كرسى وكراسى وكركى وكراكى واحترز بقوله لغير ذى نسب جدد من نحو تركى فلا يقال فيه تراكى وأما أناسى فجمع انسان لا انسى وأصله أناسين فأبدلوا النون ياء كما قالوا ظربان وظرابى وعلامة النسب المتجدد جواز سقوط الياء وبقاء الدلالة على معنى مشعور به قبل سقوطها * تنبيهات * الاول قد تكون الياء فى الاصل للنسب الحقيقى ثم يكثر استعمال ما هى فيه حتى يصير النسب منسيا أو كالمنسى فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبا كمهرى فى مهرى ومهارى وأصله البعير المنسوب الى مهرة قبيلة باليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الابل * الثانى ذكر فى التسهيل أن هذا الجمع أيضا لنحو علباء وقوباء وحولايا وأنه يحفظ فى نحو صحراء وعذراء وانسان وظربان * الثالث هذا آخر ما ذكره فى النظم من أمثلة تكسير الثلاثى المجرد

والمزيد فيه غير الملحق والشبيه به وجملة الأبنية الموضوعة للكثرة منها احد وعشرون بناء وزاد في الكافية أربعة أبنية فعالى وفعيل وفعال وفعلى أما فعالى فنحو سكارى وحبالى

على فعلان وفعلى وقد تقدم ذكره وأما فعالى بالفتح في صفتي الوصفين وأما فعيل وفعال بضم الفاء فنحو عبيد جمع عبد وظؤار جمع ظئر وفيهما خلاف ذكر بعضهم أنهما اسما جمع على الصحيح وقال في التسهيل الاصح أنهما مثالا تكسير لا اسما جمع فان ذكر فعيل فهو اسم جمع لا جمع كما سيأتي بيانه وأما فعلى فلم يسمع جمعا الا في حجلى جمع حجل وظربى جمع ظرباب ومذهب ابن السراج انه اسم جمع لا جمع وقال الاصمعي الحجلى لغة في الحجل وذهب الاخفش الى أن نحو ركب وصحب جمع تكسير ومذهب سيبويه أنه اسم جمع وهو الصحيح لانه يصغر على لفظه وذهب الفراء الى أن كل ماله واحد موافق في أصل اللفظ نحو تمر وتمار جمع تكسير وليس بصحيح (وبفعالل وشبهه انطقا * في جمع مافوق الثلاثة ارتقى) أي من أمثلة جمع الكثرة فعالل وشبهه والمراد بشبهه ما يماثله في العدة والهيئة وان خالفه في الوزن نحو مفاعل وفياعل أما فعالل فيجمع عليه كل ما زادت أصوله على ثلاثة وأما شبهه فيجمع عليه كل ثلاثي مزيد الا ما أخرجه بقوله

وظربان ليس أصلهما الالف والنون وظرابين (قوله والمزيد فيه) أي والثلاثي المزيد فيه وقوله غير الملحق بكسر الحاء أي غير الحرف الملحق ان بناء المزيد وأخرج به المزيد فيه حرف ملحق كصيرف وصيارف وزن فياعل وقوله والشبيه به معطوف على الملحق وأخرج به المزيد فيه حرف شبيه بالحرف الملحق كاسبع وأسابع بوزن أفاعل ويظهر لي أن التقييد بغيرهما للكثرة الغالب في مفردات الجموع السابقة والا فنهاية زيادته للالحاق كجوهر وعاقل فانهم (قوله منها) أي من امثلة تكسير الثلاثي المجرد الخ (قوله جمع ظئر) ظاء معجمة مكسورة وهمزة ساكنة الناقة تعطف على ولد غيرها ومنه قيل للمرأة الحاضنة ولد غيرها ظئر وللرجل الحاضن ولد غيره ظئر والجمع أظآر مثل حمل وأحمال وربما جمعت المرأة على ظؤار بكسر الظاء وضمها كذا في المصباح (قوله فان ذكر فعيل) أي ككليب وحجيج ويؤخذ منه تقييد قوله في التسهيل بجمعية فعيل بتأنيثه والحاصل ان المصنف مشى في التسهيل على التفصيل القائل للقول بأن فعيلا اسم جمع مطلقا قال المرادي وفي كلام بعضهم ما يقتضي انه جمع تكسير مطلقا (قوله كما سيأتي بيانه) أي في الخاتمة (قوله جمع حجل) بفتح الحاء المهملة والجيم طائر معروف (قوله وبفعالل وشبهه الخ) أي على التفصيل الذي سيذكره الشارح وليس المراد تجويز جمع ما ارتقى فوق الثلاثة على فعالل وعلى شبهه (قوله مافوق الثلاثة ارتقى) شمل الرباعي كجعفر ومصرف واصبع والخماسي كسفرجل وخورنق ومنطلق والسداسي كقبعثرى ومستخرج والسباعي كاستخراج (قوله كل مازادت أصوله على ثلاثة) يشمل الرباعي المجرد كجعفر والمزيد فيه كدحرج ومتدحرج والخماسي المجرد كسفرجل والمزيد فيه كقبعثرى فهذه أنواع اربعة يطرد جمعها على فعالل فالرباعي المجرد لا يحذف منه شئ كجعفر وجعافر والخماسي المجرد يحذف خامسه كسفرجل وسفارج نعم ان كان رابعه يشبه الحروف التي تزاد كث

بالخيار في حذف الرابع أو الخامس كفرزدق وفرازد أو فرازق وأما الرباعي والخماسي المزيد فيهما فيجب حذف زائدهما حرفا واحدا أو أكثر مع حذف خامس الثاني فتقول في جمع مدحرج ومتدحرج وقبعثرى دحارج وقباعث الا اذا كان زائد الرباعي المزيد فيه لينا قبل الآخر فلا يحذف فتقول في جمع عصفور وقرطاس وقنديل عصافير وقراطيس بقلب الواو والالف ياء وقناديل كما سيأتي ذلك كله (قوله من غير ما مضى) يرجع لقوله وشبهه كما أشار اليه الشارح (قوله مما استقر تكسيره على غير هذا البناء) أي فعالل وشبهه وخرج بقوله مما استقر الخ نحو سحابة مما يجمع على فعائل ونحو جوهر مما يجمع على فواعل فانهما وان كانا مما مضى لكنهما استقر تكسيرهما على هذا البناء لان فعائل وفواعل من شبه فعالل فهو تقييد لمفهوم قول الناظم من غير ما مضى أشار الى بعض ذلك زكريا (قوله أما الرباعي) أي ما حروفه اربعة لا ما اصوله أربعة بدليل قوله بعد وان كان أي الرباعي بزيادة أي بسببها وبدليل قوله جمع على شبه فعالل فان الذي يجمع على شبه انما هو الثلاثي المزيد فيه (قوله نحو جعفر) هو النهر الصغير (قوله وزبرج) بزاي مكسورة فموحدة ساكنة فراء مكسورة فجيم وهو الزهر والسحاب الرقيق الذي فيه حمرة (قوله وبرثن) بموحدة مضمومة فراء ساكنة فمثلثة مضمومة فنون قال في القاموس المكف مع الاصابع ومخلب الاسد أو هو للسبع كالاصبع للانسان وقبيلة اه وما مر من انه بمثلثة قبل آخره هو ما صرح به زكريا وبها رسم في نسخ الصحاح والقاموس وقال في التصريح بمثناة فوقية قبل آخره وهو غير موثوق به (قوله وسبطر) بسين مهملة مكسورة فموحدة مفتوحة فطاء مهملة ساكنة فراء الماضي اللسان كما في القاموس (قوله وجحدب) بجيم وحاء ودال مهملتين وموحدة كجعفر هو القصير كما في القاموس وبجيم مضمومة وخاء معجمة ساكنة ودال مهملة مضمومة ضرب من الجراد أخضر طويل الرجلين والجمل الضخم كما في الصحاح وغيره وبجيم مضمومة وخاء معجمة ساكنة ودال مهملة مضمومة أو مفتوحة الاسد كما في القاموس (قوله نحو جوهر الخ) مقتضى يكون الزيادة في هذه الامثلة للالحاق أن يكون

(من غير ما مضى) أي وهو باب كبرى وسكرى وأحمر وحمراء ورام وكامل ونحوها مما استقر تكسيره على غير هذا البناء وشمل قوله ما فوق الثلاثة الرباعي وما زاد عليه أما الرباعي فان كان مجردا جمع على فعالل نحو جعفر وجعافر وزبرج وزبارج وبرثن وبراثن وسبطر وسباطر وجحدب وجحادب وان كان بزيادة جمع على شبه فعالل سواء كانت زيادته للالحاق نحو جوهر وجواهر

وصيرف وصيارف وعلق وعلاق أم امره نحو أصبع وأصابع ومسجد ومساجد وسلم وسلالم ما لم يكن مما
تقدم استثناؤه وأما الخماسي فهو أيضا اما مجرد واما بزيادة فان كان مجردا فقد أشار اليه

بقوله (ومن خماسي مجرد الآخر انف بالقياس) خبره وقوله مقدم لانه ومن خماسي متعلق بانف وكذلك بالقياس أي انف الآخر أي احذفه من الخماسي المجرد عند جمعه قياسا لتتوصل بذلك الى بناء فعالل فتقول في سفرجل سفارج وفي فرزدق فرازد وفي خورنق خوارن ثم ان كان رابع الخماسي شبيها بالزائد لفظا أو مخرجا جاز حذفه وابقاء الخامس والى ذلك الاشارة بقوله

(والرابع الشبيه بالمزيد قد يحذف دون ما به تم العدد) أي دون الخامس فتقول مثلا في شبيه بالزائد لفظا خورنق لان النون من حروف الزيادة وتقول خوارق ... من حروف الزيادة لان نقول ... خوارن وخوارق ...

و زنه افعل فجمع على فعالل كيف ... وجه أفرق فكيف جعل جمعه ما يشبه فعالل الا أن يكون المراد شبيه فعالل مع قطع النظر عن الالحاق اه ... لم ينظر الى كون الزيادة للالحاق وانما نظر الى مجرد الزيادة (قوله وصيرف) هو المحتال في الامور قاموس (قوله وعلق وعلاق) فذكر هذا المثال وان أقره ولا ... من جملة ما مضى واستمر تكثيره على غير هذا المثال ذكر الشارح له سابقا انما يجمع على الفعالي بكسر اللام والذي الى فتحها (قوله نحو أصبع الخ) وزن أصابع أفاعل ومساجد مفاعل وسلالم فعالل (قوله مما تقدم استثناؤه) وهو باب كبرى وما عطف عليه (قوله ومن خماسي) اعلم أن الرباعي المجرد لما لم يحتج في جمعه على فعالل الى حذف لم يحتج الى بيان ولما احتاج الخماسي المجرد الى حذف ذكره في قوله ومن خماسي الى آخر البيت ولما احتاج المزيد من الرباعي والخماسي الى ذلك أشار اليه بقوله وزائد العادي الرباعي احذفه ذكر الحذف في الثلاثي المزيد في قوله والسين والتا الخ ثم ذكر بعد ذلك الاول بالحذف من ان وانه أقدم (قوله وفي فرزدق) اسم جنس جمعي لفرزدقة وهي القطعة من العجين وقوله جمع فرزدقة ... أو من الذهب للجمع لغوي (قوله خورنق خوارن) كما في التصريح والصواب حذف ... المسملة ... أو أولى في الشاطبي وشرح التوضيح ... خورنق قرية بالحاق ... الكلام في حواشي الاصول ... الكبرى ذكره ... الجوهري (هو قصر ...) ... الخامس ... (قوله قد التوت) أي ... لانه ... (قوله ...) ... الخماسي ... واحد الخ ... في جمعه ... ثم ... (قوله ... جمع ...) ...

... الخماسي ... (قوله
المكروه ... حذف الثالث ... ألف ... فرازد

(قوله وأما الخماسى بزيادة) لم يرد به الخماسى الاصول بل أعم منه ومن الرباعى المزيد فيه بدليل امثلته فان مدحرج رباعى مزيد ولذا مثل به فى التوضيح للرباعى المزيد وبدليل انه جعل ذلك هو المشار اليه بقوله وزائد العادى الرباعى وقال فى شرحه وشمل قوله وزائد العادى الرباعى نحو قبعثرى مما أصوله خمسة وحينئذ فقوله بزيادة أى معها أعم من أن تكون الزيادة بواسطتها سارت خمسة أو كان خمسة بدونها اهـ (قوله سبطرى) مشية فيها تبختر واسبطر انطجع وامتد والابل اسرعت والبلاد استقامت قاموس (قوله وفدوكس) بفتح الفاء والدال المهملة وسكون الواو وفتح الكاف آخره سين مهملة قال فى القاموس هو الاسد والرجل الشديد وقال زكريا هو العدد الكثير واسم من اسماء الاسد اهـ وسبق قلم شيخنا فكتب العدد مكان الاسد وتبعه البعض والذى فى زكريا لفظ الاسد كما ذكرنا (قوله العادى الرباعى) أى سواء كانت مجاوزته للرباعى بزائد فقط كامثلة الشارح الثلاثة المتقدمة قريبا أو بزائد وأصلى كقبعثرى فالمراد بالرباعى هنا ما زادت اصوله على ثلاثة بان كانت أربعة أو خمسة والرباعى مفعول العادى أو مضاف اليه (قوله ما لم يك) أى الزائد لينا بفتح اللام مخفف لين بتشديد الياء وكسر اللام مع مخالفته الرواية يحتاج تصحيحه الى تكلف تقدير مضاف أى ذا لين وشرط عدم حذفه أن يكون رابعا كما فى التسهيل فلو كان غير رابع كفدوكس وخيسفوج حذف وشرط فى العمدة وشرحها أن لا يكون مدغما فيه ادغاما أصليا فان كان كذلك حذف فيقال فى مصور مصاور لا مصاوير وأغفل هذا الشرط فى سائر كتبه ولم ينبه عليه أبو حيان فى شرح التسهيل ولا غيره نقله سم عن السيوطى وأقره ثم قال وقوله ادغاما أصليا اخرج العارض كجريل تصغير جرول اهـ ونقل هذا كله شيخنا والبعض وأقراه وأنت خبير بأن قول المصنف لينا يخرج المدغم فيه لانه ليس لينا لتحركه كما يصرح به اخراج الشارح به نحو كهور وهبيخ وحينئذ فلا حاجة الى هذا الشرط ومقتضى ما ذكرناه الحذف فى جمع جريل أيضا وان اقتضى ما ذكره سم الاثبات فاعرف ذلك والخيسفوج بخاء معجمة مفتوحة ثم فاء مضمومة ثم جيم حب القطن والخشب البالى والجرول بجيم وراء ثم لام

وأما الخماسى بزيادة فانه يحذف زائده آخرا كان أو غير آخر نحو سبطرى وسباطر وفدوكس وفداكس ومدحرج ودحارج كما أشار اليه بقوله (وزائد العادى الرباعى احذفه) أى احذف زائد مجاوز الرباعى (ما لم يك لينا اثره اللذ ختما) اللذ لغة فى الذى وهو مبتدأ وصلته ختما واثره ظرف

هو الخبر أى انما يحذف
زائد الخماسى اذا لم يكن
حرف لين قبل الآخر كما يأتى
فان كان كذلك لم يحذف بل
يجمع على فعاليل وذلك
نحو عصفور وعصافير
وقرطاس وقراطيس
وقنديل وقناديل وشمل قوله
وزائد العادى الرباعى نحو
قبعثرى مما أصوله خمسة
فهذا ونحوه اذا جمع حذف
منه حرفان الزائد وخامس
الاصول فتقول فيه قباعث
وشمل قوله لينا ما قبله حركة
مجانسة كما مثل وما قبله
حركة غير مجانسة نحو غرنيق
وفردوس فتقول فيهما
غرانيق وفراديس وخرج
عن ذلك ما تحرك فيه حرف
العلة نحو كنهور وهبيخ فان
حرف العلة فيه لا يقلب ياء
بل يحذف فتقول كناهر
وهبابخ لان حرف العلة
حينئذ ليس حرف لين وخرج
أيضا نحو مختار ومنقاد فانه
لا يقال فيه مخاتير ومناقيد
بقلب الألف ياء لانها ليست
زائدة بل منقلبة عن أصل
فيقال مخاتر ومناقد لما
سبق (والسين والتاء من كمستدع أزل

كجعفر الارض ذات الحجارة قاله فى القاموس (قوله هو الخبر) أى وجملة
المبتدا والخبر نعت لينا أو مفعول ختم محذوف أى ختم الكلمة (قوله زائد
الخماسى) أى الذى هو رباعى الاصول (قوله بل يجمع على فعاليل) أى يقلب
كل من الواو والالف ياء لانكسار ما قبله كما فى التوضيح (قوله الزائد وخامس
الاصول) علم حذف الزائد من هنا وخامس الاصول من قوله السابق ومن
خماسى الخ وانظر هل يأتى هنا التخيير بين الخامس والرابع بشرطه ولا
يبعد الاتيان فليراجع قاله سم وأقره شيخنا والبعض وفيه أن الخماسى فى
قول المصنف ومن خماسى قيده بقوله جرد فنحو قبعثرى غير مجرد الا أن
يراد العلم بطريق المقايسة (قوله غرنيق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح
النون طير من طيور الماء طويل العنق ويقال له غرنوق كعصفور وغرنوق
كفردوس كما فى القاموس (قوله وفردوس) هو بستان يجمع ما فى البساتين
قاموس (قوله نحو كنهور) كسفرجل المتراكم من السحاب والضخم من
الرجال قاله فى القاموس (قوله وهبيخ) بفتح الهاء والموحدة وتشديد التحتية
المفتوحة بعدها خاء معجمة الغلام الممتلئ (قوله وخرج أيضا نحو مختار
ومنقاد) تنظر فيه سم بأنه مقتضى ان نحو مختار ومنقاد داخل فى قوله العادى
الرباعى وليس كذلك لانه من الثلاثى المزيد المشار اليه بقول المصنف الآتى
والسين والتاء الخ لا من العادى الرباعى الذى الكلام فيه وهو ما زاد على
أربعة أحرف وكان رباعى الاصول أو خماسيها فكان الاولى بل الصواب
اسقاط ذلك كما فعل المرادى (قوله لما سبق) قال سم انظر فى أى موضع سبق
اه قال شيخنا وأقره البعض فكان ينبغى للشارح ان يقول لما سيأتى لما
تقدم من ان نحو مختار ومنقاد من الثلاثى المزيد المشار اليه بقوله الآتى
والسين والتاء الخ اه وأنت خبير بانه لا يصح أيضا أن يقول لما سيأتى لان
المبين بقول المصنف والسين والتاء الخ انما هو حذف الزائد فى الثلاثى المزيد
وكلام الشارح الآن فى حذف ألف مختار ومنقاد وهى غير زائدة كما قال
فكيف يعلله بما سيأتى من حذف الزائد فتدبر (قوله والسين والتاء الخ)
تقدم عن سم ان هذا البيت بيان لما يحذف من مزيد الثلاثى لان مستدعيا
كذلك لان أصوله ثلاثة الدال والعين والياء وحينئذ فى قول الشارح

يعنى

يعنى نظر لان ماذكره الشارح قاعدة تشمل بعض ماتقدم كالرباعى والخماسى المزيدين وهذا البيت لايدل على هذه القاعدة بل على بعض افرادها فكان الاولى اسقاط يعنى ولهذا قال المرادى اعلم ان الاسم اذا كان فيه من الزوائد مايخل الخ وقد يجاب بأن تعليل المصنف يفيد هذه القاعدة (قوله اذ ببنا الجمع الخ) حذف من التعليل شيأ يعلم من قوله والميم أولى من سواه بالبقا والاصل اذ ببناء الجمع بقاؤهما معا مخل وبقاء أحدهما مع حذف الآخر والميم خلاف الاولى فاندفع ما أورد على التعليل من ان دفع الاخلال يحصل بحذف الميم مع بقاء احداهما بأن يقال سداع أو تداع (قوله مايخل بقاؤه الخ) بأن يخرجه عن فعالل وفعاليل وما يشبههما فى العدة والهيئة (قوله بمثالى الجمع) كأنه أراد مثالى الجمع وماشابههما فى العدة والهيئة وان خالفهما فى الوزن بدليل الامثلة التى ذكرها فان نحو مداع ليس على فعالل ولا فعاليل سم (قوله أبقى ماله مزية) وتحصل المزية بواحد من سبعة أمور التقدم والتحرك والدلالة على معنى ومماثلة الاصول وهى كونه للالحاق والخروج عن حروف سألتمونيها وأن لا يؤدى الى مثال غير موجود وأن لا يؤدى حذفه الى حذف الآخر الذى ساواه فى جواز الحذف وردها فى التسهيل الى ثلاثة أمور المزية من جهة المعنى والمزية من جهة اللفظ وأن لا يغنى حذفه عن حذف غيره والشارح مشى على مافى التسهيل (قوله فى مستدع) أى فى جمع مستدع (قوله لمعنى مختص بالاسماء) لانها تدل على اسم فاعل سم أى أو اسم مفعول (قوله فى استخراج) أى فى جمع استخراج علما لان المصدر لايجمع (قوله على سينه) متعلق بتؤثر (قوله مرمريس) من أوصاف الداهية يقال داهية مرمريس أى شديدة والمرمريس الاملس أيضا قاله الجوهرى ووزنه فعفعيل بتكرير الفاء والعين فهو ثلاثى الاصول مزيد فيه كما ذكره الشارح (قوله مراريس) فيه ابقاء الياء مع أنها خامسة فيؤخذ من ذلك ان ماقدمناه من اشتراط كون اللين الذى يبقى رابعا انما هو فى غير ماتكررت فاؤه وعينه وبه صرح الفارضى فقال واشتراط اللين الرابع يخرج غير الرابع كقرطبوس وعصرفوط فيحذف مع الاخير نحو قراطب

اذ ببنا الجمع بقاهما مخل) يعنى أنه اذا كان فى الاسم من الزوائد مايخل بقاؤه بمثالى الجمع وهما فعالل وفعاليل توصل اليهما بحذفه فان أتى أحد المثالين بحذف بعض وابقاء بعض ابقى ماله مزية فى المعنى أو اللفظ فتقول فى مستدع مداع بحذف السين والتاء معا لان بقاءهما يخل ببنية الجمع وابقيت الميم لان لها مزية فى المعنى عليهما لكون زيادتها لمعنى مختص بالاسماء بخلافهما فانهما يزادان فى الاسماء والافعال وكذلك تقول فى استخراج تخاريج فتؤثر التاء استخراج بالبقاء على سينه لان التاء لها مزية فى اللفظ على السين لان بقاءها لايخرج الى عدم النظير لان تفاعيل موجود فى الكلام كتماثيل بخلاف السين فانه لا تزاد وحدها فلو أفردت بالبقاء لقيل سخاريج ولا نظير له لانه ليس فى الكلام سفاعيل ومن المزية اللفظية أيضا قولك فى جمع مرمريس مراريس بحذف الميم وابقاء الراء

لان ذلك لا يجهل معه كون
الاسم ثلاثيا فى الاصل
ولو حذفت الراء وأبقيت
الميم قلت مراميس لأوهم
كون الاسم رباعيا فى الاصل
وامثاله لافعاليل (والميم
أولى من سواه بالبقا) لماله
من المزية على غيره من
احرف الزيادة وهذا
لا خلاف فيه اذا كان ثانى
الزائدين غير ملحق كنون
منطلق فتقول فى جمعه
مطالق بحذف النون وابقاء
الميم أما اذا كان ثانى
الزائدين ملحقا كسين
مقعنسس فكذلك عند
سيبويه فيقال مقاعس
وخالف المبرد فحذف الميم
وأبقى الملحق وهو السين لانه
يضاهى الاصل فيقال
قعاسس ورجح مذهب
سيبويه بأن الميم مصدرة
وهى لمعنى يخص الاسم
فكانت أولى بالبقاء
* تنبيه * لا يعنى بالاولوية
هنا رجحان أحد الامرين مع
جوازهما لان ابقاء الميم فيما
ذكر متعين

ومعارف وهذا العمل لا يكون فيما كررت فاؤه وعينه كمرمريس وهى
الداهية فالميم والراء الثانيتان زائدتان فيقال مراريس بابقاء الياء وان
كانت غير رابعة فى مرمريس ولا يجوز أن يجرى مجرى قرطبوس
وعضرفوط بأن يقال مرامر ولك أن تقول الياء رابعة بعد حذف ما حذف
وهو الميم الثانية قياسا على ما يأتى للشارح فى حيزبون فاعرفه وقوله
كقرطبوس الذى فى القاموس قرطبوس قال بفتح القاف وقد تكسر
الشديدة الضرب من العقارب والناقة العظيمة أو الشديدة اهـ وبه يعلم
ما فى كلام البعض وقوله وعضرفوط بعين مهملة مفتوحة وضاد معجمة ساكنة
وفاء مضمومة ثم طاء مهملة دويبة بيضاء ناعمة يشبه بها أصابع الجوارى كما
فى القاموس (قوله لان ذلك لا يجهل الخ) لانه اذا كان بين المكررين فاصل
احتملت اصالتهما ككرابيس بخلاف ما اذا لم يكن فاصل كمراريس فانه
يحكم بزيادة أحدهما (قوله فتقول فى جمعه مطالق) هل يقال فى مصطفى
ومحتفظ مصافى ومحافظ سم (قوله أما اذا كان ثانى الزائدين) أراد به ما
الحرف الملحق وما عداه من أحرف الزيادة والا فالسين فى مقعنسس ليس
ثانى زائدين بل ثالثها والزوائد هى الميم والنون وأحد السينين (قوله ملحقا)
يؤخذ من تمثيله ومن عبارة الفارضى تقييد الملحق بكونه ضعف أصلى
وعبارته والمبرد يقول فى جمع مقعنسس قعاسس فيراعى الاصل وهو قعس
فيحذف الميم والنون ويبقى أحد المثلين لانه وان كان زائدا هو ضعف حرف
أصلى والزائد اذا كان ضعف حرف أصلى يحكم له بالاصلى كما يأتى فى
التصريف فكان أصل مقعنسس عنده قعسس كجعفر اهـ (قوله مقعنسس)
أى متأخر الى خلف من القعس وهو خروج الصدر ودخول الظهر ضد
الحدب جوهرى (قوله فيقال قعاسس) كذا فى بعض النسخ بلا ياء بين
السينين وهو الاشهر وفى بعضها بياء على لغة من يعوض ياء عما حذف (قوله
لا يعنى بالاولوية) أى فى قوله والميم أولى من سواه بالبقا وقال السندوبى
فكلام المصنف على حد قوله تعالى أصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا وقولهم
الصيف أحر من الشتاء اهـ وقد قيل فى نحو الآية وقولهم المذكور انه
على فرض وجود أصل الفعل فى المفضل عليه فيكون كلام المصنف على

(أن يستقا) أي تصدرا كما في الندد ويلندد فتقول في جمعهما ألادد ويلادد بحذف النون وابقاء الهمزة والياء لتصدرهما ولانهما في موضع يقعان فيه دالين على معنى بخلاف النون فانها في موضع لاتدل فيه على معنى أصلا * تنبيه ابقاء الميم والياء والهمزة في المثل المذكورة من المزية المعنوية (والياء لا الواو واحذف ان جمعتما * كحيزبون) وعيطموس (فهو حكم حتما) فتقول حزابين وعطاميس بحذف الياء وابقاء الواو فتقلب ياء لانكسار ماقبلها وانما أوثرت الواو بالبقاء في ذلك لان الياء اذا حذفت اغنى حذفها عن حذف الواو لبقائها رابعة قبل الآخر فيفعل بها مافعل بواو عصفور ولو حذفت الواو أولا لم يغن حذفها عن حذف الياء

فرض استحقاق غير الميم البقاء (قوله لكونه أولى) أي والعمل بالاولى هنا واجب (قوله كما في ألندد ويلندد) بفتح أولهما وثانيهما وسكون نونهما واهمال دالهما وهما بمعنى الالد أي الشديد الخصومة كما في الصحاح (قوله ألادد ويلادد) والاصل ألاددو يلادد فأدغم أحد المثلين في الآخر (قوله في موضع) وهو الاول وقوله على معنى هو التكلم في الهمزة والغيبة في الياء (قوله بخلاف النون فانها في موضع لاتدل فيه على معنى) فسر البعض الموضع هنا بالاثناء وحينئذ يرد على كلام الشارح ان النون في الاثناء قد تدل على المطاوعة كما في منكسر ومنهشم فالاولى تفسيره بما بين ثالث الكلمة ورابعها (قوله من المزية المعنوية) من سببية وانما اقتصر على المعنوية مع وجود اللفظية أيضا وهي التصدر لان المعنوية أقوى فهي أحق بالاعتبار متى وجدت (قوله كحيزبون) مما حذف أحد زائديه مغن عن حذف الآخر دون العكس والحيزبون بحاء مهملة مفتوحة فتحتية ساكنة فزاي مفتوحة فوحدة مضمومة العجوز والعيطموس بعين وطاء وسين مهملات قال في القاموس التامة الخلق من الابل والمرأة الجميلة أو الحسنة الطويلة التارة العاقر كالعطموس بالضم والناقة الهرمة والجمع عطاميس وعطاميس نادر (قوله لبقائها رابعة) أي بعد حذف الياء فتكون داخلة في قوله مالم يك لينا اثره اللذ ختما (قوله مافعل بواو عصفور) من قلبها ياء (قوله لم يغن حذفها عن حذف الياء) لانك لو حذفت الواو وقلت حيازبن بسكون الموحدة أو حركتها لفاتت صيغة الجمع واحتيج الى أن تحذف الياء أيضا وتقال حزابن (قوله لانها ليست في موضع الخ) لما علمت من أن بقاءها مفوت لصيغة الجمع ولو قال الشارح كالمرادي لان بقاء الياء مفوت لصيغة الجمع لكان أوضح (قوله سرندى الخ) السرندى بسين مهملة وراء مفتوحتين ونون ساكنة ودال مهملة مفتوحة قال في القاموس هو السريع في أموره أو الشديد والعلندى بعين مهملة ولام مفتوحتين ونون ساكنة ودال مهملة مفتوحة قال في القاموس الغليظ من كل شئ و يضم وشجر من

لانها ليست في موضع يوهمها من الحذف (وخير و اني زائدي سرندى) وهما النون والالف (وكل ماضاهاه) أي شابهه في تضمن زيادتين لالحاق الثلاثي بالخماسي (كالعلندى) والحبنطى والعفرني فلك أن تحذف ماقبل الالف وتبقي الالف

فتقلب ياء فتقول سرادوء لادوحيالد ومختاروك عكسه فتقول مراند (١٨٤) وعلانه وحبانطرة وقارن

وانما تخير واقى هذين الزائدين لثبوت التكافؤ بينهما لانهما زيدا معا لالحاق الثلاثى بالخماسى فلا مزية لاحدهما على الآخر * خاتمة * تتضمن مسائل * الاولى يجوز تعويض ياء قبل الطرف مما حذف أصلا كان أو زائدا فتقول فى سفرجل ومنطلق سفاريج ومطاليق وقد ذكر هذا أول التصغير كما سياتى * الثانية أجاز الكوفيون زيادة الياء فى مماثل مفاعل وحذفها من مماثل مفاعيل فيجيزون فى جعافر جعافير وفى عصافير عصافر وهذا عندهم جائز فى الكلام وجعلوا من الاول ولو ألقى معاذيره ومن الثانى وعنده مفاتح الغيب و وافقهم فى التسهيل على جواز الامرين واستثنى فواعل فلا يقال فيه فواعيل الاشذوذا كقوله سوابيغ بيض لا يخرقها النبل * ومذهب البصريين أن زيادة الياء فى مثل مفاعل وحذفها فى مثل مفاعيل لا يجوز الا لضرورة * الثالثة قد تدعو الحاجة الى جمع الجمع كما فى تثنيته فكما يقال فى جماعتين من الجمال جمالان كذلك يقال فى جماعات جمالات واذا قصد تكسيره كسر . لا تجمع

العضاء لشولك واحده ما (قوله فتقلب ياء) وقل الكلمة حينئذ اعلال فض وغاز اه سم (فائدة) لا يجمع جمع تكسير نحو مضروب ومكره وشذ ملاعين جمع ملعون ويستثنى مفعل لا لمؤنث نحو مرضع ومراضع ذكره ابن هشام فى شرح بانت سعاد ومثل مضروب مختار ومنقاد فيقال مختارون ومنقادون ولا يجمع مكسرا ذكره الشيخ فى العمدة اه فارضى وفيه مخالفة لما أطلقه الشارح أنه يقال مخاتر ومناقد (قوله يجوز تعويض ياء الخ) أى ان لم يستحقها اللفظ لغيره تعويض كما فى لغاغيز جمع لغيزى فانه حذفت ألفه بلا تعويض لثبوت يائه التى كانت للمفرد كما سيذكره الشارح فى التصغير (قوله فى مماثل فاعل الخ) المراد بمماثل مفاعل ومماثل مفاعيل ما وافقهما فى العدة والهيئات فالمعتبر موافقتهما فى الوزن والا فعباقرة على وزن فعالل لا مفاعل وعصافير على وزن فعاليل لا مفاعيل (قوله وحذفها من مماثل مفاعيل) قال بعض المتأخرين ينبغى أن يقيد ذلك بأن لا يؤدى الى التباس مثلى كقوله اللابسات من الحرير جلابيا فانه مخالف للاصل من وجه فلا ينبغى تجويزه الا للمضطر لذلك دمامينى (قوله فى الكلام) أى النثر (قوله معاذيره) لانه جمع معذرة وقياسه معاذر (قوله مفاتح الغيب) لانه جمع مفتاح وقياسه مفاتيح بقلب ألفه ياء (قوله واستثنى فواعل) أى الوصف بقرينة التمثيل بسوابغ فلا يقال فى ضارب ضواريب أما الاسم فليس كذلك فقد حكى سيبويه عن بعض العرب دوانيق وطوابيق وخواتيم أفاده الدمامينى ولك أن تمنع ويجعل نحو دوانيق وخواتيم مما شذ ثم رأيت ابن عقيل على التسهيل صرح بهذا الاحتمال الذى قلته فتأمل (قوله سوابغ) جمع سابغة وهى الدرع الواسعة دمامينى (قوله لا يجوز الا للضرورة) والمعاذير والمفاتح فى الآيتين جمعا معذار ومفتح دمامينى (قوله جمالات) ظاهره أنه جمع جمال وقال الفارضى قالوا فى جمع جمل أجمل ثم أجمال ثم جامل ثم جمال ثم جمالة ثم جمالات فهو جمع جمع جمع جمع الجمع وعن يعقوب أنه قرأ جمالات بضم الجيم (قوله واذا قصد تكسيره كسر الخ) ظاهره أن جمع الجمع غير المستثنى قياسى وقال أبو حيان ان جموع الكثرة

نظرا الى مايشا كله من الآحاد فيكسر بمثل تكسيره كقولهم في أعبد اعابد وفي أسلحة أساليح وفي أقوال أقاويل شبهوها بأسود وأساود وأجردة وأجارد واعصار وأعاصير وقالوا في مصران مصارين وفي غربان غرابين تشبيها بسلاطين وسراحين وما كان من الجموع على زنة مفاعل أو مفاعيل لم يجز تكسيره لانه لانظير له في الآحاد فيحمل عليه ولكنه قد يجمع بالواو والنون كقولهم في نواكس نواكسون وفي أيامن أيامنون أو بالالف والتاء كقولهم في حدائد حدائدات وفي صواحب صواحبات ومنه الحديث انكن لانتن صواحبات يوسف * الرابعة اذا قصد جمع ما صدره ذو أو ابن من أسماء مالا يعقل قيل فيه ذوات كذا وبنات كذا فيقال في جمع ذي القعدة ذوات القعدة وفي جمع ابن عرس بنات عرس ولا فرق في ذلك بين اسم الجنس غير العلم كابن لبون و بين العلم كابن آوى

٢٤ صبان رابع والفرق بينهما أن ثاني الجزأين من علم الجنس لا يقبل أل بخلاف اسم الجنس واذا قصد جمع علم منقول من جملة كبرق نحره توصل الى ذلك بأن يضاف اليه ذو جمع وعاقبة قالهم

لا تجمع قياسا اتفاقا واختلف في جمع القلة فالاكثرون أنه يقاس واختار ابن عصفور عدم انقياسه اه دماميني وبجمع الكثرة في أنه لا يطرد جمعه اتفاقا اسم الجنس الذي لم تختلف أنواعه سواء كان له واحد مميز بالتاء أولا فان اختلفت فالجمهور على عدم اطراد جمعه لقلة ماجاء منه والمبرد والرماني وغيرهما على الاطراد وأما اسم الجمع فظاهر كلام سيبويه أنه لا يطرد جمعه ومن المسموع منه قوم وأقوام ورهط وأراهط كذا في الهمع (فائدة) قال الجاربردي في شرح الشافية اعلم أن جمع الجمع لا يطلق على أقل من تسعة كما أن جمع المفرد لا يطلق على أقل من ثلاثة الا مجازا انتهى (قوله الى مايشا كله) أي في عدة الحروف ومطلق الحركات والسكنات وان خالفه في نوع الحركة كضمة أعبد مع فتحة أسود (قوله وأجردة وأجارد) مقتضى كلامه أن أجردة مفرد ولم أقف عليه والظاهر أنه جمع جراد أو جريد (قوله واعصار) بكسر الهمزة وهو الريح تثير السحاب أو التي فيها نار أو التي تهب من الارض كالعمود نحو السماء أو التي فيها العصار وهو الغبار الشديد كالعصرة محركة قاموس (قوله في مصران) قال في القاموس المصير كأمير المعى والجمع أمصرة ومصران وجمع الجمع مصارين (قوله تشبيها بسلاطين وسراحين) نشر على ترتيب اللف أو كل راجع لكل كما علم مما كتبناه على قوله الى مايشا كله (قوله على زنة مفاعل أو مفاعيل) زاد في التسهيل أو فعلة بضم الفاء وفتح العين أو فعلة بفتحتين قال الدماميني فما كان موازنا لشئ من هذه الامثلة الاربعة لم يجمع اه والمراد بزنة مفاعل أو مفاعيل ما وافقهما في العدة والهيئة وان خالفهما في الوزن الاصطلاحي بدليل تمثيله بنواكس وحدائد وصواحب (قوله في حدائد حدائدات) كذا في نسخ وفي نسخ خرائد وخرائدات (قوله ذو أو ابن) لم يقل أو أخ كما في التسهيل لانه لم يقع لكن لو وقع لكان هذا قياسه فلو سمى جنس بأخي كذا لقيل في جمع مالا يعقل أخوات كذا (قوله بين اسم الجنس غير العلم الخ) المتبادر أن قوله غير العلم لاخراج اسم الجنس العلم وأن قوله و بين العلم معناه و بين اسم الجنس العلم فيكون أراد باسم الجنس اللفظ الدال على الجنس

ذو برق نحره وفى التثنية هما ذوا برق نحره ويساوى الجملة فى هذا المركب دون اضافة على الاصح فيقال هذان ذوا سيبويه وهؤلاء ذوو سيبويه وهما ذوا معدى كرب وهم ذوو معدى كرب

بامتنع الجملة المسمى بها يمتنع بالمثنى والمجموع على حده اذا ثنيا أو جمعا فيقال فى تثنية زيدين مسمى به هذان ذوا زيدين كما يقال فى تثنية كلتى الحذاء هاتان ذواتا كلتين ويقال فى الجمع ذوو زيدين وذوات كلتين وعلى هذا فقس

* الخاتمة الفرق بين الجمع واسم الجمع واسم الجنس الجمعى من وجهين معنوى ولفظى أما المعنوى فهو أن الاسم الدال على أكثر من اثنين اما أن يكون موضوعا لمجموع الآحاد المجتمعة دالا عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف واما أن يكون موضوعا لمجموع الآحاد دالا عليها دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماه واما أن يكون موضوعا للحقيقة ملغى فيه اعتبار الفردية فالاول هو الجمع سواء كان له واحد من لفظه مستعمل كرجال وأسود أم لم يكن كأبابيل والثانى هو اسم الجمع سواء كان له واحد من لفظه كركب وصحب أم لم يكن كقوم ورهط والثالث هو اسم الجنس الجمعى ويفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا كتمر وتمرة وجوز وجوزة وكلم وكلمة وقيل

اهم من أن يكون فى اصطلاحهم اسم جنس أو علم جنس بقرينة التقسيم الى علم جنس وغير علم جنس وليس المراد باسم الجنس ما قابل علم الجنس (قوله هم ذوو برق نحره) أى أصحاب هذا الاسم (قوله المركب دون اضافة) هو المركب المزجى وأما الاضافى فيثنى ويجمع صدره (قوله على الصحيح) مقابله ايقاع التثنية والجمع على لفظه فتقول سيبويهان وبعلبكان وسيبويهون وبعلبكون (قوله بالمثنى والمجموع على حده) أى مسمى بهما (قوله وعلى هذا فقس) فيقال فى تثنية الجمع مسمى به هذان ذوا زيدين وفى جمعه هؤلاء ذوو زيدين (قوله اما أن يكون موضوعا لمجموع الآحاد المجتمعة) لا حاجة الى لفظ مجموع ولهذا أسقطه المرادى وان الناظم بل هو مضر لايهامه أن الجمع دائما من باب الكل لا الكلية مع أن الغالب كونه من باب الكلية واعترض عبد القادر التعبير بالوضع فى تعريف الجمع اذ ظاهره أن المراد وضع الواضع وليس كذلك لقول المصنف فى التسهيل فى تعريف الجمع بأنه الجمع جعل الاسم القابل دليل ما فوق اثنين وقوله فى شرحه المراد بالجعل تجديد اللاحق حالة للاسم لم يوضع عليها ابتداء فبذلك يخرج اسماء الجموع ونحوها وقوله فى التثنية ليس المراد بالجعل وضع الواضع بل المراد بالجعل تصرف الناطق بالاسم على ذلك الوجه ويمكن دفعه بأن المراد بالوضع فى التعريف الوضع النوعى وهو حاصل من الواضع كما بيناه فى محله (قوله ملغى فيه اعتبار الفردية) أى غير منظور فى وضعه الى الفرد كما بسطناه فى مبحث الكلام وهذا لا يدل على اعتبار الثلاثة فاكثر فى استعماله فكان الاولى أن يقول معتبرا فى استعماله لا وضعه ثلاثة افراد فاكثر ويرد أيضا عليه أنه يصدق على اسم الجنس الافرادى ودفع البعض له بأن المقسم الاسم الدال على أكثر من اثنين يرد بأن الاخراج اغا هو بأجزاء التعريف لا بخارج عنه كما صرحوا به (قوله كأبابيل) بمعنى فرق فهو جمع لا واحد له من لفظه كما قاله الناظم وقيل له واحد من لفظه مستعمل فقيل أبول بفتح الهمزة وتشديد الموحدة المضمومة

وربما عكس نحو الكمء والجبء للواحد والكمأة والجبأة للجنس وبعضهم يقول للواحد كمأة وللجنس كمء على القياس وقد يفرق بينه وبين واحده بياء النسب نحو روم ورومي وزنج وزنجي أما اسم الجنس الافرادي نحو لبن وماء وضرب فانه ليس دالا على أكثر من اثنين فانه صالح للقليل والكثير واذا قيل ضربة فالتاء للتنصيص على الوحدة وأما اللفظي فهو أن الاسم الدال على أكثر من اثنين ان لم يكن له واحد من لفظه فاما ان يكون على وزن خاص بالجمع أو غالب فيه أولا فان كان على وزن خاص بالجمع نحو أبابيل وعباديد أو غالب فيه نحو أعراب فهو جمع واحده مقدر والا فهو اسم جمع نحو رهط وابل وانما قلنا أن أعرابا على وزن غالب لان أفعالا نادر في المفردات كقولهم برمة أعشار هذا مذهب بعض النحويين وأكثرهم يرى أن أفعالا وزن خاص بالجمع ويجعل قولهم برمة أعشار من وصف المفرد بالجمع ولذلك لم يذكر في الكافية غير الخاص بالجمع وليس الاعراب جمع عرب لان العرب يعم الحاضرين والبادين والاعراب تخص البادين خلافا لمن زعم أنه جمعه وان كان له واحد من لفظه فاما أن يميز من واحده بياء النسب نحو روم أو بتاء التأنيث ولم يلتزم تأنيثه نحو تمر أولا فان ميز بها ذكر ولم يلتزم تأنيثه فهو اسم الجنس الجمعي وان التزم تأنيثه فهو جمع نحو تخم وتهم حكم سيبويه بجمعيتهما لان العرب التزمت تأنيثهما والغالب على اسم الجنس الممتاز واحده بالتاء التذكير

وقيل ابالة بكسر الهمزة وتشديد الموحدة أو تخفيفها وقيل ابيل بكسر الهمزة والموحدة المشددة وقيل ايبال كدينار وفسر في القاموس الاربعة بالقطعة من الطير والخيل والابل (قوله وربما عكس) مقابل لمحذوف بعد قوله بالتاء غالبا تقديره وتكون التاء في الواحد غالبا نحو تمر الخ وانما حذفه للعلم به من السياق (قوله وبعضهم يقول للواحد كمأة الخ) هذا القول في جبأة وجبء أيضا (قوله وقد يفرق الخ) مقابل لقوله بالتاء غالبا (قوله نحو لبن) بفتح الباء أما بكسرها فاسم جنس جمعي واحده لبنة فقول شيخنا بكسر الباء خطأ (قوله وضرب) مثله سائر المصادر (قوله فانه ليس دالا على أكثر من اثنين) أي ولا على اثنين وانما اقتصر على نفي الدلالة على أكثر لانه المعتبر في اسم الجنس الجمعي (قوله وعباديد) قال في القاموس العباديد والعبابيد بلا واحد من لفظهما الفرق من الناس والخيل الذاهبون في كل وجهة والآكام والطرق البعيدة (قوله برمة أعشار) أي مكسرة قطعا (قوله من وصف المفرد بالجمع) تنزيلا لاجزاء المفرد منزلة أجزاء الجمع اه دماميني قيل من وصف المفرد بالجمع قوله تعالى ثياب سندس خضر على قراءة جر خضر وقيل اسم جنس جمعي لسندسة واسم الجنس يوصف بالجمع (قوله وان كان له واحد من لفظه فاما أن يميز الخ) عبارة المرادي وان كان له واحد من لفظه فاما أن يوافقه في أصل اللفظ دون الهيئة أو فيهما فان وافقه فيهما ولم يثن فهو جمع بتقدير تغييره نحو فلك وان لم يثن فليس بجمع نحو جنب والمصدر اذا وصف به وان وافقه في أصل اللفظ دون الهيئة فاما أن يمتاز الخ (قوله بياء النسب) أي بحذف ياء النسب لان تمييز الجمع بحذف ياء النسب التي في واحده منه ولهذا قال المرادي بنزع ياء النسب وكذا يقال في قوله أو بتاء التأنيث أو يعمم في هذا بأن يقال المراد أو بحذف

وان لم يكن كذلك فاما أن يوافق أوزان الجموع الماضية أولا فان وافقها فهو جمع سالم يساو الواحد في التذكير والنسب اليه فيكون اسم جمع فلذلك حكم على غزي بأنه اسم جمع لغاز لانه يساوي الواحد في التذكير وحكم أيضا على ركاب بأنه اسم جمع لركوبة لانهم نسبوا اليه فقالوا ركابي والجموع لا ينسب اليها الا اذا غلبت أو أهمل واحدها كما سيأتي في بابه وان خالف أوزان الجموع الماضية فهو اسم جمع نحو صحب وركب لان فعلا ليس من أبنية الجمع خلافا لابي الحسن والله أعلم

(التصغير)

انما ذكر هذا الباب اثر باب التكسير لانهما كما قال سيبويه من واد واحد لاشتراكهما في مسائل كثيرة يأتي ذكرها (فعيلا اجعل الثلاثي اذا صغرته نحو) فليس في تصغير فلس ونحو (قذى في تصغير قذى) و (فعيعل مع فعيعيل لما فاق) الثلاثي (كجعل درهم دريهما) وجعل دينار دنينيرا * والحاصل أن كل اسم متمكن قصد تصغيره فلا بد من ضم أوله وفتح ثانيه ولم

التأنيث غالبا وانتفاؤها قليلا كما في كما توجيهاته على أحد القولين (قوله وان لم يكن كذلك) بأن لم يميز واحده بما ذكر (قوله ولم يساو الواحد في التذكير والنسب اليه) أي دون جمع وانما قلنا دون جمع لان الجمع قد يساوي الواحد فيما ذكر بجمع فيقال الرجال قام (قوله حكم على غزي) بفتح الغين المعجمة وكسر الزاي مخففة وتشديد الياء وأصله غزوي على زنة فعيل فقلبت الواو ياء لاجتماعهما مع الياء ساكنة طلبا للتخفيف وأدغمت الياء في الياء فصار غزيا الا أن الجوهري ذكر أنه جمع ونصه ورجل غاز والجمع غزاة مثل قاض وقضاة وغزا مثل سابق وسبق وغزي مثل حاج وحجيج وقاطن وقطين وغزاء مثل فاسق وفساق اه وقال في القاموس في مادته والغزي كغني اسم جمع اه وهو صريح في موافقة كلام الشارح وكلام الجوهري يحتمل أن يكون أطلق فيه الجمع على اسم الجمع تجوزا ويحتمل أن يكون على حقيقته واللفظ مختلف فيه اه عبد القادر (قوله خلافا لابي الحسن) حيث ذهب الى أن فعلا من أبنية الجمع وجعل منه صحبا وركبا والحاصل أن اسم الجنس هو ما يتميز واحده بالتاء أو الياء ولم يلتزم تأنيثه واسم الجمع ما لا واحد له من لفظه وليس على وزن خاص بالجمع ولا غالب فيه أوله واحد ولكنه مخالف لاوزان الجمع أو غير مخالف ولكنه مساو للواحد دون جمع في التذكير والنسب واذا عرفت ذلك فاعرف الجمع مرادي

﴿التصغير﴾

هو لغة التقليل واصطلاحا تغيير مخصوص يأتي بيانه اه صريح (قوله من واد واحد) لان كلا يغير اللفظ والمعنى وقد يبحث في تعليل الشارح بأنه انما ينتج ذكر أحدهما عقب الآخر أعم من أن يكون المقدم التكسير أو التصغير ولا ينتج تأخر التصغير عن التكسير ولعل نكتته أن التكسير أكثر وقوعا من التصغير فتقديمه أولى (قوله اذا صغرته) أي أردت تصغيره (قوله في تصغير قذى) أي برد الالف الى أصلها وهو الياء ثم ادغام ياء التصغير فيها لان التصغير يرد الاشياء الى أصولها ومثله فتي في فتى (قوله دنينيرا) أي برد الياء الى أصلها وهو النون اذ أصله دنار كما يأتي (قوله فلا بد من ضم أوله وفتح ثانيه) ما علل به ذلك أنهم لما قصروا في التكسير أول الرباعي والخماسي

وزيادة ياء ساكنة بعده فان كان ثلاثيا لم يغير باكثر من ذلك وان كان رباعيا فصاعدا كسر ما بعد الياء فالامثلة ثلاثة فعيل نحو فليس وفعيعل نحو دريهم وفعيعيل نحو دنينير * تنبيهات * الاول للمصغر شروط أن يكون اسما

ولم يبق الا الكسر والضم كان الضم أولى لقوته وفتحوا ثانيه لان ياء التصغير وألف التكسير فى نحو مفاعل متقابلان فحمل ماقبل الياء على ماقبل الالف اه مرادى مع بعض تغيير وقال بعضهم جعلوا الفتح والالف للجمع لثقله فطلبوا فيه الخفة والضم والياء للمصغر لخفته وجعلوا علامة التصغير ياء لمشابهتها ألف الجمع فى اللين وأقربيتها اليها من الواو فلو كان أوله مضموما كغراب أو ثانيه مفتوحا كغزال أو ماقبل آخره مكسورا كزبرج فهل نقول ان الحركة زالت وجاء غيرها أو الاصلية باقية احتمالان ذكرهما أبو حيان وجزم ابن اياز بالاول اه سيوطى ويؤخذ مما جزم به ابن اياز أن المكبر لو كان على هيئة المصغر كسيطر فانه يصغر بتقدير الحركات وبه صرح السهيلى اه تصريح وسيأتى بسط كلام السهيلى قال المرادى وظاهر التسهيل ان مثل هذا لا يصغر لانه شرط فى المصغر خلوه من صيغ التصغير وشبهها اه وسيأتى فى الشرح أيضا ويعكر على قول الشارح فلابد من ضم أوله مافى الهمع عن البصريين من جواز كسر الاول فى تصغير ما ثانيه ياء كبيت وشيخ وميت الا أن يكون الكلام باعتبار الغالب والاصل (قوله وزيادة ياء ساكنة بعده) أى الثانى قال فى التسهيل بحذف لها أى لاجل ثالث الياءات أول ياءين وليا ها فيقال فى تصغير على علىّ بحذف أول الياءين اللتين وليتاها وتقلب ياء ماوليها من واو وجوبا ان سكنت فيقال فى تصغير عجوز عجيز أو أعلت فيقال فى تصغير مقام مقيم أو كانت لاما فيقال فى تصغير دلو دلىّ واختيارا ان تحركت لفظا فى افراد وتكسير ولم تكن لاما فالراجح أن يقال فى تصغير جدول جديل ويجوز جديول حملا على الافراد والتكسير وهو جداول فان كانت الواو لاما قلبت ياء فيقال فى تصغير كروان كرين وان تحركت فى الافراد والتكسير وهو كراوين اه بزيادة من الدمامينى وانظره (قوله فالامثلة ثلاثة) ان كان تفريعا على المتن فظاهر أو على الشرح فلا وان زعمه البعض قال فى التصريح الامثلة الثلاثة من وضع الخليل قيل له لم بنيت المصغر على هذه الابنية فقال لانى وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار اه وفى النكت ان هذه الاوزان فى المثنى والجمع والمركب المزجى والعددى راجعة الى ماقبل علامة التثنية والجمع والى الجزء الاول من التركيبين اه

ولا يخفى أن مثل علامة التثنية والجمع وعجز المركبين بقية الاشياء الثمانية الآتية فى قول المصنف وألف التأنيث حيث مدا الخ (قوله ولا يصغر الفعل) وكذا الاسماء العاملة عمله كاسم الفاعل لان شرط عملها عدم تصغيرها كما مر (قوله لان التصغير وصف فى المعنى) والفعل والحرف لا يوصفان (قوله فعل التعجب) فى قوله يا ما أميلح غزلانا شدن لنا وجوزه بعضهم القياس عليه كما فى الهمع (قوله وأن يكون متمكنا) عبارته فى شرحه على التوضيح وأن يكون غير متوغل فى شبه الحرف اه وهى المناسبة لما يأتى من جواز تصغير المركب العددى كخمسة عشر فافهم (قوله ولا من وكيف ونحوهما) كغير وأين نقل فى الهمع ولا غير وسوى بمعنى غير خلاف مثل لان المماثلة تقل وتكثر دون المغايرة أعنى كونه ليس اياه ولا عند ولدى ووسط وأمس وأول والبارحة وغد وحسبك والاسماء المختصة بالنفى وكل وبعض ومع وأى وأسماء الشهور كالمحرم وصفر وكذا أيام الاسبوع كالسبت والاحد على مذهب سيبويه وابن كيسان ومذهب الكوفيين والمازنى والجرمى جواز تصغيرها اه مع زيادة من الشاطبى قال سم يؤخذ من كلام الشاطبى أن أمس اذا كان نكرة جاز تصغيره (قوله فلا يصغر نحو كبير وجسيم) لانه لو صغر مثل ذلك لحصل التناقض وفيه أن مراتب القلة والكثرة تتفاوت ومن الاعلام كثير وهو منقول من تصغير كثير والذى سوّغ أن يقال قليل وأقل وكثير وأكثر وأقل من القليل يسوّغ التصغير اه دمامينى (قوله ولا الاسماء المعظمة) كأسماء الله وأنبيائه وملائكته وكتبه والمصحف والمسجد اه فارضى لان تصغيرها ينافى تعظيمها والمراد الاسماء المعظمة مرادا بها مسمياتها العظيمة فان أريد بها غيرها جاز تصغيرها كما صرح به الشاطبى (قوله خاليا من صيغ التصغير) بأن لا تكون صيغته لتصغير لا بحسب الاصل ولا فى الحال فخرج نحو الكميت والكعيت مما وضع على التصغير ثم تنوسى فيه ونحو رجيل وزييد مما عرض تصغيره بلا تناسيه وقوله وشبهها بأن لا تكون صيغته على هيئة صيغة المصغر أى على حركاتها وسكناتها فخرج نحو مبيطر ومهيمن مما ليس مصغرا لكن على هيئة المصغر (قوله نحو الكميت من الخيل) هو الفرس التى تضرب حمرته الى سواد (قوله والكعيت) بالعين المهملة كما

ولا يصغر الفعل ولا الحرف لان التصغير وصف فى المعنى وشذ تصغير فعل التعجب وأن يكون متمكنا فلا تصغر المضمرات ولا من وكيف ونحوهما وشذ تصغير بعض أسماء الاشارة والموصولات كما سيأتى وأن يكون قابلا للتصغير فلا يصغر نحو كبير وجسيم ولا الاسماء المعظمة وأن يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها فلا يصغر نحو الكميت من الخيل والكعيت

فى القاموس وغيره وما فى النسخ من رسمه بالفاء تصحيف (قوله وهو البلبل) أى الطائر المعروف وفى أكثر النسخ البليد وهو تحريف والصواب الذى فى القاموس وغيره هو الاول (قوله ولا نحو مبيطر) وقال السهيلى انه يصغر فتحذف ياؤه الزائدة كما تحذف ألف مفاعيل ثم يلحق ياء التصغير فيبقى اللفظ بحاله ويختلف التقدير ويظهر الفرق بين المصغر والمكبر فى الجمع فالمكبر تحذف ياؤه ويجمع على مباطر والمصغر لا يجوز فيه الا مبيطر ون لانه لو كسر حذفت ياؤه لانه خماسى ثالثه زائد فيزول علم التصغير اه تصريح ويؤخذ منه عدم جواز تكسير كل مصغر لزوال علم التصغير عند التكسير ويؤيده أنهم لم يذكروا المصغر فيما يكسر على الجموع المتقدمة فى باب جمع التكسير فتأمل ثم رأيت الدمامينى صرح فى باب اعراب المثنى والمجموع بان تكسير المصغر كرجيل متعذر (قوله ومهيمن) اسم فاعل هيمن اذا كان رقيبا على الشئ ومثل مبيطر ومهيمن مسيطر وهو المسلط على الشئ (قوله بمجرد اللفظ) أى من غير نظر الى مقابلة أصلى باصلى وزائد بمثله (قوله أنه كبير) أى ذاتا وقوله أنه عظيم أى رتبة (قوله وتقليل مايتوهم) أى تقليل عدد مايتوهم (قوله زمنا) كما فى المثالين الاولين أو محلا كما فى المثالين التاليين لهما أو قدرا كما فى المثال الاخير (قوله وزاد الكوفيون الخ) وفى الفارضى زيادة التحبب كبنى والترحم كمسيكين (قوله كنيف) تصغير كنف بكسر الكاف وسكون النون تليها فاء وهو كما فى القاموس وعاء أداة الراعى أو وعاء اسقاط التاجر شبه به ابن مسعود بجامع حفظ كل لما فيه (قوله أنا جذيلها) تصغير جذل بكسر الجيم وسكون الذال المعجمة وهو العود الذى ينصب للابل الجربى لتحتك به والمحكك بفتح الكاف الاولى مشددة هو الذى كثر الاحتكاك به أى انا من يستشفى برأيه كما تستشفى الابل الجربى بالاحتكاك بهذا العود وقوله وعذيقها تصغير عذق بفتح العين المهملة وسكون الذال المعجمة تليها قاف النخلة والمرجب بفتح الجيم المشددة من رجبته أى عظمته أو من الرجبة بسكون الجيم وهى أن يبنى حول النخلة الكريمة بحجارة أو خشب اذا خيف عليها لطولها أو كثرة حملها أن تقع وتحوط بشوك لئلا يرقى اليها وانما كان التصغير فى ذلك للتعظيم لان المقام

وهو البلبل ولا نحو مبيطر ومهيمن * الثانى وزن المصغر بهذه الامثلة الثلاثة اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا بتقليل الابنية وليس جاريا على اصطلاح التصريف ألا ترى أن وزن احيمر ومكيرم وسفيرج فى التصغير فعيعل ووزنها التصريفى أفيعل ومفيعل وفعيلل * الثالث فوائد التصغير عند البصريين أربع تصغير مايتوهم انه كبير نحو جبيل وتحقير ما يتوهم أنه عظيم نحو سبيع وتقليل مايتوهم أنه كثير نحو دريهمات وتقريب مايتوهم أنه بعيد زمنا أو محلا أو قدرا نحو قبيل العصر وبعيد المغرب وفويق هذا ودوين ذلك وأصيغر منك وزاد الكوفيون معنى خامسا وهو التعظيم كقول عمر رضى الله عنه فى ابن مسعود كنيف ملئ علما وقول بعض العرب أنا جذيلها المحكك وعذيقها المرجب وقوله

وكل اناس سوف تدخل بينهم * دويهية تصفر منها الانامل وقوله فريق جبيل شامخ الرأس لم يكن * لتبلغه حتى تكل وتعملا وردّ البصريون ذلك بالتأويل الى تصغير التحقير ونحوه (وبابه) يعني الحذف (منتهى الجمع وصل) فيما زاد على أربعة أحرف (به الى أمثلة التصغير صل) والحاذف

هنا من ترجح وتخيير ماله هنالك فتقول في تصغير فرزدق فريزد بحذف الخامس أو فريزق بحذف الرابع لما سبق في قوله والرابع الشبيه بالمزيد الخ وتقول في سبطرى سبيطر وفي قدوكس قديكس وفي مدحرج دحيرج وتقول في عصفور وقرطاس وقنديل وفردوس وغرنيق عصيفير وقريطيس وقنيديل وفريديس وغرينيق وتقول في قبعثرى قبيعث لما سبق في قوله وزائد العادي الرباعي احذفه الخ وتقول في مستدع مديع وفي استخراج تخيريج لما سبق في قوله والسين والتا من كمستدع أزل الخ وتقول في منطلق ومتعنفس مطيلق ومعيفس وفي ألندد ويلندد أليد ويليد بالادغام لما سبق في قوله والميم أولى من سواه بالبقا الخ وتقول في حيزبون وعيطموس حزيبين وعطيميس الجمع بحذف الياء وابقاء الواو مقلوبة ياء للمناسبة وتقول في سرندى وعلندى سريند وعليند أو سريد وعليد لعدم المزية بين الزائدين كما سبق * تنبيه * يستثنى من ذلك هاء التأنيث وألفه الممدودة وياء النسب والالف والنون بعد أربعة أحرف فصاعدا

للمدح (قوله دويهية الخ) فتصغيرها للتعظيم بقرينة وصفها بالجملة بعدها التي هي كناية عن الموت بها (قوله الى تصغير التحقير) أي كما في دويهية ايذانا بأن حتف النفوس قد يكون بصغار الدواهي وقوله ونحوه أي كتصغير ما يتوهم أنه كبير الذات كما في جبيل ايذانا بأن الجبل دقيق العرض وان كان عاليا شاق المصعد وكما في كنيف وجذيل وعذيق ايذانا بأن كثرة المعنى قد تكون مع صغر الذات (قوله من ترجيح) أي تعيين لما مر في التكسير وذلك كما في مستدع وقوله وتخيير أي بين أمرين جائزين أعم من ان يكون أحدهما أرجح كما في فرزدق أو متساويين كما في سرندى وعلندى كذا قال شيخنا والبعض ويحتمل أنه أراد بالترجيح ما يشمل التعيين والاحسنية وبالتخيير التخيير بين أمرين متساويين في الجواز (قوله فتقول في تصغير فرزدق الخ) كان عليه أن يقول فتقول في تصغير سفرجل سفيرج لما سبق في قوله ومن خماسي جرد الخ وتقول في تصغير فرزدق الخ لتتم الاقسام (قوله فريزد بحذف الخامس) أي وهذا أحسن من فريزق بحذف الرابع ولو ذكر الشارح هذا السكات أولى لانه يذكر نظيره مقابلته لقوله بعد وتقول في سرندى وعلندى الخ فتنبه (قوله لما سبق في قوله الخ) راجع لجميع ما ذكر من سبطرى الى هنا (قوله ومقيعس) قال شيخنا انظر هل يأتي هنا خلاف المبرد المتقدم (قوله أو سريد وعليد) بحذف النون وقلب الالف ياء لوقوعها بعد كسرة ولم تصح ويفتح ما قبلها لانها للالحاق بسفرجل كما مر وألف الالحاق لا تبقى في التصغير كما يأتي ثم أعلت اعلال قاض تصريح (قوله هاء التأنيث) كدحرجة وألفه الممدودة كقاصعاء وياء النسب كأرذمي والالف والنون بعد أربعة أحرف فصاعدا كزعفران وكعبوثران مم (قوله بعد أربعة أحرف فصاعدا) انما قيد بذلك لانه الذي يجمع مع بقي

فانهن لا يحذفن فى التصغير ولا يعتد بهن كما سيأتى (وجائز تعويض يا قبل الطرف) عن المحذوف (ان كان

بعض الاسم فيهما) أى فى الجمع والتصغير (انحذف) وسواء فى ذلك ما حذف منه أصل

نحو سفرجل فتقول فى جمعه سفارج وان عوضت قلت سفاريج وفى تصغيره سفيرج وان عوضت قلت سفيريج وما حذف منه زائد نحو منطلق فتقول فى جمعه مطالق ومطاليق وفى تصغيره مطيلق ومطيليق على الوجهين وعلم من قوله وجائز أن التعويض غير لازم * تنبيه * قال فى التسهيل وجائز أن يعوض مما حذف ياء ساكنة قبل الآخر مالم يستحقها لغير تعويض واحترز بقوله لغير تعويض من نحو لغاغيز فى جمع لغيزى فانه حذفت ألفه ولم يحتج الى تعويض لثبوت يائه التى كانت فى المفرد

(وحائد عن القياس كل

ما خالف فى البابين) أى باب التكسير وباب التصغير

(حكما رسما) مما جاء مسموعا فيحفظ ولا يقاس عليه فمما جاء حائدا عن القياس فى باب التصغير قولهم فى المغرب مغيربان وفى العشاء عشيان وفى عشية عشيشية وفى انسان أنيسيان

الجمع أماثل وسكران فلاوان كان لا يحذف منه أيضا الالف والنون عند تصغيره (قوله فانهن لا يحذفن فى التصغير) فتقول دحيرجة وقويصاء ولويذعى وزعيفران وعبيثران بخلاف الجمع فانك تقول فيه دحارج وقواصع ولواذع وزعافر وعباثر (قوله ولا يعتد بهن) بل يتركن على حالهن فى التكبير ويصغر ما قبلهن كما يصغر غيره تميم بن سم (قوله كما سيأتى) فى قوله وألف التأنيث حيث مدا الخ (قوله على الوجهين) أى التعويض وعدمه (قوله قال فى التسهيل الخ) مراده تقييد كلام الناظم هنا بكلامه فى التسهيل (قوله لغير تعويض) كوجودها أو وجود ما انقلبت عنه فى المكبر (قوله من نحو لغاغيز فى جمع لغيزى) أى ومن نحو لغيغيز فى تصغير لغيزى ومن نحو حراجيم وحريجيم فى جمع احرنجام وتصغيره اذ لا يمكن التعويض لاشتغال محله بالياء المنقلبة عن الالف الكائنة قبل الميم (قوله ولم يحتج الى تعويض) بل التعويض غير ممكن وان أوهمت عبارة الشارح خلافه لاشتغال محله بالياء التى كانت فى المفرد (قوله قولهم فى المغرب مغيربان) وقياسه مغيرب وفى العشاء عشيان وقياسه عشية وقول التصريح قياسه عشى فيه نظر لقول المصنف واختم بتا التأنيث ما صغرت من مؤنث عار ثلاثى قال الشارح فى الحال كسن أو فى الاصل كيد أو فى المآل وهذا نوعان أحدهما ما كان رباعيا بمدة قبل لام معتلة فانه اذا صغر لحقته التاء نحو سماء وسمية وذلك لان الاصل فيه سمى بثلاث يا آت الاولى ياء التصغير والثانية بدل المدة والثالثة بدل لام الكلمة فحذفت احدى اليائين الاخيرتين على القياس المقرر فى هذا الباب فبقى الاسم ثلاثيا فلحقته التاء اه (قوله وفى عشية عشيشية) وقياسه عشية بحذف احدى اليائين من عشية لتوالى الامثال وادغام ياء التصغير فى الاخرى كذا فى الفارضى وغيره والاصل عشيية بثلاث يا آت فقعل مام فعلم بطلان قول البعض قياسه عشيية بثلاث يا آت (قوله وفى انسان أنيسيان) بياء قبل الالف وقياسه أنيسين ان اعتبر جمعه على أناسين وأنيسان ان لم يعتبر وهو ما سيصرح به الشارح بعد وقال الكوفيون أنيسيان تصغير انسان لان أصله

وفى بنون أبينون وفى ليلة
ليلية وفى رجل رويجل
وفى صبية أصيبية وفى غلمة
أغيلمة فهذه الالفاظ
مما استغنى فيها بتصغير مهمل
عن تصغير مستعمل ومما
جاء خارجا عن القياس
فى التكسير مجاء على غير
لفظ واحده قولهم رهط
وأراهط وباطل وأباطيل
وحديث وأحاديث وكراع
وأكارع وعروض
وأعاريض وقطيع وأقاطيع
فهذه جموع لواحد مهمل
استغنى به عن جمع المستعمل
هذا مذهب سيبويه والجمهور
وذهب بعض البصريين الى
أنها جموع للمنطوق به على
غير قياس وذهب ابن جنى
الى أن اللفظ يغير الى هيئة
أخرى ثم يجمع فيرى
فى أباطيل أن الاسم غير الى
ابطيل أو أبطول ثم جمع

(اتلو يا التصغير من قبل علم *
تأنيث او مدته) أى مدة
التأنيث (الفتح انحتم) يعنى
أن الحرف الذى بعد ياء
التصغير ان لم يكن حرف
اعراب فانه يجب فتحه قبل
علامة التأنيث وهى التاء

انسيان على وزن افعلان بكسر الهمزة والعين واذا صغر افعلان قيل
أنيعلان وهو مبنى على قولهم انسان مأخوذ من النسيان فوزنه افعان
ومذهب البصريين أنه من الانس فوزنه فعلان أفاده الفارضى (قوله وفى
بنون أبينون) وقياسه بنيون وفى ليلة ليلية وقياسه لييلة وفى رجل رويجل
وقياسه رجيل وفى صبية بكسر الصاد وسكون الموحدة جمع صبى أصيبية
وقياسه صبية وفى غلمة بكسر الغين المعجمة وسكون اللام جمع غلام وقياسه
غليمة (قوله فهذه الالفاظ الخ) هذا التفريع لا يناسب المتن لان المتن
يقتضى ان مثل هذه الالفاظ شاذ وهذا التفريع يقتضى أنه تصغير لاسم
لمهمل والمناسب للمتن ما سينقله الشارح عن بعض البصريين وكذا يقال فى
قوله فهذه جموع الخ (قوله بتصغير مهمل) بالاضافة وكذا قوله عن تصغير
مستعمل أى تصغير بان وما بعده كما هو تصغير مغربان وعشيان وعشاة بتشديد
الشين وانسيان وليلاة وراجل وأصبية وأغلمة وأبنون (قوله على غير لفظ
واحده) أى على غير ما يقتضيه لفظ واحده من الجموع (قوله رهط
وأراهط) وقياسه رهوط وقول التصريح وأرهاط ممنوع لان أفعالا غير
مطرد فى فعل الصحيح العين الساكنها وشذ أفراخ فى فرخ كما مر (قوله وباطل
وأباطيل) قال الشيخ خالد وقياسه بواطل لانه من باب كاهل سم (قوله وحديث
وأحاديث) وقياسه أحدثة وحدث وكذا كراع بضم الكاف وهو مستدق
الساق وقطيع بفتح القاف (قوله وعروض) بفتح العين وقياسه عرائض
كعجوز وعجائز (قوله وذهب ابن جنى الخ) قال الفارضى وهو قريب من
الاول (قوله الى هيئة أخرى) أى يجمع على ذلك الجمع قياسا (قوله تلو يا
التصغير الخ) هذا البيت والذى بعده تقييد لقول المصنف فعيعل مع فعيعيل
لما فاق يعنى يستثنى من كسر تلو ياء تصغير ما زاد على ثلاثة أحرف هذه الاشياء
وزاد الشارح عجز المركب فانه يفتح التلو الذى قبله أيضا وتلو متعلق بانحتم
ومن قبل الخ حال من تلو والمراد بعلم التأنيث تاؤه وألفه المقصورة (قوله أى
مدة التأنيث) الاولى رجوع الضمير لعلم التأنيث أى مدة علم التأنيث أى
المدة التى قبله كما قاله سم لانه أدل على ان المدة ليست للتأنيث (قوله ان لم يكن
حرف اعراب) فان كان حرف اعراب أجرى على مقتضى العامل لكن كونه

حرف

وألف التأنيث المقصورة نحو قصعة وقصيعة ودرجة ودريجة وحبلى وحبيلى وسلمى وسليمى وكذا ما قبل مدة التأنيث وهى الالف الممدودة التى قبل الهمزة نحو صحراء وصحيراء وحمراء وحميراء

* تنبيهات * الاول أفهم كلامه أن الالف الممدودة فى نحو حمراء ليست علامة التأنيث وهو كذلك عند جمهور البصريين وانما العلامة عندهم الالف التى انقلبت همزة وقد تقدم بيان ذلك فى بابه ولذلك قال فى التسهيل أو ألف التأنيث أو الالف قبلها وأما قوله فى شرح الكافية فان اتصل بما ولى الياء علامة تأنيث فتح كتميرة وحبيلى وحميراء حيث يقتضى أن المدة فى نحو حمراء مندرجة فى قوله علامة تأنيث فانه قد تجوز فيه والتحقيق ما تقدم * الثانى المراد بقوله من قبل علم تأنيث ما كان متصلا كما مثل فلو انفصل كسر على الاصل نحو دحيرجة * الثالث عجز المركب منزل منزلة تاء التأنيث كما قاله فى التسهيل فحكمه حكمها فتقول بعيلبك بفتح اللام (كذلك ما مدة أفعال سبق * أو مد سكران وما به التحق) أى يجب أيضا فتح الحرف الذى بعد ياء التصغير اذا كان قبل مدة أفعال أو مد سكران وما به التحق بما فى آخره ألف ونون زائدتان

حرف اعراب انما يتأتى فى تصغير الثلاثى لا فى تصغير ما فوقه الذى الكلام فيه فلهذا قال شيخنا والبعض القيد لبيان الواقع (قوله وألف التأنيث) خرج ما ألفه للالحاق مقصورة أو ممدودة كعزهى وعلباء فيقال فى تصغيرهما عزيه وعليب بكسر ما بعد ياء التصغير مع التنوين كذا قال الفارضى أى ومع حذف الياء المنقلبة عن الالف لالتقاء الساكنين وحذف همزة الممدودة (قوله أفهم كلامه أن الالف الخ) أى لكونه عطفها على علم التأنيث والعطف يقتضى المغايرة (قوله فى بابه) أى باب ألف التأنيث أى الباب الذى ذكر فيه ألف التأنيث وهو باب ما لا ينصرف وليس المراد باب التأنيث لانه لم يذكر ذلك فى باب التأنيث بل فى باب ما لا ينصرف (قوله أو الالف قبلها) فيه استخدام فانه ذكر ألف التأنيث بمعنى المقصورة وأعاد عليها الضمير بمعنى الممدودة (قوله قد تجوز فيه) حيث أطلق اسم الشئ على مجاوره (قوله ما كان متصلا) أى أن تلو الذى كان متصلا بعلم التأنيث (قوله عجز المركب) أى الذى ليس آخر صدره ياء اذ ما آخر صدره ياء كمعدى كرب لا يفتح ما قبل عجزه لانه ليس تلو ياء التصغير بل يبقى على سكونه ويبقى التلو على كسره (قوله بعيلبك بفتح اللام) ومعيدى كرب بسكون الياء كما مر (قوله أو مد سكران الخ) يؤخذ من تمثيله بسكران وما التحق به شرطان أحدهما ما ذكره الشارح بقوله لم يعلم جمع ماهما فيه الخ ثانيهما أن لا يكون ما فيه الالف والنون المزيدتان جمع كثرة فان كان جمع كثرة كعقبان لم يصغر على لفظه لا بفعيلان ولا بفعيلين وان كان يجمع على عقابين بل يرد الى القلة ثم يصغر فيقال فيه أعيقب ذكره فى التسهيل (قوله وما به التحق) ضابطه أن يكون مؤنثه على فعلى فخرج نحو سيفان مما مؤنثه على فعلانة فيقال فى تصغيره سييفين (قوله بما فى آخره ألف ونون زائدتان) شامل لنحو عمران وعثمان ومروان فيقال فى تصغيرها عميران وعثيمان ومريوان وخرج ما نونه أصلية فانه يكسر فى تصغيره ما قبل الالف قال الدمامينى نحو حسان اذا أخذته من الحسن فتقول حسين بحذف احدى السينين وقلب

لم يعلم جمع ما هما فيه على فعالين دون شذوذ فقد قالوا في تصغير اجمال أجيمال وفي تصغير سكران سكيران لانهم لم يقولوا في جمعه سكارين وكذلك ما كان مثله نحو غضبان وعطشان فان جمع على فعالين دون شذوذ صغر على فعيلين نحو سرحان وسريحين وسلطان وسليطين فانهم جمعوهما على سراحين وسلاطين وان كان جمعه على فعالين شاذا لم يلتفت اليه بل يصغر على فعيلان مثاله غرثان وانسان فانهم قالوا في جمعهما غراثين واناسين على جهة الشذوذ فاذا صغرا قيل فيهما غريثان وأنيسان فان ورد ما آخره ألف ونون مزيدتان ولم يعرف هل تقلب العرب ألفه ياء أولا حمل على باب سكران لانه الاكثر * تنبيه * أطلق الناظم أفعالا ولم يقيده بأن يكون جمعا فشمل المفرد وفي بعض نسخ التسهيل أو ألف أفعال جمعا أو مفردا فشمل الجمع ما ذكروا أما المفرد فلا يتصور تمثيله على قول الاكثرين الا بما سمي به من الجمع لان أفعالا عندهم لم يثبت في المفردات قال سيبويه فاذا حقرت أفعالا اسم رجل قلت أفيعال كما حقرته قبل أن تكون اسما كتحقير عطشان فرقوا بينها وبين أفعال الخ لانه لا يكون الا واحدا ولا يكون أفعال الا جمعا هذا كلامه وقد أثبت بعض النحويين أفعالا في المفردات وجعل منه قولهم برمة أعشار وثوب أخلاق وأسمال وهو عند الاكثرين من وصف المفرد بالجمع كما تقدم فان فرعنا على مذهب من أثبته في المفردات فقتضى اطلاق الناظم هنا وقوله في التسهيل جمعا أو مفردا

الالف ياء وادغامها اه قال سم وانظر لم حذفت احدى الياءين وهلا بقيت وقلت ادغامه فقيل حسيبين على فعيعيل اه أي كما قيل في تصغير لغيزى لغيغيز (قوله لم يعلم الخ) دخل تحت منطوقه ثلاث صور أن يعلم جمعه على غير فعالين وأن يعلم جمعه على فعالين شذوذا وأن لا يعلم شيء ومفهومه صورة واحدة وهو أن يعلم جمعه على فعالين دون شذوذ وقد تعرض الشارح لجميع ذلك الا أنه ذكر صورة المفهوم في أثناء صور المنطوق (قوله لانهم لم يقولوا في جمعه سكارين) لان الالف والنون فيه شابها ألفي التأنيث بدليل منع الصرف فكما لا يتغير ألفا التأنيث لا يتغير ما أشبههما ولما لم يكن الالف والنون في سرحان وسلطان كذلك حصل التغير تصريح (قوله غرثان) بغين معجمة مفتوحة فراء ساكنة فمثلثة وجمعه غراثى كسكارى من غرث كفرح جاع اه قاموس والظاهر جواز ضم غين غراثى وفتحها وان كان الضم أرجح كجوازهما في سين سكارى مع رجحان الضم كما تقدم في شرح قول المصنف وبالفعالى والفعالى جمعا الخ فاقتصار البعض على الضم تقصير (قوله هل تقلب العرب ألفه ياء) أي بجمعه على فعالين (قوله فاذا حقرت أفعالا) أي صغرته (قوله فرقوا بينهما) أي بين أفعال بفتح الهمزة وبين افعال أي بكسرها حيث صغروا الاول على أفيعال والثاني على أفيعيل فقالوا في تصغير أجمال أجيمال وفي تصغير اخراج أخيريج ولا حاجة لتقييد اخراج بالعلمية كما صنعه شيخنا وتبعه البعض (قوله ولا يكون أفعال الا جمعا) أي في الحال أو في الاصل بأن يكون علما منقولا من جمع فلا تنافي بين هذا وقوله فاذا حقرت أفعالا اسم رجل (قوله هذا كلامه) أي كلام سيبويه (قوله وأسمال) بالسين المهملة عطف مرادف يقال سمل الثوب سمولا خلق فهو ثوب اسمال كذا في القاموس (قوله فان فرعنا على مذهب

انه يصغر على أفيعال ومقتضى قول من قال من النحويين أو ألف افعال جمعا كأبي موسى وابن الحاجب أنه يصغر على أفيعيل بالكسر وقال بعض شراح تصريف ابن الحاجب قيده بقوله جمعا احترازا عما ليس بجمع نحو اعشار فان تصغيره اعيشير وقال الشارح أو ألف أفعال جمعا وعلى هذا انبه بقوله سبق هذا لفظه فقيده وحمل كلام الناظم على التقييد وكأنه جعل سبق قيد الافعال أى ألف أفعال السابق فى باب التكسير وهو الجمع أما تقييده فتبع فيه أبا موسى ومن وافقه وقال الشلوبين مشيرا الى قول أبي موسى هذا خطأ لان سيبويه قال اذا حقرت أفعالا اسم رجل قلت فيه افيعال كما تحقرها قبل أن تكون اسما وأما حمل كلام الناظم على التقييد فلا يستقيم لان قوله سبق ليس حالا من أفعال فيكون مقيدا به بل هو صلة ما وهذه مفعول لسبق تقدم عليه والتقدير كذا الذى ماسبق مده أفعال وأيضا فان الناظم أطلق فى غير هذا الكتاب بل صرح بالتعميم فى بعض نسخ التسهيل فعلى ذلك يحمل كلامه

(وألف التأنيث حيث مدا * وتاؤه منفصلين عدا
كذا المزيد آخرا للنسب * وعجز المضاف والمركب
وهكذا زيادتا فعلانا * من بعد أربع كزعفرانا)

الخ) انما قيد الاختلاف الذى سيذكره بالتفريع على مذهب من أثبت أفعالا فى المفردات لان الاختلاف الذى سيذكره جار فى غير أفعال الجمع من أفعال المفرد كأعشار وأفعال اسم رجل بدليل كلام بعض شراح تصريف ابن الحاجب ورد الشلوبين على أبي موسى بكلام سيبويه وأما الاختلاف المتفرع على مذهب من لا يثبت أفعالا فى المفردات فليس الا فى أفعال اسم رجل هكذا حقق المقام (قوله انه) أى افعالا المفرد يصغر على أفيعال وهذا هو الراجح (قوله لان سيبويه قال الخ) انما يتجه هذا التعليل اذا كان تقييد أبي موسى بالجمع لاخراج المفرد بالمعنى الشامل لافعال المسمى به كما أشرنا اليه آنفا أخذا بالاطلاق مفهوم تقييده بالجمع والا فقد يقال كلام سيبويه فى المفرد الذى كان فى الاصل جمعا كأجمال اسم رجل وكلام أبي موسى فى المفرد أصالة كثوب أسمال ولا يلزم من تصغير الاول على أفيعال كتصغيره قبل التسمية تصغير الثانى على أفيعال فتأمل (قوله وأيضا فان الناظم أطلق فى غير هذا الكتاب) أى كما أطلق هنا (قوله وألف التأنيث حيث مدا الخ) قال سم ليس مقصود المصنف استثناء هذه الثمانية من قوله السابق وما به لمنتهى الجمع وصل الخ حتى يكون المعنى أنه يتوصل فى الجمع بحذف هذه الاشياء الثمانية لا فى التصغير فيرد عليه أن عجز المضاف لم يحذف لا هنا ولا هناك فلا يليق عده فى المستثنيات وانما مقصوده أنه اكتفى مع هذه الاشياء الثمانية بحصول صيغة التصغير تقديرا بتقدير انفصال ما يخل بالصيغة منها وهو أعم من أن يكون قد فعل مثل ذلك فى الجمع أولا ومعلوم أن أكثرها وهو السبعة منها لم يفعل مثل ذلك معه فى الجمع فيعلم استثناؤه من قول المصنف السابق وما به لمنتهى الجمع الخ فاستثناء السبع مرتب على المقصود من قول المصنف وألف التأنيث حيث مدا الخ وعجز المضاف ليس حذفه فى الجمع لازما من كلامه حتى يرد الاعتراض به فاندفع ما فى التوضيح وشرحه وعلى هذا قول الشارح

وتذكر اتصال ما دل على تثنية أو جمع تصحيح جلا) يعني لا يعتد في التصغير بهذه الاشياء الثمانية بل تعد منفصلة أي تنزل منزلة كلمة مستقلة فيصغر ما قبلها كما يصغر غير مقترن بها الاول ألف التأنيث الممدودة نحو حمراء • الثاني تاء التأنيث نحو حنظلة • الثالث ياء النسب نحو عبقري • الرابع عجز المضاف نحو عبد شمس • الخامس عجز المركب تركيب مزج نحو بعلبك • السادس الالف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف فصاعدا نحو زعفران وعقربان واحترز من أن يكونا بعد ثلاثة نحو سكران وسرحان وقد تقدم حكمهما • السابع علامة التثنية نحو مسلمين • الثامن علامة جمع التصحيح نحو مسلمين ومسلمات فجميع هذه لا يعتد بها ويقدر تمام بنية التصغير قبلها فتقول في تصغيرها حميراء وحنيظلة وعبيقري وعبيد شمس وبعيلبك وزعيفران وعقيربان ومسيلمان ومسيلمين ومسيلمات • تنبيهات • الاول هذا تقييد لاطلاق قوله وما به انتهى الجمع وصل وقد تقدم التنبيه عليه • الثاني ليست الالف الممدودة عند سيبويه كتاء التأنيث في عدم الاعتداد بها من كل وجه لان مذهبه في نحو جلولاء وبراكاء وقريثاء مما ثالثه حرف

الآتي الاول هذا التقييد الخ فيه نظر وكان الاولى أن يقول فيه تقييد فليتأمل اهـ وليس قوله وألف التأنيث الخ تكرارا مع قوله آنفا الثالث بالتصغير من قبل علم تأنيث أو مده الخ لان ذكره هناك من حيث استثناؤه من كسر ما بعد ياء التصغير وهنا من حيث انه يصغر الاسم بتقدير خلوه منه وآخر ح بقوله حيث مدا المقصورة لانها لا تعد منفصلة ولذلك تحذف اذا وقعت خامسة فأكثر وتبقى اذا كانت رابعة لانها لا تحل حينئذ بصيغة التصغير ويفتح ما قبلها لاجلها (قوله جلا) يحتمل أنه بمعنى ظهر وصف لجمع تصحيح احترز به عن نحو سنين لان زيادته لا تعد منفصلة حتى تبقى صيغ التصغير لما سيأتي في الخاتمة أنه لا يقال في تصغيره سنيون بل سنيات وسنيات وسنيه ويحتمل أن جلا بمعنى أظهره عطف على دل وجمع مفعول جلا مقدما عليه (قوله كما يصغر غير مقترن بها) فلا يعتقد أن ابنية التصغير خرجت عن أمثلتها اهـ فارضي (قوله عبقري) بعين مهملة مفتوحة فموحدة ساكنة فقاف مفتوحة فراء نسبة الى عبقر تزعم العرب أنه اسم بلاد الجن فينسبون اليه كل شيء عجيب تصريح (قوله تركيب مزج) بخلاف الاسنادي قال الفارضي لان الاسنادي كتأبط شرا لا يصغر وشمل المركب تركيب مزج العددي كخمسة عشر فتقول خميسة عشر بتصغير الصدر فقط سواء أردت العدد أو سميت به فارضي (قوله ومسيلمان ومسيلمين) كذا في بعض النسخ واثبات الالف في الاول يقتضي رفع المتعاطفات واثبات الياء في الثاني يقتضي عدم رفعها كما أن رسم عبيقري بغير ألف بعد الياء التحتية يقتضي عدم النصب ويمكن جعل المتعاطفات كلها بالرفع واجراء مسيلمين على لغة من يجري جمع المذكر السالم مجرى حين أو بالجر حكاية لحالها في الخبر واجراء مسيلمان على لغة من يلزم المثنى الالف ويوافق هذا ما في أكثر النسخ ومسيلمين ومسيلمين فتأمل (قوله هذا تقييد الخ) تقدم ما فيه (قوله في عدم الاعتداد بها من كل وجه) بل من بعض الوجوه كعدم السقوط في التصغير (قوله لان مذهبه في نحو جلولاء الخ) فتكون هذه مستثناة من قول المصنف

تحذف الواو والالف والياء فيقول فى تصغيرها جليلاء وبريكاء وقريثاء بالتخفيف بخلاف فروقة فانه يقول فى تصغيرها فريقة بالتشديد ولا يحذف فقد ظهر أن الالف يعتد بها من هذا الوجه بخلاف التاء

ومذهب المبرد ابقاء الواو والالف والياء فى جلولاء وأخويه فيقول فى تصغيرها جليلاء وبريكاء وقريثاء بالادغام مسويا بين ألف التأنيث وتائه لان ألف التأنيث الممدودة محكوم لما هى فيه بحكم ما فيه هاء التأنيث وحجة سيبويه أن لالف التأنيث الممدودة شبها بهاء التأنيث وشبها بالالف المقصورة واعتبار الشبهين أولى من الغاء أحدهما وقد اعتبر الشبه بالهاء من قبل مشاركة الالف الممدودة لها فى عدم السقوط وتقدير الانفصال بوجه ما فلاغنى عن اعتبار الشبه بالالف المقصورة فى عدم ثبوت الواو فى جلولاء ونحوها فانها كالف حبارى الاولى وسقوطها فى التصغير متعين عند بقاء الثانية فكذا يتعين سقوط الواو المذكورة ونحوها فى التصغير واعلم أن تسوية الناظم هنا بين ألف التأنيث الممدودة وتائه تقتضى موافقة المبرد ولكنه صحح فى غير هذا النظم مذهب سيبويه * الثالث اختلف أيضا فى نحو ثلاثين علما أو غير علم وفى نحو جدارين وظريفين وظريفات أعلاما مما فيه علامة التثنية وجمع التصحيح وثالثه حرف مد فمذهب سيبويه الحذف فتقول ثليثون وجديران وظريفون وظريفات

وألف التأنيث حيث مدا (قوله حذف الواو والالف والياء) اعتدادا بألف التأنيث الممدودة كما اعتد بالمقصورة فى نحو حبارى اذا صغرته على حبيرى فحذفت من أجلها الالف (قوله بخلاف فروقة) أى ونحوها مما فيه تاء التأنيث وثالثه حرف مد (قوله من هذا الوجه) وهو حذف الواو والالف والياء اذ لو لم يعتد بالالف لم تحذف المدة قبلها بل تبقى مع قلب الالف والواو ياء كما فى تصغير جلول وبراكاء وقريثاء بلا ألف تأنيث (قوله ومذهب المبرد الخ) وعليه فألف التأنيث الممدودة كالتاء فى عدم الاعتداد بها من كل وجه (قوله فى جلولاء وأخويه) مع قلب الواو والالف ياء (قوله بوجه ما) قال البعض متعلق بالشبه فكان الاولى تقديمه وجعل قوله من قبل أى من جهة بيانا لذلك الوجه كما لا يخفى اه وهو ناشئ عن عدم فهم عبارة الشارح والذى يتجه أنه متعلق بتقدير الانفصال يعنى أن تقدير انفصال ألف التأنيث الممدودة فى غيرما ثالثه حرف مد لا مطلقا والالم يحذف لاجلها حرف المد فيما ثالثه حرف مد فلا تغفل (قوله فلاغنى الخ) الفاء اما فصيحة أى واذا اعتبر الشبه بالهاء من هذا الوجه فلاغنى الخ أو تفريعية على قوله واعتبار الشبهين الخ (قوله ونحوها) أى نحو الواو فى جلولاء كالالف فى براكاء والياء فى قريثاء (قوله عند بقاء الثانية) بأن يقال حبيرى بتخفيف الياء واثبات ألف بعد الراء (قوله أن تسوية الناظم الخ) أى حيث أطلق فى قوله وألف التأنيث حيث مدا وتاؤه منفصلين عدا (قوله فى نحو ثلاثين علما أو غير علم الخ) وجه التعميم فيه وتقييد ما بعده بالعلم أن نحو ثلاثين زيادته غير طارئة مطلقا لانه لا مفرد له بخلاف نحو جدارين وما ذكر معه فانما تكون زيادته غير طارئة

لا زيادته غير طارئة على لفظ مجرد فعومل معاملة جلولاء وهو مذهب المبرد فأبقاه حرف المد في ذلك والادغام كما عمل في جلولاء واتفقا في عوطط ونحوه وطر بفاق ونحوه ظريفات إذا لم يجعلا أعلاما على التشديد ولم يذكر هنا هذا التفصيل

(وألف التأنيث ذو القصر متى

زاد على أربعة لن يثبتا) أي اذا كانت ألف التأنيث خامسة فصاعدا حذفت لأن بقاءها يخرج البناء عن مثال فعيعل وفعيعيل لأنها لم يستثقل النطق بها فحكم لها بحكم المنفصل فتقول في نحو قرقرى ولغيزى وبردرايا قريقر ولغيغز وبريدر فان كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة وابقاء ألف التأنيث وجاز عكسه والى هذا أشار بقوله

(وعند تصغير حبارى خير

بين الحبيرى فادر والحبير) ومثله قريثا فتقول فيه قريثا أو قريث أي ان حذفت المدة قلت الحبيرى وقريثا وان حذفت ألف التانيث قلت الحبير وقر

اذا كان علما بخلاف ما اذا لم يكن علما اذ لا دلالة حينئذ مفردا (قوله لا زيادته) هي علامة التثنية والجمع غير طارئة على لفظ مجرد أي منها أما الأولى فلوضعه على الزيادة وأما الثانية فلعدم ورود الزيادة حال الجمعية قبل العلمية (وقوله فعومل معاملة جلولاء لعدم طرو الزيادة على كل (قوله زاد على أربعة) أي ولم تتقدم على الخامسة مدة كما سيأتي (قوله لن يثبتا) خبر المبتدأ وهو ألف وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر وهو الجواب على تقدير الفاء ومجموع الشرط والجواب الخبر (قوله أي اذا كانت ألف التأنيث) أي المقصورة كما قيده الشارح أما الممدودة فعلى تقدير الانفصال كما مر وكألف التأنيث المقصورة ألف الالحاق المقصورة كحبركى فتقول في تصغيره حبيرك كقريقر والحبركى بفتح الحاء المهملة والموحدة وسكون الراء القراد وليست ألفه للتأنيث لقولهم حبركاة ومنونه من الجرمي أن ألفه للتأنيث وممنوع من الصرف كذا في الفارضي (قوله لأن بقاءها يخرج الخ) قال في التصريح فان قلت فعيلى فعيلى وليست من أبنية التصغير الثلاثة قلت نعم ولكنها توازن فعيعلا في فعيلا عند الكسرة التي منع منها مانع الالف اه وتحرره البعض ثم استشكله (قوله لأنها لم يستثقل النطق بها الخ) قال شيخنا الفعل تعليل لحذف تقديره وفارقت الممدودة لأنها الخ أي لأنها لا يمكن النطق بالمقصورة وحدها فهي بعيدة عن تقدير الانفصال بخلاف الممدودة (قوله فتقول في نحو قرقرى) بقافين وراءين بينهما مثناة اسم موضع تصريح (قوله وبردرايا) بموحدة مفتوحة فراء ساكنة فدال مهملة فراء فألف فتحتية اسم موضع وربه فعلما يا (قوله لغيغز) كذا بخط الشارح بلا ياء قبل الزاي وفي بعض النسخ لغيغيز بياء قبل الزاي قال شيخنا وهو القياس (قوله بريدر) بحذف ألف التأنيث ثم حذف الالف والياء لانهما زائدتان (قوله فان كانت خامسة الخ) أشار به الى أن قول المصنف وعند تصغير حبارى الخ تقييد لاطلاق قوله متى زاد على أربعة الخ (قوله وابقاء ألف التأنيث) لانها بعد حذف المدة صارت رابعة (قوله بين الحبيرى) وهو أجود (قوله ومثله قريثا) يقتضى أن قريثا بالقصر والذى قدمه أنها بالمد وقال القاموس فلعل مراده مثله قريثا على قصرها القصر ورة أو نحوها أو انه لغة

فيها) (قوله بقلب المدة ياء) أي في الجاري فقط لان مدة القريشا ياء فلا يحتاج للقلب (قوله ثانيا لينا) لم يخص في الهمع الرد بالثاني اللين حيث قال يرد الى أصله البدل ان كان آخرا مطلقا سواء كان لينا كملهى أو غير لين كماء وسقاء فان ألف ملهى بدل من واو لانه مشتق من اللهو وهمزة ماء بدل من هاء أمواه ثم مياه وأمواه وهمزة سقاء بدل من ياء لانه مشتق من السقي فيقال مليهى برد الالف الى الواو وقلبها ياء لتطرفها اثر كسرة ومويه وسقي كما يقال في التكسير ملاهي ومياه وأمواه وأسقية لان التصغير والتكسير يردان الاشياء الى أصولها فان لم يكن البدل آخرا اشترط فيه شرطان أن يكون لينا وأن يكون بدلا من غير همزة تلي همزة كمال وقيل وريان وميزان وموقن فيقال مويل وقويل ورويان ومويزين ومييقن لزوال موجب الابدال لان الواو انما أبدلت في مال لتحركها وانفتاح ما قبلها وفي قيل وميزان لكسر ما قبلها وفي ريان لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون وانما أبدلت الياء واوا في موقن لضم ما قبلها أو كقيراط وذيب بالياء فيقال قريريط وذؤيب بالهمزة فلو كان غير الآخر حرفا صحيحا بدلا من صحيح أو من لين لم يرد الى أصله بل تصغر الكلمة على حالها كتخمة وتخيمة وتراث وتريث وأباب في عباب وأبيب وقائم وقويئم بالهمز وكذا لو كان بدلا من همزة تلي همزة كآدم فيقال أويدم من غير رد للالف الى أصلها وهو الهمز اه ببعض زيادة واختصار (قوله ولينا نعت لثانيا) قال شيخنا وتبعه البعض ويصح أن يكون مفعولا ثانيا لقلب لانه يتعدى لمفعولين اه وفيه نظر لاقتضائه أن الثاني المردود الى أصله هو المحول اليه مع أنه المحول اليه كالياء في قيمة لا المحول كالواو فتدبر (قوله فتقول فيه ذؤيب) ووجهه زوال مسوغ البدل وهو سكون الهمزة دماميني (قوله فتقول في متعد) هو اسم فاعل من اتعد وأصله موتعد أبدلت الواو تاء وأدغمت التاء في التاء تصريح (قوله بابقاء التاء) أي الاولى المبدلة من الواو التي هي فاء الكلمة وحذف تاء الافتعال منه (قوله فانه يرده الى أصله) لزوال موجب قلبها وهو تاء الافتعال تصريح (قوله موعد) أي اسم فاعل أو موعد أي اسم مفعول أو موعد أي مصدرا ميميا أو اسم زمان

ثانيا مفعول لاردد ولينا نعت لثانيا وقلب في موضع النعت لثانيا أيضا يعني أن ثاني الاسم المصغر يرد الى أصله اذا كان لينا منقلبا عن غيره فشمل ذلك ستة أشياء * الاول ما أصله واو فانقلبت ياء نحو قيمة فتقول فيه قويمة * الثاني ما أصله واو فانقلبت ألفا نحو باب فتقول فيه بويب * الثالث ما أصله ياء فانقلبت واوا نحو موقن فتقول فيه مييقن * الرابع ما أصله ياء فانقلبت ألفا نحو ناب فتقول فيه نييب * الخامس ما أصله همزة فانقلبت ياء نحو ذيب فتقول فيه ذؤيب بالهمزة * السادس ما أصله حرف صحيح غير همزة نحو دينار وقيراط فان أصلهما دنار وقراط والياء فيهما بدل من أول المثلين فتقول فيهما دنينير وقريريط وخرج عن ذلك ما ليس بلين فانه لا يرد الى أصله فتقول في متعد متيعد بابقاء التاء خلافا للزجاج فانه يرده الى أصله فيقول مويعد والاول مذهب سيبويه وهو الصحيح لانه اذا قيل فيه مويعد أوهم أن مكبره موعد أو موعد أو موعد ومتعد

لا ايهام فيه ه تنبيهات ه الاول مراده بالقلب مطلق الابدال كما صرح به في التسهيل لان القلب في اصطلاح أهل التصريف لا يطلق على ابدال حرف لين من حرف صحيح ولا عكسه بل على ابدال حرف علة من حرف علة آخر ويستثنى من كلامه كل لينا مبدلا من همزة تلي همزة كما استثناه في التسهيل كالف آدم وياء أيمة فانهما لا يردان الى أصلهما أما آدم فتقلب ألفه واوا وأما أيمة فيصغر على لفظه وقد ظهر بما ذكرناه أن قوله في شرح الكافية وهو يعني الرد مشروط بكون الحرف حرف لين مبدلا من لين غير مكرر لم يبق ان يقول مبدلا من غير همزة تلي همزة كما في التسهيل ه الثاني أجاز الكوفيون في نحو باب مما ألفه ياء نويب بالواو أجازوا أيضا ابدال الياء في نحو شيخ واوا وافقهم في التسهيل على جوازه جوازا مرجوحا و يؤيده انه سمع في بيضة بويضة وهو عند البصريين شاذ ه الثالث اذا صغر اسم مقلوب صغر على لفظه لا أصله نحو جاه لانه من الوجاهة فقلب فاذا صغر قيل جويه دون رجوع الى الاصل لعدم الحاجة الى ذلك (وشذ في عيد عييد) حيث صغروه على لفظه ولم يردوه الى أصله وقياسه عويد لانه من عاد يعود

أومكان (قوله لا ايهام فيه) أي وان كان فيه اجمال من حيث احتماله أنه تصغير اسم فاعل أو اسم مفعول وأورد في التصريح أن سيبويه لم يلتفت للالباس في مواضع كثيرة وقد يقال الموجود فيها اجمال لا الباس فتأمل (قوله مراده بالقلب الخ) الحامل له على ذلك تعميمه القلب في كلامه بحيث يشمل نحو الخامس والسادس والا فيمكن ابقاء القلب على ظاهره اصطلاحا وغاية الامر أنه ترك بعض المسائل سم (قوله من حرف صحيح) كما في دينار وقيراط اه سم وكما في ذئب بناء على أن الهمزة حرف صحيح (قوله ولا عكسه) أي ولا على عكسه كما في متعد (قوله فيصغر على لفظه) فيقال أييمة ولا يضر التقاء الساكنين فيه لانه على حده لان الاول حرف لين والثاني مدغم فيه فهو كخويصة تصغير خاصة سم (قوله غير مكرر) لانه يخرج عنه اللين المنقلب عن صحيح غير الهمزة كما في دينار والمنقلب عن همزة لا تلي همزة كما في ذئب مع أنهما يردان (قوله في نحو شيخ واوا) فيقال شويخ (قوله على جوازه) أي جواز الابدال واوا في نحو باب ونحو شيخ كما صرح التسهيل (قوله وهو) أي ما سمع من بويضة بضم الباء في بويضة وقوله شاذ المقتضي للسماع فارجاع البعض الضمير الى ما تقدم من قلب ألف الناب وياء شيخ وبيضة واوا غير مناسب الا أن يحمل القلب في باب ناب وشيخ أيضا وهو خلاف المتبادر من تعبيره بالاجازة نعم سمع في ناب للمسنة من الابل نويب كما في الهمع فاعرفه (قوله اسم مقلوب) أي قلبا مكانيا (قوله لانه من الوجاهة) فاصله وجه فقلب قلبا مكانيا بأن قدمت العين على الفاء ثم قلبت الفاء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله وقياسه عويد) قال سم هل يمتنع النطق بالقياس اه قال الاسقاطي وقد يخرج على الخلاف في المصدر اذا ورد على خلاف القياس ولم يرد القياسي هل يجوز استعمال القياسي اه وجزم

فلم يردّوا الياء لئلا يلتبس بتصغيره وردّ بضم العين كما قالوا فى جمعه أعياد ولم يقولوا أعواد لما ذكرنا (وحتم* للجمع

من ذا ما التصغير علم) يعنى أنه يجب لجمع التكسير من ردّ الثانى الى أصله ما وجب

للتصغير فيقال فى ناب وباب

ومبزان أنيات وأبواب

وموازين الا ماشذ كأعياد

وقوله

حتى لايحل الدهر الا باذننا

ولا نسأل الاقوام عقد المياثق

يريد المواثق *تنبيه* هذا

الحكم فى التكسير الذى

يتغير فيه الاول أما مالا يتغير

فيه فيبقى على ما هو عليه نحو

قيمة وقيم وديمة وديم (والالف

الثانى المزيد يجعل* واوا)

نحو ضارب وضو يرب وماش

ومويش (كذا ما الاصل

فيه يجهل) كألف صاب

وعاج فتقول فيهما صويب

وعويج *تنبيهان* الاول

مما يجعل واوا أيضا الالف

الثانى المبدل من همزة تلى

همزة كآدم تقول فيه

أويدم كما تقدم التنبيه عليه

الثانى حكم التكسير فى

ابدال الالف الثانى كحكم

التصغير فتقول ضوارب

وأوادم (وكمل المنقوص)

وهو ما حذف منه أصل بأن تردّ اليه ما حذف منه (فى التصغير) لتتأتى بنية فعيل ومحل هذا (ما* لم يحو غير التاء

ثالثا كما) أصله موه فتقول فيه مويه بردّ اللام وكذا تفعل

البعض بالمنع أخذا من التعليل بالالباس بتصغير عود (قوله فلم يردّوا الياء) أى الى أصلها وهو الواو (قوله وحتم للجمع الخ) قال أبو حيان أحال الجمع على التصغير وقد تقدم الجمع والحوالة انما تكون على المتقدم فى الذكر لا على المتأخر اه سيوطى قال سم وهو عجيب لان الواجب فى الحوالة تقدم حكم المحال عليه وهو حاصل هنا (قوله عقد المياثق) كذا بخط الشارح وفى بعض النسخ عهد والاول هو ما فى الشواهد للعينى وفى قوله المياثق دون المياثيق بياء بعد المثلثة موافقة لمذهب الكوفيين من جواز حذف المدة قبل الآخر بلا تعويض الياء منها فى نحو قرطاس وعصفور كما مر (قوله المزيد) يدخل فيه ألف حائض فيقال فيه حويض وسيأتى أن تصغيره تصغير ترخيم حييض اه اسقاطى وقوله فيقال فيه حويض أى بردّ الهمزة الى أصلها وهو الياء فيصير على مثال فعيعل هذا هو الصواب وما فى كلام البعض مما يخالف ذلك خطأ (قوله صاب) بصاد مهملة وموحدة اسم شجر مر (قوله الالف الثانى المبدل الخ) ومنه أيضا الالف المنقلبة عن واو وكباب كما مر فالالف الثانية تقلب عند التصغير واوا فى أربعة مواضع كما تقلب ياء فى موضع واحد وهو ما ثانيه ألف منقلبة عن ياء (قوله وكمل المنقوص) أى الناقص منه شئ ولو بدلا بدليل تمثيله بالماء على ما سيأتى لا المصطلح عليه (قوله ومحل هذا) أى التكميل المذكور (قوله ما لم يحو الخ) أى ما لم يحو بعد الحذف حرفا زائدا ثالثا غير التاء وقولنا زائدا هو ما يؤخذ من التنبيه الثانى الآتى فى كلام الشارح أى وغير همزة الوصل ليدخل نحو ابن وسيأتى فى الشرح الاعتذار عن ترك المصنف هذا والنفى صادق بأن لا يحوى ثالثا أصلا كيد أو يحوى ثالثا هو ماذكر كسنة وابن وقول البعض او يحوى ثالثا غير التاء خطأ لجعل شيخنا النفى صادقا بأن لا يحوى ثالثا أصلا وهو تنافى الوضع لان موضوع المسئلة الاسم المنقوص وغير التاء حال من ثالثا على قاعدة أن نعت النكرة اذا تقدم عليها أعرب حالا منها (قوله كما) مثال للمنقوص ان جعل بمعنى المشروب الا أن المصنف

لضرورة الضرورة وتتظر فى التكميل انجعل ما الاسمية أو الحرفية واعلم
أن الشارح أولا جزم بأن مراده اسم الشروب حيث قال أصل مواخ
وثانيا جزم بأن مراده ما الاسمية أو الحرفية حيث قال وأشار بقوله كما الى
أن الثانى اخ وثالثا تردد حيث قال الرابع قوله كما اخ فهنا عجب فليتأمل مع
(قوله فى خذ وكل ومذ أعلاما) أصل خذ وكل أؤخذ وأؤكل بهمزتين
حذفت الثانية التى هى فاء الكلمة فتبعها همزة الوصل لعدم الاحتياج
اليها حينئذ وأصل مذ منذ وانما قال أعلاما ليصح تصغيرها اذ لا يصغر
الا الاسم المتمكن كما مر (قوله وسه) أصله سته وهو الدبر بدأ صلها دى
سكون التاء أو فتحها على الخلاف وحر أصله حرح وهو الفرج (قوله
ويد) كذا فى غالب النسخ وفى نسخة ويدى بلا تاء والصواب الاول (قوله
لم يعتدبها) لكونها فى حكم المنفصل (قوله فتقول فيهما وعيدة وسنية)
اعترضوه بان فيه جمعا بين العوض والمعوض عنه وعكس دفعه بأن تاء المصغر
تمحضت للتأنيث ولم يقصد بها عوضية أصلا فهى ليست التى كانت عوضا بل
التى تظهر عند تصغير المؤنث (قوله وسنية) برد لامه وهى الواو وقلبها ياء
لاجتماعها مع ياء التصغير وسبق احداهما بالسكون ومن جعل لامها هاء
صغرها على سنيهة (قوله فى هار وشاك) اعلم ان أصلهما هاور وشاوك
فحذفت الواو على غير القياس فوزنهما فال وكان القياس قلبها همزة وتسيا
على القياس أيضا فقيل هائر وشائك بوزن فاعل وقال بعضهم حذفت الالف
الزائدة وقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فوزنهما فعل بكسر
العين باعتباره بعد القلب وبكسرها باعتباره قبله وعلى أن المحذوف الواو
جرى الشارح حيث قال وشذ هو ير برد المحذوف يعنى الواو لان الكلام
فى رد المحذوف الاصلى لا الزائد وفيهما لغة ثالثة وهى جعل ميزهما بعد
لامهما ثم قلب العين ياء وضمة اللام كسرة لتناسب الياء فوزنهما فالع
واعرابهما على هذا اعراب المعتل كداع وغاز وعلى غيره مما تقدم اعراب
الصحيح فتحرك الراء والكاف بحركات الاعراب الثلاث وتصغيرهما على
هذا فى الرفع والجر هوير وشويك بكسر الراء والكاف من غير رد المحذوف
لئلا يلتقى ساكنان هو والتنوين وفى النصب شويكا برده وعلى لغة هائر

فى خذ وكل ومذ أعلاما وسه
ويد وحر فتقول فيها أخيذ
وأكيل برد الفاء ومنيذ
وستيه برد العين ويدية
وحريح برد اللام وان كان
على ثلاثة والثالث تاء التأنيث
لم يعتد بها ويكمل أيضا كما
يكمل الثانى نحو عدة وسنة
فتقول فيهما وعيدة وسنية
برد فاء الاول ولام الثانى وان
كان للمنقوص ثالث غير الياء
لم يرد اليه ما حذف لعدم
الحاجة اليه لان بنية فعيل
تتأتى بدونه فتقول فى هار
وشاك

وشائك

وميت هو وشويك وميت وشـذهر أ بريرد المحذوف وأشار بقوله كالى أن الثنائى
وضعا يكمل أيضا فى التصغير
كما يكمل المنقوص توصلا الى
بناء فعيل الا أن هذا النوع
لا يعلم له ثالث يرد اليه
بخلاف المنقوص وأجاز فى
الكافية والتسهيل فيه
وجهين أحدهما أن يكمل
بحرف علة فتقول فى عن
وهل مسمى بهما عنى وهلى
والآخر أن يجعل من قبيل
المضاعف فتقول فيهما عنين
وهليل وصرح فى التسهيل
بأن الاول أولى وبه جزم
بعضهم لكنه لا يظهر لهذين
الوجهين أثر فى الاسمية
أو الحرفية اذا سمى بها فانك
تقول على التقديرين موى
* تنبيهات * الاول انما قال
غير التاء ولم يقل غير الهاء
ليشمل تاء بنت وأخت فانها
لا يعتد بها أيضا بل يقال بنية
وأخية برد المحذوف * الثانى
يعنى بقوله ثالثا ما زاد على
حرفين ولو كان أولا او وسطا
فالاول كقولك فى تصغير يرى
مسمى به يرى من غير رد
اعتدادا بحرف المضارعة
وأجاز أبو عمرو والمازنى الرد فيقولان يرىء ويونس برد ولا ينون على أصل مذهبه فى يعيل تصغير يعلى
ونحوه وتقدم

وشائك هوير وشويك بتشديد التحتية وعلى غيرهما هوير وشويك
بتخفيف الياء من غير رد المحذوف (قوله وميت) بتخفيف الياء وهذه
الياء ياء فيعل فالمحذوف عين الكلمة (قوله بحرف علة) بأن يزاد عليه ياء
وقيل ان شئت الحقته بما لامه ياء فقلت فى هل هلى أو واو فقلت هليو ثم
أعللته اعلال سيد وفيه من زيادة عمل والاظهر الاول وبه جزم الابدى
واقتضاه كلام الناظم بل وجه الثانى أن ما حذفت لامه واوا أكثر مما
حذفت لامه ياء تصريح مع بعض زيادة من المرادى (قوله فانك تقول الخ)
لانك على الوجه الاول ان كملت بياء وجب ادغام المثلين أو بواو وجب
قلبها ياء ثم ادغامها وعلى الوجه الثانى تزاد ألف وتبدل ياء وتدغم فيها ياء
التصغير وأما ألف ما فتبدل واوا بكل حال عملا بقوله والالف الثانى المزيد
يجعل واوا الخ اه سم وفى كلام الفارضى ما يشعر بالفرق حيث قال اذا
سمى بحرفين ثانيهما ألف أو واو أو ياء وجب التضعيف فى التصغير وغيره فلو
سمى شخص بما وجب تضعيف الالف ثم تقلب الالف الثانية همزة
لاجتماعهما ساكنين فيصير ماء واذا صغر يقال موى بتشديد الياء
الاولى ياء التصغير والثانية أصلها الهمزة قلبت ياء جوازا اه فقوله
جوازا يقتضى أنه يقال موى بهمزة بعد ياء التصغير فيحصل الفرق (قوله
برد المحذوف) أى وحذف التاء والاتيان بهاء التأنيث والمحذوف الواو
المنقلبة فى التصغير ياء لاجتماعها مع ياء التصغير وسبق احداهما
بالسكون (قوله مسمى به) قيد به لان الفعل والحرف لا يصغران الا اذا سمى
بهما (قوله من غير رد) أى لعينه وهى الهمزة اذ أصله يرأى (قوله فيقولان
يرىء) بهمزة بعد ياء التصغير وبتنوين عوض عن الياء المحذوفة لالتقاء
الساكنين (قوله على أصل مذهبه فى يعيل) أى من اثبات الياء وعدم
تنوين العوض كما مر فى باب ما لا ينصرف فما يوجد فى بعض النسخ
من كتابة يعيلى بالياء وما يوجد فى بعضها الآخر من كتابته بلا ياء صحيحان لان
الاول على مذهب يونس المحدث عنه والثانى على مذهب غيره الارجح فما
ذكره شيخنا وتبعه البعض من أن معنى قول الشارح ولا ينون أنه لا ينون

مثال الوسط • الثالث لا يعتد أيضا بهمزة الوصل بل يرد المحذوف عما هي فيه وانما لم يذكر ذلك لان ما هي فيه اذا صغر حذفت منه فيبقى على حرفين لا ثالث لهما نحو اسم وابن تقول في تصغيرهما سمي وبني بحذف همزة الوصل استغناء عنها بتحريك الاول • الرابع قوله كما ان اراد به اسم الماء

المشروب فهو تمثيل صحيح وهذا هو الظاهر كما مر الشرح عليه وان اراد بها الكلمة التي تستعمل موصولة ونافية فهو تنظير لا تمثيل لان ما اسمية كانت او حرفية من الثاني وضعا لا من قبيل المنقوص فيكون مراده ان هذا يكمل كما يكمل المنقوص لا انه منقوص وتمام القول في هذا انه اذا سمي بما وضع ثنائيا فان كان ثانيه صحيحا نحو هل وبل لم يزد عليه شيء حتى يصغر فيجب ان يضعف او يزاد عليه ياء فيقال هليل او هلي فان كان معتلا وجب التضعيف قبل التصغير فيقال في لو وكي وما اعلاما لوّ وكيّ بالتشديد وماء بالمد وذلك لانك زدت على الالف الفا فالتقى الفان فابدلت الثانية همزة فاذا صغرت اعطين حكم دوّ وحيّ وماء فيقال لوي كما يقال دوي واصلهما لويو ودويو ويقال كي بثلاث ياآت كما يقال حيي ويقال موي كما يقال في تصغير الماء المشروب موية الا ان هذا وانفتاح

تنوين الصرف وسوت تنوين العوض وما ذكره البعض من ان كتابة يعيل في بعض النسخ بالياء تحريف كلاهما خبط منشؤه الغفلة عن مذهب يونس المتقدم في الشرح في باب ما لا ينصرف والله تعالى هو الهادي (قوله وتقدم مثال الوسط) وهو نحو دار وشاة وبيت (قوله حذفت منه) لانه يضم اوله فيستغنى عنها بتحريك اوله تصريح (قوله كما مر الشرح عليه) اي في قوله اصله موه الخ عقب قول المصنف كما (قوله فهو تنظير) اي في مطلق التكميل والا فتكميل المنقوص برد ما حذف منه اليه وهذا لا محذوف فيرد اليه افاده المرادي (قوله حتى يصغر) اي الى ان يصغر (قوله وجب التضعيف) قال البعض لئلا يلزم اثبات اسم معرب على حرفين آخره حرف لين متحرك وهذا لا نظير له اه وقد يقال عدم النظير لازم على القسم الاول لان اقل وضع الاسم المعرب على ثلاثة احرف وهل وبل مسمى بهما مخالفان لذلك على ان الثنائي وضعا اذا سمي به لا يتعين فيه الاعراب بل تجوز فيه الحكاية فتامل (قوله فابدلت الثانية همزة) كما قالوا في حمراء (قوله اعطين) ماض مجهول مبني على سكون الياء لاتصاله بنون الاناث (قوله دوّ وحيّ) بفتح اولهما وتشديد ثانيهما والدو البادية والحي القبيلة اه تصريح ودال الدو مهملة (قوله واصلهما لويو ودويو) اي فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون (قوله ويقال موي) اي بابدال الهمزة ياء وادغام ياء التصغير فيها وتقدم عن الفارضي ما يفيد جواز ابقاء الهمزة بلا ابدال (قوله في تصغير الماء المشروب الخ) ويقال في تثنيه ماآن وموات قرأ الجحدري فالتقى الماآن والحسن فالتقى الماوان وجمعه في القلة امواه اه فارضي اي وفي الكثرة مياه واصله مواه فقلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة (قوله لامه هاء) واصله موه قلبت الواو الفا لتحركها

لامها فردت اليه كما تقدم * الخامس قال فى شرح الكافية وقد يكون المحذوف حرفا فى لغة وحرفا آخر فى لغة فيصغر تارة برد هذا وتارة برد هذا كقولك فى تصغير سنة سنية وسنيهة وفى تصغير عضة عضية وعضيهة اه

(ومن بترخيم يصغر اكتفى بالاصل كالعطيف يعنى المعطفا) أى من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم وهو تصغير الاسم بتجريده من الزوائد فان كانت أصوله ثلاثة صغر على فعيل وان كانت أربعة فعلى فعيعل فتقول فى معطف عطيف وفى أزهر زهير وفى حامد وحمدان وحماد ومحمود وأحمد حميد وتقول فى قرطاس وعصفور قريطس وعصيفر * تنبيهات * الاول اذا كان المصغر تصغير الترخيم ثلاثى الاصول ومسماه مؤنث لحقته التاء فتقول فى سوداء وحبلى وسعاد وغلاب سويدة وحبيلة وسعيدة وغليبة * الثانى اذا صغرت نحو حائض وطالق من الاوصاف الخاصة بالمؤنث تصغير الترخيم قلت حييض وطليق لانها فى الاصل صفة لمذكر * الثالث حكى سيبويه

وانفتاح ما قبلها ثم الهاء همزة (قوله ومن بترخيم) أى معه ومن موصولة أو موصوفة فيصغر بالرفع واكتفى خبر من أو شرطية فيصغر بالجزم وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين واكتفى جواب الشرط (قوله بالاصل) وهو ما كان فى مقابلة الفاء والعين واللام سندوبى (قوله المعطفا) قال الشاطبى المعطف فى اللغة العطف وهو الجانب من كل شئ وعطفا الرجل جانباه من لدن رأسه الى وركيه وقال المكودى المعطف بكسر الميم هو الكساء خالد (قوله بتجريده من الزوائد) أى الصالحة للبقاء كما فى التوضيح ليخرج مدحرج ومحرنجم لامتناع بقاء الزيادة فيهما لاخلالها بالزنة عند تصغير غير الترخيم أى فلا يسمى تصغيرهما على دحيرج وحريجم تصغير ترخيم اه زكريا وقوله الصالحة للبقاء أى فى تصغير غير الترخيم وفى قوله من الزوائد اشارة الى أن نحو جعفر وسفرجل لا يصغر تصغير الترخيم لعدم الزوائد وبه صرح فى التوضيح فلابد من أمرين أن يكون فى الاسم زيادة وان تكون هذه الزيادة صالحة للبقاء فى تصغير غير الترخيم (قوله حميد) وان صغرت لا بترخيم قلت فى حامد حويمد وفى حمدان حميدين ان ثبت له جمع على حمادين والا فحميدان وفى محمود محيميد وفى حمدون حميدين اه فارضى أى وفى حماد حميميد وكان على الشارح أن يذكر مع الاسماء الخمسة محمدا فان تصغيره بترخيم أيضا حميد قال خالد ولم يلتفت للالباس ثقة بالقرائن اه وقال سم وتبعه البعض هو من باب الاجمال لا الالباس اه وفيه أن المتبادر من حميد كونه مصغر حمد وهو خلاف المراد وتبادر خلاف المراد الباس وقد يمنع التبادر لقلة التسمية بحمد فيبقى الامر على الاجمال أو يقال مرادهم أن حميدا المحتمل للاسماء الخمسة على السواء فلا ينافى تبادر غيرها منه فتأمل (قوله لحقته التاء) لانه من المؤنث الثلاثى فى المآل أى اذا صغر تصغير الترخيم كما ستعرفه (قوله وغلاب) بالغين المعجمة وفى القاموس أنهم سموا بغلاب كسحاب وغلاب ككتان وغلاب كقطام وعلى ضبطه هنا كقطام اقتصر شيخنا السيد (قوله الثانى اذا صغرت نحو حائض الخ) لو جعله استثناء مما قبله وقال الا اذا كان وصفا خاصا بالمؤنث فلا تلحقه التاء لكان أنسب (قوله لانها فى الاصل صفة لمذكر) والاصل شخص حائض وشخص طالق

في تصغير ابراهيم واسمعيل بريه واسيمع وهو شاذ لا يقاس عليه لان فيه حذف أصلين وزائدين لان الهمزة فيهما والميم واللام أصول اما الميم واللام فباتفاق وأما الهمزة ففيها خلاف مذهب المبرد أنها أصلية ومذهب سيبويه أنها زائدة وينبني عليهما تصغير الاسمين لغير ترخيم فقال المبرد أبيريه وأسيميع وقال سيبويه بريهيم وسميعيل وهو الصحيح الذي سمعه أبو زيد وغيره من العرب وعلى هذا ينبني جمعهما فقال الخليل وسيبويه براهيم وسماعيل وعلى مذهب المبرد أباريه وأساميع وحكى الكوفيون براهم وسماعل بغير ياء وبراهمة وسماعلة والهاء بدل من الياء وقال بعضهم أباره وأسامع وأجاز ثعلب براه كما يقال في تصغيره بريه والوجه أن يجمعا جمع سلامة فيقال ابراهيمون واسماعيلون * الرابع لا يختص تصغير الترخيم بالأعلام خلافا للفراء وثعلب وقيل وللكوفيين بدليل قول العرب يجري بليق ويذم مصغر أبلق ومن كلامهم جاء بأم الربيق على أريق قال الاصمعي تزعم العرب انه من قول رجل رأى الغول على جمل أورق فقلبت الواو في التصغير همزة * الخامس لا فرق بين الزوائد التي للالحاق وغيرها فتقول

ساقى

أي فصغرت على نحو سويد وسعاد في انتفاء التاء ورعى فيها الاصل ولولا ذلك لحقته التاء لانه مؤنث ثلاثي في الحال وذلك اذا صغر تصغير الترخيم فهو كحبلى أفاده الاسقاطي (قوله في تصغير ابراهيم واسمعيل) أي تصغير ترخيم (قوله وهو شاذ) أي باتفاق من سيبويه والمبرد وقياسه على رأي سيبويه بريهيم وعلى رأي المبرد أبيريه (قوله لان فيه حذف أصلين) أي والاصول لا يحذف منها أكثر من واحد كما مر (قوله أنها أصلية) لان بعدها أربعة أصول ولا تكون الهمزة زائدة أولا في بنات الاربعة فهو خماسي فلا يحذف منه في التصغير الا ما يحذف من نحو سفرجل وهو الخامس شرح التوضيح للشارح (قوله أنها زائدة) لانه اسم أعجمي لا يعرف له اشتقاق فيقدر فيه زيادة الهمزة شرح التوضيح للشارح (قوله أبيريه وأسيميع) بحذف الخامس وهو بعض الياء منه (قوله بريهيم وسميعيل) بحذف زائدهما (قوله براه) بكسر الهاء منونة وأصله براهي بالياء فخففت لالتقاء الساكنين مع التنوين ثم اجازة ثعلب براه ان كانت بالقياس على بريه كما أشعر به كلام الشارح وصرح به الفارضي ورد عليه أنه قياس على شاذ والشاذ لا يقاس عليه مع أنه قياس مع الفارق وهو أن التصغير يكون للترخيم بخلاف الجمع ومع أنه يلزمه اجازة سماع أيضا قياسا على سميع وان كانت بالسماع ولم يسمع سماع فالامر ظاهر (قوله كما يقال في تصغيره) أي تصغير ترخيم (قوله والوجه أن يجمعا جمع سلامة) لعدم الخلاف فيه (قوله جاء بأم الربيق) بضم الراء وفتح الموحدة أي بالداهية واظهره من جعل الضمير في جاء للعله الرجل ويكون من اقامة ضمير الغيبة مقام ضمير المتكلم ومعنى مجيئه بها الاخبار به و[illegible] أراءته تعالى أو تكون الاضافة في قول رجل على معنى في أي من قول الناس في شأن رجل الخ فيجتمع الاول والاخير قول القاموس رأى رجل الغول على جمل أورق فقال جاء بأم الربيق على أريق اه فتدبر (قوله أورق) هو من الابل ما في لونه

فى خفندد وقعنسس وشفنند وشفيد وقبيس وشفيد بحذف الزوائد للالحاق والخفنند الظليم العريبح
والضفندد الضخم الاحمق (واختم بتا التأنيث ما صغرت من * مؤنث عار) من التاء (ثلاثى) فى الحال (كسن)

ودار فتقول فى تصغيرهما سنينة ودويرة أو فى الاصل كيد فتقول فى تصغيره يدية أو فى المآل

وهذا نوعان أحدهما ما كان رباعيا قبل لام معتلة فانه اذا صغر لحقه التاء نحو سماء وسمية وذلك لان الاصل فيه سميى بثلاث ياآت الاولى ياء التصغير والثانية بدل المدة والثالثة بدل لام الكلمة فحذفت احدى الياءين الاخيرتين على القياس المقرر فى هذا الباب فبقى الاسم ثلاثيا فلحقته التاء كما تلحق الثلاثى المجرد والآخر ما صغر تصغير الترخيم مما أصوله ثلاثة نحو حبلى وقد تقدم بيانه ثم استثنى من الضابط المذكور نوعين لا تلحقهما التاء أشار الى الاول منهما بقوله

(ما لم يكن بالتا يرى ذا لبس * كشجر وبقر) فى لغة من أنثهما (وخمس) أى فانه يقال فيها شجير وبقير وخميس بغير تاء ولا يقال شجيرة وبقيرة وخميسة بالتاء لانه يلتبس بتصغير شجرة وبقرة وخمسة ومثل خمس بضع وعشر فيقال فيهما بضيع وعشير ولا يقال

بضيعة وعشيرة لانه يلتبس بعدد المذكر وأشار الى الثانى بقوله (وشذ ترك دون لبس) أى شذ ترك التاء دون لبس فى ألفاظ مخصوصة لا يقاس عليها وهى ذود وشول وناب للمسن من الابل وحرب وفرس وقوس ودرع

بياض الى سواده وهو من أطيب الابل لحما الاعملا وسيرا قاموس (قوله فى خفندد) بخاء معجمة فنون فدالين مهملتين كسفرجل ومثله ضفندد الا أن أوله ضاد معجمة (قوله الظليم) بفتح الظاء المعجمة وهو ذكر النعام (قوله ثلاثى) خرج نحو سعاد وزينب فتصغيرهما سعيد بتشديد الياء وزينب واختص ثلاثى المؤنث بلحاق التاء لخفته وعدم طوله (قوله بدل لام الكلمة) هى الواو المنقلبة همزة فى سماء لان أصله سماو لانه من سما يسمو وتقول شيخنا والبعض أصله سماى سهو ومثل سماء كساء (قوله فحذفت احدى الياءين الاخيرتين) هى الثالثة لام الكلمة عند الجمهور ومقتضى كلام الناظم فى التسهيل أنها الثانية المنقلبة عن الالف قاله الشارح على التوضيح (قوله على القياس) وهو حذف احدى الياآت الثلاث عند اجتماعها فى الطرف وبعد عين الكلمة فلا يرد تصغيرهيام على هييم وحى على حيى (قوله ذا لبس) أى متبادرا منه خلاف المراد (قوله بضع وعشر) أى وست وسبع وتسع (قوله وذود) بذال معجمة مفتوحة فواو ساكنة فدال مهملة من ثلاثة أبعرة الى عشرة وقيل غير ذلك (قوله وشول) بفتح الشين المعجمة وسكون الواو اسم جمع شائلة وهى من الابل ما أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر فخف لبنها أو جمع الجمع أشوال وأما شوّل كركع فجمع شائل وهى الناقة التى تشول بذنبها أى ترفعه للقاح ولا لبن لها أصلا كذا فى القاموس وغيره والمراد هنا الاول لان شوّلا كركع رباعى والكلام فى الثلاثى وانما قال البعض قوله وشول جمع شائلة الخ وأما شيخنا السيد فبعد تصريحه بفتح الشين ذكر ما لا يناسب الا الثانى وهو خلط (قوله وحرب) قد يقال تصغير حرب مع لحوق التاء يوقع فى اللبس بتصغير حربة الحديد اه سم أى فيكون من النوع الاول (قوله وفرس) قال فى القاموس الفرس للمذكر والانثى وهى فرسة اه فعلم أن الفرس يقع على الذكر

كحديد وعرس وضحى ونعل وعرب ونصف وهى المرأة المتوسطة بين الصغر والكبر وبعض العرب يذكرالحرب فلا يكونان من هذا القبيل وبعضهم ألحق التاء فى عرس وقوس فقال عريسة وقويسة * تنبيهات * الاول لم يتعرض فى الكافية وشرحها والتسهيل لاستثناء النوع الاول نحو شجر وخمس * الثانى لا اعتبار فى العلم بما نقل عنه من تذكير وتأنيث بل تقول فى رمح علم امرأة رميحة وفى عين علم رجل عيين خلافا لابن الانبارى فى اعتبار الاصل فتقول فى الاول رميح وفى الثانى عيينة ويونس يجيزه واحتج لذلك بقول العرب عروة وعيينة وأذينة وفهيرة وهى أسماء رجال وليس ذلك بحجة لامكان أن تكون التسمية بها بعد التصغير * الثالث اذا سميت مؤنثا ببنت وأخت حذفت هذه التاء ثم صغرت وألحقت تاء التأنيث فتقول بنية وأخية واذا سميت بهما مذكرا لم تلحق التاء فتقول بنى وأخى

(وندر لحاق تا فيما ثلاثيا كثر) الاثيا مقول بكثر وهو بفتح الثاء بمعنى زاد أى ندر لحاق التاء فى تصغير مازاد على ثلاثة وذلك قولهم فى وراء وأمام وقدام وريئة بالهمزة وأميمة وقديديمة * تنبيه * أجاز أبو عمرو أن يقال فى تصغير حبارى ولغيزى حبيرة ولغيغزة يعنى بالتاء عوضا من الالف المحذوفة وظاهر التسهيل موافقته فانه قال ولا تلحق التاء دون شذوذ غير ماذكر الا ما حذفت منه ألف التأنيث خامسة أو سادسة أو سادسة المقصورة لقوله بعد ذلك ولا تحذف الممدودة فيعوض منها خلافا لابن الانبارى أى فانه يعوض فى نحو باقلاء

والانثى وحينئذ يحتاج المثال الى التقييد بالواقع على الانثى (قوله كحديد) احترز به عن درع المرأة بمعنى قميصها فانه مذكر وجمع درع الحديد أدراع وأدرع ودروع وجمع الدرع بمعنى القميص أدراع كذا فى القاموس (قوله وعرس) قال فى القاموس العرس بالكسر امرأة الرجل ورجلها ولبوة الاسد ثم قال وبالضم وبضمتين طعام الوليمة ثم قال والنكاح اه فعلم أن المناسب هنا العرس بالكسر وأن ضبط شيخنا له بالضم وضبط البعض له بالضم والكسر فيهما نظر فتدبر (قوله وعرب) بفتحتين وبضم فسكون خلاف العجم (قوله ونصف) بفتحتين كما فى القاموس والتصريح وقال الفارضى بفتح النون وكسر الصاد المهملة (قوله ويونس يجيزه) أى اعتبار الاصل كما يجيز اعتبار الحال (قوله واحتج) بالبناء للمجهول أو للفاعل ولعله ضمير من ذكر من ابن الانبارى ويونس (قوله اذا سميت مؤنثا ببنت وأخت الخ) مثله اذا لم تسم بهما أصلا كما فى الدمامينى وانما قيد بالتسمية ليفرق بين تسمية المؤنث وتسمية المذكر (قوله فى وراء وأمام وقدام الخ) تضمنه أن هذه الظروف الثلاثة مؤنثة وكأنه على اعتبار الجهة لكن فى الفارضى عن ابن عصفور أن الظروف كلها مذكرة الا وراء وقدام وعليه يكون لحاق التاء أماما شاذا من وجهين كونه مذكرا وكونه رباعيا ولا تصغر الظروف غير المتمكنة كمتى وأين وفى الفارضى أيضا عن ابن بابشاذ ولا تصغر عند لان المراد بتصغير الظروف القرب وعند فى غاية القرب فلا فائدة فى تصغيرها قال وكذا لا تصغر غدا حملا على نقيضه وهو أمس لان أمس غير متمكن بما تضمنه من معنى الحرف اه ومر أول الباب زيادة بيان (قوله ووريئة) بتشديد الياء قبل الهمزة (قوله وقديديمة) بوزن فعيعيلة (قوله حبيرة) بتشديد الياء (قوله باقلاء) بتخفيف اللام

اذا مدّت كما هو الفرض قال فى القاموس الباقلى وتخفف والباقلاء مخففة ممدودة الفول الواحدة بهاء أو الواحد والجمع سواء اه (قوله وبرناساء) هم الناس كما مر فى التأنيث (قوله مع الفروع) حال من الذى والتى وذا أى مع بعض الفروع (قوله بكونهما توصف ويوصف بهما) وتذكر وتؤنث وتثنى وتجمع فارضى (قوله خولف به الخ) ذكر وجهين للمخالفة وبقى ثالث فى ذيا وتيا وذيان وتيان وهو وقوع ياء التصغير ثانية فقوله بعد فى زيادة ياء ثالثة يعنى فى غير ما ذكر ومن المخالفة يعلم أن جعل أمثلة التصغير فعيلا وفعيعلا وفعيعيلا فى الاسماء المتمكنة (قوله فترك أولهما) كاللام المتحركة فى الذى والتى على ما كان عليه من الفتح كما فى الذى والتى وذا وتا وضمت لام اللذيا واللتيا فى لغية كما فى التسهيل أو الضم كما فى أولى وأولاء (قوله وعوض من ضمه) أى المجتلب للتصغير فلا يرد أن أوليا وأولياء زيد فيهما ألف مع ضم أولهما ولا يجمع بين العوض والمعوض وبيان عدم الورود أن الضمة فيهما أصلية والالف فيهما كما قاله يس عوض عن الضمة التى كان ينبغى أن تكون فيهما لاجل التصغير ولم تكن بل أبقيت الضمة الاصلية فتدبر وهذا التعويض فى غير المختوم بزيادة تثنية أو جمع أما فيه فلا تعويض لطوله بالزيادة فخفف فيه (قوله ووافقت المتمكن الخ) ذكر وجهين للموافقة وبقى ثالث فى اللذين واللتين واللذين وذيا وتيا وذيان وتيان وهو رد الاصل المحذوف من مكبراتها أولا ولا يضر حذفه ثانيا من الاربع الاخيرة لانه لعلة تصريفية وهى توالى ياآت ثلاث كما سيأتى فى الشرح والمحذوف لعلة كالثابت فتأمل (قوله وفى تثنيتهما) المتبادر من العطف ومن قوله بعد فى جمع الذى الخ رجوع الضمير للذى والتى وحينئذ يكون فى كلامه تقدير مضاف أى فى تثنية مصغرهما وكذا يقال فى نحو قوله بعد فى جمع الذى الخ ثم المراد التثنية والجمع الصوريان لما تقدم فى محله أن اللذين والذين ليسا مثنى وجمعا حقيقة على الأصح من اشتراط الاعراب فى المثنى والجمع بل هما صيغتان موضوعتان للاثنين والجماعة * بقى شئ آخر وهو أن المفهوم من هذا أنه يؤخذ المفرد المصغر ويثنى ويجمع وليس هذا تصغير المثنى والجمع كما هو ظاهر كلام المصنف وكلام الجار بردى يفيد ما هو ظاهر كلام المصنف من وقوع التصغير

وبرناساء بويقلة وبوينسة والصحيح بويقلاء وبرينساء

(وصغر واشذوذ الذى التى وذا مع الفروع منها تا وتى)

يعنى لما كان التصغير بعض تصاريف الاسماء المتمكنة ناسب ذلك أن لا يلحق اسما غير متمكن ولما كان فى ذا والذى وفروعهما شبه بالاسماء المتمكنة بكونها توصف ويوصف بها استبيح تصغيرها لكن على وجه خولف به تصغير المتمكن فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير وعوض من ضمه ألف مزيدة فى الآخر ووافقت المتمكن فى زيادة ياء ساكنة ثالثة بعد فتحة فقيل فى الذى والتى اللذيان واللتيان وفى تثنيتهما اللذيان واللتيان وأما الجمع فقال سيبويه

في جمع المذى المذيون رفعا والمذيين جرا ونصبا بالضم قبل الواو والكسر قبل الياء وقال الاخفش المذيون والمذيين بالفتح كالمقصور ومنشأ الخلاف من التثنية فسيبويه يقول حذفت ألف اللذيا في التثنية تخفيفا وفرقا بين المتمكن وغيره والاخفش يقول حذفت لالتقاء الساكنين وقالوا في جمع التى اللتيات وهو جمع اللتيا تصغير التى ولم يذكر سيبويه من الموصولات التى صغرت غير اللذيا واللتيا وتثنيتهما وجمعهما وقال في التسهيل واللتيات واللويتا في اللاتى واللويا واللويون في اللائى واللائى تزاد تصغير اللاتى واللاتى واللائى وظاهر كلامه أن اللتيات واللويتا كلاهما تصغير اللاتى أما اللويتا فصحيح ذكره الاخفش وأما اللتيات فانما هو جمع اللتيا كما سبق فتجوز في جعله تصغير اللاتى ومذهب سيبويه أن اللاتى لا يصغر استغناء بجمع اللتيا وأجاز الاخفش أيضا اللويا في اللاى غير مهموز وصغروا من أسماء الاشارة ذا وتا فقالوا ذيا وتيا وفي التثنية ذيان وتيان وقالوا في أولى بالقصر أوليا وفي أولاء بالمد أولياء ولم يصغر وامنها غير ذلك * تنبيهات * الاول لاسماء الاشارة في التصغير الضمة

على المثنى والجمع فتدبر (قوله في جمع المذى المذيون) جرى فيما قاله على لغة من أعرب الذين رفعا بالواو وأما على لغة الجمهور فلا فرق بين الرفع والنصب والجر كريا (قوله كالمقصور) أى في فتح ما قبل علامة الجمع كالمصطفين (قوله ومنشأ الخلاف من التثنية) أى الخلاف في الجمع مفرع على الخلاف في التثنية فيكون فيه ما فيها قال في التصريح والمثال على القولين مفتوحة (قوله حذفت ألف اللذيا في التثنية) أى ولم تقلب ياء وقوله تخفيفا أى فهى غير معتبرة (قوله وفرقا بين المتمكن) أى الذى تقلب ألفه المختوم بها ياء عند التثنية كحبلى (قوله لالتقاء الساكنين) أى فيكون حذفها لعلة تصريفية والمحذوف لعلة كالثابت فكذا في الجمع عنده فتكون الفتحة دليلا عليها وقد يقال للاخفش هلا تخلصت من التقاء الساكنين بقلب الالف ياء في التثنية كما هو قياس تثنية ما آخره ألف زائدة وله أن يجيب بالفرق بين المتمكن وغيره ولا يضره ذلك في كون حذف الالف لالتقاء الساكنين فتأمل (قوله وجمع اللتيا) بحذف ألفه لالتقائها ساكنة مع ألف الجمع (قوله واللويتا) بقلب ألف اللاتى واوا وفتحها لاجل ياء التصغير وحذف الياء الاخيرة وزيادة ألف التعويض عن الضمة وانما حذفت الياء الاخيرة لانه لو صغر على التمام وقيل اللويتيا لزم أن يكون المصغر خماسيا بزيادة الالف في آخره سوى ياء التصغير وذلك لا يكون في المصغر أفاده سم (قوله واللويا) بقلب ألف اللائى واوا وفتحها لاجل ياء التصغير وقلب الهمزة ياء وحذف الياء وزيادة ألف التعويض هذا قياس ما مر في اللويتا لكن في الفارضى أن المحذوف من هذه الهمزة (قوله واللويون) أى مطلقا أو في حالة الرفع واللويين في حالة النصب والجر لغتان والياء المشددة ياء التصغير مدغمة في الياء المبدلة من همزة اللائى قال عبد القادر ورأيت في نسخة محررة من شرح الشافية للاصنف اللويئون باثبات الهمزة بعد المثناة التحتية الساكنة (قوله في اللاتى واللائى) نشر على ترتيب اللف (قوله فتجوز في جعله تصغير اللاتى) لان اللتيات بمعنى تصغير اللاتى وهو اللويتا (قوله أوليا الخ) ضمة أوليا بالقصر وأولياء بالمد ليست

من التثنية والخطاب مالها في التكسير قاله في التسهيل * الثاني قال في شرح الكافية أصل ذيا وتيا ذييا وتييا بثلاث يا آت الاولى عين الكلمة والثالثة لامها والوسطى ياء التصغير فاستثقل توالي ثلاث

يا آت فقصد التخفيف بحذف واحدة فلم يجز حذف ياء التصغير لدلالتها على معنى ولا حذف الثالثة لحاجة الالف الى فتح ما قبلها فلو حذفت لزم فتح ياء التصغير وهي لا تحرك لشبهها بألف التكسير فتعين حذف الاولى مع أنه يلزم من ذلك وقوع ياء التصغير ثانية واغتفر لكونه عاضد المقصد من مخالفة تصغير ما لا تمكن له لتصغير ما هو متمكن * الثالث قول الناظم وصغروا شذوذا البيت معترض من ثلاثة أوجه أولها أنه لم يبين كيفية تصغيرها بل ظاهره يوهم أن تصغيرها كتصغير المتمكن ثانيها أن قوله مع الفروع ليس على عمومه لانهم لم يصغروا جميع الفروع كما عرفت ثالثها أن قوله منها تا وتي يوهم أن تي صغر كما صغر تا وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظ

المؤنث الا تا وهو المفهوم من التسهيل فانه قال لا يصغر من غير المتمكن الا ذا والذي وفروعهما الآتي ذكرها ولم يذكر من ألفاظ المؤنث غير تا * الرابع لم يصغر من غير المتمكن الا أربعة اسم الاشارة واسم الموصول كما تقدم وأفعل في التعجب والمركب المزجي كبعلبك وسيبويه

الضمة المجتلبة للتصغير بل هي الضمة الموجودة حال التكبير كما قاله الشارح على التوضيح (قوله من التثنية والخطاب) كان عليه أن يقول ولام البعد (قوله بثلاث يا آت الخ) تقريره انما يأتي على أن ذا ثلاثي وأن أصله ذيي بياءين وأن المحذوف منه عينه لا على قول الكوفيين انه وضع على حرف هو أصل وهو الذال وحرف زائد لبيان حركة الحرف الاصلي وهو الالف كما لا يخفى ولا على قول السيرافي انه وضع على أصلين كالان الثاني وان كان يكمل في التصغير كما تقدم الا أن أصل ذيا عليه ذويا لا ذييا ولا على القول بأن أصله ذو ولان أصل ذيا عليه ذويو فحذفت العين وقلبت اللام ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون ولا على القول بأن أصله ذوى لان أصل ذيا عليه ذويي فحذفت عين الكلمة ولا على أن المحذوف من ذا لامه لان المحذوف من ذيا عليه اللام هذا هو تحقيق المقام وبه يعلم ما في كلام شيخنا والبعض من التساهل والقصور (قوله فاستثقل توالي ثلاث يا آت) أورد عليه شيخنا السيد تصغير حي على حيي مع أن فيه توالها وأجاب بأن تصغير اسم الاشارة لما كان على خلاف القياس لم يحتمل فيه ذلك التوالي بخلاف المتمكن (قوله من ثلاثة أوجه) بقي رابع وهو أن قوله وصغروا شذوذا يقتضي أنه لا يقاس على ما سمع منه وليس كذلك بل قاس جمع من كبار النحاة كالمازني وغيره على ما سمع منه وحينئذ لا يوصف بالشذوذ وأجيب عن هذا بأن المصنف لم يتبع القائلين بالقياس بل تبع سيبويه القائل بعدم القياس غزي (قوله لم يبين كيفية تصغيرها الخ) أجيب بأن سكوته عن كيفية التصغير لأنه أحال الامر في ذلك على السماع غزي (قوله يوهم أن تي صغر) انما عبر بالايهام لاحتمال أن معنى قوله منها أي من الفروع لا بقيد التصغير (قوله غير تا) علل في التوضيح عدم تصغير ذي بالباسه بتصغير ذا وعدم تصغير تي بالاستغناء عنه بتصغير تا (قوله الا أربعة) زاد في الهمع المنادى وأوه فيقال أويه كما قالوا رويد زيدا (قوله والمركب المزجي) ولو عددا بأن قوله

٣ قوله قاله الجوهري مسلم في ابيلة وأماذويدة فلم يذكرها في ذود ويمكن دخولها في عبارته في مادة أبل فلتراجع اه

في لغة من سماهما فامامن أعرب مافلا اشكال وتصغير ما تصغير التمكن نحو ما أحيسنه وبعيلبك وسيبويه

* خاتمة * يصغر اسم الجمع لشبهه بالواحد فيقال في ركب ركيب وفي سراة سرية وكذلك الجمع

الذي على أحد أمثلة القلة كقولك في اجمال أجيمال وفي افلس ابيلس وفي فتية فتية وفي انجدة أنيجدة ولا يصغر جمع على مثال من أمثلة الكثرة لان بنيته تدل على الكثرة وتصغيره يدل على القلة فتنافيا وأجاز الكوفيون تصغير ماله نظير من أمثلة الآحاد فاجازوا أن يقال في رغفان رغيفان كما يقال في عثمان عثيمان وجعلوا من ذلك أصيلانا زعموا أنه تصغير أصلان وأصلان جمع أصيل وما زعموه مردود من وجهين أحدهما أن معنى أصيلان هو معنى أصيل فلا يصح كونه تصغير جمع لان تصغير الجمع جمع في المعنى الثاني أنه لو كان تصغير أصلان لقيل أصيلين لان

فعلان وفعلان اذا كسر اقيل فيهما فعالين كصران وصرارين وخشمان وخشامين الى

وعقبان وعقابين وغربان وغرابين وكل ما كسر على فعالين يصغر على فعيلين فيطل كون أصيلان تصغير أصلان جمع أصيل وانما أصيلان من المصغرات التي جيء بها على غير بناء مكبرها وتلبره قولهم في انسان انيسيان وفي مغرب مغيربان ولا استبعاد في ورود المصغر على بنية مخالفة لبنية مكبره كما وردت جموع مخالفة ابنيتها الابنية آحادها والحاصل أن من قصد تصغير جمع من جموع الكثرة رده الى واحده وصغره

في لغة من سماهما) أي بعلبك وسيبويه (قوله وبعيلبك وسيبويه) أي بتصغير صدره كما تقدم (قوله يصغر اسم الجمع) كرهط وقوم ونفر فيقال رهيط وقويم ونفير ولا تلحقه التاء ان كان للآدميين وان جاز تأنيثه بخلاف ذود وابل فيقال ذويدة وابيلة قاله الجوهري (٣) وأما ركب فعلى كونه اسم جمع وهو المشهور فيقال ركيب وعلى كونه جمع راكب كما عند الاخفش يرد الى مفرد ويصغر ثم يجمع فيقال رويكبون كذا في الفارضي وكاسم الجمع اسم الجنس الجمعي فيقال في تمر تمير كما في الهمع ويمكن أن الشارح أراد باسم الجمع ما يشمله (قوله فتنافيا) قد يقال لا تنافي لان الكثرة والقلة مقولان بالتشكيك (قوله أنه تصغير أصلان) بضم الهمزة وقوله جمع أصيل هو العشي (قوله لان فعلان) أي بالضم وفعلان أي بالكسر بمعنى الجمعين بقرينة التمثيل الآتي فلا يرد تكسير عثمان وعمران على عثامين وعمارين وتصغيرهما على فعيلان (قوله وخشمان) في القاموس في فصل الخاء المعجمة من باب الميم والخشام كغراب الأسد والعظيم من الأنوف والجبال اه فلعل الخشمان في عبارة الشارح بكسر الخاء المعجمة جمع خشام بضمها كغراب وغربان (قوله وانما أصيلان الخ) يعني أنه تصغير أصيل على خلاف القياس (قوله كما وردت جموع الخ) أي كجمع رهط على أراهط وباطل على أباطيل (قوله رده الى واحده) فلو كان واحده القياسي مهملا فان لم يكن له واحد مستعمل بأن لم ينطق له بمفرد أصلا لا قياسي ولا غيره رد الى واحده القياسي المهمل فيقال في جاء اخوتك شماطيط جاؤا شميطيطين وفي جاءت جوار لك شماطيط جاءت شميطيطات وان كان له واحد مستعمل رد اليه لا الى المهمل القياسي خلافا لابي زيد فيقال في ملامح ومذاكير لميحات وذكيرات ردا

ثم جمعه بالواو والنون ان كان لمذكر عاقل كقولك في غلمان غليمون وبالالف والتاء ان كان لمؤنث أو لمذكر لا يعقل كقولك في جوار ودراهم جويريات ودريهمات وان كان لما قصد تصغيره جمع قلة جاز أن يرد اليه مصغرا كقولك في فتيان فتية ويقال في تصغير سنين على لغة من أعربها بالواو والياء سنيات ولا يقال سنيون لان اعرابها بالواو والياء انما كان عوضا من اللام واذا صغرت ردت اللام فلو بقي اعرابها بالواو والياء مع التصغير لزم اجتماع العوض والمعوض منه وكذا الارضون لا يقال في تصغيره الا أريضات لان اعراب جمع أرض بالواو والياء انما كان تعويضا من التاء فان حق المؤنث الثلاثي أن يكون بعلامة ومعلوم أن تصغير الثلاثي المؤنث يرده ذا علامة فلو أعرب حينئذ بالواو والياء لزم المحذور المذكور ومن جعل اعراب سنين على النون قال في تصغيره سنين ويجوز سنين على مذهب من يرى أن أصله سني بياءين أولاهما زائدة والثانية بدل من واو هي لام الكلمة ثم أبدلت نونا فكأنه لو صغر سنينا لحذف الياء الزائدة وأبقى الكائنة موضع اللام كذا اذا صغر سنينا معتقدا كون النون بدلا من الياء الاخيرة

الى لجة وذكرلا الى ملحمة ومذكار لئلا يلزم تصغير لفظ لم تتكلم به العرب من غير داعية الى ذلك وكأن أباز يد لما لم ينطق له بواحد قياسي جعل الواحد الذي ليس على القياس كالمعدوم فسوى بين ملامح وشماطيط اه همع ببعض اختصار ومفاد القاموس ان شماطيط له واحد قياسي مستعمل حيث قال والشمطوط بالضم الطويل والفرقة من الناس وغيرهم كالشمطاط والشمطيط بكسرهما وقوم شماطيط متفرقة اه واللائق الفتيل بعبابيد أو عباديد ففي القاموس العبابيد والعباديد بلا واحد من لفظهما الفرق من الناس والخيل الذاهبون في كل وجه (قوله ثم جمعه بالواو والنون ان كان لمذكر عاقل) لانه حينئذ في معنى الصفة وان كان قبل التصغير لا يجمع بالواو والنون قال الفارضي وهذا العمل لا يكون في نحو سكارى وهو جمع كثرة لان مفرده لا يجمع بواو ونون على المشهور اه ومراده سكارى جمع سكران كما هو ظاهر فلا ينافي أن سكارى جمع سكرى يرد الى مفرده ويصغر ويجمع بالالف والتاء فيقال سكيريات كما في الهمع (قوله غليمون) بتشديد الياء (قوله جاز أن يرد اليه مصغرا) كما جاز أن يرد الى المفرد (قوله فتية) بتشديد الياء (قوله ويقال في تصغير سنين الخ) هذه مسئلة مستقلة (قوله يرده ذا علامة) أي لكن حذفت لاجل علامة الجمع (قوله لزم المحذور المذكور) أي الجمع بين العوض وهو الاعراب بالحرف والمعوض عنه وهو التاء الموجودة بالقوة لوجود مقتضيها وهو التصغير لكن حذفت لفظا لعلة وهي وجود علامة الجمع والمحذوف لعلة كالثابت (قوله قال في تصغيره سنين) أي على وزن فعيعل (قوله ويجوز سنين) أي على وزن فعيل بحذف الياء الزائدة بين النونين (قوله أن أصله) أي الثاني أما أصله الاول فسنيو قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون والى هذا يشير قوله والثانية بدل من واو (قوله لحذف الياء الزائدة) أي لتوالي ثلاث ياآت (قوله كذا اذا صغر سنينا الخ) أي فيحذف الياء الزائدة معاملة للفرع

فعامل الكلمة بما كان يعامله لو لم تكن بدلا وان جعل سنون علما وصغر فلا يقال الا سنين رفعا وسنيين جرا ونصبا بردّ اللام ومن جعل لامها هاء قال سنيهون والله أعلم

﴿النسب﴾
هذا هو الاعرف فى ترجمة هذا الباب ويسمى أيضا باب الاضافة وقد سماه سيبويه

بحكم الاصل كما أشار اليه الشارح ولاجتماع ثلاث ياآت بالهمزة لا تبدل الياء فى قرئها واندفع اعتراض البعض بأن حذف الياء الزائدة من سنى لكراهة توالى ثلاث ياآت وهذه العلة لا تأتى فى تصغير سنين لانها لو ثبتت فيه لاجتمع ياآن فقط (قوله فعامل الكلمة) وهى سنين وقوله بما كان أى بحذف الياء الزائدة الذى كان وقوله لو لم تكن بدلا أى لو لم تكن النون بدلا عن الياء الاخيرة أو لو لم تكن الكلمة ذات بدل عن يائها الاخيرة بان بقيت ياؤها الاخيرة ولم تبدل نونا وفى بعض النسخ لو لم يكن بدل أى لو لم يوجد بدل عن الياء الاخيرة بالنون والمعنى فعامل سنينا بعد ابدال يائها الاخيرة نونا بما كان يعاملها به قبل هذا الابدال من حذف يائها الزائدة فى تصغيرها وان كان آخره مصغر سنى قبل الابدال ياء ومصغرها بعده نونا (قوله فلا يقال الخ) أى لان العلم ينظر فيه الى حالته الراهنة لا الى ما نقل عنه (قوله قال سنيهون) أى فى الرفع وسنيهين فى النصب والجر (تتمة) قد تبدل ياء التصغير ألفا تخفيفا اذا وليها حرف مشدد مع فى دويبة وشويبة تصغير دابة وشابة دوابة وشوابة كما نقله شيخنا السيد وغيره

(النسب)

*هو كما يؤخذ من الشافية الحاق ياء مشددة فى آخر الاسم لتدل على نسبته الى المجرد عنها *قال يس ويقال فيه نسبة بضم النون وكسرها ولم تلحق الالف لئلا يصير الاعراب تقديريا ولا الواو لثقلها وشددت الياء ليجرى عليها وجوه الاعراب الثلاثة ولو أفردت لاستثقلت الضمة والكسرة عليها ولئلا تلتبس بياء المتكلم ولان الخفيفة تحذف لالتقاء الساكنين (قوله باب الاضافة) أى اللغوية *قال الفارضى واعلم أن هذه الياء حرف عليه الاعراب وزعم القواس من الكوفيين أنها اسم مضاف اليه فى محل جر واحتجوا بقول بعض العرب رأيت التيمى تيم عدى بجر تيم فقالوا انه بدل من ياء النسب وأجيب بأن التقدير صاحب تيم عدى فحذف المضاف وبقى المضاف اليه على حاله وان كان مثل هذا قليلا كما سبق فى الاضافة اه والظاهر أن الاضافة على قولهم مقلوبة بحسب المعنى كالاضافة الفارسية فانهم يقدمون المضاف اليه على المضاف وأن ظهور اعراب المضاف على قولهم على المضاف اليه

بالتسميتين ويحدث بالنسب ثلاث تغييرات الاول لفظي وهو ثلاثة أشياء الحاق ياء مشددة آخر

لسكون هذا المضاف اليه بصورة الحرف وكالجزء من المضاف (قوله بالتسميتين) الباء زائدة في المفعول المطلق (قوله آخر المنسوب) صوابه المنسوب اليه (قوله اسما لما لم يكن له) وهو المنسوب وقد كان قبل ذلك اسما للمنسوب اليه (قوله زادوا للنسب) أورد عليه أن قوله ياء الخ يتضمن تعريف النسب بأنه زيادة ياء مثل ياء الكرسي للنسب فيكون أخذ النسب في تعريف النسب وأخذ المعرف في التعريف يوجب الدور وأجاب سم بأن قوادح التعريف انما ترد على التعريف الصريح دون المضمن لغيره والغرض بأن النسب في قوله للنسب بمعناه اللغوي لا الاصطلاحي (قوله أو نحو ذلك) كحرفة (قوله التغيير اللفظي المذكور) فيه أن من جملته كسر ما قبل الياء فيلزم عليه التكرار في قوله وكل ما تليه الخ فالمناسب جعل التشبيه بياء الكرسي في كونها مشددة آخرا منقولا اليها الاعراب فقط صونا للكلام عن التكرار (قوله لان المشبه غير المشبه) ناقش سم في هذا التعليل بأن المغايرة بالكلية والجزئية كافية وحينئذ لا يدل التشبيه على أن ياء الكرسي ليست للنسب وان كان الواقع أنها ليست للنسب (قوله وقد ينضم الخ) لان التغيير يأنس بالتغيير همع (قوله وأكثر) أي من تغيير واحد كما في خلفي نسبة الى خليفة فان فيه حذف الياء وحذف التاء زيادة على التغييرات الثلاثة (قوله ومثله مما حواه احذف) قال ابن هشام فان قلت من قال في يمني يمان اذا نسب اليه هل يقول يمي ويحذف الالف كما يحذف الياء لان الالف مع الياء بمنزلة الياءين * قلت لا نص على ذلك ولك أن تقول انما حذفوا الياء كراهة توالي يا آت وهذا المعنى مفقود في مسئلة يمان (فان قلت) ما ناب عن الثقيل ثقيل بدليل مررت بجوار (قلت) الثقل في اجتماع اليا آت لا في وجودها غير مجتمعة فافهم الفرق سيوطي باختصار (قوله كل ياء تماثلها الخ) سواء كانت للنسب كشافعي أو لغيره ككرسي وكرسي وقري وسيأتي ما اذا كانت بعد حرف واحد في قوله * ونحو حي فتح ثانيه يجب * وما اذا كانت بعد حرفين في قوله والحقوا معل لام عريا الخ سم (قوله مرمى) أي على الافصح وسيأتي مقابله في قوله وقيل في المرمي مرموي (قوله بقدر حذف الاولى الخ)

المنسوب وكسر ما قبلها ونقل اعرابه اليها والثاني معنوي وهو صيرورته اسما لما لم يكن له والثالث حكمي وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه المضمر والظاهر باطراد وقد أشار الى التغيير اللفظي بقوله

(ياء كيا الكرسي زادوا للنسب
وكل ما تليه كسره وجب)

يعني اذا قصد والنسبة الى أب أو قبيلة أو بلد أو نحو ذلك جعلوا حرف اعرابه ياء مشددة مكسورا ما قبلها كقولك في النسب الى زيد زيدي * تنبيه * افهم قوله كيا الكرسي أمرين أحدهما التغيير اللفظي المذكور والآخر أن ياء الكرسي ليست للنسب لان المشبه غير المشبه به وقد ينضم الى هذه التغييرات في بعض الاسماء تغيير آخر أو أكثر من ذلك ما أشار اليه بقوله

(ومثله مما حواه احذف وتا
تأنيث أو مدته لا تثبتا)

يعني أنه يحذف لياء النسب كل ياء تماثلها في كونها مشددة بعد ثلاثة أحرف فصاعدا وتقع في ياء النسب مكانها كقولك في النسب الى الشافعي شافعي والى المرمي مرمي بقدر حذف الاولى وجعل ياء النسب في موضعها

لئلا يجتمع أربع ياآت ويظهر أثر هذا التقدير في جمع تحية اذا سمي به ثم نسب اليه فانك تقول هذا تحاني مصروفا وكان قبل النسب غير مصروف ويحذف لياء النسب أيضا تاء التأنيث فيقال في النسب الى فاطمة فاطمي والى مكة مكي لئلا تجتمع علامتا تأنيث في نسبة امرأة الى مكة وأما قول المتكلمين في ذات ذاتي وقول العامة في الخليفة خليفتي فلحن وحرام ما دوري وخاف ويحذف لها أيضا مدة التأنيث والمراد بها ألف التأنيث المقصورة وهي اما رابعة أو خامسة فصاعدا فان كانت خامسة فصاعدا حذفت وجوبا كقولك في حبارى حباري وفي قبعثرى قبعثري كما سيأتي وان كانت رابعة في اسم ثانيه متحرك حذفت كالخامسة كقولك في جمزى جمزي وان كان ثانيه ساكنا فوجهان قلبها واوا وحذفها والى هذا أشار بقوله (وان تكن تربع) أي تصيره ذا أربعة (ذا ثان سكن * فقلبها واوا وحذفها حسن) ومثال ذلك حبلى تقول فيها على الاول حبلوي وعلى الثاني حبلي * تنبيهات * الاول يجوز مع القلب والالم أن يفصل بينها وبين اللام بألف زائدة تشبيها بالممدودة فتقول حبلاوي * الثاني ليس في كلام الناظم ترجيح أحد الوجهين على الآخر ليساء على حد سواء

فيه أن حذف الاول وجعل ياء النسب مكانها واقع لا مقدر (قوله لئلا تجتمع أربع ياآت) فيه أن اجتماع أربع ياآت أولاها وثالثتها اما كان بابها مل وارد كما في محيي وأميي على ما سيأتي في شرح قوله كذاك يا المنقوص الخ وتدبر (قوله اذا سمي به) قيد بالتسمية لان جمع التكسير اذا لم يكن علما ولا جاريا مجرى العلم لا ينسب اليه على لفظه بل يرد الى مفرده ثم ينسب اليه وقيد في التوضيح التسمية بكونها بالمذكر احترازا عما اذا سمي به امرأة فانه مانعه من الصرف العلمية والتأنيث لا صيغة منتهى الجموع كذا في التصريح (قوله مصروفا) لفقد مفاعيل لان ياء النسب في تقدير الانفصال شرح التوضيح للشارح (قوله غير مصروف) استصحابا لما كان عليه من الجمعية قبل العلمية تصريح (قوله لئلا تجتمع الخ) وانما لا يؤدي الى وقوع تاء التأنيث حشوا (قوله في نسبة امرأة الى مكة) لانه كان يقال مكتية (قوله فلحن) أي من وجه في ذاتي لان القياس قلب ألفه واوا ورد لامه وقلبها واوا وحذف التاء ومن وجه في خليفتي لان القياس حذف الياء والتاء (قوله المقصورة) وأما الممدودة فستأتي في قوله وهمز ذي مد ينال في النسب الخ (قوله وفي قبعثرى الخ) ظاهره أن ألف قبعثرى للتأنيث والذي في القاموس خلافه وعبارته القبعثرى مقصورا الجمل الضخم والفصيل المهزول ودابة تكون في البحر والعظيم الشديد والالف ليست للتأنيث ولا للالحاق بل قسم ثالث اه وفي كلام غير واحد كالشارح فيما يأتي قريبا أنها للتكثير (قوله جمزى) بفتح الجيم والميم والزاي أي سريع (قوله أي تصيره ذا أربعة) الضمير يرجع الى قوله ذا ثان سكن ولو أخر التفسير عن قوله ثان سكن لكان أليق كما لا يخفى (قوله فقلبها واوا) تشبيها بألف نحو ملهى وحذفها تشبيها بتاء التأنيث لزيادتها كذا في التصريح (قوله ليس في كلام الناظم ترجيح أحد الوجهين الخ) قال سم هذا ممنوع بل قوله الآتي وللاصلي قلب يعني كالتصريح في أن الاجود فيها الحذف لان هذا بيان لمخالفة الاصلي لها

بل الحذف هو المختار وقد صرح به في غير هذا النظم وكان الاحسن أن يقول فحذف اذن وقلبها واو احسن

(لشبهها الملحق والاصلي ما لها) يعني أن الالف الرابعة اذا كانت للالحاق نحو ذفرى أو منقلبة عن الاصل نحو مرمى فلها ما لالف التأنيث في نحو حبلى من القلب والحذف فتقول ذفري وذفروي ومرمي ومرموي الا أن القلب في الاصلي أحسن من الحذف فرموي أفصح من مرمي واليه أشار بقوله (وللاصلي قلب يعتمى) أي يختار يقال اعتماه يعتميه اذا اختاره واعتامه يعتامه أيضا قال طرفة

أرى الموت يعتام الكرام ويصطفي * عقيلة مال الفاحش المتشدد * تنبيهات * الاول أراد بالاصلي المنقلب عن أصل واو أو ياء لان الالف لا تكون أصلا غير منقلبة الا في حرف وشبهه * الثاني تخصيصه الاصلي بترجيح القلب يوهم أن ألف الالحاق ليست كذلك بل تكون كألف التأنيث في ترجيح الحذف لانه مقتضى قوله مالها وقد صرح في الكافية وشرحها بأن القلب في ألف الالحاق الرابعة أجود من الحذف كالاصلية لكن ذكر أن الحذف في ألف الالحاق أشبه من الحذف في الاصلية لان ألف الالحاق شبيهة بألف حبلى في الزيادة * الثالث لم يذكر سيبويه في ألف الالحاق والمنقلبة عن أصل غير الوجهين المذكورين وزاد أبو زيد في ألف الالحاق ثالثا وهو الفصل بالالف كما في حبلاوي وحكى أرطاوي وأجازه السيرافي في الاصلية فتقول مرماوي (والالف الجائز أربعا أزل) أي اذا كانت ألف المقصور خامسة فصاعدا حذفت مطلقا سواء كانت أصلية نحو مصطفى ومستدعى أو للتأنيث نحو حبارى وخليطى أو للالحاق أو التكثير

والا لم يحتج اليه اه ورده الاسقاطي بأن بيان مخالفة الاصل لها حاصل مع كون الوجهين فيها على السواء (قوله بل الحذف هو المختار) لان شبهها بتاء التأنيث أقوى من شبهها بالمنقلبة عن أصل تصريح (قوله لشبهها) أي في كونها رابعة ثاني كلمتها ساكن كما يؤخذ من التوضيح وان لم يفصح الشارح باعتبار سكون الثاني (قوله الملحق) بكسر الحاء أي الملحق كلمته بكلمة أخرى (قوله نحو ذفرى) بذال معجمة مكسورة ففاء ساكنة (قوله ويصطفي عقيلة مال الفاحش المتشدد) عقيلة الشيء أحسنه ولعل المراد بالفاحش المتشدد البخيل المتكلف للشدة بمعنى الفقر أي المقتر على نفسه وباصطفاء الموت أحسن ماله أنه يميته ويذهبه بلا نفع (قوله الا في حرف) كالحرفية أو شبهه كالاسمية (قوله لانه مقتضى قوله مالها) أي في الواقع وقد ثبت لالف التأنيث في الواقع رجحان الحذف وان لم يعلم رجحانه فيها من قول المصنف وان تكن تربع الخ كما ذكره الشارح هناك (قوله لكن ذكر الخ) دفع به توهم كون الحذف فيهما على السواء في الضعف (قوله في الزيادة) أي وحذف الزائد خير من حذف الاصلي (قوله وحكى) أي أبو زيد وقوله أرطاوي لعله رفعه بحكاية لرفعه في تركيب سمع هو كذلك فيه (قوله والالف الجائز) بالجيم أي المجاوز وضبطه الشاطبي بالحاء المهملة أي الحائز اليه أربعة أحرف بأن كان هو خامسا أو سادسا أو سابعا (قوله أو للتأنيث)

نحو حبركى وقبعثرى فتقول فيها مصطفى ومستدعى وحبارى وخليطى وحبركى وقبعثرى

* تنبيه * اذا كانت الالف المنقلبة عن أصل خامسة بعد حرف مشدد نحو معلى فمذهب سيبويه و جمهور الحذف وهو المفهوم من اطلاق النظم وذهب يونس الى جعله كملهى فيجوز فيه القلب وهو ضعيف وشبهته أن كونها خامسة لم يكن الا بتضعيف اللام والمضعف بادغام فى حكم حرف واحد فكانها رابعة وسيأتى بيان حكم الالف اذا كانت ثالثة

(كذاك يا المنقوص خامسا عزل) أى اذا كانت ياء المنقوص خامسة فصاعدا وجب حذفها عند النسب اليه فتقول فى معتد ومستعل معتدى ومستعلى * تنبيه * اذا نسبت الى محى اسم فاعل حيا يحيى قلت محوى بحذف الياء الاولى لاجتماع ثلاث يا آت وكانت أولى بالحذف لانها ساكنة نشبه ياء زائدة ولى الفتحة الياء التى كانت الياء المحذوفة مدغمة فيها فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها او بعد ذلك الياء التى هى لام الكلمة ساكنة فتسقط عند دخول ياء النسب لالتقاء الساكنين

حطوهما

لاحاجة الى ادخال ألف التأنيث فى قوله والالف الجائز الخ لصدقه اما فى قوله قبل ذلك وتا تأنيث أومدته لاتثبتا (قوله نحو حبركى) بحاء مهملة فموحدة مهملة وهو القراد وقال الزبيدى الطويل الظهر القصير الرجلين والفه للالحاق بسفرجل (قوله وقبعثرى) مثال لما فيه ألف التكثير وليست ألفه للتأنيث لقولهم قبعثراة ولا للالحاق اذ ليس لهم اسم سداسى مجرد يلحق هو به اذ نهاية المجرد خمسة كما سيأتى كذا فى الفارضى و بحث فيه بأنهم ألحقوا بالسداسى المزيد كالحاق احرنجم (قوله فتقول فيها مصطفى) قال المرادى قد علم أن قولهم مصطفوى خطأ (قوله نحو معلى) استشكه بأن معلى ليس ثانيه ساكنا كمستلقى فيه بسكون الثانى فكيف يلحق نحو معلى به (قوله وشبهته أن كونها الخ) كذا بخطه وفى بعض النسخ وهو ضعيف لان كونها الخ وعليه فاللام لتعليل مذهب يونس لا الاضعف (قوله وسيأتى بيان الخ) أى فى قوله وحتم قلب ثالث يعن (قوله محى) هو داخل فى عبارة المصنف من حيث حذف خامسه غاية الامر أن قبله عملا آخر (قوله لاجتماع ثلاث يا آت) لان الاصل محيى أصله محيى قلبت أى باجتماعها بحسب الاصل (قوله تشبه ياء زائدة) أى فى الصورة اللفظية (قوله فتلى) أى بعد حذف الياء الاولى (قوله فتقلب ألفا) فتصير محاى (قوله ساكنة) حال من الضمير المستكن فى الظرف الخبر (قوله فتسقط عند دخول ياء النسب) استشكله سم بانها محذوفة قبل النسب لالتقاء الساكنين هى والتنوين قال وكلام المبرد محتمل لانه من هذا فلبتأمل اه قال البعض وقد يقال التنوين يحذف لياء النسب فتعود الياء فيحتاج الى ما ذكر اه وفيه أن ياء النسب مانعة كالتنوين من عود الياء فكان ينبغى للشارح أن يقول بدل قوله وبعد ذلك الخ واستمر سقوط الياء الساكنة التى هى لام الكلمة عند دخول ياء النسب لان أحد الساكنين اللذين حذفت لام الكلمة لالتقائهما قبل ياء النسب وهو التنوين وان زال بدخول ياء النسب لكن خلفه ياء النسب لسكون صدرها (فان قلت) قد أعادوا ألف فتى وياء شج عند النسب اليهما بدليل قلب الالف واوا والياء ألفا ثم واوا مع وجود ياء النسب وهذا يؤيد ماذكره الشارح (قلت) لم يعيدوهما حقيقة وانما

لحذف وهو الاجل مجيء الواو المتحركة فهى الجامعة لياء النسب دونها
ولا حاجة فى محوى الى حذف الياء الاخيرة هذا ما ظهر لى هنا فتأمل (قوله
وتنقلب الالف واوا) لوجوب كسر ماقبل ياء النسب والالف لاتقبل
الحركة ولم تقلب الالف ياء لئلا يجتمع الكسر والياآت كما سينبه
عليه الشارح فى شرح قوله وحتم قلب ثالث يعن (قوله قال الجرمى
وهذا أجود) أى لعدم توالى الياآت (قوله كما تقول أموى) بضم
الهمزة نسبة الى أمية قبيلة من قريش وشذ أموى بفتح الهمزة
اه شرح الشافية (قوله كما تقول أمي) قال المرادى فى تنظيره
به نظر لان أمييا شاذ وأما محيي فهو وجه قوى اه وقد يقال التنظير به
انما هو فى مجرد الهيئة واجتماع أربع ياآت (قوله قال المبرد وهو أجود)
قال لانى لا أجمع حذفا بعد حذف على كلمة واحدة (قوله لاجتماع الساكنين)
هما على هذا الوجه الياء والتنوين (قوله فيجتمع أربع ياآت الخ) أى
اجتماعا جائزا فقوله لسكون الاولى الخ تعليل لمحذوف أى وجاز هذا
الاجتماع لسكون الخ (قوله حانية) وهى فاعلة من حنوت اذا عطفت
كأنه جعل البقعة الجامعة للشراب حانية عليهم كما تحنو الام على بنيها نقله
شيخنا عن الشارح (قوله يعن) أى يعرض والجملة نعت ثالث (قوله
سواء كان ياء منقوص أو ألف مقصور) بقى ما اذا كان ثالث الكلمة ياء
ساكنا ماقبلها كظبي وظبية فمذهب سيبويه النسب اليه على حاله بلا قلب
فيقال ظبي ومذهب يونس والزجاج فتح ماقبل الياء فتنقلب هى ألفا ثم
تقلب الالف واوا فيقال ظبوي واحتجا بقول بعض العرب قروى بفتح الراء
نسبة الى قرية كذا فى الفارضى وقول البعض ظاهر كلام المصنف القلب
فيما اذا كان الثانى ساكنا كظبي لا يناسب حمل الشارح كلام المصنف
على المنقوص والمقصور والذى فى الهمع أن نحو ظبي وغزو لا يغير اتفاقا وأن
الخلاف فى المؤنث بالتاء كظبية وغزوة فمذهب سيبويه والخليل أنه لا يغير
أيضا بعد حذف التاء ووافقهما ابن عصفور فى الواوى ومذهب يونس
والزجاج فتح ماقبل الياء وقلبها واوا فى اليائى وفتح ماقبل الواو فى الواوى
ووافقهما ابن عصفور فى اليائى وأن فى نحو غاية مما ثالثه ياء بعد ألف ثلاثة

وتنقلب الالف واوا فيصير
محوا قال الجرمى وهذا
أجود كما تقول اموى وفيه
وجه آخر وهو محيي كما تقول
أمي قال المبرد وهو أجود
لانك تحذف الياء الاخيرة
لاجتماع ساكنين ووقوعها
خامسة فتصير الى محيّ كأمي
ثم تضيف ياء النسبة فتقول
محييّ فيجتمع أربع ياآت
لسكون الاولى والثالثة

(والحذف فى اليا) من
المنقوص حال كون الياء

(رابعا أحق من قلب)
فتقول فى النسب الى قاض
قاضيّ أجود من قاضوي
ومن القلب قوله
فكيف لنا بالشرب ان لم
يكن لنا * دراهم عند
الحانوي ولانقد * جعل
اسم الموضع حانية ونسب اليه
قال السيرافى والمعروف
فى الموضع الذى يباع فيه
الخمر حانة بلا ياء * تنبيه *
ظاهر كلام المصنف أن
القلب فى هذا ونحوه مطرد
وذكر غيره ان القلب عند
سيبويه من شواذ تغيير
النسب قيل ولم يسمع الا فى هذا البيت (وحتم قلب ثالث يعن) سواء كان ياء منقوص أو ألف مقصور

أوجه عدم تغييره بعد حذف التاء وابدال الياء همزة وابدال الهمزة المبدلة
من الياء واوا وأوسطها أجودها وأن في نحو سقاية وجهان لا وجوب ابدال
الياء همزة لأن التاء والألف بعدها ان فتتطرف الياء وقبلها ألف زائدة
فتقلب همزة كما هو قاعدة باب الابدال وابدال هذه الهمزة واوا نحو
سقاوة فتبقى الواو فيه بحالها ولا تقلب همزة (قوله نحو عم) بكسر الميم كنمر
ليكون مثالا للمنقوص وان كان رسمه بالياء في كثير من النسخ يأبى ذلك (قوله
وأول ذا القلب) أي صاحب القلب أي الحرف المقلوب ويحتمل أن ذا
اشارة به والقلب بمعنى المقلوب نعت أو بدل أو عطف بيان (قوله اذا قلبت
واوا) أي بعد ردها ان كانت محذوفة وقلبها ألفا مطلقا والشارح أطلق
كالناظم القلب فشمل الواجب كما في الشجى والجائز كما في القاضي فتقول
الشجوي والقاضوي بفتح ما قبل الواو كما صرح به الفارضي (قوله والتحقيق
أن الفتح سابق للقلب) أي لأجله أي وكلام المصنف غير واف بذلك لا
اشعاره بتبعية الحرف المقلوب للفتح وأما سبق الفتح على نفس القلب
فمسكوت عنه وان كان ظاهر قول الشارح أي أن ياء المنقوص اذا قلبت
واوا فتح ما قبلها أن عبارة المصنف تفيد سبق القلب على الفتح وانه ظا
ظاهر لامكان حمل قوله اذا قلبت واوا على معنى اذا أريد قلبها واوا أعم من
أن تقلب بالفعل أولا هذا ولو أبقى القلب على معناه المصدري نعتا أو بدلا
أو بيانا من ذا الاشارية مثلا ما دل على سبق الفتح على نفس القلب لأن المفعول
الأول فاعل في المعنى فيكون كلامه مصرحا بأن القلب ولي الفتح هكذا
ينبغي تحرير هذا المحل وبه تعلم ما في كلام شيخنا والبعض (قوله شج) بالشين
المعجمة أي حزين (قوله فتحت عينه) تخفيفا وتوسلا الى القلب ثم (قوله
وجب فتح عينه) خالف في وجوبه ظاهر القزويني فجوز بقاء كسرة العين
كما نقله عنه أبو حيان قاله في الهمع (قوله كراهة اجتماع الكسرة مع الياء)
أل في الكسرة للجنس الصادق بكسرتين كما في نمري وثلاث كما في ابلي ويرد
عليه أن هذا الاجتماع موجود في نحو جمرش وجندل وقال ابن هشام لئلا
تستولي الكسرات على أكثر حروف الكلمة ومن ثم وجب بقاء الكسرة
في نحو علبط وانما جاز الوجهان في تغلب على ما ذكر والأن الساكن منهم

نحو عم وشج فتقول فيهما
عموي وشجوي وانما قلبت
الألف في فتى واوا وأصلها
الياء كراهة اجتماع
الكسرة والياءات (وأول
ذا القلب انفتاحا) أي أن ياء
المنقوص اذا قلبت واوا فتح
ما قبلها والتحقيق أن الفتح
سابق للقلب وذلك أنه اذا
أريد النسب الى نحو شج
فتحت عينه كما فتح ميم نمر
وسيأتي فاذا فتحت انقلبت
الياء ألفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها فيصير شجى مثل فتى
ثم تقلب ألفه واوا كما تقلب
في فتى (وفعل وفعل عينهما
افتح وفعل) يعني أن المنسوب
اليه اذا كان ثلاثيا مكسور
العين وجب فتح عينه سواء
كان مفتوح الفاء كنمر
أو مكسورها كابل
أو مضمومها كدئل فتقول
فيها نمري وابلي ودؤلي كراهة
اجتماع الكسرة مع الياء
وشذ قولهم في النسب

الى الصعق صعقى بكسر الفاء والعين وذلك أنهم كسروا الفاء اتباعا للعين ثم استصحبوا ذلك بعد النسب شذوذا
* تنبيه * فهم من اقتصاره على الثلاثى أن مازاد على الثلاثة مما قبل آخره كسرة لا يغير فاندرج فى ذلك صور
الاولى ما كان على خمسة أحرف نحو جحمرش والثانية ما كان على أربعة أحرف متحركات نحو جندل والثالثة
ما كان على أربعة وثانيه ساكن نحو تغلب فالاولان لا يغيران وأما الثالث ففيه وجهان
أعرفهما أنه لا يغير والآخر
أنه يفتح وقد سمع الفتح مع
الكسرة فى تغلبى ويحصبى
ويثربى وفى القياس عليه
خلاف ذهب المبرد وابن
السراج والرمانى ومن
وافقهم الى اطراده وهو
عند الخليل وسيبويه شاذ
مقصور على السماع وقد
ظهر بهذا أن قول الشارح
وان كانت الكسرة مسبوقة
بأكثر من حرف جاز
الوجهان ليس بجيد لشموله
الصور الثلاث وانما
الوجهان فى نحو تغلب

(وقيل فى المرمى مرموى

واختير فى استعمالهم مرمى) هذه المسئلة تقدمت فى قوله ومثله مما حواه احذف لكن أعادها هنا للتنبيه
على أن من العرب من يفرق بين ما يا آه زائدتان كالشافعى وما احدى يائيه أصلية كرمى فيوافق فى الاول على
الحذف فيقول فى النسب الى شافعى شافعى وأما الثانى فلا يحذف يائيه بل يحذف الزائدة منهما ويقلب
الاصلية واوا فيقول فى النسب الى مرمى مرموى وهى لغة قليلة المختار خلافها قال فى الارتشاف وشذ
فى مرمى مرموى * تنبيه * هذا البيت متعلق بقوله ومثله مما حواه احذف فكان المناسب تقديمه اليه كما فعل
فى الكافية ولعل سبب تأخيره ارتباط الابيات المتقدمة بعضها ببعض فلم يمكن ادخاله بينها بخلاف الكافية

(ونحو حى فتح ثانيه يجب) أى اذا نسب الى ما آخره ياء مشددة فاما أن تكون مسبوقة بحرف أو بحرفين

من يعتد به ومنهم من لا يعتد به فعلى الاول هو بمنزلة علبط وعلى الثانى هو
بمنزلة نمر اه وهذا سالم مما مر (قوله الى الصعق) هو فى الاصل بفتح
الصاد وكسر العين فيكسر والفاء اتباعا للعين قبل النسب كما فى الفارضى ثم
استصحبوا كسرهما بعد النسب كما فى الشرح وحينئذ فالمنسوب اليه الصعق
بكسر الصاد والعين (قوله ثم استصحبوا ذلك) أى كسر الفاء والعين بعد
النسب شذوذا وكان القياس أن يفتحوا عينه فتفتح فاؤه لزوال سبب كسرها
وهو اتباع كسر العين وليس اسم الاشارة راجعا الى كسر الفاء فقط لان
مجرده ليس بشاذ (قوله بجحمرش) بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح
الميم وكسر الراء بعدها شين معجمة وهى العجوز الكبيرة والمرأة السمجة
(قوله جندل) أى بضم الجيم وفتح النون وكسر الدال وهو الموضع الذى تجتمع
فيه الحجارة قاله فى القاموس وسيأتى للشارح فى التصريف جعله بفتح الجيم
فيكون فيه الوجهان (قوله وفى القياس عليه) أى على الفتح قال الفارضى
فتقول أى على القول بقياسيته فى النسب الى مغرب مغربى بفتح الراء (قوله
واختير فى استعمالهم مرمى) وقال بعضهم مرموى أحسن من جهة أمن
اللبس (قوله هذه المسئلة تقدمت الخ) قال سم فيه مساهلة اه ووجهها
أن الذى تقدم فى قوله ومثله مما حواه احذف أنه يقال فى النسبة الى مرمى
مرمى بحذف يائيه معا وأما أنه يقال مرموى وأن المختار مرمى فلا (قوله
بل يحذف الزائدة منهما) وهى الاولى لانقلاب الاصلية عن واو ومفعول (قوله
وشذ فى مرمى مرموى) تعبير الارتشاف بالشذوذ ينافى ما يقتضيه من

أو ثلاثة فأكثر فان كانت مسبوقة بحرف لم يحذف من الاسم شئ عند النسب ولكن يفتح ثانيه

ويعامل معاملة المقصور الثلاثى فان كان ثانيه ياء فى الاصل لم ترد الى ذلك كقولك فى حى حيوى فتحت ثانيه فقلبت الياء الاخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت واوا لاجل ياء النسب وان كان ثانيه فى الاصل واوا رددته الى أصله فتقول فى طى طووى لانه من طويت وقد أشار الى هذا بقوله

(وارددهواوا ان يكن عنه قلب) وان كانت مسبوقة بحرفين فسيأتى حكمها وان كانت مسبوقة بثلاثة فأكثر فقد تقدم حكمها

(وعلم التثنية احذف للنسب

ومثل ذا فى جمع تصحيح وجب) فتقول فى النسب الى مسلمين ومسلمين ومسلمات مسلمى وفى النسب الى تمرات تمرى بالاسكان وحكم ما سمى به من ذلك على لغة الحكاية كذلك وعلى هذا يقال فى النسب الى نصيبين نصيبى والى عرفات عرفى وأما من أجرى المثنى مجرى حمدان والجمع المذكر مجرى غسلين فانه لا يحذف بل يقول فى النسب الى من اسمه مسلمان مسلمانى وفى النسب الى نصيبين نصيبينى ومن أجرى الجمع المذكر مجرى هرون

تعبير الشارح بقلة مرموى وتعبير المصنف والشارح باختيار مرمى من المراد مرموى مع مرجوحيته فلعل فى المسئلة خلافا فتأمل (قوله ويعامل معاملة المقصور الثلاثى) أى من قلب ثالثه ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله ثم واوا لاجل ياء النسب (قوله حيوى) ولم يقلب حرف العلة الاول فى حيوى وطووى ألفا لما يلزم من زيادة التغيير مع اللبس أولان حركته عارضة ولا الثانى لكون ما بعده ووجوب كسر ما قبل ياء النسب (قوله رددته الى أصله) أى زيادة على ما تقدم من فتح ثانيه مقلب ثالثه ألفا فواوا (قوله وارددهواوا) أى الثانى (قوله فسيأتى حكمها) أى فى قوله وأتمم ذا لام عريا سم (قوله فقد تقدم حكمها) أى فى قوله ومثله مما حواه احذف سم (قوله وعلم التثنية) أى علامتها احذف للنسب أى لاجله لان المثنى والجمع قبل التسمية بهما انما ينسب لمفردهما كما فى التوضيح قال المازنى فان خيف لبس جئ بقرينة اهـ فأما اذا كان الخوف الاجمال فلا تجب القرينة (قوله فى جمع تصحيح) أى لمذكر أو مؤنث كما سيأتى فى الشرح (قوله مسلمى) أى هذا اللفظ والمفرد المراد منه لفظه يعمل فيه اقول فلا حاجة الى ما تكلفه البعض من جعله خبر مبتدا محذوف أى هذا مسلمى والجملة مقول القول ثم رفعه حكاية لحاله فى جملة وقع فيها مرفوعا (قوله الى تمرات) بالفوقية وقوله تمرى بالاسكان أى للميم لانه الموجود فى المفرد المردود اليه الجمع عند النسب اليه (قوله على لغة الحكاية) أى لغة اعرابه بعد التسمية كاعرابه قبلها (قوله كذلك) أى كالمثنى والجمع غير المسمى بهما فى حذف العلامة والرد الى المفرد ثم لحاق ياء النسب (قوله مجرى حمدان) أى فى لزوم الالف والمنع من الصرف لزيادة الالف والنون وفى الفارضى أن منهم من يجريه مجرى سرحان فى لزوم الالف والصرف وأن النسب اليه على هذا الوجه بثبوت الالف والنون ويمكن ادراجه فى قوله مجرى حمدان بأن يراد مجراه فى لزوم الالف وجعل الاعراب على النون أعم من أن يكون مصروفا أولا لكن صرفه مشكل مع اجتماع العلمية وزيادة الالف والنون (قوله مجرى هرون) أى فى لزوم الواو والمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة

(قوله

أو مجرى عربون أو ألزمه الواو وفتح النون قال فيمن اسمه مساون مساونى ومن منع صرف الجمع المؤنث نزل تاءه منزلة تاء مكة وألفه منزلة ألف حبرى فحذفهما فيقول فيمن اسمه تمرات تمرى بالفتح وأما نحو ضخمات ففى ألفه القلب والحذف لانها كألف حبلى وليس فى ألف نحو مسلمات وسرادقات الا الحذف وحكم ما ألحق بالمثنى والمجموع نحوهما حكمه وما تقول فى النسب الى اثنين

(قوله أو مجرى عربون) أى فى لزوم الواو والصرف (قوله أو ألزمه الواو وفتح النون) أى فيكون معربا عنده بحركات مقدرة على الواو ومنع من ظهورها حكاية أصله حالة رفعه التى هى أشرف أحواله كما أن لزوم فتح النون لحكاية أصله لا الثقل لانه لا ينوض حالة النصب لخفة الفتحة على الواو (قوله ومن منع صرف الخ) لما فرغ من التثنية وجمع المذكر السالم المسمى بهما أخذ يتكلم على جمع الاناث السالم المسمى به (قوله نزل تاءه الخ) هذا فيما ثالثه متحرك وألفه رابعة وأما نحو مسلمات وسرادقات فهو وان كان كذلك فى حذف الالف والتاء الا أنه سيذكره فلو أدخلناه هنا لزم فى كلامه تكرار وأما نحو ضخمات ففيه الحذف والقلب كما سيأتى يعنى وأما من أعربه اعراب أصله الذى هو جمع المؤنث السالم فيحذف الالف والتاء أيضا لكن لا لاجل التنزيل المذكور بل لان علامة جمع التصحيح تحذف عند النسب كما مر ويقول تمرى بسكون الميم كما هو مقتضى قول الشارح سابقا وحكم ما سمى به من ذلك الخ وبما ذكره من التنزيل يظهر وجه حذف علامة جمع المؤنث السالم المسمى به على غير لغة حكاية أصله وابقاء علامة المثنى وجمع المذكر السالم المسمى بهما على غير لغة حكاية أصلهما فتدبر (قوله وأما نحو ضخمات) أى مما ثانيه ساكن وألفه رابعة لا فرق بين الصفة كضخمات والاسم كهندات فتقول هندى وهندوى كذا فى الفارضى وبه يعلم ما فى كلام شيخنا والبعض من القصور (قوله ففى ألفه القلب) أى مع الفصل بالالف و بدونه فتقول ضخماوى وضخموى كما فى حبلى (قوله والحذف) قال الفارضى وهو المختار (قوله وليس فى ألف نحو مسلمات وسرادقات) أى مما ألفه خامسة فصاعدا سواء كان جمعا لاسم أو صفة ومعلوم من تصدير الشارح كلامه فى الجمع المؤنث بقوله ومن منع صرف الجمع المؤنث أن فرض كلامه هنا فى لغة من منع صرفه وان وجب حذف الالف والتاء فى نحو مسلمات وسرادقات على لغة من حكى أيضا كما فهم من قوله سابقا وحكم ما سمى به من ذلك على لغة الحكاية كذلك اه فتقول على اللغتين مسلمى وسرادقى لانك على اللغة الاولى تحذف التاء وتجرى مسلما وسرادقا مجرى قرقرى ومستقصى فى حذف الالف وعلى

الثانية فحذف الالف والتاء لان علامة جمع التصحيح تحذف عند النسب كذا في العارضي فعلم أن نحو عرفات علما ألفه رابعة وثانيه متحرك كغمر مسلمات وسرادقات علما ألفه خامسة فصاعدا في وجوب حذف الالف والتاء وان أوهم تغييره أسلوب التعبير خلافه (قوله اثنى وثنوى) أى بالرد الى المفرد المقدر لكن الاول نسب اليه على لفظه بابقاء همزة الوصل وعدم رد اللام لان همزة الوصل عوض عنها والثانى نسب اليه على أصله لان أصل اثن المقدر ثنو ويؤخذ ما قررناه من قول الشارح فى شرح قول المصنف واجبر برد اللام الخ ما نصه اذا نسب الى ما حذفت لامه وعوض منها همزة الوصل جاز أن يجبر وتحذف الهمزة وأن لا يجبر وتستصحب فتقول فى ابن واسم واست سوى وسموى وستهى على الاول وابنى واسمى واستى على الثانى اه فعلم بطلان ما نقله شيخنا والبعض عن سم وأقراه من انه اذا سمى باثنان قيل اثنى اعتبارا بلفظه واذا لم يسم به قيل ثنوى ردا الى أصله ثم ما ذكره الشارح من أنه يقال اثنى أو ثنوى ظاهر فى النسب الى اثنان غير مسمى به أو مسمى به على لغة حكاية ما قبل التسمية أما المسمى به على غير لغة الحكاية من اجرائه مجرى حمدان أو سرحان فيقال اثنانى بلزوم الالف والنون هذا مقتضى قول الشارح وحكم ما ألحق بالمثنى والمجموع تصحيحا حكمهما (قوله والى عشرين عشرى) أى سواء كان المنسوب اليه الذى هو عشرون غير مسمى به أو مسمى به لكن على لغة حكاية ما قبل التسمية أما على غير لغة الحكاية من بقية الاوجه المتقدمة فى المسمى بالجمع الحقيقى فيقال عشرينى بلزوم الياء والنون عند من يجرى المسمى به مجرى غسلين وعشرونى بلزوم الواو والنون عند من يجريه مجرى عربون أو يلزمه الواو وفتح النون هذا مقتضى قول الشارح وحكم ما ألحق بالمثنى والمجموع تصحيحا حكمهما (قوله والى أولات أولى) ذ يقال لا يقال أولوى لان الالف اما زائدة كالتاء ولام الكلمة محذوفة والاصل أوليات كما قيل فترد اللام وتقلب ألفا ثم واوا عند النسب اليه وتحذف الالف والتاء المزيدتان كما فى الجموع بما المحذوفة اللام لا فرق فى ذلك على هذا الوجه بين أن ينسب اليه قبل التسمية به أو بعدها على لغة الحكاية وهو

اثنى وثنوى والى عشرى
عشرى والى أولات أولى
(وثات من كوطيب حذف)

ظاهر

ظاهر أو على لغة منع الصرف لا نك ترد اللام وتحذف تاء التأنيث ثم الالف اجراء لها مجرى ألف حبلى كما سبق فى الجمع أو منقلبة عن اللام والاصلية كما قيل أيضا بل رجح على الاول لضعفه بأن أولات عليه جمع حقيق والمقرر أنه ملحق فتقلب ألف اثم واوا عند النسب وتحذف التاء لا فرق فى ذلك على هذا الوجه أيضا بين أن ينسب اليه قبل التسمية به أو بعدها على لغة الحكاية أو منع الصرف لانه على هذا الوجه كفتاة نعم يظهر على الوجه الاول جواز أولى أيضا لجواز عدم رد اللام التى لم ترد فى تثنية وجمع ويصدق على لام أولات على الاول أنها لم ترد فى تثنية أو جمع هكذا ينبغى تقرير هذا المحل ومنه يعلم خلل تقرير الحواشى للايراد وخلل ما أجابوا به عنه فتنبه والله الموفق (قوله اذا وقع الخ) حاصله أن الشروط ثلاثة كون الياء مشددة وكونها مكسورة وكونها متصلة بالحرف الاخير (قوله حذفت المكسورة) وهى الياء الثانية (قوله فى طيب الخ) مثل بمثالين اشارة الى أنه لا فرق بين أن تكون الياء المكسورة أصلية كما فى طيب أو منقلبة عن أصل كما فى ميت (قوله كراهة اجتماع اليا آت والكسرة) أل للجنس اذ فيه كسرتان وعبارة الفارضى لاجتماع كسرتين وأربع يا آت (قوله فان كانت الياء مفردة) محترز قوله مدغم فيها مثلها وقوله أو مشددة مفتوحة محترز قوله مكسورة وقوله أو فصل الخ محترز قوله قبل الحرف المكسور ففيه لف ونشر مشوش (قوله نحو مغيل) ضبطه بضم الميم وسكون الغين المعجمة وكسر التحتية اسم فاعل من أغيلت المرأة ولدها أرضعته وهى تؤتى أو وهى حامل وفى القاموس ما يشهد له ويؤيده بقية قوافى القصيدة فيكون عدم اعلاله كمقيم ومبين سماعيا (قوله نحو هبيخ) هو الغلام الممتلئ شحما وقيل الغلام الناعم (قوله نحو مهييم) لا يقال اجتمع ثلاث يا آت ولم تحذف احداها فيخالف ما تقدم لانا نقول ذاك اذا اجتمعن طرفا حقيقة أو حكما (قوله تصغير مهيام) أو تصغير مهوم من هوم الرجل اذا هز رأسه من النعاس أو تصغير مهيم اسم فاعل من هيمه الحب اذا جعله هائما تصريح (قوله من هام اذا عطش) أو من هام على وجهه اذا ذهب من شدة العشق تصريح (قوله دخل فى اطلاق الناظم) أى

أى اذا وقع قبل الحرف المكسور لاجل ياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها مثلها حذفت المكسورة فتقول فى طيب طيبى وفى ميت ميتى كراهة اجتماع اليا آت والكسرة

(وشذ) فى النسب الى طيئ (طائى مقولا بالالف) اذ قياسه طيئى بسكون الياء كطيبى فقلبوها ألفا على غير قياس لانها ساكنة ولا تقلب ألفا الا المتحركة فان كانت الياء مفردة نحو مغيل أو مشددة مفتوحة نحو هبيخ أو فصل بينها وبين المكسور نحو مهييم تصغير مهيام مفعال من هام لم تحذف بل يقال فى النسب الى هذه مغيلى وهبيخى ومهييمى لنقص الثقل بعدم الادغام وبالفتح وبالفصل بالمد * تنبيه * دخل فى اطلاق الناظم نحو غزيل تصغير غزال فتقول فيه غزيلى

نحو طيب حيث لم يقيده بكونها متأصلة أو عارضة بسبب تصغير فلا
زلات في الدخول قوله ثالث لما سأذكره من أنه يأت لرابع في طيب (قوله
وقد نص على ذلك جماعة) فلا يشترط كون هذه الياء المحذوفة ثالثة بل
الرابعة فأكثر كذلك كما قاله الفارضي ونقله عن غير واحد كابن عقيل
في شرح التسهيل فقول المصنف وثالث ليس قيدا بل بيان للواقع في طيب
اذ الواقع أن الياء في طيب ثالثة وإن وقعت في بعض صور نحوه رابعة مثلا
كغزيل واليه يشير قول الشارح دخل في اطلاق الناظم ولو قال المصنف
ونحو ثالث لطيب حذف لكان أوفى بالمراد (قوله أيم) هو من لا زوج لها
ومن لا امرأة له كما في القاموس (قوله لم يبق ما يدل عليها) أي فيلتبس
بالنسب الى ايم بسكون الياء فهذا التعليل في الحقيقة بمعنى التعليل الثاني
لكن لما حذف منه محط العلة وهو ما يترتب على عدم الدلالة على حذف
الياء من الالتباس المذكور اعترضه بعضهم بعدم الوضوح (قوله ولو علل
بالالتباس الخ) يرد عليه أنه موجود في ميتي بالتخفيف نسبة الى ميت
بالتشديد لالتباسه بالمنسوب الى ميت بالتخفيف على أنهم جعلوا الالتباس
في ايم بسكون الياء أيضا لا الالتباس فلا يرد على مقتضى اطلاق سيبويه وقد
ينازع فيه فتأمل (قوله الى أيم) بفتح الهمزة وسكون التحتية مصدر آمت
المرأة كباع أي صارت أيما بالتشديد (قوله وفعلي في فعيلة التزم) ذكر الشيخ
خالد أن كلا من فعيلة وفعيلة ممنوع من الصرف للعلمية على الوزن والتأنيث كما
قدمه في نظيرهما أعلاه (قوله حذفوا تاء التأنيث أولا) أي لأنها لا تجامع ياء
النسب (قوله ثم حذفوا الياء) أي فرقا بين المؤنث والمذكر كتميمي
وشريفي في النسب الى حنيف وشريف كما سيأتي ولم يعكسوا لأن المؤنث
حذفت منه تاء التأنيث في النسب فحذفت الياء تبعا لها اهـ فارضي
ويقال مثل هذا في حذف ياء فعيلة بضم الفاء (فان قلت) هذا مقتض لابقاء
ياء فعيل وفعيل المعتل اللام فلم حذفت (قلت) اجتمع مع هذا المقتضي مانع
وهو اجتماع أربع ياءات كما سيأتي فلذا حذفوا الياء تغليبا للمانع ولذا لم
يحذفوا في نحو طويلة وجليلة (قوله ثم قلبوا الكسرة فتحا) أي لئلا تتوالى
كسرتان وياء النسب (قوله في سليمة) يعني سليمة الأزد أما سليمة بالأزد

فيقال

وقد نص على ذلك جماعة
وان كان سيبويه لم
يمثل الا بغير المصغر ودخل
فيه أيضا أيم فيقال فيه أيمي
وهو مقتضى اطلاق سيبويه
والنحاة وقال أبو سعيد في
كتابه المستوفي وتقول في
أيم أيمي لأنك لو حذفت الياء
المتحركة لم يبق ما يدل عليها
قيل وليس بتعليل واضح
ولو علل بالالتباس بالنسب
الى أيم لكان حسنا (وفعلي
في فعيلة التزم) أي التزم في
النسبة الى فعيلة حذف
التاء والياء وفتح العين
كقولهم في النسبة الى
حنيفة حنفي والى بجيلة بجلي
والى صحيفة صحفي حذفوا تاء
التأنيث أولا ثم حذفوا الياء
ثم قلبوا الكسر فتحا وأما
قولهم في سليمة سليمي وفي
عميرة كلب عميري وفي
السليقة سليقي والسليقي
الذي يتكلم بأصل طبيعته

معربا قال الشاعر   واست بنحوى يلوك لسانه * ولكن سليقى أقول فأعرب فان هذه الكلمات جاءت شاذة التنبيه على الاصل المرفوض وأشذ منه قولهم عبدى وجذمى بالضم فى بنى عبيدة وجذيمة * تنبيه * ألحق سيبويه فعولة بفعيلة صحيح اللام كان أو معتلها فتقول فى النسب الى فروقة وعدوة فرقى وعدوى وحجته فى ذلك قول العرب فى النسب الى شنوءة شنئى وهذا عند المبرد من الشاذ فلا يقاس عليه بل يقول فى كل ما سواه من فعولة فعولى كما يقول الجميع فى فعول صحيحا كان كسلول أو معتلا كعدو اذ لا يقال فيهما باتفاق الاسلولى وعدوى وانما قاس سيبويه على شنئى ولم يسمع فى ذلك غيره لانه لم يرد ما يخالفه

(وفعلى فى فعيلة حتم) أى حتم فى النسبة الى فعيلة حذف الياء والتاء أيضا كقولهم فى النسب الى جهينة جهنى والى قريظة قرظى والى مزينة مزنى حذفوا تاء التأنيث ثم حذفوا الياء وشذ من ذلك قولهم فى ردينة رديني وفى خزينة خزيني وخزينة من أسماء البصرة

* تنبيهان * الاول لو سمى باسم شذت العرب فى النسب اليه لم ينسب اليه الا على ما يقتضيه القياس * الثانى ما تقدم من أنه يقال فى فعيلة فعلى وفى فعيلة فعلى له شرطان عدم التضعيف وعدم اعتلال العين واللام صحيحة وسيأتى التنبيه على هذين الشرطين وهما معتبران أيضا فى فعولة على رأى سيبويه

فيقال سلى على القياس تصريح (قوله معربا) حال من ضمير يتكلم (قوله يلوك لسانه) لاك الشئ فى فمه علكه عينى (قوله فان هذه الكلمات) خبر عن قولهم والعائد محذوف أى فيه (قوله وأشذ منه قولهم عبدى وجذمى) أى بضم العين والجيم فى بنى عبيدة وجذيمة أى بفتحهما وانما كان أشذ مما قبله قال المرادى لان ما تقدم رجوع الى أصل مرفوض وأما الضم فلا وجه له (قوله فرقى) أى بفتح الراء وعدوى أى بفتح الدال كما صرح بذلك الفارضى وعبارته اذا نسب الى اسم فيه واو رابعة فصاعدا قبلها ضمة حذفت الواو فتقول فى النسب الى مرموة وقمحدوة مرمى وقمحدى فان كانت الواو ثالثة وقبلها ضمة حذفت كذلك عند سيبويه كفرقى وعدوى فى فروقة وعدوة بفتح عين الكلمة كما يقال حنفى فى حنيفة اه مع بعض حذف فعلى مذهب سيبويه يفارق النسب الى عدوة النسب الى عدو لان النسب الى عدو باتفاق كما يأتى عدوى بضم الدال وتشديد الواو (قوله شنوءة) حى من اليمن اه خالد (قوله كسلول) فى القاموس وسلول فخذ من قيس وهم بنو مرة بن صعصعة وسلول أمهم (قوله ولم يسمع) أى سيبويه والجملة حالية (قوله فى ردينة) أى فى النسب الى ردينة وهى امرأة السمهرى كانا يقومان الرماح (قوله شرطان) فى التصريح ان عدم اعتلال العين يعنى اذا كانت اللام صحيحة ليس شرطا فى فعيلة بالضم لان حرف العلة اذا انضم ما قبله لا ينقلب ألفا فلا يلزم المحذور يعنى كثرة التغيير مع اللبس كما سيأتى (قوله عدم التضعيف) خرج نحو جليلة وقليلة مما عينه ولامه من جنس حرف واحد وقوله وعدم اعتلال العين الخ خرج نحو طويلة وقوله واللام صحيحة الجملة حالية فلو كانت اللام معتلة لم يؤثر اعتلال العين فتقول فى النسب الى طوية وحيية طووى وحيوى كما قاله الدماميني وسيأتى فى الشرح (قوله وسيأتى التنبيه الخ) أى فى قوله وتمموا

(والمحذوف من معل لام عربيا) من التاء (من الثاني) أي فعيلة وفعيلة (تبعا التا أوليا) منهما في حذف الياء وقلب ياؤها ألفا كما تقدم ورامثلوا في النسب الى عدي وقصي عدوي وقصوي كما قالوا في النسب الى غنية وأمية غنوي وأموي وظاهر كلامه ان هذا الالحاق واجب وقد صرح بذلك في الكافية وصرح به أيضا وله وذكر بعضهم فيهما وجهين الحذف كالمثل والاثبات نحو قصيي وعديي وهو أثقل لكسرة الدال وتناول كلامه نحو كسي تصغير كساء وفيه وجهان قال بعضهم يجب فيه الاثبات فيقال فيه كسيي بياءين مشددتين وأجاز بعضهم كسوي فان كان صحيح اللام اطرد فيهما عدم الحذف كقولهم في عقيل وعقيل عقيلي وعقيلي هذا مذهب سيبويه وهو مفهوم قوله معل لام وذهب المبرد الى جواز الحذف فيهما فالوجهان عنده مطردان قياسا على ما سمع من ذلك ومن المسموع بالحذف قولهم في ثقيف ثقفي وقولهم في سليم سلمي وفي قريم قرمي وفي قريش قرشي وفي هذيل هذلي وفي فقيم كنانة فقمي ليفرقوا بينه وبين فقيمي في فقيم تميم وفي مليح خزاعة ملحي ليفرقوا بينه وبين لا تعدد ملحي في مليح بني عمرو بن ربيعة ومليح بن الهون بن خزيمة ووافق السيرافي المبرد وقال الحذف في هذا خارج عن الشذوذ وهو كثير جدا في لغة أهل الحجاز قيل وتسوية المبرد بين فعيل وفعيل ليست بجيدة اذ سمع الحذف في فعيل كثيرا ولم يسمع في فعيل الا في ثقيف فلو فرق بينهما لكان

الخ (قوله معل لام) يعني معتلها وقوله من الثاني أي من موازنهما مثال من معل لام أوس ضميره في عربيا (قوله في حذف الياء) أي الزائدة وقلب الاخرى واوا بدليل أمثلته الآتية ثم (قوله وظاهر كلامه أن هذا الالحاق واجب) ولم تقلب الواو في النسب هنا ألفا مع انها تحركت وانفتح ما قبلها لئلا يتوالى اعلالان على الكلمة الواحدة أو لان الياء المشددة تكف الاعلال كما سيأتي في التصريف مارشي (قوله فيهما) أي في فعيل وفعيل (قوله وهو) أي عديي أثقل من قصيي (قوله قال بعضهم الخ) هو الراجح (قوله يجب فيه الاثبات) قال ابو حيان وعلة ذلك أنه اجتمع ثلاث ياآت ياء التصغير والياء المنقلبة عن الالف والياء المنقلبة عن لام الكلمة فحذفت الياء المنقلبة عن الالف وهي الوسطى يعني تخفيفا والا فابقاؤها لا يخل ببناء التصغير كما لا يخفى وأدغمت ياء التصغير في الياء الاخيرة فبقي كسي كأحي فاذا دخلت ياء النسبة قيل كسيي ولا يجوز أن تحذف احدى الياءين الباقيتين لانك اذا حذفت ياء التصغير لم يجز لانه بالمعنى والمعنى باق وان حذفت الياء الاخيرة لم يجز لما فيه من توالي اعلالين لانه قد حذفت الياء المنقلبة عن ألف كساء مع ما يلزم عليه من تحريك ياء التصغير وهي لا تحرك فلهذا التزم فيه التثقيل قال وما كان مثل الكساء مصغرا ثم نسب اليه فانه لا يحذف أصلا سيوطي (قوله وأجاز بعضهم كسوي) أي بحذف ياء التصغير وقلب الثانية ألفا ثم قلبها واوا والحق هذا ضعيف (قوله فيهما) أي في فعيل وفعيل (قوله قريم) بقاف وقوله فقيم بفاء فقاف وقوله مليح بحاء مهملة وقوله الهون قال شيخنا السيد بضم الهاء كما يفهم من القاموس (قوله فقيم كنانة) أي فقيم الذين هم من كنانة وكذا يقال فيما بعد (قوله ليفرقوا الخ) هذا الفرق كنظيره الآتي حكمة بعد الوقوع لا علة والا لم يحذفوا حيث

أسعد بالنظر (وتمموا) أي لم يحذفوا (ما كان) من فعيلة معتل العين صحيح اللام (كالطويله) أي مما هو صحيح اللام فقالوا الطويلي لانهم لو حذفوا الياء وقالوا الطولي لزم قلب الواو ألفا لتحركها وتحرك ما بعدها وانفتاح ما قبلها والحق بفعيلة في ذلك فعيلة بالضم من نحو لويزة ونويرة فقالوا لويزي ونويري ولم يقولوا لوزي ونوري انبت والطويلة حي والاحتراز بصحيح اللام من نحو طوية وحيية فانه يقال فيهما طووي وحيوي (وهكذا) تمموا (ما كان) من فعيلة وفعيلة مضاعفا (كالجليله) والقليلة فقالوا جليلي وقليلي ولم يقولوا جللي وقللي كراهة اجتماع المثلين * تنبيه * ومثل فعيلة فيما ذكر فعولة كقوولة وصرورة فيقال فيهما قوولي وصروري لاقولي وصرري لما ذكر

(وهمز ذي مد ينال في النسب ما كان في تثنية له انتسب) أي حكم همزة الممدود في النسب كحكمها في التثنية القياسية فان كانت بدلا من ألف التأنيث قلبت واوا كقولك في صحراء صحراوي وان كانت أصلية سلمت تقول

لانه مد وحذفوا كما وجد التعدد وكلاهما منتف كما يؤخذ من أمثلة الشارح (قوله اسعد) يصح قراءته بصيغة الماضي المبني للمجهول أي سوعد وبصيغة أفعل التفضيل (قوله كالطويله وهكذا ما كان كالجليله) وظاهر أن مجردهما كذلك اه سم أي لانه مخرج بقوله معل لام (قوله أي مما هو صحيح اللام) هذا مكرر مع قوله قريبا صحيح اللام (قوله لزم قلب الواو ألفا) فيكثر التغيير مع اللبس ولو لم يقلبوا لزم الاستثقال قاله الجاربردي تصريح (قوله والحق بفعيلة في ذلك فعيلة) هذا يخالف ما مر عن التصريح ونقله سم عن السيوطي من اختصاص شرط صحة العين اذا كانت اللام صحيحة بفعيلة وفعولة دون فعيلة بالضم لان التعليل المتقدم لا يأتي فيه لان حرف العلة اذا انضم ما قبله لا يقلب ألفا فلا يلزم المحذور ولكن ما في الشرح هو الموافق لما في الهمع (قوله انبت) كذا في النسخ ولم اجد في القاموس أن لويزة أو نويرة أو لويزى أو نويرى اسم لنبت والذي فيه أن نويرة اسم لناحية بمصر فجعل البعض قوله انبت راجعا الثاني يحتاج لنقل صحيح (قوله والطويلة حي) كذا في بعض النسخ ولم أجده في القاموس والذي فيه أن الطويلة اسم لروضة مخصوصة (قوله فانه يقال فيهما طووي وحيوي) قدمنا في الكلام على شرح قول المصنف ونحو حي الخ علة عدم قلب حرف العلة فيهما ألفا مع تحركه وانفتاح ما قبله (قوله كراهة اجتماع المثلين) لما فيه من الثقل مع عدم الادغام لان الادغام فيما ذكر يمتنع لان وزن الاول فعل بفتحتين وهو واجب الفك كلبب والثاني فعل بضم ففتح وهو واجب الفك أيضا كصفف جمع صفة (قوله لما ذكر) أي من لزوم قلب الواو ألفا بالنسبة لقولي وكراهة اجتماع المثلين بالنسبة لصرري ولا شك في تقدم ذكر اللزوم والكراهة المذكورين وان كان اللزوم فيما سبق مرتبا على حذف الياء وهنا على حذف الواو فجعل البعض التقدير انظر ما ذكر غير محتاج اليه (قوله ينال) بالبناء للمفعول أي يعطى فما مفعول ثان أو بالبناء للفاعل أي يصيب فما مفعوله (قوله قلبت واوا) لكون الهمزة أثقل من الواو ولم تقلب ياء لئلا يجتمع ثلاث ياآت مع الكسرة تصريح ومن العرب من يقر هذه الهمزة قال في التوضيح وذلك قليل رديء اه همع (قوله سلمت) أي من القلب لقوتها باصالتها

فى قراء قرائى وان كنت بدلا من أصل أو للالحاق جاز فيه أيضا أن تسلم وأن تقلب واوا والاول فى كساء وعلباء كسائى وعلبائى وان شئت قلت كساوى وعلباوى والاحسن منهما ما سبق وانما قيدت التثنية بالقياسية احترازا من التثنية الشاذة نحو كساوان فانه لا يقاس على ذلك فى النسب كما صرح به فى شرح الكافية فلا يقال كساوى * تنبيهات * الاول مقتضى كلامه هنا وفى شرح الكافية أن الاصلية تتعين سلامتها وصرح بذلك الشارح فقال وان كانت أصلا غير بدل وجب أن تسلم وذكر فى التسهيل فيها الوجهين وقال أجودهما التصحيح * الثانى اذا لم تكن الهمزة للتأنيث ولكن الاسم مؤنث نحو السماء وحراء وقباء اذا أردت البقعة ففيه وجهان القلب والابقاء وهو الاجود للفرق بينه وبين نحو حمراء وان جعلت حراء وقباء مذكرين كانا كرداء وكساء * الثالث اذا نسبت الى ماء وشاء فالمسموع قلب الهمزة واوا نحو ماوى وشاوى ومنه قوله

لا ينفع الشاوى فيها شاته ولا حماراه ولا أداته

فلو سمى به وشاء جرى فى النسب اليه على القياس فقيل مائى وماوى وشائى وشاوى (وانسب لصدر) ما سمى به من (جملة) وهو المركب الاسنادى نحو برق نحره وتأبط شرا فقل برقى وتأبطى وأجاز الجرمى أن ينسب الى العجز فيقول نحرى وشرى وشذ قولهم فى الشيخ الكبير

(قوله فى قراء) بضم القاف وتشديد الراء مع المد الناسك كما فى المختار (قوله والاحسن منهما ما سبق) من ان القلب أولى فيما أصله للالحاق كعلباوى والتصحيح أولى فيما همزته بدل من أصل ككسائى وكساوى (قوله تعين سلامتها) فتقول فى النسب الى قراء قرائى (قوله الوجهين) أى التصحيح والقلب واوا (قوله اذا لم تكن الهمزة للتأنيث) بأن كانت لام الكلمة كما فى الامثلة فان سماء فعال بالفتح وحراء فعال بالكسر وقباء فعال بالضم وكل من حراء وقباء يمد ويقصر والتذكير باعتبار المكان فيصرف والتأنيث باعتبار البقعة فيمنع من الصرف (قوله اذا أردت البقعة) راجع لحراء وقباء فقط وأما السماء فليس فيها الا التأنيث كما يؤخذ من اقتصاره على الاخيرين فى قوله وان جعلت الخ (قوله كانا كرداء وكساء) فيجوز فيهما التصحيح والقلب واوا والتصحيح أجود كما تقدم وحينئذ فلا معنى لهذا التفصيل اذ لا فرق حينئذ بين أن يكونا مؤنثين أو مذكرين (قوله اذا نسبت الى ماء الخ) قال ابن هشام اذا نسب الى ماء نسب اليه كما ينسب الى كساء فتقول مائى وماوى لان الهمزة بدل غاية ما فيه أن المبدل منه مختلف ففى سماء واو وفى ماء هاء لان أصله موه اه يس أى فأطلق ابن هشام جواز الوجهين وفصل الشارح بين ما قبل التسمية فتعين القلب واوا على ما سمع وبعدها يجوز الوجهان (قوله ولا أداته) بفتح الهمزة أى آلته (قوله على القياس) أى قياس ما همزته بدل من أصل من جواز الوجهين (قوله وانسب لصدر الخ) فى الهمع لو سمى بعامل ومعمول كقام أبوه أعرب بحسب العوامل وبقى معموله بحاله وان سمى بتابع ومتبوع نحو رجل عاقل أعرب الاول وتبعه الثانى فى اعرابه وسكتوا فيما علمت عن بيان النسبة اليهما ولا يبعد أن ينسب الى الجزء الاول منهما كما فى الجملة والمركب المزجى وانما لو سمى بعاطف ومعطوف نحو وزيدا أو عمرو وزيد حكى فانظر كيف النسبة اليه اه باختصار (قوله وأجاز الجرمى الخ) وأجاز أبو حاتم السجستانى النسب

اليهما معا فيقال تأبطي شرى كما جازه في المزجي والعددي كذا في الهمع قال سم الظاهر أن معنى كل منهما حينئذ المنسوب الى تأبط شرا الا أن الاول منسوب الى تأبط والثاني الى شرا وحينئذ فهما مترادفان فلو قيل هذا تأبطي شرى فهل كل منهما خبر أو الخبر أحدهما والثاني تأكيد له ويحتمل أن مجموعهما هو المنسوب الى تأبط شرا الا كل منهما فيكونان خبرا واحدا كما في هذا حلو حامض فليراجع اه ويلزم على الاحتمال الاخير وقوع ياء النسب حشوا وما ذكره يجري في النسب الى جزأي المزجي والعددي معا (قوله كنتي) سمى الشيخ الكبير بذلك لكثرة قوله كنت وكنت والعاجن الذي يعتمد على ظهور أصابع يديه عند قيامه من الكبر (قوله نسبة الى كنت) أي الى هذا اللفظ وما قصد لفظه يصير علما لنفسه فصح كونه من افراد ما سمي به من جملة كما هو موضوع المسئلة (قوله والقياس كوني) بضم الكاف المنقول اليها من الواو بعد نقل الفعل عند ارادة اسناده الى ضمير الرفع المتحرك من فعل بالفتح وزن كان اصالة الى فعل بالضم وانما كان القياس كونيا برد الواو لزوال سبب حذفها وهو التقاؤها ساكنة مع النون المسكنة لاتصال ضمير الرفع المتحرك بها (قوله مزجا) أي تركيب مزج أو حالة كون ما ركب ممزوجا (قوله فتقول بعلي) وتقول في معدي كرب معدي ومعدوي لانه كقاض وينبغي أن يكون الراجح هنا الحذف كما هنالك زكريا (قوله وهذا الوجه مقيس اتفاقا) قد يشعر هذا مع قوله الآتي وهذان الوجهان شاذان الخ بأن الوجهين الاولين من الاربعة مختلف في شذوذهما وقياسيتهما لا برجحان قياسيتهما أيضا وان ادعى ذلك شيخنا والبعض (قوله رامية هرمزية) نسبة الى رام هرمز بلدة بنواحي خورستان (قوله حكم لولا وحيثما) أي ونحوهما كلو ماوأينما وقوله في النسب اليهما متعلق بقوله حكم لولا وحيثما فكان الاحسن تقديمه على قوله حكم المركب الاسنادي (قوله بالتخفيف) أي تخفيف الواو ولا ينافي هذا قوله الآتي وضاعف الثاني من ثنائي لان المراد بالثنائي فيه الثنائي وضعا كما صرح به الشارح ثم والمنسوب اليه هنا رباعي وضعا وصيرورته هنا ثنائيا عرضت له عند النسب (قوله وحكم نحو خمسة عشر) أي مسمى به نقله شيخنا عن ابن غازي وفي الفارضي

كنتي نسبة الى كنت ومنه قوله فأصبحت كنتيا وأصبحت عاجنا * والقياس كوني (و) انسب الى (صدرما * ركب مزجا) نحو بعلبك وحضرموت فتقول بعلي وحضري وهذا الوجه مقيس اتفاقا وورائه أربعة أوجه الاول أن ينسب الى عجزه نحو بكى أجازه الجرمي وحده ولا يجيزه غيره الثاني أن ينسب اليهما معا مزالا تركيبهما معا نحو بعلي بكي أجازه قوم منهم أبو حاتم قياسا على قوله تزوجتها رامية هرمزية الثالث أن ينسب الى مجموع المركب نحو بعلبكي الرابع أن يبنى من جزأي المركب اسم على فعلل وينسب نحو حضرمي وهذان الوجهان شاذان لا يقاس عليهما * تنبيهان * الاول حكم لولا وحيثما مسمى بهما حكم المركب الاسنادي في النسب اليهما فتقول لوي بالتخفيف وحيثي وحكم نحو خمسة عشر حكم المركب المزجي

فتقول خمسى * والثانى قوله
وانسب لصدر جملة أجود من
قوله فى التسهيل ويحذف لها
يعنى ياء النسب عجز المركب
لانه لا يقتصر فى الحذف على
العجز بل يحذف ما زاد على
الصدر فلو سميت بخرج
اليوم زيد قلت خرجى (و
انسب (للثان تمما اضافة
مبدوءاً بابن أو أب * أو ما
له التعريف بالثانى وجب)
هذا الاخير من عطف العام
على الخاص أى يجب أن
يكون النسب الى الجزء
الثانى من المركب الاضافى
فى ثلاثة مواضع ذكر منها
فى هذا البيت موضعين
وسيذكر الثالث * الاول
أن تكون الاضافة كنية
كأبى بكر وأم كلثوم * والثانى
أن يكون الاول علماً بالغلبة
كابن عباس وابن الزبير
فتقول بكرى وكلثومى
وعباسى وزبيرى

ما يقتضى الاطلاق وقوله حكم المركب المزجى أى حكم بقية أفراد المركب
المزجى خلافاً لما فى المرادى من أن العددى من المزجى (قوله فتقول خمسى)
أى وإن ألبس بالنسبة الى خمسة وخمس لانهم لا يراعون الالباس فى هذا
الباب كما ستعرفه (قوله وانسب للثان الخ) شروع فى النسب الى المركب
الاضافى وعبارة التسهيل مع شرحه للدمامينى ويحذف لها أى النسب صدر المضاف ان
تعرف بالثانى تحقيقاً كابن الزبير وابن عمر فتقول زبيرى وعمرى أو تقديراً
كأبى بكر وأبى حفص حيث لا بكر ولا حفص والا فهما من القسم الاول
فتقول بكرى وحفصى والا يتعرف الثانى لا تحقيقاً ولا تقديراً فعجزه أى
فيحذف لها عجزه وينسب الى صدره وذلك مثل امرئ القيس فتقول امرئى
ومرئى لانه لم يتعرف صدره بعجزه اذ لم يسبق له اضافة قبل استعماله علماً وقد
يحذف صدره خوف اللبس أى لاجل خوف اللبس كالنسبة الى عبد القيس
وعبد الاشهل وعبد مناف فانهم قالوا فى ذلك قيسى وأشهلى ومنافى ومراد
المصنف بالمضاف ما كان علماً أو شبيهاً به لا مثل غلام زيد فانه ليس علماً بل ينسب
فيه الى غلام والى زيد فيكون من قبيل النسبة الى المفرد لا الى المضاف اذ
ليس مجموع معنى مفرد ينسب اليه بخلاف ابن الزبير ونحوه كذا قال
الشارح اه يعنى المرادى (قوله أو اب) بنقل حركة همزة أب الى الواو أى
أو أب قال السيوطى فى الهمع وهل يلحق بما ذكر المبدوء ببنت اذا كانت
كنية أو لا لم أر من ذكره اه ثم رأيته بخط بعض الافاضل عن تصريح
الشاطبى فيقال فى النسب الى بنت غيلان غيلانى (قوله أو ماله) أى
أو مبدوء بما ثبت له التعريف بالثانى قبل العلمية بالغلبة (قوله هذا الاخير
من عطف العام على الخاص) أى لشموله الابن والاب وغيرهما من كل
ما يتعرف بالاضافة والمناسب لعدم ارتضائه فيما يأتى كونه من عطف العام
على الخاص اسقاط هذا الكلام هنا كما فى كثير من النسخ ولعل ذكره فى
نسخ أخرى جاراً لما مشى عليه ابن الناظم بقى أنه يرد عليه أن عطف العام
على الخاص انما يكون بالواو (قوله الاول أن تكون الاضافة كنية) أى
والمصنف ذكر هذا بقوله أو أب وقوله والثانى أن يكون الاول علماً أى
والمصنف ذكر هذا بقوله اضافة مبدوء وقابل بقوله أو ماله الخ فالمراد منهما

* تنبيه * كان الاحسن أن يقول اضافة من الكنى أو اشتهر * مضافه اغلبية كابن عمر

لان عبارته توهم أن ماله التعريف بالثانى قسم برأسه فشمل نحو غلام زيد وليس كذلك قال فى شرح الكافية واذا كان الذى ينسب اليه مضافا وكان معرفا صدره بعجزه أو كان كنية حذف صدره ونسب الى عجزه كقولك فى ابن الزبير زبيرى وفى أبى بكر بكرى هذا كلامه وكذا قال الشارح الا أنه زاد فى المثل غلام زيد وعلى هذا فقول الناظم أو ماله التعريف بالثانى من عطف العام على الخاص لاندراج المصدّر بابن فيه وهو تمثيل فاسد لانهم يعنون بالمضاف هنا ما كان علما أو غالبا لا مثل غلام زيد فانه ليس لمجموعه معنى مفرد ينسب اليه بل يجوز أن ينسب الى غلام والى زيد و يكون ذلك من قبيل النسب الى المفرد لا الى المضاف وان أراد غلام زيد مجعولا علما فليس من قبيل ما تعرف فيه الاول بالثانى بل هو من قبيل ما ينسب الى صدره ما لم يخف

لبس (فيما سوى هذا) المذكور أنه ينسب فيه الى الجزء الثانى من المركب الاضافى (انسبن للاول) منهما

واحد على ما قاله شيخنا وسيأتى ما فيه وفى كلامه مسامحة اذ الكنية والعلم بالغلبة المركب الاضافى لا الاضافة ولا الاول وحده (قوله لان عبارته توهم الخ) ولانها ليست صريحة فى المراد بالاضافة المبدوءة بالابن أو الاب كهذا البيت (قوله قسم برأسه) أى مغاير للكنية والعلم الغلبى المبدوء بابن لان العطف خصوصا بأو يقتضى المغايرة (قوله فشمل نحو غلام زيد) اعلم أن كونه قسما برأسه صادق بأن يكون عاما يشمل نحو غلام زيد والاضافة المبدوءة بابن أو أب وصادق بأن يكون مباينا مرادا منه جميع ما عدا المبدوءة بابن أو أب أو مرادا منه بعض لا يشمل نحو غلام زيد وحينئذ فتفريع الشارح الشمول المذكور على كونه قسما برأسه لا يخلو من نظر (قوله وليس كذلك) أى ليس قسما برأسه بل المراد منه خصوص العلم الغلبى المبدوء بابن الذى ذكره المصنف بقوله اضافة مبدوءة بابن لتعرف أوله بثانيه قبل صيرورته علما بالغلبة وان كان تعرف المجموع الآن بالعلمية بالغلبة فالمراد من قوله اضافة مبدوءة بابن وقوله أو ماله الخ واحد على ما قاله شيخنا وسيأتى ما فيه (قوله قال فى شرح الكافية) استدلال على قوله وليس كذلك لان مراد شارح الكافية بالمعرف صدره بعجزه خصوص العلم بالغلبة كما يشعر به التمثيل (قوله وكان معرفا صدره بعجزه) يعنى قبل صيرورته علما أما بعدها فتعرف المجموع بالعلمية (قوله وعلى هذا) أى زيادة ابن الناظم فى المثل غلام زيد وليس المراد على ما فى شرح الكافية وان مشى عليه شيخنا والبعض (قوله لانهم يعنون بالمضاف هنا) أى فى المركب الاضافى الذى ينسب الى عجزه وقوله ما كان علما أى كنية وقوله أو غالبا أى علما بالغلبة وحينئذ فالمناسب أن يراد بماله التعريف بالثانى وجب خصوص العلم بالغلبة المبدوء بابن لتعرف أوله بثانيه قبل الغلبة فيكون المراد من قوله مبدوءة بابن وقوله أو ماله الخ واحدا كذا قال شيخنا والاولى أن يراد بالاضافة المبدوءة بابن الكنية المصدرة بابن ليغايره المعطوف أعنى المبدوءة بما تعرف بالثانى المراد منها العلم الغلبى المبدوء بابن والفرق بينهما أن علمية الكنية بالوضع وعلمية العلم الغالب بالغلبة فتدبر (قوله بل يجوز أن ينسب الى غلام والى زيد) أى بحسب الحال (قوله فليس من قبيل ما تعرف فيه الاول بالثانى) أى بل مما تعرف فيه

نحو وعبد القيس وامرئ
القيس وهما قبيلتان تقول
امرقي وعبدي وان شئت
قلت مرقي قال ذو الرمة
ويسقط منها المرئي لقوا
كما العتب في المتة الحواء
وهذا (ما لم يخف) بالنسب
الى الاول (لبس) فان خيف
لبس نسب الى الثاني (كعبد
الاشهل) وعبد مناف حيث
قالوا فيهما أشهلي ومنافي
ولم يقولوا عبدي * تنبيه *
شذ بناء فعلل من جزأي
الاضافي منسوبا اليه كما شذ
ذلك في المركب المزجي
والمحفوظ من ذلك تيملي
وعبدري ومرقسي وعبقسي
وعبشمي في تيم اللات وعبد
الدار وامرئ القيس ابن
حجر الكندي وعبد القيس
وعبد شمس وانما فعلوا ذلك
فرارا من اللبس وقالوا تعبشم
وتعبقس

الجموع بالعلمية وأورد عليه شيخنا أن المراد تعرف الاول بالثاني فيسلب العلمية كما مر وأشار البعض الى جوابه بأن المراد ليس منه في هذا المقام لان المراد به خصوص العلم بالغلبة فتأمل (قوله نحو وعبد القيس الخ) تشبيه صنيعه أن النسب الى صدر عبد القيس لا لبس فيه بخلاف النسب الى صدر عبد الاشهل وعبد مناف ففيه لبس ولا يخفى فساده فان النسب الى الصدر في جميع ما ذكر يبعد فيه لبس فالصواب عندي اسقاط التمثيل بعبد القيس كما في كثير من النسخ وضبطها كامرئ القيس فتقول امرئي ومرقي وهذا ما لم يخف الخ ولا اعتراض عليها (قوله مرقي) قال المصرح والفارضي بفتح الميم والراء (قوله ويسقط الخ) قال البعض ليس بنظم والظاهر انسلط وما وجدناه واني لم أقف عليه اه لكن وجدت في بعض النسخ على وجه كونه نظما من بحر الوافر ولفظه

ويسقط منهما المرقي لقوا كما العتب في المتة الحواء بضمير التثنية في منهما وضبط لقوا كعزو وسكون نون العتب وتخفيف باء المتة وواو الحواء وفي كثير من النسخ اسقاطه كما قدمناه في القولة قبله (قوله ما لم يخف لبس) قال ابن هشام ينبغي ان يجب أن لا يجتنب اللبس بل يقال عبدي كما قال الشاعر وهم سلبوا العبدي وذلك لانهم لم يجتنبوه في النسب الى مصطفى ومصطفين والى ضارب وضاربين والى مسجد ومساجد والى زيد وزيدين وزيدين والى خمسة وخمسة عشر ثم قال وبالجملة فالقول بمراعاة الالباس هادم لقواعد الباب أو مقتض لترجيح أحد المتساويين في القرب مثل ما قال الناظم وفي كلام ابن الخباز ما يخالفه كذا في يس (قوله ولم يقولوا عبدي) أي للالباس وفيه أن هذا اجمال لا الباس وتدبيق المقصد النسب ايضاح المنسوب فلا يليق الاجمال أيضا الا ان يحمل عدم كون الاجمال منافيا اذا لم يكن المقام مقام بيان فاعرفه (قوله بناء فعلل) أي مصوغ على الكثير وقوله كما شذ ذلك أي بناء فعلل في المركب المزجي أي في النسب اليه حيث قالوا حضرمي في النسب الى حضرموت (قوله ابن حجر) بحاء مهملة فجيم قال في القاموس حجر بالضم وبضمتين والد امرئ القيس وجده (قوله وقالوا تعبشم) أي فكما وقع النحت في النسب وقع في الفعل ومعنى تعبشم انتسب الى

وأما عبشمس بن زيد مناة فقال أبو عمرو بن العلاء أصله عب شمس أى حب والعين مبدلة من الحاء وحب
الشمس ضوءها وقال ابن الاعرابى أصله عب شمس والعب والعدل واحد أى هو نظير شمس (واجبر برد

اللام ما) اللام (منه حذف * جوازا ان لم يك رده) أى اللام (ألف فى جمعى التصحيح

أو فى التثنيه * وحتم جبره)
برد لامه اليه (بهذى)
المواضع الثلاثة أى فيها
(توفيه) بردها اليه فى النسب
اليه ويحتمل أن يكون هذى
اشارة الى اللام أى حتم
المجبور بهذى اللام أى
بردها اليه فى المواضع
المذكورة التوفية بردها
اليه فى النسب * اعلم أنه اذا
نسب الى الثلاثى المحذوف
منه شئ فلا يخلو اما أن يكون
المحذوف الفاء أو العين أو
اللام فان كان محذوف الفاء أو
العين فسيأتى وان كان محذوف
اللام فاما أن يجبر فى تثنية أو
جمع تصحيح أولا فان جبر كما فى أب
وأخ فانهما يجبران فى التثنية
وكعضة وسنة فانهما يجبران
فى الجمع بالالف والتاء وجب
جبره فى النسب فتقول أبوى
وأخوى وعضوى وسنوى أو عضهى وسنهى على الخلاف فى المحذوف لانك تقول أبوان وأخوان وعضوات
وسنوات أو عضهات وسنهات على الوجهين وان لم يجبر لم يجب جبره فى النسب بل يجوز فيه الامران نحو
حر وغد وشفة وثبة فتقول فيها حرى وغدى وشفى وثبى بالحذف وحرحى وغدوى وشفهى وثبوى بالجبر برد
المحذوف وهو من حر الحاء ومن غد الواو ومن شفة الهاء ومن ثبة الياء

عبد شمس وقوله وتقعيس كذا فى النسخ بتقديم القاف والقياس تقديم
العين لانه نسبة الى عبد القيس (قوله وأما عبشمس) بسكون الباء وقوله
أصله عب شمس بتشديد الباء أى نخفف بحذف الباء الثانية وليس من باب
النحت وقوله وقال ابن الاعرابى أصله عب شمس لعله بكسر العين مع
الهمزة آخره واحد الاعباء فخفف بقلب الكسرة فتحة وحذف الهمزة
وليس من باب النحت على هذا أيضا (قوله واجبر برد اللام الخ) يجوز تقييد
المسئلة بما اذا لم يعوض عن اللام بدليل قوله الآتى وبأخ أختا الخ ويجوز أن
يطلق بحيث يشمل هذا الآتى ويكون ذكره للتنبيه على خلاف يونس ثم
(قوله جوازا) أى جبرا جائزا أو ذا جواز (قوله فى جمعى التصحيح) أى جمع
التصحيح المذكر وجمع التصحيح المؤنث (قوله ويحتمل أن يكون الخ) فعلى
هذا يكون المجبور به مذكورا صريحا والمجبور فيه محذوفا للعلم به من قوله
فى جمعى الخ وعلى الاول يكون المجبور فيه مذكورا صريحا والمجبور به
محذوفا للعلم به من قوله برد اللام (قوله فسيأتى) أى فى قوله وان يكن كشية
ما الفا عدم الخ وفى شرحه (قوله بل يجوز فيه الامران) أى الجبر وعدمه
(قوله وحرحى وغدوى) بفتح الراء فى الاول والدال المهملة فى الثانى عند
سيبويه والاكثر واسكانهما عند الاخفش كما يأتى (قوله وثبوى) أى سواء
قلنا ان لامها ياء وهو ما سيقتصر عليه فتسكون الياء قلبت ألفا ثم الالف
واوا أو لامها واو وهو ظاهر (قوله ومن شفة الهاء) أى على الراجح
بدليل شافهت والشفاه وقال الموضح ومن قال ان لامها واو قال اذا رد شفوى
(قوله ومن ثبة الياء) أى على أحد الوجهين وقيل الواو كما مر (قوله

تنبيهات * الاول لانظير لفائدة كرجمع تصحيح المذكر وقد اقتصر في التسهيل وشرح
الكافية على التثنية والجمع
بالالف والتاء * الثاني
أطلق قوله جوازا انه يلحقه
رده ألف وهو مقيد بأن
لاتكون العين معتلة فان
كانت عينه معتلة وجب جبره
كما ذكره في الكافية
والتسهيل وان لم يجبر
في التثنية وجمع التصحيح
احترازا من نحو شاة وذي
بمعنى صاحب فتقول في شاة
شاهي وعلى أصل الاخفش
الآتي بيانه شوهي وفي ذي
ذووي اتفاقا لان وزنه عند
الاخفش فعل بالفتح
* الثالث اذا نسب الى
يد ودم جاز الوجهان عند من
يقول يدان ودمان ووجب
الرد عند من يقول يديان
ودميان * الرابع اذا نسب الى
ما حذفت لامه وعوض منها
همزة الوصل جاز أن يجبر
وتحذف الهمزة وأن لا يجبر
وتستصحب فتقول في ابن واسم
واست بنوي وسموي وستهي
على الاول وابني واسمي
واستي على الثاني * الخامس
مذهب سيبويه وأكثر
النحويين ان المجبور تفتح
عينه وان كان أصله السكون وذهب الاخفش الى تسكين ما أصله السكون فتقول في يد

(قوله لانظير لفائدة كرجمع تصحيح المذكر) أى لاغناء ذكر التثنية عن
ذكره لان كل ما رد في التثنية يرد فيها من غير عكس كلام أب وأخ فانهما تردان في التثنية
دون الجمع الا أن يدعى أنه رد فيه ثم حذفت للاعلال (قوله احترازا
الخ) قوله مقيد (قوله شاهي) برد اللام وهي الهاء لان الاصل شوهة بسكون
الواو بدليل شياه فحذفت الهاء تخفيفا ففتحت الواو لاجل التاء ثم قلبت
ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما في الفارضي ويرد عليه أن حركة الواو
عارضة وانما تقلب الواو والياء ألفا لتحرك الحركة الاصلية (قوله وعلى أصل
الاخفش) هو تسكين ما أصله السكون (قوله شوهي) أى بسكون الواو
كما في التصريح فترد الالف الى أصلها وهو الواو الساكنة (قوله ذووي) أى
برد اللام وفتح العين والفاء لان أصلهما الفتح كما تقدم بسطه في باب الاعراب
فقلبت اللام ألفا ونسب اليه كما ينسب الى فتى قاله الدماميني (قوله جاز
الوجهان) فتقول يدي ويدوي [illegible] (قوله ووجب الرد عند من يقول يديان
ودميان) أى برد اللام في التثنية قال الفارضي هكذا أطلقوا والوجه أن
يداو دما اذا ثنيا بالالف مطلقا في لغة كفتى فيكون يديان ودميان تثنيتهما على
هذه اللغة كما تقول في فتى فتيان اه (قوله ودميان) قال البعض بفتح الميم
اتفاقا لعد الشارح دما فيما سيأتي فيما أصله السكون كما سبق له اه ويطابقه قول
التصريح مانصه وأصل يد ودم وشفة فعل بسكون العين أما يد فلا خلاف
فيها وأما دم فهو الصحيح عند سيبويه والاخفش وذهب المبرد الى أنه فعل
بفتح العين وضعفه الجاربردي وأما شفة فنص صاحب الضياء على أنها
بسكون الفاء واذا ثبت أن هذه الثلاثة أصلها السكون فيأتي فيها الخلاف
بين سيبويه والاخفش من الرد الى السكون الاصلي وعدمه اه وكما قيل
دميان قيل دموان كما في التسهيل (قوله وتحذف الهمزة) أى وجوبا لئلا
يلزم الجمع بين العوض والمعوض (قوله فتقول في ابن واسم الخ) وتقول
في ابنم ابنمي وابني وبنوي جمع (قوله وسموي) بكسر السين وضمها وأما
الميم فمفتوحة على رأي سيبويه ساكنة على رأي الاخفش كما ستعرفه من
التنبيه الخامس (قوله ان المجبور) أى برد اللام بقرينة الامثلة وان الكلام
فيه فسقط اعتراض أرباب الحواشي تبعا للدماميني على الاطلاق (قوله تفتح

عينه وان كان أصله السكون بأن ذلك مقيد بما اذا لم يكن مضعفا فان كان مضعفا لم تفتح عينه كرب بتخفيف الباء فانك اذا نسبت اليها قلت ربي بتشديد الباء اتفاقا ووجه سقوطه أن رب المخففة محذوفة العين كما صرح به الشارح فجبرها عند النسب اليها برد عينها لا برد لامها والكلام في المجبور برد لامه فتنبه (قوله ودم) صريح في أنه ساكن العين وهو الصحيح عند سيبويه والاخفش كما مر عن التصريح وبه تعلم سقوط اعتراض شيخنا والبعض تبعا لسم بأن دما ليس أصله السكون فافهم (قوله يدوى) برد المحذوف وهو الياء وقلبه ألفا ثم واوا كراهة اجتماع الكسرة والياآت اه تصريح (قوله ألحق) أي في ثبوت الجبر برد اللام بقطع النظر عن وجوبه وجوازه فلا اعتراض بأن مقتضى الحاق بنت بابن جواز الجبر وعدمه في بنت كما في ابن مع أن جبر بنت واجب كجبر أخت (قوله أخوى وبنوى) أي بفتح أولهما وثانيهما لانه أصلهما (قوله ولا تحذف التاء) أي لانها وان أشعرت بالتأنيث أشبهت تاء جبت وسحت في سكون الحرف الصحيح قبلها والوقف عليها بالتاء لا بالهاء وكتابتها بالمجرورة فكانها لم تشعر بالتأنيث وأورد عليه أنهم عاملوا بنتا وأختا معاملة المؤنث بالهاء حيث جمعوهما على بنات وأخوات دون بنتات وأختات والفرق بين النسب والجمع بأن الجمع لا لبس فيه بخلاف النسب اذ حذف التاء فيه يلبس المنسوب الى المؤنث بالمنسوب الى المذكر انما ينهض اذا قلنا بضرر اللبس في هذا الباب وقد أسلفنا ما فيه (قوله الى هنت ومنت) بسكون النون فيهما كما ضبطه الشارح بخطه وهنت كناية عن المرأة وقيل عن الفعلة القبيحة وقضية كلام الشارح كغيره أن هنت ومنت مما حذفت لامه وعوض عنها التاء وهو ظاهر في هنت لان أصله كاهن هنو وأما منت فأصلها من فهي ثنائية وضعا (قوله وهو لا يقول به) بل يقول في النسب الى هنت هنوى وانظر ماذا يقول في النسب الى منت ومقتضى ما سيصرح به الشارح من جواز تضعيف ثاني الثنائي الصحيح وعدمه أن يقال منى بالتخفيف ومنى بالتشديد (قوله في الوصل خاصة) أي وتبدل هاء في الوقف فليست بلازمة اه تصريح وظاهره سكونه على النون عند ابدال التاء هاء في الوقف بقاؤها على السكون كما في الوصل

ودم وغد وحر على مذهب الجمهور يدوى ودموى وغدوى وحرحى بالفتح وعلى مذهب الاخفش يدي ودمي وغدوى وحرحى بالسكون لانه أصل العين في هذه الكلمات والصحيح مذهب سيبويه ورد السماع قالوا في غد غدوى وحكى بعضهم عن الاخفش انه رجع الى مذهب سيبويه انتهى (وبأخ أختا وبابن

بنتا ألحق ويونس أبى حذف التا) أي اختلف في النسب الى بنت وأخت فقال سيبويه كالنسب الى أخ وابن بحذف التاء ورد المحذوف فتقول أخوى وبنوى كما يقال في المذكر وقال يونس ينسب اليهما على لفظهما ولا تحذف التاء فتقول أختى وبنتى وألزمه الخليل أن ينسب الى هنت ومنت باثبات التاء وهو لا يقول به وله أن يفرق بأن التاء فيهما لا تلزم بخلاف بنت وأخت لان التاء في هنت في الوصل خاصة وفي منت

في الوقف خاصة وحكم نظائر أخت وبنت حكمهما وهي ثنتان وكلتا وذيت وكيت فالنسب إليها عند سيبويه كالنسب الى مذكراتها فتقول ثنوي وكلوي وذيوي وكيوي وعند يونس تقول ثنتي وكلتي أو كلتوي وذيتي وكيتي وذكر بعضهم في النسب الى كلتا على مذهب يونس كلتي وكلتوي وكلتاوي كالنسب الى حبلى بالاوجه الثلاثة وذهب الاخفش في أخت وبنت ونظائرهما الى مذهب ثالث وهو حذف التاء واقرار ما قبلها على سكونه وما قبل الساكن على حركته فتقول أخوي وبنوي وكلوي وثنوي وقياس مذهبه في كيت وذيت اذا رد المحذوف أن ينسب اليهما كما ينسب الى حي فتقول كيوي وذيوي

تنبيهان الاول قد اتضح مما سبق أن أخت وبنتا حذفت لامهما لان النحويين ذكروهما فيما حذفت لامه فالتاء اذن فيهما عوض من اللام المحذوفة وانما حذفت في النسب على مذهب سيبويه

فتأمل (قوله في الوقف خاصة) أي على غير اللغة الفصحى اذ اللغة الفصحى في الوقف على مثنث ابدال التاء هاء كما تقدم في قول المصنف وقل لمن قال أنت بنت منه أي وأما في الوصل فتذهب التاء فيقال من يا هذا كما مر في الحكاية (قوله كالنسب الى مذكراتها) مقتضى التشبيه فتح المثلثة من ثنوي لانه حركة النسب الى المذكر كما تقدم وكذلك كما يدل عليه قول التسهيل مع شرحه للدماميني ما نصه والنسب الى أخت ونظائرها كبنت وثنتان وكلتا وكيت وذيت كالنسب الى مذكراتها فتقول في أخت أخوي وفي بنت بنوي كما تقول ذلك في النسب الى أخ وابن وكذا البواقي والقرائن تدفع اللبس اهـ فضبط البعض ثنويا نسبة الى ثنتان بكسر أوله خطأ ثم مقتضى قوله الى مذكراتها أن لكيت وذيت أيضا مذكرا ولعل مراده به أصلهما قبل لحوق التاء (قوله فتقول ثنوي) ما ذكره من الخلاف في النسب الى ثنتان انما يظهر في ثنتان قبل التسمية به وكذا بعدها على لغة الحكاية أما بعدها على لغة اجرائه مجرى حمدان في لزوم الالف والمنع من الصرف أو مجرى سرحان في لزوم الالف والصرف فينبغي ان يقال فيه قولا واحدا ثنتاني كما يؤخذ من النظائر السابقة (قوله وكلوي) مقتضى صنيعه أن هذه الواو هي لام كلتا المحذوفة مع أن المشهور أن ألف تأنيثها حذفت عند النسب لها ثم ويظهر لي توجيه حذفها بأن سيبويه يفتح عين المجبور وهي في كلتا اللام فلو لم تحذف بل قلبت واوا لزم اجتماع أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وقيل وجهه أن سيبويه يفتح العين واذا فتحت مع رد اللام صار اللفظ كلوي بثلاث حركات قبل الالف فتكون الالف رابعة فيما ثانيه متحرك كجمزى وشأنها السقوط عند النسب كما مر (قوله وهو حذف التاء) أي مع رد اللام المحذوفة (قوله واقرار ما قبلها على سكونه) أي ان لم تقتض القواعد تحريكه كما في النسب الى كيت وذيت كما سيبينه وقد أشار الى هذا القيد بقوله وقياس الخ (قوله فتقول كيوي وذيوي) أي لانك اذا حذفت التاء لاشعارها بالتأنيث ثم رددت اللام أعني الياء المحذوفة صارا كيا وذيا كحي وانما فتحت الياء لاقتضاء سكونها قلب الواو ياء لان الواو والياء اذا اجتمعتا وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء فيلزم اجتماع أربع

بأن

لما فيهما من الاشعار بالتأنيث وان لم تكن متمحضة للتأنيث وظاهر مذهب سيبويه أن تاء كلتا كتاء بنت وأخت وأن الالف للتأنيث وعلى هذا ينبني ما سبق وذهب الجرمي الى أن التاء زائدة والالف لام الكلمة ووزنه فعتل وهو ضعيف لان التاء لا تزاد وسطا فاذا نسب اليه على مذهبه قيل كلتوي والمشهور في النقل عن جمهور البصريين ونقله ابن الحاجب في شرح المفصل عن سيبويه أن التاء في كلتا بدل من الواو التي هي لام الكلمة ووزنها فعلى أبدلت الواو تاء اشعارا بالتأنيث واذا كان هذا مذهب الجمهور فالذي ينبغي أن يقال في النسب اليه كلتي وأيضا لا ينبغي على هذا القول أن يعد فيما حذفت لامه لان ما أبدلت لامه لا يقال فيه محذوف اللام في الاصطلاح والا لزم أن يقال في ماء محذوف اللام والذي يظهر من مذهب سيبويه ومن وافقه أن لام كلتا محذوفة كلام أخت وبنت والتاء في الثلاثة عوض من اللام المحذوفة كما قدمته أولا ولا يمتنع أن يقال هي بدل من الواو واذا قصد هذا المعنى كما قال بعض النحويين في تاء بنت وأخت انها بدل من لام الكلمة وأما ان أريد البدل الاصطلاحي فلا لان بين الابدال والتعويض فرقا يذكر في موضعه

* الثاني النسب الى ابنة ابني وبنوي كالنسب الى ابن اتفاقا اذ التاء فيها ليست عوضا كتاء بنت انتهى

بالتاء مع الكسرة (قوله لما فيهما من الاشعار بالتأنيث) أي وتاء التأنيث تحذف للنسب (قوله وان لم تكن متمحضة للتأنيث) بل له وللعوضية وللالحاق بقفل وجذع كما في التصريح (قوله كتاء بنت وأخت) أي في العوضية عن اللام المحذوفة وفي الاشعار بالتأنيث كما سيصرح به ويرد عليه أنه يلزم اجتماع علامتي تأنيث الا أن يقال الممتنع اجتماع علامتين متمحضتين للتأنيث مع أن الالف تقلب ياء حال النصب والجر فتحتاج الى التاء (قوله وعلى هذا) أي ظاهر مذهب سيبويه ينبني ما سبق من أن سيبويه يقول في النسب الى كلتا كلوي برد اللام وحذف التاء وأما حذف ألف التأنيث فقد أسلفنا توجيهه (قوله الى أن التاء زائدة) أي لا عوض من أصل هو اللام (قوله والمشهور في النقل الخ) مغاير لما سبق أنه ظاهر مذهب سيبويه لان اللام على هذا موجودة أصلها واو فأبدلت تاء وعلى ما سبق محذوفة والتاء عوض (قوله التي هي لام الكلمة) فأصلها كلوى وقيل كليا فأصلها ياء فارضى (قوله اشعارا بالتأنيث) ولم يكتفوا في التأنيث بالالف لان الالف تقلب ياء في النصب والجر فارضى (قوله فالذي ينبغي الخ) فيه أنه حينئذ مثل حبلى فيجوز فيه كلتوي وكلتاوي أيضا الا أن يقال الحصر اضافي بالنسبة الى منع كلوي (قوله ولا يمتنع أن يقال الخ) يحتمل أن يكون جوابا عما وقع في كلام من جرى على ظاهر مذهب سيبويه من التعبير بالبدل ويحتمل أنه توفيق بين هذا المذهب وما قدمه عن جمهور البصريين ونقل أيضا عن سيبويه وقوله اذا قصد هذا المعنى أي العوضية (قوله فرقا يذكر في موضعه) حاصل هذا الفرق الآتي أن العوض يكون في غير موضع المعوض عنه كهمزة ابن وياء فريج بخلاف البدل قال شيخنا هذا وان كان حاصل ما يأتي الا أنه لا يناسب هنا لان التاء في كلتا في موضع الواو سواء قلنا انها بدل أو عوض والحاصل المناسب هنا الفرق بأن الحرف اذا حذف وجعل موضعه حرف آخر كان عوضا وان لم يحذف بل قلب الى حرف آخر كان

بدلا (قوله كلا ولائى) تمثيل للمنسوب والمنسوب اليه (قوله فان كان ثانيه
حرفا صحيحا الخ) اعلم أنه قد تقرر أن الكلمة الثنائية اذا جعلت علما للفظ
وقصد اعرابها شدد الحرف الثانى منها سواء كان حرفا صحيحا أو حرف علة فتقول
اكثرت من الكم ومن الهل ومن اللو لتكون على أقل أوزان المعربات
وأما اذا جعلت علما لغير اللفظ وقصد اعرابها فلا يشدد ثانيها اذا كان صحيحا
نحو بابى كم ورأيت منا لئلا يلزم التغيير فى اللفظ والمعنى معا من غير ضرورة
فان كان الثانى حرف علة كلو وفى ولا زيد حرف من جنسه وان لزم منه التغيير
فى اللفظ والمعنى معا للاضطرار الى الزيادة لان عدمها يؤدى الى سقوط
حرف العلة لالتقائه ساكنا مع التنوين فيبقى المعرب على حرف واحد وهو
مرفوض فى كلامهم وان جعلت علما للفظ أو لغيره ولم يقصد اعرابها فانها
فلا زيادة أصلا هذا ملخص ما فى الرضى وشرح اللباب للسيد وزيادة فاذا
علمت ذلك ظهر لك أن قوله فان كان ثانيه حرفا صحيحا جاز فيه التضعيف
وعدمه فيه نظر اذ الثنائى الذى جعل علما للفظ وقصد اعرابه يجب تضعيف
ثانيه صحيحا أو معتلا فيجب حينئذ فى النسب اليه التضعيف والثنائى الذى
جعل علما لغير اللفظ وقصد اعرابه يجب فيه عدم التضعيف اذا كان ثانيه
حرفا صحيحا فيجب حينئذ فى النسب اليه عدم التضعيف ويمكن الاعتذار
بتوزيع كلام الشارح على الحالين المذكورين لكن مر عن الفارضى
فى باب الحكاية تقييد وجوب تضعيف ثانى المجعول علما للفظ بما اذا كان
حرف علة ففى المسئلة خلاف فتأمل (قوله ولووى) عبارة المرادى
والتوضيح والدمامينى على التسهيل لوّى كما يقال فى النسبة الى دو وجو دوّى
وجوّى ووجه الادغام اجتماع المثلين بخلاف كيوى لعدم اجتماعهما
كيوى وانما لم يدغم طووى لانه نسبة الى طى وما آخره ياء مشددة مسبوقة
بحرف يجب فتح ثانيه ويعامل معاملة المقصور كما تقدم فى قول المصنف ونحو
حى فتح ثانيه يجب والاعتذار عن الشارح بأنه قصد بيان الاصل قبل
الادغام غير ناهض (قوله مثل دو) الدو بفتح الدال المهملة وتشديد
الواو الفلاة كما فى القاموس (قوله قلبت لاوى) لان الهمزة اذا كانت
بدلا من أصل جاز فيها التصحيح والقلب واوا قال فى التصريح نقلا عن ابى

(وضاعف الثانى من ثنائى
ثانيه ذو لين كلا ولائى) اذا
نسب الى الثنائى وضعا فان
كان ثانيه حرفا صحيحا جاز
فيه التضعيف وعدمه فتقول
فى كم كمى وكمّى وان كان
ثانيه حرف لين ضعف بمثله
ان كان ياء أو واوا فتقول
فى كى ولو كيوى ولووى لان
كى لما ضعف صار مثل حى ولو
لما ضعف صار مثل دو وان
كان ألفا ضوعفت وأبدل
ضعفها همزة فتقول فيمن اسمه
لا لائى وان شئت أبدلت
الهمزة واوا فقلت لاوى

(وان يكن كشية) معتل اللام (ما الفاء عدم بجبره) برد فائه اليه (وفتح عينه التزم) عند سيبويه فتقول على مذهبه في شية ودية وشوى وودوى لانه لا يرد العين الى أصلها من السكون بل يفتح العين مطلقا ويعامل اللام معاملة المقصور والاخفش يرد العين الى سكونها ان كان أصلها السكون فتقول على مذهبه وشيي ووديي فان كان المحذوف الفاء صحيح اللام لم يجبر فتقول في النسب الى عدة عدى والى صفة صفى

(تنبيه) بقي من المحذوف قسم ثالث لم يبين حكمه وهو محذوف العين وحكمه انه ان كانت لامه صحيحة لم يجبر كقولك في سه ومذ سهى ومذى وأصلهما سته ومنذ كذا أطلق كثيرون النحويين وليس كذلك بل هو مقيد بأن لا يكون من المضاعف نحو رب المخففة بحذف الباء الاولى اذا سمى بها ونسب اليها فانه يقال ربى برد المحذوف نص عليه سيبويه ولا يعرف فيه خلاف وان كانت لامه معتلة نحو المرى ويرى مسمى بهما جبر فتقول فيهما المرئى والبرئى برد المحذوف

الجباز وأما من قال رد الهمزة من أول الامر فيقول لائى لاغير ولا يجوز عنده لاوى الا على قول بعضهم قراوى (قوله كشية) هي كل لون يخالف معظم لون الفرس وغيره وأصلها وشى نقلت كسرة الواو الى الشين بعد سلب سكونها ثم حذفت الواو وعوض عنها هاء التأنيث (قوله معتل اللام) خبر ثان ليكن بين به وجه الشبه ولو قال في اعتلال اللام لكان أوضح (قوله وشوى) بكسر الواو وفتح الشين (قوله بل يفتح العين مطلقا) أي سواء كان أصلها السكون أو الفتح (قوله ويعامل اللام معاملة المقصور) أي بقلبها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم واوا كالمقصور (قوله وشيي ووديي) بكسر أوله وسكون ثانيهما (قوله لم يبين حكمه) أي لقلته جدا في كلام العرب شاطبي (قوله وحكمه أنه ان كانت الخ) أي فهو على حذ محذوف الفاء (قوله سه) بسين مهملة مفتوحة وهاء هو الدبر (قوله بحذف الياء الاولى) فيكون محذوف العين (قوله المرى ويرى) المرى اسم فاعل أرى ويرى مضارع رأى وأصلهما المرئى ويرأى نقلت حركة الهمزة الى الراء ثم حذفت الهمزة وهي العين (قوله فتقول فيهما المرئى) أي برد المحذوف واعترضه الدماميني بأنه لا وجه لرد العين اذ ينبغي جعل المرى كالشجى فيكون النسب اليه بقلب كسرة الراء فتحة والياء ألفا ثم هذه الالف واوا فيقال مروى لا يقال قاسوه على دية وشية لانا نقول هذا قياس مع الفارق لان دية وشية بقيا على حرفين ثانيهما لين وهذا بقي على ثلاثة ثالثها الياء فلا حاجة لرد الهمزة ولئن سلمنا ردها لكان اللائق جواز قلب الياء واوا لانه حينئذ كالقاضي وهو يجوز فيه الوجهان ولا نعلم أحدا أوجب رد العين المحذوفة بحال الا المصنف ومن قلده وكأنه نزل الميم لزيادتها منزلة العدم فبقي الاسم على حرفين ثانيهما لين فوجب رد المحذوف وهذا كما قال في لم يع بوجوب هاء السكت اه ويمكن أيضا أن يقال الاقتصار على المرئى بحذف الياء لرجحانه على المرأوى بقلبها واوا لا لتعينه ومثل ما ذكر يجري في يرئى أيضا فيقال ينبغي جعله كفتى فيكون النسب اليه بقلب ألفه واوا بلا رد الهمزة (قوله والبرئى) أي بفتحتين على الياء والراء ورد العين على قول سيبويه من ابقاء الحركة بعد رد المحذوف وذلك لانه يصير بعد الرد

برأى بوزن جرى فمذهب سيبويه حذف الالف لانها رابعة كالتي ثانيها متحرك
وقياس قول أبي الحسن الاخفش من عدم إبقاء الحركة بعد الرد برقى بسكون
الراء وحذف الالف أو برأوى بسكون الراء وقلب الالف واوا كحبلى
ملهى وملهوى كذا في التصريح (قوله وفي فتح العين وسكونها) الاحسن أن
عبر بالمرقى والرقى الهمزة وهي لكونها قبل ياء النسب واجبة الكسر اتفاقا
واما الوجهان في فاء الكلمة وهي الراء فكان الصواب التعبير بالفاء بدل
العين كما في التصريح وغيره الا أن يقال أراد بالعين الراء وسماها عينا
لتوسطها كالعين (قوله للمذهبان) أي مذهب سيبويه ومذهب الاخفش
(قوله والواحد اذكر الخ) قال أبو حيان شرط أن لا يكون رد الجمع
الى الواحد يغير المعنى فان كان كذلك نسب الى لفظ الجمع كأعرابى اذ لو نسب
فيه مع رده الى المفرد لتبادر الاعراب والقصد الاخص لاختصاص
الاعراب بسكان البوادى وعموم العرب اه همع وتمثيله مبنى على أحد
القولين أن الاعراب جمع عرب (قوله الجمع) قال الشاطبي وتبعه أرباب
الحواشى أراد بالجمع الجمع اللغوى فيدخل التثنية كالمكسر والسالم
اه وفيه أنه لا حاجة الى ذلك لعلم حكم التثنية والسالم من قوله وعلم
التثنية احذف للنسب الخ مع أنه يدخل في الجمع اللغوى اسم الجمع والنسب
اليه على لفظه كما في التسهيل واسم الجنس الجمعى قال الشاطبى ولم
ما المنسوب اليه منه أهو المفرد أم الجمع الا انه تعالى لان ما لا تثبت به
من سقوطها ألبتة (قوله بالوضع) متعلق بشابه والباء بمعنى في (قوله له واحد
قياسى) أي بحسب الاصل لا المخرج ما له واحد قياسى بحسب الاصل وهو
الجمع المسمى به واحد أو الغالب على الواحد فصح كلامه بعد لانهم (قوله
فرضى) لان واحد الفرائض فريضة ومراده النسب الى فعيلة فعلى (قوله
وقلسى) نسبة الى قلنسوة بحذف الواو كما هو قاعدة النسب الى اسم فيه واو
رابعة فصاعدا قبلها ضمة كما قدمناه عن الفارضى (قوله خطأ) فيه نظر
بالنسبة الى الاول فقد نقل الدنوشرى عن بعض الافاضل أن الفرائض
من قبيل العلم كأنمار وكلاب الآتيين بل قال في الهمع أجاز قوم أن ينسب الى
الجمع على لفظه مطلقا أي سواء كان له واحد قياسى من لفظه أو لا ونرجح

وفي فتح العين وسكونها
للمذهبان (والواحد اذكر
ناسبا للجمع ان لم يشابه)
الجمع (واحدا بالوضع) الواحد
مفعول باذكر وناسبا حال من
الضمير المستتر في اذكر يعني
أنك اذا نسبت الى جمع له
واحد قياسى وهو معنى قوله
ان لم يشابه واحدا بالوضع حتى
ترده وانسب اليه فتقول
في النسب الى فرائض
وكتب وقلانس فرضى
وكتابى وقلسى وقول الناس
فرائضى وكتبى وقلانسى
خطأ فان شابه الجمع
واحدا بالوضع نسب الى
لفظه ويشمل ذلك أربعة
أقسام الاول ما لا واحد له

كعباديد فتقول فيه عباديدي لان عباديد بسبب اهمال واحده شابه نحو قوم ورهط مما لا واحد له * والثاني ماله واحد شاذ كملامح فان واحده لمحة وفي هذا القسم خلاف فذهب أبو زيد الى أنه كالاول ينسب الى لفظه فتقول ملامحي وحكى أن العرب قالت في المحاسن محاسني وغيره ينسب الى واحده وان كان شاذا فيقول في النسب الى ملامح لمحي وعلى ذلك مشى الناظم في بقية كتبه وعبارته في التسهيل وذو الواحد الشاذ كذي الواحد القياسي لا كالمهمل الواحد خلافا لابي زيد وقد يحتمله كلامه هنا * والثالث ما سمي به من الجموع نحو كلاب وأنمار ومدائن ومعافر فتقول فيه كلابي وأنماري ومدائني ومعافري وقد يرد الجمع المسمى به الى الواحد اذا أمن اللبس ومثال ذلك الفراهيد علم على بطن من أسد قالوا فيه الفراهيدي بالنسب الى لفظه والفرهودي بالنسب الى واحده لامن اللبس لانه ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود وانما قالوا في النسب

عليه قول الناس فرائضي وكتبي وقلانسي اه (قوله كعباديد) هم الفرق من الناس والخيل الذاهبون في كل وجه والآكام والطرق البعيدة واسم موضع وكعباديد أبابيل وأعراب وقيل ان أعرابا جمع عرب (قوله ماله واحد شاذ) في نسبة الشذوذ الى الواحد تسمح فيما يظهر اذ الواحد هو الاصل والجمع فرع عنه فاللائق نسبة الشذوذ اليه بأن يقال ملامح جمع شاذ للمحة ويشهد لما قلناه صنيعهم في غير هذا الموضع فتدبر (قوله لمحة) بفتح اللام كما يؤخذ من القاموس (قوله فذهب أبو زيد الى أنه كالاول الخ) يتبادر منه أن أبا زيد يوجب النسب الى لفظه وهو خلاف المتبادر من قول الهمع وأجازه أي النسب الى لفظ الجمع أبو زيد فيما له واحد شاذ كمذاكير ومحاسن اه (قوله في المحاسن) جمع حسن على غير قياس وقيل جمع لا واحد له كأعراب وأبابيل ذكر ذلك المصنف في العمدة اه فارضي (قوله وقد يحتمله كلامه هنا) بأن يكون المراد بما شابه الواحد ما لا واحد له لا قياسا ولا شذوذا أو سمي به أو غلب (قوله والثالث ما سمي به) اعترض بأن هذا ليس مما نحن فيه لانه واحد لا جمع يشابه الواحد ويجاب بأنه جمع بحسب الاصل ومشابه الآن للواحد أصالة فهو مما نحن فيه بالاعتبار المذكور (قوله نحو كلاب وأنمار) اسمان لقبيلتين ومدائن اسم بلد بالعراق ومعافر بعين مهملة ثم فاء فراء هو ابن مر أخو تميم بن مر (قوله لانه ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود) كذا قال الشارح وغيره وتعقبه الدماميني بأنه قد نقل غير واحد من أهل اللغة أن الفرهود ولد الاسد وولد الوعل واللبس يحصل اذا كانت كلمة فرهود مستعملة لشئ آخر وان لم يكن قبيلة اذ لا دليل على أن الفرهودي نسبة الى القبيلة لجواز أن يكون نسبة الى غيرها وحينئذ فاللبس باق وتعقبه المصرح أيضا بأن في الصحاح أن الفرهود بالضم الغليظ وحي من نجد وهو بطن من الازد فاللبس حاصل (قوله وانما قالوا الخ) قال البعض هذا جواب عما يرد على قولهم ان الجمع المسمى به ينسب الى لفظه وحاصل الجواب أنه باق على جمعيته اه وفيه أن ظاهر قوله فلما اجتمعوا وصاروا يدا واحدة قيل لهم الرباب أن الرباب صار علما

(قوله) بان في الصحاح الخ عبارته الفرهد بالضم الحادر الغليظ والفرهود حي من نجد الخ فلم يذكر من معاني الفرهود الغليظ بل ذكره معنى للفرهد كما ترى فلعل ما نقل عنه المصرح نسخة أخرى وليحرر اه

بالغلبة على مجموع القبائل الخمس ويؤيده أن لفظ الرباب إذا أطلق
لا ينصرف إلا إليهم فينبغي أن حاصل الجواب أن الرباب لم يصر علما
لواحد بل لمجموع قبائل خمس أشبه ما لم يصر علما بل هو باق على جمعيته
فعومل معاملته لكن يرد أنه يكون حينئذ من القسم الرابع كالأنصار
والأنبار فلا قرار بأن كذا قالوا أنصاري وأنباري تدبر (قوله إلى الرباب)
بكسر الراء جمع ربة بضمها كما في الصحاح (قوله ربي) بضم الراء كما في الصحاح
(قوله تنبيه الخ) قال شيخنا هذا تقدم في شرح قوله وعلم التثنية إلى آخره
فلينظر ما حكمة إعادته اه قال البعض أعاده هنا ليبني عليه قوله وإذا نسب
إليها أعلاما الخ لأن هذا لم يتقدم اه وهو باطل لتقدم حكم النسب إلى
ما سمي به من ذلك أيضا نعوذ بالله من التساهل ويمكن أن يقال المقصود
بالذات فيما تقدم بيان حذف علامة التثنية والجمع وهنا بيان غيره
فتأمل (قوله إذا نسب إلى تمرات الخ) وكذا إذا نسب إلى سدرات وغرفات
بإتباع عينهما لفائهما باقيين على الجمعية قيل سدري وغرفي بالإسكان
أو علمين قيل سدري وغرفي بالفتح كذلك لكن مع إبدال كسرة عين الأول فتحة
كما تقول إبلي بكسر الهمزة وفتح الموحدة كذا في التصريح (قوله قيل تمري الخ)
أي بسكون عين الأولين وفتح فاء الثالث وجوبا لأن النسب إلى الجمع يرده
إلى واحده قال الإسقاطي وتبعه غيره وينبغي أن الحكم كذلك إذا نسب
إليها أعلاما بناء على لغة الحكاية كما علم مما مر (قوله وسنهي أو سنوي الخ)
هذا إذا أعربت سنين كالجمع فإن جعلت الإعراب على النون مثل حين
نسبت إليه على لفظه لأنه حينئذ مفرد لفظا جمع معنى فصار مثل قوم فتقول
سنيني اه (قوله التزم فتح العين الخ) أي لأنه لا يتصرف في العلم المنقول عن
جمع التصحيح أو الملحق به بحذف علامة الجمع كلها أو بعضها على أنه لم
تحصيلا للفرق بين النسبة إليها أعلاما والنسبة إليها جموعا وعبارته تعلم تقييد
ما ذكره في صورة العلمية بغير لغة الحكاية وأن صورة العلمية على لغة
الحكاية كصورة الجمعية (قوله ومع فاعل الخ) فعل مبتدأ خبره أغنى ومع
فاعل حال من الضمير في أغنى أو من فعل على قول سيبويه بجواز الحال من
المبتدأ والمعية في الحكم وفي نسب متعلق بأغنى والفرق بين اسم الفاعل

إلى الربابي لأن الرباب
ليس باسم لواحد وإنما
الرباب ضبة وعكل وتيم
وثور وعدي والربة الفرقة
فلما اجتمعوا صاروا يدا
واحدة قيل لهم الرباب
* والرابع ما غلب جرى
مجرى الاسم العلم كقولهم
في الأنصار أنصاري وفي
وهم الأنبار قبائل من بني سعد
بن عبد مناة بن تميم أنباري
* تنبيه * إذا نسب إلى
تمرات وأرضين وسنين باقية
على جمعيتها قيل تمري وأرضي
وسنهي أو سنوي على
الخلاف في لامه وإذا نسب
إليها أعلاما التزم فتح العين
في الأولين وكسر الفاء في
الثالث (ومع فاعل وفعال
فعل في نسب أغنى عن اليا
فقبل) أي يستغني عن ياء
النسب

وفاعل

ثمّا باصوغ فاعل مقصودابه صاحب الشئ كقوله وغررتني وزعمت انك لابن في الصيف تامر
قال سيبويه أي صاحب لبن وتمر وقالوا فلان طاعم كاس أي ذو طعام وكسوة ومنه قوله
واقعد فانك أنت الطاعم
الكاسي وقوله
كليني لهم يا أميمة ناصب *
أي ذي نصب وبصوغ فعال
مقصودابه الاحتراف كقولهم
براز وعطار وقد يقوم
أحدهما مقام الآخر فمن قيام
فاعل مقام فعال قولهم
حائك في معنى حوّاك لانه
من الحرف ومن العكس قوله
وليس بذي رمح فيطعنني به
وليس بذي سيف وليس
بنبال * أي وليس بذي نبل
قال المصنف وعلى هذا حمل
المحققون قوله تعالى وما
ربك بظلام للعبيد أي بذي
ظلم وقد يؤتى بياء النسب
في بعض ذلك قالوا لبياع
العطر ولبياع البتوت
وهي الاكسية عطار
وعطري وبتات وبتي
ويصوغ فعل مقصودابه
صاحب كذا كقولهم رجل
طعم ولبس وعمل بمعنى ذي
طعام وذي لباس وذي عمل
أنشد سيبويه
واست بليلي ولكني نهر
أراد ولكني نهاري أي عامل بالنهار * تنبيهات * الاول قد يستغني عن ياء النسب أيضا بفعال

وفاعل في النسب العلاج وقبول تاء التأنيث في الاول دون الثاني نقله شيخنا السيد عن شرح الشافية (قوله غالبا) سيأتي محترزه أي في قوله وقد يؤتى بياء النسب في بعض ذلك الخ (قوله أي صاحب لبن وتمر) أي عنده لبن وتمر وليس المراد أنه يبيعهما ويحترف فيهما والا كان من معنى فعال (قوله أي ذو طعام وكسوة) أي عنده ذلك وليس المراد أنه يأكل ويكسو والا كانا اسمي فاعل والضمير تارة بصاحب وتارة بذي للتفنن (قوله ومنه قوله الخ) ان أرجع الضمير في منه الى طاعم كاس في قوله وقالوا فلان الخ كان وجه الفصل بينه ظاهرا وكان قوله وقوله كليني الخ بالجر عطفا على مجرور الكاف السابق وان أرجع الى فاعل المقصود به صاحب الشئ لم يظهر وجه الفصل وكان قوله وقوله كليني الخ بالرفع عطفا على قوله في قوله ومنه قوله الخ (قوله كليني لهم يا أميمة ناصب) تقدم الكلام على هذا البيت في النداء (قوله أي ذي نصب) أي بسبب عنه النصب فليس هو اسم فاعل لان الهم متعب لا ناصب (قوله براز) براءين كما في أكثر النسخ أي بياع البز وهو القماش (قوله قولهم حائك) مثله صائغ في معنى صواغ قال الدماميني أي ضرورة دعت الى صرف هذين اللفظين عن كونهما اسمي فاعل من صاغ وحاك الى النسب (قوله فيطعنني) بضم العين وبالنصب في جواب النفي في المختار أن الطعن في السن وبالرمح وبمعنى القدح من باب نصر وأن الفراء أجاز فتح عين المضارع في الكل (قوله أي وليس بذي نبل) أي وليس المراد أنه ليس بصانع نبل بدليل ما قبله (قوله وعلى هذا حمل المحققون الخ) أي فرارا من الحمل على صيغة المبالغة الموهم انصباب النفي عليها ثبوت أصل الظلم مع أن الله تعالى منزه عن ذلك * وأجيب أيضا على تسليم الحمل على صيغة المبالغة بأن المراد بها اسم الفاعل لكن عدل عنه اليها تعريضا بأن ثم ظلاما للعبيد من ولاة الجور وبأن العبيد جمع كثرة فجيء في مقابلته بالكثرة (قوله في بعض ذلك) أي في بعض ما استعمل فيه فاعل وفعال للنسب (قوله ولبياع البتوت) بموحدة ففوقيتين بينهما واو (قوله نهاري أي عامل بالنهار) تفسير نهاري بمعنى عامل بالنهار تفسير بما يؤول اليه المعنى اذ معنى نهر

كقولهم امرأة معطار أي ذات عطر ومفعيل كقولهم ناقة محضير أي ذات حضر وهو

الجري، والثاني هذه الأبنية غير مقيسة وإن كان بعضها كثيراً هذا مذهب سيبويه قال لا يقال لصاحب الدقيق دقاق ولا لصاحب الفاكهة فكاه ولا لصاحب البر برار ولا لصاحب الشعير شعار والمبرد يقيس هذا انتهى

(وغير ما أسلفته مقررا على الذي ينقل منه اقتصرا)

يعني أن ما جاء من النسب مخالفاً لما تقدم من الضوابط شاذ يحفظ ولا يقاس عليه وبعضه أشد من بعض من ذلك قولهم في النسب إلى البصرة بصري بكسر الباء وإلى الدهر دهري بضم الدال وإلى مرو مروزي وإلى الري رازي وإلى خراسان خرسي وخراسي وإلى جلولاء وحروراء موضعين جلولي وحروري وإلى البحرين بحراني وإلى أمية أموي بفتح الهمزة وإلى السهل سهلي بضم السين وإلى بني الحبلى وهم حي من الأنصار منهم عبد الله بن أبي سلول المنافق وسمي أبوهم الحبلى لعظم بطنه حبلي بضم الحاء وفتح الباء ومنه قولهم رقباني وشعراني وجماني ولحياني لعظيم الرقبة والشعر

ذو نهار أي ذو عمل بالنهار (قوله كقولهم امرأة معطار) أي ذات عطر وهذا لا ينافي أنهم يقولون أيضاً امرأة معطار أي كثيرة التعطر حتى يتجه اعتراض الدماميني بقول الصحاح رجل معطير كثير التعطر وامرأة معطار كثيرته وكذلك معطار اهـ وقد ذكر الصحاح أن المعطر جاء بمعنى العطار أيضاً (قوله أي ذات حضر) بضم الحاء المهملة وسكون الضاد المعجمة (قوله وإن كان بعضها كثيراً) فيه إشارة إلى ما صرح به سابقاً من أن الكثرة لا تبيح القياس (قوله يقيس هذا) أي نحو دقاق وفكاه وبرار وشعار على منهج كعطار وبزاز (قوله مقررا) حال من الهاء في أسلفته واقتصر بصيغة الماضي المبني للمفعول خبر عن غير ونائب الفاعل قوله على الذي ينقل منه قدم للضرورة أو على قول أو ضمير مستتر في اقتصر يعود على مصدره المفهوم منه أو بصيغة الأمر والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة لأجل الوقف وعلى هذا فغير إما مبتدأ خبره فعل الأمر أو منصوب على الاشتغال واقتصر مفسراً لمستغنى بطريق اللزوم أي اقصد غير ما مثلاً (قوله وبعضه أشد من بعض) لعله لكثرة التغيير المخرج عن القياس أو قوته فمروزي أشد من بصري بالكسر لأن التغيير بالحرف أقوى من التغيير بالحركة ونحو رقباني أشد منهما لأن التغيير فيه بزيادة حرفين (قوله بصري بكسر الباء) اعلم أن باء البصرة مثلثة والفتح أفصح وسمع في المنسوب إليها الفتح والكسر ولم يسمع الضم لئلا تلتبس النسبة إليها بالنسبة إلى بصرى الشام كذا قيل والذي يتجه عندي جواز الضم بناء على عدم المبالاة باللبس في باب النسب كما مر إذا علمت ذلك علمت أنه يجوز جعل البصري بالكسر على النسبة إلى البصرة بالكسر والبصري بالفتح على النسبة إلى البصرة بالفتح فلا يكون ثم شذوذ أصلاً وأفصحية الفتح لا تمنع النظر إلى الكسر فتدبر (قوله جلولاء) بفتح الجيم وتخفيف اللام المضمومة وبالمد وحروراء بفتح الحاء المهملة وتخفيف الراء المضمومة وبالمد (قوله جلولي وحروري) أي وكان القياس جلولاوي وحروراوي بإبدال الهمزة واواً (قوله بحراني) فإن قلت لم لا يكون بحراني على لغة من جعل المثنى المسمى به جارياً مجرى سلمان ركريا (قوله أموي بفتح الهمزة) والقياس ضمها (قوله ابن أبي سلول)

اعلم ان اسم أبيه أبي واسم أمه سلول فالذى ينبغي ابن أبي ابن سلول وتكتب ألف ابن سلول والذى بخط الشارح ابن أبي رأس المنافقين (قوله والجمة) بضم الجيم وتشديد الميم شعر الرأس اذا وصل الى المنكب (قوله شآم الخ) الاصل شامي ويمني وتهامي بكسر التاء فحذفوا احدى ياءى النسب وعوضوا منها في الاولين الالف وفي الاخير فتحة التاء لتأدية التعويض فيه بالالف الى اجتماع ألفين فيضطر الى حذف احداهما أو حينئذ فلا معنى للتعويض بها وسمع شذوذا شآمي ويماني بتشديد الياء جمعا بين العوض والمعوض قال الدماميني نقلا عن المرادي ولا يجيء ذلك الا في الشعر (قوله وكاهامة توحة الاول) لا حاجة الى بيان فتح أول شآم ويمان اذ لا شبهة فيه (قوله للفرق بين الواحد وجنسه) أى اسم جنسه الجمعي واستظهر الدماميني أن الياء في نحو زنجي وتركى للنسب (قوله كما قالوا راوية ونسابة) أي بتاء زائدة لاصل المبالغة في الاول وتأكيدها في الثاني (قوله وزائدة) أي لا للنسب ولا للفرق ولا للمبالغة ومعطوف هذا الواو محذوف لدلالة ماقبله عليه ناصب زائدة على الحال أي وتلحق زائدة الى آخره (قوله وبرنى) أي بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وبالنون وقوله ونحو بردى بالفتح أي بفتح الباء فقط وبسكون الراء وبالدال قال في القاموس عقب ذكره أن البردى بفتح الباء وسكون الراء وبالدال نبات معروف مانصه وبالضم تمر جيد اه وظاهره أن ياء البردى بالضم أيضا زائدة لازمة وصنيع الشارح يوهم خلافه وبما ذكرته يعلم مافي كلام البعض من الخلل (قوله زيادة عارضة) أي غير مقارنة للوضع على ماقاله البعض أو غير لازمة على ماتفيده مقابلتها اللازمة وسيأتى التعبير به في كلام الدماميني (قوله أطربا) أى أتطرب طربا والهمزة للتوبيخ وقوله قنسرى نسبة الى قنسرين بفتح النون وكسرها كورة بالشام كما في القاموس وقال في المغنى وأنت شيخ كبير (قوله دوارى) قال الدماميني يحتمل كون الياء فيه لتأكيد المبالغة كالتاء في علامة والمثال الجيد للزائدة غير اللازمة قول الصلتان المذكور (قوله قول الصلتان) بفتح اللام (قوله تحكم) بالفوقية أوله وسكون الميم آخره للوزن

(الوقف)

والجمة والحمية وقولهم في النسب الى الشام واليمن وتهامة رجل شآم ويمان وتهام وكلها مفتوحة الاول وقد تقدم من ذلك ألفاظ في اثناء الباب * خاتمة * ألحقوا آخر الاسم ياء كياء النسب للفرق بين الواحد وجنسه فقالوا زنج وزنجي وترك وتركى بمنزلة تمر وتمرة ونخل ونخلة وللمبالغة فقالوا في أحمر وأشقر أحمرى وأشقرى كما قالوا راوية ونسابة وزائدة زيادة لازمة نحو كرسي وبرني وهو ضرب من أجود التمر ونحو بردى بالفتح وهو نبت وهذا كادخال التاء فيما لا معنى فيه للتأنيث كغرفة وظلمة وزائدة زيادة عارضة كقوله

أطربا وأنت قنسرى
والدهر بالانسان دوارى

أي دوار ومنه قول الصلتان

أنا الصلتاني الذي قد علمتم
اذا ما تحكم فهو بالحكم صادع

والله أعلم

(الوقف)

(تنوينا الترنم احمل ألفا
وقفا وتلو غير فتح احذفا)
الوقف قطع النطق عند آخر
الكلمة والمراد هنا
الاختيارى وهو غير الذى
يكون استثباتا او انكارا
وتذكرا وترنما وغالبه
يلزمه تغييرات وترجع الى

(قوله تنوينا الترنم) بنقل حركة الهمزة الى التنوين ومراده بالفتح ما يشمل
الحركة الاعرابية قال فى التصريح وانما ابدل التنوين بعد الفتحة ألفا لان
التنوين يشبه الالف من حيث ان الاتى فى الالف يقارب الغنة فى التنوين
ولم يبدل بعد الضمة واوا وبعد الكسرة ياء لثقل الواو والياء فى أنفسهما
واذا اجتمع الضمة والكسرة زاد الثقل اه باختصار (قوله وقفا) أى
لاجل الوقف أو واقفا أو فى الوقف (قوله قطع النطق عند آخر الكلمة)
أحسن من قول ابن الحاجب قطع الكلمة عما بعدها لانه قد لا يكون
بعدها شئ (قوله والمراد هنا الاختيارى) بالتحتية أى لا الاضطرارى
ولا الاختبارى بالموحدة وبيان ذلك ان الوقف ان قصد لذاته فاختيارى
بالتحتية وان لم يقصد أصلا بل لقطع النفس عنده فاضطرارى وان قصد
لا لذاته بل لاختبار حال الشخص هل يحسن الوقف على نحو رحم وقم وبم
أو لا فاختبارى (قوله وهو) اى الاختيارى المراد هنا غير الذى يكون
استثباتا الخ أى لا مطلق الاختيارى فالاستثباتى هو الواقع فى الاستثبات
والسؤال المقصود به تعيين مبهم نحو منو ومنا ومنى لمن قال جاءنى رجل
ورأيت رجلا ومررت برجل وأيون وأيين لمن قال جاءنى قوم ورأيت قوما
ومررت بقوم والانكارى هو الواقع فى السؤال المقصود به انكار خبر المخبر
أو انكار كون الامر على خلاف ما ذكر فان كانت الكلمة منونة كسرت
التنوين وتعينت الياء مدة نحو أزيدنيه بضم الدال وكسر النون لمن قال جاءنى
زيد وأزيدنيه بفتح الدال وكسر النون لمن قال رأيت زيدا وأزيدنيه
بكسرهما لمن قال مررت بزيد وان لم تكن منونة أتيت بالمدة من جنس حركة
آخر الكلمة نحو أعمروه وأعمراه وأحذاميه لمن قال جاءنى عمر ورأيت
عمرا ومررت بحذام والتذكرى هو المقصود به تذكر باقى اللفظ فيؤتى فى
آخر الكلمة بمدة من جنس حركة آخرها نحو قالا وتقولوا وفى الدارى ولو
قصد الوقف لا التذكر لم يؤت بها والترنمى كالوقف فى قوله * أقلى اللوم عاذل
والعتابن * بالتنوين المسمى تنوين الترنم (قوله وغالبه) احترز بالغالب عن
المقصور غير المنون كالفتى وحبلى والمنقوص غير المنون كالقاضى اذ
لا تغيير فيهما او جمع التغييرات باعتبار أفراد الوقف (قوله وترجع الى

سبعة أشياء السكون والروم والاشمام والابدال والزيادة والحذف والنقل وهذه الاوجه مختلفة فى الحسن والمحل وستأتى مفصلة * واعلم أن فى الوقف على المنون ثلاث لغات * الاولى وهى الفصحى أن يوقف عليه بابدال تنوينه ألفا ان كان بعد فتحة وبحذفه ان كان بعد ضمة أو كسرة بلا بدل تقول رأيت زيدا وهذا زيد ومررت بزيد * والثانية أن يوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقا ونسبها المصنف الى ربيعة * والثالثة أن يوقف عليه بابدال التنوين ألفا بعد الفتحة وواوا بعد الضمة وياء بعد الكسرة ونسبها المصنف الى الازد * تنبيهات * الاول شمل قوله اثر فتح فتحة الاعراب نحو رأيت زيدا وفتحة البناء نحو ايها وويها فكلا النوعين يبدل تنوينه ألفا على المشهور * الثانى يستثنى من المنون المنصوب ما كان مؤنثا بالتاء نحو قائمة فان تنوينه لا يبدل بل يحذف وهذا فى لغة من يقف بالهاء وهى الشهيرة وأما من يقف بالتاء فبعضهم يجريه مجرى المحذوف فيبدل التنوين ألفا فيقول رأيت قائمتا وأكثر أهل هذه اللغة يسكنها لاغير * الثالث المقصور المنون يوقف عليه بالالف نحو رأيت فتى وفى هذه الالف ثلاثة مذاهب الاول أنها بدل من التنوين فى الاحوال الثلاث واستصحب حذف الالف المنقلبة وصلا ووقفا وهو مذهب أبى الحسن

سبعة أشياء) من رجوع الجزئيات الى كلياتها ولا يرد التضعيف لانه زيادة حرف مع اسكان فلم يخرج عن السبعة كما يشير الى ذلك تعبيره بالرجوع (قوله وهى الفصحى) ولهذا اقتصر المصنف عليها (قوله مطلقا) أى يجرى الباب مجرى واحدا اه سم (قوله ونسبها المصنف الى ربيعة) قال ابن عقيل والظاهر أن هذا غير لازم فى لغة ربيعة ففى أشعارهم كثيرا الوقف على المنصوب المنون بالالف فكأن الذى اختصوا به جواز الابدال سم (قوله شمل قوله اثر فتح فتحة الاعراب) هذا الشمول باعتبار المراد من الفتح هنا لا باعتبار ظاهره (قوله على المشهور) مقابله الحذف بعد فتحة البناء فيقال ويه (قوله يستثنى الخ) قد يقال لا يرد هذا على المصنف لانه نبه عليه بعد بقوله * فى الوقف تا تأنيث الاسم ها جعل * ورده سم بأنه يحتمل أن يكون ذكر حكم آخر لتاء التأنيث زيادة على ما هنا فلا ينافى دخولها فى الحكم المذكور هنا ونظيره أن المنصوب يجوز فيه الروم فهو داخل فى قوله الآتى أو قف رائم التحرك مع دخول المنون منه فى قوله تنوينا اثر فتح الخ (قوله ما كان مؤنثا بالهاء) المراد الهاء فخرج المؤنث بالتاء نحو بنت وأخت فانه يبدل فيه التنوين ألفا فى النصب كغير المؤنث سيوطى سم (قوله بل يحذف) لثقل المؤنث بالتاء فخفف بحذف تنوينه فى الوقف الذى هو موطن تخفيف (قوله يجريها مجرى المحذوف) أى يجرى الكلمة التى فيها هاء التأنيث مجرى الكلمة المحذوف منها هاء التأنيث فى ابدال التنوين ألفا نصبا وفى بعض النسخ مجرى الحروف وهكذا فى المرادى أى مجرى باقى الحروف فى ذلك الابدال (قوله ثلاثة مذاهب) ثمرة هذا الخلاف تظهر فى الاعراب فعلى انها بدل التنوين يعرب بحركات مقدرة على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين وعلى أنها المنقلبة عن الياء يعرب بحركات مقدرة على

والفراء والمازني وهو المفهوم من كلام الناظم هنا لانه تنوين بعد فتحة والثاني أنها الالف المنقلبة في الاحوال الثلاث وأن التنوين حذف فلما حذف عادت الالف وهو مروى عن أبي عمرو والكسائي والكوفيين واليه ذهب ابن كيسان والسيرافي ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل واليه ذهب المصنف في الكافية قال في شرحها ويقوى هذا المذهب ثبوت الرواية بامالة الالف وقفا والاعتداد بها رويا وبدل التنوين غير صالح لذلك ثم قال ولا خلاف في المقصور غير المنون أن لفظه في الوقف كلفظه في الوصل وأن ألفه لا تحذف الا في ضرورة كقول الراجز

وهط ابن مرجوم ورهط ابن المعل * أراد ابن المعلى انتهى ومثال الاعتداد بها رويا قول الراجز

انا ابن جعفر نعم الفتى * الى قوله * ورب ضيف طرق الحي سرى *

والثالث اعتباره بالصحيح فالالف في النصب بدل من التنوين وفي الرفع والجر بدل من لام الكلمة وهذا مذهب سيبويه فيما نقل أكثرهم قيل وهو مذهب معظم النحويين واليه ذهب أبو علي في غير التذكرة وذهب في التذكرة الى موافقة المازني

(واحذف لوقف في سوى اضطرار صلة غير الفتح في الاضمار) حذف

يعني اذا وقف على هاء الضمير فان كانت مضمومة أو مكسورة حذفت صلتها ووقف على الهاء ساكنة تقول له وبه بحذف الواو والياء وان كانت مفتوحة نحو رأيتها وقف على الالف ولم تحذف واحترز بقوله في سوى اضطرار

الموجودة لانها حينئذ محل الاعراب فاحفظه (قوله ووقفا) كان ينبغي حذف العاطف ليصير معمولا لاستصحب اذ المعنى ويستصحب في الوقف حذفها في الوصل (قوله ويقوى هذا المذهب) يتقوى به أيضا كتابة الالف في الامام بالياء اسمة الحى (قوله بامالة الالف وقفا) كذى بالامالة في قراءة حمزة والكسائي (قوله غير صالح لذلك) أى للمذكور من الامالة والروى (قوله رهط ابن مرجوم) بالجيم كما في شواهد العيني قال ومن رواه بالحاء المهملة فقد صحفه (قوله سرى) هو بضم السين السير ليلا فالكلام على حذف مضاف أى زمن السرى أو المراد به الليل على التجريد وهذا محل الشاهد لا الفتى لانه غير منون والكلام في المنون وانما ذكر الشطر الاول دفعا لتوهم أن الروى الراء ولا حاجة الى ما تكلفه البعض (قوله اعتباره بالصحيح) أى قياسه عليه (قوله واحذف) أى وجوبا وقوله لوقف ايضاح لعلم كون الحذف للوقف من المقام وقوله في سوى اضطرار أى وأما في الاضطرار فلا يجب الحذف بل يجوز الاثبات ومن هذا يعلم رد توجيه الغزى قول المصنف لوقف وان تبعه شيخنا والبعض (قوله صلة غير الفتح) أى المفتوح وقوله في الاضمار في بمعنى من البيانية الغير مشوبة بتبعيض والاضمار بمعنى المضمر هذا هو الاحسن (قوله فان كانت مضمومة او مكسورة) أى وكان ما قبلها متحركا فخرج ما اذا كان قبل الهاء ساكن ثابت أو محذوف للجزم أو للبناء فانه يجوز حذف صلتها في الاختيار واثباتها فتقول منه ومنهو وعليه وعليهى ولم يدعه ولم يدعهو ولم يرمه ولم يرمهى وادعه وادعهو وارمه وارمهى شاطبى (قوله حذفت صلتها ووقف على الهاء ساكنة) أفاد أن الكلام في هاء الضمير المتصلة فلا يحرز

من وقوع ذلك فى الشعر وانما يكون ذلك آخر الابيات وذكر فى التسهيل أنه قد يحذف ألف ضمير الغائبة منقولا فتحه الى ما قبله اختيارا كقول بعض طى والكرامة ذات أكرمكم الله به يريد بها واستشكل قوله اختيارا فانه يقتضى جواز القياس عليه وهو قليل

(وأشبهت اذا منونا نصب
فالفا فى الوقف نونها قلب)

اختلف فى الوقف على اذا فذهب الجمهور الى أنه يوقف عليها بالالف لشبهها بالمنون المنصوب وذهب بعضهم الى أنه يوقف عليها بالنون لانها بمنزلة أن ونقل عن المازنى والمبرد واختلف فى رسمها على ثلاثة مذاهب أحدها أنها تكتب بالالف قيل وهو الاكثر وكذلك رسمت فى المصحف والثانى أنها تكتب بالنون قيل واليه ذهب المبرد والاكثرون وصححه ابن عصفور وعن المبرد أشتهى أن أكوى يد من يكتب اذن بالالف لانها مثل أن ولن ولا يدخل التنوين فى الحروف والثالث التفصيل فان ألغيت كتبت بالالف لضعفها وان أعملت كتبت بالنون لقوتها قاله الفراء

حذف واوه وياءه اى اتصاصهما بالحركة عن الحذف بل يوقف عليهما بسكون الواو والياء (قوله من وقوع ذلك) أى ثبوت صلة غير الفتح وقفا (قوله وانما يكون ذلك) أى ثبوت صلة غير الفتح وقفا فى الشعر وقوله آخر الابيات انما خصه بآخر الابيات لانه المعد للوقف اتفاقا بخلاف آخر الاشطار الاول فليس معدا للوقف اتفاقا وان كان حكمه فى الوقف عليه كحكم آخر الابيات عند المبرد ومن تبعه كما أسلفته فى عوامل الجزم فاندفع اعتراض يس وتبعه شيخنا والبعض بأن كلامه يقتضى أنه لا يكون فى آخر المصراع الاول مع أنه قد يكون فيه كقوله

ومهمه مغبرة أرجاؤه * كأن لون أرضه سماؤه

على أنه يجوز أن يكون ما استشهد به من مشطور الرجز فيكون ارجاؤه آخر بيت لا آخر شطر أول (قوله يريد بها) أى فحذف الالف ونقل حركة الهاء الى الباء (قوله واستشكل قوله اختيارا الخ) لا اشكال عندى أصلا ودعواه اقتضاء قوله اختيارا جواز القياس عليه ممنوعة فكم لفظ شاذ وقع اختيارا وقوله وهو قليل جملة حالية أى والحال أنه قليل كما يفيده التعبير بقد الداخلة على المضارع (قوله وأشبهت الخ) كان الاولى أن يلصق هذا البيت بالبيت الاول يس (قوله اختلف) أى فى غير القرآن أما فيه فيوقف عليها وتكتب بالالف اجماعا كما فى الاتقان وغيره (قوله يوقف عليها بالنون) اختاره ابن عصفور واجماع القراء السبعة على خلافه توضيح (قوله بمنزلة أن) أى الناصبة للمضارع (قوله اشتهى أن أكوى الخ) قال سم وأقره غيره كيف هذا مع رسمها فى المصحف بالالف كما تقدم اه ولك أن تقول خط المصحف لا يقاس عليه بل هو طريقة متبعة وكلام المبرد فيما يطلب فيه اتباع القياس (قوله لانها مثل أن ولن الخ) صريح فى أنها حرف وهو الصحيح قال المصرح وذهب أبو سعيد على بن مسعود فى المستوفى الى أن أصل اذن اذا الما يستقبل ثم ألحق التنوين عوضا عن المضاف اليه كما فى يومئذ وعلى هذا يتضح وجه الوقف عليها بالالف اه أى ووجه كتابتها بها (قوله فان ألغيت كتبت بالالف الخ) مثله فى الهمع فى خاتمة الخط والذى فى المغنى وفى باب النواصب من هذا الشرح

وينبغى أن يكون هذا الخلاف مفرعا على قول من يقف بالالف وأما من يقف بالنون فلا وجه لكتابتها عنده بغير النون (وحذف بالمنقوص ذى التنوين ما لم ينصب اولى من ثبوت فاعلما) أى اذا وقف على المنقوص المنون فان كان منصوبا أبدل من تنوينه ألف نحو رأيت قاضيا وان كان غير منصوب فالمختار الوقف عليه بالحذف فيقال هذا قاض ومررت بقاض ويجوز الوقف عليه برد الياء كقراءة ابن كثير ولكل قوم هادى ومالهم من دونه من والى وماعند الله باقى ومحل ماذكر اذا لم يكن المنقوص محذوف العين فان كان تعين الرد كما سيأتى فى قوله وفى نحو مر لزوم رد اليا اقتفى وأما غير المنون فقد أشار اليه بقوله

عن القراءة والعكس لانها عند الغاء ما تلتبس باذا الشرطية وعند اعمالها لا تلتبس بها اهـ (قوله وينبغى أن يكون هذا الخلاف) أى الجارى فى رسمها مفرعا على قول من يقف بالالف فيه عندى نظر لان المراد من أهل هذا الخلاف وهو قائل بالوقف عليها بالنون ولان من يقف بالالف لا يسعه أن يكتبها بالنون لان العبرة فى الرسم بحال الوقف كما أن من يقف بالنون لا يسعه أن يكتبها بالالف كما قاله الشارح لعلة المذكورة وبهذا يبحث فيما حكى عن الجمهور من كتابتها بالنون مع قولهم بالوقف عليها بالالف ولعل هذا وجه تصدير الشارح حكايته عنهم بقيل وقد عزى الشارح فى باب النواصب كتابتها بالالف الى الجمهور فالذى ينبغى أن القولين الاولين فى رسمها مبنيان على الخلاف الاول فمن يقف بالالف يكتبها بالالف ومن يقف بالنون يكتبها بالنون وأما القول الثالث المفصل فلا يظهر تفريعه على قول من قولى الخلاف بل هو قول مستقل غير مبنى على قول آخر نعم هو لا يتجه الا ان وقف قائله بالالف ان أهملت و بالنون ان أعملت فليراجع وجاد كرته يعلم ما فى كلام البعض (قوله وحذف يا المنقوص) أى عدم ردها كما سيشير اليه الشارح والا فهى محذوفة قبل الوقف لالتقاء الساكنين وأما ياء الفعل المعتل وواوه فان كانتا متحركتين نحو لن يرمى ولن يدعو سكنتا وقفا أو ساكنتين نحو يرمى ويدعو بقيتا على حالهما ولا يحذفان الا فى قافية أو فاصلة كوقف نافع وأبى عمرو على والليل اذا يسر بحذف الياء وسكون الراء مراعاة للفواصل وأما ياء المتكلم فان كانت ساكنة أو محذوفة بقيت بحالها وسكن ما قبل المحذوفة وان كانت متحركة سكنت وقفا أو بقيت بحركتها ملحقا بها هاء السكت همع باختصار وزيادة (قوله ما لم ينصب اولى) بنقل حركة همزة أولى الى ما قبلها وافهم تقييد الاولوية بعدم النصب أنه اذا نصب لا يكون الحذف أولى بل حكمه فى قوله وابقف تنوينا اثر فتح اجعل ألفا وقفا الان هذا منه (قوله فالمختار الوقف عليه بالحذف) هذا مذهب سيبويه والمتأخرين لان الياء غير ثابتة وصلا فلما قصد الوقف عليه حذفت حركته وتنوينه قياسا على الصحيح ولان الوقف محل راحة فلا يليق أن يؤتى فيه بما لم يكن فى الوصل يس (قوله محذوف العين) أى أو محذوف

(وغير ذي التنوين بالعكس) أي المنقوص غير المنون بالعكس من المنون فاثبات الياء فيه أولى من حذفها

وليس الحذف مخصوصا بالضرورة خلافا لبعضهم وقد دخل تحت قوله غير ذي التنوين أربعة أشياء الاول المقرون بأل وهو ان كان منصوبا فهو كالصحيح نحو رأيت القاضي فيوقف عليه باثبات الياء وجها واحدا وان كان مرفوعا أو مجرورا فكما ذكر فالمختار جاء القاضي ومررت بالقاضي بالاثبات ويجوز القاض بالحذف والثاني ما سقط تنوينه للنداء نحو يا قاض فالخليل يختار فيه الاثبات ويونس يختار فيه الحذف ورجح سيبويه مذهب يونس لان النداء محل حذف ولذلك دخل فيه الترخيم ورجح غيره مذهب الخليل لان الحذف مجاز ولم يكثر فيرجح بالكثرة والثالث ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو رأيت جواري نصبا فيوقف عليه باثبات الياء كما تقدم في المنصوب والرابع ما سقط تنوينه للاضافة نحو قاضي مكة فاذا وقف عليه جاز فيه الوجهان الجائزان في المنون قالوا لانه لما زالت الاضافة بالوقف عليه عاد اليه ما ذهب بسببها وهو التنوين فجاز فيه ما جاز في المنون فقد بان لك أن كلام الناظم

ألفا كما سيذكره الشارح في شرح قوله وفي نحو مر الخ (قوله وغير ذي التنوين بالعكس) أي فاثبات يائه ما لم ينصب أولى من حذفها وانما قلنا ما لم ينصب لان الاصل مقيد به فيكون العكس كذلك فاندفع اعتراض الشارح الآتي بأن المصنف لم يستثن المنصوب (قوله فهو كالصحيح) أي غير المنون كالرجل في اسكان آخره للوقف (قوله وجها واحدا) قال المرادي وينبغي لمن قدر فتحة الياء في النصب أن يقف بالوجهين (قوله فكما ذكر) أي في المتن من جواز الامرين وأولوية الاثبات ولذا قال فالمختار جاء القاضي الخ ولا ترد قراءة غير ابن كثير بالحذف في قوله تعالى الكبير المتعال وقوله يوم التناد لان الاكثر قد يتفقون على الوجه المرجوح بل جوز بعضهم اتفاق السبعة على المرجوح (قوله فالخليل يختار فيه الاثبات) لعل المصنف وافق الخليل فأطلق رجحان الاثبات فلا يرد هذا القسم على المصنف (قوله لان الحذف مجاز) بضم الميم أي أجازه النحاة على خلاف الاصل وقوله ولم يكثر أي حتى يكون راجحا (قوله نحو رأيت جواري) المناسب لصنيعه في القسم الاول أن يقول وهو ان كان منصوبا فنحو رأيت جواري وقف عليه الخ (قوله نصبا) وأما رفعا وجرا ففي الهمع أن الاثبات والحذف جائزان وأن الافصح الاثبات (قوله باثبات الياء) أي وجوبا وقوله كما تقدم في المنصوب أي المقرون بأل نحو رأيت القاضي (قوله قالوا لانه لما زالت الاضافة الخ) وبنوا على ذلك فرعا وهو أن ما سقطت نونه للاضافة اذا وقف عليه ردت نونه نحو هؤلاء قاضو زيد فاذا وقفت عليه قلت قاضون لزوال سبب حذفها فأما وقف القراء على قوله تعالى غير محلي الصيد بحذف النون فاتباع للرسم قلت وفي هذا نظر مرادي (قوله عاد اليه ما ذهب بسببها) وهو التنوين وحينئذ لا يكون داخلا في قوله وغير ذي التنوين بل يدخل في قوله وحذف يا المنقوص ذي التنوين الخ فلا اعتراض عليه بهذا القسم قاله سم قال وقضية ذلك أي عود ما ذكر أنه يبدل التنوين في النصب ألفا والسابق الى الفهم أنه غير مراد أي لضعف التنوين العائد بعدم ظهوره عن التنوين الظاهر الذي يبدل في النصب ألفا (قوله فجاز

[illegible]) [illegible] الحذف كالمنون (قوله معترض من
[illegible]) [illegible] الاعتراض بالوجه الاول بمنع شمول عبارته
[illegible] الاولى ثلاثة الاول فيه نظر لانه مشى فى الثانى على
[illegible] سيبويه واندفاع الاعتراض بالوجه الثانى
[illegible] قوله بالعكس كما سيأتيه (قوله احدها
[illegible] عبارة شاملة للانواع الاربعة مع أن حكمها ليس
[illegible] الاعتراض لشمول عمومه انهما يكتب
[illegible] أن عبارته شاملة لهذه الانواع الاربعة رفعا
[illegible] ثالث ما الخ (قوله فاعل اعلال قاض) أى حذف
[illegible] كما مع التنوين (قوله بعد نقل حركتها) أى الى الراء
[illegible] الكلمة) وان تلت هذا الاثر فى حالة الوصل أيضا قلت لا يكون
[illegible] من الجمع كما كنت أو فى ابقاء [illegible]
[illegible] الكلمة بخلاف الوقف لدى (قوله ومثله) أى مثل محرف
من المنقوص فى ذلك أى فى لزوم رد يائه وقفا محذوف التاء من المنون
وان لم يرد قلب الكلام فى خصوص المنقوص المنون حتى يرد على غير
[illegible] اعتراض [illegible] بأنه ممنوع من الصرف لعلمية ووزن
فلا تنوين فيه والكلام فى المنقوص المنون على أن لو سلمنا اذا كان
فى المنقوص المنون [illegible] أنه [illegible] غيره [illegible] وان كان
من الصرف [illegible]
[illegible] اعرابه [illegible] حتى تعرفه (قوله وغيرها
التأنيث الخ) [illegible] الناظم حكم الوقف على ما ينبغى ذكره [illegible]
أحدها [illegible] المتحرك [illegible] من [illegible] فى [illegible]
[illegible] غير الاكثر [illegible]
[illegible] ضمير الجمع [illegible]
[illegible] الاكثر [illegible] كهاء التأنيث
[illegible] الجمع [illegible] أو كسر أو كان
[illegible] (قوله [illegible]) أى من حرف

سكنه اوقف رائم التحرك) في الوقف على المتحرك خمسة أوجه الاسكان والروم والاشمام والتضعيف والنقل ولكل منها حد وعلامة فالاسكان عدم الحركة وعلامته خ فوق الحرف وهي الخاء من خف أو خفيف والاشمام ضم الشفتين بعد الاسكان في المرفوع والمضموم للاشارة للحركة من غير صوت والغرض به الفرق بين الساكن والمسكن في الوقف وعلامته نقطة قدام الحرف هكذا . والروم وهو أن تأتي بالحركة مع اضعاف صوتها والغرض به هو الغرض بالاشمام الا أنه أتم في البيان من الاشمام فانه يدركه الاعمى والبصير والاشمام لا يدركه الا البصير ولذلك جعلت علامته في الخط أتم وهو خط قدام الحرف هكذا ـ والتضعيف تشديد الحرف الذي يوقف عليه والغرض به الاعلام بأن هذا الحرف متحرك في الاصل والحرف المزيد للوقف هو الساكن الذي قبله وهو المدغم وعلامته شين فوق الحرف وهو الشين من شديد والنقل تحويل الحركة الى الساكن قبله والغرض اما بيان حركة الاعراب

موقوف عليه متحرك أي قبل الوقف أي حركة غير عارضة كما قيد بذلك في العمدة لان ذا الحركة العارضة في حكم الساكن فلا يوقف عليه الا بالسكون المحض كتاء تأنيث الفعل في اقتربت الساعة وذال يومئذ كما في شرح العمدة (قوله رائم التحرك) أي آتيا في المتحرك بالروم (قوله في الوقف على المتحرك) أي جنس المتحرك بقطع النظر عن خصوص كونه هاء التأنيث أو غيره بدليل تفصيله هذا الاجمال بعد بقوله فان كان المتحرك هاء التأنيث الخ وقوله وان كان غيرها الخ فافهم والمراد المتحرك غير المنصوب المنون عند من يبدل تنوينه ألفا اذ هو لا يأتي فيه شيء من الخمسة على خلاف في النقل يأتي كذا في الهمع وغيره (قوله وعلامة) أي وجودية أو عدمية فلا ضم قوله في الخامس وعلامته عدم العلامة وفي عبارته حذف الواو مع ما عطفت أي وغرض لكنه سكت عن الغرض من الاسكان وهو مزيد الاستراحة لظهوره (قوله وعلامته خ الخ) وقال الموضح انما هي رأس جيم أو رأس ميم وكلاهما مختصر من اجزم اه والظاهر أنها رأس حاء مهملة مختصرة من استرح لما مر من أن الوقف استراحة تصريح (قوله ضم الشفتين) أي مع بعض انفراج بينهما يخرج منه النفس دماميني (قوله قدام الحرف) أي بعده ولم تكن فوقه كسابقه لدفع توهم أنها جزمة كما أن علامة الروم لم تكن فوقه لدفع توهم أنها نصبة وانما قال هنا هكذا لصدق النقطة بالصغيرة جدا وغيرها وبالمجوفة وغيرها كما أنه قال هكذا في علامة الروم لصدق الخط بالقائم والنائم (قوله مع اضعاف صوتها) أي اخفائه لان المتروم الحركة مختلسها لا متمها نقله المصرح عن الجاربردي قال في الهمع فيكون حالة متوسطة بين الحركة والسكون (قوله يدركه الاعمى والبصير) لان فيه مع حركة الشفة صوتا يكاد الحرف يكون به متحركا دماميني أي متحركا حركة محضة فلا ينافي أنه متحرك حركة غير محضة (قوله المزيد للوقف) أي لتضعيف الوقف أي للتضعيف الآتي به الوقف وقوله قبله أي قبل الحرف الذي يوقف عليه وهو المدغم فيه (قوله وعلامته شين) عبارة التصريح رأس شين وقوله من شديد المناسب لقوله سابقا من خف

أو الفرار من التقاء الساكنين وهو لامته قدم العلامة وسيأتي تفصيل ذلك فان كان المتحرك هاء التأنيث
لم يوقف عليها الا بالاسكان وليس لها نصيب في غيره ولذلك تقدم استثناؤها وان كان غيرها

جاز أن يوقف عليه بالاسكان وهو الاصل وبالروم مطلقا أعني في الحركات الثلاث ويحتاج في الفتحة الى رياضة لخفة الفتحة ولذلك لم يجزه أكثر القراء في المفتوح ووافقهم أبو حاتم ويجوز الاشمام والتضعيف والنقل لكن بالشروط الآتية وقد أشار الى الاشمام بقوله

(أو أشم الضمة) أي اعرابية كانت أو بنائية وأما غير الضمة وهو الفتحة والكسرة فلا اشمام فيهما وأما ما ورد من الاشمام في الجر عن بعض القراء فمحمول على الروم لان بعض الكوفيين يسمي الروم اشماما ولا مشاحة في الاصطلاح ثم أشار الى التضعيف بقوله

(أو قف مضعفا ما ليس همزا أو عليلا ان قفا) أي تبع (محركا) كقولك في جعفر جعفرّ وفي وعل وعلّ وفي ضارب ضاربّ واحترز بالشرط الاول من نحو بناء وخطاء فلا يجوز تضعيفه لان العرب اجتنبت ادغام الهمزة

من

أو خفيف أو زيد أو شدد (قوله أو الفرار الخ) قال شيخنا وتبعه البعض أو لمنع الخلو فتجوز الجمع اهـ وما ادعياه من منع الخلو ممنوع لان من لغة لخم كما سيأتي في الشرح الوقف على هاء الغائبة بحذف الالف ونقل فتحة الهاء الى المتحرك قبلها وهذا النقل ليس لواحد من الامرين فان قيل كلاهما باعتبار اللغة المشهورة قلنا لم يصح حينئذ قولهما فتجوز الجمع لتلازمهما على اللغة المشهورة فالجمع واجب لا جائز وانما يكون جائزا على لغة لخم من نقل الحركة الى المتحرك لان الغرض من هذا النقل بيان الحركة فقط الا أن يقال المراد بجواز الجمع عدم امتناعه فتدبر (قوله وسيأتي تفصيل ذلك) أي بذكر الشروط والمحال (قوله فان كان المتحرك هاء التأنيث) تسميتها هاء باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف التي هو فيها وان كان باعتبار حالة الوصل التي هو فيها متحركا تاء لا هاء (قوله ولذلك تقدم استثناؤها) لان تقديمه يؤذن بأن المستثنى لم يحكم عليه بجميع الاحكام المذكورة وهذا صادق بالحكم عليه ببعضها وهو هنا التسكين (قوله وهو الاصل) انما كان الاسكان أصلا لان الحرف الموقوف عليه ضد المبدوء به فينبغي أن تكون صفته مضادة لصفته أو لان المقصود من الوقف الاستراحة وسلب الحركة أبلغ في تحصيل هذا المقصود دماميني (قوله الى رياضة) أي تؤدة وتأن (قوله لخفة الفتحة) وسرعتها في النطق ولا تكاد تخرج الا على حالها في الوصل دماميني (قوله أو أشم الضمة) أي أشم الحرف الضمة أي اجعل له شائبها بأن تهيئ العضو للنطق بها على الحرف (قوله ما ليس همزا الخ) زاد بعضهم شرطا آخر وهو أن لا يكون منصوبا منونا وقيل لا يحتاج الى اشتراطه لان المنصوب المنون يبدل تنوينه ألفا فيكون الحرف الموقوف عليه الالف لا ما قبلها والكلام في الموقوف عليه المحرك وفيه أن المراد بالمحرك في قول المصنف وغيرها التأنيث من محرك الحرك وصلا فهو المتكلم عليه بالاوجه الخمسة وهو بالاطلاق يشمل المنصوب المنون فلا بد من تخريجه كما أسلفنا ويمتنع في المنصوب المنون الروم أيضا قاله السيوطي ولم ينقل التضعيف

يجوز تضعيفه وبالثالث من نحو بكر فلا يجوز تضعيفه ثم أشار الى النقل بقوله

(وحركات انقلا * لساكن تحريكه لن يحظلا) أى يجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه الى ماقبله بشرطين أحدهما أن يكون ساكنا والآخر أن يكون تحريكه لن يحظل أى لن يمنع فتقول فى نحو بكر هذا بكر ومررت ببكر ومنه قوله

عجبت والدهر كثير عجبه * من عنزى سبنى لم أضربه

أراد لم أضربه فنقل ضمة الهاء الى الباء فان لم يكن المنقول اليه ساكنا أو كان ولسكن غير قابل للتحريك اما لكون تحريكه متعذرا كما فى نحو ناب وباب أو متعسرا كما فى نحو قنديل وعصفور وزيد وثوب لثقل الحركة على الياء والواو أو مستلزما لفك ادغام ممتنع الفك فى غير الضرورة كما فى نحو جد وعم امتنع النقل * تنبيهان * الاول يجوز فى لغة لخم الوقف بنقل الحركة الى المتحرك كقوله

من أحد من القراء الا عن عاصم فى مستطر فى سورة القمر كما فى شرح التوضيح للشارح وكما فى الهمع للسيوطى عن أبى حيان ثم قال السيوطى قال أبو حيان ولم ينقل النقل عن أحد من القراء الا ماروى عن أبى عمرو أنه قرأ وتواصوا بالصبر بكسر الباء وعن سلام أنه قرأ والعصر بكسر الصاد قال بخلاف الاسكان والروم والاشمام فانها مروية عنهم (قوله مالم تكن عينا) نحو سال (قوله والقاضى والفتى) الاولى حذفهما لان الكلام فى المحرك وهما ساكنان (قوله لن يحظلا) أى لن يمنع لغة سواء أمكن نطقا كالمتعسر تحريكه والمستلزم تحريكه فك ادغام تمنع اللغة فكه أو لم يمكن نطقا كالمتعذر تحريكه كما سيذكره الشارح (قوله هذا بكر ومررت ببكر) ولم يمثل بالمنصوب لان فيه خلافا يأتى فى قوله ونقل فتح الخ (قوله من عنزى) أى قصير (قوله فان لم يكن المنقول اليه ساكنا) لو قال فان لم يكن ماقبله ساكنا لكان أولى لان ماقبله اذا لم يكن ساكنا لا يكون منقولا اليه الا أن يؤول المنقول اليه بما يراد النقل اليه (قوله كما فى نحو قنديل الخ) مثل بأربعة أمثلة لان ماقبل الياء أو الواو تارة يجانسهما وتارة لا (قوله أو مستلزما الخ) ظاهر ذكره بعد المتعذر والمتعسر مغايرته لهما وصريح كلام المصرح أنه من المتعذر الا أن التعذر فى الالف ذاتى وفى المدغم عرضى ولعله من المتعسر وبعده (قوله تنبيهان الخ) ترك الشارح من المرادى تنبيهين لا بأس بذكرهما * الاول الذى يظهر فى حركة النقل انها الحركة التى فى الحرف الاخير نقلت الى الساكن نص على ذلك قوم من النحويين وقال أبو البقاء العكبرى لا يريدون أنها حركة الاعراب صيرت على ماقبل الحرف اذ الاعراب لا يكون قبل الآخر انما يريدون أنها مثلها * الثانى لم يؤثر الوقف بالنقل عن أحد من القراء الا ماروى عن أبى عمرو أنه وقف على قوله تعالى وتواصوا بالصبر بكسر الباء (قوله يجوز فى لغة لخم الخ) كذا فى التسهيل واستشهد له المصنف بقول الشاعر من يأتمر الخ واعترض بأنه لا حجة فيه لاحتمال أن يكون الاصل قصده وحملا على معنى من ثم حذف الواو اكتفاء بالضمة كقوله فلو أن الاطباء كان حولى ويجاب بأنه لم يراع المعنى فى ماقبله ورشده اه سم أى ولو كان راعى المعنى فى قصده لراعاه بعد

مررت بأبيه ذا القصد * محمد مساعيه وبه لم رشده * ومن لغتهم الوقف على هاء الغائبة بحذف الالف ونقل فتحة الهاء الى الحرف قبلها كقوله كنت فى لخم أخافه أراد أخافها فنقل ماذكر * الثانى أن الى الحركات ودوشامل للاعرابية والبنائية والذى عليه الجماعة اختصاصه بحركة الاعراب فلا يقال من قبل ولا من بعد ولا مضى أمس لان حرصهم على معرفة حركة الاعراب ليس كحرصهم على معرفة حركة البناء وقال بعض المتأخرين بل الحرص على حركة البناء آكد لان حركة الاعراب ابها مايدل عليها وهو العامل انتهى وقد بقى للنقل شرط مختلف فيه وأشار اليه بقوله

(ونقل فتح من سوى المهموز لا يراه بصرى وكوف نقلا) يعنى أن البصريين منعوا نقل الفتحة اذا كان المنقول عنه غير همزة فلا يجوز عندهم رأيت بكر ولا ضربت الضرب لما يلزم على النقل حينئذ فى المنون من حذف ألف التنوين وحمل غير المنون عليه وأجاز ذلك الكوفيون ونقل عن الجرمى أنه أجازه وعن الاخفش أنه أجازه فى المنون على لغة من قال رأيت بكر وأشار بقوله من سوى المهموز الى أن المهموز يجوز نقل حركته وان كانت فتحة فيقال رأيت الخبأ والرد أو البطأ فى رأيت الخب والردء والبطء وانما اغتفر ذلك فى الهمزة لثقلها واذا

سكن

اذ لا يجوز مراعاة اللفظ بعد مراعاة المعنى كما تقدم فى باب الموصول (قوله فيما قصده) هذا هو محل الشاهد لانه نقل حركة الهاء الى الدال وهى ضمة حركة قبل (قوله لان حرصهم الخ) المناسب أن يقول لان حرصهم على معرفة حركة البناء ليس كحرصهم على معرفة حركة الاعراب أى لشرفها (قوله شرط مختلف فيه) وهو أن لا تكون الحركة فتحة غير همزة (قوله وكوف) أصله كوفى فحذف الياء الاخيرة تخفيفا ثم الاولى لالتقاء الساكنين أو حذف الاولى ثم سكن الثانية لثقل الضمة ثم حذفها لالتقاء الساكنين والاول أقل كلفة والثانى أقيس هكذا ظهر لى (قوله لما يلزم على النقل الخ) هذا وان جرى فى المهموز المنون نحو رأيت ردأ الا انهم اغتفروا ذلك فيه لشدة ثقل الهمزة الساكنة التى قبلها ساكن (قوله حينئذ) أى حين اذ نقلت الفتحة وقوله من حذف ألف التنوين أى الالف المبدلة من تنوين المنون المنصوب لانك اذا نقلت الفتحة الى ماقبلها فى نحو رأيت عبدا تحذف الالف وتنقل فتحة الدال الى الباء (قوله وحمل غير المنون) من الممنوع الصرف كهند على الافصح من منع صرفه والمحلى بأل (قوله ونقل عن الجرمى أنه أجازه) أى مطلقا كالكوفيين (قوله وعن الاخفش أنه أجازه فى المنون الخ) يعلم منه أنه يجيزه فى غير المنون لانتفاء المحذور فيه (قوله على لغة من قال رأيت بكر) وهم ربيعة كما مر أى لانتفاء المحذور السابق على لغة هؤلاء ومقتضى كلام الشارح أن الاخفش يفرق بين هذا المحذور وكلام الموضح يخالفه حيث قال وأجاز ذلك يعنى نقل الفتحة عن غير الهمزة الكوفيون والاخفش اهـ فجعل الاخفش مطلقا الجواز كالكوفيين (قوله رأيت الخب الخ) الخب بفتح الخاء المعجمة وسكون الموحدة ماخبئ والردء بكسر الراء وسكون الدال المعين والمهموز المنون كغير المنون فى جواز نقل فتحة همزته كما مر وان لم يمثل للمنون (قوله واذا

سكن ما قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب (والنقل ان يعدم نظيره ممتنع) فلا تنقل ضمة الى مسبوق بكسرة ولا كسرة الى مسبوق بضمة فلا يجوز النقل فى نحو هذا بشر بالاتفاق لما يلزم عليه من بناء فعل ولا فى نحو انتفعت بقفل خلافا للاخفش لما يلزم عليه من بناء فعل وهو مهمل فى الاسماء أو نادر هذا فى غير المهموز وأما المهموز ففيه ذلك كما أشار اليه بقوله (وذاك فى المهموز ليس يمتنع) فتقول هذا ردء ومررت بكفء لما مر التنبيه عليه من ثقل الهمزة وهذه لغة كثير من العرب منهم تميم وأسد وبعض تميم يفرون من هذا النقل الموقع فى عدم النظير الى اتباع العين للفاء فيقولون هذا ردئ مع كفؤ وبعضهم يتبع ويبدل الهمزة بعد الاتباع فيقول هذا ردى مع كفو * تنبيهان * الاول لجواز النقل شرط رابع وهو أن يكون المنقول منه صحيحا فلا ينقل من نحو ظبى ودلو * الثانى اذا نقلت حركة الهمزة حذفها الحجازيون واقفين على حامل حركتها كما يوقف عليه مستبدا بها فيقولون هذا الخب بالاسكان والروم والاشمام وغير ذلك مما مر وأما غير الحجازيين فلا يحذفونها بل منهم من يثبتها ساكنة نحو هذا البطؤ ورأيت البطأ ومررت بالبطئ ومنهم من يبدلها بمجانس الحركة المنقولة فيقول هذا البطو ورأيت البطا ومررت بالبطى وقد تبدل الهمزة بمجانس حركتها بعد سكون

سكن الخ) من تمام العلة (قوله ان يعدم نظير) أى أصلا كما فى فعل بكسر فضم وفعل بضم فكسر على القول باهماله أو نظير كثير كما فى فعل بضم فكسر على القول بندوره وهو التحقيق لوجوده فى الفعل بضم فكسر لغة فى الوعل بفتح فكسر وهو التيس الجبلى (قوله فى الاسماء) أى غير الاعلام فخرج الفعل كضرب والعلم كدئل (قوله أو نادر) أو لتنويع الخلاف وهذا القول هو الراجح لوجوده فى الاسم غير العلم كما أسلفناه (قوله هذا) أى امتناع النقل المؤدى الى عدم النظير (قوله وذاك) أى النقل المؤدى الى عدم النظير (قوله من ثقل الهمزة) أى وزيادة الصعوبة بسكون ما قبل الهمزة الساكنة (قوله منهم تميم) أى بعض تميم بدليل ما بعده (قوله يتبع ويبدل الهمزة) أى بمجانس حركة الاتباع قبلها (قوله شرط رابع) لم يقل خامس الغاء للشرط الثالث المختلف فيه (قوله فلا ينقل من نحو ظبى ودلو) لتأديته الى ثقل الياء ضمة وكون الآخر واوا قبلها ضمة فى المرفوع وقلب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة فى المخفوض وحمل اليائى المخفوض على غيره (قوله على حامل حركتها) أى بالقوة لانه لم يحمل بالفعل عند الحجازيين الا السكون فتنبه (قوله كما يوقف عليه) كذا فى بعض النسخ بتذكير الضمير أى على حامل الحركة وفى بعضها كما بخط الشارح عليها بتأنيث الضمير الراجع الى حامل الحركة لاكتسابه التأنيث من المضاف اليه كذا قال شيخنا وفيه أن شرط الاكتساب وهو صلاحية المضاف للحذف غير موجود هنا فتأمل (قوله مستبدا بها) حال من مجرور على الراجع الى الحامل وضمير بها للحركة أى مستقلا بها بأن كانت له اصالة (قوله وغير ذلك) لو قال والتضعيف لكان أولى لشمول الغير للنقل مع أنه غير مراد لانه لا يجرى فيه على اللغة المشهورة أما على لغة لخم من النقل الى المتحرك فلا يبعد الجواز فراجعه (قوله وقد تبدل الهمزة الخ) على هذا الوجه والذى

باق نحوهذا البطووصررت
بالبطى وأماق الفتح فيلزم فتح
ماقبلها وقديبدلونها كذلك
بعدحركة غير منقولة
فيقولون هذا الكلاوومررت
بالكلى وأهل الحجاز يقولون
الكلافى الاحوال كلها الانهم
لايبدلون الهمزة بعدحركة
الاتباع ولذلك يقولون
فى أكمؤا كروف تمتلى
ءتلى (فى الوقف تاتأنيث
الاسم هاجعل ان لم يكن
بساكن صح وصل) نحو
فاطمة وحمزة وقائمة واحترز
بالتانيث من تاء لغيره فانها
لاتغير وشذ قول بعضهم
فعدتاعلى الفراه وبالاسم
من تاء الفعل نحو قامت فانها
لاتغير وبعدم الاتصال
بساكن صحيح

بعده لايكون فى الكلمة نقل أصلا (قوله باق) احترازعن النقل والاتباع
اه سم لكن صرح الفارضى بأن السكون على هذه اللغة لايبقى بل يبدل
بمثل حركة الهمزة فقال ولاأثر لسكون ماقبل الهمزة كما كما فى الخبء
فيقولون مررت بالخبى بابدال الهمزة المكسورة ياء فتكسر الباء الساكنة
لأجلها ورأيت الخبا بابدال الهمزة ألفا وفتح الباء لأجلها وهذا الخبو
بابدال الهمزة واوا وضم الباء لاجلها اه (قوله وأما فى الفتح) أى وأما
ابدالها بمجانس حركتها فى الفتح ولوقال فى النصب لكن أحسن وفى بعض
النسخ وأما فى غيرالفتح وهو خطأ (قوله فيلزم فتح ماقبلها) أى فيلزم فيه
فتح ماقبلها المناسبة الالف لا لنقل لعدمه على هذه اللغة كما فى المطلبينى
(قوله وقديبدلونها كذلك) أى بمجانس حركتها (قوله فيقولون) أى فى الوقف
على الكلا الذى هو الحشيش هذا الكلو ومررت بالكلى أى بفتح اللام
وسكون الواو والياء (قوله الابمجانسها) أى بمجانس هذه الحركة (قوله
فى الوقف الخ) هذا مفهوم قوله وغيرها التانيث سندوبى (قوله تاتأنيث
الاسم) أى ولو بحسب الوضع فقط لتدخل تاء المبالغة كما فى راوية وتاء زيادتها
كما فى علامة وقيد فى التسهيل التاء بكونها فى آخر الاسم احترازا من نحو
قائمان ويغنى عنه كون الكلام فى الحرف الموقوف عليه وينبغى أن يراد
بالاسم هنا مايعم جمع التصحيح والملحق به وغيرهما وبالجمل مايعم الجمل القليل
والجمل الكثير فيكون قوله بعدوقل ذا البيت تفصيلا للاجمال هنا (قوله
من تاء الفعل) وكذا تاء الحرف نحو ربت عند الجمهور كما يشير اليه
الشارح وانما التزمت التاء فى الفعل والحرف خوف اللبس بالضمير نحو
ضربه وربه وحمل ما لالبس فيه على مافيه لبس وفى الخاطريات لابن جنى
قال سيبويه لو سميت رجلا بضربت ثم حقرته لقلت ضريبه فيوقف عليها
بالهاء لانه قد انتقل من الفعل الى الاسم اه تصريح وقوله خوف اللبس
بحث فى التعليل بخوف اللبس بأنه يقتضى أن لايوقف على نحو ضاربة بالهاء
لوجود لبسها بالضمير وقوله ثم حقرته الخ قال يس أما قبل التحقير قبل يوقف
عليها بالهاء ظاهر تعليله نعم وظاهر كلامه لا وانظر ما الحكم اذا سمى بثمت
وربت ولات وتقدم أن لايوقف قبل التصغير بالهاء لتقوى جانب الفعلية

من تاء بنت وأخت وشبههما فانها لا تتغير وشمل كلامه ما قبله متحرك كأمثل وما قبله ساكن غير
صحيح ولا يكون الا ألفا نحو الحياة والقناة والاعرف في هذين النوعين ابدال التاء هاء في الوقف وانما جعل
حكم الالف حكم المتحرك لانها منقلبة عن حرف متحرك (وقل ذا في جمع تصحيح وما * ضاهى) اي قل جعل
التاء هاء في جمع تصحيح المؤنث نحو مسلمات وما ضاهاه أي شابهه وأراد بذلك هيهات وأولات

كما صرح به في شرح الكافية
فالاعرف في هذا سلامة
التاء وقد سمع ابدالها هاء في
قول بعضهم دفن البناه من
المكرماه يريد البنات من
المكرمات وكيف بالاخوة
والاخواه وسمع هيهاه وأولاه
ونقل بعضهم أنها لغة طيئ
وقال في الافصاح شاذ
لا يقاس عليه * تنبيه * اذا
سمي رجل بهيهاة على لغة من
ابدل فهي كطلحة تمنع من
الصرف للعلمية والتأنيث
واذا سمي به على لغة من لم
يبدل فهي كعرفات يجري
فيها وجوه جمع المؤنث السالم
اذا سمي به (وغير ذين بالعكس
انتمى) الاشارة الى جمع
التصحيح وما ضاهيه يعني أن
غيرهما يقل فيه سلامة التاء
بعكسهما سواء كان مفردا
كسلمة أو جمع تكسير كغلمة
ومن اقرارها تاء قول بعضهم يا أهل سورة البقرت فقال مجيب ما أحفظ منها ولا آيت وقوله * الله أنجاك
بكفي مسلمت * من بعدما وبعدما وبعدمت * كادت نفوس القوم عند الغلصمت * وكادت الحرة أن تدعى
أمت * وأكثر من وقف بالتاء يسكنها ولو كانت منونة منصوبة وعلى هذه اللغة بها كتب في المصحف ان شجرت
الزقوم وامرأت نوح وامرأت لوط وأشباه ذلك

والحرفية حينئذ فيبقى على سكون التاء وقفا اهـ (قوله من تاء بنت وأخت)
كون تائهما للتأنيث لا ينافي كونها للتعويض عن لام الكلمة أيضا وقوله
ونحوهما أي كهنت (قوله ولا يكون) أي الساكن الذي هو غير صحيح
الواقع قبل التاء (قوله والاعرف في هذين النوعين) أي ما قبله متحرك
وما قبله ساكن غير صحيح ابدال التاء هاء في الوقف وهذا مستغنى عن ذكره
بقول المصنف وغير ذين الخ (قوله وقل ذا) أي جعل التاء هاء في جمع
تصحيح يعني ما جمع بألف وتاء مزيدتين (قوله وما ضاهى) أي شابه جمع
التصحيح في الدلالة على متعدد حالا كأولات أو في الاصل كعرفات
أو في التقدير كهيهات فانه في التقدير جمع هيهة ثم سمي به الفعل وهو بعد كما
في التوضيح فقوله وأراد بذلك هيهات وأولات قاصر عن نحو عرفات وأذرعات
(قوله في قول بعضهم دفن البناه من المكرماه) يوهم أنه ليس بحديث وفي
تمييز الطيب من الخبيث حديث دفن البنات من المكرمات رواه الطبراني
في الكبير والاوسط وغيرهما عن ابن عباس الا أن يقال راعى الشارح
خصوص الوقف بالهاء فليتأمل (قوله وكيف بالاخوة والاخواه) الباء زائدة
في المبتدأ وأسقطها في التوضيح (قوله اذا سمي رجل بهيهاة) الظاهر أن
مثله أولات لجريان اللغتين الابدال وعدمه فيه أيضا (قوله من بعدما) أي
من بعدما كادت وما بين ذلك توكيد وقوله وبعدمت أصله مت قال ابن جني ما
فأبدل الالف هاء ثم أبدل الهاء تاء تشبيها لها بهاء التأنيث فوقف عليها بالتاء
وقوله عند الغلصمت بفتح الغين المعجمة والصاد المهملة أي رأس الحلقوم
(قوله وأكثر من وقف بالتاء الخ) وبعضهم يقف على المؤنث بالهاء المنون
المنصوب كما يقف على المنون المنصوب المجرد (قوله وأشباه ذلك) نقل

فوقف عليها بالتاء نافع وابن عامر وعاصم وحمزة ووقف عليها بالهاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ووقف الكسائي على لاة بالهاء ووقف الباقون بالتاء قال في شرح الكافية ويجوز عندي أن يوقف بالهاء على ربت وثمت قياسا على قولهم في لات لاه (ووقف

بها السكت على الفعل المعل

بحذف آخر كأعط ومن سأل) يعني أن هاء السكت من خواص الوقف وأكثر ما تزاد بعد شيئين أحدهما الفعل المعتل المحذوف الآخر جزما نحو لم يعطه أو وقفا نحو أعطه والثاني ما الاستفهامية إذا جرت بحرف نحو على مه وله أو باسم نحو اقتضاء مه ولحاقها الكل من هذين النوعين واجب وجائز أما الفعل المحذوف الآخر

فقد نبه عليه بقوله (وليس

حتما في سوى ما كع أو * كيع

مجزوما فراع ما رعوا) يعني أن الوقف بهاء السكت على الفعل المعل بحذف الآخر ليس واجبا في غير ما بقي على حرف واحد أو حرف بن أحدهما زائد فالأول نحو عه أمر من وعى يعي ونحو ره أمر من رأى يرى والثاني لم يعه ولم يره لأن حرف المضارعة زائد فزيادة هاء السكت في ذلك

شيخنا السيد أن كل امرأة ذكرت في القرآن مع زوجها ترسم بالتاء المجرورة (قوله فوقف عليها بالتاء الخ) اعلم أن التاء ان رسمت هاء وقف عليها كل القراء بالهاء وان رسمت تاء فمنهم من يقف بالهاء مراعاة للاصل ومنهم من يقف بالتاء موافقة للرسم العثماني قاله شيخنا السيد (قوله على لاة بالهاء) مثلها ذات كما قاله الفارضي وغيره (قوله قياسا على قولهم الخ) فيه أن الوقف على لات بالهاء ليس قياسا فكيف يقاس عليه حفيد (قوله ووقف بهاء السكت الخ) أي للتوصل الى بقاء الحركة في الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل الى بقاء السكون في الابتداء وسميت هاء السكت لانه يسكت عليها دون آخر الكلمة اه تصريح وواضع المراد بها ثلاثة تأتي في النظم الفعل المعتل المحذوف الآخر وما الاستفهامية والمبني على حركة بناء لازم (قوله بحذف آخر) أي فقط كما في اعط أو مع حذف الفاء كما في لم فه ولم يع أو العين كما في لم ير (قوله المعل) أخذه من المثال ومن لزوم الاعتلال للاعلال (قوله أو وقفا) ليس المراد به هنا مقابل الوصل اذ يلزم عليه أن الحكم المذكور في المحذوف الآخر جزما لا يختص بالوقف وليس كذلك بل المراد به البناء وبه عبر ابن هشام زكريا (قوله فقد نبه عليه) أي على حكم لحاق الهاء له من الوجوب والجواز وقوله بقوله أي بمنطوقه في الجواز ومفهومه في الوجوب (قوله مجزوما) حال من يع (قوله نحو عه) أصله اوعه حذفت الواو التي هي فاء الكلمة فحذفت همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها لبقاء عين الكلمة وقوله ونحو ره أصله اراه نقلت حركة الهمزة الى الراء ثم حذفت وحذفت همزة الوصل للامر تابا في فاء الكلمة وفي الدماميني على المغني أن حذف هاء السكت في مثل هذين الفعلين حالة الوصل انما هو في اللفظ لا في الخط ومثلهما اه امر من وأى بمعنى وعد واذا وقع قبله ساكن من كلمة ونقلت حركة الهمزة اليه على قياس تخفيف الهمزة قلت قل بالخير يا زيد وهند قالت بالخير يا عمرو فلم يبق من الفعل الا الكسرة في لام قل وتاء قالت وتقول على هذا يا زيد قل بالخير يا هند فلم يبق الا الحركة وأما الياء فضمير الفاعل الذي كان متصلا بالهمزة وقد قيل في ذلك في أي لفظ يا نحاة الله * حركة قامت مقام الجمله ومن ذلك الالغز

المشهور

المشهور ان هند المليحة الحسناء * وأى من أضمرت لخل وفاء فاصل ان اين حذفت ياء الفاعل لالتقائها ساكنة مع نون التوكيد وهند منادى والمليحة نعت له على اللفظ والحسناء نعت له على المحل ووأى مصدر مبين للنوع أى عدن يا هند وعد امرأة أضمرت وفاء لخلها (قوله واجبة) قد يقال هلا كانت جائزة فقط فى الثانى لان حرف المضارعة كالجزء كما جازت فقط فى ما الاستفهامية المجرورة بالحرف لانه كالجزء اه سم بل كون حرف المضارعة كالجزء أقوى من كون حرف الجر كالجزء من ما لان حرف المضارعة لا تقوم بنية المضارع الا به (قوله قال فى التوضيح وهذا مردود باجماع المسلمين الخ) أجيب بأجوبة مردودة منها أن أل ليس معتل الآخر والكلام فيه ومنها أن القراءة مستمعة فلا ينهض حجة على المصنف ورد الاول بأن كون أل غير معتل الآخر لا يفيد لان المصنف علل ببقاء الفعل على أصل واحد وهو موجود فى أل وكونه غير معتل الآخر لا أثر له على أن كون الكلام فى معتل الآخر غير مسلم بل هو فى الفعل بحذف الآخر وأل منه ورد الثانى بأن القراءة الصحيحة لا تخالف العربية ولا تأتى على ماتمنعه وحينئذ فوقف جميع المسلمين على لم أل ومن تق بترك الهاء دليل قاطع على عدم وجوبها نعم يرد على ابن هشام انه وافق المصنف فى أواخر باب كان من شرح القطر وقال بمقالته فيرد عليه ما أورده على المصنف (قوله على وجوب الوقف) أى حيث أريد الوقف وجب ماذكر والا فالوقف على موضع بخصوصه ليس واجبا حقيقة (قوله بترك الهاء) وانما يوقف على أل وتق بسكون الكاف والقاف (قوله مقتضى تمثيله الخ) أى لان عادته الغالبة اعطاء الحكم بالمثال (قوله جائز لا لازم) لكن الاجود الاتيان بالهاء محافظة على دليل اللام المحذوفة أعنى حركة ماقبل اللام (قوله سواء جرت بحرف) نحو عم يتساءلون أو اسم نحو مجى عم جئت وقال الشاطبى حذف الالف من المجرورة باسم جائز لا لازم ونقله عن سيبويه تصريح (قوله على ماقام يشتمنى) من باب ضرب ونصر كما فى القاموس (قوله فضرورة) أى بناء على أنها ما وقع فى الشعر مما لا يقع مثله فى النثر والا فالشاعر مندوحة عن اثبات الالف فيها غاية ما يلزم عليه العقل وهو جائز فى الوافر بصلوح وحكاه الشيخ

واجبة لبقائه على أصل واحد كذا قاله الناظم قال فى التوضيح وهذا مردود باجماع المسلمين على وجوب الوقف على لم أل ومن تق بترك الهاء * تنبيه * مقتضى تمثيله ان ذلك انما يجب فى المحذوف الفاء وانما أراد بالتمثيل التنبيه على ما بقى على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد كما سبق فمحذوف العين كذلك كما سبق فى التمثيل بنحو ره ولم يره وفهم منه أن لحاقها لما بقى منه أكثر من ذلك نحو أعطه ولم يعطه جائز لا لازم

(وما فى الاستفهام ان جرت حذف * ألفها) وجوبا سواء جرت بحرف أو اسم وأما قوله على ماقام يشتمنى لئيم * فضرورة واحترز بالاستفهامية عن الموصولة والشرطية والمصدرية نحو مررت بما مررت به وبما تفرح أفرح وعجبت مما تضرب فلا يحذف الف شئ من ذلك وزعم المبرد أن حذف ألف ما الموصولة يشتمنى لغة ونقله أبو زيد أيضا

فوقف عليها بالتاء نافع وابن عامر وعاصم وحمزة و وقف عليها بالهاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائي و وقف الكسائي على لاة بالهاء ووقف الباقون بالتاء قال في شرح الكافية وبعض العرب يقف بالهاء على ربت وثمت قياسا على قولهم في لات لاه (وقف بها السكت على الفعل المعل بحذف آخر كاعط من سأل) يعني أن هاء السكت من خواص الوقف وأكثر ما تزاد بعد شيئين أحدهما الفعل المعتل المحذوف الآخر جزما نحو لم يعطه أو وقفا نحو أعطه والثاني ما الاستفهامية إذا جرت بحرف نحو على مه وله أو باسم نحو اقتضاء مه ولحاقها الكل من هذين النوعين واجب وجائز أما الفعل المحذوف الآخر فقد نبه عليه بقوله (وليس حتما في سوى ما كع أو * كيع مجزوما فراع ما رعوا) يعني أن الوقف بهاء السكت على الفعل المعل بحذف الآخر ليس واجبا في غير ما بقي على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد فالأول نحو عه أمر من وعى يعي ونحو ره أمر من رأى يرى والثاني لم يعه ولم يره لأن حرف المضارعة زائد فزيادة هاء السكت في ذلك المشهو

شيخنا السيد أن كل امرأة ذكرت في القرآن مع زوجها ترسم بالتاء المجرورة (قوله فوقف عليها بالتاء الخ) اعلم أن التاء إن رسمت هاء وقف عليها كل القراء بالهاء وإن رسمت تاء فمنهم من يقف بالهاء مراعاة للأصل ومنهم من يقف بالتاء موافقة للرسم العثماني قاله شيخنا السيد (قوله على لاة بالهاء) مثلها ذات كما قاله الفارضي وغيره (قوله قياسا على قولهم الخ) فيه أن الوقف على لات بالهاء ليس قياسا فكيف يقاس عليه فتدبر (قوله وقف بها السكت الخ) أي للتوصل إلى بقاء الحركة في الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل إلى بقاء السكون في الابتداء وسميت هاء السكت لأنه يسكت عليها دون آخر الكلمة اهـ تصريح ومواضع اطرادها ثلاثة تأتي في النظم الفعل المعتل المحذوف الآخر وما الاستفهامية والمبني على حركة بناء لازم (قوله بحذف آخر) أي فقط كما في اعط أو مع حذف الفاء كما في لم يعه أو العين كما في لم يره (قوله المعتل) أخذه من المثال ومن لزوم الاعتلال للإعلال (قوله أو وقفا) ليس المراد به هنا مقابل الوصل إذ يلزم عليه أن الحكم المذكور في المحذوف الآخر جزما لا يختص بالوقف وليس كذلك بل المراد به البناء وبه عبر ابن هشام زكريا (قوله فقد نبه عليه) أي على حكم لحاق الهاء له من الوجوب والجواز وقوله بقوله أي بمنطوقه في الجواز ومفهومه في الوجوب (قوله مجزوما) حال من يع (قوله نحو عه) أصله اوعه حذفت الواو التي هي فاء الكلمة فحذفت همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها لبقاء عين الكلمة وقوله ونحو ره أصله ارأه نقلت حركة الهمزة إلى الراء ثم حذفت وحذفت همزة الوصل لما مر فالباقي فاء الكلمة وفي الدماميني على المغني أن حذف هاء السكت في مثل هذين الفعلين حالة الوصل إنما هو في اللفظ لا في الخط ومثلهما إه أمر من وأى يئي وأى بمعنى وعد وإذا وقع قبله ساكن من كلمة ونقلت حركة الهمزة إليه على قياس تخفيف الهمزة قلت قل بالخير يا زيد وهند قالت بالخير يا عمرو فلم يبق من الفعل إلا الكسرة في لام قل وتاء قالت وتقول على هذا يا زيد قي بالخير يا هند فلم يبق إلا الحركة وأما الياء فضمير الفاعل الذي كان متصلا بالهمزة وقد قيل في ذلك في أي لفظ يا نحاة الله * حركة قامت مقام الجملة ومن ذلك اللغز

المشهور ان هند الملحة الحسناء * وأى من أضمرت لخل وفاء فاصل ان ابن حذفت ياء الفاعل لالتقائها ساكنة مع نون التوكيد وهند منادى والملحة نعت له على اللفظ والحسناء نعت له على المحل ووأى مصدر مبين للنوع أى عدن يا هند وعد امرأة أضمرت وفاء لخلها (قوله واجبة) قد يقال هلا كانت جائزة فقط فى الثانى لان حرف المضارعة كالجزء كما جازت فقط فى ما الاستفهامية المجرورة بالحرف لانه كالجزء اه سم بل كون حرف المضارعة كالجزء أقوى من كون حرف الجر كالجزء من ما لان حرف المضارعة لا تقوم بنية المضارع الا به (قوله قال فى التوضيح وهذا مردود باجماع المسلمين الخ) أجيب بأجوبة مردودة منها أن أل ليس معتل الآخر والكلام فيه ومنها أن القراءة سنة متبعة فلا ينهض حجة على المصنف ورد الاول بأن كون أل غير معتل الآخر لا يفيد لان المصنف علل ببقاء الفعل على أصل واحد وهو موجود فى أل وكونه غير معتل الآخر لا أثر له على أن كون الكلام فى معتل الآخر غير مسلم بل هو فى المعل بحذف الآخر وأل منه ورد الثانى بأن القراءة الصحيحة لا تخالف العربية ولا تأتى على ما تمتنعه وحينئذ فوقف جميع المسلمين على لم أل ومن تق بترك الهاء دليل قاطع على عدم وجوبها نعم يرد على ابن هشام انه وافق المصنف فى أواخر باب كان من شرح القطر وقال بمقالته فيرد عليه ما أورده على المصنف (قوله على وجوب الوقف) أى حيث أريد الوقف وجب ما ذكر والا فالوقف على موضع بخصوصه ليس واجبا حقيقة (قوله بترك الهاء) وانما يوقف على أل وتق بسكون الكاف والقاف (قوله مقتضى تمثيله الخ) أى لان عادتهم الغالبة اعطاء الحكم بالمثال (قوله جائز لا لازم) لكن الاجود الاتيان بالهاء محافظة على دليل اللام المحذوفة أعنى حركة ما قبل اللام (قوله سواء جرت بحرف) نحو عم يتساءلون أو اسم نحو مجىء م جئت وقال الشاطبى حذف الالف من المجرورة باسم جائز لا لازم ونقله عن سيبويه تصريح (قوله على ما قام يشتمنى) من باب ضرب ونصر كما فى القاموس (قوله فضرورة) أى بناء على أنها ما وقع فى الشعر مما لا يقع مثله فى النثر والا فالشاعر مندوحة عن اثبات الالف بحذفها غاية ما يلزم عليه العقل وهو جائز فى الوافر بصلوح وحكاه الشيخ

واجبة لبقائه على أصل واحد كذا قاله الناظم قال فى التوضيح وهذا مردود باجماع المسلمين على وجوب الوقف على لم أل ومن تق بترك الهاء * تنبيه * مقتضى تمثيله ان ذلك انما يجب فى المحذوف الفاء وانما أراد بالتمثيل التنبيه على ما بقى على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد كما سبق فمحذوف العين كذلك كما سبق فى التمثيل بنحو ره ولم يره وفهم منه أن لحاقها لما بقى منه أكثر من ذلك نحو أعطه ولم يعطه جائز لا لازم

(وما فى الاستفهام ان جرت حذف * ألفها) وجوبا سواء جرت بحرف أو اسم وأما قوله على ما قام يشتمنى لئيم فضرورة واحترز بالاستفهامية عن الموصولة والشرطية والمصدرية نحو مررت بما مررت به وبما تفرح أفرح وعجبت مما تضرب فلا يحذف الف شئ من ذلك وزعم المبرد أن حذف ألف ما الموصولة بشئت لغة ونقله أبو زيد أيضا

قال أبو الحسن في الأوسط وزعم أبو زيد أن كثيرا من العرب يقولون سل عم شئت كأنهم حذفوا لكثرة استعمالهم إياه وفهم من قوله إن جرت أن المرفوعة والمنصوبة لا تحذف ألفها وهو كذلك وأما قوله

ألا م تقول الناعيات ألا مه * ألا فاندبا أهل الندى والكرامه

فضرورة * تنبيهات * الأول

أهمل المصنف من شروط حذف ألفها أن لا تركب مع ذا فإن ركبت معها لم تحذف الألف نحو لماذا أتيت ونحوي وقد أشار إليه في التسهيل قاله المرادي * الثاني سبب هذا الحذف إرادة التفرقة بينها وبين الموصولة والشرطية وكانت أولى بالحذف لاستقلالها بخلاف الشرطية فإنها متعلقة بما بعدها وبخلاف الموصولة فإنها والصلة اسم واحد * الثالث قد ورد تسكين ميمها في الضرورة مجرورة بحرف كقوله يا أسديا لم أكلته لم (وأولها الها ان تقف) أي جوازا إن جرت بحرف نحو لمه وعمه ووجوبا إن جرت باسم نحو اقتضاء مه ولهذا قال (وليس حتما في سوى ما انخفضا باسم كقولك اقتضاء م اقتضى) أي وليس إيلاؤها الهاء واجبا في سوى المجرورة بالاسم وقسمته وعلة ذلك أن الجار الحرفي تكون كالجزء لاتصاله بها لفظا وخطا بخلاف الاسم فوجب إلحاق الهاء المجرورة بالاسم لبقائها على حرف واحد * تنبيه * اتصال الهاء بالمجرورة بالحرف وإن لم يكن واجبا أجود في قياس العربية وأكثر وإنما وقف أكثر القراء بغيرها اتباعا للرسم

خالف اللغة وعليها قراءة بعضهم عم يتساءلون (قوله قال أبو الحسن في الأوسط) دليل لقوله وشذ وقوله أبو زيد أيضا (قوله لكثرة استعمالهم إياه) أي التركيب المذكور (قوله أن المرفوعة) نحو ما هذا والمنصوبة نحو ما اشتريت قال سم وقد يفرق بين المجرورة وغيرها بأن الجار يتصل بها اتصال الجزء فكان كالعوض من حذف الألف ولا كذلك غير المجرورة اهـ وهو واضح في المجرورة بالحرف دون المجرورة بالاسم إلا أن يقال حملت المجرورة بالاسم على المجرورة بالحرف (قوله ألام) مفعول تقول لأنه في معنى الجملة أي أي كلام تقول والساعيات جمع ساعية وفي بعض النسخ الناعيات بصيغة جمع ناعية وهو الأنسب بقوله ألا فاندبا ثم العرب تخاطب الواحد والجمع بصيغة التثنية (قوله فضرورة) أي بناء على ما مر وإلا فللشاعر مندوحة عن حذف الألف بإثباتها ولا يلزم شيء إلا يكون الجزء سالما من الزحاف (قوله أهمل المصنف) قيل لا إهمال لأن المصنف أشار إليه بكون المحذوف منه في كلامه لفظ ما فيخرج لفظ ماذا لأن لفظ ما غير لفظ ماذا لما تقرر أن الشيء مع غيره غيره في نفسه (قوله وبين الموصولة والشرطية) أي والمصدرية وأراد بالموصولة ما يعمها فكلامه هنا على نمط قوله سابقا واحترز بالاستفهامية الخ (قوله اسم واحد) أي كالاسم الواحد (قوله تسكين ميمها) أي وصلا إذ تسكينها وقفا جائز نظما ونثرا أفاده سم (قوله يا أسديا لم أكلته لم) كأنه لم يقصد معينا من بني أسد فنصب ونكر قال العيني وأنشده أبو الفتح التميمي والشاهد في لم أكلته حيث سكن الميم وصلا للضرورة (قوله وقسمته) أي الاسم الجار (قوله لاتصاله بها لفظا) أي اتصالا قويا بدليل عدم وقفهم على الجار بدون مجروره بخلاف المضاف (قوله وخطا) أي غالبا فلا يرد حتام وإلام وعلام (قوله وإن لم يكن واجبا) جملة حالية (قوله أجود في قياس العربية)

أن تكون الهاء عوضا عن الالف المحذوفة (قوله و وصلها بغير الخ) يوجد فى بعض النسخ قبل هذا البيت بيت آخر وهو ووصل ذى الهاء اجز بكل ما حرك تحريك بناء لزما فيكون قوله و وصلها بغير الخ تفصيلا لاجمال هذا البيت (قوله مشابهة لحركة الاعراب) أى فى العروض عند مقتضياتها وزوالها عند عدمها (قوله لا أظلله) بالبناء للمجهول أى لا أظال فيه ففيه حذف وايصال وقوله أرمض الخ قال زكريا أرمض مجهول من رمضت قدمه اذا احترقت من حر الرمضاء وهى الارض التى بها حرارة الشمس واصل تحت تحتى وأضحى مجهول أيضا من ضحيت للشمس بالكسر والفتح ضحى اذا برزت لها اه. وسبقه الى ذلك العينى وتبعهما أرباب الحواشى ولا يخفى ما فيه من الخلل لان جعل الفعلين من رمضت قدمه وضحيت للشمس ينافى كونهما مجهولين لان رمض بهذا المعنى وضحى أو ضحا لازمان كما يدل عليه كلام القاموس وغيره والمجهول الذى نائب فاعله غير ظرف وجار ومجرور ومصدر لا يكون الا من المتعدى بنفسه فالذى ينبغى بناؤهما للفاعل وناقش الدمامينى فى الاستشهاد بالبيت باحتمال أن الهاء ضمير و بنى عل لاضافته الى مبنى وأجاب عنه بأنه خلاف الظاهر وعندى فى صحة ما ذكره من الاحتمال نظر اذ المعهود فى المبنى لاضافته الى مبنى البناء على الفتح لا الضم ومنه قوله * اذهم قريش واذ ما مثلهم بشر بفتح مثل فتأمل (قوله فحركة عل الخ) الفاء تعليلية (قوله وثم) بفتح المثلثة وضمها فيما يظهر لجواز لحوقها كل متحرك حركة بناء دائمة الا الماضى (قوله اقتضى قوله و وصلها بغير تحريك بنا أديم الخ) دفع بجعل النفى راجعا للقيد فقط وهو أديم فكأنه قال و وصلها بتحريك بناء غير مدام وبجعل اضافته غير الى ما بعده للجنس على أن سيبويه حكى أعطى أبيضه بلحوق الهاء للمعرب شذوذا واقتضى أيضا أن وصلها بحركة ليست بناء ولا اعرابا كما فى الزيدانه والمسلمونه شاذ لشمول غير تحريك البناء المدام لها مع انه يجوز أن تلحقها الهاء بلا شذوذ كما فى الهمع وغيره واقتضى أيضا أن وصلها بالمبنى على غير حركة شاذ لشمول عبارته غير الحركة مع أن منه ما يجوز وصله بالهاء بالمراد كما يدل عليه قول الهمع قال أى أبو حيان وكل مبنى آخره ألف نحو هاوأولا

(ووصلها بغير تحريك بنا
اديم شذ فى المدام استحسنا)

يعنى أن هاء السكت لا تتصل بحركة اعراب ولا شبيهة بها فلذلك لا تلحق اسم لا ولا المنادى المضموم ولا ما بنى لقطعه عن الاضافة كقبل وبعد ولا العدد المركب نحو خمسة عشر لان حركات هذه الاشياء مشابهة لحركة الاعراب وأما قوله

يارب يوم لى لا أظلله * أرمض من تحت وأضحى من عله

فشاذ لان حركة عل حركة بناء عارضة لقطعه عن الاضافة فهى كقبل وبعد والى هذا أشار بقوله ووصلها بغير تحريك بنا اديم شذ فحركة عل غير حركة بناء مدام بل حركة بناء غير مدام وأشار بقوله فى المدام استحسنا الى أن وصل هاء السكت بحركة البناء المدام أى الملتزم جائز مستحسن وذلك كتحته هووهى وكيف وثم فيقال فى الوقف هوه وهيه وكيفه وثمه * تنبيهات * الاول اقتضى قوله و وصلها بغير تحريك بنا أديم شذ أن وصلها بحركة الاعراب قد شذ أيضا الان كلامه

يشمل نوعين أحدهما التحريك البناء غير المدام والآخر تحريك الاعراب وليس ذلك الا فى الاول * الثانى
قوله فى المدام استحسانا يقتضى جواز الحاقها بحركة الماضى لانه امن التحريك

المدام وفى ذلك ثلاثة أقوال
الاول المنع مطلقا والثانى
الجواز مطلقا والثالث الجواز
ان أمن اللبس نحو قعده
والمنع ان خيف اللبس نحو
ضربه والصحيح الاول وهو
مذهب سيبويه والجمهور
واختاره المصنف لان
حركته وان كانت لازمة فهى
شبيهة بحركة الاعراب لان
الماضى انما بنى على حركة
لشبهه بالمضارع المعرب فى وجوه
تقدمت فى موضعها فكان من
حق المصنف أن يستثنيه
كما فعل فى الكافية فقال فيها
ووصل ذى الهاء أجز بكل ما
حرك تحريك بناء لزما
ما لم يكن ذلك فعلا ماضيا

(وربما أعطى لفظ الوصل ما
للوقف نثرا وفشا منتظما)
أى قد يعطى حكم الوصل
بحكم الوقف وذلك فى النثر
قليل كما أشار اليه بقوله
وربما ومنه قراءة غير
حمزة والكسائى لم يتسنه
وانظر فبهداهم اقتده وقل

ومنه أيضا ماليه هلك عنى سلطانيه خذوه وما أدراك ما هيه نار حامية ومنه قول بعض طيئ هذه حبلو يا فتى الهمع
لانه انما تبدل هذه الالف واوا فى الوقف فأجرى الوصل مجراه وهو فى النظم كثير من ذلك قوله مثل الحريق
وافق القصبا فشدد الباء مع وصلها بحرف الاطلاق وقوله * أتوا نارى فقلت منون أنتم * وقد تقدم فى الحكاية

وهنا يجوز فيه ثلاثة أوجه اثباتها ألفا كما فى الوصل وابدالها همزة والحاق هاء السكت بعدها وتنقلب الالف هاء فى قولهم من هنا ومن هنه الا فى الاسم المندوب فيتعين فيه الوجه الثالث فتجيء بالهاء ولا يوقف عليه بالالف فقط ولا تبدل ألفه همزة أما المعرب فلا تلحقه هذه الهاء فلا يقال موساه ولا عيساه لئلا يلتبس بالمضاف الى الضمير اه والذى فى باب الندبة من الشرح والهمع وغيرهما أن الوقف على المندوب بالالف فقط جائز وأن الجمع بين الالف والهاء غالب لا واجب (قوله يشمل نوعين) بل ثلاثة بل أربعة كما عرفت (قوله وليس ذلك) أى الشذوذ الا فى الاول أى ولا يرد فى الثانى اه سم وقد عرفت ما فيه مما مر عن سيبويه (قوله ان أمن اللبس) أى لبس هاء السكت بهاء الضمير وقوله نحو قعده أى لان قعد لازم فلا يتعدى للمفعول به حتى تلتبس هاء السكت بضمير المفعول به بخلاف ضربه وقد يقال هاء قعده وان لم تلتبس بضمير المفعول به تلتبس بضمير المصدر الا أن يقال هو احتمال بعيد أو الحاصل معه اجمال لا لبس بخلاف ضربه (قوله فى وجوه الخ) أى فى وقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا (قوله لفظ الوصل) الاضافة على معنى فى أى اللفظ فى الوصل وقوله ما للوقف أى للفظ فى الوقف فحسنت المقابلة (قوله ما للوقف) أى من اسكان مجرد أو مع الروم أو مع الاشمام ومن تضعيف ونقل ومن اجتلاب هاء السكت تصريح (قوله وفشا) أى الاعطاء المفهوم من أعطى وقوله منتظما حال سببية على تقدير مضاف من فاعل فشا أى منتظما محله وهو اللفظ الذى حصل فيه الاعطاء أو الضمير راجع للفظ الوصل المعطى حكم لفظ الوقف والحال على هذا ظاهرة (قوله لم يتسنه وانظر) قال شيخنا السيد أشار بذكر وانظر الى أن الخلاف فى اثبات الهاء انما هو فى الوصل أما فى الوقف فثابتة وفاقا اه وكذا يقال فيما بعد (قوله انما تبدل هذه الالف واوا فى الوقف) أى عند بعض طيئ المذكور وعبارة

الهمع ربما قلبت الالف الموقوف عليها همزة أو ياء أو واوا نحو هذه أفعأ أو أفعى أو أفعو وهذه عصأ أو عصى أو عصو والاولى والاخيرة لغة بعض طيئ والثانية لغة فزارة ونص سيبويه على أن هذه اللغات الثلاث في كل ألف في آخر اسم سواء كانت أصلية أو غير أصلية وحكى الخليل أن بعضهم يقول رأيت رجلأ فيهمز لانها ألف في آخر الاسم (قوله منون أنتم) والقياس من أنتم لان من لا يختلف لفظها وصلا فاجراها وصلا مجراها وقفا (قوله بتسكين الروى) أى حقيقة أو حكما فدخل في الروى العروض المصرعة فلا اعتراض بأن العتاب في البيت المستشهد به ليس رويا بل هو عروض (قوله بمدة) أى ألف أو واو أو ياء (قوله وأثبتها الحجازيون مطلقا) أى قصدوا الترنم أى مد الصوت فوق حركتين أولا بقرينة قوله وان ترنم التميميون الخ أى قصدوا الترنم فعلم أن الترنم غير لازم للمدة وأن ابطال شيخنا تفسير الاطلاق بما ذكر بأن الترنم لازم للالف باطل مع ما فيه من القصور (قوله فكذلك) أى أثبتوا المدة (قوله والاعوضوا منها) أى من المدة التنوين اى لم يقصدوا به الترنم مطلقا أى بعد ضمة او فتحة أو كسرة بقرينة التمثيل

(الامالة)

(قوله وتسمى الكسر) أى لما فيها من الامالة الى الكسر وقوله والبطح أى لما فيها من بطح الفتحة الى الكسر أى امالتها اليه وأصل بطح الشئ القاؤه ورميه ويلزمه امالته (قوله اهم) لانه لا بد منه بخلاف الامالة (قوله والنظر) مبتدا وقوله في حقيقتها الخ خبر وكان عليه أن يزيد الموانع وموانع الموانع (قوله فأن ينحى الخ) شامل لامالة الالف لان فيها أيضا امالة الفتحة نحو الكسرة كما يفيده تقريره وقضية صنيعه أنهما عمل واحد يلزمه عند وجود الالف عمل آخر وهو ظاهر بخلاف قول ابن الناظم هي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالالف نحو الياء مع أن قوله المذكور يخرج عنه امالة الفتحة التي ليس بعدها ألف (قوله هو التناسب) أى تناسب الاصوات وصيرورتها من نمط واحد بيان ذلك أنك اذا قلت عابد كان لفظك بالفتحة والالف تصعدا واستعلاء وبالكسرة انحدارا وتسفلا فيكون في الصوت

خاتمة وقف قوم بتسكين الروى الموصول بمدة كقوله
أقلى اللوم عاذل والعتاب
وأثبتها الحجازيون مطلقا فيقولون العتابا وان ترنم التميميون فكذلك والا عوضوا منها التنوين مطلقا كقوله
سقيت الغيث أيتها الخيامن
وكقوله
يا صاح ما هاج العيون الذرفن
وكقوله * لما تزل برحالنا وكأن قدن * والله أعلم

(الامالة)

وتسمى الكسر والبطح والاضجاع وقدمها في التسهيل والكافية على الوقف وما هنا أنسب لان أحكامه أهم والنظر في حقيقتها وفائدتها وحكمها ومحلها وأصحابها وأسبابها أما حقيقتها فأن ينحى بالفتحة نحو الكسرة فتميل الالف ان كان بعدها ألف نحو الياء وأما فائدتها فاعلم أن الغرض الاصلى منها هو التناسب وقد ترد للتنبيه على أصل

أو غيره كما سيأتي وأما حكمها فالجواز وأسبابها الآتية مجوزة لها لا موجبة وتعبر أي على من

تبعهم بالموجبات تسمح فكل قال بعورقعه وأمثالها في الأسماء المتمكنة والأفعال هذا هو الغالب وسيأتي التنبيه على ما أميل من غير ذلك وأما أصحابها فتميم ومن جاورهم من سائر أهل نجد كأسد وقيس وأما أهل الحجاز فيفخمون الفتحة والأصل ولا يميلون إلا في مواضع قليلة وأما أسبابها فقسمان لفظي ومعنوي فاللفظي الياء والكسرة والمعنوي الدلالة على ياء أو كسرة وجملة أسباب إمالة الألف على ما ذكره المصنف ستة الأول انقلابها عن الياء الثاني مآلها إلى الياء الثالث كونها بدلا عن عين ما يقال فيه فلت الرابع ياء قبلها أو بعدها الخامس كسرة قبلها أو بعدها السادس التناسب وهذه الأسباب كلها راجعة إلى الياء والكسرة واختلف في أيهما أقوى فذهب الأكثرون إلى أن الكسرة أقوى من الياء وأدعى إلى الإمالة وهو ظاهر كلام سيبويه فإنه قال في الياء لأنها بمنزلة الكسرة فجعل الكسرة أصلا وذهب ابن السراج إلى أن الياء أقوى من الكسرة والأول أظهر لوجهين أحدهما أن اللسان يتسفل بها أكثر من تسفله بالياء لعله

بعض اختلاف فإذا أملت الألف قربت من الياء وامتزج بالفتحة لطرف من الكسرة فتقارب الكسرة الواقعة بعد الألف وتصير الأصوات من نمط واحد وهذا نظير إشمامهم الصاد زايا في نحو يصدر لتناسب لأن الصاد حرف مهموس والدال حرف مجهور وبينهما مباعدة والزاي تشاكل الصاد في الصفير والدال في الجهر فإذا أشربوا الصاد زايا حصل تناسب الأصوات حصل (قوله أو غيره) كقلبها ياء في التثنية وإن لم يكن أصلها الياء (قوله فكل قال بعورقعه) أي رجوعها إلى الأصل قال البعض وكان الأحسن أن يقول نحو رعدم إمالته يشمل الألف إلخ ودواه ما سيصرح به الشارح عند قول المصنف والكف قد يوجبه ما ينفصل من أن المراد بالفتح ترك الإمالة (قوله فيفخمون الفتح) أي ونحوها في غير المواضع القليلة الآتية (قوله وجملة أسباب إمالة الألف) أي تفصيلا بخلاف ما قبله فإنه مجمل (قوله على ما ذكره المصنف) فيه أنه لم يذكر في النظم بعض الرابع وهو الياء بعد الألف إلا أن يقال المراد ذكره في الجملة أو لا يتقيد بهذا النظم (قوله الأول انقلابها عن الياء إلخ) الأول والثاني يرجعان إلى الدلالة على ياء لأن انقلاب الألف عن الياء أو إلى الياء في بعض الأحوال سبب للدلالة على الياء ثم لا يخفى أن سبب السبب سبب فلا تنافي بين جعله أولا دلالة وتسبيبا وجعله ثانيا الانقلاب منا والثالث يرجع إلى الدلالة على الكسرة لأن كون الألف بدلا عن عين ما يقال فيه عند إسناده إلى ضمير المتكلم فلت سبب للدلالة على الكسرة ثم سبب السبب سبب فلا تنافي أيضا والرابع والخامس يرجعان إلى قسمي السبب اللفظي والسادس لا يرجع إلى خصوص واحد من قسمي اللفظي ولا خصوص واحد من قسمي المعنوي بل يرجع في كل موضع بواسطة سبب إمالة ما لأجله التناسب إلى هذا السبب أيا كان فتدبر (قوله ما آلها) أي أيلولها أي رجوعها (قوله راجعة إلى الياء والكسرة) قال البعض كان الأولى إلى الدلالة على الياء أو الكسرة اه وهو ساقط لأن ما ادعى أولويته لا يشمل الرابع والخامس بخلاف عبارة الشارح وقد بينا آنفا وجه الرجوع فلا تغفل (قوله وأدعى إلى الإمالة)

والثانى أن سيبويه ذكر أن أهل الحجاز يميلون الالف للكسرة وذكر فى الياء أن أهل الحجاز وكثيرا من العرب لا يميلون للياء فدل هذا من جهة النقل أن الكسرة أقوى وقد أشار المصنف الى السبب الاول بقوله (الالف المبدل من يا فى طرف * أمل) أى سواء فى ذلك طرف الاسم نحو مرمى والفعل نحو رمى واحترز بقوله فى طرف من الكائنة عينا وسيأتى حكمها وأشار الى السبب الثانى بقوله (كذا الواقع منه اليا خلف دون مزيد أو شذوذ) أى تمال الالف اذا كانت صائرة الى الياء دون زيادة ولا شذوذ وذلك ألف نحو مغزى وملهى من كل ذى ألف متطرفة زائدة على الثلاثة ونحو حبلى وسكرى من كل ما آخره ألف تأنيث مقصورة فانها تمال لانها تؤول الى الياء فى التثنية والجمع فأشبهت الالف المنقلبة عن الياء واحترز بقوله دون مزيد من رجوع الالف الى الياء بسبب زيادة كقولهم فى تصغير قفا "قفى" وفى تكسيره "قفى" فلا يمال قفا لذلك، واحترز بقوله أو شذوذ من قلب الالف ياء فى الاضافة الى ياء المتكلم فى لغة هذيل فانهم يقولون فى عصا وقفا "عصى" و"قفى" ومن قلب الالف ياء فى الوقف عند بعض طيئ نحو عصى وقفى فلا تسوغ الامالة لاجل ذلك وخالف فى كلامه حال من الياء ووقف عليه بالسكون لاجل النظم ويجوز فى الاختيار على لغة ربيعة * تنبيهات * الاول هذا السبب الثانى هو أيضا فى الالف الواقع طرفا كالاول * الثانى قد علم مما تقدم أن نحو قفا وعصا من الاسم الثلاثى لا يمال لان ألفه عن واو ولا يؤول الى الياء الا فى شذوذ أو بزيادة وقد سمعت امالة

لعله عطف تفسير (قوله يميلون الالف للكسرة) أى لاجل الكسرة (قوله لا يميلون للياء) أى لاجل الياء أى فمن يميل الالف للكسرة أكثر ممن يميلها للياء فكانت أقوى (قوله من الكائنة عينا) أى ففيها تفصيل فان كانت عين فعل كالالف فى دان أميلت وان كانت عين اسم كالالف فى ناب لم تمل على خلاف سيأتى ولاجل التفصيل والخلاف قال وسيأتى حكمها (قوله دون مزيد) أى مزيد ليس على تقدير الانفصال فلا يرد أن ألف نحو ملهى انما تقلب ياء بزيادة علامة التثنية والجمع لانه زيادة على تقدير الانفصال (قوله فانها) أى ألف نحو مغزى وملهى ونحو حبلى وسكرى (قوله والجمع) أى بالالف والتاء (قوله فأشبهت الالف المنقلبة عن الياء) أى بجامع الارتباط بالياء فى كل (قوله فى تصغير قفا "قفى" الخ) أصل المصغر قفيو اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وأصل الجمع قفو وقلبت الواو الاخيرة ياء كراهة اجتماع واوين فصار قفوى فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وقلبت ضمة الفاء كسرة لاجل الياء وضمة القاف كسرة لاتباع كسرة الفاء ومثله عصا قاله المصرح (قوله من قلب الالف ياء فى الاضافة الى ياء المتكلم فى لغة هذيل) نظر فيه الشاطبى بأنه كيف يصح اطلاق الشاذ على لغة شهيرة واستقرب أنه احتراز عن قلب الالف ياء فى الوقف عند بعض طيئ ومن تثنية رضى على رضيان انتهى وركل (قوله مما تقدم) أى من التقييد بعدم الشذوذ (قوله من الاسم الثلاثى) أى المنقلبة ألفه المتطرفة عن الواو بخلاف نحو ملهى ومغزى من الاسم المجاوز ثلاثة احرف المنقلبة ألفه

العشاء صدر الاعشى وهو الذى لا يبصر ليلا و يبصر نهارا والمكا بالفتح وهو جحر الثعلب والارنب والكبا
بالكسر الكناسة وهذه من ذوات الواو لقولهم ناقة عشواء وقولهم المكو والمكوة بمعنى

المكا وقولهم كبوت البيت اذا كنسته والالفاظ الثلاثة مقصورة وهذا شاذ لا يقال لعل امالة الكبا لاجل الكسرة فلا تكون شاذة لان الكسرة لا تؤثر فى المنقلبة عن واو وأمال بالفا تمهم له وهو حسن ربا وبلا ولاجل الكسرة فى الراء وهو مسموع مشهور وقد قرأبه الكسائى وحمزة الثالث يجوز امالة الالف فى نحو دعا وغزا من الفعل الثلاثى وان كانت من واو لانها تؤل الى الياء فى نحو دعى وغزى من المبنى للمفعول وهو عند سيبويه مطرد ومن ذا ظهر الفرق بين الاسم الثلاثى والفعل الثلاثى اذا كانت ألفهما عن واو وقال أبو العباس وجماعة من النحاة امالة ما كان من ذوات الواو على ثلاثة أحرف نحو دعا وغزا قبيحة وقد تجوز على بعد انتهى وأشار بقوله (ولما تليه ها التأنيث ما الها عدما) الى أن للالف التى قبل هاء التأنيث فى نحو مراة وقناة . بيان من الامالة لكونها منقلبة عن الياء مالالف المتطرفة لان هاء التأنيث غير معتد بها فالالف قبلها متطرفة تقديرا وأشار الى السبب الثالث بقوله

المتطرفة من الواو لرجوعها ياء دون زيادة وشذوذ (قوله العشا) بالفتح والقصر (قوله لقولهم) تعليل لقوله وهذه أى الثلاثة من ذوات الواو (قوله لان الكسرة) أى كسرة غير الراء بدليل ما بعده (قوله لاجل الكسرة فى الراء) أى لانها تؤثر فى امالة الواوى سواء تقدمت على الالف كما فى الربا أو تأخرت عنها كما فى الدار قاله سم عن الجاربردى (قوله مسموع مشهور) قد يوهم أنه غير مقيس وليس كذلك وممن صرح بأنه مقيس شيخ الاسلام فى شرح الشافية (قوله يجوز امالة الالف فى نحو دعا الخ) قال الموضح على هذا يشكل قول الناظم ان امالة الف تلا فى قوله تعالى والقمر اذا تلاها للمناسبة لا لصحيحة وقول ابنه ان امالة ألف سجى للمناسبة ألف تلا بل امالتهما لقولك تلا وسجى وسيأتى فى الشرح عند قول المصنف وقد أمالوا لتناسب الخ أن فيه بلا اعلى رأى غير سيبويه كالمبرد وطائفة فلا تغفل وفى القاموس سجا سجوا سكن اه وحينئذ فى الآية مجاز عقلى لان السكون فى الحقيقة لأناس فى الليل لا له (قوله ظهر الفرق الخ) لان الفعل الثلاثى الواوى تؤل ألفه الى الياء دون مزيد وشذوذ بخلاف الاسم الثلاثى الواوى (قوله وقال أبو العباس) أى المبرد وهذا مقابل قوله وهو عند سيبويه مطرد فقوله وقد تجوز على بعد أى من القياس فهى غير مطردة ودفع به ما قد يوهمه قوله قبيحة من عدم سماعها أصلا ويدل على كونه مقابلا قول الشارح فى شرح قول المصنف وقد أمالوا لتناسب الخ ليس بخاف أن تلا فيه بلا اعلى رأى غير سيبويه كالمبرد وطائفة أما سيبويه فقد تقدم أنه يطرد عنده امالة نحو غزا ودعا الخ فقول البعض ان هذا تأييد لما قبله غفلة عن صريح كلام الشارح فيما يأتى وأيضا كيف يقال فى المطرد انه قبيح وقد تجوز على بعد (قوله ولما تليه الخ) يرجع للالف المنقلبة عن ياء وللالف الصائرة ياء وان أوهمت عبارة الشارح قصره على الاولى وقوله ما الها على تقدير مضاف أى حكم ما الها والها مفعول مقدم لعدم بفتح فكسر أى فقد (قوله من الامالة)

(وهكذا بدل عين الفعل ان يؤل الى فلت) أى تمال الالف أيضا اذا كانت بدلا من عين فعل تكسر فاؤه حين يسند الى تاء الضمير سواء كانت تلك الالف منقلبة عن واو مكسورة (كماضى خف) وكد وهو خاف وكاد أم عن ياء نحو ماضى بع (ودن) وهو باع ودان فانك تقول فيها خفت وكدت وبعت ودنت فيصيران فى اللفظ على وزن فلت والاصل فعلت فحذفت العين وحركت الفاء بحركتها وهذا واضح فى الاولين وأما الاخيران فقيل يقدر تحويله الى فعل بكسر العين ثم تنقل الحركة هذا مذهب كثير من النحويين وقيل لما حذفت العين حركت الفاء بكسرة مجتلبة للدلالة على أن العين ياء ولبيان ذلك موضع غير هذا واحترز بقوله ان يؤل الى فلت من نحو طال وقال فانه لا يؤول الى فلت بالكسر وانما يؤول الى فلت بالضم نحو طلت وقلت* والحاصل أن الالف التى هى عين الفعل تمال ان كانت عن ياء مفتوحة نحو دان أو مكسورة نحو هاب أو عن واو مكسورة نحو خاف فان كانت عن واو مضمومة نحو طال أو مفتوحة نحو قال لم تمل* تنبيهات* الاول اختلاف فى سبب امالة نحو خاف وطاب فقال السيرافى وغيره

بيان لما للالف المتطرفة فقوله لكونها أى الالف المتطرفة منقلبة عن الياء تعليل لثبوت الامالة للالف المتطرفة وقوله لان هاء التأنيث الخ تعليل لثبوت ما للالف المتطرفة من الامالة للالف التى قبل هاء التأنيث فاستقامت عبارته لكن فى قوله لكونها منقلبة عن الياء قصور ولو قال منقلبة عن الياء أو تؤل الى الياء لشمل نحو مغزاة وملهاة فتدبر (قوله ان يؤل الى فلت) من ذلك مات على لغة من يقول مت بكسر الميم بخلافه على لغة من قال مت بضمها (قوله وهو خاف وكاد) والدليل على أن ألفهما منقلبة عن واو الخوف والكود قال فى الصحاح كاد يفعل كذا يكاد كودا ومكادة (قوله أم عن ياء) أى مفتوحة كما فى باع ودان أو مكسورة كما فى هاب (قوله فيصيران فى اللفظ على وزن فلت) هذا لا يتفرع على مجرد حذف العين لصدقه مع ضم الفاء أيضا فكان الاولى أن يقول بحذف عين الكلمة ونقل حركتها الى الفاء فيصيران الخ ولو اقتصر على قوله فانك تقول فيهما خفت ودنت على وزن فلت والاصل الخ لوفى بالمراد وسلم مما مر (قوله فحذفت العين) لانها لما نقلت حركتها الى الفاء التقت ساكنة مع اللام فحذفت لالتقاء الساكنين فعلم أن الحذف بعد النقل لكن الشارح نظر الى أن الواو لا تقتضى الترتيب فعطف بالواو النقل على الحذف (قوله وهذا) أى تحريك الفاء بحركة العين واضح فى الاولين أى خاف وكاد لان أصلهما خوف وكود بكسر الواو وقوله وأما الاخيران أى باع ودان وقوله فقيل يقدر تحويله مقتضى الظاهر تحويلهما ولعله أفرد باعتبار كل أو المذكور (قوله فقيل الخ) فى تقديمه على القول بعده وعزوه لكثير من النحويين اشعار بترجيحه ويرجحه أيضا ظهور سبب حذف العين عليه دون ما بعده فتأمل (قوله ثم تنقل الحركة) يصح قراءته بالنصب بأن مضمرة عطفا على تحويله أى ثم يقدر نقل الحركة وبالرفع عطفا على يقدر أى ثم تنقل الحركة المقدرة والمآل واحد (قوله لما حذفت العين) أى بلا نقل حركتها (قوله عن ياء مفتوحة الخ) لعل اقتصاره فى الياء على الفتح والكسر وذكرهما وذكر الضم فى الواو لعدم الضم

انه لمكسرة العارضة فى بعض احوال الكلمة ولهذا عد البعض من أسباب الامالة الكسرة تعرض فى بعض الاحوال وهو ظاهر كلام الفارسى قال وأمالوا خاف وطاب مع المستعلى طلبا للكسرة فى خفت وقال ابن هشام الخضراوى الاولى أن الامالة فى طاب انما هى لانه منقلب عن ياء وفى خاف لان العين مكسورة أرادوا الدلالة على الياء والكسرة التى فى الاصل عن بعض الحجازيين امالة نحو خاف

وطاب وقال ان تميما وعامتهم يفرقون بين ذوات الواو نحو خاف فلا يميلون وبين ذوات الياء نحو طاب فيميلون

الثالث أشار اليه بقوله بدل عين الفعل أن يؤل عين الاسم لا تمال مطلقا وفصل صاحب المفصل بين ما هى من ياء نحو ناب وعاب بمعنى العيب فيجوز وبين ما هى من واو نحو باب ودار فلا يجوز لكنه ذكر بعد ذلك فيما شذ عن القياس امالة عاب وصرح بعضهم بشذوذ امالة الالف المنقلبة عن ياء عينا فى اسم ثلاثى وهو ظاهر كلام سيبويه وصرح ابن الباذش فى شرح فصول ابن معطى بجواز امالة المنقلبة عن الواو المكسورة كقولهم رجل مال أى كثير المال ونال أى عظيم العطية والاصل مول ونول وهما من الواوى لقولهم أموال وتمول والتنول وانكسار الواو العين لام ما استفتاح مبنيان للمبالغة والغالب على ذلك كسر العين وأشار الى السبب الرابع بقوله

(كذاك تالى الياء والفصل اغتفر ۞ بحرف او مع ها كجيبها أدر) أى تمال الالف التى تتلو ياء أى تتبعها متصلة بها نحو سيال بفتح السين لضرب من شجر العضاه أو منفصلة بحرف نحو شيبان أو بحرفين

فى الياء ثم رأيت شيخنا السيد جزم به (قوله انما للكسرة) أى لوجودها فى بعض أحوال الكلمة (قوله مع المستعلى) أى الخاء والطاء وهذا القيد لبيان الواقع فى المثالين وللاشارة الى أن حرف الاستعلاء غير مانع هنا من الامالة وانما يمنع منها فى مواضع أخر كما سيأتى (قوله طلبا للكسرة) أى الدلالة عليها وقوله فى خفت أى وطبت (قوله امالة نحو خاف وطاب) أى لاجل الكسرة العارضة فى بعض أحوالهما لا لاجل الياء فى طاب لما أسلفه الشارح من أن أهل الحجاز يميلون لاجل الكسرة لا لاجل الياء وهذا يرجح مذهب السيرافى المتقدم على مذهب ابن هشام الخضراوى (قوله فلا يميلون) لعله لعدم تقوى الكسرة العارضة فى بعض أحوال الكلمة بالياء بخلاف الكسرة فى ذوات الياء فانها تتقوى بالياء (قوله لا تمال مطلقا) أى سواء كانت منقلبة عن ياء أو واو وسواء كانت منقلبة عن حرف مكسور أو غير مكسور (قوله وصرح بعضهم) تأييد للاستدراك وقوله وصرح ابن الباذش قول ثالث (قوله وتمول) بصيغة الماضى أو المصدر وان اقتصر شيخنا والبعض على الاول (قوله والتنول) بفتح النون وسكون الواو (قوله والغالب على ذلك كسر العين) كأنه احتراز عن الوصف بالمصدر الساكن العين للمبالغة نحو رجل عدل ولعل المانع منه فى نال انقلاب عينه ألفا اذ لو كانت عينه وهى الواو ساكنة لكن قلبها ألفا خلاف القياس فتدبر (قوله كذاك) أى كالسابق فى جواز الامالة الالف التالى الياء (قوله أو مع ها) قال المكودى معطوف على مقدر التقدير بحرف وحده أو مع ها وقال الشاطبى معطوف على حرف لكن على تقدير أو حرف مع ها كأنه قال بحرف واحد أو حرف مع ها (قوله لضرب من شجر العضاه) بكسر

ثانيهما هاء نحو جيبها أدرفان كانت منفصلة بحرفين ليس أحدهما هاء أو با كثر من حرفين امتنعت الامالة

* تنبيهات * الاول انما اغتفر الفصل بالهاء لخفائها فلم تعد حاجزا * الثانى قال في التسهيل أو حرفين ثانيهما هاء وقال هنا أو مع ها فلم يقيد بكون الهاء ثانية وكذا فعل في الكافية والظاهر جواز امالة هاتان شويهتا لما سيأتى من أن فصل الهاء كلا فصل واذا كانت الهاء ساقطة من الاعتبار فشويهتا مساو لنحو شيبان * الثالث أطلق قوله أو مع ها وقيده غيره بأن لا يكون قبل الهاء ضمة نحو وهذا اجبيها فانه لا يجوز فيه الامالة * الرابع الامالة للياء المشددة في نحو بياع أقوى منها في نحو سيال والامالة للياء الساكنة في نحو شيبان أقوى منها في نحو حيوان * الخامس قد سبق أن من أسباب الامالة وقوع الياء قبل الالف أو بعدها ولم يذكر هنا امالة الالف لياء بعدها وذكرها في الكافية والتسهيل وشرطها اذا وقعت بعد الالف أن تكون متصلة نحو بايعته وسايرته ولم يذكر سيبويه امالة الالف للياء بعدها وذكرها ابن الدهان وغيره وأشار الى السبب الخامس بقوله (كذاك ما يليه كسر او يلى * تالى كسر اوسكون) أى أو يلى تالى سكون (قد ولى كسرا وفصل الها كلا فصل يعد * فدرهماك من يمله لم يصد) أى كذا تمال الالف

العين المهملة آخرها هاء جمع عضاهة قال في القاموس العضاهة بالكسر أعظم الشجر أو الخمط أو كل ذات شوك أو ما عظم منها وطال كالعضه كعنب والعضهة كعنبة والجمع عضاه وعضون وعضوات اه (قوله ثانيهما هاء) هذا التعبير مخالف لعبارة الناظم هنا موافق لعبارته في التسهيل الآتية في كلام الشارح ولو قال أحدهما هاء لكان أولى لانه الموافق لعبارة المصنف هنا ولقول الشارح بعد والظاهر جواز امالة الخ فعلم فساد جعل شيخنا قوله ثانيهما هاء من المبادرة بالاصلاح وهى من الصلاح (قوله بحرفين ليس أحدهما هاء) نحو بيننا أو با كثر من حرفين نحو عيتنا (قوله بأن لا يكون قبل الهاء ضمة) أى عند تأخر الهاء عن الحرف الآخر ولا يبعد كما قاله سم أن يكون ضم الهاء عند تقدمها كضم ما قبلها في اقتضاء المنع (قوله فانه لا يجوز فيه الامالة) لان الضمة فيها ارتفاع في النطق والامالة فيها انخفاض فتدافعتا همع (قوله الامالة للياء المشددة الخ) أى لتكرر السبب وهو الياء وقوله والامالة للياء الساكنة الخ أى لان انخفاض الصوت بالساكنة أظهر منه في المتحركة اه تصريح أى فالساكنة أقرب من المتحركة للكسرة (قوله أو بعدها) قال الحفيد مراده بالياء بعد الالف الياء المفتوحة لان المكسورة كما في مبايع لا تأثير لها في الامالة وانما التأثير فيه للكسرة بدليل جواز الامالة مع وجود الكسرة وعدم الياء اه ولم يصرح في المضمومة بشئ وظاهر كلامه أولا انها لا تؤثر الامالة وظاهر كلامه آخرا تأثيرها ويرد على تعليله أنه يجوز اجتماع السببين وانفرادهما فتدبر (قوله أن تكون متصلة) ينبغى أو منفصلة بالهاء كشاهين سم (قوله ولم يذكر سيبويه الخ) أى فالناظم تبع سيبويه (قوله كذاك ما) أى ألف والهاء في يليه والضمير في او يلى يرجعان الى ما والضمير في ولى يرجع الى السكون (قوله فدرهماك الخ) وذكر ابن الحاجب أن امالة ذلك شاذة وهو ظاهر لان أقل درجات الساكن

اذا وليها كسرة نحو عالم ومساجد أو وقعت بعد حرف يلى كسرة نحو كتاب أو بعد حرفين وليا كسرة أولهما ساكن نحو شملال أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما هاء نحو يريد أن يضربها أو ثلاثة أحرف أولها ساكن وثانيها هاء نحو هذان درهماك وهذا والذى قبله مأخوذان من قوله وفصل الها كلا فصل يعدله اذا سقط اعتبار الهاء من الفصل سارى أن يضربها نحو كتاب ودرهماك

نحو شملال وفهم من كلامه أن الفصل اذا كان غير ما ذكر لم تجز الامالة وتنبيه وأما ان فى قوله وفصل الها كلا فصل وقيده غيره بأن لا ينضم ما قبلها احترازا من نحو هو يضربها فانه لا يمال وقد تقدم مثله فى الياء ولما فرغ من ذكر الغالب من أسباب الامالة شرع فى ذكر موانعها

قال (وحرف الاستعلا يكف مظهرا) أى يمنع تأثير سبب الامالة الظاهر (من كسر او ياوكذا تكف را) يعنى أن موانع الامالة ثمانية أحرف مهاسبعة تسمى أحرف الاستعلاء وهى ما فى أوائل هذه الكلمات قد صادمرار غلام خالى ططة ظلما والثامن الراء غير المكسورة فهذه الثمانية تمنع امالة الالف وتكف تأثير سببها اذا كان كسرة ظاهرة على تفصيل يأتى أو ياء ظاهرة

وعلة ذلك أن السبعة الاول تستعلى الى الحنك فلم تمل الالف معها طلبا للمجانسة وأما الراء فشبهت بالمستعلية لانها مكررة وقيد بالظاهر للاحتراز من السبب المنوى فانها لا تمنعه فلا يمنع حرف الاستعلاء امالة الالف فى نحو هذا قاض فى الوقف ولا هذا طاص أصله ماصص

والهاء أى بمنزلة حرف واحد متحرك غيرهما ولا امالة مع انفصال بمتحركين قاله المصرح (قوله اذا وليها كسرة) أى ظاهرة كما مثل أو مقدرة كافى ماذ اذا أصله مادد (قوله نحو شملال) بالشين المعجمة وهى الناقة الخفيفة تصريح (قوله من ذكر الغالب) قيد به لان من أسباب الامالة التناسب وسيذكره بعد والياء بعد الالف ولم يذكرها (قوله وكذا تكف را) أى عند جمهور العرب وبعضهم يميل ولا يلتفت الى الراء صبح (قوله أى يمنع تأثير) أشار الى أن قول المصنف يكف مظهرا على حذف مضاف أى يكف تأثير مظهر (قوله وهى ما فى أوائل هذه الكلمات) اعترضه البعض تبعا لشيخنا بأن فيه ظرفية الشئ فى نفسه ويمكن دفعه بأن المراد بالاوائل مقابل الاواخر فتكون الظرفية من ظرفية الجزء فى الكل (قوله ظلما) مفعول صادر الظليم كما ذكره الشارح (قوله اذا كان كسرة ظاهرة) اقتصر عليها مع ذكر المصنف الياء أيضا للنزاع فيها كما سيأتى (قوله لانها مكررة) أى قابلة للتكرير اذا شددت أو سكنت فكأنها أكثر من حرف واحد فلها قوة (قوله من السبب المنوى) هو فى قاض وفى ماص كسرة زائلة للوقف والادغام وفى خاف وطاب كسرة تعرض فى بعض أحوالهما أو كسرة الواو المنقلبة ألفا فى خاف والياء المفتوحة المنقلبة ألفا فى طاب على الخلاف السابق فى الشرح والمراد بكون الكسرة والياء فى خاف وطاب منويتين كونهما غير ظاهرتين واعتبارهما لكن اجراء كلامه هنا على الوجه الاول هو الموافق لاقتصار الشارح على الكسرة واجراؤه على الثانى هو الموافق لذكر المصنف الكسرة والياء (قوله فانها لا تمنعه) لانه خفى فلو منعته لانتفى ما يدل عليه من الامالة بخلاف الظاهر فانه غنى

[illegible] بهواة وليرقق أو [illegible] بأنه حرف الاستعلاء والراء [illegible]

[illegible] كما سيجيء ولما كان المراد وقد سبق ذلك في التسهيل والكافية [illegible] قال في التسهيل [illegible]

والياء الموجودتين وفي شرح الكافية الكسرة الظاهرة والياء الموجودة [illegible]

يظهر وعن دولة الإمالة لا يتعلق به (قوله ولا ان يكون بينهما ساكن) كذا في

بعض النسخ ولا اشكال فيها وفي أخرى ولا ان يكون كطاب وخاف وطاب [illegible]

ذكر كتاب بناء على ما تقدم عن الزمخشري من جواز امالة الاسم اذا كانت

عن ياء (قوله لكنه قال في التسهيل الخ) استدراك على قوله صرح دفع به

ايهامه أن ما سلف في التسهيل والكافية عبر بالظهور وفيهما أي الكسرة

والياء والمراد بالوجود الظهور وكما صرح به شيخنا بالمثل في التسهيل الموجود ثم

بالموجودتين فالاختلاف في العبارة فقط وعبارة التسهيل كان تأخر عن

الالف مستقل متصل أو منفصل بحرف أو بحرفين غالب في نحو شاد والياء

والكسرة الموجودتين الى أن قال لا المنوبتين اه قال الدماميني المراد

بذلك منعه من الامالة (قوله ولم يفصل الالف) عبارة الشارح ولم يفصل

الياء بين (قوله نحو طغيان الخ) وكذا نحو رياحين بعدها بأن الياء بعد الألف

فيه حرف الاستعلاء والراء عن الالف (قوله وانما يمنع) أي ما ذكر من حرف

الاستعلاء والراء غير المكسورة مع الكسرة فقط فسما يقتضي أن الياء

أقوى من الكسرة وتقدم أن الراجح العكس ويمكن أن يكون هذا من الاعمال

الناظم على زيادة الياء (قوله من ذلك نحو طاب وبغى) استشكله من بأن

السبب فيهما مقدر ولا يمنع المانع الامالة لأجله لا في الاسم ولا في الفعل حتى

فرق بين الاسم والفعل وانما الكلام في السبب الظاهر فما ذكره الجزولي

يخالف ما قاله المصنف (قوله نحو سرى ما لا تقوى في الاسم) يأتي دليلا على

ذلك ذكره بعد وقول البعض انه لا يحتاج اليه ظاهر مسلم (قوله الى أن الألف)

أي الفعل (قوله لأنه يلزم بذلك من قوله الخ) وجه اللزوم أن العكس في المانعة

المانع فلا تكون مانعة للامالة (قوله بعد) حال ومتصل خبر كان وقف عليه

بالسكون على لغة ربيعة هذا ما قاله شيخنا تبعا لغيره وهو أنسب بالتصويب من

العكس الذي صنعه البعض (قوله أو بحرفين) هل يقتضي هذا التفصيل

كان المانع المشار اليه وهو حرف الاستعلاء أو الراء متأخرا عن الالف متصلا بها [illegible]

وباطل وباخل ونحو هذا عاذل ورأيت عاذلا أو منفصلا بحرف نحو [illegible]

ورأيت عاذلا أو بحرفين نحو [illegible] ونحو هذه [illegible]

[illegible] امالة الالف

ومالاتي في الياء [illegible]

في كلامه [illegible]

[illegible]

حرف الاستعلاء والراء [illegible]

الياء [illegible] مع الكسرة

فقط [illegible]

[illegible]

والمنفصل يجوز فقال سيبويه لا يمالها أحد الا من لا يؤخذ بلغته وأما المتصل فجوز ابن ملك نقل سيبويه امالته عن قوم من العرب لتراخي المانع قال سيبويه وهي لغة قليلة وجزم المبرد بالمنع في ذلك وهو محجوج بنقل سيبويه وتقدم مما سبق أن حرف الاستعلاء أو الراء لو تصل بأكثر من حرفين لا يمنع الامالة وفي بعض نسخ التسهيل الموثوق بها ورعا غلب المتأخر راء أو مثال ذلك يريد أن يضربها بسوط فبعض العرب

يغلب في ذلك حرف الاستعلاء وان بعد واشار بقوله (كذا اذا قدم ما لم يكسر أو يسكن اثر الكسر كطارح مر) الى أن المانع المذكور اذا كان متقدما على الالف اشترط له أن لا يكون مكسورا ولا ساكنا بعد كسرة فلا تجوز الامالة في نحو طالب وصالح وغالب وظالم وقاتل وراشد بخلاف نحو طلاب وقلاب وقتال ورجال ونحو اصلاح ومقدام ومطواع وارشاد * تنبيهات * الاول من أصحاب الامالة من يمنع الامالة في هذا النوع وهو الساكن اثر الكسر لاجل حرف الاستعلاء ذكره سيبويه ومقتضى كلامه في التسهيل والكافية أن الامالة فيه وتركها على السواء وعبارة الكافية كذا اذا قدم ما لم يكسر وخيران سكن بعد منكسر وقال في شرحها وان سكن بعد كسرة جاز أن يمنع وأن لا يمنع نحو اصلاح وهو مخالف لما هنا * الثاني ظاهر قوله كذا اذا قدم أنه يمنع ولو انفصل عن الالف والذي ذكره سيبويه وغيره أن ذلك اذا كانت الالف تليه نحو قاعد وصالح (وكف مستعل ورا ينكف بكسر را كغارما لا أجفو) يعني أنه اذا وقعت الراء المكسورة

بحرفين وهما آخذا بما سبق أول أحكام الطلاق والطلاق الشارح توقف في ذلك شيخنا وقد يره وقد اطلعت في جمع الهوامع وشرح التسهيل وغيره مما لم أجده (قوله فنقل سيبويه الخ) أي فيكون قول المصنف أو بحرفين باعتبار لغة الجمهور (قوله قال سيبويه) من وضع الظاهر موضع المضمر (قوله وجزم المبرد بالمنع في ذلك) أي عند جميع العرب بقرينة قوله وهو محجوج الخ (قوله كذا) متعلق بمحذوف أي يمنع ما يكف اذا قدم كذا أي كالكف المفهوم من قوله ان كل ما يكف بعد اذا قدم أي ما يكف وارد في الامرين معا كما هو شأنها عند التفي والنهي (قوله كالطواع) أي كثير الطوع من من سواه أي أتاه بالمير وهو الطعام أو أعطاه مطلقا وهو أشهر قاله الشاطبي (قوله ورجال) الصواب اسقاطه اذ لا مانع فيه لان الراء المانعة هي الراء غير المكسورة كما مر ولو قال بدله ورشاد لكان مناسبا (قوله ظاهر قوله الخ) أي حيث أطلق بل هو صريح مثاله واشتراطه عدم كسر المانع وعدم سكونه بعد كسر اذ لو شرط الاتصال لما اشترط ما ذكر اذ لا يتصور مع اتصال المانع انكساره ولا سكونه بعد كسر حتى يشترط عدمهما (قوله اذا كانت الالف تليه) فالفصل لا يغتفر في المتقدم ويغتفر في المتأخر على ما مر لان المنع بالمتأخر أقوى من المنع بالمتقدم لصعوبة التصعد بعد التسفل بخلاف العكس (قوله ورا) أي وكف را بالتنوين ولا بد كقولهم شربت ماء ولم تنونه خطأ كذا قال الشاطبي وتقدم له عند قوله وما الجر وانصباح نحو ذلك وأنه لا يحذف التنوين الا ضرورة وقد منا أنه يحذف أيضا للوصل بنية الوقف وسيأتي عند قوله ذو اللين فاتا في افتعال أبدلا مزيد كلام فيه (قوله ينكف بكسر را) لان الراء المكسورة بمنزلة حرفين مكسورين فقويت جنب الامالة وهذا عند جمهور العرب

بعد الالف كفت مانع الامالة سواء كان حرف استعلاء أو راء غير مكسورة فيمال نحو على ابصارهم
وعارم وضارب وطارق ونحو دار القرار ولا أثر فيه لحرف الاستعلاء ولا للراء غير المكسورة
لان الراء المكسورة غلبت المانع وكفته عن المنع فلم يبق له أثر * تنبيهات * الاول من هنا علم أن شرط كون الراء مانعة من الامالة أن تكون غير مكسورة لان المكسورة مانعة للمانع فلا تكون مانعة * الثاني فهم من كلامه جواز امالة نحو الى حمارك بطريق الاولى لانه اذا كانت الالف تمال لاجل الراء المكسورة مع وجود المقتضى لترك الامالة وهو حرف الاستعلاء أو الراء التي ليست مكسورة فامالتها مع عدم المقتضى لتركها أولى * الثالث قال في التسهيل وربما أثرت يعني الراء منفصلة تأثيرها متصلة وأشار بذلك الى أن الراء اذا تباعدت عن الالف لم تؤثر امالة في نحو بقادر أي لا تكف مانعا وهو القاف ولا تفخيما في نحو هذا كافر ومن العرب من لا يعتد بهذا التباعد فيميل الاول ويفخم
الثاني ومن امالة الاول قوله   عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر   قال سيبويه   والذين يميلون كافرا كثير من
الذين يميلون بقادر (ولا تمل لسبب لم يتصل) بأن يكون منفصلا أي من كلمة أخرى فلا تمال الف سابور للياء
قبلها في قولك رأيت يدي سابور ولا ألف مال للكسرة قبلها في قولك لهذا الرجل مال وكذلك لو قلت

وبعضهم يجعل الراء المكسورة مانعة من الامالة كالمفتوحة والمضمومة مع (قوله بعد الالف) فان كانت قبلها لم تؤثر كما في ومن رباط الخيل لئلا يلزم التصعد بعد التسفل سم (قوله كفت مانع الامالة) محل كف الراء المكسورة حرف الاستعلاء اذا تقدم على الالف دون ما اذا تأخر عنها لسهولة التسفل بعد التصعد وصعوبة العكس كذا في همع الهوامع وغيره قال سم وحينئذ يشكل تمثيل الشارح بطارق اه ولم يتعرضوا لهذا التقييد في الراء غير المكسورة وقضية تعليلهم عدم التقييد فيها لعدم استعلائها فتأمل (قوله ونحو دار القرار) الشاهد في القرار (قوله وربما أثرت الخ) هذه العبارة تفيد أن الراء اذا انفصلت لم تؤثر غالبا وأنها قد تؤثر مع الفصل وقد ذكر الشارح الاول بقوله ان الراء اذا تباعدت الخ وذكر الثاني بقوله ومن العرب الخ (قوله يعني الراء) أي سواء كانت مانعة للامالة وهي غير المكسورة أو كافة لمانع الامالة وهي المكسورة كما يدل عليه ما بعده (قوله اذا تباعدت عن الالف) أي ولو بحرف كما يفهم من المثال ومن هنا يعلم أن كلام الناظم في راء متصلة سم (قوله ولا تفخيما في نحو هذا كافر) أي لا تمنع هذه الراء المضمومة امالة الالف لكثرة الفاصل بل تمال ومقتضى كلام التسهيل المذكور وتقرير الشارح له أن الامالة في نحو هذا كافر هي اللغة المشهورة وأن التفخيم لغة قليلة ولا يخفى وان لم يتنبه له شيخنا والبعض ان هذا يصادم لما ذكره الشارح نقلا عن سيبويه عند قول المصنف ان كان ما يكف الخ من أن المانع المتصل بالالف نحو ناعم وهذا عاذرك والمنفصل بحرف نحو ناشط وهذا عاذرك لا يميل معهما أحد الا من لا يؤخذ بلغته وقول شيخنا السيد الكثرة هنا اضافية فلا تنافي ما مر لا يخفى ما فيه لكن المصرح به في التوضيح وحواشي زكريا وغيرهما أن الاتصال شرط أي اغلبي في منع الراء غير المكسورة للامالة وفي كف المكسورة لمانع الامالة وهو موافق لما في الشرح هنا (قوله والذين يميلون كافر) برفع كافر على الحكاية (قوله لسبب لم يتصل)

ما ان ذي عذرة إذ الألف ما الكسرة ان لاتها من كلمة أخرى والحاصل أن شرط تأثير سبب الامالة أن يكون من الكلمة التي فيها الالف ٭ تنبيهات ٭ الأول يستثنى من ذلك أيضا التي هي ضمير المؤنثة في نحو لن يضربها وأدر جيبها لم اقدا ميلت وسببها منفصل أي من كلمة أخرى ٭ الثاني ذكر غير المصنف أن الكسرة اذا كانت متقدمة على الالف فإنما اقتضت امالة الالف لها وان كانت أضعف من الكسرة التي معها في الكلمة قال سيبويه وسمعناهم يقولون لن يضربها فأمالوا للكسرة وشبهوه بالكلمة الواحدة وقد بان لك أن كلام المصنف ليس على عمومه فكان الأولى أن يقول وقد يحالها انفصال لا تقل وانما كان ذلك دون الكسرة لما سبق من أن الكسرة أقوى من الياء (والكف قد يوجبه ما ينفصل) من الموانع كما في هو يريد أن يضربها قبل فلا تمال الالف لان القاف بعدها وهي مانعة من الامالة واعلم أن المانع منفصلا لم يؤثر السبب منفصلا لان المنع أقوى إذ ترك الامالة هو الأصل فيصار اليه لأدنى سبب ولا يخرج عنه الا لسبب محقق ٭ تنبيهات ٭ الأول فهم من قوله قد يوجبه أن ذلك ليس عند كل العرب فان من العرب من لا يعتد بحرف الاستعلاء اذا ولي الالف من كلمة أخرى فيميل الا أن الامالة عنده في نحو مررت بمال ماق أقوى منها في نحو بمال قاسم ٭ الثاني قال في شرح الكافية ان سبب الامالة لا يؤثر الا متصلا وان سبب المنع قد يؤثر منفصلا قال أتى أحمد بالامالة وأتى قاسم بترك الامالة وتبعه الشارح في هذه العبارة وفي التمثيل بأتى قاسم اعترض بأن مقتضاه أن حرف الاستعلاء يمنع امالة الالف المنقلبة عن ياء

أي سواء كان كسرة أو ياء وسواء تقدم على الالف أو تأخر واقتصاره اعتذر الشارح الامثلة لكن ترك مثال الياء المتأخرة (قوله ما ان ذي عذرة) قال شيخنا السيد نقلا عن المختار العذرة بكسر العين المهملة العذر وبضمها البكارة (قوله ألف ما الخ) قال سم هذه الالف يلزم استثناؤها من قول المصنف السابق كيما أدر فانه لا يخصص لهذا بغير ألفها كما أن هذا يخصص لذلك بغير المنفصل اه وقال ابن قاري لا حاجة الى استثناء الامثل هذا بعد متصلا (قوله فإنما اقتضت امالة الالف لها) للمصنف أن يحمله على الشذوذ (قوله وان كانت أضعف) أي في اقتضاء الامالة ولا وجه لأفعل التفضيل اذ لا ضعف في الكسرة المتصلة واعتذر شيخنا عنه بأنه على غرابة بتنزيله منزلة القرابة بين (قوله ليس على عمومه) أي بل دخله تخصيص بالباب انفصال لا تقل) أي لا تقل غير كائنة الالحال من منفصلة (قوله ووجه ما حقق) المناسب لسبب قوي (قوله في نحو مررت بمال ماق) استشكل هذا التمثيل بأن السياق لم لا يعتمن العرب بحرف الاستعلاء مع اعتداد غيره به وحرف الاستعلاء في هذا المثال لا يعتمن فيه من يعتد بحرف الاستعلاء لانفصاله بأكثر من حرفين ولا اعتداد به أصلا كذلك كما تقدم كذا قال شيخنا وتبعه البعض وزاد أن عدم الاعتداد بالمنفصل بالا كثر مجمع عليه وهو غفلة عما أسلفه الشارح نقلا عن بعض نسخ التسهيل الموثوق بها من أنه قد يؤثر حرف الاستعلاء منع الامالة مع كونه رابعا نحو يريد أن يضربها سوطا وحينئذ يستقيم كلام الشارح هنا فتدبر (قوله قال في شرح الكافية الخ) المقصود منه قوله فيقال أتى أحمد بالامالة وأتى قاسم بترك الامالة (قوله أتى أحمد)

اعترض بأن السبب لا يقال فيه متصل أو منفصل الا اذا كان خارجا عن الالف الممالة بان كان قبلها أو بعدها والسبب هنا قائم بنفس الالف وهو ابدالها عن الياء بالطرف وبأنه لا حاجة لذكر أحد بل ذكره يوهم توقف الامالة عليه كتوقف منع الامالة على قاسم مع أنه ليس كذلك (قوله وليس كذلك) لما مر من أن حرف الاستعلاء لا يكف مع اتصاله السبب المقدر فكيف يكفه مع انفصاله والمثال الجيد كتاب قاسم (قوله بأبا التي هى حرف نداء) أى فقاف قاسم تمنع امالة الالف للياء الظاهرة قبلها لكن هذا انما يصح على ما مر فى النظم لا على ما قدمه الشارح من ان حرف الاستعلاء انما يكف الكسرة الظاهرة ولا يكف الياء مطلقا بقى أنه سيأتى أن الحروف لا تمال الا ألفاظا سمعت امالتها شذوذا ذكروا منها يا كما سيذكره الشارح ولم أر بعد المراجعة من ذكر منها أبا ومن المعلوم أن الشاذ لا يقاس عليه فحينئذ لا تصح امالة ألف أيا حتى يستقيم كلام الشارح وبهذا يعلم ما فى كلام البعض من الخلل فتأمل (قوله فى اطلاق الناظم الخ) تبع فيه صاحب التوضيح ولا يخفى أن مجرد كلام ابن عصفور لا ينهض حجة على المصنف ولا يقتضى أن نصوص النحويين بخلاف ما قاله اه سم (قوله الا فيما أميل لكسرة عارضة نحو بمال قاسم) فان الكسرة فيه عارضة بدخول عامل الجر وانما غلب المنفصل الكسرة العارضة لضعفها فيكفها أدنى مانع وقوله أو فيما أميل الخ أى لان الضمير مع ما قبله كالكلمة الواحدة (قوله ولولا ما فى شرح الكافية الخ) هذا كلام الموضح عقب نقله كلام ابن عصفور ولا يخفى أن ما فى شرح الكافية لا يمنع صحة حمل كلامه هنا على الصورتين لجواز أن يكون الناظم مخالفا هنا لما فى شرح الكافية كما يقع ذلك كثيرا له ولغيره من الائمة (قوله على هاتين الصورتين) أى صورة الكسرة العارضة وصورة الالفات التى هى صلات الضمائر (قوله بلا داع سواه) فائدته بيان أن التناسب سبب مستقل اذ لو اقتصر على ما قبله لم يفد ذلك صراحة وانما قال سواه ليصح نفى الداعى اذ التناسب داع فلا يصح نفيه على الاطلاق سم (قوله كعمادا) بالنصب بلا تنوين على ارادة الوقف كما نبه عليه المكودى وقد قرئ اليتامى والنصارى بامالتين فاميلت الالف الاخيرة

وليس كذلك فلعل التمثيل بأيا التى هى حرف نداء فحرفها الكتاب بأتى التى هى فعل

* الثالث فى اطلاق الناظم منع السبب المنفصل مخالفة لكلام غيره من النحويين قال ابن عصفور فى مقربه واذا كان حرف الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يمنع الامالة الا فيما أميل لكسرة عارضة نحو بمال قاسم أو فيما أميل من الالفات التى هى صلات الضمائر نحو أراد أن يعرفها قبل انتهى ولولا ما فى شرح الكافية لحملت قوله فى النظم والكف قد يوجبه الخ على هاتين الصورتين لاشعار قد بالتقليل

(وقد أمالوا لتناسب بلا داع سواه كعمادا وتلا)

هذا هو السبب السادس من أسباب الامالة وهو التناسب وتسمى الامالة للامالة والامالة

لمجاورة الممال وانما أخره لضعفه بالنسبة الى الاسباب المتقدمة ولامالة الالف لاجل التناسب صورتان
احداهما أن تمال لمجاورة ألف ممالة كامالة الالف الثانية فى رأيت عمادا فانها لمناسبة الالف
الاولى فانها ممالة لاجل
الكسرة والاخرى أن تمال
لكونها آخر مجاور لما أميل
آخره كامالة ألف تلا من قوله
تعالى والقمر اذا تلاها
فانها انما أميلت لمناسبة
ما بعدها مما ألفه عن ياء أعنى
جلاها ويغشاها * تنبيهان
* الاول ليس بخاف أن
تمثيله بتلا انما هو على رأى
غير سيبويه كالمبرد وطائفة
أما سيبويه فقد تقدم أنه
يطرد عنده امالة نحو غزا
ودعا من الثلاثى وان
كانت ألفه عن واو لرجوعها
الى الياء عند البناء للمفعول
فامالته عنده لذلك لا للتناسب
وتمثل فى شرح الكافية
لذلك بامالة ألفى والضحى
والليل اذا سجى فانما سجا و
مثل تلا ففيه ما تقدم وأما
الضحى فقد قال غيره أيضا
ان امالة ألفه لتناسب وكذا
والشمس وضحاها والاحسن
أن يقال انما أميل من أجل
أن من العرب من يثنى ما كان من ذوات الواو اذا كان مضموم الاول أو مكسوره
بالياء نحو الضحى والربا فيقول ضحيان وربيان فأميلت الالف لانها قد صارت ياء فى التثنية وانما فعلوا
ذلك استثقالا للواو مع الضمة والكسرة فكان الاحسن أن يمثل بقوله تعالى شديد القوى

لقلبها ياء فى التثنية على ارادة الجماعتين وأميلت الاولى لمناسبة الثانية
فهو عكس ما سبق فى عمادا (قوله لمجاورة الممال) أى الالف الممال سواء
كان فى كلمتها كما فى الصورة الاولى أولا كما فى الثانية اذ آخر المجاور مجاور
فبان دخول الصورة الثانية من صورتى التناسب واندفع ما للبعض فتدبر
(قوله لمجاورة ألف ممالة) أى فى كلمتها (قوله لكونها آخر مجاور لما أميل الخ)
أى آخر تركيب مجاور لتركيب أميل آخره كذا قال البعض ويحتمل أن
المعنى لكونها آخر لفظ مجاور للفظ أميل آخره اذ المجاورة هنا تصدق
مع عدم التلاصق (قوله على رأى غير سيبويه) لو حمل قوله بلا داع سواه
على معنى بلا اعتبار داع سواه أعم من أن يكون ثم داع أولا أمكن كونه على
مذهب سيبويه اه سم ومقتضاه صحة اعتبار السبب الضعيف فقط مع
وجود القوى ولا يخفى بعده (قوله لا للتناسب) أى لان التناسب سبب
ضعيف انما يعتبر عند عدم غيره فاندفع قول البعض قد يقال ما المانع من
كونها للسببين معا ثم يؤيده كلام سم السابق فتدبر يا مع ما فيه (قوله ان
امالة ألفه) أى مع انها عن واو بدليل الضحوة وقوله لتناسب أى لمناسبة
ألف سجا وتلا وما بعدهما (قوله والاحسن أن يقال الخ) فيه نظر وان
أقره أرباب الحواشى لان تثنية هؤلاء الجماعة ما كان من ذوات الواو مضموم
الاول أو مكسوره بالياء شاذة وانقلاب الالف ياء فى بعض أحوال الكلمة
انما يكون سببا فى الامالة اذا لم يكن شاذا كما تقدم فى قوله كذا الواقع منه
الياء خلف دون مزيد أو شذوذ (قوله والربا) انما أتى به للتمثيل لمكسور
الاول من ذوات الواو لا للتمثيل لما أميل لانقلاب ألفه ياء فى التثنية على
لغة بعض العرب كما لا يخفى فسقط قول البعض قد يقال ان سبب امالته أى
الربا كسرة الراء فلا حاجة الى اعتبار رجوع ألفه الى الياء فى التثنية
(قوله فكان الاحسن أن يمثل) أى لما أميل للتناسب بقوله تعالى شديد
القوى فيه نظر فان الجمع قد يثنى فيجرى فيه ما جرى فى الضحى بل فى هذا

مقتض

مقتض آخر لقلب ألفه فى التثنية ياء وهو استثقال توالى واوين (قوله ظاهر الخ) قال سم لم عبر بالظاهر مع قوله وذا قياس اه وتبعه أرباب الحواشى جازمين بأنه كان ينبغى أن يقول صريح كلام سيبويه وقد يقال يحتمل أن الواو فى قول سيبويه وقالوا مغزانا راجعة الى العرب فيكون المعنى وقال العرب مغزانا بامالة الألفين جريا على قولهم عمادا بامالة الألفين ويكون قوله فى قول من قال من وضع الظاهر موضع المضمر وهذا أى الامالة للامالة فى المثالين أمر مقيس عليه مطرد و يحتمل أن المعنى وقالوا أى الناس أو النحاة مغزانا بامالة الألفين جريا منهم على قول العرب عمادا بامالة الألفين وهذا أى الامالة للامالة فى مغزانا قياس منهم على ماسمع من العرب وعلى الثانى يكون سيبويه حاكيا للقياس ولا يلزم من حكايته أن يكون قائلا به ثم اقراره ظاهر فى قوله به فلا يحل ماذكر قال ظاهر دون صريح وعلى الاول يكون مصرحا بقياسية الامالة للامالة فتأمل (قوله لمناسبة الخ) صلة لامالة (قوله وقالوا مغزانا) أى بامالة الألفين الاولى لرجوعها الى الياء فى التثنية والثانية لمناسبة الاولى وقوله فى قول أى جارين على قول وقوله فأمالهما أى أتى عمادا عطف على قال (قوله مغزانا) قال البعض بكسر الميم اه والذى فى المختار مغزانا بفتح الميم مقصدنا من الكلام (قوله ولا تمل مالم ينل تمكنا) أى من الاسماء بقرينة قوله السابق وهكذا بدل من الفعل الخ وقوله كعمادا وتلا (قوله غيرها وغيرنا) مقتضاه أن امالتهما ليست من قسم المسموع مع أنها سماعية وان كثرت فكان الاولى أن يقول الا الذى سمع نحوها ونا (قوله نحو مربها الخ) مثل بمثالين فى كل اشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون سبب الامالة الكسرة أو الياء (قوله فهذان تطرد امالتهما) قال سم ان أراد به جواز امالتهما فى غير التركيب الذى سمعت امالتهما فيه فالظاهر أن هذا ثابت فى كل مسموع وأن وزانهما فى الامالة وزان غيرهما مما لم يتمكن وان أوهمت عبارة الناظم خلافه وان أراد به أن امالتهما الاضعف فيها فالظاهر خلافه وأن امالة غير المتمكن مطلقا ضعيفة الا الفعل الماضى كاباق اه و يمكن أن يكون أراد بالاطراد الكثرة (قوله امالة لا) أى الجوابية وقوله لكونها مستقلة أى فى الجواب كما

* الثانى ظاهر كلام سيبويه أنه يقاس على امالة الالف الثانية فى ضورايت عمادا المناسبة الاولى فانه قال وقالوا مغزانا فى قول من قال عمادا فأمالهما جميعا وذا قياس (ولا تمل مالم ينل تمكنا دون سماع غيرها وغيرنا) أى الامالة من خواص الافعال والاسماء المتمكنة فلذلك لا تطرد امالة غير المتمكن نحو اذا وما الا ها ونا نحو مربها ونظر اليها ومر بنا ونظر الينا فهذان تطرد امالتهما لكثرة استعمالهما وأشار بقوله دون سماع الى ماسمعت امالته من الاسم غير المتمكن وهو ذا الاشارية ومتى وأنى وقد أميل من الحروف بلى ويا فى النداء ولا فى قولهم اما لا لان هذه الاحرف نابت عن الجمل فصار لها بذلك مزية على غيرها وحكى قطرب امالة لا لكونها مستقلة وعن سيبويه ومن وافقه امالة حتى وحكيت امالتها عن حمزة والكسائى * تنبيهات * الاول لا تمنع الامالة

فيما عرض ناؤه نحو يأتى ويأحل
لأن الأصل فيه الإعراب
* الثانى لا اشكال فى جواز
امالة الفعل الماضى وإن كان
مبنيا خلاف ما أوهمه كلامه
قال المبرد وإمالة عسى جيدة
* الثالث إمالة فى الحروف
لأن ألفها لا تكون من ياء
ولا تجاور كسرة فإن سمى بها
أميلت وعلى هذا أميلت الراء
من المر والهاء والطاء
والحاء فى فواتح السور لأنها
أسماء ما يلفظ به من الأصوات
المقطعة فى مخارج الحروف كما
أن غاق اسم لصوت الغراب
وطيخ اسم لصوت الضاحك
فلما كانت أسماء لهذه
الأصوات ولم تكن كما
ولا أرادوا بالامالة فيها
الاشعار بأنها قد صارت من
حيز الأسماء التى لا تمتنع فيها
الامالة وقال الزجاج والكوفيون
أميلت الفواتح لأنها مقصورة
والمقصور يغلب عليه الامالة
وقد رد هذا بأن كثيرا من
المقصور لا تجوز إمالته وقال
الفراء أميلت لأنها إذا ثنيت
ردت الى الياء فيقال طيان
وحيان

فى المرادى (قوله فيما عرض بناؤه) لا يرد هذا على المصنف لأنه إنما منع الامالة فيما لم يتمكن أى الكلية كما يقتضيه وقوع النكرة فى سياق النفى وهذا لا ينافى التمكن فى حالة ما فتأمله (قوله خلاف ما أوهمه كلامه) يجاب بأن قوله وهكذا ما دل على الفعل الخ وقوله كما دار قرينة على استثناء الماضى من كلامه هنا (قوله ولا تجاور) بالراء المهملة وكلامه باعتبار الغالب وإلا فألف الى تجاور كسرة الهمزة (قوله فإن سمى بها) الضمير راجع الى الحروف باعتبار عموم كونها كلمات لا باعتبار خصوص كونها حروفا والضمير ونحوها التسمية فيها أسماء لا حروفا أو يقال فيها بعد التسمية ما كانت حروفا باعتبار ما كان (قوله أميلت) أى إذا وجد سبب الامالة لو سمى بمتى أو بلى لأن الألف الرابعة فى الاسم تقلب ياء فى التثنية بخلاف ما لو سمى بإلى لأن التسمية تحمله من الواوى لأنه أكثر من اليائى ولهذا تقول فى تثنيته الوان نقله شيخنا السيد من شرح الشافية (قوله وعلى هذا) أى وبناء على ما ذكر من امالة الحروف بعد التسمية بها أميلت الراء من المر والر وكما أميلت حروف المعانى بعد التسمية بها أميلت حروف المبانى بعد التسمية بها وإن افترقتا بسقاء حروف المعانى بعد التسمية على صورتها قبل التسمية وعدم بقاء حروف المبانى لزيادة ألف مقصورة أو ممدودة فى أسماء حروف التهجى ومن هذا تجد أنه كان على الشارح أن يقول أميلت راء من المر وها وطا وحا فى فواتح السور بقصر الأربعة أى لفظة را ولفظة ها الخ لأن الراء والهاء والطاء والحاء أسماء الأحرف الهجائية وهى ر ه ط ح مع أن الممال أحرف ثنائية هى را ها طا حا وقوله والر ينطق به كما ينطق به فى أوائل السور فهو عطف على المر وقوله والهاء عطف على فاعل أميلت وكان عليه أن يزيد والياء واعلم أنه سيأتى فى الخاتمة أن الامالة فى فواتح السور وأسماء حروف التهجى شاذة فليحمل ما هنا عليه وإن أوهم صنيعه هنا خلافه فاعرف هذه التدقيقات (قوله فى فواتح السور) ذكره بعض محققى طلبتهم (قوله فلما كانت) أى الراء والهاء والطاء والحاء فى فواتح السور (قوله ولم تكن كما ولا) أى فى الحرفية (قوله أرادوا بالامالة فيها الاشعار الخ) حاصل ما ذكره فى علة امالتها ثلاثة أقوال

وكذلك امالة حروف المعجم نحو باوتاوثاه (والفتح قبل كسر راء في طرف * أمل) كامالة الالف لان الغرض الذي لاجله تمال الالف وهو مشاكلة الاصوات وتقريب بعضها من بعض موجود في الحركة كما أنه موجود في الطرف ولامالة الفتحة سببان الاول أن تكون قبل راء مكسورة متطرفة (كالأيسر مل تكف الكافر) ترمى بشرر غير أولى الضرر والثاني سيأتي * تنبيهات * الاول فهم من قوله والفتح أن الممال في ذلك الفتح لا المفتوح وقول سيبويه أمالوا المفتوح فيه تجوز * الثاني لا فرق بين أن تكون الفتحة في حرف استعلاء (٢٨٥) نحو من البقر أو في راء نحو بشرر أو في غيرهما نحو من الكبر * الثالث فهم من قوله قبل كسر راء أن الفتحة لا تمال لكسرة راء قبلها نحو رمم وقد نص غيره على ذلك * الرابع ظاهر صنيعه أن الفتحة لا تمال الا اذا كانت متصلة بالراء فلو فصل بينهما لم تمل وليس ذلك على اطلاقه بل فيه تفصيل وهو أن الفاصل بين الفتحة والراء ان كان مكسورا أو ساكنا غير ياء فهو مغتفر وان كان غير ذلك منع الامالة فتمال الفتحة في نحو أشر وفي نحو عمرو ولا في نحو بحير نص على ذلك سيبويه ونبه عليه المصنف في بعض نسخ التسهيل * الخامس اشتراط كون الراء في الطرف هو بالنظر الى الغالب وليس ذلك باللازم فقد ذكر سيبويه امالة فتحة الطاء في قولهم رأيت خبط رياح وذكر غيره أنه يجوز امالة فتحة العين في نحو العرد والراء في ذلك ليست بلام * السادس أطلق في قوله أمل فعلم أن الامالة في ذلك وصلا ووقفا بخلاف امالة الفتحة للسبب الآتي فانها خاصة بالوقف وقد صرح به في شرح الكافية * السابع هذه الامالة مطردة كما ذكره في شرح الكافية * الثامن بقي لامالة الفتحة لكسرة الراء شرطان غير ما ذكر أحدهما أن لا تكون على ياء فلا تمال فتحة الياء في نحو من الغير نص على ذلك سيبويه ذكره

(قوله وكذلك امالة حروف المعجم) أي أسماء حروف المعجم التي ليست في فواتح السور على لغة قصر تلك الاسماء (قوله كسر راء) من اضافة الصفة الى الموصوف كما سيشير اليه الشارح (قوله وتقريب بعضها من بعض) عطف تفسير (قوله موجود في الحركة) أي في امالة الحركة وقوله كما أنه موجود في الحرف أي في امالة الحرف (قوله كالأيسر) أي الامر الايسر اه خالد أي الاسهل (قوله ظاهر صنيعه) أي حيث عبر بالقبلية المتبادر منها الاتصال وأتى بمثال فيه الفتحة متصلة بالراء ومن عادته اعطاء الحكم بالمثال وعبر بالظاهر لصدق القبلية مع الانفصال ولجواز مخالفة تمثيله هنا لعادته اذهي أغلبية لا كلية وبهذا التحقيق يعلم سقوط ما اعترض به سم وتبعه أرباب الحواشي (قوله أن الفتحة لا تمال الخ) فرق شيخنا السيد بين الفتحة والالف حيث لم تمل الفتحة لكسرة راء قبلها وأميلت الالف لياء قبلها أو بعدها أو كسرة كذلك بأن الالف أقبل للامالة من الفتحة أي فاحتمل فيها ما لم يحتمل في الفتحة (قوله غير ياء) يرجع لساكنا فقط كما تفيده عبارة شرح التسهيل لعلي باشا (قوله لا في نحو بحير) مثال للفاصل بين الفتحة والراء اذا كان ياء ساكنة ولم يمثل للفاصل بينهما اذا كان غير مكسور بأن كان مضموما نحو عمر وهو نوع من الشجر أو مفتوحا نحو شجرة لاتمال الفتحة الاولى (قوله في قولهم رأيت خبط رياح) لعله بفتح الخاء المعجمة والباء

فى بعض نسخ التسهيل والآخر أن لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو من الشرق فانه متنع من الامالة نص عليه سيبويه وأما مات تقدم حرف الاستعلاء على الراء لم يمتنع لان الراء المكسورة تقلب المستعلى اذا وقع قبلها فلهذا أميل نحو من الضرر * التاسع منع سيبويه امالة الالف فى نحو من الحاذر اذا

أميلت فتحة الدال قال ولا تقوى على امالة الالف أى ولا تقوى امالة الفتحة على امالة الالف لاجل امالتها وزعم ابن خروف أن من أمال ألف عمادا لاجل امالة الالف قبلها أمال هنا ألف الحاذر لاجل امالة فتحة الدال وضعف بأن الامالة للامالة من الاسباب الضعيفة فينبغى أن لا يقاس شئ منها الا فى المسموع وهو امالة الالف لاجل امالة الالف قبلها أو بعدها (كذا) الفتح (الذى يليه ها التأنيث فى وقف اذا ما كان غير ألف) هذا هو السبب الثانى من سببى امالة الفتحة فتمال كل فتحة تليها هاء التأنيث الا أن امالتها مخصوصة بالوقف وبذلك قرأ الكسائى فى احدى الروايتين عنه والرواية الأخرى أنه أمال اذا كان قبل الهاء أحد خمسة عشر حرفا يجمعها قولك حثت زينب لذود شمس وفصل فى أربعة يجمعها قولك أكهر فأمال فتحتها اذا كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة على ما هو معروف فى كتب القراآت وشمل قوله ها التأنيث

تفصيل.

الموحدة آخره طاء مهملة أى ورقا نفضته الرياح من الشجر كما يستفاد من القاموس ويؤخذ من الامالة فى المثال أنه لا يشترط فى امالة الفتحة لكسر قراء بعدها كونهما فى كلمة واحدة (قوله والآخر أن لا يكون الخ) قال سم وتبعه أرباب الحواشى هذا الآخر قد يؤخذ من قوله فى طرف اه سم واعلم أن الاحذ اذا كان حرف الاستعلاء لا يمنع امالة الفتحة الا اذا كان فى كلمة وهو خلاف قياس امالة الفتحة على امالة الالف التى تقدم فيها المنفصل كما مر فى قول الناظم * والكف قد يوجبه ما ينفصل * فحرر (قوله لاجل امالتها) أى الفتحة (قوله أمال هنا ألف الحاذر الخ) ظاهر العبارة أن امالة الالف لامالة الفتحة ممنوعة وحينئذ لا ينهض التضعيف الآتى (قوله فينبغى أن لا يقاس) أى لا يطرد شئ منها أى من أنواعها الا فى المسموع أى لكن الاطراد فى المسموع من أنواعها يقبل ولو قال فينبغى أن لا يقاس شئ منها على المسموع لكان أوضح (قوله قبلها) أى كما فى عمادا أو بعدها أى كما فى اليتامى (قوله مخصوصة بالوقف) لانها فى الوصل تاء والتاء لا تشبه الالف (قوله بخثت الخ) قال فى القاموس جثا كدعا ورمى جثوا وجثيا بضمهما جلس على ركبتيه وقام على أطراف أصابعه اه والذود بذال معجمة مفتوحة وواو ساكنة ودال مهملة من معانيه السوق والطرد أى لاجل سوق الشمس ودفعها زينب عن حرها هذا ما ظهر لى (قوله أكهر) قال فى القاموس الكهر القهر والانتهار والضحك واستقبالك انسانا بوجه عابس تهاونا به والاهر وارتفاع النهار واشتداد الحر والمصاهرة والفعل كمنع اه فقول الشارح أكهر كاكرم من باب التعدية بالهمزة أو أفعل

هاء المبالغة نحو علامة واما التها بارة وخرج بها التأنيث هاء السكت نحو كتابيه فلا تمال الفتحة قبلها
على الصحيح واحترز بقوله اذا ما كان غير ألف عما اذا كان قبل الهاء ألف فانها لا تمال نحو
الصلاة والحياة * تنبيهات *
الاول الضمير فى قوله يليه
راجع الى الفتح لانه الذى
يمال لا الحرف الذى تليه
هاء التأنيث واذا كان كذلك
فلا وجه لاستثنائه الالف
بقوله اذا ما كان غير ألف اذ لم
يندرج الالف فى الفتح وهو
انما فعله لدفع توهم أن هاء
التأنيث تسوغ امالة الالف
كما سوغت امالة الفتحة فكان
حق العبارة أن يقول عاطفا
على ما تقدم * وقبل ها
التأنيث أيضا ان تقف
ولا تمل لهذه الهاء الالف
* الثانى انما قال ها
التأنيث ولم يقل تا التأنيث
لتخرج التاء التى لم تقلب
هاء فان الفتحة لا تمال قبلها
* الثالث ذكر سيبويه أن
سبب امالة الفتحة قبل هاء
التأنيث شبه الهاء بالالف
فأميل ما قبلها كما يمال ما قبل
الالف ولم يبين سيبويه بأى
ألف شبهت والظاهر أنها
شبهت بألف التأنيث * خاتمة *
ذكر بعضهم لامالة الالف
سببين غير ما سبق أحدهما الفرق بين الاسم والحرف وذلك فى را وما أشبهها من فواتح السور وقال سيبويه
وقالوا را وياو تا يعنى بالامالة لانها أسماء ما يلفظ به فليست كالى وما ولا وغيرها من الحروف المبنية على السكون

تفضيل (قوله هاء المبالغة) لانها هاء تأنيث فى الاصل (قوله فانها لا تمال)
الا اذا كان فيها ما يوجب الامالة نحو امالة المرضاة وتقاة اه همع وارتضى
البعض ما قيل فى علة عدم امالة الالف قبل هاء التأنيث أن وقوع الالف
قبل الهاء أزال شبهها بألف التأنيث لان هاء التأنيث لا تقع بعدها ثم قال
ووقع فى بعض الحواشى التعليل بغير هذا مما لا معنى له فاحذره اه وفيه أن
ما ارتضاه لا يصح الا لو جعلنا علة امالة الالف شبهها بألف التأنيث ولا قائل
به وأيضا لا معنى له فالاولى فى التعليل ما ظهر لى ولله الحمد من أن سبب
امالة الفتحة قبل هاء التأنيث كما يأتى شبهها بألف التأنيث وألف التأنيث
لا يقع قبلها ألف فلما وقع قبل الهاء ألف ضعف شبه الهاء بألف التأنيث
فلم تقتض امالة ما قبلها (قوله فلا وجه لاستثنائه الالف) أى اخراجه اياه
من الفتح الراجع اليه هاء يليه بقوله اذا ما كان الخ لعدم شمول الفتح للالف
نعم أن الاستثناء فى كلامه بالمعنى اللغوى ثم لو جعل المستثنى منه الضمير فى
كان صح جعل الاستثناء اصطلاحيا لكنه خلاف ظاهر صنيع الشارح ثم
ما ذكره الشارح من عدم وجه الاستثناء قال سم مبنى على أن موصوف
الموصول الفتح وليس بلازم لجواز أن يكون موصوفه الشئ الشامل للفتح
والالف اللذين لا يكون قبل الهاء الا أحدهما فيتجه الاستثناء على أنه يمكن
جعل كان تامة بمعنى وجد وغير ألف حالا على معنى المغايرة فى الحكم
والتقدير يمال الفتح اذا وجد حال كونه مغايرا للالف فى هذا الحكم فلا
يكون هناك استثناء أصلا (قوله التى لم تقلب هاء) يشمل تاء نحو فاطمة
ورحمة عند من يقف بالتاء فلا يمال حينئذ كما صرح به غيره وتاء التأنيث
المتصل بالفعل نحو باعت (قوله أنها أشبهت بألف التأنيث) أى المقصورة
لاتفاقهما فى المخرج وهو أقصى الحلق وفى المعنى وهو الدلالة على التأنيث
وفى الزيادة على أصول الكلمة وفى التطرف فى آخرها وفى الاختصاص
بالاسماء الجامدة والمشتقة تصريح (قوله قال سيبويه الخ) استدلال على
قوله أحدهما الفرق الخ (قوله لانها أسماء ما يلفظ به) أى من الحروف

وحروف التهجي التي في أوائل السور إن كان في آخرها ألف فمنهم من يفتح ومنهم من يميل وإن كان في وسطها ألف نحو كاف وصاد فلا خلاف في الفتح والآخر كثرة الاستعمال وذلك لأنهم أجمعوا على إمالتها في الرفع والنصب وكذلك الجاح في الرفع والنصب ذكره بعض النحويين وإمالة الناس في الرفع والنصب قال ابن برهان في آخر شرح اللمع روى عبد الله بن داود عن أبي عمرو بن العلاء إمالة الناس في جميع القرآن مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وذكر ذلك في شرح الكافية قال وهذه رواية أحمد بن يزيد الحلواني عن أبي عمر الدوري عن الكسائي ورواية نصر وقتيبة عن الكسائي انتهى • واعلم أن الإمالة لهذين السببين شاذة لا يقاس عليها بل يقتصر في ذلك على ما سمع والله أعلم

* (التصريف) *

اعلم أن التصريف في اللغة التغيير ومنه تصريف الرياح أي تغييرها وأما في الاصطلاح فيطلق على شيئين الأول تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول وهذا القسم جرت عادة المصنفين بذكره قبل التصريف كما فعل الناظم وهو في الحقيقة من التصريف والآخر تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها

وقوله حتى إنه إذا الألف من أسماء حروف التهجي كالياء يقصر كأنه وبمصر حوايل ذلك في الصبح عن زيد بدرومية الإجماع وجمعه على القصر بأن مثلا بقلب الألف المقصورة ياء وعلى المد بآت بإبدالها همزة (قوله وحروف التهجي) مبتدأ خبره قوله إن كان في آخرها ألف فتهم الخ وفي كلامه حذف مضاف أي وأسماء حروف التهجي وقول البعض أن حروف التهجي معطوف على راو ومال أشم مال إن لم يحكى فاسد بالكلية فهو تعسف لا حاجة إليه فتأمل (قوله من يفتح) أي لا يميل (قوله علما) بخلاف ما إذا كان صفة للمبالغة فإنه لا يمال لأنه لم يكثر استعماله دماميني (قوله في الرفع والنصب) أي بلا في الجر فإن الإمالة فيه قياسية لوجود سببها وهو الكسرة (قوله شاذة) أي قياسا فلا ينافي قراءة بعض السبعة بالإمالة في فواتح السور قاله شيخنا السيد

* (التصريف) *

(قوله على شيئين) بل على ثلاثة ثالثها العلم بأحكام بنية الكلمة كما سينقله عن ابن الناظم (قوله إلى أبنية) أي صيغ (قوله كالتصغير الخ) إن كان تمثيلا للضروب من المعاني احتاج قوله واسم الفاعل واسم المفعول إلى تقدير مضاف أي ودلالة اسم الفاعل الخ وإن كان تمثيلا للأبنية المختلفة كان التصغير والتكسير بمعنى الصيغتين المعروفتين (قوله بذكره) أي بذكر متعلقه الذي هو تلك الأبنية المختلفة إذ هي المذكورة قبل هذا الباب لا نفس التحويل وقوله قبل التصريف أي بالمعنى الآخر الآتي فافهم (قوله وهو في الحقيقة من التصريف) إن أراد من التصريف اللغوي فهو غير محتاج إليه لوضوحه من تعريف التصريف لغة وإن أراد من التصريف بالمعنى الاصطلاحي الآتي فباطل لتغاير المعنيين الاصطلاحيين كما نطق به كلامه أو بالمعنى الاصطلاحي السابق فباطل أيضا إذ لا معنى لكون الشيء من نفسه فتدبر (قوله تغيير الكلمة) أي عن أصل وضعها (قوله

(قوله ولكن لغرض آخر) كالالحاق والتخلص من التقاء الساكنين والتخلص من اجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون (قوله وينحصر) أى هذا التغيير (قوله وقد أشار الشارح الى الامرين بقوله الخ) نظر فيه سم بأن هذا القول ليس فيه أن التصريف يطلق بمعنى تغيير الكلمة لغير معنى الخ وعارضه البعض فقال أشار الى الاول بقوله هو تغيير بنيتها الخ والى الثانى بقوله ولهذا التغيير احكام فان تلك الاحكام ماعدا الصحة تغييرات مخصوصة لاغراض فقط تنظير بعضهم بانه ليس فيه اشارة الى المعنى الثانى اه وأنت خبير بأن المعنى الثانى تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها ولكن لغرض آخر وينحصر فى الانواع الستة المتقدمة فليس هو لمعنى طارئ على الكلمة وليس منه الصحة والاحكام التى جعل ابن الناظم معرفتها علم التصريف جعلها أحكاما للتغيير لمعنى طارئ لأنه المشار اليه بقوله ولهذا التغيير أحكام وأدخل فيها الصحة حيث قال كالصحة والاعلال فن أين يكون قوله ولهذا التغيير أحكام اشارة الى المعنى الثانى فالحق مع من نظر فى كلام الشارح بما ذكر نعم يمكن أن يتكلف تصحيح كلام الشارح بجعل اسم الاشارة راجعا الى التغيير لا بقيد كونه لمعنى طارئ بل مطلقا او بجعل الصحة والاعلال حكمين للتغيير لمعنى طارئ والاعلال فقط بأنواعه الستة حكما للتغيير لغرض آخر والله الموفق للصواب (قوله هو تغيير بنيتها) أى تحويل بنيتها الى صيغ مختلفة ولا يخفى أن هذا التعريف بمعنى التعريف الاول فى كلام شارحنا (قوله الى التثنية والجمع) قال زكريا الانسب الى المثنى والمجموع اه والجواب أن التثنية والجمع يطلقان على المثنى والمجموع (قوله ولهذا التغيير) أى ولمتعلق هذا التغيير من المغير والمغير اليه اذ الصحة مثلا صفة للفظ لا للتغيير ولا للتغير وبهذا يعرف مافى كلام شيخنا والبعض (قوله كالصحة والاعلال) الظاهر أن الكاف استقصائية اذ الاعلال التغيير وهو صادق بالانواع الستة المتقدمة (قوله ومايتعلق بها) كشروطها (قوله فالتصريف) أى فعلم التصريف ليطابق قوله تسمى علم التصريف أو المراد التصريف بمعنى العلم وقوله اذن أى اذا استعمل فى معرفة تلك الاحكام ثم اذا أطلق التصريف بمعنى العلم فقيه

ولكن لغرض آخر وينحصر فى الزيادة والحذف والابدال والقلب والنقل والادغام وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم التصريف وقد أشار الشارح الى الامرين بقوله تصريف الكلمة هو تغيير بنيتها بحسب مايعرض لها من المعنى كتغيير المفرد الى التثنية والجمع وتغيير المصدر الى بناء الفعل واسمى الفاعل والمفعول ولهذا التغيير أحكام كالصحة والاعلال ومعرفة تلك الاحكام ومايتعلق بها تسمى علم التصريف فالتصريف اذن هو العلم بأحكام بنية الكلمة

بين الحروف من إصالة أو زيادة أو صحة وإعلال وشبه ذلك اهـ ولا يتعلق التصريف إلا بالأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة وأما الحروف وشبهها فلا تعلق لعلم التصريف بها كما أشار إلى ذلك بقوله (حرف وشبهه من الصرف بري * وما سواهما بتصريف حري) أي حقيق والمراد بشبه الحرف الأسماء المبنية والأفعال الجامدة نحو ذلك وعسى وليس ونحوهما فإنها تشبه الحرف في الجمود وأما

طروق التصغير ذا والذى والحذف سوف وإن والحذف والإبدال لعل فشاذ موقوف عند ما سمع * تنبيه * التصريف وإن كان يدخل الأسماء والأفعال إلا أنه للأفعال بطريق الأصالة لكثرة تغيرها ولظهور الاشتقاق فيها (وليس أدنى من ثلاثي يرى * قابل تصريف سوى ما غيرا) يعني أن ما كان على حرف واحد أو حرفين فإنه لا يقبل التصريف إلا أن يكون ثلاثيا في الأصل وقد غير بالحذف فإن ذلك لا يخرجه عن قبول التصريف وقد فهم من ذلك أمران أحدهما أن الاسم المتمكن والفعل لا ينقصان في أصل الوضع من ثلاثة أحرف لأنهما يقبلان التصريف وما يقبل التصريف لا يكون في أصل الوضع على حرف واحد ولا على حرفين والآخر أن الاسم والفعل قد ينقصان عن الثلاثة بالحذف أما الاسم فإنه قد يرد على حرفين بحذف لامه نحو يد أو عينه نحو سه أو فائه نحو عدة وقد يرد على حرف واحد نحو م الله عند من جعله محذوفا من ايمن الله وكقول بعض العرب شربت ما وذلك قليل * وأما الفعل فإنه قد يرد على حرفين نحو قل وبع وسل وقد يرد على حرف واحد نحو ع كلامي وق نفسك وذلك فيما أعلت فاؤه ولامه فيجتمعان في الأمر

الأوجه الثلاثة في غيره من أسماء الفنون وهي كونه بمعنى الملكة أو المسائل أو الإدراك كما تقدم وعلى هذا الثالث قول الشارح فالتصريف إدراك والعلم بأحكام بنية الكلمة الخ (قوله بما لحروفها) بدل من قوله بأحكام (قوله وشبه ذلك) قال زكريا وأقره شيخنا والبعض أي كالإخفاء والإظهار والإدغام اهـ وفيه أن الإخفاء والإدغام من الإعلال والإظهار من الصحة الآن بحثا فتدبر (قوله ولا يتعلق التصريف) أي بمعناه المقصود بقواعد التصريف كما سبق بقرينة كلامه في التنبيه الآتي فلا ينافي أن بعض الأسماء المبنية يثنى ويجمع ويصغر كأسماء الإشارة والموصولات على أن تصغيرها شاذ وتثنيتها وجمعها صوريان لا حقيقيان على التحقيق (قوله والأفعال المتصرفة) أي غير الجامدة (قوله الأسماء المبنية) ككم ومن ولم يمثل لها الشارح اكتفاء بما ذكره (قوله ونحوهما) كنعم وبئس (قوله وأما طروق التصغير ذا والذى) فيه أن هذا لا يرد إلا لو أريد بالتصريف المتكلم عليه التغيير بمعنى طارئ وقد أسلف الشارح أن المقصود هنا التصريف بمعنى التغيير لغير معنى طارئ فليس منه التصغير حتى يرد علينا تصغير ذا والذى (قوله وليس أدنى من ثلاثي الخ) إن قلت هذا البيت مستغنى عنه بما قبله لاستلزام نفي قبول الحرف للتصريف نفي قبول أدنى من ثلاثي ونقصه إلا أن الأدنى المذكور لا يكون إلا حرفا قلت ليس مستغنى عنه بالنسبة إلى المبتدي الذي لا يعرف أن الأدنى المذكور لا يكون إلا حرفا (قوله ثلاثيا في الأصل) أي فصاعدا فلو عبر عنه من جعله مختصرا من أيمن (قوله عند من جعله محذوفا) أي مختصرا (قوله شربت ما) أي بالقصر منونا لكونه على حرف

واحد

(ومنتهى اسم خمس ان تجردا * وان يزد فيه فما سبعا عدا) أى ينقسم الاسم الى مجرد وهو الاصل والى مزيد فيه وهو فرعه فغاية ما يصل اليه المجرد خمسة أحرف نحو سفرجل وغاية ما يصل اليه المزيد فيه بالزيادة سبعة أحرف فالثلاثى الاصول نحو اشهيباب مصدر اشهاب والرباعى الاصول نحو احرنجام مصدر احرنجمت الابل أى اجتمعت وأما الخماسى الاصول فانه لا يزاد فيه غير حرف مد قبل الآخر أو بعده مجردا أو مشفوعا بهاء التأنيث نحو عضرفوط وهو العظاءة الذكر وقبعثرى وهو البعير الذى كثر شعره وعظم خلقه والمشفوع نحو قبعثراة وندر قرعبلانة لانه زيد فيه حرفان وأحدهما نون قيل انه لم يسمع الا من كتاب العين فلا يلتفت اليه والقرعبلانة دويبة عريضة عظيمة البطن محبنطية وقالوا فى تصغيرها قريعبة وذكر بعضهم أنه زيد فى الخماسى حرف مد قبل الآخر نحو مغناطيس فان صح ذلك وكان عربيا جعل نادرا وقد حكاه ابن القطاع أعنى مغناطيس * تنبيهان * الاول انما لم يستثن هنا هاء التأنيث وزيادتى التثنية وجمع التصحيح والنسب كما فعل فى التسهيل فقال والمزيد فيه ان كان اسما لم يجاوز سبعة الا بهاء التأنيث

واحد (قوله ومنتهى اسم) أى حروف اسم (قوله فالثلاثى الاصول) أى فالمزيد فيه الثلاثى الاصول (قوله مصدر اشهاب) بتشديد الموحدة اذا صار أشهب من الشهبة بضم الشين وهى بياض يخالطه سواد (قوله مجردا الخ) حال من ضمير حرف المد المستكن فى بعده فهو راجع الى بعده فقط (قوله وهو العظاءة الذكر) عبارة القاموس العضرفوط العذفوط أو ذكر العظاء وهو من دواب الجن وركائبهم والجمع عضارف وعضرفوطات اه وقال فى محل آخر العذفوط بالضم دويبة بيضاء ناعمة تشبه بها أصابع الجوارى اه وقال فى محل آخر العظاية دويبة كسام أبرص والجمع عظاء اه وسام أبرص بتشديد الميم قال فى القاموس من كبار الوزغ اه وفى المصباح أن العظاءة بالمد لغة أهل العالية والعظاية لغة تميم وأن جمع الاولى عظاء وجمع الثانية عظايا (قوله والمشفوع نحو قبعثراة) الانسب بقوله نحو عضرفوط أن يقول ونحو قبعثراة (قوله قرعبلانة) بفتح القاف والراء وسكون العين المهملة وفتح الموحدة (قوله لانه زيد فيه حرفان) أى غير الهاء (قوله الا من كتاب العين) أى المحشو بالخطا (قوله محبنطية) بضم الميم وسكون الحاء المهملة وفتح الموحدة وسكون النون وكسر الطاء المهملة وتخفيف التحتية أى منتفخة البطن كما فى القاموس ولعل المراد بمنتفخة البطن عظيمة البطن فيكون تأكيدا لما قبله (قوله قريعبة) أى بحذف الخامس كما هو قاعدة تصغير الخماسى الاصول (قوله وذكر بعضهم الخ) مقابل قوله لا يزاد فيه غير حرف مد (قوله نحو مغناطيس) بفتح الميم كما يفيده صنيع القاموس (قوله وكان عربيا) يظهر أنه عطف سبب على مسبب (قوله أعنى مغناطيس) لعله منعه من الصرف ميلا الى احتمال عجميته مع كونه علما على اللفظ لان المراد لفظه (قوله الا بهاء التأنيث) كقرعبلانة

أو زيادتي التثنية أو التصحيح لما علم من أن هذه الزوائد غير معتد بها لكونها مفتقرة الانفصال والثاني انما قل نحو خمس وسبعا وإن قل خمسة وسبعة لان حروف الهجاء تذكر وتؤنث فباعتبار تذكيرها تثبت الهاء في عددها وباعتبار تأنيثها تسقط التاء من عددها (وفي آخر الثلاثي افتح وضم واكسر وزد تسكين ثانيه تعم) تقدم أن المجرد ثلاثي ورباعي وخماسي فالثلاثي تقتضي القسمة العقلية أن تكون أبنيته اثني عشر بناء لان أوله يقبل الحركات الثلاث ولا يقبل السكون اذ لا يمكن الابتداء بساكن وثانيه يقبل الحركات الثلاث ويقبل السكون أيضا والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة اثنا عشر فهذه جملة أوزان الثلاثي

المجرد كما أشار الى ذلك بقوله ثم (وفعل) بكسر الفاء وضم العين (أهمل) من هذه الأوزان لاستثقالهم الانتقال من كسر الى ضم وأما قراءة بعضهم والسماء ذات الحبك بكسر الحاء وضم الباء فوجهت على تقدير صحتها بوجهين أحدهما أن ذلك من تداخل اللغتين في جزأي الكلمة لانه يقال حبك بضم الحاء والباء وحبك بكسرهما فركب القارئ منهما هذه القراءة قال ابن جني أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال الى القراءة المشهورة فنطق بالباء مضمومة قال في شرح الكافية وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت هذه القراءة له لدل به على عدم الضبط ورداءة التلاوة ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه لامكان عروض ذلك له والآخر أن يكون كسر الحاء اتباعا لكسرة تاء ذات ولم يعتد باللام الساكنة لان الساكن حاجز غير حصين قيل وهذا أحسن (والعكس) وهو فعل بضم الفاء وكسر العين (يقل) في لسان العرب (لقصدهم تخصيص فعل بفعل) فيما لم يسم فاعله نحو ضرب وقتل والذي جاء منه دئل اسم دويبة سميت بها قبيلة من كنانة وهي التي ينسب اليها أبو الأسود الدؤلي وأنشد الأخفش لكعب بن مالك الانصاري جاؤا بجيش لو قيس معرسه ما كان الا كمعرس الدئل

(قوله أو زيادتي التثنية) كقولك في تثنية اشهيباب اشهيبابان وفي جمعه اشهيبابون عند التصحيح وفي النسب نحو اشهيبابي دماميني (قوله الى ضم) أي ضم لازم فخرج نحو يضرب اذ الضمة تزول نصبا وجزما (قوله وأما قراءة بعضهم) هو أبو السمال بفتح السين وتشديد الميم آخره لام (قوله والسماء ذات الحبك) في القاموس الحبك من السماء طرائق النجوم واحدها حبيكة (قوله على تقدير صحتها) انما قال ذلك لانه قد قيل انها لم تثبت (قوله من تداخل اللغتين الخ) اعترض بأن التداخل في جزأي الكلمة الواحدة غير معهود وانما المعهود التداخل في الكلمتين نحو كدت بضم الكاف أكاد ان كنت بالضم على لغة من قال كدت يكود وأكاد على لغة من قال كدت يكاد (قوله قيل وهذا أحسن) قائله أبو حيان واعترض بأن أداة التعريف كلمة منفصلة ومن ثم امتنع القراء من ضم أول الساكنين اتباعا لضم ثالثه في نحو ان الحكم وقل الروح وغلبت الروم ولم يلحقوها بقل انظر والساكن المذكور حاجز حصين على أنه لا يجري في غير الآية اه وقد يقال اعتراضه بما ذكر لا ينافي أحسنيته مما قبله مع أن قوله على أنه لا يجري في غير الآية لا يرد اذ لم يسمع في غير الآية (قوله لقصدهم تخصيص فعل بفعل) الباء داخلة على المقصور (قوله فيما لم يسم فاعله) صفة لفعل أي الكائن في أوزان ما لم يسم فاعله (قوله جاؤا بجيش الخ) قائله كعب بن مالك الانصاري

والرئم اسم للاست والوعل لغة في الوعل حكاه الخليل فثبت بهذه الالفاظ أن هذا ال
خلافا لمن زعم ذلك نعم هو قليل كما ذكر * تنبيه * قد فهم من كان أن ما عداهذين الوزنين مستعمل كثيرا

أي ليس بمهمل ولا نادر وهي عشرة أوزان أولها فعل ويكون اسما نحو فلس وصفة نحو سهل وثانيها فعل ويكون اسما نحو فرس وصفة نحو بطل وثالثها فعل ويكون اسما نحو كبد وصفة نحو حذر ورابعها فعل ويكون اسما نحو عضد وصفة نحو يقظ وخامسها فعل ويكون اسما نحو عدل وصفة نحو نكس وسادسها فعل ويكون اسما نحو عنب قال سيبويه ولا نعلمه جاء صفة الا في حرف معتل يوصف به الجمع وهو قولهم عدا وقال غيره لم يأت من الصفات على فعل الا زيم بمعنى متفرق وعدا اسم جمع وقال السيرافي استدرك على سيبويه قيما في قراءة من قرأ دينا قيما ولعله يقول انه مصدر بمعنى القيام اه واستدرك بعض النحاة على سيبويه ألفاظا أخر وهي سوى في قوله تعالى مكانا سوى ورجل رضى وماء روى وماء صرى وسبى طيبة ومنهم من تأولها وسابعها فعل ويكون اسما نحو ابل ولم يذكر سيبويه من فعل الا ابلا وقال لا نعلم في الاسماء والصفات غيره وقد استدرك عليه ألفاظ في الاسماء اطل وهي الخاصرة ذكره المبرد وروى قول امرئ القيس له اطلا ظبي بالكسر وقيل كسر الطاء اتباع ووتد ومشط ودبس لغة في الاطل والوتد والمشط والدبس وقالوا إن أسنانه حبرة أي قلح وقالوا للعبة الصبيان حلج بلج وجلن بلن وقالوا حبك لغة في الحبك كما تقدم

يصف جيش أبي سفيان حين غزا المدينة بالقلة والحقارة وقوله معرسه بضم الميم وسكون العين المهملة وفتح الراء أي مكان نزوله ويقال معرس كمحمد لان الفعل أعرس وعرس بالتشديد والشاهد في الدئل فانه بضم فكسر فيكون هذا الوزن مستعملا (قوله والرئم) براء فهمزة وقوله اسم للاست أي الدبر (قوله لغة في الوعل) أي بفتح الواو وهو التيس الجبلي (قوله الازيم) بزاي فتحتية وقوله بمعنى متفرق يقال منزل زيم أي متفرق النبات (قوله في قراءة من قرأ) وهم الكوفيون وابن عامر (قوله ولعله يقول الخ) ظاهر صنيعه أن مثل ذلك لا يأتي في زيم (قوله وماء روى) أي كثير مرو ويقال رواء كسماء (قوله وماء صرى) كذا في نسخ بكسر الصاد المهملة وفتحها أي طال مكثه كذا في القاموس وفي نسخ هرى بالهاء ولعله تحريف فاني لم أجده في اللغة (قوله وسبى) بسين مهملة فموحدة في المصباح سبيت العدو سبيا والاسم السباء مثل كتاب والقصر لغة اه وفي القاموس السبي ما يسبى والجمع سبي والنساء لانهن يسبين القلوب أو يسبين فيملكن اه وقوله طيبة بوزن عنبة كما في القاموس وفيه الشاهد ومعناه ما لوه بلا غدر ونقض عهد كما في القاموس وتوهم البعض أن الشاهد في سبي فقال بعد نقل عبارة المصباح وأنت خبير بأن هذا لا دلالة فيه على كونه وصفا (قوله ومنهم من تأولها) أي بأنها مصادر وصف بها (قوله اطل) بالطاء المهملة (قوله في الاطل) أي بكسر فسكون والوتد أي بفتح فكسر أو فتح والمشط أي بتثليث أوله فسكون وبفتح وكسر وبضمتين مع تخفيف الطاء وتشديدها كما في القاموس والدبس أي بكسر فسكون وجعل البعض المشط كالدبس بكسر فسكون فقصور (قوله حبرة) أي بحاء مهملة فموحدة وقوله أي قلح بقاف فلام فحاء مهملة هو صفرة الاسنان (قوله حلج) بحاء مهملة فلام فجيم بلج

وفعل اسم بلد ومن الصفات
توأم أتان ابد وأمة ابد أي
ولود وامرأة بلز أي ضخمة
قال ثعلب ولم يأت من الصفات
على فعل الا حرفان امرأة
بلز وأتان ابد وأما قوله
علها الخمر وأسانيد حبل شرب
النبيذ وامطاقا بالرجل
فهو من النقل للوقف أو من
الاتباع فليس بأصل وثامنها
فعل ويكون اسما نحو قفل
وصفة نحو حلو وتاسعها فعل
ويكون اسما نحو صرد
وصفة نحو حطم وعاشرها
فعل ويكون اسما نحو عنق
وصفة وهو قليل والمحفوظ
منه جنب وشلل وناقة سرح

أي سريعة (وافتح وضم
واكسر الثاني من فعل

ثلاثي) أي للفعل الثلاثي
المجرد ثلاثة أبنية لانه لا يكون
الا مفتوح الاول وثانيه يكون
مفتوحا ومكسورا ومضموما
ولا يكون ساكنا لئلا يلزم
التقاء الساكنين عند
اتصال الضمير المرفوع
الأول فعل

بوحدة فلام فميم على ما في النسخ ولم أرهما في القاموس وجان بجيم ولام
فنون بلى بوحدة فلام فنون كما في القاموس (قوله عبل) بعين مهملة فضية
(قوله وأما قوله الخ) ليس متعلقا بكلام ثعلب لان عجلا ورجلا ليسا وصفين بل
هو دفع لتوهم استدراكهما أيضا على سيبويه (قوله من فعل ثلاثي) أي
مبني للفاعل بدليل قوله وزد نحو ضمن (قوله لا يكون الا مفتوح الاول) أي
لاساكنا لتعذر الابتداء بالساكن ولا مكسورا ولا مضموما الا عند
البناء للمفعول كما يأتي لثقلهما وثقل الفعل (قوله ولا يكون ساكنا) أي
أصالة فلا يرد نحو ردّ وشم ولب ولا نحو قال وخاف وطال ولا نحو علم بالسكون
مخفف علم ولا نعم وبئس وليس لان أصل هذه الكل الحركة على أن الكلام
في الافعال الغير الجامدة والثلاثة الاخيرة جامدة فلا تنافي التصرف
(قوله الاول فعل) ولا تتعين عين مضارعه دون شذوذ كأبى يأبى وسلا يسلى
وقلى يقلى وقيل الفتح لكسر عين الماضي في لغة فيكون ذلك من تداخل لغتين
الا اذا كانت العين أو اللام حرفا حلقيا كسأل يسأل ومدح يمدح بل يتخير فيها
بين الكسر والضم ما لم يشتهر أحد الامرين فان اشتهر أحدهما اتبع
كالكسر في يضرب والضم في يقتل وقال ابن عصفور بل يجوز الامران مع
اشتهار أحدهما وقال ابن جني يتعين الكسر عند عدم الاشتهار وما لم يلتزم
أحدهما لسبب يقتضي ذلك كالتزام الكسر عند غير بني عامر فيما فاؤه
واو كوجد يجد أما بنو عامر فلم يلتزموا الكسر في ذلك فقالوا يجد بالضم
وعند الجميع فيما عينه ياء كباع يبيع وفيما لامه ياء وعينه غير حلقية كرمى
يرمي فان كانت عينه حلقية فتحت كسعى يسعى ونهى ينهى وفي المضاعف
غير المسموع ضمه كحن يحن وأن يئن بخلاف مسموع ضمه فقط كمر يمر ورد يرد
أو مع كسره كصد يصد ويصد وشط يشط ويشط وكالتزام الضم فيما عينه
واو كقام يقوم وشذ تاه يتيه وطاح يطيح في لغة من قال ما أتوهه وما أطوحه
وفيما لامه واو وليست عينه حلقية كغزا يغزو بخلاف ما عينه حلقية
كمحا يمحى في احدى لغاته وفي المضاعف المتعدي غير المسموع كسره كرد
يرد بخلاف ما سمع كسره فقط وهو حبه يحبه أو مع ضمه كشده يشده ويشده
وفيما هو للغلبة كما يأتي فسبقته أسبقه ما لم يكن فيه ملزم الكسر كواعدني

فوعدته أعده وما يعني فغنمته أغنمه ورماني فرميته أرميه ولا تأثير للحلق
في ذي الغلبة خلافا للكسائي فتقول فاخرني ففخرته أفخره بالضم وقد يجيء
ذو الحلق غير ذي الغلبة بكسر كنزع ينزع أو بضم كدخل يدخل وبكسر
وفتح كمنع يمنع وبضم وفتح كمحا يمحو ويمحي وبالتثليث كرجح يرجح
ويرجح ويرجح والمعتمد في ذلك السماع فإذا فقد رجع إلى الفتح دماميني
باختصار (قوله ويكون متعديا) وتعديه أكثر من لزومه عكس فعل بكسر
العين دماميني (قوله ويرد لمعان كثيرة) منها السلب يقال قررته وأقررته
أي أزلته عن مقره ومنها الغلبة والمطاوعة ونبه الشارح على هذين (قوله
ويختص بباب المغالبة) الباء داخلة على المقصور والمراد بباب المغالبة
إسناد الغلبة في فعل بين اثنين إلى الغالب فيهما نحو ضاربني زيد فضربته
أي غلبته في الضرب (قوله مطاوعا) أي متأثرا أثر فاعله بفعل آخر ملاق
له في الاشتقاق (قوله فجبر) أي انجبر (قوله والثاني فعل) وحق عين
مضارعه الفتح وكسرت في ألفاظ قليلة كورث يرث وومق يمق وأما فضل
بالكسر يفضل بالضم من الفضلة فمن باب التداخل (قوله ولذلك) أي
لكون لزومه أكثر من تعديه وقوله للنعوت اللازمة أي الصفات اللازمة
للذوات القائمة هي بها فالمراد النعت اللغوي وقوله والأعراض إلخ أي وكل
من المذكورات لا يطلب زيادة على قيامه بمحله فلم يتعد (قوله نحو شنب
إلخ) في كلامه لف ونشر مرتب والشنب بالتحريك ماء ورقة وبرد وعذوبة
في الأسنان وشنب كفرح فهو شانب وشنيب وأشنب وهي شنباء قاموس
(قوله وفلج) بالفاء والجيم كما رأيته في نسخ وهو كفرح من الفلج وهو تباعد
الأسنان وقضية كلام شيخنا بل صريحه أنه بالقاف والحاء المهملة كفرح
من القلح وهو صفرة الأسنان ولعل الأول هو المناسب لكونه مثالا للنعوت
اللازمة (قوله إلا بتضمين أو تحويل) قال الدماميني وتبعه شيخنا والبعض
وشيخنا السيد أي مصاحبا لذلك فالباء للمصاحبة ولا يجوز أن تكون سببية
لعطفه التحويل على التضمين والتحويل ليس سببا للتعدي قطعا ولا يعطف
على السبب إلا سبب اهـ ومنشؤه ملاحظتهم في قوله أو تحويل المحول إليه
دون المحول عنه والأنسب بالسياق العكس بأن يكون المراد أو تحويل عن

ويكون متعديا نحو ضرب
ولازما نحو ذهب ويرد لمعان
كثيرة ويختص بباب المغالبة
وقد يجيء فعل مطاوعا أفعل
بالفتح فيهما ومنه قوله
قد جبر الدين الإله فجبر
والثاني فعل ويكون متعديا
نحو شرب ولازما نحو فرح
ولزومه أكثر من تعديه
ولذلك غلب وضعه للنعوت
اللازمة والأعراض والألوان
وكبر الأعضاء نحو شنب وفلج
ونحو برئ ومرض ونحو
سود وشهب ونحو أذن وعين
وقد يطاوع فعل بالفتح نحو
خدعه فخدع والثالث فعل
نحو ظرف ولا يكون متعديا
إلا بتضمين أو تحويل فالتضمين
نحو رحبتكم الدار وقول
علي إن بشرا قد طلع اليمن
ضمن الأول معنى وسع والثاني
معنى بلغ وقيل الأصل
رحبت بكم بحذف الخافض
توسعا والتحويل نحو سدته
فإن أصله سودته بفتح العين

فعل بالفتح وحينئذ يصلح سببا لان حاصله مراعاة الاصل والله الهادى (قوله ثم حول) أى واستصحب التعدى الثابت له قبل التحويل دمامينى (قوله عند حذف العين) أى عند ارادة حذفها والا فالنقل متقدم على الحذف (قوله لالتقاء الساكنين) هما الالف المنقلبة عن العين لتحركها وانفتاح ما قبلها وآخر الفعل الساكن عند اتصال تاء التكلم (قوله لالتبس الواوى باليائى) أى واوى العين بيائيها لان الفتح لا يدل على أحدهما ولعل المراد بالالتباس هنا الاجمال وهو أيضا معيب فى مقام البيان كما حققناه سابقا (قوله هذا) أى ما ذكر من أن الضم والكسر دليل لنقل حركته عينه اليها بعد تحويله الى فعل بالضم (قوله ان الضم) أى ضم الفاء وقوله لبيان بنات الواو أى فروعها أى الكلمات الواوية العين (قوله أو كمطبوع) أى أو لمعنى غير مطبوع بل طرأ الا كتسابا لكنه كالمطبوع فى عدم المفارقة (قوله أو شبه) الضمير يرجع الى الكاف الاسمية التى بمعنى مثل فى قوله أو كمطبوع أى أو شبه مثل المطبوع ووجه الشبه طروه كمثل المطبوع هذا هو اللائق فى حل عبارته ولا يناسبه قوله شبه بجيم لان المراد الخاصة المعنوية اللازمة بعد اكتسابها كالملكات الكسبية فقط ما للبعض وأما ارجاع شيخنا والبعض الضمير الى نحو فقه والمعنى أن مثل المطبوع فيما لا يزول كفقه وما يزول كجنب ففيه غفلة عما يلزم ذلك من كون نحو جنب كالمطبوع فيكون غير زائل والفرض أنه زائل كما اعترفا به فاعرفه (قوله ولذلك) أى لكون فعل لا يرد الا لمعنى مطبوع عليه الخ وقوله لم عرض معناه بالفاعل أى اختصاصه به وعدم طلبه زائدا عليه وهذه علة اللازمية (قوله ولا يرد يائى العين) أى استثقالا للضمة على الياء دمامينى (قوله الا هيؤ) أى حسنت هيئته (قوله ولا منصرفا الخ) احترز بمتصرفا من نحو نعم وبئس بمعنى ما أقبحه وما أحسنه مما ورد فى باب التعجب كما مر وذكر شيخنا والبعض رجوع قوله مع التمليح غير مناسب لان نهو واوى اللام والكلام فى يائيها (قوله الا نهو) أصله نهى كما يشير اليه قول الشارح لا من النهية أبدلت الياء واوا لمناسبة الضمة قبلها (قوله مشروكا) بالشين المعجمة كما فى عبارة التسهيل أى مشروكا بغيره من الاوزان كما بينه الدمامينى ونبه عليه الشارح بقوله

ثم حول الى فعل بضم العين ونقلت الضمة الى فائه عند حذف العين وفائدة التحويل الاعلام بانه واوى العين اذ لو لم يحول الى فعل وحذفت عينه لالتقاء الساكنين عند انقلابها ألفا لالتبس الواوى باليائى هذا مذهب قوم منهم الكسائى واليه ذهب فى التسهيل وقال ابن الحاجب وأما باب سدته فالصحيح أن الضم لبيان بنات الواو لا للنقل ولا يرد فعل الا لمعنى مطبوع عليه من هو قائم به نحو كرم ولؤم أو كمطبوع نحو فقه وخطب أو شبه نحو جنب شبه بجبر ولذلك كان لازما لعروض معناه بالفاعل ولا يرد يائى العين الا هيؤ ولا متصرفا يائى اللام الا نهو لانه من النهية وهو العقل ولا مضاعفا الا قليلا مشروكا كشعوب وشر ر زةلوا

إبب وشر ر بكسر العين أيضا ولا غيرهما وم صين مضارعه الا بتداخل لغتين كما في كدت تكاد مضارعه تكود حكاه ابن خالويه والمضارع ماضيه كدت بالكسر فأخذ الماضي من لغة والمضارع من أخرى

وأشار بقوله (وزد نحو ضمن) الى أن من ابنية الثلاثي المجرد الاصلية فعل مالم يسم فاعله نحو ضمن فعلى هذا تكون أبنية الثلاثي المجرد أربعة والى كون صيغة مالم يسم فاعله أصلا ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون ونقله في شرح الكافية عن سيبويه والمازني وذهب البصريون الى أنها فرع مغيرة عن صيغة الفاعل ونقله غير المصنف عن سيبويه وهو أظهر القولين وذهب اليه المصنف في باب الفاعل من الكافية وشرحها * تنبيهات * الاول لم يتعرض لبيان حركة فاء الفعل فهم أنها غير مخالفة وأنها فتحة لان الفتح أخف من الضم والكسر فاعتباره أقرب * الثاني ماجاء من الافعال مكسور الاول أو ساكن الثاني فليس بأصل بل هو مغير عن الاصل نحو شهد وشهد وشهد * الثالث مذهب البصريين ان فعل الامر أصل برأسه وأن قسمة الفعل ثلاثية وذهب الكوفيون الى أن الامر مقتطع من المضارع فالقسمة عندهم ثنائية فعلى الاول الصحيح كان من حق المصنف اذ ذكر فعل مالم يسم فاعله أن يذكر فعل الامر أو يتركهما معا كما فعل في الكافية قال في شرحها جرت عادة النحويين أن لا يذكروا في أبنية الفعل المجرد فعل الامر ولا فعل مالم يسم فاعله مع أن فعل الامر أصل في نفسه اشتق من المصدر ابتداء كاشتقاق الماضي والمضارع منه ومذهب سيبويه والمازني أن فعل مالم يسم فاعله أصل أيضا فكان ينبغي على هذا اذا عدت صيغ الفعل المجرد من الزيادة أن يذكر للرباعي ثلاث صيغ صيغة للماضي المصوغ للفاعل كدحرج وصيغة له مصوغا للمفعول كدحرج وصيغة للامر كدحرج الا أنهم استغنوا بالماضي الرباعي المصوغ للفاعل عن الآخرين

وقالوا لبب الخ ووقع في نسخ متن وكذا بالفوقية وهو تحريف مناف لقوله قليلا (قوله لبب) أي صار لبيبا او شر أي صار ذا شر (قوله كما في كدت) أي بضم الكاف وقوله تكاد أي وقياس مضارع كدت بالضم تكود الا أنهم استغنوا بمضارع كدت بالكسر وهو تكاد عن مضارع كدت بالضم وهو تكود كما في ابن عقيل على التسهيل (قوله والماضي) المناسب فاء التعليل وقول البعض فاء التفريع غير ظاهر (قوله وذهب البصريون) أي جمهورهم (قوله ماجاء من الافعال الخ) وارد على قوله هنا وأنها فتحة وقوله سابقا ولا يكون أي ثاني الفعل الثلاثي ساكنا (قوله أو ساكن الثاني) أو مانعة خلو فتجوز الجمع كما في شهد بكسر فسكون (فائدة) تسكين عين فعل المكسور العين أو المضموم منها من الافعال كعلم وظرف والاسماء ككتف وعضد للتخفيف لغة تميمية كما في التسهيل (قوله كما فعل في الكافية) راجع لقوله أو يتركهما معا (قوله في أبنية الفعل المجرد) ثلاثيا كان أو رباعيا (قوله ومذهب سيبويه والمازني) المناسب قراءته بالنصب عطفا على فعل الامر (قوله أن يذكر) بالبناء للمفعول وقوله للرباعي كان عليه أن يقول للمجرد أو يزيد والثلاثي لان الامر من الثلاثي قد يكون مجردا نحو قم وبع ودع (قوله الا أنهم الخ) اعتذار عن عدم ذكر النحويين الماضي المصوغ للمجهول وفعل

لجريانها على سنن مطرد ولا يلزم من ذلك انتفاء أصالتهما كما لم يلزم من الاستدلال على المصادر المطردة بأفعالها انتفاء أصالتها هذا كلامه (ومنتهاه) أى الفعل (أربع إن جردا) وله حينئذ بناء واحد وهو فعلل ويكون متعديا نحو دحرج ولازما نحو عربد وقال الشارح له ثلاثة أبنية واحد للماضى المبنى للفاعل نحو دحرج وواحد للماضى المبنى للمفعول نحو دحرج وواحد للامر نحو دحرج وفيه ما تقدم من أن عادة النحويين الاقتصار على بناء واحد وهو الماضى المبنى للفاعل كما سبق (وإن يزد فيه فما ستا عدا) أى جاوز لان التصرف فيه أكثر من الاسم لم يحتمل من عدة الحروف ما احتمله الاسم فالثلاثى يبلغ بالزيادة أربعة نحو أكرم وخمسة نحو اقتدر وستة نحو استخرج والرباعى يبلغ بالزيادة خمسة نحو تدحرج وستة نحو احرنجم * تنبيهان * الاول قال فى التسهيل وإن كان فعلا لم يتجاوز ستة الا بحرف التنفيس أو تاء التأنيث أو نون التأكيد وسكت هنا عن هذا الاستثناء وهو أحسن لان هذه فى تقدير الانفصال * الثانى لم يتعرض الناظم لذكر أوزان المزيد من الاسماء والافعال لكثرتها ولا مسيد كره بعرف الزائد أما الاسماء فقد بلغت بالزيادة فى قول سيبويه ثلثمائة بناء وثمانية أبنية وزاد الزبيدى عليه نيفا على الثمانين الا أن منها ما يصح ومنها ما لا يصح وأما الافعال فالمزيد فيه من ثلاثيها خمسة وعشرون بناء مشهورة وفى بعضها خلاف وهى أفعل نحو أكرم

واحد...

الامر لا عن ترك المصنف فعل الامر دون المصوغ للمجهول لانه لا يصلح استقلاله عنه كما هو واضح (قوله لجريانها) أى الصيغ الثلاث الرباعى على سنن مطرد أى طريق غير مختلف بخلافها فى الثلاثى فبيان أحدها ليس بيانا للآخرين (قوله ولا يلزم من ذلك) أى من الاستغناء بالماضى وجعل بيانه بيانا للآخرين (قوله كما لم يلزم من الاستدلال على المصادر الخ) كاستدلالنا بكون الفعل على وزن فعل بفتح العين لازما على كون مصدره الفعول وقوله انتفاء أصالتها أى المصادر (قوله ومنتهاه أربع) وانما لم يتجاوزها الى الخمس لئلا يساوى الاسم وهو نازل عنه بدليل احتياجه اليه واشتقاقه منه قاله الدمامينى (قوله كما سبق) الكاف بمعنى لام التعليل أى لما سبق من جريانها على سنن واحد (قوله لان التصرف فيه أكثر) لعل مراده بالتصرف التغير ويشهد له كلامه قبيل قول المصنف وليس أدنى من ثلاثى يرى الخ (قوله من الاسم) أى من التصرف فيه (قوله نحو احرنجم) أى اجتمع (قوله وإن كثر) أى المزيد فيه (قوله ولا مسيذكره يعرف الزائد) أى وهذا يغنى عن ذكر أوزانها لتضمنه معرفتها (قوله نيفا على الثمانين) أى زائدا عليها أى أكثرها (قوله وهى أفعل) يجىء لمعان منها التعدية كأخرج زيد عمرا وللكثرة كأضب المكان أى كثر ضبابه وأعال الرجل أى كثرت عياله وللصيرورة كأغد البعير أى صار ذا غدة والاعانة على ما اشتق الفعل منه كأحلبت زيدا أى أعنته على الحلب والتعريض له كأبعت العبد أى عرضته للبيع وللسلب كأقسط زيد أى أزال عن نفسه القسط وهو الجور وأشكيت زيدا أى أزلت شكايته ووجدان المفعول متصفا به كأبخلت زيدا أى وجدته بخيلا وبلوغه كأمأت الدراهم أى بلغت مائة

وفعل نحو فرّح وتفعّل نحو تعلّم وفاعل نحو ضارب وتفاعل نحو تضارب وافتعل نحو اشتمل

واشتد زيد أي بلغ شدته والمطاوعة ككبته فأكب دماميني باختصار (قوله وفعّل) بتشديد العين واختلف في الزائد منه فالخليل وسيبويه على أنه الاول لانه في مقابلة الياء من بيطر وقال آخرون الزائد هو الثاني لانه في مقابلة الواو في جهور وكلا الوجهين حسن قيل وهذا الخلاف في الزائد من كل مكرر ويجيء فعل لمعان منها تعدية اللازم أو ذي الواحد كفرحت زيدا وخرّقته عمرا والتكثير في الفعل كطوّف زيد أي كثر طوافه أو الفاعل كبركت الابل أو المفعول كغلقت الابواب والسلب كقردت البعير أي أزلت قراده والتوجه كشرق وغرب أي توجه الى الشرق والغرب ونسبة المفعول الى ما اشتق الفعل منه كفسقته أي نسبته الى الفسق والصيرورة كعجزت المرأة أي صارت عجوزا ولأصل الفعل كفكر أي تفكر ومن فعل ما صيغ من المركب لاختصار حكايته نحو هلل اذا قال لا اله الا الله وأمن اذا قال آمين وأيه اذا قال أيها الرجل ونحو دماميني باختصار (قوله وتفعّل) يجيء لمعان منها المطاوعة ككسرته فتكسر وعلمته فتعلم وفي المثال الثاني كلام أسلفناه في باب تعدي الفعل ولزومه والتكلف أي معاناة الفاعل الفعل ليحصل كتشجع أي تكلف الشجاعة وعاناها ليحصل فهو يريد وجودها وارادة حصول الاصل هنا وعدمها في تفاعل هي الفارقة بينهما مع كون كل لاظهار الاصل بلا حقيقة والتجنب كتأثم أي تجنب الاثم والصيرورة كتأيمت المرأة أي صارت أيما والاتخاذ كتبنيته أي اتخذته ابنا والطلب كتعجل الشئ أي طلب عجلته وتبينه أي طلب بيانه دماميني باختصار ولاصل الفعل كتفكر أي فكر (قوله وفاعل) هو لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظا والاشتراك فيهما معنى نحو زيد وعمرو من ضارب زيد عمرا فقد اقتسما الفاعلية والمفعولية بحسب اللفظ فان أحدهما فاعل والآخر مفعول واشتركا فيهما بحسب المعنى اذ كل منهما ضارب لصاحبه ومضروب له ولهذا جوز بعضهم اتباع مرفوعه بمنصوب والعكس وقد يجاء لاصل الفعل كباعدته أي أبعدته وسافر زيد وقاتله الله وبارك فيه (قوله وتفاعل) هو للاشتراك في الفاعلية لفظا وفي المفعولية معنى وقد يجاء لاصل الفعل كتعالى الله وتخييل الاتصاف به كتجاهل والمطاوعة كباعدته فتباعد (قوله وافتعل) يجيء

واافعلل نحو اقشعر
واستفعل نحو استغفر
وافعل نحو احمر وافعال
نحو اشهاب الفرس وافعوعل

لمعان منها التسبب فى الشئ والسعى فيه تقول اكتسبت المال اذا حصلته بسعى وقصد وتقول كسبته اذا لم يكن بسعى وقصد كالمال الموروث ولاصل الفعل كالتحى أى طلعت لحيته والمطاوعة كاوقدت النار فاتقدت ومعنى تفاعل كاقتتلوا واختصموا دماميني باختصار (قوله وانفعل) هو للمطاوعة الفعل ذى العلاج أى التأثير المحسوس كقسمته فانقسم فلا يقال علمت المسئلة فانعلمت ولا ظننت ذلك حاصلا فانظن لان العلم والظن مما يتعلق بالباطن وليس أثرهما محسوسا وأما نحو فلان منقطع الى الله تعالى وانكشفت لى حقيقة المسئلة وحدبت أماءة المنكسرة فلو هم من أجلى من باب التجوز سلمنا أنه حقيقة لكن لا نسلم أنه مطاوع بل هو من باب انطلق زيد وجاء لاصل الفعل كانطلق أى ذهب والبلوغ الشئ كانحجز أى بلغ الحجاز واستغنوا عن انفعل بافتعل فيما فاؤه لام كلويته فالتوى أو راء كرفعته فارتفع أو واو كوصلته فاتصل أو نون كنقلته فانتقل وكذا الميم غالبا كملأته فامتلأ وسمع محوته فامحى ومزته فامتاز والاصل انمحى وانماز فقلبت النون ميما وأدغمت وقد يستغنون عنه فى غير ذلك كسترته واستتر وقد يتشاركان فى غير ذلك كحجبت الشئ فانحجب واحتجب دماميني باختصار (قوله واستفعل) يجئ لمعان منها الطلب كاستغفرت الله وعد الشئ متصفا بالفعل كاستحسنت زيدا أى عددته حسنا والصيرورة كاستحجر الطين أى صار حجرا ولو جدان الشئ متصفا بالفعل كاستوبأت الارض وجدتها وبيئة والمطاوعة كأرحته فاستراح وتقدم فى باب تعدى الفعل ولزومه مزيد (قوله وافعل) بتشديد اللام وكذا افعال وأكثر مجيئهما للالوان ثم العيوب الحسية وقد يجيئان لغيرهما كانقض الطائر أى سقط واملاس الشئ من الملاسة والاكثر فى ذى الالف العروض وفى ساقطها اللزوم وقد يكون الاول لازما كقوله تعالى فى وصف الجنتين مدهامتان والثانى عارضا كاحمر وجهه خجلا دماميني باختصار واختلف فى أيهما الاصل كما فى الهمع (قوله نحو اشهاب الفرس) أى غلب سواده على بياضه ومثله اشهب نقله شيخنا السيد عن شرح الشافية (قوله افعوعل) يجئ لمعان منها المبالغة نحو اخشوشن الشعر أى عظمت خشونته واعشوشب المكان

كثرعشبه واصبرورة نحو اسلولى الشئ أى صار حلوا دماميني (قوله نحو اغدودن) بغين معجمة فدالين مهملتين بينهما واو أى طال (قوله وافعوّل) بتشديد الواو وقوله نحو اعلوّط فرسه بعين وطاء مهملتين وقوله اذا اعروراه أى ركبه عريا والذى فى القاموس اعلوّط البعير تعلق بعنقه وعلاه أو ركبه بلا خطام أو عريا اه (قوله وافعوعل نحو اخشوشن) فيه أن اخشوشن كاغدودن وهو بوزن افعوعل كما مر فى كلام الشارح لا افعوال بل مر عن الدماميني أن اخشوشن بوزن افعوعل ومعنى اخشوشن الشعر عظمت خشونته كما مر (قوله نحو اهبيخ) بخاء معجمة يقال اهبيخ الغلام أى امتلأ (قوله نحو شعلل) بالشين المعجمة فالميم فاللامين كما فى القاموس (قوله نحو بيطر) أى عمل صنعة البيطرة وهى معالجة الدواب (قوله اذا غلط) بالطاء المهملة وهو راجع الى الفعلين قبله كما قاله شيخنا السيد ولم يذكر فى القاموس الفعل الاول أصلا واقتصر ذكر الرهيأة وفسرها بمعان منها الضعف والتوانى وفساد الرأى (قوله وافعنلى) مذهب سيبويه عدم تعدى هذا البناء وخالفه أبو عبيدة وابن جنى فقالا قد يجى متعديا كقوله

قد جعل النعاس يغرندينى * أدفعه عنى ويسرندينى

قال الزبيدى أحسب هذا مصنوعا ومعنى هذين الفعلين واحد أى يغلبنى دماميني (قوله وافعنلأ نحو احبنطأ) بهمزة بعد اللام وبعد الطاء (قوله نحو اخرنطم) بخاء معجمة فراء فنون فطاء مهملة ويظهر لى أنه كاحرنجم فيكون من مزيد الرباعى (قوله بالمنديل) بفتح الميم وكسرها (قوله والكثير تندل) بل هو الفصيح وأما تمندل وتمنطق ونحوهما فشاذ ذكره شيخنا السيد (قوله ويجئ كل واحد الخ) يرد عليه أن منها ما لم يوضع لافادة معنى من المعانى التى تستفاد بالابنية كفوعل وفعول وفيعل وفعيل (قوله من رباعيها) أى الافعال (قوله وقيل هو ملحق باحرنجم) فأصله قشعر كجعفر زادوا فيه الهمزة واحدى الراءين فصار اقشعرر ثم نقلوا الى العين فتحة الراء الاولى توصلا الى ادغامها فى الثانية ورد هذا القول بأن الملحق به اذا كانت فيه زيادة يجب اشتمال الملحق عليها واقعة فيه موقعها فى الاصل والنون من احرنجم منتفية من اقشعر وبأنه لا يجوز فى الملحق الادغام مطلقا

نحو اغدودن الشعر وافعوّل نحو اعلوّط فرسه اذا اعروراه وافعوال نحو اخشوشن وافعيل نحو اهبيخ وفوعل نحو حوقل اذا أدبر عن النساء وفعول نحو هرول وفعلل نحو شعلل اذا أسرع وفيعل نحو بيطر وفعيل نحو طشيأ رأيه ورهيأ اذا غلط وفعلى نحو سلقاه اذا ألقاه على قفاه وافعنلى نحو اسلنقى وافعنلأ نحو احبنطأ لغة فى احبنطى اذا انام على بطنه وافعنلل نحو اخرنطم اذا غضب وفنعل نحو سنبل الزرع وتمفعل نحو تمندل اذا مسح يده بالمنديل والكثير تندل ويجئ كل واحد من هذه الاوزان لمعان متعددة لا يحتمل الحال ايرادها هنا وللمزيد من رباعيها ثلاثة أبنية تفعلل نحو تدحرج وافعنلل نحو احرنجم وافعلل نحو اقشعر وهى لازمة واختلف فى هذا الثالث فقيل هو بناء مقتضب وقيل هو ملحق باحرنجم زادوا فيه الهمزة

وأدغموا الاخير فوزنه الآن افعلل ويدل على الحاقه باحرنجم مجيء مصدره كمصدره فعالل * وتعلل ونعلل وفعلل ومع فعل فعلل) أي الرباعي المجرد ستة أبنية * الاول فعلل بفتح الاول والثالث ويكون اسما نحو جعفر وهو النهر الصغير وصفة ومثلوه بسلهب وشجعم والسلهب الطويل والشجعم الجريء وقيل ان الهاء في سلهب والميم في شجعم زائدتان وجاء بالتاء نحو برهرهة وشهبرة للكبيرة وبهكنة للضخمة الحسنة * الثاني فعلل بكسر الاول والثالث ويكون اسما نحو زبرج وهو السحاب الرقيق وقيل السحاب الاحمر وهو من أسماء الذهب أيضا وصفة نحو خرمل قال الجرمي الخرمل المرأة الحمقاء مثل الخذعل وكرفئة دلقم قال الجوهري هي التي أكلت أسنانها من الكبر * الثالث فعلل بكسر الاول وفتح الثالث ويكون اسما نحو درهم وصفة نحو هبلع للأكول * الرابع فعلل بضم الاول والثالث ويكون اسما نحو برثن وهو واحد براثن السباع وهو كالمخلب من الطير وصفة نحو جرشع للعظيم من الجمال ويقال الطويل وقال
* الخامس فعل بكسر الاول وفتح الثاني ويكون اسما نحو قمطر وهو وعاء الكتب وفطحل وهو الزمان الذي كان قبل خلق الناس قال أبو عبيدة والأعراب تقول هو زمن كانت الحجارة فيه رطبة

ولا الاعلال الا في الآخر ومجرد مجيء مصدره كمصدر احرنجم لا يدل على الالحاق بل لا بد من استيفاء شرائط الالحاق (قوله وأدغموا الاخير) لو قال والراء وأدغموا الاخير فيها لكان أوضح وفي قوله وأدغموا الاخير اشارة الى أن الراء الاولى هي الاصلية وفي ذلك خلاف (قوله فوزنه الآن افعلل) ووزنه قبل ذلك فعلل كدحرج (قوله رباع) بحذف الثانية من ياءي النسب تخفيفا ثم حذف الاولى لالتقاء الساكنين وان شئت قلت حذفت ياء النسب برمتها للضرورة (قوله ومع فعل فعلل) الواو عاطفة لفعلل على المبتدا ومع فعل حال من فعلل أو من مجموع الاوزان الخمسة (قوله ستة أبنية) ومقتضى القسمة أن تكون ثمانية وأربعين بضرب اثني عشر في أربعة أحوال اللام الاولى لكن لم يأت أكثرها لالتقاء الساكنين أو الثقل أو لتوالي أربع متحركات ومقتضى القسمة أن تكون أبنية الخماسي مائة واثنين وتسعين بضرب ثمانية وأربعين في أربعة أحوال اللام الثانية لكن لم يأت أكثرها لما مر (قوله وبهكنة) بموحدة فهاء فكاف فنون (قوله نحو خرمل) بخاء معجمة فراء ثم فلام كما في القاموس (قوله المرأة الحمقاء) أي وصف المرأة الحمقاء (قوله مثل الخذعل) بخاء معجمة مكسورة فذال معجمة ساكنة فعين مهملة فلام كما في القاموس وما في كلام شيخنا مما يخالف ذلك فيه نظر (قوله دلقم) بدال مهملة فلام فقاف (قوله التي أكلت أسنانها) من باب فرح أي تكسرت كذا في القاموس (قوله نحو هبلع) بهاء فموحدة فلام فعين مهملة وقيل الهاء فيه زائدة (قوله نحو برثن) بموحدة فراء ففوقية على ما في التصريح وضبطه زكريا بالمثلثة بدل الفوقية وصوبه يس (قوله نحو جرشع) بجيم فراء فشين معجمة فعين مهملة تصريح (قوله وهو وعاء الكتب) قال الشاعر

ليس بعلم ما حوى القمطر * ما العلم الا ما وعاه الصدر

(قوله وفطحل) الفاء والطاء والحاء المهملتين تصريح (قوله وهو الزمان الخ)

قال العجاج وقد أتاه زمن الفطحل * والصخر مبتل كطين الوحل * وقال آخر زمن الفطحل اذ السلام رطاب. وصفة نحو سبطر وهو الطويل الممتد وجمل قطر اى صلب ويوم قمطر أى شديد * السادس فعلل بضم الاول وفتح الثالث ويكون اسما نحو جخدب لذكر الجراد وصفة نحو جرشع بمعنى جرشع بالضم * تنبيهات * الاول مذهب البصريين غير الاخفش أن هذا البناء السادس ليس ببناء أصلي بل هو فرع على فعلل بالضم فتح تخفيفا لان جميع ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم نحو جخدب وطحلب وبرقع في الاسماء وجرشع في الصفات وقالوا للطحلب جرثن ولشجر البادية عرفط وللكساء مخطط برجد ولم يسمع فيها فعلل بالفتح وذهب الكوفيون والاخفش الى أنه بناء أصلي واستدلوا لذلك بأمرين أحدهما أن الاخفش حكى جوذرا ولم يحك فيه الضم فدل على أنه غير مخفف وهو مردود فان الضم فيه منقول أيضا وزعم الفراء أن الفتح في جوذر أكثر وقال الزبيدي ان الضم في جميع ما ورد منه أفصح والآخر أنهم قد ألحقوا به فقالوا عندد يقال مالي عن ذلك عندد أى بد وقالوا عاطت الناقة عوططا اذا اشتهت الفحل وقالوا سودد فجاؤا بهذه الامثلة مفكوكة وليست من الامثلة التي استثنى فيها فك المثلين لغير الالحاق فوجب أن يكون للالحاق * وأجاب الشارح بأنا لا نسلم ان فك الادغام للالحاق بنحو جخدب وانما هو لان فعللا من الابنية المختصة بالاسماء فقياسه الفك كما في جدد وظلل وحلل وان سلمنا أنه للالحاق فلا نسلم أنه لا يلحق الا بالاصول فانه قد ألحق بالمزيد فيه فقالوا اقعنسس فألحقوه باحرنجم فكما ألحق بالفرع

وقال المصرح هو زمن الطوفان وزمن خروج نوح من السفينة (قوله قال العجاج) تبع فيه المرادي قال العيني وهو غير صحيح وانما قاله رؤبة (قوله اذ السلام) بكسر السين المهملة أى الحجارة جمع سلمة بفتح فكسر والرطاب بكسر الراء جمع رطبة بفتحها كقصاع وقصعة (قوله نحو جخدب) بجيم فخاء معجمة فدال مهملة تصريح (قوله بالضم) أى ضم اللام وقوله لان جميع ما سمع فيه الفتح أى فتح اللام (قوله عرفط) بعين مهملة فراء ففاء فطاء مهملة (قوله برجد) بموحدة فراء فجيم فدال مهملة (قوله ولم يسمع فيها) أى الثلاثة المذكورة فى قوله وقالوا الخ فعلل بالفتح اى فقد انفرد الضم دون الفتح وذلك يدل على اصالة الضم (قوله حكى جوذرا) أى بفتح الذال المعجمة وهو ولد البقرة الوحشية كالجيذر بالياء والجوذر بالواو مع ضم الجيم أو فتحها أو مع فتحها وكسر الذال كذا فى القاموس (قوله وزعم الفراء الخ) دليل لكون الضم منقولا كما قاله شيخنا وكذا قوله وقال الخ لكن كان الانسب حذف الواو من وزعم (قوله انهم قد ألحقوا به) أى والالحاق به يدل على اصالته اذ لا يلحق الا بالاصلي م (قوله عندد) باهمال العين والدالين وقوله عاطت باهمال العين والطاء وقوله سودد فى داله الاولى الضم أيضا (قوله التى استثنى فيها) أى من وجوب ادغام المثلين فى غير الملحق (قوله وأجاب الشارح) أى عن الاستدلال بالامر الآخر قال م وكأن حاصل الجواب الاول منع أنه ليس من الامثلة التى استثنى فيها

بزيادة وكذا الحق بالفرع بالتضعيف والثاني ظاهر كلاهما انتهى وهذا موافقة للاخفش والكوفيين على اثبات اصالة الهمز وقال في التسهيل وتقريب فعلل عند من قال أخذ من أمثلته ◦ الثالث في ذكر من الحروف في أبنية الرباعي ثلاثة أوزان وهي فعلل بكسر الأول وضم الثالث حكى ابن جني أنه يقال للجور القطن اغامد حزبه فقال أيضا الزئبر الثوب والضئبل وهو من أسماء الداهية ضئبل وفعل بضم

(٣٠٤)

الاول وفتح الثاني نحو جخدب ودلز وحكى فتح الاول وكسر الثالث نحو طحربة ولم يثبت الجمهور هذه الاوزان وما جاء فيها عندهم شاذ وقد ذكر الاول من هذه الثلاثة في الكافية فعلل وربما استعمل أيضا فعلل والمشهور في الزئبر والضئبل كسر الاول والثالث ◦ الرابع قد علم بالاستقراء أن الرباعي لابد من اسكان ثانيه أو ثالثه ولا يتوالى اربع حركات في كلمة ومن ثم لم يثبت فعالل وأما علابط لضخم من الرجال وناقة علبطة أي عظيمة فذلك محذوف من فعالل وكذلك دودم وهو شيء يشبه الدم يخرج من شجر السمر ويقال حينئذ حاضت السمرة وكذلك اي عثاط وعجالط وعكلط أي شعر حائر ولا فعلل وأما عرتن لنبت يدبغ به فاصله عرنتن مثل قرنفل ثم حذفت اي منه النون كما حذف الالف من علابط واستعملوا الاصل والفرع وكذلك عرقصان أصله عرنقصان حذفوا النون وبقي على حاله ولا فعلل وأما جندل فانه محذوف من جنادل والجندل الموضع فيه حجارة وجمعه الجراول وأجري على فعليل وأصله جنديل واختاره المالكي لان جندلا مفرد فتفريعه على المفرد أولى وقد أورد بعضهم هذه الاوزان على أنها من الابنية الاصول وليست محذوفة وليس بصحيح لما سبق (وان دا

الحاقه بالثلاثي لعسر الالحاق (قوله بالزيادة) الباء سببية متعلقة بالفرع وكذا قوله بالتضعيف (قوله جرفع) بجيم معجمة وراء مهملة وعين مهملة كما في التصريح (قوله الزئبر الثوب) بكسر الزاي وسكون الهمزة وكسر الموحدة وهو ما يعلو الثوب الجديد وقوله زئبر أي بضم الموحدة (قوله والضئبل) بكسر الضاد المعجمة وسكون الهمزة وكسر الموحدة وقوله ضئبل أي بضم الموحدة (قوله نحو جخدب) بجيم معجمة فموحدة فدال مهملة مثلثة اسم للضخم وقيل الشديد العظيم الخلق (قوله ودلز) بدال مهملة ثم جيم أي اسم لصاحب التشديد (قوله نحو طحربة) بطاء فحاء مهملتين وراء فموحدة وفيه ثلاثة أوجه أخرى هي التي اقتصر عليها صاحب القاموس فقال بفتح الطاء والراء وهو الاشهر وبكسرهما وبضمهما القطعة من الغيم (قوله ولا يتوالى) المناسب التعريب (قوله لم يثبت فعالل) أي بضم ففتح فكسر (قوله فذلك محذوف) أي مختصر (قوله دودم) بدالين مهملتين (قوله علابط وعجالط وعكلط) باهمال العين من كل من الثلاثة وطائه وقبل اللام من الاول مثلثة ومن الثاني جيم ومن الثالث كاف (قوله أي شعر حائر) يرجع لكل من الثلاثة لكن في القاموس حثر اللبن ونحوه حثرا وحثورا وحثارا وحثورة وحثرانا خثر اه فقول الشارح حائرا تأكيد لقوله شعر (قوله ولا فعلل) أي بفتح الفاء والعين وضم اللام الاولى (قوله عرتن) بعين وراء مهملتين مثلثة (قوله عرقصان) بعين وراء مهملتين مفتوحتين فقاف مضمومة فصاد مهملة (قوله ولا فعلل) أي بفتح الفاء والعين وكسر اللام الاولى (قوله على فعليل) أي منه (قوله وليست محذوفة) أي مختصرة من شيء آخر (قوله لما سبق)

الاسم المجرد من أربعة والخماسي (فعلل) فعلل نحو جعفر صلها ثلاثة وحشيان كذا الخماسي (فع فعال حوى فعللا كذا فعلل وفعلل) فالاول من هذه الابنية فعلل وهو بفتح الاول والثاني والرابع يكون اسما نحو سفرجل وصفة نحو شمردل للطويل والثاني وهو بفتح الاول والثالث وكسر الرابع قال في تحقيق الاصفة نحو جحمرش للعظيمة من الافاعي

وقال السيرافي هي العجوز المسنة وقهبلس للمرأة العظيمة وقيل لحشفة الذكر وقيل لعظيم الكمرة فيكون اسما والثالث وهو بضم الاول وفتح الثاني وكسر الرابع يكون اسما نحو خزعبل للباطل وللاحاديث المستطرفة وقذعمل يقال ما أعطاني قذعملا أي شيئا وصفة يقال جمل قذعمل للضخم والقذعملة من النساء القصيرة وجمل خبعثن وهو الضخم أيضا وقيل الشديد الخلق العظيم ويسمى الاسد والرابع وهو بكسر الاول وفتح الثالث يكون اسما نحو قرطعب وهو الشيء الحقير وصفة نحو جردحل وهو الضخم من الابل وحنزقر وهو القصير * تنبيه * زاد ابن السراج في أوزان الخماسي فعلالل نحو هندلع اسم بقلة ولم يثبته سيبويه والصحيح أن نونه زائدة والا لزم عدم النظير وأيضا فقد حكى كراع في الهندلع كسر الهاء فلو كانت النون أصلية لزم كون الخماسي على ستة أوزان فيفوت تفضيل الرباعي عليه وهو مطلوب ولانه يلزم على قوله أصالة النون

أي من امتناع توالي أربع متحركات في كلمة (قوله الاسم المجرد) فيه اشارة الى أن الضمير في علا يرجع الى الاسم المجرد مجردا عن وصفه بالرباعي ليصح الاسناد فافهم (قوله من أربعة) من بمعنى على (قوله فع فعال) الظرف حال من مفعول حوى والضمير في حوى يرجع الى الاسم الخماسي الأصول (قوله نحو شمردل) باعجام الشين فقط (قوله جحمرش) بجيم فحاء مهملة فميم فراء فشين معجمة (قوله وقهبلس) بقاف فهاء فموحدة فلام فسين مهملة (قوله لعظيم الكمرة) أي للرجل العظيم الكمرة أي حشفة الذكر ليناسب قوله فيكون اسما (قوله فيكون اسما) أي على القولين الأخيرين (قوله خزعبل) بخاء معجمة فزاي فعين مهملة فموحدة (قوله المستطرفة) بعضهم ضبطه بالطاء المهملة وبالظاء المشالة (قوله وقذعمل) بقاف فذال معجمة فعين مهملة (قوله وجمل خبعثن) بخاء معجمة أوله لا قاف كما وقع في بعض النسخ فموحدة فعين مهملة فمثلثة (قوله قرطعب) بقاف فراء فطاء فعين مهملتين فموحدة (قوله وهو الشيء الحقير) هذا التفسير على وزان تفسيره القهبلس بالمرأة العظيمة فلم جعل قرطعب بمعنى الشيء الحقير اسما وقهبلس بمعنى المرأة العظيمة صفة الا أن يدعى عدم اعتبار الحقارة في مفهوم قرطعب دون العظم في مفهوم قهبلس ولا يخفى ما فيه (قوله جردحل) بجيم فراء فدال فحاء مهملتين (قوله وحنزقر) بحاء مهملة فنون فزاي فقاف فراء كما في القاموس (قوله فعلالل) بضم فسكون فثلاث لامات أولاها مفتوحة وثانيتها مكسورة وكان مقتضى الظاهر نصبه بزاد ولعله رفعه حكاية لحالة رفعه (قوله هندلع) بهاء فنون فدال مهملة فلام فعين مهملة (قوله والا لزم عدم النظير) حاصل ما ذكره في توجيه زيادة النون ثلاثة أوجه (قوله كراع) بضم الكاف اسم عالم لغوي (قوله فيفوت تفضيل الرباعي عليه) لانه على ستة أوزان كما مر (قوله ولانه يلزم) لو قال وأيضا يلزم لتناسب

كنهبل لان زيادتها لم تثبت الا لان الحكم باصالتها موقع فى عدم النظير مع أن وزنه نادر

ساكنة ثانية فاشبهت نون عنبر وحنظل ونحوهما ولا يكاد يوجد نظير كنهبل فى زيادة نون ثانية متحركة فالحكم على نون حندلع بالزيادة أولى وزاد غيره للخماسى أوزانا أخر لم يثبتها الاكثرون لندورها واحتمال بعضها الزيادة فلا نطيل بذكرها

(وما له غاير) من الاسماء المتمكنة عما سبق من الامثلة (لازيد أو النقص انتمى) نحو يدحندل واستخراج وكان ينبغى أن يقول أو الندور لان نحو جحربة مغاير للاوزان المذكورة ولم ينتم الى الزيادة ولا النقص ولكنه نادر كما سبق ولهذا قال فى التسهيل وما خرج من هذه المثل فشاذ أو مزيد أو محذوف منه أو شبيه الحرف أو مركب أو أعجمى

(والحرف ان يلزم) الكلمة فى جميع تصاريفها (فأصل والذى * لايلزم) بل يحذف فى بعض التصاريف فهو (الزائد مثل تا احتذى) لانك تقول حذا احذو وفتعل بسقوط التاء انها زائدة فى احتذى يقال احتذى به أى اقتدى به ويقال أيضا احتذى أى انتعل قال * كل الحذاء يحتذى الحافى الوقع * والحذاء النعل

ما قبله (قوله كنهبل) بفتح الكاف والنون وسكون الهاء وفتح الموحدة وضمها قال فى القاموس الكنهبل وتضم باؤه شجر عظام كالكنهل والشعير الضخم السنبلة (قوله لم تثبت الا لان الحكم باصالتها الخ) فيه أن الحكم بزيادتها موقع أيضا فى عدم النظير كما يذكره بقوله ولا يكاد الخ الا أن يقال فى التعليل حذف تقديره مع كون باب الزيادة أوسع كما سيأتى فى الشرح (قوله وزاد غيره) أى غير ابن السراج (قوله واحتمال بعضها الزيادة) أى لكون بعض حروفه زائدا (قوله من الاسماء المتمكنة) هكذا قيده غيره أيضا وعمم بعض الشراح فجعل المراد ما غاير من الاسماء والافعال لانه تكلم فيما سبق على الافعال أيضا وهو أوجه وان وجه تعميم الاول بما فيه نظر الماهر وان أقره شيخنا والبعض (قوله نحو يدحندل واستخراج) نقص من يدأصل وهو الياء اذ أصله يدى ومن جندل بفتح الجيم والنون وكسر الدال الزائد وهو الالف أو الياء اذ أصله جنادل أو جنديل على الخلاف السابق فى الشرح وزيد فى استخراج همزة الوصل والسين والتاء والالف (قوله أو الندور) أى الشذوذ (قوله نحو جحربة) تقدم ضبطها وتفسيرها (قوله أو محذوف منه) أى فاؤه كعدة أو عينه كمه أو لامه كيد أو شبيه الحرف كمن أو مركب كحضرموت أو أعجمى كبلخش بفتح الموحدة واللام وسكون الخاء المعجمة وبالشين المعجمة اسم جوهر معروف وانما لم ينبه المصنف على هذه الثلاثة لان كلامه هنا فى الاسماء المتمكنة البسيطة العربية ولهذا لم يعترض الشارح عليه الا بعدم التنبيه على النادر (قوله والحرف) مبتدأ وجملة الشرط وجوابه فى محل رفع خبر (قوله حذا احذوه) قال فى القاموس حذا احذو زيد فعل فعله (قوله ويقال أيضا احتذى أى انتعل) ويقال أيضا احتذاء أى ألبسه الحذاء أى النعل قال فى القاموس حذا النعل حذوا وحذاء قدرها وقطعها والرجل نعلا ألبسه اياها كاحتذاه اه (قوله كل الحذاء) مفعول مطلق ان جعل مصدرا بمعنى الاحتذاء ومفعول به ان جعل بمعنى النعل وهو الاقرب وقول البعض مده للضرورة غلط أعض اذ هو ممدود وضعا كما مر فى باب المقصور والممدود

(قوله

(قوله وأما الساقط الخ) دفع به الاعتراض على المصنف بان كلا من تعريفي الاصل والزائد غير جامع وغير مانع أما عدم جمع تعريف الاصل فلخروج نحو واو وعد مما هو أصل و يسقط في بعض تصاريف الكلمة لعلة وأما عدم منعه فلدخول نحو نون قرنفل مما هو زائد ولا يسقط أصلا وأما عدم جمع تعريف الزائد ومنعه فلخروج الثاني عنه ودخول الاول فيه وحاصل الجواب أن المراد باللزوم اللزوم لفظا أو تقديرا والساقط لعلة كالثابت وبالسقوط السقوط لفظا أو تقديرا ونحو نون قرنفل في تقدير السقوط (قوله من الاصول) حال من الساقط (قوله فانه مقدر الوجود) أى فلا يرد على تعريف الاصل جمعا والزائد منعا اسم (قوله في تقدير السقوط) أى فلا يرد على تعريف الاصل منعا والزائد جمعا اسم (قوله ولذا) أى لكون الساقط لعلة كالثابت والزائد اللازم في تقدير السقوط (قوله وللالحاق) هو جعل ثلاثي أو رباعي موازنا لما فوقه كما في التسهيل قال الدماميني والمراد الموازنة بحسب الصورة والافالوزن يختلف بحسب الحقيقة ألا ترى أن وزن جعفر مثلا فعلل و وزن كوثر فوعل اه وقد أفرد الناظم في تسهيله الزائد للالحاق بفصل ينبغي مراجعته مع شرحه للدماميني (قوله كواو كوثر وجدول) الكوثر يطلق على معان منها الخير الكثير ونهر في الجنة والجدول كجعفر ودرهم النهر الصغير كذا في القاموس (قوله وياء صيرف وعثير) الصيرف والصيرفي المحتال في الامور والعثير التراب والعجاج والاثر الخفي كذا في القاموس (قوله وألف ارطى ومعزى) الارطى نبت والمعزى بالقصر و يمد خلاف الضأن كذا في القاموس وميمه مكسورة كما يفيده قول الدماميني ان ألفه للالحاق بدرهم (قوله ونون جحنفل ورعشن) الجحنفل بفتح الجيم والحاء المهملة وسكون النون وفتح الفاء الغليظ الشفة والجيش العظيم كما يأتي في الشرح والرعشن المرتعش (قوله كتاء زنادقة) فانها عوض عن ياء زنديق سم (قوله واقامة) فان التاء عوض عن عين الكلمة المنقلبة ألفا أو عن ألف الافعال الزائدة على الخلاف السابق في المحذوف من الألفين (قوله وسين يسطيع) فانها عوض عن حركة العين كما سيأتي قبيل فصل في زيادة همزة الوصل في شرح قوله واللام في الاشارة المشتهره سم

وأما الساقط لعلة من الاصول كواو يعد فانه مقدر الوجود كما أن الزائد اللازم كنون قرنفل و واو كوكب في تقدير السقوط ولذا يقال الزائد ما هو ساقط في أصل الوضع تحقيقا أو تقديرا * واعلم أن الزيادة تكون لاحد سبعة أشياء للدلالة على معنى كحرف المضارعة وألف المفاعلة وللالحاق كواو كوثر وجدول و ياء صيرف وعثير وألف أرطى ومعزى ونون جحنفل ورعشن وللمد كألف رسالة و ياء صحيفة و واو حلوبة وللعوض كتاء زنادقة واقامة وسين يسطيع وميم اللهم

(قوله وتكثير) أراد بالتكثير ما يشمل تفخيم المعنى وتكثير اللفظ بقرينة قوله بعد لتفخيم المعنى وتكثيره أى تكثير دال (قوله ستهم) فى القاموس الستهم بالضم الكبير العجز اه وفيه أيضا الزرق محركة والزرقة لون معروف زرقت عينه كفرح ثم قال والزرقم بالضم الشديد الزرق للذكر والمؤنث (قوله ألف قبعثرى وكمثرى) القبعثرى الجمل الضخم والفصيل المهزول ودابة تكون فى البحر اه قاموس والكمثرى بضم الكاف وفتح الميم (قوله ويوقف عليه) أى وقفا جاريا على وجهه السابق فى بابه فلا يقال يمكن أن يبتدأ بحرف ويوقف عليه باقيا على حركته دون زيادة (قوله وبالزيادة) عطف على ما قبله كما لا يخفى وان حمله الاسقاطى عطفا على هاء السكت (قوله لبيان الحركة وبيان الالف) فيه لف ونشر مرتب والمراد كمال بيان الالف (قوله أو لغيره) كالتعدية (قوله فلا يختص بأحرف الزيادة) أى المصطلح عليها وهى حروف أمان وتسهيل (قوله أما مع الاتصال) اى اتصال الزائد بالاصل الذى هو تكرير له (قوله نحو قتل) أى بالتشديد وهل الزائد التاء الاولى أو الثانية خلاف كما فى التصريح والخلاف فى نحو اقعنسس أيضا كما فى الهمع قال واختار ابن مالك فى التسهيل أن الثانى أولى بالزيادة فى باب اقعنسس والاول أولى فى باب علم (قوله نحو عقنقل) بفتح العين المهملة والقافين بينهما نون ساكنة وهو الكثيب العظيم المتداخل الرمل وربما سمى به مصارين الضب عقنقلا قاله الجوهرى (قوله أو تكرير لام كذلك) أى مع الاتصال أو الانفصال ولا يأتى فيه التفصيل بين الانفصال بزائد والانفصال بأصل لان تكرير اللام لا ينفصل بأصل أبدا (قوله جلبب) بزيادة الباء الثانية للالحاق بدحرج قال فى القاموس الجلباب كسرداب وسنمار القميص وثوب واسع للمرأة دون الملحفة أو ما تغطى به ثيابها من فوق كالملحفة أو هو الخمار وقد جلببه فتجلبب اه ويطلق الجلباب مصدرا أيضا الجلبب كما فى التصريح مثل الجلببة (قوله مع مباينة اللام) أى للمكرر وقوله نحو مرمريس بفتح الميم وسكون الراء الاولى هو الداهية ووزنه فعفعيل (قوله نحو صمحمح) بمهملات على وزن سفرجل وهو الشديد الغليظ ووزنه عند البصريين فعلعل وسيأتى بقية الاقوال فيه

والتكثير كستهم وزرقم وابنم زيدت لتفخيم المعنى وتكثيره ومن هذا المعنى ألف قبعثرى وكمثرى وللامكان كالف الوصل لانه لا يمكن أن يبتدأ بساكن وهاء السكت فى نحو ههرقه لانه لا يمكن أن يبتدأ بحرف ويوقف عليه وللبيان كهاء السكت فى نحو ماليه وبالزيادة زيدت لبيان الحركة وبيان الالف *تنبيهان* الاول الزائد نوعان أحدهما أن يكون تكرير أصل لالحاق أو لغيره فلا يختص بأحرف الزيادة وشرطه أن يكون تكرير عين اما مع الاتصال نحو قتل أو مع الانفصال بزائد نحو عقنقل أو تكرير لام كذلك نحو جلبب وجلباب أو فاء وعين مع مباينة اللام نحو مرمريس وهو قليل أو عين ولام مع مباينة الفاء نحو صمحمح أما مكرر الفاء وحدها

كقرقف وسندس أو العين المفصولة بأصلى كدردفأصلى والآخر أن لا يكون تكرير أصل وهذا الا يكون الا أحد الاحرف العشرة المجموعة فى أمان وتسهيل وهذا معنى تسميتها حروف الزيادة وليس المراد أنها تكون زائدة أبدا لانها قد تكون أصولا وذلك واضح وأسقط المبرد من حروف الزيادة الهاء وسيأتى الرد عليه

* الثانى أدلة زيادة الحرف عشرة أولها سقوطه من أصل كسقوط ألف ضارب فى أصله اعنى المصدر ثانيها

سقوطه من فرع كسقوط ألف كتاب فى جمعه على كتب ثالثها سقوطه من نظيره كسقوط ياء ايطل فى الطل والايطل الخاصرة وشرط الاستدلال بسقوط الحرف من أصل أو فرع أو نظير على زيادته أن يكون سقوطه لغير علة فان كان سقوطه لعلة كسقوط واو وعد فى يعد أو فى عدة لم يكن دليلا على الزيادة رابعها كون الحرف مع عدم الاشتقاق فى موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق وذلك كالنون اذا وقعت ثالثة ساكنة غير مدغمة و بعدها حرفان نحو ورنتل وهو الشر وشرنبث وهو الغليظ الكفين والرجلين وعصنصر وهو جبل فالنون فى هذه ونحوها زائدة لانها فى موضع لا تكون فيه مع المشتق الا زائدة نحو جحنفل من الجحفلة وهى لذى الحافر كالشفة للانسان والجحنفل العظيم الشفة وهو أيضا الجيش العظيم خامسها كونه مع عدم الاشتقاق فى موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق كالهمزة اذا وقعت أولا و بعدها ثلاثة أحرف فانها يحكم عليها بالزيادة وان لم يعلم الاشتقاق فانها قد كثرت زيادتها اذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه وذلك نحو أرنب وافكل يحكم بزيادة همزته حملا على ما عرف اشتقاقه نحو أحمر والافكل الرعدة

(قوله كقرقف) بقافين مفتوحتين بينهما راء ساكنة وهو الخمر ووزنه فعفل (قوله وسندس) هو رقيق الديباج ووزنه فعلل (قوله كددد) بمهملات على وزن جعفر اسم رجل قال فى التصريح ولم يجئ على فعلع بتكرير العين غيره (قوله المجموعة فى أمان وتسهيل) الواو من جملة المجموع فيه وجمعها فى التسهيل بقوله سألتمونيها قال الدماميني وهذه العبارة وقعت لبعض النحاة وقد سأله أصحابه عن حروف الزيادة فقال سألتمونيها فقالوا نعم فقال أجبتكم (قوله وهذا) أى كون الزائد غير تكرير الاصل لا يكون الا أحد الاحرف العشرة معنى تسميتها الخ هكذا افهم العبارة واستغن به عما وقع لبعض من التعسف البارد المبنى على الفهم الكاسد (قوله فى الطل) أى وهو كايطل معنى ومادة (قوله فى يعد أو فى عدة) الاول نظير وعد والثانى أصله ولم يمثل للسقوط من فرع (قوله مع عدم الاشتقاق) أى اشتقاق الكلمة التى هو فيها (قوله ورنتل) بفتح الواو والراء وسكون النون وفتح الفوقية وقوله وشرنبث بفتح الشين المعجمة والراء وسكون النون وفتح الموحدة آخره مثلثة وقوله وعصنصر بفتح العين والصادين المهملات و بين الصادين نون وآخره راء (قوله مع المشتق) أى ولو من اسم عين لا مصدر بدليل ما بعده فالاشتقاق بمعنى مطلق الاخذ (قوله نحو جحنفل) تقدم ضبطه قريبا (قوله وان لم يعلم الاشتقاق) الواو للحال فلا ينافى قوله كونه مع عدم الاشتقاق (قوله فانها قد كثرت زيادتها الخ) مقتضاه أنها قد

سادسها اختصاصه بموضع لا يقع فيه الاحرف من حروف الزيادة كالنون من كنتأو ونحو حنطأو وسندأو
وقندأو والكنثأ والوافر اللحية والحنطأ والعظيم البطن والسندأو والقندأو الرجل الخفيف

سابعها لزوم عدم النظير بتقدير الاصالة في تلك الكلمة نحو تتفل بفتح التاء الاولى وضم الفاء وهو ولد الثعلب فان تاءه زائدة لانها لو جعلت أصلا لكان وزنه فعلل وهو مفقود ثامنها لزوم عدم النظير بتقدير الاصالة في نظير الكلمة التي دلت الحرف منها نحو تتفل على لغة من ضم التاء والفاء فان تاءه أيضا زائدة على هذه اللغة وان لم يلزم من تقدير اصالتها عدم النظير لانها لو جعلت أصلا كان وزنه فعلل وهو موجود نحو برثن لكن يلزم عدم النظير في نظيرها أعني لغة الفتح فلما ثبتت زيادة التاء في لغة الفتح حكم بزيادتها في لغة الضم أيضا لاتحاد الاصل اتحاد المادة تاسعها دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة وألف اسم الفاعل عاشرها الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج من النظير وذلك في كنهبل فان وزنه على تقدير اصالة النون فعلل كسفرجل بضم الجيم وهو مفقود مادة وعلى تقدير زيادتها فنعلل وهو مفقود أيضا ولكن أبنية المزيد فيه أكثر ومن أمثلتهم المصرالي الكثير ذكر هذا ابن اياز وغيره وقال المرادي هو مندرج في السابع انتهى (بضم فعل قابل الاصول في وزن)

تكون في هذا الموضع أصلية فتأمله (قوله سادسها اختصاصه الخ) لا وجه للتعبير بالاختصاص الا أن يراد به الوجود ولو قال كونه بموضع الخ كما عبر به في تاليه لكان واضحا وقوله بموضع الخ ان أجرى على الاطلاق الشامل للمشتق نحو كنتأو بمثناة بعد النون الزائدة من كنتأت لحيته كمنع أي طالت وكثرت كما في القاموس وغير المشتق كالامثلة الاربعة التي في الشرح وأريد بنحو الاربعة ما يتناول كنتأو بالمثلثة كان الدليل الرابع مندرجا في السادس وان قصر على غير المشتق أخذا من الامثلة التي ذكرها وأريد بنحو الاربعة مثل حنطأو بالطاء المثناة المعجمة وهو الحنظأو بالطاء المهملة كان الدليل الرابع غير السادس فتأمل فان المقام صعب بشاوان أهملوه (قوله من كنتأو) بفوقية بعد النون الزائدة ويرادفه الكنثأو بمثلثة بعد النون لكن الذي بالفوقية غير مشتق والذي بالمثلثة مشتق كما يستفاد من القاموس كما مر فلا تغتر بما يقتضي خلاف ذلك وقوله ونحو حنطأو وسندأو باهمال أولهما وثالثهما ولو قدم الشارح نحو على كنتأو لكان أجزل وقوله وقندأو بقاف ثم دال مهملة وأول كل من الالفاظ المذكورة مكسور وثالثه مفتوح (قوله في تلك الكلمة) متعلق بلزوم (قوله نحو برثن) تقدم ضبطه وتفسيره (قوله عند لزوم الخروج عن النظير) أي على تقدير الاصالة وعلى تقدير الزيادة (قوله وذلك في كنهبل) أي على لغة من ضم الباء بدليل ما بعده وقد تقدم ضبطه وتفسيره (قوله فعلل كسفرجل بضم الجيم) لو قال فعلل بضم اللام الاولى لسلم من نكات الخطا في ضم الجيم (قوله فعنلل) كذا في النسخ بتقديم العين على النون والصواب فنعلل بتقديم النون على العين (قوله ومن أصولهم) أي قواعدهم (قوله هو مندرج في السابع) أي لزوم عدم النظير بتقدير الاصالة بأن يراد به ما هو الاعم من أن يعدم النظير بتقدير الزيادة أيضا أو يوجد فدفع ما ذكره شيخنا (قوله بضم فعل) أي ما تضمنه من الحروف ولم يقل بفعل لان المقصود

يعني اذا أردت أن تزن كلمة لتعلم الاصل منها والزائد فقابل أصولها بأحرف فعل الاول بالفاء والثاني بالعين والثالث باللام مسويا بين الميزان والموزون في الحركة والسكون فتقول في فلس فعل وفي ضرب فعل بفتح الفاء والعين وكذلك في قام وشد لان أصلهما قوم وشدد وفي علم فعل وكذلك في هاب ومل وفي ظرف فعل وكذلك في طال وحب (وزائد بلفظه اكتفي) عن تضعيف أصله من الميزان فتقول في اكرم وبيطر وجوهر واقطع واجتمع واستخرج وانقطاع واجتماع واستخراج افعل وفيعل وفوعل وانفعل وافتعل واستفعل وانفعال وافتعال واستفعال واستثني من الزائد نوعان لا يعبر عنهما بلفظهما أحدهما المبدل من تاء الافتعال فانه يعبر عنه بالتاء التي هي أصله فيقال في وزن اصطبر افتعل وذلك لان المقتضي للابدال مفقود في الميزان والآخر المكرر للالحاق أو غيره فانه يقابل بما يقابل به الاصل كما يأتي بيانه (وضاعف اللام) من الميزان (اذا أصل بقي) من الموزون بأن يكون رباعيا أو خماسيا (كراء جعفر وقاف فستق) وجيم ولام سفرجل وميم ولام قذعمل فتقول في وزن الاول فعلل وفي الثاني فعلل والثالث فعلل والرابع فعلل (وان يك الزائد ضعف أصل * فاجعل له في الوزن) من أحرف الميزان (ما للاصل) الذي هو ضعفه منها أن كان ضعف الفاء قوبل بالفاء وان كان ضعف العين قوبل بالعين

مادة فعل دون هيئته اذ الميزان لا يلزم هذه الهيئة وقوله في وزن المراد به المعنى المصدري أي في وقت وزن تال في الهمع وانما اصطلحوا على الوزن بهذه المادة لتناولها جميع الافعال من أكل وشرب ومشي وغيرها وحمل ما لا يدل عليها من الاسماء كرجل وأسد على ما يدل عليها اه بايضاح (قوله لتعلم الاصل منها والزائد) فيه نظر لان الوزن فرع معرفة الاصل والزائد فان قرئ لتعلم بوزن تكلم صح سم (قوله وكذلك في قام وشد) فيوزنان بفعل بفتح العين نظرا لاصلهما قبل الاعلال والادغام (قوله وكذلك في هاب ومل) أي لان أصلهما هيب ومال بكسر ثانيهما (قوله وكذلك في طال وحب) أي لان أصلهما طول وحبب بضم ثانيهما (قوله وزائد) أي حرف زائد في الموزون وقوله عن تضعيف أصله أي عن مقابلته بضعف أصل من ميزان الكلمة التي هو منها فاضافة الاصل الى ضمير الزائد لادنى ملابسة فلا يقال في وزن اكرم مثلا افعل (قوله لان المقتضي للابدال) أي لابدال تاء الافتعال طاء وهو وقوعها بعد حرف من حروف الاطباق (قوله أو غيره) أي كالتعدية (قوله كما يأتي بيانه) أي في قوله وان يك الزائد ضعف أصل الخ سم (قوله وضاعف اللام الخ) هذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فذهبوا الى ان نهاية أصول الكلمة ثلاثة وما زاد عليها حكموا بزيادته فيزنون ما كان ثلاثيا بلفظ فعل وما زاد عليه نحو جعفر اختلفوا فيه فقيل لا يوزن لانه لا يدري كيفية وزنه وقيل يوزن ويقابل آخره بلفظه وقيل يوزن ويقابل ما قبل آخره بلفظه فوزن جعفر اما فعلل كما يقول البصريون أو فعلر بزيادة الراء أو فعفل بزيادة الفاء أو لا يدري ما هو أقوال أربعة كذا في التصريح (قوله فستق) بضم الفوقية وفتحها كما نقله الفارضي عن الجلال المحلي (قوله قذعمل) تقدم ضبطه وتفسيره في الشرح (قوله فاجعل له الخ) لا يقال يلزم التباس الاصل بالزائد حينئذ لانا نقول نعم ولكن يزول بالضابط السابق في قوله والحرف ان يلزم الخ (قوله من أحرف الميزان) من تبعيضية

وان كان ضعف اللام قوبل باللام فتقول فى حلتيت فعليل وفى سحنون فعلول وفى مرمريس فعفعيل وفى اغدودن افعوعل وفى جلبب فعلل وأجاز بعضهم مقابلة هذا الزائد بمثله فتقول فى حلتيت فعليت وفى سحنون فعلون وفى مرمريس فعمريل وفى اغدودن افعودل وفى جلبب فعلب ويلزم من هذا المذهب أمران منكروهان أحدهما تكثير الاوزان مع امكان الاستغناء بواحد فى نحو صبر وقتر وكثر فان وزن هذه وما شاكلها على القول المشهور فعل ووزنها على القول المرغوب عنه فعبل وفعتل وفعثل وكذا الى آخر الحروف وكذا فى مسد الاستقلال منفردا والآخر التباس ما يشاكل مصدره تفعيلا بما يشاكل مصدره فعللة وذلك أن الثلاثى المعتل العين قد تضعف عينه للالحاق ولغير الالحاق ويقصد اللفظ به كبين مقصودا به الالحاق ومقصودا به التعدية فعلى القصد الاول مصدره بينة مثل كل دحرجة وعلى القصد الثانى مصدره تبيين ولا يعلم امتياز المصدرين الا بعد العلم باختلاف وزنى الفعلين واختلاف وزنى الفعلين فيما نحن بصدده فى ليس الا على المذهب المشهور * تنبيهات * الاول اذا لم يكن الزائد من حروف أمان وتسهيل ولا ضعف أصل كالباء من جلبب وان كان سببا فقد يكون ضعفا نحو سأل وقد يكون غير ضعف بل صورته صورة الضعف

حال من الاصل فقوله ثانيا منهما تأكيد هذا والتحقيق ومن جعل قوله من أحرف الميزان متعلقا بجعل كشيخنا والبعض فقد تسمح فتأمل وقوله الذى هو أى ذلك الحرف الزائد ضعفه أى ضعف الاصل منهما أى من أحرف الميزان (قوله فى حلتيت) بحاء مهملة مكسورة ففوقيتين بينهما تحتية وهو صمغ الانجدان بفتح الهمزة وضم الجيم واعجام الذال نبات جيد لوجع المفاصل (قوله وفى سحنون) بضم السين المهملة وسكون الحاء المهملة بعدها نونان بينهما واو وهو أول المطر والربيع قاله شيخنا السيد (قوله وفى مرمريس) تقدم ضبطه وتفسيره (قوله وفى اغدودن) باعجام الغين واهمال الدالين يقال اغدودن الشعر اذا طال واغدودن النبت اذا اخضر تصريح (قوله وما شاكلها) كفجر ونحر وقفر وهكذا الى آخر حروف الهجاء (قوله الى آخر الحروف) فيقال فى نحو فجر فعجل وهكذا (قوله التباس ما) أى فعل يشاكل مصدره تفعيلا على حذف مضاف أى موازن تفعيل أخذا من قوله الآتى مصدره تبيين مثل كل دحرجة (قوله ان الثلاثى المعتل العين) أى كبان (قوله مثل كل دحرجة) أى كمصدر الملحق به كدحرجة سم (قوله واختلاف وزنى الفعلين فيما نحن بصدده) أى نحو بين بوجهيه ليس الا على المذهب المشهور قال سم وأقره شيخنا والبعض كأن مقصوده ان وزن المقصود به التعدية فعل لانه بتكرار الزائد اذا كان تكرير أصل بما يذكر به ذلك الاصل وأما المقصود به الالحاق بالرباعى فعلى المشهور يكون وزنه فعلل لان الملحق وزنه وزن الملحق به وحينئذ يختلف وزن الفعلين وعلى غير المشهور وزنه فعيل فى الحالين فلم يختلف الوزن فتأمل اه وفيه عندى نظر لتصريح الشارح سابقا بأن المكرر للالحاق أو لغيره يقابل بما يقابل به الاصل وحينئذ فوزن بين مطلقا فعلل فلم يختلف وزن الفعلين على المذهب المشهور أيضا فتدبر (قوله فقد يكون ضعفا نحو سأل) بتشديد الهمزة سم (قوله وقد يكون غير ضعف الخ) ليس فى كلامه حصر

فى التمثيل فلا ينافى وجود قسم ثالث وهو ماليس ضعفا ولا على صورته كالهمزة فى اكرم مثلا (قوله ولكن دل الدليل) كندور فعلال غير مكرر الفاء والعين (قوله على انه لم يقصد به تضعيف) أى بل قصد مجرد زيادة الحرف وان وافق لفظه لفظ أصلى (قوله فيقابل فى الوزن بلفظه) مفرع على قوله وقد يكون غير ضعف الخ (قوله نحو سمنان الخ) الذى فى القاموس أنه مفتوح السين المهملة موضع ومكسورها بلد ومنه ومنها جبل فلعل مراده موضع فيه الماء الذى ذكره الشارح فيتوافق كلاهما (قوله لان فعلالا) أى بفتح الفاء (قوله غير المكرر) المراد بالمكرر ما كررت فاؤه وعينه فخرج نحو قنقار لانه مكرر الفاء فقط (قوله الاخزعال) بخاء معجمة فزاى فعين مهملة بدل من غير المكرر على المختار كما قال المصنف وبعد نفى او كنفى انتخب اتباع ما اتصل (قوله بهاطلع) باعجام الظاء واهمال العين أى عرج (قوله وقهقار) بقافين زاد فى القاموس القسطال بالقاف فالسين فالطاء المهملتين وهو الغبار والخرطال بالخاء المعجمة فالراء فالطاء المهملة وهو حب معروف (قوله وأما بهرام وشهرام فعجميان) أى علمان عجميان فالاول علم لرجل والفرس النعمان بن عتبة العتكى كما فى القاموس وذكر رشيدنا السيدان فى بائه الموحدة الفتح والكسر (قوله الثانى المعتبر الخ) هذا التنبيه مكرر مع ما أسلفه فى شرح قول الناظم بضمن فعل الخ حيث قال وكذلك فى قام وشد لان أصلهما قوم وشدد وكذلك فى هاب ومل ثم قال وكذلك فى طال وحب فاعرفه فانه مما يتنبه له (قوله قلب) أى مكانى كأن قدمت العين على الفاء أو اللام على الفاء والعين (قوله على ترتيبها) أى الواقع فى الموزون (قوله فتقول فى وزن آدر) بمدة قبل الدال المضمومة جمع دار أصله أدور على وزن افعل استثقلت الضمة على الواو فقدمت العين على الفاء ثم قلبت الواو ألفا فصار وزنه أعفل وقيل أبدلت الواو قبل التقديم همزة ثم قدمت فأبدلت ألفا قياسا قاله الفارضى (قوله قدمت العين على الفاء) أى وقلبت ألفا سم (قوله وتقول فى ناء) بنون فألف فهمزة وأصله نأى فقدمت اللام وهى الياء على العين وهى الهمزة فصار نيأ على وزن فلع ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ناء كذا فى التصريح

ولكن دل الدليل على أنه لم يقصد به تضعيف فيقابل فى الوزن بلفظه نحو سمنان وهو ماء لبنى ربيعة فوزنه فعلان لا فعلال لأن فعلالا بناء نادر لم يأت منه غير المكرر نحو الزلزال الاخزعال وهو ناقة بها ظلع وقهقار للحجر وأما بهرام وشهرام فعجميان * الثانى المعتبر فى الوزن ما استحقه الموزون من الشكل قبل التغيير فيقال فى وزن رد ومرد فعل ومفعل لان اصلهما ردد ومردد * الثالث اذا وقع فى الموزون قلب تقلب الزنة لان الغرض من الوزن التنبيه على الاصول والزوائد على ترتيبها فتقول فى وزن آدر أعفل لان أصله أدور وقدمت العين على الفاء وتقول فى ناء فلع لانه من النأى

وفي الحادي تخالف لانه من الوحدة وكذلك اذا كان في الموزون حذف وزن باعتبار ما صار اليه بعد الحذف
كقول في وزن قاض فاع وفي بع فل وفي يد يعل وفي عدة علة وفي عه أمر من الوعي عه الا اذا أريد بيان
الاصل في المقلوب والمحذوف فيقال أصله كذا ثم أعل انتهى (واحكم بتأصيل) أصول (حروف) الرباعي
التي تكررت فاؤه وعينه وليس أحد المكررين فيه صالحا للسقوط كحروف

(سمسم ونحوه) لان اصالة أحد المكررين فيه واجبة تكميلا لاقل الاصول وليس اصالة أحدهما أولى من اصالة الآخر فحكم باصالتهما معا (والخلف في) الرباعي المذكور الذي أحد المكررين فيه صالح للسقوط (كلملم) أمر من لملم وكفكف أمر من كفكف فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط بدليل صحة كف ولم فقيل انه كالنوع الاول حروفه كلها محكوم بأصالتها وان مادة لملم وكفكف غير مادة لم وكف فوزن هذا النوع فعلل كالنوع الاول وهذا مذهب البصريين الا الزجاج وقيل ان الصالح للسقوط زائد فوزن كفكف على هذا
فعكل وهذا مذهب الزجاج وقيل ان الصالح للسقوط بدل من تضعيف العين فأصل تكررت
لملم لمم فاستثقل توالي ثلاثة أمثال فأبدل من أحدها حرف يماثل الفاء وهذا مذهب الكوفيين واختاره
الشارح ويرده أنهم قالوا في مصدره فعللة ولو كان مضاعفا في الاصل لجاء على التفعيل فان تكرر في الكلمة
حرفان وقيا ما حرف أصلي

والظاهر أنه يجوز كون قلب الياء ألفا قبل تقديمها على الهمزة (قوله وفي الحادي) أصله واحد فأخرت الفاء وهي الواو من اللام وهي الدال ولا يمكن الابتداء بالالف فقدمت الحاء عليها فصار حادو فقلبت الواو ياء لتطرفها اثر كسرة فصار حادي (قوله بتأصيل أصول حروف) لا وجه لزيادة الشارح أصول (قوله الرباعي الذي تكررت فاؤه وعينه) سواء كان اسما كبلبال أو فعلا كزلزل ووسوس (قوله المكررين) هما في مثاله السين الثانية والميم الثانية (قوله كحروف سمسم) بكسر السينين الحب المعروف وبفتحهما الثعلب قاله الفارضي (قوله والخلف الخ) ظاهره أنه لا خلاف في القسم الاول مع ان فيه خلافا أشار اليه بعضهم سيوطي (قوله في الرباعي المذكور) أي الذي تكررت فاؤه وعينه (قوله حروفه كلها محكوم باصالتها) أورد عليه ان هذا مناف لقوله في بيان محل الخلاف الذي أحد المكررين فيه صالح للسقوط وأجيب بأن قوله صالح للسقوط أي ولو في مادة أخرى من المعنى أو انه مبني على غير القول الاول (قوله وقيل ان الصالح للسقوط) أي الذي هو الحرف الثالث (قوله فوزن كفكف على هذا فعكل) جرى الشارح هنا على المذهب المرغوب عنه من مقابلة تكرير الاصل بما فيه ولو جرى على المشهور لقال فعفل وكذا يقال في نظائره الآتية (قوله ولو كان مضاعفا في الاصل الخ) قال أبو حيان يمكن الجواب عن هذا بانه انما كان يلزم ذلك لو بقي على ادغامه أما بعد الابدال فانه كملت فقد أشبه في الصورة ما ألحق بالرباعي نحو جلبب فجاء مصدره على وزان مصدره (قوله فان تكرر في الكلمة حرفان الخ) عبر زقوله الرباعي الذي

كصمحمح وسمعمع حكم فيه بزيادة الضعفين الاخرين لان أقل الاصول محفوظ بالاولين والسابق كذا قاله في شرح الكافية وقال في التسهيل فان كان في الكلمة أصل غير الاربعة حكم بزيادة ثاني المماثلات وثالثها في نحو صمحمح وثالثها ورابعها في نحو مرمريس انتهى فاتفق كلامه في نحو مرمريس واختلف في نحو صمحمح فوزنه في كلامه الاول على طريقة من يقابل الزائد بلفظه فعلمح وفي كلامه الثاني فعلعل واستدل بعضهم على زيادة الحاء الاولى في نحو صمحمح والميم الثانية في نحو مرمريس بحذفهما في التصغير حيث قالوا صميمح ومريريس ونقل عن الكوفيين في صمحمح أن وزنه فعلل واصله صمحح أبدلوا الوسطى ميما ولما فرغ من بيان ما يعرف به الزائد من الاصلي شرع في بيان ما تطرد زيادته من الحروف العشرة فقال

(فألف أكثر من أصلين

صاحب زائد بغير مين) ألف مبتدأ والجملة بعده صفة له وزائد خبره والمين الكذب أي اذا صحبت الالف أكثر من أصلين حكم بزيادتها لان أكثر ما وقعت الالف فيه كذلك دل الاشتقاق على زيادتها فيه فيحمل عليه ماسواه فان صحبت أصلين فقط لم تكن زائدة بل بدلا من أصل ياء أو واو نحو رمى ودعا ورحا وعصا أو باع وقال وناب وباب وما ذكر انما هو

تكررت فاؤه وعينه (قوله كصمحمح وسمعمع) باهمال حروفهما والصمحمح الشديد الغليظ كامر والسمعمع صغير اللحية والرأس ويطلق على غير ذلك كما في القاموس (قوله ثاني المماثلات وثالثها) يعني الحاء الاولى والميم الثانية (قوله فاتفق كلامه في نحو مرمريس) انما كان يحسن هذا لو نقل الشارح كلاما للمصنف في نحو مرمريس غير كلامه في التسهيل (قوله واستدل بعضهم على زيادة الحاء الاولى الخ) قال شيخنا والبعض هذا اشارة الى قول مغاير للقولين قبله لانه اقتصر على أن الزائد هو الحاء الاولى فقط فوزن صمحمح على هذا فعحال ولا دليل عليه بل الاقرب انه تأييد لكلام المصنف في التسهيل وانما خص الحاء الاولى بالذكر لانها التي ينتج دليله زيادتها اذ لا يحذف في التصغير غيرها (قوله ان وزنه فعلل) بثلاث لامات (قوله من بيان ما يعرف به الزائد من الاصلي) اعترض بان ما يعرف به ذلك هو قوله والحرف ان يلزم البيت وما عداه زائد على ما يعرف به ذلك فكان الانسب أن يزيد وما يتبعه (قوله فألف) أراد الالف اللينة وأما الهمزة فستأتي (قوله كذلك) أي مصاحبة أكثر من أصلين (قوله فيه) أي في أكثر ما وقعت فيه الالف كذلك (قوله فيحمل عليه ماسواه) أي على الاكثر ماسوى الاكثر (قوله نحو رمى ودعا) لا تخفى على نبيه حكمة تعداد الامثلة (قوله وما ذكره) أي من منطوق قوله فألف أكثر الخ ومفهومه وملخصه أن كون الالف اما زائدة أو منقلبة عن أصل انما هو في الاسماء المتمكنة والافعال أما الحروف والمبنيات نحو بلى والى وعلى ونحو متى ومهما فليست الالف فيها زائدة ولا منقلبة عن أصل اذ لا اشتقاق فيها بل هي أصلية غير منقلبة كذا قال شيخنا عازيا للطبلاوي وتبعه البعض وفيه أن اقتصار الشارح على نفي زيادتها في قوله فلا وجه للحكم الخ ظاهر في أن مراده ما ذكره المصنف من منطوق قوله فألف أكثر الخ فقط وكون المعنى ولا وجه للحكم بزيادتها أولا بانقلابها عن أصل لا دليل عليه من كلامه

في الأسماء المتمكنة والأفعال أما المبنيات والحروف فلا وجه للحكم بزيادتها لأن ذلك إنما يعرف
بالاشتقاق وهو مفقود وكذلك الأسماء الأعجمية كإبراهيم وإسحق * واعلم أن الألف

لا تزاد أولا لامتناع الابتداء بها وتزاد في الاسم ثانية نحو ضارب وثالثة نحو كتاب ورابعة نحو حبلى وسرداح وخامسة نحو انطلاق وحلبلاب وسادسة نحو قبعثرى وسابعة نحو أربعاوى وتزاد في الفعل ثانية نحو قاتل وثالثة نحو تغافل ورابعة نحو سلقى وخامسة نحو احواوى وسادسة نحو اغرندى * تنبيهان * الأول يستثنى من كلامه نحو عاعى وضوضى من مضاعف الرباعي فإن الألف فيه بدل من أصل وليست زائدة * الثاني إذا كانت الألف مصاحبة لأصلين والثالث يحتمل الأصالة والزيادة فإن قدرت أصالته فالألف زائدة وإن قدرت زيادته فالألف غير زائدة لكن إن كان المحتمل همزة أو ميما

إلا أن يقال تعلمه بقوله لأن ذلك إلخ تأمل هذه الصحيحة (قوله في الأسماء المتمكنة) أي العربية وكان عليه أن يزيد العربية إلا أن يقال تركه اتكالا على ما بعده (قوله لأن ذلك إنما يعرف بالاشتقاق وهو مفقود) فيه أن مقتضى قوله يحمل عليه ما سواه أن يحمل على المشتق ما ليس مشتقا ولو حرفا أو اسما غير متمكن أو اسما أعجميا إلا أن يراد بما سواه خصوص ما ليس مشتقا من الأسماء المتمكنة العربية (قوله وسرداح) بإهمال حروفه وكسر أوله الناقة الطويلة (قوله وحلبلاب) بكسر الحاء المهملة واللام وهو الحلبلاب كذا في القاموس ولا وجود له فيه بالجيم (قوله نحو أربعاوى) بضم الهمزة والموحدة قعدة المتربع كما في القاموس وقد أسلفنا في باب ألفي التأنيث عن السيوطي والدماميني ضبطه بفتح الهمزة (قوله نحو سلقى) في القاموس سلقى فلانا طعنه فألقاه (قوله نحو احواوى) قال في الصحاح الحوة حمرة تضرب إلى السواد وفي القاموس أنه يقال حوة كقوة وحوة ككنة وحاى كحوى والفعل حوى الفرس وحاى واحواوى والنعت أحوى وحأواء (قوله نحو اغرندى) بالغين المعجمة فالراء أي علا (قوله نحو عاعى) بعينين مهملتين أي زجر الضأن يقال عاعى وعوعى ويقال أيضا في الفعل عوعى وعى كما في القاموس وقوله وضوضى بضادين معجمتين قال في القاموس في باب الهمزة الضأضاء والضوضاء أصوات الناس في الحرب ورجل مضوضى مصوت وقال في باب الألف اللينة الضوة الجلبة كالضوضاة اه والجلبة بفتح الجيم واللام الأصوات (قوله من مضاعف الرباعي) يعني ما لامه الأولى من جنس فائه ولامه الثانية من جنس عينه (قوله فإن الألف) أي الألف من كل من أعني عاعى الأولى والثانية وألف ضوضى بدل من أصل لأن وزنهما فعلل (قوله الثاني إذا كانت الألف إلخ) يؤخذ من هذا التنبيه أن قول المصنف أكثر من أصلين أي محققا أصالة جميعه فإن كان فيه ما ليس محققها بل محتملها فقط ففيه تفصيل (قوله والثالث يحتمل الأصالة والزيادة) كما في أبان فإنه يحتمل أن وزنه فعال بزيادة الألف وأصالة الهمزة أو أفعل بالعكس

* قوله والنعت أحوى في بعض نسخ القاموس أحوا وهو راز وكلاهما غير ظاهر فإن عين الكلمة همزة فحقه أجأى وبه صرح في الصحاح اه

مصدّرة آ رونا ثالثة سا كنة فى خماسى كان الارجح الحكم عليه بالزيادة وعلى الالف بأنها منقلبة عن أصل نحو أفعى وموسى وعقنقى ان وجد فى كلامهم مالم يدل دليل على اصالة هذه الاحرف و زيادة الالف كما فى أرطى عند من يقول أديم مأروط أى مدبوغ بالارطى وكما فى معزى لقولهم معز ومعز وان كان المحتمل غير هذه الثلاثة حكمنا باصالته وزيادة الالف انتهى

(والياء كذا والواو) أى مثل الالف فى أن كلامنهما اذا صحب أكثر من أصلين حكم بزيادته (الا لم يقعا مكررين) (كما هما فى يؤيؤ) اسم طائر ذى مخلب يشبه الباشق (ووعوعا) اذا صوت فهذا النوع يحكم فيه باصالة حروفه كلها كما حكم باصالة حروف سمسم والتقسيم السابق فى الالف يأتى هنا أيضا فنقول كل من الياء والواو له ثلاثة أحوال فان صحب أصلين فقط فهو اصل كبيت وسوط وان صحب ثلاثة فصاعدا مقطوعا باصالتها فهو زائد الا فى الثنائى المكرر كما تقدم فى المتن وان صحب أصلين وثالثا محتملا فان كان المحتمل همزة أو ميما مصدرة حكم بزيادة المصدر منهما واصالة الياء والواو نحو أيدع ومزود الا أن يدل دليل على أصالة المصدر وزيادتهما كما فى أوائق عند من يقول ألق فهو مألوق أى جن فهو مجنون وكما فى ايطل لما تقدم من قولهم فيه اطل أو اصالة الجميع

بالعكس (قوله مصدّرة) يرجع لكل من الهمزة والميم (قوله منقلبة عن أصل) قال شيخنا انظر هل هو ياء أو واو (قوله نحو أفعى) نظر الدماميني فى التمثيل به بأن منع صرفه أى للوصفية المتخيلة ووزن الفعل دل على زيادة همزته أى فليس مما زيادة همزته راجحة الذى الكلام فيه بل مما زيادة همزته متعينة (قوله وموسى) مراده موسى الحديد لا اسم النبى اه دماميني أى لانه أعجمى (قوله وعقنقى) لم أجده فى القاموس ولعل ذلك نكتة قول الشارح ان وجد فى كلامهم ومقتضى الحكم على ألفه بأنها منقلبة عن أصل أن وزنه فعنعل (قوله مالم يدل دليل الخ) قيد فى قوله كان الارجح الحكم عليه بالزيادة (قوله عند من يقول أديم مأروط) بخلافه عند من يقول أديم مرطى لدلالة الدليل عنده على زيادة الهمزة واصالة الالف (قوله حكمنا باصالته وزيادة الالف) ظاهره تعين ذلك اه اسقاطى وأقره غيره وفيه أنه كيف تتعين أصالته مع فرض أنه يحتمل الاصالة والزيادة الا أن يقال معنى احتماله للزيادة أنه من الاحرف العشرة التى قد تزاد (قوله اذا صحب أكثر من أصلين) كما فى قتيل ومقتول (قوله ان لم يقعا الخ) أى ولم تصدّر الواو مطلقا عند الجمهور ولا الياء قبل أربعة أصول فى غير المضارع كما سيذكر الشارح كل ذلك (قوله كما هما الخ) أى وقوعا مثل الوقوع الذى هما واقعان عليه فى يؤيؤ ووعوعا ان جعلت ما موصولا اسميا أو وقوعا كوقوعهما فى يؤيؤ ووعوعا ان جعلت موصولا حرفيا (قوله الا فى الثنائى المكرر) هو المعبر عنه آنفا بمضاعف الرباعى (قوله مصدّرة) راجع لكل من الهمزة والميم ولم يقل أو نونا ثالثة ساكنة فى خماسى كما قال فى الالف لعله لعدم الظفر بمثاله هنا (قوله نحو أيدع) بفتح الهمزة وسكون التحتية وفتح الدال المهملة بعدها عين مهملة له معان منها الزعفران (قوله ومزود) المزود كمنبر وعاء الزاد وطعام المسافر (قوله كما فى أوائق) هو اسم على وزن جوهر بمعنى المجنون (قوله عند من يقول الق)

كما في مريم ومدين فان وزنهما فعلل لا فعيل لانه ليس في الكلام ولا مفعل والا وجب الاعلال وان كان المحتمل غيرهما حكم باصالته وزيادة الياء والواو ما لم يدل دليل على خلافه فذلك كما في نحو يهير وحو

الحجر الصلب وقال ابن السراج الهير اسم من أسماء الباطل قال ورب ما زادوه ألفا فقالوا يهيرى وقيل هو السراب يقال أكذب من اليهير أى من السراب فانه قضى فيه بزيادة الياء الاولى دون الثانية لانه ليس في الكلام فعيل ولا حجة في زيادتها في نحو يحمر وكما في عزويت وهو اسم موضع وقيل هو القصير أيضا فانه قضى فيه باصالة الواو وزيادة الياء والتاء لانه لا يمكن أن يكون وزنه فعويلا لانه ليس في الكلام ولا فعليلا لان الواو لا تكون أصلا في بنات الاربعة ولا فعويتا لان الكلمة تصير بغير لام فتعين أن يكون وزنه فعليتا مثل عفريت • واعلم أن الياء تزاد في الاسم أولى نحو يلمع وثانية نحو صيغم وثالثة نحو قضيب ورابعة نحو حذرية وخامسة نحو سلحفية قيل وسادسة نحو مغناطيس وسابعة نحو خنزوانية وتزاد في الفعل أولى نحو يضرب وثانية نحو بيطر وثالثة عند من أثبت فعيل في ابنية الافعال نحو رهيا اى ورابعة نحو قلسيت وخامسة نحو تقلسيت وسادسة نحو اسلنقيت والواو تزاد في الاسم ثانية نحو كوثر وثالثة نحو عجوز ورابعة

بالياء المجهول لزوما كما في القاموس أى وأما عند من يقول ولق بالبناء للفاعل أى اسرع كما في القاموس فالواو أصلية والهمزة زائدة (قوله كما في مريم) مقتضاه أن مريم اسم عربي والا لم يأت فيه حكم باصالة أو زيادة قاله تتمة الشارح (قوله والا وجب الاعلال) بان يقال مرام ومدان بنقل حركة الياء الى الساكن قبلها ثم قلبها الفا لتحركها بحسب الاصل وانفتاح ما قبلها الآن (قوله وان كان المحتمل غيرهما) أى غير الهمزة والميم المصدرتين (قوله كما في نحو يهير) بتشديد الراء مثال للنفي أعني ما دل الدليل على خلاف ما تقدم أى على اصالة الياء أو الواو وزيادة المحتمل والمحتمل فيه لولا دليل الزيادة هو الياء الاولى (قوله ولا حجة الخ) كأنه تعليل في المعنى لمحذوف وتقديره لانه ليس في الكلام فعيل بخلاف يفعل اذ لا حجة الخ (قوله وكما في عزويت) عطف على قوله كما في نحو يهير وهو بكسر العين المهملة وسكون الزاي آخره فوقية (قوله باصالة الواو وزيادة الياء والتاء) أى لا باصالة الواو والتاء معا على وزن فعليل ولا بزيادتهما معا على وزن فعويت ولا بالعكس على وزن فعويل بالقسمة رباعية وذكر زيادة الياء الضمنية غير ضرورى اذ لا تتوهم اصالتها (قوله نحو يلمع) بالعين المهملة وهو السراب (قوله نحو حذرية) بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة وكسر الراء وتخفيف التحتية القطعة الغليظة من الارض (قوله نحو سلحفية) بضم السين المهملة وفتح اللام وسكون الحاء المهملة وكسر الفاء حيوان معروف (قوله نحو مغناطيس) بفتح الميم كما يفيده صنيع القاموس (قوله نحو خنزوانية) بضم الخاء المعجمة وسكون النون وضم الزاي وبعد الالف نون مكسورة فتحتية مخففة التكبر (قوله نحو رهيا) أى غلط كما قدمه الشارح وفسر في القاموس الرهيأة بمعان منها الضعف والتوانى وفساد الرأى (قوله نحو قلسيت الخ) يقال قلسيته فتقلسى أى ألبسته القلنسوة فلبسها ويقال أيضا قلنسته فتقلنس كما في القاموس (قوله نحو اسلنقيت)

نحو عرقوة وخامسة نحو قلنسوة وسادسة نحو أربعاوى وتزاد فى الفعل ثانية نحو حوقل وثالثة نحو جهور ورابعة نحو اغدودن *تنبيهان* الاول مذهب الجمهور أن الواو لا تزاد أولا قيل لثقلها وقيل لانها ان زيدت مضمومة اطرد همزها أو مكسورة فكذلك وان كان همز المكسورة أقل أو مفتوحة فيتطرق اليها الهمز لان الاسم يضم أوله فى التصغير والفعل يضم أوله عند بنائه للمفعول فلما كانت زيادتها أولا تؤدى الى قلبها همزة رفضوه لان قلبها همزة قد يوقع فى اللبس وزعم قوم أن واو ورنتل زائدة على سبيل الندور لان الواو لا تكون أصلا فى بنات الاربعة وهو ضعيف لانه يؤدى الى بناء وفنعل وهو مفقود والصحيح أن الواو أصلية وأن اللام زائدة مثلها فى فحجل بمعنى فحج وهدمل بمعنى هدم فان لزيادة اللام آخرا نظائر بخلاف زيادة الواو أولا *الثانى* اذا تصدرت الياء وبعدها ثلاثة أصول فهى زائدة كما سبق فى يلمع واذا تصدرت وبعدها أربعة أصول فى غير المضارع فهى أصل كالياء فى يستعور وهو اسم مكان بالحجاز وهو أيضا اسم شجر يستاك به لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة فى مثله الا فى المضارع انتهى (وهكذا همز وميم سبقا* ثلاثة تأصيلها تحققا) أى الهمزة والميم متساويتان فى أن كلا منهما اذا تصدر وبعده ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها فهو زائد نحو أحمد ومسجد لدلالة الاشتقاق فى أكثر الصور على الزيادة فحمل عليه ما سواه

أى نمت على ظهرى (قوله عرقوة) بعين مهملة مفتوحة فراء ساكنة فقاف مضمومة احدى خشبتى الدلو اللتين على فمه كالصليب (قوله نحو أربعاوى) تقدم قريبا ضبطه وتفسيره (قوله نحو جهور) أى رفع صوته وأما جهور كجعفر فاسم موضع (قوله نحو اغدودن) تقدم قريبا ضبطه وتفسيره (قوله اطرد همزها) أى قلبها همزة (قوله قد يوقع فى اللبس) أى بما همزته أصلية غير منقلبة كما فى وكل بالتخفيف فانه اذا بنى للمجهول تطرق اليه قلب الواو همزة فيلتبس بأكل الذى همزته أصلية وجعل شيخنا اللبس باعتبار احتمال انقلاب الهمزة عن ياء وعن واو وغير ظاهر اذ مثل هذا احتمال لا لبس (قوله ورنتل) تقدم ضبطه وتفسيره فى شرح قول المصنف والحرف ان يلزم الخ (قوله فى فحجل) بفاء فحاء مهملة فجيم كجعفر وقوله بمعنى فحج عبارة القاموس ذكر الصاغانى الفحجل وفسره بالافحج وقال فى محل آخر فحج كمنع تكبر وفى مشيته تدانى صدور قدميه وتباعد عقباه اه وقال شيخنا الفحج المتباعد الساقين واللام للالحاق أى بجعفر وعبارة الشارح بعد فى مبحث زيادة اللام وقد سمع من كلامهم قولهم فى عبد عبدل وفى الافحج وهو المتباعد الفخذين فحجل اه (قوله وهدمل) بكسر الهاء وسكون الدال المهملة وكسر الميم واللام للالحاق بزبرج وقوله بمعنى هدم هو الثوب الخلق (قوله فان لزيادة اللام الخ) تعليل لقوله والصحيح الخ (قوله فى يستعور) بفتح التحتية وسكون السين المهملة وفتح الفوقية وضم العين المهملة آخره راء على وزن فعللول كما فى التصريح (قوله الا فى المضارع) كيدحرج (قوله وهكذا همز الخ) اعترض بأنه كان ينبغى أن يقول ثلاثة فقط ليخرج ما سبق أكثر كاصطبل ومرزنجوش وبأنه كان مقتضى استثنائه فيما سبق نحو يؤيؤ ووعوع بعد تصديره أولا على مسئلة سمسم أن يستثنى هنا نحو مرمر وبأنه كان ينبغى أن ينص على أن الميم التى فى أول اسم فاعل الفعل

الحاوى أربعة أحرف فأكثر واسم مفعوله والمصدر الميمى واسمى الزمان والمكان زائدة سواء كان بعدها ثلاثة أصول أم أكثر وأن الهمزة تقع فى أول الفعل زائدة ولو كان بعدها أكثر من ثلاثة أصول (قوله فانه لا يقتضى زيادته الا الدليل) كميم دلامص وزرقم لقيام الدليل على زيادتها فيهما كما سيذكره الشارح بخلاف ميم ضرغام مثلا لعدم قيام الدليل على زيادتها (قوله كما سيأتى) أى فى التنبيه السابق (قوله نحو أكل ومهد الخ) أى فلا يحكم بزيادتهما بل يحكم بأصالتهما أما واحد أصلى فقط فتكميلا لاقل الابنية وأما الآخر فلأن الاشتقاق لم يدل على الزيادة فى نحو ذلك الا فى فعل أو محمول عليه نحو أدحرج ومدحرج بوزن اصطبل فعلل ووزن مرزحوش فعلول وقياس ابراهيم واسماعيل أن يكون همزتهما أصلية ولو كانا عربيين اه مرادى ماسبق فأربعة أحرف وكل منها زائد الا انه لما أيضا زائدة ان كاكرام واطلاق ومضروب ومنطلق (قوله ونحو اصطبل ومرزحوش) أى لان قيد الثلاثة يخرج الاول منها والاكثر والاصطبل بقطع الهمزة معروف والمرزحوش بفتح الميم وسكون الراء وفتح الزاى وضم الجيم آخره شين معجمة وهو المردقوش بميم وراء ودال مهملة وقاف ثم شين معجمة على وزن الاول شجرة طيبة الرائحة وكلا اللفظين فارسى معرب كما فى ذكريا ويقال المرزجوش مرزعوش بزيادة نون ساكنة قبل الجيم كما فى القاموس (قوله وبقيد التحقق نحو أرطى الخ) وقوله فيما يأتى الثالث افهم قوله تأصيلها تحققا الخ كلاهما يتعلق بمفهوم قوله تأصيلها تحققا فكان ينبغى ذكر حاصلهما فى محل واحد ثم عبارته توهم أن احد الاحرف الثلاثة التى بعد همزة أرطى يحتمل الاصالة والزيادة وهو ممنوع لتحقق اصالة الثلاثة عند من يقول مرطى وتحقق زيادة الالف عند من يقول مأروط كما يؤخذ ذلك من قوله فمن قال مأروط الخ الا أن يراد باحتمال الحرف لهما ما يشمل اختلاف العرب فى اصالته وزيادته (قوله ومرطى) أصله مرطوى اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وكسر ما قبلها لتناسبها وأدغمت الياء فى الياء (قوله وشبه التأنيث) أى شبه

فخرج بقيد التصدر الواقع فيه ما حشوا أو آخرا فانه لا يقتضى زيادته الا الدليل كما سيأتى بيانه وبقيد الثلاثة نحو أكل ومهد ونحو اصطبل ومرزحوش وبقيد الاصالة نحو أمان ومرى وبقيد التحقق نحو أرطى فانه سمع فى المدبوغ به مأروط ومرطى فمن قال مأروط جعل الهمزة أصلية والالف زائدة ومن قال مرطى جعل الهمزة زائدة والالف بدلا من ياء أصلية ووزنه على الاول فعلى وألفه زائدة للالحاق فلو سمى به لم يصرف للعلمية وشبه التأنيث ووزنه على الثانى افعل فلو سمى به لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل والقول الاول أظهر لان نصار يقه أكثر فانهم قالوا أرطت الادم اذا دبغته بالارطى

ألف التأنيث وهو ألف الالحاق (قوله وارطت الابل) لم أر نصا في ضبطه وكتب شيخنا عقبه اسم الفاعل آرط (قوله وارطت الارض) أى بهمزة فألف مبدلة من همزة ساكنة وبهذا يحصل الفرق بينه وبين ما بعده وقول البعض بهمزتين تسمح في القاموس آرطت الارض أخرجت الارطى كأرطت ارطاء أو هذه لحن للجوهري اه ولعل اللغة الثانية هي مراد الشارح بقوله وقيل أيضا ارطت الارض (قوله وكذا الاولق لانه قيل الخ) على هذا القول اقتصر في القاموس فقال الاولق الجنون أو شبهه ألق كعني فهو مألوق ومأولق اه (قوله من ألق) بالبناء للمجهول كما مر (قوله وقيل هو من ولق) بالبناء للفاعل قال في القاموس ولق يلق أسرع وفلانا طعنه خفيفا وبالسيف ضرب به وفي السير أو الكذب استمر (قوله ووزنه افعل) أى على الثاني وأما على الاول فوزنه فوعل (قوله وكذا الارتكى) بفوقية بين الواو والكاف والهمز زائدة قطعا فليس الكلام فيها وانما الكلام في الهمزة مع الواو (قوله كأجفلى الخ) تقدم ضبط أجفلى ونحو زلى وتفسيرهما في باب ألف التأنيث (قوله فان ميمه الخ) كان المناسب للسياق أن يقول فان ألفه محتملة للاصالة والزيادة ولكن الارجح الاصالة فيكون الارجح زيادة ميمه (قوله ونحوه) كالتصغير والجمع واللغات كما سيأتي في دلامص (قوله كما في ميم مرجل ومغفور ومرعزى) المرجل بكسر الميم وسكون الراء وفتح الجيم المشط والقدر من الحجارة والنحاس والمغفور بضم الميم وسكون الغين المعجمة وضم الفاء شئ ينضحه الثمام والعشر والرمث كالعسل والمرعزى والمرعز بكسر الميم وسكون الراء وكسر العين المهملة وتشديد الزاى فان خففتها مددت وقد تفتح الميم في الكل الزغب الذي تحت شعر العنز كذا في القاموس وبه يعلم ما في كلام البعض من الخلل (قوله على أن) أى مع أن (قوله لقولهم مرجل الخ) أى ولو كانت الميم زائدة لقالوا رجل الحائك الثوب بحذفها (قوله موشى) حال من ضمير الثوب أى مزينا (قوله يقال له المراجل) أى يطلق عليه ذلك على طريق المجاز أو حذف أداة التشبيه كما يفيده عبارة ابن خروف الآتية

وأرطت الابل اذا ... رطت ... اذا أنبتته وقيل أيضا ارطت الارض اذا انبتت الارطى وكذا الاولق لانه قيل هو من ألق فهو مألوق اذا جن فالهمزة أصل والواو زائدة وقيل هو من ولق اذا أسرع فالهمزة زائدة والواو أصل ووزنه أفعل والاول أرجح وكذا الارتكى لنوع من التمر ردى دائر بين أن يكون وزنه افعلى كاجفلى وفوعلى كحوزلى ويخرج به أيضا نحو موسى فان ميمه محتملة الاصالة والزيادة ولكن الارجح الزيادة كما مر

* تنبيهات * الاول محل الحكم بزيادة ما استكمل القيود المذكورة من الحرفين المذكورين مالم يعارضه دليل على الاصالة من اشتقاق ونحوه فان عارضه دليل على الاصالة عمل بمقتضى الدليل كما في ميم مرجل ومغفور ومرعزى حكم باصالتها على أن بعدها ثلاثة أصول أما مرجل فذهب سيبويه وأكثر النحويين أن ميمه أصل لقولهم مرجل الحائك الثوب اذا نسجه موشى يقال له المراجل قال ابن خروف المرجل ثوب يعمل بدارات كالمراجل

وهي قدور النحاس وقد ذهب أبو العلاء المعري الى زيادة ميم مرجل اعتمادا على الأصل المذكور وجعل ثبوتها في التصريف كثبوت ميم تمسكن من المسكنة وتمدل من المنديل وتمدرع اذا لبس المدرعة والميم فيها زائدة ولا حجة له في ذلك لأن الأكثر في هذا تسكن وتندل وتدرع قال أبو عثمان هو الأكثر في كلام العرب وأما مغفور ففي سيبويه فيه قولان أحدهما أن الميم زائدة والآخر أنها أصل لقولهم ذهبوا يتمغفرون أي يجتنون المغفور وهو ضرب من الكمأة وأما مرعزى فذهب سيبويه الى أن ميمه زائدة وذهب قوم منهم الناظم الى أنها أصل لقولهم كساء ممرعز دون مرعز وكما في امرة امعة وهو الذي يكون تبعا لغيره لضعف رأيه والذي يجعل دينه تبعا لدين غيره ويقلده من غير برهان حكم باصالة همزته على أن بعدها ثلاثة أصول فوزنه فعلة لا افعلة لانه صفة وليس في الصفات افعلة وامرة مثل امعة وزنا ومعنى وحكاه والذي يأتمر لكل من يأمره لضعف رأيه ويقال أيضا اتمعر راس الثاني أنهم قولهم سبقا أنهما لا يحكم بزيادتهما متوسطتين ولا متأخرتين الا بدليل ويستثنى من ذلك الهمزة المتأخرة بعد ألف وقبلها أكثر من أصلين كما سيأتي في كلامه مثال ما حكم فيه بزيادة الهمزة وهي غير مصدرة شمأل واحبنطأ ومثال ما حكم فيه بزيادة الميم وهي غير مصدرة دلامص وزرقم وبابه أما الشمأل فالدليل على زيادة همزتها سقوطها في بعض لغاتها وفيها عشر لغات شمأل بفتح شأمل بتقديم الهمزة على الميم وشمال على وزن قذال وشمول بفتح الشين وشمل بفتح الميم وشمل باسكان الميم وشمل

(قوله وهي قدور النحاس) أي أو قدور الحجارة كما يدل عليه ما نقلناه آنفا عن القاموس (قوله اعتمادا على الأصل المذكور) أي القاعدة المذكورة في قول الناظم وهكذا همز وميم سبقا الخ (قوله اذا لبس المدرعة) بكسر الميم وسكون الدال المهملة وفتح الراء نوع من الثياب الصوف كما في القاموس (قوله لأن الأكثر في هذا التسكن الخ) أي فلتثبت الميم في هذا ثابتة في التصريف غلط وما علاف الميم في مرجل فقياس مرجل على هذا قياس مع الفارق (قوله لقولهم ذهبوا يتمغفرون) أي ولو كانت ميمه زائدة لقالوا يتغفرون (قوله منهم الناظم) أي في غير هذا الكتاب قال المرادي وألزم المصنف سيبويه أن يوافق على الاصالة في مرعزى أو يخالف في الجميع (قوله ممرعز دون مرعز) بتشديد الزاي فيهما (قوله وكما في امرة امعة) عطف على قوله كما في ميم مرجل وهو بهمزة مكسورة فميم مشددة فعين مهملة (قوله وهو الذي يكون تبعا لغيره الخ) زاد الشارح في شرح التوضيح والذي يتبع الناس الى الطعام من غير أن يدعى والذي يقول أنا مع الناس (قوله على أن بعدها) أي مع أن بعدها (قوله وحكم) فيحكم باصالة همزته كهمزة (قوله وهو الذي يأتمر الخ) لا حاجة اليه بعد قوله ومعنى الا أن يجعل معنى آخر أخص مما سبق لا معنى فتأمل (قوله بعد ألف وقبلها أكثر من أصلين) أي كما في حمراء فان همزته زائدة وان كانت في الآخر وقوله كما سيأتي في كلامه أي في قوله كذا الهمز آخر بعد ألف الخ (قوله واحبنطأ) بالحاء والطاء المهملتين أي انتفخ بطنه (قوله دلامص) بضم الدال المهملة وتخفيف اللام آخره صاد مهملة وسيفسره الشارح (قوله وفيها عشر لغات) زاد في القاموس شوملا كجوهر (قوله على وزن قذال)

بفتح القاف وتخفيف الذال المعجمة مؤخر الرأس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية كما فى القاموس (قوله على وزن صيقل) بفتح الصاد المهملة وسكون التحتية وفتح القاف جلاء السيوف (قوله بتشديد اللام) أى مع فتح الشين وسكون الميم وفتح الهمزة (قوله شملت الريح) أى تحولت شمالا وبابه دخل اه مختار (قوله فنقل) أى نقلت حركة الهمزة الى الميم ثم حذفت الهمزة (قوله فى الحبط) بفتحتين وهو أن تأكل الماشية فتكثر حتى تنتفخ لذلك بطونها ولا يخرج عنها مافيها وقال ابن السكيت هو أن ينتفخ بطنها من أكل الذرق وهو الحندقوق صحاح (قوله حبط بطنه) من باب فرح (قوله ويقال فيه دماص ودملص) كذا فى نسخ وفى نسخ أخرى ودلص بتقديم اللام وكل صحيح اذ كل منهما لغة فى دلامص كما سيعلم من كلامه فى التنبيه الرابع فكان ينبغى ذكرهما معا هنا وكل بضم الاول وفتح الثانى مخففا وكسر ماقبل الآخر (قوله وهو البراق) بفتح الموحدة وتشديد الراء (قوله دلاص ودليص) الاول ككتاب والثانى كأمير كما فى القاموس (قوله ودلصته أنا) ظاهر قول القاموس التدليص التليين والتمليس أن لام دلصته مشددة (قوله فى دلامص) زاد المرادى وأخواته (قوله من باب سبط وسبطر) الاول ككتف والثانى كهزبر كما فى القاموس أى من المترادفات المتفقة فى معظم الحروف فليست الراء زائدة بل هى أصلية اذ هى ليست من حروف سألتمونيها ولا ضعف أصل (قوله وأما زرقم وبابه) أى من كل ثلاثى زيد فى آخره ميم تكثيرا للفظ ومبالغة فى المعنى والزرقم بضم الزاى وسكون الراء وضم القاف الشديد الزرقة والستهم بوزن الزرقم الكبير العجز والدلقم بدال مهملة مكسورة ولام ساكنة وقاف مكسورة العجوز والناقة المسنة المتكسرة الاسنان والضرزم بضاد معجمة فراء فزاى قال فى القاموس كزبرج وجعفر المسنة من النوق أو وفيها بقية شباب أو الكبيرة القليلة اللبن وأفعى ضرزم كزبرج شديدة العض وقال فى الصحاح قال ابن السكيت الضرزم من النوق القليلة اللبن مثل الضمرز قال ونرى أنه من قولهم رجل ضمرز اذا كان بخيلا والميم زائدة وقال غيره الضمرز الناقة القوية وأما الضرزم فالمسنة وفيها بقية شباب اه فعلم

على وزن صيقل وشمال على وزن كتاب وشميل على وزن طويل وشمأل بتشديد اللام واستدل ابن عصفور وغيره على زيادة همزة شمأل بقولهم شملت الريح اذا هبت شمالا واعترض بأنه يحتمل أن يكون أصله شمألت فنقل فلا يصح الاستدلال به وأما احبنطأ فالدليل على زيادة همزته سقوطها فى الحبط يقال حبط بطنه اذا انتفخ وأما دلامص ويقال فيه دماص ودملص ودمياص وهو البراق لقولهم درع دلاص ودليص ودلصته أنا وذهب أبو عثمان الى أن الميم فى دلامص أصل وان وافق دلاصا فى المعنى فهو عنده من باب سبط وسبطر وأما زرقم وبابه نحو ستهم ودلقم وضرزم وفسحم ودردم فلانها من الزرقة

والستة والانملاق وهو الخروج والضرز وهو البخيل يقال ناقة ضرزة أى قليلة اللبن والانفساخ والمرد وهو عدم الاسنان والوصف منه أدرد ودرداء الثالث أنهم قولة تأصيلها تحققا انهم اذا سبقا ثلاثة لم يتحقق تأصيل جميعها بل كان في أحدها احتمال أنه لا يقدم على الحكم بزيادتهما الا بدليل وهو خلاف ماجزم به في التسهيل وهو المعروف من أن الهمزة والميم اذا سبقا ثلاثة أحرف

أحدها محتمل الاصالة والزيادة أنه يحكم بزيادة الهمزة والميم واصالة ذلك المحتمل الا أن يقوم دليل بخلاف ذلك وذلك حكم بزيادة همزة أفعى وايدع وميم موسى ومن ودوباء في ميم مجن عن سيبويه قولان أصحهما انها زائدة فان دل الدليل على أصالة الهمزة والميم وزيادة ذلك المحتمل حكم بمقتضاه كما حكم باصالة همزة أرطى فيمن قال أديم مأروط وهمزة أولق فيمن قال ألق فهو مألوق كما سبق وباصالة ميم مهدد ومأجج وزيادة أحد المثلين اذ لو كانت ميمه زائدة لكان مفعلا فكان يجب ادغامه وأجاز السيرافي في مهدد ومأجج أن تكون الميم زائدة ويكون فكهما شاذا كما فك الاجلل في قوله الحمد لله العلي الاجلل

★ الرابع تزاد الهمزة في الاسم أولى كأحمر وثانية كشأمل وثالثة كشمأل ورابعة كحطائط في

وهو القصير وخامسة كحمراء وسادسة كعقرباء وهي بلد وسابعة كبرناساء والبرناساء الناس والميم تزاد أولى كمرحب وثانية كدمامص وثالثة كدلامص ورابعة كزرقم وخامسة

من كلام القاموس أن قول البعض بكسر الضاد والراء وتشديد الزاى خطأ والقمحم بضم القاف وسكون السين المهملة وضم الحاء المهملة يقال مكان قمحم كقنفذ وقمحم منسع ورجل أمع كقنفذ وقمحم واسع الصدر والهردم بالاهمال وكسر الدالين وسكون الراء المرأة التى تجىء وتذهب بالليل والناقة المسنة (قوله والستة) بفتحتين وهو الدبر (قوله والضرز) ضبطه الشارح بخطه بكسر الضاد والراء وتشديد الزاى وكذا هو في القاموس (قوله والمرد) بفتحتين (قوله ودرد) على وزن فرح (قوله أنه لا يقدم الخ) الصواب حذف أنه كما في عبارة المرادى لان جواب اذا لا يصدر بأن المفتوحة والتكلف لتصحيح أنه على حذف الفاء وجعل أن المفتوحة ومعمولها بالتأويل مصدر مبتدأ والخبر محذوف أو على حذف الفاء وقراءة ان بالكسر يعكر عليه أن حذف الفاء في مثله لا يجوز في الاختيار (قوله أنه يحكم الخ) فيه ما قدمناه (قوله وذلك) أى الحكم بزيادة الهمزة والميم واصالة المحتمل عند عدم الدليل على خلاف ذلك (قوله وايدع) تقدم ضبطه وتفسيره في شرح قوله ان لم يقعا كما هما الخ (قوله مجن) بكسر الميم وفتح الجيم وتشديد النون الترس (قوله فيمن قال) أى في لغة من قال أديم مأروط أى وأما في لغة من قال أديم مرطى فبالعكس (قوله وباصالة ميم مهدد ومأجج) الاول بدالين مهملتين من اسماء النساء والثانى بجيمين موضع وكلاهما بوزن جعفر كما في القاموس (قوله وزيادة أحد المثلين) أى للالحاق بجعفر ولو قال ثانى المثلين لكان أوضح (قوله اذ لو كانت ميمه) أى المذكور من مهدد ومأجج (قوله كحطائط) بضم الحاء المهملة وتخفيف الطاء المهملة (قوله كعقرباء) بفتح العين المهملة وسكون القاف وفتح الراء بعدها باء موحدة (قوله كبرناساء) بفتح الموحدة وسكون الراء بعدها نون ثم سين مهملة كذا

كضبارم لانه من الضبر وهو شدة الخلق وذهب ابن عصفور الى انها فى ضبارم اصلية قال فى الصحاح الضبارم بالضم الشديد الخلق من الاسد (كذا الهمز آخرا بعد ألف * أكثر من حرفين لفظها ردف) أى يحكم بزيادة الهمزة أيضا باطراد اذا وقعت آخرا بعد ألف قبل تلك الالف أكثر من حرفين نحو حمراء وعلباء وقرفصاء نخرج بقيد الآخر الهمزة الواقعة فى الحشو وبقيد قبلها ألف الواقعة آخرا وليست بعد ألف فانه لا يقضى بزيادتها الا بدليل كما سبق فى حطائط واحبنطأ وبقيد أكثر من حرفين نحو ماء وشاء وكساء ورداء فالهمزة فى ذلك ونحوه أصل أو بدل من اصل لا زائدة *تنبيه* مقتضى قوله أكثر من حرفين أن الهمزة يحكم بزيادتها فى ذلك سواء قطع بأصالة الحروف التى قبل الالف كلها أم قطع باصالة الحرفين واحتمل الثالث وليس كذلك لان ما آخره همزة بعد ألف بينها وبين الفاء حرف مشدد نحو سلاء وحوّاء أو حرفان أحدهما اين نحو زيزاء وقوباء فانه محتمل لاصالة الهمزة و زيادة أحد المثلين أو اللين وللعكس فان جعلت الهمزة أصلية كان سلاء فعالا وحوّاء فعالا من الحواية وان جعلت زائدة كان سلاء فعلاء وحوّاء فعلاء

فى الدمامينى وغيره فقول البعض بضم الباء وفتح الراء غير صحيح (قوله كضبارم) بضم الضاد المعجمة وفتح الموحدة مخففة وكسر الراء (قوله وهو شدة الخلق) بفتح الخاء المعجمة وسكون اللام (قوله من الاسد) على صيغة الجمع (قوله أكثر) مفعول ردف وقوله لفظها أى الالف (قوله بزيادة الهمزة) اما للالحاق كعلباء وقوباء أو للابدال من ألف التأنيث لالتقائها ساكنة مع الالف قبلها كصحراء وحمراء (قوله نحو حمراء الخ) عدد الامثلة اشارة الى انه لا فرق بين همزة الالحاق وهمزة التأنيث ولا بين ما قبل ألفه ثلاثة أصول وما قبل ألفه أربعة ولا بين مفتوح الاول ومكسوره ومضمومه (قوله كما سبق فى حطائط) الذى سبق له فى حطائط انما هو ذكر زيادة همزته دون الدليل على زيادتها كما يوهمه عبارته والدليل على زيادة همزته سقوطها فى بعض التصاريف كالحط والحطوط وقوله واحبنطأ هذا سبق له ذكر زيادة همزته وأن الدليل على زيادة الهمزة والنون قولهم حبطت (قوله فالهمزة فى ذلك ونحوه أصل) كما فى شناء جمع شاة أو بدل من أصل كما فى ماء وكساء ورداء فان همزة ماء بدل من هاء وهمزة كساء بدل من واو وهمزة رداء بدل من ياء كذا قال سم وأقره شيخنا والبعض وفى كون همزة شاء أصلا غير منقلبة عن شئ نظر فان الظاهر أنها منقلبة عن هاء والاصل شوه قلبت الواو ألفا والهاء همزة بدليل قولهم فى المفرد أصله شوهة وحينئذ يكون قول الشارح أصل بالنظر الى بعض نحو ذلك لا الى ذلك أو يقرأ شاء فى عبارته بصيغة الفعل الماضى فتدبر (قوله نحو سلاء) بضم السين المهملة وتشديد اللام شوك النخل واحده سلاءة قال الدمامينى ولا يصح التمثيل بسلاء لزوال الاحتمال عنه بحكاية أبى زيد سلأت النخل سلأ اذا نزعت سلاءه أى شوكه (قوله نحو زيزاء) بزايين معجمتين مكسورا أولاهما الارض الغليظة (قوله و زيادة أحد المثلين) أى فى نحو سلاء وحواء أو اللين أى فى نحو زيزاء وقوباء (قوله من الحواية) لم أظفر بنص فى ضبط الحاء وقول البعض بفتح الحاء

ن المؤنث فأخذ أحد الاحتمالين بدليل حكم به وألغى الآخر ولذلك حكم على حواء بأن همزته زائدة
دالم يصرف وبأنها أصل اذا صرف نحو حواء للذي يعانى الحيات والاولى فى سلاء أن تكون همزته
سلالان معالى النبات أكثر من فعلاء فلو قال الناظم أكثر من أصلين لكان أجود

متن (والنون فى الآخر
كالهمز) فيقضى بزيادتها
بالشرطين المذكورين
فى الهمزة وهما أن يسبقها
الف وأن يسبق تلك الالف
أكثر من أصلين نحو عثمان
وغضبان بخلاف نحو أمان
وزمان ومكان ويشترط
لزيادة النون مع ما ذكر أن
تكون زيادة ما قبل الالف
على حرفين ليست بتضعيف
أصل فالنون فى نحو جنجان
أصل لا زائدة وهذا الشرط
مستفاد من قوله سابقا واحكم
بتأصيل حروف سمسم ونحوه
اقتضى الطلاقه أنه يقضى
بزيادة النون عينا فيما
يتوسط فيه بين الالف
والفاء حرف مشدد نحو
حسان ورمان أو حرف لين
نحو عقيان وعنوان وهذا
الاطلاق على وفق ما ذهب
اليه الجمهور وفاهم يحكمون
بزيادة النون فى مثل حسان
وعقبان الا أن يدل دليل على أصالتها بدلالة منع صرف حسان على زيادة نونه فى قول الشاعر وتب
ألا من مبلغ حسان عنى * مغلغلة تدب الى عكاظ لكنه ذهب فى التسهيل والكافية الى أن النون فى ذلك
كالهمزة فى تساوى الاحتمالين فلا يلغى أحدهما الا بدليل

لا يعتمد عليه وحده لكثرة تساهله كما لا يخفى على ممارس حاشيتنا بل النفس
الآن أميل الى الكسر لكثرته فى أمثال هذه اللفظة كالهداية والوقاية
والحماية والعناية والرعاية والرماية والسراية والولاية (قوله من الحوة)
بضم الحاء المهملة وتشديد الواو سواد الى حضرة أو حمرة الى سواد (قوله
اذا لم يصرف) لان منع الصرف يدل على كونها همزة التأنيث وهى زائدة
(قوله فلو قال الناظم أكثر من أصلين لكان أجود) أى ليخرج ما ردفت
فيه الالف ثلاثة أحدها محتمل واعترضه البعض بأن هذا أيضا لا يفيد
اشتراط تحقق أصالة الثلاثة لان قوله أكثر من أصلين صادق بكون
الثالث غير محقق الاصالة ويدفع بأن المعنى أصولا أكثر من أصلين بقرينة
قوله من أصلين فيستفاد منه الاشتراط المذكور فتأمل (قوله أن تكون زيادة
الخ) الظاهر اشتراط هذا الشرط فى الهمزة أيضا مع أنه لم يذكره فيها
(قوله ليست بتضعيف أصل) بأن الفاء لا مطلق أصل والا لم يتم قوله وهذا
الشرط مستفاد الخ فتأمل (قوله فى نحو جنجان) بكسر الجيم الاولى وأصله
جنجن كسمسم قال فى القاموس الجناجن عظام الصدر الواحد جنجن
وجنجنة بكسرهما ويفتحان وجنجون بالضم (قوله وهذا الشرط مستفاد
من قوله الخ) أى لان أصل جنجان جنجن كسمسم على ما مر (قوله بزيادة
النون عينا) أى زيادة متعينة (قوله نحو عقيان) بكسر العين المهملة
وسكون القاف وفتح التحتية ذهب ينبت كما فى القاموس (قوله بدلالة)
متعلق بيحكمون وفى بعض النسخ باللام وفى بعضها بالكاف وهى للتعليل
أو لمجرد التنظير (قوله ألا من مبلغ الخ) قاله أمية بن خلف الخزاعى من
قصيدة من الوافر يهجو بها حسانا رضى الله تعالى عنه والا للتنبيه ومن
استفهامية مبتدأ ومبلغ خبره والرسالة المغلغلة المحمولة من بلد الى بلد
وعكاظ سوق من أسواق الجاهلية اه عينى ومغلغلة بغينين معجمتين

فكان ينبغى له أن يقيد الاطلاق بذلك وهذا مذهب بعض الائمة وهو مذهب التسهيل والكافية وزاد بعضهم لزيادتها آخرا شرطا آخر وهو أن لا تكون فى اسم مضموم الاول مضعف الثانى من أسماء النبات نحو رمّان فتجعلها فى ذلك أصلا لان فعالا فى أسماء النبات أكثر من فعلان والى هذا ذهب فى الكافية حيث قال

خل من الفعلان والفعلاء فى النبت للفعال كالسلاء ورد بأن زيادة الالف والنون آخرا أكثر من مجيء النبات على فعال ومذهب الخليل وسيبويه أن نون رمان زائدة قال سيبويه وسألته يعنى الخليل عن الرمان اذا سمى به فقال لا أصرفه فى المعرفة وأحمله على الاكثر اذ لم يكن له معنى يعرف به وقال الاخفش نونه أصلية مثل قراص وحماض لان فعالا أكثر من فعلان يعنى فى النبات والصحيح ما ذهب اليه لا ما ذكره بل لثبوتها فى الاشتقاق قالوا أرض مرمنة لكثيرة الرمان ولو كانت النون زائدة لقالوا مرمة (و) النون (فى نحو غضنفر) وعقنقل وقرنفل وحبنطا وورنتل مما هو فيه متوسط وتوسطه بين أربعة أحرف بالسوية وهو ساكن وغير مدغم (أصالة كفى) كفى مجهول فيه ضمير النون هو المفعول الاول نائب عن الفاعل وأصالة نصب بالمفعول الثانى أى اطردت زيادة النون فيما تضمن القيود المذكورة الثلاثة أمور أولها أن النون فى ذلك واقعة موقع ما تيقنت زيادته كاء سميذع وواو فدوكس

ودب بضم الدال المهملة تسير (قوله فكان ينبغى له) أى على ما ذهب اليه فى التسهيل والكافية وقوله بذلك أى بان لا يتوسط بين الالف والفاء حرف مشدد أو اثنان وقوله وهذا أى ما ذهب اليه فى التسهيل والكافية (قوله لزيادتها) أى النون (قوله وأحمله على الاكثر) عطف علة على معلول أى انما منعته الصرف اذا كان علما حملا على الاكثر وهو زيادة الالف والنون وقوله اذ لم يكن الخ كذا ضبط الشارح على أنه تعليل للحمل على الاكثر اى لانه ليس له علامة يعرف بها حال نونه وفى نسخ اذا (قوله مثل قراص) بضم القاف وتشديد الراء آخره صاد البابونج وعشب ربعى والورس قاله فى القاموس (قوله وحماض) بضم الحاء المهملة وتشديد الميم آخره ضاد معجمة (قوله لا لما ذكره) أى لرده تماما بان زيادة الالف والنون آخرا أكثر من مجيء النبات على فعال (قوله لقالوا مرمة) نقل شيخنا عن الشارح أنه ضبطه بخطه بفتح الميم والراء والميم الثانية مع تشديدها قال وقياسه ضبط مرمنة بفتح الميمين وسكون الراء اه وبه جزم شيخنا السيد (قوله وعقنقل) بعين مهملة وقافين بينهما نون يطلق على الوادى العظيم المتسع وعلى الكثيب المتراكم (قوله وورنتل) بفتح الواو والراء وسكون النون وفتح الفوقية الداهية والامر العظيم وموضع كذا فى القاموس (قوله لثلاثة أمور) ليس من مدخول أى لعدم تضمن كلام المصنف أن الاطراد لتلك الامور الثلاثة وقول البعض الا أن يقال هو مستفاد من لفظ نحو لا يخفى فساده (قوله كياء سميذع) ٢ بفتح السين المهملة والميم وسكون التحتية وفتح الذال المعجمة بعدها عين مهملة السيد الكريم الموطأ الاكناف والشجاع والذئب والخفيف فى حوائجه والسيف (قوله وواو فدوكس) بفتح الفاء والدال المهملة وسكون الواو وفتح الكاف بعدها سين مهملة الاسد والرجل

٢ السميدع بالدال المهملة كما فى القاموس خلافا للمحشى قاله نصر ومثله فى صحاح الجوهرى اه

وألف عذافر وجخادب ثانيا أم اتعاقب حرف اللين غالبا كقولهم للغليظ الكنهبل

شرنبث وشرابث والخامس جرنفش وجرافش والرابع عرنقصان وعريقصان ثم أن كل ما عرف له اشتقاق أو تصريف وجدت فيه زائدة تحمل غيره عليه وقد خرج بالقيد الأول النون الواقعة أولا فإنها أصل نحو نهشل إلا أن يقضي بزيادتها دليل كما في نحو نرجس لانها لو كانت أصلا لكان وزنه فعلل وهو مفقود بالقيد الثاني نحو قنطار وقنديل وعنقود وخندريس وعندليب فإنه أصل إلا أن يقضي دليل بالزيادة كما في نحو عنبس لانه من العبوس وحنظل لقولهم حظلت الابل وعنسل لانه من العسلان وعرند لانه من قولهم شيء عرد أي صلب وكنهبل لقولهم فيه كهبل ولعدم النظير على تقدير الاصالة وبا قيد الثالث

الشديد كذا في القاموس وفي محل آخر منه أن الاسد يقال له دوكس أيضا فلانا فنعلم ما في كلام البعض من الخبط (قوله وألف عذافر) بضم العين المهملة وتخفيف الذال المعجمة وكسر الفاء بعدها راء الاسد والعظيم الشديد من الابل (قوله وجخادب) بضم الجيم وتخفيف الخاء المعجمة وكسر الدال المهملة بعدها موحدة عظيم الخلق (قوله شرنبث) بفتح الشين والراء وسكون النون وفتح الموحدة بعدها مثلثة (قوله وشرابث) بضم الشين وتخفيف الراء وكسر الموحدة كعلابط (قوله جرنفش) بفتح الجيم والراء وسكون النون وفتح الفاء بعدها شين معجمة (قوله وجرافش) على وزن علابط (قوله عرنقصان) بفتح العين المهملة والراء وسكون النون وفتح القاف بعدها صاد مهملة (قوله وعريقصان) بضم العين وفتح الراء وسكون التحتية وكسر القاف (قوله أن كل ما عرف له اشتقاق الخ) نحو جحنفل فان اشتقاقه من الجحفلة كما مر يدل على زيادة نونه فيحمل عليه غيره كشرنبث (قوله نحو نهشل) بنون فهاء فشين معجمة كجعفر الذئب (قوله لكان وزنه فعلل) بكسر اللام الاولى (قوله وخندريس) بفتح الخاء المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر الراء بعدها تحتية فسين مهملة من أسماء الخمر (قوله وعندليب) بفتح العين المهملة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر اللام بعدها تحتية فموحدة طائر يصوت أنواعا يقال له الهزار جمعه عنادل وعنادب ٣ كما في القاموس (قوله حظلت الابل) في القاموس حظل البعير كفرح أكثر من أكل الحنظل (قوله وعنسل) بفتح العين المهملة وسكون النون وفتح السين المهملة (قوله من العسلان) بالتحريك وهو الاضطراب (قوله وعرند) بفتح العين المهملة وسكون الراء وفتح النون بعدها دال مهملة (قوله شيء عرد) بفتح العين وسكون الراء (قوله وكنهبل) بفتح الكاف والنون وسكون الهاء وفتح الموحدة نوع من شجر عظيم والشجر الضخم السنبلة قاله في القاموس (قوله لقولهم فيه كهبل) أي بفتح الباء (قوله ولعدم النظير) أي مع دخول أضيق البابين والا فعدم النظير لازم على تقدير الزيادة أيضا اذ كما ليس في الاوزان فعلل بضم اللام الاولى المشددة ليس فيها فنعلل بضم اللام الاولى

---

٣ قول المحشي وعنادب لم يذكره في نسخة القاموس التي بأيدينا وعبارة الصحاح تقتضي أنه لا يجوز الا عنادل باللام فقط فليراجع اهـ

يمكن

نحو غرنيق وهو السيد الرفيع وخرنوب وكنأبيل فالنون [illegible] اذ ليس في الكلام فعنيل ولا فعنول ولا فعنليل وبالرابع نحو عجنّس فانه تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف فغلب التضعيف لانه الاكثر وجعل وزنه فعلّل كعدبّس قال أبو حيان والذي أذهب اليه أن النونين زائدتان ووزنه فعنّل والدليل على ذلك أنا وجدنا النونين مزيدتين فيما عرف له اشتقاق نحو ضفنّط وزونّك ألا ترى أنه من الضفاطة والزوك فيحمل ما لا يعرف له اشتقاق على ذلك * تنبيهات * الاول بقي مما تزاد فيه النون باطراد ثلاثة مواضع المضارع كنضرب والانفعال وفروعه كالانطلاق والافعنلال كالاحرنجام وانما سكت عنها لوضوحها * الثاني انما لم يذكر التنوين ونون التثنية والجمع وعلامة الرفع في الامثلة الخمسة ونون الوقاية ونون التوكيد لان هذه زيادة متميزة ومقصود الباب تمييز الزيادة المحتاجة الى تمييز لاختلاطها باصول الكلمة حتى صارت جزأ منها * الثالث اعلم أن النون تزاد أولى نحو نضرب وثانية نحو حنظل وثالثة نحو غضنفر ورابعة نحو رعشن وخامسة نحو عثمان وسادسة نحو زعفران وسابعة نحو عبوثران (والتاء) تزاد في أربعة مواضع (في التأنيث) كضربت وضاربة

لكن باب الزيادة أوسع كما مر (قوله نحو غرنيق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون وسكون التحتية بعدها قاف طير من طيور الماء ويطلق على غير ذلك كما في القاموس (قوله وكنأبيل) بكاف مضمومة فنون مفتوحة فهمزة ساكنة فموحدة مكسورة فتحتية ساكنة فلام اسم موضع باليمن كذا في التصريح (قوله نحو عجنّس) بفتح العين المهملة والجيم وتشديد النون بعدها سين مهملة الجمل الضخم الشديد (قوله كعدبّس) بفتح العين والدال المهملتين وتشديد الموحدة بعدها سين مهملة الشديد من الابل وغيرها والشرس الخلق والضخم الغليظ وضبطه شيخنا السيد بنون بدل الموحدة وهو خلاف ما في نسخ القاموس الصحيحة (قوله نحو ضفنّط) بفتح الضاد المعجمة والفاء وتشديد النون (٢) آخره طاء مهملة كما في القاموس والدماميني وصحفه البعض فضبطه بالغين المعجمة بدل الفاء (قوله وزونّك) بفتح الزاي والواو وتشديد النون بعدها كاف (قوله من الضفاطة) وهي الجهل وضعف الرأي وضخامة البطن والفعل ككرم اه قاموس (قوله والزوك) بفتح الزاي وسكون الواو مشي الغراب وتحريك المنكبين في المشي والتبختر (قوله عبوثران) بفتح العين والموحدة وسكون الواو وفتح المثلثة وضمها ويقال له عبيثران بالتحتية مكان الواو نبات طيب الرائحة (قوله والتاء في التأنيث الخ) قد يفهم اقتصاره على ما ذكر أن تاء ترجمان بفتح التاء والجيم وضمهما وفتح التاء وضم الجيم وهو المفسر للسان أصلية وهو الاصح الذي يدل عليه ثبوتها في بقية تصاريف الكلمة وهو معرب وقيل عربي (قوله كضربت) حمل الشارح التأنيث في النظم على ما يعم تأنيث الاسم وتأنيث الفعل وكان عليه حينئذ أن يدخل فيه تأنيث الحرف أيضا كربت وثمت ولات قال ابن هشام عندي أن تاء قامت ونحوها

(٢) قول المحشي في ضبط ضفنط بتشديد النون في نسخة * يعني بسكون النون وابعر راه) .

وضربة وأنت وفروعه على المشهور (و) في (المضارعة) كتضرب (و) في (نحو الاستفعال) من المصادر

وذلك الافتعال كالاستخراج
والافتعال وفروعهما
والتفعيل والتفعال كالترديد
والترداد دون فروعهما
(و) في نحو (المطاوعة)
كتعلم تعلما وتدحرج تدحرجا
وتغافل تغافلا ولا ينقضي
زيادتها في غير ما ذكر الا بدليل
واعلم أنه قد زيدت التاء أولا
وآخرا وحشوا فأما زيادتها
أولا فمنه مطرد وقد تقدم ومنه
مقصور على السماع
كزيادتها في تنضب وتتفل
وتدرأ وتحلئ وأما زيادتها
آخرا فكذلك منه مطرد
وقد تقدم ومنه مقصور على
السماع كالتاء في نحو
رغبوت ورهبوت وملكوت
وجبروت وفي ترنموت وهو
صوت القوس عند الرمي لانه
من الترنم ووزنه تفعلوت وفي
عنكبوت ومذهب سيبويه
أن نون عنكبوت أصل
لقولهم في معناه العنكب
فهو عنده رباعي وذهب
بعض النحاة الى أنه ثلاثي
ونونه زائدة وأما زيادتها حشوا فلا تطرد الا

لا تعد في هذا الباب لانها كلمة مستقلة تامة بنفسها بخلاف تاء سلمة
ومسلمات فانها جزء كلمة ولهذا يتخطاها الاعراب (قوله وضربة) كذا
في نسخ بالتاء المربوطة بمعنى المرة من الضرب وفي نسخ بتاء
مجرورة على أنه فعل مبني للمجهول وقوله قبله كضربت بالبناء للفاعل
فلا تكرار وأما ما يتوهم من أنه تاء خطاب مكسورة ففاسد اذ هذه
التاء اسم لانها فاعل والكلام في الحروف الزائدة (قوله على المشهور)
مقابله قولان الاول أن التاء هي الاسم الضمير وأن حرف عماد وكون التاء
على هذا ليست حرفا زائدا ظاهر الثاني أن المجموع هو الضمير فتكون
التاء جزأ وقد يقال كونها جزء الاسم لا ينافي زيادتها كما لا يخفى فتأمل
(قوله والمضارعة) قال ابن هشام لم يعد من حروف المضارعة الا التاء ولا
فرق بينها وبين غيرها اه (قوله وذلك) أي نحو الاستفعال فاندفع قول
ابن هشام انها اشتبهت عليه ثم انما نبه على زيادة السين في الاستفعال
وسكت الشارح عن هذا (قوله وفروعهما) من الفعل والوصف (قوله
دون فروعهما) لان فروعهما كردد ومردد بدون تاء (قوله وفي نحو المطاوعة)
كتب في حذف نحو وجعل المطاوعة عطفا على نحو الاستفعال اذ لا نحو
لتاء المطاوعة تطرد زيادته وأما تاء نحو ترمس بمعنى رمس فزيادتها غير مطردة
فتدبر (قوله في تنضب وتتفل وتدرأ وتحلئ) الاول بفتح التاء وسكون النون
وضم الضاد المعجمة آخره موحدة شجر حجازي شوكه كشوك العوسج
والثاني بتاءين فوقيتين كتنضب وقنفذ ودرهم وجعفر وزبرج
وجندب ويقال تتفل كسكر الثعلب أو جروه وكتنضب ما يبس من العشب
أو شجر أو نبات أحمر والثالث بضم الفوقية وسكون الدال المهملة وفتح
الراء يقال رجل تدرأ وتدرأة مدافع ذو عز ومنعة والرابع بكسر
الفوقية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام قشر وجه الاديم ووجهه وسواده
كالتحلئة وما أفسده السكين من الجلد اذا قشر اه قاموس مع زيادة من
الدماميني وبه يعلم ما في كلام البعض من الخطأ تارة والقصور أخرى (قوله
وفي ترنموت) بفتح فسكون ففتح فضم قاله شيخنا السيد (قوله فلا تطرد الا

فى الاستفعال الخ) تغيير الاسلوب يوهم أن زيادتها حشوا بالمراد أقل من زيادتها أولا وآخرا باطراد وليس كذلك كما هو ظاهر (قوله والهاء وقفا) قال ابن هشام قد تقرر فى باب الوقف أن التاء فى نحو طلحة ومسلمة أصل وانها منقلبة الى الهاء فلا تعد الهاء فى طلحة ومسلمة وقفا فيما زيدت فيه الهاء بل تعد فيما زيدت فيه التاء لانها الأصل (قوله كلمه) ألغز فيه بعضهم فقال

يا قارئا ألفية ابن مالك * وسالكا فى أحسن المسالك
فى أى بيت جاء فى كلامه * لفظ بديع الشكل فى نظامه
حروفه أربعة تضم * وان تشأ فقل ثلاث واسم
وهو اذا نظرت فيه أجمع * مركب من كلمات أربع
وصار بالتركيب بعد كلمه * وقد ذكرت لفظه لتفهمه

(قوله أو وقفا) أراد بالوقف البناء لا مقابل الوصل (قوله وعلى كل مبنى على حركة لازمة) أى للكلمة نحو هو وكيفه بخلاف المبنى على حركة عارضة لاسباب قد يزول كالمنادى واسم لا (قوله الا ما تقدم استثناؤه) وهو الفعل الماضى (قوله وهى واجبة فى بعض ذلك) يعنى الوقف على ما الاستفهامية المجرورة بالاسم المضاف اليها نحو اقتضاء مه والفعل الباقى بعد الحذف على حرف أو حرفين نحو عه ولم يعه وقوله وجائزة فى بعضه يعنى ما عدا ذلك (قوله وأنكر المبرد زيادتها) أى جنس الهاء لا خصوص هاء السكت بدليل قوله فيما يأتى ولا جواب للمبرد عن زيادتها فى اهراق الخ (قوله للبيان) أى بيان الحركة وبيان الالف أى كال يانها كما تقدم فى محله وقوله وللامكان أى امكان الوقف الذى لا يكون الا على ساكن (قوله فهى كالتنوين وباء الجر) أى فهى زيادة متميزة ومقصود الباب تمييز الزيادة المختلطة بأصول الكلمة حتى صارت جزاءها الا انها المحتاجة للتمييز (قوله والصحيح أنها) أى جنس الهاء الكائن فى ضمن غير هاء السكت فلا ينافى قوله الآتى التحقيق أن لا تذكر هاء السكت مع حروف الزيادة (قوله لانه جمع أم) تعليل لدلالة قولهم المذكور على ذلك (قوله وقد قالوا أمات) لما لم يكن قوله فى أمات نصا فى سماعه نص على سماعه بقوله وقد قالوا أمات تأييدا لكون هاء أمهات
أمات أمهات ووزنه فعلهات لانه جمع أم وقد قالوا أمات والهاء فى الغالب فيمن يعقل واسقاطها فيما لا يعقل

فى الاستفعال والانفعال وفر وعوسها وقد زيدت حشوا فى ألفاظ قليلة ولقلة زيادتها حشوا ذهب الاكثر الى اصالتها فى يستعور والى كونها بدلا من الواو فى
كلتا (والهاء وقفا كلمه ولم تره) أى الهاء من حروف الزيادة كما سبق الا أن زيادتها قليلة فى غير الوقف ولم تطرد الا فى الوقف على ما الاستفهامية المجرورة نحو لمه وعلى الفعل المحذوف اللام جزما أو وقفا وعلى كل مبنى على حركة لازمة الا ما تقدم استثناؤه فى باب الوقف وهى واجبة فى بعض ذلك وجائزة فى بعضه على ما تقدم فى بابه وأنكر المبرد زيادتها وقال انها انما تلحق فى الوقف بعد تمام الكلمة للبيان كما فى نحو ماليه وزيداه وللامكان كما فى نحو عه وقه كما تقدم فهى كالتنوين وباء الجر والصحيح أنها من حروف الزيادة وان كانت زيادتها قليلة والدليل على ذلك قولهم فى

وقالوا في أم أمهة فوزنها فعلهة وأجاز ابن السراج أن تكون أصلية وتكون فعلة مثل قبرة وأبهة ويقوى قوله ما حكاه صاحب كتاب العين من قولهم تأمهت أما بمعنى اتخذت ثم حذفت الهاء فبقي أم ووزنه فع فإن ثبت هذا فأم وأمهة أصلان مختلفان كسبط وسبطر ودمث ودمثر وتكون أمهات على هذا جمع أمهة وأمات جمع أم ومذهب ابن السراج ضعيف لأنه خلاف الظاهر وأما حكاية صاحب العين فلا يحتج بها لما فيه من الخطأ والاضطراب قال أبو الفتح ذاكرت بكتاب العين يوما شيخنا أبا علي فأعرض عنه ولم يرضه لما فيه من القول المردود والتصريف الفاسد وزيدت الهاء في قولهم اهرقت الماء فأنا أهريقه اهراقة والأصل أراق يريق اراقة وألف أراق منقلبة عن الياء وأصل يريق يؤريق

زائدة لأن سقوط الحرف في بعض التصاريف من علامات الزيادة كما مر (قوله وقالوا في أم أمهة) يعني فكما زادوا الهاء في الجمع زادوها في المفرد (قوله قبرة) الأبهة هي العظمة والبهجة والكبر والنخوة اهـ قاموس (قوله ويقوى قوله الخ) وجه التقوية أن الهاء لو لم تكن أصلية لقالوا تأممت بميم مشددة فميم ساكنة (قوله ثم حذفت الهاء الخ) لعله عطف على محذوف والتقدير فأصل أم أمهة ثم حذفت الهاء الخ ولا يبعد أن يكون عطفا على قوله وقالوا في أم أمهة ووجهه ظاهر لما يلزم عليه من البناء في الواقع من التما لمقتضى لأن الشارح قال في جانب المعطوف عليه ووزنها فعلهة مصرح بأن الهاء زائدة وقال في جانب المعطوف فبقي أم ووزنه فع فصرح بأن الهاء أصلية (قوله فبقي أم) أي بقي هذا اللفظ ولو قال فبقي أما بالنصب أي فصار اللفظ أما لكان أوضح (قوله فإن ثبت هذا) المتبادر رجوع اسم الإشارة إلى ما حكاه صاحب كتاب العين وحينئذ ففي كلامه نظر لأن ثبوت ما حكاه يقتضي أن أما فرع أمهة وأن أمهة فقط هو الأصل وعبارة المرادي عقب قوله ووزنه فع أو تكون أمهة وأم من باب سبط وسبطر اهـ وهي ظاهرة لتعبيره بأو نعم إن أرجع اسم الإشارة إلى ما حكاه وما يدل عليه الكلام السابق من أن وزن أم فعل صحت عبارته (قوله كسبط وسبطر) السبط ككتف الطويل وكذا السبطر كهزبر كما في القاموس وأما السبط بفتح فسكون أو بفتحتين و فتح فكسر فليس بمعنى السبطر بل هو نقيض الجعد كما في القاموس فلا يناسب أن يكون مراد الشارح وبهذا التحقيق تعلم ما في كلام شيخنا (قوله ودمث ودمثر) الدمث مثلثة ككتف السهل وكذا الدمثر بضم الدال المهملة وفتح الميم وكسر المثلثة وبكسر الدال وفتح الميم وسكون المثلثة وبفتح الدال وسكون الميم وفتح المثلثة كذا في القاموس (قوله لأنه خلاف الظاهر) لوجود ما يعينا الزيادة في أمهة وهو أم دون قبرة وأبهة مع قلة باب سبط وشد طرقا له شيخنا السيد (قوله في قولهم أهرقت الماء) بفتح الهاء وسكونها كما في دركناه على الشافية (قوله والأصل) أي أصل أهرق يهريق اهراقة (قوله منقلبة عن الياء) أي لتحركها بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها الآن (قوله وأصل يريق يؤريق) إن كان

مراده

مراده الاصل الاول كان يؤريق بسكون الراء وكسر الياء بعدها وعليه يكون
الشارح حذف تمام التصريف وهو نقل كسرة الياء الى الراء وان كان
مراده الاصل الثانى كان يؤرِيق بكسر الراء وسكون الياء بعدها وعليه
يكون الشارح تاركا للاصل الاول وهذا أقرب الى اقتصاره على قوله ثم
أبدلوا من الهمزة هاء بدون أن يقول ونقلوا كسر الياء الى الراء (قوله ثم
أبدلوا من الهمزة هاء) هذا يفيد أن الهاء لم ترد فى المضارع من أول وهلة
وانما هى فيه بدل من مزيد بخلاف الماضى والمصدر فتدبر (قوله وانما قالوا
يهريقه الخ) فى عبارته عندى حزازة لان هذا الكلام ان كان جواب سؤال
حاصله لم أتوا بالهاء بدلا من الهمزة مع رفضهم الهمزة بالكلية فى مثل يريق
ويجيز و يكرم فحق العبارة أن يقول وانما قالوا يهريقه وهم لا يقولون
يؤريقه لخفة الهاء وان كان جواب سؤال حاصله لم أبدلوا من الهمزة هاء
ولم يبقوا الهمزة فحق العبارة أن يقول وانما قالوا يهريقه ولم يقولوا
يؤريقه استثقالا للهمزتين فى أأريقه وطردا للباب فى بقية الصور فتأمل
(قوله وقالوا أيضا الخ) بيان للغة ثالثة جاءت على وزن أفعل يفعل افعالا (قوله
لما أبدل الهمزة) أى التى فى المضارع لا علة السابقة وقوله فأدخل الهمزة
عليها أى فى الماضى والمصدر (قوله وأسكنها) قدمنا عن زكريا أن فى هاء
أهراق السكون والفتح (قوله فى هركولة) بكسر الهاء وسكون الراء وفتح
الكاف كبرذونة كما فى القاموس فضبط شيخنا السيد والبعض له بغير ذلك
فيه نظر (قوله لانها تركل) فى القاموس الركل ضربك الفرس برجلك ليعدو
اه وبابه نصر كما يفيده قاعدة القاموس فى ضبط مثل ذلك ولا يخفى أن الركل
بهذا المعنى لا يسند حقيقة الى الدابة فلعل الفعل فى عبارة الشارح مبنى
للمجهول وأما قول البعض قوله لانها تركل فى مشيها أى تتأنى ففيه نظر كما علمت
من كلام القاموس (قوله فى هبلع) كدرهم و بفتح الهاء والياء وتشديد
اللام ويقال هبلاع كقرطاس (قوله وهجرع) بالراء كدرهم وجعفر وأما
هجزع بالزاى كدرهم فالجبان هفعل من الجزع كذا فى القاموس وهذا
مما يرد على منكر زيادة الهاء (قوله فهما عنده هفلع) صوابه هفعل كما فى
بعض النسخ (قوله من الجرع) قال فى الصحاح الجرعة بالتحريك واحدة

ثم أبدلوا من الهمزة هاء وانما
قالوا يهريقه وهم لا يقولون
أأريقه لاستثقال الهمزتين
وقالوا أيضا أهرق
الماء يهرقه واهراقا ولا جواب
للمبرد عن زيادتها فى اهراق
الا دعوى الغلط من قائله لانه
لما أبدل الهمزة هاء توهم
أنها فاء الكلمة فأدخل الهمزة
عليها وأسكنها وادعى الخليل
زيادة الهاء فى هركولة وأنها
هفعولة وهى العظيمة
الوركين لانها تركل فى
مشيها والاكثرون على
أصالتها وأنها فعلولة وقال
ابو الحسن انها زائدة فى هبلع
وهو الاكول وهجرع وهو
الطويل فهما عنده هفلع
لان الاول من البلع والثانى
من الجرع وهو المكان
السهل

وحكى الجماعة أن العرب
تقول في الوجعر من هذا
أجعر من هذا أي أكول
وكذلك تقول في
حلقامة وهو الاسد والصخم
الطويل أيضا ويجوز أن
تكون زائدة في سلهب وهو
الطويل لان السلب أيضا
الطويل يقال فرس سلهب
وسلب أي طويل ويجوز
أن تكون من باب سبطر
وسبط * شبيه بالتضعيف
أن لا تذكر هاء السكت مع
حروف الزيادة لما تقدم

(واللام في الاشارة المشتهرة)
أي من حروف الزيادة اللام
والقياس يقتضي أن لا تزاد
لبعدها من حروف المد
فإذا كانت أبعد الحروف
زيادة ولم تطرد زيادتها
الا في الاشارة نحو ذلك
وتلك وهنالك وأولالك
وما سوى ذلك فبابه السماع
وقد سمع من كلامهم قولهم في
عبد عبدل وفي الافحج وهو
المتباعد الفخذين فحجل وفي
الهيق وهو الظليم هيقل وفي
الفيشة وهي الكمرة فيشلة
وفي الطيس

الحرج وهي رملة مستوية لا تنبت شيئا وكذلك الجرعاء والاجرع (قوله وحكى الجماعة) أي في ان الهاء في هجرع ووجه الحجة أن الهاء لو كانت زائدة لما قالوا أجرع بحذف الزائد لان الهاء الاصل فلما قالوا أهجر علمنا أن الهاء أصل والجماعة من لم يجعل الهاء أيضا أصلا بلا خلاف لان حذف أليق بالزوائد (قوله وكذلك تقول في هلقامة) أي كما قالت في هجرع من الخلاف تقول أيضا في هلقامة بكسر فسكون (قوله في سلهب) كذا في النسخ بتقديم الهاء على اللام والذي في القاموس تقديم اللام على الهاء وكذا الصلهب بالصاد المهملة بمعنى السلهب أيضا وكل منهما بوزن جعفر وأما سلطان سلهاب بكسر اللام خطأ (قوله لان السلب) بفتح السين وكسر اللام كما في القاموس (قوله واللام في الاشارة المشتهره) يصح أن يكون خبر المبتدا محذوف عليه مدبره ويرد في الاشارة المشتهرة والى هذا أشار الشارح في قول المصنف السابق في التأنيث الخ وعليه يتعين كون المشتهرة صفة لازمة للاشارة ولا يصح كونها صفة للام لامتناع الاخبار قبل النعت وأن يكون الظرف جارا ومجرورا وتقديره من أحرف الزيادة والى هذا أشار الشارح هنا بقوله أي من حروف الزيادة اللام وعليه يصح أن يكون المشتهرة صفة لازمة للاشارة وأن يكون صفة ثانية لازمة للام أي اللام الكائنة في الاشارة المشتهرة هي أي ثابت لام وعلى هذا يكون المراد المشتهرة في الجملة فلا يخرج اللام في أولالك ولا يصح على هذا عندي أن تكون للاحتراز عن اللام التي شذت زيادتها كما في عبدل وزيدل وان نقل السيوطي عن ابن هشام وأقره أرباب الحواشي لخروج هذه اللام بالصفة الاولى أعني قوله في الاشارة فاعرفه (قوله لبعدها من حروف المد) قد يمنع بأن ما فيها من الاستطالة يقربها من حروف المد (قوله وأولالك) بضم أوله لان أولاء الممدودة لحقته اللام (قوله وما سواها) أي الاشارة (قوله وفي الافحج) بتقديم الحاء المهملة على الجيم (قوله وفي الهيق) بفتح الهاء وسكون التحتية آخره قاف (قوله وهو الظليم) بالظاء المعجمة كأمير ذكر النعام (قوله وفي الفيشة) بفتح الفاء وسكون التحتية بعدها شين معجمة (قوله وهي الكمرة) بسكون الميم أي حشفة الذكر (قوله وفي الطيس) بفتح الطاء

وهو الكنهبل طويل ونقل عن أبي [illegible] أصل وهو من شجر عبد الله كما قاله ابن هشام وبعده
قوله في زيد زيدل على أنه قال في اذ وضعها الام [illegible] عبدل وحده وجمعه عباد له فيكون له قولان نعم البواقي
يحتمل أن تكون من مادتين كسبط وسبطر * تنبيهان * الاول حق لام الاشارة أن لا تذكر مع أحرف الزيادة
لما قلناه في هاء السكت من أنها كالجزء أيضا * الثاني ذكر في النظم من أحرف الزيادة تسعة وسكت عن السين

(٣٣٥) وهي تزاد باطراد مع التاء في الاستفعال وفروعه قيل وبعد كاف المؤنثة وقفا نحو أكرمتكس وهي الكسكسة ويلزم هذا القائل أن يعد الشين الكشكشة نحو أكرمتكش والغرض من الاتيان بهما بيان كسرة الكاف فحكمهما حكم هاء السكت في الاستقلال ولا تطرد زيادتها في غير ذلك بل تحفظ كسين قدموس بمعنى قديم وأسطاع يسطيع بقطع الهمزة وضم أول المضارع فان أصله عند سيبويه أطاع يطيع وزيدت السين عوضا عن حركة عين الفعل لان أصل أطاع أطوع والعذر للناظم أن السين لا تطرد زيادتها الا في موضع واحد وقد مثل به في زيادة التاء اذ قال ونحو الاستفعال فكأنه اكتفى بذلك ولهذا قال في الكافية في ذكر زيادة التاء

ومع سين زيد في استفعال * وفرعه كاستقص ذا استكمال انتهى (وامنع زيادة بلا قيد ثبت) أي متى وقع شيء من هذه الحروف العشرة خاليا عما قيدت به زيادته فهو أصل (ان لم تبين حجة) على زيادته (كحظلت) الابل اذا تأذت من أكل الحنظل فسقوط النون في الفعل حجة على زيادتها في الحنظل مع أنها خلت من قيد الزيادة وهو كونها آخرا بعد ألف مسبوق بأكثر من أصلين أو واقعة كما هي في نحو غضنفر كما سبق بيانه وقد تقدمت أمثلة كثيرة مما حكم فيه بالزيادة لحجة مع خلوه من قيد الزيادة فليراجع

المهملة وسكون التحتية آخره سين مهملة (قوله وهو الكنهبل) أي الرمل الكنهبل كما في نسخ (قوله وحده) أي دون البواقي من زيدل وغيره وكأن أبا الحسن يقول بأن البواقي من باب سبط وسبطر (قوله فيكون له) أي في عبدل (قوله نعم البواقي) أي ما سوى عبدل وقوله يحتمل أن تكون من مادتين الخ أي فيصح قوله تزاد في عبدل وحده (قوله والغرض من الاتيان بهما الخ) اعتراض ثان على هذا القائل (قوله قدموس) بضم القاف والميم وبينهما دال ساكنة وفي آخره سين مهملة العظيم وهو ملحق بعصفور وفي خط ابن المرحل قدموس على وزن قربوس اه تصريح أي فيكون بفتح القاف والدال (قوله بقطع الهمزة الخ) احتراز من اسطاع يسطيع بوصل الهمزة وفتح أول المضارع بمعنى استطاع يستطيع (قوله وزيدت السين الخ) اعترض عليه المبرد بأن حركة العين لم تذهب وانما نقلت الى الفاء لان أصله أطوع فنقلت حركة العين وهي الواو الى فاء الكلمة فسكنت العين ثم قلبت ألفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الآن وأجيب بأن التعويض انما وقع من ذهاب حركة العين من العين لا من ذهاب الحركة مطلقا (قوله ومع سين زيد) أي التاء (قوله ان لم تبين) بفتح التاء الفوقية مبنيا للفاعل بحذف احدى التاءين وحجة فاعله ويجوز ضم التاء على أنه مضارع بين فيكون مبنيا للمفعول وحجة نائب الفاعل اه غزي (قوله حجة) أي دليل (قوله كحظلت) مثال للحجة على الزيادة وبابه فرح كما مر عن القاموس (قوله فسقوط النون في الفعل) لم يقل فقولهم حظلت بسقوط

النون مع أنه أنسب بقول المصنف كظلت اشارة الى أن الحجة فى الحقيقة
سقوط النون فى ظلت لا نفس ظلت

* (فصل فى زيادة همزة الوصل) *

قال العارضى تعرف همزة الوصل بسقوطها فى التصغير كبنى وسمى فى ابن واسم بخلاف همزة القطع كاقول أبى وأخى فى أب وأخ وان كان أول المضارع مفتوحا كيكتب ويستخرج فالهمزة من أمره وصل نحو اكتب واستخرج وان كان مضموما كيكرم ويعطى فقطع نحو أكرم وأعط ولا تحذف همزة القطع الا فى الضرورة كقوله * ان لم أقاتل فالبسونى برقعا *
واذا استفهمت عما هى أى همزة القطع فيه تقول أأكرمت يا زيد عمرا أو آأكرمت بألف بين همزتين كراهة اجتماعهما أو آكرمت بألف بعد همزة الاستفهام وتقول أأعطيك يا زيد بهمزتين أو أوعطيك بقلب الثانية واوا أو آأعطيك بألف بين همزتين أو آوعطيك بالف بين همزة وواو وقرئ بالاوجه الأربعة الذكر وتقول أأنك ذاهب بهمزتين أو أينك بقلب الثانية ياء أو آأنك بألف بين همزتين أو آينك بالف بين همزة وياء وقرئ بالاوجه ثمّ المبعوثون اهـ باختصار (قوله لاختصاصه) أى الفصل أى اختصاص المتكلم عليه فيه وهو الهمزة أو الضمير راجع للهمزة وذكرها باعتبار انها حرف ولو قال لاختصاصها لكان أوضح (قوله كاستثبتوا) ضبطه ابن المصنف بفتح التاء الاولى على أنه أمر وجوز شيخنا على البناء للمفعول اهـ فزى ويصح فتح التاء الاولى والموحدة أيضا على أنه ماض مبنى للفاعل (قوله وما يثبت ثم ما) يشمل همز نحو أكل وأخذ فتكون همزة وما مع كونها فاء الكلمة همزة قطع وفى كلام العارضى السابق ما يدل عليه ويحتمل أن يكون الوصل والقطع من عوارض الهمز الزائد فلا تسمى همزة نحوهما همزة قطع كما لا تسمى همزة وصل ويمكن اخراجها على هذا بايقاع ما على همز زائد (قوله لقوله للوصل همز) أى دون أن يقول ألف (قوله وقيل يحتمل الخ) عبارته فى شرح التوضيح وقيل وضعت ألفا لثبوتها القافى نحو آلرجل فى الاستفهام اهـ وبين العبارتين فرق فانظر الموافق للواقع منهما (قوله اذ الابتداء بمتعذر) أى محال فى كل لغة اجماعا

(فصل فى زيادة همزة الوصل) هو من تتمة الكلام على زيادة الهمزة وانما أفرده لاختصاصه بأحكام وقد أشار الى تعريف همزة الوصل بقوله
(للوصل همز سابق لا يثبت
الا اذا ابتدى به كاستثبتوا) أى همز الوصل كل همزة ثبت فى الابتداء وسقط فى الدرج وما يثبت ثم ما فهو همز قطع وقد اشتمل كلامه على فوائد الاولى أن همزة الوصل وضعت همزة لقوله للوصل همز وهذا هو الصحيح وقيل يحتمل أن يكون أصلها الالف الاترى الى ثبوتها ألفا فى نحو آلرجل فى الاستفهام لما لم يضطر الى الحركة * الثانية أن همزة الوصل لا تكون الا سابقة لانه انما جيء بها وصلة الى الابتداء بالساكن اذ الابتداء به متعذر * الثالثة أنها لا تختص بقبيل بل تدخل على الاسم والفعل

في الالف وأما في غيرها فعلى مانص عليه أبو الفتح وأبو البقاء العكبري وذهب السيد الجرجاني والكافيجي الى انه عكن الا انه مستثقل قاله السيوطي (قوله والحرف) يعني أل وأم في لغة حمير على القول بأن الهمزة فيهما للوصل (قوله والمثال) أي قوله كاستثبتوا وقوله لا يخصص أي ليس نصا في التخصيص فلا ينافي تبادر التخصيص من أمثلة المتن بسبب أن عادة المصنف الغالبة اعطاء الحكم بالمثال (قوله على حدثان الدهر) بفتح الحاء والدال ما يحدث فيه من النوائب والنوازل وجمل بضم الجيم وسكون الميم اسم امرأة قاله العيني (قوله مع أنها تسقط في الوصل) أي فكان المناسب ان تسمى همزة الابتداء (قوله فقيل اتساعا) أي تجوزا العلاقة الضدية فيما يظهر (قوله فيتصل ماقبلها بما بعدها) اعلم أن الوصل مصدر وصل المتعدي والوصول مصدر وصل اللازم بمعنى اتصل ومقتضى عبارة الشارح في هذا القول والذي بعده أنها للوصول فكان ينبغي حينئذ تسميتها بهمزة الوصول لا بهمزة الوصل ولو قيل في هذا القول لانها تسقط فيصل المتكلم ماقبلها بما بعدها لوافق تسميتها بهمزة الوصل فاعرف ذلك فانه مما غفل عنه مع وضوحه (قوله لما سأذكره بعد) من اصالة الفعل في التصريف وبناء أوله في بعض الامثلة على السكون (قوله لفعل ماض الخ) ليس المراد لكل فعل ماض احتوى الخ فان من الخماسي ما لا تدخل همزة الوصل فيه ولا في الامر والمصدر منه نحو تدحرج وتعلم ثم المراد كما هو ظاهر الفعل الماضي وفعل الامر الباقيان على فعليتهما وأل الباقية على حرفيتها فلو سميت بشيء من ذلك أو قصدت به لفظه وجب قطع الهمزة على قياس همزات الاسماء الصرفة غير العشرة المستثناة الآتية وبقولنا الصرفة أي التي ليست جارية مجرى الفعل لا يرد نحو الانطلاق والاقتدار والاستخراج وانما ابقيت همزة الوصل على حالها فيما اذا سميت أو قصدت اللفظ بنحو الانطلاق أو اسم من العشرة مع تغير المعنى لان الكلمة لم تنقل من قبيل الى قبيل فاستصحب ما كان بخلاف مثل انجلي واسمع واضرب وأل فان فيه نقل الكلمة من الفعلية أو الحرفية الى الاسمية قاله الدماميني (قوله نحو انجلي وانطلق أو سواها نحو استخرج) كذا في نسخ وهو الصواب وفي

والحرف أخذ ذلك من الطلاقة والمثال لا يخصص * الرابعة امتناع اثباتها في الدرج الا لضرورة كقوله
الالا أرى إثنين أحسن شيمة
على حدثان الدهر مني ومن
جمل * واختلف في سبب تسميتها بهمزة الوصل مع أنها تسقط في الوصل فقيل اتساعا وقيل لانها تسقط فيتصل ماقبلها بما بعدها وهذا قول الكوفيين وقيل لوصول المتكلم بها الى النطق بالساكن وهذا قول البصريين وكان الخليل يسميها سلم اللسان ثم أشار الى مواضعها مبتدئا بالفعل لانه الاصل في استحقاقها لما سأذكره بعد فقال (وهو لفعل ماض احتوى على * أكثر من أربعة) اما (نحو انجلى) وانطلق أو سواها نحو استخرج

(والأمر والمصدر منه) أي من الغير الذي هو على أكثر من أربعة على افعلاء وانطلق انطلاقا واستخرج استخراجا (وكذا أمر الثلاثي) الذي يسكن ثاني مضارعه لفظا سواء في ذلك مفتوح العين ومكسورها ومضمومها (كاخش وامض وادعوا) فإن تحرك ثاني مضارعه لم يحتج إلى همزة الوصل ولو سكن تقديرا كقولك في الأمر من يقوم قم ومن يعد عد ومن يرد رد و يستثنى خذ وكل ومر فإنها يسكن ثاني مضارعها لفظا والأكثر في الأمر منها حذف الفاء والاستغناء عن همزة الوصل (وفي اسم است ابن ابنم واثنين وامرئ وتأنيثها سمع وايمن) فهذه عشرة أسماء لأن قوله وتأنيثها ثلاث هي ابنة واثنتين وامرأة ونبه بقوله سمع على أن افتتاح هذه الأسماء العشرة بهمزة الوصل غير مقيس وإنما طريقه السماع وذلك أن الفعل لأصالته في التصريف استأثر بأمور منها بناء أوائل بعض أمثلته على السكون فإذا اتفق الابتداء بها أصدرت بهمزة الوصل للإمكان ثم حملت مصادر تلك الأفعال عليها في إسكان أوائلها واجتلاب الهمزة وهذه الأسماء العشرة ليست من ذلك فكان مقتضى القياس أن تبنى أوائلها على الحركة و يستغنى عن همزة الوصل وإنما شذت عن القياس لما أذكره أما اسم فأصله عند سيبويه سمو كقنو

منه عطفا على أو ما بعد وأما احرنطق واستخرج ونحوهما (قوله والأمر والمصدر) مخفوضان بالعطف على فعل (قوله الذي يسكن ثاني مضارعه لفظا) لم يقيد بمثل ذلك أمر ما زاد على أربعة لأن ثاني مضارعه لا يكون إلا ساكنا بالاستقراء فيحتاج دائما إلى همزة الوصل كذا قال سم وأمره أمر باب الرباعي ونحوه مثل نحو دحرج وتفعلل فتدبر (قوله فإن تحرك ثاني مضارعه) أي لفظا كما عرف (تنبيه) ذكر أمر ما زاد على أربعة وأمر الثلاثي وسكت عن أمر الرباعي كأنه لأن ثاني مضارعه لا يكون إلا متحركا كما في قاتل ودحرج فلا حاجة إلى همزة الوصل سم (قوله ويستثنى) أي من قوله وكذا أمر الثلاثي الذي يسكن ثاني مضارعه لفظا (قوله خذ وكل ومر) فالقياس في الثلاثة أوخذوا أوكلوا أومروا لكنهم حذفوا الهمزة الأصلية لكثرة الاستعمال ثم همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها لزوال الابتداء بالساكن وهذا حذف غير قياسي (قوله والأكثر في الأمر منها الخ) حاصله وما ذكره الشارح من أن الحذف في كل واحد أكثر فقط لا واجب يخالفه ما في شرح تصريف العزي لسعد الدين التفتازاني أن الحذف فيهما واجب بخلاف مر لأنه ما أكثر استعمالا (قوله وفي اسم است الخ) وكذا [illegible] قولنا [illegible] واستان بهمزة الوصل وكذا التثنية (قوله لأصالته في التصريف) تقدم تعليله في أول التصريف (قوله بعض أمثلته) هو الخماسي والسداسي وأمر الثلاثي بشرطه السابق (قوله فإذا اتفق الابتداء بها) أي بهذا البعض وأنث ضميره مراعاة للمعنى لأن بعض الأمثلة أمثلة ثلاثة كما عرفت (قوله للإمكان) أي إمكان الابتداء بها (قوله عليها) أي على ذلك البعض وفي تأنيث الضمير ما قلناه (قوله ليست من ذلك) أي من مصادر تلك الأفعال وتذكير اسم الإشارة باعتبار المذكور (قوله فأصله عند سيبويه سمو الخ) بدليل جمعه على أسماء وتصغيره على سمي وقوله سم في فعله سميت والأصل أسماو وعيون سموت فاقتضى

وقيل سمو كقفل فحذفت لامه تخفيفا وسكن أوله وقيل نقل سكون الميم الى السين وأتى بالهمزة توصلا
وتعوض منها ولهذا لم يجمعوا بينهما بل اثبتوا أحدهما فقالوا في النسبة اليه اسمى
أو سموى كما عرف في موضعه
واشتقاقه عند البصريين
من السمو وعند الكوفيين
من الوسم واكنه قلب
فاخرت فاؤه فجعلت بعد
اللام وجاءت تصاريفه على
ذلك والخلاف في هذه المسئلة
شهير فلا نطيل بذكره
* وأما است فاصله سته
لقولهم ستيهة وأستاه وزيد
أسته من عمر وحذفت اللام
وهي الهاء تشبيها بحروف
العلة وسكن أوله وجيء
بالهمزة لما ذكر وفيه
لغتان أخريان سه بحذف
العين فوزنه فل وست بحذف
اللام فوزنه فع والدليل على
كون الاصل سته بفتح الفاء
فتحها في هاتين اللغتين
والدليل على التحريك
والفتح في العين ما ذكر في ابن
* وأما ابن فأصله بنو كقلم
فعل به ما سبق في اسم واست
ودليل فتح فائه قولهم في جمعه
بنون وفي النسب بنوى بفتحها ودليل تحريك العين قولهم في جمعه أبناء وأفعال انما هو جمع فعل بتحريك
العين ودليل كونه فتحة كون أفعال في مفتوح العين أكثر منه في مضمومها كعضد وأعضاد ومكسورها

القانون التصريفي قلب الواو همزة في الاول وياء في الاخيرين ولو كان
أصله وسما بكسر الواو كما يقول الكوفيون لقيل أوسام ووسيم ووسمت
وادعاء القلب المكاني بعيد (قوله وقيل سمو كقفل) مقتضى صنيعه أن لا قائل
بأن أصله سمو بفتح السين ووجهه أن فعلا بالفتح لا يجمع على أفعال (قوله
فحذفت لامه تخفيفا) وقيل لثقل تعاقب الحركات الاعرابية على الواو قال
الدماميني وهو غير مستقيم بدليل دلو وقنو وشلو ونحوها (قوله وسكن أوله)
يعلم منه ومن قوله فأصله عند سيبويه سمو أن قولهم اسم من الكلمات العشر
التي بنيت أوائلها على السكون معناه وضعت وضعا ثانويا لا أوليا (قوله
وتعوض منها) أي عن اللام المحذوفة (قوله ولهذا لم يجمعوا بينهما) أي بين اللام
والهمزة (قوله أو سموى) أي بكسر السين أو ضمها مع فتح الميم فيهما وأجاز
بعضهم سكونها كما مر في محله (قوله واشتقاقه) قال شيخنا السيد المراد به
اللغوي وهو مجرد الاخذ (قوله من السمو) لعلوه على قسيميه الفعل والحرف
بوقوعه في ركني الاسناد (قوله من الوسم) لانه علامة على مسماه
(قوله لقولهم ستيهة) ظهور تاء التأنيث في التصغير يدل على أن الاست
مؤنثة وما يفيده صنيع القاموس (قوله على كون الاصل سته) برفع
سته حكاية لقوله سابقا فأصله سته (قوله والفتح) عطف خاص على عام
(قوله فأصله بنو كقلم الخ) قال في المصباح وقيل أصله بنو بكسر الباء مثل
حمل بدليل قولهم بنت وهذا القول يقل فيه التغيير وقلة التغيير تشهد
بالاصالة اه يعني تغيير بنت فافهم (قوله ما سبق في اسم واست) أي من
حذف لامه وتسكين فائه واجتلاب الهمزة (قوله بفتحها) أي في الجمع
والنسب (قوله ودليل تحريك العين) أي بعد ثبوت فتح الفاء فلا يرد
ما اعترض به شيخنا على الدليل وتبعه البعض من أن جمع اسم أسما ولم يدل

ككبد وأكباد والحمل على الأكثر ودليل كون لامه واوا لا ياء ثلاثة أمور أحدها أن الغالب على ما حذف لامه الواو لا الياء والثاني انهم قالوا في مؤنثه بنت فأبدلوا التاء من اللام وإبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء كما ستعرفه في موضعه والثالث قولهم البنوة ونقل ابن الشجري في أماليه أن بعضهم ذهب إلى أن المحذوف ياء واشتقه من بنى يبني لأن الابن مبني على أبيه ورد بأنه لا دليل في البنوة لأنها كالفتوة وهي

من الياء ولو بنيت من حيث فعولة لقلت حموة وأجاز الزجاج الوجهين * وأما ابنم فهو ابن زيدت فيه الميم للمبالغة كما زيدت في زرقم قال الشاعر

وهل لي أم غيرها ان ذكرتها أبى الله الا أن أكون لها ابنما

وليست عوضا من المحذوف والا لكان المحذوف في حكم الثابت ولم يحتج لهمزة الوصل * وأما ثنتان فأصله ثنيان بفتح الفاء والعين لأنه من ثنيت ولقولهم في النسبة اليه ثنوي فحذفت لامه وسكن أوله وجيء بالهمز وأما امرؤ فأصله مرء فخفف بنقل حركة الهمزة الى الراء ثم حذفت الهمزة وعوض عنها همزة الوصل ثم ثبتت عند عود الهمزة لأن تخفيفها سائغ أبدا فجعل المتوقع كالواقع

وأما تأنيث ابن واثنين وامرئ فالكلام عليها كالكلام على مذكراتها والتاء في ابنة واثنتين لتأنيث كالتاء في امرأة كما أفهمه كلامه بخلاف التاء في بنت وثنتين فإنها فيهما بدل من لام الكلمة إذ لو كانت لتأنيث لم يسكن ما قبلها ويؤيد ذلك قول سيبويه لو سميت بهما رجلا لصرفتهما يعني بنتا وأختا وإفهام التأنيث مستفاد من أصل الصيغة لا من التاء * وأما ايمن المخصوص بالقسم فألفه للوصل عند البصريين والقطع عند الكوفيين

عن

على غير لفظ عينه (قوله والحمل على الأكثر) مبتدأ وخبر (قوله واشتقه من بنى بأمره) لأن الابن مسبب عن بناء الأب بالأم (قوله وهي من الياء) لو سكن قلبت الياء واوا لمناسبة الضمة والواو التي قبلها وأدغمت الواو في الواو (قوله للمبالغة) لأن تكثير الحروف يدل على زيادة المعنى (قوله والا لكان المحذوف في حكم الثابت) أي لأنه عوض عنه بالميم (قوله ولم يحتج لهمزة الوصل) أي للتعويض بالميم وعدم تسكين الفاء حينئذ (قوله لأنه من ثنيت) تعليل لكون اللام ياء وقوله ولقولهم في النسبة اليه ثنوي أي بفتحتين تعليل لفتح الفاء والعين ويرد عليه أن قولهم ثنوي لا يمنع سكون العين في الأصل لأنك تقول في النسبة الى اسم سموي بفتح الفاء والعين على الصحيح كما تقدم في باب النسب فتأمل (قوله ثم حذفت الهمزة وعوض عنها همزة الوصل) أي وسكنت الميم كما في نظائره (قوله لأن تخفيفها) أي الهمزة التي هي اللام بنقل حركتها الى الساكن قبلها مع أل كما في التصريح ثم حذفها (قوله فجعل المتوقع) أي التخفيف المتوقع كالواقع فاستصحبت همزة الوصل (قوله وأما تأنيث ابن واثنين وامرئ) أي مؤنثاتها وهي ابنة واثنتين وامرأة وقوله فالكلام عليها الخ أي فالأصل بنوة وثنيتان ومرأة (قوله لو سميت بهما رجلا لصرفتهما) ولو سميت بهما امرأة جاز الصرف وعدمه وهو أولى كما مر في محله (قوله وإفهام التأنيث الخ) هذا ينافي ما أسلفه في غير هذا الباب من أن تاء بنت وأخت للتعويض والإشعار بالتأنيث الا أن يحمل ما هنا على أنها لا تفهم التأنيث أصالة أو صراحة فلا ينافي أنها تفهمه عروضا وإشعارا فتأمل (قوله المخصوص بالقسم) احتراز

فقيل ايم الله أعاضوه الهمزة في أوله ولم يحذفوها لما أعادوا النون لانها بصدد الحذف كما قلنا في امرئ وفيه اثنتا عشرة لغة جمعها الناظم في هذين البيتين

همز ايم وايمن فافتح واكسر اوام قل * أوقل م أومن بالتثليث قد شكلا
وأيمن اختم به والله كلا اضف اليه في قسم تستوف ما نقلا

ثم أشار الى ما بقي مما يدخل عليه همزة الوصل بقوله

(همزأل كذا) اى همز وصل معرفة كانت أو موصولة أو زائدة ومذهب الخليل أن همزة أل قطع وصلت لكثرة الاستعمال واختاره الناظم في غير هذا الكتاب ومثل أل أم في لغة أهل اليمن *تنبيهان* الاول علم من كلامه أن همزة الوصل لاتكون في مضارع مطلقا ولا في حرف غير أل ولا في ماض ثلاثي ولا رباعي ولا في اسم لامصدر الخماسي والسداسي والاسماء العشرة المذكورة * الثاني كان ينبغي أن يزيد ايم لغة في ايمن فتكون الاسماء غير المصادر اثني عشر فان قيل هي ايمن حذفت اللام

من أيمن في نحو قولهم برّ القوم في أيمنهم فليس فيه الخلاف الآتي بل هو جمع يمين اتفاقا (قوله لانه عندهم جمع يمين) رد بأن همزته سمع كسرها وحذفها وصلا وميمه سمع فتحها (قوله وعند سيبويه) أى وغيره من البصريين قال في المغني ويلزمه أى ايمن الرفع بالابتداء وحذف الخبر أى أيمن الله قسمي واضافته الى اسم الله تعالى وجوز ابن درستويه جره بواو القسم وابن مالك اضافته الى الكعبة وكاف الضمير والذى وابن عصفور كونه خبرا والمحذوف مبتدأ أى قسمي أيمن الله اه بتلخيص وزيادة من الدماميني (قوله أعاضوه الهمزة في أوله) ان كانت الهمزة موجودة قبل الحذف فالمعنى قصدوا كونها عوضا وان كان أصله يمن بلا همزة فحذفت النون واجتلبت الهمزة عوضا عنها فينبغي أن يقول فلما حذفت نونه أعاضوه الهمزة في أوله فقيل ايم الله (قوله همز ايم وايمن) بنصب همز على المفعولية ووصل همزة ايم وايمن ونقل حركة همزة أوالى راء اكسر وكسر همزة ام وضم ميمها وقوله فافتح واكسر أى مع ضم الميم فيهما وقوله أومن بضم النون وقوله بالتثليث أى تثليث الميم راجع لم ومن وقوله وايمن اختم به أى بكسر الهمزة وفتح الميم والحاصل أن همزة ايمن ان فتحت تعين ضم الميم وان كسرت جاز ضمها وفتحها اه يس على الفا كهى مع زيادة من الفارضي ونقل شيخنا السيد عن شرح الشافية أم بفتح الهمزة وضم الميم وأيمن بفتح الهمزة والميم بدل ايمن بكسر الهمزة وفتح الميم وعلى هذا لا يتعين في أيمن مفتوح الهمزة ضم الميم وتحصل من مجموع ذلك أربع عشرة لغة وقد أسلفنا في أول حروف الجر عن الهمع عدها عشرين وقوله كلا اضف بنقل حركة أضف الى تنوين كلا (قوله ومذهب الخليل الخ) مقابل لقول المصنف همز أل كذا (قوله في غير هذا الكتاب) أى وأما في هذا الكتاب فلم يصرح باختيار قول (قوله ولا في حرف غير أل) أى المعرفة أو الزائدة وأما الموصولة فهي اسم على الراجح ولهذا قال الشارح فتكون الاسماء غير المصادر اثني عشر (قوله كان ينبغي أن يزيد ايم) خص ايم بالزيادة دون أم وهذا يوهم أن همزتها همزة قطع فتأمل (قوله اثني عشر) هى الاسماء العشرة المذكورة في قوله وفي اسم الخ وأل الموصولة

يقال وايم هو ابن وزيدت الميم انتهى (ويبدل) همز الوصل المفتوح (في ذي الاستفهام) وهو الارجح (أو يسهل) بين الهمزة والالف مع القصر ولا يحذف كما يحذف المضموم في نحو قولك أسطر الرجل وكما يحذف المكسور في نحو اصطفى البنات اذ لو حذفت لم يلتبس الاستفهام بالخبر ولا يحقق لان همز الوصل لا يثبت في الدرج الا ضرورة كما مر فقول الحسن عندك وآيمن الله يمينك بالمد راجحا والتسهيل مرجوحا ومنه قوله

أالحق ان دار الرباب تباعدت * أو انبت حبل أن قلبك طائر * وقد قرئ بالوجهين في مواضع من القرآن نحو آلذكرين آلآن * فائدة * في مسائل * الاولى اعلم أن همزة الوصل بالنسبة الى حركتها سبع حالات وجوب الفتح وذلك في المبدوء بها أل و وجوب الضم وذلك في نحو انطلق واستخرج مبنيين للمفعول

الداخلة في قوله همز أل كذا وايم (قوله يقال وايم هو ابن الخ) لعله أن يتحملوا الفرق بأن ابنما حدث له زيادة الميم واتباع النون للميم في حركاتها بحسب العوامل فصار كالكلمة الاصلية حتى ذهب الكوفيون الى أنه معرب من مكانين بخلاف ايم لغة في ايمن فانه لم يصر حينئذ بهذه المثابة ثم لا خصوصية للمعارضة بكرامة ونحوه فانهما كالاسماء في حد ذاتها بزيادة التاء اه تصريح وعندي في هذا الفرق وان أقره نظر لان ابنما أيضا حدث له النقص بجعل الاعراب على الميم فكل من ابنم وايم تغير عن اعرابه لكن الاول بسبب الزيادة والثاني بسبب النقص وتخالفهما بهذا غير مؤثر فتدبر (قوله همز الوصل المفتوح) وذلك في أل وأيم لانها في لغة ايمن وايم ولعل الشارح أرجع الضمير في يبدل الى همز الوصل المفتوح مع أن الظاهر من صنيع المصنف رجوعه الى همز أل فقط لان ما عداه الشارح أكثر فائدة (قوله أو يسهل) أرجعه للتخيير والتسهيل وان كان مرجوحا هو القياس لان الابدال محله الهمزة الساكنة كذا في التصريح قال شيخنا السيد لا يتوهم من كون التسهيل مرجوحا أنه لم يقرأ به اذ لا منافاة بين كونه مرجوحا وكونه قرئ بهما وقد صرح السعد في حواشي الكشاف بأن القراء قد يجمعون على وجه مرجوح عربية كما في قوله تعالى وجمع الشمس والقمر (قوله أسطر الرجل) بالاقتصار على همزة الاستفهام المفتوحة وحذف همزة الوصل المضمومة بعدها (قوله لئلا يلتبس الخ) علة لقوله ولا يحذف (قوله ولا يحقق) بالنصب عطف على قوله يبدل (قوله والتسهيل مرجوحا) لكنه القياس كما مر (قوله ومنه) أي من التسهيل (قوله أالحق الخ) الحق مرفوع بالابتداء وان شرطية وأن قلبك طائر خبره وجواب الشرط محذوف لعلمه من جملة المبتدا والخبر وقيل منصوب بالظرفية في محل الخبر والرباب براء مهملة وموحدتين كسحاب اسم امرأة وانبت انقطع والحبل العهد (قوله وذلك في المبدوء بأل) أي لكثرة الاستعمال (قوله وفي أمر الثلاثي الخ) أي كراهة للخروج من الكسر الى الضم لان الحاجز الساكن غير حصين وربما كسرت قبل الضمة الاصلية حكاه ابن جني في المحتسب عن بعض العرب ووجهه أنه

وفى أمر الثلاثى المضموم العين فى الاصل نحو اقتل واكتب بخلاف امشوا وامضوا و رجحان الضم على الكسر وذلك فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة نحو اغزى قاله ابن الناظم وفى تكملة أبى على أنه يجب اشمام ماقبل ياء المخاطبة واخلاص ضمة الهمزة وفى التسهيل أن همزة الوصل تشم قبل الضم المشم و رجحان الفتح على الكسر وذلك فى ايمن وايم ورجحان الكسر على الضم وذلك فى كلمة اسم وجواز الضم والكسر والاشمام وذلك فى نحو اختار وانقاد مبنيين للمفعول و وجوب الكسر وذلك فيما بقى وهو الاصل *الثانية قد علم أن همزة الوصل انما جىء بها للتوصل الى الابتداء بالساكن فاذا تحرك ذلك الساكن استغنى عنها نحو استتر اذا قصد ادغام تاء الافتعال فيما بعدها نقلت حركتها الى الفاء فقيل ستر الالام التعريف فاذا نقلت حركة الهمزة اليها فى نحو الاحمر فالارجح اثبات الهمزة فتقول الحمر قائم و يضعف لحمر قائم والفرق

الاصل ولم تلتق الكسرة والضمة لفصل الساكن بينهما والوجهان مرجعهما الاعتداد بالساكن وعدم الاعتداد به اه تصريح وفى الفارضى أن الكسر لغة رديئة (قوله فى الاصل) متعلق بالمضموم ومعنى كون الضم فى الاصل أنه أصلى غير عارض (قوله بخلاف امشوا وامضوا) فان الهمزة فيهما مكسورة لان عينهما فى الاصل مكسورة والاصل امشيوا وامضيوا استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم الياء لالتقاء الساكنين وضمت العين لمناسبة الواو وان شئت قلت فنقلت منها الى ماقبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين فالضمة على الاول مجتلبة وعلى الثانى منقولة تصريح باختصار والثانى أشهر (قوله نحو اغزى) بضم الهمزة راجحا وكسرها مرجوحا لان الاصل اغزوى استثقلت الكسرة على الواو فنقلت ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فالضم نظرا الى الاصل والكسر نظرا الى الحالة الراهنة ومرجع الوجهين الاعتداد بالعارض وعدم الاعتداد به ولم يجز هذان الوجهان فى امشوا لان الاصل كسر الهمزة وقد عضد بأصل كسر العين فألغى العارض لمعارضة أصلين ولا كذلك اغزى لان هذا العارض داع لاصل هو الكسر فجاز الاعتداد به دون الضم فى امشوا اه تصريح باختصار (قوله وفى تكملة أبى على الخ) مخالف لما قاله ابن الناظم فى حكم الهمزة (قوله انه يجب اشمام الخ) المراد بالاشمام هنا مايسمى عند القراء روما وهو أن ينحى بالضمة نحو الكسرة لاماتقدم من ضم الشفتين من غير صوت وانما وجب ذلك تنبيها على الضم الاصلى (قوله ان همزة الوصل تشم قبل الضم المشم) يعنى اذا أشممت الثالث أشممت الهمزة والافلا ففيه مخالفة لكلام أبى على من وجهين وجوب الاشمام واخلاص ضم الهمزة اه تصريح (قوله فى نحو اختار وانقاد مبنيين للمفعول) فتقول اختير وانقيد بضم الهمزة والثالث وكسرهما واشمامهما قاله الدمامينى (قوله فيما بقى) أى من الاسماء العشرة والمصادر والافعال تصريح (قوله وهو الاصل) أى الكسر هو الاصل (قوله فقيل ستر) أى بفتح السين وتشديد التاء و يظهر الفرق بين هذا وستر من التستير فى المضارع والمصدر لانك تفتح حرف المضارعة من هذا وتضمه فى الثانى وتقول فى مصدر هذا

مستارا بكسر السين وفي مصدر الثاني تستيرا (قوله أن النقل للادغام أكثر) أى ثم يعتبر معه ما كان قبل النقل (قوله أو بار مجراه) أى أو ساكن معتل جار مجرى الصحيح بأن تكون حركة ما قبله غير مجانسة له فخرج نحو ادعوا اقتلوا (قوله نحو ان قتلوا وانقص) على اللف والنشر المرتب (قوله مذهب البصريين الخ) عبارة الهمع اختلف البصريون في كيفية وضعها فقال الفارسي وغيره اجتلبت ساكنة لان أصل المبنى السكون وكسرت لالتقاء الساكنين وقيل اجتلبت متحركة لان سبب الاتيان بها التوصل الى الابتداء بالساكن ووجب كونها متحركة كسائر الحروف المبدوء بها وأحق الحركات بها الكسرة لانها ما راجعة على الضمة بقلة الثقل وعلى الفتحة بأنها لا توهم استفهاما اه فمراد الشارح الاصل الثاني أو الاول على القولين (قوله وأورد) أى على قول الكوفيين (قوله بالخبر) أى بالمضارع حالة الوقف اه تصريح والمضارع ليس بقيد لانه قد يلتبس أيضا بالماضي المعدى بالهمزة كما في مثال الشارح اذ فتح همزته لم يلبس بالمضارع وقفا و بالماضي المعدى بالهمزة وقفا والله أعلم

(الابدال)

هو في الاصطلاح جعل حرف مكان حرف آخر مطلقا فخرج بقيد المكان العوض فانه قد يكون في غير مكان المعوض عنه كتاء عدة وهمزة ابن وبقيد الاطلاق القلب فانه مختص بحروف العلة اه تصريح ومقتضاه أن الابدال يجري في جميع الحروف وهو كذلك ان كان هذا التعريف للمطلق الابدال الشامل لابدال الادغام وكذلك ان كان هذا التعريف للابدال غير ابدال الادغام لكن أعم من أن يكون شائعا أو غير شائع (قوله ابدالا شائعا) أى في التصريف لما ستعرفه أن الشائع في كلام العرب أعم من الشائع في التصريف المراد هنا (قوله حروف المعجم) قيل المعجم صفة موصوف محذوف أى الخط المعجم اسم مفعول أعجمت الحرف نقطته وقيل مصدر ميمي بمعنى الاعجام أى النقط فتكون اضافة الحروف من اضافة الشئ الى ما هو من متعلقات ذلك الشئ وفي العبارة على الوجهين تغليب أكثر الحروف وهو ما ينقط وقيل المعجم من أعجمت الكتاب أى

أن النقل للادغام أكثر من النقل لغير الادغام * الثالثة اذا اتصل بالمضمومة ساكن صحيح أو جار مجراه جاز كسره وضمه نحو ان اقتلوا أو انقص * الرابعة مذهب البصريين أن أصل همزة الوصل الكسر وانما فتحت في بعض المواضع تخفيفا وضمت في بعضها اتباعا وذهب الكوفيون الى أن كسرها في اضرب ونحوها في اسكن اتباعا للثالث وأورد عدم الفتح في اعلم وأجيب أنها لو فتحت في مثله لالتبس الامر بالخبر والله أعلم

* (الابدال) *

الغرض من هذا الباب بيان الحروف التى تبدل من غيرها ابدالا شائعا لغير ادغام فان ابدال الادغام لا ينظر اليه في هذا الباب لانه يكون في جميع حروف المعجم الا الالف كما أن الزائد لتضعيف لا ينظر اليه في حروف الزيادة لذلك

أزالت عجمته أى خفاءه بما يوضحه كالنقط كما فى المصباح وغيره وعليه لا تغليب لان الخفاء كما يزول عما ينقط كالجيم بنقطه يزول عما لا ينقط كالحاء المهملة بترك نقطه وهذا ما نقله ابن جنى عن أبى على الفارسى وارتضاه كما فى حاشية السيوطى على المغنى (قوله وأراد بالابدال ما يشمل القلب) أى مجازا فالابدال على هذا جعل حرف مكان حرف آخر أعم من أن يكون على وجه الاحالة أو الازالة وقوله اذ كل منهما أى من الابدال بالمعنى الخاص الحقيقى المباين للقلب والقلب ففى كلامه استخدام وقوله الا أن الابدال أى بالمعنى الخاص الحقيقى فلا تنافى بين جعله أولا الابدال أعم من القلب وجعله ثانيا الابدال مباينا له وقوله ومن ثم أى من أجل أن القلب احالة اختص الخ لان الاحالة انما تكون بين الاشياء المتشاكلة المتقاربة ثم أخصية أحد الشيئين من الآخر محله لا تنافى تباينهما مفهوما وان توهمه شيخنا والباء فى قوله بحروف العلة داخلة على المقصور عليه (قوله الا أن الابدال الخ) انظر ما الدليل على هذه الدعوى (قوله وموسى) أى الذى هو اسم الحديد المعروف (قوله لثبوتها) عبارة بعضهم لنبرتها وعبارة المرادى لشدتها (قوله ويخالفهما التعويض) سكت عن الاعلال وهو كما فى شرح الغزى تغيير حرف العلة بقلب أو حذف أو اسكان للتخفيف (قوله كتاء عدة الخ) فان التاء عوض عن فاء الكلمة والهمزة عوض عن لامها والياء عوض عن خامس سفرجل (قوله كسين اسطاع) فان السين بدل من حركة عين أطاع عند سيبويه ومن وافقه كما مر ذلك مع بيان الخلاف فيه (قوله الشائع فى التصريف) أما الشائع فى كلام العرب ولو قوما منهم فحروفه أكثر من تسعة (قوله تصغير أصيل) وقال الجوهرى تصغير أصلان جمع أصيل على غير قياس أيضا لان الجمع انما يصغر على لفظ واحده اه والاصيل الوقت بعد العصر الى المغرب كما فى الصحاح اه تصريح (قوله أعيت جوابا) أى عجزت دار الحبيبة عن الجواب وقوله وما بالربع أى المنزل (قوله ومن ضاد اضطجع) لان بعض العرب كما قاله المازنى يكره الجمع بين حرفى الاطباق و يبدل من الضاد أقرب حروف اليها وهو اللام (قوله مال الى

احالة ومن ثم اختص بحروف العلة والهمزة لانها تقارب حروف العلة بكثرة التغيير وذلك كما فى قام أصله قوم فألفه منقلبة عن واو فى الاصل وموسى ألفه عن الياء ورأس ألفه عن الهمزة وانما ابدلت لثبوتها فاستحالت ألفا والبدل لا يختص كما ستراه ويخالفهما التعويض فان العوض يكون فى غير موضع المعوض منه كتاء عدة وهمزة ابن وياء سفيريج ويكون عن حرف كما ذكر وعن حركة كسين اسطاع كما تقدم وقد ضمن الناظم هذا الباب أربعة أحكام من التصريف الابدال والقلب والنقل والحذف وأشار الى حصر حروف البدل الشائع فى التصريف بقوله (أحرف

الابدال هدأت موطيا) وخرج بالشائع البدل الشاذ نحو ابدال اللام من نون أصيلان تصغير أصيل على غير قياس كما فى مغرب ومغيربان فى قوله

وقفت فيها أصيلالا أسائلها * أعيت جوابا وما بالربع من أحد * ومن ضاد اضطجع فى قوله

نال الى ارطاة حقف فالطجع * والقليل نحو ابدال الجيم من الياء المشددة في الوقف كقوله
خالي عويف وأبو علج * المطعمان اللحم بالعشج * وبالغداة كتل البرنج * يقلع بالود وبالصيصج

وربما ابدلت دون وقف
كقول بعضهم في الايل ايجل ودون
تشديد كقوله
لاهم ان كنت قبلت حجتج
فلا يزال شاحج يأتيك بج
أقمر نهات ينزي وفرتج
وتسمى هذه عجعجة قضاعة
ومعنى هدأت سكنت
وموطيا من أوطأته جعلته
وطيئا والياء فيه بدل من
الهمزة وذكرها زيادة على
ما في التسهيل ادعى ماقاله في
طويت دائبا ثم انه لم يتكلم
عليها لانه لم يعد ذكرها مما
ووجهه أن ابدال الهاء من التاء
انما يطرد في الوقف على نحو
رحمة ونعمة وذلك مذكور
في باب الوقف وأما ابدالها
من غير التاء فمسموع كقولهم
هياك ولهنك قائم وهرقت
الماء وهردت الشئ وهرحت
الدابة * تنبيهات * الاول
ذكر في التسهيل أن
حروف البدل الشائع
يعني في كلام العرب اثنان
وعشرون حرفا وهذه التسعة
المذكورة هنا حروف الابدال الضروري في التصريف فقال يجمع حروف البدل
الشائع في غير ادغام قولك

هذه

(قوله ارطاة حقف فالطجع) الضمير يرجع الى الذئب والارطاة شجر من شجر
الرمل والحقف بكسر الحاء المهملة وسكون القاف بعدها فاء المعوج
من الرمل صبي (قوله في الوقف) أي على الكلمة المشتملة على الجيم المبدلة
من الياء وان لم يكن على نفس الجيم كما في الشعر الذي استشهد به فان الجيم
في أشطاره الاربعة مشددة وبعدها ياء الاطلاق فلم يكن الوقف على الجيم
حتى يستشكل تشديدها بل على حرف الاطلاق كما في سائر القوافي المطلقة
وأما ما نقله المصرح عن البدر في شرح الشافية وأقره وتبعه شيخنا والبعض
من أن هذا من اجراء الوصل مجرى الوقف ففيه نظر لان الضروب وما في
حكمها من الاعاريض المقصود مراعاتها الضروب محال للوقف ولا ضرورة
الى دعوى الوصل فتدبر (قوله كتل البرنج الخ) الكتل بضم الكاف
وفتح الفوقية جمع كتلة بضم الكاف وسكون الفوقية وهي القطعة المجتمعة
والبرني بفتح الموحدة وسكون الراء ضرب من التمر والود بفتح الواو وتشديد
الدال الوتد سكنت التاء تخفيفا وأبدلت دالا وأدغمت في الدال والصيصي
بكسر الصادين المهملتين قرن البقرة (قوله الايل) بضم الهمزة وكسرها
مع فتح التحتية المشددة وبفتح الهمزة مع كسر التحتية المشددة الوعل كذا
في القاموس (قوله شاحج) بشين معجمة وحاء مهملة بعدها جيم هو البغل
وقوله اقمر أي أبيض صفة لشاحج وكذا نهات بفتح النون وتشديد الهاء آخره
فوقية أي صياح وكذا جملة ينزي بفتح النون وتشديد الزاي أي يحرك
والوفرة شعر الرأس اذا بلغ شحمة الأذن (قوله وذكرها) أي في اجمال
العدد زيادة الخ ووجهه أنها تقع بدلا من التاء وقفا باطراد ووجه اسقاط
التسهيل لها في اجمال العدد وتفصيله علم ذلك من باب الوقف (قوله ولهنك
قائم) بفتح اللام وكسر الهاء ولم يبالوا بتوالي حرفي توكيد لتغير صورة
الثاني بهذا الابدال (قوله الشائع يعني في كلام العرب) منه يعلم أن الشائع
في التصريف وهو الابدال الضروري في التصريف أقل من الشائع في كلام
العرب كلهم أو قوم منهم (قوله وهذه التسعة الخ) ليس المعنى وذكر أن

بالدمرف شكس آمن طي ثوب عزته والضرورى في التصريف هيماء طويت داعما هذا كلامه فافهم
أن ما في حروف المعجم وهي الهاء والتاء والدال والطاء والضاد والغين والقاف قد تبدل على
وجه الشذوذ وقد قال ابن جني في قراءة الاعمش فشرذ بهم بالذال المعجمة ان الذال بدل من الدال كما قالوا لحم خراذل وخرادل والمعنى الجامع لهما أنهما لم يتصرفا وهما متقاربان وخرجها الزمخشري على القلب بتقديم اللام على العين من قولهم شذر مذر وافهم ايضا أن من الشائع ما تقدم من ابدال اللام من النون ومن الضاد ومن ابدال الجيم من الياء وكذا ابدال النون من اللام كقولهم في الرفل وهو الفرس الذيال رفن ومن الميم كقولهم في امغرت الشاة اذا خرج لبنها أحمر كالمغرة امغرت وينبغي أن لا يسمى ذلك شاذا بل الشائع في ذلك ما اطرد أو كثر في بعض اللغات كالعجعجة في لغة قضاعة والعنعنة كقولهم ظننت عنك ذاهب أي أنك والكشكشة في لغة تميم كقولهم في خطاب المؤنث ما الذي جاء بش يريدون بك وقراءة بعضهم قد جعل
ربش تحتش سريا والكسكسة في لغة بكر كقولهم في خطاب المؤنث أبوس وأمس يريدون أبوك وأمك
قال في شرح الكافية وهذا النوع من الابدال جدير بأن يذكر في كتب اللغة لا في كتب التصريف

هذه النسعة الخ لانه لم يذكر فيها التسعة بل ثمانية وأسقط الهاء كما أسقطه
الشارح وكأنه بذلك عنه بقوله فقال يجمع حروف البدل الى أن قال
والضرورى في التصريف هيماء طويت داعما بل هذه جملة معترضة بين
المعطوف عليه وهو قوله ذكر في التسهيل والمعطوف وهو قوله فقال ولو
حذفها لكان أحسن (قوله بالدمرف شكس الخ) الشكس بفتح
الشين المعجمة وضم الكاف أو كسرها الصعب الخلق كذا في القاموس (قوله
وهي الهاء والخاء الخ) كلها بالاعجام الا الحرف الأول فبالاهمال (قوله
لحم خراذل وخرادل) في القاموس خردل اللحم قطع أعضاءه وافرة أو قطعه
وفرقه ولحم خراديل مخردل ثم قال وخرذل اللحم اي باعجام الذال لغة في خردل
أي باهمالها ولم يذكر فيه خراذل بلا تحتية والمتبادر من صنيع القاموس
أن الخاء معجمة (قوله والمعنى الجامع لهما) أي للدال والذال (قوله
وخرجها) أي قراءة الاعمش وقوله على القلب أي المكاني (قوله شذر
مذر) كلمتان مبنيتان على الفتح لانركيب قال في القاموس وتفرقوا
شذر مذر ويكسر أولهما ذهبوا في كل وجه وتشذر الجمع تفرقوا (قوله أن
من الشائع) يعني في كلام العرب ولو قوما منهم فلا ينافي ما أسلفه من اخراج
ما ذكر بالشائع في التصريف (قوله في الرفل) بكسر الراء وفتح الفاء
وتشديد اللام كما في القاموس (قوله الذيال) بفتح الذال المعجمة وتشديد
التحتية أي طويل الذيل (قوله كالمغرة) المغرة بفتح الميم وسكون الغين
المعجمة وبفتحتين طين أحمر والمغرة بضم الميم والمغر بفتحتين لون ليس بناصع
الحمرة أو شقرة بكدرة كذا في القاموس (قوله أن لا يسمى ذلك) أى
المذكور من ابدال اللام من النون وما بعده (قوله كالعجعجة) هي
ابدال الجيم من الياء (قوله والعنعنة) هي ابدال العين من الهمزة كما
سيذكره الشارح بعد بقول شعثا أو من الحاء في حتى أرشح وذلك فيه نظر
(قوله في لغة تميم) راجع للعنعنة أيضا بدليل كلام شرح الكافية الآتي
قريبا (قوله وهذا النوع) أي العجعجة وما بعدها الا أنه لم يذكر في شرح

والا لزم أن تذكر العين لأن إبدالها من الهمزة المتحركة مطرد في لغة بني تميم ويسمى ذلك عنعنة وكان
يلزم أيضاً أن يذكر الكاف لأن إبدالها من تاء الضمير مطرد كقول الراجز * يا ابن الزبير طالما عصيكا *
وطالما عنيتنا إليكا، أراد عصيت وأمثال هذا من الحروف المبدلة من

غيرها كثيرة وإنما ينبغي
أن يعد في الإبدال التصريفي
ما لو لم يبدل أوقع في الخطأ
أو مخالفة الأكثر فالواقع في
الخطأ كقولك في مال مول
والموقع في مخالفة الأكثر
كقولك في سقاءة سقاوة انتهى
كلامه * الثاني عد كثير
من أهل التصريف حروف
الإبدال اثني عشر حرفاً
وجمعها في تراكيب كثيرة
منها طال يوم أنجدته وأسقط
بعضهم اللام وعدها أحد
عشر وجمعها في قوله أجد
طويت منها وزاد بعضهم
الصاد والزاي وعدها أربعة
عشر وجمعها في قوله أنصت
يوم زل طاه جد وعدها
الزمخشري ثلاثة عشر
وجمعها في استنجده يوم طال
قال ابن الحاجب وهو وهم لأنه
أسقط الصاد والزاي وهما
من حروف الإبدال كقولهم صراط وزقر في سراط وصقر وزاد السين وليست وكذا
من حروف الإبدال فإن أورد اسمع وورد اذكر والظلم لأنه من باب الإدغام لا من باب الإبدال المجرد هذا
كلامه قلت قد أجاز أبو علي في استخذ أن يكون أصله اتخذ فأبدلوا من التاء الأولى السين كما أبدلوا التاء من
السين في ست إذ أصله سدس

الكافية قبل اسم الإشارة المتقدمة والا فقال والا لزم أن يذكر العين
الخ (قوله والا لزم أن يذكر العين الخ) فيه إشعار بأن من ذكر في كتاب
التصريف جميع الحروف التي تبدل من غيرها باطراد أو كثرة ولو عند قوم
من العرب لا اعتراض عليه وإنما الاعتراض على من ذكر البعض وترك
البعض وبمخالفة أول كلامه وآخره فتدبر (قوله ما لو لم يبدل) أي إبدال
ما أي حرف لو لم يبدل الخ ولك أن تستغني عن التقدير وتوقع ما على الإبدال
(قوله كقولك في مال مول) لوجوب قلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها
(قوله كقولك في سقاءة) بفتح السين وتشديد القاف تأنيث سقاء وكذا
قوله سقاوة إلا أن الأول بالهمز على الكثير والثاني بالواو على القليل لما
سيأتي في شرح قول الناظم فأبدل الهمزة من واو وياء الخ (قوله حروف
الإبدال) أي الأعم من الضروري (قوله طال يوم أنجدته) بإضافة
الظرف إلى الجملة (قوله أجد) فعل أمر من الإجادة (قوله طاه) بالطاء
المهملة اسم فاعل من طها يطهو أي طبخ وهو فاعل زل وجد فاعل أنصت
(قوله فإن أورد) أي الزمخشري على وجه التمثيل لوقوع السين بدلاً وقوله
اسمع أي بتشديد السين وتخفيف الميم وعلى وزنه اذكر واظلم (قوله اذكر
واظلم) والأصل اذتكر واظتلم فأبدلت التاء في الأول دالاً والدال ذالاً وأدغم
وفي الثاني طاء والظاء طاء وأدغم أي فكان ينبغي أن يذكر الذال المعجمة
والظاء المشالة (قوله لأنه من باب الإدغام الخ) علة لمحذوف أي مع أنه لا يصح
إيراد اسمع لأنه من باب الإدغام أي من باب الإبدال للإدغام لا من باب
الإبدال المجرد عن الإدغام (قوله في ست) اسم العدد المخصوص قال في
القاموس الست بالكسر معروف أصله سدس فأبدلت السين تاء

فاعله نظر الى ذلك والذى ذكره سيبويه أحد عشر حرفا ثمانية من حروف الزيادة وهى حروف اللام والسين وثلاثة من غيرها وهى الدال والطاء والجيم * الثالث يعرف الابدال بالرجوع

في بعض التصاريف الى المبدل منه لزوما أو غلبة فالاول نحو جدف فان فاءه بدل من ثاء جدث لانهم قالوا فى الجمع أجداث بالثاء فقط والثانى نحو أفلط أى أفلت فان طاءه بدل من التاء لان التاء أغلب فيه فى الاستعمال وكذا قولهم فى لص لصت التاء بدل من الصاد لان جمعه على لصوص أكثر من لصوت فان لم يثبت ذلك فى ذى استعمالين فهو من أصلين نحو أرخ وورخ ووكد وأكد لان جميع التصاريف جاءت بهما فليس أحدهما بدلا من الآخر وقال ابن الحاجب يعرف البدل بكثرة اشتقاقه كتراث فان أمثلة اشتقاقه ورث ووارث وموروث وبقلة استعماله كقولهم الثعالى فى الثعالب والارانى فى الارانب وأنشد سيبويه لها أشارير من لحم تتمره من الثعالى ووخز من أرانيها قال ابن جنى ويحتمل أن يكون الثعالى جمع ثعالة ثم قلب فيكون كقولهم شراتى فى شرائع والذى قاله سيبويه أولى ليكون كأرانيها وأيضا فان ثعالة اسم جنس وجمع أسماء الاجناس ضعيف يعنى بقوله اسم جنس علم جنس وبكونه فرعا

وكذا الدال وأدغم (قوله فاعله) أى الزمخشرى (قوله فى بعض التصاريف الخ) أى فى بعض تصاريف الكلمة التى فيها البدل فيكون محل الرجوع الى المبدل منه لزوما أو غلبة غير تلك الكلمة من تصاريفها وبهذا تعلم أنه لا يصح التمثيل للثانى الذى هو الرجوع غلبة بأفلط لان غلبة الرجوع الى التاء هى فى نفس أفلط فان استعمالها بالتاء أكثر من استعمالها بالطاء لا فى غيرها من تصاريفها كفلت ومفلت أى وافلات للزوم التاء بقية تصاريفها كما قاله الدمامينى فكان عليه ان يمثل به للاول أيضا ويقتصر فى التمثيل للثانى على نحو لصت وتعلم أيضا ان التعليل بقوله لان التاء أغلب فيه اى فى أفلط فى الاستعمال غير مناسب لاول كلامه فتنبه (قوله فى لص) بكسر اللام أفصح من الضم والفتح وقوله لصت بفتح اللام نقل ذلك شيخنا السيد عن شرح الشافية (قوله فان لم يثبت ذلك) أى الرجوع لزوما أو غلبة وقوله فى ذى استعمالين أى فى لفظ ذى استعمالين وقوله فهو أى ذو الاستعمالين (قوله بكثرة اشتقاقه) على تقدير مضافين أى بكثرة أمثلة اشتقاق مبدله أى بكثرة الامثلة اللاقية للفظ البدل فى الاشتقاق المشتملة على الحرف الاصلى المبدل منه (قوله كتراث) هو المال الموروث (قوله وبقلة استعماله) على تقدير مضاف أى استعمال لفظه أى اللفظ المشتمل على البدل (قوله لها أشارير الخ) الضمير يرجع الى فرخة عقاب والاشارير بالشين المعجمة قطع قديد من اللحم والتتمير بفوقيتين التجفيف ووخز بالخاء والزاى المعجمتين شئ قليل وهو عطف على أشارير (قوله ثم قلب) أى الجمع قلبا مكانيا بتقديم اللام على الهمزة والاصل ثعائل كذؤابة وذوائب الا أن الهمزة لما أخرت عن محلها أبدلت ياء تخفيفا (قوله ضعيف) لان الجمع للافراد وموضوع علم الجنس الماهية باعتبار حضورها ذهنا وقطع النظر عن الافراد (قوله يعنى بقوله اسم جنس الخ) أى وبقوله أسماء الاجناس أعلام الاجناس (قوله وبكونه) أى البدل أى لفظه أى اللفظ المشتمل عليه فرعا أى عن لفظ آخر (قوله

والحرف) أى المبدل منه زائد أى عـلى أصول الكلمة من فائها وعينها
ولامها وأتى بهذه الجملة الحالية وبنظيرتها أعنى قوله بعد وهو أصل تقسيما
للفرع قسمين (قوله لانه لما علم الاصل) وهو المكبر (قوله وبكونه فرعا وهو
أصل الخ) هـذه العبارة عندى غير مستقيمة لانها ان أجريت عـلى نسق
ماقبلها مانت كان المراد وبكون لفظ البـدل فرعا عن لفظ آخر والحرف
المبدل منه أصل من أصول الكلمة ورد أن الفرع الذى هو هويه ليس لفظ
البدل بل لفظ الحرف الاصلى المبدل منه كما سيذكره بقوله فلما صغر عـلى
هويه علم أن الهمزة مبدلة من هاء (وان قلت) كون همزة المكبر بدلا من
هاء لا ينافى كون هاء المصغر بدلا من همزة مكبره ولا دور لانا لم ندع أن
همزة المكبر بدل من نفس هاء التصغير (قلت) لو أراد الشارح بيان بدلية
هاء المصغر من همزة المكبر لقال على نسق ما قبله لانه لما علم الاصل وهو
المكبر علم أن هاءه بدل من همزة ما وان كان أصل همزته هاء مع أنه
يرد عليه أيضا أنه لا وجه لتخصيص الهمزة بالذكر لان واو المصغر بدل من
ألف المكبر كما أن ألف المكبر أيضا بدل من واو وقت أصل (قوله وهو بناء
مجهول) أى لا يعرف فى الاوزان (قوله آخرا) حـال ملاصق المتعاطفين
قبله وان أخرج افراده الى تأويلهما بالمذكور والى ارة. كتب الحال من
النكرة بلا مسوغ وهو نادر وهو السالم مما يلزم عـلى جعل آخرا ظرفا لصفة
محذوفة أى كائنتين فى آخر من ظرفية الشئ فى نفسه المستفاد من نصب لاما
فى قول الشارح بعد فلو أتى موضع قوله آخرا بلامه لقال لاما بأثر ألف زيد
لاستقام فاعرف ذلك (قوله أى تبدل الهمزة الخ) كان ينبغى حذف أى
الا أن يدعى أنه تفسير لقول الناظم فأبدل الهمزة الخ مع ما بعده من بقية
كلامه على المسائل الاربع (قوله اذا تطرفت احداهما) بأن كانت لاما
أو زائدة بعد اللالحاق على ما سنعرفه (قوله بعد ألف زائدة) سواء كسر
أول كلمتها أم فتح أم ضم اه تصريح وهذه امثلة تمثيل الشارح لكل من
الواو والياء بثلاثة أمثلة ومبنى ذلك أن ظباء بضم الظاء المعجمة ولم أجد
فى القاموس ظباء بالضم والمذبل جمع الظبية بالكسر والمدوجمع الظبة
التى هى حد السيف ونحوه بالضم والقصر وكذا اسم الموضع على ما فى نسخ

القاموس

والحرف زائد كضويرب تصغير
ضارب لانه لما علم الاصل
علم ان هذه الواو مبدلة من
الالف وبكونه فرعا وهو
أصل كهويه فانه تصغير ماء
فلما صغر على هويه علم أنه
الهمزة مبدلة من هاء ويلزوم
بناء مجهول فهو راق بحكم
بأن أصله أراق لانه لو لم يكن
كذلك لوجب أن يكون وزنه
هفعل وهو بناء مجهول

(فأبدل الهمزة من واو
ويا آخرا أثر ألف زيد) أى
تبدل الهمزة من الواو والياء
وهو باقى أربع مسائل فى
هذه وهى اذا تطرفت
احداهما بعد ألف زائدة
نحو كساء وبناء ودعاء

ونحو بناء وظباء ورضاء بخلاف نحو قاول وبايع وتعاون وتباين لعدم التطرف ونحو غزو وظبي لعدم

الالف ونحو واو وآي لعدم زيادة الالف لانها أصلية فيهما فلا ابدال والا لتوالى اعلالان وهو ممنوع * تنبيهات * الاول تشاركهما في ذلك الالف في نحو حمراء فان أصلها حمرى كسكرى فزيدت الالف قبل الآخر للمد كألف كتاب وغلام فأبدلت الثانية همزة فكان الاحسن أن يقول كما قال في الكافية من حرف لين آخر بعد ألف مزيد ابدل همزة وذا ألف * الثاني هذا الابدال مستصحب مع هاء التأنيث العارضة نحو بناء وبناءة فان كانت هاء التأنيث غير عارضة امتنع الابدال نحو هداية وسقاية واداوة وعداوة لان الكلمة بنيت على التاء أي انها لم تبن على مذكر قال في التسهيل وربما صحح مع العارضة وأبدل مع اللازمة فالاول كقولهم في المثل اسق رقاش فانها سقاية لانه لما كان مثلا والامثال لا تغير أشبه ما بني على هاء التأنيث ومنهم من يقول فانها سقاءة بالهمز كما هو في غير المثل والثاني كقولهم صلاءة في صلاية وحكم زيادتي التثنية حكم هاء التأنيث

القاموس (قوله ونحو بناء الخ) قال في التصريح ونحو علباء وقوباء فالهمزة فيهما مبدلة من ياء زائدة للالحاق بقرطاس وقرناس (قوله لعدم التطرف) أي لوقوعهما عينا (قوله ونحو واو) أي اسم الحرف المخصوص وآي بمد الهمزة جمع آية بمعنى العلامة أو القطعة من السورة (قوله لانها أصلية فيهما) أي منقلبة عن أصل وهو في الكلمة الاولى واو عند أبي علي وياء عند أبي الحسن وفي الثانية ياء ووزن كل فعل بفتحتين قلبت العين الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها قاله المصرح (قوله والا) أن أبدلت لامهما (قوله لتوالى اعلالان) هما قلب عينهما ألفا وقلب لامهما همزة ومن تذكر ما تقدم عن شرح الغزي من أن الاعلال تغيير حرف العلة بقلب أو حذف أو اسكان علم أن قول شيخنا والبعض الاولى أن يقول والا لتوالى اعلال وابدال الا أن يحمل في كلامه تغليب أو يقال مراده بالاعلال مطلق التغيير فيه نظر ظاهر (قوله تشاركهما) أي الواو والياء (قوله فكان الاحسن أن يقول الخ) أي لشموله الاحرف الثلاثة (قوله مع هاء التأنيث العارضة) أي على صيغة المذكر قال سم وعبارة المصنف صادقة على ذلك بأن يراد الآخر ولو تقديرا لان هاء التأنيث في تقدير الانفصال (قوله نحو بناء وبناءة) كلاهما صيغة مبالغة (قوله وسقاية) بكسر السين وضمها موضع السقي كما في القاموس (قوله واداوة) بكسر الهمزة وهي المطهرة كما في القاموس (قوله لم تبن على مذكر) أي لم تصغ بغير تاء المذكر من المعنى بأن لم تصغ لمذكر أصلا كهداية أو صيغ له من معنى آخر كسقاية فان السقاء جلد السخلة المهيأ للماء أو للبن كما في القاموس وهو غير معنى السقاية الذي هو محل السقي كما مر (قوله وربما صحح) أي حرف اللين أي أبقي من غير قلب (قوله اسق رقاش فانها سقاية) بفتح السين وتشديد القاف ويروى سقاء بلا ياء وهاء وعليه فلا شاهد فيه وهو مثل يضرب للمحسن أي أحسن اليه لاحسانه (قوله لانه لما كان مثلا الخ) فيه عندي نظر لانه انما يصلح تعليلا لتصحيح الياء بعد صيرورة هذا التركيب مثلا لا لتصحيحها في النطق به أولا (قوله كقولهم صلاءة في صلاية) بفتح الصاد وتخفيف اللام

في استصحاب هذا الابدال نحو كساوين ورداوين فان بنيت الكلمة على التثنية امتنع الابدال وذلك كقولهم عقلته بثنايين وهما طرفا العقال * الثالث قد اورد على الضابط المذكور مثل عباوى في النسب الى عباية على لغة من لا يهمز فانك تقول عباوى فتصح الواو من غير ابدال مع اندراجه في الضابط المذكور وانما لم يبدل لانه قد أعل بحذف لامه فلم يجمع فيه بين اعلالين فلو أتى موضع قوله آخرا بلاما فقال لاما اثر ألف زيد لاستقام * الرابع اختلف في كيفية هذا الابدال فقيل أبدلت الياء والواو همزة وهو ظاهر كلام المصنف وقال حذاق أهل التصريف أبدل من الواو والياء ألف ثم أبدلت الالف همزة وذلك انه لما قيل كساو ورداى تحركت الواو والياء بعد فتحة ولا حاجز بينهما الا الالف الزائدة وليست بحاجز حصين لسكونها وزيادتها وانضم الى ذلك انهما في محل التغيير وهو الطرف فقلبا ألفا حملا على باب عصا ورحا فالتقى ساكنان فقلبت الالف الثانية همزة لاقترابها من مخرج الالف انتهى

ثم ما قال في القاموس الصلاية وتهمز الجبهة واسم ومدق الطيب والجمع صلى وصلى (قوله في استصحاب هذا الابدال) أي جوازا لا وجوبا كما في قول الناظم السابق ونحو علاوة كساوة وحباوة واداوة مر (قوله نحو كساوين ورداوين) أي مما همزه مبدل من أصلي أو من حرف الحاق لا من ألف تأنيث لان الهمزة المبدلة من ألف التأنيث يجب في التثنية قلبها واوا (قوله على الضابط المذكور) أي في قوله وأبدل الهمزة من واو وياء الخ لان التقدير من كل واو وياء (قوله في النسب) ليس بقيد فلو سميت رجلا بعباوى بلا نسب كان حكمه كذلك ومن ثم لما نقل السيوطي في النكت عبارة المرادي أسقط هذه اللفظة منها لعدم الشرط في توجيه أن يكون علما كما هو مصرح به * وأجيب عن ايراد ما ذكر بانه لا يرد لان واو عباوى ليست آخرا بل هي حشو والحذف عارض سم (قوله بحذف لامه) أي لاجل ياء النسب كما صرح به المرادي (قوله لاستقام) لانه يخرج حينئذ نحو عباوى لان الواو فيه عين اه سم ويرد على المعبر بلاما أنه لا يشمل نحو علباء وقوباء مما الهمزة فيه مبدلة من ياء زائدة للالحاق ولهذا قال المرادي فاصلاح الضابط أن يقال من واو وياء هي لام أو ملحق بها ويرد أيضا على تعبير الشارح بلاما وعلى اصلاح المرادي الضابط أنهما لا يشملان نحو حمراء مما الهمزة فيه مبدلة من ألف التأنيث (قوله فقلبت الالف الثانية همزة) ولم تقلب الاولى لان قلبها يفوت الغرض منها وهو المد ولان التغيير أليق بالاواخر ولان في تحريك الثانية تحصيلا لظهور الاعراب الذي يحصل به الفرق بين المعاني (قوله لاقترابها من مخرج الالف) فيه تساهل لان الهمزة من أقصى الحلق والالف من الجوف فهما متقاربا المخرج (فائدة) في حاشية السيوطي على المغني أن الفراء يرى ترادف الهمزة والالف فيقول الهمزة هي الاصل والالف الساكنة هي الهمزة ترك همزها وفرق سيبويه بينهما فقال الهمزة حرف كالعين يحتمل الحركة والسكون ويكون في أول الكلمة وآخرها ووسطها والالف حرف آخر لا يكون الا ساكنا ولا يكون في أول الكلمة ولذلك وضع واضع حروف المعجم الهمزة أول الحروف والالف مع اللام قبل الياء * وقال ابن جني في سر الصناعة اعلم أن حروف المعجم عند الكافة تسعة وعشرون حرفا

بعد

بعد الهمزة والالف اللينة حرفين وعدتها أبو العباس ثمانية وعشرين
باسقاط الهمزة لانها لا تثبت في الخط على صورة واحدة كبقية الحروف
وهو غير مرضي وبيان ذلك أن الالف التي في أول حروف المعجم هي صورة
الهمزة في الحقيقة وانما كتبت الهمزة واوا مرة وياء مرة على مذهب
أهل الحجاز في التخفيف ولو أريد تحقيقها البتة لوجب أن تكتب ألفا على
كل حال يدل على صحة ذلك أنك اذا أوقعتها موقعا لا يمكن فيه تخفيفها لم يجز
أن تكتب الا ألفا مفتوحة كانت أو مضمومة أو مكسورة وذلك اذا
وقعت أولا نحو أخذت وأخذ وابراهيم وان كل حرف سميته فأول حروف اسمه
لفظه بعينه وكذلك ألف أول حروفه همزة فهذان دليلان على أن صورة
الهمزة مع التحقيق ألف أما الالف في نحو قام وكتاب فصورتها أيضا صورة
الهمزة المحققة الا أن هذه الالف لا تكون الا ساكنة ولا ينافي اتحاد
صورتها وصورة الهمزة المحققة اختلاف مخرجيهما بدليل أن النون
الساكنة من نحو من وعن والمتحركة من نحو نعم ونمر تسمى كل واحدة
منهما نونا ويكتبان شكلا واحدا مع أن المتحركة من طرف اللسان مع ما يليه
من الحنك الاعلى والساكنة من ذلك مع الخيشوم وأما اخراج أبي العباس
لها من الحروف محتجا بعدم ثباتها على صورة واحدة فليس بشيء لان جميع
هذه الحروف انما أثبتت لوجودها في اللفظ الذي هو قبل الخط والهمزة
موجودة في اللفظ كغيرها من الحروف وانقلابها في بعض أحوالها لعارض
كتخفيف وابدال لا يخرجها من كونها حرفا ألا ترى أن انقلاب غيرها
في بعض أحواله لعارض لا يخرجه عن كونه حرفا اه * وقال التفتازاني
في حاشية الكشاف الالف اسم للمدة التي هي أوسط حروف جاء والهمزة
التي هي آخرها بدليل قولهم الالف واللام للتعريف وألف الوصل تسقط
في الدرج وقولهم الالف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى ألفا
والمتحركة تسمى همزة والهمزة اسم مستحدث لا أصلي وانما ذكر في حروف
التهجي اسم الالف لا الهمزة اه فعلم أن الالف تطلق بمعنى عام يشمل
الهمزة والالف اللينة وبمعنى خاص باللينة اه ما في حاشية السيوطي
بتلخيص وبعض زيادة. وفي الهمع عن ابن جني لما لم يمكن أن يلفظ بالالف

ثم أشار الى الثانية بقوله (وفى فاعل ما أعل عينا ذا اقتفى) أى اتبع ذا اشارة الى ابدال الواو والياء همزة أى يجب ابدال كل من الواو والياء همزة اذا وقعت عينا لاسم فاعل أعلت عين فعله نحو قائل وبائع والاصل قاول وبايع حملا على الفعل فى الاعلال بخلاف نحو عور فهو عاور وعين فهو عاين
* تنبيهات * الاول

اللينة فى أول اسمها كما فعل فى اخواتها توصلا الى النطق بها باللام وقيل فى اسمها لا كما توصل الى النطق بلام التعريف بالالف وقيل فى الابتداء القلام ليتعارضا وقول المعلمين لام ألف خطأ لان كلا من اللام والالف مضى ذكره وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف بل سرد أسماء الحروف البسائط اه ويرد عليه أن تعارض اللام فى نحو الغلام مع الهمزة لا مع الالف اللينة وقد يجاب بأنه يكفى فى تحقق تعارض اللام مع الالف اللينة أن كلا من الهمزة والالف اللينة يسمى ألفا وقوله لان كلا من اللام والالف مضى ذكره يرد عليه أن الالف الماضى ذكرها صدر الحروف الهمزة لا الالف اللينة المشار اليها بلا كما مر فيوجه قول المعلمين لام ألف بأن ذكرهم الالف تنبيه على ان لا اشارة الى الالف اللينة وذكرهم اللام لانها المتوصل بها الى النطق بالالف اللينة فى قولهم لا فاعرف ذلك (قوله ثم أشار الى الثانية) أى من مسائل ابدال الهمزة من الواو والياء (قوله وفى فاعل ما أعل عينا) أى وفى اسم فاعل فعل أعلت عينه ولا فرق فى اسم الفاعل المذكور بين أن يتجرد من علامة التأنيث والتثنية والجمع أولا (قوله اذا وقعت) أى كل منهما (قوله حملا على الفعل فى الاعلال) قال فى التصريح تبعا كغيره من أن اسم الفاعل فرع الفعل فى الاعلال والتصحيح مشكل لوجهين أحدهما أنه قد يدخله الاعلال وان لم يكن له فعل أصلا كما سيذكره من جائز وجائزة فانهم ادعوا أنهما منقولان من أسماء الفاعلين فقد كثر والنقل فى أسماء الاجناس وهو قليل بل قيل ممنوع والوجه الثانى أن الصحيح أن الوصف فرع عن المصدر لا عن الفعل اه وقد يجاب عن الاول بالتزام النقل ومنع التكثير وعن الثانى بأن فرعية الوصف عن المصدر على الراجح من حيث الاشتقاق وهذا لا ينافى ما هو هنا من أن فرعيته عن الفعل من حيث الاعلال والتصحيح فافهم (قوله فى الاعلال) أى فى مطلق الاعلال وان كان الاعلال فيهما بقلب العين همزة وفى الفعل بقلبها ألفا (قوله نحو عور) فى القاموس العور ذهاب حس احدى العينين عور كفرح وعار يعار واعور وراعوار فهو أعور والجمع عور وعيران وعوران وفيه عين كفرح عينا وعينة بالكسر عظم

هذا الابدال جار فيما كان على فاعل وفاعلة ولم يكن اسم فاعل كقولهم جائز وهو البستان قال صعدة نابتة في جائز * أينما الريح تميلها تمل وكقولهم جائزة وهي خشبة تجعل في وسط السقف وكلام الناظم هنا وفي الكافية لا يشمل ذلك وقد نبه عليه في التسهيل * الثاني اختلف في هذا الابدال أيضا فقيل أبدلت الواو والياء همزة كما قال المصنف وقال الاكثرون بل قلبتا ألفا ثم أبدلت الالف همزة كما تقدم في كساء ورداء وكسرت الهمزة على أصل التقاء الساكنين وقال المبرد أدخلت ألف فاعل قبل الالف المنقلبة في قال وباع وأشباههما فالتقى ألفان وهما ساكنان فحركت العين لان أصلها الحركة والالف اذا تحركت صارت همزة * الثالث يكتب نحو قائل وبائع بالياء على حكم التخفيف لان قياس الهمزة في ذلك أن تسهل بين الهمزة والياء فلذلك كتبت ياء وأما ابدال الهمزة في ذلك ياء محضة فنصوا على أنه لحن وكذلك تصحيح الياء في بائع ولو جاز تصحيح الياء في بائع لجاز تصحيح الواو في قائل ومن ثم امتنع نقط الياء من قائل وبائع قال المطرزي نقط الياء من قائل وبائع عامي قال وروى في بعض تصانيف أبي الفتح بن جني أن أبا علي الفارسي دخل على واحد من المتسمين بالعلم فاذا بين يديه جزء مكتوب فيه قائل بنقطتين من تحت فقال أبو علي لذلك الشيخ هذا خط من فقال خطي فالتفت الى صاحبه وقال قد أضعنا خطوتنا في زيارة مثله وخرج من ساعته انتهى ثم أشار الى الثالثة بقوله (والمد زيد ثالثا في الواحد * همزا يرى في مثل كالقلائد)

سواد عينه في سعة فهو أعين (قوله هذا الابدال جار) بالراء من الجرى كما في عبارة المرادي وفي نسخ من الشرح جائز بالزاي من الجواز بمعنى عدم الامتناع لوجوب الابدال في هذا القسم أيضا كما هو صريح التسهيل واغتر شيخنا السيد بظاهر ما في هذه النسخ فقال ما قال (قوله كقولهم جائز) ضبطه الشيخ خالد بالجيم والزاي وفسره بالبستان وضبطه العيني في البيت بالحاء المهملة والراء وفسره بمجتمع الماء (قوله صعدة) هي القناة المستوية تنبت كذلك قاموس (قوله لا يشمل ذلك) لانه لا فعل له بل ليس اسم فاعل حقيقة (قوله كما قال المصنف) لو قال وهو ظاهر كلام المصنف كما قال في نظيره السابق لكان أحسن (قوله قلبتا ألفا) لتحرك كل منهما بعد فتحة مفصولة بحاجز غير حصين (قوله قبل الالف الخ) عبارة التصريح على ألف قال وباع ونحوهما اهـ أي فلم يلحظ الواو والياء في اسم الفاعل على قول المبرد بخلافهما على القولين قبله هذا ما ظهر لي وبه يفارق قول المبرد قول الاكثرين فتأمل (قوله بالياء) أي مع رسم همزة فوقها أو بها استغنى عن النقطتين (قوله التخفيف) أي بتسهيل الهمزة بين الهمزة المحضة والياء المحضة بدليل ما بعده (قوله فلذلك كتبت ياء) مكرر مع ما قبله (قوله تصحيح الياء) أي الاتيان بها على أنها الاصلية لا مبدلة من الهمزة فهو غير ما قبله (قوله ومن ثم) أي من أجل أن ما ذكر من الابدال والتصحيح لحن (قوله هذا خط من) كان الواجب أن يقول خط من هذا لوجوب صدارة الاستفهام وما أضيف اليه (قوله والمد) أي حرف المد واوا أو ياء أو ألفا وجملة زيد حال من ضمير يرى وثالثا حال من ضمير زيد فهي حال متداخلة أو من ضمير يرى فهي مترادفة وقوله في الواحد

أي يجب ابدال حرف المد الزائد الثالث همزة اذا جمع على مثال مفاعل نحو رعوفة
ورعائف وقلادة وقلائد وصحيفة
وصحائف وعجوز وعجائز
وسليق وسلائق وشمال
وشمائل بخلاف نحو قسورة
وقساور لعدم المد وبخلاف
نحو مفازة ومفاوز ومعيشة
ومعايش ومثوبة ومثاوب
لعدم الزيادة وشذ مصائب
ومنائر والأصل مصاوب
ومناور وقد نطق بهما على
الأصل وبخلاف نحو صيرف
وعوسج وسانطو فياح وقنديل
ومكوك لعدم كونه ثالثا
أشار الى الرابعة بقوله

(كذاك ثاني لينين اكتنفا
مد مفاعل كجمع نيفا)

نيفا نصب على المفعول به
بالمصدر المنون وهو جمع
وأصله في الكلام لفاعل
فقال كجمع شخص نيفا أي
يجب أيضا ابدال كل من
الواو والياء همزة اذا وقع ثاني
حرفين لينين بينهما ألف
مفاعل سواء كان اللينان
ياءين كنيائف جمع نيف
أو واوين كأوائل جمع أول
أو مختلفين كسيائد جمع
سيد وأصله سيود

مسار للرابع لا للاحتراز ولهذا لم يذكره الشارح محترزا (قوله أي يجب ابدال الخ) وذلك لأنك لما جمعت قلادة على مفاعل ووقعت ألف الجمع ثالثة ووقع بعدها ألف قلادة واجتمع ألفان ولم يمكن النطق بهما فلا بد من حذف احداهما أو تحريكها فلو حذفوا الأولى فاتت الدلالة على الجمع ولو حذفوا الثانية تغير بناء الجمع لأن هذا الجمع لا بد أن يكون بين ألفه وحرف اعرابه حرف مكسور ليكون كفاعل فتعين تحريك الثانية بالكسر لتكون كعين مفاعل والألف اذا حركت قلبت همزة ثم شبهت واو عجوز وياء صحيفة بألف قلادة لسكونهما وزيادتهما كالألف هذا تعليل ابن جني * وقال الخليل انما همزت الألف والياء والواو في رسائل وصحائف وعجائز لأن حروف اللين فيهن ليس أصلهن الحركة وانما هي حروف ميتة لا تدخلهن الحركة فلما وقعن بعد الألف همزن ولم يظهرن لأن لا أصل لهن في الحركة كذا في التصريح (قوله نحو رعوفة) بالراء والعين المهملة والفاء من رعف كنصر ومنع وكرم وعني وسمع خرج من أنفه الدم كذا في القاموس (قوله وسليق) كأمير يطلق على معان منها ما تحات من صغار الشجر وسليق الطريق حافته (قوله قسورة) هو الأسد ويقال فيه قسور بغير تاء (قوله وشذ مصائب ومنائر) وشذ أيضا همز معايش في رواية عن نافع والمشهور عنه الياء كما في المرادي (قوله وقد نطق بهما) الضمير راجع لمصائب ومنائر فشاع النطق عن همزهما (قوله نحو صيرف وعوسج) بفتح أولهما وثالثهما خرجا بقيد المد والصيرف المحتال في الأمور كالصيرفي والعوسج شوك واسم فرس كذا في القاموس (قوله اكتنفا) أي أحاطا (قوله نيفا) هو الزيادة على العقد من باب بيع وقول الشاطبي أصله نيوف مبني على أنه من باب سوف وقد تقدم في العدد بيانه كذا في التصريح (قوله بالمصدر المنون) تصريح بأن لفظ جمع في قوله كجمع ليس عبارة عن اللفظ الدال على جماعة وحينئذ لا يصح التمثيل به لمفاعل لأنه لفظ فلا يمثل له بالحدث ولا للابدال لأن الجمع ليس ابدالا ويجاب بأنه مثال لمفاعل على حذف مضاف أي كأصل جمع نيفا أي الحاصل به أي كاللفظ الحاصل بسبب جمعك نيفا وهو نيائف فقد مثل بنيائف وهو لفظ نعم (قوله أو مختلفين) شمل صورتين بتقديم الياء على

الواو

وسوائد جمع سائد والاصل سياود وسوائد واعلم أن ما اقتضاه اطلاق الناظم هو مذهب الخليل وسيبويه ومن وافقهما وذهب الاخفش الى أن الهمزة في الواوين فقط ولا يهمز في اليائين ولا في الواو مع الياء فيقول نيايف وسياود وصوايد على الاصل وشبهته أن الابدال في الواوين انما كان لثقلهما ولان لذلك نظيرا وهو اجتماع الواوين أول كلمة وأما اذا اجتمعت اليا آن أو الياء والواو فلا ابدال لانه اذا التقت اليا آن أو الياء والواو أول كلمة فلا همز نحو يين و يوم اسم موضع واحتج أيضا بقول العرب في جمع ضيون وهو ذكر السنانير ضياون من غير همز والصحيح ما ذهب اليه الاولان للقياس والسماع أما القياس فلان الابدال في نحو أوائل انما هو بالحمل على كساء ورداء لشبهه به من جهة قربه من الطرف وهو في كساء ورداء لا فرق بين الياء والواو فكذلك هنا وأما السماع فحكى أبو زيد في سيقة سيائق بالهمز وهو فعيلة من ساق يسوق وحكى الجوهري في تاج اللغة جيد وجيائد وهو من جاد وحكى أبو عثمان عن الاصمعي في جمع عيل عيائل وأما ضياون فشاذ مع أنه لما صح في واحده صح في الجمع فقالوا ضياون كما قالوا اضيون وكان قياسه ضين والصحيح أنه لا يقاس عليه

* تنبيهات * الاول فهم من قوله مد مفاعل اشتراط اتصال المد بالطرف فلو فصل

الواو وعكسه وقد مثل لهما (قوله وصوائد) الواو بدل ألف صائد لما تقدم في قوله في التصغير الذي مثله التكسير والالف الثاني المزيد يجعل واوا (قوله في الواوين) أي في صورة الواوين (قوله ولان لذلك نظيرا) الاشارة للابدال في الواوين وقوله وهو اجتماع أي الابدال عند اجتماع الواوين أول الكلمة نحو أواصل فان أصله وواصل ومناظرة هذا لمسئلتنا في مطلق ابدال احدى الواوين همزة وان كانت المبدلة في مسئلتنا الثانية وفي النظير الاولى (قوله وأما اذا اجتمعت اليا آن أو الياء والواو) أي في جمع مفاعل نحو نيائف وسيائد ولو حذف قوله وأما الخ واقتصر على قوله واذا التقت اليا آن الخ لكان أخصر وأسبك (قوله نحو يين ويوم) الاول بفتحتين قرية باليمن وعين أو واد بين ضاحك وضويحك وهما جبلان بالحجاز والثاني بفتح فكسر يقال يوم أيوم ويوم كفرح شديد كذا في القاموس ومنه يعلم أنه كان الاولى أن يقدم الشارح قوله اسم موضع على قوله ويوم كما صنع المصرح (قوله في جمع ضيون) بفتح الضاد المعجمة وسكون التحتية وفتح الواو كصيقل كما نقله يس عن شرح الشافية (قوله ذكر السنانير) جمع سنور بكسر السين المهملة وتشديد النون مفتوحة وسكون الواو (قوله من جهة قربه) من سببية واضافة جهة الى قرب للبيان وفي الكلام حذف أي قرب حرف العلة منه (قوله وهو) أي الابدال بالهمزة (قوله سيقة) بياء مشددة ما استاقه العدو من الدواب والدرية يستتر بها الصائد فيرمي الوحش كما في القاموس وأصله سيوقة بوزن فيعلة اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فقول الشارح وهو فعيلة صوابه فيعلة بتقديم الياء على العين كما في المرادي (قوله مع أنه الخ) كان المناسب أن يجعله تعليلا لقولهم ضياون شذوذا (قوله والصحيح أنه لا يقاس عليه) أي على ضياون في تصحيح الواو وما أشبهه في صحة واحده اذا وجد وذهب أناس الى القياس كذا في المرادي (قوله مد مفاعل) أي

بمدة شائعة ظاهرة أو مقدرة فلا ابدال فالأولى نحو طواويس والثانية نحو قوله * وكحل العينين بالعواور * أراد بالعواوير لأنه جمع عوار وهو الرمد فحذفت الياء ضرورة فهي في تقدير الموجودة أما الفصل بمدة غير شائعة فلا أثر له ويجب الابدال كقوله * فيها عيائيل أسود ونمر * الأصل عيائل لكنه أشبع الهمزة اضطرارا فنشأت الياء كقوله تنقاد الصياريف * لأنه جمع عيل واحد العيال قال الصغاني واحد العيال عيل والجمع عيائل مثل جيد وجياد وجيائد * الثاني لا يختص هذا الابدال بتالي ألف الجمع كما أوهمه كلامه بل لو بنيت من القول مثل عوارض قلت قوائل بالهمز هذا مذهب سيبويه والجمهور وما به مشى في التسهيل وخالف الأخفش والزجاج فذهبا الى منع الابدال في المفرد لخفته * الثالث حكم هذه الهمزة في كتابتها ياء ومنع النقط كما سبق في قائل * وبالغ ثم أشار الى تقييد ما أطلقه من الحكم في الهمز المبدل مما بعد ألف مفاعل في النوعين المذكورين أعني ما استحق الهمز لكونه مدا مزيدا في الواحد وما استحق سابقا الهمز لكونه ثاني لينين اكتنفا مد مفاعل بقوله (وافتح ورد الهمز يا فيما أعل * لاما) فالألف واللام في الهمز للعهد أي يجب في هذين النوعين إذا اعتلت لامهما أن يخففا بإبدال

الهمز (قوله اتصال الخ) أى اللين الثاني الذي يقلب همزة ووجه فهم ما ذكر من قوله مد مفاعل أن الفصول مفاعيل لا مفاعل (قوله بمدة شائعة) أى قياسية (قوله وكحل) الضمير فيه يرجع الى الدهر وضبطه المصرح بتخفيف الحاء ولعله الرواية وإلا فالتشديد صحيح معنى (قوله جمع عوار) قال العيني بضم العين وتخفيف الواو وهو الرمد والتشديد وقيل هو كالقذى اه وتبعه المصرح في هذا الضبط قال سم وضبطه المكي بتشديد الواو وهو الظاهر اه (قوله فهي في تقدير الموجودة) ولذلك صحت فيه الواو لبعدها من الطرف في التقدير (قوله تنقاد) بضم التاء أى تنقد وإضافته الى الصياريف من إضافة المصدر لفاعله (قوله لأنه جمع عيل واحد العيال) يؤخذ منه ومما بعده أن لعيل جمعين عيالا وعيائل (قوله كما أوهمه كلامه) قد يقال مراد المصنف بوزن مفاعل مجرد عدد الحروف والهيآت فيشمل المفرد ولا ينافيه قوله كجمع نيفا لأن المثال لا يخصص اه سم وقوله لأن المثال لا يخصص أى عادة المصنف إعطاء الحكم بالمثال غير مطرد (قوله مثل عوارض) أى مفردا على وزن عوارض (قوله ثم أشار الى تقييد ما أطلقه الخ) فيه شيء لأن الحكم الذى أطلقه فيما سبق الإطلاق معتبر لأن الابدال همزة ثابت في هذه الصورة أيضا غير أنه بين هنا زيادة حاصلها أن الهمزة المبدلة لا تبقى فيما إذا كانت اللام معتلة بل تغير وتصير ياء إلا أن يريد بالإطلاق الإطلاق باعتبار بقاء الحكم فحينئذ يتضح التقييد لأنه بين هنا أن ذلك الحكم وهو الابدال همزة لا يبقى بل يغير قاله سم (قوله في النوعين المذكورين) أى المشار الى أولهما بقوله والمد زيد الخ والى ثانيهما بقوله كذاك ثاني الخ (قوله أعني ما استحق) أى جمعا استحق الهمز بكونه أى الهمز في الأصل مدا مزيدا في الواحد وكذا يقال فيما بعده (قوله فيما) أى جمع أعل لاما وأراد به ما يشمل المهموز كما سينبه عليه الشارح ولو قال فيما اعتل لاما لكان أوفق باصطلاحهم (قوله للعهد) أى الذكرى فالمراد بالهمز الهمز المذكور

نحو كسرة الهمزة فتحة ثم بابدالها ياء فيما لامه همزة أو ياء أو واو ولم تسلم في الواحد فالنوع الاول مثال
مالامه همزة منه خطيئة وخطايا ومثال مالامه ياء منه هدية وهدايا ومثال مالامه واو منه لم تسلم في الواحد
مطية ومطايا فأصل خطايا خطايئ بياء مكسورة وهي ياء خطيئة وهمزة بعدها هي لامها ثم أبدلت الياء
همزة على حد الابدال في صحائف فصار خطائئ بهمزتين ثم أبدلت الثانية ياء لما سيأتي من أن الهمزة
المتطرفة بعد همزة تبدل ياء وان لم تكن بعد مكسورة فما ظنك بما بعد المكسورة ثم فتحت
الاولى تخفيفا ثم قلبت الياء
ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها
فصار خطاءا بالفين بينهما
همزة والهمزة تشبه الالف
فاجتمع شبه ثلاث ألفات
فابدلت الهمزة ياء فصار
خطايا بعد خمسة أعمال
وأصل هدايا هدايي بياءين
الاولى ياء فعيلة والثانية
لام هدية ثم أبدلت الاولى
همزة كما في صحائف ثم قلبت
كسرة الهمزة فتحة ثم قلبت
الياء ألفا ثم قلبت الهمزة
ياء فصار هدايا بعد أربعة
أعمال وأصل مطايا مطاوي لان
أصل مفرده وهو مطية مطيوة
فعيلة من المطا وهو الظهر
أبدلت الواو ياء وأدغمت
الياء فيها على حد مافعل
بسيد وميت فقلبت الواو ياء
لتطرفها بعد كسرة كما في الغازي والداعي ثم قلبت الياء الاولى همزة كما في صحائف ثم ابدلت الكسرة
فتحة ثم الياء ألفا ثم الهمزة ياء فصار مطايا بعد خمسة أعمال وان كانت الهمزة أصلية سلمت نحو المرآة
والمرائي فان الهمزة موجودة في المفرد فان المرآة مفعلة من الرؤية فلا تغير في الجمع وشذ مرايا كهدايا
سلوكا بالاصلي مسلك العارض كما شذ عكسه وهو السلالئ بالعارض مسلك الاصلي في قوله
فما برحت أقدامنا في مكاننا * ثلاثتنا حتى أزيروا المنائيا

سابقا في النوعين (قوله كسرة الهمزة) أي الوالية لالف مفاعيل (قوله فيما لامه الخ) ما واقعة على جمع والجار والمجرور بدل من قوله في هذين النوعين (قوله ولم تسلم في الواحد) حال من الواو فقط أي بل انقلبت ياء وسيأتي محترزه في قوله وفي مثل هراوة جعل واوا ولو حذف الواو كما في نظيره الآتي لسلم من اتيان الحال من النكرة بلا مسوغ (قوله فالنوع الاول) أي من النوعين (قوله بهمزتين) الاولى المبدلة من الياء والثانية لام الكلمة (قوله لما سيأتي) أي في قوله مالم يكن لفظا أتم فذاك ياء مطلقا جاء (قوله والهمزة تشبه الالف) لقرب مخرجها وهو أقصى الحلق من مخرج الالف وهو الجوف فقول شيخنا والبعض لكونها من مخرجها فيه تساهل (قوله وهو مطية) المطية الراحلة (قوله من المطا وهو الظهر) أو من المطو وهو المد يقال مطوت بهم في السير أي مددت تصريح (قوله أبدلت الواو الخ) راجع للمفرد وقوله فقلبت الواو الخ راجع للجمع (قوله وان كانت الهمزة) أي الوالية لالف مفاعل أصلية هذا محترز القيد الذي تضمنه قول المصنف الهمز بلام العهد لان المعهود الهمز السابق في كلامه وهو الهمز المبدل من مدة الواحد الزائدة أو ثاني لينيه أو القيد الذي في قول الشارح أعني ما استحق الهمز لكونه أي الهمز في الاصل مدا مزيدا في الواحد (قوله مفعلة) بكسر الميم تصريح (قوله فلا تغير في الجمع) بل تبقى هي وكسرتها والياء بعدها (قوله سلوكا بالاصلي) أي الهمز الاصلي مسلك العارض أي الهمز العارض بسبب الجمع (قوله فما برحت أقدامنا

وقول بعض العرب اللهم اغفر لى خطائئى مرتين والنوع الثانى مثاله زاوية وزوايا أصله زوائى بابدال الواو همزة لكونها ثانى لينين اكتنفا مدة مفاعل ثم خفف بالفتح فصار زوائى ثم قلبت الياء ألفا فصار زواءا ثم قلبت الهمزة ياء على نحو ما تقدم فى هدايا * تنبيه * أدرج الناظم هنا الهمزة فى حروف العلة حسبما فعل الشارح كلامه على ذلك ولكنه غاير بينهما فى التسهيل وفى الهمزة ثلاثة أقوال أحدها حرف صحيح والثانى حرف علة واليه ذهب الفارسى والثالث أنها شبيه بحرف العلة انتهى وأشار بقوله (وفى مثل هراوة جعل واوا) الى أن الجمع على مثال مفاعل اذا كانت لامه واوا لم تعل فى الواحد بل سلمت فيه كواو هراوة جعل موضع الهمزة فى جمعه واو فيقال هراوى والاصل هرائو بقلب ألف هراوة همزة ثم هرائى بقلب الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة ثم خففت بالفتح فصار هراءى ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هراءا فكرهوا ألفين بينهما همزة لما سبق فأبدلوا الهمزة واوا طلبا للتشاكل لان الواو ظهرت فى واحده رابعة بعد ألف فقصد تشاكل كانت الجمع لواحده فصار هراوى بعد خمسة أعمال * تنبيهات * الأول انما ترد الهمزة ياء فيما أعل لاما من الجمع المذكور اذا كانت عارضة كما رأيت فان كانت أصلية سلمت * الثانى شذ جعل الهمزة واوا فيما لامه ياء وذلك قولهم فى هدايا هداوى وفيما لامه واو أعلت فى الواحد وذلك قولهم فى مطايا مطاوى

الخ) قاله عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب ابن عم النبى صلى الله عليه وسلم من قصيدة قالها فى شأن يوم بدر وما جرى له يومه من قطع رجله ومبارزته هو وحمزة وعلى وصحبه المراد من قوله ثلاثتنا ومات رضى الله عنه بالصفراء وهم راجعون وثلاثتنا بدل من نا فى أقدامنا (قوله وقول بعض العرب) يجر قول عطفا على قول المجرور بفى قبله (قوله والنوع الثانى) أى الجمع الذى ألفه بين لينين (قوله مثاله زاوية وزوايا) لم يفصل قياس صنيعه فى النوع الاول مثال ما لامه ياء منه زاوية وزوايا ومثال ما لامه واو منه لم تسلم فى الواحد كذا وكذا العدم هذا القسم فيما يظهر فتدبر (قوله أصله زوائى) أى أصل الثانى كما يؤخذ من بقية كلامه وأصل الاول زواوى (قوله حسبما) بفتح السين (قوله غاير بينهما فى التسهيل) لعطفه الهمزة على حرف العلة والعطف يقتضى المغايرة (قوله وفى مثل هراوة) أى فى جمع مثل هراوة وهى العصا الضخمة كما فى التصريح (قوله جعل موضع الهمزة) لو قال أبدلت الهمزة فيه واوا أو جعلت الهمزة فيه واوا كما قال الناظم لكان أخصر وأظهر فى كون الواو مبدلة من الهمزة (قوله لما سبق) أى من اجتماع شبه ثلاث ألفات وهم يكرهون اجتماع الامثال (قوله لان الواو ظهرت فى واحده الخ) الا أن الواو فى الواحد لام الكلمة وفى الجمع بدل من الهمزة الزائدة المبدلة من ألف الواحد (قوله فقصد تشاكل الجمع لواحده) قد يستغنى عنه بقوله طلبا للتشاكل على أن صوابه أن يقول تشاكل الجمع وواحده أو مشاكلة الجمع لواحده لان التشاكل تفاعل يقتضى التعدد ولازم لا يتعدى ولا بلام التقوية (قوله انما ترد الهمزة ياء الخ) هذا التنبيه متعلق بقوله وافتح ورد الهمز الخ فكان المناسب ذكره فى شرحه مع التنبيه المذكور ثم مع أنه مكرر مع قوله سابقا وان

كانت الهمزة أصلية الخ ثم فى بعض النسخ اسقاط ما سبق وعليه لا تكرار هنا (قوله وقاس الاخفش على هداوى) أى بالدال ورسمه فى بعض النسخ بالراء تحريف ولا يبعد عندى أن يقيس على مطاوى أيضا فانه أولى بأن يقاس عليه من هداوى لان الاتيان بالواو فى مطاوى له وجه وهو الرجوع الى الاصل فراجع (قوله وهو ضعيف) وقال الدمامينى لا يظهر اقياسه على هداوى وجه (قوله على وزن فعالى) فما بعد ألف الجمع لام الكلمة والالف للتأنيث (قوله وهداوى على وزن الاصل) أى على طبق المفرد أى صحت لامه كما صحت لام المفرد فقوله هنا على وزن الاصل بمنزلة قوله فى هراوى صحت الواو فيه كما صحت فى المفرد وقوله فى مطايا أعلت الواو فيه كما أعلت فى المفرد الا أنه خالف الاسلوب تفننا فى التعبير فلا يرد الاعتراض بأن هراوى ومطايا على وزن الاصل (قوله فجاء على خطية بالابدال والادغام) يرد أنه على هذا يكون خطايا أيضا على وزن الاصل كهراوى ومطايا وهدايا فلا تحسن مقابلة الثلاثة بخطايا فى قوله وأما خطايا الخ الا أن يقال المقابلة من حيث ظهور كون الثلاثة على وزن الاصل من غير احتياج الى شئ بخلاف خطايا فانهم احتاجوا فى كونها على وزن الاصل الى جعلها جمع خطية بالابدال والادغام فافهم (قوله وذهب البصريون الخ) وهو الذى ذهب اليه المصنف حملا للمعتل كهدية وهدايا على الصحيح كصحيفة وصحائف (قوله لان الالف عندهم للتأنيث) أى زائدة للتأنيث وأما الياء الزائد فى المفرد فحذف فى الجمع للتخلص من التقاء الساكنين (قوله بدل من المدة) أى التى كانت فى المفرد وقوله المؤخرة أى التى عرض تأخيرها فى الجمع بعد ان كانت متقدمة فى المفرد وهى المدة التى تقلب همزة فى فعائل (قوله لا تبدل فى هذا) أى فيما لامه همزة كخطيئة (قوله لئلا يلزم اجتماع همزتين) اعترض بأن القياس قلب الياء همزة واذا اجتمع همزتان فعل فيهما ما يقتضيه القياس وبأنهم قد نطقوا به على الاصل سمع من بعض العرب اللهم اغفر لى خطائئى ولو كان كما قال الخليل لم يكن ثم همزة البتة كذا فى المرادى والتصريح (قوله بل تقلب) أى مدة الواحد قلبا مكانيا فقوله على الياء من وضع الظاهر موضع المضمر وكان مقتضى الظاهر أن

وقاس الاخفش على هداوى وهو ضعيف اذ لم ينقل منه الا هذه اللفظة * والثالث مذهب الكوفيين أن هذه الجموع كلها على وزن فعالى صحت الواو فى هراوى كما صحت فى المفرد وأعلت فى مطايا كما أعلت فى المفرد وهدايا على وزن الاصل وأما خطايا فجاء على خطية بالابدال والادغام على وزن هدية وذهب البصريون الى أنها فعائل حملا للمعتل على الصحيح ويدل على صحة مذهب البصريين قوله حتى أزيروا المنائيا وأما ما نقل عن الخليل من أن خطايا وزنها فعالى فليس كقول الكوفيين لان الالف عندهم للتأنيث وعنده بدل من المدة المؤخرة وذلك لانه يقول ان مدة الواحد لا تبدل فى هذا همزة لئلا يلزم اجتماع همزتين بل تقلب بتقديم الهمزة على الياء فيصير خطائى ثم يعمل كما تقدم انتهى

ثم أول الواوين ردّه في بدء غير شبه ووفى الاشد) أي هذه مسئلة خامسة اختصت بها الواو وهي أن كل كلمة اجتمع في أولها واوان فان أولاهما يجب ابدالها همزة بشرط أن لا تكون الثانية منهما مدة غير. (٣٦٢) أصلية فتخرج أربع صور * الاولى أن تكون الثانية مدة بدلا من ألف فاعل نحو ووفى الاشد وورى عنهما * والثانية أن تكون مدة بدلا من همزة كالوولى مخفف الوؤلى بواو مضمومة فهمزة وهي أنثى الاوأل أفعل تفضيل من وأل اذا لجأ * والثالثة أن تكون عارضة كان تبنى من الوعد مثال فوعل ثم ترده الى ما لم يسم فاعله * والرابعة أن تكون زائدة كان تبنى من الوعد مثال طومار فتقول ووعاد فهذه الصور الاربع لا يجب فيها الابدال بل يجوز وخالف قوم في الرابعة فأوجبوا الابدال لاجتماع واوين وكون الثانية غير مبدلة من زائد فان الضمة التي قبلها غير عارضة والى هذا ذهب ابن عصفور واختار المصنف القول بجواز الوجهين لان الثانية وان كان مدها غير متجدد لكنها مدة زائدة فلم تخل عن الشبه بالالف المنقلبة ودخل صورتان يجب فيهما الابدال الاولى أن تكون الثانية غير مدة نحو وولات في جمع الاولى أنثى الاول أول والاصل وول وقولك في جمع واصلة وواصل أواصل

يقول علمها أي اللذة (قوله وهمزا) مفعول ثان لردّ وأول مفعوله الاول (قوله الاشد) نائب فاعل ووفى والاشد بضم أوله القوة وهو ما بين ثماني عشرة الى ثلاثين سنة واحد جاء على صيغة الجمع أو جمع لا واحد له من لفظه أو واحده شدة بالكسر على غير قياس أو شد ككلب وأكلب أو شد كذئب وأذؤب قاله في القاموس وعن ابن عباس في قوله تعالى بلغ أشده أن الاشد ثلاث وثلاثون سنة (قوله أي هذه مسئلة خامسة) أي للمسائل الاربع المذكورة في قوله * فأبدل الهمزة من واو ويا * الخ لكن هذه الخامسة مختصة بالواو بخلاف الاربع ولم يقدمها الى قوله وائتِ ورد الهمز الخ لتعلقها بالثالثة والرابعة فسقط ما اعترض به شيخنا وتبعه البعض (قوله أن لا تكون الثانية منهما مدة غير أصلية) بأن تكون غير مدة أو تكون مدة أصلية (قوله من ألف فاعل) بفتح العين (قوله وهي أنثى الاوأل) ان قرئ الاوأل بواو ساكنة فهمزة فالضمير في وهي راجع للوؤلى بالهمز وان قرئ بواو مشددة فالضمير راجع للوولى بلا همز (قوله أن تكون عارضة) أي لا لابدال لتباين هذه الصورة ما قبلها (قوله مثال فوعل) بفتح فسكون ففتح (قوله ثم ترده الى ما لم يسم فاعله) فتقول ووعد فالثانية مدة عارضة لعروض الضمة قبلها كما يفهم من كلامه الآتي والعارضة غير أصلية ... (قوله مثال طومار) بضم الطاء المهملة الصحيفة ويقال له الطامور أيضا كذا في القاموس (قوله غير مبدلة من زائد) أي وان كانت مدة زائدة بخلاف واو نحو ووفى (قوله فان الضمة الخ) تعليل لكون الثانية غير مبدلة من زائد أي بخلاف الضمة قبل مدة نحو ووفى واعترض البعض التعليل بانه يفيد أن الضمة اذا كانت عارضة تكون الثانية مبدلة دائما وليس كذلك كما يشهد له ما تقدم في الثالثة وفيه نظر لانه انما يفيد أن الضمة اذا كانت عارضة لا يلزم أن تكون الثانية غير مبدلة وهذا صادق بكونها في بعض الصور غير مبدلة كما في المثال المتقدم للثالثة (قوله وان كان مدها غير متجدد) أي لبناء الكلمة ووضعها عليه (قوله بالالف المنقلبة) أي

وأواق والاصل وواصل ووواق بواوين أولاهما فاء الكلمة والثانية بدل من ألف فاعلة كاتب بدل في التصغير نحو أو يصل وأويق وكذا لو بنيت من الوعد مثال كوكب قلت اوعد والاصل ووعد والثانية أن تكون مدة أصلية نحو الاولى أنثى الاول أصلها وولى بواوين أولاهما فاء مضمومة والثانية عين ساكنة وانما وجب الابدال حينئذ كراهة ما لا يكون في أول الكلمة من التضعيف الا نادرا كددن وخرج بتقييده بالبدء نحو هووى ونووى * تنبيهات * الاول ظهر أن في كلام المصنف أمورا * أحدها أنه يوهم قصر المستثنى على نحو ووفي مما مدته زائدة بدل من ألف فاعل وأن ما سواه مما مدته زائدة يجب فيه الابدال وليس كذلك كما عرفت * ثانيها أنه يوهم أيضا أن المستثنى يمتنع الابدال وليس كذلك لما عرفت ان الصور الاربع المخرجة يجوز فيها الابدال * ثالثها ان كلامه ليس صريحا في وجوب الابدال فيما يجب فيه مما سبق فلو قال

الصائرة واوا ثانية في نحو ووفي ولو قال بالواو المنقلبة عن الالف لكان واضحا (قوله وأواق) هو مما أعل اعلال قاض فتثبت الياء اذا حلى بأل (قوله ووواق) بثلاث واوات أولاها عاطفة والثانية والثالثة من بنية الكلمة وهما مراد الشارح بقوله بواوين الخ (قوله كاتب بدل) أي الف فاعلة وافق التصغير لان التكسير كالتصغير في ذلك (قوله نحو أو يصل وأو يق) تصغير واصل وواق فالواو في تصغيرهما بدل من الفهما كما تقول في ضارب ضويرب ولو قال نحو أو يصلة وأو يقية لكان أنسب بما قبله (قوله حينئذ) أي حين اذ كانت الواو الثانية غير مدة أو مدة أصلية (قوله كراهة الخ) ولانهم لما أجازوا البدل في وجوه وهي واو مفردة لثقلها بالضمة التزموه عند توالي واوين لانه أثقل من واو مفردة مضمومة (قوله من التضعيف) قال سم قد يقال التضعيف موجود في الصور الثلاث الاول من الصور الخارجة السابقة الا أن يقال هو عارض فلا يعتبر اه وأقره شيخنا وتبعه البعض وهو مشكل سؤالا وجوابا أما الاول فلان التضعيف موجود في الصورة الرابعة من الصور الخارجة فلا وجه لتخصيص السؤال بالثلاث الاول منها وأما الثاني فلان الصورة الثالثة لم يعرض فيها التضعيف وانما العارض فيها المد فتأمل (قوله كددن) بفتح الدالين المهملتين اللعب (قوله نحو هووى ونووى) اى في المنسوب الى هوى ونوى فلا تبدل الواو الاولى همزة لعدم تصدرها تصريح (قوله يوهم قصر المستثنى) اعترض بأن فيه قصر الشئ على نفسه * وأجيب بان المراد بالمستثنى الاستثناء أو أل في المستثنى للجنس فالمعنى المستثنى في كلام النحاة لا في خصوص المتن وما أجاب به البعض عن هذا الايهام من أن المراد بشبه ووفي الاشد مما مدته عارضة أو زائدة انما يصحح عبارة المصنف لا يدفع ايهامها (قوله يوهم أيضا أن المستثنى الخ) أجاب سم بان ردّ فعل أمر لا ماض مجهول والاصل في الامر الوجوب فالمفهوم حينئذ أنه لا يجب الابدال فيما خرج لا أنه لا يجوز قال شيخنا وتبعه البعض ومنه يعلم جواب الامر الثالث وفيه نظر اذ الصريح ما لا يحتمل غير المراد ورد على تسليم أنه فعل أمر ظاهر في الوجوب لا صريح فيه كما لا يخفى على من له مسكة

واوا همزا زائدة وأول مدة حتما سوى ما الثان طار مدا فخلص من ذلك كما عرفت * الثاني زاد في التسهيل لوجوب الابدال شرطا آخر وهو أن لا يكون اتصال الواوين عارضا بحذف همزة فاصلة مثال ذلك أن تبني افوعل من الوأي فتقول ايأوأي والاصل اوواي فقلبت الواو الاولى ياء لسكونها بعد كسرة وقلبت الياء الاخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاذا نقلت حركة الهمزة الاولى الى الياء الساكنة قبلها وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها رجعت الياء الى أصلها وهو الواو لزوال موجب قلبها فتصير الكلمة الى ووأى فقد اجتمع واوان أول الكلمة ولا يجب الابدال ولكن يجوز الوجهان وكذلك لو نقلت حركة الهمزة الثانية الى الواو فصارت ووا جاز الوجهان وفاقا للفارسي قيل وذهب غيره الى وجوب الابدال في ذلك سواء نقلت الثانية أم لا * الثالث في ما تبدل منه الهمزة خمسة أشياء * أحدها الواو المضمومة ضمة لازمة غير مشددة ولا موصوفة بموجب الابدال السابق * ثانيها الياء المكسورة بين ألف وياء مشددة * ثالثها الواو المكسورة المصدرة * رابعها وخامسها الهاء والعين وقد ذكرتهن في التسهيل وانما لم يذكر هذه الخمسة هنا لان ابدال الهمزة منها جائز لا واجب وانما تعرض هنا للواجب وان تعرض لغيره فعلى سبيل الاستطراد فاما ابدالها من الواو المضمومة المذكورة فمطرد نحو أجوه جمع وجه وأدور جمع دار وأنور جمع نار الاصل وجوه وأدور وأنور ونحو سؤوق جمع ساق وغؤور مصدر غار الماء يغور غورا وغؤورا وليس القلب في هذا لاجتماع الواوين لان الثانية مدة زائدة والاحتراز بالمضمومة عن المكسورة والمفتوحة

(قوله واوا) مفعول جعل في قول المصنف وفي مثل هراوة جعل واوا الخ وهمزا عطف على واوا وبدء بالرفع عطف على نائب فاعل جعل والمعنى وجعل أول واوين وتماما كلمة أي صدرها همزا حتما وخفف الشارح مبدا بابدال همزته ألفا كما خفف طار بابدال همزته ياء واعلاله اعلال قاض (قوله سوى ما الثان الخ) استثناء من مبدا وما موصول عائده محذوف أي سوى الصدر الذي الثاني منه أو أل عوض عن الضمير أي ثانيه ومدا بفتح الميم تمييز محول عن فاعل طار والاصل طارئ مده لا يقال لا يخرج بهذا الاستثناء نحو ووري لان مد ثانيه لم يطرأ غاية الامر أن الثاني بصدد عروض البناء للمجهول واو وقبله ألف لانا نقول نخص مد ووري طارئ والمد الموجود قبل ذلك غيره (قوله أن تبني افوعل) أي موازن افوعل (قوله من الوأي) بفتح الواو وسكون الهمزة وهو الوعد (قوله فاذا نقلت الخ) فيه وفيما بعده مخالفة لما سيأتي في قول المصنف لساكن صح انقل الخ من أن النقل انما يكون لحرف صحيح فتأمل (قوله الى ووأى) بواو مفتوحة فواو ساكنة فهمزة مفتوحة فألف (قوله فصارت ووا) بواوين مفتوحتين فألف (قوله الوجهان) اقرار الواو وابدالها همزة (قوله نقلت الثانية) أي حركة الهمزة الثانية (قوله أحدها الواو المضمومة) مصدرة كالمثال الاول أو لا كباقي الامثلة (قوله لازمة) مما خرج به ضمة واو سور جمع سوار لانها يجوز اسكانها تخفيفا (قوله وقد ذكرتهن) في بعض النسخ ذكرهن وهي الاولى لذكر الخمسة في التسهيل (قوله وان تعرض لغيره) أي كما يأتي في قوله وأوم ونحوه وجهين في ثانيه أم (قوله لان الثانية مدة زائدة)

وسيأتي الكلام عليهما أو بكون الضمة لازمة من ضمة الاعراب نحو هذه دلو وضمة التقاء الساكنين نحو اشتروا الضلالة ولا تنسوا الفضل والاحتراز بغير مشددة من نحو التعوذ والتحول فانه لا يبدل فيه والاحتراز بالقيد الاخير من نحو أواصل وأواق فان ذلك واجب كما مر وأما ابدالها من الياء المذكورة فنحو رائي وغائي في النسب الى راية وغاية الاصل رايي وغايي بثلاث يا آت خفف بقلب الاولى همزة وأما ابدالها من الواو المكسورة المصدرة فنحو اشاح وافادة واسادة في وشاح ووفادة ووسادة

وقرأ أبي وابن جبير والثقفي من اعاء أخيه ورأى أبو عثمان ذلك مطردا مقيسا وقصره غيره على السماع والاحتراز بالمصدرة عن نحو واو وطويل فلا تقلب لان المكسورة أخف من المضمومة فلم تقلب في كل موضع والوسط أبعد من التغيير وأما الواو المفتوحة فلا تقلب لخفة الفتحة الا ما شذ من قولهم امرأة أناة والاصل وناة لانه من الونية وهو البطء قال ابن السراج وأسماء اسم امرأة لانه في الاصل وسماء من الوسامة وهو الحسن وأحد المستعمل في العدد أصله وحد من الوحدة بخلاف أحد في ما جاء في أحد فقيل همزته أصلية لانه ليس بمعنى الوحدة وأما ابدال الهمزة من الهاء والعين فقليل فمن ابدالها من الهاء قولهم ماء والاصل ماه وأصل ماه موه بدليل أمواه ومويه فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا واعلال حرفين متلاصقين من الشاذ ومن ذلك أيضا قولهم أل فعلت وألا فعلت بمعنى هل فعلت وهلا فعلت ومن ابدالها من العين قوله * وماج ساعات ملا الوديق * أباب بحر ضاحك هزوق * فأصل أباب عباب وقال بعضهم ليست الهمزة فيه بدلا من العين وانما هو فعال

أو رد شيخنا وتبعه البعض على التعليل أنه لا ينافي جواز الابدال لما تقدم من أنه يجوز اذا كانت الثانية مدة زائدة فالصواب تعليل سم بانهما ليسا في المبدا ولك دفعه بان الذي تقدم الجواز فقط والذي ذكره الشارح هنا أن ابدال الواو المضمومة المذكورة حسن والحسن أخص من الجائز (قوله وسيأتي الكلام عليهما) أي في قوله وأما ابدالها من الواو المكسورة الخ وقوله وأما الواو المفتوحة الخ (قوله من نحو أواصل وأواق) سبقه الى هذا المرادي في شرح التسهيل قال الدماميني وهو سهو لان الكلام في الواو المضمومة لا المفتوحة (قوله ورأى أبو عثمان الخ) عبارة الدماميني وهذا مطرد عند الجمهور وبعض النحاة يجعل ذلك مقصورا على السماع والصحيح اطراده ثم نقل عن المرادي أنه قال رأيت في بعض الكتب أنه لغة هذيل (قوله أناة) بالنون بوزن قناة (قوله من الونية) بفتح الواو وسكون النون كما يفهم من القاموس (قوله اسم امرأة) احترز به عن اسماء جمع اسم (قوله فقيل همزته أصلية) وقيل بدل من الواو (قوله فقليل) أي شاذ (قوله واعلال حرفين الخ) استئناف نبه به على أن في ماء شذوذا من وجهين (قوله والا فعلت) هذا أحد قولين ثانيهما أن الهمزة أصلية كما أن الهاء أصلية فألا وهلا مادتان مستقلتان (قوله وماج ساعات الخ) قال في القاموس الملاة كقناة فلاة ذات حر وسراب والجمع ملا وقال أيضا الوديقة شدة الحر وذكر من معاني العباب الموج وقال أيضا ضحك

السحاب برق والقرد صوت (قوله من أب) بتشديد الموحدة (قوله دأمة وشأمة وإيأس) بفتح الهمزة في الثلاثة الساكنة شيخنا السيد (قوله أديه) بفتح الهمزة وسكون الدال المهملة وقال الفارسي هي لغة في يديه وأديه بمعزلة ملم والملم وبارعه تلبيده أبو المعري سي اه فارضي (قوله في أسنانه أال) يقال ألال أسنانه من باب فرح (قوله احديدابها) أي ميلها (قوله رجل ايل) بفتح الهمزة والتحتية وتشديد اللام وقوله وامرأة يلاء بفتح التحتية وتشديد اللام مع المد كذا في القاموس (قوله الشجة) بشين معجمة (قوله وكذلك رئال) راء مكسورة فهمزة أو تحتية ساكنة فموحدة (قوله ومذا البدل) بفتح همزة البدل الى التنوين (قوله ان يسكن) أى الثاني أى والاول متحرك لوجوب تعذر سكونهما معا (قوله وائتمن) بفتح التاء على أنه فعل أمر كما هو عن خط ابن هشام لانه مقتضى رسمه بالتحتية لا بضمها على أنه فعل مجهول وان أوهمه صنيع الشارح بعد وصنيع الفارضي لانه لو كان كذلك لرسم بواو ومكية تعداد المثال الاشارة الى أنه لا فرق بين أن تكون أولى الهمزتين همزة قطع أو همزة وصل ثم التمثيل بائتمن باعتبار حالة الابتداء به اذ لا يلتقي الهمزتان الا حينئذ لا باعتبار حالة وصله بما قبله كما في عبارة الناظم حيث عطفه على ما قبله ولو حذف المصنف واو العطف لكان قوله ايتمن بهمزة وصل مكسورة فياء مبدلة من همزة ساكنة على أنه حالة ممتدأ به غير موصولة بما قبلها لكان واضحا (قوله أى اذا اجتمع) المناسب حذف أى كما لا يخفى (قوله همزتان) لم يتعرض المصنف والشارح لتفصيل الهمزة المفردة وفي الهمع يجوز تخفيف الهمزة المفردة الساكنة بابدالها بمجانس حركة ما قبلها فتبدل ألفا في رأس وياء في ذئب وواوا في بؤس والمتحركة بعد ساكن بعدها ونقل حركتها الى الساكن قبلها كمرأة في امرأة وسل في اسأل ما لم يكن الساكن قبلها مدا زائدا غير ألف كخطيئة ومقروءة أو ياء تصغير كخطيئة فتبدل الهمزة بمثل المد وتدغم فيه أو بعد انفعال كما طرأ أى اعرح فتقر الهمزة أو ألفا فتسهل بجعلها بينها وبين مجانس حركتها كالهاباءة وهي أرض لغطفان وكذا تسهل ان تحركت بعد فتح مطلقا مفتوحة كسأل أو مكسورة كسئم أو مضمومة كلؤم

من أب اذا تهيأ لان البحر تهيأ للارتجاع فالهمزة على هذا أصل غير مبدلة وشذ ابدالها من الالف في قراءة من قرأ دأبة وشأبة وابياض وما روى عن العجاج من همز العالم والخاتم وابدالها من الياء في قراءة من قرأ قطع الله أديه أى يديه يريد يده فردت اللام وأبدلت الياء همزة وقالوا في أسنانه ألل أى يلل واليلل قصر الاسنان وقيل احديدابها الى داخل الفم يقال رجل أيل وامرأة يلاء وهمز بعضهم الشئة وهي الحلقة وكذلك رئال وهو الابتداء بها (ومدا ابدل ثاني الهمزين من كلمة ان يسكن كآثر وائتمن) أى اذا اجتمع همزتان في كلمة كان لهما ثلاثة أحوال أن يتحرك الاولى وتسكن الثانية وعكسه وأن يتحركا معا وأما الرابع وهو ان يسكنا معا فمتعذر وان تحركت الاولى وسكنت الثانية وجب

أو كانت بعد كسر أو ضم وهي في الصورتين مكسورة أو مضمومة كمثل وسئل ويستهزئ ورؤس فان كانت مفتوحة أبدلت بعد الكسرة ياء كمير في مئرجع مئة وهي القيمة وبعد الضم واوا كجون في جؤن جمع جؤنة وهي سل مغشى بجلد يجعل العطار ظرفا للطيب ورجل سولة في سؤلة وخالف الأخفش في صورتين المضمومة بعد كسر كيستهزئ والمكسورة بعد ضم كسئل فأبدل الاولى ياء والثانية واوا اهـ بزيادة من القاموس قال الرضي في شرح الشافية وقد تبدل الهمزة ألفا اذا انفتحت وانفتح ما قبلها كسال وياء ساكنة اذا انكسرت وانكسر قبلها كمستهزئين وواوا ساكنة اذا انضمت وانضم ما قبلها كرؤس قال سيبويه وهذا سماعي وليس بقياسي الا في الضرورة اهـ ملخصا واذا أبدلت ياء ساكنة في مستهزئين وواوا ساكنة في رؤس التقى ساكنان فيحذف أحدهما للتخلص (قوله في غير نحو ر) احترازا من قراءة الاعمش بهمزتين شذوذا (قوله وكان) أي النبي صلى الله عليه وسلم يأمرني أي اذا حضت ان آتزر أي لحرمة ما وراء الازار من الحائض (قوله بالف) أي بابدالها وهي الهمزة (قوله ولا وجه لواحد منهما) لان التاء لا تبدل من الهمزة الساكنة وتحقيق الهمزتين ممنوع وقال شيخنا السيد لكن أجاز البغداديون اتزر واتمن واتمل من الازار والامانة والاهل بقلب الثانية تاء وادغامها في التاء وحكى الزمخشري اتزر بالادغام وقال الناظم انه مقصور على السماع (قوله عن نحو أأتمن زيد) بصيغة المعلوم وبهمزة استفهام مفتوحة فهمزة ساكنة هي فاء الكلمة وحذفت همزة الوصل المكسورة التي كانت بينهما للاستغناء عنها لعدم الابتداء بكلمتها بعد دخول همزة الاستفهام وقوله وأأنت بهمزتين مفتوحتين (فان قلت) هذا المثال لا يناسب فرض كلامه وهو سكون الهمزة الثانية (قلت) لعل الشارح أراد بالضمير في قوله والاحتراز بكونهما الهمزتين لا بقيد كون ثانيتهما ساكنة اشارة الى أن كونهما من كلمة شرط لوجوب الابدال في غير صورة سكون ثانيتهما أيضا وقوله وأأتزر بكر بصيغة المعلوم وهمزة استفهام مفتوحة فهمزة ساكنة هي فاء الكلمة وحذفت همزة الوصل

في غير نحو ر ابدال الثانية حرف مد يجانس حركة ما قبلها نحو آثرت اوثر ايثارا الاصل أأثرت أؤثر ائثارا ومن الابدال ألفا بعد الفتحة قول عائشة رضي الله عنها وكان يأمرني أن آتزر بهمزة فألف وعوام المحدثين يحرفونه فيقرؤنه بألف وتاء مشددة وبعضهم يرويه بتحقيق الهمزتين ولا وجه لواحد منهما وانما وجب الابدال لعسر النطق بهما وخص بالثانية لان افراط الثقل حصل بها وشذت قراءة بعضهم ائلافهم رحلة الشتاء والصيف بتحقيق الهمزتين والاحتراز بكونهما من كلمة عن نحو أأتمن زيد أم لا وأأنت فعلت هذا وأأتزر بكر أم لا فانه لا يجب فيه الابدال بل يجوز التحقيق كما رأيت والابدال

مفعول أوعن زيد أم لا وآنت فعلت وايقر بكر أم لا لان همزة الاستفهام كلمة والهمزة التي بعدها أول كلمة أخرى وأما قول القراء في همزة الاستفهام وما بعدها همزتان في كلمة فمقرب على التجاوز وان سكنت الاولى وتحركت الثانية فان كانتا في موضع العين أدغمت الاولى في الثانية نحو سآل ولآل ورآس ولم يذكر هذا القسم لانه لا ابدال فيه وان كانتا في موضع اللام فسيأتي الكلام عليهما عند قوله فلم يكن لفظا أتم وان تحركتا معا فاما أن يكونا في موضع اللام أولا فهذان ضربان فاما الاول فسيأتي بيانه وأما الثاني فله تسعة أنواع لان الثانية اما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة وعلى كل حال من هذه الثلاثة فالاولى أيضا اما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة فثلاثة في ثلاثة بتسعة وقد أخذ في بيان ذلك بقوله (ان يفتح) أى ثاني الهمزتين (اثر ضم أو فتح قلب واوا) فهذان اثنان من التسعة الاول نحو أويدم تصغير آدم والثاني نحو أوادم جمعه والاصل أويدم وأآدم بهمزتين فالواو بدل من الهمزة

المكسورة التي كانت فيهما الساكنة (قوله فتقول أوعن الخ) كذا في النسخ رسم أوعن بألف فواو ورسم ايقر بألف فياء وفيه كلام مع توقف لان همزة الاستفهام مفتوحة وابدال الهمزة الثانية انما يكون من جنس حركة الاولى فالوجه قلب الثانية في أوعن واوا وفي ايقر ياء واعتذر شيخنا وتبعه البعض بأن الابدال واوا وياء فيما ذكر مبني على فرض ضم همزة الاستفهام أو كسرها فيقرأ أوعن بضم همزة الاستفهام وايقر بكسرها والمثال لا يشترط صحته ۰ وأنا أقول هذا فرار من خطا الى خطا وازالة الضرر بضرر والذي ينبغي قراءة أوعن وايقر بهمزة استفهام مفتوحة فألف لينة واعتبار رسم الشارح هنا الالف في الاول واوا وفي الثاني ياء اعتبار ما رسم في بعض أحوال الكلمتين قبل دخول الاستفهام وهو حال قراءة أوعن بالبناء للمجهول وايقر بصيغة الامر ولا يخفى بعده فتأمل (قوله وآنت فعلت) بهمزة استفهام مفتوحة فألف لينة بدل من همزة أنت وقول البعض بابدال همزة أنت ياء لا واوا كما في الحواشي خطأ فاحش وقول باطل (قوله وأما قول القراء) بالقاف جمع قارئ كقول الشاطبي ومهما باب الهمزتين من كلمة وعد من ذلك نحو أأنذرتهم (قوله فان كانتا في موضع العين الخ) ولا تكونان في موضع الفاء لتعذر الابتداء بالساكن (قوله نحو سآل) أى كثير السؤال ولآل أى بائع اللؤلؤ ورآس أى بائع الرؤس (قوله فسيأتي الكلام عليهما) عند قوله فلم يكن لفظا أتم فانه سيصرح ثم بأنك اذا بنيت من قرأ مثال قمطر قلت قرأي بابدال الهمزة الثانية ياء (قوله فاما أن يكونا ثانيهما) لم يقل فاما أن يكونا على صنيعه في الهمزتين الساكنة أولاهما لان الهمزتين الساكنة أولاهما كالحرف الواحد بخلاف المتحركتين (قوله فسيأتي بيانه) أى في الكلام على قوله فلم يكن لفظا أتم فانه سيصرح ثم بأن الثانية تبدل ياء مطلقا سواء فتحت الاولى أو كسرت أو ضمت (قوله ان يفتح الخ) هذا تصريح بمفهوم قوله ان يسكن لما فيه من التفصيل (قوله نحو أويدم الخ) قال المصرح التمثيل بجمع آدم وتصغيره مبني على أنه عربي وقد اضطرب فيه كلام الزمخشري فذهب في الكشاف الى أنه أعجمي على وزن فاعل كآزر وذهب في المفصل الى أنه

وليست بدلا من ألفه كما فى ضارب وضويرب وضوارب لان المقتضى لابدال همزته ألفا زال فى التصغير والجمع وذهب المازنى الى ابدال المفتوحة اثر فتح ياء فيقول فى أفعل التفضيل من أن زيد أين من عمرو ويقول الوارفى أوادم بدل من الالف المبدلة من الهمزة لانه صار مثل خاتم والجمهور يقولون هو أون من عمرو (وياء اثر كسر ينقلب) ثانى الهمزتين المفتوح وثانيهما (ذو الكسر مطلقا كذا) أى ينقلب ياء سواء كان اثر فتح أو كسر أو ضم فهذه أربعة أنواع مثال الاول أن تبنى من أم مثل اصبع بكسر الهمزة وفتح الباء فتقول ائمم بهمزتين مكسورة فساكنة ثم تنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة قبلها لتتمكن من ادغامها فى الميم الثانية فيصير ائم ثم تبدل الهمزة الثانية ياء فتصير الكلمة ايم ومثال الثانى والثالث والرابع أن تبنى من أم مثل اصبع بفتح الهمزة أو كسرها أو ضمها والباء فيهن مكسورة وتفعل ما سبق فتصير الكلمة أيم وايم وأيم وأما قراءة ابن عامر والكوفيين أئمة بالتحقيق فمما يوقف عنده ولا يتجاوز (وما يضم) من ثانى الهمزين المذكورين (واوا أصر) سواء كان الاول مفتوحا أو مكسورا أو مضموما فهذه ثلاثة أنواع بقية التسعة المذكورة أمثلة ذلك أوب جمع أب وهو المرعى وان تبنى من أم مثل اصبع بكسر الهمزة وضم الباء أو مثل ابلم فتقول اوم بهمزة مكسورة وواو مضمومة وأوم بهمزة وواو مضمومتين وأصل الاول أأبب على وزن أفلس وأصل الثانى والثالث ائمم وأؤمم فنقلوا فيهن ثم أبدلوا الهمزة واوا وأدغموا أحد المثلين فى الآخر * تنبيه * خالف الاخفش فى نوعين من هذه التسعة وهما المكسورة بعد ضم فأبدلها واوا والمضمومة بعد كسر فأبدلها ياء والصحيح ما تقدم انتهى ثم أشار الى الضرب الاول من ضربى اجتماع الهمزتين المتحركتين وهو أن يكون ثانيهما فى موضع اللام بقوله

عربى على وزن أفعل اه وأقره أرباب الحواشى وأنت خبير بأن هذا الخلاف انما هو فى آدم العلم لا آدم الصفة المشتقة من الأدمة وهى اللون المعروف فانه عربى باتفاق ولا ضرورة الى حمل المثال على العلم حتى يجعل التمثيل به مبنيا على أحد القولين فافهم (قوله وليست) أى الواو فى التصغير والجمع بدلا من ألفه أى ألف آدم (قوله كما فى ضارب) راجع للنفى (قوله لان المقتضى) هو وقوعها ساكنة بعد همزة مفتوحة (قوله بدل من الالف الخ) أى لا من الهمزة حتى يرد على المازنى وقوله لانه صار الخ علة لقوله بدل من الالف وقوله صار مثل خاتم أى فأشبهت ألفه المبدلة من همزة ألف خاتم الغير المبدلة (قوله وياء اثر كسر ينقلب) معطوف على جملة قوله ان يفتح الخ أى وينقلب الهمز الثانى المفتوح ياء بعد كسر الهمز الاول (قوله وثانيهما) هذا تقدير لمنعوت ذو (قوله مطلقا) حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور أعنى كذا (قوله من أم) بفتح الهمزة وتشديد الميم أى قصد (قوله حركة الميم الاولى) وهى الفتحة وقوله فتصير الكلمة ايم أى بكسر الهمزة وفتح الياء (قوله وما يضم الخ) لم يقل مطلقا كما فى سابقه ولاحقه اكتفاء بترك التقييد ببعض الاحوال عن التصريح بالاطلاق (قوله واوا أصر) أى صيره واوا (قوله جمع أب) بفتح الهمزة وتشديد الموحدة (قوله أو مثل أبلم) بضم الهمزة واللام وبينهما موحدة ساكنة وهو سعف المقل

(مالم يكن) أى ثانى الهمزتين (لفظا أتم) أتم فعل ماض ولفظا المفعول به مقدم والجملة خبر يكن أو خبر يكن ومفعول أتم محذوف أى أتم الكلمة أى كان آخرها والجملة نعت لفظا (فقد لـ ياء مطلقا جا) أى سواء كان اثر فتح أو كسر أو ضم أو سكون أمثلة ذلك أن تبنى من قرأ مثل جعفر و زبرج و برثن وقمطر فتقول فى الاول قرأى على وزن سلى والاصل قرأأ أبدلت الهمزة الاخيرة ياء ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وتقول فى الثانى قرءٍ على وزن هند والاصل قرئئ أبدلت الهمزة الاخيرة ياء ثم أعل اعلال قاض وتقول فى الثالث قرءٍ على وزن جمل والاصل قرؤؤ أبدلت الهمزة الاخيرة ياء ثم أعل اعلال أيد أى سكنت الياء وأبدلت الضمة قبلها كسرة فهذا والذى قبله منقوصان كل منهما على هذا الوزن رفعا وجرا وتعود له الياء فى النصب فيقال رأيت قرئيا وترئيا وتقول فى الرابع قرأى والاصل قرأأ بهمزتين ساكنة فمتحركة أبدلت المتحركة ياء وسلمت لسكون ماقبلها على
وانما أبدلت الهمزة الاخيرة ياء ولم تبدل واوا قال فى شرح الكافية لان الواو الاخيرة .

التصريح (قوله مالم يكن الخ) تنازعه كل من قوله قلب واوا وقوله واوا أصر لامه تقييدا لهما (قوله المفعول به مقدم) ولفظا على هذا واقع على الكلمة المختومة بالهمزة وعلى الثانى واقع على نفس الهمزة فيكون عليه من الاخبار بالوطئة لما بعدها كما فى بل أنتم قوم تجهلون فاعرفه (قوله أو سكون) فيه أن فرض كلام المصنف فى الهمزتين المتحركتين فكان ينبغى أن يقول وكذا اذا سكنت الاولى وتحركت الثانية (قوله وتقول فى الثانى قرء) أى بكسر الهمزة لانه منقوص وكذا الثالث كما سيذكره الشارح (قوله ثم أعل اعلال قاض) أى سكنت الياء تخفيفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين (قوله أيد) وأصله أيدى كافلس (قوله أى سكنت الياء) أى تخفيفا وأبدلت الضمة قبلها كسرة اى لتناسب الياء أى ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وهل التسكين قبل ابدال الضمة أو بعده كل محتمل ولعل الثانى أولى ثم ماصنعه الشارح أقرب مسافة مما صنعه الدمامينى وعبارته واذا بنيت مثل برثن قلت قرء وأصله قرؤؤ قلبت الثانية ياء فقيل قرؤى فاستثقلت الضمة على الياء فسكنت فانقلبت الياء واوا لانضمام ماقبلها فصارا آخر الاسم واوا ساكنة قبلها ضمة فقلبت الضمة كسرة والواو ياء فأعل اعلال قاض اه (قوله كل منهما على هذا الوزن) الكلام على التوزيع أى الاول على وزن هند والثانى على وزن جمل وانما أعاده توطئة لقوله رفعا وجرا الخ (قوله وقرئيا) همزته مكسورة كهمزة ماقبله لا مضمومة كما توهم بدليل اقتصار الشارح على عود الياء وبدليل فكف أيدى الناس عنكم (قوله أبدلت المتحركة ياء) أى فرارا من الثقل وسأل أبو عثمان أبا الحسن هلا أدغم واقى مثال قمطر من قرأ كما أدغم واقى سأل فأجاب بأن العينين لا يكونان الا من جنس واحد بخلاف اللامين بدليل درهم وتردد أى فالعينان أحرى بالادغام من اللامين وبأن الحشو يجوز فيه مالا يجوز فى الطرف بدليل توالى الواوين فى هووى وامتناعه فى جمع واقية (قوله وانما أبدلت الهمزة الاخيرة ياء الخ) توجيه لقول المصنف فقد لـ ياء مطلقا جا وسكت عن توجيه الابدال بعد سكون الهمزة الاولى ولعله الحمل

لو كانت أصلية و وليت كسرة أو ضمة لقلبت ياء ثالثة فصاعدا وكذلك تقلب رابعة فما فلو أبدلت الهمزة الاخيرة واوا فيما نحن بصدده لابدلت بعد ذلك ياء فتعينت الياء (رأوم * ونحوه) مما أولى همزتيه للمضارعة (وجهين فى ثانيه ام) أى اقصد وهما الابدال والتحقيق فتقول فى مضارع أم وأن أوم وأين بالابدال وأؤم وأئن بالتحقيق تشبيها لهمزة المتكلم بهمزة الاستفهام نحو أأنذرتهم لمعاقبتها النون والتاء والياء * تنبيهات * الاول قد فهم من هذا أن الابدال فيما أولى همزتيه لغير المضارعة واجب فى غيره وكما سبق * الثانى لو توالى أكثر من همزتين حققت الاولى والثالثة والخامسة وأبدلت الثانية والرابعة مثاله لو بنيت من الهمزة مثل أترجة قلت أو أواة والاصل أ أ أ أ أة * الثالث لا تأثير لاجتماع همزتين بفصل نحو آأ أو آأة التهى (و ياء اقلب ألفا كسرا تلا * أو ياء تصغير) ألفا مفعول أول باقلب و ياء مفعول ثان قدم وكسرا مفعول بتلا و ياء تصغير عطف عليه وتلا ومعموله فى موضع نصب نعت لالف والتقدير اقلب ألفا تلا كسرا أو تلا ياء تصغير ياء أى يجب قلب الالف ياء فى موضعين الاول أن يعرض كسر ما قبلها كقولك فى جمع مصباح ودينار مصابيح ودنانير وفى تصغيرهما مصيبيح ودنينير * والثانى اذ يقع قبلها ياء التصغير كقولك فى تصغير غزال غزيل (بواو ذا) القلب (افعلا فى آخر) أى تفعل بالواو الواقعة آخرا ما تفعل بالالف من قلبها ياء

على الابدال بعد الحركة فتدبر (قوله لو كانت أصلية) أى غير منقلبة عن همزة وقوله و وليت كسرة أو ضمة أى كنمى فى نمو (قوله رابعة) أى كمعطيان فان ياءه منقلبة عن الواو التى هى أخيرة تقدير الان علامة التثنية فى تقدير الانفصال (قوله وأوم الخ) تقييد لبعض الصور المتقدمة فتأمل (قوله تشبيها الخ) تعليل لجواز الوجهين والجامع دلالة كل من الهمزتين على معنى زائد على أصل معنى الكلمة (قوله لمعاقبتها الخ) تعليل لتشبيه همزة المتكلم بهمزة الاستفهام اى انما شبهنا همزة المتكلم بهمزة الاستفهام دون الهمزة التى من كلمة الهمزة الثانية لمعاقبتها بقية أحرف المضارعة التى يجوز فى الهمزة بعدها الوجهان كما فى يؤمن من الايمان ويؤمن من التامين ولو جعله علة ثانية لجواز الوجهين فى همزة المتكلم لكان أحسن (قوله أن الابدال) أى المذكور سابقا من ابدال المفتوحة اثر همزة مفتوحة أو مضمومة واوا واثر مكسورة ياء وهكذا (قوله حققت الاولى الخ) أى فيما اذا كانت الهمزات خمسا وقس على ذلك ما اذا كانت أقل من خمس أو أكثر (قوله قلت أو أواة) أى بهمزة مضمومة فواو ساكنة فهمزة مضمومة فواو ساكنة فهمزة مفتوحة فتاء تأنيث وقوله والاصل أ أ أ أ أة أى بخمس همزات الثانية والرابعة ساكنتان والاولى والثالثة مضمومتان والخامسة مفتوحة (قوله نحو آأ) بهمزة مفتوحة فألف ساكنة فهمزة اسم نوع من الشجر كما فى الدماميني مفرده آأة (قوله ذا القلب) أى الى الياء لا بقيد كونه قلب ألف (قوله فى آخر) أعرب به بعضهم صفة لواو وهو ما يشير اليه صنيع الشارح وعليه فالفصل بين النعت والمنعوت لا يضر ورد وأعربه بعضهم ظرفا لغوا متعلقا

اذا عرض قبلها كسرة او ياء التصغير فالاول نحو رضي وغزي وقوي وغازٍ اصلها رضو وغزو وقوو وغازو
لانها من الرضوان والغزو والقوة قلبت الواو ياء لكسر ما قبلها او كونها آخر الاسم ابا التأخير

تعرض لسكون الوقف واذا
سكنت تعذرت سلامتها
فعوملت بما يقتضيه السكون
من وجوب ابدالها ياء
توصلا الى الخفة وتناسب
اللفظ ومن ثم لم تتأثر الواو
بالكسرة وهي غير متطرفة
كعوض وعوج الا اذا كان
مع الكسرة ما يعضدها
كحياض وسياط كما سيأتي
بيانه والثاني كقولك في
تصغير جرو جري والاصل
جريو فاجتمعت الياء والواو
وسبقت احداهما بالسكون
وفقد المانع من الاعلال
فقلبت الواو ياء وادغمت
في الياء * تنبيه * هذا
الثاني ليس بمقصود من قوله
بواو ذا انقلاب آخرا
المقصود التنبيه على الاول
لان قلب الواو ياء لاجتماعها
مع الياء وسبق احدهما
بالسكون لا يختص بالواو
المتطرفة ولا بما سبقها ياء
التصغير على ما سيأتي بيانه
في موضعه ولذلك قال في التسهيل تبدل الالف ياء لوقوعها اثر كسرة او ياء تصغير وكذلك
الواو الواقعة اثر كسرة متطرفة فاقتصر في الواو على ذكر الكسرة فلو قال باثر يا التصغير او واو *
* تقلب يا والواو ان كسر اردف في آخر لطابق كلامه في التسهيل انتهى (أو قبل تا التأنيث

بالفصل والاول أظهر معنى (قوله اذا عرض قبلها الخ) في التعبير
بالعروض هنا تغليب لياء التصغير وكسرة غزي المبني للمجهول على
كسرة رضي وقوي وغاز (قوله وقوي) انما رجحوا الابدال في قوي ويقوى
على الادغام كما في قو مع تحقق مقتضى الادغام ايضا وحصول التخفيف به
ايضا لان التخفيف بالابدال أكثر من التخفيف بالادغام لان التلفظ
بالهمزة فالبدل أسهل من التلفظ بالهمزة المدغمة فالهمزة المدغم فيها
قاله الدنوشري (قوله واذا سكنت) أي للوقف وقوله تعذرت سلامتها أي
صناعة لو فرضها اسا كتأثر كسرة والقاعدة تقتضي قلبها ياء وقوله فعوملت
أي وهي متحركة في غير الوقف بما يقتضيه السكون أي للوقف والذي
يقتضيه سكونها مع كسر ما قبلها قلبها ياء كما قال من وجوب الخ (قوله
وتناسب اللفظ) أي الملفوظ به من الكسرة والياء (قوله ما يعضدها)
أي وهو الالف الذي هو في حكم الياء كما يأتي (قوله كما سيأتي) أي
في شرح قوله وجمع ذي عين الخ (قوله وفقد المانع من الاعلال) هو كونهما
من كلمتين كالقاضي ولي وكون السابق غير متأصل ذاتا وسكونا كديوان
لان أصله دوان قلبت الواو الاولى ياء كما يأتي ذلك (قوله وأدغمت في الياء)
في العبارة قلب والاصل وأدغمت فيها الياء (قوله لا يختص الخ) قد يقال
عدم الاختصاص المذكور لا يمنع من كون الثاني أيضا مقصودا بكلام
المصنف لا يقال يلزم على قصده تكراره مع ما سيأتي لدخوله في عموم ما سيأتي
لانا نقول ذكر العام بعد الخاص لا تكرار فيه نعم قد يجاب بأن المراد ليس
بواجب القصد وأجاب الحواشي بأن المراد ليس بمقصود بالذات فلا يدفع
الاعتراض بالكلية فتأمل (قوله متطرفة) حال من الضمير في الواقعة
(قوله أو قبل تا التأنيث) عطف على في آخر قال المصرح ولم يفرق بين
كون تاء التأنيث بنيت الكلمة عليها أولا وكان ينبغي في عربيته أن لا تقلب
الواو ياء لان الكلمة قد بنيت على التاء بدليل أنه ليس لنا اسم معرب آخره

أوزيادتى فعلان) أى نحو شجيبة وا كسية وعارية وعر يقية تصغير عرقوة الاصل شجوة وأكسوة وغازوة وعر يقوة ونحو غزيان وشجيان من الغزو والشجو والاصل غزوان وشجوان فعلة القلب ياء هو تطرف الواو بعد كسرة لان كلا من تاء التأنيث وزيادتى فعلان كلمة تامة فالواقع قبلها آخر فى التقدير فعومل معاملة الآخر حقيقة وشذ تصحيحها من الاول مقاتوة بمعنى خدام وسواسوة جمع سواء ومن الثانى اعلالا قولهم رجل عليان مثل عطشان من علوت وناقة عليان وقولهم صيبان بضم الصاد وأماصبية وصبيان بكسر الصاد فسهل أمره وجود الكسرة والفاصل بينه و بين الواو ساكن وهو حاجز غير حصين ثم أشار الى موضع ثان تقلب فيه الواو ياء بقوله (ودا) أى الاعلال المذكور فى الواو بعد الكسرة (أيضا رأوا فى مصدر) الفعل (المعتل عينا) اذا كان بعدها ألف كصيام قيام وانقياد واعتياد بخلاف سوار وسوار لانتفاء المصدرية

واو قبلها ضمة اه (قوله أوزيادتى فعلان) ليس المراد خصوص فعلان بهذه الهيئة بل هو تمثيل لوضع الزيادتين لان الواو لا تقلب ياء فى فعلان ساكن العين بل فى مكسورها كما سيصرح به الشارح ولهذا عبر الموضح بقوله أو قبل الالف والنون الزائدتين (قوله أى نحو شجية) بتخفيف الياء أى حزينة وانما خص الشارح الكلام بالواو بعد كسرة كما هو ظاهر صنيعه مع أن ظاهر المتن يشمل الواو قبل ياء التصغير أيضا كجرية تصغير جروة جريا على ما أسلفه من أن قلب الواو ياء بعد ياء التصغير غير مقصود هنا وتقدم ما فيه (قوله وعر يقية) قال المصرح كان ينبغى فى عر يقية أن لا تقلب الواو ياء للبناء عرقوة على التاء اذ ليس لنا اسم معرب آخره واو قبلها ضمة وحينئذ فعرقوة بمنزلة عنفوان (قوله تصغير عرقوة) بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف كما فى القاموس احدى الخشبتين المعترضتين على فم الدلو (قوله وشجيان) قال المصرح على وزن قطران بفتح القاف وكسر الطاء اه و يؤخذ منه أن الالف والنون فيه ليستا للتثنية بل هما زائدتان كما هما فى قطران (قوله مقاتوة) بقاف ثم فوقية قال الدمامينى جمع مقتو اسم فاعل من اقتوى بمعنى خدم اه وأصله كما فى التصريح مقتوو قلبت الواو الثانية ياء لتطرفها اثر كسرة ثم أعل اعلال قاض (قوله وسواسوة) قال الدمامينى هم الجماعة المستوون فى السن اه وقوله جمع سواء بفتح السين والمد بمعنى مستو وقالوا سواسية على الاصل فى الاعلال ووزنه فعافلة وفيه شذوذ من جهات أخرى * احداها تكرار الفاء فى الجمع مع عدم تكرارها فى الواحد وهو نظير تكرار العين فى تصغير عشية على عشيشية مع عدم تكرارها فى المكبر * الثانية جمع فعال على هذا الوزن فان قياس جمعه أسوية كقباء وأقبية * الثالثة تكرار الفاء زائدة مع عدم تكرار العين معها فان قياس تكرارها زائدة ان تكرر العين معها كمرمريس فان كانت أصلية فتكرارها وحدها قياس كقرقف وسندس كذا فى التصريح (قوله ومن الثانى اعلالا) أى وشذ من الثانى اعلالا الخ ووجه الشذوذ أن الكلام فى الواو المكسور ما قبلها والواو فى المذكورات لم يكسر ما قبلها بل سكن فيكون الاعلال شاذا (قوله لصحة عين الفعل) أى عدم اعلالها

وحولا ودلو اذا وبيا ور بجو ار الصحة عين انفعل وحال حولا وعاد المريض عودا

لعدم الالف والاصل صوام وقوام وانقواذ واعتواد لكن لما أعلت عينه فى الفعل استثقل بقاؤها فى المصدر معلولة فى المصدر بعد كسرة وقبل حرف يشبه الياء فأعلت بقلبها ياء حملا للمصدر على فعله فعلم ان ليصير العمل فى اللفظ من وجه واحد وشذ تصحيحها مع استيفاء الشروط قولهم نار نوارا أى نفر ولا نظير له وكان الاحسن ان يقول للعل عينا لان لا و يطلق عليه معتل العين اذ كل ما عينه حرف علة فهو معتل وان لم يعل وقد أشار الى الشرط الاخير بقوله

(والفعل * منه صحيح غالبا نحو الحول) يعنى ان كل ما كان على فعل من مصدر الفعل المعل العين فالغالب فيه التصحيح نحو الحول والعود قال فى شرح الكافية ونبه بتصحيح ما وزنه فعل على أن اعلال المصدر المذكور مشروط بوجود الالف فيه حتى يكون على فعال انتهى وفى تخصيصه بفعال نظر لان الاعلال المذكور لا يختص به لما عرفت من مجيئه فى الانفعال والافتعال كما سبق واحترز بقوله منه أى من المصدر عن فعل من الجمع فان الغالب فيه الاعلال كما سيأتى لكن قال فى التسهيل وقد يصحح ما حقه الاعلال من فعل مصدرا او جمعا و فعال مصدرا اقوى من هذه الثلاثة فى أن حقها الاعلال وهو يخالف ما هنا من أن الغالب على فعل مصدرا التصحيح ثم أشار الى موضع ثالث تقلب فيه الواو ياء بقوله (وجمع ذى عين أعل أو سكن * فاحكم بذا الاعلال) أى المذكور وهو القلب ياء لكسر ما قبلها (فيه حيث عن) أى اذا وقعت الواو عينا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة وهى فى الواحد اما معلة واما شبيهة بالمعل وهى الساكنة وجب قلبها ياء فالاولى نحو دار وديار وحيلة وحيل وقيمة وقيم الاصل دوار وحول وقوم

والاقوى معتل العين (قوله لعدم الالف) كان عليه أن يزيد وكون واو وعوار لعدم الكسرة قبل الواو اذ ما قبلها فى الاول مفتوح وفى الثانى مضموم ليستكمل محترزات الشروط الاربعة (قوله فعلوها فى المصدر) صوابه فاعلوها (قوله وقبل حرف) هو الالف وقوله يشبه الياء أى يقرب مخرجها أكثر من قربه من الواو (قوله فأعلت) مكرر مع قوله فعلوها قال البعض وفى النسخ الصحيحة اسقاط قوله فعلوها فى المصدر (قوله ليصير العمل فى اللفظ) أى العمل من وجه واحد وهو الاعلال وان كان فى الفعل ما قلب ألفا وفى المصدر بالقلب ياء (قوله قولهم نار) بنون ثم راء (قوله وكان الاحسن) لم يقل الصواب لامكان الجواب بأنه أراد بالمعتل المعل وقد وقع من المصنف ذلك غير مرة (قوله الى الشرط الاخير) وهو أن يكون بعد العين ألف (قوله منه) أى من مصدر الفعل المعل عينا (قوله فى الانفعال والافتعال) أى كالانقياد والاعتياد (قوله كما سيأتى) أى فى قوله وفى فعل وجهان والاعلال أولى كالحيل (قوله من فعل مصدرا) محل مخالفة التسهيل للنظم (قوله وجمع) أى وانما جمع كما قيل ذو رملة مكبرا اه سم وجعل حال الدال الفاء فى فاحكم زائدة (قوله ذى عين) أى مفرد ذى عين (قوله بذا الاعلال) يؤخذ منه أن العين واو وأن قبلها كسرة (قوله حيث عن) أى ظهر هذا الجمع غزى (قوله فالاولى) أى الواو المعلة ولا يشترط أن يكون بعدها فى الجمع ألف كما يؤخذ من التمثيل بحيلة وحيل وقيمة وقيم ومن ذكر هذا الشرط فى الثانية وتركه هنا لكن هذا الصنيع انما يوافق ما مر عن التسهيل من أن حق فعل مصدر

لانه لما انكسر ماقبل الواو في الجمع في نحو ديار وكانت في الافراد معلة بقلبها ألفا ضعفت فسلطت الكسرة
عليها وقوى تسلطها وجود الالف واعلال الباقى لأعلال واحده ولوقوع الكسرة قبل الواو وشذ

من ذلك حاجة وحوج والثانية
وشرطها أن يكون بعدها في
الجمع ألف نحو سوط وسياط
وحوض وحياض وروض
ورياض الاصل سواط
وحواض ورواض لانه
لما انكسر ماقبلها في الجمع
وكانت في الافراد شبيهة
بالمعل لسكونها ضعفت
فسلطت الكسرة عليها
وقوى تسلطها وجود
الالف لقربها من الياء
وصحة اللام لانه اذا صحت
اللام قوى اعلال العين
فتلخص أن لقلب الواو ياء
في هذا ونحوه خمسة شروط
أن يكون جمعا وأن تكون
الواو في واحده ميتة بالسكون
وأن يكون قبلها في الجمع
كسرة وأن يكون بعدها فيه
ألف وأن يكون صحيح اللام
فالثلاثة الاول مأخوذة من
البيت والرابع يأتي في البيت
بعده والخامس لم يذكره هنا
وذكره في التسهيل تخرج

بالاول المفرد فانه لا يعل نحو خوان وسوار الا المصدر وقد تقدم وشذ قولهم في الصوان والصوار صيان
وصيار وبالثاني نحو طويل وطوال وشذ قوله تبين لي أن القماءة ذلة * وأن أعزاء الرجال طيالها
قيل ومنه الصافنات الجياد

أو جمعا الاعلال والموافق لقوله هنا بذا الاعلال وقوله وفي فعل وجهان
الخ تقييد الواو المعلة أيضا بأن يكون بعدها في الجمع ألف ولم يجر الشارح
على مايوافقه لانه سيذكره (قوله لانه لما انكسر الخ) تعليل لقلب الواو ياء
في نحو ديار وقوله واعلال الباقي الخ تعليل لقلبها ياء في نحو حيل وقيم (قوله
في نحو ديار) أي مما كان بعد عينه ألف وقلبت عين مفرده ألفا وقوله
وكانت أي الواو (قوله فسلطت الكسرة عليها) أي غلبت عليها (قوله
وجود الالف) أي لما مر من أن الالف تشبه الياء (قوله في هذا) أي
المذكور من سياط وحياض ورياض ونحوه أي من كل جمع كان بعد
عينه ألف فقوله فتلخص الخ مرتبط بالواو الثانية فقط أعني الشبيهة بالمعل
ولهذا اقتصر على قوله وأن تكون الواو في واحده ميتة بالسكون ولم يقل
أو معلة وذكر من الشروط أن يكون بعدها ألف وهذا انما يشترط
في الثانية قاله سم (قوله ميتة بالسكون) أي بسبب السكون (قوله مأخوذة
من البيت) محل أخذ الثالث منه اسم الاشارة في قوله بذا الاعلال كما مر
(قوله يأتي في البيت بعده) أي يؤخذ من البيت بعده (قوله نحو خوان)
الخوان ككتاب وغراب مايؤكل عليه الطعام قاموس (قوله في الصوان)
صوان الثوب وصيانه مثلثين مايصان فيه اه قاموس (قوله والصوار)
بالصاد المهملة ككتاب وغراب قطيع من البقر قاموس (قوله أن القماءة)
بفتح القاف والمد أي القصر (قوله قيل ومنه) أي من شذوذ اعلال الواو
المتحركة في المفرد وهو مبني على أن الجياد جمع جواد (قوله الصافنات)
أي الخيل الصافنات وهي التي تقوم على ثلاث قوائم وطرف حافر الرابعة
وهو من الصفات المحمودة في الخيل لا تكاد تكون الا في العراب الخلص
الجياد أي المسرعة في جريها وقيل التي تجود بالركض ويظهر أن الاول
مبني على أن الجياد جمع جيد من الجودة والثاني على أنه جمع جواد من
الجود ووصفها بالامرين ليجمع لها بين الوصفين المحمودين واقفة وسائرة

وقيل انه جمع جيد لاجواد وبالثالثة نحو أسواط وأحواض وبالرابع ما أشار اليه بقوله (وصححوا فعلة) أى جمعا لعدم الالف فقالوا كوز وكوزة وعود وعودة وشذ الاعلال فى قولهم ثور وثيرة قال المبرد أرادوا أن يفرقوا بين الثور والذى هو الحيوان والثور الذى هو القطعة من الاقط فقالوا فى الحيوان ثيرة وفى الاقط ثورة وذهب ابن السراج والمبرد فيما حكاه عنه الناظم أن ثيرة مقصور من فعالة وأصله

ثيارة كحجارة حذفت الالف وبقيت الفتحة دليلا عليها وقيل جمعوه على فعلة بسكون العين فقلبت الواو ياء لسكونها اثم حركت وبقيت الياء وقيل حملا على ثيران اجرى الجمع على سنن واحد والخامس نحو رواء فى جمع ريان وأصله رويان لانه لما أعلت اللام فى الجمع سلمت العين لئلا يجتمع اعلالان ومثله جواء جمع جو بالتشديد أصله جواو فلما اعتلت اللام سلمت العين (وفى فعل) جمعا (وجهان) الاعلال والتصحيح (والاعلال أولى كالحيل) جمع حيلة والقيم جمع قيمة والديم جمع ديمة وجاء التصحيح أيضا نحو حاجة وحوج * تنبيهات * الاول اقتضى تعبيره بأولى

(قوله وقيل انه جمع جيد لاجواد) عبارة التصريح وقيل الجياد فى الآية ليس بشاذ وانما هو جمع جيد بتشديد الياء لا جمع جواد اه أى وأصل جيد جيود فيكون من افراد الواو والمعلة (قوله وعود) بعين مفتوحة ودال مهملتين وهو المسن من الابل والشاء كما فى القاموس (قوله فى قولهم) أى فى الجمع من قولهم (قوله فقالوا فى الحيوان ثيرة الخ) ولم يعكسوا مع حصول الفرق بالعكس أيضا لانهم لما قالوا فى جمع ثور من الحيوان ثيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها حملوا ثيرة فى جمعه عليه وليس لثور من الاقط ما يحمل جمعه فى القلب عليه نقله المصرح عن الجاربردى (قوله فيما حكاه الخ) انما قال ذلك لمخالفة هذه الحكاية للحكاية قبلها (قوله نحو رواء) كرجال وأصله رواى أبدلت الياء همزة لتطرفها اثر ألف زائدة تصريح (قوله فى جمع ريان) نقيض عطشان (قوله وأصله رويان) اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء واكتفى هنا باستفادة أصل الجمع من ذكر أصل المفرد عن التصريح بأصل الجمع الذى سلكه فى لاحقه (قوله اعلالان) اعلال العين بابدالها ياء لكسرة قبلها واعلال اللام بابدالها همزة لوقوعها طرفا اثر ألف زائدة فاقتصر على اعلال اللام لانها محل التغيير تصريح (قوله كما تقدم) أى فى قوله وشذ من ذلك حاجة وحوج (قوله لختم أن يعل) تصريح بما فهم من قوله قد شذ تصحيح (قوله وقد تقدم) أى فى شرح قوله والفعل منه صحيح غالبا نحو الحول وقوله نقل كلامه فى التسهيل أى الدال على ما قلناه من شذوذ التصحيح (قوله لما عدمت الالف وخف الخ)

أن التصحيح مطرد وليس كذلك بل هو شاذ كما تقدم فكان اللائق أن يقول وصححوا فعلة وفى فعل لعل قد شذ تصحيح لختم أن يعل وقد تقدم نقل كلامه فى التسهيل * الثانى انما خالف فعل فعلة لان فعلة لما عدمت الالف وخف النطق بالواو بعد الكسرة لعلة عمل اللسان انضم الى ذلك تحصين الواو بعدها عن الطرف بسبب هاء التأنيث فوجب تصحيحها بخلاف فعل ثم أشار الى موضع رابع تقلب فيه الواو ياء بقوله

(والواو لا ما بعد فتح يا انقلب * كالمعطيان يرضيان) أى اذا وقعت الواو طرفا رابعة فصاعدا بعد فتح قلبت ياء وجوبا لان ما هي فيه حينئذ لا يعدم نظيرا يستحق الاعلال فيحمل هو عليه وذلك نحو أعطيت أصله أعطوت لانه من عطا يعطو بمعنى أخذ فلما دخلت همزة النقل صارت الواو رابعة فقلبت ياء حملا للماضى على مضارعه وقد أفهم بالتمثيل أن هذا الحكم ثابت لها سواء كانت فى اسم كقولك المعطيان وأصله المعطوان فقلبت الواو ياء حملا لاسم المفعول على اسم الفاعل أم فى فعل كقولك يرضيان أصله يرضوان لانه من الرضوان فقلبت الواو ياء حملا لبناء المفعول على بناء الفاعل وأما يرضيان المبنى للفاعل من الثلاثى المجرد فلقولك فى ماضيه رضى * تنبيهان * الاول يستصحب هذا الاعلال مع هاء التأنيث نحو المعطاة ومع تاء التفاعل نحو تغازينا وتداعينا مع أن المضارع لا كسر قبل آخره قال سيبويه سألت الخليل عن ذلك فأجاب بأن الاعلال ثبت قبل مجئ التاء فى أوله وهو غازينا وداعينا حملا على تغازى وتداعى ثم استصحب معها * الثانى شذ قولهم

لعل العطف من عطف المسبب على السبب اذ بفقد البعيد من الواو وهو الالف يخف النطق بالواو ولا يخفى أن انعدام الالف وخفة النطق جهة جمع وموافقة لا جهة فرق ومخالفة فكان اللائق أن يقتصر على قوله لان فى فعله تحصين الواو الخ (قوله لا ما) حال من ضمير انقلب وقوله كالمعطيان بفتح الطاء يرضيان بفتح الضاد مع فتح أوله أو ضمه وعلى هذا حل الشارح (قوله طرفا) أخذه من قوله لاما وقوله رابعة فصاعدا أخذه من التمثيل بجعله قيدا اسم (قوله لان ما هى فيه) أى لان اللفظ الذى ثالث الواو فيه (قوله نظيرا) كمعطيان اسم ما على بابه نظيره معطيان اسم مفعول (قوله فيحمل) بالرفع هو أى ما هى فيه عليه أى على النظير (قوله وذلك) أى المستوفى للشروط (قوله على ضارعه) لانها قلبت فى مضارعه وهو يعطى ياء لوقوعها بعد كسرة (قوله كقولك يرضيان) بضم أوله على البناء للمفعول أخذا مما بعده (قوله على بناء الفاعل) وهو يرضيان بكسر الضاد مع ضم أوله (قوله وأما يرضيان) أى بفتح أوله وثالثه (قوله فلقولك فى ماضيه رضى) أى وأصل رضى رضو قلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة (قوله نحو المعطاة) فألفه منقلبة عن ياء لتحركها وانفتاح ما قبلها وهذه الياء منقلبة عن واو لوقوعها رابعة اثر فتحة وفى التسهيل وشرحه للدمامينى بعد مبحث ابدال الواو والواقعة اثر كسرة ياء ما نصه وكذلك الواو الواقعة اثر فتحة فى الاسم نحو ملهى أو فى الفعل نحو عاديت فصاعدا نحو مصطفى واصطفيت طرفا كما مثلنا أو قبل هاء التأنيث نحو مدعاة ومصطفاة اه فقلب الواو ياء أعم من الظاهر والمقدر فحمل شيخنا التمثيل بنحو المعطاة على ما اذا ثنى أو جمع فانه يقال فيه حينئذ المعطيتان والمعطيات غير محتاج اليه بل غير ملائم للتعبير بهاء التأنيث اذ المستصحب معه حينئذ تاء التأنيث لا هاؤه ولان تاءه هى الموجودة فى تثنية المعطاة وجمعه بل دعوى أن تثنيته المعطيتان غير صحيح لان تثنيته المعطاتان لا غير فاعرف ذلك والله الموفق (قوله مع أن المضارع) وهو نتغازى ونتداعى (قوله وهو) عائد على معلوم من السياق وهو الفعل المجرد من التاء (قوله

فى مضارع شأو بمعنى سبق شايان والقياس يشأو ان لامه من الشأو ولا كسرة قبل الو' و فتقلب لاجلها ياء ولم تقلب فى الماضى فحمل مضارعه عليه ثم ان دخلت عليه همزة النقل قلت يشأيان حملا على المبنى للفاعل وأشار بقوله (و وجب ابدال واو بعد ضم من ألف * ويا كموقن بذا لها اعترف) الى ابدال الواو من احتيها الالف والياء أما ابدالها من الالف فنى مسئلة واحدة وهى أن ينضم ما قبلها نحو بويع وضورب وفى التنزيل ماووري عنهما وأما ابدالها من الياء لضم ما قبلها ففى أربع مسائل الاولى أن تكون ساكنة مفردة أى غير مكررة فى غير جمع نحو موقن وموسر أصلهما ميقن وميسر لانهما من أيقن وأيسر فقلبت الياء واوا لانضمام ما قبلها وخرج بالساكنة المتحركة نحو هيام فانها تحصنت بحركتها فلا تقلب الا فيما سيأتى بيانه وبالمفردة المدغمة نحو حيض فانها لا تقلب لتحصنها بالادغام وبغير الجمع من أن تكون فى جمع فانها لا تقلب واوا بل تبدل الضمة قبلها كسرة فتصح الياء والى هذا أشار بقوله (و يكسر المضموم فى جمع كما * يقال هيم عند جمع اهيما) أو هيماء فأصل هيم هيم بضم الهاء لانه نظير حمر جمع أحمر أو حمراء فخفف بابدال الضمة فانه كسرة لتصح الياء ولم تبدل الياء واوا كما فعل فى المفرد لان الجمع أثقل من المفرد والواو أثقل من الياء فكان يجتمع ثقلان)،

فى مضارع شأو) بفتح الهمزة وكذا المضارع (قوله لامه من الشأو) سكون الهمزة أى نهو واوى (قوله فتقلب) بالنصب أى حتى تقلب وكذا قوله فحمل (قوله قلت يشأيان) بالبناء للمفعول وقوله حملا على المبنى للفاعل أى المقلوبة واوه ياء لاجل الكسرة قبلها وفى بعض النسخ قلت يشئيان وكان وجهه أن الوارد تحول فيه مبنيا للمفعول يشأيان بالقلب أيضا الخ وعليه يقرأ قلت يشئيان بالبناء للفاعل (قوله و وجب ابدال الخ) اعترضه الغزى بأن فيه العيب المسمى بالتضمين وهو أن يتصل آخر البيت بأول البيت بعده وقوله من ألف متعلق بابدال (قوله ويا كموقن) أى باعتبار أصله فلا يقال موقن لا ياء فيه (قوله بذا) الاشارة راجعة الى الابدال واوا لا بقيد كون المبدل منه ألفا (قوله الى ابدال الواو) أى ابدالا غير ما تقدم فى محله من ابدال الواو من الالف فى جمع نحو ضارب على ضوارب وتصغير نحو ضارب على ضويرب وكذا قوله أما ابدالها من الالف فصح قول الشارح ففى مسئلة واحدة واندفع الاعتراض عليه بمسئلة الجمع أما التصغير فداخل فى عموم هذه المسئلة الواحدة وان أوهم اقتصاره فى التمثيل لها على نحو بويع وضورب خلافه (قوله نحو موقن وموسر) هذا فى الاسم ومثاله من الفعل يوقن ويوسر (قوله نحو هيام) بضم الهاء وتخفيف الياء يطلق على العطش الشديد وعلى اختلال العقل من العشق وعلى ما يا يتخلل الرمل ولا ترى (قوله الا فيما سيأتى بيانه) أى فى قوله وواوا اثر الضم رد الياء متى الخ (قوله نحو حيض) بتشديد الياء جمع حائض فهذا المثال خارج بقوله فى غير جمع أيضا فالاصرح والمثال الجيد أن يبنى من البيع مثل حماض فتقول بياع ولا يعل لما ذكرنا (قوله فكان يجتمع

ثقلان ومثل هيم بيض جمع أبيض أو بيضاء * تنبيهات * الاول سمع في جمع عائط عوطط باقرار الضمة وقلب الياء واوا وهو شاذ وسمع عيط على القياس * الثاني سيأتي في كلامه أن فعلى وصفا كالكوسى أنثى الاكيس يجوز فيها الوجهان عنده فكان ينبغي ان يضمها الى ماتقدم في الاستثناء من الاصل المذكور * الثالث حاصل ماذكره

ان الياء الساكنة المفردة المضموم ماقبلها اذا كانت في اسم مفرد غير فعلى الوصف تقلب واوا و تحت ذلك نوعان أحدهما ما الياء فيه فاء الكلمة نحو موقن وقد مر والآخر ما الياء فيه عين الكلمة كما اذا بنيت من البياض مثل برد فتقول بيض وفي هذا خلاف فمذهب سيبويه والخليل ابدال الضمة فيه كسرة كما فعل في الجمع ومذهب الاخفش اقرار الضمة وقلب الياء واوا وظاهر كلام المصنف موافقته فتقول على مذهبهما بيض وعلى مذهبه بوض ولذلك كان ديك عندهما محتملا لان يكون فعلا وأن يكون فعلا و يتعين عنده أن يكون فعلا بالكسر واذا بنيت مفعلة من العيش قلت على مذهبهما معيشة وعلى مذهبه معوشة ولذلك كانت معيشة عندهما محتملة أن تكون مفعلة وأن تكون مفعلة و يتعين عنده أن تكون مفعلة بالكسر واستدل لهما بأوجه أحدها قول العرب أعيس بين العيسة ولم يقولوا العوسة وهو على حد أحمر بين الحمرة ثانيها قولهم مبيع والاصل مبيوع نقلت الضمة الى الباء ثم كسرت لتصح الياء وسيأتي بيانه ثالثها أن العين حكمها حكم اللام فأبدلت الضمة لأجلها كما أبدلت لاجل اللام واستدل الاخفش بأوجه أحدها قول العرب

ثقلان) اسم كان ضمير الشأن (قوله عائط) بعين وطاء مهملتين الناقة التي لاتحمل أصر بج (قوله كالكوسى أنثى الاكيس) والكياسة تطلق على معان منها العقل وخلاف الحمق (قوله عنده) أي المصنف أما عند سيبويه والجمهور فيتعين فيه اقرار الضمة وقلب الياء واوا كما سيأتي (قوله فكان ينبغي أن يضمها) أي باعتبار أحد وجهيها وهو ابدال الضمة كسرة واقرار الياء ويجاب بأن ضمها الى ذلك معلوم مما يأتي سم (قوله الى ماتقدم) أي الجمع الذي تقدم وقوله في الاستثناء أراد الاستثناء بالمعنى اللغوي وهو مطلق الاخراج وقوله من الاصل المذكور أي القاعدة المذكورة في قوله و يا كموقن الخ لانه في قوة قولك كل ياء يليها ضمة تقلب واوا (قوله في اسم مفرد) قيد بالاسم مع أن كلام المصنف يشمل الفعل نحو يوقن ويوسر كما مر فلو قال في فعل أو اسم مفرد الخ لكان موافقا (قوله مثل برد) أي اسما مفردا على وزن برد (قوله وظاهر كلام المصنف موافقته) لدخوله في قوله كموقن مع كونه لم يستثن الا الجمع (قوله أن يكون فعلا بالكسر) اذلو كان فعلا بالضم لوجب أن يقال فيه دوك (قوله قلت) أي بعد نقل ضمة العين الى الفاء ثم قلبها كسرة (قوله أن تكون مفعلة بالكسر) اذلو كانت مفعلة بالضم لوجب أن يقال فيه معوشة (قوله بين العيسة) بعين وسين مهملتين بياض يخالطه شقرة كما في القاموس (قوله على حد أحمر بين الحمرة) أي على طريقته فيكون أصل العيسة بضم العين (قوله نقلت الضمة الى الباء) أي الموحدة أي حذفت الواو لالتقاء الساكنين وقوله ثم كسرت أي الباء الموحدة لتصح الياء أي التحتية (قوله أن العين حكمها الخ) حاصله أن الضمة أبدلت كسرة لاجل اللام في نحو أظب جمع ظبي اذ أصله أظبي كأرجل فكسرت

مضوفة لما يحذرته وهى من ضاف يضيف اذا أشفق وحذر قال الشاعر

وكنت اذا جارى دعا لمضوفة ✱ أشمر حتى ينصف الساق مئزرى

ثانيها أن المفرد لا يقاس على الجمع لانا وجدنا الجمع يقلب فيه ما لا يقلب فى المفرد ألا ترى أن الواوين المتطرفتين يقلبان ياءين فى الجمع نحو عتى جمع عات ولا ينقلبان فى المفرد نحو عتو مصدر عتا ثالثها أن الجمع أثقل من المفرد فهو أدعى الى التخفيف وصحح أكثرهم مذهب الخليل وسيبويه وأجابوا عن الاول من أدلة الاخفش بوجهين أحدهما أن مضوفة شاذة فلا تبنى عليه القواعد والآخر أن أبا بكر الزبيدى ذكره فى مختصر العين من ذوات الواو وذكر أضاف اذا أشفق رباعيا وروى ضاف يضيف فهو قليل وعن الثانى والثالث بأنه ما قياس معارض للنص فلا يلتفت اليه اه ثم أشار الى ثلاث مسائل أخرى ثانية وثالثة ورابعة تبدل فيها الياء واوا لانضمام ما قبلها بقوله (وواوا اثر الضم رد اليا متى ✱ الفى لام فعل أو من قبل تا كان من

بقع

رمى كمقدره ✱ كذا اذا كسبعان صيره) فالاول من هذه الثلاثة أن تكون الياء لام فعل نحو قضو الرجل ورمو

الوحدة لا لم الضمة فيقاس على ذلك ابدالها كسرة لاجل العين فيما اذا بنيت من اليا مثل بردولوقال الشارح ثالثها قياس العين على اللام فى ابدال الضمة كسرة لاجل السكون أوضح (قوله مضوفة) بضاد معجمة وفاء (قوله اذا أشفق وحذر) العطف للتفسير كما يفيده كلام القاموس (قوله أشمر الخ) كناية عن شدة قيامه واهتمامه فى نصرة جاره عند حلول النائبة به والساق بالنصب مفعول مقدم ومئزرى فاعل مؤخر (قوله نحو عتى) بضم العين وكسرها واقتصار البعض على الكسر قصور (قوله جمع عات) أصله عتوو بواوين فاستثقل اجتماعهما بعد ضمتين فكسرت التاء فانقلبت الواو الأولى ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فاجتمعت واو وياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء وكسرت العين فى احدى اللغتين اتباعا لما بعدها (قوله ولا ينقلبان فى المفرد) اى لا يجب ذلك بل هو قليل لما سيأتى عند قوله كذاك ذا وجهين جا الفعول الخ انه يقل الاعلال المذكور نحو عتا عتيا (قوله أن الجمع أثقل من المفرد) لو جعله علة ثانية لكون المفرد لا يقاس على الجمع لكان أحسن. (قوله أن مضوفة شاذ) أى والقياس مضيفة وحكى أبو سعيد سماعه وسماع مضافة أيضا كما فى العينى (قوله من ذوات الواو) فيكون مضوفة من ضاف يضوف فلا شاهد فيه لان الواو حينئذ أصل لا بدل ياء (قوله وذكر أضاف اذا أشفق رباعيا) هذا زيادة فائدة ولا دخل له فى الجواب (قوله بأنه ما قياس) لعل مراده بالقياس ما كان من جهة نظر العقل لا من جهة النقل وقوله للنص هو قول العرب أعيس بين العيسة وقولهم مبيع (قوله ثم أشار الى ثلاث مسائل الخ) قال الاسقاطى جعل الشارح هذا البيت اشارة الى ثلاث مسائل وقياس ما أسلفه فى قول النظم قبل بواوذا افعلا فى آخر او قبل تا التأنيث او زيادتى فعلان من جعل ذلك مسئلة واحدة أن يجعل ما هنا مسئلة واحدة اه ويمكن توجيه المخالفة بأنه اشارة الى جواز الاعتبارين (قوله وواوا اثر الضم الخ) اى رد اى صير الياء اثر الضم واوا متى الفى اى وجد الياء لام فعل او من قبل تاء التأنيث كائنة بان من رمى كلمة كمقدرة

وهذا اختص من بفعل التعجب بمعنى ما أقضاه وما أرماه ولم يجئ مثل هذا في فعل
متصرف الا نادر من
قولهم نهو الرجل فهو نهي
اذا كان كامل النهية وهو
العقل والثانية أن تكون لام
اسم مختوم بتاء بنيت الكلمة
عليها كان تبني من الرمي مثل
مقدرة فانك تقول مرموة
بخلاف نحو تواني توانية فان
أصله قبل دخول التاء توانيا
بالضم كتكاسل تكاسلا
فابدلت ضمته كسرة لتسلم
الياء من القلب لانه ليس
في الاسماء المتمكنة ما آخره
واو قبلها ضمة لازمة ثم
طرأت التاء لافادة الوحدة
وبقي الاعلال بحاله لانها
عارضة لا اعتداد بها والثالثة
أن تكون لام اسم مختوم
بالالف والنون كان تبني من
الرمي مثل سبعان اسم الموضع
الذي يقول فيه ابن أحمر
ألا يا ديار الحي بالسبعان
أمل عليها بالبلى الملوان
فانك تقول رموان والاصل
رميان فقلبت الياء واوا
وسلمت الضمة لان الالف
والنون لا يكونان أضعف
حالا من التاء اللازمة في
التحصين من الطرف (وان يكن) الياء الواقعة اثر ضم (عينا الفعل وصفا * فذا الخ

بفتح الميم وضم الدال كذا رد الياء اثر الضم واوا اذا صير الياء فيا اثنا رمي
مثل سبعان بفتح السين المهملة وضم الموحدة واضاف التاء للباقي اللاء ستة
لها لانه المتكلم بها وسبعان قال ابن هشام الصواب فتح نونه على لغة من
اجرى المثنى مسمى به مجرى سلمان ولو كسرت النون لزم ان يقال كسبعين
اه وعندي فيما ذكر من اللزوم نظر لان الزام المثنى وما ألحق به الالف
لغة كما سبق (قوله وهذا) أي كون الياء المنقلبة واوا لوقوعها اثر ضم لام
فعل مختص الخ (قوله فانك تقول مرموة) ولا يرد قولهم لنا اسم معرب آخره
واو قبلها ضمة لازمة لان التاء لما كانت لازمة لبناء الكلمة عليها كانت
الواو كانها حشو لا لام ولهذا لم يقل توانوة لان تاءها ليست لازمة كما يذكره
الشارح (قوله بخلاف نحو توانية) هذا محترز قوله بنيت الكلمة عليها (قوله
لانه ليس الخ) علة لسلامة الياء من القلب (قوله وبقي الاعلال بحاله الخ)
جواب عما يقال لا يلزم بعد طرو التاء من اعادة الضمة وقلب الياء واوا
وقوع اسم معرب آخره واو قبلها ضمة لازمة فهلا قيل توانوة واطلاق
الاعلال على ابدال الضمة كسرة مجاز لان الاعلال كما في الشافية تغيير حرف
العلة للتخفيف بحذف أو قلب أو اسكان (قوله ابن أحمر) رده العيني بأن قائله
تميم بن أبي مقبل لا ابن أحمر (قوله أمل) املال الكتاب واملاؤه أن يقول
فيكتب عنه ولعله ضمن أمل معنى كر فعداه بالباء والبلى بكسر الموحدة
والقصر مصدر بلى الثوب اذا خلق والملوان الليل والنهار (قوله لا يكونان
أضعف الخ) لك ان تقول اذا بنى من الغزو مثل ظربان فانه يقال غزيان
ويعطى ما قبل الالف والنون حكم ما وقع آخرا محضا كرضي أي من قلب
الواو ياء لتطرفها اثر كسرة ومقتضى هذا أنه لا يقال في مثل سبعان من
الرمي رموان لانه لا يجوز أن يقال في مثل عضد من الرمي رمو لانه ليس لنا
اسم متمكن آخره واو لازم قبلها ضمة بل يجب أن تقلب الضمة كسرة فتسلم
الياء فتقول رمي فكذا يجب أن يقال رميان باعلال الحركة دون الحرف
تأمل الموضع اه تصريح وقوله في التحصين متعلق بأضعف أي تحصين الواو
وقوله من الطرف أي من ان تكون طرفا فيلحقها الاعلال أي بل هما كالتاء
أو أقوى في هذا التحصين (قوله فذلك) أي الياء الواقع اثر ضم (قوله

بالوجهين عنهم) أي عن العرب (باق) أي يوجد كقولهم في أنثى الاكيس والاضيق الكيسى والضيقى والكوسى والضوقى بترديد بين حمله على مذكره تارة وبين رعاية الزنة أخرى واحترز بقوله وصفا عما اذا كانت عينا لفعلى اسما كطوبى مصدر الطاب أو اسما لشجرة في الجنة فطلها مائة سنة لا يتعين قلبها واوا وأما زاد فيه طيبى اسم فشاذ * تنبيه * فعلى الواقعة صفة على ضربين أحدهما الصفة المحضة وهذه يتعين فيها قلب الضمة كسرة لسلامة الياء ولم يسمع منها الا قسمة ضيزى أي جائرة يقال ضازه حقه يضيزه اذا بخسه وجار عليه ومشية حيكى أي يتحرك فيها المنكبان يقال حاك في مشيه يحيك اذا حرك منكبيه والآخر غير المحضة وهي الجارية مجرى الاسماء وهي فعلى أفعل كالطوبى والكوسى والضوقى والخورى مؤنثات الاطيب والاكيس والاضيق والاخير وهذا الضرب هو مراد المصنف وهو فيما ذكره فيه مخالف لما عليه سيبويه والنحويون فانهم ذكروا هذا الضرب في باب الاسماء فحكموا له بحكم الاسماء أعني من اقرار الضمة وقلب الياء واوا كما في طوبى مصدرا وظاهر كلام سيبويه انه لا يجوز فيه غير ذلك والذي يدل على ان هذا الضرب من الصفات جار مجرى الاسماء ان افعل التفضيل يجمع على افاعل فيقال افضل وافاضل واكبر واكابر كما يقال في جمع افكل وهي الرعدة افاكل والمصنف ذكره في باب الصفات واجاز فيه الوجهين ونص على انهما مسموعان من العرب فكان التعبير السالم من الايهام اللائق لغرضه ان يقول وان يكن عينا الفعلى انعلا فذاك بالوجهين عنهم يجتلى * (فصل) *

بالوجهين) أي السابقين وهما ابدال الضمة التي قبل الياء كسرة وابقاء الضمة فتقلب الياء واوا (قوله بترديد) أي لفعلى المذكور والباء سببية وفي نسخ ترديدا وقوله بين حمله على مذكره أي في وجود الياء وتعبيره بالحمل أولا وبالرعاية ثانيا تفنن ولو قال رعاية لمذكره تارة وللزنة أخرى لكان أوضح وأخصر (قوله مصدرا) عبارة المرادي اسم مصدر من الطيب (قوله ومشية حيكى) بحاء مهملة مكسورة فتحتية ساكنة فكاف ويقال فيها حيكى بفتحات كجمزى كما في القاموس (قوله كالطوبى) تمثيله هنا بالطوبى للصفة الجارية مجرى الاسماء لا ينافي تمثيله به سابقا للاسم لان الممثل به هنا طوبى مؤنث الاطيب كما صرح به وسابقا طوبى المصدر أو اسم الشجرة كما صرح به (قوله هو مراد المصنف) أي وان صدق كلامه على الاول أيضا (قوله في باب الاسماء) أي نوعها الجارية مجراها وقوله فحكموا الاحسن وحكموا بالواو وقوله أعني من اقرار الضمة ينبغي حذف أعني أو من فتأمل (قوله كما في طوبى) أي كالعمل الذي في طوبى والكاف للتنظير وقوله مصدرا أي أو اسم الشجرة لان طوبى الاسم ليس محصورا في طوبى المصدر كما مر (قوله كما يقال في جمع افكل) أي الذي هو اسم لا صفة (قوله واجاز فيه الوجهين) أي فيكون مخالفا لسيبويه والنحويين من وجهين (قوله السالم من الايهام) أي ايهام الشمول للصفة المحضة وقوله اللائق لغرضه أي من خصوص الصفة الجارية مجرى الاسماء (قوله وان يكن) بالياء التحتية كما في قول المصنف وان يكن عينا لفعلى وصفا بقرينة اشارة المذكر في قوله فذاك

* (فصل) *

(من لام فعلى اسما اتى الواو بدل ياء كتقوى غالبا جاذا البدل) اى اذا اعتت لام فعلى بفتح الفاء فتارة تكون لامها واوا وتارة تكون ياء فان كانت واوا سلمت فى الاسم نحو دعوى وفى الصفة نحو نشوى ولم يفرقوا فى ذوات الواو بين الاسم والصفة وان كانت ياء سلمت فى الصفة نحو خزيا وصديا مؤنثا خزيان وصديان وقلبت واوا فى الاسم نحو تقوى وشروى وفتوى فرقا بين الاسم والصفة وأوثر الاسم بهذا الاعلال لانه أخف فكان أحمل للثقل وانما قال غالبا للاحتراز من الريا الرائحة وطغيا ولد البقرة الوحشية وسعيا لموضع كما صرح بذلك فى شرح الكافية وفى الاحتراز عن هذه نظر أما ريا فالذى ذكره سيبويه وغيره من النحويين أنها صفة غلبت عليها الاسمية والاصل رائحة ريا أى مملوءة طيبا وأما طغيا فالاكثر فيه ضم الطاء ولعلهم استصحبوا التصحيح حين فتحوا للتخفيف وأما سعيا فعلم فيحتمل انه منقول من صفة كخزيا وصديا * تنبيه * ما ذكره الناظم هنا وفى شرح الكافية موافق لمذهب سيبويه وأكثر النحويين

(قوله اسما) حال من فعلى وقوله بدل ياء حال من الواو (قوله كتقوى) أصله وقيا قلبت واوه تاء كما فى تراث و ياؤه واوا وهو غير منصرف لان ألفه للتأنيث وفى الكشاف عن عيسى بن عمر انه قرأ على تقوى بالتنوين بجعل الالف للالحاق كتترى ولا يمتنع اجتماع اعلالين غير متواليين فى كلمة كما هنا وكما فى يفون ومصطفى اذ أصلهما يوقيون ومصتفو وانما الممتنع توالهما بلا فاصل صرح بذكره فى فصل لساكن صح الخ ولا يرد توالهما فى نحو ماء لشذوذه (قوله غالبا) ان جعل متعلقا بما كان اقوله جاذا البدل فائدة من حيث تقييده بغالبا وان جعل متعلقا بأتى كان تكرارا (قوله نحو نشوى) فى المصباح النشوة السكر ورجل نشوان مثل سكران اه بحروفه أى وامرأة نشوى مثل سكرى والفعل منه نشى كما فى القاموس لا نشو لوجوب قلب الواو ياء على قياس رضى ونحوه كما مر فقول شيخنا والبعض فى المصباح نشو سكر خطأ نقلا ومنقولا والله الموفق (قوله مؤنثا خزيان وصديان) أى وهما مؤنثا الخ (قوله وشروى) بشين معجمة فراء بمعنى مثل يقال لا شرواه أى مثله تصريح (قوله لانه أخف) أى من الصفة لتركب معناها (قوله للاحتراز من الريا) قيل لا شذوذ فى الريا لان الخمالم تقلب ياؤها واوا المانع وهو انه قلب ياؤها واوا يستلزم قلب الواو ياء عملا بقاعدة أخرى وهى انه اذا اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت فى الياء ونظر فيه الدنوشرى بأن شرط هذه القاعدة أن تكون الواو أصلية كما يأتى وهى هنا عارضة بالابدال من الياء وسيأتى ما فيه فى أول الفصل الآتى (قوله الرائحة) وأما ريا من الرى ضد عطشان فعدم القلب فيها واضح لكونها صفة دنوشرى (قوله وطغيا) بطاء مهملة فغين معجمة (قوله وسعيا لموضع) هذا بالاهمال فقط أما سعيا اسم النبى الذى بشر بعيسى فبإهمال السين واعجامها كذا فى القاموس وحكى الدنوشرى ان اسم الموضع بإعجام الشين واقتصر عليه البعض (قوله وفى الاحتراز عن هذه نظر الخ) أى فكان الاولى اسقاط قوله غالبا لخروج الاول والثالث بقوله اسما والثانى بقوله فعلى أى بالفتح (قوله انها صفة) أى وتصحيح الصفة ليس بشاذ (قوله منقول من صفة) أى واستصحب

اعني في كون ابدال الياء واوا في فعلى الاسم مطردا واقرار الياء فيها شاذ وعكس في التسهيل فقال وشذ
ابدال الواو من الياء لفعلى اسما وقال ايضا في بعض تصانيفه من شواذ الاعلال ابدال
الواو من الياء في فعلى اسما
كالشروى والتقوى
والعنوى والفتوى والاصل
فيهن الياء ثم قال واكثر
النحويين يجعلون هذا
مطردا فالحقوا بالاربعة
المذكورة الشروى
والطغوى والقصوى
والدعوى زاعمين أن أصلها
الياء والاولى عندي جعل
هذه الاواخر من الواو سدا
لباب التكثير من الشذوذ ثم
قال ومما يبين أن ابدال يائها
واوا شاذ تصحيح الريا وهي
الرائحة والطغيا وهي
ولد البقرة الوحشية بفتح
طائها وضم وسعيا اسم
موضع فهذه الثلاثة جائية
على الاصل والحكم بالشذوذ
أولى بالقياس على ما هذا
كلامه وقد مر تعقب
احتجاجه بهذه الثلاثة
وهذه المسئلة خامس مسئلة
تبدل فيها الياء واوا ثم أشار
الى موضع خامس تقلب فيه
الواو ياء بقوله

(بالعكس جاء لام فعلى وصفا * وكون قصوى نادرا لا يخفى) أي اذا اعتلت لام فعلى بضم الفاء عكس
فتارة تكون لامها ياء وتارة تكون واوا فان كانت ياء سلمت في الاسم نحو الفتيا وفي الصفة نحو الصديا

التصحيح بعد جعله علما تصريح (قوله أعني في كون الخ) ينبغي حذف في (قوله واقرار الياء فيها شاذ) جملة مستأنفة ثابتة لما سيأتي في بعض النسخ شاذا بالنصب فيكون اقرار بالجر عطفا على ابدال أي وكون اقرار الخ (قوله كالشروى) بمعنى المثل واما اسم ناحية فهو شروى بدون أل بلد بأذربيجان كما في القاموس (قوله والعنوى) في النسخ رسم هذا المثال بعين مهملة فنون ولم أجد له ذكرا في القاموس ولا في المصباح ولا في غيرهما والذي في كتب اللغة العنوة بتاء التأنيث وفسرت بالقهر وبالمودة فحرره (قوله يجعلون هذا) أي الابدال المذكور (قوله والطغوى) بطاء مهملة فغين معجمة بمعنى الطغيان كما في القاموس (قوله والقصوى) كذا في نسخ بالقاف ولم أجد له ذكرا في القاموس وغيره والذي فيه اللغوى بالغين المعجمة بمعنى اللغو وهو ما لا يعتد به من كلام أو غيره فلعل ما في النسخ تحريف وان لم ينتبه له أرباب الحواشي (قوله هذه الاواخر) أي الشروى والثلاثة بعده وقوله من الواو أي من ذوات الواو وهذا هو الموافق لما أسلفه الشارح من بيان دعوى ولما في القاموس في طغوى حيث قال طغا يطغو وطغوا وطغوانا بضمهما كطغى يطغى والاسم الطغوى كذبت ثمود بطغواها اهـ وقوله كطغى يطغى أي بمعنى طغى يطغى كرضي يرضى (قوله سدا لباب التكثير من الشذوذ) هذا لا يرد على أكثر النحويين لانهم لا يقولون بشذوذ هذه الاربعة (قوله أن ابدال يائها) أي الشروى والثلاثة بعده (قوله تصحيح الريا الخ) في استدلاله بتصحيح الالفاظ الثلاثة نظر لاحتمال أن يكون تصحيحها هو الشاذ وبتسليم عدم شذوذه يرد عليه ما قدمه الشارح في قوله وفي الاحتراز عن هذه نظر الخ وسينبه الشارح على هذا (قوله وقد مر تعقب احتجاجه بهذه الثلاثة) أي مر ما يؤخذ منه تعقب احتجاجه بها وهو تعقب الاحتراز عنها بقول الناظم غالبا (قوله تبدل فيها الياء واوا) الاربعة تقدمت في قوله ويا كموقن الخ (قوله تقلب فيه الواو ياء) وتقدمت الاربعة في قوله بواو ذا افعلا الى قوله بريان (قوله بالعكس) أي عكس

تأنيث الاقصى فلم يغير توافق فعلى من ذوات الياء بين الاسم والصفة كالم يغير توافق فعلى بالفتح من ذوات الواو كما
مر وان كانت واوا سلمت في الاسم نحو حزوى اسم موضع قال الشاعر   أدارا بحزوى هجت للعين عبرة * فماء الهوى يرفض او يترقرق * وقلبت ياء في الصفة نحو انا زينا السماء الدنيا ونحو قولك للمتقين

الدرجة العليا وأما قول
الحجاز بن القصوى فشاذ
قياسا فصيح استعمالا نبه به
على الاصل وتميم يقولون
القصيا على القياس وشذ
ايضا الحلوى عند الجميع
* تنبيه * ماذهب اليه
الناظم مخالف لما عليه
اهل التصريف فانهم يقولون
ان فعلى اذا كانت لامها واوا
تقلب في الاسم دون الصفة
ويجعلون حزوى شاذا قال
الناظم في بعض كتبه
النحويون يقولون هذا
مخصوص بالاسم ثم لا يمثلون
الا بصفة محضة او بالدنيا
والاسمية فيها عارضة ويزعمون
أن تصحيح حزوى شاذ كتصحيح
حيوة وهذا قول لا دليل على
صحته وما قلته مؤيد بالدليل
وموافق لائمة اللغة حكى
الازهري عن الفراء وابن
السكيت أنهما قالا ما كان
من المنعوت مثل الدنيا والعليا فانه بالياء فانهم يستثقلون الواو مع ضمة
أوله وليس فيه اختلاف الا أن أهل الحجاز

عكس لام فعلى بالفتح اسما (قوله تأنيث الاقصى) قال شيخنا والبعض
احترازا من القصيا الآتي الخلاف فيها بين الحجازيين والتميميين فان أصلها
الواو وهذه أصلها الياء اهـ وماذكراه من التفرقة هو صريح كلام
الشارح ومقتضاه أن القصيا المختلف فيها ليست تأنيث الاقصى وفيه
توقف فتأمل (قوله نحو حزوى) بمهملة فزاي (قوله أدارا الخ)
الهمزة للنداء ونصب المنادى مع أنه نكرة مقصودة لوصفه بما بعده والنكرة
المقصودة اذا وصفت ترجح نصبها على ضمها كما في حديث يا عظيما يرجى
لكل عظيم والعبرة بفتح العين المهملة الدمع وماء الهوى دمعه أضيف اليه
لكونه سببه ويرفض بسكون الراء وفتح الفاء وتشديد الضاد المعجمة
يسيل بعضه في اثر بعض ويترقرق براءين وقافين يبقى في العين متحيرا يجيء
ويذهب (قوله الدنيا الخ) الاصل الدنوى والعلوى لانهما من الدنو والعلو
قلبت الواو فيهما ياء لاستثقال الواو مع الضمة وعلامة التأنيث في الصفة
أصريح (قوله فصيح استعمالا) لوروده في قوله تعالى وهم بالعدوة القصوى
(قوله على الاصل) وهو الواو (قوله يقولون هذا) أي قلب واو فعلى ياء (قوله
ثم لا يمثلون الخ) أي فتمثيلهم ينافي دعواهم (قوله أو بالدنيا) أي المراد
بها ما قابل الآخرة لانها التي عرضت لها الاسمية لا الواقعة صفة لموصوف
كالتي في قوله تعالى انا زينا السماء الدنيا لانها محضة بدليل النعت بها
فتأمل (قوله كتصحيح حيوة) بفتح الحاء المهملة وسكون التحتية والد رجاء
المحدث أي وكان القياس قلب الواو ياء كما سيأتي في الفصل الآتي (قوله
مؤيد بالدليل) قال شيخنا والبعض كالبيت السابق وهو قوله أدارا بحزوى
الخ أي وكون حزوى شاذا خلاف الاصل (قوله يستثقلون الواو مع
ضمة أوله) أي ومع ثقل النعت فلا يرد أن ذلك القدر موجود في الاسم (قوله

أظهروا الواو في القصوى وشذ تميم قالوا القصيا انتهى وأما قول ابن الحاجب بخلاف الصفة كالقزوى يعني تأنيث الاقزى فقال ابن المصنف هو قليل من عنده وليس معه نقل والقياس أن يقال القزيا كما يقال العليا انتهى

(فصل)

(إن يسكن السابق من واو ويا * واتصلا ومن عروض عريا فياء الواو اقلبن مدغما) أي هذا موضع سادس تقلب فيه الواو ياء وهو أن تلتقي هي والياء في كلمة أو ما هو في حكم الكلمة كلي والسابق منهما ساكن متأصل ذاتا وسكونا ويجب حينئذ ادغام الياء في الياء مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء سيد وميت أصلهما سيود وميوت ومثاله فيما تقدمت فيه الواو طي ولي مصدر طويت ولويت وأصلهما طوي ولوي ويجب التصحيح ان لم يلتقيا كزيتون وكذا ان كانا من كلمتين نحو يدعو ياسر ويرمي واعد أو كان السابق منهما متحركا كطويل وغيور أو عارض الذات نحو رويه مخفف رؤية وديوان اذ أصله دوّان وبويع اذ واوه بدل من ألف بايع أو عارض السكون نحو قوي فان أصله الكسر ثم سكن لتخفيف بعد

(أظهروا الواو) أي مخالفين للقياس تنبيها على الأصل كما مر

(فصل)

(قوله واتصلا) بأن كانا من كلمة ولم يفصل بينهما فاصل فتحت قوله واتصلا شرطان (قوله ومن عروض) أي جائز كما في رويه مخفف رؤية بالهمز بخلاف العروض الواجب فانه لا يمنع الابدال كما في أيم اسم فاعل على مثال أبلم بضم الأول والثالث وأصله أؤيم أبدلت الهمزة الثانية واوا وجوبا لسكونها وضم ما قبلها فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء للقاعدة كذا في المرادي والتصريح (قوله ومن عروض عريا) المتبادر من صنيع الناظم أن الالف للتثنية والمفهوم من كلام الرضي والشارح أنها للاطلاق وقضيته أن الثاني لو كان عارضا يأتي هذه القاعدة وهو كذلك كما في ريا لمرائية فانها قلبت ياؤها الثانية واوا عملا بالقاعدة المتقدمة في الفصل السابق ثم قلبت الواو ياء عملا بالقاعدة المذكورة في قوله ان يسكن السابق الخ هذا ما ارتضاه شيخنا وتبعه البعض وقد يقال لا حاجة الى هذا التكلف وما المانع من أن يقال محل القاعدة المتقدمة في الفصل السابق اذا لم يمنع منها مانع كلزوم قلب الواو ياء كما هنا (قوله فياء الواو اقلبن) لانها أثقل من الياء (قوله أو ما هو في حكم الكلمة كلي) أي حالة الرفع لان المتضايفين كالشيء الواحد لا سيما اذا كان المضاف اليه ياء المتكلم (قوله ويجب حينئذ) أي حين اذ قلبت الواو ياء (قوله أصلهما سيود وميوت) لانهما من ساد يسود وماتا يموت على احدى اللغتين ووزنهما على الراجح عند البصريين فيعل بكسر العين وقال البغداديون فيعل بفتحها كضيغم وصيرف نقل الى فيعل بكسرها قالوا لانه لم يوجد بمكسور العين في الصحيح حتى يحمل عليه المعتل ورد بأن المعتل نوع مستقل قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصحيح فيجوز أن يختص هذا البناء بالمعتل كاختصاص جمع فاعل منه بفعلة بضم الفاء كقضاة ورماة كذا في التصريح (قوله ويجب التصحيح) الاولى فالتفريع (قوله نحو رويه) أي بالواو مخفف رؤية أي بالهمز (قوله نحو قوي) أي بسكون الواو قال المصرح وأجاز بعضهم قيّ بالادغام

كما يقال في علم علم * تنبيه * لوجوب الابدال المذكور شرط آخر لم ينبه عليه هنا وهو أن لا يكون في تصغير
مايكسر على مفاعل فنحو جدول وأسود للحية يجوز في مصغره الاعلال نحو
جديل وأسيد وهو الشائع
والتصحيح نحو جديول
وأسيود حملا للتصغير على
التكسير أما أسود صفة
فتقول فيه أسيد لا غير لانه
لم يجمع على أساود (وشذ
معطى غير ماقد رسما)
وذلك ثلاثة أضرب ضرب
أعل ولم يستوف الشروط
كقراءة بعضهم ان كنتم
للريا تعبرون بالابدال
وحكى بعضهم اطراده على
لغة وضرب صحح مع استيفائها
نحو ضيون وهو السنور
الذكر ويوم أيوم وعوى
الكلب عوية ورجاء بن
حيوة وضرب أبدلت فيه
الياء واوا وأدغمت الواو
فيها نحو عوى الكلب عوة
وهو نهو عن المنكر ثم أشار
الى ابدال الالف من
أختيها بقوله

(من واو وياء بتحريك أصل
ألفا ابدل بعد فتح متصل)

أى يجب ابدال الواو والياء ألفا بشروط أحد عشر الاول أن يتحركا فلذلك صحتا في القول والبيع لسكونهما
والثانى أن تكون حركتهما أصلية ولذلك صحتا في جيل وتوم مخفف جيئل وتوأم وفي اشتروا الضلالة ولتبلون
في أموالكم وأنفسكم ولا تنسوا الفضل بينكم والثالث أن ينفتح ماقبلهما ولذلك صحتا في العوض

بعد الذئب (قوله كما يقال في علم) أى بكسر اللام علم أى بسكونها (قوله
وهو أن لا يكون) أى اجتماع الواو والياء في تصغير ما يكسر على مفاعل
أى في مصغر مفرد متحرك الواو يجمع جمع تكسير على مفاعل واحترزنا
بقولنا متحرك الواو من نحو عجوز لان اعلال مصغره واجب وان جمع على
مفاعل والفرق ضعف الساكن وقوة المتحرك تصريح (قوله بالابدال)
أى والادغام مع أن الواو عارضة الذات (قوله وحكى بعضهم اطراده) أى
الابدال في نحو الريا باعتبار واوه بدل من همزة كذا يظهر (قوله نحو ضيون)
بفتح الضاد المعجمة وسكون التحتية وفتح الواو (قوله أيوم) أى كثير
الشدة تصريح (قوله ورجاء) براء فجيم ممدودة وقوله ابن حيوة بفتح الحاء
المهملة وسكون التحتية (قوله وهو نهو) قال المصرح بضم النون وتشديد
الواو والقياس نهى لان أصله نهوى لانه فعول من النهي اه قال شيخنا
انظر هل هو مصدر وصف به الواحد للمبالغة أو هو جمع زاد البعض
وظاهر عبارة الشارح أنه مصدر أى حيث عبر بضمير الواحد في قوله وهو
نهو والوجه عندى أنه بفتح النون مبالغة الناهى فهو على فعول بفتح الفاء
ويؤيده أنه يقال على القياس نهى عن المنكر أمور بالمعروف كما
في القاموس ثم رأيت في كلام يس ما يؤيده (قوله أصل) ضبطه الشيخ خالد
بالبناء للمجهول وأقره غيره وفيه عندى نظر لانه انما يصح اذا كان له من
هذا المعنى فعل متعد مبنى للفاعل ولم أجده بعد مراجعة القاموس وغيره
وحينئذ ينبغى قراءته في المتن ككرم بمعنى تأصل وان لزم عليه اختلاف
حركة ماقبل الروى المقيد وهو عيب من عيوب القافية يسمى سناد
التوجيه فاعرف ذلك ثم رأيت هذا الضبط منقولا عن خط ابن النحاس
تلميذ الناظم فلله الحمد (قوله ألفا ابدل) بنقل همزة ابدل الى تنوين ألفا
(قوله لسكونهما) علة لعلية اشتراط التحرك أى واقتضى اشتراط التحرك
الصحة في القول والبيع لسكونهما (قوله مخفف جيئل وتوأم) أى حال

والحيل والحور والرابع أن تكون الفتحة متصلة أى فى كلمتهما ولذلك صحتا فى ان عمرو وجد يزيد
والخامس أن يكون اتصالهما اصليا فلو بنيت مثل علبط من الغزو والرمى قلت فيه غزو
ورمى منقوصا ولا تقلب الواو والياء ألفا لان اتصال الفتحة بهما عارض بسبب حذف الالف اذ الاصل عراوى ورماى لان علابطا أصله علابط والسادس أن يتحرك ما بعدهما ان كانتا عينين وأن لا يليهما ألف ولا ياء مشددة ان كانتا لامين والى هذا أشار بقوله (ان حرك التالى) أى التابع (وان سكن كف اعلال غير اللام وهى لا يكف اعلالها ساكن غير ألف أو ياء التشديد فيها قد ألف) ولذلك صحت العين فى نحو بيان وطويل وغيور وخورنق واللام فى نحو رميا وغزوا وفتيان وعصوان وعلوى وفتوى وأعلت العين فى قام وباع وناب وباب لتحرك ما بعدها واللام فى غزا ودعا ورمى وبنى اذ ليس بعدها ألف ولا ياء مشددة وكذلك يخشون ويمحون وأصلهما يخشيون ويمحوون فقلبتا ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفتا لالتقاء الساكنين وكذلك تقول فى جمع عصا

كونهما حقق الخ ،ه تصريح وانما جعله حالا لا صفة لان المراد لفظ جيل ولفظ توم فهما معرفتان والجيل بالجيم الصنف والتوأم بالفوقية معروف (قوله والحيل) بالحاء المهملة (قوله أى فى كلمتيهما) لم يقل أى فى كلمتهما من غير فاصل مع أن المراد بالاتصال مجموع الامرين كما مر اقتصارا على الحق (قوله فى ان عمرو وجد يزيد) انما كان ذلك فى حكم المنفصل لجواز الوقف بين الكلمتين (قوله والخامس) هذا لا يؤخذ من المتن (قوله علبط) بضم العين المهملة وفتح اللام وكسر الموحدة الضخم (قوله غزو ورمى) أصلهما غزوو بواوين ورميى بياءين وقوله منقوصا أى متسكن الواو والياء الموجودتان مكسورتين ويكون اعلال الكلمتين كاعلال قاض وأفرد منقوصا مع أن صاحب الحال اثنان لتأويل بما ذكر (قوله ان حرك التالى) أى ان كان هناك تال والا لم يتأت هذا الاشتراط (قوله اعلال) بالنصب مفعول كف وقوله غير اللام والعين (قوله أو ياء الخ) أى أو نون توكيد ولم يذكر ذلك لعله من باب نون التوكيد (قوله وخورنق) بفتح الخاء المعجمة قصر بالعراق كما فى التصريح وعبارة القاموس قصر للنعمان الاكبر (قوله وعلوى وفتوى) جمع بين هذين المثالين لان الواو فى الاول منقلبة عن ياء على الثانية المنقلبة عن واو وفى الثانى منقلبة عن ألف فتى المنقلبة عن ياء (قوله فى قام الخ) الالف فى الفعل الاول والاسم الثانى منقلبة عن واو وفى الفعل الثانى والاسم الاول عن ياء (قوله ورمى) الفه عن ياء وألفات الاثنين قبله والرابع بعده عن واو فالجمع بين الثلاثة للايضاح (قوله ويمحون) أى بفتح الحاء المهملة على لغة من قال محا يمحاه محوا لا على لغة من قال محا يمحوه محوا كما زعم البعض لا يرده قول الشارح ويمحوون بواوين لان أصله على هذه اللغة يمحيون بياء وواو ثم وجدته كذا فى بعض النسخ ولعل كتابة البعض على هذه ولا على لغة من قال محا يمحيه محيا لان حا يمحون على هذه مضمومة ولان أصله عليها يمحيون لا يمحوون ولا على لغة من قال محا يمحوه محوا وهى الاشهر لضم حاء يمحون على هذه أيضا نعم ان قرئ بالبناء للمفعول صح عليها تبين أن نسه

أربع ..

مسمى به قام عصون والاصل عصوون فثقل به ماذكر وعلى هذا لو بنيت من الرمى والغزو مثل عنكبوت
قلب رميوت وغزو وت والاصل رمييوت وغزو ووت ثم قلبا وحذفا لالتقاء الساكن وسهل ذلك أمن اللبس

اذ ليس فى الكلام فعلوت وذهب بعضهم الى تصحيح هذا لكون ما هو فيه واحدا وانما

صحح واقبل الالف والياء
المشددة لانهم لو أعلوا قبل
الالف لاجتمع ألفان ساكنان
فتحذف احداهما فيحصل
اللبس فى نحو رميا لانه يصير
رمى ولا يدرى للمثنى هو ام
للمفرد وحمل ما لا لبس فيه على
ما فيه لبس لانه من بابه وأما
نحو علوى فلان واوه فى
موضع تبدل فيه الالف
واوا والسابع أن لا تكون
احداهما عينا لفعل الذى
الوصف منه على أفعل
والثامن أن لا تكون عينا
لمصدر هذا الفعل والى
هذين الشرطين الاشارة
بقوله (ومع عين فعل) أى نحو
الغيد والحول (وفعلا) أى
نحو غيد وحول (ذا أفعل)
أى صاحب وصف على أفعل
(كاغيد وأحولا) وانما
التزم تصحيح الفعل فى هذا
الباب حملا على افعل نحو احول واعور لانه بمعناه وحمل مصدر الفعل عليه فى التصحيح واحترز بقول ذا أفعل
من نحو خاف فانه فعل بكسر العين بدليل أمن واعتل

أربع لغات كما فى القاموس واندفع اعتراض المصرح بأن عيا لم يثبت لغة
وانما الثابت يعيو فلا يصح التمثيل بيعيوت بفتح الحاء الا أن يقرأ بالبناء
للمفعول (قوله مسمى به) أى مسمى به مذكر عاقل والتقييد بذلك ليصح
جمعه بالواو والنون (قوله وعلى هذا) أى ماذكر فى يخشون ويعيون
وعصون (قوله قلت رميوت وغزووت) أى بفتح أولهما وثالثهما وسكون
ثانيهما (قوله أمن اللبس) أى لبس المعل بالاصل (قوله اذ ليس فى الكلام
فعلوت) أى فيفهم أنه معل والاصل فعلوت (قوله الى تصحيح هذا) أى
حرف العلة فى المبنى على عنكبوت من الرمى والغزو بقرينة قوله لكون
ما هو فيه واحدا أى لكون اللفظ الذى حرف العلة فيه واحدا ولو كان
اسم الاشارة راجعا الى نفس المبنى المذكور لقال لكونه واحدا يعنى
والواحد دون الجمع أى الدال على جماعة كيخشون ويعيون وعصون
فى الثقل فناسب فى الجمع التخفيف بالاعلال المذكور (قوله ولا يدرى
الخ) لو قال ويتبادر منه المفرد لكان أولى لاقتضاء عبارته أنه احتمال لا لبس
(قوله ما لا لبس فيه) نحو فتيان وعصوان (قوله لانه من بابه) أى على
طريقه فى أن بعد الياء والواو ألفا ساكنة (قوله فلان واوه الخ) أى
لان ياء النسب لو وجب قلب الالف واوا فلو قلبت الواو ألفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها لقلبت الالف واوا لاجل ياء النسب ولزم التسلسل ولم تزل
فى قلب الى الالف وقلب الى الواو (قوله لفعل) بكسر العين (قوله ذا أفعل)
حال من المعطوف (قوله كأغيد) هو بالغين المعجمة الناعم البدن ويقال فى
الانثى غيداء وغادة (قوله حملا على افعل) قال شيخنا السيد هو بتشديد اللام
وقوله لانه بمعناه فهو بمعنى اعور بتشديد الراء وهكذا (قوله وحمل مصدر
الفعل عليه) أى على الفعل فهو مقيس على المقيس (قوله بدليل أمن)

لان الوصف منه على فاعل كخائف لا على أفعل والتاسع وهو مختص بالواو أن لا تكون عينا لافتعل الدال على معنى التفاعل أى التشارك فى الفاعلية والمفعولية والى هذا أشار بقوله (وان بين) أى يظهر (تفاعل من افتعل والعين واو سلمت ولم تعل) أى اذا كان افتعل واوى العين بمعنى تفاعل صحح حملا على تفاعل لكونه بمعناه نحو اجتوروا وازدوجوا بمعنى تجاوروا وتزاوجوا واحترز بقوله وان بين تفاعل من أن يكون افتعل لا بمعنى تفاعل فانه يجب اعلاله مطلقا نحو اختان بمعنى خان واجتاز

بمعنى جاز وبقوله والعين واو من أن تكون عينه ياء فانه يجب اعلاله ولو كان دالا على التفاعل نحو امتاروا واستافوا أى تضاربوا بالسيوف بمعنى تمايزوا وتبايعوا وتسايفوا لان الياء أشبه بالالف من الواو فكانت أحق بالاعلال منها والعاشر أن لا تكون احداهما متلوة بحرف يستحق هذا الاعلال والى هذا أشار بقوله (وان لحرفين ذا الاعلال استحق * صحح أول) أى اذا اجتمع فى الكلمة حرفا علة واو أو ياء أو واو وياء وكل منهما يستحق ان ينقلب ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله فلا بد من تصحيح احدهما لئلا يجتمع اعلالان فى كلمة والآخر أحق بالاعلال لان الطرف محل التغيير فاجتماع الواوين نحو الحوى مصدر حوى اذا اسود ويدل على أن ألف الحوى منقلبة عن واو قولهم فى مثناه حووان وفى جمع أحوى حو وفى مؤنثه حواء واجتماع الياءين نحو الحيا الغيث وأصله حيى لان تثنيته حييان فأعلت الياء الثانية لما تقدم واجتماع الواو والياء نحو الهوى وأصله هوى فأعلت الياء ولذلك صحح فى نحو حيوان لان المستحق للاعلال هو الواو واعلاله ممتنع لانه لام وليها ألف وأشار بقوله (وعكس قد يحق) الى أنه ربما أعل

أى وأمن ضد خاف والشئ يعرف بضده (قوله لان الوصف منه) أى من نحو خاف (قوله ولم تعل) عطف على سلمت (قوله لكونه بمعناه) أى نحو كاف اجتوروا فى حكم السكون (قوله نحو اجتوروا) بالجيم وقوله وازدوجوا أصله ازتوجوا أبدلت التاء دالا (قوله مطلقا) أى يائيا نحو ارتاب أو واويا نحو اجتاز ومثله اختان لانه وان كان من الخيانة فأصل الخيانة الخوانة بدليل خان يخون وان أوهم صنيع الشارح خلافه (قوله أشبه بالالف) أى أقرب اليها فى الخفة وقوله فكانت أى الياء (قوله هذا الاعلال) بنقل حركة الهمزة الى اللام وحذف ألفها اذا ابقاء الساكنين من حذفها لالتقاء الساكنين وان زال هذا الالتقاء بعد نقل حركة الهمزة الى اللام هذا ما ظهر لى فاحفظه فانه نفيس (قوله وكل منهما الخ) فلو كان المستحق للاعلال احدهما ولكن لزم من اعلاله اعلال الآخر لم يكن ذلك من توالى الاعلالين الممنوع فلا اشكال فى نحو معدى ومعصى جمع عصا ومعنى مصدر عنى قاله البعض (قوله احداهما) أى الواو والياء (قوله لئلا يجتمع اعلالان) أى بلا فاصل والا فاجتماعهما جائز مع الفاصل نحو يقون اذ أصله يوقيون بل رد فى شرح الكافية أن توالى الاعلالين انما ينبغى اجتنابه على الاطلاق فى توالهما اذا اتفقا واغتفر اذا اختلفا كماء وشاء ورى فان الاصل موه وشوه ورأى وقد يجاب بأن هذه الالفاظ شاذة قاله يس (قوله والآخر) بكسر الخاء (قوله نحو الحوى) بفتح الحاء المهملة وقوله مصدر حوى أى على وزن نوى (قوله حو) بضم الحاء وتشديد الواو (قوله نحو الحيا) بالقصر (قوله قد يحق)

فيما تقدم الاول وصح الثاني
كما في شوغاية أصلها غيية
أعلت الياء الاولى وصحت
الثانية وسهل ذلك كون
الثانية لم تقع طرفا ومثل ثاية
في ذلك ثاية وهي حجارة صغار
يضعها الراعي عند متاعه
فيثوي عندها وطاية وهي
السطح والمكان أيضا
وكذلك آية عند الخليل
أصلها أيية فأعلت العين
شذوذا اذ القياس اعلال
الثانية وهذا أسهل الوجوه
كما قال في التسهيل أما من قال
أصلها أيية بسكون الياء
الاولى فيلزمه اعلال الياء
الساكنة ومن قال أصلها
آيية على وزن فاعلة فيلزمه
حذف العين لغير موجب
ومن قال أصلها أيية كنبقة
فيلزمه تقديم الاعلال على
الادغام والمعروف العكس
بدليل ابدال همزة أئمة ياء
لا ألفا والحادي عشر أن
لا تسكون عينا لما آخره زيادة
تختص بالاسماء والى هذا
أشار بقوله

اى ثبت شذوذا (قوله فيما تقدم) أى فى اجتماع حرفى علة فى الكلمة (قوله أصلها غيية) أى بفتح الياءين (قوله ثاية) بفتح الثاء المثلثة كما يؤخذ من قوله فيثوى عندها وأما التاية بالفوقية فهى الطاية كما فى القاموس (قوله فيثوى) بوزن يرمى أى يقيم (قوله وهذا أسهل الوجوه) أى الستة على ما فى التصريح وأقره شيخنا والبعض وغيرهما الاربعة التى ذكرها الشارح الخامس أن أصلها أيية بضم الياء الاولى كسمرة قلبت العين ألفا قال المصرح ورد بأنه انما كان يجب قلب الضمة كسرة اه وفيه نظر لا يخفى وان أقره وعبارة الفارضى وقيل أيية بضم الياء الاولى فاعلالها على القياس اه السادس ان أصلها أيية بفتح الاولى كسكون الاول الا أنه أعلت الثانية على القياس فصار أياة كحياة فقدمت اللام الى موضع العين فوزنها حينئذ فلعة بثلاث فتحات وفى تفسير القاضى البيضاوى وجهان آخران أوية بسكون الواو وأوية بفتحها فسكون الاول وجه ثمانية (قوله فيلزمه حذف العين لغير موجب) أى لحذفها الا المعهود فى مثله قلب الياء الاولى همزة كما فى بائعة وقائلة (قوله فيلزمه تقديم الاعلال الخ) فيه أن هذا لازم على الوجه الاول أيضا وأنه قد ثبت فى كلامهم تقديم الاعلال على الادغام كما فى قوى والمراد بالتقديم الترجيح أى اختيار الشئ على شئ آخر كما فى تقديم الاعلال على الادغام فى آية وقوى أو البدء به أولا قبل غيره كما فى تقديم الادغام على الاعلال فى أئمة (قوله بدليل ابدال همزة أئمة ياء لا ألفا) وجه الدلالة أن ابدال الهمزة ياء انما هو لتقديم الادغام على الاعلال وبيان ذلك أن أصل أئمة أأممة فلم يقدموا الاعلال ويبدلوا أولا الهمزة الثانية الساكنة ألفا من جنس حركة الهمزة الاولى بل قدموا الادغام فنقلوا الاجل أولا كسرة الميم الاولى الى الساكن قبلها وهو الهمزة الثانية وأدغموا ثم أبدلوا الهمزة الثانية ياء من جنس حركتها وهذا منهم يدل على أن عنايتهم بالادغام فوق عنايتهم بالاعلال وذهب الجاربردى الى تقديم الاعلال وبعضهم الى تقديم الادغام فى العين وتقديم الاعلال فى اللام كما بسطه المصرح فانظره (قوله أن لا تسكون) أى احدى الواو والياء (قوله زيادة تختص بالاسماء) كالالف والنون وألف

(وفيما آخره قد زيدما * يخص الاسم واجب أن يسلما) يعني انه يمتنع من قلب الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ما كان من الاسماء عينا لما في آخره زيادة تخص الاسماء لانه بتلك الزيادة بعد شبهه بما هو الاصل في الاعلال وهو الفعل وذلك نحو جولان وسيلان وما جاء من هذا النوع بعلا شاذا نحو داران وماهان وقياسه دوران وموهان وخالف المبرد فزعم أن الاعلال هو القياس والصحيح الاول وهو مذهب سيبويه * تنبيهات * الاول زيادة تاء التأنيث غير معتبرة في التصحيح لانها لا تخرجه عن صورة فعل لانها تلحق الماضي فلا يثبت بلحاقها مباينة في نحو قالة وباعة وأما تصحيح حوكة وخونة فشاذ بالاتفاق * الثاني اختلف في ألف التأنيث المقصورة في نحو صورى وهو اسم ماء فذهب المازني الى أنها مانعة من الاعلال لاختصاصها بالاسم وذهب الاخفش الى أنها لا تمنع الاعلال لانها لا تخرجه عن شبه الفعل لكونها في اللفظ بمنزلة فعلا فتصحيح صورى عند المازني مقيس وعند الاخفش شاذ لا يقاس عليه فلو بني مثلها من القول لقيل على رأي المازني قولى وعلى رأي الاخفش قالا وقد اضطرب اختيار الناظم في هذه المسئلة فاختار في التسهيل مذهب الاخفش وفي بعض كتبه مذهب المازني وبه جزم الشارح * واعلم أن ما ذهب اليه المازني هو مذهب سيبويه * الثالث في شرطان آخران أحدهما ذكره في التسهيل وشرح الكافية أن لا تكون العين بدلا من حرف لا يعل واحترز به عن قولهم في شجرة

التأنيث تصريح (قوله ما آخره) بنصب آخر على الظرف متعلق بزيد وما في قوله ما يخص الاسم نائب فاعل زيد وواجب خبر مبتدا (قوله من هذا النوع) أي نحو جولان وسيلان مما عينه واو أو ياء وفي آخره ألف ونون (قوله داران وماهان) قال شيخنا السيد قيل انهما أعجميان فلا يحسن عدهما فيما شذ (قوله فزعم أن الاعلال) أي فيما عينه واو أو ياء وفي آخره ألف ونون وقوله هو القياس أي لان الالف والنون لا يخرجان الاسم عن مشابهة الفعل لكونهما في تقدير الانفصال قال الفارسي ويؤيده قولهم في زعفران زعيفران فيقيا في التصغير ولم يحذفا تصريح (قوله لا تخرجه) أي لا تخرج ما هي فيه (قوله لانها تلحق الماضي) الضمير يرجع لتاء التأنيث لا بقيد اللاحقة للاسماء وهي المتحركة يعني أن جنس تاء التأنيث يلحق الماضي فلا يختص بالاسماء فلهذا لم تمنع الاعلال اذا لحقت آخر الاسم المستحق للاعلال وان كانت تاء التأنيث المتحركة تختص بالاسماء فاندفع تنظير الاسقاطي وأقره شيخنا والبعض بأن اللاحقة للماضي هي الساكنة والكلام فيما يختص الاسماء وهي المتحركة (قوله في نحو قالة وباعة) جمعي قائل وبائع أصلهما قولة وبيعة ككملة جمع كامل وكذلك حوكة وخونة جمعا حائك وخائن (قوله في نحو صورى) بفتح الصاد المهملة والواو والراء تصريح (قوله اسم ماء) مثله في شرح المرادي وقال الصغاني اسم واد وقد نقلا عنه الصحاح والقاموس كذا في التصريح والذي في القاموس صورى كسكرى ماء ببلاد مزينة (قوله بمنزلة فعلا) أي بمنزلة ألف فعلا الدالة على اثنين (قوله مثلها) أي مثل هذه الكلمة التي هي صورى (قوله لا يقاس عليه) أي لا يجوز اعلاله قياسا

(قوله

شيرة لم يعلوا لان الياء بدل من الجيم قال الشاعر اذا لم يكن فيكن ظل ولاجنى فأبعدكن الله من شيرات والآخران لا تكون فى محل حرف لا يعل وان لم تكن بدلا والاحتراز بذلك عن نحو أيس بمعنى يئس فان ياءه تحركت وانفتح ما قبلها ولم تعل لانها فى موضع الهمزة والهمزة لو كانت فى موضعها لم تبدل فعوملت الياء معاملتها لوقوعها موقعها هكذا قال فى شرح الكافية قال ويجوز أن يكون تصحيح ياء أيس انتفاء علتها لانها كانت قبل الهمزة ثم أخرت فلو أبدلت لاجتمع فيها تغيران تغيير النقل وتغيير الابدال هذا كلامه ؛ وذكر بعضهم أن أيس انما لم يعل لعروض اتصال الفتحة لان الياء فاء الكلمة فهى فى نية التقديم والهمزة قبلها فى نية التأخير وعلى هذا يستغنى عن هذا الشرط بما سبق من اشتراط اصالة اتصال الفتحة * الرابع ذكر ابن بابشاذ لهذا الاعلال شرطا آخر وهو أن لا يكون التصحيح للتنبيه على الاصل المرفوض واحترز بذلك عن القود والصيد والجيد وهو طول العنق وحسنه والحيدى يقال حمار حيدى

٥٠ صبان رابع اذا كان بعيدا عن ظله لنشاطه والحوكة والخونة وهذا غريب محتاج اليه لان هذا مما شذ مع استيفائه الشروط ومثل ذلك فى الشذوذ قولهم روح وغيب جمع رائح وغائب وعفوة جمع عفو وهو الجحش وهيوة

٢ فى آخر ورقة من القاموس ما نصه وهو بالضم بلد بالصعيد وهيوه حصن باليمن قاله نصر

(قوله شيرة) بفتح الشين وكسرها أجود نقله شيخنا السيد عن شرح الكافية (قوله وان لم تكن بدلا) الواو للحال (قوله لو كانت فى موضعها) الظاهر أن الضمير للهمزة و يصح رجوعه للياء أى موضع الياء الذى حدث لها بسبب التأخير وقوله لم تبدل أى لعدم توفر شروط ابدالها القياسى (قوله انتفاء) علتها أى لا تنتفاء علتها أى لئلا ينتفى اعلالها لو اعلت اذ لو أبدلت ألفا لزال القلب لامتناع توالى اعلالين واذا زال القلب لم يكن لابدالها ألفا سبب فيؤدى اعلالها الى عدمه وما أدى وجوده الى عدمه كان باطلا من أصله وفى نسخة ابقاء علتها بالموحدة والقاف أى ليبقى اعتلالها بالقلب المكانى (قوله النقل) أى القلب المكانى (قوله والصيد) بالصاد المهملة له معان منها التكبر وميل العنق وداء يصيب الابل (قوله والجيد) بالجيم والوصف منه للذكر أجيد وللانثى جيداء وجيدانة والجمع جود قاله فى القاموس (قوله والحيدى) بحاء مهملة وكون الحيدى شاذا انما يمشى على مذهب الاخفش أن الف التأنيث لا تمنع الاعلال لا على مذهب المازنى أنها تمنعه (قوله روح وغيب) الاول براء ثم حاء مهملة والثانى بغين معجمة ثم موحدة وقوله جمع رائح وغائب أى وجمع غائب ومراده هنا وفيما بعده الجمع اللغوى (قوله وعفوة) صريح كلامه أنه بفتح الفاء وعليه فهل العين المهملة مفتوحة ككملة او مكسورة كقردة حرره والذى فى القاموس عفوة بفتح العين المهملة وسكون الفاء وقوله جمع عفو بتثليث العين وسكون الفاء كما فى القاموس (قوله وهيوة) كذا فى النسخ بهاء مفتوحة فواو فهاء تأنيث ولم أجدها ذكرا فى القاموس م والمصباح وغيرهما والذى وجدته فى التسهيل هيؤ بهاء مفتوحة فتحتية مضمومة فهمزة مرسومة واوا على صيغة الفعل الماضى فالظاهر أن ما فى النسخ تحريف

واووجمع أوة وهو الداهية من الرجال وقروة جمع قرووهي ميلغة الكلب انتهى (وقبل باقلب ميما النون اذا * كان مسكنا) أى تبدل النون الساكنة قبل الباء ميما وذلك لما فى النطق بالنون الساكنة

قبل الباء من العسر لاختلاف مخرجيهما مع تنافر لين النون وغنتها الشدة الباء وانما اختصت الميم بذلك لانها من مخرج الباء ومثل النون فى الغنة ولا فرق فى ذلك بين المنفصلة والمتصلة وقد جمعهما فى قوله (كن بت انبذا) اى من قطعك فالقه عن بالك واطرحه والف انبذا بدل من نون التوكيد الخفيفة * تنبيهات * الاول كثيرا ما يعبرون عن ابدال النون ميما بالقلب كما فعل الناظم والاولى ان يعبر بالابدال لما عرفت اول الباب * الثانى قد تبدل النون ميما ساكنة ومتحركة دون باء وذلك شاذ فالساكنة كقولهم فى حنظل حمظل والمتحركة كقولهم فى بنان بنام ومنه قوله

يا هال ذات المنطق التمتام
وكفك المخضب البنام

وجاء عكس ذلك فى قولهم اسودّ قان واصله قاتم * الثالث ابدلت الميم ايضا من الواو فى فم اذ اصله فوه بدليل افواه فحذفوا الهاء تخفيفا ثم ابدلوا الميم من الواو فان اضيف رجع به الى الاصل فقيل فوك و ربما بقى الابدال نحو خلوف فم الصائم * (فصل) * (لساكن صح انقل التحريك من * ذى لين آت عين فعل كابن) اى اذا كان عين

وان لم يتنبه له أحد من المحشين والله الهادى (قوله وأو و) بضم الهمزة كصرد وقوله جمع أوة بضم الهمزة وتشديد الواو وكذا فى القاموس (قوله وقروة) بفاق فراء وقوله جمع قر و بتثليث القاف كما فى القاموس وانظر حركة قاف الجمع فانى لم أر هذا الجمع ذكر فى القاموس (قوله ميلغة الكلب) ميلغ الكلب وميلغته بكسر الميم فيهما الاناء الذى يلغ فيه قاله فى القاموس (قوله بين المنفصلة) أى النون المنفصلة عن الباء بأن كانت فى كلمة والباء فى أخرى مع تلاقيهما (قوله كن بت) فى نسخة بالفوقية وعليها شرح الشارح وفى نسخة بالمثلثة أى من أفشى أسرارك (قوله انبذا) بكسر الموحدة (قوله لما عرفت أول الباب) أى من أن القلب أصطلاحا انما يكون فى حروف العلة أو الهمزة (قوله يا هال) منادى مرخم هالة علم امرأة والتمتام من التمتمة وهى تكرير التاء والميم والبنام أطراف الاصابع وكفك اما بالرفع مبتدأ والمخضب البنام تركيب اضافى خبر والجملة حال من المنادى أو من الضمير فى ذات لانه بمعنى صاحبة أو بالجر عطفا على المنطق والمخضب نعت له أو بالنصب مفعولا لمقدر ولا يصح نصبه عطفا على المنادى لما مر فى النداء أنه لا يصح يا غلام ملك قاله يس والجر هو المضبوط به فى النسخة الصحيحة والله أعلم

* (فصل) *

اعلم أن نقل حركة حرف العلة الى الساكن الصحيح قبله فى أربع مسائل احداها أن يكون حرف العلة عين فعل وذكرها بقوله لساكن صح الخ الثانية أن يكون عين اسم يشبه المضارع فى وزنه دون زيادته أو عكسه وذكرها بقوله ومثل فعل الخ الثالثة أن يكون عين افعال أو استفعال وذكرها بقوله وألف الافعال الخ الرابعة أن يكون عين مفعول وذكرها بقوله وما لافعال الخ (قوله انقل التحريك) أى أثره وهو الحركة (قوله ذى لين) أى أو همزة كما سيأتى فى الشرح (قوله كابن) فعل أمر أصله أبين

الفعل واوا او ياء وقبلهما ساكن صحيح وجب نقل حركة العين اليه لاستثقالها على حرف العلة نحو يقوم
و يبين الاصل يقوم و يبين بضم الواو وكسر الياء فنقلت حركة الواو والياء الى الساكن قبلهما
وهو قاف يقوم و باء يبين فسكنت الواو والياء * ثم اعلم انه اذا نقلت حركة العين الى الساكن قبلها فتارة
تكون العين مجانسة للحركة المنقولة وتارة تكون غير مجانسة فان كانت مجانسة
لها لم تغير بأكثر من تسكينها
بعد النقل وذلك مثل ماتقدم
وان كانت غير مجانسة لها
ابدلت حرفا يجانس الحركة
كما فى نحو اقام وابان اصلهما
اقوم وابين فلما نقلت الفتحة
الى الساكن بقيت العين غير
مجانسة لها فقلبت الفا
لتحركها فى الاصل وانفتاح
ماقبلها الآن ونحو يقيم اصله يقوم
فلما نقلت الكسرة الى
الساكن بقيت العين غير
مجانسة لها فقلبت ياء
لسكونها وانكسار ماقبلها
ولهذا النقل شروط * الاول
ان يكون الساكن المنقول
اليه صحيحا فان كان حرف علة
لم ينقل اليه نحو قاول و بايع
وعوق و بين وكذا الهمزة
لا ينقل اليها نحو يأيس
مضارع ايس لانها معرضة
للاعلال بقلبها الفا نص على ذلك فى التسهيل وانما لم يستثنها هنا لانه قد عدها من حروف العلة فقد خرجت
بقوله صح * الثانى ان لا يكون الفعل فعل تعجب نحو ما ابين الشئ واقومه وابين به واقوم به حملوه على نظيره من
الاسماء فى الوزن والدلالة على المزية وهو افعل التفضيل * الثالث ان لا يكون من المضاعف اللام نحو
ابيض واسود وانما لم يعلوا هذا النوع لئلا يلتبس مثال بمثال وذلك ان ابيض لو اعل الاعلال المذكور
لقيل فيه باض وكان يظن

نقلت حركة الياء الى الباء الموحدة وحذفت الياء لالتقائها ساكنة مع
النون وهذا العمل مع زيادة فى نحو قل والاصل اقول نقلت ضمة الواو الى
القاف وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بالحركة والواو لالتقاء
الساكنين (قوله لاستثقالها الخ) أى اذا كانت الحركة ضمة أو كسرة فان
كانت فتحة فنقلها حملا على أختيها أو طردا للباب وانما لم تستثقل الضمة
والكسرة على الواو والياء فى نحو دلو وظبى فتنقلا الى الساكن قبلهما
لان حركة الاعراب منتقلة لا لازمة ولانها دالة على معنى فكانت قوية
(قوله مجانسة للحركة المنقولة) بأن كانت واوا والحركة ضمة أو ياء والحركة
كسرة (قوله مثل ماتقدم) أى من يقوم و يبين (قوله وانفتاح ماقبلها) أى
الآن (قوله نحو يأيس) بتحتيتين مفتوحتين بينهما همزة ساكنة (قوله
بقلبها ألفا) أى تخفيفا أى فيكا نها الف والالف لا ينقل اليها الا انه لا تقبل
الحركة والياء للتصوير (قوله فى الوزن) لا يخفى أن الموازن لافعل
التفضيل انما هو ما أفعله لا أفعل به لكنه حمل على ما أفعله قال الفارضى
وحكى أبو حيان عن الكسائى جواز النقل فى التعجب نحو أقوم به فتقول
أقم به وهو ضعيف اه (قوله وهو أفعل التفضيل) انما لم يعل أفعل
التفضيل لكونه اسما أشبه المضارع فى الوزن والزيادة وسيأتى أن
ما كان كذلك يصح (قوله نحو ابيض واسود) بتشديد الضاد والدال (قوله لو
اعل الاعلال المذكور) بأن نقلت حركة الياء الى الباء ثم قلبت الفا
لتحركها فى الاصل وانفتاح ماقبلها الآن وحذفت همزة الوصل للاستغناء
عنها وكذلك يلتبس اسود بساد من السد تصريح (قوله باض) بتشديد الضاد

انه فاعل من البشاشة وهى نعومة البشرة ﴿ الرابع ان لايكون من المعتل اللام نحو اهوى فلا يعل النقل لئلا يتوالى اعلالان والى هذه الشروط الثلاثة اشار بقوله (مالم يكن فعل تعجب ولا ﴿ كابيض او اهوى بلام علا) وزاد فى التسهيل شرطا آخر وهو ان لايكون موافقا الفعل الذى بمعنى افعل نحو اعور واسود مضارعا عور وسود وكذا ماتصرف منه نحو اعوره الله وكانه استغنى عن ذكره هنا بذكره فى الفصل السابق فى قوله وصح عين فعل وفعلا ذا افعل فان العلة واحدة (ومثل فعل فى ذا الاعلال اسم ضاهى مضارعا وفيه وسم) اى الاسم المضاهى للمضارع وهو الموافق له فى عدد الحروف والحركات يشارك الفعل فى وجوب الاعلال بالنقل المذكور بشرط أن يكون فيه وسم يمتاز به عن الفعل فاندرج فى ذلك نوعان أحدهما ماوافق المضارع فى وزنه دون زيادته كمقام فانه موافق للفعل فى وزنه فقط وفيه زيادة تنبئ على أنه ليس من قبيل الأفعال وهى الميم فاعل وكذلك نحو مقيم ومبين وأما مدين ومريم فقد تقدم أن وزنهما فعلل لامفعل والا وجب الاعلال ولا فعيل لفقده فى الكلام ولو بنيت من البيع مفعلة بالفتح قلت مباعة أو مفعلة بالكسر قلت مبيعة أو مفعلة بالضم فعلى مذهب سيبويه تقول مبيعة أيضا وعلى مذهب الاخفش تقول مبوعة وقد سبق ذكر مذهبهما والآخر ماوافق المضارع فى زيادته دون وزنه كان تبنى من القول أو البيع اسما على مثال تحلئ بكسر التاء وهمزة بعد اللام فانك تقول تقيل وتبيع بكسرتين بعدهما ياء ساكنة واذا بنيت من البيع اسما . الكامتين

(قوله أنه فاعل) بفتح العين (قوله بلام علا) أى حكم بأنه حرف علة قال ابن غازى انما قال بلام علا لئلا يظن خصوص أفعل فيخرج استهوى ونحوه (قوله موافقا) أى فى المعنى بأن يدل على خلقة أو لون وقوله بمعنى افعل بتشديد اللام وقوله نحو اعور واسود تمثيل للموافق (قوله وكذا ماتصرف منه) أى من الموافق المذكور (قوله بذكره) أى ضمنا لاصريحا ولو قال بفهمه لكان أوضح (قوله فان العلة) أى علة التصحيح هنا وهناك واحدة وهى الحمل على افعل بتشديد اللام (قوله ضاهى مضارعا) انما اشترط فى اعلال الاسم مشابهته للمضارع من وجه لان الفعل هو الاصل فى الاعلال فلا يحمل عليه فيه الا اذا أشبهه من وجه واشترط مخالفته له من وجه لدفع التباسه الحاصل على تقدير اعلال الاسم مع المشابهة من كل وجه (قوله وفيه وسم) أى علامة يمتاز بها عن المضارع (قوله فانه موافق للفعل فى وزنه فقط) لان أصله مقوم بفتح الميم والواو وسكون القاف كيعلم فنقلوا وقلبوا (قوله وجب الاعلال) أى بالنقل ثم القلب (قوله ولو بنيت من البيع مفعلة الخ) انما أعل مفعلة بأوجهها الثلاثة لمشابهتها المضارع فى الوزن دون الزيادة لان تاء التأنيث فى تقدير الانفصال فلا تمنع الوزن ولدفع توهم مخالفتها له فى الوزن أيضا بسبب التاء نبه الشارح على اعلالها (قوله فعلى مذهب سيبويه) أى من ابدال الضمة فى مثل ذلك كسرة وقوله وعلى مذهب الاخفش أى من اقرار الضمة وقلب الياء واوا (قوله وقد سبق ذكر مذهبهما) أى فى شرح قول المصنف ويكسر المضموم فى جمع الخ (قوله بكسر التاء) أى الفوقية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام يطلق على شعر وجه الاديم ووسخه وقشره (قوله بكسرتين الخ) راجع لكل من

على مثال ترتب دالت على مذهب سيبويه تبيع اضم فكسر وعلى مذهب الاخفش تبوع فالوسم الذى امتاز به
هذا النوع عن الفعل هو كونه على وزن خاص بالاسم وهو ان تفعلا بكسر التاء
وضمها لا يكون فى الفعل ولذلك
أعل أ ما ما شابه المضارع
فى وزنه وزيادته أو باينه فيهما
معا فانه يجب تصحيحه فالاول
نحو أبيض وأسود لانه لو أعل
لتوهم كونه فعلا وأما نحو
يزيد علما فنقول الى العلمية
بعد أن أعل اذ كان فعلا
والثانى كمخيط هذا هو الظاهر
قال الناظم وانه حق نحو مخيط
أن يعل لان زيادته خاصة
بالاسماء وهو مشبه لتعلم
أى بكسر حرف المضارعة فى
لغة قوم لكنه حمل على مخياط
لشبهه به لفظا ومعنى انتهى
وقد يقال لو صح ما قالا للزم أن
لا يعل مثال تحلئ لانه يكون
مشبها لتحسب فى وزنه
وزيادته ثم لو سلم أن الاعلال
كان لازما لما ذكر الم يلزم
الجميع بل من يكسر حرف
المضارعة فقط وقد أشار الى

هذا الثانى بقوله (ومفعل
صحح كالمفعال) يعنى أن
مفعالا لما كان مباينا للفعل
أى غير مشبه له فى وزن
ولا زيادة استحق التصحيح كسواك ومكيال وحمل عليه فى التصحيح مفعل لشابهته له فى المعنى كمقول ومقوال
ومخيط ومخياط والظاهر ما قدمته من أن علة تصحيح نحو مخيط مباينته الفعل فى وزنه وزيادته

السكامتين وقوله بعدهما باءساكنة أى أصلية فى تبيع ومنقلبة عن الواو
فى تقيل فاعلال تبيع بالنقل فقط واعلال تقيل بالنقل والقلب (قوله على
مثال ترتب) بفوقيتين مضمومتين وتقع الثانية بينهما راء آخره موحدة
الشئ المقيم الثابت (قوله وهو) أى كونه على وزن خاص بالاسم أى بيان
ذلك (قوله بكسر التاء) أى والعين وهذا راجع الى ما على مثال تحلئ
وقوله وضمها أى مع ضم العين وهذا راجع الى ما على مثال ترتب (قوله
لا يكون فى الفعل) أى فلا يتوهم كون موازنه فعلا (قوله نحو أبيض وأسود)
هما وصفان على وزن أحمر فهما أشبها أعلم فى الوزن والزيادة (قوله وأما
نحو يزيد الخ) جواب عما يقال نحو يزيد علما شابه المضارع وزنا وزيادة
مع أنه أعل وحاصل الجواب أن علميته بعد اعلاله لان اعلاله حين فعليته
(قوله نحو مخيط) بكسر الميم فانه مباين للمضارع فى كسر أوله وكون أوله ميما
زائدة (قوله هذا) اى كون تصحيح نحو مخيط لمباينته المضارع وزنا وزيادة
بدون التفات الى من يكسر حرف المضارعة فلتة (قوله لكنه حمل على
مخياط) لم يعكس والاصالة التصحيح دون الاعلال والضمير فى لكنه ان
ارجع الى نحو مخيط كان قوله على مخياط على تقدير مضاف أى على نحو
مخياط وان ارجع الى مخيط فلا والمراد بالحمل القياس وأما ما فى التصريح
وأقره شيخنا والبعض من ان المراد به ان مخيطا مقصور من مخياط ففى غاية
البعد من العبارة (قوله لفظا) اى لعدم الفرق بين لفظيهما الا بالالف ومعنى
اى لاتحاد معناهما (قوله لو صح ما قالا الخ) اجيب بأن صحته فى مخيط لم
يعارضها شذوذ فى الفعل بخلافها فى مثال تحلئ لان كسر العين فى تحسب
شاذ كذا ذكره زكريا واقره شيخنا والبعض وفيه انه انما يقع فى خصوص
تحسب دون غيره من الافعال المضارعة المكسورة العين قياسا كتجلس
وتضرب وتعرف اوازنة تحلئ انما على لغة من يكسر حرف المضارعة بدون
شذوذ كسر العين (قوله مشبها لتحسب) أى بكسر التاء فى لغة قوم (قوله
لم يلزم الجميع) أى جميع العرب تصريح (قوله الى هذا الثانى) أى المباين

لانه قصور من مخيط فهو محمول لا أنه محمول عليه وعلى هذا كثير من أهل التصريف (وأتى لافعال واستفعال أولا لما الاعلال والتا الزم عوض) أي اذا كان المصدر على افعال أو استفعال مما أعلت عينه حملا على فعله في الاعلال فتنقل حركة عينه الى فائه ثم تقلب ألفا لتجانس الفتحة فيلتقي ألفان فتحذف احداهما لالتقاء الساكنين ثم تعوض عنها تاء التأنيث وذلك نحو اقامة واستقامة أصلهما اقوام واستقوام فنقلت فتحة الواو الى القاف ثم قلبت الواو ألفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها فالتقى ألفان الاول بدل العين والثانية ألف افعال واستفعال فوجب حذف احداهما ولاختلف النحويون أيهما المحذوفة فذهب الخليل وسيبويه الى أن المحذوفة ألف افعال واستفعال لانها الزائدة ولقربها من الطرف ولان الاستثقال بها حصل والى هذا ذهب الناظم ولذلك قال وألف الافعال واستفعال أزل وذهب الاخفش والفراء الى أن المحذوفة بدل عين الكلمة ولاول أظهر ولما حذف الالف عوض عنه تاء التأنيث فقيل اقامة واستقامة وأشار بقوله (وحذفها

لتضارع وزن وزيادة كمخيط (قوله لانه مقصور الخ) لعل احتياجه الى تعليل المباينة بذلك لمنع دعوى موازنة مخيط لتعلم في لغة من يكسر حرف المضارعة (قوله لا أنه محمول عليه) معطوف على مباينة (قوله عوض) خالص التاء ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة (قوله مما أعلت عينه) خبر ثان لكون أو حال من افعال واستفعال أي كائنين مما أعلت عينه أي مما عينه حرف علة وأعل في فعله (قوله لتحركها في الاصل الخ) علل الانقلاب هنا بشيئين ونبه فيما سبق بلفظ انها تحركت وانفتح ما قبلها الخ بعد إشارة الى صحة التعليلين وان كان الثاني أقوى وأورد على كلامه أن شرط قلب الواو ألفا اذا كانت عينا أن لا يقع بعدها ساكن كما مر وأجيب بأن محل ذلك في غير الافعال والاستفعال لان الاعلال فيه بالحمل على الفعل والاشتراط المذكور انما هو في استحقاق الكلمة لذاتها هذا الاعلال ويمكن دفعه أيضا بأن هذا الساكن لما كان يحذف بعد الاعلال بناء على مذهب الخليل وسيبويه واختاره الناظم كان وجوده كالعدم (قوله لان الاستثقال) نظر فيه الموشري بأنه لا يمكن الجمع بين الالفين حتى يحصل الاستثقال ورده الاسقاطي بأن الجمع بين الالفين ممكن بل واقع كما هو صريح كلام القراء والنحويين أي عند المد بقدر أربع حركات (قوله بدل عين الكلمة) يؤيد هذا المذهب تعويض التاء عنها لان المعهود في التاء أنها لا تعوض الا من الاصول كما في عدة وزنة وسنة (قوله بالنقل) الباء للاستعانة متعلقة بعوض (قوله اراء) أصله ارآى نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها ثم حذفت الهمزة وتطرفت الياء اثر ألف زائدة فقلبت همزة ولم يؤت بتاء التعويض ولا يقال الحرف فيه همزة لا حرف علة ولانا نقول قد تقدم أن الناظم عدها من حروف العلة أول زكريا وأقره غيره لكن ظاهر قوله ثم حذفت الهمزة أنها حذفت ابتداء بدون قلبها الفا لتحركها بحسب الاصل وانفتاح ما قبلها الآن وهو خلاف صورة المسئلة فلعل المراد حذفت بعد قلبها ألفا بناء على أن المحذوف بدل عين الكلمة (قوله بالنقل) أي بالسماع (ربما عرض) الى أن هذه التاء التي جعلت عوضا قد تحذف فيقتصر في ذلك على ما سمع ولا يقاس عليه من ذلك قول بعضهم أراه اراء وأجابه اجابا حكاه الاخفش قال الشارح ويحتر

ويكثر ذلك مع الاضافة كقوله تعالى واقام الصلاة قيل وحسن حذف التاء فى الآية مقارنة بقوله بعد وايتاء الزكاة * تنبيه * قد ورد تصحيح افعال واستفعال وفرعهما فى الفاظ منها أعول اعوالا وأغيمت السماء اغياما واستحوذ استحواذا واستغيل الصبي استغيالا وهذا عند النحاة شاذ يحفظ ولا يقاس عليه وذهب أبو زيد الى أن ذلك لغة قوم يقاس عليها وحكى الجوهري عنه أنه حكى عن العرب تصحيح أفعل وقام واستفعل تصحيحا مطردا فى الباب كله وقال الجوهري فى مواضع أخر تصحيح هذه الاشياء لغة فصيحة وذهب فى التسهيل الى موضع ثالث وهو أن التصحيح مطرد فيما أهمل ثلاثيه وأراد بذلك نحو استنوق الجمل استنواقا واستتيست الشاة استتياسا أى صار الجمل ناقة وصارت الشاة تيسا وهذا مثل يضرب لمن يخلط فى حديثه لا فيما له ثلاثي نحو استقام انتهى (ومالافعال واستفعال المذكورين (من الحذف ومن * نقل فمفعول به أيضا قمن) أى حقيق (نحو مبيع ومصون) والاصل مبيوع ومصوون فنقلت حركة الياء والواو الى الساكن قبلهما فالتقى ساكنان الاول عين الكلمة والثاني واو مفعول الزائدة فوجب حذف احداهما واختلف فى أيتهما المحذوفة على نحو ما تقدم فى افعال واستفعال المتقدم ثم ذوات الواو نحو مصوت ومقول ليس فيها عمل غير ذلك وأما ذوات الياء نحو مبيع ومكيل فانه لما حذفت واوه على رأي سيبويه بقي مبيع ومكيل بياء ساكنة بعد ضمة فجعلت الضمة المنقولة كسرة لتصح الياء وأما على رأي الاخفش فانه لما حذفت ياؤه كسرت الفاء وقلبت الواو ياء فرقا بين ذوات الواو وذوات الياء

(ويكثر ذلك مع الاضافة) أى لسدها مسد التاء أفاده المصرح (قوله أعول اعوالا) هو بالعين المهملة يطلق بمعنى رفع صوته بالبكاء وبمعنى كثر عياله (قوله وأغيمت السماء) بالغين المعجمة أى صارت ذات غيم أى سحاب وقوله واستحوذ أى غلب (قوله واستغيل الصبي) أى بالغين المعجمة أى شرب الغيل بفتح الغين المعجمة وسكون التحتية وهو اللبن الذى ترضعه المرأة ولدها وهى تؤتى أو وهى حامل (قوله تصحيح أفعل الخ) الظاهر أن مثل أفعل واستفعل ماتصرف منهما كالمصدر واسم الفاعل (قوله وقام) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها اسقاطه وكذا أسقطه المرادى واعترض أرباب الحواشى ذكره بأنه ليس فيه نقل والكلام فيما فيه نقل وقد يقال بل المراد فيما حكاه الجوهري عن أبى زيد الاعم مما فيه نقل بأن يراد ما عينه حرف علة مطلقا (قوله فى الباب كله) أى سواء أهمل ثلاثيه أولا (قوله وهذا مثل الخ) يحتمل رجوع اسم الاشارة الى مجموع الجملتين والى كل منهما (قوله من الحذف ومن نقل) أى دون التعويض بالتاء وقوله فمفعول أى فاسم مفعول الفعل الثلاثى المعتل وقوله به متعلق بقمن (قوله لما حذفت واوه على رأى سيبويه) أورد عليه أمران * الاول ان الواو علامة اسم المفعول فلا تحذف وأجيب بمنع أنها علامة بدليل عدمها فى اسم مفعول المزيد كالمنتظر وانما جىء بها لرفضهم مفعلا الا فى مكرم ومعون ومألك ومهلك وانما العلامة الميم * الثانى أن المحذوف من نحو قاض الاصلى وهو الياء دون الزائد وهو التنوين ومن نحو قل وبع وخف الساكن الاول لا الثانى (وأجيب) بأن محل ذلك كله اذا كان ثانى الساكنين حرفا صحيحا وهما هنا

وقد خالف الأخفش أصله في هذا فإن أصله أن الياء إذا انضمت وبعدها ياء أصلية بانية قلبها
واوا لانضمام ما قبلها إلا في الجمع نحو بيض وقد قلب هنا الضمة كسرة مراعاة للياء التي هي عين مع حذفها ومراعاتها موجودة أجدر * تنبيه * وزن مبيع عند سيبويه مفعل وعند الأخفش مفول وتظهر فائدة الخلاف في نحو مسوء مخففا قال أبو الفتح سألني أبو علي عن تخفيف مسوء فقلت أما على قول أبي الحسن فأقول رأيت مسوا كما تقول في مقروء مقرو لأنها عنده واو مفعول وأما على مذهب سيبويه فأقول رأيت مسوا كما تقول في خبء خب فتحرك الواو لأنها في مذهبه العين فقال لي أبو علي كذلك هو اه (وندر * تصحيح ذي الواو) من ذلك في قول بعض العرب ثوب مصوون ومسك مدووف وفرس مقوود ولا يقاس على ذلك خلافا للمبرد (و) التصحيح (في ذي الياء) من ذلك (اشتهر) لغة الياء كقوله * حده مطيوبة به نفسا وقوله * كأنها تفاحة مطيوبة * وقوله * وإخال أنك سيد معيون * وقوله ان * حتى تذكر بيضات وهيجه * يوم الرذاذ عليه الدجن مغيوم * وهذه لغة تميمية * تنبيه *

حرف علة اه تصريح بإيضاح وزيادة (قوله وقد خالف الأخفش الخ) فيه عندي نظر لو أن أقروه لا تالا نسلم أن قلبه هنا الضمة كسرة والواو ياء مراعاة للعين المحذوفة بل للفرق بين ذوات الواو وذوات الياء كما تقدم الشارح فافهم (قوله في هذا) متعلق بخالف أي في نحو مبيع ومكيل (قوله عند سيبويه مفعل) بضم الفاء وسكون العين (قوله مخففا) أي بإبدال همزته واوا ثم إدغام واو مفعول فيها على رأي الأخفش وبنقل حركتها إلى الواو التي هي عين ثم حذفها على رأي سيبويه ولا يخفى أن أصل مسوء مسووء بوزن مفعول (قوله أما على قول الخ) وجه ذلك أن الهمزة المتحركة إذا كانت الواو التي قبلها زائدة لغير الإلحاق قلبت الهمزة واوا وأدغمت الواو فيها وإن كانت أصلية نقلت حركة الهمزة إليها وحذفت (قوله خب) أي بحذف الهمزة بعد نقل حركتها إلى الباء (قوله كذلك هو) أي تخفيف مسوء (قوله ومسك مدووف) بالدال المهملة ثم فاء آخره أي مبلول وقيل مسحوق ومسك مدوف على القياس كذا في المختار وغيره ورسمه بذن كما في بعض النسخ تحريف (قوله حده مطيوبة) اسم مفعول طابه يقال طابه وأطابه أي طيبه ولعل الصواب مطيوب به نفس برفع نفس على النيابة عن الفاعل أو مطيوب به نفسا بالتذكير وإنابة الضمير في مطيوب العائد على ما على خده عن الفاعل فتأمل (قوله كأنها) أي الخمرة (قوله معيون) اسم مفعول عانه من باب باع أي أصابه بالعين (قوله حتى تذكر) الضمير يرجع لذكر النعام ويوم فاعل هيجه والرذاذ اللين مجتمعين كسحاب المطر الضعيف ويروى يوم رذاذ بالتنكير ويظهر أن الهاء في عليه لليوم وأن على بمعنى في والدجن بفتح الدال المهملة وسكون الجيم كما في كتب اللغة إلباس الغيم السماء ودجن يومنا من باب نصر صار ذا دجن وقوله مغيوم أي ذو غيم مطبق صفة ثانية ليوم الرذاذ بعد الصفة الجملة أعني فيه الدجن بناء على أن أل الجنسية مدخولها في معنى النكرة وبدليل الرواية الثانية فإن جعل خبرا عن الدجن والجملة صفة أو حال من يوم احتيج إلى جعل الدجن بمعنى الغيم وإلى ادعاء المبالغة في وصف الغيم بأنه مغيوم ثم صريح كلام القاموس وغيره

قالوا مشيب فى المختلط بغيره والأصل مشوب ولكنهم لما قالوا فى الفعل شيب حملوا عليه اسم المفعول وكما

قالوا مشيب بناء على شيب قالوا مهوب بناء على هوب الامر فى اغممن بشرك بوع المتاع

ان غام لازم بمعنى صار ذا غيم وحينئذ فبناء اسم المفعول منه خلاف القياس والك أن تحمله على الحذف والايصال أى مغيوم فيه أى اليوم السماء أو مغيوم به أى الدجن هذا ما ظهر لى فى تقرير البيت فتأمله (قوله قالوا مشيب) أى بقلب ضمته كسرة وواوه ياء بعد صيرورته مشوبا فرع مشووب بنقل ضمة واوه الى شينه وحذف احدى الواوين الساكنين على الخلاف (قوله والاصل) أى القياس مشوب لا مشيب لانه واوى العين وليس مراده الاصل التصريفى اذ هو مشووب بواوين (قوله قالوا مهوب) أى بابقاء الضمة بعد نقلها من الياء وحذف الياء بناء على مذهب الاخفش أن المحذوف العين وبابقاء الضمة بعد نقلها من الياء وقلب الياء واوا بناء على مذهب سيبويه أن المحذوف واو مفعول فعلم ما فى كلام الحواشى من القصور (قوله والاصل) أى القياس مهيب لانه يائى العين وليس مراده الاصل التصريفى اذ هو مهيوب بياء فواو (قوله وصحح المفعول) أى اسم المفعول (قوله حملا على فعل الفاعل) وهو عدا فانه صحيح بمعنى أنه لم يعل بقلب واوه ياء وان قلبت ألفا ذكريا (قوله ويجوز الاعلال مرجوحا الخ) كلام المصنف والشارح يفيد عدم شذوذ الاعلال وصرح ابن هشام بشذوذه (قوله وأعال ان لم) بنقل حركة الهمزة الى اللام وحذف الهمزة (قوله حملا على فعل المفعول) وهو عدى ودعى (قوله والمصدر ليس الخ) يجاب بجواز تعدد العال فيجوز أن تكون العلة فى المصدر شيأ آخر وبأن المصدر يصلح للفاعل والمفعول فأعل مصدر المفعول وحمل عليه مصدر الفاعل طردا للباب المصدرى (قوله ليس مبنيا) أى محولا (قوله لان الواو الاولى) أى من معدوو ومدعوو (قوله كأنها وليت الضمة) أى وليس فى الاسماء العربية المعربة بالحركات ما آخره واو قبلها ضمة لثقل ذلك وقوله فقلبت ياء أى والضمة التى قبلها كسرة يشير الى ذلك كله قوله على حد قلبها الخ وعدم ذكر المصنف هذا فى أسباب قلب الواو ياء لا ينهض الاعتراض به على الشارح وان اعترضوا به مع أنه يمكن تقديم قلب الضمة كسرة على قلب الواو ياء فيكون من الاسباب التى ذكرها المصنف فتأمل (قوله على حد قلبها فى أدل

والاصل مهيوب (وصحح المفعول من) كل فعل واوى اللام مفتوح العين كما فى (نحو عدا) ودعا فانك تقول فى المفعول منهما معدو ومدعو حملا على فعل الفاعل هذا هو المختار ويجوز الاعلال مرجوحا كما أشار اليه بقوله (وأعلل ان لم تتحر) أى لم تقصد (الاجودا) فتقول معدى ومدعى وروى بالوجهين قوله أنا الليث معديا عليه وعاديا أنشده المازنى معدوا بالتصحيح وأنشده غيره بالاعلال واختلف فى علة الاعلال فقيل حملا على فعل المفعول وهو قول الفراء وتبعه المصنف واعترض بوجود القلب فى المصدر نحو عتا عتيا والمصدر ليس مبنيا على فعل المفعول وقيل أعل تشبيها بباب أدل وأجرلان الواو الاولى ساكنة زائدة حقيقة بالادغام فلم يعتد بها حاجزا فصارت الواو التى هى

 لام الكلمة كأنها وليت الضمة فقلبت ياء على حد قلبها فى أدل

وأجر والاحتراز بواوي اللام من يائيها فانه يجب فيه الاعلال نحو رمي وتقول ثالثه تقول في المفعول منه مرمي ومقلي والاصل مرموي ومقلوي قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون وأدغمت في لام الكلمة وكسر المضموم لتصح الياء وقد سيق الكلام على هذا وبكونه مفتوح العين من مكسورها وهو على قسمين ما ليس عينه واوا وما عينه واو فأما الاول نحو رضي فان الاعلال فيه أولى من التصحيح لان فعله قد قلبت فيه الواو ياء في حالة بنائه للفاعل وفي حالة بنائه للمفعول فكان اجراء اسم المفعول على الفعل في الاعلال أولى من مخالفته له وايد اجاء الاعلال في القرآن دون التصحيح قال تعالى ارجعي الى ربك راضية مرضية ولم يقل مرضوة ع كونه من الرضوان وقرأ بعضهم مرضوة وهو قليل هذا ما ذكره المصنف أعني ترجيح الاعلال على التصحيح في نحو مرضي وذكر غيره أن التصحيح في ذلك هو القياس وأن الاعلال فيه شاذ فان كان فعل بكسر العين واويها نحو قوي تعين الاعلال وجها واحدا فتقول مقوي والاصل مقوو وما ستثقل اجتماع ثلاث واوات في الطرف مع الضمة قلبت الاخيرة ياء ثم قلبت المتوسطة ياء لانه اجتمع ياء وواو وسبقت احداهما بالسكون ثم قلبت الضمة كسرة لاجل الياء وأدغمت الياء في الياء فقيل مقوي * تنبيه * باب مرضي ومقوي سابع موضع تقلب فيه الواو اي

ياء (كذا الذا وجهين جا الفعول من * ذي الواو لام جمع او فرد يعن) هذا موضع ثامن تقلب فيه الواو ياء أي اذا كان الفعول مما لامه واو ولم يخل من أن يكون جمعا أو مفردا فان كان جمعا جاز فيه الاعلال والتصحيح الا أن الغالب الاعلال نحو عصا وعصي وقفا وقفي ودلو ودلي والاصل عصوو وقفوو ودلوو فأبدلت الواو الاخيرة ياء

(قوله وأجر) أي على طريقته من قلب الضمة التي قبل الواو كسرة دون بقية أعمال أدل وأجر وكأنهم لم يستثقلوا الضمة والكسرة على الياء فيحذفوها ثم يحذفوا الياء لالتقاء الساكنين كما فعلوا في أدل وأجر نظرا الى كون الواو ثلث في الواقع سا كنا خفت (قوله فانه يجب فيه) أي في اسم مفعوله الاعلال سواء كانت عينه مفتوحة أو مكسورة وسواء كانت واوا أو غيرها (قوله وقد سبق الكلام على هذا) أي في عموم قوله ان يسكن السابق من واو ويا الخ (قوله وبكونه) أي الفعل الواوي اللام اذ الكلام فيه (قوله فان الاعلال فيه) أي في اسم مفعوله (قوله وقرأ بعضهم مرضوة) أي شذوذا (قوله ما ذكره المصنف) أي في غير هذا الكتاب كالتسهيل (قوله فان كان فعل الخ) مقابل قوله فأما الاول نحو رضي الخ ولو قال وأما الثاني نحو قوي فيتعين اعلاله لكان أخصر وأحسن في المقابلة وقد علم من كلام المصنف والشارح أن الفعل الذي لامه واو ثلاثة أقسام ما يختار تصحيح اسم مفعوله وهو ما ذكره الناظم بقوله وصحح المفعول الخ وما يختار اعلال اسم مفعوله وهو مكسور العين غير واوي ها كرضي وما يتعين اعلال اسم مفعوله وهو مكسور العين واويها كقوي (قوله ثم قلبت المتوسطة ياء) ولا يضر عروضها لان اشتراط الاصالة فيما ذكروا انما هي في السابق من الواو والياء كما مر والسابق هنا أصلي نقله شيخنا السيد عن الدنوشري (قوله باب مرضي ومقوي) لم يقل ومعدي لقلة قلب واوه ياء كما مر (قوله ذا وجهين) حال من الفعول بضم الفاء والعين مؤكدة لما يستفاد من التشبيه وقوله لام جمع حال من الواو (قوله أي اذا كان الفعول) لا يخفى أنه ينبغي اسقاط

حملا على باب أدل وأعطيت الواو التي قبلها ما استقر لمثلها من ابدال وادغام وقد ورد بالتصحيح ألفاظ قالوا أبوّ وأخوّ ونحوّ جمعا لنحو وهي الجهة وثجوّ بالجيم جمع الثجو وهو السحاب الذي هراق ماؤه وبهوّ جمعا لبهو وهو

المصدر وان كان مفردا جازفيه الوجهان الا أن الغالب التصحيح نحو وعتوا عتوا كبيرا لايريدون علوا في الارض ولا فسادا وتقول نما المال نموا وسما زيد سموا وقد جاء الاعلال في قوله سم عتا الشيخ عتيا وعسا عسيا أي ولى وكبر وقسا قلبه قسيا وانما كان الاعلال في الجمع ارجح والتصحيح في المفرد أرجح لثقل الجمع وخفة المفرد * تنبيهان * الاول في كلامه ثلاثة أمور أحدها أن ظاهره التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع في الوجهين وليس كذلك كما عرفت * ثانيها ظاهره أيضا التسوية بين الاعلال والتصحيح في الكثرة وليس كذلك كما عرفت وقد رفع هذين الامرين في الكافية بقوله ورجح الاعلال في الجمع وفي مفرد التصحيح أولى ما قفي * ثالثها أطلق جواز التصحيح في فعول من الواوي اللام وهو مشروط بأن لا يكون من باب قوي فلو بني من القوة فعول وجب أن يفعل به ما فعل بفعول من القوة وقد تقدم فكان التعبير السالم من هذه الامور

أي (قوله حملا على باب أدل) وجهه أسلفه الشارح قريبا في قوله وقيل أدل أي اسم مفعول نحو عدا تشبيها بباب أدل وأجراء الخ (قوله ما استقر لمثلها) أي في قول المصنف ان يسكن السابق الخ وقوله من ابدال وادغام أي وكسر ما قبل الياء (قوله أبوّ وأخوّ) جمعين لاب وأخ حكاهما ابن الاعرابي تصريح (قوله ونحوّ) بالحاء المهملة حكى سيبويه انكم لتنظرون في نحوّ كثيرة تصريح (قوله هراق ماؤه) كذا في النسخ والذي في القاموس وغيره أن هراق متعد فالصواب نصب ماءه أو بناء الفعل للمجهول (قوله جمعا لبهو) بفتح الموحدة وسكون الهاء تصريح (قوله أي ولى وكبر) راجع لكلا الفعلين والعطف للتفسير هذا ما تفيده كتب اللغة (قوله التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع في الوجهين) لا يخفى أن التسوية بينهما في الوجهين صادقة بتساوي الوجهين في كل منهما وبكون التصحيح أولى في كل وبكون الاعلال أولى في كل وحينئذ لا يغني هذا الامر الاول عن الامر الثاني المذكور بقول الشارح ثانيها ظاهره أيضا التسوية بين الاعلال والتصحيح في الكثرة أي اعلال الجمع والمفرد وتصحيحهما * نعم الامر الثاني يغني عن الاول لاستلزام الثاني للاول لكن ليس من عادتهم الاعتراض باغناء الثاني عن الاول كما هو مشهور ويعلم ما في كلام شيخنا والبعض * ثم يرد على الشارح أنا لا نسلم الامر الثاني لان قول المصنف كذا الثاني لاستواء التصحيح والاعلال مقتض لرجحان التصحيح في الجمع والمفرد لرجوع اسم الاشارة الى المفعول من نحو عدا المتقدم في قوله وصحح المفعول الخ فكان ينبغي للشارح أن يقول في كلامه أمران أحدهما أن ظاهره التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع في رجحان التصحيح على الاعلال وليس كذلك كما عرفت

المناسب لغرضه أن يقول كذا المفعول منه مفردا وات * ومن جاءهو بالعكس يعني * والضمير في منه يرجع الى ما ذكر في البيت قبله * الثاني ظاهر كلامه هنا وفي الكافية وشرحها أن كلا من تصحيح الجمع واعلال المفرد مطرد يقاس عليه أما تصحيح الجمع فمذهب الجمهور الى أنه لا يقاس عليه واليه ذهب في التسهيل قال ولا يقاس عليه خلافا للفراء بعد النقل وأما اعلال المفرد فظاهر التسهيل اطراده والذي ذكره غيره أنه شاذ (وشاع) أي كثر الاعلال بقلب الواو ياء اذا كانت عينا لفعل جمعا صحيح اللام (نحو (٤٠٤) نيم في نوم) جمع نائم وصيم في صوم جمع صائم وجيع في جوع جمع جائع ومنه قوله * ومعرّض تغلي المراجل تحته * عجلت طبخته لقوم جيع * ووجه ذلك أن العين شبهت باللام لقربها من الطرف وأعلت كما تعل اللام فقلبت الواو الاخيرة ياء ثم قلبت الواو الاولى ياء وأدغمت الياء في الياء ومع كثرته فالتصحيح أكثر منه نحو نوّم وصوّم ويجب ان اعتلت اللام لئلا يتوالى اعلالان وذلك كشوّى وغوّى جمع شاو وغاو أو فصلت من العين كنوّام وصوّام لبعد العين حينئذ من الطرف (ونحو نيام شذوذه نمي) أي روي في قوله * فما أرق النيام الا كلامها * تنبيهات * الاول قوله شاع ليس نصا في أنه مطرد . الدابة

وقد نص غيره من النحويين على المراد وقد بان لك أن قوله شاع نحو نيم هو بالنسبة الى نيام لا الى نوّم * الثاني يجوز في فاء فعّل المعل العين الضم والكسر والضم أولى وكذلك فاء نحو دليّ وعصيّ والى جمع ألوى وهو الشديد الخصومة * الثالث هذا الموضع تاسع موضع تقلب فيه الواو ياء وبقي عاشر لم يذكره هنا وهو أن تلي الواو كسرة وهي ساكنة مفردة نحو ميزان وميقات الاصل موزان وموقات فقلبوا الواو ياء استثقالا للخروج من كسرة الى الواو كالخروج من كسرة الى ضمة ولذلك لم يكن في كلامهم مثل فعُل وخرج بالقيد الاول نحو موعد وبالثاني نحو طِوَل وعوض

ثانيهما المطلق جواز التصحيح الخ (قوله المناسب لغرضه) قد يمنع بأن ما ذكره من البيت لا يشمل المفعول من باب رضي لأن رجاعة الضمير في منه لفعل عدا (قوله جمع نائم) أصله ناوم لانه من النوم فأبدلت الواو همزة على القاعدة وكذا صائم وجائع (قوله ومعرّض) بضم الميم وفتح العين المهملة والراء المشددة وبالصاد المهملة وهو اللحم الملقى في العرصة ليجف ويروى بغير هذا الوجه كما في العيني وتغلي تفور كما في القاموس والمراجل جمع مرجل وهو القدر من النحاس (قوله ويجب ان اعتلت اللام) هذا محترز قوله صحيح اللام وقوله أو فصلت من العين محترز اتصال اللام بالعين المفهوم من التمثيل بنحو نيم في نوم (قوله كشوّى وغوّى) باعجام أولهما وضمه وتشديد ثانيهما والاصل شوّي وغوّي قلبت ياؤهما ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله جمع شاو وغاو) اسمي فاعل شوى يشوي كرمى يرمي وغوى يغوي كرمى يرمي غيا وغوي يغوى كعمي يعمى غواية بالفتح كما في القاموس والاول أفصح كما في التصريح (قوله أي روي) وقال السندوبي أي نسب لعلماء العربية (قوله جمع ألوى) ضبط في نسخ القاموس كأفعل التفضيل (قوله مثل فعُل) أي بكسر الفاء وضم العين (قوله نحو طِوَل) بكسر الطاء المهملة وفتح الواو مخففة حبل تشد به قائمة

وسوان وسار وبالثالث عدوا جلواذ واعلواط *(فصل)* (ذو اللين فاتا في افتعال أبدلا) تا مفعول ثان لابدل والاول ضمير مستتر نائب عن الفاعل يعود على ذي اللين وفا حال منه أي اذا كان فاء الافتعال حرف لين يعني واوا أو ياء وجب في اللغة الفصحى ابداله تاء فيه وفي فروعه من الفعل واسمي الفاعل والمفعول لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من مقاربة المخرج ومنافاة الوصف لان حرف اللين من المجهور والتاء من المهموس مثال ذلك في الواو اتصال واتصل ويتصل واتصل ومتصل ومتصل به والاصل اوتصال واوتصل ويوتصل واوتصل وموتصل وموتصل به ومثاله في الياء اتسار واتسر ويتسر واتسر ومتسر ومتسر والاصل ايتسار وايتسر وييتسر ايتسر وميتسر وميتسر وانما أبدلوا الفاء في ذلك تاء لانهم لو أقروها لتلاعبت بها حركات ماقبلها فكانت تكون بعد الكسرة ياء وبعد الفتحة ألفا وبعد الضمة واوا فلما رأوا مصيرها الى تغيرها لتغير أحوال ماقبلها أبدلوا منها حرفا يلزم وجها واحدا وهو التاء

الدابة كما في القاموس (قوله وسوان) هو وعاء الشئ (قوله عدوا جلواذ) بالجيم والذال المعجمة دوام السير مع السرعة تصريح (قوله واعلواط) بالعين والطاء المهملتين التعلق بالعنق يقال اعلوط بعيره أي تعلق بعنقه تصريح والله أعلم

(فصل)

(قوله فاتا) تقدم للشاطبي أن مالم يضف وقصر من أسماء هذه الحروف منون على ماشرحت مابالقصر ونقل ابن غازي عن بعضهم أن الصواب عدم تنوينها لانها مبنية لوضعها وضع الحروف وعندي أنه يجوز الوجهان التنوين على أن مقصور تلك الاسماء مختصر من ممدودها وعدمه على أنه موضوع أصالة فافهم (قوله فاء الافتعال) أي وفروعه بدليل مابعد (قوله يعني واوا أو ياء) انما أتى بالعناية لان حرف اللين يشمل الالف مع أنه ليس مرادا كما سيذكره الشارح (قوله ابداله تاء) ولم تقلب الواو ياء مثناة تحتية على ماهو مقتضى القياس لانها ان قلبت ياء لزم قلبها تاء في هذه اللغة فالاولى الاكتفاء باعلال واحد كذا ذكره ابن الحاجب قال التفتازاني وفيه نظر اذ لو قلبت الواو ياء تحتية لم يجز قلب التحتية فوقية كما في الياء التحتية المنقلبة عن الهمزة * وأجيب بأنه يجوز هنا الفرق بين الياء المنقلبة عن الواو والمنقلبة عن الهمزة لان الهمزة لاتبدل فوقية بخلاف الواو كذا في التصريح (قوله اتسار) فسره الفارضي بالقمار وأقره شيخنا ووجه أخذه من اليسر بأن أهل الجاهلية كانوا يظنون أنه يورث اليسار وفي المصباح الميسر مثال مسجد قمار العرب يقال منه يسر الرجل يسرا من باب وعد فهو ياسر (قوله لتلاعبت بها حركات ماقبلها) أي طلبا للمجانسة (قوله فكانت تكون) لاحاجة الى تكون وقوله ياء أي أصلية ان كانت الفاء ياء ومنقلبة عن واو ان كانت الفاء واوا وكذا يقال في قوله وبعد الضمة واوا (قوله وبعد الفتحة ألفا) يرد عليه أن شرط قلب الياء والواو ألفا تحركهما كما مر في قوله من ياء او واو بتحريك أصل الخ الا أن يقال هذا

وهو أقرب الزوائد من الفم إلى الواو وليوافق ما بعده فيدغم فيه وقال بعض النحويين البدل في باب اتصل إنما هو من الياء لأن الواو لا تثبت مع الكسرة في اتصال وفي اتصل وحمل المضارع واسم الفاعل واسم المفعول منه على المصدر والماضي * تنبيهان * الأول ذو اللين يشمل الواو والياء كما تقدم وأما الألف فلا مدخل لها في ذلك لأنها لا تكون فاء ولا عينا ولا لاما * الثاني من أهل الحجاز قوم يتركون هذا الإبدال ويجعلون فاء الكلمة على حسب الحركات قبلها فيقولون ايتصل ياتصل فهو موتصل وايتسر ياتسر فهو موتسر وحكى الجرمي أن من العرب من يقول ائتصل وائتسر بالهمز وهو غريب (وشذ) إبدال فاء الافتعال تاء (في ذي الهمز نحو) قولهم في (ائتكلا) وائتزر افتعل من الأكل والإزار اتكل واتزر بإبدال الياء المبدلة من الهمزة تاء وإدغامها في التاء وكذا قولهم في أرتمن افتعل من الأمانة اتمن بإبدال الواو المبدلة من الهمزة تاء واللغة الفصحى في ذلك كله عدم الإبدال

لقال

الشرط لم تجمع عليه العرب كما يستفاد من التنبيه الثاني (قوله وهو أقرب الزوائد) في معنى التعليل لمحذوف يدل عليه قوله وهو التاء تقديره واختاروا التاء لأنه أقرب الخ والمراد الأقربية في المخرج لأن التاء من بين طرف اللسان والثنيتين العليين والواو من الشفتين لم يكن حرف مدتان كانت حرف مد من الجوف وأقربية التاء إليها حينئذ من حيث مرور الحرف الجوفي على مخرج التاء وغيره لا في الصفة إذ صفة التاء الهمس وصفة حرف اللين الذي منه الواو الجهر فهما متباعدان صفة ويرد على دعواه أقربية التاء إلى الواو الميم فإنها أقرب إلى الواو مخرجا من التاء لأنها من الشفة إلا أن يقال مراده الأقربية في الجملة ولما كان يرد حينئذ أن يقال هلا جعلوا البدل الميم دفعه بقوله ليوافق ما بعده فيدغم فيه والمراد بالزوائد حروف الزيادة المجموعة بقول بعضهم سألتمونيها وقوله من الفم أي الخارجة من الفم والمراد مقدم الفم من الشفتين والثنايا وطرف اللسان أو ما يعم جميع المخارج وقوله إلى الواو متعلق بأقرب وقوله ليوافق الخ مناسب أنه على حذف العاطف على قوله وهو أقرب الخ بقرينة التصريح به في نسخة ولما كان التعليل بالأقربية قاصرا على إبدال التاء من الواو دون إبدالها من الياء أتى بالتعليل بالموافقة الجاري فيهما فتأمل (قوله وقال بعض النحويين الخ) الأولى أن يقول محل قوله لأن الواو لا تثبت مع الكسرة إذا أريد ثبوتها إما وهنا ليست كذلك لتشتم بدل تاء مزكيا (قوله ولا عينا ولا لاما) أي مع أصالة الألف فلا ينافي أنها تكون عينا ولاما وهي بدل كما في قام ورمى (قوله من أهل الحجاز الخ) هذا مع قوله وحكى الجرمي الخ محترز قوله سابقا في اللغة الفصحى (قوله نحو ائتكلا) قال المرادي ظاهر تمثيله بائتكلا أنه مما سمع فيه الإبدال الشذوذ وذكره وما دل عليه كلام بعضهم وفي كلام الشارح يعني ابن الناظم خلافه حيث قال ولا يريد أنه يقال في افتعل من الأكل اتكل اهـ أي بل المراد أن الإبدال سمع فيما هو من جنسه وإن كان لم يسمع فيه اهـ ملخصا وقول شارحنا غير قولهم صريح في الأول (قوله اتكل واتزر) مقول قولهم (قوله في أرتمن) بالبناء للمجهول كما يدل عليه قوله بإبدال الواو الخ إذ لو كان مبنيا للفاعل

والاتوالى اعلالان وقول الجوهرى فى اتخذ انه افتعل من الاخذ وهم واتما التاء أصل وهو من اتخذ كاتبع من تبع قال أبو على قال بعض العرب تخذ بمعنى اتخذ ونازع الزجاج فى وجود مادة تخذ وزعم أن أصله اتخذ وحذف وصحح ماذهب اليه فارسى بما حكاه أبو زيد من قولهم تخذ يتخذ تخذا وذهب بعض المتأخرين الى أن تخذ مما أبدلت فاؤه تاء على اللغة الفصحى لان فيه لغة وهى وخذ بالواو وهذه اللغة وان كانت قليلة الا أن بناءه عليها أحسن لانهم نصوا على أن اتمن لغة رديئة (طا تا افتعال رد اثر مطبق) طا مفعول ثان لرد والمفعول الاول تا ان كان رد أمرا وضميره ان كان رد مجهولا أى اذا بنى الافتعال وفروعه مما فاؤه أحد الحروف المطبقة وهى الصاد والضاد والطاء والظاء وجب ابدال تائه طاء فتقول فى افتعل من صبر اصطبر ومن ضرب اضطرب ومن طهر اطهر ومن ظلم اظطلم والاصل اصتبر واضترب واطتهر واظتلم فاستثقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من تقارب المخرج وتباين الصفة اذ التاء مهموسة مستفلة والمطبق مجهور مستعل فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء * تنبيه * اذا أبدلت التاء طاء بعد الطاء اجتمع مثلان والاول منهما ساكن فوجب الادغام واذا ابدلت بعد الظاء اجتمع متقاربان فيجوز البيان والادغام مع ابدال الاول من جنس الثانى ومع عكسه وقد روى بالاوجه الثلاثة قوله

اتصال بابدال الياء (قوله والاتوالى اعلالان) فيه نظر وان أقره ولان توالى الاعلالين الممنوع توالبهما على حرفين لا على حرف واحد كما هنا فتأمل (قوله وهم) علله التفتازانى كما فى التصريح بأنه لو كان من الاخذ لوجب أن يقال ايتخذ بغير ابدال وادغام (قوله واتما التاء) أى الاولى أما الثانية فتاء الافتعال قطعا وقوله أصل أى لابدل من ياء مبدلة من همزة كما زعم الجوهرى (قوله وزعم أن أصله اتخذ) يحتمل أنه يقول أصل تخذ اتخذ افتعل من الاخذ كما يقول الجوهرى أو من الوخذ كما سيحكيه الشارح عن بعض المتأخرين وهو الاولى واقتصار شيخنا والبعض على ترجى أنه يقول بالاول قصور (قوله وحذف) أى حذف منه همزة الوصل وتاء الافتعال وفتحت التاء التى هى فاء الكلمة وكسرت الخاء (قوله تخذ يتخذ تخذا) من باب تعب وقد تسكن خاء المصدر قاله فى المصباح (قوله الا أن بناءه) أى اتخذ عليها بأن يكون افتعل من الوخذ والاصل اوتخذ قلبت الواو تاء وأدغمت فى تاء الافتعال على القياس وقوله أحسن أى من جعله افتعل من الاخذ (قوله تا افتعال) وقد تجرى تاء الضمير مجرى هذه التاء تشبيها بها نحو حصط من الحوص وهو الخياطة حكاه الجاربردى فارضى (قوله وضميره) أى ضميرتا (قوله المطبقة) بفتح الموحدة على الحذف والايصال أى المطبق عندها اللسان بأعلى الحنك فاندفع ما قيل هنا ويجوز كسرها كما فى زكريا على الجزرية (قوله من تقارب المخرج) أى فى الجملة والافبعض المطبق الطاء وهى من مخرج التاء كما سيذكره الشارح قريبا على أن مخرجيهما الشخصيين مختلفان فى الحقيقة كما قرر فى محله (قوله حرف استعلاء) أى وجهر كما لا يخفى فتتم تباين الصفة (قوله من مخرجها) عبارة التصريح من مخرج المطبق واختيرت الطاء لكونها من مخرج التاء (قوله ومع عكسه)

وهو اجواد الذى يعطيك تائه معفواد يظلم أحيانا فيظلم روى فيظطلم وفيظلم ونيظلم وقدروى أيضا بتقليم بالنون وليس مما نحن فيه واذا أبدلت بعد الصاد اجتمع أيضا متقاربات فيجوز البيان والادغام بقلب الثانى الى الاول دون عكسه فتقول اصطبر واصبر ولايجوز اطبر لما فى الصاد من الصفير الذى يذهب فى الادغام واذا أبدلت بعد الضاد اجتمع أيضا متقاربان فيجوز البيان والادغام

بقلب الثانى الى الاول دون عكسه فتقول اضطرب واضرب ولايجوز اطرب لان الضاد حرف مستطيل فلو أدغم فى الطاء لذهب ما فيه من ذلك وقد حكى فى الشدوذ الطجع وهو فى الندور والقرابة مثل الطجع باللام وقد روى بالاوجه الاربعة قوله مال الى أرطاة حقف فالطجع

(و اذاب وازدد واذ كر ادالابق) أى اذابنى الافتعال مما فاؤه دال كوداب أو زاى كزاد أو دال كذكر وجب ابدال تائه دالا فيقال اذاب وازداد واذكر والاصل ادتان وارتاد واذتكر فامتنع مجىء التاء بعد هذه الاحرف لان هذه الاحرف مجهورة والتاء مهموسة فجىء بحرف يوافق التاء فى مخرجه ويوافق هذه الاحرف فى الجهر وذلك الدال والهرم

فتسهان فالاول اذا أبدلت تاء الافتعال دالا بعد الدال وجب الادغام لاجتماع المثلين واذا أبدلت دالا بعد الزاى جاز الاظهار والادغام بقلب الثانى الى الاول دون عكسه فيقال ازدجر وازجر ولايجوز ادجر لفوات الصفير واذا أبدلت دالا بعد الذال جاز ثلاثة أوجه الاظهار والادغام بوجهيه فيقال اذدكر ومنه قوله والهرم تذريه اذدراء عجبا وادّكر واذّكر بذال معجمة

قال التفتازانى هذا عكس الادغام أى المشهور الذى هو ادخال الحرف الاول فى الثانى لان هذا ادخال الثانى فى الاول وقال شيخنا الانبسى هذا ادغام عند القراء (قوله وهو الجواد) الضمير له رمن شاب والنائل العطاء وقوله عفوا أى سهلا بلامن ولامطل وقوله ويظلم أحيانا بالبناء للمجهول أى يطلب منه فى أوقات لا يطلب من مثله فيها فيظطلم أى يتحمل ذلك ولا يرده اه نقله المصرح عن الجاربردى (قوله الذى يذهب فى الادغام) أى ادغامها فى الطاء بعد قلبها طاء (قوله مال) أى الذئب والارطاة شجرة من شجر الرمل والحقف بكسر الحاء المهملة وسكون القاف بعدها فاء الرمل المعوج عينى (قوله ادالابق) دال الاخير بقى فانها بمعنى صار والضمير فى بقى يعود على التاء اه فارضى وأعرب الشكردى دالا حالا من فاعل بقى (قوله يوافق هذه الاحرف الخ) فيه أن من جملة هذه الاحرف الدال ولا معنى لموافقة الشئ نفسه الا أن يقال التعبير بالموافقة باعتبار الجملة (قوله والهرم تذريه اذدراء عجبا) صدره تنحى على الشوك جرازا مقضبا والضمير فى تنحى يرجع الى الناقة وهو بالنون فالحاء المهملة اما مبنى للفاعل من انحى على الشئ أى أقبل عليه كما فى القاموس أو للمفعول من أنحاه أى أماله كما فى القاموس وجرازا بجيم فراء ثم زاى كغراب السيف القاطع كما فى القاموس وأما قول البعض المراد بالجراز بكسر الجيم اسنان الناقة فلم أر له مساعدا فى كتب اللغة وهو حال من الضمير فى تنحى على تقدير أداة التشبيه ومقضبا بقاف فضاد معجمة فموحدة كمنبر السيف القطاع والمنجل كما فى القاموس وهو بدل من جرازا

والهرم بفتح الهاء وسكون الراء قال في القاموس نبت وشجر أو البقلة الحمقاء اه وقوله تذر بضم الفوقية من أذرى قال في القاموس ذرت الريح الشيء ذروا وأذرته وذرته أطارته وأذهبته وذراهو بنفسه اه وأخبرني بعض من أثق به من فضلاء الطلبة أن في شرح دلائل الخيرات للفاسي أنه يقال ذرت الريح الشيء ذر واوذر يا وعلى هذا يصح فتح تاء المضارعة في البيت وقوله الاذراء مفعول مطلق لتذر بمعناه موافق له في أصل الاشتقاق نحو والله أنبتكم من الارض نباتا هذا ما ظهر لي في ضبط البيت وحله وتكلم شيخنا السيد عليه بما هو بمعزل عنه معنى وادغاما (قوله وهذا الثالث) أي أذكر بدال معجمة (قوله ثاء بعد الثاء) أي ثاء مثلثة بعد الثاء المثلثة (قوله أو تدغم فيها) أي في التاء الفوقية الثاء أي المثلثة أي بعد قلبها تاء فوقية كما هو معلوم (قوله وفي اجتز) بالزاي بقرينة ما بعد (قوله لا تحبسانا) من خطاب الواحد بما للاثنين كما قد تفعله العرب أي لا تحبسنا عن شيء اللحم يقلع أصول الكلابل جز الشيح وأسرع لنا في الشيء قاله العيني (قوله الى ما يبدل) أي يكون بدلا وقوله ويبدل منه أي يكون مبدلا منه (قوله وكالهاء الخ) فيه أن هذا لم يعلم مما ذكره الناظم ولا يدفع الاعتراض اعادة الكاف وان زعمه البعض (قوله أولا) حال من الهمزة وقوله بعد آخرا حال من الضمير في منها العائد على الهاء وانما قال ذلك اعتبارا بالاصل في الموضعين (قوله وهو التاء) ان قرئ بالفوقية كما في غالب النسخ ورد أنه قد علم من النظم كما سيعترف به الشارح أن الفوقية تبدل و يبدل منها الاول من قوله ذو اللين فاتا في افتعال ابدلا والثاني من قوله طاتا افتعال رد ثم طبق وان قرئ بالمثلثة كما في بعض النسخ ورد أن كلامه في حروف الابدال التي ذكرها المصنف بدليل قوله قد علم مما ذكره الخ مع أن المثلثة وقعت بدلا ومبدلا منها كما أفاده الشارح فيما مر قريبا وفيما يأتي وبهذا التحقيق يعرف ما في كلام البعض من الخطا (قوله أما ابدال الحروف المتقاربة الخ) مقابل لمحذوف تقديره

وهذا الثالث لم تذكره شاذ أتهل من مذكر بالمجمة ... [illegible] على ابدال تاء الافتعال طاء بعد الأحرف الاربعة ... [illegible]

الحروف ولا تبدل وقد ذكر في التسهيل أنها تبدل ثاء بعد الثاء فيقال اثردثاه مثلثة وهو افتعل من ثرد أو تدغم فيها الثاء فيقال اثرداه اه قال سيبويه والبيان عندي جيد يعني الاظهار فيقال اثترد ولم يذكر المصنف هذا الوجه وذكر في التسهيل أيضا أنها قد تبدل دالا بعد الجيم كقولهم في اجتمعوا اجدمعوا وفي اجتزا اجدز ومنه قوله

فقلت لصاحبي لا تحبسانا
بنزع أصوله واجدز شيحا

وهذا لا يقاس عليه وظاهر كلام المصنف في بعض كتبه أنه لغة لبعض العرب فان صح أنه لغة جاز القياس عليه وهذا آخر ما ذكره الناظم من باب الابدال وما يتعلق به من أوجه الاعلال ﴿خاتمة﴾ قد علم مما ذكره أن حروف الابدال منقسمة الى ما يبدل ويبدل منه كالهمزة

وحروف العلة الثلاثة وكالهاء فانها تبدل من الهمزة أولا كهراق وتبدل منها الهمزة آخرا كماءٍ فان أصله موه والى ما يبدل ولا يبدل منه وهو الميم والطاء والدال والى ما يبدل منه ولا يبدل وهو التاء أما ابدال الحروف المتقاربة بعضها من بعض لاجل الادغام

ثم بعدوها في باب الابدال لعروضها وعلم أيضا أن الهمزة تبدل من ثلاثة أحرف وهي الالف والواو والياء وأن الياء تبدل من ثلاثة أحرف وهي الهمزة والالف والواو وأن الواو تبدل من ثلاثة أحرف وهي الهمزة والالف والياء وأن الالف تبدل من ثلاثة أحرف وهي الهمزة والواو والياء وأن الميم تبدل من النون وأن التاء تبدل من حرفين وهما الواو والياء وأن الطاء تبدل من التاء وأن الدال تبدل من التاء وأن الثاء تبدل من التاء على ما سبق مفصلا وقد تقدم أول الباب أن ما قصد الناظم ذكره هنا هو الضروري في التصريف وأن حروف الابدال الشائع اثنان وعشرون حرفا وأن

الابدال قد وقع في غيرها أيضا ولكنه ليس بشائع وقد رأيت أن أذيل ما سبق ذكره باستيفاء الكلام على ابدال جميع الحروف على سبيل الايجاز مرتبا الحروف على ترتيبها في المخارج فأقول وبالله التوفيق

* الهمزة * أبدلت من سبعة أحرف وهي الالف والياء والواو والهاء والعين والخاء والغين وقد تقدم الكلام عليها سوى الاخيرين فأما ابدالها من الخاء فقولهم في صرخ صرأ حكاه الاخفش عن الخليل ومن الغين قولهم في رغنه رأنه حكاه النضر بن شميل عن الخليل وابدالها من هذين الحرفين غريب جدا * الالف * أبدلت من أربعة أحرف وهي الياء والواو والهمزة والنون الخفيفة وقد تقدم الكلام عليها سوى الاخيرة فأما ابدالها من النون الخفيفة فنحو لنسفعا * الهاء * أبدلت من ستة أحرف وهي الهمزة والالف والواو والياء والتاء والحاء فابدالها من الهمزة قد تقدم أول الباب وأما ابدالها من الالف ففي قوله

قد وردت من أمكنه * من ههنا ومن هنه * ان لم أروها فمه

فأبدل الهاء في هنه من الالف وأما قوله فمه فيجوز أن يكون من ذلك أي فما أصنع أو فما انتظاري لها ويجوز أن يكون مه بمعنى اكفف أي أم قد وردت من كل جانب وكثرت فان لم أروها فلا تلمني واكفف عني ومن ذلك قولهم في أنا أنه ويجوز

هنا في غير ابدال الحروف المتقاربة للادغام أتالخ (قوله ثم بعدوها) أنث الضمير رجوعه الى ابدال الحروف المتقاربة لاكتسابه التأنيث من المضاف اليه (قوله وعلم أيضا) أي من كلام الناظم حيث قال

أحرف الابدال هدأت موطيا * فأبدل الهمزة من واو ويا

الخ الا أن الشارح لم يذكر هنا أول الاحرف التي يجمعها هدأت موطيا وهو الهاء اكتفاء بذكره لها ترتيبا في قوله وكان أيضا الخ واقتداء بالمصنف في عدم ذكره لها في تفصيل أحرف الابدال استغناء بما ذكره في باب الوقف من ابدالها من تاء التأنيث وقفا (قوله وهي الالف) فيه أن ابدال الهمزة من الالف لم يعلم من كلام المصنف وانما ذكره الشارح في شرح قول المصنف فأبدل الهمزة من واو ويا الخ واعترض هناك على المصنف بعدم شمول عبارته الالف (قوله الضروري في التصريف) أي اللازم بمقتضى قاعدة التصريف (قوله الشائع) أي في كلام العرب كلهم أو قوم منهم على ما مر في أول باب الابدال (قوله ما سبق ذكره) أي متنا وشرحا (قوله في رغنه) الرغن كالمنع الاصغاء للقول وقبوله (قوله وقد تقدم الكلام عليها) أي في باب الابدال فلا يعترض قوله سوى الاخيرة بتقدم الكلام عليها في باب نوني التوكيد (قوله قد وردت) أي الابل (قوله ومن ذلك) أي

أن تكون ألحقت لبيان الحركة وقالوا في حيهله ان الهاء الاخيرة بدل من الالف في حيهلا وأما ابدالها من الواو ففي قوله وقد رابني قولها ياهناه * ويحك ألحقت شرا بشر وقد اختلف في ذلك فذهب الجماعة الى أنها مبدلة من الواو والاصل ياهناو وقال أبو الفتح ولو قيل ان الهاء بدل من الالف المنقلبة من الواو الواقعة بعد الالف لكان قولا قويا اذ الهاء الى الالف أقرب منها الى الواو وابدالها من الياء في قولهم هذه في هذي وهنيهة في هنية وابدال الهاء من التاء في نحو طلحة في الوقف على مذهب البصريين وقد تقدم وحكى قطرب عن طيئ أنهم يقولون كيف البنون والبناه وكيف الاخوة والاخواه وهو شاذ ومن الشاذ أيضا قولهم في التابوت تابوه قال ابن جني وقد قرئ بها يعني في الشواذ قال وسمع بعضهم يقول قعدنا على الفراه يريد على الفرات وابدالها من الحاء في قولهم طهر الشئ بمعنى طحره أي أبعده ومته الدلو بمعنى متحها ومدهه بمعنى مدحه وفرق بعضهم بين ذي الحاء وذي الهاء بجعل المدح في الغيبة والمده في الوجه والاصح كونهما بمعنى واحد الا أن المدح هو الاصل * العين * أبدلت من حرفين الحاء والهمزة فالحاء في قولهم ضبع بمعنى ضبح والهمزة في نحو عن زيدا قائم بمعنى ان زيدا قائم وهي عنعنة تميم وقد تقدم * الغين * أبدلت من حرفين وهما الخاء والعين فالخاء نحو قولهم غطر بيديه بخطر

من ابدال الهاء من الالف (قوله أن تكون) أي الهاء ألحقت أي في الوقف بعد حذف الالف لبيان الحركة أي حركة النون اذ لو وقف عليها بعد حذف الالف بدون الهاء لسكنت لا أن الهاء بدل من الالف وايضاح ذلك أن ألف أنا زيدت عند البصريين وقفا لبيان حركة النون وقد تحذف الالف و يؤتى بالهاء فيحتمل أن يكون الاتيان بها لابدال الهاء من الالف و يحتمل أن تكون لبيان حركة النون كالالف اذا لم تحذف وعلى هذا الاحتمال اقتصر الدماميني في باب الضمير من شرح التسهيل حيث قال بعد ذكره أن ثبوت الالف في الوقف لبيان الفتحة ما نصه وقد يبين فتحها بهاء السكت كقول حاتم هكذا فزدي أنه (قوله وقالوا في حيهله الخ) لعل وجه التبري أنه يجوز أن تكون الهاء لبيان الحركة كما جاز هذا في أنه (قوله ولو قيل ان الهاء بدل من الالف) الظاهر أن مراده بالالف الهمزة لانها المبدلة من الواو في باب كساء وغطاء (قوله في قولهم هذه) أي باسكان الهاء (قوله وهنيهة في هنية) هي الشئ اليسير (قوله ومته الدلو بمعنى متحها) بفوقية ثم ما قال في القاموس مته الدلو كمنع متحها وفسر المتح في موضع آخر بالنزع وفسر الميح بالتحتية في موضع آخر بدخول البئر لملء الدلو لقلة مائها وفي المصباح متحت الدلو من باب نفع اذا استخرجتها ثم قال في موضع آخر ماح الرجل ميحا من باب باع انحدر في الركية فملأ الدلو وذلك حين يقل ماؤها ولا يمكن أن يستقى منها الا بالاغتراف باليد ونحوها اهـ ولم أجد فيهما ولا في غيرهما المه بمعنى الميح بالتحتية فيهما وانما المه كما في القاموس طلاء السيف وغيره بماء الذهب ومية الركية وموهها كثر ماؤها فعلم ما في كلام شيخنا من الخطا والله الهادي (قوله وفرق بعضهم الخ) قال البعض الظاهر أنه على هذا لا ابدال الا أن يكون التخصيص في كل استعمالا لا وضعيا اهـ وهو متجه (قوله ضبع) بضاد معجمة فموحدة يقال ضبع الفرس

بمعنى خطر يخطر حكاه ابن جنى والتعجب فى قولهم لعن فى لعن • الحاء • أبدلت من العين قالوا ربح بمعنى ربع
وهو قليل • الخاء • أبدلت من الغين قالوا الاخن يريدون الاغن فقد وقع التكافؤ بينهما وذلك فى غاية القلة
• القاف • أبدلت من الكاف قالوا فى وكنة الطائر وهى مأواه من الجبل وقنة حكاه الخليل • الكاف • أبدلت
من حرفين القاف والتاء فالقاف فى قولهم عربى كح أى قح وفسر الاصمعى القح فقال هو الخالص
من اللؤم فقد وقع التكافؤ بينهما
لكن ابدال الكاف من
القاف أكثر من عكسه
والتاء فى قوله
يا ابن الزبير طالما عصيكا
وقد تقدم • الجيم • أبدلت
من الياء وقد تقدم • الشين •
أبدلت من ثلاثة أحرف
الكاف التى للمؤنث والجيم
والسين فالكاف فى نحو
أكرمتك قالوا أكرمتش
وهى كشكشة تميم كما تقدم
والجيم كما فى قوله • اذ ذاك اذ
حبل الوصال مدمش • أى
مدمج قال ابن عصفور ولا
يحفظ غيره وسهل ذلك كون
الجيم والشين متقاربين فى
المخرج والسين قالوا
جعشوش فى جعسوس وهو
القمىء الذليل ويجمع بالمهملة
دون المعجمة وذلك علم الابدال
• الياء • وهى أوسع حروف
الابدال أبدلت من ثمانية عشر حرفا من الالف فى نحو مصابيح وغليم تصغير غلام ومن الواو ومغزى
فى نحو أغزيت وما تصرف منه ومن الهمزة فى نحو بير فى بئر ومن الهاء قالوا

كتع أى صوت صوتا ليس بصهيل ولا حمحمة (قوله بمعنى خطر يخطر)
فى القاموس خطر بباله وعليه يخطر ويخطر خطورا ذكره بعد نسيان
والفحل بذنبه يخطر خطرا وخطرانا وخطيرا ضرب به يمينا وشمالا والرجل
بسيفه ورمحه رفعه مرة ووضعه أخرى وفى مشيته رفع يديه ووضعهما
خطرانا والرمح اهتزاه وقاعدته أنه اذا ذكر المضارع مرة واحدة ولم
يقيده صراحة ضبطه بكسر العين وحينئذ تقتضى عبارته أن مضارع
خطر بباله بكسر العين وضمها ومضارع غيره بالكسر لا غير ٢ فاحفظه (قوله
فى لعن) أى التى هى لغة فى لعل (قوله ربع) قال فى القاموس ربع كمنع
وقف وانتظر ثم ساق معانى أخر (قوله يريدون الاغن) هو الذى يخرج
صوته من خيشومه (قوله فقد وقع التكافؤ بينهما) أى ابدال كل منهما من
الاخرى (قوله وذلك) أى التكافؤ بينهما (قوله وكنة الطائر) بتثليث
الواو وسكون الكاف بعدها نون وأما وقنة بالقاف فبالضم لا غير وفى نسخ
رقة بالفاء بدل النون وهو تحريف نقله شيخنا السيد (قوله أى مدمج)
أى مدخل بعضه فى بعض لشدة فتله واحكامه (قوله جعشوش) بوزن
عصفور وقوله وبذلك أى بجمعه بالمهملة دون المعجمة (قوله وهو القمىء)
بقاف مفتوحة فميم مكسورة فياء ساكنة فهمزة قال فى القاموس قمأ كجمع
وكرم قماء وقماءة بالضم والكسر ذل وصغر فهو قمىء اهـ وفى بعض النسخ
وهو المقمأ بالهمزة على صيغة اسم مفعول أقمأ قال فى القاموس فأقمأه وأقماه
صغره وأذله اهـ وعلى كل فقول الشارح الذليل صفة كاشفة وان كان أنسب
بالنسخة الاولى (قوله فى نحو أغزيت) بغين معجمة فزاى يقال أغزيته اذا
بعثته يغزو ومصباح (قوله وما تصرف منه) أى من مصدره نحو يغزى

٢ قول المحشى ومضارع غيره بالكسر لا غير كان الصواب ومضارع خطر الفحل بالكسر لا غير ومضارع
خطر الرجل بسيفه ورمحه وفى مشيته وخطر الرمح بالضم لا غير لان ما لم يذكر مضارعه يكون بالضم قطعا
كما صرح به فى القاموس فى ديباجته قاله نصر

دهديت الحجر في دهدهته وقالوا صهصيت بالرجل أي صهصهت به اذا قلت له صه صه ومن السين في قوله
اذا ما عد أربعة فسال فزوجك خامس وأبوك سادي أي سادس ومن الياء في قولهم الاراني والثعالي
والاصل الارانب والثعالب وقدمر ومن الراء في قيراط وشيراز والاصل قراط وشراز لقولهم في الجمع
قراريط وشراريز وقال بعضهم في شيراز شوار يز فيكون البدل من الواو

والاصل شوراز ومن النون
في أناسي وظرابي والاصل
أناسين وظرابين لانهما
جمعا انسان وظربان وكذلك
تظنيت أصله تظننت من
الظن وكان أبو عمرو بن
العلاء يذهب الى أن قوله
تعالى لم يتسنه أصله يتسن
أي لم يتغير من قوله تعالى من
حمإ مسنون وكذلك دينار
أصله دنار لقولهم دنانير ودنينير
وقالوا في انسان ايسان بالياء
ومن الصاد في قولهم قصيت
أظفاري والاصل قصصت
وقيل ان الياء هنا أصلها
الواو وان المعنى تتبعت
أقصاها ومن الضاد في قوله
اذا الكرام ابتدروا الباع بدر
تقضي البازي اذا البازي كسر
اي تقضض البازي من
الانقضاض ومن اللام في
أمليت وأصله أمللت ومن
الميم في قوله

تزور امرأ أما الاله فيتقي * وأما بفعل الصالحين فيأتمي قال ابن الاعرابي أراد فيأتم ومن العين في قوله

ومغزي (قوله دهديت الحجر) أي دحرجته (قوله فسال) بكسر الفاء جمع فسل بفتحها وسكون السين المهملة أي رديء كما في المصباح (قوله فزوجك) بكسر الكاف بقرينة تذكير خامس (قوله وشيراز) في المصباح الشيراز مثل دينار اللبن الرائب يستخرج ماؤه وقال بعضهم اللبن يغلى حتى يثخن ثم ينشف حتى يتقبب ويميل طعمه الى الحموضة وشيراز بلد بفارس اه (قوله في شيراز) أي في جمعه (قوله لم يتسنه) لم يتغير بمر السنين عليه (قوله أصله يتسنن) أي فبدلت النون الأخيرة ياء ثم الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم حذف للجازم وزيدت هاء السكت وغير قول أبي عمرو قولان أحدهما أن أصله يتسنو بناء على أن أصل سنة سنوة لقولهم سانيت قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم حذفت للجازم وزيدت هاء السكت ثانيهما أن الهاء أصلية بناء على أن أصل سنة سنهة لقولهم سانهت (قوله من حمإ) أي طين أسود مسنون أي متغير (قوله في قولهم قصيت أظفاري) بتشديد الصاد قال في المصباح قصصته قصا من باب قتل قطعته وقصيته بالتثقيل مبالغة والاصل قصصته فاجتمع ثلاثة أمثال فأبدل من أحدها ياء للتخفيف اه (قوله ابتدروا الباع) بدر الى الشيء من باب قعد وابتدر وبادر أسرع والباع بموحدة ثم غين معجمة الكرم كما في العيني والمصباح وعبارته الباع الكرم لفظة أعجمية استعملها الناس بالالف واللام اه والضمير في بدر يرجع الى الممدوح وقوله تقضي البازي في القاموس انقض الطائر هوى ليقع كتقضض وتقضى اه ومنه يؤخذ أن التقضي مصدر تقضى فيكون بكسر الضاد المعجمة المشددة كالتسلي والتجلي والتخلي وهو مفعول مطلق لبدر ملاق له في المعنى كفرح جذلا (قوله من الانقضاض) أي مأخوذ من الانقضاض ويحتمل هذا

ومنهل ليس له حوازق
ولضفادى جمه نقانق
يريد ولضفادع وقوله تلعيت
من العامية وهى بشدة
والاصل تلعت ومن الدال
فى التصدية وهى التصفيق
والصوت والاصل تصددة
لانها من صددت أصد قال
تعالى اذا قومك منه يصدّون
ومن التاء فى قوله
قام بها ينشد كل منشد
وايتصلت بمثل ضوء الفرقد
أى واتصلت ومن الثاء
فى قوله
قد مر يومان وهذا الثالى
أى الثالث ومن الجيم فى قوله
فابعدكن الله من شيرات
أى من شجرات وقالوا دياجى
فى جمع ديجوج والاصل
دياجيج ومن الكاف فى قولهم
مكوك ومكاكى والاصل
مكاكيك وهو مكيال
* الصاد * أبدلت من
حرفين من السين فى قولهم
صراط فى السراط ومن
اللام فى قولهم رجل جصد
أى جلد * اللام * أبدلت من
حرفين هما

أخذ الاشتقاقات بعد فتح ما يقال لا يشتق مصدر من جمع أريد منه (قوله
حوازق) بحاء مهملة وقبل القاف زاى أى جوانب تخرق الماء أى تشقه
وقوله ولضفادى جمه ضفادى مضاف وجم مضاف اليه وجمه مضاف والهاء
مضاف اليه أى لضفادى عظمه وكثرته كما نقله شيخنا السيد عن الجاربردى
وقوله نقانق بفتح النون الاولى وقاف أى أصوات وهو مبتدأ مؤخر
خبره لضفادى (قوله تلعيت الخ) ضبط فى القاموس العامية بضم اللام
وفسرها بمعان منها الشديد فلعلها مراد الشارح بالبقلة ثم قال وتلعى
تلاعيا اه يؤخذ منه أن الياء فى قول الشارح تلعيت مشددة وكذا العين
الاولى من قوله تلعت (قوله فى التصدية) أقول وكذا فى التصدى قال
فى المصباح تصدّيت للامر تعرضت له وتبتلت والاصل تصددت فأبدل
للتخفيف (قوله من صددت أصد) من باب ضرب يضرب كما فى المصباح (قوله
فى جمع ديجوج) بدال مهملة وتحتية وجيمين يقال ليلة ديجوج أى مظلمة
(قوله والاصل دياجيج) قال البعض أى فحذفت ياء الجمع ثم أبدلت الجيم ياء
اه والقياس أن يقال مثل هذا فى قوله والاصل مكاكيك وهو انما يصح
اذا كانت الياء من دياجى ومكاكى مخففة فاذا كانت مشددة كما ضبطت
به ياء مكاكى فيما رأيته من نسخ القاموس الصحيحة فلا بل تكون الياء
الساكنة ياء الجمع والتى تليها بدل الجيم والله أعلم (قوله مكوك) كتنور
وقوله وهو مكيال أى يسع صاعا ونصفا على أحد أقوال ذكرها فى القاموس
(قوله الصاد أبدلت من حرفين من السين فى قولهم صراط فى السراط ومن
اللام الخ) كذا فى بعض النسخ قال السندوبى كل كلمة فيها سين بعدها طاء أو
خاء أو غين أو قاف جاز ابدال سينها صادا سواء كانت هذه الاحرف ثانية
أو ثالثة أو رابعة نحو صراط و بصط والصخب والصغبة وصيقل فى سراط
و بسط وسخب وسغبة وسيقل اه وعلى هذه النسخة يكون قوله بعد الصاد
أبدلت من السين فى نحو صراط مكررا وفى بعض النسخ الضاد أى المعجمة
أبدلت من اللام فى قولهم رجل جضد أى جلد وعلى هذه النسخة لا تكرار
ولا يخفى أن النسختين متعارضتان فى رجل جضد لاقتضاء النسخة الاولى

قول المحشي فاني لم أجد في كتب اللغة الخ فيه نظر لان صاحب القاموس كتبها فيه بالحمرة الدالة على أنها من زيادته على الصحاح واعترضه محشيه بأنها موجودة في الصحاح أي حيث قال في مادة جلد ما نصه وربما قالوا رجل بضه بضيعه لون اللام مع الجيم ضادا اذا سكنت اه ورأيت صاحب المزهر في النوع (٣٢) الابدال نقل من ديوان الادب مثل ما في الصحاح والله الهادي قاله نصر الهوريني

النون في أصيلان والضاد في اضطجع كما مر * الراء * أبدلت من اللام في قولهم نثره بمعنى نثله ورعل بمعنى لعل * النون * أبدلت من أربعة أحرف من اللام في قولهم لعن في لعل وتابن فعلت كذا في لا بل فعلت كذا ومن الميم في قولهم للحية أيم وأين وقالوا أسود قاتم وقاتن ومن الواو في صنعاني وبهراني نسبة الى صنعاء وبهراء والاصل صنعاوي وبهراوي لان همزة التأنيث في النسب تقلب واوا كما تقدم في بابه ومن الهمزة حكى الفراء حنان في حناء وهو الذي يخضب به وأما قول الخليل وسيبويه ان نون فعلان الذي مؤنثه فعلى بدل من همزة فعلاء كنون سكران وغضبان فليس المراد به هذا البدل وانما المراد أن النون عاقبت الهمزة في هذا الموضع كما عاقبت لام التعريف التنوين * الطاء * بدلت من حرفين من التاء في الافتعال بعد حروف الاطباق وقد تقدم ومن الدال حكى يعقوب عن الاصمعي ط الحرف في مده والادماط في الابعاد * الدال * أبدلت من ثلاثة أحرف من التاء في الافتعال بعد الدال والذال والزاي والجيم كما مر ومن الطاء قالوا المردي في المرطي

أنه بالصاد المهملة واقتضاء الثانية أنه بالمعجمة فحرره فاني لم أجد في كتب اللغة بعد المراجعة شيأ من اللفظين ٢ (قوله النون في أصيلان) رسمه بالنون التي هي مبدل منها دون اللام التي هي بدل مع ان رسمها باللام قياس صنيعه في النظائر الا يتعين لانا نظر أن اللام المبدلة نونا هي اللام الثانية لا الاولى (قوله نثره بمعنى نثله) بنون مثلثة فيهما على ما رأيت في النسخ وفيه أن نثله بمعنى استخرجه وليس نثره بهذا المعنى فلعلهما في كلامه بنون ففوقية المشار كهما حينئذ في معنى الجذب (قوله أيم وأين) بفتح همزتهما وسكون يائهما التحتية قال في الصحاح قال ابن السكيت أصل أيم أيم مخفف مثل اين ولين وهين وهين اه وما نقله عن ابن السكيت هو قضية صنيع القاموس (قوله أسود قاتم وقاتن) قال في القاموس القتام كسحاب الغبار ثم قال والاقتم الاسود كالقاتم اه وحينئذ فالقاتم تأكيد للاسود (قوله ومن الواو في صنعاني وبهراني الخ) انما جعلوا النون بدل الواو لا بدل همزة التأنيث اجراء للنسب الى ذي الهمزة على وتيرة واحدة في قلب الهمزة واوا (قوله كنون سكران وغضبان) تمثيل لنون فعلان (قوله هذا البدل) أي الاصطلاحي الذي الكلام فيه (قوله عاقبت الهمزة) لان الهمزة للمؤنث والنون للمذكر فلا يجتمعان وفي اطلاق المعاقبة على ذلك تجوز لان الحرفين المتعاقبين يكونان في كلمة واحدة وما هنا ليس كذلك اذ مؤنث سكران سكرى بالقصر لا سكراء بالمد (قوله في المرطى) لم أقف على نقل صحيح فيه بالمعنى المذكور في الشرح والذي في القاموس مرطى كجمزى ضرب من العدو والمريطاء كالغبيراء ما بين السرة أو الصدر الى العانة وساق معاني أخر ثم قال وما اكتنف العنفقة من جانبيها كالمرطاوين

ره وحيث يمرط الشعر محول السرة ومن الدال في قولهم ذكر في جمع ذكرة * التاء * أبدلت من سبعة
أحرف من الطاء في فستاط والاصل فسطاط لقولهم في الجمع فساطيط دون فساتيط ومن الدال في
قولهم ناقة تربوت والاصل دربوت أي مذللة لانه من الدربة ومن الواو في تراث وتجاه

وتخوهما ومن الياء في نحو
اثنتا الاصل اثنيا كما مر وفي
قولهم ثنتان الاصل ثنيان
لانه من ثنيت الواحد ثنيا
وفي قولهم كيت وذيت
الاصل كية وذية فحذفت تاء
التأنيث وأبدلت من الياء
الاخيرة وهي لام الكلمة
تاء لانهم كان من الامر كية
وكية وذية ومن الصاد
في قولهم في لص لصت ومن
السين في قولهم في طس طست
وقولهم في سدس ست والاصل
سدس لقولهم سديسة ثم
أبدلت الدال تاء وادغمت
ومن الباء في قولهم ذعالت
في ذعالب والذعالب
والذعاليب الاخلاق من
الثياب الواحد ذعلوب قال
في التسهيل وربما أبدلت
من هاء السكت ومثاله
ما تأوله بعضهم في قوله
العاطفونة حين ما من عاطف * أنه أراد العاطفونه بهاء السكت ثم أبدلها تاء وحركها للضرورة   توطئة
ومثله عندهم نحو جئت ونعمت لانه جعل الهاء أصلا * الصاد * أبدلت من السين في نحو صراط * الزاي *
أبدلت من حرفين من السين الساكنة قبل دال نحو يزدل في يسدل و يزدر في يسدر يقال سدر البعير يسدر
سدرا اذا تحير من شدة الحر ومن الصاد الساكنة قبل الدال نحو يزدق في يصدق ونحو القزد في القصد
فان تحركت الصاد لم تبدل في كلامهم

بالكسر الابط وبالقصر الهباة اه ولم يزد في الصحاح على ما في القاموس
ولم يستوعبه فحرر (قوله وهو حيث يمرط الشعر) براء وطاء مهملتين
قال البعض أي المكان الذي ينبت فيه الشعر اه وانظر ما سنده في ذلك
فان الذي رأيته في الصحاح والقاموس وغيرهما أن مرط الشعر نتفه بنون
ففوقية فقاف وضبط شيخنا السيد تمرط في عبارة الشارح بالفوقية وفتح
الميم وشد الراء على صيغة الماضي وفسره بنتفت (قوله ذكر في جمع ذكرة)
هما كعبرة وعبر كما قاله شيخنا السيد وقال في الصحاح الذكر والذكرى
نقيض النسيان وكذلك الذكرة اه ونقل صاحب القاموس عن الاخفش
أن المعجمة تبدل بالمهملة في الذكر جمع ذكرة اذا دخلت عليه أل واذا جرد
منها قيل ذكر بالمعجمة (قوله فسطاط) بضم الفاء الخيمة (قوله تربوت)
بوزن ملكوت وقوله أي مذللة يعني سهلة وقوله من الدربة بضم الدال
وسكون الراء وهي اعتياد الشيء والجراءة عليه ويلزم من اعتياد الحيوان
شيأ وجراءته عليه سهولته فيه (قوله الاصل ثنيان) ضبطه البعض بفتحات
(قوله من ثنيت الواحد) من باب رمى أي صرت معه ثانيا كذا في المصباح
وبه يعرف ما في كلام البعض (قوله ذعالت) بذال معجمة فعين مهملة وقوله
الواحد ذعلوب أي كعصفور (قوله الاخلاق) أي البالبات (قوله
وحركها للضرورة) فيه أن الوزن صحيح بدون تحريكها فلا ضرورة اليه
كما لا يخفى على من له أدنى المام بالعروض (قوله نحو يزدل في يسدل الخ)
سدل باللام من بابي ضرب ونصر أي أرخى وسدر بالراء من باب فرح كذا
في القاموس (قوله ونحو القزد) بقاف فزاي (قوله فان تحركت الصاد
لم تبدل) وكذا السين وانما اقتصر على الصاد لانه انما أتى بهذا الكلام

لم يحرم الرفد من فزدله أى من فصدله فاسكن الصاد وأبدلوا زاياً من السين * أبدلت من

في استخذ على أحد الوجهين وأصله اتخذ ومن الشين في قولهم في مشدود مسدود ومن اللام في مو

في الفطه وهو في غاية الشذوذ * الثاء * لم أر في ابدالها شيئاً * الذال * أبدلت من حرفين من الدال في قراءة

من قرأ فشرذ بهم بالمعجمة ومن الثاء في قولهم تلعذم الرجل أى تلعثم اذا أبطأ في الجواب * الثاء * أبدلت

من حرفين من الفاء في معثور والأصل مغفور ومن الذال في قولهم في الجذوة من النار جثوة

* الفاء * أبدلت من حرفين من الثاء في قولهم قام زيد فم عمرو أى ثم عمرو وحكاه يعقوب وقولهم فوم بمعنى ثوم ومن الباء في قولهم بنفاه بافانه أى بابانه * الباء * أبدلت من حرفين من الميم في قولهم باسمك يريدون ما اسمك ومن الفاء في قولهم الفسكل في الفسكل * الميم * أبدلت من أربعة أحرف من الواو في فم عند الاكثر أصله فوه مثل فوج فحذفت الهاء تخفيفاً لانه قد يضاف الى الضمير فيقال فوهه فيستثقل ذلك ثم أبدلت الميم من الواو ومن النون في نحو عمبر والبنام في البنان ومن الباء في قولهم بنات مخر في بنات بخر للسحاب لانه من البخار

توطئة لما بعده (قوله لم يحرم الرفد) بكسر الراء وسكون الفاء أى العطاء والهاء في من فزدله ترجع الى الممدوح (قوله على أحد الوجهين) قال البعض والوجه الثاني أن السين أصلية اه أى فيكون استخذ افتعل من سخذ واستعلى وثوق منه فانى لم أجد في القاموس ولا في غيره وجود المادة سخذ فلعل الوجه الثاني ان السين بدل من واو هى فاء الكلمة بناء على ما نقله الشارح سابقاً عن بعض المتأخرين أن الأصل قبل تاء الافتعال وخذ وبعدها اوتخذ فابدلت الواو سيناً تارة وتاء أخرى (قوله وهو في غاية الشذوذ) أى ابدال اللام من السين (قوله في معثور والأصل مغفور) الذى يؤخذ من القاموس أنهما بميم مضمومة وغين معجمة فانه قال في فصل الغين المعجمة من باب الراء المغثور بالضم والمغثر كمنبر شئ ينضحه الثمام الى أن قال والجمع مغاثير ثم قال والمغافير المغاثير الواحد مغفر كمنبر ومغفر ومغفور بضمهما ومغفار ومغفير بكسرهما اه ولم يصنع مثل ذلك في عثر وعفر بالعين المهملة وحينئذ فرسم معثور ومعفور في كلام الشارح بالعين المهملة تصحيف وان لم يتنبه له أرباب الحواشى (قوله بافانه) بكسر الهمزة وتشديد الفاء أى في وقته (قوله في الفسكل) كقنفذ وزبرج الفرس الذى يجىء في الحلبة آخر الخيل ورجل فسكل كزبرج رذل وقد فسكل في القاموس في فصل الفاء من باب اللام وفسكله غيره لازم متعد اه وفيه في فصل الباء الموحدة البسكل بالضم الفسكل من الخيل اه (قوله في بنات بخر) بفتح الموحدة وسكون الخاء المعجمة كما في القاموس (قوله من كتب

٥٣ صبا ٥ رابع وقولهم مازلت راتباً على هذا أى راتباً وعن ابن السكيت رأيته من كثب

٣ قول المحشى في القاموس في فصل الفاء الخ لعل هذه العبارة مؤخرة من تقديم والأصل هكذا

(قوله في الفسكل) في القاموس في فصل الفاء من باب اللام الفسكل كقنفذ الخ فان ما ذكره من أول القولة هو عبارة القاموس ببعض اختصار اه

ومن كثم اى قرب والميم بدل من الباء لانهم قالوا كثب الفقيه الامر ولم يقولوا كثم ومنه قوله فبادرت ربها
على ثارة حتى استقت دون محيا جيدها نغما أراد نغبا والنغبة الجرعة ومن لام

التعريف في اللغة اليمنية
الواو أبدلت من ثلاثة
أحرف الالف والياء والهمزة
وقد تقدمت والله أعلم

(فصل)

في الاعلال بالحذف وهو
على ضربين مقيس وشاذ
والمقيس هو الذي نعرض
له كره في هذا الفصل وهو
ثلاثة أنواع وقد أشار الى
الاول منها بقوله

(فأمر او مضارع من كوعد
احذف وفي كعدة ذاك
اطرد) أي اذا كان الفعل
ثلاثيا واوي الفاء مفتوح
العين فان فاءه تحذف في
المضارع ذي الياء نحو وعد
يعد والاصل يوعد فحذفت
الواو استثقالا لوقوعها بين
ياء مفتوحة وكسرة وحمل
على ذي الياء أخواته نحو أعد
وتعد ونعد والامر نحو عد
والمصدر الكائن على فعل بكسر
الفاء وسكون العين نحو عدة
فان أصله وعد على وزن فعل
فحذفت فاؤه حملا على المضارع وحركت عينه بحركة الفاء وهي الكسرة ليكون
بقاء كسرة الفاء دليلا عليها وعوضوا منها تاء التأنيث ولذلك لا يجتمعان وتعويض التاء هنا

ومن كثم) بكاف ومثلثة مفتوحتين فيهما كما في المصباح والقاموس فكتابتهما
بالفوقية تصحيف وان لم ينبه له شيخنا والبعض وغيرهما وقوله لانهم قالوا
كتب الفقيه الامر ان كان بالفوقية كما في النسخ فهو تصحيف أو تعليل بالمل
نظر وجه عن الموضوع وان كان بالمثلثة فلعل معناه قرب من الامر (قوله
فبادرت ربها) أي أسرعت الى جماعتها وقوله مثابرة بمثلثة ثم موحدة
أي مواظبة على العجلة والسرعة يقال ثابر على كذا أي واظب كما في القاموس
وقوله دون محيا جيدها العل حال من نغما أي حال كونه دون القدر الذي به
حياة عنقها أي يحيى نفسها وقوله نغما بفتح النون وسكون الغين المعجمة وكذا
النغب وفعله نغب كمنع ونصر وضرب كما في القاموس (قوله والنغبة
الجرعة) في القاموس النغبة أي بالفتح الجرعة وتضم أو الفتح للمرة
والضم للاسم اهـ

(فصل في الاعلال بالحذف)

(قوله ثلاثة أنواع) ما يتعلق بفاء الكلمة وما يتعلق بحرف زائد فيها وما
يتعلق بعينها أو لامها على الخلاف الآتي وقد ذكرها على هذا الترتيب (قوله
اذا كان الفعل) أي الماضي وقوله مفتوح العين في مفهومه تفصيل لان
مضمومها لا تحذف فاء مضارعه نحو وضؤ يوضؤ ووسم يوسم ومكسورها
ان كسرت عين مضارعه حذفت فاء مضارعه نحو وثق يثق وومق يمق وورث
يرث وان فتحت فقد تحذف فاء مضارعه نحو وسع يسع ووطئ يطأ وقد
لا تحذف نحو وجل يوجل ووجع يوجع وان استعملت بالكسر والفتح
جاز حذف فاء مضارعه وعدم حذفها كوله فانه جاء من باب تعب فلم تحذف
فاء مضارعه ومن باب وعد فحذفت لكن هذه لغة قليلة كما في المصباح (قوله
لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة) أي وهما ضدان للواو والواقع بين ضديه
مستثقل (قوله وتعويض التاء) أي التعويض بالتاء وقوله هنا الخ
احتراز عن التعويض بالتاء في باب اقامة واستقامة فانه غالب لا لازم

(قوله

لازم وقد أجاز قوم حذف التاء للاضافة كقوله * وأخلفوك عدا الأمر الذي وعدوا * يعني عدة الأمر وهو
مذهب الفراء وخرجه بعضهم على أن عدا جمع عدوة أي ناحية أي وأخلفوك نواحي الأمر الذي وعدوا
 * تنبيهات * الأول فهم من قوله من كوعد أن حذف الواو مشروط بشروط * أولها أن تكون
الياء مفتوحة فلا تحذف من يوعد مضارع أوعد ولا من يوعد مبنيا للمفعول وشذ من ذلك قولهم يدع ويذر في لغة * ثانيها أن تكون عين الفعل مكسورة فإن كانت مفتوحة نحو يوجل أو مضمومة نحو يوضؤ لم تحذف الواو وشذ قول بعضهم في مضارع وجد يجد ومنه قوله

لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة * تدع الصوادي لا يجدن غليلا

وهي لغة عامرية وأما حذف الواو من يقع ويضع ويهب فلكسر المقدر لأن الأصل فيها كسر العين إذ ماضيها فعل بالفتح فقياس مضارعها يفعل بالكسر ففتح لأجل حرف الحلق تخفيفا فكان الكسر فيه مقدرا ويسع كذلك لأنه وإن كان ماضيه وسع بالكسر وقياس مضارعه الفتح إلا أنه لما حذفت منه الواو دل ذلك على أنه كان مما يجيء على يفعل بالكسر نحو ومق يمق وإلى هذا أشار في التسهيل بقوله بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كيعد أو مقدرة كيقع ويسع * ثالثها أن يكون ذلك في فعل فلو كان في اسم لم تحذف الواو تقول في مثال يقطين من وعد يوعيد لأن التصحيح أولى بالأسماء من الإعلال * الثاني فهم من قوله كعدة أن حذف الواو من فعلة المشار إليه مشروط بشرطين أحدهما أن تكون مصدرا كعدة وشذ من الأسماء رقة

(قوله لازم) مخالفه شاذ على الراجح (قوله وقد أجاز بعضهم الخ) مقابل قوله وهو يشذ التاء عنه لازم وقوله للاضافة أي لقيامها مقام التاء (قوله وخرجه بعضهم الخ) اعلم أن احتمال ما في البيت لأن يكون مفردا وأن يكون جمعا ظاهر بقطع النظر عن رسمه والاخوان رسم بألف بعد الدال تعين كونه جمعا أولا تعين كونه مفردا فاندفع ما ذكره شيخنا والبعض (قوله أن حذف الواو) أي من المضارع (قوله يدع ويذر) بفتح ما قبل الآخر وشذوذهما كما في التصريح من وجهين ضم يائهما وفتح عينهما لفقدانا فيهما الشرط الأول والثاني والقياس يودع ويوذر لكن حمل فعل المفعول على فعل الفاعل وحسنه أن هذه الواو لم ينطق بها في شيء من تصاريف هذين الفعلين إلا نادرا (قوله أن تكون عين الفعل) أي المضارع فالمدار على كسر العين فيه لا على فتحها في الماضي وإن أوهمه كلامه السابق (قوله يجد) أي بضم الجيم أما على اللغة المشهورة من كسرها فلا شذوذ (قوله لو شئت) خطاب لامامة ونقع بالنون والقاف والعين المهملة أي روى والصوادي جمع صادية وهي العطشى وغليلا بالغين المعجمة مفعول لا يجدن بمعنى لا يصبن ولهذا اقتصر على مفعول واحد والجملة حال من الصوادي اهـ عيني وفي القاموس نقع بالشراب كمنع اشتفى منه وفيه أيضا الغليل كأمير العطش أو شدته أو حرارة الجوف (قوله دل ذلك) أي حذف الواو منه وقوله على أنه كان الخ قد يبحث فيه بأن يحتمل أن يكون الحذف مجرد شذوذ كما يشير إليه قول المصرح وشذ يسع من وجهين كون ماضيه مكسور العين وكون مضارعه مفتوحها اهـ ثم الوجه الأول لا ينهض مع كون المدار على كسر عين المضارع كما قدمناه وبأن القياس على ومق يمق في كسر عين المضارع قياس على ما هو خلاف القياس لأن قياس الماضي مكسور العين فتح عين مضارعه فتدبر

للفضة ووحشة للارض الموحشة ومن الصفات لدة بمعنى ترب ويشع على المذكر فيجمع بالواو والنون وعلى الانثى فيجمع بالالف والتاء قال

رأين لداتهن مؤزرات
وشرخ لدى أستار الهرام

وفيه احتمال وهو أن تكون مصدرا وصف به ذكره الشلوبين وقوله في التسهيل وربما اعل بهذا الاعلال اسماء كرقة وصفات كلدة فيه نظر لان مقتضاه وجود أقل الجمع من النوعين أما الاسماء فقد وجد رقة وحشة وجهة عند من جعلها اسما وأما الصفات فلا يحفظ غير لدة وقد أنكر سيبويه مجيء صفة على حرفين ثانيهما أن لا تكون لبيان الهيئة كالوعدة والوقفة المقصود بهما الهيئة فانه لا يحذف منهما كما اقتضاه كلام الكافية • الثالث قد ورد اتمام فعلة شاذا قالوا وتره وترا وترة بكسر الواو وحكاه أبو علي في اماليه قال الجرمي ومن العرب من يخرجه على الاصل فيقول وعدة ونية ووجهة وذهب المازني والمبرد والفارسي الى أن وجهة اسم للمكان المتوجه اليه فعلى هذا لا شذوذ في اثبات واوه لانه ليس بمصدر وذهب قوم مراد

ثم رأيت في المصباح كلاما آخر حسنا لا يرد عليه ما ذكر وعبارته قيل الاصل في المضارع الكسر ولهذا حذفت الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ثم فتحت بعد الحذف لمكان حرف الحلق ومثله يهب ويقع ويدع ويلغ ويطأ ويضع ويلع اه (قوله للفضة) أي المضروبة (قوله للارض الموحشة) بكسر الحاء المهملة أي الخالية التي لا أنيس بها كما يستفاد من الصحاح والقاموس (قوله ومن الصفات لدة بمعنى ترب) بفوقية فمكسورة فراء ساكنة فموحدة من ساواك سنا ولم أجد للدة مصدرا فالظاهر أنه صفة أو مصدر على ما يشهد لهذا المعنى والذي في القاموس ولدت تلد ولادا وولادة وإلادة ولدة ومولدا ثم قال واللدة الترب ثم قال ووقت الولادة كالمولد والميلاد (قوله رأين) أي النسوة لداتهن أي أترابهن مؤزرات أي مستورات بالازر وشرخ لدى بشين معجمة مفتوحة فراء ساكنة فخاء معجمة قال البعض أي ستر أتراب اه ولم أجد في القاموس ولا الصحاح ولا غيرهما الشرخ بمعنى الستر وعبارة الصحاح الشارخ الشاب والجمع شرخ مثل صاحب وصحب ثم قال وشرخ الامر والشباب أوله ثم قال وهما شرخان أي مثلان والجمع شروخ وهم الاتراب اه وانظر هل الهرام جمع هرم ككتف يطلق على النفس والعقل وكبير السن كما في القاموس وتأمل المعنى (قوله عند من جعلها) أي جهة اسما أي لا مصدرا كما يأتي عن الشلوبين (قوله وقد أنكر سيبويه مجيء صفة على حرفين) المناسب للسياق أن المراد استعمال صفة على حرفين أصليين وان وضعت في الاصل على ثلاثة أحرف حذف أحدها وعوض عنه ثم يحتمل أن المراد أنكر سيبويه مجيء صفة كذلك غير لدة فيكون تأييدا لما قبله ويحتمل أن المراد أنكر ذلك بالكلية حتى منع كون لدة صفة فيكون مقابلا له (قوله لا يحذف منهما) أي لا تحذف واوهما للالباس تصريح (قوله قالوا وتره) يقال وترت العدد أفردته والصلاة جعلتها وترا وزيدا حقه نقصته اياه والكل من باب وعد كذا في المصباح (قوله بكسر الواو) راجع للثاني فقط (قوله من يخرجه) أي فعلة المصدر أي ينطق به على الاصل الذي هو الاتمام شذوذا الموافق ما قبله وما بعده ويحتمل أن

الى أنه مصدر وهو ظاهر كلام سيبويه ونسب الى المازني أيضا وعلى هذا فاثبات الواو قياس اذ قال بعضهم
والمسوغ لاثباتها فيه دون غيره من المصادر أنه مصدر غير جار على فعله اذ لا يحفظ وجه يجه فلا فقد مضارعه
لم يحذف منه اذ لا موجب لحذفها الا حمله على مضارعه ولا مضارع والفعل المستعمل
منه توجه واتجه والمصدر
الجاري عليه التوجه فحذفت
زوائده وقيل وجهة ورجح
الشلوبين القول بانه مصدر قال
لان وجهة وجهة بمعنى واحد
ولا يمكن أن يقال في جهة
انها اسم للمكان اذ لا يبقى
للحذف وجه * الرابع ربما
فتحت عين هذا المصدر لفتحها
في مضارعه نحو سعة وضعة
وقد تضم قالوا في الصلة صلة
بالضم وهو شاذ * الخامس
ربما أعل بهذا الاعلال
مصدر فعل بالضم نحو
وقح قحة * السادس فهم من
تخصيص هذا الحذف بما
فاؤه واو أن ما فاؤه ياء لاحظ
له في هذا الحذف الا ما شذ
من قول بعضهم في مضارع
يسر يسر والاصل ييسر وفي
مضارع يئس يئس والاصل
ييئس انتهى ثم أشار الى النوع
الثاني بقوله (وحذف همز
أفعل استمر في * مضارع وبنيتي متصف) أي مما أطرد حذفه همزة افعل من مضارعه واسمي فاعله ومفعوله
وهو ما المراد بقوله وبنيتي متصف فتقول اكرم يكرم فهو مكرم ومكرم والاصل يؤكرم ومؤكرم
ومؤكرم الا انه لما كان من حروف المضارعة همزة المتكلم حذفت همزة افعل معها لئلا يجتمع همزتان
في كلمة واحدة وحمل على ذي الهمزة

مراد الجرمي أن ذلك لغة مطردة لبعض العرب فيكون قولا آخر (قوله الى
أنه مصدر) أي غير جار على فعله وهو توجه أو اتجه لحذف زوائده وقال
الطبلاوي وهذا هو المراد بقول بعضهم اسم مصدر لان اسم المصدر هو
المصدر الجاري على غير فعله اه (قوله لاثباتها فيه) أي شذوذا وقوله دون
غيره من المصادر لعل هذا القائل لم يطلع على ورود ورة ووعدة ووثبة أو لم
يثبت عنده ورودها (قوله اتوجه) أي أو اتجاه (قوله ولا يمكن
أن يقال في جهة انها اسم) فقدم الشارح أن منهم من جعلها اسما حذفت
واوها شذوذا كرقة وحشة (قوله اذ لا يبقى للحذف وجه) أي لان الاسم
لا يحذف منه وانما يحذف من المصدر والقائل باسميتها يقول المصدرية
شرط لاطراد الحذف والحذف في جهة شاذ (قوله نحو سعة وضعة) بفتح
أولهما ويكسر في لغة وبالكسر قرأ بعض التابعين ولم يؤت سعة من
المال كما في المصباح (قوله وقد تضم) أي عين المصدر وان كانت في مضارعه
مكسورة (قوله وقح قحة) القحة والوقاحة قلة الحياء كما في المصباح (قوله
يسر يسر) كوعد يعد أي لعب القمار كما في المصباح (قوله وفي مضارع
يئس) اعلم أن كلا من مضارع يئس بتحتية فهمزة مكسورة ومضارع
ييس بتحتية فوحدة مكسورة جاء كيمنع اطرادا وكيضرب شذوذا كما
في القاموس وأن كلا من المضارعين سمع فيه الحذف شذوذا كما في شرح الدماميني على
التسهيل فيصح ضبط يئس في عبارة الشارح بالهمز وبالموحدة
والظاهر أن سماع الحذف فيهما على لغة كسر عينيهما والا كان شذوذ
الحذف فيهما من وجهين كون المحذوف الياء وكون عينه مفتوحة (قوله
وبنيتي متصف) أي صيغتي الذات المتصف أي الصيغتين الدالتين على
الذات المتصف بذلك المعنى على جهة القيام به والوقوع عليه (قوله

أفعوان وأسماء الفاعل والمفعول ولا يجوز إثبات هذه الهمزة على الأصل إلا في ضرورة أو كلمة مستندرة فالضرورة كقوله فإنه أهل لأن يؤكرما والكلمة المستندرة قولهم أرض مؤرنبة بكسر النون أي كثيرة الأرانب وقولهم كساء مؤرنب إذا خلط صوفه بوبر الأرانب هذا على القول بزيادة همزة أرنب وهو الظاهر * تنبيه * لو أبدلت همزة أفعل هاء كقولهم في أراق هراق أو عينا كقولهم في أنهل الإبل عنهل لم تحذف لعدم مقتضي الحذف فتقول هراق يهريق فهو مهريق ومهراق وعنهل الإبل يعنهلها فهو معنهل وهي معنهلة اهـ ثم أشار إلى النوع الثالث بقوله (ظلت وظلت في ظللت استعملا) أي كل فعل ثلاثي مكسور العين ماض عينه ولامه من جنس واحد يستعمل في إسناده إلى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه تاما كظللت ومحذوف

اللام مع نقل حركة العين إلى الفاء كظلت ودون نقلها كظلت وكذا تفعل في ظللن وإن زاد على الثلاثة تعين الإتمام نحو أقررت وشذ أحست في أحسست وكذا يتعين الإتمام إن كان مفتوح العين نحو حللت وشذ همت في هممت حكاه ابن الأنباري وإن كان الفعل مضارعا أو أمرا واتصل بنون نسوة جاز الوجهان الأولان فقط نحو يقررن ويقرن واقررن وقرن وإلى ذلك الإشارة بقوله (وقرن في اقررن) أي استعمل قرن في اقررن قال تعالى وقرن في بيوتكن وهو أمر من قررت بالمكان أقر بالفتح في الماضي والكسر في المستقبل فلما أمر منه اجتمع مثلان المفتوح أولهما مكسور فحسن الحذف كما فعل بالماضي وقيل هو أمر من الوقار يقال وقر يقر فيكون قرن محذوف الفاء مثل عدن ورجح الأول لتتوافق القراءتان وإن كان أول المثلين مفتوحا كما في القمص قال قررت بالمكان بالكسر أقر بالفتح فالتخفيف قليل وإليه أشار بقوله (وقرن نقلا) أي في قراءة نافع وعاصم لأنه تخفيف لمفتوح وقد أفهم بقوله نقلا أن ذلك لا يطرد وصرح به في الكافية وأما الذي قبله فصرح في الكافية باطراده فقال وقرن في اقررن وقس معتضدا وذكر غيره أنه لا يطرد وهو ظاهر كلام التسهيل بل ذهب ابن عصفور إلى أن الحذف في ظلت ونحوه غير مطرد وقد صرح سيبويه بأنه شاذ وأنه لم يرد إلا في لفظتين من الثلاثي وهما ظلت ومست وفي

أفعوانه) نحو كرم وتكرم ومكرم (قوله كساء مؤرنب) بفتح النون كما في القاموس (قوله هذا) أي استندارة قولهم أرض مؤرنبة وكساء مؤرنب على القول الخ أما على القول بأصالة همزة أرنب فلا يكون قولهم ذلك مستندرا (قوله أو عينا) أي مهملة (قوله يهريق) بفتح الهاء وكذا مهريق ومهراق (قوله استعملا) ألفه للتثنية (قوله تاما) هو وما بعده بدل من قوله على ثلاثة أوجه الواقع حالا فلا إشكال في نصب تاما (قوله فإن زاد الخ) محترز ثلاثي. قوله وكذا يتعين الإتمام إن كان الخ محترز مكسور العين وقوله وإن كان الفعل الخ محترز ماض ولم يذكر محترز قوله عينه ولامه الخ لوضوحه (قوله نحو أقررت) فلا يقال أقرت (قوله وشذ أحست في أحسست) حذف منه العين أو اللام ونقلت حركة العين إلى الفاء (قوله جاز الوجهان الأولان فقط) أي الإتمام وحذف اللام مع نقل حركة العين وهي الكسرة إلى الفاء لكن العين هنا عين المضارع أو الأمر وفيما سبق عين الماضي (قوله من وقر يقر) كوعد يعد (قوله فالتخفيف) أي حذف الهمزة مع نقل حركة العين وهي الفتحة إلى الفاء (قوله لأنه تخفيف المفتوح) تعليل لقوله فالتخفيف قليل وجوز في شرح الكافية أن يكون

والى الاطراد ذهب الشلوبين وحكى فى التسهيل ان الحذف لغة سليم وبذلك يرد على ابن عصفور * الاول اختلف كلام الناظم فى المحذوف فذهب فى شرح الكافية الى أن المحذوف اللام وذهب فى التسهيل الى أن المحذوف العين وهو ظاهر كلام سيبويه * الثانى اجاز فى الكافية وشرحها الحاق المضموم العين بالمكسور فأجاز فى اغضضن أن يقال غضن قياسا على قرن واحتج له بأن فك المضموم أثقل من فك المكسور واذا كان فك المفتوح قد فر منه الى الحذف فى قرن المفتوح القاف ففعل ذلك بالمضموم أحق بالجواز قال ولم أره منقولا اه

(فصل فى الادغام)

يعنى اللائق بالتصريف كما قيده فى الكافية وهو لغة الادخال واصطلاحا الاتيان بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل والادغام بتشديد الدال افتعال منه وهو عبارة سيبويه وقال ابن يعيش الادغام بالتشديد من ألفاظ البصريين والادغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين ويكون الادغام فى المتماثلين وفى المتقاربين وفى كلمة وفى كلمتين وهو باب متسع واقتصر الناظم فى هذا الفصل على ذكر ادغام المثلين فى كلمة فقال (أول مثلين محركين فى * كلمة ادغم) أى يجب ادغام أول المثلين المتحركين بشروط وهى أحد عشر * أحدها أن يكونا فى كلمة كشد ومل وحب أصلهن شدد بالفتح وملل بالكسر وحبب بالضم فان كانا فى كلمتين مثل جعل لك كان الادغام جائزا لا واجبا بشرطين أن لا يكونا همزتين نحو قرأ آية فان الادغام فى مثله ردىء وأن لا يكون الحرف الذى قبلهما ساكنا كاغيرابي

المفتوح من قار يقار اذا اجتمع ومنه القارة وهى الاكمة لاجتماعها (قوله والى الاطراد) أى اطراد الحذف فى ظللت ونحوه وهو مقابل لقوله بل ذهب ابن عصفور الخ (قوله على ابن عصفور) أى وعلى سيبويه أيضا (قوله فى اغضضن أن يقال غضن) بنون النسوة فيهما هذا هو الصواب واسقاطهما تحريف لان الكلام فى الفعل المسند الى نون النسوة كما قاله الشارح فيما مر (قوله فك المفتوح) أى الذى هو أخف من فك المكسور الذى هو أخف من فك المضموم (قوله أحق بالجواز) لما فيه من مزيد الثقل

(فصل فى الادغام)

(قوله اللائق بالتصريف) وهو ادغام المثلين فى كلمة والاحتراز به عن الادغام اللائق بالقراء لانه أعم (قوله وهو) أى الادغام لا بقيد اللائق بالتصريف حتى يرد أن التعريف أعم من المعرف (قوله لغة الادخال) يقال أدغمت اللجام فى فم الفرس أى أدخلته (قوله الاتيان الخ) وسمى هذا ادغاما لخفاء الساكن عند المتحرك كخفاء الداخل فى المدخول فيه (قوله من مخرج واحد) صفة لحرفين وخرج به الاخفاء لان الحرف المخفى ليس من مخرج ما بعده وقوله بلا فصل يظهر أنه متعلق بالاتيان وان المراد به دفعة واحدة بدليل تعريف كثير الادغام بأنه رفع اللسان بالحرفين رفعا واحدا ووضعه بهما كذلك وخرج به الفك (قوله افتعال منه) فأصله ادتغام فقلبت التاء دالا لوقوعها بعد الدال وأدغمت الدال فى الدال (قوله ويكون الادغام) أى لا بالقيد السابق (قوله وفى المتقاربين) أى باعتبار الاصل والا فليس الا فى المتماثلين لان المتقاربين لابد من قلب أحدهما مماثلا للآخر (قوله أول مثلين محركين) أما المثلان الساكن أولهما المتحرك

ثانيهما فيجب ادغام أولهما بثلاثة شروط * أحدها أن لا يكون أول المثلين هاء سكت فان كان هاء سكت لم يدغم لان الوقف على الهاء منوى الثبوت وقد روى عن ورش ادغام ماليه هلك وهو ضعيف من جهة القياس * والثاني أن لا يكون همزة منفصلة عن الفاء نحو لم يقرأ أحد فان الادغام فى ذلك ردى فلو كانت الهمزة متصلة بالفاء وجب الادغام نحو سآل * والثالث أن لا يكون مدة فى الآخر أو مبدلة من غيرها دون لزوم فان كان أول المثلين مدة فى الآخر لم يدغم نحو يعطى ياسر و يدعو واقد لئلا يذهب المد بسبب الادغام بخلاف مالو كان لينا فقط نحو اخشى ياسر او اخشوا واقدا فيدغم فان لم تكن فى الآخر وجب الادغام نحو عدو أصله عدو و على وزن مفعول وافتقر زوال المدة فى هذه القوة الادغام فيه وان كان مدة مبدلة من غيرها دون لزوم لم يجب الادغام بل يجوز فان لم يلبس نحو اناتاور بالى وقف حمزة و يمتنع ان ألبس نحو ووول بالبناء للمفعول لانه لو أدغم لالتبس بقول وان كانت المدة مبدلة من غيرها ابدالا لازما وجب الادغام كالو بنيت من الاوب على مثال ابلم فتقول أوب بهمزة مضمومة وواو مشددة مضمومة أصله أأوب بهمزتين مضمومة فساكنة أبدلت الثانية واوا وأدغمت فى الواو الثانية ويمتنع الادغام اذا تحرك أول المثلين وسكن ثانيهما نحو ظللت ورسول الحسن لان شرط الادغام تحرك المدغم فيه اه تصريح بزيادة من الدماميني وقد ذكر هذا فى الكافية فقال

أول مثلين ادغم ان سكنا * وليس همزة نات عن فا البنا
وليس هاء سكت ولا مدا ختم * أو مبدلا ابداله لم يلتزم

(قوله نحو شهر رمضان) خذ العفو وأمر ونحو الشمس سراجا عن أمر ربهم ذكر رحمة البحر هو امن خزى يومئذ (قوله لا يجوز ادغامه عند جمهور البصريين) لما يلزم عليه من اجتماع الساكنين على غير حده وصلا ومقابل جمهورهم أبو عمرو فانه منهم كما فى الهمع عن أبى حيان وعبارته لم يجزه البصريون غير أبى عمرو وهو رأس فى البصريين (قوله وتأولوه على اخفاء الحركة) أى فيكون تسميته ادغاما تقريبا ومقتضاه أن أبا عمرو لا يقرأ بالادغام المحض وليس كذلك بل يقرأ به كما نقله شيخنا وغيره وقد نقل ابن

نحو شهر رمضان فان هذا لا يجوز ادغامه عند جمهور البصريين وقد روى عن أبى عمرو ادغام ذلك وتأولوه على اخفاء الحركة وأجازه القراء * الثاني أن لا يتصدر

الحاجب بهذا التأويل عن الشاطبي وأنه جمع به بين منع النحاة هذا الادغام وتجويز القراء له ثم رده بأن القراء لا يعتنون من الادغام المحض بل كان الشاطبي نفسه يقرأ به فلا يصح الجمع بذلك ثم قال والاولى الا نعتداد بقول القراء اذ ليس قول النحاة حجة الا عند اجماعهم ولم يجمعوا على المنع ولأنهم ناقلون عمن ثبتت عصمته عن الغلط في مثله وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم ولثبوت القرآن تواترا وما نقله النحاة آحاد ولو سلم أن مثل ذلك بتواتر فالقراء أعدل وأكثر اهـ باختصار * وعبارة اتحاف فضلاء البشر في القراآت الاربعة عشر اذا كان ما قبل المدغم ساكنا صحيحا عسر الادغام معه لكونه جمعا بين ساكنين ليس أولهما حرف علة وذلك نحو شهر رمضان وفيه طريقان صحيحان طريق المتقدمين ادغامه ادغاما صحيحا وطريق أكثر المتأخرين اخفاؤه بمعنى اختلاس حركته وهو المسمى بالروم وهو في الحقيقة مرتبة ثالثة لا ادغام ولا اظهار وليس المراد به الاخفاء المذكور في باب النون الساكنة والتنوين لان الجمع بين ساكنين أولهما صحيح لا يجوز الا وقفا لعروضه لا وصلا * وأجاب المجوزون للادغام المحض بأنا لا نسلم أن الجمع بين الساكنين غير جائز بل هو شهير شهير وما خرج عن القياس وثبت سماعه يقبل ويكون شاذا قياسا فقط ولا يمتنع وقوعه في القرآن وبأن الوصل هنا كالوقف اذ لا فرق بين الساكن للوقف والساكن للادغام اهـ باختصار (قوله نحو ددن) بدالين مهملتين وهو اللعب ويقال فيه ددا كفتى ودد كدم (قوله وسيأتي الكلام عليه) أي في شرح قوله كذاك نحو تتجلى واستتر (قوله جمع صفة) اسم لبناء والصفة أيضا الظلة كالسقيفة غزى (قوله جمع جدة) بضم الجيم وتشديد الدال تصريح (قوله جمع كلة) هي بكسر الكاف وتشديد اللام الستر الرقيق يخاط كالبيت يتقى به من البعوض ويسمى في عرفنا الناموسية تصريح (قوله جمع لمة) بكسر اللام وتشديد الميم الشعر المجاوز شحمة الاذن اهـ تصريح وعبارة المصباح الشعر يلم بالمنكب أي يقرب اهـ (قوله نحو لبب) هو موضع القلادة من الصدر وما يشد على صدر المركوب ليمنع الرحل من الاستئخار وما استدق من الرمل زكريا (قوله وطلل) هو الشاخص من آثار الديار تصريح (قوله وتبيع

نحو ردد قال المصنف في بعض كتبه الا أن يكون أولهما تاء المضارعة فمدغم بعد مدة أو حركة نحو لا تيمموا وتكاد تميز انتهى ويجوز الادغام في الفعل الماضي اذا اجتمع فيه تا آن والثانية أصلية نحو تتابع ويؤتى بهمزة الوصل فيقال اتابع وسيأتي الكلام عليه ولم يذكر هنا هذا الشرط لوضوحه وقد ذكره في الكافية وغيرها الثالث والرابع والخامس والسادس أن لا يكونا في اسم على فعل بضم أوله وفتح ثانيه كصفف جمع صفة وجدد جمع جدة وهي الطريق في الجبل أو فعل بضمتين نحو ذلل جمع ذلول بالمعجمة ضد الصعبة وجدد جمع جديد أو فعل بكسر أوله وفتح ثانيه نحو كلل جمع كلة ولمم جمع لمة أو فعل بفتحتين نحو لبب وطلل فكل هذه يمتنع ادغامها والى ذلك أشار بقوله (لا كـمثل صفف وذلل وكلل ولبب) وعلة امتناع الادغام في هذه الامثلة الاربعة أن الثلاثة الاول منها مخالفة للافعال في الوزن والادغام فرع عن الاظهار فخص بالفعل لفرعيته وتبع

الثقل فيما وازنه من الاسماء دون ما لم يوازنه وأما الرابع فهو ان كان موازنا للفعل الا انه لم يدغم لخفته ولكون مثم اعلى فرعية الادغام فى الاسماء حيث أدغم موازنه فى الافعال نحو ردة فيعلم بذلك ضعف سبب الادغام فيه وقوته فى الفعل * تنبيهات * الاول يمتنع الادغام أيضا فيما وازن أحد هذه الامثلة بصدره لا بجملته نحو خششاء للعظم خلف الاذن ونحو رددان مثل سلطان بمعنى سلطان من الرد ونحو حببة جمع حب ونحو الدجان مصدر دج بمعنى دب * الثانى كان ينبغى أن يستثنى مما لا ادغام فيه مما يمتنع فيه الادغام وهو فعل نحو ابل لكونه مخالفا لاوزان الافعال فلو بنيت من الرد مثل ابل قلت ردد بالفك وانما عذره فى عدم استثنائه أن بناءه لم يكثر فى الكلام ولم يسمع فى المضاعف وقد استثناه فى بعض نسخ التسهيل * الثالث اعلم أن أوزان الثلاثى التى يمكن فيها اجتماع مثلين متحركين لا تزيد على تسعة وقد ذكر جملة منها وبقيت أربعة منها واحد مهمل الا كلا فيه وهو فعل بكسر الفاء وضم العين وثلاثة مستعملة وهى فعل نحو كتف وفعل نحو عضد وفعل نحو ذرع فاذا بنيت من الرد مثل كتف أو عضد قلت رد أورد بالادغام لانها موازنة للفعل والباقى خمسة فعل نحو لبب هذا مذهب الجمهور وخالف ابن كيسان فقال ردد وردد بالفك ووافقه الناظم الى فى التسهيل فى الاول دون الثانى واذا بنيت من الرد مثل قلت ردد بالفك ومن رأى أن فعل أصل فى الفعل ينبغى أن يدغم وقياس مذهب ابن كيسان الفك بل هو فى هذا أولى وعليه مشى فى التسهيل انتهى * السابع من الشروط أن لا يتصل بأول المثلين مدغم فيه واليه أشار بقوله (ولا كجسس) وهو جمع جاس اسم فاعل من جس الشئ اذا لمسه أو من جس الخبر اذا فحص عنه وهو الجاسوس وانما وجب الفك لانه لو أدغم المدغم فيه لالتقى ساكنان * الثامن أن لا يعرض تحريك ثانيهما واليه أشار بقوله (ولا كاخصص ابى) لان الاصل اخصص بالاسكان فنقلت

(قوله وان كان موازنا الفعل فيه الخ) الفعل مفعول مقدم وفاعل مؤخر (قوله الفعل) الواو للحال (قوله وقوته فى الفعل) أى لثقله بتركيبه دلوله فاحتاج للتخفيف بالادغام بخلاف الاسم (قوله نحو خششاء) بمعجمات فانه موازن بصدره للفعل بضم ففتح وفى الصحاح ما يخالف كلام الشارح كالوضح فانه قال الخشاء أصله الخششاء على فعلاء فادغم نبه عليه المصرح (قوله ونحو رددان) من الرد فانه موازن بصدره للفعل بضمتين وقوله مثل سلطان بضم اللام فى المصباح السلطان بضم اللام للاتباع لغة (قوله ونحو حببة) بحاء مهملة وموحدتين جمع حب بضم الحاء وهو الخابية كما فى الدماميني فانه موازن بصدره للفعل بكسر ففتح (قوله ونحو الدجان) بدال مهملة فجيمين فانه موازن بصدره للفعل بفتحتين (قوله قلت رد أورد) بفتح الراء فيهما ولا يصح ضم راء أحدهما لان حركة الضم لا تنقل لما قبله الا اذا كان ما قبله ساكنا كما يأتى وكان يكفيه الاقتصار على أحدهما كما فى عبارة المرادى (قوله بل هو) أى الفك أولى فى هذا لان ابن كيسان فك فيما هو على الوزن المتفق على أصالته فى الفعل وهو ردد بفتح فكسر ورددا بفتح فضم فلأن يفك فيما هو على الوزن المختلف فى اصالته فى الفعل وهو ردد بضم فكسر بالاولى (قوله مدغم فيه) أى حرف مدغم فى أول المثلين وهو مساو لقول الموضح أن لا يتصل أول المثلين بمدغم (قوله وهو الجاسوس) الضمير يرجع

الى الجاس من جس الخبر وقال جماعة الجاسوس بالجيم صاحب خبر الشر والحاسوس بالحاء المهملة والناموس صاحب خبر الخير (قوله حركة الهمزة) أى من ابى (قوله كهيال) فعل ماض ملحق بدحرج وهو أحد الالفاظ المنحوتة من المركبات كبسمل اذا قال بسم الله وسبحل اذا قال سبحان الله وحوقل اذا قال لا حول ولا قوة الا بالله وحيعل اذا قال حى على كذا وحمدل اذا قال الحمد لله وجعفل اذا قال جعلت فداءك وطلبق اذا قال أطال الله بقاءك ودمعز اذا قال أدام الله عزك وحسبل اذا قال حسبى الله والباب سماعى وقد أوسعنا الكلام فيه فى آخر رسالتنا الكبرى على البسملة (قوله وهذا) أى ما المثلان فيه الملحق بغيره المشار اليه بقوله كهيلل (قوله نوعان) بل ثلاثة ثالثها ما حصل فيه الالحاق بأحد المثلين وغيره نحو اقعنسس أى تأخر ورجع فانه ملحق باحرنجم والالحاق حصل فيه بالسين الثانية على المختار وبالهمزة والنون قاله المصرح (قوله ماقصد من الالحاق) هو موازنة الملحق للملحق به (قوله فى أأل) بوزن فرح (قوله دبب) بدال مهملة فموحدتين قال شيخنا والبعض بابه ضرب وقد يؤخذ من كلام القاموس كونه من باب فرح (قوله اذا نبت الشعر فى جبينه) مثله فى الصحاح وعبارة القارضى فى جبهته (قوله وصكك الفرس) جعله شيخنا نقلا عن المختار من باب دخل وتبعه البعض فى هذا الضبط وقد راجعت المختار فلم أجد فيه صكك بالمعنى الذى ذكره الشارح والذى فيه ما نصه صكه ضربه وبابه رد ومنه قوله تعالى فصكت وجهها اه والذى فى القاموس رجل أصك مضطرب الركبتين والعرقوبين وقد صككت يارجل كملات صككا اه وهو يفيد أن بابه فرح (قوله عرقوباه) العرقوب من الانسان عصب غليظ فوق عقبه ومن الدابة فى رجلها بمنزلة الركبة فى يدها قال الاصمعى كل ذى أربع عرقوباه فى رجليه وركبتاه فى يديه ومن القطا ساقها كذا فى الصحاح وغيره (قوله وضببت) بضاد معجمة فموحدتين بوزن فرح كما فى القاموس وقوله ضبابها بكسر الضاد جمع ضب كما فى القاموس (قوله وقطط) بقاف فطاءين مهملتين بوزن فرح وجاء بالادغام أيضا كذا فى القاموس (قوله ولححت العين) بلام فحاءين مهملتين وقال شيخنا السيد والبعض من باب فرح (قوله

حركة الهمزة الى الساكن قبلها فلم يتقدم سالمر وضها * التاسع أن لا يكون ماهما فيه ملحقا بغيره واليه أشار بقوله (ولا كهيلل) وهذا نوعان أحدهما ما حصل فيه الالحاق بزائد قبل المثلين نحو هيلل اذا أكثر من لا اله الا الله فان الياء فيه مزيدة للالحاق بدحرج والآخر ما حصل فيه الالحاق بأحد المثلين نحو جلبب فان احدى باءيه مزيدة للالحاق بدحرج وانما امتنع فى هذين النوعين لاستلزامه فوات ماقصد من الالحاق به العاشر أن لا يكون مما شذت العرب فى فكه اختيارا وهى ألفاظ محفوظة لا يقاس عليها والى هذا أشار بقوله (وشذ فى ألل ونحوه فك بنقل فقبل) أى شذ الفك فى ألفاظ منها قولهم ألل السقاء اذا تغيرت رائحته وكذلك الاسنان اذا فسدت والاذن اذا رقت وقولهم دبب الانسان اذا نبت الشعر فى جبينه وصكك الفرس اذا اصطكت عرقوباه وضببت الارض اذا كثر ضبابها وقطط الشعر اذا اشتدت جعودته ولححت العين

ولخف اذا التصقت الرمص ومششت الدابة اذا شخص في وظيفها حجم دون صلابة العظم وعززت الناقة اذا ضاق احليلها وهو مجرى لم اشتد وترك الادغام في هذه الافعال كشذوذ ترك الاعلال في نحو القود والحيد والصيد والحوكة والخونة مما سبق في موضعه فلا يجوز القياس على شئ من هذه المفككات كما لا يقاس على شئ من تلك المصححات وما ورد من ذلك في الشعر فمن الضرورات كقول أبي النجم * الحمد لله العلي الاجلل * تنبيه * قد شذ الفك أيضا في كلمات من الاسماء منها قولهم رجل ضفف الحال ومحبب وحكى أبو زيد طعام قضض اذا كان فيه يبس (وحيي) وعيي ونحوهما مما عينه ولامه ياآن لازم تحريكهما

(افكك وادغم دون حذر) في واحد منه الورود فمن أدغم نظر الى انهما مثلان في كلمة وحركة ثانيهما لازمة وحق ذلك الادغام لاندراجه في الضابط المتقدم ومن فك نظر الى أن حركة الثاني كالعارضة لوجودها في الماضي دون المضارع والامر

اي

(قوله ولخفت) بلام فخاء معجمتين ولم يذكره صاحب الصحاح والقاموس الا مدغما (قوله ومششت) بميم فشينين معجمتين بوزن فرح كما في الصحاح والقاموس (قوله اذا شخص) قال البعض بضم الخاء وهو خطأ لان المضموم الخاء بمعنى بدن وضخم وهو لا يناسب هنا وأما شخص بفتحها فبمعنى كالذى بمعنى ارتفع والذى بمعنى طلع فبفتح الخاء كمنع كذا في القاموس (قوله في وظيفها) الوظيف بظاء معجمة ثم فاء مستدق الذراع والساق من الخيل والابل وقوله حجم أى شئ دون حجم وقوله دون صلابة العظم أى ليس لهذا الشئ الشاخص صلابة العظم الصحيح كذا تفيده عبارة الصحاح (قوله وعززت) بعين مهملة فزاءين معجمتين قال شيخنا وتبعه البعض بابه دخل والذى في القاموس العزوز الناقة الضيقة الاحليل والجمع عزز وقد عززت ككرمت عزوزا وعززا بالكسر وعززت كسكرمت وأعززت وتعززت اه (قوله كشذوذ ترك الاعلال في نحو القود الخ) بهذا نظروا ان سكتوا عليه لان تصحيح العين في ذلك مطرد مستثنى من قاعدة قلب الواو والياء ألفا عند تحركهما وانفتاح ماقبلهما كما مر في قول الناظم وصح عين فعل وفعلا الخ (قوله رجل ضفف الحال) بضاد معجمة ففاءين بوزن كتف من الضفف بفتحتين وهو الضيق والشدة والحاجة والذى في القاموس والصحاح رجل ضف الحال بالادغام فليس ضفف في عبارة الشارح كما ب حتى يتجه توقف البعض في شذوذ فك ضفف في قولهم رجل ضفف الحال بأنه كلب نعم يتجه التوقف في طعام قضض بقاف فضادين معجمتين لانه كما ب على ما في القاموس وعبارته قض الطعام يقض بالفتح وهو طعام قضض محركة ثم قال وقض المكان بقص بالفتح قضضا وقض وقضض ككتف صار فيه القضض كأقض واستقض اه وقوله صار فيه القضض بفتحتين أى الحصا الصغار كما في القاموس والصحاح (قوله ومحبب) بحاء مهملة فموحدتين على وزن اسم المفعول (قوله لازم تحريكهما) صوابه تحريك ثانيهما كما عبر به الموضح وغيره وكما سيعبر به في قوله وحركة ثانيهما لازمة لان اللازم تحريكه من نحو حيي الياء الثانية فقط لانه فعل ماض مبني على الفتح الظاهر أما الاول فيجوز تحريكها الى الفك واسكانها الى الادغام (قوله كالعارضة)

والعارض لا يعتد به غالبا ومن ثم لم يجز الادغام في نحو لن يحيي ورأيت محييا وأما قوله * وكأنها بين النساء سبيكة
تمشي بسدة بيتها فتعي * فشاذ لا يقاس عليه خلافا للفراء
تنبيه * الفك أجود من الادغام وان كان كل منهما فصيحا مقروأ به في المتواتر ولعل الناظم أومأ الى ذلك بتقديم الفك في النظم انتهى

(كذاك) يجوز الفك والادغام فيما اجتمع فيه تاآن اما في أوله أو وسطه

(نحو تتجلى واستتر) أما الاول فقال في شرح الكافية اذا ادغمت فيما اجتمع في أوله تاآن زدت همزة وصل تتوصل بها الى النطق بالتاء الساكنة للادغام فقلت في تتجلى اتجلى هذا كلامه وفيه نظر لان تتجلى فعل مضارع واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع والذي ذكره غيره من النحاة أن الفعل المفتتح بتاءين ان كان ماضيا نحو تتبع وتتابع جاز فيه الادغام واجتلاب همزة الوصل فيقال اتبع واتابع وان كان مضارعا نحو تتذكر لم يجز فيه الادغام ان ابتدئ به لما يلزم من اجتلاب همزة الوصل وهي لا تكون في المضارع بل يجوز تخفيفه بحذف احدى التاءين وسيأتي في كلامه وان وصل بما قبله جاز ادغامه بعد متحرك أو لين نحو وتكاد تميز ولا تيمموا لعدم الاحتياج في ذلك الى اجتلاب همزة الوصل وأما الثاني وهو استتر ونحوه من كل فعل على افتعل اجتمع فيه تاآن فهذا يجوز فيه الفك وهو قياسه

أي بتابع عدم اللزوم في جميع التصاريف (قوله والعارض لا يعتد به غالبا) أي فهكذا ما هو كالعارض (قوله ومن ثم) أي من أجل عدم الاعتداد بالعارض (قوله في نحو لن يحيي) مضارع أحيا ورأيت محييا اسم فاعل أحيا لان حركة الثانية فيهما عارضة لعروض الناصب وهو لن ورأيت (قوله سبيكة) أي قطعة مستطيلة من فضة وسدة البيت بضم السين بابه اه عيني بزيادة وقوله تعي ضبطه البعض بفتح التاء الفوقية وهو خطأ لان الكلام في المثال العارض تحريك ثانيهما وتعي بفتح التاء مضارع عيي عارضهما لانه بياء تحتية فألف متعذرة التحريك بل هو بضم الفوقية وكسر العين المهملة مضارع أعيا كما قاله الدماميني وكسرة العين منقولة اليها من الياء الاولى عند ارادة ادغامها في الياء الثانية وأعيا يستعمل لازما ومتعديا ومن الاول ما هنا والشاهد في تعي حيث أدغم اعتدادا بالحركة العارضة في البيت لاجل الروي مع أنها في غيره أيضا عارضة لاجل الناصب (قوله لان تتجلى الخ) عبارة التوضيح ولم يلحق الله همزة وصل في أول المضارع وانما ادغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء وبذلك قرأ البزي في الوصل نحو ولا تيمموا ولا تبرجن (قوله واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع) قد يقال مرادهم أنها لا تكون فيه على وجه اللزوم له عند الابتداء به كما في الماضي والامر والمصدر ولا يظن بالمصنف أن يقدم على ذلك بمجرد التشهي من غير مستند كسماع واستنباط من لغة العرب وقياس ليس في لغتهم ما ينافيه وناهيك بمن نقل الثقات عنه أنه قال طالعت الصحاح جميعا فلم أستفد منه الا ثلاث مسائل ولا يضره عدم ذكر المستند صريحا قال يس ونص ابن الناظم على أن الناظم ذكر المسئلة في بعض كتبه على ما وافق الجمهور (قوله فيقال اتبع) أي بتشديد الفوقية والموحدة (قوله ونحوه) كاقتتلوا كتتب (قوله وهو قياسه) فيه عندي نظر وان سكتوا عليه لانه يقتضي أن الادغام خلاف القياس وليس كذلك لتوفر

لبناء ما قبل المثلين على السكون ويجوز فيه الادغام بعد نقل حركة أول المثلين الى الساكن فتقول ستّر
بطرح همزة الوصل من أوله لتحرك الساكن بحركة النقل * تنبيهات * الاول اذا أوثر الادغام في استتر
صار اللفظ به كلفظ ستّر الذى وزنه فعّل بتضعيف العين ولكن يمتازان بالمضارع والمصدر لانك تقول فى
مضارع الذى أصله افتعل يستّر بفتح أوله وأصله يستتر فنقل وادغم وتقول فى مضارع الذى وزنه فعّل يستّر
بضم أوله وتقول فى مصدر الذى أصله افتعل ستّارا وأصله استتارا فلما أريد الادغام

نقلت الحركة فطرحت
الهمزة وتقول فى مصدر
الذى وزنه فعّل تستيرا على
وزن تفعيل * الثانى يجوز
فى استتر ونحوه اذا ادغم
وجه آخر وهو أن يقال ستّر
بكسر فائه وذلك أن الفاء
ساكنة وحين قصد الادغام
سكنت التاء الاولى فالتقى
ساكنان فكسر أولهما على
أصل التقاء الساكنين
ويجوز على هذه اللغة كسر
التاء اتباعا للفاء الكاسرة
فتقول فعل والمضارع واسم
الفاعل واسم المفعول
مبنية على ذلك الا أن اسم
الفاعل يشتبه بلفظ اسم المفعول على لغة من كسر التاء اتباعا فيصير مشتركا كمختار فيحتاج الى دلالة
قرينة * الثالث ما ذكره فى هذا البيت كالمستثنى من الضابط المتقدم انتهى (وما بتاءين ابتدى قد يقتصر فيه
على تا كتبين العبر) الاصل تتبين بتاءين الاولى تاء المضارعة والثانية تاء تفعل وعلة الحذف انه لما ثقل عليهم
اجتماع المثلين ولم يكن سبيل الى الادغام لما يؤدى اليه من اجتلاب همزة الوصل وهى لا تكون فى المضارع عدلوا
الى التخفيف بحذف احدى التاءين وهذا الحذف كثير جدا ومنه فى القرآن مواضع كثيرة نحو تنزل الملائكة
والروح لا تكلم نفس نارا تلظى * تنبيهات * الاول مذهب سيبويه والبصريين أن المحذوف هو التاء الثانية
لان الاستثقال بها حصل وقد صرح بذلك فى شرح الكافية وقال فى التسهيل والمحذوفة هى الثانية لا الاولى

ضابط الادغام فيه ولو قال وهو الاحسن لكان مستقيما (قوله لبناء ما قبل
المثلين على السكون) أى فصوح الادغام الى تكلف نقل حركة
أول المثلين الى الساكن (قوله بفتح أوله) أى وثانيه وتشديد ثالثه مع
كسره ولم يذكر الشارح ذلك لانه قدم تركه بين المضارعين (قوله ستارا)
بكسر أوله وتشديد ثانيه (قوله بكسر فائه) وهى السين (قوله على أصل
التقاء الساكنين) فليست الكسرة منقولة الا كسر فى التاء المدغمة
(قوله مبنية على ذلك) أى فان فتحت سين الماضى فتحت سين المضارع
واسم الفاعل واسم المفعول وكانت التاء على ما يقتضيه الحال فهى مكسورة
فى المضارع واسم الفاعل ومفتوحة فى اسم المفعول وان كسرت سين الماضى
وتاؤه كسرتا فى الثلاثة وحينئذ يشتبه اسم الفاعل واسم المفعول كما قاله
الشارح (قوله من الضابط المتقدم) أى ضابط وجوب الادغام المتقدم فى
قوله أول مثلين الخ (قوله قد يقتصر الخ) قد للتحقيق أو لتقليل النسبى وفى
قول الشارح وهذا الحذف كثير جدا رمز الى الاول (قوله نارا تلظى)
وأصله تتلظى فحذفت احدى التاءين ولو كان ماضيا لقيل تلظت لوجوب
التأنيث مع المجازى اذا كان ضميرا متصلا (قوله لان الاستثقال بها حصل)

خلافا لهشام يعني أن مذهب هشام أن المحذوفة هي الاولى ونقله غيره عن الكوفيين * الثاني مدار شيد بالمثال الى أن هذا انما هو في المضارع الواقع في الابتداء لانه الذي يتعذر فيه الادغام وأما الماضي نحو تتابع فلا يتعذر فيه الادغام وكذا المضارع الواقع في الوصل كما سبق بيانه * الثالث قال في شرح الكافية وقد يفعل ذلك يعني التخفيف بالحذف بما تصدر فيه نونان ومن ذلك ما حكاه أبو الفتح من قراءة

بعضهم ونزل الملائكة تنزيلا وفي هذه القراءة دليل على أن المحذوفة من تاءي تتنزل حين قال تنزل انما هي الثانية لان المحذوفة من نوني نزل في القراءة المذكورة انما هي الثانية هذا كلامه قال الشارح ومنه على الاظهر قوله تعالى كذلك نجي المؤمنين في قراءة عاصم أصله ننجي ولذلك سكن آخره انتهى * الحادي عشر من شروط وجوب الادغام أن لا يعرض سكون ثاني المثلين اما لاتصاله بضمير رفع واما لجزم وشبهه وقد أشار الى الاول بقوله

(وفك حيث مدغم فيه سكن

لكونه بضمير الرفع اقترن)

لتعذر الادغام بذلك والمراد بضمير الرفع تاء الضمير ونا ونون الاناث (نحو حللت ما حللته) وحللنا والهندات حللن فلا ادغام في ذلك ونحوه ولا يجب بل لا يجوز قال في التسهيل والادغام قبل الضمير لغية قال سيبويه وزعم الخليل أن ناسا من بكر بن وائل يقولون ردنا ومرنا وردت وهذه لغة ضعيفة كأنهم قدروا الادغام قبل دخول النون والتاء

ولدلالة الاولى على المضارعة والحذف يخل بها (قوله خلافا لهشام) أى الضرير ودليله أن الثانية لمعنى كالمطاوعة وحذفها يخل بهذا المعنى (قوله بما تصدر فيه نونان) أى متحركان (قوله ونزول الملائكة) برفع اللام ونصب الملائكة (قوله دليل الخ) وجه الدلالة ضم النون اذلا وجه لضم الثانية ابن غازي (قوله من نوني نزل) الاوضح والانسب بقوله قبل من تاءي تتنزل أن يقول من نوني ننزل (قوله ومنه) أى حذف احدى النونين (قوله على الاظهر) مقابله قولان * الاول أن نجي فعل ماض مجهول سكنت ياؤه للتخفيف على لغة وأنيب عن الفاعل ضمير المصدر قال في المغني وفيه ضعف من جهات اسكان آخر الماضي وانابة ضمير المصدر مع انه مفهوم من الفعل فلا فائدة في ذكره وانابة غير المفعول به مع وجوده اه * الثاني ان أصله ننجي بسكون النون الثانية فادغمت في الجيم كاجاصة واجانة أصلهما انجاصة وانجانة فأدغمت النون في الجيم وهذا أضعف مما قبله لان ادغام النون في الجيم لا يكاد يعرف كما في التصريح (قوله أصله ننجي) بفتح النون الثانية وتشديد الجيم (قوله وفك) ماض مجهول نائب فاعله ضمير يرجع الى أول المثلين أو فعل أمر وقوله لكونه علة سكن وقوله بضمير الرفع أى البارز المتحرك (قوله بل لا يجوز) أى عند جمهور العرب كما يفيده قوله قال في التسهيل الخ وقوله قال سيبويه الخ وهؤلاء الجمهور يلتزمون اسكان ما قبل الضمير بدون زيادة حرف (قوله لغية) أى لقوم لا يلتزمون اسكان ما قبل الضمير وحكى ردن بزيادة نون ساكنة تبدل نون الاناث مدغمة فيها وردات بزيادة ألف قبل تاء الضمير كذا في شرح التسهيل لعلي باشا والمحكي عنهم هذا يلتزمون الاسكان المذكور مع زيادة الحرف الساكن (قوله قبل دخول النون والتاء) أى ونا

وابقوا اللفظ على حاله وأشار الى الثانى بقوله (وفى * جزم وشبه الجزم) والمراد به الوقف (تخيير) أى بين الفك والادغام * (وفى) أى تبع نحو لم يحال ولم يحل واحلل وحل الفك لغة أهل الحجاز والادغام لغة تميم * تنبيهات * الاول المراد بالتخيير استواء الوجهين فى أصل الجواز لا استواؤهما فى الفصاحة لان الفك لغة أهل الحجاز وبها جاء القرآن غالبا نحو ان تمسسكم حسنة ومن يحلل عليه غضبى واغضض من صوتك ولا تمنن وجاء على لغة تميم ومن يرتد فى المائدة ومن يشاق الله فى الحشر * الثانى اذا أدغم فى الامر على لغة

تميم وجب طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها وحكى الكسائى أنه سمع من عبد القيس ارددوا غض وأمر بهمزة الوصل ولم يحك ذلك أحد من البصريين * الثالث اذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع نحو ردوا أو ياء مخاطبة نحو ردى أو نون توكيد نحو ردن ادغم الحجازيون وغيرهم من العرب لان الفعل حينئذ مبنى على هذه العلامات فليس تحريكه بعارض * الرابع التزم المدغمون فتح المدغم فيه قبل ها الغائبة نحو ردها ولم يردها والتزموا ضمه قبل هاء الغائب نحو رده ولم يرده لان الهاء خفية فلم يعتدوا بوجودها فكان الدال قد وليها الالف والواو وحكى الكسائى فيه رده بالضم والكسر ورده بالفتح والكسر وذلك المضموم الفاء وحكى ثعلب الاوجه الثلاثة قبل هاء الغائب وغلط فى تجويزه فى الفتح وأما الكسر فالصحيح أنه لغية سمع الاخفش من ناس من عقيل مده وعضه بالكسر والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن فقالوا ارد القوم لانها حركة التقاء الساكنين فى الاصل ومنهم من يفتح وهم بنو أسد وحكى ابن جنى الضم وقد روى بهن قوله * فغض الطرف انك من نمير * فعلى الضم قيل

(قوله وأبقوا اللفظ على حاله) أى بعدد خولهما (قوله والمراد به الوقف) أى البناء لا ما قابل الوصل (قوله والادغام لغة تميم) عبارة الهمع والادغام لغة غير الحجازيين من العرب نظرا الى عدم الاعتداد بالعارض (قوله الثالث اذا اتصل بالمدغم فيه الخ) وجه تعلقه بما نحن بصدده من اشتراط أن لا يعرض سكون لثانى المثلين انه مما صدق عليه هذا النفى وكان الانسب كما قال البعض ذكره فى شرح قوله ولا كاخصص ابى المشار به الى اشتراط عدم عروض حركة ثانى المثلين (قوله أدغم الحجازيون وغيرهم) أى أبقوا الادغام (قوله مبنى على هذه العلامات) لو قال متحرك قبل هذه العلامات لكان أوضح فتأمل (قوله التزم المدغمون فتح المدغم فيه الخ) أى على قول بدليل ما سيأتى (قوله قبل ها الغائبة) بقراءتها بالقصر على ارادة اللفظ المركب من الهاء والالف لان المجموع هو ضمير الغائبة واضافته الى الغائبة من اضافة الدال للمدلول وهذا بخلاف قوله هاء الغائب فانه بالمد (قوله ورده بالفتح والكسر) ظاهره بقاء ضم الهاء مع كسر الدال وهو انما يأتى على لغة الحجازيين الذين يضمون هاء الغائب وان وليت كسرة أو ياء ساكنة لا على لغة غيرهم لان غيرهم يكسرها بعد ها كما تقدم فى باب الضمير (قوله وغلط فى تجويزه الفتح) لا وجه لتغليطه بعد حكاية الكوفيين له ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (قوله فالصحيح أنه لغية) أى فى مضموم الفاء ومفتوحها بدليل قوله سمع الاخفش الخ (قوله فغض الطرف انك من نمير) قاله جرير وتمامه * فلا كعبا بلغت ولا كلابا

قال في التسهيل في باب التقاء الساكنين ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح هذا المضعف المتصل
الفعل بشيء مما ذكر ففيه ثلاث لغات الفتح مطلقا نحو ردّ وفرّ وعضّ وهي لغة أسد وناس غيرهم والكسر
مطلقا نحو ردِّ وفرِّ وعضِّ وهي لغة كعب وغير والاتباع لحركة الفاء نحو ردُّ وفرِّ وعضَّ وهذا أكثر في
كلامهم اه (وفك أفعل في التعجب التزم) قال في شرح الكافية باجماع وكأنه أراد اجماع العرب لأن المسموع
الفك ومنه قوله * وقال نبي المسلمين تقدموا * وأحبب الينا أن تكون المقدما * والا فقد

حكى عن الكسائي اجازة
ادغامه (والتزم الادغام
أيضا في هلم) باجماع كما قاله
في شرح الكافية فلم يقل فيه
هلمم * تنبيهات * الاول هذا
البيت استدراك على ما قبله
أي يستثنى من فعل الامر
صيغتان لا تخيير فيهما
الاولى أفعل في التعجب
فانه ملتزم فكه والثانية هلم
في لغة تميم فانه ملتزم ادغامه
وقد سبق في باب اسماء
الافعال أن هلم عند الحجازيين
اسم فعل بمعنى احضر أو
أقبل وعند بني تميم فعل أمر
وباعتبار هذه اللغة ذكرها
هنا * الثاني التزموا أيضا فتح
هلم وحكى الجرمي الفتح
والكسر عن بعض تميم واذا
اتصل بها هاء الغائب نحو
هلمه لم يضم بل يفتح وكذا اذا
اتصل بها ساكن نحو هلم الرجل وقد تقدم أن الكوفيين عند تميم فعلا اتصلت
بها ضمائر الرفع البارزة فيقال هلما وهلموا وهلمي بضم الميم قبل الواو وكسرها قبل الياء واذا اتصل بها نون
الاناث فالقياس هلممن وزعم الفراء أن الصواب هلمن بفتح الميم وزيادة نون ساكنة بعدها وقاية لفتح
الميم ثم تدغم النون الساكنة في نون الضمير وحكى عن أبي عمرو أنه سمع هلمين يا نسوة بكسر الميم مشددة وزيادة

وتميم بضم النون من قيس عيلان اه عيني (قوله قال في التسهيل الخ)
استدلال بانكار المصنف الضم على قلته لانه ثقة أن ما ينكره كثير الاطلاع
مع وجوده أن يكون قليلا (قوله مما ذكر) أي واو الجمع وياء المخاطبة
ونون التوكيد وهاء الغائبة وهاء الغائب (قوله مطلقا) أي مضموم الفاء
أو مكسورها أو مفتوحها وقد مثل للثلاثة على هذا الترتيب (قوله وفك
أفعل) بكسر العين تصريح (قوله اجازة ادغامه) فيقول احبّ بزيد (قوله
في هلم باجماع) لثقلها بالتركيب وفي كيفية تركيبها خلاف سيذكره
الشارح (قوله من فعل الامر) أي ولو صورة فدخل فعل التعجب فصح
استثناؤه من فعل الامر (قوله ذكرها هنا) أي على وجه استثنائها من
فعل الامر (قوله التزموا أيضا) أي كما التزموا الادغام (قوله فتح هلم) تخفيفا
لثقلها بالتركيب ولم يجز وافي آخرها ما أجاز وافي آخر نحو ردّ من الضم
للاتباع والكسر على الاصل في التخلص من التقاء الساكنين (قوله هاء
الغائب) مثلها بالاولى هاء الغائبة (قوله لم يضم) أي تبعا لضم الهاء (قوله
بل يفتح) هل يأتي هنا ما حكاه الجرمي عن بعض تميم من الكسر (قوله أن
الكوفيين) اسم أن ضمير الشأن محذوف (قوله وكسرها قبل الياء) لم يقل
وفتحها قبل الالف لمجيئه على الاصل فيها فلم يحتج للتنبيه عليه (قوله واذا
اتصل بها نون الاناث الخ) حاصل ما ذكره فيها حينئذ أربعة أقوال (قوله
وقاية لفتح الميم) لان نون النسوة تستدعي سكون ما قبلها كغيرها من ضمائر
الرفع البارزة المتحركة فلولا زيادة النون لسكنت الميم (قوله بكسر الميم)
أي لمناسبة الياء بعدها وقوله وزيادة ياء ساكنة أي محافظة على

يا أما كنة قبل نون الاناث وحكى عن بعضهم هلمن بضم الميم وهو شاذ * الثالث مذهب البصريين أن هلم مركبة من ها التنبيه ومن لم التي هي فعل أمر من قولهم لم الله شعثه أي جمعه كأنه قيل اجمع نفسك الينا فحذفت ألفها تخفيفا وقال الخليل ركا قبل الادغام فحذفت الهمزة للدرج اذ كانت همزة وصل وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الاولى الى اللام وقال الفراء مركبة من هل التي

للزجر وأم بمعنى اقصد فخفف الهمزة بالقاء حركتها على الساكن قبلها فصار هلم ونسب بعضهم هذا القول الى الكوفيين وقول البصريين أقرب الى الصواب قال في البسيط ومنهم من يقول انها ليست مركبة انتهى * خاتمة * في النون الساكنة ومنها التنوين اعلم أن للنون الساكنة أربعة أحكام * أولها الادغام وهو بلا غنة في اللام والراء وبغنة في حروف ينمو مالم تكن مع ما ادغمت فيه في كلمة واحدة كالدنيا وصنوان وانما رفع الغنة في ذلك لازم * والثاني الاظهار وهو في حروف الحلق الستة العين والغين والحاء والخاء والهاء والهمزة لبعد مخرج النون من مخرجها * والثالث القلب ميما عند الباء ويستوى كونها في كلمة نحو أنبئهم أو كلمتين نحو أن بورك وموجب هذا القلب أن الباء بعدت ... كما من النون وشابهت أقرب الحروف اليها وهي الميم لان النون والميم حرفا غنة فلما بعدت عن الباء لم يمكن ادغامها فيها ولما قربت بمشابهة القريب منها لم يحسن اظهارها فأوجب التخفيف أمرا آخر وهو قلبها ميما

ما تقدم من نون النسوة من ساكن قبلها (قوله وحكى عن بعضهم هلمن بضم الميم) أي مع تشديدها ولعل ضمها اتباع لضم اللام وهل مع زيادة نون ساكنة قبل نون الاناث كما تقدم من الفراء أولا الاقرب الاول فراجعه (قوله اجمع نفسك الينا) هذا انما يناسب استعمالها بمعنى أقبل والمناسب لاستعمالها بمعنى احضر اجمع كذا الينا (قوله تخفيفا) أي ونظرا الى أن أصل لام لم قبل الادغام السكون كما في التصريح أي فالذي للتخفيف والتخلص من التقاء الساكنين باعتبار الاصل (قوله فحذفت الهمزة) أي همزة الم الذي هو أصل لم قبل الادغام (قوله ثم نقلت حركة الميم الاولى) أي وادغمت في الميم الثانية بعد نقل حركتها للتخلص من الساكنين (قوله بالقاء حركتها على الساكن قبلها) أي ثم حذفها (قوله قال في البسيط الخ) يؤذن بفساد ادعاء بعضهم الاجماع على تركيبها وان كان تركيبها هو الاصح (قوله مالم تكن مع ما ادغمت فيه الخ) أنت خبير بأن هذا التقييد بالنسبة الى الياء والميم والواو دون النون ولهذا لم يمثل لمواصلة النون للنون في كلمة لان ادغام احدى النونين في الاخرى واجب ولو كان اجتماعهما في كلمة واحدة نحو من الله علينا واضافة مواصلتها من اضافة المصدر الى فاعله أو مفعوله (قوله ويستوى) أي في القلب ومثله الاظهار والاخفاء كونها أي النون مع الباء وقوله أو كلمتين أو بمعنى الواو لان الاستواء انما يكون بين متعدد (قوله ان الباء بعدت من النون) أي في الصفة لان النون حرف لين أغن والباء حرف شديد مع أن مخرجيهما مختلفان وقوله وشابهت أي النون وكذا الضمير في بعدت وادغامها (قوله ولما قربت) أي النون من الباء وقوله بمشابهة الخ أي بسبب مشابهة النون الحرف القريب من الباء وهو الميم لكون الميم والباء من مخرج واحد ووجه المشابهة

لانها أختها فى الغنة * والرابع الاخفاء وذلك اذا وليها شئ من الحروف غير المذكورة وذلك خمسة عشر حرفا يجمعها أوائل هذا البيت

ترى جار دعد قد ثوى زيد فى ضنى * كذا ذاق طير صيد سوء شبا ظفر

وانما أخفيت عند هذه الحروف لانها قربت منها قربا متوسطا لان حروف الحلق بعدت منها فأظهرت وحروف لم يرو قربت منها قربا شديدا فأدغمت وهذه الخمسة عشر لم تبعد بعد تلك ولم تقرب قرب هذه فأخفيت والاخفاء حال بين الاظهار والادغام والله سبحانه وتعالى أعلم ولما يسر الله له اكمال ما وعد به فى الخطبة من قوله مقاصد النحو بها محويه أخبر بذلك فقال (وما بجمعه عنيت قد كمل * نظما على جل المهمات اشتمل) يقال عنى بكذا أى اهتم به

كما أسلفه أن كلا من النون والميم حرف أغن و يصح أن يكون قوله منها تنازعه كل من قربت والقريب (قوله لانها أختها) أى لان النون أخت الميم فى الغنة (قوله قد ثوى) بالمثلثة أى أقام وقوله زيد فى ضنى حال من فاعل ثوى بتقدير قد و يحتمل غير ذلك وقوله كذا ذاق راجع لقوله زيد فى ضنى وقوله صيد بالبناء للمجهول نعت الطير وقوله سوء مفعول ذاق وقوله شبا ظفر بشين معجمة مفتوحة فموحدة أى حدة ظفر الصائد من كلب وصقر ونحوهما (قوله لان حروف الحلق الخ) علة لقوله قربت منها قربا متوسطا (قوله وحروف لم يرو) من الرواية أو الرى أو الارواء الا الروية والا كان حقه أن يكتب بألف بعد الواو لانها واو جماعة وكتابته بها تخل وحروف لم يرو هى حروف الادغام أعم من أن يكون بغنة أولا وأسقط منها النون لانه لا يصح أن يقال قربت النون من النون ولان وجوب ادغام النون الساكنة فى النون فى غاية الوضوح (قوله اكمال ما وعد به) لو قال اكمال ما استعان الله فيه لكان أوفق بما سلف فى الخطبة (قوله وما بجمعه عنيت) الواو للاستئناف أو لعطف قصة على قصة وما موصولة واقعة على الالفاظ على ما هو الاقرب والانسب بقوله نظما الخ وقول أحصى الخ وتذكير ضمير ما باعتبار لفظها أو لان المراد مجموع الالفاظ لانه المناسب لقوله بجمعه (قوله قد كمل) بتثليث الميم والكسر أضعف اللغات والفتح أفصحها وأولى هنا لسلامة البيت عليه من عيب سناد التوجيه اللازم على الضم وهو اختلاف حركة ما قبل الروى المقيد والكمال والتمام بمعنى واحد لغة كالتكميل والتتميم وأما فى اصطلاح علماء المعانى فالتكميل و يسمى بالاحتراس أيضا هو أن يؤتى فى كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه كما فى قوله

فسقى ديارك غير مفسدها * صوب الربيع وديمة تهمى

والتتميم أن يؤتى فى كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة من مفعول أو حال أو نحوهما لنكتة كالمبالغة فى نحو ويطعمون الطعام على حبه أى مع حبه (قوله على جل المهمات) فيه اشارة الى أن قوله فى الخطبة مقاصد النحو على حذف مضاف كما تقدم بسطه والمهمات جمع مهم أو جمع مهمة فتقدير الموصوف على الاول الاحكام المهمات وعلى الثانى المسائل المهمات لكن

يلزم على الثانى وصف جمع الكثرة لما لا يعقل بالمطابق مع أن الافصح فيه الافراد كما أن الافصح فى غيره المطابقة الا أن يقال لما حذف خفف عن المراعاة وقوله اشتمل أى اشتمال الدال على المدلول والجملة يحتمل أن تكون فى محل نصب صفة لنظما وعليه اقتصر الشارح فيما يأتى لانه أقرب أو حالا أخرى أو فى محل رفع خبرا آخر لها وكذا جملة أحصى فافهم (قوله ويلزم بناؤه للمفعول) أى وان كان بمعنى المبنى للفاعل كما تفيده عبارته وانما يلزم ذلك اذا كان بمعنى اهتم أما عنا عنوا من باب قعد بمعنى خضع وذل ورعنا يعنو عنوة بمعنى أخذ الشئ قهرا أو صلحا وعنى من باب رمى بمعنى قصد وعناه كذا من باب رمى شغله وعنى من باب تعب أصابه مشقة فبالبناء للفاعل كذا فى المصباح (قوله وبناؤه للفاعل) أى مجهولا كرمى يرمى عناية كما فى المصباح وقوله لغة أى قليلة (قوله وأنشد عليها) وجهه أن اسم الفاعل انما يصاغ من المبنى للفاعل فعلى اللغة المشهورة انما يقال أنا معنى بكذا (قوله حال) أى فيكون مصدرا بمعنى اسم المفعول أما على كونه تمييزا فباق على مصدريته وقوله من الهاء فى يجمعه فيه عندى نظر لما يلزم عليه من الفصل بين الحال وصاحبها بأجنبى وهو قد كمل وذلك ممنوع فينبغى جعله حالا من الضمير فى كمل ثم الحال حينئذ موطئة لما بعدها لانفهام كونه نظما من قوله وما يجمعه عنيت لان الذى عنى بجمعه أهمية فى النحو والالفية انما تكون نظما وكذا يقال فى احتمال التمييز (قوله أو تمييز الخ) رجح هذا بأن مجئ المصدر حالا مع كثرته سماعى وقد ترجح الحالية بأنه أوفق بوصف نظما بالجملتين بعده لان الاشتمال على المهمات واحصاء خلاصة الكافية انما يناسب النظم بمعنى المنظوم من النظم بالمعنى المصدرى فتدبر (قوله من الكافية) أى من معانيها ومن تبعيضية حال من الخلاصة أو ابتدائية متعلقة بأحصى والى هذا الثانى أشار الشارح بعد وبالخلاصة اشتهر هذا النظم أعنى الالفية (قوله أى جمع هذا النظم الخ) أشار به الى أن أحصى فعل ماض ومن الكافية حال منه والخلاصة مفعوله وقال جماعة ولا يجوز أن يكون أحصى افعل تفضيل خبرا مقدما والخلاصة مبتدأ مؤخرا لان بناء أفعل التفضيل من الرباعى شاذ على الصحيح ولتكذيب الماضى له اذ الكافية

مشتملة

ويلزم بناؤه للمفعول وبناؤه للفاعل لغة حكاها فى اليواقيت وأنشد عليها قال بأخراهم الطويل الشغل

ونظما حال من الهاء فى يجمعه أو تمييز محول عن الفاعل واشتمل نعت لنظما وعلى جل المهمات متعلق باشتمل ثم وصف نظما بصفة أخرى فقال (احصى من الكافية الخلاصه) أى جمع هذا النظم من منظومة المصنف المسماة بالكافية الخالص الصافى عن كدره

مشتملة على أبواب كذلك ليست فى الخلاصة كباب ضمير الشأن وضمير الفصل
والقسم والتاريخ والتثنية والجمع وغيرها كثير وأتى به مع بزيادة كافية ابن الحاجب
مكتب بأردو بما يزيد كون أحصى فعلا اسناد الفعل الى ضمير النظم فى قوله
كما اقتضى والانتقال كما اقتضت ثم ان كانت أل فى الخلاصة للاستغراق كما
هو المناسب للمدح كان فى الكلام مبالغة لان المقام مقام مدح والا فقد فات
الالفية كثير من زيد الكافية كما علم (قوله كما اقتضى) ما مصدرية والجار
والمجرور و صفة لمصدر محذوف أى احصاء كاقتضائه الغنى بجامع حصول
السرور والنفع بكل (فان قلت) مقتضى جعله احصاء الالفية خلاصة الكافية
مشبها واقتضائه الغنى مشبها به أن الاقتضاء أقوى من الاحصاء فما وجه
ذلك (قلت) وجهه أنه يلزم من أغنائه الطالبين احصاؤها خلاصة الكافية
والالم تغنهم لاحتياجهم حينئذ الى ما فى الكافية ولا يلزم من الاحصاء
الاغناء لاحتمال احتياجهم الى زيادة على خلاصة الكافية مع أن الكاف
قد تأتى لمجرد التنظير بين شيئين فى أمر من غير اعتبار كون المشبه به أقوى
كما فى كل من زيد وعمرو كصاحبه (قوله أى أخذ غنى) المناسب لتفسيره
الاقتضاء بالاخذ أن يكون المراد بالغنى المصدر الغنى كما يفيده قوله وهو أى
الغنى كناية أى اقوية عما جمع من المحاسن الظاهرة وعبر عنه بالمصدر
مبالغة فان فسر الاقتضاء بالاستلزام لم يحتج لذلك والغنى بالكسر والقصر
الاستغناء وبالكسر والمد التغنى و بالفتح والمد النفع وقوله بلا خصاصة أى
فقر دفع به توهم تخلل الفقر بين أزمنة الغنى وفى كلامه تشبيه العلم بالمسائل
الكثيرة بالغنى والجهل بها بالفقر و وجه الشبه ظاهر وقد قيل العلم
محسوب من الرزق وانما مدح هذا النظم باقتضائه الغنى بلا خصاصة
لانه لصغرها تقبل الناس عليها فيحصل لهم الغنى بما فيها والكافية
لكبرها تقصر عنها همم كثير من الناس فلا يشتغلون بها فلا يحصل الغنى
بمسائل العربية (قوله و يمنه) أى بركته وقوله فى البدء والختام يرد عليه أن
المناسب لاقتصاره أولا على مقابلة نعمة الاتمام أن يقال فى الختام كالبدء
الا أن يقدر قبل التعليل كما فعل ذلك فى الابتداء (قوله وجمعنى واياه فى دار
السلام) اعترض الشارح سابقا على تخصيص الناظم فى الخطبة الدعاء

(كما اقتضى) أى أخذ (غنى
بلا خصاصة) فقر
والخصاصة ضد الغنى وهو
كناية عما جمع من المحاسن
الظاهرة ثم قابل بالشكر
نعمة الاتمام وأردفه
بالصلاة على سيدنا محمد سيد
الانام وعلى آله وأصحابه
الكرام لاحراز أجر ذلك
و يمنه فى البدء والختام
فقال رحمه الله وجمعنى
واياه فى دار السلام

(فأحمد الله مصليا على * محمد خير نبي أرسلا وآله الغر الكرام البرره * وصحبه المنتخبين الخيره) الحمد لله أولا وآخرا باطنا وظاهرا وصلى الله على سيدنا محمد سيد المرسلين وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه أجمعين صلاة وسلاما دائمين متلازمين إلى يوم الدين

بنفسه وبابن معطي بأن الاولى تعميم الدعاء فيعترض على الشارح هنا بمثل ذلك (قوله فأحمد الله) أى بسبب كمال هذا النظم على الوجه المذكور الخ (قوله مصليا) فى كون هذه الحال مقدرة أومقارنة ماسلف فى نظيره فى الخطبة (قوله خير نبي) بدل من محمد لانعت له ولاعطف بيان لاختلاف محمد وخير نبي تعريفا وتنكيرا (قوله وآله) الاولى أن يراد بهم أتباعه كما تقدم بسطه (قوله الغر) جمع أغر وهو فى الأصل الابيض الجبهة من الخيل ففى الكلام استعارة تصريحية أوتشبيه بليغ ويحتمل أن يكون تلميحا الى ما وصف به نبينا صلى الله عليه وسلم أمته بقوله أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من أثر الوضوء (قوله المنتخبين) أى المختارين (قوله الخيره) بكسر الخاء المعجمة وفتح التحتية وسكونها بمعنى الاختيار كما فى المصباح فهو مصدر أو اسم مصدر على الخلاف وصفه به مبالغة ولهذا التزم افراده وحيث كان المراد من الخيرة هنا المختارين فذكره بعد المنتخبين تأكيد لان المقام مقام مدح * قال ابن غازى ويحتمل أن يضبط هنا بفتح الخاء على أنه جمع خير ككى العراء نوم حيرة بر رماه (قوله أولا وآخرا) ظرف عامله الاستقرار الذى هو متعلق الجار والمجرور قبله أو محذوف تقديره أقول ذلك أولا وآخرا والله أعلم

تم بعون الله تعالى ما قصدته من حاشية نطقت بدقائق هذا الشرح ونكاته * وكشفت النقاب عن وجوه مخدراته ومخبآته * وأوضحت من مكنونات اسراره ما خفى على الواقفين * وأبرزت من عرائس أبكاره ما احتجب عن الناظرين * فهى جديرة بأن يرد عذب مناهل تحقيقاتها الظامئون * حقيقة بأن يهتدى بأنوار شموس تدقيقاتها الحائرون * ومع ذلك لم أدع شرط البراءة من كل عيب * لان الانسان محل الخطأ والنسيان بلا ريب * غير أن كثير الحسنات * يعد قليل السيئات * فالحمد لله على ما أولاه * والصلاة والسلام على نبيه الختام (قال مؤلفها) خاتمة المحققين * وتتمة المدققين * كان الفراغ من رقم هذه الحاشية ضحوة يوم الثلاثاء لاربع عشرة ليلة مضت من صفر سنة ١١٩٣ ثلاث وتسعين ومائة وألف على يد مؤلفها الفقير الى عفو مولاه محمد بن على الصبان * عاملهما مولاهما بمزيد الاحسان * آمين

قال

قال ملتزم طبع هذا الكتاب * وناشر عبير عنبر نفعه للطلاب *
بحمد الله وعونه تم حسن الطبع * وسح انسباب تيار عموم ختام النفع *
وأرغمت انوف الحساد * وفطرت قلوبهم والاكباد * وسيقوا الى ويل الوبال
زمرا * وغصوا بزقوم بغيهم اصلا وعصرا * فمن مات كان له سلامه * ومن
عاش ورث الحسرة والندامه * وذلك لعماه عن قوله صلى الله عليه وسلم
الحسود لا يسود * وبالجملة فأقول صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم كل
ذى نعمة محسود * فوالله ما فوق أحدهم الى سهم سوء الاوقع فى لبته *
ولا سل على حسام ضر الا رجع لضربته * فهيهات ان ينالنى منهم شر *
أو يمسنى ضر * وأنا متوكل عليه سبحانه * تعالى بحوله حيث ان منه الاعانه *
كيف وانى قد توسلت اليه بالرسول الاعظم وتشبثت بالبيت المعظم *
لاسيما وقد رفعت شكيتى * وبثثت قضيتى * لحبر الأمه * كاشف كل
غمه * ترجمان القرآن * ومفسر كلام الرحمن * مزيل الباس وسيد
الناس * سيدى عبد الله بن عباس * هذا وأسأل الله سبحانه وتعالى
أن يديم ستره على وعلى ذريتى وجميع المسلمين فى الحياة وبعد الممات *
وان يجعلنا من المقربين الناظرين لوجهه الكريم المرزوقين حسن الختام
بجاه سيد الكائنات * صلى الله وسلم عليه * وعلى آله وأصحابه والمنتمين
اليه * وذلك بالمطبعة الوهبيه * ذات الضبط الصحيح والدقة البهيه * مصححا
بمعرفة الراجى من ربه الستر فى دنياه وعقباه * الشيخ اسماعيل
الخليلى ابن المرحوم الشيخ عبد الله * ولاح بدر التمام *
وفاح مسك الختام * فى أوائل المحرم من سنة ألف
وثمان وثمانين ومائتين بعد الالف * من هجرة
من خلقه الله على أكمل وصف * صلى
الله وسلم عليه وعلى آله * وأصحابه
وكل تابع على منواله * ما تعاقب
الملوان * وتليت فى
المدارس حاشية
الصبان